





شرح الملتقى

هذا كتاب ملتقى الامم  
على ملتقى الابرار  
للسيد

شرح الملتقى  
للعلامة

ملكه  
عبد الله  
عبد الله  
عبد الله  
عبد الله

استخرجت من نسخة الملتقى في بلدة الدمام  
التي فيها الذين كانوا في خارج باب  
جامع الاموية سنة ١٢٠٠ لاجل الزيادة  
انما ركب الكبار رضى الله عنهم الفقار  
في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٠٠  
بعد ما تولى والى من اخوة لينة  
وانما الفقير ابن شريف  
محمد سعد اناس  
الشريف عليهما اللطف





وَصَلِّ الْوَسْطَى

|                     |                     |                     |                     |                     |                     |                      |                      |
|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|----------------------|----------------------|
| باب<br>الصلوة<br>١٤ | باب<br>الزكاة<br>١٥ | باب<br>الحج<br>١٦   | باب<br>الطلاق<br>١٧ | باب<br>الطلاق<br>١٨ | باب<br>الطلاق<br>١٩ | باب<br>الطلاق<br>٢٠  | باب<br>الطلاق<br>٢١  |
| باب<br>الطلاق<br>٢٢ | باب<br>الطلاق<br>٢٣ | باب<br>الطلاق<br>٢٤ | باب<br>الطلاق<br>٢٥ | باب<br>الطلاق<br>٢٦ | باب<br>الطلاق<br>٢٧ | باب<br>الطلاق<br>٢٨  | باب<br>الطلاق<br>٢٩  |
| باب<br>الطلاق<br>٣٠ | باب<br>الطلاق<br>٣١ | باب<br>الطلاق<br>٣٢ | باب<br>الطلاق<br>٣٣ | باب<br>الطلاق<br>٣٤ | باب<br>الطلاق<br>٣٥ | باب<br>الطلاق<br>٣٦  | باب<br>الطلاق<br>٣٧  |
| باب<br>الطلاق<br>٣٨ | باب<br>الطلاق<br>٣٩ | باب<br>الطلاق<br>٤٠ | باب<br>الطلاق<br>٤١ | باب<br>الطلاق<br>٤٢ | باب<br>الطلاق<br>٤٣ | باب<br>الطلاق<br>٤٤  | باب<br>الطلاق<br>٤٥  |
| باب<br>الطلاق<br>٤٦ | باب<br>الطلاق<br>٤٧ | باب<br>الطلاق<br>٤٨ | باب<br>الطلاق<br>٤٩ | باب<br>الطلاق<br>٥٠ | باب<br>الطلاق<br>٥١ | باب<br>الطلاق<br>٥٢  | باب<br>الطلاق<br>٥٣  |
| باب<br>الطلاق<br>٥٤ | باب<br>الطلاق<br>٥٥ | باب<br>الطلاق<br>٥٦ | باب<br>الطلاق<br>٥٧ | باب<br>الطلاق<br>٥٨ | باب<br>الطلاق<br>٥٩ | باب<br>الطلاق<br>٦٠  | باب<br>الطلاق<br>٦١  |
| باب<br>الطلاق<br>٦٢ | باب<br>الطلاق<br>٦٣ | باب<br>الطلاق<br>٦٤ | باب<br>الطلاق<br>٦٥ | باب<br>الطلاق<br>٦٦ | باب<br>الطلاق<br>٦٧ | باب<br>الطلاق<br>٦٨  | باب<br>الطلاق<br>٦٩  |
| باب<br>الطلاق<br>٧٠ | باب<br>الطلاق<br>٧١ | باب<br>الطلاق<br>٧٢ | باب<br>الطلاق<br>٧٣ | باب<br>الطلاق<br>٧٤ | باب<br>الطلاق<br>٧٥ | باب<br>الطلاق<br>٧٦  | باب<br>الطلاق<br>٧٧  |
| باب<br>الطلاق<br>٧٨ | باب<br>الطلاق<br>٧٩ | باب<br>الطلاق<br>٨٠ | باب<br>الطلاق<br>٨١ | باب<br>الطلاق<br>٨٢ | باب<br>الطلاق<br>٨٣ | باب<br>الطلاق<br>٨٤  | باب<br>الطلاق<br>٨٥  |
| باب<br>الطلاق<br>٨٦ | باب<br>الطلاق<br>٨٧ | باب<br>الطلاق<br>٨٨ | باب<br>الطلاق<br>٨٩ | باب<br>الطلاق<br>٩٠ | باب<br>الطلاق<br>٩١ | باب<br>الطلاق<br>٩٢  | باب<br>الطلاق<br>٩٣  |
| باب<br>الطلاق<br>٩٤ | باب<br>الطلاق<br>٩٥ | باب<br>الطلاق<br>٩٦ | باب<br>الطلاق<br>٩٧ | باب<br>الطلاق<br>٩٨ | باب<br>الطلاق<br>٩٩ | باب<br>الطلاق<br>١٠٠ | باب<br>الطلاق<br>١٠١ |

فصل  
عليه  
كفاية  
٢٢

فصل بیستمی کسوت و کسوت  
۱۶  
فصل بیستمی کسوت و کسوت

۱۸  
مضرب کتب  
۷۳

الكوف  
٢٤  
الاستقا  
٢٤

باب تكملة كفاية  
٦٠

باب الرجوع  
إلى















ويناسب ان يرسم براد اهل  
التقى في شرح المتن

مستعينا بكونهم غفار رحيم ستار مقبل العترة ومجيب الدعوات وقاض الحاجات ومستشفعا  
بمشرع هذه المشروعات من لا ترد له شفاعات عليه افضل الصلوة وازكى التحيات وعليها  
اعزها معه يارب البريات وسبحته بالدار المنيرة في شرح المتن أو سلب الانهر على ملتقى الاخر  
ومن اشكل عليه شيء فليبرأه جميع ما كتبه فيما علقته على التنوير وحيث قلت المولف فالمراد  
المصنف في شرحه الكبير على منية المصلح او المصنف فالمولف في شرحه الصغير او الثالث فالمراد  
الشافعي وماكد واحد والمولفات تتفاضل في امة الاسرار لا بخاتمة الاسفار والمولف هو  
الابا لهدر ومولف الانسان عما فضل او نقصه عنوان ومن طلب عيبا وجد وجد ومن انتقد  
زكيا اخيه بعين الرضا فقد فقد الكمال محال لغير ذي الجلال وعلى الله الاتكال في الجهد والمال  
**كتاب الطهارة** قد تمت العبادات على غيرها اهتماما بشاها والصلوة تالية للابان والطهارة  
مفتاحها بالنص وشرطها بمختص لازم لها في كل الاركان وما قيل قد تمت كونها بشرط الاستيفاء  
اصلا ولذا فاقد الطهور يوجب الصلاة وما ورد من ان النية كذا كذا مردود كذا كذا ما النية في  
النية وغيرها من تواتر عليه الصوم تكفيه النية بلسانه واما الطهارة ففي الطهيرية وغيرها  
من قطع يده ورجلاه ويوجهه جراحة يصح بلا وضوء ولا يتم ولا يعيد في الاصح واما فاقد  
الطهور ففي الفيض وغيره يشبهه عند ما واليه مرجوع الامام وعليه الفتوى ثم هو مركب  
اضافي مبتدأ وخبر ومنعول للفعل محذوف فان اراد التعدد بنى على السكون وحرك بالسكر  
لالتقاء وجوز الفتح على النقل والضم على الحذف واصله لامية لا ميمية وهي مجازية لا حقيقة وروى  
باللام ليفيد عدم لزوم النية والامه عهدة لاجسسية ولا استغراقية وهل يتوقف حد القبا  
على معرفة مفرد به الراجح نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع جعل شرعا عنوانا لمسايل مستقلة  
عن المكتوب ومعنى الاستقلال عدم توقف تصور مساييله على شيء قبله وبعد لا الاصل  
المطلقة كما ظنه من قال اعتبر مستقلة والطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم ويكسر بمعنى  
النظافة لغة ولذا افردا وشرعا النظافة عن حدث او خبث ومن جملة نظرها تحتها من الانواع  
وسبب وجوبها ما لا يخل الا بها وحكمها استحبابه ذلك وصفتها بفرض للصلوة وواجب  
وطواف وسنة لنوم ومنه وبني في ثلثين موضع ذكرتها في الجزاين والتهاما وتراب  
وخوها وركنها غسل ومسح وزوال نجس بشرطها اربعة اقسام بشرط وجودها الحسية  
وجود المزيل والمزال عنه والقدر على الازالة بشرط وجودها الشرعي وهو كون المزيل  
مشرع الاستعمال في مثله بشرط الوجوب وهو التكليف والحدث بشرط الصحة وهو عدم  
المطهر من اهل في محله مع نقد ما نعه وجعلها ابن نجيم بعلو المولف قسمين شرايط وجوب  
وعدها تسعة وشرايط صحة وعددها اربعة ونظما اخوه في نهري فقال بشرط ظهور المزال لا بد  
فما هي تكليف والاسلام محكم كذا حدث ما طهور وطاق ولا في وضيق الوقت والجيش معدم  
نفاس مع الامكان للفعل هذه شروط وجوب ما بقى الصحة اعلاها ولها استحبابه العضو كله  
وجيش نفاس والنواقض تعدد **قال الله تعالى ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة** الآية

السالكين

بدا بالليل الميث للطلوب وهو خلاف الاسلوب قبل ان يضاقت واستعار بما خذ الحكم استنباطا  
وان تاخر عنه اثبات لا سيما وهو من الاحكام التعبدية الواقعة على خلاف مقتضى العقول البشرية  
حيث لا يغسل مخرج النجس وتغسل الاعضاء الطاهرة وان ابدى بعضهم له حكما باهرة فقد  
دليله يستقر من اول وهلة في الاذهان القاصرة ثم منقول المذهب ان الوضوء فرض عكس ونز  
آيته بالمدنية وزعم ابن جهم المالكى انه كان منه وباقيل المجرى وابن حزم انه لم يشرع الا في  
المدنية ورد عليها العسقلاني والسهيلى بما وجد ان جبريل عليه السلام علم النبي صلى الله عليه  
وسلم الوضوء في اول ما اوحى اليه ونقل ابن عبد البر اتفاق اهل السيران غسل الجنابة فرض عليه  
عليه الصلاة والسلام وهو عكس كما افترضت الصلاة وانه لم يصح قط الا بوضوء بل هو شريعة  
قبلنا بدليل هذا وضوء ووضوء الانبياء من قبلي وقد تقررت في الاصول ان شرع من قبلنا شرع  
لنا اذ اقصه الله ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخة فقايدة نزول الآية تقرير الحكم الثابت  
**فرض الوضوء** الفاء للتعقيب قد ذكرته دور مع انه جزء من ركن الوضوء **غسل الاعضاء**  
**الثلاثة** وهي **الراس** او المذكورات نفس الوضوء فلا يرد انه ان اراد بالفرض القطعي  
تقدمه بالمسح بالربيع وان اراد بالعملي يرد بالمغسول وان اراد بالزوم عوم المشرك او ارادة  
الحقيقة والمجاز وان اجيب عنه بانه اما من عوم المجاز او بان المراد اما القطعي وبالمسح صله  
او العملي من حيث القدر في الكل او ما كمن من جهتين القطعي من حيث الاصل والعملي من حيث  
القدر واجاب القهستاني بانه اضاف الفرض اضافة عهدة ليعم القطعي والظني فالمراد ما لا بد  
منه للوضوء كذا قيل قلت وكل ذلك غير وارد على عبارة المصنف هنا حيث لم يعبر بالربيع فتبصر  
للاستغراق فيعم الوضوء الفرض والادب كما بعد النوم والغيبة واشاد الشعر والفقهة وغيرها  
ثم المسح اصابة البلة العضو ولو عطر او سائل باق بعد غسل لا مسح الا ان يتقاطر والغسل اسالة  
الماء مع التقاطر واقله قطرتان في الاصح ولا يكتفى بالبل خلا للثاني واختاره ابو جعفر صبيحا لا يشا  
ولا يمنع ونم وحناء ودرن ودهن وتراب في طهر مطلقا **الوجه** حده ما بين قصاص الشعر  
القاف اي شعر الراس غالبا والا لا تقتض بالاعم واما قال من مبتدأ اسخ الجبهة كان اولى واسفل  
**الذقن** طولها ما بين شحني **الاذنين** عرضها ولا يداخل احد في المحذوف في الاصح **فبفرض غسل ما** اي  
**بين العذرا والاذن** لكونه من الوجه **خلافا لابي يوسف** في الملتحي اما المرأة والامرء والكوبيه فيفرض  
اتفاقا **والمرقان** هما ملتقى عظمي العضد والذراع **والعقبان** هما العظمان النابتان لامعقل الشراك  
**يدخلان في الغسل** لان الغاية هنا الاسقاط ما وراها فكانت داخلة فلا يخرج بالاحتمال خلاف  
ما اذا كانت اليد فانها خارجة فلا تدخل بالاحتمال لان اليقين لا يزيله الشك هذا وقال في المرحوما  
ذكرنا من ان الثابت بعجالة النص غسل يدي ورجلي والاخرى بدلالة ومن المحدث في الى وفي  
القراتين في ارجلكم لا طائل تحت بعد انعقاد الاجماع على ذلك **والمفروض في مسح الراس** قلت  
**الربيع** اي المقدري المسح المفروض والالزم ثبوت الفرض الشرعي بخبر الواحد وانما لم يقل  
كالقدوري فقد الرناصية وهي الربيع لان التحقيق ان الناصية اقل من الربيع كما حرراه في الجزاين



ثم أكثر الحاجة على الباقى الآية للصاق بخلاف التبعض فانه منعه كثير منهم بن جنى وقيل  
**خبر وضع ثلاث اصابع** وهو قول محمد فانه اعتبر ريع المسوح به وهما اعتبار المسوح عليه  
 لانه المذكور في النص فكان اول **وايومد اصبع او اصبعين** **لا يجوز** خلافا لفرجه الله الا ان  
 يكون مع الكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما هذا اذا كان مع واحد ولو جوا بها الاربع  
 في الاصح فلو كان معياه في موضع مقداره فرض جاز اتفاقا ولو مسح ببلل باق بعد غسل جاز  
 وبعد مسح الا ان يتقاطر كواد دخل راسه الا ان اوقفه او جبرته وهو محدث اجزاه ولم  
 يصير لما مستعلا وانوى اتفاقا على الحي كافي البد اربع **وفرض مسح ريع الحية** بكسر اللام  
 شعرت على الذن او عليه وعلى الخدين معا في مسح ما على الذن فقط عند محمد وما عا الخدين  
 فقط عند الامام وعليهما عند الامة الثلاثة وهو المخرج عند تكايسج في رواية عن الامام **والاصبع**  
 عنه **مسح ما يلاق البشرة** من الحية عزاه المصنف لقاضي خان ثم قال واظهر الروايات عن الامام  
 فرض غسل ما يلاق البشرة وعليها الفتوى كما في الظهيرية انتهى قلت وهو المخرج رواية ودراسة  
 والاكتفاء لثلاثها او ريعها غسلا او مسح او غير ذلك من مسح الكل متروك والخلاف في غير المسترسل  
 عن دائرة الوجه اما المسترسل فلا يجب غسله ولا مسحه بل يسن وهذا كله في الكثرة اما الخفيفة  
 التي ترى بشرتها فيلزم غسل ما تحتها هو المختار **وسننه** جمعها وافرد الفرائض لانها وان  
 تعددت في موضع حكمي حيث لا يعتد ببعضها عند فوات البعض الاخر اما السنن فكل منها  
 مستقل حكمي اذ كل واحدة منها تفيد فضيلة وان لم توجد الاخرى وهي لغة الطريقة وشرعا  
 في الادلة ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام غير القران من قوله او فعل او تقرير وفي الافعال ما  
 ثبت بقوله او بفعله وليس بواجب ولا مستحب قاله الشافعي وهو تعريف لمطلقها والمشرط في الموكلة  
 مواظبة مع ترك كل شأن الشروط ان لا تذكر في التعاريف واورد عليه المباح بناء ما هو المنصو  
 من ان الاصل في الاشياء التوقف الا ان الفقهاء كثيرا ما يلجئون بان الاصل في الاشياء الاباحة  
 بناء عليه وحكمها انه يثاب على فعلها او يلام على تركها وكثيرا ما يعرفون به لما ان الاحكام هي  
 محط مواقع انظارهم **غسل اليدين** الطاهريتين اما غسل المتنجستين على وجه لا يفضي الى الجنون  
 او غيره ففرض حتى لو لم يكن الاغتراف بشئ يتم وصيا ولم يعد ولم يقل ثلاثا لان الغسل الكامل  
 ينصرف اليه **الى الرسعين** لحصول المقصود وهو تنظيف الالة ولم يقل قبل اذ خالها الا ان الالة  
 يتوهم اختصاص السنة بوقت الحاجة لان مناجيم الكتب حجة خلافا اكثر ما فهم النص **ابتدا**  
 اي في ابتداء الوضوء مستيقظا كان او لا والتقييد به في كلام القدرى اتفاق ثم الاجماع انه يغسلها  
 قبل الاستنجاء وبعده وجها سنان لا واحدة ولا خفا ان الابد كما يطلق على الحقيقي يطلق على  
 الاضافي **والسمية** ابتداء قول او هي تحصل بذكر الله تعالى على اي كيفية كان لكن الوارد عنه عليه الصلاة  
 والسلام بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام ويسمى قبل الاستنجاء الاحال الانكشاف  
 وفي محل نجس وبعد وهو الاصح فقد جرد الله عليه الصلاة والسلام كان يقول عند دخوله خلا  
 اللهم ان اعوذ بك من الخبث والخبائث يعني ذكر الشياطين وانا ثم **وقيل** هي مستحبة ومحمد

وقيل على سنن الوضوء

الهداية وكان سنده ضعف الاحاديث لكن كثرة طرق الضعيف ترقية الى الحسن فلذا  
 ذهب كثير الى سنيتها ورجحه العيني وصححه في الظهيرية **والسواك** اي استجاءه ووجه في الهداية  
 والتبيين انه قال في الفتوى هو الحق لكن المصنف قال قد عده الاكثرون من السنن وهو الاصح  
 ويستحب كونه ليناً مستويا طول شبر من شجر مروستاك عرضا لا طولاً وعند فقده او فقد  
 اسنانه تقوم الخثرة الخشنة او الاصبع مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه  
**وغسل الفم بمياه** جديدة ثلاثا **وغسل الانف بمياه** كذلك عبر بالغسل عن المضغطة الاستنشاق  
 اختصارا او شعارا بان المبالغة سنة الا ان يكون ما يما خوف من افساد الصوم وكذا لفظ مياه  
 ليفيد سنة التحديد لكل خلافا للشافعي **وتخليل الحية والاصابع هو المختار** اي في الحية للخلاف  
 الواقع في تخليلها واما تخليل الاصابع فسنه اتفاقا لان السنة اكمال الفرض في محله وهذا اذا  
 دخل الماء خلاها فلو منضمة فرض وكيفية تخليل الحية ان يدخل اصابع اليد بين التشبيك والرجلين  
 فتنصر اليد اليسرى مبتدأ من خنصر رجلي اليمنى **وقيل هو اي التخليل في الحية فضيلة** اي  
 مستحب **عند الامام ومحمد** هذا مبني على رواية مسند ريعها فلا يتحقق معنى ما شرع له السنة  
 وهو الاكمال ولذا كان الاول هو المختار كما مر من افتراض مسح الكل في الاصح او غسله على  
 به فيحقق الاكمال ولا يرد غسل الفم والانف لانها حكم الخارج من وجه لعدم فساد الصوم باذخالها  
 شيئا فكان من الوجه حكما فيحقق الاكمال **وتثليث الغسل** حديث فذكر على هذا او نقص فقد  
 تعدى وظلم فالتعدى للزيادة والظلم للنقصان وهذا اذا لم ير التثليث سنة فلوراه وزاد  
 لطائفة القلب عند الشك ونقص حاجته فلا بأس به ثم الاولى فرض اتفاقا والتثنيان قيل سنة  
 وقيل سنتان **والنية** حديث الاعمال بالنيات المفيد للحصر لا تخفى تعدد الحقيقة فتعين المجاز فقد  
 الشافعي رحمه الله النية لان الاهم من البعثة بيان احكام الدنيا صحة وفساد او حلا وحرمة  
 وقد رنا الثواب للاتفاق على عدمه بدونها ولا يستلزامه الصحة خلافا لوجودها بدون الثواب  
 في صلاة المراهي فكان الحمل عليه اصح ولهذا شرط النية في وقوعه عبادة لا في الوسيلة **والترتيب**  
**المنصوص** اي المذكور في لفظ آية الوضوء لان العطف فيها بالواو وهي مطلق الجمع قاله المصنف  
 وعند الشافعي واجد فرض وعند مالك رحمه الله مستحب **استيعاب الرأس بالمسح** معاً واحدة  
**وقيل هذه الثلاثة** اي النية والترتيب والاستيعاب مستحبة وبه قال القدرى **والواو** بالسر  
 وهو غسل العضو المتأخر ومسحه قبل جفاف المتقدم عند اعتدال الزمن والبدن وعند مالك فرض  
**ومسح الاذنين** ولو لم يمسح الرأس لانها منه بالنص وهذا اذا لم يمسح العمامة بان كانت موضوعة واما  
 اذا مسها فلا بد ان ياخذ لهما ما جدد يذكره المصنف رحمه الله **ومسح** هو ما يثاب على فعله  
 يلام عما تركه **التيامن** اي البداية باليمين لانه عليه الصلاة والسلام كان يحب التيامن في كل شئ حتى في  
 طهوره وتنعله وترجله الطهور هنا بضم الطاء والترحيل مشط الشعر **ومسح الرقبة** لا الحلقوم لانه  
 بدعة وقد نهينا السنن في الخزيين الى نيف وثلاثين والاداب الى نيف وسبعين وانما يدكر الوضوء  
 واجبا كالصلاة ليلزم مساواة ما هو فرض لغيره لما هو فرض لعينه **والمعان** اي العال واما اعتبر

اصابعه بعد التثليث  
 من السفل الى العلو  
 وتخليل ٢٦

شبه  
 لها



ثم على نواقض الوضوء

بالمعاني اقتدأ بها من أورد المباني حيث قال عليه الصلاة والسلام لا دخل دم امرئ مسلم إلا بأحد  
معان ثلاث **الناقضة له** أي المخرجة للموضوع ما يطلب به من استباحة الصلاة وفوقها فان نقص  
المعاني ابطال المطلوب منها ونقص الاجسام ابطال تأليفها **خروج شيء** أي ظهوره حقيقة أو  
حكما فلا ينقص بول نزل إلى قصبته الذكر لعدم ظهوره أصلا وينقص بول نزل إلى القلفة لظهوره  
حكما من أحد السبيلين قليلا كان أو كثيرا معتادا أو غير معتاد كالود والحصى **سوى ریح الفرج**  
**والذكر** لأنه لا يبعث عن محل الخجاسة قبل هذا في غير المفضاة وهي من ماس مسكها واحد  
فإنه يستحب لها الوضوء وقيل يجب وقيل إن مستحب وبالأول لا يوجب غير المشكل فرجه الآخر  
والمشكل ينقص وضوءه بكل واحد خال بعض العود في الذكر غير ناقض بالخروج الأبالسة وأدخل  
كله ناقض إذا خرج بلا تفصيل كما لو احتقن بخلاف ما لو قطر في أحبله دهنا ثم سال لا ينقص  
لوحشته ذكره قطنا ونزل البول سام تظهر البلية في القطن الظاهر وغامه في علقته على التنوير  
**وخروج نجس** بالفتح اسم لعين الخجاسة **من البدن** إن سال بأن يعلو ويخدر في الأصغر ولو بالقوة  
لما قالوا لو أخذ الدم من راس الجرح أن كان حيث لو تركه لسال نقص والأول كذا الورط الجرح  
فنفذت البلية إلى طاق آخر ومض القراد الكبير الدم إن كان بالحيثية المذكورة نقص والأول  
قال بنفسه تبعا لما حب الهداية في أن المخرج غير ناقض لكن الظاهر أنه لا تأثير للأخراج بل  
للمخرج النجس وذلك يتحقق في الإخراج نصا كالنقص فيقتض كما اختاره السرخسي وما يجب  
المحيط قل المصنف أنه الأوجه وفي الفتحة عن الكافي أنه الأصح وأعمده التمسك في وصاحب التنوير  
إلى ما أي موضع **بحق حكمة التطهير** في الوضوء والغسل وفائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل **داخل العين**  
وباطن الجرح إذ حقيقة التطهير فيها عكسية وإنما الساقط حكمه **والقلى** بالجر عطف على شيء لا  
يجب الإخبار به عن المعاني لا يقتدر مضاف لأنه عين وإنما أفرد به بالذكر ما فيه من التفصيل  
**ملا الغم** بأن يضبط شكلف لصعوده من تعذر المعركة متجسسا بالجأورة بخلاف القليل **ولو طعنا**  
**أوما** ولو من ساعته على الصبي **أوما** بكسر الميم أي صفرا **وعلقا** أي سودا **البلغم** مطلقا نازلا من  
الراس أو صاعدا من الجوف ملا الغم والألأنه للزوجته لا تشد أخذه الخجاسة **خلاف الأبي**  
**يوسف رحمه الله** في الصاعد من الجوف هذا إذا كان البلغم منفردا أو غالبا على الخيط وكان  
نحيث لو انفرد يلا الغم نقص اتفاقا والأول **يشترط في الدم** الطامع الصاعد من الجوف **وكذا الصديد**  
وهو دم زاد نضجه **مسألة البراق** كما في الخارج من أسنانه والسائل من راسه بلا خلاف ولا  
يشترط **الملا** للغم لأن المعدة ليست محلا للدم **خلاف أبي** فإنه اعتبره بالقي كونه من الجوف كذا  
ذكره المصنف ونما في البحر فذكره البهمنس تبعا للزبلي لا يعول عليه **وهو** أي محمد **يعتبر أحاد**  
**السبب** وهو الغثيان **جمع ما** متفرقا قليلا قليلا ويجعل قلى واحدا **أبو يوسف رحمه الله** يعتبر  
**أحاد** المجلس والأول أصح **واليس حد** القلى قليل دم لو ترك لم يسأل **ليس نجسا** عند أبي يوسف  
وهو الأصح رفقاً بصاحب القروح **خلاف أبي** **والجنون** لعدم تمييزه بين الحدث وغيره لا للاستبرخا  
لأن الجنون أقوى من الصبي **والسكر** الصحيح في حله أن يدخل في مشيته قائل قاله المصنف **والأعنة**

ملا الغم وإن كان الخاطا غاليا فإن كان نحيث

لأنها

لأنها فوق النوم لشبهه بالانتباه دونها **وتفقهة** هي ما يستعمله جيرانه **بالخ** ولو امرأة سهوا  
هو الأصح في صلاة ولو حكما كالباني **ذات ركوع وسجود** أصالة واختلاف في وضوء في ضمن غسل  
والأحوط النقض **وبمباشرة فاحشة** بناس الفرجين ولو بين الرجلين مع الانتشار استحبنا  
**خلاف أبي** بالمذني وما قيل إن عليه الفتوى لا يعول عليه **ونوم مضطج** **ومسكن** لزوال المسكة أو  
مستند إلى شيء لو أنزل لسقط هذا إذا كان زائلا المقعدة بالاتفاق إلا أن لم يكن زائلا على المذنب  
كما في البحر لا ينقص نوم قائم أو قاعا أو راحة أو ساجدا على هيئة السجود المعبر شرعا في الصلاة أو  
خارجها على المعنى قاله المصنف **والأخر** **دودة من جرح** أو أذن أو ذم أو أنف **والأحم** سقط منه  
**والأمس** ذكره امرأة ولو بشهوة **وفرض الغسل** أي مفروضه **غسل كل الغم** وينوب عنه الشرب  
عبا لا ماصا ولو في أسنانه كقوة بقى الطعام فيها هل تجزئه في لأن الاحتياط الإخراج **والأنف**  
ما تحت الدرن **وسائر البدن** في المغرب وغيره البدن من الملتصق إلى الألية وعليه فالرأس والعنق  
واليد والرجل داخله تبعا في الحكم خارجة لغة لا يفرض ذلك بل يسن أو يندب قيل **ولا إدخال**  
**الماء** **جلدة الألف** أي لا يجب بل يندب هو الأصح قاله الأكلال وعلمه بالخروج فسقط الاستكال  
**وسننه** **غسل يديه** إلى رسيغيه ثلاثا **وفرجه** باليسري حتى يتيقنه ولا تدخل المرأة أصبعها في  
**وخجاسة حقيقة** إن كانت عليه ليلا تكثر بالماء **والوضوء** **ومسح راسه** **الأرجلية** لو في جمع الماء  
وقيل يقدم مطلقا وعليه التنوير وغيره **وتفليث الغسل المستوعب** والألأن كان الكلف فربما  
يمسكه الأيمن وقيل بالراس وهو الظاهر لظاهر حديث يمسح راسه **ثم غسل الرجلين** **لا في مكان**  
**كان مكانه في مستنقع الماء** لأن التأخير لذلك وقيل ليكون البدن واحتم باعضا الوضوء وعلى هذا  
فيغسلها بعده مطلقا **ولا يجب على المرأة** بخلاف الرجل **نقص صغيرتها** **ولا بلها** **إن بل أصلها**  
الآن تكون منقوضة يفرض غسلها ولو ضرها غسل راسها تركته وقيل تمسح ولا تمنع نفسها  
من زوجها ذكره في المنية فيلحفظ **وفرض الغسل** **لأنزال مني** من العضو ذي دفق هو شرط  
عند أبي يوسف لا عند باقي الأصحاب قولها **وشهوة** شرط بالاتفاق أي لذة ولو حكما كما في نوم  
**وأما تشترط الشهوة عند انفصاله من الظهر** **لا عند خروجه** من العضو **خلاف أبي**  
ويقتض بقوله في الضيف ويقولها في غيره وهذا إذا خرج من العضو والأول يفرض اتفاقا لأنه  
حكم الباطن وفرضه **لروية مستيقظ** خرج السكران والمجوع عليه فلا يجب عليها وإن تذكر احتلاما  
اتفاقا **لم يشترط** **المستيقظ الاحتلام** إذ لو تذكر فرض اتفاقا **بلا ولو مديا** احتياطاً لا يوثق أنه ودي  
اتفاقا **خلاف أبي** أي لا يوجب وكذا الحكم المرأة على المذهب **وفرض الأيلاج** **خشفة** أو قدرها من  
**في قبل** **أورد** **بر من آدمي** حتى يتجاع مثله فلا يجب بوطي بهيمة وميته وصغيرة الأبالزال وإن لم ينزل  
أقامة للسبب مقام للسبب عند الخفا على الفاعل والمنعوله به لو مكلفين ولا انقطاع حيض ونفاس  
بني على اختلاف السبب بأعادة الجار والآخر الانقطاع لعدم فائدة حالة الادراك لا يفرض **لملدي** هو  
ما يخرج عند ملاعبة المرأة وما يخرج منها يسمى التذيق وفيه مفتوح حتى **وودي** هو ما  
عليه يعقب البول **ولا احتلام** **بلا بل** **واليلاج** في بهيمة أو ميتة أو صغيرة لا تشترط **بلا أنزال** صغر

فق على فروض الغسل



بما فهم **وسر الغسل للجمعة والعيد** اي لصلاتها على الصحيح **والاحرام وفي عرفة ووجوب** كان  
 الاولى تقديمه على المسنون **للميت وجوب كفاية** وهو بالتخفيف من حله الموت والتشديد من سببه  
 قال الخليل انشد ابو عمرو تسابلي في تفسير ميت وميت قد فسرت ان كنت تعقل **في**  
 من كان ذاروج فلذلك ميت وما الميت الا من الى القبر يحل **وتجب على من اسلم جنبا او حايضا او**  
 نفسا او وليد لم يترد ما او اصاب كل بدنه نجاسة او بعضه وخفي مكانها او بلغ بغير السن والاح  
**والا** لا يتدب للثياب من الذئب والقادم من السفر ولم يرد قتله ولمن احتجم وغسل ميتا  
 او لبس ثوبا جديدا وقامه فمعلقناه على الثوب **ولا يجوز لمحدث باحد الحدين غسل المصحف**  
 ولو بيضا ابغلا فله المنفصل لا بغلا **فه المنفصل به هو الصحيح** وعليه الفتوى **وكره المس بالمس**  
 او بشي من الثوب الذي على الناس لانه تبع له وقيل لا يكره وحله في المحيط قول الجمهور **وتبعه**  
 الدرر والتنوير **ولا يجوز لمس درهم فيه سورة** اي اية الانصرت لانها كالغلاف والتفسير  
 لا الكتب الشرعية ولا بأس بدفع المصحف الى الصبي وتكتابة القرآن والصحيفة على الارض **ولا يجوز**  
**جنب دخول مسجد ولو للعبور الا ضرورة** بان كان طريقه المسجد لا غيره **ولا قراءة القرآن ولو**  
**دون اية على المختار** الا اذا كانت على وجه الدلالة **والشأن** وعلمه حرفا فلا بأس به هو المختار  
 ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء بقاها على اصل الاباحة قاله البهمنسي وغيره **والحائض النفسا**  
**كاجنب** فيما مر **فصل وجوز الطهارة** من الحدين **بالماء المطلق** هو ما يقع عليه اسم الماء بلا  
 قيد وان قيد فلو افقة الواقع **كلما السماء والعين والبصر والاودية والبحار والنجس المذاب وما**  
 زمر وما قصد تنجيسه بأكراهة على المختار **وان** وصليته **تغير طاهر بعض اوصافه** سواء  
 كان من جنس الارض كالتراب او لا مثل الزعفران قصد به التنظيف كالاشنان والصابون  
 او لا كالاوراق مادام رقيقا **وان** بالملك بتلث الهم لا يجوز ما خرج عن طبعه وهو الرقة  
**بكثرة الاوراق** من حيث الصفة او بغلبة غيره من حيث الاجزاء **او بالبحر** بشرط التثنية على ما  
 نقله قاضي خان وكنا بتسبب النبات سواء خرج بعلاج او لا على الاظهر كافي البرهان **كالاشرية**  
**والحل وما الباقل والمرق ولا يجوز ما قليل وقع فيه نجسه** به ما لم يكن غديرا عظمي الا  
 يتحرك طرفه **النجس** يتحرك طرفه الاخر حركة الوضوء او يكن عشرين في عشرين هذا تفسير للغدير  
 قال ابو الليث وغيره وعليه الفتوى وحقق في البحر المذهب التفويض الى راي المجتهد فان عليه على  
 ظنه وصول النجاسة الى الجانب الاخر لم يجز الوضوء منه والاجاز **وعنه ما لا تحسن** الارض  
**بالغرف للوضوء** على المختار **ولا يتنجس موضع الوقوع** وعليه الفتوى والمعتبر في المذو ورسنة  
 وثلاثون ذراعا وعليه الفتوى والمراد بالذراع ذراع الكبريا س توسعة على الناس وعليه الفتوى  
 فانه ينع الغدير **كالحاري** وهو اي الجاري ما يذهب بنبته والاصح انه ما يبعده الناس جارا  
**فجوز الطهارة به ما لم يراثر النجاسة فيه** وهو اي الاثر طعم او لون او ريح ظاهره يعم الجيفة  
 المرمية وغيرها وهو ما رجحه كمال وقال تلميذه قاضيه المختار **وفي النهر انه الاوجه** وما الحق  
 بالجاري حوض الحمام اذا كان الماء نازلا بشرط تدارك الغرق ما لم يكن طائفا **والماء المستعمل طاهر**  
 في الامم

قف على احكام المياه

وما الورق

غير

غير مطهر هو المختار للفتوى وهو قول محمد وصح في المجتبى انه قول الكل **وعن الامام انه نجس**  
**مغاط وعنده ابن يوسف مخفف** وهو ما استعمل لقربة او لرفع حدثا خلافا لما زاد في الفتح  
 او لاسقاط فرض **ويصير مستحلا اذا انفصل عن عضو على المذهب وقيل اذا استقر في مكان**  
 قيل وهو المختار وفيه نظر **ولو انجس جنب في البئر ولم يكن غديرا بلانية غسل اذا لونه افسد**  
 الماء اتفاقا وكذا لو تكد في الماء او كان عليه نجاسة فليل الماء **والرجل نجسان عند الامام**  
 وهل نجاسة الرجل بالنجاسة ام نجاسة الماء قولان **والاصح ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى حكم**  
**الاستعمال قبل الانفصال والماء مستعمل عنده** لانه انما يبع حدثا والمراد ان ما اتصل باعضائه  
 وانفصل اليه الماء وقامه فمعلقناه على الثوب **وعند ابن يوسف جاحي لها الاستراط الصبي**  
 الماء الجاري وما في حكمه **وعند محمد الرجل طاهر والماء طاهر لعدم استعمله لقربة وموت ما يتولد**  
**ويعيش في الماء** حتى كلب الماء وخنزيره فيه وكذا الومان خارجة والمقي فيه **للنجاسة** ومثل الماء  
 كل ما يبع كالسمك والضفدع ولو يربا لادم له في الاصح **والسرطان وكذا موت ما لا نفد من سائلة**  
 لان النجس لادم ولادم له كالبقي هو البعوض ودودة جوارم فرجة منتنة **والذباب والنور**  
**والعقرب** وكذا الخنفس والصرصور ودود القز **وكذا اهاب** هو حله لم يرد في دفعه ولا يتحل  
 الد باغة **فقد طهر** وحل الانتفاع به **الا جلد الادمي** وان طهر لاخل الانتفاع به ككرامته قيل  
 كان تأخيرها اول لان في مقام الاتهام يقدم المهان لكن لما ذكرنا علم شرفه فلما جعل معطو فاعليه  
 لا معطو فاعلى الخنزير لايها مه الاهانة تامل **والخنزير لا يطهر به نجاسة عينه** فلا يستنع بشي منه  
 سوى شعره لم ضرورة الخنزير **والفيل كالسبع** فيطهر جلده بالديغ **وعند محمد نجس العين**  
**كالخنزير** وكذا الكلب عند ما خلا فالامام ويقول يفتي **وما طهر جلده بالديغ باغة طهر اي جلده**  
 ولا يلزم تفكيكه الضمير لان سرجه نجس باجنبي ولين سلم فقه حاله النجس واللبس فتأمل **بالا** كانه  
 على الاظهر لانها تجعل على الد باغة في الزالة الرطوبات **النجاسة وكذا يطهر لحمه** قال في الهداية هو  
 الصحيح وفي الفيض ويده يفتي وقال اكثر المشايخ لا يطهر وهو اصح ما يفتي به كما حررناه في الخزان **واما**  
 طهر جلده لوجود جلدة رقيقة بينهما **وان لم يوصل** لان الطهارة لا تستلزم حل الاكل كالتراب  
 وشعر الميتة وعظمها وعصبها وقرنها ووافرها طاهر لان ما لا تخلل الحياة لا تخللها الموت وهذا  
 اذا كانت خالية عن الد سومة **وكذا شعر الانسان وعظمه** وان لم يخل الانتفاع به ككرامته وكذا  
 افرد بالذكر **فجوز الصلاة معه** وان جاوز قدر الدرهم لطهارته وما في الد خيرة وغيرهما من  
 نجاسة السن ضعيف **ويؤكل ما يؤكل لحمه نجس مخفف خلافا لما** فانه طاهر عنده فيشرب  
 مطلقا **ولا يشرب اصلا ولو للشداوي** لانه نجس والمتداوي بالطاهر الحرام طين الا ان لا يجوز  
 فاطنك بالنجس خلافا لابي يوسف فانه جوزه للمتداوي وقول محمد مشكل وقول ابن يوسف  
 انشد اشكالا كذا قاله الزيلعي تنمة لبن الميتة وانفعتها ويصنعها طاهرا وكذا الزباد والعبر  
 وناجحة المسك **فصل في البئر تنجز البئر اي ما هوها لم يكن غديرا الا اذا تغير لوقوع نجس**  
 كقطرة دم لا يجوز ولو رطبا او منكسرا وروث او خي بكسر فسكون ما لم يستلثر اي يستلثره

مستعمل

كافي القاموس

قلت



لوغسله

على احكام سور الادى  
والفرس وما يولد له

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper. The text is dense and cursive, typical of historical Arabic manuscripts. It appears to be a list or a series of entries, possibly related to the botanical or geographical content of the preceding pages. The script is written in dark ink, and the paper shows signs of wear and discoloration.

بصفت

بصفة مخصوصة لاقامة القرية وهو من خصوصيات هذه الامم **سهم** المسافر الفائق الماء  
ومن هو خارج المصر لعله قيد بذلك بناء على ما هو العادة في الامصار والافا الصحيح كما قاله الزيلعي  
وغیره انه لا فرق بين المسافر والمقيم ومن هو خارج المصر او اخله اذا خرج في قوله **بعده**  
**عن الماء** يشمل الكل وهو ثلث الفرسج وهو ربح البريد وهو مائة واربعون الف ذراع  
والذراع ست قبضات وهي اربع اصابع وهي ست شعيرات ظهر الى بطن والشعيرة ست شعرات  
من شعر البخل **او مرض خاف** بغلبة الظن او يقول حاذق مسلم **او يادته** بالاستعمال او بالترك  
**او خاف بطور يره** اذا خرج بالاستعداد والامتداد **او لخوف عدو** من ادمي او سبع او حية او  
نار على نفسه او ماله او امانته **او عطش** ولو لكلبه او رفيق القافلة او جوع بان احتاجه للجن  
والمارقة **لا ولقد** لا يستخرج بها الماء ولو من ديار او شأ شأ يصل الى الماء وهو ظاهر **ما كان**  
متعلقا بشي من جنس الارض وهو لا ينطبق ولا يتردد بالتراب والرمول والنورق والجص  
**والكل والزريع** والمخرج جميع انواعه حتى الياقوت والبرجد وخوها سوى اللؤلؤ والمرجان لانها من  
البحر كما حققناه في شرح التنوير **ولو لا تقع** اي غبار خلافا لما في انه يشترط جزا من الصعيد  
في الآية للتبعض وقتناهي للاشتداد في المكان **وخصه ابو يوسف** بالتراب والرمول والشاقي واحد  
بالتراب فقط وعم ما كثر حتى بالتج **وتجوز بالنقع** حال الاختيار لانه تراب رقيق حتى لو ادخل حجره  
في موضع الغبار بينة اليم جاز **خلافا له** اي لابي يوسف ويقيم بطين غير مغلوب بالماء **وتشرط**  
**الجزع** عن استعمال الماء حقيقة **احكاما** كشفه حاجته وطهارة الصعيد لقوله تعالى طيبا والاستيعا  
حتى لو ترك شعرة من الجزع في الاصح وعليه الفتوى **والنية** خلافا للزفر والاب من نية قرية مقصود  
خرج دخول مسجد ومس محض لانها تلك العبادة بدون الطهارة خرج السلام ورده فلو  
يتم كافر للاسلام لا تجوز صلاته به لان الكافر ليس باهل النية خلافا لابي يوسف فان الشرط  
عنده نية قرية مقصودة سواء حثت بدون الطهارة كالا سلام ام لم تنه كالصلاة قاله ابن اكمال  
**ولا يشترط تعيين الحد او الجنازة هو الصحيح** من المذهب ومستوى فيه اي في مشروعيتها الجنب  
والحد والحايف سوا طهرت عشرة اواقد وانفسا اجماعا وصفته ان يضرب يديه على الصعيد  
مفرجا اصابعه وقبل بها ويد برثم يرفعها فينفضها بان يضرب جانب يديه مما يلي الابهام  
احدها بالآخر مرة **وقيل مرة** وقيل مرتين ثم مسح بها وجهه ثم يضربها على ذلك الموضع او  
غيره لان المستعمل التراب المنقول لا المستقر وينفضها كذلك **وعليه** بكل كف ظاهر ذراع الاخرى  
**باطنها مع المرفق** بان تمسح باطن اربع اصابع يسراه ظاهر مائة من روس الاصابع الى المرفق ثم  
بلكه باطنها الى الرسغ ثم بايها مظهرها مظهرها ثم يفعل بيسراه كذلك هذا هو الاحوط نأقوله  
المصنف وغيره ولو مسح بكل الكف والاصابع جاز وفي التمسكتاني معزيا بالمحيط والكافي بان يضع  
باطنه اليسرى على ظاهر كفه اليمنى ويمسح بثلاث اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم مسح  
باطنه بالابهام والمسبحة الى روس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجمع للفاضل لا يمسح  
الكف على الصحيح **ويستوى** فيه اي في صفته المذكورة الجنب والمحدث **وتجوز** اليم قبل الوقت

والميل أربعة آلاف خطوة

وعبارة الدرر كل ما كان من جنس  
الأرض كالتراب والحجر والذهب  
والكحل والورنج والتبريد  
والفضة المختلطين  
والحنطة والتفاح  
عليها غبار

مطلب

مطلب الثاني  
ويشترط لصحتها ثلاثة الاسلام  
والنمير والعلم بما ينوبه وصحة  
النية للملوك الاحد فلات اشياء  
امانية الطمان مقصودة لا تصح  
او نية عبادة بدون الطمان  
المستنونة

٧ وللايض والنفساء



ويصلى به ما شاء من فرض ونفل كالوضوء خلافا للثلاثة ويجوز التيمم للصبي المقيم خوفاً من  
**صلاة جنابة** ولا حاجة للاستئذان بعد التيقن خوفاً من الغتولان الولي وغيره في ذلك سواء قاله  
المصنف ويجوز أيضاً خوفاً من صلاة عيد ولو أماناً ما خاف زوال الشمس ابتداءً في ابتداء  
الشروع اتفاقاً وكذا ابتداء بعد شروعه متوضاً وسبق حدثه خلافاً لها ما بعد شروعه  
ميتماً فيتم اتفاقاً لا يجوز التيمم خوفاً من جماعة جمعة ووقية ولو وثق أنها تقوت إلى بدل وهل  
يتم السجدة الثالثة في الحضر لا وفي السفر نعم ولا ينقصه ردة خلافاً للفرق ناقض الوضوء  
والقدرة عيماً ما فضل عن حاجته كاف لطهارته ولو مرة مرة وعلى استعماله ولو باحثة فلو  
وحدت القدرة المذكورة وهو في الصلاة بطلت صلاته للقدرة على الأصل قبل حصول المقصود  
بالخلف لا أن حصلت بعد ها وكذا ينقصه زوال ما أباح التيمم فلو تم لم يضر بطل بئرته ولو لم يرد  
بطل بزواله ولو بعد ميل بطل بنقصانه كما حررناه في الخزان وهل ينقصه مرور الناعش على الماء  
الاصح لا قاله المصنف وغيره كمن يخشى بئرته لا يعلم به ولو نسيه أي الماء المسافر في اتفاق  
نسيه عليه كما في رجله سواء وضعه هو أو غيره بعله ولو بلا علم لم يعد اتفاقاً وصلى بالتيمم لا بعد  
إذا قدرة بدون العلم وقال أبو يوسف يعيد ما دام في الوقت عبارة البرهان وغيره أنه يعيد  
عنده ولو بعد الوقت فتأمل ولو كان فناء الماء أعاد اتفاقاً كما لو نسيه في عنقه أو على رأسه أو  
على ظهره أو في مقدمه وهو راكب أو بين يديه أو في مؤخره وهو سائق خلافاً للفايد مطلقاً  
لعدم معاشته ويستحب لراحي الماء تأخير الصلاة إلى آخر الوقت المستحب ولو لم يوخروا وصلى  
جاء لو نسيه وبين الماء ميل والا لا يجب طلبه أن كان قريبه دون ميل قدر غلوة هي ثلاثمائة صاع  
فقد راعى الأربع مائة واللا يظن فلا يجب بل يشد بان رجاءه والا لا لو كان ثم من يسأله وتتم وصلى  
بلا سؤال ثم أخبره بالماء أعاد والا لا ويجب شرطاً أن كان له أي يملكه فاضلاً عن حاجته  
وباع ثمن المثل أو يغني يسير ولا يكن له ثمنه أولم يبع ثمن المثل بل يغني فاحش وهو  
القيمة في ذلك المكان فلا يلزم الشر المخرج إذ تلد المال كتلف النفس وإن كان مع رفقة ما طلب  
وجوباً على الظاهر فإن منعه يتم اتفاقاً لتحقيق الجزوان يتم قبل الطلب جازع عند الامام خلافاً  
لها على ما في الهداية وغيرها وعليه ينبغي أن يفتي بقوله في مكان يعز فيه الماء ويقولها في غيره  
قاله المصنف لكن رد ذلك صاحب البحر في المبسوط ظاهر الرواية عن أبينا الثلاثة أنه يجب الطلب  
خلافاً للحسن واعتمده صاحب التنوير ولو كان في الصلاة أن غلب عاظمه الاعطاء قطعها والا لا  
أو يتم الجنب الصحيح دون الحدثان بما على الصحيح في المصالح خوفاً من البرد الملهك أو المرض جازع عنده  
خلافاً لها والفتوى على قول الامام إذا لم تكن اجرة الحمام قاله المصنف وما قيل أنه في زماننا يتعلل  
بالعدة فما لم ياذن به الشرع نعم أن كان له مال غائب يلزمه الشر نسيته والا لا لا تجمع بين  
الوضوء والتيمم لأن فيه جعابين البديل والمبدل وأما الجمع بينهما وبين المشكوك فلأن الفرض يتأدى  
بأحدهما فإن كان أكثر الأعضاء جرحاً المختار اعتبار الأكثر من حيث عدد الأعضاء في الوضوء المساحة  
في الغسل يتم لأن الأكثر حكم الكل ولا يكن الأكثر جرحاً بل يجرى أو استويا غسل الجرح ومسح الجرح

فالمأصل أن شرع طهيم خمسة  
النية والسمع والصعيد مكنونه  
طاهر والجمع عن استعمال الماء  
حقيقة أم حكماً  
كذلك في  
النية  
للصلى

وهو

وهو الأصح كما حررناه في الخزان وهذا إذا لم تكن الجراحة بيديه فإن كانت ولم يكنه بنفسه استغنى  
بغيره ندباً عنه ووجوباً عنه ما وإن لم يجد يتم اتفاقاً كما في المنيعة وشرحها من المسبح على الحفين  
فروع مهمة فاقدر الطهور يتشبه به يفتي من به وجع رأس لا يستطع مسحه سقط فرض مسحه  
مقطوع اليد والرجلين لو بوجهه جراحة يصلى بلا طهارة ولا يعيد الماء من الماء لو من قبل  
العباد أعاد والا لا يصلى المحبوس باليتم أن في المصراع أعاد والا لا الماء الموضوع في الغلاة أن  
كثيراً منع التيمم والا لا الجنب أو الماء المباح من حايض ومحدث وميت ولو مشتركاً ينبغي  
صرف نصيبهم إلى الميت الحيلة لجواز تيمم من معه ما رزق من أن تخلط بنحوها ورد باب  
المسح على الحفين بشرط مسحه ثلاثة أمور كونه سائر القدم مع الكعب أو يكون نقصانه أقل  
من الخرق المانع وكونه مشغولاً بالرجل وكونه مما يمكن متابعة المشي فيه فربما فصاعداً لجواز  
بالسنة المشهورة لا بالكتاب لأن المسح غير مغيثاً للكعبين بالاجماع وهل يكفر جاحده عند جمالا  
وعلى قياس قول الثاني نعم لأن المشهور عنده كالمستأثر ويستغنى وجوبه عما من معه ما يكفي  
للمسح للغسل أو خاف فوت الوقت أو الوقوف بعرفة من كل حدث موجب الوضوء من وجب  
عليه الغسل لثبوته في الوضوء على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس إن كانا مليوسين على  
طهر تام خرج به الناقص حقيقة كلعنه لم يصبها الماء أو معى كطهارة التيمم فإنه لا يمسح وقت الحدث  
لا اللبس خلافاً للشافعي يوماً وليلة للقيم وثلاثة أيام ولياليها للمسافر وأشد المدة من وقت  
الحدث وقضيه علا قدر ثلاث أصابع من اليد لا الرجل في الأصح ومحملة على الأعلى فالمقطوع رجله  
إن بقي من ظهر القدم قدر ثلاثة أصابع مسح والا لا وسنته إن بيد من أصابع الرجل وعلى  
الساق مفرجا أصابعه قليلاً خطوطاً مرة واحدة ولو امرأة ومنعه الخرق الكبير إلا أن يكون  
فوقه خفاً آخر أو جرموق فيجوز المسح عليه وهو ما يبد منه قدر ثلاث أصابع الرجل الأصغر  
هذا إذا كان الخرق على غير الأصابع والعقب ويرى ما تحته فلو ملها بغير الثلاث ولو كان راول عليه  
يعتبر ظهور أكثره ولو لم ير القدر المانع حال المشي لصلاته لم يمنع وإن كثرت الوانفتت الظهارة دون  
البطانة وتجمع الخروفي في خف واحد لا في خفين والخرق الذي يجمع ما دخل فيه المسئلة لا مادونه  
خلافاً للنجاسة والالتكشاف والطيب وأعلام الثوب فإنها تخرج مطلقاً واختلف في خروق أذن الضحية  
وينقصه ناقض الوضوء لأنه بعضه ونزع الخف ولو واحد أو مضى المدة وإن لم يمسح إن لم يخف  
تلف رجله من البرد للضرورة فيصير الجبيرة فيستوعبه بالمسح ولا يتوقت ولذا قالوا لو نسي المدة  
وهو في الصلاة ولا ما يرضى فيها في الأصح فلو نزع الخف أو مضى المدة وهو متوضئ غسل رجله  
فقط وفي الخلاصة الأولى أعادته وخروج الشرا القدم وكذا أخرجه إلى ساق الخف نزع له عند  
يوسف وهو الأصح فيستغنى المسح به وبه بان ضعف ما في الوقاية والنقابة من اعتبار أكثر العقب  
لا القدم وقيد بنية النزاع فإن لم ينوه فلا نقض بالاجماع ولذا عبر في الجمع بالأخراج كما يعلم من الخبر  
عن النجاسة وكذا القهستانان لكن باختصار حتى زعم بعضهم أنه خرق الاجماع وليس كذلك  
بل من الحسن والاحتياط مكاناً إذ خصه بالخروج أكثر القدم ناقضاً خروجه وأخراج أكثر

لقرنه عليه تسليم  
ماء رزق من شفا على  
شرب له مشية  
للصلى



العقب ناقض لا خروجه فهو على القول به ناقض لا خروجه فهو على القول به ناقض لا خروجه  
وكذا يشق بغير غسل أكثر الرجل في الخف فهو أيضا ناقض لا خروجه لا وهو لا يظهر كما في التنوير  
والسراج ولو ميسر مقيم مسافر قبل تمام يوم وليلة ثم مدة السفر لان الحكم الموقت يعتبر  
فيه آخر الوقت ولو ميسر مسافر فاقام ان تمام يوم وليلة نزع خفيه والائتمار اي تمام مدة  
المقيم والمعد وان توضأ ولبس على الانقطاع فانه ميسر كالصحيح لانه صحيح حينئذ فاحل حله  
والا اي وان لم يكن توضأ ولبس على الانقطاع بل كان العذر في حال الوضوء فقط او اللبس فقط  
او في الحالين معاميه في الوقت فقط لا بعد خروجه لبطان طهارته بخروج الوقت فالمسئلة  
رابعة مذكورة في الكافي وغيره ويجوز المسح على الجرم فوق الخف ان لبسه قبل الحدث وكان  
متوضئا لا يمتما ولا ما سجد على الخف كما قاله البهمنسي وغيره فلو نزع موقيه ميسر على خفيه ولو  
نزع احداهما ميسر على الخف والموق الباقي في الاصح ولو اذ خديده تحتها ميسر خفيه لم يجز وعلى  
الجوز مجللا جعل الجل عليه او مغللا جعل الجل على اسفله وكذا يجوز على الخفين الذي يمكن  
المشي به فربما في الاصح عن الامام لرجوعه اليه قبل موته بثلاثة ايام وهو قولهم وعليه الفتوى  
وكذا يجوز على ما لبس فوق لفافة او مخيط من كرايس وخوخه كما افاده صاحب الدرر لا يجوز على  
عمامة وقلنسوة ويرقع يلبس للدواب ونساء الاعراب وقفا من يلبس في اليد للطيور والبرد  
لعدم الخرج ويجوز المسح على الجبيرة هي عيوان تجبرها الكسر وخرقة الفرحة وخوخها كغصا  
جراحة وقصد وك وان شدها بلا وضوء وهو الغسل لما تحتها حتى لو لبس الخفين  
بعد غسل الصحيح ومسه الجبيرة جاز له المسح عليها في جميع المسح عليها معه ان مع الغسل لا يشق  
مدة معينة ومسه على كل العصاة مع نزعها في الاصح ان ضره حلها ومنه ان لا يكتف بربطها  
ولا يحد من ربطها قاله الكمال كان تحتها جراحة او لضره المسح الاول وان لم يضره الحل حلها وغسل  
ما حول الجراحة ثم يمسح عليها ان لم يضره وموضعها على العصاة ان ضره فان ضره سقط اصلا  
ويكفي مسح اكثرها مرة وعليه الفتوى كافي الخلاصة فان سقطت الجبيرة وخوخها عن بر بطل  
المسح والا فلا وكذا الحكم لو سقط الد والوبر موضعها ولم تسقط ولو تركه من غير عذر جاز  
خلافا لما لوجوبه اي افتراضه عندها لكن في شرح الجمع الاجم ان الوجوب متفق عليه وفي الخلاصة  
والقول ما رجع الامام وفي البحر وغيره وعليه الفتوى وضع على شفاق رجله دوا لا يصل لما تحت  
تجزئه اجزاء الماعل ظهر الدوا وان قدر ولا ميسر عليه ان قدر ولا تركه وغسل ما حوله وكذا لو  
انكسر ظفره فجعل عليه دوا ولا يفتقر الى فيه في مسح الخف في الاصح ولا في مسح الرأس ولا الجبير  
اتفاقا نعم قيل يشترط فيها التكرار ونظام الفرق بين مسح الجبيرة والخف بسطته وخزائن الاسرار  
والله اعلم بالارواح خصه بالذكر في العنوان لكثرة واصالته في هذا الباب هو لغة السبيل  
وشرعا على القول بانه من الاحداث مانعية شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول بانه  
الاجناس دم ينفضه اي يرفضه ويسلبه دم خرج به الاستحاضة فانها دم عرق لا دم رحم

وصلية

امراة

امراة خرج الارنب والضيع والخفاش قالوا ولا يحيض غيرها من الحيوانات بالغلبة لا بلوغ  
قبل تسع سنين وماراته قبلها لا يسمى استحاضة بل دم فساد كما نقله في النهر وقال ابن الكمال  
ان عدم كونه من الرحم غير معلوم **لادابها** اي برحمتها فخرج ما ينفضه الرحم لا الولادة  
او الجراحة لو دخل في الرحم وهذا التقدير ان دفع ما اورد من الاستدراك والتكثير بقوله لا بد  
من يقول ويا بس لان ما تراه الايسة وهي التي بلغت خمسين عا ما يفتي به في زماننا ايضا  
في ظاهر المذهب واجاب من لا خسروا به مختلف فيه فلا وجه لاحذه في الحد واصله ثلاثة ايام  
بلياليها اي الثلاثة ويعتبر بالساعات حتى لو رأت دما وطلع نصف قرص الشمس وانقطع في  
الرابع وقد طلع دون نصفه فليس يجزئ تنوضا ونفض الصلاة وان طلع نصفه تغسل ولا  
تصلي كما في المجتبى وعند اي يوسف يوما **واكثر الثالث** وهو سبع وستون ساعة كافي  
العناية واكثر عشرة ايام وعشر ليال وما نقص عن اقله او زاد على اكثره استحاضة اي نوع  
منها لانها محصورة فيه وما تراه من الالوان كصفرة وكدر في مدته سوى البياض الخالص  
فقل هو شئ يشبه الخط الابيض فهو حيض وكذا الطهر المختل بين الدمين فيها اي المدة  
يكون حيضا قالوا الا اذا كان خمسة عشر يوما فيكون فاصلا عند اي يوسف وهو اخر اقوال الامام  
وعليه الفتوى لكن لا يتصور ذلك الا في مدة النفاس وهو نزع الصلاة والصوم وتقضيه لزوما  
دونها للخرج ومنع دخول المسجد والطواف بالبيت وقران ما تحت الارض هو ما بين المسرة والكرية  
وعند محمد قربان الفرج فقط وبالاولايه في كثير مستحل وطهر كما في الفتا وغيره لكن في الخلاصة  
الصحيح انه لا يكفر وفي التنوير وعليه الميعول فان انقطع تمام العشرة حل وطهرها قبل الغسل  
لكنه يشد لقرارة التشديد وان انقطع لاقلة من العشرة وهو عادت لها لخل وطهرها حتى تغسل او  
تتيمم بشروطه / ومنع عليها ادنى وقت صلاة كاملة كلام الكمال فيفيد ان الاولى حد في لفظ ادنى  
وعلى يقا به فالمراد ادناه الواقع اخر الوقت بقدر الاغتسال والتحريم لان الصلاة تصير دينيا  
عليها نظرت حكما وان كان الانقطاع دون عاداتها وفوق الثلاث لا لخل وطهرها ولا تزوجها وان  
اغتسلت حتى نفض عاداتها لان العود في العادة غالب ولكن تغسل وتصل وتصوم احتياطاً وان كان  
لدون ثلاث تنوضا وتصل في اخر الوقت **واقل الطهر خمسة عشر يوما** اجتماعا **واحد الاكثر** لانها  
قد لا يحيض ابدا الا عند الاحتياج **نصف العادة** في زمن الاستمرار بان رأت ثلاثة ايام حيضا  
او ستين طهر ثم استمرها فحينئذ حدد اكثره لاجل العدة واختلف فيه فقيل المبدأ ان طهرها ستة  
اشهر الا ساعة تنقيصا عن اقل مدة الحمل وقد راجع الحكم الشهيد بشهرين قالوا وعليه الفتوى لانه يسر  
على النساء تنقيصا عن ثمان سبعة اشهر واذ زاد الدم على العادة التي عرفت فان جاوز العشرة  
**فالزائد على العادة كله استحاضة** لانه لو كان حيضا ما جاوز العشرة والا اي وان انقطع على العشرة  
او قبله فالكل حيض لان حكم الاستحاضة مثبت لجعل الكل حيضا بها المعروفة وجبر عادة لها وهذا  
اذا كان معها طهر صحيح حتى لو كانت عاداتها خمسة من كل شهر مثلا فترات ستة كانت السادسة حيضا  
فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر رأت الدم ردت الى عاداتها وكان الزائد استحاضة كافي النهر



السراج وان كانت مبتدأة بان بلغت مستحاضة وزاد على العشرة والعشرة من اول مرئها **حيض**  
والزائد استحاضة فتعند نحسه **والنفاس** لغة ولادة المرأة وبشرع ادم من الرحم **يعقب الولد**  
او اكثره فلو ولدت من سرتها فليست نفاسا بل ذات جرح ما لم يسلم من الرحم ولو لم ترد ما فليست  
لزوم الغسل وفساد الصوم والنفاس **حكم الحيض** في كل شيء الا في البلوغ والاستبراء والعدة  
كما في الجوهرة وغيرها **وزاد انه لا احد الاقله اتفاقا وان اكثره اربعون يوما** عندنا وانه يقطع الشارع  
في صوم الكفارة ولا تحصل به الفضل بين طلاق السنة والبعدة فهي سبعة وما تراه الحامل  
من الدم حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد ليس بحيض بل استحاضة وان كان نضابا  
لانسد ادفم الرحم بالحمل ولهذا كان نفاسا بعد خروج اكثره وان زاد الدم على اكثره **ولها**  
عادة معروفة فالزائد عليها اي على عادتها استحاضة ولا يكون لها عادة استحاضة والا يكن  
لها عادة فالزائد على الاكثرى على الاربعين فقط استحاضة كما في الحيض والعادة تثبت مرة  
وتستقل العادة مرة الى مارات ثانيا في الحيض والنفاس وهذا عند ابن يوسف وبه يفتي كافي  
الخلاصة والكافي وعند هي الادب من المعاصرة ثانيا كذلك ونفاس التومين ما ولد ان ليس  
سنة اشهر من الولد الاول خلافا لمحمد وانقضا العدة من الاخير اجماعا وتغسل منه في الاصح  
والسقط مثلث السين اي المستقوط ان ظهر بعض خلقه كاصبع وظفر وشعر فهو ولد كما تصير  
به امه نفسا وتصير به الامه ام ولد ان ادعاه المولى ويقع به الطلاق المعلق بالولد كقوله ان  
ولدت ولدا فانت طالق وتنقض به العدة فان لم يظهر بعض خلقه فالمرء حيض مادام ثلاثا والا  
استحاضة ودم الاستحاضة حكمه كزنا في ايم لا يمنع صلاة ولا صوما ولو نطفة او طيا الملة صفة  
رعا او استيناف فصل في المعدور ويبني تعريفه **المستحاضة** قديمه الشبهة الحكم فيها بالنص  
مع كمال المناسبة ومن به سلس بول لا يكتنه امساكه او استطلاق اي جريان بطن او انفلان  
ريح او عاف **دائم او حرج لا يرقا** وكذا من بعينه رمد او عيش او غرير وكذا كل ما يخرج من علة  
مع وجع بلافق بين عين واذن وسرقة وثدي وضوها وهذا اذا استمر كما ستعرفه يتوضون  
لوقت كل صلاة اذا اللام في الاحاديث للوقت كافي قوله لدلوك الشمس **يصلون به في الوقت ما**  
شأوا من فرض وتفل علم منه الواجب بالاولى وبطل الوضوء بخروجه اي الوقت فقط الزوال الحاجة  
وقال زفر بن خوله فقط وقال ابو يوسف ما يجرها كان ومثرتها فمن ترضا قبل طلوع الشمس او بعده  
فالتوضوء قبل الطلوع في وقت الفجر ايضا به بعد الطلوع قبل الزوال يصل به الى اخر وقت الظهر  
بقا طهارته بعد اخروجه خلافا له اي لغير لوجوده الخول وخلافا لابي يوسف لوجوده احد  
والمعدور تعريفه من لا يخرج عليه وقت صلاة المراد به الفرض اذا المطلق يتناول الكامل  
الا والعذر المخصوص المذكور الذي يتلى به **يوجد فيه** هذا شرط البقاء فيك فيه وجود العذر  
في جزء من الوقت ولو مرة واما شرط الابتداء استيعاب العذر تمام وقت الصلاة ولو حكما بان لا  
يحد في وقت المفروضة زمانا يتوضا ويصل فيه خاليا عن العذر اذا الانقطاع الميسر لمحق بالعدم  
واما شرط الزوال فاستيعاب الانقطاع حقيقة كما حقه ملاحضه وتنبى انما تبقى طهارة

لفساد طهارته بالزوجة  
الا عند زفر فقط لعدم  
الخلو والموضوء بعد  
الطلوع

المعدور في الوقت اذا لم يطهر عليه حدث اخر اما اذا لم ينفذ احدا اخر وعذره منقطع  
ثم سأل وان سأل على ثوبه فوق درهم جاز ان لا يغسله ان كان لو غسله تجس قبل الفراغ منها  
والا فلا به يفتي ويجب رد عذره او تقليله بقدر ثوبه ولا يبقى صاحب عذره خلاف الحايض  
ولا يصلي من به انفلان ريح خلف من به سلس بول لان معه حدثا وجاسة **بالايجاس**  
جمع نجس بالفتحين وهو لغة يعم الحقيقي والحكمي وعرفا تختص بالاولى يطهر به **المصلي** قيد  
اتفاق وثوبه ومكانه من النجس الحقيقي هو عين مستفردة شرعا بالما ولو مستعلا وبكل ما يع  
طاهر من زيل النجاسة ينعصر بالعصر كالحل وما الورق حتى الرقيق فتطهر اصبعه وثديا بالحسن لا  
الدهن ونحوه لانه ليس بمنزلة وما قيل من ان اللبن ويول ما يوكل من زيل خلافا لمحمد وعند محمد  
وزفر الثلاثة لا يطهر الا بالما كالحكمية والخف ان تجس نجس له جرم اي جثة ولو عر ضيا  
بالتصاق تراب به يفتي يطهر بالمالك البالغ بحيث يذهب الاثر ان جف خلافا لمحمد وزفر الثلاثة  
فانه لا يطهر الا بالغسل قياسا على الثوب وكذا ان يتخفق عند ابن يوسف وبه يفتي وان تجس  
الخف ما يع كبول فلا بد من الغسل اتفاقا والمنى نجس الامر عليه الصلاة والسلام بغسله طبا  
ويطهر ان يبس منى رجل او امرأة او دابة غليظ او رقيق لم يرض بالرجل في بدن او ثوبا يغسل  
او جديدا او مبطن على الظاهر بالفكر ان كان راس الحشفة طاهرا وما في الحجر من ان ظاهر المتون  
لاطلاق فيطهر وان لم يكن راسها طاهرا رده في النهر والا يكتن بابسا ولا راسها طاهرا يغسل  
وجوبا ثم هل يعود نجسا اذا ابتل بعد المفرك المعتد لا وكذا كل حكم بطهارته بخير الما كما حرره  
في الخزان بعد ان انهيها المطهرات الى ينف وثلاثين والسيف وخونه مما هو صفيلا لاسام  
له كعظم وزجاج وانية مد هونة يطهر بالمسح بتراب او غيره مطلقا رطبا كان او باسالة جرم  
لكن بشرط زوال الاثر والارض تطهر بالجفاف ولا يشترط اليبس وذهب الاثر الى اللون والريح  
للصلاة عليها لا للتميم بها لان المشروط لها الطهارة وله الطهارة وكذا اي كالأرض **الاجرة**  
والخص من القصب المنصوب على السطوح والشجر والكل غير المقطوع لاخذ هذه الاشياء حكمها  
بالاتصال بها وكذا كل ما كان ثابتا فيها هو المختار والمنفصل من الاجرة والخص والمقطوع من الشجر  
والكل لا بد من غسله واما الحجر فان تشرب النجاسة كجر الرجا فكالارض والا يغسل وهو القياس  
في كل متنجس وطهارة المتنجس النجس المرئي بزوال عينه واثره ولو عرق في الاصح وبه يفتي **الشرقي**  
زواله ولا يكلف في ازالته الى صابون وخوذة والاولى غسل ما صبح او خضب نجس الى ان يصفو الما  
قاله المصنف وغير المرئي بالغسل ثلاثا او سبعاد فقال الوسوسة والعصر كل مرة بها ثلثة  
بقدر رفته ولو لم يبالغ لرفته هل يطهر الاظهر نعم قالوا والفتوى على اعتبار غلبة طين الغاسل من غير  
بعد ما لم يكن موسوسا فيقد بالثلاث قال ابن ابي عمير لان غلبة الطن تحصل به غالبا حتى لو جرى  
الماء على ثوب نجس وغلب على طنه انه قد طهر جاز وان لم يكن مدة عصره هذا ان يمكن العصر والا  
سب يطهر بالتجفيف كل مرة حتى ينقطع النفاط لا الجفاف الحقيقي وهذا اذا كان يتشرب  
النجاسة والا فيطهر بالغسل فقط بشرط ذهاب الاثر كما في المحيط وهذا كله اذا غسل في اجانة



اما لو غس المتنجس بساطا كان او ثوبا او ازارا في الماء الجاري حتى جرى عليه الماء او غسل في الغدير  
او صب عليه ما كثير طهر في المختار كذا في خزانة الاسرار وقال محمد بن يعقوب بعد طهارة  
غير المنعصر ابد او بقوله ما يفتح فيطهر لبن وديس وعسل يغلى ثلاثا ورحم طير يخرى يغلى وتبريد ثلاثا  
وكذا الحاجة الملقاة حالة الغليان للتفت قبل شقها اما افاده الكمال ويطهر بساطا بغير جري  
الماء عليه اما يوما وليلة هذا التقدير لقطع الوسوسة ففي المحيط وغيره يكفيه اجراء الماء عليه الى ان  
يتوهم زوالها لان اجراء الماء يقوم مقام العصر قاله الشمني وقوا في البحر وقال ابن الكمال وفي الحاشية  
اكتفى بطلاق الجري ويطهر خول الروث والعذر قبل الحرق في تفسير ما زاد الان الاعيان الخمسة تطهر  
بالاستحالة عند محمد وهو المختار للفتوى تيسيرا والالزمت بخاتمة الخبز في سائر الامصار خلافا  
لابي يوسف وكذا يطهر حمارا وعلبا او خنزيرا وقع في الماء فيصير على الاستحالة بالاستحالة فيضار  
كالخردا اخلل وكذا يطهر زيت تجس جعله صابونا لطين تجس فجعل منه كوزا وقد رعد جعله في  
النار وهذا اذا لم يظهر فيه اثر الخبث الطير قاله المصنف وعنى قدر الدرهم مساحة كعصا  
مقعر الكف وهو اقل الفاصل في التجس الرقيق وعنى قدره وزنا بقدر مثقال زنته عشرون  
قيراطا في الكثيف من تجس حال من قدر الدرهم مغلظ كالدم المسفوح والبول من حيوان لا  
يوكل او انسان ولو من صغير لم ياكل البول الحفاش وخره فطاهر لتعدرا الاحتراز عن  
ما أخرجه من بدن الادامي موجبا للتطهير بخلاف مخاط ويزاق ومع عرق قيل الاعرق ملة من خمر  
حتى ينقض به الوضوء على ما جزم به في التنوير وسند كرم فيه والخمر وهل باق الاشارة الى اقليل نعم  
قال في البحر ونسخي ترجمه وخر طير لا يزرق في الهواء كالمطاووس والدراج والاوز والدجاج وخر  
كالبط الاهلي واما ما يزرق فيه فان ما كولا فطاهر والاخف وبول الحمار نصح عليه ليل يتوهم مخالفة غير  
كما الفقه عرقه وسوره وبول الهرة والفارة وخرها يفسد الماء والثوب في اظهر الروايات كما في الحاشية  
وقيل بول الفارة عفوق عليه الفتوى كما في التاتارخانية وفي الاشياء بول السور في غير اواني الماء عفوقه  
الفتوى واعتمد في التنوير ان خرد الفارة لا يفسد الدهن والماء والحنطة الا اذا اظهر طهره اولونه وكذا  
الخبث بكسر فسكون جمعه اختا والروث خلافا لها فيها فحاشتها سوى خث الغيل مخففة لقول مالك  
يطهارتها وفي الشرع لا يثبت ان قولها هو الاظهر وان محمد الطهرها اخر اللبوي وعنى دون ربع جمع  
الثوب صغيرا كان او كبيرا هو المختار قاله المصنف وحكم البدن بالثوب من مخفف كبول الفرس  
وما يوحى له لم يكتف به عن الفرس للاختلاف في كراهة الهما وخر طير من السباع او غيرها  
لا يوحى في الاصح وقيل طاهر وخر ثم الحقة اما تظهر في غير الماء وبول انتخ كرو من الابرو وكذا  
جانها الاخر قاله الزيلعي عفوقه راجح وتفسر المنع ودم السمك ولو كسيرا وكذا اخر طيور  
ما كولة كجام طاهر لخرجه في التوق عنه الا الدجاج يطلق على الذكر والانثى والبط الاهلي اما ما يطير  
فكالحمام وخره كامر ولعل البغل ولو امه حارة والحمار طاهر اذا شك في طهره وبنه وعند ابي  
يوسف مخفف فممنع اذا خش وما يورد اي جرى على تجس تجس اي اذا ورد له او اكثر ولو  
اقله لا يجف في نهر او خاتمة في سبط لكن ربح في الفحة ان العبرة بظهور الاثر في الجيفة وغيره وهو

قول

قول ابي يوسف وقال تليذه العلامة قاسم في رسالته انه المختار كعكسه اي اذا وردت الجاسة  
على الماء يتنجس الماء لكن لا يحكم بخاتمة اذا لاقى المتنجس ما لم ينفصل ولولف ثوبا طاهرا باسبا  
في رطب تجس فظهرت فيه رطوبة ان كان خبثا لو عصر قطر تجس الاتصال الجاسة به والا  
فلا يتنجس لعدمه في الاصح وهذا اذا كان رطبا بالماء اما لو لفي في صلبول نحو بول فان ظهر فيه  
الندوة تجس لو ظهر لون او ربح قاله المصنف كما لا يجس لو وضع ثوبا رطبا على ما طين بطين  
تجس جانبا لان الجفاف تجذب رطوبة الثوب من غير عكس بخلاف ما اذا كان الطين رطبا ولو  
ولو تجس طرقي ثوبا تجس به وغسل طرا او خرا او لا اخر موضع الجاسة حكم بطهرته على المختار  
كخطه ونحوها باليد عليها خصها بالذكر لتخليط بولها اتفاقا تدوسها فغسل بعضها  
او ذهب بها او بيع او هب او قرحه كخطها لا احتمال ان المغسول في المسننين او الذاهب هو  
المتنجس فلا يقضي بقا الجاسة بالشك كخطه بكسر الهزة وفي الفاوق تكسر الميتة ولو بايعة  
وليس باليد هو كما لمزكا خلافا لما في التجس الجاسة المحل قلنا بخاتمة لا تؤثر في حال الحياة  
اذا لم يكن الخارج بيده فربما هو طهر الجمل الموت تحت مائة كل حيوان كبوله وجرت كثره  
ما في النائم والنفسا حقيق الحية هو حله الدمى وقشره ان كان كبيرا قدر الظفر يفسد الماء  
خلاف الظفر الا ان اشته بحم كمل بخلافه نحو تجس ولين بعن الشاة حال الحلب فري فور  
حل ولو بالشاة لا غلبت كخر عصر عنها فادى رجله وسال مع العصير لا تجس خلافا لما في رطوبة  
الفرج كخره فري لهما العبرة للطاهر من ما وترابا اختلط به يفتح الشعير ما اخذ من البحر  
والرون يوحى بعد غسل في مسنن الخي لانام او مشى على خبث ان ظهر عينه تجس والا لا اصابه  
من خاتمة غليظه وخفيفة جعلت الحفيفة تبعها للظيطة ومتى اطلتوا خاتمة شئ فالظاهر التخليط  
ويستحب بذكر الميتة في غير المسنن فصل والاستحالة طلب ازالة الخبث وشرعا ازالة ما  
على السبيل من الجاسة واركانه مستحب ومستحب به وخارج وهو خرج ميتة موكلة لا غير حره  
في الجزاين من ما يخرج من اجمل السبيلين مطلقا غير الرجح فلا يستحالة منه بدعة وما سن فيه عند  
الان يكون موسما فيقتل ثبلا في اوسع كما مر به مسجده نحو حجر عاهو عين طاهرة فالعلة لا قيمة  
لها كذا في النولان تدبا يد بربا لول والثاني ويد بر الثالث في العيف ليل يتلون اشياء لو اقبل الاول  
لا رجايرها فيه وفي فضل الرجل باليد ويد بر الثاني ويقبل بالثالث في الشاة لا ارتفاع الانبيس فيه  
المراة قد بر بالاول ابدالها يتلو في فرجها قاله من لا خسر وغيره ولعله اول ما ذكره الزيلعي  
والمفسر ما لو نفا كذا مع الاحتراز عن التلوث والغسل بالماء بعد الحجر بلا كشف عورة عند احد  
افضل بل سنة في كل زمان هو اليه وعليه الفتوى كما في الجوهرة وكيفيته ان يغسل يديه او لا  
ليست ولا ما باله طاهر ثم يغسل الخي ثم يبطن اصبعه ان كفي ليكون التلوث بقدر الضرورة او  
اجبه من ويصعد الوطى قديلا والمراه تسعد البنصر ايضا وتستحي بالكر بباطن كفها او  
تأخذ من اليد اليسرى بعد الاستئذان ببول الجثة او تنجي او نوم على شفة اليسر لا بر وسها  
لما تتلوث ويرجى الخرج مبالغ في التطبيق ان لم يكن صابا مخافة الاطوار بدخول البلة

الم







السببية الى جزئ ناقص خلاف الجبر والاحاديث تعارضت فتساقطت ذكره صدر الشريعة وضع  
عن التنفل قصد اولو تحية مسجد وكذا اكل ما كان واجبا لغيره كالمندور وركعة الطواف وما لا  
به فافسده بعد صلاة الجهر والعصر يشمل الموعدة بعرفة لاعتقافايتها ولو وترادى سجدت ثلاث  
وصلاة حاضرة لان ما وجب لعينه ملحق بالفرض والنهي خاص بالنفل ومنع عن التنفل قصد بعد  
طلوع الجهر بالثلاثين سنة وقبل المغرب ووقت الخطبة ايا كانت خطبة الجمعة او عيد او نكاح او ختم  
قران او غيرها للاخلال باستماع الخطبة وقيل صلاة العيد مطلقا وبعد ما يجزى لا بيت هو الاصح  
وعند اقامة صلاة مكتوبة الاسنة الجهر لم تخففون جماعة الجهر وعند مدافعة بول وغايط  
او رزخ ووقت حضور طعام تأقت نفسه اليه وما يشغل باله عن افعالها وتخل خشوعها ومنع  
عن الجمع بين صلاتين في وقت واحد فان جمع فسد لو قدم وحرم لو عكس وانما بطريق القضاء  
الا بعرفة جمع تقديم ومزدلفة جمع تأخير ومن طهر في وقت عصر او عشا صلاتها فقط كالطهر  
مع العصر والمغرب مع العشا كما قال الشافعي ومن هو اهل فرض في اخر وقته بان بلغ واسلم  
او وافق المجنون او المغمى عليه او طهرن اكثر الحيض والنفاس وقد بقي قدر التحريم او طهرت لاقبل  
من الكثرة وقد قدر الغسل والتحريم يقضيه اي ذلك الفرض لا من حاضرت فيه فيه قصور لعدم  
اختصاص الحكم والحاصل كما قاله ابن القيم ان زوال المانع في اخر الوقت موجب وحلوله فيه  
مستطاع الاذان هو لغة الاعلام وتشرعا اعلام مخصوص على وجه مخصوص بالفاظ  
كذلك شرع في السنة الاولى من الهجرة اما بوحى او باجتهاد منه عليه الصلاة والسلام لا بغير  
الناس سنة مؤكدة للرجال في مكان عال للفرابض دون غيرها ولو وترادى لا يؤذن لصلاة قبل  
وقتها ويعاد فيه لو فعل خلافا لابي يوسف والثلاثة في الجهر فانهم يجيزونه له في النصف الاخير  
من الليل ويؤذن للنايتة ويقوم الاصلان يؤذن ويقام لكل فرض اذ اوقضا ولو منفرد الا الظهر ومن  
الجمعة في المصرفان اداءها مكررة وكذا اصلاة النساء جماعة اذ اوقضا وكذا المنفردة وكذا  
جماعة الصبيان والعبيد وما يقضى من الفوايت في المسجد ويكره قضاؤها فيه طائفة من اظهروا  
المكاساة وكذا يؤذن ويقوم الاول الفوايت وخبر فيه اي الاذان للبواقي ويقوم لكل ويتركها في الفاسلة  
**وكره تركها للمسافر ولو منفردا وكذا تركها لا يكره تركها المصل في بيته في المصرو وكذا في قرية لها**  
**مسجد او في مسجد بعد صلاة جماعة فيه وند بالها ان لمسافر ومصل بيته ليكون الاذان على هيئة**  
**الجماعة للنساء كراهة جماعة وكذا كل جماعة مكررة كما مر وصفه الاذان معروفة وهو خمس**  
**عشرة كلمة اربع تكبيرات واربع شهادات واربع دعاء الى الصلاة والفلاح وتكبيرتان وكلمة التوحيد**  
**وهذا بعد فلاح اذان الجهر الصلاة خير من النوم مرتين لانه وقت نوم والاقامة مثله**  
**لكن في افضل منه ويزاد بعد فلاحها قد قامت الصلاة مرتين وترسل فيه وتحدث بدال**  
**مهمة مضبوطة اي يسرع فيها ولا يضع اصبعه في اذنيه ويكره الترجيع بان تخافت في**  
**الشهادتين ثم يرفع اليكس اي تغني غير طائفة ويستقبل بها القبلة ويكره تركها لحالقة السنة**  
**ويجوز بعد فيها كذا اجزم به المصنف وتبعه في الحر تبعا للقيمة سنة ويسرقة عند حي**

الصلاة وحى على الفلاح لانه خطاب للقوم ولا تحول وراه لما فيه من استدبار القبلة ويستند  
في صومعته ان لم يبد التحول حاله كونه واقفا لا تساع الصومعة فيضعف الصوت والاحسن ان  
يجعل اصبعه في اذنيه وان لم يفعل فحسن ولا يتكلم في اثنايها اصلا ولو رد سلام وجلس بينهما  
بقدر ما تحضر الملازمون مع مراعاة الوقت المستحب ثم يثوب ويقوم الا في المغرب فيفصل بسكتة  
قائما قدر ثلاث ايات قصار وقالا جلسته كما بين الخطبتين والخلاف في الافضية واستأخر في  
التثويب هو العود الى الاعلام بين الاذان والاقامة ما تعارفوه في كل الصلوات لظهور التوافق  
في الامور الدينية ويؤذن ويقوم على طهر من الحديث ولكن جازا اذ ان المحدث بلكراهة في الاجم  
**وكره اقامته لو صلها بالصلاة وكره اذان الجنب كاقامته ولكن يعاد اذانه لان تكريره مشروع**  
**كما في الجمعة كاذان المرأة والمجنون والسكران والمعتوه والحائض والمسل ولا تعاد الاقامة منهم**  
**لعدم مشروعية تكريرها ويجب استقبالها لموت المؤذن وغشيته وخرسه وحصره ولا ملقن**  
**وذا به للوضو لسبق حدثه ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة والاقاات ليستحق ثواب المؤذنين**  
**بخلاف غير المحتسب خصوصا عند المتأخرين والافضل ان يكون الامام هو المؤذن والامامة افضل**  
**من الاذان وكره اذان الفاسق والصبي ويعاد اذان الصبي دون الفاسق ويكره اذان القاع الا اذا**  
**اذن لنفسه والراكب الا المسافر قاله المصنف لا يكره اذان العبد والاعمى والاعرج وولد الزنا**  
**والمرأى لقبول قولهم في الديانات خلاف الفاسق واذا قال المقيم حي على الصلاة يبي ما فيه قام**  
**الامام بقرب المحراب والجماعة مسارعة لامثال الامر واذا قال قد قامت الصلاة الاولى شعرا**  
**وعند ابن يوسف اذ فرغ وهو اعدل المذاهب قاله ابن الساعاتي وانه قالت الثلاثة وان كان**  
**الامام غائبا وهو المؤذن لا يقومون حتى تحضر فان كان غائبا ودخل من قد امهم قاموا حينئذ**  
**بصبرهم عليه والا فيقوم كل صف ينتهي اليه الامام على الاظهر قاله الزيلعي وفي الخلاصة انه الاصح**  
**وكذا لو كان هو المؤذن واقام خارج المسجد والا فلا يقومون ما لم يفرغ من اقامته بالاجماع كما في**  
**الظهيرية طائفة اجابة المؤذن باللسان قيل واجتنب قيل الواجب الاجابة بالقدم واما باللسان**  
**فمستحبة وهو الاظهر وفي الاقامة مستحبة اجماعا كذا قاله المصنف ككن ربح في البحر والنهر**  
**بالوجوب وقامه فيما حرمه على التنوير مع بيان ندب الدعا بعدد بالوسيلة باب شروط الصلاة**  
**الشروط لغة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف الوجود عليه وليس بداخل فيه هي ستة طهارة بان**  
**المصلي من حدث وخبث مانع وثوبه وكذا ما يعده حامله او تحرك تحركه ومكانه اي موضع قدميه**  
**وكذا سجوده في الاصح لا موضع يديه وركبتيه في ظاهر الرواية وستر عورته عن غيره ولو حكما**  
**علا لا يرى ما تحته ولو حريز او ما كدر الله عن نفسه به يفتي فلوراها من زيفه لم تفسد وان كره**  
**واستقبال القبلة حقيقة او حكما اذ قبلة العاجز جهة قدرته والمعتبر العروة لا البناء والنية وهي**  
**الارادة لا العلم والمعتبر فيها عمل القلب اللازم للارادة وهو ان يعلم بداهة اي صلاة يصلي وعورة**  
**الرجل من تحت سرته الى تحت ركبته وعورة الامة ولو خشي مشكلا او مدبرة او ام ولد او مكاتبه**  
**مثله اي مثل الرجل انما ذكر مع زيادة بطنها وظهرها لم ينقل وجنيتها لانه تبع لها كما افاده في**



القنية وجميع بدن الحرة عورة الاوجهها وكفيها فظهر الكف عورة على المذهب قاله في البحر  
وقد مبها في رواية وهي المعجزة من المذهب قاله في الاشباه وكذا اصوتها ليس بعورة على الاشبه  
واغايودى الى الفتنة وكذا تمنع من كشف وجهها بين رجال الفتنة ولا يجوز النظر اليه بشهوة  
كوجه الامرد اما به ونها فحل وكشف ربه عضو هو عورة غليظة كانت تقبل وما حولها ارفيفة  
كغيرها يمنع لم يقل يفسد بعلم ما لو احرم مكشوفها كاللبطن والخذ والساق لان للريح حكم  
الكل وشعرها النازل من الراس وكذا اذنها وذكره مفردة والاشبين وحدها وحلقه الدبر  
وكل البية مفردة هو الاصح وكذا الثدي المتدلى اما الناهض فتبع للصدر كما ان الكعب تبع للساق  
والركبة تبع للخذ فالكشافها غير مانع لانها دون الريح وتضم الخفيفة الى الغليظة فان بلغ رجا  
منه وتقع بالاجز الوفي عضو واحد والافبالقدر قاله في النهر وعقد الغوايد وعند الشيخ يوسف  
اما يمنع انكشاف اكثر من العضو لان اكثر حكم الكل وفي النصف عنه روايتان في رواية منع  
وفي اخرى لا وعاد ما يزيل به الجاسة بعده عنه ميلا يصلي معها ولا يعيد لانه فعل ما  
فيه وسعته ولو وجد ثوبان ربه طاهر وصيا عاريا لا تجزيه اذ الريح كالكل وفي اقل من ربه  
تخير والافضل الصلاة به كما لو كان كله نجسا وعند محمد وزفر تلمسه الصلاة فيه اذ ترك  
فرض اهلون من ترك فروض قلنا كل منها مفسد فكان الكل كالواحد والخلاف في الجاسة اما  
الاصلية بجلد ميتة لم يدع فلا يصلي به اتفاقا وان لم يجد ما يستعورته ولو طينها لم يجز  
ويبقى ان قام الصلاة نصيا قايما بايا او ركوع وسجود جاز والافضل ان يصلي قاعدا كما في الصلاة  
وقيل ما دار عليه بايا وان جاز ركوع وسجود اذ استترهم من اداء الاركان ثم لا يجز له ثوب  
ثبت قدرته على الاصح ولو وعد به ينتظر ما لم تحف فوت الوقت هو الاظهر وقال محمد وان خاف الفوت  
ولو وجد ما يستتر به عورة وجب استعماله وان قل ويقدم السوتين فان وجد ما يستتر  
استتر الدبر وقيل القبلة ثم الخد ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو وجدت ثوبا  
يستتر به ناهي ربه راسها فرض سترها ولو دون ربه لاقاله المصنف وهل يلزم ستر الشوب بخن  
مثله كالماء ينبغي ذلك وكذا ينبغي لزوم الاعاد قتل العجز منه من العباد كغصب ثوبه قاله في البحر  
وقبله من ملة عين القبلة بحيث لو ازيل الجدر ان يقع استقباله على جزء منها لكن الاصح كما  
نقله المصنف وغيره عن معراج الدراية ان من بينه وبينها حائل كالغلاب وعلى هذا فقبلة  
من بعد عن العين الجبهة فلا تشترط نية العين على المذهب فان جهلها اي القبلة ولم يجد  
يسأله عنها من اهل المكان عن لوصاح به سمعه خري هو هذا المجهود لئيل المقصود وحلى  
فان علم خطايه بعد هال لا يعيد اذ الطاعة خسر الطاعة وان علم به فيها استدار وبنى  
وقد يستد يران قول رايه ولو في سجود السهو لو جاز بالاجتهاد الا لا يفسد السابق  
وان شرع بلا حذر لا يجوز صلته وان اصاب هذا اذا تبين انه اصاب وهو في الصلاة وعند الشيخ يوسف  
ان اصاب جازت اما اذا تبين بعد فراغه لم يعد اتفاقا لان ما شرط غيره يراعى حصوله لا تحصيله  
وان خري قوم جهات في ليلة مظلمة وجهل حال امامهم جازة صلاة من لم يتقدمه كما في

جوف

جوف الكعبة بخلاف من تقدمه لترك فرض المقام او علم حاله حالة الاداء وخالفه لاعتقاده  
خطا امامه وقلة الخائف لو قال العاجز لعلم المريض جهته قدرته لتحقيق عجزه تيمم من لم يقع تحريمه  
على شيء قيل يوحى وقيل تخير والاحوط ان يصلي اربع مرات الى اربع جهات ومن قول رايه الى  
الجهة الاولى فالوجه ان يتم ومن تذكر انه ترك سجدة من الاولى بطلت ولو صلا الاخرى ركعة خطأ  
فسواه رجل مضى ولا يات به الرجل من علم حاله من قول ويصل قصد قلبه الصلاة بخبرها  
اي تكبيرة الافتتاح والاحوط اتصال النية بالتحريم وان جاز تقدم بها على التكبيرة ولو قبل الوقت ما لم  
يجد ما يتطعمها من عدم يمنع البناء ولا عبرة بنية متأخرة عنها على المذهب وفيه التلطف الى  
الفصل / فضل الاجتماع عزيمته وكفى مطلق النية وان لم يقل لله للنفل والسنة الرتبة والتراوية  
في الصحيح من المذهب اذ تعيينها بوقوعها في وقت الشروع والفرض ولو قضا او الواجب شرط تعيين  
عند النية كالعصر مثلا دون قرانه باليوم او الوقت هو الاصح كما في الظهيرية والعتابية والاشباه والمقرون  
باليوم تعيين وان خرج الوقت وكذا المقرون ان لم يخرج وان خرج ونسيه لا تجزيه في الاصح وفرض الوقت  
كظهر الوقت الا في الجمعة الامن معتقد انها فرض الوقت والمقتدى بنوى المتابعة للامام ايضا  
مع نية الصلاة وهذا في غير جمعة وعيد وحذرة على المختار لا اختصاصها بالجماعة والجماعة  
بنوى الصلاة لله وينوي ايضا الدعاء الميت لانه الواجب عليه فيقول ائمتنا اعيانا الميت  
وان اشبه عليه الميت بنوى الصلاة مع الامام عا من عليه الامام ولا تشترط نية عدد الركعات  
لحصولها ضمنا خاتمة لا يشترط في صحة الافتدائية تعيين الامام فلو اقتدى به بظنه زيد فاذا  
هو ترك جاز لا لو نوى زيد انظر غيره لانه اقتدا بالغائب ولا يشترط صحة اقتدائه لرجال نية الامامة  
بل لئيل الثواب عند اقتدائه لاحد به لا قبله والنسبان اقتدائه به عادية لرجل في غير صلاة جنازة لان  
اقتدائه غير عادية في رواية كما سيجي في الحاذية اذكر القوم في الصلاة ولم يد رايها المكتوبة او التروية  
بنوى المكتوبة فان هم في العشاء والاتقع فلا يصلي الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر ان  
دخل لم يجز شرع في صلاة عليه بطن انما سببته فاذا هي احدية لم تجز والعكس جاز جواز  
الصلاة بعد وقتها لا قبله بالصفة الصلاة الموصلة لغة مصدر وصفه اذ اذكر ما فيه  
والصفة هي ما فيه وهي هنا بمعنى الكيفية المستتلة على فرض وراجم وسنة ومندوب فرضها  
التجربة هي الوصف بالكبر يا بقول الله اكبر وما يدل على التعظيم سميت بها لانه حرم ما كان مباحا  
والفرض اعم من الركن والشرط وهي شرط على القادر على المعتمد فيجوز اداء الفلح تجزية الفرض  
وان كرهه والقيام في فرض وما الحق به كمنذ ورو سنة جزي الاصح لقادر عليه وعلى السجود وفروض  
القيام وواجبه ومسنونه ومسجبه بقدر القراءة فيه وحده ان يكون بحيث لو مد يديه لا ينال  
ركبتيه وقد يترك جوازا وجوبا كحررناه في الحزايين والقراءة لقادر عليها وحدها اسماع  
ومن يقربه وحى ركن زائد عند اكثر لسقوطه بالاقتداء والركوع اي الاخذ بحيث لو مد يديه  
نال ركبتيه ووقفت بعد تمام القراءة وبعضهم قالوا اذا تم القراءة حالة الخرو ولا بأس به بعد ان  
يكون الباقي حررا او كلمة والاول اصح كذا في مينة المحيا والسجود بالجمعة مطلقا وبالانف عند

وذكر قاضيه ان لو كان  
عنده ان فرض الوقت  
للمعة جاز مينة المحي



على المفتية كما ينبغي ووضعه اصعب واحد من القدمين شرط وتكراره تعبد كعدد الركعات  
 والقعدة الاخيرة قدر قراءة التشهد اسرع ما يكون مع تصحيح الالفاظ الى عبده ورسوله  
 بلا شرط مولاة وعدم فاصل وهي المفروض الخمسة اركان في جعل القعدة ركنا تحت حرريته  
 في الخيارات كيف وقد جزم الزيلعي والعيني والشمي وغيرهم بانها فرض وفي السراجية هي فرض  
 على والخروج بصنعه المأني لها بعد اتمامها وان كرهه خربا فرض عنده خلافا لها هذا  
 على غير البردي وغلطه الكرخي وصوب انه ليس بفرض اتفاقا وهو الصحيح قاله الزيلعي وفي  
 المجتبى وعليه المحققون تمتة بقى من المفروض ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود والقعود  
 الاخير على جميع ما سواه واقام الصلاة والانتقال من ركن الى اخر وتعديل الاركان عند اي يوسف  
 وبه قالت الثلاثة وهو المختار كما قاله العيني ومراعاة تقدم الامام على الموتى وعدم تذكر فائتة قبلها  
 وعدم محاذاة امرأة كما يستتبع مهمة يشترط في ادائها الاختيار فان ان بها نائما لا يعتد  
 بل يعيده ولو القراءة او القعدة على الراجح وان لم يعد نفسه وهذا مما يكثر وقوعه لا سيما في  
 التراويح والناس عنه عاقلون قاله المصنف **وراجباتها** ترك الواجب لا يفسد الصلاة هو  
 المختار لكن يوجب سجود السهو لو سهوا والاثم لو عدا افتعاد وجوبا وان لم يعدها يكون فاسقا  
 اثما وكذا كل صلاة اذ يتبع كراهة التحريم يجب اعيادها والمختار انه جابر للاول لان الفرض لا يتكرر  
 قاله المصنف وغيره **قراءة الفاتحة** والثلاثة فرض وضمن اقصر سورة او ما يقوم مقامها وهو  
 ثلاث ايات قصار قدر اقصر سورة وكذا لو كانت الآية او الايتان تعدل ثلاث ايات قصار كما افادته  
 ولم اره لغيره وهو مهم فيه يسر عظيم له في كراهة التحريم وهذا الضم عند الثلاثة سنة قاله في  
 الغاية مخطيا لما صاحب الهداية **وتعيين القراءة في الاوليين** من المفروض على المذهب **ورعاية**  
**الترتيب في فعل مكرر** في كل ركعة كالسجود او في كل الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة من  
 الاول وقضاها في اخر الصلاة جاز وسقط وجوبه عن المسبوق لضرورة الافتداء واما الترتيب  
 بين المتحد في كل ركعة كقيام والركوع او في كل صلاة كالقعدة وجميع ما سواه ففرض كما قدمناه  
**وتعديل الاركان** اي تسكين الجوارح في الركوع والسجود وراقله قد تيسر وكذا في الرفع منها  
 عما اختاره الكمال وصوبه المؤلف لكن المشهور ان كل المفروض واجب ومكمل الواجب سنة **وعند**  
**ابن يوسف** والثلاثة هو فرض في الاربعة حتى تبطل الصلاة بتركه قاله العيني في شرح الجمع  
**والقعود الاول** في الراجح وعند محمد هو في النفل فرض **والنشهدان** في القعدتين على الراجح واصابة  
**لفظ السلام** فقط دون عليهما وقراءة **قنوت التور** وهو مطلق الدعاء اما خصوص اللهم انستعينك  
 فسنة اجماعا قاله في النهر **وتكبيرات العبد** ولذا وجب سجود السهو بتركها **والجهر في محله**  
**للامام فقط والاسرار في محله** حتى للمنفرد في الراجح تكملة ومن الواجبات لفظ التكبير في افتتاح  
 كل صلاة على المعتمد حتى تكبره خربا الشروع بغير الله اكبر وتقدم الفاتحة على السورة وتكرر تكبيرها  
 قبل السورة وايتان كل فرض او واجب في محله وتكرر تكبير الركوع وتكبير السجود وترك القعود قبل  
 الثانية والرابعة وكل زيادة تتخلل بين فرضين وانصات المقتدى ومتابعة الامام على كل حال

وقامه فيما حررناه على التنوير **وسننها** ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اساقا لو عاملا  
 غير مستخف وقالوا الاساقا ادون من الكراهة رفع اليد للخرقة ونشر حسابها اي تركها  
 على حالها **وجهر الامام** بالتكبير وخوضه اما الموت والمنفرد فيسمع نفسه والشا والتعود والتسوية  
 والنامين سرراجه للرجوع ووضع يمينه على يساره وكونه تحت سترته وتكبير الركوع وتيسيره  
 ثلاثا وكذا الرفع منه حيث يستوي قايما واخذ ركبته وتفرغ اصابعه للرجل وتكبير السجود  
 وتيسيره ثلاثا ووضع يديه وركبته على الارض حالة السجود فلا يلزم طهارة مكانها عند ذلك  
 في الجمع وشروحه واقتراش رجليه اليسرى ونصب اليمنى في تشهد الرجل والقومة من سجود  
 ولذا لم يقل او لا والرفع منه وبهذا الحيل اضحل ما قاله الزيلعي ومن قلده **والجلسة** بين  
 السجود **وتبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاخيرة** والعاما يستحب سواها  
 من العبادات **ومن السنن** ان لا يطأ راسه عند التكبير وتكبيرات الانتقال حتى تكبيرة القنوت  
 وقيل هي واجبة والتسبيح للامام والتحميد لغيره وهو يدل الوجه منه ويسرة للسلام وادائها  
 ترك الادب لا يوجب اساقا ولا عتابا كترك سنة الزوايد لكن فعله افضل نظرا الى موضع سجود  
**حال قيامه** والى ظهر قدميه حال ركوعه والى ارجله حال سجوده والى جبهته حال قعوده والى منكبيه  
 الايمن والايسر في التسليمة الاولى والثانية لتحصيل الخشوع وكظم فيه عند التشاوب فان غشاها  
 بظهر يمينه او كفه واخراج كفيه من كفيه عند التكبير للرجل ورفعه المسحاح ما استطاع لانه بلا  
 عذر مفسد فيجب عليه **والقيام عند حي على الصلاة** عند الحسن وزفر وقيل عند حي على الفلاح  
 وهذا قول علمائنا الثلاثة وهو الصحيح كذا نقله ابن الكمال عن ابن خزيمة **والشروع عند قد قامت الصلاة**  
 كما مر **فصل في الخشوع في الصلاة لقوله تعالى** افخ المومنون الآية ولانه عليه الصلاة والسلام  
 اذا صلى كان لجوفه ازيز كالريز من الرجل ولذا ندب نظره الى ما رواه **الارد** الخول في الصلاة كبر الافتتاح  
 قايما فلو كبر قاعدا ثم قام لم تجز ولو اذرك الامام ركعا فكبر مخنيا جاز ان كان الى القيام اقرب ولو كان  
 اخر من يصير شارعا بالنية ولا يلزمه تحريك لسانه ويشتبه ان يشترط في نيته القيام وعدم  
 تقدمها لقيامها مقام التحريمة ولم اره **حاذفا** اذ قد احدى الهمزتين مفسدا وكذا الباء في  
 الراجح لانه يصير جمع كبر بالتحريك وهو الطبل او اسم الشيطان **بعد رفع يديه** حال كونه **محاذيا**  
**بابها ميه** حتى اذ يركع في الهداية وقيل ما ساء بابها ميه ثم اذ يركع في مختصراتها وبه  
 عبر قاضي خان وغيره وعلله الشمني بقوله ليتيقن محاذاة يديه لاذنيته قاله في البحر وهو المراد بالمحاذاة  
 لانها لا يتيقن الا بذلك فظهر بهذا ان المراد بالمقرب التام وبه متحد الكلام **وعند ابن يوسف** في رفع  
**مع التكبير** يسلا عند يديه وتخم به عند ختمه قيل وهو المختار لا قبله وبه قال وهو الاول لان في الرفع  
 نفي الكبرياء عن غيره تعاوفي التكبير اثبات والنفي مقدم كما في كلمة الشهادة والمرأة ترفع بحيث يكون  
 راسها اصابعها **احدا** **مكتبها** على الصحيح قاله المصنف واما الامة فكالرجل هنا وفي غير كالحرة قاله  
 الحادي **ومحاذاة تكبير الموتى** سر تكبير الامام جهر افضل عنده **خلافا لها** اي بعد من  
 افضل فيذكر فضيلة تكبيرة الافتتاح عند محاذاة ركه في الشا وقيل قيل قراءة ثلاث ايات لو

بيليه



حاضر وسبعا أو غايبا وقيل بأدراك الركعة وعند الإمام بمقارنة الإمام قاله الشافعي ولو كبر قبله  
لم يصح شرعا وكذا الوفاة الله مع الإمام وكبر قبله على الأصح لأنه إنما يصير شارعا مجموع الله أكبر  
لا بقوله الله فقط وأكبر فقط وهذا هو ظاهر الرواية كما قاله المصنف قال في البحر وهو المختار  
بقي لو كبر غير عام بتكبير أمه ففي مئة المصباح وغيره إن كان أكبر رايه أنه كبر قبله لا بخبريه  
والأجزاء مهمة متى فسد الاقتداء لا يصح شرعه في صلاة نفسه على المذهب لأنه قصد  
المشاركة وهي غير صلاة الأفراد ولو قال بدل التكبير الله أجل أو الله أعظم أو الرحمن أكبر الله  
الله أو تبارك الله أو الحمد لله وسائر كلمات التعظيم وإن وصف به غيره كالرجم والكبير على الأظهر  
الأصح كما نقله المصنف **أكبر بالفارسية** صح في الكلام مع كراهة التحريم على السراج كما جره في البحر  
**وكذا الموقر بها** وهذا إذا كبر وقرا بالفارسية **عاجزا عن العربية** بأن كان لا يحسن العربية بشرط  
أن لا يخل بالعنى وهذا قولها وبه قالت الثلاثة واليه مرجع الإمام وعليه الفتوى قاله العيني  
 وغيره إلا إذا كان بها فلا يصح في الأصح لأن سنة متبعة كما حررناه في الخزاين **أودع وسبحها**  
 حيث تبحر ولو نادى اتفاقا كتلبية وسلام وسلام وأد اشهادا **وغير الفارسية من اللسان**  
 مثلها هو الأصح لعدم اختلاف المعنى باختلاف اللغات **ويؤتى بالهم أعفري** وخوها ما كان  
 خيرا كالحقولة وكذا البسملة في الأصح كما في السراج **لا تجوز** لأنه ليس بتعظيم خالص لا يخلط  
 بحاجته خلاف اللهم فقط فقد صح المصنف الصحة كشروعه بيا الله لأن شأه تعبير به التعظيم  
 وقال أبو يوسف إن كان **تحسين التكبير** لا يجوز إلا به وأجازه بالأكبر والكبير وعرفا ومنكر أزد  
 في الخلاصة والكبار مخففا ومثلا والصحيح قولها ثم **حمد حسنه على ربح يساره** محلقا بالخصر  
 والأبهام بأسط الأصابع الثلاث على الذراع تحت سترته كما فرغ من التكبير على المذهب والمرارة  
 تضع الكف على الكف تحت الشدين في كل قيام له قرار سن فيه ذكر وما لا فلا يملأ يملأ وعند محمد  
 قيام شرع فيه قراءة والصحيح قولها وقاعدة الخلافة أنه يضع حالة الشا في القنوت وصلاة الجنازة  
 خلافا لعدم القراءة ويرسل في قومة الركوع لعدم القرار وإن كان فيه ذكر مسنون وهو صحيح  
 والتجديد وكذا يرسل بين تكبير العبد انفاقا لعدم الذكر والقراءة ما لم يطل القيام فيضع قاله في  
 البحر الزاخر ثم يقرأ عقب التكبير **سبحك اللهم** إلى آخره ولو مقتديا ما لم تجهر بالإمام بالقراءة  
 والأولى ترك وجل ثناؤك إلا في صلاة الجنازة قاله المصنف **ولا يصح وجهه وجهي إلى آخره** خلافا  
 لأن يوسف وياق به في النافلة أجمعا ولا تنفس بقوله وأنا أول المسلمين في الأصح ثم بعد الاستفتاح  
 يتعوذ أي يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم في ظاهر المذهب سرائيد لقراءة الاستفتاح أيضا  
 فهو من التنازع ثم هو تبع للقراءة فيأتي به المسبوق عند قيامه إلى قضا ما سبق به لا يصح  
 حينئذ لا يأتي به المقتدي لأنه لا يقرأ ويؤخر عن تكبير العبد لتأخير القراءة عنهما وعند  
 يوسف هو تبع للتناقل هو الأصح لكن المختار قولها قاله المصنف فيأتي به المقتدي لأن يثنى  
 وأما المسبوق فيتعوذ مرتين لأنه يثنى مرتين ويقدم على تكبيرات العبد لأن التناقلها بعد  
 التعوذ يسمى غير الموت أي يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم لا مطلق الذكر كما في الذبحة والوضوء

**سرا** أول كل ركعة ولو جهرية هو الأصح لأن التسمية بين الفاتحة والسورة مطلقا خلافا لما  
 فإنها تسن عنه بينهما في صلاة **المخافة** لأن الجهر في المصنف وعليه الفتوى وفي البداية صحيح  
 قولها ولا خلاف أنه لو سمي كان حسنا مهمة المشهور عن أهل المذهب سنية التسمية وقد صح  
 الزاهد في الفتنى والمجتبى والزبلى وجوبها في كل ركعة وتبعه ابن وهبان وغيره وهو ضعيف  
 مخالف لظاهر المذهب قاله في البحر وهي التسمية **أية واحدة من القرآن كله** **نزلة للفصل بين**  
 **السورة** كالدباجة والطراز للسورة وكذا كتبت بخطنا واحدة فخرج ما في النمل فإنها بعض آية أجمعا  
 ليست من الفاتحة **ولا من كل سورة** هو المختار فحرم على الجنب بقصد القراءة ولم تجز الصلاة  
 بها احتياطا ولم يفرج أحد هاشميا خلافا لما كثر بعد التسمية **يقدر** الإمام والمنفرد **الفاتحة**  
 **وسورة** أو ثلاثا آيات **قصار** قد راقص سورة لأن المأمور به قراءة ما تيسر والزيادة عليه خبر  
 الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبها حتى يومر بالعادة بشرط السورة إذا لفرق بين  
 واجب وواجب نعم أم ترك الفاتحة أكد **وإذا قال الإمام ولا الضالين** من أي قال أمين بالمسجد والقصر  
 وحكي الواحد في التشديد مع المد فلا تنفس به يفصح هو أي الإمام والموتم سرطا هره يشمل المستر  
 إذا سمعه فيؤمن وقيل لا ولو سمع التامين من مثله في جمعة وعيد قال ظهير **يؤمن** من كل في الجهرية  
 ولا يخفى أن حكم الجماعة الكثيرة كذلك وأما حديث إذا من الإمام فأموافق التعليق معلوم الوجود  
 فلا يتوقف على سماع تامين الإمام بل تحصل بالفرغ من الفاتحة كما حررناه في الخزاين ثم حين يفرغ  
 من القراءة وهو منتصب هو الأصح كما في الخلاصة **يكبر أكبرا** بأن يكون ابتداء التكبير عند الخطأ هو  
 الأصح ويعتمد بيده على ركبته ويفرج أصابعه ولا ينبغي التفريق إلا هنا للتكبير بأسط الظاهر  
 غير رافع رأسه ولا منكس له ويسن أن يلمص فيه كعبه وينصب ساقيه ويقول ثلاثا **سبحا**  
 **رب العظيم** فلورفع الإمام رأسه قبل أن يتم الموتم فالصحيح وجوب المتابعة وكذا الوسم والموتم  
 أدعية التشهد يتابعه لأنها سنة والناس عنه غافلون **وهو أدناه** أي أدنى كما أن السنة فإن  
 أو نقصه كره تنزيها **وتسحب الزيادة مع الايتار المنفرد** أما الإمام فلا يزيد على وجه ميل القوم  
 ولا ينبغي أن ينقص عن قدر أقل السنة في القراءة والتسبيح لله لأنهم غير معدون فيه قاله  
 المصنف وأفاد أن إطالة الركوع لا دراك أجاي مكروه لخبر ما قيل أن عرفه والأفلا بأس ثم يرفع  
 رأسه ويقوم مستويا قايلا **سبح الله لمن حمده** في الولوجية لو أبدل النون لا ما تنفس ويستثنى به  
 وقال الأبيهم **ربنا كذا الحمد** سرافكتني المقتدي بالتحميد اتفاقا والمنفرد يجمع بينهما في الأصح قاله  
 في الهداية والجمع لأنه إمام نفسه فيسبح وليس معه موتم فيحذف وقيل كالمقتدي وقيل كالإمام  
 والمعمد الأول قاله الباقي ثم بعد ذلك يكبر مع الخور ويسجد على وجه السنة فيضع ركبته  
 أو لا تقرها من الأرض ثم يديه ثم وجهه بين كفيه مقدما أنفه لما ذكرنا صامنا أصابع يديه ولا  
 يندب الصم الأهلنا تكون موجهة إلى القبلة ولأن في السجود تنزل الرحمة والصم تنال الشرحا ذرية  
 **أذنيه** اعتبارا بالآخر الركعة بالاولى أي يظهر وقول العيني أنه بالهمز وهم ضحيه بسكون  
 الباء وحكي يسبح الإسلام الصم أي عضديه في غير رجمة **وتجاني بطنه عن فخذه** ليظهر كل عضو



بنفسه ووجه اصابع رجليه نحو القبلة ويكره ان لم يفعل والمرأة تنفض اي تغتم نفسها فلا  
تبدى ضبعيها وتلصق بطنها بخصرها لانه استرود كرا في الخزيين انها تخالف الرجل في خمس  
وعشرين مسئلة ويقول سبحانه ان ربي الاعلى ثلاثا وهو اداة كما مر وسجد بانفه وجهته  
لما اظنه عليه الصلاة والسلام عليه فان اقتصر على احداهما وعلى كونه عابته بشرط طهارة  
المكان وان تكون عابته وان يجتمع الارض جاز مع الكراهة وقيل لا يكره الاقتصار على  
الجهة اتفاقا هو الصحيح وقال لا يجوز الاقتصار على الانف من غير عذر واليه يرجع الامام  
كما في الشرع بلالية عن البرهان وعليه الفتوى كما في الجمع وشروحه والوقاية وشروحه والجملة  
وصد الشريعة والعيون والحج والنهر وغيرها مهمة شرط صحة السجود وضع القدمين  
او احدهما وعليه الفتوى كما في الفيض وجميع المسائل وما نقله في الدرر عن العناية من  
عدم الفرضية هو الحق بعيد عن الحق وبضده احق كذا حققه المؤلف ثم افاد ان المراد من  
وضع القدم وضع اصابعها موجهة نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والافه وضع ظهر القدم  
وقد جعلوه غير معتبر قال وهذا مما يجب التنبه له والناس عنه غافلون ويجوز سجوده على  
فاضل توبة كذيله وكه بشرط طهارة المكان على المعتمد وكذا على كفه في الاجم ويكره لو فعله  
لدفع التراب عن وجهه وعن عامته لا ولو سجد على حجر صغير ان وضع اكثر جهته جاز والافلا  
ذكره الزيلعي وفيه بحث ويجوز على شئ يجده وتستقر جهته عليه حيث لو بالغ في تسفل  
راسه لم ينزل لا يجوز على ما لا تستقر كازودة خلاف حنطة وشعير وان سجد للزجعة على ظهر  
هو معة في الصلاة التي هو فيها جاز للضرورة وهذا لو ركبناه على الارض والافلا تجزئه وقيل  
لا تجزئه الا اذا سجد الثاني على الارض ولو كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين  
ان كان التفاوت مقدار اربعين منصوبتين يجوز ولو اكثر لا وهي اي السجدة الصلاةية تتم بالرفع  
عند محي وعليه الفتوى كالسلاوية اتفاقا والوضع عند اي يوسف وثمرته نعم لم يقع في  
الراية فنجى الخامسة فسيفه الحديث فيما فعند اي يوسف لا يكره اصلاح صلاته لتمام  
الخامسة بمجرد الوضع وعند لم تتم فيتوضا وتم فرضه بالعود وفيه قال ابو يوسف انه صلاة  
فسدت اصلها الحديث تجب من قول محمد ثم يرفع راسه مكبرا ويكفي فيه ادف ما ينطلق عليه  
الرفع على الظاهر وان كره خزا كما افاده المصنف وفي الحديث انه ان كان الى المعود اقرب من  
والا لا وفي النهران الذي ينبغي التحويل عليه وجلس بين السجدين مطمين قد رتبته  
ويضع يديه على فخذه كما في التشهد قاله المصنف ويكره ويسجد الثانية مطمين وليس في الركوع  
والسجود سوى التسبيح ولا بين السجدين وبعد الرفع من الركوع دعا على المذهب وما ورد  
محول على النفل تجزأ او غيره ثم يكبر للتموض فيرفع وجهه مخر انفه ثم يديه ثم ركبته  
على عكس السجود وينفض قائما على صدره وقد مره من غير قعود اي بلا جلسة خفيفة ولا اعتماد  
بيديه على الارض بل على ركبته ولو فعل لا بأس به والركعة الثانية كالاولى فيما مر الا انه لا ينبغي  
ولا يتعد اذا لم يشرتا الامرة ولا يرفع يديه على وجه السنة الا في سبع مواضع كما ورد بنا

الاصح

على ان الصفاء والمروة واحد نظرا الى السعي وتجمعها بالشرح وفيه خمس صحيح وبالنظم على هذا  
الترتيب لابن الفصيح في قنوت عيد استلم الصفاء مع مروة عرفات الحرات والرفع في الثلاثة  
الاولى كالترجمة وفي الاستلام حذا منكبيه واطنهما نحو الكعبة وفيما بقي كمال اي حذا صدره  
نحو السماء واما الرفع في غيرها كالا استسقاء فن سنن الزوايد وحسب فقط كما في العراج فاذا  
رفع راسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية افترش رجله اليسرى جلس عليها  
ونصب يمينه نصبا ووجه اصابعها نحو القبلة وهو السنة في الفرض والنفل ووضع يديه على  
فخذه وبسط اصابعه جاعلا اطرافها عند ركبتيه موجهة نحو الكعبة ويشير بالمسبح جدها  
هو الصحيح عند النبي يرفعها ويضعها عند الاثبات واحترزنا بالصحيح عن قول كثير من المشايخ انه  
لا يشير اصلا لانه خلاف الرواية والدراسة ويقولنا بالمسبحة عا روي عن اي يوسف ومحمد انه يعقد  
بيناه عند الاشارة كذا في الشرع بلالية عن البرهان وفي الخفة الاشارة مستحبة وهي الاصح قاله العيني  
وقرأ تشهد ابن مسعود اذ هو اجمع الروايات وهو التحيات لله اي العبادات القولية والصلوات  
اي الهدية والطيبات اي المالية فكلها لله وهذا كمن يدخل على المملوك فانه يشفي بلسان ثم يخلع  
ببذنه ثم يبذل ماله قيل انه عليه الصلاة والسلام جاز به ليلقا الاسرا هذا فاكرمه الله تعالى  
مقابلة فقال الله تعالى السلام عليكم اي النبي اي الامان ورحمة الله اي احسانه وبركاته اي زيادة  
الخيرات فاحب عليه الصلاة والسلام اعطاهم من هذه الكرامة لاخوانه وصاح المؤمنين فقال عليه  
الصلاة والسلام السلام علينا معاشر الانبياء والملايكة وعلى عباد الله الصالحين من الجن والانس  
فقال ملايكة تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وذكر الرافي الشافعي  
انه عليه الصلاة والسلام كان يقول في تشهده وفي رسول الله وفي المحمدي لا بد ان يقصد بالفاظ  
التشهد الانشا كانه يحيى الله ويسلم على نبيه وعلى نفسه وعلى اوليائه الله وهو ظاهر في ان ضميرنا  
للمؤمنين لاحكامية سلام رسول الله ولا يزيد عليه في القعدة الاولى فان زاد عامدا كره او ساهيا  
سجد للسهو ويقول اللهم صل على محمد علي المذهب ويقر في ما بعد الاوليين من الفريضة ولو مغفرا  
الفاخرة خاصة لانه المتوارث وفي الذخيرة المختار مشروعية الزيادة نفلا كما في الاختيار من  
كراهتها حمل على التنزيه وهي افضل هو الصحيح كما في الهداية وغيرها وقال المصنف وغير ظاهر  
الرواية انما سنة وقال العيني الصحيح انها واجبة ورحمته ابن الهمام كلفه خلاف المذهب وان سجد  
ثلاثا وسكت قد رها جاز لا كراهة كما يفهمه كلام المصنف تبع للزيلي وغيره وقيل يكون مسيئا  
بالسكوت ولا سهو عليه على المذهب والقعود الثاني كالاول عند نا وعند الشافعي السنة التورك  
في كل تشهد يعقبه السلام وعند احمد في كل تشهد ثان وعند مالك في كل اذ قد يتكرر عشر امكن  
ادرك الامام في تشهد في المغرب وعليه سهو فصح معه وتشهد ثم تذكر سجدة تلاوة وسجد  
معه وتشهد ثم سجد للسهو وتشهد معه ثم قام ففقد الركعتين بتشدهن وتوقع له ذكر المرأة  
تتورك فيها اي القعودين وهو اي التورك ان جلس على اليتم اليسرى وخرج كذا رجليهما  
الجانب الايمن لانه استر لها فاذا تم التشهد فيه اي في القعود الثاني صاعا على النبي صلى الله عليه وسلم

والرمح



قبل ولو مسبوقة والرابع انه يترسل ثم هي فرض مرة واحدة في العرواختلف في وجوبها كما  
ذكر اسم الشريفة والمختار عند المصنف والمجهر الوجوب والمذهب الاستحباب كما حررناه  
في الحزبين **وعا** نفسه وابويه واستاذيه المؤمنين والمؤمنين **عاشا** ما يشبه الفاظ القرآن  
لفظا ومعنى بكونه فيه خورا اتنا في الدنيا حسنة وليس منه لانه يريد الالاء القراءة **وتشبه**  
**الادعية الماثورة** اي المنقولة بالاثرا ليدعوها يشبه كلام الناس فانه قبل مقدرا للشهادة يفسد  
والاصل ان كل ما لا يستقبل سؤاله من العباد فهو كلامهم وما يستقبل فليس بكلامهم سواء كان  
مذكورا في القرآن او السنة او في ظاهر الرواية خلافا للفضيل كما حرره في البحر والنهر وعليه في  
قيل من الفساد في اغفر لزيد او لعروا ولي والحق اختيار الفضيل فقط **وبه** صرح في الخلاصة  
وصح الفساد في ارزقني فلانة وعدمه في ارزقني اي كازرقني ويتركها في الفساد في  
ارزقني من بقلها وثنايها كازرقني بقلها وقتا واختار المصنف ان ما هو في القرآن او في الحديث  
لا يفسد وما ليس في احدها يعتبر فيه الاصل المتقدم **ثم يسلم عن يمينه مع الامام** كالحجزة  
وروي بعده والفرق لا يخفى **فيقول السلام عليكم ورحمة الله** وان زاد وبركاته فحسن قلله في الخاوي  
وما قيل انه بدعة رده المؤلف بانه جاني سنن ابي داود باسناد صحيح **وعن يسارة** كل ذكر وسن  
جعل الثاني اخفض من الاول كذا اطلق في الجوهر وقيد في منية المصباح بالامام واقره المصنف  
وينوي الامام به اي خطاب السلام من عن يمينه ويساره **من الحفظة** بلانية عدد **والناس**  
**الذين معه في الصلاة** ولو جانا ونسا والمقتدى كذلك اي ينوي ما ينويه الامام وينوي ايضا  
امامة الذي هو فيه وفيها ان حاذاه لانه احق بالاضمة لاحسانه بالتزامه صلواته صحة  
وفساد او المنفرد ينوي الحفظة فقط اذ ليس معه غيرهم ولعمري لقد صار هذا كالشريعة  
المنسوخة لا يكاد ينوي احد شيئا الا الفقهاء وفيهم نظر خاتمة ام الموتم التشهد قبل امامه  
فتكلم تحت وان كره حتى تفسد صلاة الامام وحده بالمنا في ومتى خرج من الصلاة وعليه فرض  
منها ولم يقضه فسدت فلو تذكر سجدة ولو بعد السلام قبل الكلام سجد بها من اي ركعة  
كانت وتشهد بعدها ثم يسجد للسجود وتشهد ويسلم ولو لم يسجد بها او سجد بها ولم يشهد  
فسدت ولو تذكر سجدة تلاوة فذهب ولم يسجد بها مت ولو سجد بها فذهب فسد بطلان  
العود بالعود الى السجود **فصل في سجود الامام** وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اسباب القراءة  
في الجمعة والعيدين والفجر واولي العشاءين ادا وقضا لم يذكر التراخي والوتر بعد هالانه  
لم يجز الحصر ولا عليه الصلاة والسلام يجز في الكلام ثم تركه في الظهر والعصر في ذي الكفارين  
وخير المنفرد في نفل الليل حتى التراويح وفي الفرض الجهر كان في وقته وفضل الجهر لتكون  
الجماعة ويكتفي بادناه **وتحفيان** اي الامام والمنفرد حتما او وجوبا فيها سوى ذلك يشمل الفرض  
السري فخافت المنفرد فيه حتما هو الصحيح قاله مثلا خسر وقال الكمال ينبغي وجوب السهو  
بتركها ويشمل القضاء وهو ما صح صاحب الهداية لكن الاجمعي كما في الكافي وغيره ان الجهر افضل  
لانه تعالى الاداء وان **الجهر** اسماء غير لا اسماء نفسه وادنى الحاشية اسماء نفسه ومن

في الجانب  
٦

بقربه

بقربه لا يجز الحروف في الصحيح من المذهب وكذا يعتبر ذلك في كل ما يتعلق بالنطق من التصرفات  
الشرعية كاطلاق العتاق والاستئذان وغيرها كالتعجب وقبول وتلاوة سجدة وتسمية ذبيحة  
فلو طلق او استثنى وصح الحروف ولم يسمع نفسه لم يصح في الصحيح ولو ترك سورة اراد بها ما يقرأ  
الفاخة **اول العشاء** قيدا به وان كان غيره كذلك لبيان الجهر بذلك **قضاها** وجوبا في الاخيرين  
مع الفاخة لوجوب قضا الواجب وجهرها وبالفاخة في الاجمعي لان تغيير النفل اولي ولو ترك  
فاخة ما اي فاخة اول العشاء مثلا لا يقضيها في الاخيرين للمزوم تكرارها وفرض القراءة  
اية هي لغة العلامة وعرفا لما يفتى من القرآن مترجمة اقلها ستة احق ولو تقديرا كالميل الا اذا  
كانت كلمة او حرفا فالاجمعي عدم الصحة **وقال** افرض القراءة ثلاث ايات خو شتم نظرتم عيسى وبسبح  
ادبر واستكبر **واية طويلة** مقدرا ثلاث ايات قصار وهو الاحوط ولو قرأ اية طويلة في الركعتين  
صح في الاجمعي اتفاقا لانه يزيد على ثلاث ايات قصار كذا افاده المصنف ثم حفظ ما تجز به الصلاة  
فرض عين والفاخة وسورة واجب اما حفظ كل القرآن ففرض كفاية ونقص ينش من الواجب  
تحررا ومن المستنون تنزيها وسننها في صلاة السفر حالة كونه **عجل** قراءة الفاخة واي سورة  
لانه عليه الصلاة والسلام قرأ في سفره في الجبر بالمعوذتين **وامنة** بالتحريك في وقت الامن والقرار  
خو البروج **وانشقت** من طوال الفصل في صلاة الجهر وكذا الظهر في العصر والعشاء والطاريق  
والشمس ومخاها وفي المغرب هو العصر والكوشور وجهه كما حررناه في الحزبين ان القراءة من الفصل  
والمقدار الخاص سنة اخرى وقد امكن مراعاة الاولى فاي مانع من الاتيان بها فكل من لم يسجد  
بهم قول الله تعالى لا يمكن مراعاة الاولى فاي مانع من الاتيان بها فكل من لم يسجد بان  
لا مكان مراعاة السنة مع التخفيف وبه يندفع ما ذكره صاحب البحر ومن قلده **وسننها في الحضر**  
في ركعتي الفجر والظهر **اربعون اية** وهو في السنة او خمسون او ستون وهو الاوسط والاعلى  
الزيادة الى المائة والادنى في العصر والعشاء ستة عشر اية وفي المغرب عشرون اية كل سورة  
واستحسنوا طوال الفصل فيها وفي الظهر في كل ركعة سورة من طوال الفصل كما افاده المصنف  
واوسطا في العصر والعشاء وقصاره في المغرب والمنفرد كالامام ومن الجرات الى آخر البوي  
طوال ومنها الى اخر لم يكن اوسطا ومنها الى اخر قصار وهو المختار وفي الضرورة يقرأ  
بقدر الحال حتى يكتفي بادن الفرض اذا ضاق الوقت وخصه لا سلام هذا بالجهر والظاهر في غيره  
ان يراعى القدر الواجب وتطال الركعة الاولى على الثانية بقدر الثالث ندب في الجهر فقط لان وقت  
نوم وقال محمد تطال الاولى في الكل قال في المعراج وعليه الفتوى وضعفه المؤلف ويكره اجماعا  
اطالة الثانية ثلاثا يات لا باقل وحرر المصنف اعتبار خش الطول لاعداد الايات لتفاوتها والاعتين  
شع من القرآن لصلاة على طريق الفرض حيث لا يجوز غيره كما قاله الشافعي في الفاخة وكره  
التعيين قبل الا اذا اقر احبنا او تبركا او تيسيرا واما الفاخة فتعينة عا وجه الوجوب ولا يقر الموم  
مطلقا اتفاقا ما هو الحق فان قرأه تحريرا بل يستمع قراءة الامام اذا جهر وينصت اذا سرك  
قرا امامه ان الوصول اية الترغيب في ثواب الله والترهيب من عقابه او خطب عطف على قرا



وجهه ان الخطبة فائمة مقام ركعة الظهر فنزل من حضرها منزلة الموت **وصلى على النبي**  
 الله عليه لعرضية الاستماع الا اذا فر الخطيب يا ايها الذين امنوا صلوا عليه فصلى السامع سرا  
 والنأي اي البعيد والداني اي القريب سواء في اقتراض الانصات ولما كان العبرة انما هي عموم  
 اللفظ وجب الاستماع في الجهر بالقرآن مطلقا كما حررناه في الخزان معزيا الى البحر والنهر والنفث  
**فصل الجماعة هي واحد مع الامام سنة في الصلوات الخمس الجمعة والعيدين فشرط مولده**  
 اي قوة تشبه الواجب بل في البدائع وغيرها عامة المشايخ على وجوبها على الرجال العتلا  
 البالغين الاحرار القادرين عليها بالاجرة وتكرار الفقه عند تركها خلاف تكرار غير قاله  
 البهمنسي وتليده الباقي وهذا اذا لم يواظب نكاحا فلو واظب نكاحا لم يعد ذكره في مجمع  
 الفتاوى واولي الناس بالامامة **اعلمهم بالسنة** اي باحكام الصلاة **ثم اقرهم** اي احسنهم  
 تلاوة وعند اي يوسف بالكلية اي يقدم الاقرا **ثم اقرهم** اي اشدهم حررا من الشبهة  
**ثم اسنهم** ثم احسنهم خلقا ثم كل من كان اكمل كان افضل لتكثير الجماعة فان استوا ويقرب او خير  
 القوم وهذا اذا لم يكن ثمة راتب فان كان قدم مطلقا وان لا تكون الصلاة في منزل انسان فان كانت  
 فساكن المنزل ولو مستعيرا او مطلقا يقدم الوالي على الكل كما في السراج فتخرج لوام قوما وهم  
 له كارهون ان افساد فيه والانه اول بالامامة منه كره وان هو اول لا والكرهية على القوم وفاد  
 المصنف انها تحريمية وتكررها **امامة العبد** ولو معتق كما في القهستاني معز بالخلاصة  
 اكمال ان كراهة تنزيها مرجعها خلاف الاولى فتب **والاعراب** ومثله التركمان والاكرد والعامي  
**والاهمي والفاسق والمبتدع** اي صاحب هوى لا يكفر به فان كفر به لا يصح الاقتداء به اصلا كما لا يخفى  
 وولد الزنا لفرقة الناس عنه **وان تقه مواجا** لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا خلف كل بر  
 وفاجر ولو كان واحدا من هؤلاء افضل من الحاضرين بصفة توجب تقدمه كان اولي بها قاله  
 البهمنسي ويكره ختم تطويل الامام الصلاة فزيد اعيا القدر المسنون في القراءة وسائر الاذكار  
 قاله المصنف وغيره زاد في النهي عن القوم والاطلاق الامر بالخفيف وفي الشرع بلالية ظاهر  
 حديث معاذ يقتضي ان لا يزيد على صلاة اضعفهم ولد اقال اكمال الاضروقة وكذا يكره خربا **تجاء**  
**النساء وحدهن** بامام منهن في غير صلاة الجنازة لانها لم تشرع مكررة **فان فعلت تقف الامام**  
**وسطهن كالعراة** حيث تكرر جماعتهم خربا ويوسطهم الامام **ولا تخضرن** اي لا تداخل لهن ان خضرن  
**الجماعات لحوق الفتنة** **الا يجوز في النحر والمغرب والعشاء والعيد عند الامام وجوز اي ابو يوسف**  
 ومحمد حضورها اي يجوز في الكل هذا في عصرهم اما في زماننا فمفتة به منع الكل في الكل  
 حتى حضور الوعظ وخوفا في الكافي وغيره **ومن صيا مع واحد** ولو صيبا اقامه عن مئنه محاذيا  
 له على المذهب فان وقع سجوده امام الامام لا يضر ولو صيا في يساره او خلفه كره في الاصح  
 ويقدم على الاثنين فصاعدا اشار الى انه لا يامرهم بالتأخير تيسيرا فلو انفرد فامة به اثنان  
 تقدم هو وحده الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء وينبغي للمؤمنين ان يسدوا خلل  
 المصنف ويسدوا منابكهم وبامرهم الامام بذلك ويقف وسطا مهمة قال في المحروري ابو

داود خياركم اليكم من اكب في الصلاة وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخوله داخل جنهم  
 في الصف ويظن ان فسحه له رياسة بتركه لاجله بل ذلك اعانة له على ادراك الفضيلة وسد فرجات  
 الشيطان الما مور بها انتهى لكن نقل المصنف وغيره عن الحلواني ما يخالفه فتنبه فان حادته  
 قد راد اركن امرأة عاقلة **مشتهة** اي من اهل الشهوة في الجملة ولو محرما او عجزا والمعتبر في  
 المحاذاة الساق والعب على العيج **في صلاة مطلقة** اي ذات ركوع وسجود ولو بايام **مستكرمة** اي  
 من حيث التحريم فلو ادا صلاة واحدة كالعصر مثلا منفردا او مقتديا احدها بغير امام  
 الاخر فلا فساد **واذا ولو حكما** كالملاحقين بعد فراغ الامام بخلاف المسبوقين في مكان محله فلو  
 كان على ذلك قد رقامة الرجل وهي على الارض لا تفسد لم يذكرها اتحاد الجهة لذاته اذا لا يتصور  
 الا في جوف الكعبة او ليلة مظلمة بالبحري **بلا حائل** مرتفع قد رذراع في غلط اصبح وفرجة تسع  
 انسا ناكالا يفسد **صلاته** لو مكلفا وكذا اصلاتها وصلاة المقتدين ان حادته الامام  
 لتركه فرض المقام لانه مأمور بالتأخير كما اخره العلي الكبير خلاف محاذاة الامر على ما هو  
 المعتمد **ان نوى الامام امامتها** وقت شرعه وان لم تكن حاضرة على الظاهر الا اذا اشار اليها  
 بالتأخير فلم يتأخر فبطل صلاتها **وهو** كما اذا لم ينوها لعدم صحة الاقتداء فلم تكن قراءة الامام  
 قراءة لها قال البهمنسي قول هذا اذا لم تقرا انتهى قلت فيمنه تأمل ما ياتي انها لا تنقلب نغلا **والا تدخل**  
**المراة في صلاته** اي الرجل في غير صلاة جنازة اجماعا ومعه وعيد في الاصح كما في الخلاصة **بلا يئنه**  
**اياها هذا** اذا اقتدت محاذية والافروايتان فان حادته بعده تفسد صلاتها دون الرجل **وفسد**  
**اقتداره** بامرأة او خشي وكذا الخشي مثله **وصبي** ولو في نفل في الاصح لان نفل غير مضمون وطام  
**معدور** الا اذا اتوا وميا على الانقطاع **وقاري** بامي لا تحفظ اية وامى باخرس ومكتسب بعار وغير  
**موم عوم** ومفترض منتقل لانه من بنا القوي على الضعيف او مفترض فرضا **خروكا** ناذر مفترض  
 او ناذرا لان ينوي تلك المنذرة وناذر عالف ومسبوق غير مضمون في السابق به ومسا فمفترض  
 بعد الوقت فيما يتغير بالسفر ونازل بركب وغير الاشياء به على الاصح كما في المحقق وحرر المصنف  
 ان حكم الاشياء ومن بعناها كمن يبدل الزاى ذالا لا كالمى **تجوز اقتداء** على سائر على خف  
 او جبرية **ومتفعل** مفترض في غير التراخي على العجى كالمى الخائبة وغيره **وموم** مثله الا ان  
 يرمى الامام مضطجعا والموم قايما وقاعدا هو المختار قاله الزيلعي وقال المترتبة الاظهر **الجواز**  
 وقام باحدا وان بلغ حد به الركوع عند هابوه اخذ عامة العلى خلافا لمحمد قاله الزاهد  
**وكذا يجوز اقتداء** متوفى ميتهم والقيام بالقاعدا خلافا لمحمد **فيها** والموم ان علم ان امامه كان  
**محذرا** للمواد ما يمنع الصحة في راي الموت اعاد لظهور فسادها ويلزم الامام اخبار القوم بالقدرا لمكن  
 بكتابه او رسول على الاصح لومعينين ذكره في المعراج **واذا اقتدى امي وقاري** بامي فسد صلاة  
 الكل **وقال** تفسد صلاة القاري فقط كالموم العاري لا بساوعا راي قلنا الفارق موجود بان قراءة الامام  
 قراءة له والسائر مفقود ولو صيا كل واحد صح في الاصح لا لو صيا منفردا بعد اقتراح القاري ولو  
 استخلف الامام القاري اميا في الاخيريين ولو في التشهد فسد صلاتهم لان كل ركعة صلاة

ناذر  
 وذكر في الفتاوى ان المانع من الاقتداء  
 بغيره اشياء طريقت عام وشرع عظيم وهو  
 لا يمكن الجور منه بروف العلاج و  
 القنطرة ونحوها او يجرى فيه فغيره  
 وما دون ذلك لا يمنع من الاقتداء  
 ولو كان بين الصفتين حايطة يمنع  
 من الاقتداء ان كان الحايطة موطوءة  
 عريضا ليس له ثقب فيه رجلا واحد  
 او باب مفتوح وان كان بابا مغلقة  
 يمنع الاقتداء اقول المانع ان يمر فيه  
 الجملة او الاوقار اذا اقل من ذلك  
 يجوز منه يجمع الفتاوى عزير يام  
 ينياب



فلا تخل عن القراءة ولو تقدير أو عدم اعتبار قدرة الغير عند أي حيلة مفيدة ما إذا تعلق باختیار  
ذلك الغير والأي يمكنه الاقتداء بالقاري بلا اختياره خاصة يمنع من الاقتداء بطريق تربية عقل أو  
نهر تجري فيه السفن أو فضا في الصحرايسع صفيين والحابل لا يمنع أن لم يشبهه حال إمامه ولم يختلف  
المكان وقيل العبرة للاشتباه فقط واختاره جماعة من المتأخرين قال العيني في مختصر الظهيرية  
وهو الصحيح رجلا افتتح أو نوى كل إمامة صاحبه محت أو نوى كل الاقتداء لا سيما كون كل إماما  
وموت استخفى للإمام إذا فرغ أن يتحول إلى بين القبلة وهو ما يكون يسار المصلي المسبق يقضي  
أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد وعامه فيما حررناه على التوضيح **باب الحديث**  
**في الصلاة** هو وصف شرعي محل في الأعضاء بيل الطهارة وما قبله أنه ما نعية شرعية قائمة بالأعضاء  
إلى غاية استعمال المزيل فتعريف بالحكم من سبغة **الحديث في الصلاة** أي حصل له بلا منعه وهو  
المسبى بالحديث السماوي توضع بلا توقف وبناء أي جازله البناء ولو في الجنازة والاستيناف أفضل  
لحرز من شبهة الخلاف وإن كان إماما جازا إلى مكانه أي جازله أن يستخلف من يصلي الإمام  
ولو مسبقا أو لاحقا ولو لم يعلم الكنية يتعد في كل ركعة احتياطا إذا توضع على واهم في مكانه أي  
مكان يصح الاقتداء فيه حتما كالمقتدى إن كان إماما الذي هو الخليفة لا يفرغ والأي وإن كان فرغ  
بناء على أن نفي النفي إثبات فهو مخير بين العود إلى مكانه والأقام حيث توضع إن أمكن وهو أولى  
كالمفرد فانه مخير ولو أحدث عند الاستئناف ما لم يكن تشهد وكذا الوجه أو أغنى عليه واحتل  
أو تفهقه أو أصابته بخاسنة مانعة من الصلاة أو شيء فسمال دمه أو ظن أنه أحدث فخرج من  
المسجد لو كان يصلي فيه أو جاوز الصفوف لو كان يصلي خارجا هذا إذا تأخر فلو تقدم فالحد السترة  
إن كانت والأفوض السجود على الصحيح كالمفرد ولو لم يخرج من المسجد أو لم تجاوز الصفوف في غيره  
بني خلافا لمحمد ولو سبغه أحدث بعد التشهد ولو في سجود السهو توضع وسلم خصيل  
لواجب السلام ويستخلف له الإمام وإن تعذر في هذه الحالة أي بعد التشهد أو عمل ما ينافيها  
مت إتمام فرائضها وكذا لو أحدث عند الوقوف بعد سبق حدث في هذه الحالة وتبطل الصلاة  
عند الإمام شروع في مسابيل تلعب باثني عشرية إن رأى في هذه الحالة أي بعد التشهد وهو  
مستتم ما وقد روي استعماله كالوراء المتوضي الموت يقيم ما يقدر إمامه عليه خلافا للزفر  
فقط ناله العيني أو مت مدة المأج وهو واحد لئلا ولم يخف تلف رجله من البرد عما اختاره  
قاضي خان أو نزاع أحد خفيه محل قليل إذا كثرت اتفاقا أو تعلم الآية سورة أي ما تنجزه  
الصلاة أو وجد العاري أو يجوز به الصلاة أو قدر المومي على الأركان أي الركوع والسجود  
لقوة حاله أو تذكر صاحب الترتيب فائتة عليه أو على إمامه أو استخلف القاري إماما أو طلع  
الشمس في الغر أو زالت في العيد أو دخل وقت العصر في الجمعة خلافا لما لو دخل وقت العصر  
الظهر فأنها لا تبطل كذا قال في مجمع الأنهر وفي المعراجية خصيص الجمعة اتفاقا لأن الحكم في  
الظهر لا يكتفى به وهو غريب نعم عد في القهستان في منها دخول وقت الظهر عند قضاء  
الغجر وغير الشمس عند قضاء الظهر وهو حسن أو زال عند الغد وراوخره وقته أو

سقطت

سقطت الجبيرة عن بر ولا تنقلب الصلاة في هذه المواضع نفلا الأفيما إذا قدر المومي على  
الأركان أو تذكر فائتة أو طلعت الشمس أو دخل وقت العصر في الجمعة كذا في الحاوي ولو  
استخلف الإمام مسبقا في وجود المشاركة والأولى له أن لا يفعل ولذا كذا أن لا يقبل ولو قبل  
فإذا أتم صلاة الإمام يقدم مدركا ليس بهم ثم إذا انهما بان فعله قدر التشهد أو فعل  
منافيا كضحك بعده يضره أي يضر صلاة الخليفة ومن حاله كذا الإمام الأول إن لم  
يكن فرغ من الصلاة لوجود المنافي في خلاها ولا يضر المنافي من فرغ إماما كان أو غير لوجوده  
بعد التمام ولو تفهقه الإمام عند الاختتام أي بعد فعوده قدر التشهد أو أحدث عند أفست  
صلاة من كان مسبقا إذا كان قيد ركعته بسجدة لتلك الأفراده خلافا للمدرك واختلف في  
اللاحق لا تفسد إن تكلم إمامه أو خرج من المسجد لأنهما منهيان لا مفسدان ولذا يلزم  
المدركين السلام خلافا للأولى حيث يقومون بلا سلام ومن سبغه الحديث في ركوع أو سجود  
إعادها حتى أن بنى وأغنيى إذا لم يرفع رأسه منها مريدا أو أركن والألا ومن تذكر سجدا في  
ركوع أو سجود فسجد ندب أعادتها لتقع الصلاة مرتبة بقدر المكان ومن أم فردا فاحد  
فإن كان الماموم رجلا صلي الإمامة الإمام تعين للاختلاف وإن لم يستخلفه لعدم المزا حرم  
الإمام موقعا أن خرج من المسجد والأفوض على إمامته حتى يصح الاقتداء به والأيكن بالصفة المذكورة  
بأن كان رجلا أميا أو متنفلا خلف مفترضه أو مقيما خلف مسافر في القضاء أو امرأة أو صبيا أو حرة  
أو آخر من فقيل يتعين فتنفسد صلاتها والأصح أنه لا يتعين فتنفسد صلاته لأنه صار موقعا  
من خرج من المسجد دون الإمام لأنه صار منفردا هذا إذا لم يستخلفه فلو استخلفه فسدت أجماعا  
وأوام رجلا رجلا فاحد ثا وخرجا من المسجد بنى الإمام واستئناف الموت ولو حصر عن القراءة المفترضة  
جازله الاستخلاف خلافا لها ولو حصر بالبول والغايط استخلف عند خلها فاللإمام ولم أرمأ  
لو عجز عن الركوع والسجود هل يستخلف أحده رعا في يكث إلى انقطاعه ثم يتوضا وبني  
بار ما يفسد الصلاة وما يكره فيها يفسد ها أي صلاة كانت الكلام ولو سهوا أو جهلا  
أو خطأ أو مكرها أو ناسيا أو في نوم حديث مسلم أن صلاتنا لا يصح فيها شيء من كلام الناس العبر  
لعموم اللفظ لا خصوص السبب وأعلم أن النائم كاليقظان في خمسة وعشرين موضعا وقد نظرها  
الشيخ أبو بكر الصالح فقال خمس وعشرون من النومات معتبر في الحكم باليقظان **باب زوجه**  
يفسد الصلاة في حال الكرى كلامه وتختبر إذا قرئ أو مرذونهم على الجبل خال الكرى على الحياة قد بطل  
أو نائم نظرا وكساية قد جومت وهي تكون نائمة ومحرم في نومه تخلي أو حرمت وفي الكرى تعاق  
أو وقع المحرم في نوم عما حصيد وذلك الحصيد منه نفلا وعرفان دخل المركب في حال الكرى وهو عليه فأن في  
أو وقع المحرم عند نائم وما ن ليس حله بقاء أو سقط الابن عا والد في النوم محرم من ناله  
أو رفع النائم عن مكانه وحطه تحت جدار خانه وقد وثق عليه قد وجب وما ن فالغرم عليه ما وجب  
وأيضا المرنم وبنام ويغلب فيعط المال به الغرم يجب أو عند نائم خلا بزوجته لم يكمل المهر حكم خلوته  
نمود خات عليه وهو في الكرى أو عكسه يكمل المهر إذا وثبت الحرة بار توضع في نوم ذات الحرة والقناع

قوله المجازات  
وسايلها

رجلا



تلاوة التيام كاليفظان يلزمه السجود بالايذان ويلزم السامع الامكان والنومة العشرون من ايها  
لومع النفس من الكلام تحت بالكلام في المنام ومسه المرأة في منامها وعكسه الرجعة من احكامها  
او ادخلت في فرجها من نومة او قتلت ولم تحف من نومة بشهوة وانقضت مظاهرة وثبت منه حرمة  
والنومة الاخيرة الممتدة يومين تقضي صلاة المدة والحمد لله وصلى الله على النبي وآله والصالحين  
وقد ذكرناها في محالها خلاف في بعضها فيلخص **وكذا الدعاء بما يشبه كلام الناس قبل التضرع**  
**قد التشهد وهو ما يمكن طلب منهم** ومنه اللهم ارزقني فلان خلاف اللهم اغفر لآخي ويفسد  
الايين هو قول اه والناوة كقول آه بالمد **والثاني في كقول اف ولو كان خرفين** وكذا اخرف منهم  
كح وق امرا ولو استعطف كبا او هرة او ساق حمار لا تفسد لاضوئها لاجل **خلافه لا يفسد في**  
خرفين احدها او كلاهما من حروف سالتوينهما اما في الاصليين فتفسد اتفاقا كالثلاثة الاعد  
كما ينبغي ويفسد **البك بصوت** حصل به حرر **فلو جع او مصيبة لا تفسد** **او نازحة لو اجبت**  
قراءة الامام فجعل يكي ويقول بلى او نعم او اري لا تفسد كما في السراجية لانه لا يفسد على الخشوع  
المطلوب ويفسد **التي** ان حصل به حرفان فاكثر **بلا عذر** فريد في الكل اعني الاثنين وما بعده  
اذ افساد باثنين مريض لا يملك نفسه كعطاس وسعال وحشا وتثاوب وان حصل به حروف  
وتنخس نشا من طبعه او تخسين صوته ولا اعلام انه في الصلاة ولا هذا الامام كما افاده ابن الهمام  
ويفسد **ها تسمى عا طس** بغير حركة الله ولو من العاطس لنفسه لا يفسد **ها قصد جواب**  
ساريا **لله** اي الحمد لله او عجب بالجملة اي سبحان الله او بالهيمنة اي لا اله الا الله او مستنى  
بالاسترجاع اي انا لله واناليه راجعون **والحوقة** لاحول ولا قوة الا بالله **خلافه لا يفسد** لانه  
ثنا بصيغته فلا يتغير عزيمته وزجه في الطهيرية والمجته وردة في الجبر بان يقصد الجواب  
ككلام الناس ولهذا الوقصد الخطاب نحو يا حي خذ الكتاب تفسد اتفاقا ولو اراد بذكر اعلامه  
انه في الصلاة لا تفسد **اتفاقا** ولو حوّل لدفع الوسوسة ان لامور الدنيا فسدت لا الامور الاخرة  
ولو سمع اسم الله فقال جل جلاله او اسم النبي صلى الله عليه او قال عند ختم قراءة الامام صدق الله  
ورسوله فسدت ان قصد الجواب ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه فسدت وعن الثاني **لا ولو**  
**في المصلي على غير امامه** مصليا كان او غيره فسدت صلاة الفاع اذا اراد التلاوة وكذا  
الاخذ الا اذا تكررت في قبل تمام الفاع **لان في عا امامه مطلقا** بكل حال في الاصح اذا سمعها  
المؤمن من غير مصلي ففتح به بطل صلاة الكل كما في القنية ويفسد **ها السلام** عند اي غير  
من الصلاة لا سيما وان لم يقرأ ولو على ظن انها تروحة مثلا فسدت لانه سلم في غير  
محله فلا يجد نسيانه عذرا واما السلام على انسان للحي وكذا **وه** بلسانه ففسد مطلقا  
عذرا كان او سهوا وان لم يقرأ عليه لانه تلفظ بقصد الخطاب كما حرمناه في الحزائين ويفسد **ها**  
**قرانه من محو** مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقيل لا تفسد ما لم يقرأ به وهو الظاهر  
قاله المصنف **خلافها** لانها عبادة ضمت لآخرى لكنه يكره للتشبه باهل الكتاب والتشافي  
تكرار الكراهة ايضا ويفسد **ها اكله وشربه** ولو سهوا الا اذا كان بين اسنانه وذا الحنكة

لو غفر الصلاة او اراد  
اعلم انه في الصلاة

فابتاعه ولو كان في فيه سكرا فابتاع ذوبه تفسد لا الوقي طعم الخلاوة فابتاع ريقه لا يشير  
جد او يفسد **ها سجود** **عاجل** **خلافه لا يفسد في** **اذا** **عاجل** اي السجود **عاجل**  
لان الاول كالعدم وكما ان السجود جزء من الصلاة فتفسد بفسادها خلاف ما لو اخرها  
لعدم فرضية الترتيب ويفسد **ها العمل الكثير** وهو كل عمل لا يشك الناظر في فاعله انه ليس  
في الصلاة عند عامة المشايخ وهو المختار قاله المصنف وغيره فلا تفسد برفع يديه برفق  
برفق في تكبيرات الزوايد **ها المذهب** ويفسد **ها شروع** في صلاة غير **ها بان** نوى بقلبه وكبر  
بلا رفع يديه لا يفسد **ها شروع** فيها **ثانيا** كنية الظهر مثلا بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ  
فيصير مستانفا مطلقا **ولا يفسد** ان نظر الى مكتوب وفهمه ولو مستغفرا على الصبي او **كل ما**  
**بين اسنانه وذا الحنكة** لانه تنح لريقه كما في الصوم وتفسد الصلاة في قدرها على الصبي  
قاله المصنف وان مرر في موضع صلاته وهو من قدمه الى موضع سجوده في الاجل اذا كان  
يصلي على الارض يعني في الصحرا او في مسجد كبير ولو كان في صغير يات بالمروزا مامه مطلقا او  
حاذى بالاعضاء من المار بالاعضاء من المصلي اذا كان يصلي على الدكان وكذا السطح والسيرير وكل  
مرتفع **ان المار** الحدي البزار لو يعلم المار ماذا اعلى من الورد لو قفار عين خريفا وهذا اذا لم  
يكن حائلا فان كان كان نشا الدكان قدر قامة المار فلا ثم ولا تفسد الصلاة بمرور احد مطلقا  
ويشغى اي يندب ان يغز الامام والمنفرد **ما مده في الصحرا** او نحوها **استرة** طول ذراع **وعظ اصبع**  
لشد والنظر ويقر منها **او تجعل عا** احد حاجبيه لا بين عينيه والا يمين افضل ولا يمين الوضع  
الا ان تكون الارض صلبة فتوضع طول او قيل لا كما قال البيهقي وتليذه الباقي **ولا الخط** الا ان لا  
تجد شيئا فيخط طول او قيل كالحجاب **وبدر المار** وتركه افضل **بالاشارة** او التبيين لو المصلي رجلا  
واما المرأة فبالصفيق **الابها** فانه يكره ان عذمت المسترة او قصد المروءة وبينها والا فلا  
حاجة الى الدرد وجاز تركها عند المروءة وعدم مواجهة الطريق **وستر** الامام بحرية  
عن القوم وقيل هي ستر له وهو ستر القوم ولو صلى في اخر الصف من المسجد وثم مواضع خالية  
فلقد اخل المروءة مطلقا ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه ولو صلى على ثوب بطانة خسية  
فيه ان لم يكن مضربا فانه حينئذ كثوب واحد وكذا تصلي على الطرف الطاهر من بساط طرف  
منه نجس سواء خرك احد **ها** خركه الاخرام لا الطهارة مكانه وكذا على خشية وجهه الاخر  
ان كان غلظها بحيث يقبل المنشر فصلا **او كره** عبثه اي لعبه بثوبه او بدنه الحاجة **وقلب** **الحص**  
الامرة واحدة **ليمكنه** السجود وتركها اولى **ورقعة** الاصابع قيل انه من عمل قوم لوط وعليه فيكره  
خارج الصلاة والتخبر اي وضع اليد على الخاصرة والالتفات بعنقه لا بصرة وبصره مفسد  
لعذر **ولا قعا** ان يقعد على الشيء وينصب ركبته **وافترش** ذراعيه في السجود **الا لارة** **ورد السلام**  
يبعد او يراسه وقيل ان نواه تفسد كما لو صاف بنية السلام والترج بلا عذر **وكيف** **توبه** عند  
السجود من بين يديه جعل قليل وسد له اي ارسله بلا لبس معتادا قاله المصنف **والتناوب**  
فان غلبه وضع كفه او كفه كما مر **وتجسس** عينيه الكمال خشوع والتحق والتأيل والمزاوجة

موضع



القدمين واخذ درهم في فيه لم يمنعه عن القراءة وكبره الصلاة حال كونه محفوضا  
مضغور الشعر لانه يسجد معه ولو عقصه فيها فسدن وكذا احاسر كاشف الراس  
تكاللا لا تلالا الخشوع **وكذا في ثياب البذلعة** اي ما يلبسه في بيته ان كان له غيره وكبره مسج  
جهنم من التراب في الصلاة الا لادى في الاصح ونظره الى السماء وكذا اعد الاى والتسبيح  
بيده في الصلاة ولو غفل اخلا فالهما ويقول ما يدل في المضطر قاله خزانة الاسلام وقيام  
الامام في طاق المسجد اي المحراب بلا عذر لا سجدة فيه وانفراد الامام على الدكان او الارض  
فلو معه بعضهم لم يكبره والقيام خلف صف فيه فرجة سواء كان هو في صف اخر او لا وترك  
جذب احد من الصف في زمانا اولي وليس ثوب فيه تصاوير لادى روي لا غيره للتشبه  
بعبادتها وان يكون فوق راسه او بين يديه او يده او في موضع سجدة صورة وكذا  
خلفه على الاظهر الا ان تكون صغيرة لا بعد واي لا تستبين تقاصيل اعضائها للناظر  
اذا كان قائما وهي على الارض او غير ذى روح كشجر ولو مئرا او مقطوع الراس او محو بمغرة  
وكذا الوجه فلا كراهة لان مثل هذه الاشياء لا تعبد عادة والكره لادى لا يكره قتل الحية والعقرب  
ان خاف الاذى والكره وحل يغتفر العمل الكثير قال في المبسوط الاظهر نعم وقال المصنف الاصل  
لكن يباح له فسادهما قلتهما كما يباح لاغاثه ملهوف وغريق وحريق وكذا الضياع ما قيمته درهم  
له او غيره ولا يكره قيام الامام في المسجد ساجدا في طاعة فهم هذا مما مر ولا يكره الصلاة الى  
ظهر قاعد ولو تجددت الا اذا خيف الغلط خدشه ولا يكره ايضا الى مصحف اوسيف معلق او موضع  
بين يديه او الى شيء او سراج هو المختار لانها لا تعبد قال في البحر وينبغي ان الشيء لو كان الى جانبه  
كما يفعل في رمضان وليلة النصف فلا كراهة اتفاقا وعلى ساطى تصاوير ان يسجد عليها  
فيكره ان يسجد عليها كما مر وكبره البول او الخلى اي التغوط والوطى فوق المسجد لانه مسجد  
عنان السماء ويكره غلق بابيه اي المسجد والاصح جوارزه عند الخشوع في عتمة وعليه الفتوى وجوز  
نقشه بالجص وما الذهب اذا تبرع به انسان سوى جدار القبلة واما المتولى فلا يفعل من  
مال الوقف الا ما يرجع الى احكام الساجد لوجعل البياض فوق السواد للتفاضل قال المصنف  
وتجوز البول وخووه من الوطى والخلى فوق بيت فيه مسجد اي موضع اعد للصلاة وان جعل  
له محراب لانه لم يصير مسجدا شرعا تحت ومن المكره الصلاة مع مدافعة الاخشين او الرية  
وفي مظان النجاسة كعاطن الابل والمجزرة والمغسل والحمام وجزم ابن الهمام في زاد الفقير  
بانه اذا اغتسل في موضع في الحمام وصاح فيه فلا بأس به وكذا الوضوء في موضع نزع الثياب  
بالوتر والنواقل الوتر فرض عملا وجب اعتقاد استنائه ثبوتها وقال السنة عملا واعتقاد اورد  
لكنه كذا من سائر السنن فلا يصح قاعد او الاركابا ويقضى اتفاقا وهو ثلاث ركعات سلام واحد  
حتى لو اقتدى من يسجد ركعتين لم يصح في الاصح ونظره في كل ركعة منه الفاتحة وسورة وجوب احتياطا  
والسنة السور الثلاث ويقتضى اي يقرأ دعاء القنوت في الثالثة وايضا في كل السنة قبل الركوع فلو  
تذكره فيه او بعد الرقية لا يقتضى في الاصح وسجد للسجود ان قنت بعد ما كبر ورفع يديه لا مر

ولا

ومخالفه التواتر ويوتر جماعة في رمضان فقط قصد او اختلف في الافضل قيل الجماعة  
وقيل الانفراد في منزله وهو المختار وما في غيره فيكره والافضل في السنن المنزلة الا ان  
يخشى شغله عنها الا الترويح وكذا اكل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل قاله المصنف  
والاصح كما في البحر عن النهاية ان كل ما كان بعد من الربا واجمع الخشوع فهو افضل **فصل**  
**يصلح امام الجمعة بالناس** كسوف الشمس وهو تغييرها وكذا بالخاصة ونحوها وقيل  
بالكان للشمس وبالحق للشمس ركعتين فاكثري كل ركعة ركوع واحد لا ركوعان كما قاله الثالثة  
ويطيل القراءة وتخفيفها لانها نهارية وقالا بجمهر وهو اختيار الطحاوي وقوله احمد شدي  
بعد ما جالس مستقبل القبلة او قايما مستقبل الناس والقوم يومنون حتى تجلي الشمس  
ولا يخطب وما روي انه عليه الصلاة والسلام خطب كان لرد توهم انها كسوف لموت ولله ابراهيم  
فان لم يخضر امام الجمعة صلوا فرادى في منازلهم خروا من الفتنة ركعتين او اربعها كالحسن  
لتعذر الاجتماع ليلا والظلمة الهائلة نهارا والرياح الشديدة والفرع الغالب والزلازل والصواعق  
وانتشار الكواكب والضوء الهائل ليلا والظلمة الهائلة نهارا والرياح الشديدة والفرع الغالب والزلازل والصواعق  
وبل وباطاعون ولا عكس **فصل الاصل في الاستسقاء** مسنونة اي الجماعة بل دعا واستغفار  
فانه السبب لارسال الامطار فان صلوا فرادى جاز وقال ايضا الامام بالناس ركعتين بجمهر  
فيهما بالقراءة ويخطب بعدهما خطبتين كالعيد عند محمد وهل يلبيح للزوايد في شرح الجمع  
وفي البداية المشهور من الرواية لا وعند ابو يوسف خطبة واحدة لان المقصود الرفع  
والمشهور عنه انه مع محمد ويقوم على الارض لا على المنبر ويكفي على سيف وخووه كذا قال المصنف  
ولا يقبل القوم اريدتهم ولا الامام ويقبل الامام عند محمد خطبة واحدة علامه اسفله لومرعا وان  
مد وراجعل اليمين يسارا وعند الثلاثة يقبل الكل ويخرجون ثلاثة ايام متتابعات فقط ولا يخضر  
اهل الذمة وان كانوا القوي عا ان دعا الكافر قد يستجاب استدراجا ولا يمنعون ان يستسقوا  
وحد هم ويستحب للامام ان يامر الناس بصيام فلا تخافايم وبالتوبة ورد المطام والصدقة ثم  
تخرجون في ثياب خيفة او مرقعة خاشعين ناكسين رؤسهم ويستسقون بالضعفة والشيوخ ويحرمون  
في المسجد مكة وبيت المقدس وان دام المطر حتى اضرب فلا بأس بالاعمال بحسبه وصرفه حيث  
ينفع وان سقوا قبل خروجهم ندب ان يخرجوا تسكرا لله تعالى **باب ادراك الفريضة** شرع في  
فرض غير ثلثي منفردا ادا فاقم ذلك الفرض اي شرع الامام فيه في موضع هو فيه قبل ان يسجد  
للكرة الاولى يقطع قايما بتسليم واحدة في الاصح ويقتدى احرار الفضيلة الجماعة والقطع  
للكمال فليس باطل وان سجد للاولى وهو في الرابع يتم شفعا وجوبا ثم ياتم احرار المنفل الجماعة  
ولو سجد الشارع في الرابع لثلاثة يتم منفردا لانه لا اكثر ادى ويقتدى منقطع عا ويدرك فضيلة  
الجماعة الا في العصر كراهة التخل بعد ها ولو لم يسجد لها قطع قايما كما مر ولو في الفجر او  
المغرب بقطعة ويقتدى لانه لو اتى شفعا حصل حقيقة الفراغ في الفجر وشبهه في المغرب  
مالم يقبل الثانية يسجد فان قيد بها لم يتم ولا يقتدى كراهة المنفل بعد الفجر والثلاث



في المغرب وفي جعلها اربعاً في الفة امامه فان لم يتم اربعاً ولو سلم معه قبل يقضى اربعاً ولو  
كان في سنة الظهر او الجمعة فاقم او خطب لف ونشر مرتب يقطع على شفع وقيل يتم اربعاً  
وهو الرابع وما تحته في الفة رده في المحركه اي ختمها للنهي خروجه اي المكلف من  
مسجد اذن فيه قبل ان يصلي ما اذن لها جري على الغالب والمراد دخول الوقت اذن فيه او لا  
الاصح تقام به جماعة اخرى زاد في الظهر وتخرج لاستاذة لدرسه او لسماع الوعظ  
او الحاجة ومن عزمه ان يعود وان يصلي وحده لا يكره خروجه الا في الظهر والعشاء ان شرع  
الموذن في الاقامة في الفة الجماعة بلا عذر اذ التنفل بعد ما غير مكره وان خاف فوت فضيلة  
الجمعة جماعة ان ادى سنته بتركها ويقتل لان سنة الجماعة اكمل وان رجا اذ رك ركعة وقيل  
التشهد والاظهار المذهب كما في النهر عن الجنيح وغيره لا يتركها ولا بعد شروع الامام  
بل يصليها عند باب المسجد ان امكن والاخلف ساريتها ويقتل يجمع الفضيلتين ولا تقضى  
سنة الجهر الا بتعاقب الفرض قبل الزوال لا بعده في الاصح وعند من لا تقضى بعد طلوع الشمس  
وحدها قبل الزوال ويشترك سنة الظهر في الحالين اي خوف الفتنة وعدمه ويقتل في شفع  
يقضيهما في وقته اي الظهر قبل شفعه عند من وعليه الفتوى كما في الجوهرية واخا في الجرحان  
التي قبل الجمعة كذلك وغيرهما اي سنة الجهر والظهر وغير الفريضة الخمس والوتر لا يقضى  
اصلاً لا وحده ولا بتعاقب ومن ادر كركعة واحدة وكذلك الثنتان والثلاث في ظاهرها جواب من  
الظهر او غيره لم يصله جماعة بل ادر كركعة فضلها اي اجر ثواب الجماعة ولو بادرك تشهد  
مهمة لو ادر كركعة من فرض غير فجر في الوقت ثم خرج الوقت هل تكون هذه الصلاة ادا او  
قضا او ما في الوقت ادا وما بعده قضا اقول اصحها اولها وتظهر المثمرة في نية المسافر الاقامة  
قيداً بخير الجرحان فيه تبطل طلوع الشمس وقيداً بالركعة لان ما دونها يكون قضا قال  
البيهقي وتليده الباقى لكن نقلت في شرح المنار من خشت الاداعن ابن نجم معزياً الى التحرير  
ان بالتحريمية فقط بالوقت يكون ادا عندنا وتركة عند الشافعي ومن ان المسجد ولم يدرك  
جماعة يتطوع قبل الفرض ما شاماً لم يخف فوته بخيق الوقت وباقى بالسنة ولو صلى منفرداً  
على الاصح ولو ترك الرواتب ان راها حقاً ثم والاكثر ومن ادر كركعة الامام ركعة فكل ركعة  
رفع الامام راسه لم يدرك الموت تلك الركعة لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم توجد  
فيكون مسبوقاً فياقي بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو ادر كركعة في القيام ولم يركع معه فانه يصير  
مدر كركعة لا يكون لاحقاً فياقي بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع تجب المتابعة في المسجد  
وان لم تحسبها ولا تقسم بتركها ومن ركع قبل امامه فادركه امامه فيه ركوعه مع الكركعة  
ان قرأ الامام قدر الفرض والا لا يجزيه ولو سجدة الموت مرتين والامام في الاول لم تجز سجدة  
عن الثانية وقامه في الخلاصة بقضاء الفوائت لم يقل المتركات ظناً بالمسلم خير اذ التاخير  
عن الوقت بلا عذر كبيرة ولا تزول بمجرد القضاء بل بالتوبة او اجماع وحزم في الولواحية بان قضا  
الصلاة على الفور والصوم على التراخي قال الزاهد في الاصح ان تاخير الفوائت لعذر السعي

على الجبال وفي الحوائج جازب الترتيب بين الصلاة الفايضة والوقية وبين الفوائت الغلبة  
بشرط يقوت الجواز بقوته الخبر المشهور من نام عن صلاة وبه يثبت الفرض على فلا  
فرضا ذكر الفايضة عليه فساد اصل فرضه موقوفاً عنده وعند ما باتا اي قطعاً لا يجمع حال  
فلوقضاها اي الفايضة قبل ادا است صلوات بطلت فرضية ما صيا وتصير فلا ولا يقضها  
كذلك حتى صارت الفوائت مع الفايضة ستاً صحت الصلوات كلها عنده لا عندها وقوله اصح  
فيلغز بها ويقال صلاة تفسد خمساً واخرى خمساً والوتر كالفرض عملاً لا ذكره تلك  
ثابتاً يفسد الفرض المودي خلافاً لما على انه واجب عنده سنة عندها ولو صلى  
العشاء بلا وضوء ناسياً ثم صلى السنة والوتر به اي بالوضوء بعيد السنة لاعادة العشاء  
لانها تبع ولا يعيد الوتر لسقوط الترتيب بعد النسيان خلافاً لما على ما مر وبطلان  
الفريضة لا يبطل اصل الصلاة بل تصير فلا خلافاً لحي وبسقط الترتيب بخيق الوقت  
اي المستحب هو الاحتياط كما في النهر عن الناية ولو كان في الوقت ساعة وشرع في الوقية ذكر  
فايضة فاطال القراءة حتى مضى الوقت لا يصح فيقطع ويشرع بخلاف ما لو شرع ناسياً وتذكر  
عند ضيق الوقت فانها تصح لصحة الشرع فيها قاله البيهقي وبالنسيان الفايضة فتصح  
بلا قضا الوقية لان النبي صلى الله عليه وسلم نسي ذات يوم صلاة العصر وصلى المغرب جماعة  
ثم قال لا صلا به هل رايتوني صليت العصر فقالوا لا فصلى العصر ولم يعد المغرب ذكره  
القلمستاني وغيره وبصير ورقة الفوائت ستاً فخرج وقت السادسة في الاصح حديثه بات  
او قد جمة هو الصحيح وعليه الفتوى في نسخة لا قديمة وهو مع كونه خلاف المعتمد لا يلائم  
الاق فتأمل ولا يعود الترتيب الساقط بعد اي الفوائت الى القلة وعليه الفتوى وما يستقط  
به الترتيب الظن المعبر كما اذا صلا الظهر ذكر ان عليه الفجر حتى فسد ظهره فقطع الجرح من صلى  
العصر ذكر المظهر جاز العصر مع فساد الظهر اذ لا فايضة عليه في طئه من ترك ستاً او اكثر  
تفريع على الاصليين السابقين بطريق اللط والنشر المرتب وبه تتقوى نسخة او قد جمة وشرع  
التارك يودي الوقيات مع بقا الفوائت الست ثم فاته فرض جديد فيها وقية بعد اي الفرض  
الجديد الفايضة ذكر انه اي للفرض محت وقيتته به يفته فله محت وقيتته وهو تفريع لعدم  
الترتيب لو قضا تلك الفوائت الا فرضاً او فرضين الى ما دون الستة فصلاً وقية ذكر انها صحيحة  
ولا يقتل تارك الصلاة عند اكسلا او تها وبلا يفسق فيضرب وتجبس ما لم تحده الوجوب او يستخف  
فيكفر حينئذ فيقتل ما لم يتيب ولو ارتد عقيب فرض صلاة ثم اسلم في الوقت لزمه اعادة الصلاة  
بالردة ولا يلزمه قضا ما فات زمان الردة ولا قضا ما قبل الردة الا ان لا يارثه صار كالكافر  
الاصح ولا يلزم قضا ما فات بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل فرضيته لان الخطاب لا يلزم الا  
بالعلم او بدليله ولم يوجد افرع صيا في مرضه باليتم والايمان فاته في صحته ولا يعيد لوجه  
صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الجرح لزمه قضاها وكثرت الفوائت نوى اول  
ظهر عليها واخره وينبغي ان لا يطلع غيره على قضائه باجود السهو من اضافة الحكم



الى سببه فظاهره ان السجود في العدة قبل الاثني عشرة ترك العدة الاولى وصلاته على  
 النبي صلى الله عليه وسلم فيها وتفكره عند احتجته شغله عن ركعتي تأخير احدي سجدة الركعة  
 الاولى الى اخر الصلاة اذ **سهي** زيادة او نقصان لواجب **سجد** تبين وجوبه اذا كان  
 الوقت صلحا فلا يسجد لو طاعت الشمس في المغرب **بعد التسليمتين** ندبا وهو مختار صاحب  
 الهداية وغيره وقيل **بعد تسليمة واحدة** وهو قول الجمهور كما قاله المصنف وهو الاصح  
 كما في المجتبى وبما جزم في الوقاية والنقاية والتنوير وفي البحر انه الذي ينبغي اعتماده  
 لان به تحصل التخليل **وتشهد** وسما وجوبا لان سجود السهو يرفع الشاهد دون العقد  
 لقونها خلافا للصليبة حيث ترفعها وكذا التلاوية على المختار **ويأتي بالصلاة على النبي**  
**الله عليه وسلم والدعاء في قعدة** هو الصحيح كذا في الهداية وفي البدائع انه الاصح وقيل  
 يأتي بها فيها **وتجب السجود** بترك واجب سهوا وهذا يشمل الكل ان قرأ في ركوع او سجود  
 او قعود لان القراءة تشرع فيها والتحرر عن ذكر واجب قاله المصنف او قدم ركنا او اخر  
 او ركبه او غير واجب او تركه ثم مثل الخمسة مرتبا فقال **الركوع** قبل القراءة وتأخير القيام الى  
 الثالثة **زيادة على الشاهد** بقدر ركن وركوعين وكذا لو سجد ثلاث سجدة والجمهور في اخفي  
 اللام والاسرار لكل محل في الاصح والاصح تقديره ما يجوز به الصلاة وترك القعود الاول  
 وكذا اترك الفاتحة او اية منها كما في المجتبى ورجح في النهر وقيل كله اي المذكور يؤول الى ترك  
**الواجب** وهو اصح ما قيل فيه وعليه المحققون وهو الاصح كما في النهر وان تشهد في القيام قبل  
 القراءة ما بعد ما يسجد هو الاصح قاله الشافعي **والركوع** او السجود لا يجب السجود لانها محل  
 الشا والتشهد ثنا وان **سهي** مرارا يفي به **سجد** ثان لان تكراره غير مشروع ولو سهي في  
 سجود السهو لاسهوا عليه وقد خرج الكسائي هذه المسئلة من الخواصين سأل عنها  
 محمد بن باب المصنف لا يصغر ويلزم سجود السهو المقتضى **سهوا ما به** ان يسجد لوجوب  
 المتابعة **لا يسهو** اصله المسبوق **يسجد مع امامه** مطلقا ولو تبين انه لم يكن عليه **سهو**  
 فسدت صلاته وفي العناية لا تنفس عند المتأخرين وعليه الفتوى كما نقله الباقر عن  
 المكارم ثم يقضي ما فات ولو سعي فيه **سجد** له ولو لم يتابعه سجد في اخر صلاته كاللاحق  
**سعي عن القعود الاول** في الفرض ولو عمليا اما في النفل فيعود ما لم يقيد بالسجدة ذكره الحادي  
 وهو اليه اقرب بان لم يستوتايما هو الاصح ذكره الزيلعي **عاد** الى القعود وتشهد ولا يسجد عليه  
 لهذا التأخير في الاصح **ولا** لا يمكن للقعود اقرب لا يعود **وسجد للسهو** لترك الواجب ولو عاد  
 فسدت لرفضه ركنا لواجب وقيل لا تنفس عند المتأخرين وهو الاشبه كذا في التنوير وهذا في غير  
 الموت اما الموت فيعود حتما وان خاف فوات الركعة لان القعود فرض عليه تخم المتابعة كذا  
 في السراج قال في البحر وهو ظاهر في انه لو لم يعد بطلت اتية وفيه ما لا يخفى ولا ينبغي  
 ان يقال انها واجبة في الواجب فرض في الفرض كذا في النهر وان **سهي** عن القعود الاخير **عاد**  
**ما لم يسجد لها** لان ما دون الركعة محل الرفض **ويسجد** للسهو لتأخير القعود فان سجد

بطل

السهم

بطل فرضه برفعه الجبهة عند محمد وعليه الفتوى وبوضعه عند أبي يوسف فلو سبق  
الحدث قبل رفعه توضع يمينه عند محمد لا عند أبي يوسف قيل لما أخبر جواب محمد قال زه  
صلاة فسدت أصلها الحدث والعبرة للإمام حتى لو عاد ولم يعلم القوم به حتى سجد ولم  
تفسد صلاتهم ما لم يسجد والسجود وفيها يلغزى مصل ترك الفعدة الأخيرة وقيد  
الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه وصارت الصلاة كلها نافلا لأن ترك الفعدة على رأس  
ركعتي النفل لا يبطله عندها خلافا لمحمد فيضم عندها إلى الخامسة التي سجد لها السادسة  
إن شاء الله لأن وهما في العصر والخير المختار نعم لاختصاص الكراهة بالقصد قاله  
وغيره وأما المغرب فلا يحتاج إلى الغم وإن قعد في الركعة الرابعة مثلاً قدر الشاهد ثم قام  
عاد وسلم ولو سلم قايماً ولا يتبعه القوم في الأصح بل ينتظرونه فإن عاد تبعوه وإن سجد  
بسلموا ما لم يسجد الخامسة وإن سجد لها ثم فرضه لأنه لم يبق عليه إلا السلام وسجد السهو  
في صورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام في الأولى وتركه في الثانية كما أفاده المصنف وغيره  
ولهذه الثلاثة آخر قوله ويضم السادسة ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة في المجر  
وبه يفتي والركعتان نفل ولا عهد لوقفه لما مر غير أن الغم هنا كالدرك نقصان الفرض  
ولا تنويان عن سنة الظهر والمغرب والعشاء في الأصح لأن المواظبة عليها إنما كانت بتوحيه حيث  
ولو اقتدى به أي من ضم فيهما أي الركعتين خلافاً فقط ولو اقتضى قضاءها عندها وعند  
محمد يفتي ستاً لأنه المودى بهذه الترخية ولا قضاء عليه لو اقتضى والأصح أنه يصح استناؤه ويضم  
ركعتين في الجوهرية وغيرها ولو سجد السهو في شفع التطوع لا يبنى شفعاً آخر عليه لئلا  
يبطل سجوده بلا ضرورة بخلاف المسافر ولو بنى صلياً الترخية وعيد السجود في الأصح وسلام  
من عليه السهو يخرج من الصلاة خروجا موقوفاً عند الإمام والثاني أن يسجد السهو  
اليها واللا يعود وعلى هذا أيضاً اقتضى من اقتدى به بعد سلامه ويصير فرضه  
بنية الإقامة ويبطل وضوءه بالتحقق أن يسجد السهو في المسابيل الثلاث ولا يسجد لا  
يصح ذلك وعند محمد وزفر لا يخرج من الصلاة أصلاً فثبتت الأحكام المذكورة بسجد  
أولاً لما مر ولو سلم من عليه السهو بنية أن لا يسجد بطلت نيته لأنها بنية تغيير المشروع  
وله أن يسجد ما لم يكلم أو يحول عن القبلة ولو نسي السهو لا يسقط ما لم يخرج من المسجد  
وإن شك المصلي في صلاته أن ذلك أول ما عرض له في عمره عند أكثر المشايخ كما في منية المصلي  
وغيرها استقبال الصلاة من أولها والأيمن أو الأيسر ثانياً أخرى وعمل بغلبة ظنه فإن لم يكن له  
ظن بنى على الأقل ليتقنه وتعد في كل موضع احتمال أنه موضع الفعود فرضاً كان أو واجباً  
ليلا يصير تاركاً فرض التعود أو واجبه كما في الفقه وغيره توهم مصلي الظهر أنه إذا سلم ثم  
علم أنه صلياً ركعتين أتمها وسجد السهو بخلاف ما لو سلم على ظن أنه مسافر أو أنها الجمعة أو  
العشاء تراوحت أو أن فرض الظهر ركعتان لقرب عهد به بالسلام حيث تبطل صلاته لأنه سلام  
عند فروع لا يسجد السهو في الجمعة والعيدين وهو المختار عند المتأخرين سهو عن الفعود



في الاصل وكذا لو قدر على  
القعود مستند الزم  
ذلك

الاول في النفل سجد ولم تفسد استخسا ان تفكر في صلاة ان منعه عن ادراك ركعة او ركعتين  
او سجود او ادراك واجب كالقعود يلزمه السهو وان لم ينعذ او منعه عن سنة كالتيشير في ركعة  
لا يلزمه هو الاصح قاله المصنف **باب صلاة المريض** من اصابه الفحل الى فاعله او الى محله  
وفي حده اقوال اصحها ان يلغى بالقيام ضرر قال في الظهيرية وعليه الفتوى **عجز المريض**  
**القيام** اي كلفه لانه لو قدر على الترجية او اية قايما ولو متكيا على عصا او حايط لزمه ذلك لا يجوز  
له الاستلقاء قاله المصنف ولم يذكر في الاصل ما اذا لم يقدر على القعود مستويا وقدر عليه متكيا  
او مستندا الى حايط او انسان قال مشايخنا وينبغي ان يصح قاعد مستندا ولا تجزئ  
يصح مضطجعا كذا في المحيط قيد بالقيام لانه لو اشتهه عليه اعداد الركعات او السجود ان  
لم يلزمه الاداء ولو اداها بتلقين غيره ينبغي ان تجزئه كذا في القنية **وخاف زيادة المرض**  
بطول البرء او دوران الراس بسببه اي بسبب القيام او تجد للقيام الحاشد **باب قاعد**  
كما يقعد في التشهد ان استطاع وهو قول زفر وعليه الفتوى وعند الضرورة بقدر استطاعته  
ذكره المصنف **يركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود** او ما بالهمزة براسه قاعد وهو  
احب من الايا قايما وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع الى وجهه شيئا للسجود  
فان فعل ذلك وهو خفض راسه صراعا ولا يرفع الراس فلا يصح اقتداء من يركع  
ويسجد به الا ان تجد قوة الارض فتكون صلاته بالركوع والسجود كما افاده المصنف وفي  
المحيط لو كان قادرا عليها فرفع اليه شيء يسجد عليه ان كان الى السجود اقرب منه الى الركوع  
جاز والا والخفض راسه فلا يصح لعدم الايام **وان تعذر القعود او ما مستلقيا**  
على ظهره **ورجلاه الى القبلة** غير انه ينصب ركبتيه للراحة مد الرجل اليها ويرفع راسه  
يسير اليه ويرجعه الى القبلة او اوما مضطجعا على جنبه ووجهه اليها والاول افضل  
على الراجح **وان تعذر الايام براسه** اخبر عنه ولم تسقط فيقضيهما اذا قدر في رواية وظاهر  
الرواية انه لا يقضي اكثر من يوم ليلة كالمغني عليه وعليه الفتوى وصححه غير واحد حتى صاحب  
الهداية في التجنيس والمختار ان كما حررناه في الخزيين ولا يومى بعينه ولا تخاوجه ولا قبله  
خلافا لفرقوان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود او عجز عن السجود فقط يوم قاعد  
وهو افضل من الايام قايما لان القعود اقرب الى السجود وهو المقصود ولو مرض في انشاء  
الصلاة بنا قاعد كما مر ولو افتتحها قاعدا يركع ويسجد فقد راعى القيام بنى قايما  
وقال محمد يستأنف وبالاول يعمل وان افتتحها بايما فقد راعى الركوع والسجود استأنف  
كما لو كان يومى مضطجعا فقد راعى القعود فانه يستأنف على المختار ويجوز للمضطجع ان يتكى  
**على شيء كعصا** ان اعينى اي تعب بلا كراهة اتفاقا قاله المصنف ولو مضطجعا في فلك جاز حال كونه قاعدا  
بلا عذر حتى استخسا لان الغالب دوران الراس وهو كالمحقق **خلافا لها** فلا يجوز عندها الا  
بعد رقال في البرهان وهو الاظهر وفي المربوط لا يجوز بلا عذر اذا كان مربوطا على الشط  
ولو في البحر والريح خركه خركا شديدا فلا يساير والا فلو اوقف هو الاصح ويلزم استقبال

وسمونه يكره  
اتفاقا

القبلة

القبلة عند الافتتاح وكما ادرت ولو اقتدى احدى احدى بالآخر في فلكين فان مربوطتين  
صح والا واما من اغنى عليه يوما وليلة **او حتى قضي هو الاصح وان زاد ساعة** اي زما نال اما  
يتعارفه المجنون لا يقضي **وعنده** اي عند محمد يقضي **مالم يدخل وقت سادسة** وهو الاصح  
فان زادت الفوايت عينا ست سقطت والا لا فروع نام او زال عقله بين لزمه القضاء وان طال  
لانه يصنع العباد تحلف جرح يسيل اذا سجد يصلي قاعدا بالايما لان الصلاة بالايما هو  
من الصلاة مع حدث او جنس او بدو عورة او ترك قراءة امره الطيب ان يستلقي على ظهره  
لنزع الماء من عينه يصلي بالايما مستلقيا لان حرمة الاعضا حرمة النفس مرتض مجروح  
تحت ثياب جنس وكما بسط شيء تجلس من ساعته يصلي على حاله وكذا لو لم يتغير لانه  
يلغى مشقة تحريكه وجد الغريق ما يتعلق به او كان تحسن السباحة حيث يمكنه الصلاة  
بايما بلا عمل كغيره فترض عليه الاداء والا **باب سجود التلاوة** من اضافة الحكم الى سببه  
**تجب سجدة التلاوة** وجوبا مترخيا على المختار ان لم تكن صلاته على من تلا وكان لوجوب الصلاة  
اهلا اية اي اكثرها مع حرف السجدة ذكره الزيلعي وغيره فيحفظ من اربع عشرة اية في  
الاعراف والرعذ والخل والاسرار ومريم واوليها اما الثانية فهي سجدة صلاة لاقتنائها  
بالركوع والفرقان والتمل والم تنزيل وقت وفصلت والنجم والانشاق والعلق وعلى من  
سمع الآية ولو غير قاصد السماع بشرط كون السامع اهلا للوجوب والسموع منه ادبيا  
ولو غير اهلا فلا تجب ما كافر وصبي ومجنون وحايض ونفسا قروا او سمعوا وجب على محدث  
وجنب وسكران ونائم في الاصح لانهم اهل للقضاء وعما من سمعها من هؤلاء خلا المجنون المطلق  
كما لا تجب عليه لو سمعها من طائر او صدى او كتبها او تهاها او سمعها من كل واحد حرفا **تجب**  
**على الموتى بتلاوة ما سمع** وان لم يسمع للتابعة ولا تجب بتلاوته اي الموتى الصلاة في الصلاة  
ولا خارجها ولا عليه ولا على الامام والموقنين وان سمعوا الاعيا سامع ليس معه في الصلاة  
هو الاصح هذا اذا لم يدخل معهم فان دخل سقطت وتلا المنفردة في ركوعه او سجوده او تشهد  
لم تجب للغير عن القراءة فيه **ولو سمعها المصلي من ليس معه في الصلاة** لا يسجد في الصلاة  
لانها غير صلاتية **ويسجد بعد** السماع من غير محذور فان سجد فيها لا تجوز فيعيد ها الا  
اذا تلاها وهو غير مومن ولو بعد سماعها كما جزم به في السراج ولا تبطل الصلاة في الاصح اذا  
تابع المصلي التالي فتفسد كما في التجنيس وغيره مع ممة زيادة ما دون الركعة لا يفسد الا بنية المتابعة  
لغير امامة كما في البحر **ولو سمعها مكلف من امام حال او بالان صار اماما باقتداءه فاقصد**  
**به قبل ان يسجد** يسجد المومن معه لانه تابع وان اقتدى بعد ما يسجد الامام فان كان الاقتداء في تلك  
الركعة التي تليتها لا يسجد المومن الصلاة ولا خارجها لانها صارت مودان باذراك  
الركعة كمدرك الامام في ركوع ثالثه المونر فانه لا يقف فيها يقضي وان كان الاقتداء في غيرها غير  
تلك الركعة يسجد خارج الصلاة كما يسجد السامع خارج الصلاة لو لم يقف لوجود السبب  
**ولا تنقض السجدة الصلاة خارجها** الا ان فسدت الصلاة بخير الحوض فيسجد خارجها



ولو بعد ما سجد هاهنا بعد هاتية تلاها ثم دخل في الصلاة واعادها فيها راجعاً كفته عن  
التلاوة وان اختلف المجلس لان راي الخارج في الصلاة تامة لقوتها ولو لم يسجد في الصلاة  
سقط في الاصح وان سجد لا اولى ثم شرع في الصلاة واعادها فيها يسجد اخرى لان  
الصلاة اقوى ولو كرر اية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع  
التلاوة او بعد بعضها لان مناهها على التداخل فدخل في سجدة واحدة وهو قد اخل في السبب لافي الحكم  
وان بدلها اي الاية او بدل المجلس بان قرأ التين في مجلس اوية في مجلسين لا تكفيه سجدة واحدة  
لعدم الاتحاد وتسليمة الثوب بان يغزل الحائك خشباً يسوي فيه السدي ذاهبا وآيبا والديا  
والكراب والسبي في نهر او حوض والانتقال من غصن الى اخر تبديل اي للمجلس في حق التالي  
اولا في حق السامع فلا تكفي سجدة خلاف زوايا المسجد والبيت والسقينة السائرة والفعل  
القليل في قيام ورد السلام وتكرار تكرارها ركبا غير متصل ولو وصل في ركعة او اكثر لا عند  
يوسف قياسا وهو الاصح ولو تبديل مجلس السامع دون التالي لا الوجوب عليه اي السامع  
فلو كررها ركبا في الصلاة معه غلام يمشي يتكرر على الغلام لا الركاب وان تبديل مجلس التالي  
واحد مجلس اي السامع لا يتكرر الوجوب على السامع وعليه الفتوى واما الصلاة على الرسول  
صل الله عليه وسلم فكذا كره عند المتقدمين وقال المتأخرون يتكرر واما لعطاس فالاصح انه ان  
زاد على الثلاث لا يشغله كذا في النهر عن الخلاصة وكيفيته اي السجود ان يسجد بشرائط الصلاة  
المتقدمة الا الخرجية ونية التعيين بين تكبيرتين ندباً من غير رفع ولا تشهد ولا سلام وفيها  
تيسير السجود ويكره ان يقرأ سورة فيها سجدة وربع اية السجدة لان فيه قطعاً للنظم القرآن  
وتغيير التاليف واتباع النظم والتاليف مأمور به كذا في البدائع وهو يرشد الى ان الركعة  
خرعية لا يكره عكسه لانه مبادرة اليها ولكن ندباً بان يضم اليها اية او تين قبلها او بعد  
دفعاً لتوهم التفضيل اذ الكل من حيث انه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة  
باشتماله على صفات الحق جل وعلا واستحسن اخفاؤها عن السامعين الا ان يكون السامع  
منها للسجود فيسقط جهرها قاله المصنف لئلا يكون تاركاً لترتيب القرآن كذا في الكافي ونقف  
لوجوبها فروع يكره لامام ان يقرأها في محافتة وخوفاً وعيد الا ان تكون في اخر السورة  
حيث تودي بركوع الصلاة او سجودها وينبغي حينئذ ان لا ينها في الركوع لتودي بالسجود  
وتودي بركوعها في الصلاة فوراً وبقياسا وبه يفتي بركوع صلاة بالمينة وسجودها وان لم  
ينوب شرط الفور وحده ثلاث ايات ولو نهاها في الركوع ولم ينوها الموت لم تجزه وسجداً اذا سمع  
الامام ويعيد القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حمله على الجمهور وفي  
النوازل لو قرأ الامام السجدة فوجد فطن القوم انه ركع فن ركع ولم يسجد يرض ركوعه وسجده  
للتلاوة ومن ركع وسجد سجدة فصلاته تامة وسجدة خزيه عن التلاوة ومن ركع وسجد  
سجدة تين فصلاته فاسدة لانه انفرد بركعة تامة ذكره الشافعي ولو تلاع المبرمج وسجد  
السامعون قلت وذكر ابن حجر في شرح البخاري انه ينزل الى الارض ليسجد اذ لم يتمكن من السجود

فوق

فوق المتبحر قواعد التاليف ويندب القيام قبل السجود وبعده وان يتقدم التالي ويصف القوم  
خلفه وليس باقتداً حتى جاز كون المرأة اماماً فيها والفتوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مسجدة  
لا واجبة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلاة فكرهه لان الجهلة يعتقدونها سنة او واجبة وكل  
مباح يودي اليه فكرهه قاله المصنف وغيره مهمة في الكافي قيل من قرأ اي السجدة كلها في مجلس  
واحد وسجد لكل منها كفاه الله ما اجه وظاهره انه يقرأها على الولا ثم يسجد لها وتحتل ان يسجد  
لكل واحدة عقب قراتها وهذا ليس فكرهه وما مر من قوله لا عكسه شامل له اذ ليس فيه  
تغيير لنظم القرآن **باب صلاة المسافر من امانة الشئ الى شرطه او محله او فاعله وهو لغة**  
**قطع المسافة وشرعاً قطع مسافة تتغير بها الاحكام من جاز وبيوت مصره بوضعه وهو**  
**ما حول المدينة من بيوت ومساكن وكذا يشترط مجاوزة القرية المتصلة بالريض هو الصحيح**  
**العيني من جانب خروجه وان لم يجاوز الجانب الاخر من يد اسير وسطا كايضا في ثلاثة ايام من**  
**اقصر ايام السنة لم يقل ولياليها لان ذكر الايام يستتبع ما بانها من الليالي وكونها من اوقات**  
**الاستراحة ثم الاصح انه لا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال وانه لا معتبر بالمفراغ من قبل**  
**الفتوى على اعتبار ثمانية عشر فرسخاً وضعه في البحر قصر الفرض الرباعي وصار فرضه في ركعتين**  
**خلاف الشافعي واعتبر في السير الوسط في السهل سيرا الاقل ومشي الاقام وكذا البحر جرح**  
**العجلة وفي البحر اعتد الى الرخ وفي الجبل ما يليق به مع الاستراحات المعتادة حتى لو اسرع فوصل**  
**في اقل من ثلاثة قصر ولو كان لموضع طريقاً ان احدها مدة السفر والاخر اقل قصر في الاول**  
**للاثنى فلو اتم المسافر بان هذا اربعاً ان قعد في اخر الركعة الثانية قدر التشهد صح في بيته**  
**والزائد نفل بالجرح واساكتاخير السلام والا يقعد فلا تصح وصار الكل لا لترك القعدة المفروضة**  
**الاذ انوى الاقامة قبل ان يقيد الثالثة سجدة ولا يزال على حكم السفر من القصر وجواز الفطر**  
**حتى يدخل وطنه ان سار مدة السفر والا فتم مجرد الرجوع لعدم استئجار السفر او ينوي**  
**الاقامة حقيقة او حكماً كما في البرازية وغيرها لودخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج الا مع**  
**القافلة في نصف شوال ثم لانه كذا في الاقامة ولسان الحال انطق مدة الاقامة حقيقة ولو في**  
**الصلاة في الوقت منفرد كان او مقتدياً او مسبوقاً او مدركاً ولا حقا لامام قبل الفراغ فلو بعد**  
**لا يتمها لان اللاحق يقضي ما فاتته مع الامام ونية الاقامة تنحل في الاداء الا في القضاء ببلد اخر**  
**او قرية لا بمغارة الا ان يكون من اهل الاخيرة او نهاها قبل الاستحجام فيلزمه الاقام خلاف**  
**ما اذا كان بعد الاستحجام لانه رفع والاو منعه والمنع اسهل من الرفع وهي اي مدة الاقامة**  
**خمسة عشر يوماً او اكثر بالاثرو لو نهاها موضعين ليس احدها تبعاً للآخر كركعة ومنى لا**  
**يصير مقيماً الا اذ انوى ان يبني باحدها فيصير مقياً بدخوله فيه اما اذا تبع احدهما الآخر**  
**كقرية قريبة من المصريح تحب المجعة على ساكنها فانه يصير مقياً بدخوله ايها كان للاتحاد**  
**حكماً فلو دخل فلو دخل الحاج مكة ايام العشر لم يصير مقياً لانه لا يخرج الى منى وعرفة وبعد العود**  
**من منى تصح وقصر ان نوى اقل من ثلثي اولم ينوشيا بل ترقب السفر غداً او بعده وبقي على ذلك**



سنتين الا ان يعلم تاخير القافلة خمسة عشر يوما لما مر وكذا يقصر عسكر نواها بارض الحجاز  
او حاصروا مصر فيها او حاصروا اهل البقي في دارنا في غير اى مصر او غير للشرود بين الفرار  
والفرار ويتم اهل الاخبية جمع خبا وهي الخيمة كالعرب والتركمان ونووها في المازرة في الاصح  
وبه يفتر الا اذا قصدوا موضعاً بينهما مدة السفر فيقصرون ان نوا سفر والا لاولوا اقتدى  
المسافر بالمقيم في الوقت **ويتم بالتبعية** وان خرج الوقت قبل اقامتها **وبعد** اى الوقت لا  
**يصح اقتداؤه** به فيما يتغير لانه اقتدا المفترض بالمتنفل في حق القعدة في الاوليين والفرقة  
لوني الاخرين **واقتدا المقيم به** اى بالمسافر **ففيها** اى في الوقت وبعدة ويقصر  
اى المسافر ويتم المقيم للفرقة في الاصح لانه كالا حق والقعدة ثان فرض عليه وقيل لا كما في القنية  
**ويستحب له ان يقول لهم** بعد السلام **السلام** في الاصح **اقوا صلاتكم** فاني مسافر لرفع توهم  
سعيه ويطلب الوطن الاصح هو موطن ولادته او تاهله او توطئه مثله اذا لم يبق بالاول اهل وان  
بقى لم يطل بل يتم فيها لا بالسفر ولا بوطن الاقامة ويطلب وطن الاقامة مثله وانما السفر  
وبالوطن الاصح والاصل ان الشئ يطل مثله وعاقبته لا ما دونه **فما يتة السفر تقضي في الحضر**  
**ركعتين** وما يتة الحضر تقضي في السفر **اربعاً** لان القضاء على الاداء غير ان المريض يقضي ما يتة  
في مرضه ما قدر والمعتبر في ذلك الحكم **آخر الوقت** وهو قد رما يسع التحريم **والعاص** في الرخص **الحجر**  
اى كالمطبخ لا اطلاق النصوص **وثمة الاقامة والسفر** تعتبر من الاصل لانه المتكمن منها دون البق  
فيصير مسافراً بسفره مقيماً باقامته ان علم والا فهو على حاله حتى يعلم هو الاصح كالعبد غير  
المكاتب لان له السفر بلا اذن وفي المشترك بين مقيم ومسافر ان تهاينا قصر في نوبة المسافر  
والا يفرض عليه ان يقعد على راس الركعتين ويتم احتياطاً وعلى هذا **اللاجور** له الاقتدا بالمقيم  
اصلاً في الوقت ولا خراج له المصنف وهو **يلغز والمرأة** اذا وفاها مهرها **المجمل**  
**والجندی** ان ارتقى من الامير او بنت المان وكذا الاجير والاسير والمكره والغريم والتلميذ اتباع  
فرقة يرخص للمسافر ترك السنن وقيل لا ولا عدل ما قاله الهند وان فعلها افضل حاله  
للمنزول والترك افضل حاله السفر **الاسنة** الجفر قاله المصنف مسافراً مقيم في ايام ركعتين  
نوى الاقامة لا تحيتها بل يتم صلاة المقيمين لا يصير مقيماً قاله لسانه من لم يدرك ركعة  
فرض يوم وليلة ففي طالق نقالت احداهن عشرون والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة  
عشر والرابعة احد عشر لا تطلق واحدة منهم لان الاولى ضمت الوتر والثانية تركته والثالثة  
ليوم الجمعة والرابعة للمسافر **الجمعة تجوز في جميع الحركات الثلاث** والسكون وهو فرض  
عين لا يسع تركها ويكفر جاحداً هو لها شرايط وجوب **وادا** وبالثاني **بدا** فقال **الا بسة**  
**شروط** شرطت لادائها وهي **المصر او فناؤه** بكسر الفاء **والسلطان او ابيه** وهو من اذن  
له باقامتها ولو عبد اولي قضا ناحية بخلاف القاض وماحب الشرط اذا لم يورثه او لالة  
والمتغلب الذي لا منشوره اذا كانت سيرته في الرعية سيرة الامر تجوز له اقامتها واذ لم يكن  
احد ما ذكر للناس ان يجتمعوا على واحد جاحداً بهم للضرورة والمرأة اذا كانت سلطانة تجوز امرها

مصر

باقامته

باقامتها لا اقامتها والامور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاستخلاف خلاف  
القاض ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة وغيرها على ما حققناه في الشرح والاذن  
في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس قاله المصنف وما ذكره صاحب الدرر وغيره **ابن الكمال**  
في رسالة خاصة بهذه المسئلة برهن فيها على جواز الاستنابة من غير شرط واطب فيها  
وابدع وكثير من الفوائد **ادع** **والخطبة قبلها في وقتها** اى الظهر خضرة جماعة تتعقد بهم  
ولو صا او نيا ما فلو خطب وحده ثم جاز في الاصح وهو على قايمة مقام ركعتين الاصح لا كما حزنه في  
الحزب **والجماعة** لا اشتقاقها منها **والاذن العام** لانها من شعائر الاسلام فتودى بالشهر  
بين الانام وهو حصص في باب الجامع اودار السلطان او القلعة بلا مانع وقد حررت في شرح  
التنوير **والمصير** موضع له **امير وقاض** مقيمان به فلا اعتبار بقاض ياق احياً باسمي بقاض  
الناحية **ينفذ الاحكام** ويقوم **الحدود** عند اى يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية وغير  
الموارد القدرة على اقامة الحدود وكون الموضع ذاك سكرو رسا يتفق كما صرح به في التحفة الا  
ان صاحب الهداية تركه بناء على ان الغالب ان الامير والقاض شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام  
واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد له رسا يتفق واسواق وسكرو قاله المصنف ولم يذكر الحنفى  
اكتفاء بذكر القاض لان القضاء في الصدر الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالي او القاض  
مغتياً بشرط المفتي كما في الخلاصة وفي تيج القدر وري انه يكتفى بالقاض عن الامير وقيل **بالو**  
**اجتمع اهلها في البر** مساجده لا يسعهم وعليه فتوى اكثر الفقهاء كما في المجتبى لظهور التواني في  
الاحكام **وفناؤه ما اتصل به** **بعد المصالح** كدفع الموق وكرض الخيل ورمي السهام فلو فصل  
بينهما مراع ومزارع لا يكون فناً لكن خطاه صاحب الذخير كما نقله ابن الكمال ومسكين والباقيان  
وغيرهم وقد رده بعضهم عيلين قال في المحيط وعليه الفتوى واخرون بثلاثة اميال قاله ابو الوالي  
وهو المختار للفتوى **وتصريح في مصر في مواضع كثيرة هو الحي** وعليه الفتوى كما في شرح الجمع  
للعيثي وامامة فتح القدير **فعال** **الحج** **وعند الامام في موضع فقط** **وعند اى يوسف** **تصريح في**  
**موضعين** ان حال بينهما نهر وعلى الضعيف فالجمعة لمن سبقت حرمة وتفسد بالمعجبة والاشباه  
فيصا بعد هار عابنية اخر ظهر اذكت وقته ولم يسقط عن بعد وكل ذكر مبني على المرجوح فلا  
يعول عليه كما بسط في البحر ومنى مصر في ايام الموسم **تصريح** **الجمعة فيها الوجود** **الخليفة او ابيه**  
**مثل امير الحجاز** وجود الاسواق والسكرو وكذا الخليفة نزل بها الخليفة وعدم التعبد على  
للتخفيف لا الامير الموسم لقصور ولايته على امور **الجمعة** لانها مازة وفرض الخطبة **الجمعة**  
او خوف التجميد او تمليكة بقصد الخطبة لا العباس او تجب لان المأمور به السعي الى ذكر الله تعالى  
**وعند ما لا بد من ذكر طويل** يسير خطبة عرفا وقله قدر الشهد الواجب وسننها ان خطب فاجا  
منك على سيف على طهارة خطبتين خفيفتين قد رسورة من طول المفصل وتكرار الزيادة لا سيما  
في الشتاء **يفصل بينهما** جلسة قدر ثلاث ايات على المذهب مشتملتين على تلاوة اية والاباء **الفتوى**  
**والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم** لانه متوارث فيكره ترك ذلك لترك السنة وعند الشافعي







لما امر وقال ابو يوسف يقض اربع ركعات لو افسد قبله اعتبار الشرع بالنذر والاصح رجوعه  
 الى قولهما كما في الخلاصة وغيرها وكذا الخلاف بناء على الرواية المرجوعة عنها **الاصح**  
 اي جردها عن القراءة او قرأ في احدى الركعتين الاخيرتين بحسب يقض ركعتين عندها  
 واربعاء عنده اي يوسف ولو قرأ في الاوليين فقط او في الاخيريين فقط او تركها في احدى  
 الاوليين فقط او تركها في احدى الاخيريين فقط وفقد قدر الشاهد يقض ركعتين اتفاقا  
 لبقا للجمعة وفساد احد الشفعين ولو قرأ في احدى الاوليين لا غير او احدى الاوليين  
 واحدى الاخيريين يقض اربع ركعات اتفاقا لفسادهما مع بقا الجمعة وقال محمد يقض ركعتين  
 في الكل والاصل عند الامام ان ترك القراءة في الاوليين يبطل الجمعة خلافا لابي يوسف وفي احدى  
 الاخلافا لمحمد ومن احكم الاصول لم يخف عليه التفريع ولو ترك الركعة الاولى فيه اي في نقل نواه اربع  
 فاكثرا يبطل خلافا لمحمد وزفر لان كل شفع صلاة قلنا قد صار الكل صلاة واحدة فيفترض فيها  
 تعدد واحدة ولو نذر صلاة في مكان فاداه في احدى شرف منه جاز وكذا الصدقة والصوم  
 لان المقصود القرية خلافا لفرز والثلاثة ولو نذر صلاة او صوما في غدا فاضت فيه لزوما  
 القضا خلافا لفرز لا يوم جبرها اتفاقا ولا يصح بعد صلاة مثلها هذا لفظ الحديث كما قاله  
 العيني وغيره وجعله الكمال وغيره اشرا عن ابن عمر وحمل على اماثلة في القراءة فيكون بياننا  
 لفرضيتها في ركعات النفل كلها او على تكرار الجماعة في مسجد له اهل او على قضا الصلاة عند  
 توهم الفساد وجب النفل قاعدا او بقدر كالتشهد هو المختار مع القدرة على القيام  
 وله نصف اجر القيام الا عذر ولو قعد بعد ما افتحه قايما جاز ويكره لو بلا عذر وقال الا  
**يجوز الا العذر** والصحيح عدم الكراهة عند الامام كما نقله شراح الهداية وغيرها عن غير  
 الاسلام وقال المصنف انه الاصح ويشغل المقيم ركبا خارج المصر هو ما جاز للمسافر القصر  
 فيه في الاصح موميا فلو سجد لم تجز لانها شرعت بالايماء الى اى جهة توجهت دابته ولو عجز  
 سرجه بخس كثير عند الاكثر وسنن نزوله خلافا لابي يوسف ويكرهه لا يبنى والفرقان  
 الاول ادى اكل مما وجب والثاني بعكسه ولو افتحها خارج المصر ثم دخل المصر ثم عمى الرأية  
 وقيل لا والصلاة على الجلة ان كان طرفها على الدابة فهي صلاة على الدابة والا فهي كالسجدة  
 ولذا لو جعل تحت الحمل خشبة كان كالارض **فصل التراويح سنة مؤكدة لمواظبة الخلفاء**  
 الراشد والنبى صلى الله عليه وسلم بين عذر عدم المواظبة في كل ليلة من رمضان **بعش**  
**قبل التراويح** وفي الاصح لانها نية للعشائين لو ظهر فسادها دونها اعيدت **تأجلا** على الكفاية  
 في الاصح حتى لو تركها اهل مسجد افوا الا ان ترك البعض عشرون ركعة بعشر تسليمات  
 وجلسة بعد كل اربع بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر للتوارث وتخبرون بين تسبيح وقراءة  
 وسكون وصلاة فرادى **والسنة** فيها الختم مرة ومرتين فضيلة وثلاثا افضل فلا يترك  
 لكسل القوم لكن في المحيط وغيره الافضل في زماننا ان يقرأ ما لا يورد الى تغيير القوم ولا  
 يشترك النساء ولا يزيد على التشهد ان مل القوم وتكره قاعدا مع القدرة على القيام لتأكل

وسلم والترجيح عن الصحابة والدعا للسلطان بالنصر فينبغي ان يكون مكروها اتفاقا **واجب**  
**السعي وترك البيع** اراد به كل عمل ينافي به بالاذن الاول الذي على المنارة بعد الزوال على  
 الاصح فاذا جلس الامام على المنبر اذن بين يديه ثانيا واستقبلوه لكن الرسم الان انهم يستقبلون  
 المخرج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام مستعجلين فلا يثبتون عاطسا ولا يردون سلاما نعم  
 لو خيف وقوع رجل في بير تجوز تحذيره لانه حق ادمي والانصات حق الله ومبناه على  
 المسامحة ولا بأس بالاشارة برأسه او يده فاذا اتم الخطيب الخطبة اقيمت ويقرا فيها كالمظهر  
 فرجع خطب منبى وصلى بالغ جاز خطب بسيف في بلد فحتت به سحر النداء وهو باكل تركه  
 ان خاف فوت الجمعة والمكتوبة لا الجماعة لا بأس بالخطي ما لم ياخذ الامام في الخطبة ولم يورث  
 احدا الا اذا لم يجد مكانا او وجد امامه فرجة فله ان يخطي اليها للضرورة والمختار ان  
 السابله اذا لم يخط الرقاب ولم يبر بين يدي المصلي ولم يسأل الحافا ويسأل الامر لا بد منه  
 فلا بأس بالسؤال والا عطا **بالعيد** اي صلاتها حتى عيد لان الله فيه عوايد الاحياء  
 ولعوده بالسور وغالبها وشرعت في السنة الاولى من الهجرة **تجب صلاة العيد في الاصح**  
**كشرايط الجمعة وجوبا واداء وجوازا** سوى الخطبة فانها سنة بعدها وندب في الفطر ان  
 ياكل شيئا حلوا وتر قبل خروجه الى صلاته ويستاك ويغتسل ويتطيب ما له ربح لا يورث  
 من طيب اهل له ويلبس احسن ثيابه ولو غير ابيض ويورث صدقة فطرة اغنا له عن السؤال  
 وتفريغ القلب عن هم العيال وان يتوجه الى المصلي فان الخروج الى الجماعة سنة وان وسعهم  
 الجامع ويندب الرجوع من طريق اخر والتهنية بقوله تقبل الله منا ومنكم واطهار البشاشين  
 واكثر الصدقة ولا تجهر بالتكبير في طريقه بل تخفيه هو الاصح **خلافا لها** فانه تجهر به واخلأ  
 في الافضية اما الكراهة فتعني قاله المصنف ولا يتنفل قبلها مطلقا ولا بعد ها في المصلي بل في البيت  
 هو الاصح ووقتها من ارتفاع الشمس قدر ربع او ربعين الى زوالها فلزالت وهو فيها  
 فسدت وصفتها ان يصلي ركعتين يكبر تكبيرة الاحرام ثم يثنى ثم يكبر ثلاثا رافعا يديه  
 ويرسلها ساكنا بقدر تكبير القوم ثم يقرأ الفاتحة وسورة او ما في حكمها ثم يركع ويسجد  
 في الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا ثم اخرى للركوع ويرفع يديه في الزوايد والمسبوق بركعة يقرأ  
 ثم يكبر ولو ادرك الامام ركعا وخاف لو اشتغل بالتكبير يرفعه الامام رأسه يركع ويكبر فيه بلا  
 رفع يده مادام الامام يركع ويكبر فيه بلا رفع يده مادام الامام ركعا ولو فاتته اول الصلاة كثر  
 الحال ما لم يركع الامام **وتخطب بعد ها** خطبتين يعلم الناس فيها احكام الفطرة لان الخطبة  
 شرعت لاجل تعليم من جهل الاحكام والتأخير جاز فلا ينافي ما سبق من كلام ولا تقضي صلاة العيد  
 منفردا فانتم مع الامام لانها لم تعرف قربة بين العباد الا بشرايط لا تتم حال الانفراد وان منع  
 عذر عنها في اليوم الاول صلى الله عليه في الثاني لا بعده والاصح كالفطر لكن يستحب تأخير الاكل فيها  
 الى ان يصلي وان لم يصح في الاصح ولا يكره الاكل قبلها في المختار اي خريا وتجهر بالتكبير في طريق  
 المصلي اتفاقا وعلم في الخطبة تكبير المشرق والاشجية وتجوز تأخيرها الى اليوم الثاني والثالث



بعد روي غير عذر هذا النفي الكراهة وفي النظر المحقق والاجتماع في يوم عرفة تشييبها  
 بالواقفين بعرفة ليس بغيره يقصد به الثواب فليل مباح وقيل مستحب وقيل مكروه وقال الباقر  
 لو اجتمعوا الشرف ذلك اليوم وسامع الوعظ بلا وقوف وكشف روس جاز بكراهة بالاتفاق ويجب  
 تكبير التشريق في الايام الاخرى من جريوم عرفة الى عصر يوم العيد عرفة الايام ففي ثمان  
 صلوات على المقيم بالمصر عقيب كل فرض بلا فاصل بينه البنادي بجماعة او في غيرها من عامه  
 مستحب فخرج المسافر والمقيم والمتنفل والمنفرد جماعة النساء بالاقتداء بجماعة الرجال والمسافر  
 بالتبعية الا ان المرأة خافت وكذا يجب على المسبوق بعد التمام ولا تقبل لو تابع الامام وعند جماعة  
 عند التكبير الى عصر اليوم الخامس اخر ايام التشريق ففي ثلاث وعشرون صلاة على كل من  
 يصلي الفرض مطلقا وعليه العمل والفتوى في عامة الامصار وكافة الاعصار والاباس به عقيب  
 صلاة العيد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه الجليلون كذا في المجتبى وصفته ان  
 مرة واحدة وان زاد عليها يكون فضلا قاله العيني الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر  
 الله اكبر والله الحمد لانه المأثور عن الخليل والمختار ان النبي صلى الله عليه واله لا يترك  
 الامام لادايه بعد السلام بالصلاة الخوف اذا اشتد الخوف من عدو او سبع ليس  
 الاشتداد شرط عند الجمهور اما الشرط حضور العدو وقيل ان يكون ظاهرا خلافا  
 اعاد واجعل الامام الناس طائفتين ان تنازعوا في الاقتداء به والا فلا فضل ان يصلي باحدى  
 الطائفتين كل الصلاة والثانية غير ذلك طائفة بازا والعدو وارها بالهم وصل طائفة  
 ركعة ان كان مسافرا او كان في صلاة الفجر او الجمعة والعيد وركعتين ان كان مقيما او في المغرب  
 لزوما ومضت هذه الى العدو وجاءت تلك الطائفة الثانية وصل بهم ما بقي وسما الامام  
 وحده لان صلاته تمت وذهبوا الى العدو ونادوا بواصلاتهم وذهبوا جازوا جات الطائفة  
 الاولى واتوا ما بقي بلا قراءة لانهم لاحقون فهم خلف الامام كما ثم جات الطائفة الاخرى  
 واتوا صلواتهم بقراءة لانهم مسبقون ويصلونها المشهور ان من العدو والركوب مطلقا والمقاتلة  
 بجمل كثير لا بالقليل كرمية سهم وان اشتد الخوف وعجزوا عن الصلاة بهذه الصلوة صلوا  
 وحدا ناركبانا الا اذا كانا عداوة فيصير اقتداء المتأخريين مونا الى اى جهة قدروا ان يعجزوا عن  
 التوجه الى القبلة ولا يجوز صلاة الخوف بلا حضور عدو وعدم الحاجة وابو يوسف لا يجيزها  
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم الخطاب فخرج قال في الظاهرة صلاة الخوف غير مشروعة في حق  
 العاصي في السفر انتهى وعلى هذا فلا تصح من الغاة بالجنازة لا غير جمع جنازة بالفتح  
 للميت والكسر للسريير يوجد المحتضر اي من قرب موته وعلامته استرخا القدمين واعوجاج  
 المخبرين واخفاف الصدغين وامتداد جلد الخصىتين الى القبلة على شقه الايمن هو  
 السنة واختيار لا مستلزام يرفع راسه للتوجه الى القبلة وفي المنعني الاصح انه يوضع كيف تيسر  
 فان شق عليه ترك حاله والمرحوم لا يوجه ويلقن كلمة الشهادة قبل الغرغرة من غير  
 ولا يلقن بعد الموت وان فعل لا ينهي عنه فاذا مات شد والجيب وغضوا عينيه خسينا له

بغيره  
 ٤

ويستحب تحجيل دفنه اكرام له واذا ارادوا غسله وضع كيف تيسر على سريره محروقا  
 وستروا عورته الغليظة فقط على الظاهر وقيل مطلقا وصح وتجود من ثيابه كمات  
 وغسله عليه الصلاة والسلام في قبضه من خواصه ويوفاه من يؤمر بالصلاة بلا  
 مضغضة وانتشاق الخرج وقيل يفعلان بخزقة وعليه العمل اليوم وغسل عام على سدر  
 هو ورق شجر النبق او حصى بجميتين وسكون الراشدين غير ملحون ان وجدوا الا بالقران  
 بفتح القاف الخالص لحصول المقصود وغسل راسه وحيتته بالخطي بكسر الخاء ثبت بالعرف  
 وان لم يوجد فبالصابون وخوه واضجع على يساره البداة باليمين فيغسل حتى يصل الماء الى  
 يلى التخت ثم يرفع على يمينه فيغسل كذلك ثم يجلس مسندا او مسجدا بطنه برفق فان خرج  
 شئ غسله ولا يجيد غسله ولا وضوءه لان غسله ما وجب لرفع الحدث بل لتطهره عن  
 نجس بالمواف وقد حصل كذا في شرح الجمع وينشف بثوب وتصل الحنوط بفتح الحاء وهو  
 مركب من اسيا طيبة غير زعفران وورق كراهنه للرجال وحلل الزعفران في راس الكفن  
 جهل على راسه وحيتته نديا والكافور على مساجده حفظها عن سرعة الفساد وقيل ان  
 الديان تهرب من رائحته ولا بأس بجعل القطن على وجهه وفي عماره كالدير والقبيل والاذن  
 والفم والانف ولا يشرح شعره وحيتته اي يكره ذلك ولا يقص ظفر ولا شعره ولا يختن  
 ويمنع زوجه من غسله او مسها الا من النظر اليها في الاصح وهي لا تمنع من ذلك ولو ذميمة  
 بخلاف ام الولد والمعتبر في مساجدها غسله حاله الغسل لا الموت فتمنع من غسله لو ارتد  
 بعد موته او مستأبنا بشهوة وجاز لو اسلم زوج الجوسية فان فاسدت ولو ماتت  
 بين رجال عمها المحرم فان لم يكن فالاجنبى خرقه ويقيم الحنث المتسكل لو مرهقا ولا يغسله  
 الرجال والنساء كغيره ومن دفن بلا غسل يصلي على قبره ولا ينبش وبعض الميت لا يغسل  
 ولا يصلي عليه بل يدفن الا ان يكون اكثر من النصف والافضل ان يغسل مجانا فان ابتغى  
 الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا لا ولو غسل بغير ثمة اجزاه وان وجد ميت في بلد من غسله  
 ثلاثا وتماسه في الخرابين ثم يكفنه وسنة كفن الرجل قيصر وهو من المتكبر الى القدام بلام  
 ودخريص وجيب وازار ولقافة وهما من القرن الى القدم واستحسن بعض المتأخرين  
 العمامة للعلماء والاشراف وتجعل ذنبها على وجهه وفي المجتبى الاصل انها مكروهة وكفاية ازار  
 ولقافة في الاصح وسنة كفن المرأة درع اي قيصر وازار ولقافة وخمار وخرقة تربط فوق ثدييها  
 وكفايته ازار وخمار ولقافة وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر عليه بلا ضرورة فلا يكفي  
 العورة خلافا للشافعي ويستحب الايض ولا يكفن الا في الجوز له لبسه حال حياته اعتبارا  
 بها وجر الماكفان وترا قبل ان يدبر فيها وتبسط اللقافة ثم الازار عليها ثم يقص ويوضع  
 الازار وجعل يديه في جانيه لا على صدره ثم يلف الازار من قبل يساره ثم من قبل يمينه كما  
 الحياة ثم اللقافة تلف كذلك والمرأة تلبس الدرع وتجعل شعرها ضعيفتين على صدرها  
 فوقه اي الدرع ثم الحمار فوق ذلك تحت اللقافة ثم يعطف الازار ثم اللقافة ثم الخرقه فوق

وتفتح

الحا فلا



الاكلان **ويغسل الكفن** ان خيف ان ينتشر من اعلاه واسفله واحتق كالطراة والمحرّم  
 كالخلال والمرايق كالبالغ ومبوش طري يكفن كالذي لم يدفن ان لم يتفسيخ وان تفسيخ كفن في  
 ثوب واحد وكفن من الامال له على من جيب عليه نفقته واختلف في الزوج والفتوى على وجوب  
 كفن عليه وان تركت ما لا فان لم يكن من تلزمه نفقته ففي بيت المال فان لم يكن او منع ظمنا سألوا  
 من الناس فان فضل بشئ رد على المتصدق فان لم يدركف به مثله فان لم يكن تصدق به ولو كان  
 في مكان ليس فيه الا واحد وذلك الواحد ليس له الا ثوب الا يجب عليه ان يكفنه به ولا يخرج الكفن  
 عن ملك المتبرع حتى لو افرس الميت سبع كان الثوب للمتبرع **فصل الصلاة عليه**  
**كفاية** كفله وتكفينه ودفنه وشرطها ستة **السلام** وطهارته ما لم يهل التراب عليه وفي  
 القبة الطهارة من الجحاسة في الثوب والبدن والمكان وسائر العورة شرط في حق الامام والميت  
 جميعا وتوفي من الشر وطهوره ووضعه وركبته امام المصلي فلا تجزى على غايب ومحمول على دابة  
 وموضوع خلفه وركبته شيان التكبيرات الاربع والقيام وستنهما ثلاثة التحميد والثناء والدعاء  
 وتسبها مسلم غير قاتل احد ابويه ولا باع ولا قاطع طريق ولا مكافى مصر ليل سلاح وخناق  
 قتلوا في تلك الحالة اما من اخذه الامام منهم ثم قتله يصلي عليه كما ينبغي **اولى الناس بالتقدم**  
**فيها السلطان** او نبيه ثم القاضي ثم امام الحى فيها بهام وذكر ان تقدم الولاية واجب وتقدم  
 امام الحى مندوب فقط شرط ان يكون افضل من الولي والا فالولي اول وفي العتابة امام المسجد  
 اول من امام الحى اى مسجد محلته كذا في النهر عن الدراية ثم الولي الاقرب فالاقرب بترتيبهم في  
 الانكاح **الا الاب** فانه يقدم **على الابن** في الامم الا ان يكون الاب جاهلا والابن عالما فيسبغ في تقدم الابن  
 ولو تساوا فالاسن اول ما لم يقدم احد افلا صغر المتبع فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران ومول  
 العبد اول من ابيه الحر والمكاتب اول بالصلاة على عبده واولاده من المولى في الاجم والفتوى  
 على بطلان الوصية بغسله والصلاة عليه **وللولى** اى للاولاد بها ان ياذن لغيره فان صا غير  
 ذكر بلا اذن ولم يتابعه الولي اعاد الولي وكذا من هو مقدم عليه بالاولى بلا اذن ان شاء ولو على قبر  
 لان الاعادة لحقه لا سقوط الفرض ولا يصح غير الولي بعد صلاة الولي اذا لم يحضر من يقدم  
 عليه فان حضر فله الاعادة ان لم يتابعه ومن صا لا يصح مع من يعيد مرة اخرى كما حققناه  
 في الخزانة وان دفن بلا صلاة بعد الغسل وقبله واهلوا التراب صا على قبره ما يظن نفسه هو  
 الاجم ويقوم الامام ندبا **احد الصدر للرجل والمرأة** لانه محل الايمان واستغاثة لاجله ويكبر  
 تكبيرة يثنى عقبيه ولا يقر الفاتحة الا بنية الثنا ثم يكبر ثانية يصلي على النبي صا الله عليه  
 وسلم بعد ذلك بعد التشهد ثم يكبر ثالثة يدعو لنفسه والميت والمسلم بعد ها ولا توقيت  
 فيه ثم يكبر رابعة يصلي عقيبها بلاد عا سلميتم غير رافع بها صوته ويثوى بها الميت مع القوم  
 هو الاجم وفي البدع العمل في زمانها الجهر بالتسليم فان كبر الامام خمسا لا يتابع بل ينتظر  
 تسليمه بفتح هذا اذا سمع من الامام ولو من ابلغ تابعه ويثوى الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في  
 العبد ولا فرقة فيه ولا تشهد ولا رفعة الا في الاولى في الاجم واختار كثير من مشايخ بلخ

الرفع في الكل ولا يستغفر لصبي ومجنون ومعتود بعد دفنه **المكفين اللهم اجعله لنا فرطا** اى سابقا الى الحوض ليهيى امامهم **اجعله لنا اجرا**  
 متقدما و **ذخر اجمع** الذال المعجزة اى خيرا باقيا **اجعله لنا شافعا** مشفعا اى مقبول الشفاعة  
**ومن اى** لصلاة الجنائز **بعد تكبير الامام لا يكبر** **جاء تكبير الامام** التكبيرة الاخرى فيكبر معه  
 الافتتاح لانه مسبوق وهو لا يبدل **وقال ابو يوسف** يكبر المسبوق تكبيرة الافتتاح كما حضر  
 ولا ينتظر تكبير الامام وبه نأخذ فمن جاء بعد ما كبر الامام ومن نأخذ من جاء بعد ما كبر الامام  
 الرابعة يكبر فاذا سلم الامام قطع ثلاث تكبيرات عنده وعليه الفتوى وعند ما فاتته الصلاة  
 كذا قاله المصنف **من كان حاضرا حال الحزمة** فانه لا ينتظر اتفاقا بل يكبر للحزمة لانه كالمذكر  
 ويكبر ان ما فاتها بعد الفراغ شفا بلادعا ان خشي رفع الحزمة شفا بلادعا ان خشي رفع  
 الميت على الاعناق هو الاجم **ولا تجوز صلاة الجنائز** **راكبا** ولا قاعدا **راستحسانا** **وتكره**  
 تحريما في رواية وتقرها في اخرى **في مسجد جماعة** الا في مسجد بني لها ان كان الميت فيه وان كان الميت  
 خارجه اختلف المشايخ والمختار الكراهة مطلقا كما حررناه في الخزانة **ولا يصح على عضو ولا**  
**على غايب** عندنا وصلاة النبي صا الله عليه وسلم على الجاشع من خصوصياته ومن استهل  
 بعد الولادة اى وجد منه ما يدل على حياته بعد خروجه اكثر غسلا وسمى وصا عليه وشتر  
 وبورث ولا يستهل غسل وسمى في المختار وادرج في خرقه ودفن ولا يصح عليه وكذا لا يرث  
 اذا انفصل بنفسه وخشرا اذا استبان بعض خلقه ولو سبى صبي مع احد ابويه لا يصلي عليه  
 الا ان اسلم احدها فيكون مسلما اتبع المذاهب والسالك مات مسلما قريب كافرا صا اذا المرتد يلقى  
 في حفرة كالكلب غسله غسل الجحاسة ولفه في خرقه والقاه في حفرة بلا مراعاة سنة او  
 دفعه الى اهل دينه وليس للمكافر غسل قريبه المسلم فروع اجمع موق المسلمين والكفار والاعلامه  
 فالعبرة للاكثر فان استنوا وغسلوا او اختلفوا في الصلاة عليهم ومحل دفنهم وسنن في حمل الجنائز  
 اربعة وان يبدا فيضع مقدمها على ميينه ثم موخرها الايمن على اخر ثم مقدمها على يساره  
 ثم موخرها الايسر على يسار اخر وان حمل من كل جانب عشر خطوات لخبر من حمل جنازة اربعين  
 خطوة كقرا اربعين تكبيرة وسرعوا بلا خيب اى عد وسريع **والسنة** خلفها افضل الا ان يكون  
 خلفها نسائا ويكره ان يخرج معها ما وتزجر الناحية ولا يترك اتباعها لاجلها ويكره رفع الصوت  
 فيها بالذكر والقراءة والمصنف وغيره واذ وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه عن الاعناق  
 للنهي عنه ولا يقوم لها من رها وما ورد منسوخ وتحفر القبر في غير الارض قد رصف قامة فالكثر  
 ويحد الان تكون الارض رخوة فيخير بين الشق واخذ تابوت ولو من حديد ويفرش فيه التراب  
 ويدخل الميت من جهة القبلة بان يوضع في جانبه من جهتها ثم يحمل فيلحق فيوجه القبلة على  
 شقه الايمن ويقول واضعه استجابا باسم الله وعلى مله رسول الله ويسجى اى يغشى قبر  
 المرأة والخني لا قبر للرجل الا العذر كطرق العدة للاستغناء عنها ويسوى عليه اللبن او القصب  
 ويكره الاجر المطبوخ واخشب الابارض رخوة ويها التراب ويكره زيادته ويسم القبر

مافات

تتبعته واسلم هو عاقلا الصفة  
 اسلامه حينئذ اولم يسب احد  
 معه فيكون مسلما



قوله المشي في طريق ظن انه محدث وان تحت قبره فلو لم يجد في طريقه قبره  
وهذا يعلم حكم زوار القبور الذين يحسبون انهم عياش ومن القيل والقال  
واختلف في اجلاس القاريين عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا والمختار  
النهار كتب عا جبهة الميت او عمامته او كفنه عهدا منه يرحي ان يغفر الله تعالى للميت او بعضهم  
ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي في المنام فيسئل فقال  
لما وضعت في القبر جاتني ملائكة العذاب فلما راوا مكتوبا عا جبهتي بسم الله قالوا امت من  
عذاب الله ان ذكره المصنف **باب الشهيد** فيعمل معني مفعول لانه مشهور له بالجنة او فاعل  
لانه حي عند ربه فهو شاهد **هو من** اي مسلم مكلف طاهر قتل **اهل الحرب** او اهل البغي وقطاع  
**الطريق** او قتله للمصوص ليلا في المصر او قتل مد افعا عن نفسه او ماله او المسلمين او اهل  
الذمة وان لم يكن القتلى واحدا من الثلاثة باي سبب كان القتل ولو تنفيرا بته او خرق  
**او وجد في المعركة** وبه اثر الدال على قتله كخروج الدم من عينه او دونه او حلقه صافيا لامن  
انفه او ذكره او دبره او حلقه جامدا **او قتل مسلم** او ذمي **ظلم** بالة جارية ولو تعصب او نار  
**ولم يجب بقتله** اي بنفس قتله **دية** بل قصاص فلو قتل الاب ابنه يكون الابن شهيدا لان الذمة وان  
وجبت لم يجب بنفس القتل بل لسقوط القصاص بشبهة الابوة فاذا وجدت هذه الشروط  
ولم يرتت فهو شهيد الدنيا والاخرة **فيكف** ويصا عليه ولا يغسل ويدفن بدنه ويأبى  
بذلك امر الرسول في شهيد واحد ولان دمه طاهر ما دام عليه الاما ليس من جنسه كالفرس  
**والخشوع والخف والسلاح** فينزعه عنه ويزاد ان نقص ما عليه عن كفن السنة وينقص ان زاد  
**مراعاة لكفن السنة** في الوجهين وان كان المقتول حبيا او محنوا بل كان كذا او حياض رات ثلاثة ايام  
او نفسا ولو قبل الانقطاع في الاصح او حبيا يغسل عنده خلافا لهما ويغسل ان قتل في المصر فحما  
فيه الذمة كغير جامع وشارع **ولم يعلم** قائله **وانه قتل** عد او خطا ظالما او مظلوما ما اذا علم  
علم قائله ووجب القصاص فلا يغسل وكذا يغسل ان ارتب بالبناء للمفعول وفسره بقوله بان  
اخذ او شرب او عوى ولو قليلا او تكلم كثيرا او باع او اشترى او نام او عاش اكثر من يوم ليلة  
عند ابن يوسف خلافا لما اذا اكثر كالكل او مخض عليه وقت صلاة وهو يعقل ويقد رعا اديها  
او اوتته خيمة وهو في مكانه او نقل من المعركة حيا وهو يعقل الاخون وطى الدواب او اوصى مطلقا  
بدنيوى او اخروي عند ابن يوسف وقال محمد ان اوصى بامر اخروي لا يغسل وهو الاصح وهذا  
كله اذا كان بعد الحرب لاني الحرب وكل ذكر في الشهيد الكامل والا فالمرت شهيد الاخرة  
وكذا الجنب وهو من قصد العدو وقاصب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم  
عليه والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو  
يعطى العلم قال السيوطي الشهيد احوال ثلاثين **ومن قتل** اعدا **وقصاص** او تعزير او اقتباس  
سبع غسل وصا عليه كالموت ومن قتل بغي اي لاجل بغي وخروج عن طاعة الامام او  
لاجل قطع طريق او عصبية غسل ولا يصا عليه وقيل لا يغسل ايضا وهذا اقبل ثبوت الامام

لا بأس بالنقل قبل الدفن الى  
قبر رميل او ميلين والى حصر  
اخر ص ٣١

قوله المشي في طريق ظن انه محدث وان تحت قبره فلو لم يجد في طريقه قبره  
وهذا يعلم حكم زوار القبور الذين يحسبون انهم عياش ومن القيل والقال  
واختلف في اجلاس القاريين عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا والمختار  
النهار كتب عا جبهة الميت او عمامته او كفنه عهدا منه يرحي ان يغفر الله تعالى للميت او بعضهم  
ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي في المنام فيسئل فقال  
لما وضعت في القبر جاتني ملائكة العذاب فلما راوا مكتوبا عا جبهتي بسم الله قالوا امت من  
عذاب الله ان ذكره المصنف **باب الشهيد** فيعمل معني مفعول لانه مشهور له بالجنة او فاعل  
لانه حي عند ربه فهو شاهد **هو من** اي مسلم مكلف طاهر قتل **اهل الحرب** او اهل البغي وقطاع  
**الطريق** او قتله للمصوص ليلا في المصر او قتل مد افعا عن نفسه او ماله او المسلمين او اهل  
الذمة وان لم يكن القتلى واحدا من الثلاثة باي سبب كان القتل ولو تنفيرا بته او خرق  
**او وجد في المعركة** وبه اثر الدال على قتله كخروج الدم من عينه او دونه او حلقه صافيا لامن  
انفه او ذكره او دبره او حلقه جامدا **او قتل مسلم** او ذمي **ظلم** بالة جارية ولو تعصب او نار  
**ولم يجب بقتله** اي بنفس قتله **دية** بل قصاص فلو قتل الاب ابنه يكون الابن شهيدا لان الذمة وان  
وجبت لم يجب بنفس القتل بل لسقوط القصاص بشبهة الابوة فاذا وجدت هذه الشروط  
ولم يرتت فهو شهيد الدنيا والاخرة **فيكف** ويصا عليه ولا يغسل ويدفن بدنه ويأبى  
بذلك امر الرسول في شهيد واحد ولان دمه طاهر ما دام عليه الاما ليس من جنسه كالفرس  
**والخشوع والخف والسلاح** فينزعه عنه ويزاد ان نقص ما عليه عن كفن السنة وينقص ان زاد  
**مراعاة لكفن السنة** في الوجهين وان كان المقتول حبيا او محنوا بل كان كذا او حياض رات ثلاثة ايام  
او نفسا ولو قبل الانقطاع في الاصح او حبيا يغسل عنده خلافا لهما ويغسل ان قتل في المصر فحما  
فيه الذمة كغير جامع وشارع **ولم يعلم** قائله **وانه قتل** عد او خطا ظالما او مظلوما ما اذا علم  
علم قائله ووجب القصاص فلا يغسل وكذا يغسل ان ارتب بالبناء للمفعول وفسره بقوله بان  
اخذ او شرب او عوى ولو قليلا او تكلم كثيرا او باع او اشترى او نام او عاش اكثر من يوم ليلة  
عند ابن يوسف خلافا لما اذا اكثر كالكل او مخض عليه وقت صلاة وهو يعقل ويقد رعا اديها  
او اوتته خيمة وهو في مكانه او نقل من المعركة حيا وهو يعقل الاخون وطى الدواب او اوصى مطلقا  
بدنيوى او اخروي عند ابن يوسف وقال محمد ان اوصى بامر اخروي لا يغسل وهو الاصح وهذا  
كله اذا كان بعد الحرب لاني الحرب وكل ذكر في الشهيد الكامل والا فالمرت شهيد الاخرة  
وكذا الجنب وهو من قصد العدو وقاصب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم  
عليه والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو  
يعطى العلم قال السيوطي الشهيد احوال ثلاثين **ومن قتل** اعدا **وقصاص** او تعزير او اقتباس  
سبع غسل وصا عليه كالموت ومن قتل بغي اي لاجل بغي وخروج عن طاعة الامام او  
لاجل قطع طريق او عصبية غسل ولا يصا عليه وقيل لا يغسل ايضا وهذا اقبل ثبوت الامام



وزر

اذ بعده يكون التمسك به في حاله فالاى يوسف وصحبه في الغاية  
 وايده في الفتح وصرح في الحاشية قبيل الوقف بانها اعظم من قاتل غيره **باب الصلاة واللعبة**  
 فيها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهره الى ظهره الى وجهه لا  
 يجوز لتقدمه على امامه وكره ان تجعل وجهه الى وجهه بلا حائل لانه يشبه عبادة الصورة  
 ولو خلقوا حولها وهو فيها جاز لاقتدوا بالباب مفتوحا وان كان الامام خارجا وحلقوا  
 حولها جازت صلاة من هو اقرب اليها منه ان لم يكن في جانبه ولو وقف مسامتا للركن في جانب  
 الامام وكان اقرب لم اره ويتبع الفساد احتياط وهذه صورته **اللعبة**  
 وجوز الصلاة فوقها ولو بلا سترة لان العريضة والهوا قبله الى عنان  
 السماء ويكره لشرك التعظيم على انها من المواطن السبعة التي نهى عليه  
 الصلاة والسلام عن الصلاة فيها وقد نظرها الطرسوسي فقال نعم الرسول احمد خير البشر  
 عن الصلاة في بقاع تعظيم معان الجلال ثم المقتبسة من طائفة منهم ومجربة وفوق بيت الله والحمام  
 والمجد لله على التمام **كتاب الزكاة** قرأناها بالصلاة في اثنين وثلاثين موضعاً في التنزيل  
 دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعا  
 هي لغة الطهارة والنماء وشرعنا **عليك** خرج الاباحة فلو اطعم يتيمنا وانا بالزكاة لا تجزيه الا  
 اذ ادفع اليه المطعوم كالوكسائه بشرط ان يعطى القبض **جزء** من المال خرج المنفعة فلو  
 اسكن فقيرا داره سنة ناويا لا تجزيه **معين** شرعا وهو ربع العشر خرج النافذة من  
 من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاة اى معتقه مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه فلا يدفع  
 لاصله وفرعه لله تعالى بيان لاشتراط النية وشرط وجوبها اى افتراضها العقل والبلوغ  
 والاسلام والحرية وسببها ملك نصاب حولي والعبرة للحول القمري فارغ عن الدين الذي  
 له مطالب من العباد ولو كفاية او موجلا ولو له نصيب صرف الدين الى ايسرها قضاء ولو اجناسا  
 صرفه الى اقلها زكاة فان استويا كاربين شاة وخمس من الابل خير وفارغ **عن حاجته** الاصلية  
 لان المشغول بها كالمعدوم كدرا السلبي والكتب وان لم تكن لاهلها اذ اتم ينو التجارة غير ان الاهل  
 له اخذ الزكاة وان ساوت نصبا الا ان تكون غير فقه وحديث وتفسير او تزيد على تسختين  
 منها هو المختار ترك ذلك الات المحترفين الاما بقى اشرعيه كالعصفرد بغير الجلد ففيه الزكاة  
 بخلاف ما لا يفتى كصابون يساوى نصبا وان حال الحول تام ولو تقديرا بالقدر على الاستسنا  
 يكون النقد في يده او يد ناييه ملكا تاما اى يد ورقبة فلا تجب تفريع عام مر على صبي **ومجنون**  
 وكافر ومملوك ولا على ما كد نصاب لم يخل عليه الحول لعدم التمكن من الاستمساك به ولا  
 مكاتب لعدم الملك التام ولا مديون يدين له مطالب من العباد وان كان حقا لله كدين العشر  
 والخراج وزكاة السائمة والتجارة لما ان الامام اخذها من الاى جبر بعد تعزيره في قدر دينه  
 فيترك الزايد ان يبلع نصابا ولا في الضار لعدم النماء وهو المفقود والساقط في البحر والمغصوب  
 الذي لا يئنه عليه فلوله بينة فليس ضارا الا في غصب السائمة فلا زكاة عليه وان كان الغاصب

مقرا

مقرا في الحاشية والمداون في بنية نسي مكانه وكذا الذي في قوله وما اخذ مصادره  
 اى ظلى ودين كان قد جحد ولا بينة عليه فلا زكاة لو عاد بعد نسيان اليه خلاف دين على مقرا  
 مالى او معسرا ومفلسا او على جاحد عليه بينة او علم به قاض يتبع ان المفتى به عدم  
 القبض بعلم القاضى خلافا لما في المفلس بتشديد اللام المحكوم بافلاسه لصحة التفليس عنده  
 وعنه عدم الوجوب مع البينة ايضا وصحة التحفة والحاشية وخلاف ما دفن في البيت  
 ونسي مكانه لا يمكن التوصل بالحفر في المدفون في الارض المملوكة او الكرم اختلاف ويكره  
 ما قبض من الدين عند قبضه الديون ثلاثة قوى ومتوسط وضعيف فحوي بدل مال التجارة  
 والقرض قوى يتركه عند قبض اربعين درهما يدفع درهم وما زاد نحسابه ودين هو  
 مال ليس كذلك لى التجارة كمن السائمة وعبد الخدمة متوسط يتركه عند قبض نصاب  
 ويعتبر ما مضى من الحول في الاصح ودين هو بدل ما ليس بمال كالمهر والدية ضعيف يتركه  
 عند قبض نصاب وحولاه حول بعد القبض وقالوا الفل سوا يترك ما قبض منه مطلقا ولو  
 قليلا الا الدية والارث وبذل الكتابة فعند قبض نصاب وحولاه حول لانها ليست  
 بديون حقيقة وهذا كله اذا لم يكن عنده ما يضمن اليه فان كان ضمن ما قبضه من الضعيف  
 الى ما عنده وزكاه وشرط ادائها اى الزكاة نية مقارنة للاداء ولو حكم كالمود فعملها بالنية  
 ثم نوى والمال قائم في يد الفقير كما بسطناه في الخزائن ومقارنة لعزل الواجب تيسيرا ولو تصد  
 بالكل ولم ينوها سقطت استحسانا ولو بالبعض لا يسقط حصته عند اى يوسف خلافا لما جحد  
 الا اذا كان مائة وستة وتسعين فيخيل تسقط زكاة مائة درهم اتفاقا وتكره الجيلة لاسقاطها  
 عند محمد وعليه الفتوى خلافا لاي يوسف واقتراضها فوري وعليه الفتوى ولو اشترى عبدا  
 ففترقه فتوى استحسانا بطل كونه للتجارة وما نوى للنية لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبعه  
 فيكون ثمة للتجارة والفرق ان التجارة من اعمال الجوارح فلا تحقق بغير النية بل لابد من اتصالها  
 بعمل هو تجارة واما التزول فيكتفى فيها بمجردها وهو تطير السفر والفطر والاسلام والامانة  
 فانها لا تجزى بغير النية خلاف اصدادها فانها تثبت بمجردها وكذا ما ورث من العروضة لا يصير  
 للتجارة فلا تجب لو باعها بعد حول وان نوى التجارة في ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع  
 او صلح عن قود كان لها عند اى يوسف خلافا لما هو الاصح كما حرناه في الخزائن وقيل  
 الخلاف بالعكس ولغا تعيين الناذر للتصدق اليوم والدرهم والفقير فلوله ان يتصدق  
 به في اليوم في هذا اليوم على هذا الفقير فتصدق بغيره في غيره على غيره جاز **باب زكاة**  
 السوايم خرج الجيا ومقطوعة القوائم لانها ليست سائمة وهي التي تلتقي بالرعى المباح في  
 اكثر الاحول لقصد الدر والنسل والزيادة والسمن حتى لو اسامها للجل والركوب فلا زكاة اصلا  
 وللتجارة ففيها زكاة المال وليس في اقل من خمس من الابل زكاة اذ نصابها خمس فان كانت  
 خمسا سائمة ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين  
 اربع شياه وفي خمس وعشرين الى خمس وثلاثين بنت مخاض وهي التي تمثله سنة

بالنية لعدم العمل ولحق بالارث  
 ما دخل من حبوب ارضه  
 فتوى احسانها للتجارة  
 ٢٦



وطعنت في الثانية **والا** ان لها تصيرا بالباضا باخرى وفي ست وثلاثين الى خمس  
واربعين بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة لانها تكون غالباً ذوات لبن وفي ست واربعين  
الى ستين حقة وهي التي طعنت في الرابعة لانها استحققت الحمل والركوب وفي احدى وستين  
الى خمس وسبعين حقة وهي التي طعنت في الخامسة لانها تجزع اسنان اللبن  
اي تغلغها وفي ست وسبعين الى تسعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى  
مائة وعشرين بذ اوردت الاخبار عن النبي المختار عليه الصلاة والسلام ثم تستأنف الفريضة  
عندنا فيجب في كل خمس شاة كما مر مع الحقتين الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان  
ونت محاض الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقات ثم تستأنف الفريضة فيجب في كل خمسة  
الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقات وست لبون الى مائة وست وتسعين  
اربع حقات الى مائتين ثم يفعل في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين  
حتى يجب في كل خمسين حقة ولا تجزي الذكور من الابل الا بالقيمة والخت والعرب سوا  
الخت هو المتولد من العرب وذو السنمين منسوب الى خت نصر لان اول من جمع بينهما  
فولد منها ولد فسمي ختيا فصلا وليس في اقل من الثلاثين من البقر زكاة اذ نصابها  
ثلاثون فان كانت ثلاثين سائمة ففيها تبع لانه يتبع امه وهو ما طعن في السنة الثانية  
او تبيعة انشاه الى اربعين ففيها مسنة لزيادة سنة وهو ما طعن في الثالثة او مسنة  
انشاه ولا شيء فيما زاد اذ هو عفو الى ان يبلغ ستين عندها وعند الامام فيه تحسابه والفتوى  
على قولها كما في البحر عن النبايع وتجي القدوري ولذا اتبعه المصنف وفي الستين تبيعان  
وفي سبعين تبيع ومسنة وهكذا احسب كلما زاد عشر بتغير الفرض من تبيع الى مسنة  
فكل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة ومتى تد اخلاخير فخير في مائة وعشرين بين اربع  
اتبعة وثلاث مسنان وهكذا وحكم الجواميس كالبقرة ويكر من اكلها ولو استويا اخذ  
ايها الادنى وادنى الاعلى والمراد الاهل ما لو حش من البقر وغيره فلا يعتبر والمتولد منها  
تعتبر فيه الام فصلا وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين سائمة  
غير مشتركة ففيها شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شأنان الى مائتين وواحد  
ففيها ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة الى غير النهاية  
والضمان والمعز سوا في تكيل النصاب لافي اداء الواجب كما في الفقه وادنى ما يتعلق به الزكاة  
ويؤخذ في الصدقة الثني من الغنم وهو ما تمت له سنة لا الجذع وهو ما اتى عليه اكثرها  
هو الاصح فصل اذا كانت الخيل سائمة للنسل ذكورا واناثا ففيها الزكاة عند خلافها  
والفتوى على قولها كما في العيني ومسكين وكبير الكافي والينابيع والخلاصة والخانية والسبائك  
وغيرها ثم على قوله هل نصاب مقدار الاصل فان شاة اعطى عن كل فرس دينار وان شاقوها  
واعطى عن قيمتها اربع العشران بلغت قيمتها نصابا لغير العرب فانها تقوم لغيره وليس في  
الذكور الخالص شيء اتفاق الاصح وفي الاناث الخالص عن الامام روايتان اصحهما الوجوب

وبنت محاض الى مائة  
وست وعشرين ففيها  
ثلاث حقات

ولا شيء في البغال والحمير بما عام لم تكن للحجارة وكذا الاشياء في جمع فصيل وهو ولد  
الناقة والمجملان بضم الحاء وتكسر جمع حمل بفتح الحاء ولد الغنم والعجا جمل جمع عجول بوزن سنو  
كبابيل جمع ابول ولد البقر حين تضعه امه الى شهر وصورتها ان يكون كل الكبار ويتم احوال  
عيا اولادها الا ان يكون معها كبير ولو واحد او يجب ذلك الواحد لو وسط او دونه لا وجوبا  
بل يلزم الوسط وهلاكه يسقطها ولا بد ان يكون العدد الواجب في الكبار موجودا او لا فيجب  
الكبار فقط عند اي حيفة ومحمد وعنده ابن يوسف يكمل من الصغار لان عنده فيها واحد  
منها نظر المجانبين ولا شيء في الحوامل المعدة للحمل والعوامل للحمل ولو سمت والعلوفة  
التي تغلف نصف الحول فاكثروا ولا يجب في السائمة المشتركة وان صحت الخلطة الا ان يبلغ نصاب  
كل منها نصابا فان بلغ احدى نصابا زكاة دون الاخر ولو كان بينه وبين ثمانين رجلا  
ثمانون شاة لا شيء عليه لانه ما ينقسم خلافا لابي يوسف كما في النهر عن السراج ومن وجب  
عليه سن كابن لبون مثلاً فلم يوجد وكذا ان وجد دفع المالك ادنى منه مع الفضل جبراً على  
الساعي لانه دفع بالقيمة او اعلى منه واخذ الفضل بلا جبر لانه شرط الرضا هو الصحيح في  
السراج وقيل اخيار للساعي وقيل لما ذكر مطلقاً ويجوز دفع القيمة في الزكاة والعشر والخراج  
والكفار الخ غير الاعتاق والنذر وصدقة الفطر وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقال اليوم الادنى وفي  
السوايم يعتبر يوم الاداء اجماعاً هو الاصح كما في النهر عن المحيط وتسقط الزكاة بهلاك المال بعد  
الحول وطلب الساعي في الاصح لتعلقها بالعين لا بالمال وجسرها عن العلف والماء حتى هلك  
استهلاك فوجب الزكاة وان هلك بعضه سقطت حصته بخلاف الاستهلاك ويصرف الهاكك  
العفو وهو ما بين النصب او الا لانه تبع ثم الى نصاب يليه ثم ثم الى ان ينشئ النصاب الاول عند  
الامام وعند ابن يوسف يصرف الهاكك بعد العفو الاول الى النصب شايحاً وظاهر الرواية  
عنه كقول الامام كما في المحيط والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو وعند محمد تتعلق بها ثم  
فرع على هذا بين الاصلين بقوله فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة بجنب شاة كاملة  
عندها وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بجنب بنت محاض لما مر  
الامام يصرف الهاكك الى العفو ثم الى نصاب يليه ثم ثم وعند ابن يوسف خمسة وعشرون  
جزاً من ست وثلاثين من بنت لبون لما مر انه يصرف الهاكك بعد العفو الاول الى النصب  
وعنده محمد نصف بنت لبون وثمانين من الزكاة بالنصب والعفو ياخذ الساعي  
الوسط الا الاعلى والا ادنى ولو كله جيد الجيد ولو اخذ البغاة زكاة السوايم واموال التجارة  
والعشر والخراج لم ياخذ ثانياً لان الامام لم يجمع والحجاية بالحجاية ولا كذلك ياخذ وامنه سنين  
وهو عند محمد ما ذكرنا لكن يفتر ارباعاً ان يعيدوها خفية فيما بينهم وبين الله تعالى ان لم يصرف  
في حقها الا اخراج لانهم مصارفه اهل البغي يقاتلون اهل الحرب والخراج حق الغائبة  
وقيل اذ انوى بالدفع التصديق عليهم اجزاءه ولا دفعه الى كل جابر ولا كذا ما يؤخذ من  
جبايات الظلم او المصادرات اذ انوى بالدفع الصدقة عليهم جاز ما انوى قاله العيني



وفي النهض عن المسبوط الاصل لانهم بما عليهم من التبعات فقرا حتى افترق اميرهم بالصيام  
للفاقة عينه وفي الخانية اوصى بثلاث ماله للفقراء في السلطان الجاير جاز **وهذه اظاهر**  
في انه يجوز للجوارح والسلاطين الجايرة ان ياخذوا الزكوات ويصرفوها الى جوارحهم كذا  
افاده ابن ابي عمير وغيره كذا في الواقعات والولولجية والجنيس وشرح الوهابية الفتوى  
على سقوطها في الاموال الظاهرة دون الباطنة **بارزكاة الذهب والفضة والعروض**  
جمع عرض بالسكون وهو هنا ما ليس بثقل وما قيل ليس بكيلى ولا وزنى ولا حيوان ولا عقار  
متعقب نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة ما يتاد درهم وفيها ربع **العشر**  
ثم في اربعة مثاقيل وهي الخمس وكل اربعين درهما نحاسه وما دون ذلك فهو **قال الامازاد**  
نحسابه وان قل فلوزاد دينار وجب جزء واحد من عشريين جزءا من نصف دينار ولوزاد  
درهم وجب جزء من اربعين جزءا من درهم وهكذا او مذهب الامام هو الصحيح كما في التحفة  
والمعتبر فيها **الوزن لا القيمة وجوبا** وادان في وجوب الزكاة وادان قدر الواجب حتى لو كان  
ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او ما يقدرهم وقته لصياغته عشرون او ما يتان  
لم يجب فيه شيء بالاجماع ويعتبر في الدرهم وزن سبعة وهو اى ذلك الاعتبار ان تكون **العشرة**  
**منها وزن سبعة مثاقيل** جمع مثقال وهو الدينار عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر  
قيراطا والقيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفها فيكون  
الدرهم الشرى سبعين شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم  
وهذا اماراى المتأخرين وسنجة اهل الحجاز والكر البلاء واما على راي المتقدمين وسنجة اهل  
سمرقند فالمثقال ستة دنانق والد اثنى اربع طسوجات والطسوج حبتان والحب شعيرات  
فالمثقال شعيرة وتسعة عشر قيراطا فالتفاوت بين القولين اربع شعيرات ذكره القهستاني  
قال فلا يصح ان المتقال يختلف في الجاهلية والاسلام ثم نقل ان المعتبر في الزكاة وزن مكة في الدنانير  
والدرهم فلو مكر ثمانية عشر دينا او ثلثي دينار بوزن بلادنا ففيه الزكاة لانه وزن عشريين  
دينارا بوزن مكة وعزاه للتمناشي ثم نقل عن النوازل وغيرها ان المعتبر في الزكاة والاقارات  
والعقود وزن كل بلد انتهى قيل وبه بقى قلت واجاب الشنشوري في شرح الترتيب ان معنى لم  
يختلف ان نسبته لم يختلف وذكر ان المتقال عصر الآن درهم ونصف وان اول من ضرب الدراهم  
عبد الملك بن مروان سنة اربع وسبعين في العراق ثم في النواحي سنة ست وسبعين وقيل  
اول من ضربها مصعب بن الزبير بامر اخيه عبد الله بن الزبير سنة سبعين عاصم بن الاكاسرة  
ثم غيرها الحجاج وقامه فيه **وما غلب ذهبه وفضته حكمه حكم الذهب والفضة الخالصين**  
**وما غلب غشيه تعتبر قيمته لا وزنه** وتشترط التجارة فيه كالعروض ليكون ناميا الا اذا كان  
مخلص منه ما يبلغ خسابا او اقل وعنده ما يكمل به واختلف في الغش المساوي والمختار  
لزومها احتياطا وقيل لا وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهما ونصف كما في المختار واما  
الذهب المخلوط بفضة فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب والفضة نصابه وجب

وجب

وجب في تبرها وجليها مباح الاستعمال **اولا وانيتها لانها خلطت اثمانا فيزكيها كيف كانا**  
حتى الخاتم والسيوف والسرير وحلية المعص وفي عروض تجارة بلغت قيمتها نصابا من  
احدها تقوم بما هو ارفع للفقراء احتياطا وتضم قيمتها اى العروض اليها اى الذهب والفضة  
لنصاب النصاب ولو لم يبلغ القيمة نصابا ويضم احدها الى الاخر بالقيمة عنده وعند با الا  
وانما يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء اما عند تكاملها فيجب اجماعا هذا وفي المحيط  
له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة واربعون جب ستة عنده وخمسة عندها  
ويضم مستفاد ولو بهمة او ارث من جنس نصاب اليه اى النصاب في حوله وحمله اى  
النصاب فيزكيه بحول الاصل ولو عنده نصابان عام يضم احدهما كمن سائمة مزرعة  
والف درهم ضم المستفاد الى اقربها حولا ويرفع كل يضم الى اصله **ونقصان مقدار النصاب**  
**في اثنا الحول لا يصح ان كل في طرفيه ولو جعل ذون نصاب زكاة لسنتين او لنصب ص لوجو**  
**السبب ولا شيء في مال الصبي التغلي** بفتح اللام نسبة ابني تغلب يكسرها قوم من نصاري  
العرب وعلى المرأة منهم ما على الرجل لان الصبي وقع منهم كذا **لكن كذا العاشر قيل هذا من**  
تسمية الشيء باسم بعض احواله ولا حاجة اليه بل العشر علم على ما ياخذ هذا العاشر سوا  
كان لما خوذ عشر الغويا او ربعه او نصفه كذا في الحواشي السعدية هو من اى حر مسلم  
غيرها شئ قد رعى الجاية **نصب على الطريق** للمسافر من خرج الساعى فانه الذي يسعى في  
القبيل ليلا خذ صدقات الموائش في امكنها ليا خذ صدقات التجار المارين عليه من الاموال  
الظاهرة والباطنة وغير المسلمين يدخل تبعها ياخذ من المسلمين ربع العشر لانه زكاة ومن  
الذمى نصفه ومن الحرى ثامه ويصرفان معارف الجزية ان بلغ ماله اى مال كل واحد  
نصابا ولم يعلم قدر ما ياخذون منا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذ والكل لا ناخذ بل  
نترك له قدر ما يبلغ ما منه ابقا للامان وان كانوا الا ياخذون شيئا لا ناخذ منهم شيئا  
ليستمر واعليه ولا نا احق بالمكارم ولا ناخذ من القليل وان اخذ وامننا اذ لا متابعه على الظلم  
وقيل ناخذ وان وصليته قربان ما في بيته ما يكمل النصاب لانه ليس في حمايته ولا ناخذ  
من مال صبي حرى الا ان يكونوا ياخذون من مال صبيانا ويقبل قوله من انكر تمام الحول  
او انكر الفراغ من الدين او قال لم انكر التجارة او ادى الى الاداء الى الفقر بنفسه في المصر  
مفوض اليه فيه في غير السوايم لان حق الاخذ للامام او ادى الى عاشر اخر ان وجد  
عاشر اخر متحقق مع يمينه في الكل استحبنا لانه منكر ولا يشترط اخراج السراق الا في الاصل ولا يقبل  
اداره بنفسه خارج المصر لحواله تحت الحماية فلم يبق له ولاية ولا يقبل قوله في السوايم وهو  
ولو في المصر طامر وما قبل من المسلم قبل من الذمى لان لهم مالنا الا في قوله ادبت ان لا يقبل  
من اخرى الا في قوله لامنته هي ام ولد ذى وقوله لظلام يولد مثله لئله هذا اول ذى وقوله ادبت  
الى عاشر اخر وثمة عاشر وان من اخرى ثانيا قبل مضى الحول فان مر بعد عوده الى بلده  
عشر ثانيا والا فلا لعدم جواز الاخذ بدون جحد دخول او عهد ولو من اخرى ولم يعلم

من التجار



العاشرة دخل ثم خرج بعشره ما مر لسقوطه بانقطاع الولاية بخلاف المسلم والذي  
وبعشر قيمته الخرج جلود الميتة لا قيمة الخنزير لانه في اخذ قيمته كحيته وعند ابن يوسف  
ان مربيها معا عشرها ولا يعسر مال ترك في المصير مطلقا ولا بضاعة الا ان تكون الخنزير  
ولا مضاربة الا ان يربح المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا ولا كسب ما ذل ان كان لادين  
عليه ومعه مولا فياخذ منه لانه المالك ولذا الا ياخذ العشر من الوص اذا قال هذا  
مال اليتيم ولا من العبيد والمكاتبين ومن مربي الخوارج وهم البغاة فعشره وعشر ثانيا  
لتقصيره بمرورهم الا اذا غلبوا على بلاد فاخذوا الزكاة وغيرها لان التقصير من الامام فلا  
ياخذ ثانيا **باب الزكاة** من الزكاة اي الاثبات بمعنى المراكز في الارض اعم من كون راكمه  
المخالف او المخلوق فكان حقيقة فيها مستتر كما معناه كما افاده الكمال لاحقيقة في المعدن مجازا  
في الكنز كما قيل لا متاع الجمع بينهما بلفظ واحد والباب معقود لهما **مسلم** اودى ولو عبد او جرد  
معدن بكنس الدال ونقحها ذهب او فضة او جديدا او رصاص او نحاس في ارض عشر او  
خراج خرج الدار لا المفاضة المباحة لا خولها بالاولى اخذ منه خمسة والباقي له ان لم تكن  
الارض مملوكة والافعال كلها وما وجدته الحربي المستامن فكله في الا اذا عمل بالاذن على شرط  
فله الشرط وان وجدته غير الحربي في داره لا تخمس خلافا لهما في خمس عندهما كالكنز والفرق  
له ان المعدن جزء منها والكنز موضوع فيها وفي ارضه واثبات اختار في الكنز والتنوير انها  
كداره وان وجد كنز فيه علامة الاسلام ككلمة الشهادة فهو كاللقطه ويسحب حكمها وما فيه  
علامة الكفر كالصليب مخفيا اي اخذ خمسة لبيت المال وباقيه له اي اللواجد غير الحربي  
ان كانت ارضه غير مملوكة اتفقا وان كانت مملوكة فكله للحكم عند ابن يوسف كما يارته  
ما لم يدعه المالك فيقبل قوله اتفقا وعندهما باقيه لمن ملكها اول الفتح ولو ارثه ان علم والا  
يعلم فلا تقص مالك في الاسلام او لو ارثه هذا اختيار السرخسي وقال ابو اليسر يوضع  
بيت قال ابن الهمام وهذا اوجه وما استنبه ضربه الكفر ام اسلامي يجعل كفرا في ظاهره  
الذهب لانه الغالب وقيل يجعل اسلاميا في زماننا لتقدم العهد ومن دخل دار الحرب  
بما من فوجد في محرابها رجا زامعدنا او كنز فكله له اي اللواجد المستامن لانه ليس غنمه  
وان وجدته في دار منها اي دار الحرب رده على مالكيها اي مالك تلك الدار خزانة المعدن  
فان اخرجه الى دارنا ملكه ملكا خبيثا ولو دخل بلا امان فكله له لانه اخذه متلصحا وان  
وجد رجا زامتناعهم في ارض منها اي من دار الاسلام وبه يندفع ما قيل في هذا المقام  
غير مملوكة خمس وباقيه له وان مملوكة فلا تقص مالك كما مر في النقدين غير مملوكة خمس  
ولا خمس في خوفه وزرع وزيد جرد وكل جرد فيسجد في جبل او في معدنه فلو في الكنز  
خمس وخمس زبيب لانه ينطبع فاشبه الفضة لا اللؤلؤ وغيره وكل ما يستخرج من البحر  
ولو ذهبا او فضة لانها ليست غنمة وعند ابن يوسف بالعكس اي تخمس كل ما يخرج من  
البحر لا الزبيب والحاصل ان الخمس يجب في الكنز كيف كان وفي المعدن ان كان ينطبع

**باب زكاة الخارج** اي من ارض غير الخراج لان العشر والخراج لا يجتمعان كما سبق  
وتسميته زكاة باعتبار مصرفه فيما سقته السماء بالمطر او سقى سحابة اي جارية او اخذ من  
مخرجها او مفاضة وحماه الامام العشر قبل الخراج او كثر بلا شرط نصاب وبقا وحولان  
لانه مونة فيها معنى العبادة ولذا وجب في ارض وقف وصغير ومجنون ومكاتب وما دون  
ومديون فالدين لا يمنع الوجوب على المذهب ولا فرق في رب الارض بين كونه مزارعا او  
دافعا الى مزارع او موجبا وعندنا هو على الدافع والمزارع جميعا وعلى المستاجر ولا  
خلاف انه على المستعير كما في النصف وغيرها وعندنا **باب الخراج** فيما سبق سنة ويدخل  
مطالعة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون ماعا والصاع اربعة امنا والمن رطلان  
والرطل مائة وثلاثون درهما اما المن الكبير فانه مساو للرطل الشامي ستماية درهم وفي منا  
ان الدرهم سبعون شعيرة فالوسق بالكيل الشامي خمسة اكيال من غير تعبير فيكون ثلاثين  
منا شاميا وبالوزن الشامي الوسق ثمانية وستون رطلا واربعة اسباع رطل فالخمس اوسق  
خمس وعشرون كيلا شاميا غرارا ثانيا وكيل بلا عبقة وبالوزن الشامي ثلاثا مائة رطل واثان  
واربعون رطلا وستة اسباع رطل وبالوزن المصري المتعارف الف واربع مائة وعشرون  
واربعة اسباع رطل مصري وما لا يوسق اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق  
كالدخن يجب فيه العشر عند ابن يوسف والوسق بفتح الواو وتكسر حاء البعير والوفر حمل  
البغل والحمار ذكره في المعراج وعند محمد يجب اذا بلغ خمسة امثال من اعلا ما يقدر به  
فاعتبر محمد في القطن خمسة اجمال كل حمل ثلاثا مائة من وفي الزعفران خمسة امنا لان ذلك اعلا  
ما يقدر به منها والصحيح قول الامام كما في الخففة ولا شيء في حطب وقصب فارسي اما قصب  
والسكر ففيها العشر مطلقا كما في الغاية وغيرها لكن في المعراج يجب العشر في عسله دون  
خشبه انتهى فليحفظ وفي الحانية لا عشر فاما كان من الادوية طوز وكندر وهليلج انتهى لكن في  
الجوهرة يجب العشر في جوز ولوز وصد وتوم في الصحيح كعصفور وكتان ويزرة ولا عشر في  
الادوية كسعد وشونيز وحلف وحلي انتهى فليحفظ وحشيش وتبن وسعد وصنع وقطران  
ويزر يطبخ الا اذا قصد الزرع او شغل ارضه بشئ مما ذكر في العشر ويجب فيما سبق غريب  
اي دلو كبير او دالية اي دولاب او سانية هي ناقة يستقي عليها وفي كتب الشافعية او سقاء  
ما اشتراه وقواعدنا لا تباها نصف العشر كثر المونة ولو سقى سحابة ياله يعتبر الغالب ولو سقى  
فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه قبل دفع مؤن الزرع وقيل اخراج البذر لتصرفهم بالعشر في كل  
الخارج بل ذكر التمر تاشيه انه لا يسعه اكل شيء حتى يودي عشرها وقيل ان عزم ان يودي فلا بأس  
باكل تسعة اعشاره وكلف احوط وعشر ما اكل وان قل وعن ابن حنيفة ان اكل قليل بالمعروف  
فلا شيء عليه قال الفقيه وبه ناخذ كما في المضرات وفي العسل العشر قبل او كثر وفي حكم المن  
الواقع على الشوك الاخضر كما في الظهير ثم هو صاحب الارض وان لم يتخذها لذكر فله اخذه  
من اخذه من ارضه بخلاف الطير اذا فرغ في ارض فانه لمن اخذه كما في المبسوط اذا اخذه



من جبل ظاهر كلام الاتفاق انه لا شيء في عسل جبل كثر فليتنا مل او ارض عشرة لاجرا حية  
ليلا تجتمع العشرة خراج في ارض واحدة وعند محمد اذ يبلغ خمسة افرق لانه اقصى ما يقدر  
به والفرق فمختلبن ستة وثلاثون رطلا وعند ابي يوسف اذ يبلغ عشر قرب كل قرية خمس  
منا ويؤخذ عشرا من ارض عشرة لتغلي لما روي عن محمد عشر واحد ان كان اشترها  
التغلي من مسلم ولو اشترها منه انما التغلي في اخذ منه اي الذي اشترها من كذا لو اشترها  
منه مسلم تغلي عشرا فيلحقه او اسم هو اي التغلي خلافا لابي يوسف لوزال داعي التضعيف  
فتعود الى عشر واحد وقيل محمد معه ولا يصح انه مع الامام في بقاء التضعيف الاصح وعلى  
المرأة والصبي منهم من بنى تغلي ما على الرجل منهم من العشر المضاعف ولو اشترى ذي  
ارضا عشرة من مسلم فعليه الخراج اذ اقتضاها كما لو اشترى مسلم خراجية من المسلم او  
الذي فان لم يقبضها او قبض لكن منعه انسان من الزراعة فعلى البايح كما في المحيط ومما  
انه على المشتري اذ بنى من السنة ما يزرع فيه وهو ثلاثة اشهر على المختار وكذا على المشتري اذا  
باعها وفيها زرع لم يقبل حبه والانهي كالبعض في المضمرات وعند محمد تبقى حالها عشرة  
وان اخذها مسلم بشفعة او ردت على البايح ففساد البيع عاد العشرة وكذا لو ردت بفحاشية  
او روية مطلقا او خيار عيب بقضا ولو بد منه بقيت خراجية لانه اقاله وفي دار جعلت  
هو كل ارض توطها حايط وفيها خيل متفرقة خراج ان كانت لازمي مطلقا خلافا لها او  
مسلم سقاها عاية اي الخراج وان سقاها ماء العشر فعشر ولو ان المسلم او الذي سقاها  
مروءة الخراج فالمسلم احق بالعشر والذي بالخراج كما في المعراج واستشكل الباقان وجوب  
الخراج على المسلم ابتداء فيما اذا سقاها ماء الخراج بل عليه العشر بكل حال وفي الغاية عن الشرع  
وهو الاظهر واجاب في المحرمان المنوع وضع الخراج عليه جبراما باختيار فجوز كما هنا وما  
لواحيما موثا باذن الامام وسقاها ماء الخراج فعليه الخراج ولا شيء في الدار التي بها اشجار  
ولو لم يزرع وكذا المقابر ولا تخل صاحب ارض ان ياكل غلتها قبل اد اخرجها وقيل تمل ولو جعل  
الامام الخراج للمالك جاز بخلاف العشر ويؤخذ ان من التركة على الظاهر وما السما وما  
البئر التي حفرت في ارض العشر والعين التي ظهرت فيها وما البحر الذي لا يدخل تحت ولاية  
احد عشري واما ما حفروا ظهر في ارض الخراج وما انما حفروا من ماء الخراج العجم  
قيده اتفاق ولا مذهب احد اي بعض مملوكهم كشداد وساسان واخرهم يزدجر المقتول  
في خلافة عثمان رضي الله عنه فهو خراجي وكذا يسمون نهر الترك والهند وجحون نهر  
بلخ او ترمذ ودجلة نهر بغداد والفرات نهر الكوفة او العراق عند ابي حنيفة وابي يوسف  
كما نقله ابن الكمال عن الكافي لانه يتخذ عليها القنطرة والاصل ان كل نهر يحتاج الى العمارة فعشر  
والاخر اجمعي خلافا لمحمد اي في رواية والاو لا انها خمسة فان النيل على هذا الخلاف كنهر  
شقي من هذه الانهر كما في المعراج وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يسمون وحيان والفرات والنيل كل من انهار الجنة ذكره الاتفاق وغيره وليس

في عين قير او نطف في ارض عشرة لانها ليسا من غلة الارض وان كانت في بعض خراج  
ففي حزمها الصالح للزراعة الخراج لا فيها التمكن من الزراعة والخراج يتعلق به ولو  
كان حزمها مشريا وزرعه وجب العشر فيما خرج وان لم يزرعه لا شيء عليه والاتجاع عشرة  
خراج في ارض واحدة باجماع الصحابة وقد انتهت في الخرايين ما لا يتجاع الى نيف وعشرين  
بار المتصرف اي مصرف الزكاة والعشر وما اخذه العاشر من ثمار المسلمين  
الشحن وعزم القهستان كل صدقة واجبة واما خمس المعدن فمصرفه مصرف الغنية  
هو الفقير اعلم ان الفقير شرط في جميع الاصناف الا العامل كما سيبي ومن له ارض  
دون خمسة دنانير نصاب او قدر نصاب غير تام مستغرق في الحاجة وتجاوز الدفعة له ولو كان  
مجيئا مكتسبا كما في العناية لكن في المعراج انه لا يطيب الاخذ لانه لا يلزم من جواز الدفعة  
جواز الاخذ لظن الغني فقيرا انتهى وهو غير صحيح لتصرفهم بجواز اخذها لمن ملكه دون نصاب  
نعم الاول عدم الاخذ لمن له سداد من عيش ذكره في البد ايج والمسلمين من الاشياء  
وقيل بالعكس والاول اصح لقوله تعالى او مسكنا اذا مترتبة واية السفينة للمرحوم والعامل  
يعطى ما في يده من الصدقة فلو ضاع او اذروه للامام لم يستحق شيئا بقدر عمله بل بقدر  
ما يكتفيه وعياله واعوانه بالوسط ولو ثلاثة ارباع العشر ذكره القهستان وقيل اذا استغرق  
المقبوض فلا يزداد على النصف لانه عين الانصاف وعبر بالعامل دون العاشر ليشمل الساعي  
والجمل فعل من الانسان بقصد فهو اخص من الفعل ولذا لم يستعمل في الحيوانات كما في  
المفردات والصدقة من الصدق سمي بها عطية يراد بها المثوبة لا التكريم لان بها يظهر صدقه  
في العبودية وقيل لان اول عامل بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمع الزكوات رجل من بني  
صدق بكسر الهمزة الى قوم من كندة والنسبة اليه صدق بالفتح فاشتق الصدقة من اسمهم  
ولو غنيا كالمقابلة لاهائيا فلا تخل له كافي الكافي نعم في المنتقى لو عمل فيها واعطى من  
غيرها فلا بأس به وفي المعراج جوز العطاوي ان يكون الهاشمي عاملا والمكاتب يعان في فك  
رقتهم ولو مولاه غنيا لاهائيا وهو المعنى بقوله تعالى وفي الرقاب وسكنت عن المولاة قلوبهم  
اي اننا باستقوتها وهم طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم  
كافر قد اعطوا من الصدقة تقرير او خريضا وخوفا فنيش باجماع الصحابة او باجتهادهم  
ولا يشترط للنسب زمانه صلى الله عليه وسلم ما قاله بعض المتأخرين ذكره القهستان  
معز بالنسبة وذكر في شرح عا التنوير ان النسب بقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ  
في اخر الامر خذها من اغنيائهم وردها على فقراهم ومدبون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه  
هو المراد بالغارمين والدفع لهم اول من الدفع الى الفقير كما في الظهيرية ومنقطع الغزاة  
عند ابي يوسف ومنقطع الحاج عند محمد هو المراد بقوله تعالى في سبيل الله وفمصرف في  
الظهيرية بطلبة العلم وفي البد ايج نجح القرب والخلاف يظهر في خوا الوصية والوقف والقهستان  
والمنقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالمسافر بضم القاف وبالتهديد بفتح عجز عن السفر



لهلاك النفقة او الدابة او غيرها فاصل منقطع بالغزاة فخذ الجار واستعمل استعمال المفعول  
وكذا منقطع الحاج اي بالحاج ثم الصحيح قول ابن يوسف لان سبيل الله وان عم كل طاعة الا  
انه خص بالغزو اذا اطلق كما في المصنفات **ومن له مال في وطنه لامعه** هو المراد بابت السبيل  
فهو غنى رتبة فقير يدفع عليه الزكاة لا الاداء وله اخذ الزكاة وفي المينة لوله ما يكتفيه لوطنه  
لا تجزي الدفيع اليه وكذا لو كان كسوبا عما روى عن اصحابنا نقله القهستاني عن  
الكرمان والاولى ان يستقرض ان قدر واد اقدر على ماله لا يلزم التصديق ما فضل الفقير  
اذا استغنى والمكاتب اذا عجز وجوز دفعها اليهم **والى بعضهم** ولو واحد من اى صنف كان  
خلا للشافعي ولا تدفع **لبنا مسجدا** وتكفين ميت وقضا دينه اى الميت الفقير ولو بامر  
وشرع عبد يعتقد لعدم التملك وهو الركن قالوا والحيلة ان يتصدق على الفقير ثم يامر  
بفعل هذه الاشياء فيكون له مال ثواب الزكاة والفقير ثواب هذا التقرب ذكره في المحرر  
وهل له ان خالف امره لم اره والظاهر نعم **ولا تدفع له** اى لحد يث معاذ **وصح دفع غيرها**  
وغير العشر والخزانة للذمي ولو واجبة كند وصدة فطر **ولا تدفع لغنى ملكه نصابا**  
فاضلا عن حاجته الاصلية حتى لو ملك كسبا تساوى نصابا لكنه يحتاج للتدريس او  
التجسس تجوز صرف الزكاة اليه وكذا لو كان له كسوة الشتاء واحتاجها في الصيف اوله حوائت  
وغلتها لا تكفيه او عنده طعام شهر ولو اكثر لا وقال بعضهم تجوز وان كان عنده طعام سنة  
قاله البهسي وغيره والمراد بالغنى غير المعامل والمكاتب وابن السبيل كما مر ولا يرد ما في الاختيار  
ان الغنى ثلاثة صح كاسب قادر على قوته يومه وما لك لنصاب موجب للفطرة والاضحية لا الزكاة  
وما لك لنصاب موجب للكل وقد جاز الصرف الى الاول بلا خلاف واذا له لو صرف ناويا للسلطان  
زمانا لم تسقط وقيل تسقط ومع لانه فقير حقيقة واختار الاعداد ذكره القهستاني وقد  
عن القهسي وغيره ان المفتي به سقوطها في الاموال الظاهرة دون الباطنة **فلتحفظ من اى مال**  
**كان** يمثل مال لو كان له اربعون شاة لا تساوى نصابا وقيل خذ له الزكاة وتلزمه الزكاة واعتمده  
الشربلالي وقد خصته فيما علقته على التنوير فراجع **ولا تدفع الى عبده اى الغنى والا الى**  
**طفله** خلافا **ولده الكبير وامراته** ان كانا فقيرين فيجوز الدفع لهما لانهما لا يعدان غنيين  
بخناه **ولا الى ما شئ من اى اى او جعفر او عتيق** اولاد اى طالب عم الرسول صيا الله عليه وسلم  
او عباس او الحارث ابنا عبد المطلب جد الرسول صيا الله عليه وسلم واما بنو لهب فلا اكرام  
لهم اذا اكرام لا يبيهم ولو كان الهاشمي **عائلا عليه** لان الله عوضهم عنها بخمس الخمس **فيل**  
**خلاف التطوع** من الصدقات وغلة الاوقاف اذا سوا في الوقف **ومواليهم مثلهم** اذ مولى القوم  
منهم وعن الامام جواز دفع الهاشمي زكاة مثل وعنه الجوزي زمانا مطلقا قال الحارثي  
وبه ناخذ واقره القهستاني وغيره الا ان ظاهر الرواية اطلاق المنع كما في البحر **ولا يدفع**  
**المزكى زكاته الى اصله وان علا وفرعه وان سفل سوا كان** بنكاح او سفاح ذكره القهستاني  
**او زوجته** اتفاقا ولو معتدته من باين او ثلاث **وكذا لا تدفع الى زوجها** عنده خلافا

لها

لها **ولا الى عبده او مكاتبه او مدبره وام ولده** وكذا **اعبد** **المعتق اى الذى**  
**المزكى بعضه** الجزى الاعناق عنده **خلافا لهما** ولا يجوز دفعها لاهل في المختار والاولاد  
من الزنا الا اذا كان من ذوات زوج معروف **ولو دفع المزكى** **نحو اى من ظنه مصرفا** **فان**  
**انه غنى او هاشمي او كافر المراد به الذمي لا الحرى** مطلقا او ابوه وابنه اجزاه ولا يعيد  
**خلافا لابي يوسف** ولو بان انه عبده او مكاتبه لا تجزى فيعيد لعدم الخروج عن ملكه  
ولو لم يخرج وشك او تجزى فظن انه ليس بمصرف لم تجزى اتفاقا ولو لم يخطر بباله انه غنى او  
فقير جاز ولا يسترد عنده لو ظهر انه عبده او حرى وفي الهاشمي روايتان ولا يسترد  
الولد والغنى وهل يطيب له فيه خلاف واذا لم يطيب قيل يتصدق وقيل يرد على المعتق ذكره  
القهستاني معزى للزاهدي **ويجب دفع ما يغنى الفقير عن السؤال يومه** صوتا عن ذل  
السؤال **وكره دفع نصاب او اكثر الى فقير غير مدين** الا ان يكون داعيا لوفقه عليهم  
يصيب كل نصاب وكره نقلها بعد تمام الحول الى بلد اخر الا الى قريبه او اخوة او اصحاب او  
اورع او نفع للمسلمين **من اهل بلده** والى طالب علم او من دار الحرب الى دار الاسلام **ولا يسأل**  
**اى لا تحل له** ان يسأل شيئا من القوت **من له قوت يومه** بالفعل او بالقوة كالحج المكنس الا ان  
يكون مشغلا بالجهاد او طلب العلم ولا ينبغي دفعها لمن علم انه ينفقه في سرف وقال ابو  
حفص انه لا يصرفها لمن لا يصلى الا احيانا وان اجزاه والتصدق على الفقير العالم افضل من  
الجاهل **وسلما** باقارب ثم جيرانه قيل لا تقبل صدقته وقربته محايته حتى يسد ابيهم والافضل  
اخوته واخواته ثم اولادها ثم اعمامه وعماته ثم اولادها ثم اخواله وخالاته ثم اولادها  
ثم جيرانه ثم اهل حرفته ثم اهل مصره او قريته كما في الجوهرة وغيرها **باب صدقة الفطر**  
من اضافة الحكم الى شرطه ويقال الفطرة مثل الخلفة وزنا ومعنى **واجبة** كالوتر وما في الجرد  
عنه انها سنة معناه وجوبها ثبت بالسنة على الحر المسلم اما لك لنصاب فاضل عن حوائج  
**الاصلية** فتجب على مسافر وصبي ومجنون ويعتبر مكانه لنفسه وكذا الولد ووريقه عند  
ابن يوسف وعليه الفتوى **وان لم يكن ناميا** لوجوبها بقدره ممكنة والنواما يكون بالميسر  
كما حررناه في الخزانين **وبه اى النصاب المذكور حرم للصدقة عليه** **وتجب الاضحية** ونفقة القر  
في ظاهر الرواية وعنه ان غنى الزكاة والاضحية سواء كانت خيرة عن نفسه متعلق  
بواجبة وان لم يصح لمريض او سفرا وكبر ومفاد ان السبب هو الراس **ولده الصغير** الفقير  
اى غنى عياله كما هو المختار ولو زوج صغيرته من رجل وسلمها اليه لم يجب عليه كنفاته **وملكه**  
**وعبد** وكذا اجارته **للخمس** ولو كان العبد كافرا **وكذا امه** **ولده** لقيام المونة  
والولاية وكذا لو كان في يد غيره باجارة او عارة او ودعة او رهن **لا عن زوجته** **ولده**  
**الكبير** لعدم الولاية ولو ادى عنها بلا اذن اجزا استثنى الا اذا ن عاده اى لو الكبير في عياله والا  
فلا الا بامر ذكره القهستاني معزى للمحيط **فلتحفظ** ولا عن طفله **الغنى** لعدم المونة بل هي  
**واجبة من مال الطفل** لانها مونة كالتفقة والطلاق فاذا جواز ادا وصى الاب او الجد عند

المزكى

او معصية



عندهما ووصي القاضى كافي المضرات **والمجنون كالطفل** في حاله وجب فطرة الاب الفقير  
 المجنون عا ابنه **ولا عن مكاتبه** ولو عجز ذكره القهستان ولا عليه لنفسه **ولا عن عبيده**  
**للتجارة** لتاديتها الى الشئ **ولا عن عبد ابق الا بعد عوده** فانه يودي له فطرة السنة الى  
 كافي القهستان **ولا عن عبد او امة** اتفاقا الا اذا انتهى او وجد الوقت في نوبة احدهما  
 او عبد بين الاثنين فاكثروا **عند ما تجب على كل من الشريكين فطرة ما يخصه من الراس**  
**دون الاشخاص** فلو كان العبد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط ولو جازت الامة بولد  
 فادعياه فعلى كل منهما له صدقة تامة عند ابن يوسف كما لو كان احدهما ميتا او معسرا  
 ولو بيع عبد خياف **فعل من يتقرر الملك له** وكذا زكاة التجارة ذكره الزيلعي **وتجب اداها**  
**بطلوع فجر يوم الفطر** **فمن مات قبله او اسلم او ولد بعده** لا تجب فطرته **وتجب عليها**  
 على يوم الفطر ولو قبل الشهر لادايه بعد تقرر السبب وهو راس يمينه وبلى عليه **بكرافق**  
**بين مدة ومدة** في ظاهر الرواية كافي ولو الجدية وفي الهداية وغيرها انه الصحيح وثمة  
 اقوال اخرى لا يعها ما قاله خلف ابن ايوب انه مشروط بدخول رمضان وفي الحاشية وهو  
 الصحيح وزاد في الظهيرية وهو اختيار ابي الفضل وعليه الفتوى واتباع الهداية او كذا  
 في النهر وندب **اخراجها قبل صلاة العيد** اغتاله عن السؤال **ولا تسقط بالتأخير**  
 ولا بهلاك المال ولا بغيره التأخير وان طال كافي الخزانة لكنه فيه اساءة كافي التمراتية وهل  
 وجوبها على التراخي او الفور وابتان مرحمتان واولها ارجحها **وهي نصف صاع من بر**  
**او دقيقه او سويق او صاع من تمر او شعير والزبيب كالبر** وعند ما كالشعير وهو  
 رواية الحسن عن الامام وعليه الفتوى كافي البرهان والحقايق **والصاع ما يسع ثمانية**  
**ارطال بالعراقي** من ماش او عدس او فاقد من ماشا وبعها كيلا ووزنا وافاد القهستان  
 انه اقل من البر فكياله اكبر منه فلا حوط ان يقدر بالبر على انه متوسط بين الماش والعدس  
 والشعير كما اشار اليه المصنف انتهى **وعند ابن يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل** اي برطل  
 اهل المدينة وهو ثلاثون استارا والاستار يسر الهرة ستة دراهم ونصف ذكره الشرح  
 وغيره فلا خلاف حينئذ في ان الصاع الذي واربعون درهما فيلحظ وجاز ربع صاع من بر ونصف  
 صاع من شعير او تمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كافي النظم ولا يجوز نصف من تمر ومن  
 من مراكبي القهستان عن التمراتية وهذا كله اذا صرفه بطريقة الكيل وهو الاصل وما غير من  
 الوزن فاناده بقوله **ولو دفع بالوزن سوى بر صاع خلافا لما** لان الوزن هو المعتبر في الصاع  
 واما عند محمد فلا يجوز الا كيلا ثم في ذكر الصاع والمن اشعار بعدم جواز الاباحة في الفطرة كافي  
 صوم الحاشية وذكر الزاهد جوزه عند الشيخين خلافا لما **ودفع البر في مكان تشتري**  
**به الا شيئا فيه افضل** لبعده عن الخلاف **وعن ابن يوسف الدارهم افضل** وعليه الفتوى  
 حالة السعة امانى الشدة فدفع العين افضل فلا خلاف حينئذ في الحقيقة فيلحظ وجاز  
 دفع صدقة واحد جمع وجمع لواحد على المنه كما حريته في الخزانة وقيل لا ينبغي ان يوزع

فدين نصف الصاع  
 فدين نصف الصاع  
 فدين نصف الصاع

وقيل

وقيل لا ينبغي ان يوزع وقيل لا بأس به وقيل بغيره والافضل ان يودي صدقة نفسه وعياله  
 الى واحد كما في فعل ابن مسعود رضي الله عنه نقله القهستان في عن التمراتية خاتمة واجبا  
 الاسلام سبعة صدقة الفطر ونفقة ذوى الارحام والوتور والاضحية والعمرة وخدمة  
 الوالدين وخدمة المرأة لزوجهما كافي البحر الزاخر **كتاب الصوم هو لغة الامساك**  
 مطلقا وشرعا ترك الاكل والشرب والوطى **اي كف النفس عن هذه الافعال** قصد افلا يشغل  
 ما فعل ناسيا كما ظن والمراد الوطى الكاملة فلا يشغل وطى ميتة او بهيمة بلا انزال كما في  
 النظم على ان التعريف بالاعم جايز وكو قال ترك المفطرات يلزم له وراعي مفسدات الصوم  
 ذكره القهستان **من الجهر الى المغرب** اي زمان غيبوبة تمام حرة الشمس حيث تظهر الظلمة  
 في جهة الشرق وفي الحديث اذا قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم اي اذا وجد الظلمة  
 حسا في جهته فقد دخل وقت الفطر او صار مفطرا حلا وانى بالامر بصورة الخير ترغيبا  
 في تعجيل الافطار **مع نية من اهله وهو اي اهله مسبا عاقل طاهر من حيض ونفاس**  
 بالانقطاع وشرط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ وشرط صحة النية والخلو عما ينافيه  
 او يفسده وسبب وجوب رمضان شهود جز من الشهر ليلا او نهارا وحكمه سقوط  
 الواجب ونيل ثوابه لو صوما لازما والا فالثاني زاد الكمال والعلم بالوجوب او الكون في الاسلام  
 لان الحري لو اسلمة ولم يعلم بفرضيته ثم علم باخبار عدل او عدل لم يقض ما مضى ولو طهرت  
 الحائض في وقت النية فنوت لم تكن صائفة لا فرضا ولا نفلا لوجود المنافي او لا الوقت وهو لا يجزى  
 كذا في الجوهرية ولا يخفى ان النفس كذا **صوم رمضان فريضة على مسلم مكلف ادا وقضا**  
 لقوله تعافدة من ايام اخرو **صوم النذر المعين وغيره والكفارة بانواعها واجب لدخول الصوم**  
 في دليل الاول وعدم انعقاد الاجماع على فرضية الثاني ومن عده فريضة اراد الفرض عللا لا  
 اعتقاد اوله الا يكفر جاحده قاله البهني تبعا لابن الكمال وغير ذلك نقل اي زائد على الفرض  
 بنوعيه فنه مسنون كصوم عاشوراء مع التاسع ومنه وكصوم الايام البيض من كل شهر  
**وصوم العيدين وايام التشريق حرام** اي مكروه فريضا وصوم عاشوراء وحده والنيرور  
 والمهرجان مكروه تنزيها **وتجوز اي يصح ادا صوم شهر رمضان** فان الجموع علم حذف  
 جزوه للشهرة ذكره الكرماني وغيره **والنذر المعين نية من الليل والى ما قبل نصف النهار**  
 الشرعي **لا عنده** اي عند نصف النهار وهو الضحوة الكبرى في الاصح اعتبارا للاكثر والافضل ان ينوي  
 مقارنا للجه كافي التحفة وافاد لزوم تحدها لكل يوم وذلك لا خلاف في جميع الصيامات سوى رمضان  
 عند زفر وبنوي بعد الغروب ثم رفض قبيل الصبح صار رافضا لا بنوي الفرض ليلا ثم النقل بعد الفجر  
 ولو بنوي الامساك في بعض اليوم فليس بمأيم بالاجماع نعم بصوم ساعة حيث اتفاقا وكذا الحكم  
 لبعض اسم الكل كالا ولوم ينوصوما ولا فطر او هو يعلم انه رمضان فليس بمأيم على الاظهر  
**مطلق النية ونية النقل لعدم المزاحم** ويصح صوم رمضان **بنية واجب اخر للصوم المقيم** لما قلنا  
 وكذا الوصام المقيم عن غير رمضان جملة به فهو عنه اتفاقا **للربح النذر المعين نية واجب اخر**

وجوب اداها الصحة  
 والا فامة وشرط

والصوم اقسام ستة



بل يقع على واجب نواه فرقا بين تعيين الشارع والعبد فتعيينه يبطل ما له من النفل اما  
عليه من الواجب وهذا اذا نوى بالليل كما في الشهادة اما اذا نوى بالنهار فيؤدي بها كما اشار  
اليه في الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف اذا نذر صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم  
اخر يقع عن ذلك الواجب فان قوله واجبا حال عاملة في قوله في ذلك اليوم ذكره القهستاني  
في حفظ ومثله النفل كما لا يخفى ولو نوى المريض او المسافر فيه اي رمضان واجبا اخرج في  
نواه وهو الاجم كما في السراج وغيره واختار في الدرر والتنوير بلفظ بين نية نفل واجب  
وسنقق الحق وعندنا يقع من رمضان لان الرخصة المشقة فاذا تخلفا صار كمن لا عذر له  
وكاذا اطلقها او نوى انفلا على ما في شرح الجمع وغيره لكن في اوائل الاشباه الصحيح وفروع الكل  
عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا اخرج في الشرع لامية عن البرهان انه الاجم وصححه  
الاكمل وغيره وفي الفتا انه يقع نواه المسافر من الواجب في رواية واحدة عن ابي حنيفة  
وقال عن رمضان مطلقا وان نوى واجبا اخرج في حفظ والنفل يجوز نية قبل نصف النهار  
بالاتفاق والقضا والنذر المطلق والكفار ان لا تصح الا نية معينة من الليل لعسر المقارنة  
بطلوع النجم والاصل ان كل يوم لزم الذمة بلا وقت معلوم لم تجز الا نية من الليل فلو نوى  
اليوم كان تطوعا وقامه مستحب ولا قضا بافطاره وفيه اشارة الى ان في صوم المعين من  
رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط التبييت والتعيين كما مر الى انه لو نوى الكفارة  
والقضا جميعا لم يكن صايما عن شيء منها بل هو مستكمل كما قال محمد وقال ابو يوسف انه قاض  
في الزاهد ويثبت بروية هلاله اي بسبب روية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما ولا  
يصام الشكر هو يوم الثلاثين من شعبان وان لم يكن مئة علة لجواز تحقق الروية في بلدة اخرى  
بما لا يعدم اختلاف المطالع ذكره العيني في شرح الجمع وبه انه في كلام القهستاني وغيره  
الاتطوع بالكره وهو اي صومه احب اتفاقا ان صام من اخر شعبان ثلاثة فاكثرا ووافق  
صوما يعتاده والا يوافق فيصوم الخواص وهو كل من علم كيفية نيته وهي ان ينوي التطوع  
على سبيل الجزم ولا يخفى به انه ان كان من رمضان فعنه ويفطر غيرهم نفيا للهمة النية  
اي حديث لا تقدر موا رمضان بصوم يوم او يومين اما حديث من صام يوم الشكر فقد عصا  
ابا القاسم فلا اصل له ذكره الزيلعي وغيره بعد نصف النهار هو المختار لموات وقتنا النية  
فالمراد بالنهار العرفي لا الشرعي كما ظن ولا اثم بالفطر بالاجماع وكره صومه عن رمضان  
واجب اخرج وكذا يكره ان نوى ان كان من رمضان فعنه والا فعن نفل او عن واجب اخرج  
وصح في كل من رمضان ان ثبت انه منه والايثبت فانوى ان جزم في نيته وصح عن نفل ان  
ردد في وصف الصوم وان ردد في اصل النية بان قال ان كان الغد من رمضان فانا صايما  
عنه والا فلا اصوم لايضا اصلا ولو وصليته بتمت رمضان نيته ولا يصير صايما كما لو نوى انه  
ان لم يجد غدا فهو صايما والا ففطر فترع لو قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى فلا رواية قيل  
يصح استحسانا وقيل ان اراد التعليق فلا ولا انعم ذكره الزاهد واد كان في السماع منع

الروية قبل الحاكم وكذا اهل بلدة لاحكام فيها في هلال رمضان خبر عدل او مستور في الاصح  
لا فاسق خلا فالملح اي ولو عبد او انثى او محدودة في قنف ناب لانه خبر لا شهادة ولا  
لا يشترط لفظ الشهادة ولا الدعوى ويقبل خبر واحد على اخر كعبد وانثى ولو على مثلها  
وفي العدة انه يشترط حكم الدعوى والاكتفا مشير الى ان الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم  
بل يكفي ان يامر الناس بالصوم واخرج الى المصلي ذكره القهستاني معتمدا على المعادية وسنققه  
وقيل في هلال الفطر روى الجدة وبقية الاشهر شهادة حزين او حزين حزين بشر العدة  
وافظ الشهادة وعدم احد في القذف لتعلق نفع العبد لكن لا يشترط الدعوى وان لم يكن  
بالسما علة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم الشرعي وهو غلبة الرأي خبرهم والاصح  
الى رأي الامام وفي رواية عن الامام يكتفي باثنين واختار صاحب البحر وقال الطحاوي يكتفي  
بواحد ان جاء من خارج البلدة او كان عا مكان مرتفع كالمنازة واختاره الامام طهيري  
وصححه في الاقضية قالوا والوجه في اثبات الرضائية والعيد ان يدعى وكالة معلقة بدخوله بقض  
دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة وينكر دخول الشهر فيشهد الشهود بروية الهلال  
فيتقضى عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنا الا ان دخلت تحت الحكم ولو صاموا ثلاثين يوما ولم  
يروى اي هلال الفطر حل الفطر ان صاموا بشهادة اثنين عدلين وان كان الصوم بشهادة  
واحد لا اجل عندنا وقال محمد دخل حكم القاضي لا يقول الواحد وهو الاجم كما في الغاية وغيره  
وفي التبيين الاشبه ان بالسما علة حل والا لا ومن رأى هلال رمضان او الفطر وحده ورد  
قوله صام وقيل يسكت بالنية وقيل ان كان اماما ياكل جهر او غيره سرا كما في المحيط واقره  
القهستاني لكن في الشرع لامية عن الفتا والامام كغيره فلو رآه وحده لا يامر الناس بالصوم  
ولا فطر لكن في الجوهره لو رأى هلال رمضان وحده والقاضي له ان يامر الناس بالصوم  
او ينصب من يشهد عنده ولو رأى هلال الفطر لا يامر بالفطر ولا يفطر سرا ولا جهر  
وقيل يفطر سرا وان افطر قضي فقط وكذا لو افطر قبل الرد على الراجح ولا يفطر الامع الناس  
وفي اشارة الى ان شهادته لازمة ليلا يفطر الناس لو عدل او محدودة وكذا المستور  
بل والفاسق ان علم قبول قوله والى انه لو قيل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاول فان ما قبله  
من رمضان قطعاً ولا يشترط فيه نصاب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان الوصلية لا تستعمل  
الا في موضع يكون الجزاء في تقيض الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر اولى عند قبول القول  
ذكره القهستاني ثم قال وفي اعتبار الروية اشارة الى ان قول اهل التجيم غير معتبر فن قال به  
فقد خالف الشرع قال صا الله عليه وسلم من اتي كاهنا او مجنا فصدقه ما قال فقد كفر ما  
انزل على قلب محمد وجب على الناس التماس الهلال وقت الغروب في التاسع والعشرين  
من شعبان وكذا من رمضان ورويته بالنهار من الليلة الاية مطلقا هو المختار واد ثبت  
في موضع لزم جميع الناس ولا عبرة باختلاف المطالع وقيل يختلف باختلاف المطالع  
وصح والاول ظاهر الله وبوعليه الفتوى كما حررناه في الخزائن وعلى هذا في ميسر



شهر رمضان ذكره في الجواهر اعتبار بقصة سبلان عليه الصلاة والسلام فانه قد  
اشتمل كل غدر ووراح من اقليم الى اقليم وبين كل منها مسيرة شهر ذكره القهستاني  
**باب موجب الافساد** بفتح الجيم لا وجوبه الفساد من القضاء والكفارة وبالسكر ما به  
الفساد من القضا والكفارة وبالسكر ما به الفساد من القضاء والكفارة **باب موجب الافساد**  
الثابت بالكتاب واما هذه في السنة واللائق جعل ما ثبت بالسنة نظير ما ثبت بالكتاب  
العكس ولا بد ان تحفظ الصوم فان الكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلاثة ايام يوم وعند  
بعضهم لا يخرج عن العهدة وان صام الدهر كله ذكره القهستاني معز المنظم **على**  
**من جامع** ادما مشتها والجماع اذ حال الفرج في الفرج لكن في الحزنة ان التقا الحتانين  
موجب للكفارة فتنبه **او جومع في رمضان** **في احد السبيلين** فالجماع في الدبر موجب  
للكفارة كما قالوا وهو الصحيح من مذهبه كما في المحيط وغيره لكن في الجواهر لا كفارة بلواط  
كسحاق ولو امسك عند طلوع الفجر لم يكفر ويقتضى ولو تمت طلوعه كفت **ولو اكل او شرب**  
**عند اعدا اود** واخلافا للشافعي ومن الغد الماء الا عاتيه له ومن الدواب اراق حبيبه ولو شرب  
المسكر مع القضاء والتعزير واحد كما لو زنا لاختلاف الاسباب ويقتل لو اكل عند شهيرة  
بلا عذر وكذا الجبان لو اجم **او اغتاب فظن انه فطره فاكل عند** الا انه ظن في غير محل خلاف  
اكد عامدا بعه ناسيا ثم وجوب الكفارة مقيدا بما مور تيسيت النية وعدم الاكراه وعدم  
عروض ما يسهل الفطر بلا صفة حتى لو مرض بجرع نفسه او سوفره مكرها فالفتوى على الزومها  
وفي القهستاني معز بالكشف وغيره وكذا النوى من النهار يكفر هو الصحيح ولو اصبغ غير  
ناول للصوم ثم اكل يكفر عند ما لا عهده ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة اتفاقا واختلف في المعتاد  
حي اوجبضا والظان مقاتلة اهل الحرب اذ افطر ولم يحصل العذر والارجح سقوطها وترك  
بيان وجوب القضاء والكفارة ليفيد انه على التراخي كما قال محمد وهو الصحيح وقيل على الفور  
وقدم القضاء لندب تقديمه على الكفارة ويستحب التتابع ذكره القهستاني **ولا كفارة بافساد**  
**صوم غير رمضان** لانها لهتك حرمة رمضان **وتجب القضاء فقط** بالكفارة لو افطر خطا بان  
تقصض فسبقة الماء او شرب نايما او اكل مكرها وكذا الجماع وفي المضمرات لو اكرهت زوجها  
يكفران لكن في الذخيرة لا كفارة عليه وعليه الفتوى **او حقت او استعط في انفه او اقطر في**  
**اذنه اود اوى جايقة او آمة** اي جراحة بلغت جوفه او امدها عنه فوصل الدوا حقيقة **او جوفه**  
**اود ماغه او ابلع حصة او حديد** او ما لا ياكل عادة كلوزة بقشرها ولو ابتلع خيطا افطر  
ولو طرفه بيده لا كما لو ربط لقة وابتلعها وطرف الخيط بيده الا ان يفصل منها شيء ولو ادخل  
اصبعه الناشفة في دبره لا يفطر كما لو ادخل عود او طرفه خارج وان غيبه فطر **او استقاملا**  
فيه اي طلب التي عامدا **الحج ذكرا** اذ لا فساد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما اذا فسد او ضرب  
في الماء ذكره الزاهدي والقهستاني **او تسحر بظنه ليللا والفجر طالع او افطر بظن الغروب**  
**ولم تغرب او اكل ناسيا فظن انه افطر فاكل** عند الما مرانه ظن في موضعه وفيه اشارة الى

تجويز

تجويز التسمية والافطار بالتحرى وقيل لا يتحرى في الافطار والى انه يتسبح يقول عدل وكذا ابصر  
الطبول واختلف في الديك واما الافطار فلا يجوز يقول واحد بل بالمشي وظاهر الجواب انه لا  
باس به اذ كان عدلا لصدقه ذكره الزاهدي والى انه لو افطر اهل الرستاق بصوت الطبل  
يوم الثلاثاءين طائنين انه يوم العيد وهو لغيره فلا كفارة كما في المنية **او صب في حلقه نايما**  
**او جومعت نايمة او مجنونة** بان اصبغها نايمة فحقت او لم ينو في رمضان **صوما ولا افطرا مع**  
الامساك لشبهة خلاف زفر وكذا يجب القضاء فقط لو اصبغ غير ناول للصوم فاكل عند اولو بعد  
النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي **وعند هاجب الكفارة ايضا** ان اكل قبل الزوال واعلم  
ان كل ما انتفى فيه الكفارة محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى لاجل قصد المعصية  
فان فعله وجبت زجره له بذلك افتت ائمة الامصار وعليه الفتوى كما في النية وهذا حسن كما  
في النهر وغيره وعزاه القهستاني للنظم والمنية فيلحظ ولو اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفطر  
في الفرض والنفل على المذهب الا ان يترك فلم يترك وتذكره لو قويا والا لا ولو مضغ لقة فذكر  
فابتلعها قبل الاخراج عليه الكفارة وبعده لا والا لا وان يقص ان افطر ناسيا ذكره في الخبرين  
لانه عند ابن يوسف مفسد مطلقا وعند مالك مفسد للفرض لا للنفل ذكره في المنية  
وفي الشرب ليلية معز بالجوهرية لو اكل قبل ان ينوي الصوم ناسيا ثم نوى الصوم لم يخرجه  
انتبه فيلحظ **وكذا لا يفطر لو نام فاحتم او انزل بنظر ولو اوى فرجها مرارا او تفكر وان طال**  
**كان في الجمع او ادهن او اتحل** وان وجد طعمه في حلقه او قبل ولم ينزل ولا يكره ان امن **او اغتاب**  
**او اجم او غلبه القى** ولو كثيرا او تقايا قليلا وان عاد **او اصبغ جنبا** وان بقي كل اليوم **او صب**  
**في اذنه ماء** ولو فعله على المختار كما في التجنيس وقيل بفعله يفطر ويحج واجمعوا انه لو حذا ذنه  
بعود ثم اخرجته وعليه درن ثم ادخله مرارا لا يفطر **وكذا لا يفطر لو صب في اذنيه دهن او غير**  
**عند ما خلا فالابن يوسف** بخلاف قبل المرأة وان دخل حلقه غبارا **او دخان او دباب لا يفطر**  
لعدم مكان التحرز عنه وهذا يفيد انه لو ادخل الدخان حلقه اي دخان كان فلو تحرز نحو  
فاواه الى نفسه واشتم دخانه فادخله حلقه ذكر الصومه فسد سواء كان عودا او عنبرا  
او غيرها لا مكان التحرز عنه فليست به له ولا يتوهم انه كشم الورد وما به والمسك وعونه انتبه  
فلا يرد ما في القهستاني عن المحيط طعم الادوية ورتج العطر اذ وجد في حلقه لا يفطر  
اي لانه لا يمكن الاحتراز عنه قاله الكمال وقال الشربلالي في امداد الفتاح انه لا يبعد لزوم الكفارة  
ما يدخل غباره في حلقه افسد لو فعل وزاد الشربلالي في امداد الفتاح انه لا يبعد لزوم الكفارة  
ايضا للنفث والتداوى قاله كذلك الدخان الحادث شربه وابتلع في هذا الزمان انتبه فيلحظ **ولو دخل**  
**حلقه مطرا او ثلج بنفسه افطر في الاصح** لا مكان التحرز عنه بضم الغم ولو ابتلعه بصنعه لم يمتد الكفارة  
ذكره الزاهدي وغيره والقطر تان من دموعه او عرقه لا يفطر والا لشره فطران وجد الملوحة في جميع  
فه والا كما في الخلاصة ولو وطى امرأة ميتة او بهيمة او في غير السبيلين كالسرة والفح وكذا  
الاستمتاع بالكف وان كرهه خيرا حديث نأج اليد ملعون الا ان تخاف الوقوع في الزنا فيرجى ان لا

لو دخلنا



ياثم او قبل ولو قبله فاحشة بان يد غدا او يصوم شفيعا **اوليس** ولو نجا بل توجد معه  
الحجارة ان انزل اى منيا فلومديا لم يقطر وقيل لو خرج ذادفق افطر ذكره القهستاني **افطر**  
**والافلا** وكذا المرأة ولو انزل بقبلة بهيمة او مس فرجها لا يفطر اجماعا وان **ابتلع ما بين**  
**اسنانه** فان كان قدر المحصة قضى وان كان دونه لا يقضى الا اذا اخرج من فمه ثم اكله ولا كفارة  
لان النفس تعافى ولو اكل سمسم المراد ما دون المحصة **من الخارج ان ابتلعها افطر** وكفى  
الاصح **وان مضغها** لا تتلاشيها بين اسنانه الا ان يجد الطعام في حلقه كما في الكافي وغيره قال في  
الفتح وهذا حسن جدا فيمكن الاصل في كل قليل مضغ كما في وعدس وازلك في الزاهد  
هذه لا تقصد واقرة القهستاني وفي النزاهة وغيرها وان غلب الدم المزق او ساواه والا  
الا اذا وجد طعم **والقي ملاء الغم ان عاد او اعيد** بنفسه عند اى يوسف **وان كان قليلا**  
**يفسد** وعند محمد **يفسد** باعادة القليل لا بعد الكثير والحاصل انها تنفجر الى اربعة وعشرين  
لانه اما ان تاق او استقا وكل اما ان يلا الغم او دونه وكل من الاربعة اما ان خرج او عاد او اعاده  
وكل اما ذكر الصوم او لا ولا فطر في الكل عا الا في الاعادة والاستقابة بشرط المني مع التذكر  
لكن في القهستاني عدم الفطر باعادة القليل وعود الكثير فتنبه وهذا في غير البلغم اما هو  
فغير مفسد مطلقا خلافا لاي يوسف في الصاعد واستحسنه الكمال وغيره وفي شرح الجامع  
تجمع عند اى يوسف لو غشيان واحد وهو خلاف ما صرف في الطهارة فتنبه ووجد به محاطة  
**يفطر** لا يفطر مطلقا خلافا للشافعي في القادر على مجبه فيلخص خروجها من الخلاف **وكره ذوق**  
**شئ ومضغ** بلا عذر قيد فيها **ومضغ العلك** الا يعض المضغ الملم ولا يفطر وفي غير الصوم  
يكبره للرجال ويستحب للنساء لانه سواكهن ولو كرر بل الخيط مبرقه في فمه لا يفطر الا ان يكون  
مصبوغا ويظهر لونه في ريقه **وابتلع ذكرا وتكره القبلة** وغيرها **ان لم يامس** على نفسه **لان**  
**امن ولا يكره الكحل** ولو اغبر صياما لم يقصد الزينة والباس به للجمع يوم عاشوراء على المختار  
لقوله عليه الصلاة والسلام من اتحل يوم عاشوراء لم ترمد عيناه ابد وقيل لا يجوز لان  
يزيد التحل بدم الحسين واعلم من مفترقات الروايف ذكره القهستاني معني بالمضغ  
**والدهن الشارب** لغير الزينة **ولا السواك ولو غشيان او رطبا** ما خلافا للشافعي **ولا مضغ**  
**طعام** لا بد للطفل منه **ولا الحجامه ويكره عند الامام المفضضة والاستنشاق للتبرد**  
**وكذا الاغتسال والتلفف في ثوب** بلول لما فيه من اظهار الخير **ولا يكره ذلك عند اى يوسف**  
لانه كالاغتسال وبه يفتح كما في الشرع لانه من البرهان **وقيل تكره المفضضة لغير وضوء**  
**والجاشرة والمعانقة والمصافحة في رواية** لما في ذلك من تعريض الصيام للفساد ويستحب  
**السجود** بالفتح ما يركل في السجود من الاخير من الليل والضم جمع سجد فيكون سجد رمضان  
اى اكل السجود ويستحب تأخيرها ما لم يشكر في الخير فالافضل تركه **وتجمل الفطر** لا يزال  
امتنع بخير ما اخرجوا السجود وجعلوا الفطر وذكر الزاهد كان من سنن الصوم السجود وتأخير  
وتجمل الافطار ويستحب الافطار قبل الصلاة ومن السنن ان يقول عنده اللهم لك صمت

وبكر

وبكر امتن عليك توكلت وعلى ربك افطرت وصوم غدا من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما  
قد من وما اخرت واقرة القهستاني ولو شهد اثنان على الغروب واخران على عدمه فافطر  
فظهر عدمه قضى فقط اتفاقا ولو كان ذلك في طلوع الخير فعليه القضاء والكفارة لان شهادة  
النفق لا تعارض شهادة الاثبات ولو تكر فطره ولم يتغير الاول تكفيه كفارة وان في رمضان  
فالكل كفارة وقال محمد بكفيه واحدة وقال في الاسرار وعليه الفتوى **فصل في العوارض**  
**الفطر لمريض خاف زيادة مرضه** كيف او كما بالصوم وصحى خاف المرض وخادمة خافت  
الضعف بخلية الظن بامارة او تجرية او اجار طبيب حاذق مسلم عدل وافاد في النهار  
التطبيب بالكافر فما ليس فيه ابطال عبادته **وللمسافر** سفر شرعا **الفطر وصومه** **اجب**  
**ان لم يضره** لقوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم فلو اجهدها كرهه ولو افطر رفقاه ففطره افضل لو  
النفقة مشتركة والمرض عدل الفطر في يوم عروضة خلافا للسفر لكن لو افطر لا كفارة عليه  
الا اذا دخل مصر لثمة نسيه فافطر فانه يكفر **ولا قضاء** ولا فدية **ان ما تاعيا حالها** اى عا  
حالة المرض والسفر لعدم ادراكها عداة من ايام اخر **وتجب القضاء بقدر ما فاتها** **ان صرح**  
اى قد رالمريض **واقام المسافر بقدر** اى بقدر ما فاتته **والا يفطر** المريض ويقم المسافر بقدر  
ما فاتت **بقدر الصحة والاقامة** تجب القضاء والا يصوم وينبغي ان يشتمل الايام المنهية عما عاش  
لما يسجد ان اداء الواجب لم تجز فيها ذكره القهستاني ثم نقل بعد ورقة عن المضمرات ان لو صام  
في الايام المنهية عن واجب اخر قضاء وكفارة لم يصح لان ما في الذمة كامل فلا يردى ناقصا **يفطر**  
**عنه** **وليه** **كروما** **كل يوم** **كالفطرة** عينا او قيمة **وتلزم الوارث من الثلث ان اوصى** والا وارث له  
من الكل **والا يوصى فلا لزوم** وافاد ان الايصا واجب عليه لولاه مال كافي المنية وغيرها **وان تبرع**  
به اى بالطعام بلا وصية **ممن** عن الميت ان شاء الله تعالى وكذا الوتيرة عنه بكفارة يمينه او قتل بغير  
الاعتاق ولا خلاف انه مستحسن بصل ثوابه اليه **والصلاة الصوم** في ذلك وكذا الاعتكاف  
الواجب يعلم لكل يوم كالفطرة **وفدية كل صلاة** ولو وتر الصوم يوم وهو العجى وقيل صلاة  
يوم كصوم يوم معسرا ولا يشترط هنا تعداد المساكين ولا المقدار لكن لو دفع اليه اقل من  
نصف صاع لم يعتد به وبه يفتح كما في المضمرات **ولا يصوم عنه** **وليه** **ولا يصح** لحدث النساء  
لا يصوم احد عن احد ولا يصح احد عن احد ولكن يطعم وهو استحسن في الكلام رمز الى انه  
لو فطر في اديها باطاعة النفس وخدايع الشيطان ثم ندم في اخر عمره او وصيه بالفدا لم تجز كن  
في دياحة المستصيف لانه على الاجزاء وبذلك قبل الدفن وان جاز بعده وكيفيته ان يسقط  
من عمره اثنتي عشرة سنة ومن عمره تسع ثم يدفع لباقي عمره لمساكين من ملكه دفعة واحدة  
ان وفي والا فاملكه ولو باس تقراض ثم يهب له ثم وثم الى ان يشتهي عمره **وقضا رمضان** **ان شافر**  
**وان شاتبعه** وهو افضل **وان اخره** حتى جاز رمضان اخر قدم الاداء ثم قضى ولا فدية  
عليه لان وجوبه على التراخي ولذا جاز التطوع قبله **والشيخ الفاني** والعجوز **ادع عن الصوم**  
لهرمه **يفطر** **ويطعم** تلميذا واباحة وكلما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتملك بخلاف



والا فلا باحة ويؤيد الاشكال ما في  
الزاهد عن ابي يوسف انه اذا  
عند اهم او عشاء لم يجز

ما بلفظ الاد او الاينافانه للملك كما في المخبرات وغيره فيشكل ما في التلويح انهم قالوا  
ان مفعوله الثاني اذا ذكر فالتلويح لان الاياحة لا تنبئ عن التملك والفدية منبهة عنه ذكره  
القهيستان في كل يوم مسكينا كالفطرة وجوبا لموسى وسراوا لا يستغفر الله وله ان يفدي اول  
رمضان مرة ووقت وجوبه كقصار رمضان كما مر وهذا اذا كان الصوم أصلا بنفسه وخوطين  
بأدائه حتى لو لم يرمه الصوم لكفارة عين او قتل ثم عجز لم تجز الفدية لان الصوم هنا بدل عن  
غيره ولو كان مسافرا فاقبل الاقامة لا يجب الايباء وان قدر على الصوم **بعده ذلك** اعطى  
الفدية لزمه القضا لان استمرار العجز شرط الحليفة وحامل او مرضه اما كانت او ظن على الظاهر  
**خاف على نفسه او ولد ها تفطر** ان تعينت للارضاع لفقد مرضعة غيرها او لعدم قدرة  
الاب على الاستجار او لعدم اخذ الولد شدي غيرها وفيه اشارة الى انها تشرب الدوا اذا  
خافت عليه وهو لم يشرب والى ان المحترف المحتاج لم يفطر قبل مرضه لم ولو اتعب نفسه  
حتى اجهدته العطش فافطر كفرو قبل الاكل في الحنية وكفى الحزاة ان الحر الخادم والعبد  
او مكرى النهر اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الفطرة كحرة وامة ضعفت للطبخ او غسل الثوب  
**وتفقه بلا فدية ولا كفارة** وهل حكمها لو ماتا قبل زوال خوفهما او بعده بايام حكم المريض  
والمسافر الظاهر نعم لما في البداية من شرائط القضا القدرة عليه **ويلزم اتمام صوم**  
**نفل شرع فيه قصد الايام المنهية** فلا يلزم الا تمام في ظاهر الرواية ولا يباح له اى  
لتمنل الفطر بلا عذر في رواية وهي الصحيحة في باح بشرط ان يكون من نيته القضا **ويباح**  
**بعذر الضيافة للضيف والمضيف** قبل الزوال وكذا بعده لاحد الابوين الى العصر قاله الحدادى  
قال المرغيناني الصحيح ان صاحب الدعوة ان لم يرض فخرج حضوره كانت عذرا وفي البرازية حلف  
بطلان امراته ان لم يفطر ففطر ولو قضا على المعتمد **ويلزم القضا** لغير الايام المنهية ان افطر  
ولو نوى السافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقتها اى النية في صومه فرضا كان او نفلا  
**ويلزم ذلك الصوم** ان كان في رمضان لزوال المرحوم كما يلزم مقيا سافر في يوم منه اى  
لكن لو افطر مسافرا اقام او مقيم سافرا لكفارة عليها فيها التشبه في اوله واخره ومن اغنى  
عليه ايا ما قضاها وان استوعب الشهر لندرة امتداده الا يوما وفي نسخة بالرفع وهو  
خطا حدث الاعراف فيه اوفي ليلة الا اذا علم انه لم ينوه ولو جحد كل رمضان اى ما يمكن اتم الصوم  
منه ذكره القهيستان وسيتمخ لا يقض للخرج وان افاق ساعة منه ليلا او نهارا **قضى ما مضى**  
**سوا بلغ مجنونا او عرض له بعده في ظاهر الرواية** والمراد بالساعة ما يمكنه انشا الصوم  
فيه حتى لو افاق في اول ليلة منه وفي اخر يوم منه بعد وقت النية فقط لا قضا عليه عما عليه  
الفتوى كذا في النهر عن الدراية ومثله في المجتبى عن مجموع المساييل وفي الشربلالية عن  
العناية والحانية انه الصحيح وكذا في القهيستان عن النهاية وكذا لو افاق في ليلة منه لم  
يلزمه قضاوه على الصحيح كافي عامة المتمدان كالحبيط وغيره ومن الظن ان في التحقيق افاقته  
في جزء من الليل موجبة للقضا في ظاهر الرواية **ولو بلغ حبلى واسلم كافرا او اقام مسافرا**

ظهرت

**ظهرت حايض او نفسا او برى مريض او افطر صايام** عند او خطا **لزمه وجوبا في الايام**  
**امساك بقية يومه** مطلقا قضا حتى الوقت بالشبهة **ولا يلزم الاولين قضا** وانه نوى  
قبل الزوال ثم اكلا لعدم الاهلية في الجزء الاول من اليوم وهو لسبب في الصوم **خلاف**  
**الاخيرين** ومن بعدها الوجود للاهلية وفي الامساك اشعار بانهم مفطرون في بعض  
قلوبهم يفطرون فيه ونوى الصوم في وقتها لم يجزهم عن رمضان لان عدم الاهلية في اوله  
الا للمسافر فيجزئه لاهليته كما في الاختيار ولو افطر رابعها فلا كفارة عليهم بالاتفاق وهذا  
يوم من الصبي بالصوم اذا اطاعه ويضرب عليه كالصلاة الصحيح نعم **فصل في النذر** وهو عمل النذر  
بمخلاف النية بشرط ان لا يكون نفسه معصية ولا واجبا عليه في الحال وثاني المال وان يكون  
من جنسه واجب مقصود لانه فلا يلزم النذر بالوضوء وصلاة الظهر وشرب الخمر ولا يشترط  
فيه القصد ولا مدخل فيه لقضا المقاض **نذر صوم العبد وايام التشريق** صح لان النذر ملحق  
في غيره **وافطر وجوبا وقضى** الا في صوم الابدان فانه يطعم لكل يوم مسكينا كالفطرة وعن محمد  
يوصى بالا طعام وان صام محج وخرج عن عهده وفيه اشعار بان نذر صوم الاضحية وافطر  
وقضى يوم الفطر صح كما في الزاهدى وبانه لو صام فيها عن واجب اخر كالقضا والكفارة لم يصح  
وقد مناه عن المخبرات وكذا لو نذر صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهد  
عليه **لنذر لو صامها** لانه اداها كما التزمه ثم ان صيغة النذر في هذه الصورة وغيره محتملة  
لنذر اليمين فلما كانت ست صور فان نوى النذر فقط او نواه ونوى ان لا يكون عينا او لم  
ينوشيا كان في هذه الثلاث صور نذر فقط لعدم نية اليمين او نية عدمه وان نوى  
اليمين وان لا يكون نذرا كان عينا فحسب لان اليمين محتمل كلامه وقد عينه مرامه فوجب  
بالفطر كفارة اليمين لا القضا لعدم الالتزام والكفارة موجبة الحنف في هذا المقام وان  
نواه اى النذر واليمين او نوى اليمين فقط كان في صورتين نذرا وتيمنا فوجب القضا  
تحصيلا لما وجب بالالتزام ووجب الكفارة ان افطر للحث بتركه الصيام وعند ابي يوسف  
نذر في الاول وهو ما اذا نواه وتعين في الثاني وهو ما اذا نوى اليمين ولا يكره اتباع الفطر  
بصوم ستين من شوال وتفريقها بعد عن الكراهة والتشبه بالنصارى في زيادة الايام  
على الصيام وفي البداية الاتباع الكراهة ان يصوم الفطر خمسة ايام بعده فاما اذا افطر العبد  
شهر صام بعده الستة فليس بمكروه بل هو مستحب وسنة ولو نذر صوم شهر غير معين متابعا  
فاقضى يوما يستقبل لاني معين ولو قال مريض لله اى ان اصوم شهر اخذت قبل ان يصح فلا شيء عليه  
وان صح يوما لزمه الوصية بجميعها كالصحيح ولو نذر صوم السبت ثمانية ايام صام سبتين ولو  
قال سبعة افسبعة سبت والفرق ان السبت في سبعة ايام لا يتكرر على العدد بخلاف الاول  
ونظمه ابن وهبان فقال نذر صوم السبت سبعا يومها وتسعا صوم اثنين والفرق بين  
واعلم ان النذر الذي يقع للموت من اكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشع والزيت  
وخوها الى ضرائح الاوليا الكرام العظام تقر باليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما يقصد



صرفها الى فقرا الامام وقد ابتلى بذلك الناس ولا سيما في هذه الايام وقد بسطناه في  
الخزائن باذن الملك العلام **باب الاعتكاف** وجه المناسبة له والتاخير بشرط الصوم  
في بعضه والطلب آكد في العشر الاخير **هو سنة مؤكدة** في العشر الاخير من رمضان  
اي سنة كفاية به صرح صاحب البرهان **وتجب بالنذر** بلسانه وبالشروع والتعليق ويستحب  
فيما عدا ذلك على التحقيق **وهو لغة اللبس** ملقا وشرا للثبوت في اللام وتختم في مسجد جماعة  
للرجال مع النية **واقوله يوم عند الامام** واكثره عند ابي يوسف فلو نذر الاعتكاف قبل الزوال  
في يوم صامه لم يصح عنده خلافا لما ذكره الزاهدي **وساعة عند محمد** قال في المنظومة  
ثم اقل الاعتكاف النفل يوم لدى استاذنا الاجل واكثر النهار عند الثاني وساعة في مذهبي الشيباني  
وهذا رواية الحسن عن الامام وظاهر الروايات عنه كقول محمد بن يونس فلا يشترط له الصوم  
وتوقفه بعد الشروع لا يلزمه قضاءه على المختار **والصوم شرط في الاعتكاف** الواجب  
اتفاقا **وكذا في النفل** في رواية الحسن ان اقله يوم وعلمت ضعفها **والمرأة تعتكف في مسجد**  
**بيتها** وكثيره في المسجد **وهل يصح اعتكاف الحنثي** في بيته لم اراه والظاهر لاحتمال كونه ذكرا  
**ولا يخرج المعتكف من معتكفه** الحاجة الانسان لطبيعة كالمبول والغايظ والغسل الواجب  
ولا يمكنه الاغتسال في المسجد او شرعية كالعبد والاذان **والجمعة في وقت يدركها مع اربع**  
**سنتها** ولا يلزم بها في المسجد اكثر من ذلك اي من سنتها وهي اربع اوست فان  
لبث ولو اكثر من يوم **فلا فساد** لانه محل له لكن لا يستحب فيكده لحي الفة ما التزمه بلا  
ضرورة ومن الضرورة اداء الشهادة وقضا الدين واجابة السلطان **وبطابة السلطان**  
والخوف على النفس او المال او اخراج الظالم له ذكره القهستاني **فان خرج ولو ناسيا ساعة**  
**زمانية لا رملية بلا عذر فسد** فيفضيه الا اذا افسد بالردة **وعند ما لا يفسد ما لم يكن** الخروج  
**اكثر اليوم** قالوا وهو الاستحسان بسرع على المسلمين ونحوه فيه الكمال ولو شرط وقت النذر  
ان يخرج الى عيادة المريض وصلاة الجنازة وحضور مجلس العلم يجوز ذلك كذا في التاتارخانية  
عن الحجة وعزاه القهستاني للزاهدي **والكله اي المعتكف وشربه ونومه** فيه اي في المسجد  
**وتجوز ان يبيع ويبتاع** ما لا بد له منه فيه اي في المسجد **بلا احضار السلطان** اما التجارة فيكده  
**ولا تجوز لغيره البيع والشرايه** وعمم في الدرر المنيع في غيرها وهو غير ظاهر قاله البهسي  
وقال ابن الكمال واما الاكل والشرب فلا يكره لغيره ايضا **وتحرم عليه الوطى** ولو خارج المسجد  
**ويفسد بوطيه** ولو ناسيا وفي الليل وكذا باللمس والقبلة والوطى في غير فرج كغسله ايضا ان  
انزل ولا ينزل فلا يفسد وان حرمت لعدم الخرج ويكره له الصمت ان اعتقه قرينة الكلام لا  
خير وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه ومن نذر اعتكاف ايام لزمته بليا ليها  
وكذا عكسه لان ذكر احد العديدين باللفظ الجمع يتناول الاخر وان نذر يومين لزمته بليستهما  
وكذا عكسه الحاقا للمثنى بالجمع **خلافا لابي يوسف في الليلة الاولى** ولو نذر يوما لزمه فقط  
ولو ليلة ولا نية له لاشي عليه **وان نوي بالايام** شهر خاصة محنت نيته لانه نوي الحقيقة وان

نوي بها الليالي لا تجزى ويلزمه الكل ولو نوي الليالي خاصة بنذر اعتكافها محنت نيته ولا شئ عليه  
لعدم محبتها للصوم والحاصل انه اما ان ياتي بالمفرد او المثنى او المجموع وكل اما ان يكون  
اليوم او الليل وفي كل اما ان نوي الحقيقة والحجاز ولم ينوها ولم تكن له نية فهي اربعة وعشرون  
وقد علمت ويلزم المتابع وان لم يلزمه لان منبأه على المتابع لدخول الليل ويلزم الاعتكاف بالشروع  
متفلا على رواية الحسن **لا عند محمد** وهي رواية الجسوط عن الامام وقد سبق عليه الكلام هذا  
وليلة القدر ابرق في رمضان اتفاقا لانها تقدم وتتاخر خلافا لها ومثرت فمن قال بعائلة  
منه انت طالق ليلة القدر قال الامام لا يقع حتى يسير رمضان الا في جوار كونها في الشهر الماضي في  
الليلة الاولى وفي الليلة الاخيرة وقا لا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الاق والاخلاق انه لو قال قبل  
دخول رمضان وقع بمضيه قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن قيد بما اذا كان الحالف  
فقيها يعرف الاختلاف ولا نهى ليلة السابع والعشرين والله الموفق والمعين **كتاب الحج** هو  
لغة القصص الى معظم لا مطلق القصص ويشهد له قوله واشهد من عوف حوالا كثيرا **باب**  
تجوز سبب التبرقات المزعومة اي يقصد منه معطيل كيه قاله الكمال **الحج نوعان** الحج الاكبر والحج الاكبر  
والحج الاصغر الحجرة كما في التثنية وشرا **باب مكان مخصوص** هو السبب الذي شرع الحج تعظيما  
له وافاد الكمال ان المراد بالزيارة الطواف والوقوف وبالمكان المخصوص الكعبة وعرفات **باب من مخصوص**  
في الطواف من طلوع الحج يوم الحرام الى اخر الحرام وفي الوقوف من الزوال يوم عرفة الى فجر يوم النحر  
**بفعل مخصوص** بان يكون محرما لم يقل لادرك من اركان الدين ليعم حج النفل **فرض في العمرة**  
لقوله عليه الصلاة والسلام في جواب سؤال ابن عباس لا بد مرة واحدة وبعد يكون سنة  
وقد يكون واجبا كما اذا جاوز الميقات بغير احرام فانه كما ينبغي يجب عليه احد النسكين فان اختار  
الحج تصف بالوجوب **على الفور** عند الثاني لان الموت في السنة غير نادر وهو احد الروايات عن  
الامام وما لك واحد كما في عامة الكتب المعتمدة كالحاوية والاسرار وفي القينة انه المختار فيفسق  
وترو شيئا دته بالتاخير عن العام الاول بلا عذر الا اذا ادى ولو في اخر عمره فانه رافع للاثم بالاختلاف  
**خلافا للحج** فعنده على التراخي فلا ياثم بالتاخير لكن لو مات ولم يحج اثم اجماعا لكن استثنى في الكشف  
ما اذا مات فجأة وفي الزاهدي لو وجب عليه الحج وحيل بينه وبينه حتى مات سقط لان وجوبه موع  
كما سقط عن الحايض قبل خروج الوقت وقيل لم يسقط لانه على الفور ولو لم يحج حتى اتلف ما لم يسه  
ان يستقرض ويحج وان كان غير قادر على قضائه بل في التاتارخانية عن ابي يوسف يلزمه الاستقراض ولو  
مات قبل قضائه يبرح ان لا يواخذ الله تعالى ذكراى اذا عزم على القضاء بشرط اسلام وحرية وعقل  
وبطوخ ومحنة اي سلامة بدنه من الافات المانعة عن القيام بالابدية منه في السفر وقد زاد وسط  
وراحلة مختصة به او شق محمل في حق الافاق فلا يجب باحاجة ولا مال حرام لكن لو حج به جاز لان  
المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير مقبولة كما في مكروهات صلاة الخزانة ذكره  
القهستاني ونفقات ذهابه وايابه عطف تفسير لقدر الزاد فاعله لزيادة الاحتمال فصلت عن  
حوائجها الاصلية وعن نفقة عياله عن تلزمه نفقته لتقدم حق العبد وعياله بالكسر جمع عيل



كثيرا في القهستان الى حين عودته وقيل بعده بيوم وقيل بشهر وقيل في التاجر راس مال التجارة  
وفي كل حسابه كما في الحاشية مع **امن الطريق** بغلبة السلامة قيل ولو بالرطوبة وظاهره ان امن  
الطريق شرط الوجوب وقيل شرط الاداء وهو الصحيح فيلزمه الايمان في النهاية ومع **زوج او محرم**  
وهو من لا يخل له نكاحها على التاميد للمرأة ولو يجوز ان كان بينهما وبين مكة مسافة سفر والا فلا  
تحتاج ولا **بلا احدهما** فان جاز مع الكراهة وشرط كون المحرم عاقلا بالغ او ذكرا ولو  
عبد او كافرا غير محرم ولا فاسق وكون المرأة غير معتدة ونفقة المحرم وراحته عليها ومع ذلك  
لا يجبر المحرم ولا الزوج على ذلك ولا يجب عليها التزوج لان النكاح المشروط لا يجب كما لا يجب النكاح  
المالك ان الجارية عن الايضاح في المرأة مع **اي المحرم حجة الاسلام** بخلاف **زوجها** لان  
حقه لا يظهر مع الفرائض ثم ظاهر كلامه ان المحرم شرط الوجوب وفيه خلاف كما مر في امن الطريق  
وفي تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على الامر بالصبر الوجه بلا شرط كون قريب معه لكن للاب ان  
يمنع منه حتى يلتقي ويكره له ذلك ان احتاج اليه الاب ام الام كما عراه القهستاني في الخلاصة انتهى  
كأن الفقيه ثم استغنى ثم ثانيا لان شرط الوجوب الممكن من الوصول الى موضع الاداء لا يشترط  
المالك للملكي لكن في النوازل انه في ثانيا ذكره القهستاني ثم في هذه الشروط ما اعتبر عند خروج  
اهل البلد **قلوا احرم صبي يعقل او عبد فبله الصبي او عتق العبد** فبعض احدهما على افعال  
اي لا يجوز فرضه لان عقاده نفلا فلا ينقلب فرضا **ان جده الصبي البالغ قبل الطوفان والوقوف**  
**احرامه** بان يرجع لميقات من المواقيت وتجده التلبية **اي للفرض ثم وقف جاز عنه** عن الفرض  
**خلاف العبد** لان عقاده لا يخلو خلاف الصبي لعدم الاهلية والكافرا المجنون كالصبي **اي فرضه** لا اعلم  
من الشرط والركن ثلاثة الاحرام وهو شرط ولا بعد انه ركن فانه كتسبيرة الاحرام كما في متع  
الكافي والوقوف بحرفة وطواف الزبارة الواقعة في يوم من ايام الحج وجوبا واجبه اي الحج  
وهو ما يتركه الدم ذكره القهستاني وسيصرح به المصنف الوقوف **بمزدلفة والسعي** بين  
الصفا والمروة ورمي الجمار لكل من حج وطواف الصدر اي الوداع **للافا في غير الحائض والحلق**  
**او التقصير** للتخيل من الاحرام **وكما يجب الدم بتركه** هذا بيان لواجبه اجمالا وقد اوصلتها في  
الخرائج الى نيف وعشرين وسيجي في الجنايات وغيرها اي الفرائض والواجبات سنن واداب  
وسيتضح الكل ان شاء الله تعالى **اشهره شوال وذو القعدة** بفتح القاف وتكسر وعشرون **اي حجة**  
**بكر الحائض** وفتح وظاهره يفيد انه عشر ليل وتسعة ايام وقيل ويوم الخروجه فمن احرم  
يوم الخرج القابل هل يكره وجبت في قوله واشهره تسامح او جاز واعلم ان ايام الحج والاداء  
منه خمسة يوم معرفة وايام الحج والتشريق ويكره اي تحريم الاحرام له قبلها وان امن بنفسه من  
الخطور يشبهه بالركن كما افاده آكام وفائدة التاخير انه لو فعل شيئا من افعال الحج خارجا  
لا تجزئه وانه لا يكره الاحرام في اوبل الاشهر ولان غيرها الا اذا خرجت بفوت الوقوف بعرفة  
بان احرم يوم الخروجه لا يعقد الحج لفوت اقوى اركان ذكره القهستاني والعمره سنة  
موكدة في الاصح والما موريه في الآية الاتمام وذكره بعد الشروع ونحن نقول به وقيل واجبة

وقيل

وقيل فرض كفاية وسيجي قبيل باب الحج عن الغير **المواقيت** هي الحدود التي لا يجوز تجاوزها  
لمن يريد دخول مكة الاحرام **المدني** **والحليفة** مكان على ستة اميال من المدينة وعشر  
مراحل من مكة يسمى الان ابا علي وهي ابعد المواقيت اما لعظم اجور اهل المدينة واما بالرفق  
باهل سائر الافاق فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها ذكره القهستاني **والشاميين الحجة**  
مكان على ثلاثة مراحل من مكة وهي قرية خربة وقد تركت الآن الى رابع لانه لا ينزلها احد الا  
حم ذكره ابن حجر وغيره **والعراقيين** **ان عرقا** على مرحلتين من مكة **والجنديين** قرب  
نومرحلتين ايضا وفي الراخلا ونسبة اويس اليه خطأ **اخرى** **للمعنيين** يسمي على مرحلتين  
ايضا وجمعت في قوله عرق العراق يللم اليمن ويلى الحليفة ثم المدني للشام حجة ان مردها  
ولا هل نجد قرن فاستبين **لاهلها** **ولمن مر عليها** ولو من ميقاتين فاحرامه من الابد افضل  
ولو اخره الى الثاني لانه عليه في ظاهر الرواية ولو لم يمر واحد منها فحرم اذا حاذى  
احدها وابتعدا افضل فان لم يكن بحيث حاذى فعلى مرحلتين ثم هذه المواقيت كالحدود  
فيلمل جنوبى وسقابلة ذوالحليفة وقرن شرقى ويقابلة الحفة واما ان عرق في حاذى قرب  
نقطة من البقاء الا ان حاذى ميقاتا منها ذكره ابن حجر وغيره **وقدم تاخير الاحرام**  
**عنها** لمن اي لافاق ومن في حكمة كحرم خرج للتجارة او غيرها قصد دخول مكة يعنى المحرم  
ولو الحاجة اما لو قصد موضعا من الحل فليس وجدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حل  
التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمن اراد دخول مكة عن اي موضع شرط بيته  
الاقامة فيه خمسة عشر يوما ذكره القهستاني معزى بالمرأه ادى وغيره **وجاز التقديم** للاحرام  
ولو من ديرة اهله **وهو افضل** ان كان في اشهر الحج ويامن عا نفسه وتعل لمن هو دخلا  
اي المواقيت دخول مكة غير محرم ان لم يرد الحج او العمرة للحج والاحرام وقته لمن هو دخلا  
الحل الذي بين الميقاتين والحرم وقته للملك يعنى من الحرم في الحج الحرم وفي العمرة الحل  
ليحقق نوع سفر مع تعيين الرسول ذلك وحده الاحرام نظيها ابن الملقن فقال  
والحرم التحديد من ارض طيبة ثلاثة اميال اذ امت اتقائه وسبعة اميال عراق وطايف  
وحدة عشر ثم تسع جعرا **فصل اذا اراد سريدا الحج او العمرة الاحرام** **شباب ان يقلم**  
**اطفاره ويقص شاربه ويحلق عاتقه** وكذا تحلق راسه ان اعتاده والا فيسرحه ويتف ابطيه  
وتجامع زوجته او جاريته لومعه ولا مانع منه كحوض ثم يتوضا ويغتسل وهو افضل لانه  
للتطافه ولذا نامر به الحايض والنفسا ولم يعتبر اليهم عند الحج ولبس الزا من السرة  
الى الركبة **ورد** اعلى ظهره ويحسن ان يدخله تحت بينه وبلقيه على كتفه الا يسر وقيل لا وظاهر كلام  
السرخس لاني والقهستاني اعتاده فان زره او خله او عقده او عقد عليه جلا اساو لا دم عليه  
جد يد بن ابيخسين **وهو افضل** وهذا بيان السنة وفيه اشارة الى كفن الكفاية **ولو كان**  
**غيبيلين** او ليس ثوبا واحدا يستعورته جاز لحصول المقصود ولو اكتفى بما يستعورته  
جاز كما في الاختيار **ويستطيب** ولو ما تبقى عنه ان كان عنده **ويصلي ركعتين** في غير وقت كراهة



وتجزئه المكتوبة وقرأة الكافرون والاخلاص افضل وان كان مفردا **باب** يقول اللهم اني اريد  
الحج فيسره لي لمشقته وطول مدته وتقبله مني لقول ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا كل المعتمر  
والقارن خلافا للصلاة لان مدتها يسيرة كما في الهداية وقيل يقول كل في الصلاة وعمه  
الزليحي في كل العبادات وما في الهداية اولى وان نوى بقلبه **احراز** الان النية عمل القلب ثم يلي  
**يقول** ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك ان قلست الهزيمة على الاستيناف اولى من فتحها  
على التعليل الحمد والثناء والملك لا شريك لك ولا ينقص منها فان مكروهه وجوز الزيادة بل  
تندب وهي مرة شرط الزيادة سنة ويكون مسييا بتركها وتترك رفع الصوت بها فاذا الى  
وكذا الحذر كبر يقصد به التعظيم ولو بالفارسية وان احسن العربية اتفاقا **واذا** **يا** فقد احرم  
بالتلبية او ما يقوم مقامها بشرط النية وذكر الصدر الشهيد عكسه وانت خير بان المقاد  
انما هو صيرورته محرما بهما فالعبارة ان سيان وقال القهستاني فيه اشارة الى انه يشترط  
اقتراح النية بالتلبية وقد صح بالنية السابقة كما في ساير العبادات على ما روي عن محمد بن كافي  
الزاهدي ثم نقل عن النصف ان الركن هو التلبية مع النية لكل لا تجزئ عن الاخر وذكر في الاختيار  
ان التلبية مرة شرط الباقي سنة تاركها ميسر فائتق الرفث اي الجماع وذكره خضرة النساء  
**والفسوق** اي الخروج من طاعة الله تعالى **والجد** اي الخصام مع الرفيق والرفيق وهذه من  
المحرم اشنع وقتل حبيب البر لا المحرم والاشارة اليه في الحاضر والدلالة عليه في الغائب وحمل  
جترهما ما اذا لم يعلم المحرم اما اذا لم يعلم المحرم اما اذا علم فلا في الاصح وقتل القمل خلاف  
البر اغيث والتطيب ولو غابا ورد وكبره ثم طيب ورتحان وثار طيبة كما في القهستاني عن  
المحيط وقلم الظفر وحلق شعر راسه وبدنه وقص لحيته وستر راسه ووجهه لغير  
الحيت خلاف بدنه وكومل على راسه ثيابا كان طغية لاحد عدل او طبق او اجانة ما لم يمتد  
يوما وليلة فتلزمه صدقة وقال الرود خلخت منستر الكعبة فاصاب راسه او وجهه كره والا فلا  
باس به **وغسل راسه** **والحيثه** بالخطي لا يطيب او يمتل الكوام خلاف صابون ودكوك حرج  
واشنان اتفاقا **وليس** قيص او سراويل او قبايسا معتادا فلولا يد خلد يده في كفيه جاز  
الا ان يزرر او يخل او حمامة او فلسوسة او خفين الا ان لا يخل نعلين فيقطعها من اسفل  
**الكعبين** عند معتقد الشراك فيجوز لبس خوال الزرموزة دون الجوربين وليس ثوب صبيغ  
بزعفران او وريش عال راحة طيبة الا ما فسل حتى لا يفوح في الاصح ويجوز له الاغتسال  
**ودخول الحمام** لانه عليه الصلاة والسلام دخل الحمام في الحفة رواه البيهقي ذكره العيني  
وغیره لكن حيث لا يزيل الوسخ ففي المحيط ازالة التفت حرام وهو في الاغتسال بالماء الحار  
كما قال ابن الاثير ودخول الحمام كما قال المطرري ذكره القهستاني والاستظلال بالبيت والمحل  
**وشد الهيئان** بكسر الهاء في وسطه لعدم التغطية والتبليس **ومثاقلة** عدوه دفعا عن نفسه  
وشد سيف وسلاح وختم والتمال بغير طيب واحتقان وختان وفصد ورجامة وقلع ضرر  
وجبر كسر وحك راسه وبدنه برفق ويكثر تدابلا اشتنانا **التلبية** رافعا بها صوت عقيب

الصلوات ولو نظرا على الظاهر وكلما علا شرفا وهبط واديا اولق ركبها جمع ركب لو جمع  
وافد وكذا الولقي ما شيا او بعضهم بعضا **والاسحار** وسره ان التلبية في الاحرام كالتكبير  
في الصلاة فيوق بها عند الانتقال وتغير الاحوال **فصل** **اذا دخل مكة** **ابتدأ** **بالمسح**  
**الحرام** بعد ما يامن على متعته داخل من باب السلام اي باب بني شيبه نهارا نهارا واذا  
عائنه البيت كبر ومعناه الله اكبر من الكعبة **وهلل** ليلا يقع نوع شرك ثم المسجد في وسط  
مكة ذرعه مائة الف وعشرون وطا قاته سبعة واربعون ومائة واسطواناته اربع وعشرون  
واربع مائة كلها من مرمر اورخام وابوابه خمسة عشر بابا والبيت في وسط المسجد  
وحيطانه الى السما سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعا وعرض السطح ثمانية عشر  
في خمسة عشر ذراعا ومن ركنه الشامي الى العراق اثنان وعشرون ذراعا ومنه الى اليمن  
اربعة وعشرون ومنه الى البحر اربعة وعشرون وشبر ذكره القهستاني **واشتد** في الطواف  
**بالجرا** **الاسود** والحري منه قدر شبر واربعه اصابع لانه خية البيت ما لم تخف فوات المكتوبة  
او جماعتها او الوتر او سنة راتبة فقد مهمل الطواف **فاستقبله** تدابورا كبر **وهلل** **رافعا**  
**يديه** **كالصلاة** وقيل هذا منكبيه ودعا لانه مستجاب اذ اراد ان يرسلها ولم يعين محمد  
للمشاهد دعا لانه يذهب رقة القلب ولو تبرك بالماء ثور فحسن وقبله بغيره بلا صوتان  
**استطاع** من غير ان يد احد لانه سنة وترك الا اذا وجب ان يستلم يديه ثم يقبلها واحدا  
او يمسسه بشي في يده ولو عصا وقبله او يشير اليه ان عجز عن ذلك مستقبلا رافعا يديه كما مر  
مشير اليه بباطن كفيه كانه واضعه عليه مكبرا **مهلا** **احامد** الله مصليا على النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفيع في الحج تجعل باطن كفيه خوال السما الا عند الجزتين  
فخوال الكعبة في ظاهر الرواية ويطوف بالبيت **احدا** **عن** جانب يمينه اي عين الطائف مما يلي  
**الباب** اي باب الكعبة في الملتزم فيصير البيت عن يساره لان الطائف كالموتم بالبيت والواحد  
يقف عن يمين الامام ولو عكس اعدا مادام بمكة فان رجح ولم بعده لزومه دم وكذا الواحد  
من غير الحجر على الاشبه كما في شرح لباب المناسك وكذا الوطاف ركبها او محمولا بلا عدل والباب  
الساج مضرب بالفضة عرضه اربعة اذرع وطوله ستة اذرع وعشرة اذرع **وقد اضطلع**  
**رداه** قبل شروعه بان جعله تحت ابطه الايمن والقي طرفه على كتفه الايسر ولو تركه لاشي  
عليه كالرمل **وتحل طوافه** **وان** **الحيط** لان منه ستة اذرع وشبر من البيت قريب من رده  
كان ثلاثين ذراعا في ثمانية عشر اخرجه فريش منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على النفقة  
الطيبة ذكره ابن حجر وغيره فلوطاف من الفرجة لم تجز كاستقبال احتياط سبعة اشواط  
يرمل في الثلاث الاول منها بان يهز في مشيته كالمبارز وهو مما زال سببه ونفى حكمه **ومش**  
**في الباقي** **على** **حيثه** فلورمل فيها الاشبه عليه كالموتمسه وهو اشر من فيه ذكره الزاهد  
وهل تشترط له النية قولان ولو طاف بالغير لم اوها راي من عدو لم تجزه بلا خلاف لانه  
نوى شيئا اخر ولا يقرأ فيه القرآن ولا يابس بدكره تعالى ولا يدعوفه لانه صلاة ذكره



ذكره القمستان معز بالنظم وغيره **ويستلجج كل امر به الطواف كما مر وتخت طواف بالاستلام**  
**واستلام الركن الثاني من غير تقبيل كل امر به حسن** عند هالاسنة وجعله محمد كالأول  
وأما استلام العراق والشامي فذكره لأنها من بنا الحاج لأنه لم يتصرف الا في مرة الجدار  
والسقف والفرش والباب والعتبة والميزاب ذكره ابن حجر **ثم يصلي في وقت مباح ركعتين**  
كالحرام الا انه لا يجزئ المكتوبة وبعدها للمؤمنين والمؤمنات ذكره الزاهد  
**عند المقام** اي مقام ابراهيم اي موضع قيامه وقت النزول والركوب وهو حجر فريخ اثار  
قد فيه على سبعة وعشرين ذراعاً من الحجر طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة ارجل  
**ينسب من المسجد** ويكره ان يوالي بين اسبوعين ولا يصح بينهما الركعتين الا بعد ركعت  
كرامة ومفاده جواز الطواف فيما ذكره فيه الصلاة كما في الحائض **وهي واجبتان بعد كل**  
**اسبوع** فان تركها فعليه دم وان صلاها في غير المسجد او غير مكة جاز ذكره الحدادي  
وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم بمكة لعدم القدوم ثم يعود ويستلجج الحجر  
ويلتزم الملتزم ويشرب من زمزم وتخرج الى الصفا من باب الصفا اي باب بني مخزوم فيصعد  
عليه بقدر ما يرى الكعبة من الباب ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويسبح كثيرا **ويصلي على**  
**النبي صلي الله عليه وسلم** افعاليه هذا من تكبيرة بسط الخواص او تكبيرة فيه قدر ما يقرأ سورة  
من المفصل ولوم يكث اجزاه ذكره القمستان في ريد عونا شأواهم طلب الجنة بلا حساب  
ثم يخط ما شيا خواص المروة ويصلي على مهمل فاذا بلغ بطن الوادي بين الجبلين **الاجل**  
المختارين في جدار المسجد عن يسار الاله الى المروة علامة في اول بطن الوادي واخره  
الذي كحل السعي **سعي** سعي بقدر ما يقرأ خمس وعشرون آية من البقرة ذكره الزاهد  
حتى تجاوزها ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا شوط وعوده الى الصفا شوط  
اخر على المذهب فسعي بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا وتخت الشوط السابع بالمروة  
وتخت ركعتين في المسجد ند بالختم الطواف ولو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الاول على ما عليه  
المعول ثم يقيم **مكة محرما** اذ هو محرم بالجملة فلا تخلل حتى ياتي بافعاله وفيه ايام الى انه لا يجوز  
فسيح الحج بالهرة عند ناو **طواف نفل** ما اراد بلارمل وسعي وذلك لانه افضل من الصلاة نافلة  
للافاق وقلبه لكل قال في الحجر ينبغي تقيده بزم من الموسم والا فالطواف افضل من الصلاة  
مطلقا مهمة يشد دخول البيت اذ لم يشتمل على ايذ نفسه او غيره وما يقول العوام من  
العروة الوثقى والمسيار الذي في وسط البيت انه سره الدنيا لا اصل له فاذا كان اليوم **الاسباع**  
من ذي الحجة **تخطب الامام** اونايبه بعد الظهر خطبة واحدة يعلم الناس فيها المناسك  
وكذلك تخطب في اليوم التاسع عرفات خطبتين بينهما جلسة وتخطب في الحادي عشر  
خطبة واحدة بعد الظهر وتني بكسريهم واليا وقد تكتب بالالف قرية لها ثلاث سكر فيها  
تذبح الهدايا والضياع اربعة اميال من مكة فاذا **اصبح الفجر يوم التبرية** وهو ثامن  
الشهر سمي به لتروى الخليل عليه الصلاة والسلام فيما راي فلما تكرر عرفانها من الله

التاسع فسمي يوم عرفة فلا عزم على الخبز في العاشر سمي به وقيل غير ذلك خرج الى منى بقرب  
مسجد الخيف فيقيم بها الى صلاة فجر يوم عرفة بغسل وقيل لا ثم يتوجه بعد طلوع  
الشمس الى عرفات على طريق ضب وينزل فيها مع الناس مرتفعاً عن بطن عرنة وقرب  
الجبل افضل وعرفات ستة اميال من منى تقربا فاذا زالت الشمس **تخطب الامام** اونايبه قبل  
الصلاة **خطبتين** كالجمعة لكن لو ترك الخطبة او خطب قبل الزوال اجزاه واسأ **وعلم فيها**  
**المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر باذان واقامتين** وقرأ سورة ولم  
يصل بينهما شيئا قبل ولا سنة الظهر لانها كصلاة واحدة حتى لو ظهر فساد الظهر بعد  
العصر وان ادى في وقته مع الطهارة كما في النهاية نعم في المحيط لو تنفل سوى سنة الظهر  
يوذن ثانيا **وشرط جواز هذه الحج صلواتها مع الامام الاعظم** اونايبه والاصل واحد انا  
**خلافها** وكونه محرما بالجمعة فيها وعند الايش شرط لجواز العصر الا الاحرام وبه قال الاية  
الثلاثة وهو الاظهر كما في الشريعة كافي البرهان ثم يقف ركباً على راحلته **مع الامام**  
ند بابوضوء او غسل والغسل هو السنة كما مر ومفاده صحة الوقوف مع الجماعة والحض  
كما في الخلاصة وغيرها قريب جبل الرحمة على اربع فراسخ من مكة عند الحجاز السود الكبار  
وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة بعثتين وفتح الراود عن يسار الموقف ويستقبل  
القبلة **رافعا يديه باسطة** حامدا مكبرا مهللا مصليا على النبي صلي الله عليه  
**وسلم** ادعيا لما جئتكم بجهنم وحضور قلب وتكلم بالكافانه يوم لا يمكن تداركه وهو من  
مواضع الاجابة وهي مكة خمسة عشر نفرا صاحب النهر فقال دعا البرايا يستجاب بكعبة  
ويلتزم والموقفين كل الحج طواف وسعي مرتين وزمزم مقام وميزاب حجارا تعتبر  
ويقف الناس وراء الامام بقربه ليكونوا مستقبلين القبلة **ساعين** لقوله ثم يفيضون  
**بعده** بعد الغروب الى مزدلفة على طريق المازمين ند باب يستحب دخولها مشيا وان  
يكبر ويهلل ويحمد ويلى ساعة فساعة وينزل بقرب جبل قروح بضم فح لا ينصرف لليلة  
والعدل من قارح بمعنى مرتفع سمي به لارتفاعه وهو المشعر الحرام على الاصح وعليه ميقدة  
يقال انها كانون ادم فيصعد **المغرب والعشا باذان واحدة** واقامة واحدة كلاهما قبل المغرب  
لان العشا في وقتها فلم حجة للاعلام كما لا يشترط هنا الامام فهذا الجمع غير مشروط بالجمع  
ولو تطوع بينهما او اشتغل بشيء اخر اقام للعشا يقدم المغرب على العشا ما لم يطع الفجر  
في الظهيرة ومن صعد **المغرب في الطريق** او عرفات فعليه اعادة التقليل عليه الصلاة والسلام  
لامامة الصلاة اما مكاء وقتها فيعيد ما لم يطع الفجر الثاني خلافا لابي يوسف فلا يعيد  
عنده اصلا لكنه ميسر ويبيت بمزدلفة استنانا فاذا طلع **الفجر** يغسل لاجل الوقوف  
**ويقف بالمشعر الحرام** والوقوف بالمزدلفة واجب ووقته بعد الصلاة الى ان يسفر جدا كما  
في المضمرات لكن في الخلاصة ووقته بعد طلوع الفجر لان ما قبله وقت الوقوف بعرفة ويكفي حضور  
ساعة كما في عرفة كما في التحفة **وصنع كافي عرفة** حتى لا تشترط البنية لئلا يترك بعد



غوزجة لا شيء عليه ذكره الزيلعي وغيره زاد في البحر وكذا الواجب في الحج لا يجب بتركه بعد  
 انتهى قال الشرنبلالي لكن يرد عليه ما نص الشارح بقوله من كان منكم مريضا او به اذى  
 راسه ففدية انتهى ويحتمل في الدعاء انه عليه الصلاة والسلام قد بالغ في ذلك حتى استجيب  
 دعاؤه في مظالم الامم اى في تجاوزها عنهم ان شاء الله كما في العدة قال القمستاني ويزيد  
 القيد نخل الاشكال المشهور في الحديث هذا ولا يخفى ان الحج من اجل احوال المكفرة للذنوب  
 المتقدمة والمتأخرة وقد نظم الامام الا سيوطي منها ستة عشر عامارا واه باسائده  
 الى سيد البشر فقال قد جاعن الهادي وهو خير بني اخبار مسائيد قد رويت بايصال  
 في فضل خصال وعافرات ذنوب ما قدم واخر لهما بان فضل الحج ووضو قيام ليلة قدر  
 والشهر وصوم له وقفة اقبال امين وقار في الحشر ثم ومن قاة لا عني وشهيد اذا المودن قال  
 سعي الاخ والعني وعند الباس حمد ومحي من ايليا باهلال في الجمعة يقرأ قل لا وصفاح  
 مع ذكر صلاة على النبي مع الال ومزلفة كلها موقف الا وادي محسب بغير فتي ثم كسرة  
 سمي بذلك لان الفيل حسره وفيه وقف ايليس محسرا فلو وقف به او بطن عرنة لم تجزه على  
 المشهور كما في الفتح فقد اتعب نفسه والتعب فاذ اسفر بحيث لا يبقى المظلم الا قد رما  
 يصار كعتين كما في المحيط عن محمد بن قيس **طلوع الشمس الى منى** وهي على ثلاثة اميال من  
 مزدلفة ويسرع اذا بلغ بطن محسرا فاذ للنصارى لانه موقفهم **ويبدأ فيها اي يرمى**  
**بحجرة العقبة** بفختين ثلثة اجرات على حد منى من جهة مكة وليس من منى ولا يرمى الاولي  
 والا الوسطى في هذا اليوم من بطن الوادي بسبع حصيات بجاعلا الكعبة عن يساره ومنى عن  
 يمينه **كحصى الخذف** فبفختين الرمي بروس الاصابع وكبر بكل منها ويقطع التلبية بالهاى  
 بول الحجرة وعنهما لا يقطع التلبية الا بعد الزوال ذكره القمستاني ولا يقف عندها وتجوز  
 الرمي بكل ما يجوز التيم به ولو كفا من تراب الاخشب وغيره ولو وجوه ذهب وفضة  
 وعركه في التثوير وروفته المسنون من طلوع الشمس الى الزوال ومنه الى الغروب مباح ومنه  
 الى الطلوع مكروه وكبره ان يلتقط حجرا واحدا فيكسره سبعين جزءا صغيرا او ياخذ من عند  
 الحجرة اذ في الاثر انه لا يبقى الا المردود ولذا لم يجمع فيها الا قدر خمسة اجمال وقد خذ من  
 سبعة الاف سنة كما في الجواهر ولذا قالوا ينبغي غسلها وكبره الرمي بخمسة يقيين ويرمي  
 كيف شا هو المختار ويكون بينهما خمسة اذرع وفي الجوهرة ثلاثة اذرع في حد البعد وما  
 دونه قريب ثم **يدفع** ان احب لانه مفرد ثم خلق وهو افضل من التقصير او يقصر بان  
 ياخذ من كل شعرة قد رالا ملة وجوبا وتقصير الكل مندوب والريح واجب ولو جاز عنها لقروح  
 براسه سقط فجعل في الحال ولو زال به غيرة جاز ولا يعذر من لم يجد الحلاق او المويص فاذ امضى  
 ايام الحج فعليه دم ذكره القمستاني معزى المحيط **وقد حل له كل شيء غير النساء** قيل والطيب  
 والصيد ثم **يدفع** من يومه وهو يوم النحر والغد او بعده الى مكة فيطوف للزيارة  
 وهذا الطواف ركن بلال رمى ولا سعى ان كان قد معها لانها لم بشرع في الحج الامرة واحدة

في منى

والا

والارمل فيه وسعى بعده **وقد حل له النساء** اى بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الخلق  
 لا تحل له شيء حتى تخلق وطواف الزيارة اول وقت بعد طلوع فجر يوم النحر وهو اليوم الاول  
 لان الثاني والثالث يكونان النحر والتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال  
 لليوم الثاني يوم النحر والثالث يوم النحر الاول بالسكون والرابع النحر الثاني وهو افضل  
 لحديث مسلم انه عليه الصلاة والسلام افاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر منى وعلم  
 الى اخر النحر **وكبر** ثم ما اخبره عن ايام النحر لانه وقت الواجب حتى لو اخره عنها لم يرد  
 خلافا لهما في عامة الكتب لكن في المستصفى ان اخره ايام التشريق واقره القمستاني  
 ثم بعد طوافه لا يبيت بمكة بل **يروح الى منى فيرى الجمار الثلاث في اليوم الثاني بعد الزوال**  
**يبدا** بالتي تلى المسجد استنانا وقيل ند باقلو عكس ترتيب الجمار وكبره فيرميها بسبع  
 حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف ند باقلو رقرة عشرون اية كما في المصبران عند صاحبها  
 مهلا مكبرا لو يد عول نفسه وغيره بشرطه كحد وصلاة قبله مستقبل القبلة رافعا يديه نحو  
 السما والكعبة ثم بالتي تليها **الك** وبينها وبين الاولى ثلاث اية وخمسة اذرع ثم بحجرة العقبة  
 كذلك وبينها وبين الوسطى اربع مائة وسبعة وعشرون ذراعا الا انه لا يقف عندها والضابط  
 ان كل رمي بعد رمي يقف بعده ويرمي ما شيا وما لا فلا يفعل في اليوم الثالث من ايام  
 النحر **كذلك** كذا في كالثاني بعد زواله الى اخر الليل ثم ان شاف نارا مكة وله ذلك اى النحر قبل طلوع  
 فجر اليوم الرابع وهو يوم التشريق لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا ثم عليه لا بعده حتى  
 يرمى لدخوله وقت الرمي عنده وان شاقام ورمى بعد الزوال كما تقدم وهو واجب وان  
 فيه قبل الزوال جار عنده **خلافا لما** اعتبارا باليوم الثاني والثالث قلنا الخفيف لما ظهر في  
 الاستفاضة فلان يظهر في التعجيل ولي وجاز الرمي راكبا وغير راكب افضل في حجرة العقبة  
 لما مر وسيتلى الى الرمي منى لانه عليه الصلاة والسلام بان بها فيكره ان لا يبيت بها **وكبر**  
 تقديم ثقله فبفختين المتاع الى مكة قبل نحره لان عمر كان يود به عليه وفيه شغل قلبه فاذ انشأ  
 الى مكة نزل بالمحصب ولوساعة وهو سنة على الاجم وقيل يقف عمارا حلقه ويدعو المحصب  
 بغير فختين ويقال الابح والبطل او هو واد متسع بين مكة ومنى وحده من الجبلين الى  
 المقبرة وليست المقبرة منه ذكره ابن حجر وغيره فاذ اراد الطعن عنها اى السير مكة  
 المشرفة طاف للصدر اى للوداع مسبعة اشواط بلال رمى وسعى ثم صير كعتين وهو  
 واجب الاعلى المقيم مكة فلا يجب عليه بل يند بالانه وضع لحجم افعال الحج وهذا اذا اراد الخروج  
 من مكة بلا فصل فلو طاف ثم اقام الى العشاء قال ابو حنيفة احب ان اطوف طوافا اخر كما في المحيط  
 فلو اخذ ارا قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اخذ بعده وجب  
 عليه عندها واما عند اى يوسف فان اقام قبل الشروع في الطواف كما في الكافي والاقامة اى  
 الجاورة افضل بالاجماع اذ قدر على نفسه الخير لطواف والصلاة والصدقة وان جئت الشر  
 كانشاد الشعر وحديث الفحش وما لا يعنيه ففي الحديث ان الحسنة فيها تصاعف كالسنة

في منى  
 في منى  
 في منى



الى مائة فلم يقدركم له الاقامة عنده كما في الاختيار وغيره ثم بعد ركعتيه يستقيم  
زمزم ويشرب قايما مستقبلا القبلة متفسا ثلاثا ناظرا الى البيت في كل مرة صابا منه عليه  
وفي الحديث ما زمزم لما شرب له وفي الظهيرية قال ابو حنيفة انه شفا من كل داء واكل  
وزمزم يبرق المسجد على ثلاثة وثلاثين ذراعا من البيت عريضا راسها اربعة اذرع في اربعة  
وعشر تسعة وعشرون ذراعا سمي به لكثرة ما يهايقال زمزم كما قيل مشتقة من الزمة وهي  
الغزير بالعقب في الارض ذكره القهستاني وقد نقل الاسيوطي في محاضراته عن الفقير الى الله  
نظم بعض اسيادها فقال للزمزم اسما فنهال زمزم طعام طعم وشفا من يشفق سفياني الله اسمعيل  
مروية هزيمة جبرائيل مغلبة عافية وكافية سالمة وعصمة وصافية وبركة مباركة  
نافعة تسر نفسا ناسكة مونسية حرمية يهونه وطيبة طاهرة مصونة مسيدة وعونة قد  
شبا علة العيال قد ما سويت ثم ياتي الباب ويقبل العتبة معطى اللعجة ويضع ايمانه يضع  
صدره ويطنه وخذه الايمن ساعة على الملتزم ويدعوا بشرطه وهو ما بين الباب والجر  
الاسود وقدره اربعة اذرع ويتشبه بالاستار اى يتعلق ساعة كالمستشفع بها وتعلق  
عبد ذليل بطرف ثوب مولى جليل للاستغاثة في امر ليس له اليه سبيل ولوم يذل الاستار  
يضع يديه على راسه مبسوطتين على الجدار قائمتين ويلتصق بالجدار بالانكسار ويدعوا  
مجتهدا معتصما لموضع الاجابة ويكلى او يتكلى ويرجع من المسجد القهقري ووجهه الى البيت  
حتى يخرج من المسجد ثم من مكة وينزل بقرب منها للتحقق القافلة ثم يرحلون بقصد زيارة  
الحديثة بوقار وسكينة مع مزيد الخشوع والخضوع والتخس على الفراق فتلعل وعسى ان يعقبه  
تلاق حسب الحبيب من المحب بعله ان المحب ببابه مطروح متمسكا بيده حلقة بابه  
ودموعه في خده مسفوح يبكى بكاء ميثم شوقا له من حرقه وفواده مجروح **فصل في كيف يدخل**  
**الحرم مكة وتوجه الى عرفة** وقف بها سقطت عن طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه لانه سنة  
واساء ومن وقف بعرفة ساعة ولو مارا بها مسرع لانه لا يخلو عن قليل الوقوف ما بين زوال  
الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ولو كان الحرم الحاضر في الوقوف  
نايما او مغي عليه واهل عنه غيره او لم يعلم انها عرفة لان النية عند الاحرام تجمع ما يفعل  
فيه والنام بحز الطواف هاربا او طالبا لانه يفعل بعد التحلل الاول فشرطت النية فيه قصد او  
فاته ذلك الوقوف ساعة فقد فاته الحج لغوات الركبتين الا عظم فحلل بحرة وجوبا فيطوف ويسعى  
ويحلل ويحج من قابل ولادم عليه ولو امر رفيقه ان يهيم عنه عند اغايبه ففعل صح اجماعا  
وكذا لو فعل بلا امر ولو غير رفيقه كما افاده اكمال لثبوت الاذن لانه خلافا لها والمرأة في  
جميع ذلك كالرجل لعموم الخطاب ما لم يقد دليل الخصوص الا انها تكشف وجهها لاراسها  
ولو سكت على وجهها شيئا وجافته جازيل ندب وقيل يجب وقيل الاولى كشفه ذكره  
القهستاني ولا تجهر بالتلبية بل تسبح نفسها دفعا للفتنة وما قيل انه عورة ضعيف ولا  
ترمل ولا تنطبع ولا تسعى بين المسلمين ولا تصعد في الصفا والمروة الا ان تجد خلوة

كما في التنف والخلق لان خلق راسها خلق حيث ذكره القهستاني بل تقصر من ربع شعرها  
كما سر ومن كذا افضل وتلبس الخيط والخف والحلي ولا تقرب الجراد ان كان عند رجل ولا  
الحشيش المشكل ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت وحرمت واتت بجميع المناسك الا الطواف  
والسعي ذكره القهستاني وان حاضت يوم النحر قبل الطواف لم تنفخ في نطهر ونطوف ذكره  
القهستاني وان حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها لتركه  
كما يسقط عن اقام مكة ولو بعد النفر الاول وهو الثالث ايام النحر عند ابي يوسف وعند ابي  
حنيفة ومحمد لا يسقط بالاقامة لوجوبه بدخوله وقتها وما قبله فيسقط اجماعا وزيد انها  
لا تنافر الا بحرم وتوخر طواف الركن عن ايام النحر بعد الحيف ولا شيء عليها ففي سبعة  
فلتحفظ والنفسا كالحايض ومن قلده اى ربط قلادة على عنقه بدنة تطوع او نذر او جزا اصيل  
قتله في الحرم او في احرام سابق او فوه كجناية او متعة او قران وتوجه معها والحال انه  
يريد الحج فقد احرم وان لم يلزم الاختصاصه عن يريد الحج او الحجرة فيكون اجابة بالفعل  
كما يكون بالقول وكان المناسب ذكرها ثمة فان بعث بها ثم توجه فلا يصير محرما حتى يحلها  
الا بنية التمتع والقران فانه يصير محرما بالتوجه مع النية استحسانا لوفى اشهر الحج فان  
جلها بوضع الجمل او شعرها يخرج منها ما لا يسر او قل شاة لا يكون محرما لعدم الاختصاص  
والبدن من الماء بل والبقر والهدى منها ومن الغنم بالقران والتمتع بالقران افضل  
مطلقا ثم التمتع ثم الافراد وهو ان يهمل اى يرفع صوته بالتلبية بالحرقة واجمع حقيقة او كما  
بان تحرم بالحرقة ولا ثم بالحج قبل ان يطوف لها اربعة اشواط او عكسه بان يدخل احرام  
الحرقة عا الحج قبل ان يطوف للقدوم وان اساء او بعده وان لم يزد دم واسار بقوله من الجففات  
الى ان القارن لا يكون الا افا قيا وهذا احسن من جعله قيد الاتفاق او تقدم ان تقدم به ولو  
من ديرة اهله افضل فلا تغفل ويقول بعد الصلاة للركعتين اللهم اني اريد الحج والحرقة  
فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلي ناويا اياها ويستحب تقدم الحرقة في الذكر ليوافق القول  
الفعل ولكن ايا اخرها اشعارا بانها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا تحلل عن احرامها بحج  
الحلق بعد سعيها فاذا دخل مكة ابتدأ طواف للحرقة وسعى ثم طاف بالحج طواف القدوم  
وسعى وانما قدمت لقوله تعافن فتح بالحرقة الى الحج والقران كالتمتع من حيث الترفق بادا  
النسك في سفر واحد حتى لو نوى الطواف الاول لا يقع الا لهما ثم الاطلاق مشير الى انه لا  
تكره عمرة القارن في الايام الخمسة المذكورة كعمرة التمتع كما في التحفة والاكتفاء مشعرا به لا خلق  
بعد السعي بل يوم النحر المفرد والا كان جانيا على احرامين كما في المحيط نلو طواف لها طوافين  
وسعى سعيين جازوا ساء بتقدم طواف القدوم على سعي الحرقة ولا شيء عليه اتفاقا ثم  
بعد الحرقة قبل التحليل فيسجد الحج بطواف القدوم وسعى كما مر في المفرد كما في الهداية والكافي  
او يفت بعرفات ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعى كما في الحاشية والظهيرية وفي كلمة ثم اشارة  
الى انه لو طاف للحرقة ثلاثة اقل ثم وقف بعرفة انتقض القران وانتقضت الحرقة وعليه دم



واختلف في الرض اذا اختلف في السير الى عرفات لكن في المختلفات لو طاف القارن للقدم  
 وسعى له ثم وقف عرفات كان ما اتى به للحرقة لا يستحقها وعن محمد انه لو طاف للحرقة ثم  
 لم يمشي سعى كان للحرقة كما في القهستان معزى المحيط وسيجي متنافاذا رمى بحرة العقبة يوم  
 النحر ذبح وجوب دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة وهو دم شكر لتوفيق الجمع بين  
 العبادتين والمبتدأ ان يقيد الذبح ما اذا طاف للحرقة في اشهر الحج فلو طاف لها في رمضان  
 مثلا لم يذبح وان كان قارنا كما في القهستان عن المحيط فان عجز عنه بان لم يجده ولا عنه صام القارن  
 عشرة ايام ثلثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون اخره اي الصيام يوم عرفة رجاء وجود  
 الهدى فان قدر عليه في ايام النحر قبل الحلق بطل صومه وسبعة اذ فرغ من الحج ولو لمكة  
 لكن ايام التشريق لا تجزئه لقوله تعالى وسبعة اذ رجعت اي من منى فلا يشترط التتابع في  
 صوم الثلاثة والسبعة كما في التنف فان لم يجم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم فان لم يجد  
 خلل وعليه دمان دم القران ودم الخلل قبل الذبح وان وقف القارن بعرفة بعد الزوال قبل  
 طوافه اربعة اشواط للحرقة فقد رخصها التعذر اذ ايها بالبناء على افعال الحج وهو خلاف  
 المشروع فعليه دم لرفضها كالحضور ورفضها الصحة المشروع فيها وسقط عنه دم  
 القران حيث لم يوفق لاداء التوسيع والتمتع افضل من الافراد على المذهب وهو ان ياتي بالحرقة  
 او اكثرها في اشهر الحج سواء احرم فيها او قبلها ثم حج كما لمفرد من عامه ذلك فيحرم بها  
 من الميقات او قبله ويطوف لها ويسعى كما مر ويحلل منها ان شاخلى او تقصير ان لم يسق  
 الهدى فان ساقه لا يحل كما سيجي ويقطع التلبية بأول الطواف وتيج كما مروى في كذا كذا  
 فان عجز عن الذبح فحكمه اي القارن في الصوم وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال  
 بعد الاحرام بها لا قبله لانه السبب والتأخير افضل لما صرف ان شاة سوق الهدى وهو  
 افضل احرم وساقه وهو افضل من قوده وان كان بدنة قلدها استنانا بزيادة او نحل  
 وهو افضل من التحليل ولا يقلد الغنم والاشعار جاز عند ما وهو شق سنامها  
 الايسر وهو الاشبه بفعله عليه الصلاة والسلام حيث فعله قصدا او من الايمن لانه  
 وقع اتفاقا وكبره الاشعار خربا عند الامام لان لا احد لا تحسنه اما من تحسنه فان  
 قطع الجمل دون اللحم فلا بأس به قاله الكمال وابن الكمال وبه يستغنى عن كون العمل على  
 قولها ثم يعتمر ولا يحل منها وحرم بالحج يوم التروية وقبله افضل فاذا حلق يوم النحر  
 حل من احرامه على الظاهر ولا تمتع ولا قران لاهل مكة واليمن هو اخل المواقيت  
 لانه من حاضري المسجد الحرام فان عاد المتنع الى اهل مكة بعد اداء الحرة ولم يكن ساق الهدى  
 بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا يبطل كالقارن ومن طاف بالحرقة قبل اشهر الحج اقل من  
 اربعة اشواط واتم بعد دخولها اي اشهر الحج وحج كان متمتعا وان كان طاف اربعة قبل  
 اشهره فلا يكون متمتعا اعتبارا للاكثر ولو اعتمر كوفي اي افاق في اشهر الحج وخلل حلق واقام  
 مكة اي دخل المواقيت وحج حج تمتعه وكذا الواقام بالبصرة يعجز غير بركة وقيل لا يجب

ثم يحرم بالحج من الحرم  
 يوم التروية وقبله  
 افضل

عند

عند هاء الامح صحة تمتعه اتفاقا كما في المعراج بقا سفره ما لم يعد الى اهله ولو افسد المتنع  
 عرت بجاء قبل طواف الكثرها واقام ببصرة وقضاها وحج في عامه لا يصح تمتعه لانه كالمتم  
 بمكة الا ان يعود الى اهله ثم ياتي بها اي بالحج والحرقة لما مر وعند ما يصح تمتعه وان لم يعد  
 الى اهله هذا اذا خرج من الميقات في اشهر الحج اذا خرج قبلها ثم قضى الحرة فيها وحج  
 من عامه فهو متمتع اتفاقا فان بقي بعد الافساد بمكة وقضاها وحج من غير عود لا يصح  
 تمتعه اتفاقا لما مر وما افسده المتنع الكوفي من عمره او حجة مضى فيه وان كان فاسدا لانه  
 لا يمكنه الحج وحج عن عهدة الاحرام لا بالافعال وسقط عنه دم التمتع ولزمه دم الفساد  
 ومن تمتع فحج لا تجزئه عن دم المتنع لانه اتى بغير ما عليه حتى لو خلل بها لزمه دمان  
 بالاجنبيات الجنبية هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام والحرم والواجب بها قد يكون  
 دميين او دما او صوما او صدقة ولو ربح صاع بقتل حمامة او مرة بقتل جرادة ففصلها  
 بقوله ان حبس المحرم البالغ ولو ناسيا او جاهلا عضوا كاملا ولو فسه بكل طيب كثيرا وما  
 يبلغ عضوا من اعضائه لوجبه لزمه دم كمال الاتفاق والبدن كله كعضو واحد ان اخذ  
 المجلس والافضل طيب كفارة كفر الاول والاخلاص في المحيط وغيره الصحيح ان الطيب ان  
 كان قليلا اعتبر العضو وان كان كثيرا اعتبر الطيب واما الثوب والفراش والفارق بين القلة  
 والكثرة العرف والا فابقع عند المبني وكذا الواد هن اي استعمل الدهن في عضو كامل حقيقة  
 او حكما كما مر زيت او شيرج ولو خالصين وعند ما صدقة ولو خضب راسه بخنار رقيق اما  
 المتلب فيه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس او ستره ما يلبس عادة اما نخل اجانة  
 او عدل فلا شيء عليه يوما كاملا او ليلة كاملة فعليه دم وكذا يجب دم لو لبس مخيطا ولو  
 جيب ما يلبس يوما كاملا على الوجه المعتاد كما سيجي والزائد كالיום ما لم يعزم على تركه اللبس  
 النزع فان عزم عليه ثم لبس تغدوا الجزا كالأول ولا وكذا الولبس يوما فاراق دمان دام  
 على لبسه يوما اخر فعليه الجزاء واما اللبس بعد ما احرم وهو لا لبسه كاشابه بعد  
 ولو مكرها او نايما كان التي غيرة وهو نايما يوما كاملا او ليلة وعن ابن يوسف اكثر من  
 نصف يوم او ليلة كما في المحيط وغيره او حلق ريع راسه او ريع لحينه او حلق ريقته او  
 ابطيه او احدها او عاتته وكذا يجب دم لو حلق محاجمه وعند ما صدقة وعن محمد ان سقط  
 من راسه او لحينه عند التوضيع مشر شعرا لزم دم كما في القهستان عن المحيط وان قص اظافر  
 يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم وكذا الوقص اظافر يديه او رجل وان قص اظافر  
 يديه ورجليه في اربعة مجلس فعليه اربعة دما وعن محمد دم واحد كما لو اخذ المجلس  
 حلق راسه اربع مرات كل مرة ربعا وان طيب اقل من عضو او ستر راسه او لبس المحيط  
 اقل من يوم فعليه صدقة ولا عبرة للاكثر في المختار وكذا يجب صدقة لو حلق اقل من ريع  
 راسه او لحينه او حلق بعض ريقته او عاتته او احدها ابطيه عطف عاتته او عاتته ذكره  
 القهستان او حلق راس غير محرما كان ذلك الخيرا وحلا لا لا استحقاقه الا ان كنهان الحرم



فلا فرق بين شعرة وشعر فيه الا ان كمال الجنابة في شعرة فوجب فيه دم وفي شعر غيره  
صدقة ذكره البهني وغيره لكن في القمستان عن المحيط لو حلق رأس غيره او اخذ شارب  
او قلم اظافيره اطعم ما شائت حتى اوقص اقل من خمسة اظفار وخمسة اظفار متفرقة  
وعند محمد في الخمسة المتفرقة دم وان طيب او ليس او حلق بعد ركعة وقيل ومنه الجهل  
والنسيان كما في التفت خبير ان شاذخ شاة في الحرم وان شاذخ صدق ثلاثا صوم  
سنة مساكين اثنى عشر شاة وان شاذخ ثلاثا ايام ولو متفرقة لقوله تعالى فدية من صيام  
او صدقة او نسك وقد نزلت في المعذرة وذكره البهني وغيره واعلم ان التطيب والحلق  
بطريق المثال فان جميع محظورات الاحرام اذا كان بعد رقبته الخيارات الثلاثة كما في القمستان  
معنى المحيط ولو ارتدى او اتشى بالقيص او انزى بالسر او بل فلا بأس به لعدم اللبس المعتاد  
وكذا الواد خل منكبته في القبا ولم يدخل يديه في كمينه الا ان يزوره كما في فصل وان طاف  
للقدم والصد رجباً فعليه دم ان لم يعده ما دام مكة فلو اعادة سقط الدم ومفاده  
ان الطهارة في الطواف واجبة لا شرط وهو الصحيح مطلقا كما في المحيط لكن في شرح الطحاوي  
ان كل عبادة تؤدي في المسيح بالطهارة شرطها ثم ذكر انه لو طاف للقدم ولم يعد لادم  
عليه لكنه سوى في الهداية وغيرها بين الواجب والسنة والنفل لوجوبها بالشروع  
في الحفظ وكذا يجب دم لو طاف للركن محمد ثا او ترك طواف الصدر او اربعة منه او ترك دون  
اربعة من الركن او فاض من عرفة قبل الامام حيث خرج من احد وجهي غروب الشمس  
وسقط الدم بالعود مطلقا في الاصح او ترك السعي او الوقوف بمزدلفة او رمى الجمار كلها  
او رمى يوم او رمى جرة العقبة يوم النحر او اكثره اي اكثر رمى اليوم اذ بشرک الواجب يجب دم  
ولو طاف للقدم والصد رجباً فعليه صدقة وكذا لو ترك دون اربعة اشواط من الصدر  
او ترك رمى احد الجمار الثلاث فوجب لكل شوط او حصة نصف صاع وبه لم يشك ما في الهداية  
من وجوب بشرک ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف الواجب بين الحيط ويرجع الى اهله  
بلا اعادة ذكره القمستان ولو ترك طواف الركن او اربعة منه بقي محرماً ابدان في حق النساء  
وان رجع الى اهله حتى يطوفها بذلك الاحرام فكل جامع لزم دم اذا تعدت الجلس الا ان  
يقصد رفض الاحرام بالجماع كما في الفقه وذلك لانه ركن فلا يجوز عنه بدل وفيه اشعار بان لو ترك  
كل طواف العرفة او اكثره بقي محرماً كذلك لانه ركن كما في القمستان عن الظهيرية قلت وهذا  
اذا لم يطف بعد الوقوف غيره حتى لو طاف للصدر وانتقل الى الغرض ما يملك ثم ان بقي اقل الصد  
فصدقة ولا قدم كما حررته في شرح التنوير والحاصل ان اي طواف حصل بعد الوقوف  
للغرض كما في الشرب بلا لية وغيرها فيلحق وان طاف جنباً فعليه بدنة وكذا اكثره والافضل  
ان يعيده ما دام مكة وسقط الدم الاصح انه يوم صبرها في الحديث استحباباً وفي الجنابة  
اجاباً ولو طاف للصدر طاهراً في اخر ايام التشريق بعد ما طاف للركن محمد ثا فعليه دم  
ولو كان طاف للصدر طاهراً بعد ما طاف له اي للركن جنباً فدمان لانتقال طواف الصدر

للركن

للركن وعند ما دم فقط لترك طواف الصدر ولا يشترک طواف الركن في ايام النحر وان طاف  
لورته وسعى محمد ثا او جنباً فعليه ما دام مكة بد با فان رجع الى اهله ولم يعد فاعليه  
دم ولا يشتر عليه لو اعاد الطواف فقط هو الصحيح اي الاصح لان السعي وقع بعد طواف معتد  
به وقد استند ركنا نقصانه وذكر قاض خان انه يجب عليه دم ذكره البهني وان جامع  
الحرم في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة ولو ناسياً او مكرها او مجنوناً او نائماً او نائمة  
فسد حجّه اي نقصه نقصاناً فاحشاً ولم يبطله كما في القمستان عن المضرات يعني لم يبطله  
اصلاً بل فسد به دليل قوله **وتخص فيه** اي يجب عليه اتمام حجه الفاسد كالحج فيما يفعله  
وتجنبه ويقضيه **وعليه دم** اي شاة واحدة الا اذا وطئ ثانياً قبل الوقوف فانه يذبح اخرى  
عند الشيخين وعند محمد تكفيه الا اذا كفر لا ولو ولا خلاف انه تكفيه واحدة لو تكرر في مجلس  
واحد ولو اضرتها وقامه في فحة القديرو الشرب بلا لية وليس عليه ان يفتقر عن زوجته  
في القضاء عند نابل يستحب للنبي فروع وفي الجوهره يفسد جمها بالجماع ولو نائمة او مكرها  
ولو الجماع لها صبياً او مجنوناً وعليها دم انتهي وهل ترجع المكره على الزوج قبل نعيم  
وقيل لا كما في الفقه وفيه لو كان صبياً جامع مثله فسد جمها ومنه ولو كانت هي صبية او مجنوناً  
انعكس الحكم انتهي لكن ضعفه في البحر والنهر في الولو الجنية وغيرها من انه يفسد في الصبي  
بالجماع لكن لا يلزمه دم وقالوا لو افسد الصبي حجه لا قضا عليه ولا يتأتى ذلك الا بالجماع انتهي  
في الحفظ وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة لغلط الجنابة ولو كان الوطئ  
بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم لحقة الجنابة وكذا يجب دم لو قبل او لمس بشهوة  
وان لم ينزل في الاصح وكذا يجب دم لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر وفسد شافيه وذبح  
وقضى **ان كان الجماع بعد طواف الاكثر لزم الدم ولا تنفس** فيتمها لان الاكثر حكم الكل  
ولا يشتر ان ينزل بنظر ولو اتي فرج لعدم المباشرة ولا فساد في او غيره بوطئ بهيمة واستئمان  
بكف بل يلزم دم ان انزل والا لا يشتر عليه وان اخرج الحلق او طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه  
دم عنده خلافاً لها كما مر وكذا الخلاف لو اخرج الرمي او قدم نسكاً على نسك هو قبله  
زماناً او مكاناً او اول الامام ففي الحرج في الحديث بالاثم لا المفدية كما بسطه الشافعي وغيره وان  
**حلق في غير الحرم في ايام النحر او عرفة فعليه دم** لاختصاص الحلق بالحرم خلافاً لابي حنيفة  
**فلو عاد المعتمر بعد خروجه من الحرم فقصر فلا دم عليه** اجماعاً لانه في مكانه خلافاً  
الحاج لاختصاصه حلقه بايام النحر عند الامام حتى لو عاد فيها وحلق فيه لا يشتر عليه اجماعاً واعلم  
ان الحاج يجب عليه الحلق في الحرم في ايام النحر واما المعتمر فلا يجب عليه الحلق الا في الحرم  
يختص حلقه بزمان بالاجماع وجميع الحرم محل للحلق ولا يختص بمن ولا غيره مما وجه الوجوب  
بل اختصاصه بمن مسنون كما في الشرب بلا لية وغيرها **ولو حلق القار قبل الذبح لزمه**  
**دمان** وعند ما دم لجنابته على احرامه والزمه الامام بدم اخر لنا خير الذبح واما دم  
القران فواجب اجماعاً ولم يذكره لان الكلام فيما يجب بالجنابة كذا قاله الصدر الشهيد في

على الاصح

عن الحلق



شرح الجامع الصغير وادف في الدررانية ان الى هذا ميل صاحب الهداية **والدم حيث ذكر**  
 في الجنائيات **شاة تجزى في الاضحية** او سبع بدنة **والصدقة** في هذا الباب ما تجزى  
 في الفطرة واعلم ان صاحب البحر قال لم ارفع من خاتم الدم او الصدقة مكفر لهذا الاثم  
 من بل له بلا توبة ام لا بد منها معه وينبغي ان يكون مبيها على الاختلاف في الحدود هل هي  
 كفارت لاهلها او لا وهل تجزى ايج من ان يكون مبرورا بار تكاين هذه الجنابة وان كفر عنها  
 او لا الظاهر بخلافه لانها لا تخفى والله اعلم حقيقة الحال انتهى وقرره في الشرب بلا لينة  
**فصل ان قتل محرم صيد** اي حيوانا متوحشا باصل الخلقة باصل الخلقة بان كان تولد  
 في البر او دل اي المحرم فلو دل الحلال محرما ففي الهار وفي عليه نصف قيمته وفي الجامع لا  
 شيء عليه عند هاجد كره القهستاني في عليه من قتل مصد قال غير عالم به وانصل القتل بل لا  
 وقتله والد الباقي احرامه واخذة قبل ان ينقلب عن مكانه فعليه الجزا وكذا الاشارة فلو  
 فقد واحد من هذه الشروط فلا جزا والجزا هو قيمة الصيد بتقويم عدلين في موضع  
 قتله او في اقرب موضع منه ان لم يكن له قيمة ثم تخير المحرم في القيمة ان شاة اشترى به هديا  
 تجزى في الاضحية ومفاده انه لا تجزى الصغار لكن لو تصدق لهما عا وجه الاطعام جاز  
 هذا عند الشيخين واجاز محمد الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف كما في شرح التناويلات  
 ان بلغت اي قيمته هديا **فقد نفع بالحرم** لاختصاص الهدايا به فلو ذبح في غيره لم تجز الا اذا  
 تصدق لهما عا ست مساكين لكل بقدر نصف صاع كما في شرح العمالي وذكروا القهستاني  
 وافاد كلامه ان مجرد الذبح فله ملكة كاق فله ملك بعدد بوجه ما سقط الجزا وانه يجوز التصدق  
 بكمه عا مسكين واحد وان شاة اشترى بالقيمة طعاما فيتصدق به ابن شاة كل فقير  
**نصف صاع من براوصاع من قمر او شعير** كالفطرة لا تجزى اقل مما ذكر ولا اكثر بل يكون  
 تطوعا نعم يجوز الا باحدة كما في الخفة وان شاة صام ابن شاة متتابعة او متفرقا كما في شرح  
 العمالي عن طعام كل فقير يوما فان فضل اقل من طعام فقير او كان قيمته كذلك بان قتل  
 عصفورا تصدق به او صام عنه يوما كاملا لان الصوم ليس اقل منه وعند محمد الجزا  
 نظير الصيد في الجنة فمال نظير في الطيب شاة وفي الخبيث شاة وفي الارنب عناق هي التي  
 منولد المعز وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وما لا نظير له في الحيوان فكلوا  
 في التخيير والعامة والناس والعايد والمبتدي في ذلك الجزا سواء اتفقا وان جرح صيد او  
 قطع عضوه او شق شعره ضمن ما نقص من قيمته وان تنف او قطع قوائم فخرج عن جيز  
 الامتناع فعليه قيمته كاملة لتفويت الامن ولو جرحه وبري مع بقا اثرها ضمن نقصا ولو لا  
 بقا به ليس عليه شيء عند الطرفين وعنده عليه صدقة لا يصلح الا لم كما في القهستاني  
 معز بالحيط وفيه عن اي يوسف لو تنف ريشه او ضرب عي عينه فايضت فعليه صدقة  
 اتفق ومفاده انه لو صار سالما عن النقصان او عاد الى جيز الامتناع لم يلزمه شيء عند  
 ذكره القهستاني وان حلب فعليه قيمة لبنه وان كسر بيضه فقيمة البيض ان لم يكن مذكرا

البرص هو من الحشرات  
 فوق الحراة جفيرة  
 بلخ اربعة اشهر من ولد المعز  
 وفيه

وان خرج من البيض فخرج ميت فقيمة الفرج ان لم يعلم موته وكذا لو ضرب بطن طيبة  
 فالقت ميتا وماتت ضمنها وان قتل الحلال صيد المحرم فعليه قيمته والتصدق متعين  
 في هذه الاربعة لانه ضمان اطلاق ولا تجزى الصوم وهل تجزى الهدى ظاهر الرواية نعم لا  
 شيء يقتل غراب الا العتق على الظاهر كما في الظهيرية وزاد النزاع القهستاني معز بالحيط  
 وان انواعها خمسة الزارع والعتق والابقع والاعمم والغداق ويسمى غرابا البين لانه بان  
 عن نوح واشتغل بخيفة حين ارسله للخبير عن الارض انتهى **وحدة** بكسر فحسين وحول  
 البرجندى في الجا **وذيب** في ظاهر الرواية **وحية وعقرب وفارة** بالهمز وجوز البرجندى  
 التسهيل **وكلب عقوراي** وحشيش اما غيره فليس بصيد اصلا وعن الامام العقور وغيره  
 وفي حكم السنور كما في القهستاني عن الكافي **وبعوض وغل وبرغوث وفردا** وسلفات بضم  
 ففتح فسكون وكذا ذباب وفرش ووزغ وزبور وقنفذ وخفصا وحلمه وصرصر وصباح  
 ليل وابن عريس وام حنين وام اربعة واربعين لانها ليست بصيود ولا متولدة من البتل  
 وان قتل قلة واحدة من بدنه او ثوبه او لقاها على الارض لان قتلها ساقطة على الارض  
 او جرادة تصدق بما شاة كلسرة خبز وقرة خير من جرادة روي ان اهل حمص جعلوا يصيدون  
 عن كل جرادة درهم فقال عمر رضي الله عنه اري دراهم كثيرة قرة خير من جرادة ثم القتل  
 اعم من الحقيقي والحكمي فيشمل الاشارة والامر والالقائي الشمس نعم لو غسل ثيابه فان القتل  
 لم يلزمه شيء وانما وجد هالا ان يقتل اثنتين او ثلاث قبضة طعام وفما زاد عا ثلاثة نصف صاع  
 في الاصح **ولا يتجاوز شاة في قتل السبع** وهو كل ما لا يؤكل ولا فرق بين السبع وغيره فكان عدم التخصيص  
 زفر القيمة بالغة ما بلغت اعتبارا كقول الحكم **الاقتسام** لافرق بين السبع وغيره فكان عدم التخصيص  
 اولا اذ المفهوم معتبر في المرويات اتفاقا ومنه اقوال الصحابة كذا في النهر عن الحواشي  
 السعدية فلا شيء في الجزا فلا يرد وجوب قيمته لو كان علوا **بقتل** ان لم يكن دفعه الا بالقتل  
 والا لزمه الجزا وان اضطر المحرم الى قتل الصيد للاكل فقتله فعليه الجزا وتناول الميتة  
 المضطر اولى من الصيد به يفتح وتناول الصيد اولى من لحم الانسان او الخنزير او مال البقر  
 وللمحرم ذبح شاة ولو ابوها طيبا وبقرة وبغير ودجاج وبط اهل والمحرم ايضا صيد  
 سمك وكل ماي ولو غير ما كول في الاصح والمحرم عليه الجزا بذبح حمام مسرول بفتح الواو ومان  
 رجله ريش كانه سراويل او طيبي مستانس لتوحشها باصل الخلقة ولو ذبح محرم صيدا  
 او حلالا صيدا المحرم فهو ميتة حلالا ولو اكل المحرم منه فعليه قيمة ما اكل وكذا لو اطعمه خلالة  
 بعد الجزا ولو قبله دخل في الجزا بخلاف محرم اخر وحلال قتل صيد المحرم اكل منه فلا شيء  
 عليها اتفاقا لانها لم يتناولها ولا حظوا احرامها وتخل للمحرم لحم صيد صاده حلال ولو لمحرم  
 وذبحه في الحلال ان لم يذبحه ولا امره ولا عا له حديث اي قتادة فلو وجد احدا فهو حلال للحلال  
 اتفاقا دون المحرم على المختار فتروى لو شوى البيض او الجراد وضمنه لا حرم الاكل ولا يلزمه شيء  
 بالكله لمحرم او حلال لانه لا يفترق الى الذكاة فلا يصير ميتة ولهذا اباح اكل البيض قتل



شبهه كافي البحر قال الشرب لا يفتى ويشتري ان يكون كذلك الملبس المحلوب من الصيد انتهى  
فلحفظ ومن دخل الحرم وهو حلال او احرم في الحل وفي يده حقيقة صيد فعليه ارساله  
على وجه غير مضيق له كان يودعه او يرسله في قفص وليس المراد من ارساله تسيبه لان  
تسييب الدابة حرام ولا يخرج عما ملكه بهذه الا ارساله فله امساكه في الحل واخذه ولو  
كان جارا فقتل حمام الحرم فلا شيء عليه فان باع رد البيع ان كان الصيد باقيا وان مات  
لزمه الجزا لان حرمه الحرم والاحرام تمنع بيع الصيد ومن احرم وفي بيته او قفصه صيد  
ولو القفص في يده لا يلزمه ارساله لانه ليس في يده حقيقة كالحب اذا اخذ من صحنه بغلاف  
كنت في القهستان اي اذا لم يدخل في الحرم بعده والا فقد وجب ارساله انتهى لكن صرح  
في الشرب لا لية بضعها وسوى بين الاحرام ودخول الحرم وعزاه للحفظ ولو اخذ  
حلال صيد ثم احرم فارسله احد من يده ضمن الرسل فمئته خلا فلهما خلاف ما اذا اخذه  
محرم وارسله احد من يده فانه لا يضمن اتفاقا لان المحرم لم يملكه وفي التنوير الصيد  
يملك بسبب اختياره كالشرايط بجبري كالارث كما في الشرب لا لية عن البحر معزى بالحيث  
لكن في الجوهر انه لا يملك بالميراث وهو الظاهر فان قتل ما اخذه المحرم محرم اخر صمنا  
ورجعه اخذه عاقبته ان كان التكفير مال وان بصوم لا ولو كان القاتل حبيبا او كافرا فلا  
جزا عليه لكن لا اخذ ان يرجعه عليه بالقيمة لانه يلزمه حقوق العباد وان قتل الحلال  
صيد الحرم فعليه قيمته وان حلبه قيمة لبنه ومن قطع حشيش الحرم او شجرة اي  
الحرم الموجب للجزا حال كونه غير مملوك فلو مملوك فعليه قيمتان قيمة لما ذكره وقيمة للشرع  
وكذا لو قتل الحرم صيد حلال تعدد القيمة ايضا فلحفظ ولا من جنس ما ينبت الناس  
مملوكا او غير مملوك ضمن قيمته وبعض اصلها في الحرم كلها نعم تعتبر اعصانها في حق  
صيد عليها لان العبرة محل قيامه حتى لو كان راسه في الحل وقوايه في الحرم لعدم النما  
والتصدق متعين في هذه الاربعة اي قتل صيد الحرم وحلبه وقطع حشيشه وشجرة ولا  
يجزي الصوم فيه تكرار وحرم رعي حشيشه خلا فالان يوسف لضرورة الزايرين وقطع  
الا اذا خربت معروف ولا باس بكافة الحرم لانها ليست بنبات بل هي شئ مودع في  
الارض فهي كجره ولو قد ركونها بنات فهي كجاف وكقد رسي من ترابه للترك كافي المحيط  
وكل ما على المفرد به دم بسبب جنايته على احرامه على القارن والمتنع الذي ساق  
الهدى به دمان لجنايته على احرامه وكذا الحكم في الصدقة وهذا اذا كان قبل الوقوف  
بعرفة واما بعده ففي غير الجاه دم على ما ذكره شيخ الاسلام كافي النهاية واقره القهستان  
لكنه مفرع على القول باستها احرام العروة بالوقوف وهو ضعيف والمنه بقاءه الى الخلق كما  
حققه الشرب لا لية بالحر الا ان تجاوز الميقات غير محرم لانه ليس بفار حينئذ وان  
قتل محرما نصيدا فعلى كل واحد منهما جزا كاملة لتعدد الفعل لكن يغرمان معا قيمة  
واحدة لما ذكره ويشتري ان يثلك اذا قتل ثلاثة ذكره القهستان وان قتل حلالا لان صيد الحرم

نضره في راسه ضمن ويعكسه  
لا كما في الشرب لا لية عن البحر  
الاما جف وانكسر

فعليه

فعليه جزا واحد الاتحاد المحل وبطل بيع المحرم الصيد وشراؤه ان اصطاده وهو محرر  
والا فالبيع فاسد ومن اخرج ظبية الحرم فولدت فان ضمنها وان ادى جزاها اي الام ثم ولدت  
لا يضمن الولد لعدم سرية الامن حينئذ وهل يجب ردها بعد اداء الجزا الظاهر نعم  
باجازة الميقات بلا احرام من جاوز الميقات الذي يجب عليه الاحرام منه غير محرم  
ثم احرم لزمه دم فان عاد اليه اي الى الميقات الذي جاوزوه وهو افضل او الى ميقات  
اخر محرما بجمعة او عرفة او بهما ملييا ولم يشرع في تسك سقط الدم وعند ما يسقط  
الدم بعوده محرما وان لم يلزمه وان عاد قبل ان تحرم فاحرم منه سقط اتفاقا وكذا يسقط  
لو احرم بعرفة داخل الميقات ثم افسدها وقضاها باحرام منه وكذا لو احرم بجمعة  
لجبر النقصان بالقضا الذي على الاداء وان عاد بعد ما شرع في الطواف بجمعة او عرفة لا يسقط  
لتاكده بالشرع ومتى خاف فوت الحج لوعاد فالأفضل عدمه والا فالأفضل عودته وان دخل  
الكوفي البستان اي بستان بني عاصم داخل الميقات لحاجة قصدها ثم هذا القصد هل يشترط  
عند خروجه من بيته او عند المجاورة استظهر في البحر الاول وفي النهر الثاني ونية من الإقامة  
ليست بشرط على المذهب فله دخول مكة غير محرم وميقاته البستان لانه التحق له  
كما مر ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عرفة لان دخولها سبب لوجوبه فلو عاد الى احد  
المواقيت واحرم بجمعة الاسلام او بجمعة من ذرة في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة ايضا  
لتدراكه المترك في وقته وان كان العود المذكور بعد عامه لا يسقط لصيرورته دينيا نحو  
السنة وان جاوز ملكي او متنع الحرم يريد الحج غير محرم فهو كمن جاوز الميقات في كل  
الحالات وان جاوز ملكي او متنع ووقوفه لطوافه فلا يسقط الدم بعوده بعد باضيق  
الاحرام الى الاحرام ملكي طاف بعمرته شوطا او شوطين او ثلاثة فاحرم بالحرفه  
وقال ارفض العروة وعليه دم برفض ايها وقضاج وعرفة لانه كفايت الحج ولو اتى به في سنة  
سقط عنه العروة وان رفضها عليه قضاء عرفة فلو انهما اي الحج والعروة صحا وعليه دم وهو  
دم جبر وفي الاقاني دم شكر ولو طاف اكثر العروة رفض الحج اتفاقا وفي المبسوط لا يرفض واحد  
منها وجعله الا سيجي في ظاهر الرواية ومن احرم في ثم باخر يوم النحر فان كان قد خلق  
في الاول لزمه الثاني ولادم عليه لانها الاول والاتعلق الاول لزمه الحج الثاني وعليه دم قصر  
يقصر لجنايته على احرامه بالتقصير والتاخير وعند ما ان لم يقصر فلا دم عليه ومن فرغ من  
افطال عمرته الا بالتقصير اقتصر عليه لشموله المرأة فاحرم باخرى لزمه دم لان الحج بين  
احرام عمرتين مكروه خرم ولو احرم اذ فات حج ثم بعرفة لزمه ما واسألني الفت السنة بتاخير  
العروة وان وقف بعرفة قبل افعال العروة او اكثرها فقد رفضها لانها لم تشرع مرتبة على الحج  
لا لوجوه ولم ينفذ حتى لو عاد فعليه ثم وقف حج فان احرم بها بعد طوافه لم يطواف القاد  
نك برفضها لتاكده بطوافه ويقضيها الصحة الشرع فيها وعليه دم لرفضها فان مضى  
عليها صحا ويقدم العروة ويلزمه دم وهو دم جبر فلا يكمل منه في الصبح وان اهل الحاج



بعد يوم النحر او ايام التشريق لم يمتد بالشروع ولزمه رفضها خلاصا من الاثم وقضاها  
ودم لرفضها فان مضى عليها صبح وعليه دم لا ركب الكراهة فهو دم جبر ومن فات  
اجل يفوت الوقوف فاحرم في او عمرة لزمه الرفض لما احرم به وخلل بالفعال العمرة ولزمه  
القضا والدم للخلل قبل اوانه بالرفض بالاحصار والفوات اي فوات الحج ان احصر  
المحرم اي منعه عن الركبتين بعد او مرض يزيده بالذهاب او الركوب او غيرها او علم  
محرم او ضياع نفقة فله ان يبعث شاة او ما يشتري به شاة فلو بعث دمين تخلل بالاولها  
فان الثاني تطوع كافي اليتابع تذنه عنه في المحرم في وقت معين ليعلم وقت تخلله فاذا  
عينه ثم حل فيه من احرامه والمبعوث لم يذمه فيه او ذمه في غير المحرم لم تخلل من احرامه  
ويلزمه دم وقال بعضهم اذا شرط في وقت الاحرام الاحلال عند الاحصار حل به قبل الذبح  
كما في القهستان في عن شرح الطحاوي وفي الاكتفا شعاريه اذ ابعث بالهدى فله ان يرجع  
احله لانه اذا لم يتمكن من المشي الى الحج فلا فائدة في المقام كافي التحفة ولذا قال وتخلل بعد  
ذبحه من غير حلق ولا تقصير خلافا لابي يوسف فانه اوجب الحلق ولو لم يجد ما بقي  
محرم الى الوجدان او التخلل بالافعال ولو بالطواف والسعي وعن ابي يوسف انه يقوم بالدم  
بالطعام ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما مكلا كافي الجوهره وان كان  
قارنا يبعث دمين فلا تخلل الا بذبح اخرها ولا يشترط تعيين احد هاتين والاخر للعمرة  
ولو بعث واحدا لا تخلل عن واحد ويجوز ذبحها قبل يوم النحر لان الحل لانه دم كفارة فيستوفى  
بالمكان لا بالزمان وعند هاتين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر ان كان محصرا بالحج ولو بالعمرة فلكل  
الامام وعلى المحصر بالحج فرضا او نفلا اذ اخلل قضا وعليه عمرة لانه كفايت الحج وعلى المعتمر  
عمرة وعلى القارن حجة وعمرة للقارن وعمرة للتحلل وان زال الاحصار بعد بعث الدم  
وامكنه ادراكه اي الهدى قبل ذبحه وادراك الحج معا لا يجوز التخلل ولزمه المضى لقدرة  
على الاصل قبل تمام الخلف ويصنع بهديه ما شاؤا وان امكن ادراكه فقط تخلل لعجزه عن الاصل  
وان امكن ادراك الحج فقط ببقا من الوقوف خلل استحسانا لان تلف المال اكشف النفس  
والتوجه افضل والحاصل انه ان امكنه ادراكها توجه وجوبا والا لا ومن منع بركة عن  
الركبتين فهو محصر في الاصح وان قدر على احد هاتين فليس محصرا لانه ان قدر على الوقوف  
امن الفوات وان قدر على الطواف ففايت الحج يتخلل به ومن فات الحج وفواته ان يكون بفوات  
الوقوف بحرفة لا غير كافي السراجية وغيرها فليتخلل بالفعال العمرة وجوبا ومقادة بقا احراما  
بعد فوات الحج وهو قول الطرفين واما عند ابي يوسف فاحرامه انقلب باحرام العمرة ومثرت  
انه لو احرم حجة اخرى بعد الفوات وجب رفضها عند ابي حنيفة لان الجمع بين الاحرامين  
بدعة ولم تصح الثانية عند محمد لانه لا يتصور ادا حجتين معا ومضى فيها عند ابي يوسف  
لانه محرم بعمرة اضاف الى احرامه حجة والصحيح قول الامام كافي المحيط عليه الحج الفات  
باحرام جديد من ميقاته من قابل اي عام مقبل وفيه اشعار بان لا يطفئ العمرة لانه قد

ادها في عامه ذلك كافي الظهيرية ولا دم عليه لانه التخلل بالعمرة بمنزلة الدم في حق المحصر فلا  
يجمع بينهما واعلم انه لا فوات للعمرة لعدم تاقيتها وهي حرام وطواف وسعي وحلق او  
تقصير فلاحرام شرط وقيل ركن ومعظم الطواف ركن وغيرها واجب هو المختار وقيل  
السعي والحلق او التقصير واجبان وغيرهما سنن واداب تاركها ميسر وتجب فيها ما في  
الحج واذا استلم الحجر قطع التلبية في الاصح واذا حلق تخرج عن احرامها ذكره القهستاني  
وقاضي خان وتجوز في كل السنة وتكره لغير القارن يوم عرفة والنحر وايام التشريق فان  
فعل فعليه دم رفضها او لا الجمع بين التسلين احراما او اداءه ويقطع التلبية فيها باول  
الطواف عند استلام الحجر وليس لها طواف قدوم ولا وداع بالحج عن الغير تجوز  
النيابة في العبادات المالية كالزكاة والكفارات مطلقا عند القدرة والعجز والاعتذار في  
البدنية كالصلاة والصوم خال وفي المركب منها اي المال والبدن كالحج تجوز عند العجز  
نظرا للمال لا عند القدرة نظر للبدن ويشترط لصحة الموت للامر والعجز الدائم الى الموت  
لانه فرض العمر حتى تلزمه الاعادة بزوال العذر ان كان يرجى زواله وان لم يرج كالعمى والزمانة  
يجب عليه الاجحاج كافي القهستان في عن المحيط ولا يعيد مطلقا كافي البحر عن المحيط واعتداه  
الشرب لا فيلحفظ واما شرط العجز المذكور في الفرض لا للنفل لا لتساع بابيه فيصير بالشرط  
ويكون ثواب النفقة للامر بالاتفاق واما ثواب النفل فالامور تجعله للامر وقد صرح ذلك عند  
السنة كصلاة وصوم وصدقة كافي الهداية وغيرها فمن عجز عن الحج الفرض فاجب غير حج  
حجه ويقع عنه اي يقع عن الامر اصل الحج في ظاهر الامر هب وقيل عن المأمور بنظر الامر  
ثواب النفقة في النفل وفي القهستان في عن المحيط عن شيخ الاسلام انه قول اصحابنا وفي الشرب لا لية  
عن الكشف واليه ذهب عامة المتأخرين قلت ولكنه خلاف لا عمرة له لانهم تفقوا على ان الفرض  
يسقط عن الامر ولا يسقط عن المأمور وانه لا بد ان ينويه عن الامر وهو المذهب كافي البحر  
والشرب لا لية وينوي النايب عنه الحج فيقول ليس بحجة عن فلان وبعد الركعتين اللهم  
اريد الحج فيسرو لي وتقبله مني ومن فلان وان اتقي بنية ولو نسي اسمه فنوى عن الامر ويجوز  
الحاج ما فضل من النفقة الى الوص او الورثة وجوبا وان شرط له الشرط باطل الا ان يوكفه بهمة  
الفضل من نفسه او بوص الميث به لمعين وتجوز في الضرورة بصاد مهمل من كم حج عن  
نفسه والمرأة والعبد والمراهق وغيرهم اولى لعدم الخلاف ومن امره رجلان فاحرم حجة  
عنهما ضمن النفقة للحي الفقة والحج له فيخرج بها عن حجة الاسلام دون امره ولا يمكن جعله  
لاحد هاتين لعدم الاولوية وان اجم احرام بان نوى احد هاتين معين ثم عين احد هاتين  
المضى اي قبل الطواف والوقوف حج خلافا لابي يوسف ويحده اي بعد المضى بالشروع في  
الافعال لا يصح تعيينه فلا يقع عن معين ودم النفقة والقارن في صورة الامر بهما المأمور وكذا  
دم الجنابة ايضا فانه المختص بنعمة الجمع بين التسلين وانه الجاني ودم الاحصار في الامر  
خلافا لابي يوسف فعند ماعا المأمور ايضا وان كان الامر ميتا ففي ماله دم الاحصار من

القلب جاز



الثالث وقيل من الكل وان جامع المأمور قبل الوقوف فسد وجهه والدم عليه وضمن النفقة  
خلاف ما اذا فاتته الحج وان مان الحاج بنفسه او المأمور في الطريق واوصى به من منزل  
أمروه من ثلث ما بقي من ماله قيا ساء عليه المتون فيلحفظ وعند ما من حيث مان المأمور  
استحسن والا اصل فيه ان السفر هل يبطل بالموت والا وهذا اذا لم يبين مكانا حج منه والا  
منه بالاجماع لكن عند اي يوسف ما بقي من الثلث الاول وعند محمد ما بقي من المال المدفوع  
اليه ان بقي والا بطلت ومن اهل بركة عن ابويه بغير امر ثم عين احدهما جاز لانه متبرع  
وللانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات فرضا او نفلا واللام في وان ليس للانسان  
الاماسعي بمعنى على كافي ولهم اللعنة ولهم سوء الدار وفي الحديث من حج عن ابويه او قضى  
عنهما مغرا بعت يوم القيامة من الابرار وفي رواية من حج عن ابويه فقد قضى عنه حجهم وكان  
فضل عشر حج وقامه في الفجر فروع لوقال المأمور بعت من الحج وكذلك الوارث او الوصي لم  
يصدق ويضمن النفقة الا ان يكون امرا ظاهرا ووقال بعت وكذا بوه فالقول له بيمينه ولو برهنا  
على انه كان يوم النحر بالبلد لم تقبل لانها شهادة نفى نعم لو برهنا على اقراره انه لم يحج قبلت  
هذا اذا لم يكن المأمور مديونا امر بان يحج ما عليه فان كان لم يصدق الا ببرهان والفرق لا ينفخ  
بار الهدي هو ما يهدي الى الحرم ليتقرب به من ابل وبقر او غنم واقبله شاة ولا يجب  
تعريفه اي الذهاب به الى عرفات او التشهير بالتقليد وتجزي فيه ما تجزي في الاضحية كما  
يسجي وهذا عند الشيخين واما عند محمد فتجوز الصغار ايضا كما ذكر القهستاني وتجزي  
الشاة في كل موضع وجب فيه الدم في الحج الا اذا طاف للزيارة جوبا او حيا او بنفسا  
او جامع بعد وقوف عرفة قبل الحلق فلا تجزي فيها الا ابدنه كما مروى بكل ندبا من  
هدي التطوع اذا بلغ محله والاوجب التصديق بلجه الا اذا استهلكه في تصديق بيمينته كلف  
القهستاني عن شرح الطحاوي والمتعة والقران ويؤكد ان خرفي الحرم لا من غيرها لانها  
وما كفارات فلو اكل ضمن ما اكل وخص ذبح هدي المتعة والقران بايام النحر الثلاثة دون  
غيرها ولو تطوعا في الاضحية وخصد الكل اي جميع ما ذكره من الهدى بافلا يرد جنيذ جنة  
منذورة لم ينو خربا بكة فانه يجوز في اي موضع شاء الله لان المصنف لم يتعرض للمندورة  
على انها لم تخرب عند الاكلة كما في المحيط بالحرم كله لا بغيره ولا بمعنى على الاضحية وقد منازاة  
لو ذبح في غيره لا يجزئه الا اذا تصديق بلجه على المساكين لكل على قدر نصف صاع ويتصدق  
نجله وخطامه اي زمامه ولا يعطى اجرا جزا راى الذابح منه شيئا فان اعطاه ضمنه اما  
لو تصديق عليه جاز وفيه اشارة الى جواز ذبح غيره وان كان بنفسه احسن انا احسن ولا  
يركبه ولا تخله فان تعطله واجب الا عند الضرورة بان لا يقد على المشي فان نقص ركوبه  
او تخيل ضمن اي ضمن النقصان ويتصدق به ولا عليه فانه عليه تصديق به ويتصدق  
بالولد وضمنه لو باعه وينضح ضرعه بالمال الباد ليقتطع لبنه لو الذبح قريبا والا عليه وتصدق  
به او مثله او قيمته الا اذا استهلكه فانه بالقيمة وان عطيا الهوى او اوجب او تعيبا فاحسنا

وهو

وهو عيب يمنع جواز الاضحية / قام غير مقامه وصنع بالمعيب ما شأ وان عطى هدي  
التطوع خرب وصنع نعله اي قلادته بدله وضرب به صفحته ليعلم انه هدي للفقر او لا ياكل  
منه هو لا ينفذ لعدم تمام القرية بخلاف ما اذا صار في الحرم وليس عليه غيره لتعلق القرية  
بعينه وقيل ندبا بنية التطوع والمتعة والقران لا غيرها لان الاشتهار بالعبادة اليق  
والستر بغيرها احق مسائل مشهورة اي لا يتضمنها باب واحد شهدوا اي جمع عظيم والافلا  
تقبل شهادة عدلين وقيل تقبل كما في المحيط ان هذا اليوم الذي وقف الناس يوم النحر  
بطلت شهادتهم واجب صحيح استحسانا للخرج الشديد فيقول لهم الامام لا رفق في شهادتهم  
بل فيه تهيج الفتنة والفتنة نامة لعن الله من ايقظها فلا سمعها فقد تم حج الناس حتى  
الشهود فيأروى هشام عن محمد ولو شهدوا انه اي اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية صحت  
الشهادة ان امكن الوقوف مع اكثر الناس والا لا و قال الامام الحلواني ينبغي للقاتل ان لا يقبل  
هذه الشهادة لان فيه تهيجا للفتنة كما في الكافي وفي المحيط والحاصل ان كل ما قبلت الشهادة  
فيه لفات الحج للمكمل لم تقبل وان كثروا ولو فات للبعض تقبل ومن ترك الحجرة الاولى في اليوم الثاني  
او الثالث او الرابع فانه شاربها فقط والا و ان يرى الكل رعاية للترتيب المسنون ومن  
نذر حيا ما شيئا ميتا وجوبا من منزله في الاضحية حتى يطوف للزيارة لانها الا وكان وقيل ميتا  
من حيث تحرم فان ركب اكثر المسافة لمزجة دم وفي الاقل تصديق بقدره وفي الحجرة ميتا حتى  
يسعى حلالا اشترى امة محرمة بالاذن اي اذن سيدها ما بدونه فلا يكون لازما له اي لا يشترى  
ان تحللها بقص شعر او قلم ظفر او مس طيب بلا كراهة وكبره للبائع الخلف وندبه قبل الجماع  
ندبا تعطي الشان الاحرام خاتمة زيارة قبره عليه الصلاة والسلام من المكندوبات بل قيل  
من الواجبات لمن له سعة وسدد باح ان كان فرضا وخيران كان نافلة وقام اعضاه الشربة  
افضل البقاع على الاطلاق حتى من الكعبة ومن الكرم وعرض الرحمن رزقا الله العود والقبول  
بجاه الرسول صيا الله عليه وسلم **كتاب النكاح** ليس لنا عبادة شرعت من عهد  
ادم عليه السلام الى الآن ثم تستمر في الجنة الا النكاح والايمان هو لغة الضم والجمع وشربا  
عقد اي مجموع ايجاب وقبول ولو حيا يرد على ملك المتعة اي حل استمتاع الرجل من المرأة  
خرج البيع لان المقصود فيه ملك الرقبة وملك المتعة داخل فيه ضمنه يجب عند التوقان اي التوق  
القوى بشرط ملك المهر والنفقة وفي النهاية اذا لم يكن الاحتراز عن الزنا الا به كان فرضا وكبر  
عند خوف الجور وتحرم عند يقينه وبمن موكل حالة الاعتدال بين الفتور والشوق لحق  
النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني وقيل مباح وقيل مستحب وقيل سنة وقيل واجب  
عين وقيل واجب كفاية وقيل فرض كفاية فهو اول من التحلي لعبادة الله كافي التحفة وينعقد  
بانحاش من الزوج او من الزوجة وقبول من الاخر فلا ينعقد بالتعاطي ولا بالقبول بالفعل  
كقبض المهر بل بالقول ولذا قال كلاهما بلفظ الماضي لانه ادل على التحقيق والثبوت كزوجت  
وتزوجت واحدهما ما ضد والاخر مستقبل كزوجت فقال زوجت في المجلس ينعقد لانه

افضل

وقضنا على كتاب النكاح



توكيل في ضمن الامر بالامتنان يكون قابلا والا يكون راد فليس له التزويج بعده ولو قال  
 جئتكم خاتبا ولتزوجني انعقد لعدم جريان المساومة في النكاح تنبيه سنة مواضع  
 يكون الامر فيها ايجابا للنكاح والخلع والثالث قوله لعبد استترمني نفسك بكذا فقال  
 فعلت عتق الرابع قال هب لي ذا العبد فقال وهبته منك تمت الخامس قال لصاحب  
 دين ابرئني فقال ابرأنيك السادس قال اكفل بنفس فلان فلان فقال كفلت يتم فان  
 كان غايبا فقدم واجاز كفالته جاز كما في زواجر الجواهر وان لم يعلم معنى لفظها  
 سواء كان عربيا او غريبا وسواء علم انه ما ينعقد به النكاح او لا وهذا اقضا واماد يانه فيلزم  
 العلم كافي الخاتبة وفي العادة انه لا يصح عقد من العقود اذ لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع  
 وقيل ان كان ما يستوي جده وهزل يصح والا فلا كما ليس انتبه وجزم بهنسيه باشتراط  
 علمها معناه لكن في الشرع لالية عن الفقه عن الخلاصة ما يفيد ترجيح عدمه وخوفه في آخر  
 وان اختلف المتصحح ويبقى في الطلاق فنبه ولو قال ادي اي زوجتي او يزوري اي قبلت  
 فقال الاخر ادي زوج او يزوري اي قبلت بيمينتي الغايب بلا يم ليكون مسندا الى المتكلم  
 في العقد والاحتياط ان ياتي باليم كسبع وشراحيث يصح بلا يم ولو قال عند الشهود لا حاجة  
 اليه اذ الغرض بيان لفظ ينعقد به ما زن وشويم اي قال رجل وامرأة نحن متزوجان او زوجان  
 لا ينعقد لانه اقرار كذب اذ لم يقع بينهما عقد بل ياتي كما لو قال هذه امراتي فقال نعم لم ينعقد  
 الا ان يقصد انشا العقد او يقضي به القاض وهذا دليل على ان القضا يصح في المختلف عند المشايخ  
 كما في القهستاني عن المحيط واعلم ان ما لا ينعقد به النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط  
 به الحد كما في الخزانة **واعلم ان ما لا ينعقد به النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط**  
 لفظ وضع التملك العين في التحليل بشرطية او قرينة وفهم الشهود المقصود كسبع على المعتد  
 وشراو هبة وصداقة وتليك وجعل وعطية وقرض ونحوها لا باجاعة ويا حاجة واعارة  
 ولا تعاط والفاظ مصحفة تجوز وصية لانها التملك بعد الموت حتى لو قيدها بالحال **وهو شرط**  
 لصحة العقد المذكور **سواء كل من العاقدين لفظ الاخر فلو لم يسع الا احدهما لم يصح كما في**  
 سائر العقود الا انه يشك في الاطلاق بنكاح الفضول وما اذا ذكر الزوج اسم امرأة غايبة كما  
 سيجي ذكره القهستاني وحضور شاهدين حين اوجروا حرتين مكلفين اي عاقلين بالغين  
 مسلمين ان كانت الزوجة مسلمة اذ لا ولاية لغيره على مسلم **سما معين مع اللفظ** فانه حين  
 نكاح لانه المقصود من السماع فلا يصح ان سمعا متفرقين ولا يصح حضور هندیين او اصميين  
 او نابيين او سكرانيين لم يفهموا كلام العاقدين على المعتد وقيل يكفي مجرد الحضور دون السماع  
 وأشار الى انه لا يشترط معرفتها للارة ولا روية وجهها فانه سمع صوتها من بيت لم يكن فيها  
 فيمجاز والا فلا فلو كانت متعقبة جاز في المختار والاحتياط ان يكشف وجهها او لا كما في  
 وجدها والى انه لا يشترط حضورها بل ذكر الاسم اي مع اسمها وجدها عند عدم معرفتها  
 كما في الوقائع **وجاز كونها فاسقين او محرودين في ذل او اعميين او ابني العاقدين**

الحال  
 ينعقد

او ابني احد هما والاصل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح لنفسه انعقد حضرته ولا يظهر عند  
 النكاح بشهادتهما عند دعوى القريب لانها لدفع تهمة الزنا لا لصيانة العقد عن الخوف  
 كما بسطه في البداية وكذا في تزويج مسلم ذمية عند ذميين موافقين لها في دينها  
 او اخلافا للمجوز وفرو ولا يظهر بشهادتهما اي الذميين ان ادعت الذمية وانكر المسلم  
 بخلاف عكسه ومن امر رجلا وكذا الوامر امرأة فعقدت خضرة رجل وامرأة اخرى  
 ان يزويج صغيرته ولو ثيبا فزوجها المأمور عند رجل وامرأتين صح العقد ان كان  
 الاب اي الولي حاضرا فان كان الامم يصح شاهد اتم العقد من غير جعل المأمور سفير  
 ولا فيجعل كلامه نقل وتعبيرا والعبارة الجامعة ان يقال ومن امر غيره ان يزويج من له  
 ولاية تزويجه والامر حاضر خضرة من يتم العقد حضوره صح فيشمل صور مختلفة والامتنان  
 حاضر الا يصح لفقد الشرط وكذا يصح العقد لو زوج الاب بالغة ولو بلا اذنها عند رجل او  
 امرأتين ان حضرته البالغة صح فتجعل البالغة عاقدة والمكش شاهد **والا فلا يصح لما مر**  
 فزوج قال زوجتي ابتك فقال زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا ما لم يقل بعده فقلت غلط  
 وكيلها بالنكاح في اسم ايها بغير حضورها لم يصح وكذا لو غلط باسم بنته ولو كانت حاضرة صح اي  
 ان اشار اليها ولو سمع كلامها من وراجه ان معها غيرها لم يصح والا صح ولو وقع النزاع بين  
 ان التي تكلمت هي وتولى بنتان اذ تزويج الكبرى فغلط فسمها باسم الصغرى انعقد على الصغرى  
 قال والد احد الصغيرتين زوجت بنتي هذا من ابتك هذا او قبل الاخر ثم ظهر ان الجارية غلام  
 والغلام جارية انعقد خلافا لما ذكره العتاني خطب بنته فاخبرته زوجها فلان وكذا به  
 الترمذ فقال ان لم تكن زوجتها منه زوجتها من ابتك وقيل ابو الابن عند الشهود فبان انه  
 لم يكن زوجها لاحد صح النكاح بعث اقواما الخطبة فزوجها الولي حضرهم صح وجعل المتكلم  
 فقط خاتبا به في تزويج امرأة بشهادة الله ورسوله لم يجز بل قيل يكفر لانه اعتقد ان الرسول  
 يعلم الغيب قال زوجني ابتك عا ان امرها بيدك لا يكون الا امره لانه تفويض قبل النكاح  
 وهو لا يصح وهو رجلا بان يزوجه امرأة بعينها على مهر مسمى فزاد الوكيل في المهر لا ينفذ فان  
 لم يعلم حتى دخل بها بقي في الخيار بين اجازته وفسخه وقامه فيما علقناه على التوقيع **وهو**  
**باب المحرمات** اسباب التحريم انواع القرابة والمصاهرة والرضاع واجمع وعدم الدين  
 السماوي والثاني وادخال الامه على الحرة فهي سبعة ذكرها المصنف على هذا القريب وفي  
 المطلقة ثلاثا والحرة حق الغير من نكاح او عدة ذكرها فيما قبل به المطلقة قلت وبقي من  
 المحرمات الخنثى المشكك لجواز ذكوره ونه الجنية وانسان الماء لا اختلاف الجنس كما في السراجية  
 لكن في القنية عن الحسن البصري تجوز تزويج الجنية بشهادة رجلين كذا في القهستاني  
 وغيره لكن في زواجر الجواهر الاصح انه لا يصح نكاح ادمي جنية عكسه لا اختلاف الجنس فكانوا  
 كبقية الحيوانات ويؤيده قوله تعالى تمتنا علينا والله جعل لكم من انفسكم ازواجا فلو جاز  
 لقان الامتنان فلعلم ان الآية دالة ايضا على عدم صحة نكاحنا منهم فهو المعتد كما في فتاوى

مع النكاح



ابن جرير قلت كنه استدلال مفهوم الصفة وهو ليس بجدة عندنا كما تقرر في الاصول وحينئذ  
يفتحناج له دليل وقد يقال الاصل في الفروج الحلية الا ان الشارع اذن في نكاح الاناث من بني  
ادم بقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء الاية والنساء اسم للاناث من بني ادم خاصة كما في اكام  
المرجان في احكام الجان فبني الاناث من غير بني ادم على اصل الحرمة فتأمل **تحريم على الرجل امه**  
**وجده** الاب وام وان علت بعموم الجواز ثم الحرمة يجوز ان تفسر بالطلاق والفساد لانها  
سيان هنا ولد الابن النوكيل بالنكاح الفاسد ولا طلاق زوجته به ولا طهارتها كما في التمسك  
عن المحيط قال في العادة انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطل او فاسد لا يخلو عن شك  
**ويشتهر** ولو من زنا وبنت ولده ذكر او انثى وان سفلت واخوته وبنت اخيه ولو غير  
اشقاء وان سفلت وعمته وخالتها وما بنايتها خللا وتحريم ام امراته مطلقا دخل بها ولا  
ان كان العقد صحيحا فلا تحريم بخلاف العقد الفاسد نعم لو طيها بنكاح فاسد حرمت بنتها  
فلتحفظ **وبنت امرأة دخل بها** لما تقرر ان نكاح البنات تحريم الامهات ووطي الامهات تحريم  
البنات وذكر الجوز في الاية للعادة لا للشرط بدليل الاخلال به في الاحلال ويشمل النص بنات  
الربينة وان سفلوا خلا في حلاله الا انسابا والابا **وامرأة ابية** وان علا دخل بها او لا بالاجماع  
او بآراء الجاهل مع الحقيقة وتامه فيما علقناه على المنار **وامرأة ابية** دخل بها **ولا وان سفل**  
وذكر الاصلا في الاية لاجراء حيلة المتبني للاحلال حيلة الابن رضاعا وتحريم الكل اى كل  
المذكور ان **رضاعا** قوله عليه الصلاة والسلام من الرضاع ما تحرم من النسب فرع يقع مغالطة  
يقال طلق ذات لبن منه طلقين فاعتدت فتزوجت بصغير فارضعت فحرمت عليه فتزوجت  
بآخر ودخل بها فطلقها فهل تعود الى الاول بواحدة ام بثلاث فإى ما اجاب اخطا  
والصواب انها لا تخل له ابدا لم يورثها حيلة ابية رضاعا كما في شرح الوهبانية وفي  
المحيط استرى امة من ميراث ابية كان له وطئها حتى يعلم ان الاب وطئها ولو باخبار  
الاب الا اذا كانت في غير ملكه الا ان يصدق اباه ولو تزوج بغيره فوجدها مضطرة واعت  
ان اباه فضاها ان صدقها بانتهى منه بلا مهر والا لا تحرم **المجموع بين الاختين نكاحا**  
اى عقد اولوفى عدة **باين او رجعي** في نكاح صحيح او غيره في عدة وفاة او غيرها كما في  
التف لكن في الخلاصة وغيرها ولو ماتت الزوجة فلزوجهما التزوج باختها يوم الموت  
او وطئها بملك عينين سواء كانتا مملوكتين او احديهما مملوكة وان لم يدخل بها مملوكة حلالا  
**تزوج اخت امه التي وطئها لا بطا واحدة منها** اى من الاختين الموطوءة والمملوكة حتى  
الاخت **الاخرى** بطلاق المملوكة او بزيوال حل استتماعه بالمملوكة ولو لم يكن وطئ الامه حل له  
وطئ المملوكة ونقل ابن الكمال ان دواعي الوطئ كالوطئ ونقله القهستاني من كراهية الخلاصة  
**ولو تزوج اختين في عقدين** اى متعاقبين اذ لو تزوجها بعقد واحد او عقدين معا  
يبطل نكاحهما فلا يجب شيء من المهر قاله ابن الكمال وغيره **ولم تعلم الاولى** اذ لو علمت لجل  
نكاح الثانية فرفق بينهما **وبينها والمهر** ان كان مهرهما متساويين والمهر

مسمى

مسمى في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول وكل منهما ادعت سبق نكاحها او تمامه في الخواين  
وتحريم **المجموع ايضا بين امرأتين** نكاحا ولو في العدة او وطئها بملك عينين **لو فرضت** وقد رت  
**احداها** ذكر **تحريم بنسب** او بسبب رضاع عليه **الاخرى** كالحمة وبنت الاخ والحالة وبنت  
الاخت **تختلف الجمع بين امرأة وبنت زوجها** لان امرأة الاب لو قدرت ذكرها جاز له تزوج بنت  
الزوج **لانها لا فائدة فيه** وكذا يجوز الجمع بين المرأة وامرأة ابنتها والامة ثم سيدتها اذ  
لو قدرت السيدة ذكرها لم تحرم **والزنا** مشتهرة حالها او ما ضيفا وفيه من زنا الى انه لو اتاهها في  
دبرها لم يوجب وقيل يوجب وبه شمس الاسلام الا وحديث ذكره القهستاني **يوجب حرمة**  
**المصاهرة** لانه سبب للولد ولذا لا يتعلق التحريم بوطئها في دبرها كما مروى ثم قالوا  
لو افضاها لم تحرم عليها مالم يثبت كونه في الفرج الا اذا حبست وعلم انه منه ولو  
تزوج صغيرة لا تشتهى فدخل بها فطلقها وتزوجت باخر جاز لا اول التزوج يستلزم عدم  
الاستهارة وكذا لو جامع غير المشتبه زوجة ابيه لم تثبت الحرمة **وكذا المس** ولو ناسيا او مكرها  
او مخطنا ولو شعرها **بشهوة** من **احد الجاهلين** بلا حيل يمنع وصول الحرارة لانه  
سبب الوطئ ولو ادعت الشهوة وانكرها الرجل فهو مصدق الا ان يقوم اليها منتشرا  
فيعانقها او ياحد مثليها او يركب معها او يكون المس على الفرج والتقبيل على الفم وفي  
الفتي يترى الخلق اخذ بالفم وكذا يوجب حرمة المصاهرة **نظره الى فرجها** **الدخول** الى المدور  
الذي يرى عند الفرج صاه يفتي **ونظرها الى ذكره** **بشهوة** وهي معتبرة عند النظر للمس  
لا بعد ما ولو من وراء حجاب او داخل ما لا يعاين المرأة او ما **وما دون تسع سنين** غير  
**مستهارة** **بم يفتي** وبنت تسع مشتهرة على قول ابن الليث وبه يفتي وعن المشيخين ان بنت  
خمس مشتهرة اذا استتھى مثلها وكذا ما فوقها لو فحش لكن في المحيط ويكنى استهارة احد  
فلا يشترط كونها بالغين والمرأه كالبالغ **ولو انزل مع المس** والنظر لا تثبت **الحرمة هو**  
**الصحيح** وعليه الفتوى لعدم الافضا الى الوطئ بانقضاء الشهوة وحده الشهوة المعتدلة  
في الموضوعين ان تنشر التدا وتزداد انتشارا به يفتي وقال القهستاني وقال على العامة  
ان يميل اليها بالقلب ويشتهم ان يعانقها وقيل ان يقصد موارعتها ولا يبالى من الحرام  
وعزاه للنظم وصح في المحيط والخفة وغاية البيان وغيرها واما في الشبه والعينين والمجنون  
تحرك القلب او زيادة تحركه وفي الجوهرة النظر الى الفرج لا يشترط فيه تحريك الالة به يفتي  
فروق قبل ام امراته حرمت امراته مالم يظهر عدم الشهوة وفي المس مالم تعلم الشهوة  
والمعانقة كالتقبيل وكذا العض بشهوة وفي الخلاصة قيل لرجل ما فعلت بام امرتك فقال  
جا معها تثبت الحرمة ولا يصدق انه كذب وان كان لا والا صرار ليس بشرط في هذا الاقرار  
وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقبيل عن شهوة وكذا على نفس المس والتقبيل  
شهوة على المختار وفي الامالى قبلت ابن زوجها وقالت كانت عن شهوة ان كذبها الزوج  
لا يفرق وفي الفتا يقطع زوجته او يقطعه هي لجامها فوطعت به عابسته المشتهرة او

افتهم

وانقضت عدتها

نسخ  
والنساء



او يدها على ابنه ولو من غيرها حرمت عليه مودة وفي القهستان واعلم ان حرمة المصاهرة  
ثبت بالاقرار وان كان بطريق الهزل ولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع  
النكاح ولذا لو وطئها زوجها لم يكن زنا وحرمت عازوج اخر وان مضى عليها سنون كما في  
العادية وغيرها انتهى **وجن نكاح الكتابية حرة او امة ذمية كانت او حرة الا انه لو نكح**  
**حرة في دار الحرب كره** كما في القهستان عن المحيط **والصائبية المومنة بنى المقررة**  
**بكتاب اتفاقا** وما نقل من خلاف مبنى على ان الصائبية عند الامام كتابية تعظم الكواكب  
كعظيمات القبلة وعند ما تعبد الكواكب ولا كتاب لها فالحلاف لفظي كما ترى **لا يبيح نكاح**  
**عابدة كوكب ولا وطئها** عنك ميم وكذا الجوسية والوثنية اجماعا لانهن لسن اهل كتاب  
**وجن نكاح المحرم والمحرمة** في او عمة ولو لم يحرم **والامة المسلمة والكتابية** ان لم تكن تحت  
حرة ولو كان مع طول الحرة اي القدرة على مهرها ونفقتها لكن يكره ولعل الكراهة للتشبه  
لما في المبسوط الاولى ان لا يفعل **وجن نكاح الحرة عا الامة ونكاح اربع فقط** بالاجماع  
**للمحرر ايراما** او مختطمان واما التسري فله ما شأحه لو كان له اربع نساء والف سرية وازاد  
اخذ اخرى فلامه احد خيف عليه الكفر لكن اذا تركه كيلا يغم زوجته **يوحرر للعبد والمكاتب**  
**والمدير** ثم الولد ثنتان لان الرق منصف ويتنع عليه التسري **وجن نكاح جلي من الزنا**  
من غيره اما منه فيصح عقده وخل له وطئها اتفاقا والولد له **خلافا لابي يوسف** قياسا  
على الحامل من ثابت النسب ولو من حرة على المذهب **ولا توطأ الحامل من زنا ودواعي**  
الوطي كالوطي ولا تجب النفقة **حتى تنزع** ليلا يمتلي ما زرع غيره وقيل نخل وتستحق  
النفقة ذكره القهستان في معنى النهاية **وجن نكاح موطوءة سيدها** ولا يلزم الزوج الاستبراء  
بل يستبرأ بها سيدها وجوبا على الصبي ذكره في الذخيرة **او موطوءة زان** وخل له وطئها  
بلا استبراء وجوبا بل ندبا **ولو تزوج رجل امرأتين بعقد واحد** **يها محرمة** اي محرم نكاحها  
ليعلم امة نفسه **وجن نكاح الاخرى** لان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع **والمسلم**  
**كله** اي التي هي نكاحها وعند ما يقسم المسمى على مهر ثلثيها فاذا اصاب التي هي نكاحها  
يجب ويستقط ما للمحرمة فلو دخل بها فلها مهر مثل بالغ في الاصح **ولا يبيح تزوج**  
**امته ولا سيدته** اجماعا لثني الاحكام نعم لو فعل المولى ذلك حياطا كان حسنا لاحتمال  
كونها حرة او معتقة الغير او محلوفا بعقدها وقد حث الحالف وهذا ليس بغريب سيما  
اذا تداولتها الايدي ولهذا كان الامام شدا اذ يفعل ذلك ذكره القهستان في معنى المحرمات  
وغيرها **والاجوسية ووثنية** وكذا معتزلية وشافعية كما بسطه في المحيط قال القهستاني  
ولعل ترك التعرض مثله اول فاتهم يتاولون في ذلك كما بين في محله انتهى ويستند كرهه **ولا خلاصة**  
في عدة رابعة ابانها واما الرجعي فبالطريق الاولى **والامة عا حرة او في عدتها اي الحرة**  
**خلافا لهما** اذا كانت عدة البائن **وجن لو راجع الامة على الحرة** لبقاء الملك ولا تزوج  
حامل من نسبي الجار والمجور وصفة حامل اي مسببة ذات حمل من حرة لبون النسب

دارهم كما ثبت في دارنا **عنه** اذا نسبته الحرة الحامل فاراد الساب ان يتزوجها لا يجوز ما  
تلك وكذا المصاهرة لما ذكرنا وعن ابي حنيفة انه يصح ولا توطي حتى تنزع حملها كما في النهاية  
**او حامل ثبت نسب ولدها ولو من سيدها** ليلا يودي الى اشتباه الانساب وهذا اذا  
اقربه المولى فلوزوجها بعد العلم قبل اعترافه به ينبغي ان تجوز النكاح ويكون نفيا كذا في  
التوشيح ومنه علم جواز تزوج غير ام الولد وهي حامل لانه اذا كان نفيا فيما لا يتوقف على الدعوى  
ففيما يتوقف عليها اولى ولا يبيح نكاح **المتعة والموقت** الفرق بينهما ان الاول بلفظ المتعة والثاني  
بلفظ النكاح ونحوه ولا فرق بين طول المدة وقصرها هو الاصح وعن ابي حنيفة لو وقتنا  
وقتنا لا يعيشتان اليه كما يسهل في كافي الهداية وفيها ان المتعة مباحة عند مالك لكن في  
شهادات المضرات لو اباحه ما كافر وفي العادية لو قضى لجوازه لم تجز لكن لا تعزير فيه ولا حد  
ولا رجم ولا طلاق ولا ايل ولا ارث وعن ابي حنيفة لو قال اتزوجك متعة انعقد النكاح ولغي  
قوله متعة كما في الخاتمة ذكره القهستان وليس منه ما لو تزوجها على ان يطلقها بعد شهر  
او نوى ان يقيم معها مدة معينة قالوا لا بأس بتزويج النكاح لا يجوز المناكحة بين  
بني ادم والجن وانسان الماء لا اختلاف الجنس واجاز الحسن البصري نكاح الجنية بشأهده  
وتجوز مناكحة المعتزلة لان الانكاح احد من اهل القبلة وان وقع الزمان في المباحة خلافا لغيره  
للقواحه كالقول بقدوم العالم او نفي الاختيار والنكاح لا يبيح تعليقه بالشرط ولا اضافته الى زمن  
مستقبل ويبطل الشرط دون النكاح الا ان يكون الشرط كايضا وله وطئ امرأة ادعت عليه او  
ادعى عليها انه تزوجها وهي محل لانها العقد وقضى بنكاحها بينة ولم يكن تزوجها ولو قضى  
بطلانها بشهادة الزور مع علمها حل لها التزوج باخر بعد العدة وحل لشأهده الزور  
وحرمت عا الاول **بار الاوليا والاكف** اجمع ولي وكفو المولى هو العاقل البالغ الوارث  
والولاية على نوعين ولاية تدب على العاقل البالغة ولاية اجبار على الصغيرة والمعتقة  
والمرقوقة وثبت بقراءة وملك وولا وامة كما سيأتي **فجن نكاح حرة مكفلة بلا رضی**  
ولو كبر اما غير كفولة اي المولى العصبية في الاصح وقيل لكل محرم الاعتراض في غير الكفو بان  
يطلب من الحاكم التفريق ما لم تلد منه ليلا يضيع الولد ويجوز الاعتراض بتجديد النكاح حتى لو  
زوجها المولى من غير كفولة ثم فارقت ثم تزوجته المولى الاعتراض ورضي البعض كالكلان  
استووا في الدرجة وقال ابو يوسف للباقي الاعتراض مطلقا كما في الاختيار **وروي الحسن**  
**عن الامام عدم جوازه** اصلا **وعليه فتوى قاضي خان** وهو المختار للفتوى لنفسه والرضا  
فلا تخل مطلقا مكفلة ثلاثا تزوجت بغير كفولة المولى وهذا مما يجب حفظه **وعند**  
**محمد** **ينعقد موقوف ولو من كفولة** عا اجازة المولى فالوطي بلا اذن حرام ولا فيه طلاق  
وظهار وميراث وعنه انه باطل فلا ينعقد بعبارتها اصلا وبه قال الشافعي وفي خزانة  
الواقعات لو قضى القاضي بابطال الطلاق الثلاث لعدم المولى صح على الصحيح ولم تعد الى حرة  
الوطي والولد لانها حنفية معتقد ان صحته وفي الخلاصة والمضرات وغيرها ان الشافعية



لوزوجت نفسها من حنفى ووليهما كاره لئلا يكره ذلك العكس ذكره القهستاني ولا تجبر  
ولي بالغه على النكاح ولو بكر الا لقطع الولاية بالبلوغ فلا تجبر حر بالغ بالاولى لكنه غير  
محصور فانه لا تجبر المكاتب والمكاتبه ولو صغيرتين كما في النظم وغيره فان استاذن  
الولي او وكيله او رسول قبل النكاح او بعده **البكر فسكتت او فحلت غير مستهزئة او**  
**بكت بلا صوت فهو اذن** هو الاصح وقيل بمرودة الدم وقيل خلاوته والتبس اذن  
هو الصحيح في النهاية ومع الصوت رد لانه دليل السخط فلم يكن اذنا قال في البداية لكنه ليس  
برد حتى لو رضيت بعده انعقد في كلام المصنف تبعاً للوقاية والنقاية نظراً وكذا يكون السكوت  
وخوّه اذ نال وزوجها الولي فبلغها الخبر من رسول الولي ولو من فضولي فلا بد من العقد  
او العدة خلافاً لهما وشرط فيهما اي الاستيذان وبلوغ الخبر **تسمية الزوج** على وجه  
به لتظهر الرغبة فيه او عنه لا تسمية **المهر على الصحيح** لاحتد به ونها فلو سماه وهو دون  
مهر المثل لم يكن السكوت رضا وما نقله القهستاني وغيره عن الكافي من تصح خلافة رده  
في فتح القدير ونظم شيخ الاسلام عبد البر ابن الشحنة المسائل التي يكون السكوت فيها  
رضاً وهي ثلاثون فقال وحكم الرضا اعطوا سكوتاً وقرروا له صوراً مجموعها ما ساد ذكر  
من البكر في عقد وقبض صداقها وعند بلوغ ثم لا تخير كما شافه من بعد علم وواجب  
راي قبض موهوب كذا البريد كثر ومصدق شياً عليه بقبضه مقرر له بالمال مبراً مسطر  
كوجه وكيل باشر الفعل موقفاً عليه وبعض رده لا يؤثر وقبض مبيع اذ خص بفاستشد  
وبالعيب قبل البيع من هو مخير كذا بيع عبد او ربي ومشتري بشرط خيار المشتري فهو  
وما لك ما سور راى بيع غام وزوج مولوديهما وقد تضمن يوم وواخر لم يكن  
له ام ولد ثم لا تستتر خد مة من البيت لاخذ منه كلاً اسكتن اذا السكوت مقرر  
وقول وكيل في شرا معين لنفسه اشتريه له الملك يظهر كذا كعقيب الشق للزق لو يكن  
كوضع متاع عند من هو منطرد وقول الذي واضعه قد جعلته صحيحاً وعند الامير باليد يوم  
سكوت الذي امسح اليه مفوضاً ومجهول انساب يباع فحضر وقيد بعض بانقياد وبعد اذ  
اغت منه دعواه بان محروور زوجته او ولده او قريبه حضرته بيع العقار بصور  
فيمنع دعواه وبعض بخيرها كروية عمن والتعرف بعدد من المشتري دهرافد وتك حفظها  
بنظم حكاية في النفاضة جوهر **ولا استاذنها غير الولي الا بغير اجنيا** كان او قريباً بالولاية له  
كافرو عبد فلا بد من القول له على الرضا صريحاً او دلالة كطلب المهر والنفقة والتكفين  
وقبول التهنية هو الاصح بخلاف قبول الهدية او كل طعامة واعلم ان كلمة لو قد تكون بمعنى  
ان كما ان جوابها قد يكون جملة اسمية مقرونة بالافان كان الاصل ان تكون ماضوية مقرونة  
باللام كما اشير اليه في المغنى فارتفع اشكال قوى عن موارد استعمالها سيما في كلام الفقهاء  
**وكذا الا بد من القول لو استاذن الولي او رسول الشيب** باللغة ومن زالت بكارها بوثنة  
اي نطة الوثبة من فوق الى اسفل والطفرة عكسها **وجيضة** او جراحة او تعيس او طول

او خد مته

المدة بالاتزوت وفيه بكر حقيقة اتفاقاً ولها تدخل في الوصية لا بكار بني فلان **وكذا الوالت**  
**تكرها بناتها** لم يتكرروا لم يقع عليها به الحد فيسكن بسكوتها لانها عرفت بكار فتجانب  
بالنطق **خلافاً لهما** وبقي مسئلة من طلقت بعد الخلوة او قبل الدخول او فرق بينهما بعد الزوج  
وهذه بكر حقيقة اتفاقاً كما ذكره الزيلعي وغيره **ولو قال الزوج** عند الدعوى سكت حين  
الاستيذان او بلوغ الخبر **وقالت ردن ولا بينة له ولا لها فالقول لها** لانها منكدة انكاراً  
معنوا **وتخلف عند ما الا عند الامام** سيصرح في الدعوى ان عي قولها الفتوى فان بكت  
يقضى عليها بالتكول واي برهن قبل ولو برهننا فبرهاها الا ان يبرهن عي اجازتها او  
رضاها او اذنها او سكوتها لانه وجودي بضم الشفيعين فيكون مثبتاً فلا يردانها شهادته  
على نفي على انها مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد كما في النهاية **ولو لم يخاص**  
**ولو غير اب النكاح المجنونة** ولو كبيرة ثيباً والصغير والصغيرة ولو كانت ثيباً لان علة  
الولاية عند عدم العقل او نقصان فان كان الزوج اباً **وجد اب اب** عند عدم ولاية  
الاب او مولى زوج امته الصغيرة او عبده عي **الا بغير** ولا خيار لهم بالبلوغ ولو يقين  
فاحسن او غير كفو عنده وقال لا يجوز وعن اي يوسف ان التسمية لا يجوز والصحيح قول  
الامام كما في الجامع لو نور الشفقة الا ان يكون الاب سكران او معروفاً بسوء الاختيار كحالة  
وفسقا فالعقد باطل عنده هو الصحيح كما لو زوجها من فقير او محترف بحرفة دينية ولو وكل  
الاب رجلاً بزوج صغيرته فزوجها بغير كفو قيل يجوز عنده وقيل لا كما في جامع الصغار  
وليس للوجه ان يزوجه وان اوصى اليه الاب بذكر عي الصحيح وقيل ان اوصى اليه جاز ذكر القهستاني  
ثم قال وفيه اشارة الى ان السلطان او القاضي اذ ازوجها لم يفسخ عي ما روى عن الطرفين كما  
في الخفة والى انه يصح النكاح الصغيرة نفسها اذ لم يوجد ولي ولا قاض لكنه موقوف على اجازتها  
بعد بلوغها كما في القنية وغيرها **وان كان المزوجه غيرهما** اي غير الاب وابيه ولو الام او القاضي  
في الاصح **فلها الخيار اذ بلغا** وكان من كفو ومهر المثل والا فلا يصح اصلاً عي الصحيح لتقييد الولاية  
بالنظر او عي بالنكاح بعد البلوغ خلافاً لاي يوسف وسكوت البكر عالة بالعقد رضا اعتباراً  
باستد النكاح ولا يمتد خيارها الى اخر المجلس مجلس البلوغ او العلم كالشفعة ولو اجتمعت  
تقول اطلب الحقين وتبدل في التفسير به لانه امر ديني ولو بلغت بالليل ولا شهوة قالت نقضت  
النكاح ثم تشهد بعد الصبح قابلة بلغت الساعة واخترت نفيس وقيل لو قالت عند الشهود  
او القاضي نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها بيمينها وفي الاكتفا اشارة الى ان الاسماء دلا  
بشترط لا خيارها بل لا سقاط اليمين كما في العادية **وان جهلت ان الخيار لها** وانه لا يمتد لخيارها  
للتعلم وهذا عند الشيخين وقال محمد ان خيارها يمتد الى ان تعلم ان لها خياراً كما في القهستاني عن  
**خلافاً لمعتقة** التي زوجها مولاه قبل العتق ولو مدبرة او مكاتبه قبل الدخول او بعده فان  
خيارها يمتد وجهلها عذر لا اشتغالها بخدمة المولى وفيه اشعار بان خيار العتق لا يثبت  
للغلام كما في القهستاني عن الحائنة **وخيار بلوغ الغلام** اي الصغير والشيخ الحرة والامة



ثم عم ابيه ثم ابنه ثم عم جده  
ثم ابنه

عند التزوج او البلوغ لا يبطل ولو قاما عند المجلس فجميع العروقتة مالم يرضيا صريحا كرضيت  
وقيل **او دلالة كقبلة او لمس او دفع مهر او قبضة او طلب النفقة دون اكل طعامه** ورضيتها  
له والخلوة للممس وشرط القضا للنفيس في خيار البلوغ المذكور لاني خيار العتق فلان  
ما ان احدهما قبل التفريق ورثته الاخر بلغا ولا بلغا النكاح قبل القضا والاصل ان كل  
فرقة جات من قبل المرأة لا بسبب من الزوج فهي فاسخ فلا يشترط علم الزوج باختيارها  
ولا حضوره وكل فرقة جات من قبل الزوج فهي طلاق فيشترط حضوره والالزم القضا على  
الغائب ويشترط القضا على الغائب ويشترط لكل القضا خلا خيار عتق وابلا وتبين الارث  
وملك احد الزوجين للاخر وتقبل ابن الزوج وسبي احدها واسلام احدها ثمة اذ مضى عليها  
عليها فدر العدة وفساد النكاح وقامه فيما علقناه على التنوير **والاول لغة المالك** وشرعا  
الوارث المكلن المكلف كما في المحيط وغيره ولعل مرادهم به ما لكان النكاح بقربة القاض وغيره  
ذكره القهستاني هو العصبنة بنفسه نسبيا وهو من لا يدخل في نسبه انثى او سببا  
هو مولد العتاقة عا ترتيب الارث واجب فيقدم الفرع وان نزل ثم الاصل وان علا ثم الاخ  
لابوين ثم الاب ثم ابن الاخ كذلك ذكر ثم العم ثم ابنه كذلك ذكر ثم مولى العتاقة يستوي فيه المذكور  
والانثى ثم عصبنة المولود **والابن المحنونة مقدم على ابها لما مر خلافا لها ولا ولاية لعبد**  
**ولو ما تباعا على ولده نعم** لما تب تزوج امته ولا صغير ولا مجنون ولا كافرا ولا ولد المسلم  
والمسلم على كافرة الا ان يكونا مسلمانا او مسلمانا والفاسق لا يسلب الولاية عا  
المشهور نعم لو عرف سوء اختيار الاب فسقا او مجانة لم تجز عنده وهو الصحيح فالله ياتى واجبة  
الذكر وان لم يكن ثمة عصبنة اصلا فللام ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت الابن  
الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم للجد الفاسد ثم للاخت لابوين ثم للاخت لاب ثم لولد  
اللام المذكور والانثى سواهم لا اولادهم ثم لذوي الارحام العجات ثم الاخوات ثم الحالات ثم لبنات  
الاعمام واولادهم عا هذا الترتيب التزويج عند الامام استحسانا عا المشهور فاني المضمون  
وغيرها لعله القياس خلافا للمشهور خلافا للمجلد فانه خص الولاية بالعصبنة قبل وعليه  
الفتوى **وابو يوسف مع محمد في الاشهر والاجد انه مع الامام ذكره** الزيلعي وغيره ثم لمولى  
الموالة ولو امرأتين وهو من والى غيره عا انه ان جنى فارشه عليه وان مات فارشه له تآخره  
في الارث عن ذوى الارحام ثم الولاية لقاض في منشور ذلك اي الاذن من السلطان في تزويج  
من لا ولي له فان زوج بلا اذن ثم اذن صح في الاجم واما نايبه فان فوض له ذكر صح والا لا وكذا اللز  
في رواية ولا ولاية لمن يعول صغيرا او صغيرة ولو زوج القاض الصغيرة من نفسه او ابنه كان  
باطلا خلافا لسائر الاولياء في القهستاني عن النظم ان القاض مقدم عا الام وعن غياث  
المقتبين ان الاقرب لولم يزوج زوج القاض عند فون الكفو والمنشور ما كتب فيه السلطان  
اني جعلت فلانا قاضيا لبلدة كذا او ما سمي به لان القاض ينشره وقت قرانه عا الناس **والابجد**  
من الاولياء التزويج اذ كان الاقرب غايبا غيبة حقيقية او حكمية كما اذا كان ما نعاله عن التزويج

او اختفى في البلد ثم الغيبة المنقطعة وحدها ان يغيب حيث لا ينتظر الكفو الخ ط  
حضوره **وجوابه** هذا اجم الاقارب وعليه الفتوى كذا في الحقايق وقيل مسافة القصر  
في الكافي وعليه الفتوى والمعتد الاول كما افاده الباقي وقيل **حيث لا تنصل القوافل اليه**  
**السنة الامرق** وقيل غير ذلك ولو زوجها الاقرب حيث هو جاز على المظاهر ولا يبطل تزويجه  
**بعوده** اي الاقرب لم حصوله بولاية تامة نعم لو زوج الا بعد وقد حضر الاقرب توقف على  
اجازته ولذا لو خول الولاية بعد النكاح الى الا بعد لم تجز الا باجازه بعد الخول كما في العاوية  
ولو زوجها وليا **متساويا** ان كاخوين **فالخبرة للاسبق** ولغى الثاني سوادخل الاول وان  
**معابطلا لعدم المخرج** وليس لاحد السيدين الاستقلال بنكاح الامه كذا في الظهيرية وغيره  
وفي التبیین زواج البكر بلا ادنها ان اجازتها معا بطلا وان سكنت بقيا موقوفين حتى  
تجيز احدها **ويصح كون المرأة وكيلة او فضيلة في النكاح** ولو اقربا صغيرا وصغيرة او وكيل  
رجل وامرأة او مولى العبد بالنكاح لم ينفذ الا ان يشهد الشهود على النكاح او يدرك  
الصغير او الصغيرة فيصدق له او يصدق المولى والعبد وكلته ان يزوجه ليس له ان يزوجه  
من نفسه ولو وكلته ان يتزوجها يفتى ذكر اسمها ان عرفها الشهود وعلموا انه ارادها بالذكر  
ولو كره ذكر موكلته عند الشهود يقول خطبت امرأة الى نفسها على كذا امن الصداق فرضيت  
وجعلت امرها الي في التزويج فاشهدوا ان تزوجت هذه التي جعلت امرها الي على كذا  
محاذ ان كفوا وان لم ينسبها الزوج ولم يعرفها الشهود وسعه بينه وبين زيه  
**فصل في اعتبار الكفاة** اي مساواة الرجل للمرأة لا عكسه فيلزم نكاح شريف وضيعة  
ولا اعتراض للمولى بخلاف العكس فانه وان كان نافذا لكنه غير لازم لانها تعبير باستفراش  
حق دونها بخلاف الرجل في ابتداء النكاح حتى لو زالت بعده لم يفسخ النكاح نسبيا في العرب  
لتفاخرهم به اما العجم فضيعوا انسابهم فقريش **بعضهم** كذا بعض وغيرهم **من العرب**  
او العجم ليسوا كقوالهم لانهم اشرف فلا يكون العالم ولا الوجه كالسلطان كقوال العلوية وهو  
الاصح كما في المختار كن في المحيط وغيره ان العالم كقوال العلوية اذ شرف العلم فوق النسب  
ولذا قيل عايشة افضل من فاطمة ذكره القهستاني وعافى المحيط جزم البرازي وغيره وزوجه  
في الفتحة قال في النهر والوجه فيه ظاهر ويصح ايضا بل **بعضهم** اي العرب كذا بعض وغيره  
**باهلة** منهم ليسوا كقوالهم من العرب لمخستهم باكل باق الطعام مرة ثانية لكن الحق الاطلاق  
كما في البحر وغيره **وتعتبر الكفاة في العجم** اسلا ما تفاخرهم به وكذا احرية فسلم او حر  
كافر او رقيق غير كفول لها اب في الاسلام واحرية ومن له اب فيه اي الاسلام وفيها اي  
احرية غير كفول لها ابوان لعدم التساوي خلافا لابي يوسف قال في موضع لا بعد  
الجد عيبا وعنه ان العالم المسلم بنفسه او لمعتق كفولها كما في النهاية ومن له ابوان في  
الاسلام واحرية كفول له اب او عن ابي يوسف انه ليس بكفو الصحيح هو الاول كما في المختار  
وفيه اشارة الى انه لا يعتبر الكفاة في قريش والعرب الامن جهة النسب فلا تعتبر اسلا

تزوج



ولادياته كافي النظم والحرقة لان العرب لا يتخذون هذه الصنایع حرفا كما في المضمرات  
وغيرها واما الباقي فلم يوجد والظاهر من عباراتهم انه معتبر ذكره القهستاني لكن  
في النهر عن ابيصاح الاصلاح ان المذهب اعتبار الديانة في العرب والجمع فليحفظ نعم لم يعتبر  
مجهول وهو رواية عن الامام ورجحه السرخسي وصاحب المحيط بان عليه الفتوى وافقه  
في الفتح لكن في الجمع عن البحر وتجب الهداية معارض له فالافتاء في المتن اولى وقد افاده  
المصنف كغيره بقوله **وتعتبر الكفاة ديانة** وهي التقوى فالمعتد في ليس كقول المسنية  
كما في النسخ خلافا لما لا ادان يستخف به بالصنع والسخرية واخره سكران **فليس**  
**كفوا بنت صاحب** وهي صاحبة وان لم يعلن في اختيار الفضلي وهو الصريح لانها تعبيره قال  
في النهر وحيد فلا اعتبار بفسادها **وتعتبر الكفاة مال** لان كان قادرا على معمل المهر  
شهر لو غير محترف والا فان يكسب نفقتها كل يوم وما يحتاج اليه من الكسوة ان كانت  
تطبق الجماع لان ذلك ستم الازدواج وفيه اشار الى انه لو كان عليه دين بقدر المهر فهو  
لان له ان يقضي اي الدينين شاكما حزم به في النهر **فالعاجز يوم التزويج عن المهر المعجل**  
**ولذا النفقة لو صاحبة للوطى غير كفول للفقيرة** فللغنية اولى **والقادر عليها كفول ان امواله**  
**عظام عند ابن يوسف** وهو ظاهر الرواية عنهما وهو الاصح لان المال غاد ورائه وكثرته ماله  
شرا خلافا لما في غير رواية الاصول والصبى يعد كفوا بغنا ابيه وامه وحده وفي التجسس  
العاجز عن المهر دون النفقة كفول صغيرة فقيرة وفي المضمرات ان علوبا او علما غير قادر على مهر  
المثل كفول للصغيرة الغنية **وتعتبر الكفاة حرفة عندهما** للتفاخر بالحرف **وعند الامام روايتان**  
في رواية لا تعتبر وفي اخرى كقولها وهو الصريح كما في الحاشية وهو اختلاف زمان لا برهان كما في  
التحفة وفي العمل يعتبر في الحرفة التقارب لاحقيقة المساواة قال شمس الاية الحلواني وعليه  
الفتوى **خايك او حجام او كناس او دباغ او حلاق او سطار او حداد او صفار غير كفول** لسائر الحرف  
**كعطار او زراز او صواف** وخود ذلك به **يفتح** للتعبير خمسة الحرفة والخفاف ليس بكفول للبرار والعلار  
كما في الكافي وينبغي ان تكون الوظائف من الحرف فيكون صاحبها كفوا لبنت التاجر الا ان تكون  
دنية كوابية وشرافة وان من بيده وظيفة تدريس او نظير يكون كفوا لبنت الامير  
كنا في البحر في المحيط وغيره وههنا حساسة هي اخس من الكل وهو الذي تخدم الظلم  
يدعي شاكر بان تابعا وان كان ذا مروءة وما لكثير لانه من اكل دماء المسلمين واموالهم كما في  
المحيط نعم بعضهم كفوا لبعض وفيه اشارة الى ان الحرف جفسان ليس احدها كفوا لآخر  
لكن افراد كل منها كفوا لنفسها وبه يفتح كما في الزاهدى وان المهر من لا يسلب الكفاة فالمرجع  
كفول للصبي والمجنون للعاقلة ذكره القهستاني معزى بالمحيط لكن في النهر عن البناءة عن المهر  
لا يكون المجنون كفوا للعاقلة ولا عبدة بالجمال ولا بالقوة ولا بالبذل فالقروى كفول له في كافي الفتح  
وعليه فالتاجر القروى يكون كفوا للمدني ولا تعتبر الكفاة بين اهل الذمة والمرتب اذا اسما  
كفول لم يجز عليه ردة وقالوا لعمري العالم كفول للعرب الجاهل والعالم الفقير كفول للجاهل الغني

والمعلو

والعلوى وادعى في البحر ان ظاهر الرواية ان الجاهل لا يكون كفوا للعربية مطلقا وقد قسنا  
**ولو تزوجت الحرة المكففة بلاولى غير كفول للوطى** العصبية ولو ابن عم ان يفرق بالمرافعة  
الى الحاكم ويفتى بعدم جواز اصل الفساد الزمان وقد تقدم **وكذا لو قصت عن مهر**  
**مثلها ان يفرق ان لم يتم المهر خلافا لما** واذا فرق الحاكم بينهما فان كان قبل الدخول فلها  
نصف المسمى وقبضه اى الولى **المهر وتجهيزه** وطلبه النفقة رخصة دلالة لاسكوتها  
السلوك رخصة في مواضع مخصوصة ليس هذا منها وان رخصه احد الاوليا المتساويين  
**فليس لغيره الاعتراض** الا ان يكون اقرب وهذه احدى المسائل التي الحق فيها لا يجزى  
بل يثبت لكل على الكمال ثانيا القصاص الموروث يثبت لكل وارثا كالأنا الشها ولاية المطالبة بالارثة  
الضرر العام من طريق المسلمين قلت وقد زدت عليها في شرح التنوير من كتاب الوقف ثلاثة  
اخرى فراجعها وذكر في هذه مواضع السلوك ثمانية واربعون ذكر منها في الاشياء سبعة  
وثلاثين منها سلوك الشيخ والمزكى والراهن والحالف والبايع جارية عليها جارا والاب عند  
جهان بنته وزاد في تنوير البصائر موضعين الاجارة كقوله لساكن داره اسكن بكذا والا  
اخرج فسكت لزومه المسمى وسلوك المودع عند وضعها بين يديه قبول دلالة وزاد في زاهر  
الجواهر تسعة منها انه خص المترك بموته ذاعلم وصلاحي ومنها سلوك الولى حتى تملك وقبول  
التهنية في نكاح الفضولى وعند الابرا ومنع المهر من الرهن وفي الوكالة وعند خروج عبده  
لصلاة الجمعة وعند زفافها اليه بجهاز لا يليق به ومنها سلوكها عند بيع زوجها اسكوتها  
عند بيعها قلت ويزاد عشرة سلوك اجار عند تصرف المشتري فيه زعرا وساما في سفرات  
التنوير وعنده في ما كتبه عليه للبرارية وقد نقلها في تنوير البصائر ولم يعجزها لاهو ولا  
صاحب الزواهر ولنا في ذلك رسالة حافلة **فصل في نكاح فضولى من جانبها ونفصليين**  
من جانبين **على الاجارة** عن عقد له او عليه بالقول او بالفعل كالمخلو بها ولو قبلها او لمساها بشئ  
كان اجازة لكنه مكروه كما في العادة ومتى اجيز نفذ مستند الى وقت صدوره **ويؤلى اى يملك**  
**لدى النكاح واحد** بان يقوم مقام القبول ليس بفضولى بان كان **وليا من الجانبين** كالمو  
زوج ابنه بنت لاولى لها غيره **او كليل منها** كالمو كاله **او وليا من جانب واحد** كالمو  
كالمو زوج بنت عمه الصغيرة من نفسه **او وليا من جانب واحد** كالمو كالمو زوج بنت عمه  
من نفسه **او وليا من جانب واحد** كالمو كالمو زوج بنت عمه **او كليل منها** كالمو كالمو  
من اخرها كالمو زوج موكته في تزويجها لنفسه بنفسه **ولا يتولاها اى الطرف فضولى ولو**  
**جانب خلافا لابي يوسف** سوا تكلم بظلام واحد او بكلامين عما هو الحق اذ قبوله غير معتبر  
شرا فالحق بالعدم ولو امره ان يزوجه امرأة فزوجه امه لا يرضى عندها **وهو استحسن**  
**وعند الامام يجهز واختار ابو الليث قولهما** وفي شرح الطحاوى انه الاحسن للفتوى **ولو**  
**زوجه الوكيل امرأتين في عقد واحد** لا يلزمه واحدة منها **لكن الفضا** رضوا فيها فله  
الاجارة فيها وفي احدهما ان رخصه والا فتعين التفريق ولو في عقدين لزم الاول وتوقف الثاني

فلا شيء لها لانه فسخ ولو طلقها  
الزوج قبل تفريق القاضى وقيل  
الدخول



ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها ذلك بالغبن اليسير اجماعا وبالفاحش عند خلو  
 لها ولو زوج الاب أو الصغير والصغيرة بغبن فاحش في المهر او من غير كفو حاز  
 اى نفذ بلا خيار خلا فالها وليس ذلك لغير الاب والجد كما مر **باب المهر** **المهر** **المهر**  
 بلا ذكره ومع فيه وان لم يشرعوا قبل عشرة دراهم عينا او قيمة يوم العقد والقبض  
 وما دل على عيادتها على المجل فلوسمى **ونها لزم من العشرة** لحق الشرع وغيرها  
 تعتبر قيمته وقت العقد في الاصح فلو نقص عن العشرة وقت القبض ليس لها غير ثم  
 القيمة يوم القبض انما تعتبر بالنسبة لزمانها فلو تزوجها ما قيمته عشرة فقبضته في  
 عشرون وخلعها قبل الدخول وقد هلك الثوب ردت عشرة كما في الشرع بلا لية عن المخرج  
 لا حاجة الى استئذان الا انه فان لها مهر الا انه يسقط وقيل لا يجب اصله كما في المحيط وان  
**نماها** اي العشرة **واكثر لزم المسمى** بالدخول غير مسلم بل المهر وجب بالعقد ولكنه  
 يتأكد لزومه نحو الوطى ولو حاكمها لوطى معلنه وطلقها قبل الدخول او زال بكارها نحو حجر  
 ويجب نصفه بزوالها بدفعة لو طلقها قبل الدخول كما في المحرم فيه اشعار بوحدة المبيع  
 فلوسمى في العلانية اشترعا في السر والعلاية عنده والسر عند هي الا اذا شهد بالسر  
 اتفاقا كما سيجي وكذا بالخلوة الصحيحة فانها كالوطى في التزويج فتزوج البكر لا الثيب كما في التمهينا  
 معزاللراهدى لكن قد منعه الزبلى انها بكرة حقيقة وحكما وبسبب ايضا قسبه **او موت احد**  
 فان الموت كالوطى في حكم المهر والعدة لا غير كما في الزاهدى **ولزم نصف بالطلاق قبل الدخول**  
**والخلوة الصحيحة** سيجي بيانها ولو قال بكل فرقة من قبله كان شاملا لمثل ردته وزواجه وقيل  
 ومعانقته لام امراته او استنفا قبل الخلوة كما في التمهينا عن النظم وذكر في الخلاصة لو كان  
 المهر في يده عاد نصفه الى ملكه بمجرد الطلاق والا فلا يعود الا بقضاء القاضي فان سكت  
 او فاه **لزمه مهر المثل بالدخول** او الخلوة **الصحيحة الموت** لاحد ما قبلها فان مهر المثل  
 حكم كل نكاح لامه فيه ولزم بالطلاق قبل الدخول **والخلوة الصحيحة** **ميتة** ان لم تكن الفقة  
 من قبلها كما سيجي **معتبرة حاله** اي الزوج في الصحيح وفي التمهينا معزاللراهدى ان حالها  
 كغيره الا شبه بالفقه اعتبار حالها قاله الاول والى وهو الصحيح وعليه الفتوى **لا تنقص عن خمسة دراهم**  
**ولا تنزاد على نصف مهر المثل وهي دية وخيار ومحفة** وهذا ادنى للمتعة كما في الفقه وافضل  
 خادم كما في المحفة وذكر في الذخيرة بدل الدرع القيص وهو الطاهر وهذا في ديارهم ما في  
 ديارنا فليس اكثر من ذلك فيراد على هذا الزاد ومكعب كما في الفقه عن غير الاسلام وفي البدائع  
 اعطاها قيمتها خيرا على القبول **وكذا الحكم** وهو لزوم مهر المثل بالدخول او الخلوة او الموت **ولو تزوج**  
**نحو وحضر او بعد** **الدين من الخلل** نأذا هو خسر لتعذر التسليم **وعند هالها مثل** وزنا  
 الخمر خلا او بعد العقد فاذا هو خسر خلا لا يى يوسف فحب قيمته عنده او تزوجها **توب**  
**او دابة لم يبين جنسها** او بدد الغش الحماة خلاف ما اذا كان بدو او تزوجها عايت فانه  
 يجب لها بيت شعر ذكره البهمنسى معزاللحيط وفيما شعار يجوز اطلاق الجنس عند الفقه

قوله  
 لامة اي فيما ازار زوجها المولى من  
 بدوه فانه يجب المهر على الشرا

على الامر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة او نوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة  
 وفيه دلالة على ان المتشرعين ينبغي ان لا يلتفتوا الى ما اصطلح عليه الفلاسفة كما في التمهينا  
 معزاللكشف او تزوجها **تعليم القران** لكن ينبغي ان يصح تسميته مهر على القول بجواز الاستحار  
 عليه ولم ار من تعرض له كذا في البحر واقرة اخوه قايلا والظاهر انه يلزمه كله الا اذا قامت  
 قرينة على ارادة البعض والحفظ كما لا يخفى انتهى لكن يعارضه انه خدمة لها وليست من  
 مشترك مصالحها فلا تصح تسمية التعليم ذكره الشرنبلالي **او خدمة الزوج اخر لها سنة**  
 لان المنصوص عليه الابتعا بالمال وما ورد من التزويج مما معه من القران من دفعه بان البهمنسية  
**وعند محمد لها قيمة الخدمة سنة** **وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهو ان يزوجه بنته** **على ان**  
**يزوجه الاخر بنته** **واخته** مثلا معاوضة بالعقد بين بغير مهر فيصير وجب لكل منهما مهر المثل  
 ولو تزوجها على خدته **لها سنة** وهو عبد فلها **الخدمة** اتفاقا لو بان مولاه كما لو تزوجها  
 حر على خدمة حرا خريضا لكنه لا يجب الخدمة بل ترجع على الزوج هو الصحيح كما في الفقه ولو  
 اعتق **امته** على ان يزوجه او قبلت ولم يسلم مهر **فمقتضاها** **اصدا** **اقما** **عند ابن يوسف** **عندها**  
**لها مهر المثل** قال في الفقه وهي بالخيار في تزوجه فان تزوجه فلها مهر مثلها ولو ابت ان تزوجه  
 بعد العتق فعليها قيمتها **لها اجماعا** تسعى بها ولا يجبر على النكاح اتفاقا لانها حرة ولو كانت ام ولد  
 قال ابو حنيفة لا يجب عليها قيمتها لان رقبتها في رقبة متقومة عنده انتهى **والفوق** **ضمة** بكسر الواو  
 من زوجت نفسها بلامهر وبالفقه من زوجت بلامهر ما فرض لها **بعد العقد ان دخل**  
**او مات الزوج والمتعة** ان يطلق قبل الدخول **وعند ابن يوسف** **لها نصف ما فرض** **والاول**  
**اصح** وان زاد في مهرها بعد العقد **لزم من الزيادة** وتسقط بالطلاق قبل الدخول  
 لان السبب مخصوص بالمفروض في العقد بالنقص **وعند ابن يوسف** **يتنصف** ايضا كما يتنصف  
 المفروض بعده **وان جلت عنه** **من المهر** لان المهر حقها بقا واذ **خلاها** **عليها** **انها**  
**زوجته** **بلا مانع من الوطى** **حسا** **اي منعا** **حسبا** **او شرعا** **او طبعيا** **الاول** **الحسب** **مفروض**  
 منع الزوج الوطى ولو مرضها مرضا يضره لو وطئها هو الاصح **ورفق** **وقرن** **وصغر** **لا يطلق**  
 الوطى ووجود ثالث ولو ضرته او اعمى او يما قبل او مجنونا او مجنى عليه كما في فقه القدير وغيره  
 خلافا لما ذكره الفقهستان في خلاف صغير لا يعقل وجارية احدهما في الاصح والطلب منه ان عقول  
 او للزوجة والا والا **والثاني صوم رمضان** اي اذا فاته مانع شرعا او احراما فرض **او نفلا** **او غرة**  
**المزوم** **القضا** **والدم** **والثالث** **مع الثاني حيض** **ونفاس** فانها طبعها وشرعا لزم تمام المهر  
 المسمى جواب اذا ولو وصليته كان الزوج خضيا او عينا لتسليم نفسها وهذا بالاتفاق ولو كان  
 مجنونا عند خلاها **وصوم القضاء** **غير مانع** في الاصح **وكذا صوم النذر** **والكفارات** في رواية  
 وهي الاصح كما في الحائنة وغيرها لعدم وجوب الكفارة وهذا يقتضي انه لو اكل ناسيا ثم مسك  
 وحلى بها **تصير** **عيا** **هذا** **الحا** **اسقط** **الكفارة** **كما في الشهر** **فرض** **الصلاة** **والصوم** **ي ادا** **كما**  
 مرفقته **مانع** **لانفلها** **على الظاهر** **وينبغي** **ان تكون صلاة** **القضا** **والنذر** **كذلك** **ذكر** **الفقهستان**

يقيمها

مانعان



وفي تزويجها

والعدة تجب بالخلوة ولو وقع المانع احتياطاً وهذه إحدى المسائل التسع التي اقاموا فيها الخلوة الصحيحة مقام الوطى وهي تالك المهر وجوب العدة والنفقة والسكنى والنسب ومنع النكاح اختها وامه عليها واربع سواها في عدتها ومراعاة وقت طلاقها واختلف في وقوع طلاق اخر في العدة والمعتد الوقوع والمختار انها تنزوح كالانكار والاحرم بنتها بالخلوة الصحيحة على الحي والمعتدة المتقدمة واجبة مطلقة قبل الدخول او الخلوة الصحيحة **لحم لها مهر او نفقة** ان حصلت الفرقة من جهته **ومستحبة مطلقة** بعد الدخول **سرى لها مهر او لا كما اختاره** من لا خسر في مستحبة مطلقة قبله **سرى لها مهر** هو المشهور وفي القسطنطيني عن المحيط تستحب لها ايضاً وعزاه في البحر المبسوط وغيره قال وليس المراد بنفي الاستحباب عدم الثواب بل انه ليس من احكام الطلاق فهو كقولهم لا يغير المصالح الى حكم العبد ولو كبر جاز واستحب فيلحفظ ولو سري لها الفامهر او قبضته ثم هبت له ثم طلقها قبل الدخول رجح عليها بنصفه اي المقبوض لان النفوذ لا تتعين في الفسوخ والعقود وكذا كل مكيل وموزون غير معين بان كان في الذمة اما المعين فكان لعروضه قبضت النصف ثم وهبته انك والبنصف الباقي لا يرجع بشئ عنده حصول مقصود الزوج بسلامة نصف الصدق له بلا عوض خلافاً لهما فيرجع بنصف ما قبضت ولو وهبت **من النصف** قبضت الباقي ثم طلقها قبل الدخول رجح عليها الى تمام النصف عنده **وعند** بنصف المقبوض ولو لم تقبض شيئاً فوهبته المهر لا يرجع احداهما على الاخر **شئ استثنى** اذا سلم له عين ما يستحقه ذاتاً وكذا لا يرجع احداهما على الاخر لو كان المهر عرضاً معيناً او في الذمة فوهبته قبل القبض **او بعد** لما مر خلاف ما اذا تعجب فاحشاً فوهبته له فطلقها قبل الدخول فانه يرجع عليها بنصف قيمة العرض يوم القبض لانها بالعيب صارت واجبة غير المهر ذكره البهني **ولو تزوجها بالف** **في ان لا يخرجها من البلد** او مكان كذا **او على ان لا يتزوج** او لا يتسرى عليها او على ان يطلق ضرته او يعق اباه او يكبرها او يهدى لها هدية فان وفى بما شرط فلها **الف** لرضاها بها مع صلاحيتها مهر او الايف بالشرط فمهر المثل لانه سري لها فيه نفق وقد فات واعلم ان على عند الفقهاء للشرط يستعملونه في معنى بينهم منه كون ما بعد ما شرط لما قبلها فلا فرق في الحاصل بينه وبين ان الشرطية عند في الدخول على الشرط والتنبيه على هذا قال **ولو تزوجها على الف** ان اقام بها وان كانت مولاة او ثيباً او لم يكن له زوجة وعلى الفين ان اخرجها او كانت عربية او كبراً او كان له زوجة فان اقام في الاولى فلها **الف** والا فمهر المثل لا يزاد على الفين لو زاد عليها لانها رضيت به ولا ينقص **الف** ان نقص منه لانه رضيه ولو طلقها قبل الدخول بها تجب بنصف المسمى وكذا في المسيلة الاولى لان بالطلاق قبل الدخول يسقط اعتبار هذا الشرط **وعند** الشرطان صحيح ان فلها **الف** ان اقام وارا فان انا اخرجي كما لو تزوجها على الف ان كانت ببيعة وعلى الفين ان كانت جميلة فانه يحسب الشرطان اتفاقاً والاصل عنده ان الموجب في النكاح مهر المثل وانما يصار الى

المسمى

الاصل

المسمى عند صحة التسمية من كل وجه وعند ما المسمى وانما يصار الى مهر المثل عند فساد التسمية من كل وجه كما في المحيط **ولو تزوجها بهذا العبد مثلاً او بهذا العبد على وجه الابها م واحد** على فلها **الف** ان كان الاعلى مثل مهر مثلهما او اقل ولها **الف** ان كان الادنى مثله او اكثر ولها مهر مثلهما ان كان مهر المثل بينهما اي الاعلى والادنى **وعند** على فلها **الف** ان كان حال لان الموجب الاصل عنده مهر المثل وعند ما المسمى كما مر لكن في النظم ان الخلاف فيما اذا كان بينهما لا غير وان طلقها قبل الدخول فلها نصف العبد **الادنى** ان كان يكون نصفه اقل من المتعة فتجب المتعة ولو شرط الخيار في تعيين المعطى لها **اوله** صحت التسمية وكذا لو اخذت قيمة العبد بين ولو تزوجها على الف حالة او موجهة ومهر مثلهما **الف** واكثر فلها الحالة والا فاموجهة وعند ما الموجهة ولو على الف حالة او الفين موجهة ومهر مثلهما **كالاكثر** فالحيار لها وان كان كالاقل فله وان كان بينهما يجب مهر المثل وعند ما الخيار له واما في الخلع والاعتاق والاقرار والوصية فيجب الاقل اتفاقاً اذ ليس لها موجب اصلاً فيصا راليه وان تزوجها بهذه بين العبدين فاذا احدى حرقها العبد فقط عند الامام ان **بها** وي عشر دراهم والاكمل وهذا ظاهر الرواية كما في الحائنة وعند ابن يوسف لها العبد مع قيمة الحر لو كان عبداً وعند محمد لها العبد وعام مهر المثل ان هو اي العبد اقل منه اي من مهر المثل وهذا الخلاف اذا جمع بين حرام وحلال قيد يكون احدها حر الا انه لو استحق كان لها مع الباقي قيمته اتفاقاً وان تزوجها على فريس او تزوجها على ثوب هروي بالية في وصفه بان بين طوله وعرضه والاخير الزوج بين دفع الوسط او قيمته اي الوسط نظر الجانبيين وانها اي اجبرت على قبوله وكذا اخير الزوج **لموزون** على مكيل او موزون غير النقدين بين جنس صفته لاصالة المسمى تسمية واصالة القيمة من حيث انه لا يعرف الا بها وان بين صفته كعبد خالية من الشعيير بلدية او حورية وجب هو اي المسمى الموصوف لا قيمة لانه ثبت في الذمة ثبوتاً صحيحاً والحاصل ان تسمية مجهول الجنس كناية وثوب باطلة فيلزم مهر المثل الموصوف فقط صحيحة من وجه فيخير وتجب على القبول ومعلومها صحيح من كل وجه فلا يخير **قبيل** الثوب مثله اي مثل المكيل ان يوقع في وصفه وفي ظاهر الرواية تخير لانه قيمته **ان شرط في النكاح** البكارة بل لا زيادة بشئ لها بان تزوجها على انها بكر فوجد **ها** ثيباً لزمه كل المهر اي مهر المثل بلا تسمية او المسمى لانقصان لانها تذهب باشيء فليحسن الثمن بها وكذا الوشرط انها شابة فوجدها عجوزاً ولو قبل البكارة بشئ زائد لزم كما مر فيلحفظ فلها عطاء الزوج اياها م يرجع عليها وفي كل منهما اختلاف المشايخ على ما اشير اليه في المصولين قاله القسطنطيني **وان اتفاقاً على** في الشرع سوا عقد الاول او اعلنا غير اكثر منه من جنسه عند العقد ولو ثانياً ولم يشهد له صحة ورياً فالمعبر ما اعلناه ويكون هذا زيادة منه في المهر وعند ابن يوسف المعبر ما اسره وذكر في المبسوط قول محمد مع اي يوسف ولو من خلاف الجنس فان اتفاقاً على المواضعة فمهر المثل والا فمهر العلائية ولو اشهدا على السمعة لم تجب الزيادة بالاجماع ولو تواضعا على مهر وتزوجها

لعله يرجع برونه ثم يامل سر



في العلانية علم ان لامهر لها لزم مهر المسراتفاق **فصل في النكاح الفاسد والنجس**  
سبحي ولا يلاوطي في القبل في عقد فاسد اي باطل لما مر كالتكاح للمحارم المودة او الموقنة  
او الكراهة من جهتها او غير شهود او الامة على الحرة او في العدة او غيرها ذكره الفقه  
**وان خلاها للوجود المانع الشرعي فالصحيح في الفاسد كالفاسد في الصحيح وفي النكاح**  
بانه لو من امها بشهوة كان له ان يتزوجها بعد المتاركة كما في الفقهستان عن الخزانة فان  
وطي معتز فانه وجب مهر المثل لا يزداد على المسمى لرضاها به فان لم يعلم وجب مهر المثل  
بالعاما بلغ **وعليها العدة** اي عدة الطلاق لعدة الوفاة لو مات عنها **واستأها من حين**  
**التفريق** او الافتراق بالمتاركة **لا من اخر الوطاة هو الصحيح** ولا يشترط صحة المتاركة علم المرأة  
هو الاصح وانكاره النكاح تخضرها متاركة والا لا ويثبت فيه اي في النكاح الفاسد النسب  
احيا للولد واستدامته وهي ستة اشهر من حين الدخول عند محمد وبه يفتي قيل وعند  
من حين العقد كالحق ولهم هذا اختلاف المشايخ ان الفرائض في النكاح الفاسد يعتقد بالدخول  
او بالعقد وانما قلنا معتز فانه لا بد من اخلائها ثم جاز بولد لستة اشهر فاذا طوي لم يثبت  
النسب منه عند زفر وعند الشيخين ثبت كما في الفقهستان عن المحيط ولو طويها في النكاح  
الفاسد مرارا فعليه مهر واحد وكذا الوطى مكاتبه او جارية ابنه مرارا ولو طوي لابن جارية  
ابيه بشبهة تخب لكل وطى مهر لان شبهة الملك غير ثابتة فصادق لكل وطى ملك الغير ولو  
وطى احد الشريكين الجارية المشتركة فعليه لكل وطى بقية التصرفات الفاسدة قبيل باب  
الصرف ومهر امرأة مثلها اي الحرة اما الامة فعلى قدر الرغبة فيها وعن الاوزاعي ثلث  
قيمتها كذا في المجتبى والخزانة يعتبر اي يعتبره القانع بقوم ايها صفة اخرى لامرأة وذلك لانه  
قيمتا بضع وقيمة الطيب تعرف بجنسه وجنس الانسان قوم اي به الا ان القوم يختص بالرجال  
عند المحققين فالاولى من قريب ايها اي اخواتها لا بويث او اب وبناتها وبناتها وبناتها  
الاعمام وعمة ايها وامه فان لم يكن لها اخن ولا عمة فبنات الاخت لا بويث وبنات العم كما في الخلاصة  
وهو يفيد الترتيب فتنبه ان تساوي وقت العقد سنا ومالا وحسنا وقيل لا يعتبر الحال  
في ذات الحسب ومالا وعقلا ودينا اي تقوى وبلد او عصر او بادرة وثباته وعلم او ادبا  
وخلق او عفة وعدم ولد وقالوا يعتبر حال الزوج ايضا اذ الشاب والتقى والعن يزوج باقل  
من الشيخ والفاسق والفقير وشترط ان يكون الخبير بمهر المثل رجلين او رجلا وامرأتين  
ولفظ الشهادة فان لم يوجد فالقول للزوج بيمينه فان لم يوجد من يماثلها في شيء منها  
**منهم اي من قوم ايها هذا الاجانب اي من قبيلة مثل قبيلة ايها في هذه الامور والنسب**  
والكفاة كما في الخزانة وانما قلنا في شيء منها لانه لو لم يوجد كله فالذي يوجد منه وهو ما  
يوجد في بعض النسب بقوله فان لم يوجد جميعه ذلك فما وجد منه لانه يتعد اجتماع هذه  
الامور في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها كما في الاختيار ولا يعتبر مهر  
مثلها بامها او خالتها ان لم يكونا من قوم ايها بان تكون الام بنت عمه وهي مثلها في هذه

نصف المهر لعدم شبهة  
الملك في نصف بشرية كما  
في شرح الوقاية لابن مكر  
وسبحي ٥٥



فلما المنع قال الولي وغيره ويهيفت استخفافا ولا خلافا انه لو شرط الدخول بها قبل حلوله  
 فليس لها المنع بقى لو تزوجها على ماية مثلا على حكم الطول على ان يعطيها قبل الدخول اربعين  
 والباقي على حكمه كان لها المنع حتى يقضيه **فاذا اوفاهما ذلك** اي المجل شرط او عرف فقله نقلها  
 حيث يشاء ولو اجل كله **مادونا** السفر من القرية الى المصر وعكسه اتفاقا في الاصح وقيل  
 له السفر في ظاهر الرواية **والفتوى على الاول** لقوله تعالى ولا تنكروهن ولا تشركن في الخربة  
 وان اختلفا في الزوجان في قدر المهر ولا يسنه **فالقول لها** اي اليمين ان كان مهر مثلها كما قالت  
 او اكثر لشهادة الظاهر لها والقول له يمينه ان كان مهر المثل كما قال او اقل وان كان بينهما  
 اي اكثر مما قال او اقل مما قالت ولا يسنه خالف اي يطلب عين كل عا دعوى الاخر والا في البداية يمين  
 الزوج فان خلفا فالنكاح باق **ولزم مهر المثل** لان عدم تعيين المسمى وان اختلفا في قدر المهر في  
 الطلاق قبل الدخول تحكم متعة المثل كمهر المثل فيكون **القول لها** ان كانت متعة المثل كنصف ما  
 قالت واكثر وله ان كانت المتعة كنصف ما قال او اقل **فانما** بنت المتعة بينهما خالفوا ولزمت المتعة  
 وعند اي يوسف القول له قبل الدخول وبعده لانه ينكر الزيادة الا ان يذكر ما لا يتعارف به  
 او متعة لها وابيها برهن ان اقام اليينة قبل برهانه قبل الدخول وبعده وان رهنه فيبنيته  
 اي الزوج او في اي مقدمة حيث يكون **القول لها** لانها تثبت الخط وهي شرعت للانكاح ويستأجر  
 اي المرأة او في حيث يكون **القول له** لانها تثبت الزيادة وان كان مهر المثل ومتعته بين ما قال  
 وقالت وبرهنه تها ترات في الصبي لعدم المزج ولزم مهر المثل بعد الدخول ومتعة المثل في الطلاق  
 قبله وان اختلفا في اصله اي المسمى بان ادعى احدهما التسمية والآخر وجب مهر المثل  
 اتفاقا ولو بعد الملاق قبل الدخول وجبت المتعة وموت احدهما تخير في الحكم وفي  
 موتها بعد الدخول ان اختلفت الورثة في قدره اي المسمى **فالقول لورثة الزوج** عند  
 الامام ولا يسنه الامام القليل غير المتعارف خلافا لاي يوسف وعند محمد تحكم مهر  
 كالحياة وان اختلفوا في الورثة في اصله اي المسمى **جب مهر المثل** عندها وبه يفتي وعند  
 الامام القول لمنكر التسمية ولا يجب شيء حتى يثبت بالبينة اصل التسمية ولو اختلف الزوجان  
 في جنس المهر وصفته او نوعه او ذرعه والمسمى عين او قيمته وهو هكذا **فالقول للزوج** ولو  
 هودين فكا لا خلافا في الوصف ولو اختلفا في الوصف والقدر جميعا **فالقول له** في الوصف  
 ولها في القدر الى تمام مهر مثلها كما في المحيط وفي التبسين هذا كله اذا لم تنس المرأة نفسها  
 فان سلمت لا تحكم بمهر المثل بل يقال لها اما ان تقر بما تجلت والاحكام عليك بالمتعارف في تعجيل  
 ثم عمل في الباقي كما ذكرنا وهي في عامة الكتب كالشعير وغيره فيلحظ وان بعث اليها شيئا  
 فقالت هو هدية وقال الزوج **مهر** **فالقول له** مع اليمين في غير ما هي للاكل وهو لا يفسد  
 ببقائه كالعسل والسم والشاة الحية اما المهيال كالطعام والدجاج المطبوخ والفواكه  
 المتة لا تبقى **فالقول لها** استخفافا مع اليمين كافي الداراية وفي الفتحة الذي يجب اعتداده في ديارنا ان  
 الحنطة واللوز والشاة وخوها اي مما لا يدخر ولا يعطى في المهر **فانما** في الكفاية القول لها

عبارة المحدث  
في الاصل سورة

لان المتعارف ارساله هدية فالظاهر معها لامعه الا في خواتم الجارية وغيرها في  
 النهر ويصح ان لا يقبل قوله ايضا في الثياب المجلدة مع السكر وخوه للعرف وفي القهستاني  
 معزب الحيط المختار عند الفقيه انه ان كان ما يجب على الزوج كالخيار والدرع ومتاع البيت  
 فهدية والا فالقول له كحف وملاة انتهى **وهذا كله** اذا لم يذكر مصرفا فان ذكره كقوله  
 هذا الشئ وهذا المثل يقبل قوله انه من المهر ولو قالت هو منه وقال ودية فان من جنسه  
 فالقول لها والا لا ذكره الزيلعي ولو بعث ابوها شيئا بعد ان بعث لها شيئا وادعى انه من  
 المهر فلا بان يرجع بما بعث من ماله لوقايها ولو من مالها باذنها الا الهبة منها الزوجها  
 ولو بعث الزوج لها هدايا وعوضته بشيء ثم ادعى انه عارية فالقول له فاذا استرد لها  
 ان تسترد العوض خطب بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم يزوجه ابوها فابعت للمهر  
 عينه قايا او قيمته ها الكا ولا يباعث هدية وهو قايه دون الهالك والمستهلك لان في  
 معنى الهبة انفق عا معتدة الغير بشرط ان يتزوجها ان تزوجه لا رجوع مطلقا  
 وان ابتفله الرجوع ان كان دفع لها وان كانت اكلت معه فلا مطلقا وان تلذذ في ذميمة  
 او جري حريية تمتع مينة او بلا مهر والحال ان ذكر جاز في دينهم فلا يشي لها خلافا  
 لها عند موته عند المذمومة مهر المثل ان دخل بها او مات عنها والمتعة ان طلقها قبل  
 الدخول وبثت احكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع  
 الطلاق وخوها وان نكحها خيرا وخزير معين اي مشار اليه ثم اسلم او اسلم احدهما  
 قبل القبض فلها ذلك اي المعين لان الملك في المهر المعين يتم بنفس العقد وحينئذ فخلل  
 الخبز وتسبب الخنزير وان كان غير معين بالاشارة بقيمة الخبز ومهر المثل في الخنزير اذا  
 اخذ قيمة القيمة كخذ عينه بخلاف اخذ قيمة المثل ولذا الموجب بالقيمة قبل الاسلام تخبر  
 القول فيه دونها وعند اي يوسف لها مهر المثل في الوجهين اي في المعين وغيره  
 وعند محمد لها القيمة فيها في الوجهين وفي الطلاق قبل الدخول تجب المتعة عند من  
 اوجب مهر المثل وهو ابو يوسف لانه لا ينصف الا المفروض ونصف القيمة عند من  
 اوجبها وهو محمد لان القيمة صارت مفروضة فوجب نصفها بالطلاق قبل الدخول فسرور  
 الوطى في دار الاسلام لا تخلو من حد او مهر الا في مستثنين تزوج صبي امرأة مكفأة بلاذن  
 وليه ثم دخل بها طرعا فلا حد ولا مهر ولو وطى البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر وسقط  
 من الثمن ما قابل البكارة والا فلا بالطلاق الرجعي يتجمل الموجل الى الطلاق ولو راجعها هل يتاجل  
 الاصح لا لكن في القهستاني معزب الجواهر لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فالاجل عا حاله ثم نقل  
 بعد ورقتين عن المينة انه يصح تعجيل كله وكذا تاجيله فحينئذ لو طلقها رجعا لا يصير موجلا  
 عند العامة فلا تاخذه الا بعد العدة انتهى وفي البرازية لاب الصغيرة المطلبة بالمهر  
 فاذا دفعه الزوج له المطلبة بتسليمها فان اختلفا في تحمل الرجل فالقاضي يريها النساء ولا  
 يعتبر السن وتوسلها الاب الى الزوج فهرت ولا يدري اين هي لا يلزم الزوج طلبها ومن

في الذميين سوا وطيت او طلق  
 قبله اي الذميمة او الحريية او مات  
 اخذها صح



خلع بنت رجل او امراته واخرجها من منزلها تجسدا الى ان ياتي بها او يعلم موتها وحيث  
 مطلقة مهرها على ان يتزوجها فان المهر باق تزوجها ام لا وحيث مهرها من واحد  
 ووكنته بالقبض هي اجالتا شانا على الزوج به ثم وحيث من الزوج لا يصح وهي حيلة من  
 ارادة ان تهب ولا تصح اختلف ورثتها والزوج في ابرائه من مهرها فكل في المهر  
 في الصحة فالقول له لانه ينكر المهر زفت اليه بلا جهاز لا يفيق به فله مطالبة  
 الاب مادفعه اليه من الدراهم الا اذا استكت لم يلا فليس له الخصومة بعد ذلك كما في المحر  
 المستغنى لكن في البرازية عن المرفوعة في الصحيح لا يرجع عن الاب بشئ لان المال في النكاح غير  
 مقصود والمختار للفتوى في مسئلة الجهاز ان العرف ان كان مستمرا ان الاب يدفع الجهاز  
 ملكا لا عارية فالقول للزوج والبيعة وان كان مشتركا فلا بل وكذا الام ولو دفعت في تجهيز  
 لبنتها شيئا من امتعة الاب خضرته وعلمه وكان ساكتا وزفت اليه فليس للاب ان يسترد  
 من بنته وكذا لو انفقت الام في جهازها والاب ساكت لا تضمن ولو شهد الاب على نفسه  
 دفع الجهاز لانه عا سبيل العارية او على اقرار البنت بانه عارية صح وتقبل البيعة والاحتياط  
 ان يشتريه منها ثم يبرمه ولو اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فله استرداده لانه رشوة  
 وقامه فيما علقها على التتوير **نكاح الرقيق** هو المملوك كلاك او بعض اختلاف القن  
**نكاح العبد والامة والمكاتب والمولى** وام الولد ولد لها من غير المولى ومعتق البعض  
 الامام بلا اذن السيد **موقوف** على اجازته فلو طلق احد من تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص  
 عدد الطلاق لكن لو اذن بعد ذلك له ولها بلا نكاح الغير كما في القهستاني معزيا للمحيط  
**اجاز** صرخا او دلالا كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي **نفذ** النكاح **وان رد** بطل والمهراد  
 بالسيد في الامة من له ولاية التزوج مالكا او لاد اب والجد والفاخ والوصي والمكاتب  
 والمفاوض يملكون تزوج الامة واما العبد فلا يملك تزوجه الا من يملكه اعتاقه ذكره مثلا خسر  
 وغيره **وقول** اي السيد لعبد المتزوج بلا اذنه **طلقها** طلقه **رجعية** اجازة دلالة كقوله  
 احسنت او اميتت او لا بأس به على الراعي مام يعلم قصد الاستهزاء لا يكون اجازة  
 قوله **طلقها** ولو قال باينا **وفارقها** لاحتمال الرد وهو اليق بالمتمرد حتى لو اذنه بعد ذلك  
 لا ينفذ وبهذا فارق الفضولي لانه معين حتى لو قال له طلقها كان اجازة كما في الفروع وعليه  
 فينبغي له لو روجه فضولي فقال المولى لعبد طلقها انه يكون اجازة اذا لا غدر منه حينئذ  
 فان تكو باذنه فالمهر والنفقة عليهم لكن يباع العبد لا غير فيه اي المهر واحدة  
 وبواخذها زاد بعد الحرية ويبيع في النفقة مرارا المتجدد لها ولو زوج امته من عبده  
 لا يجب المهر في الاصح وقيل يجب ثم يسقط ويسعى المديرو والمكاتب ولا يباعان وكذا  
 ولدا ام الولد والبعض واذنه لعبد بالنكاح يشمل جائزه وفاسده بخلاف التوكيل بالنكاح  
 على المفتي به فيباء في المهر لو فاسد افوطى ولو لم يطلى لا شيء عليه **ويتم** الاذن به  
 لو نكح بعد نكاحا جائزا توقف على الاجازة لانها الاذن مرة وهذا اذا لم ينو المولى الصحيح

ما هو معتاد

فقط

فقط فان نواه تقيد به اتفاقا لو نص عليه ولو نص على الفاسد صح وهل يصح الصبيضا  
 في الجلال وفي النهر نعم فليتهم ولو اذن له في النكاح الفاسد نصا ودخل بها يلزمه المهر  
 اتفاقا وفي هذه الصورة لو تزوجها صح فينبغي ان يصح اتفاقا كما حققه في النهر وفي  
 شرح المجمع الوكيل بالنكاح الفاسد اذا زوج صحح لم يخز خلاف الوكيل بالبيع والفرق  
 ان البيع الفاسد يفيد الملك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد **وان زوج عبدا مادون**  
**المديون صح وهي اسوة للحرى في مهر مثلها** والاقل والزائد عليه تطالب به بعد استيفاء  
 الغرماء وهذا يفيد ان المهر كسائر الديون فلو مات وله كسب يوفى منه ولو لم يترك شيئا  
 سقط **ومن زوج امته او مدينته او ام ولد لها المكاتبه** فكالحره لزوال يد المولى **لا يلزم**  
**تبويتها** وان شرط لها في العقد خلاف ما اذا شرط حرية اولادها فيه فانه يصح ويحقق  
 كل من ولدته في هذا النكاح ومقتضى كلام الكمال انه لو باع الامة اومات عنها قبل الوضع  
 لا تثبت الحرية وبذلك صرح في المبسوط في قوله كل ولد تملكه ينفذ حر الا ان يفرق  
 بين التعليق صرخا ومعنى **وطا** الزوج متى طفر وهذا كاف في التسليم **ولا نفقة** عليه الا  
 بالتبوية وهي ان تخلى بينها وبين الزوج في منزله اي الزوج ولا يستحق مهرها ولم يعتبر  
 الخصاف كون الخلية في منزله فان بواها ثم رجع لان الاستحسان حكم الملك وهو باق  
 وسقطت النفقة لانها جزء الاحتباس ويستثنى من ذلك المكاتبه فانها كالحرة فلا تحتاج  
 الى التبوية لاستحقاق النفقة ولا يبقى للسيد ولاية الاستحسان كما في نفقات المحيط وغيره  
 وسيجي **وان خذ منه بلا استحسان** لا تسقط لبقا للتبوية وكذا لو استخذهما المولى بهار  
 واعادها الى بيت الزوج ليلد له السفري بها وان اباه زوجها وان زوج امته ثم قتلها ولو  
 خطا وهو عاقل بالغ فلو كان صبيلا يسقط على الراعي كما في من الغفار قبل الدخول يسقط المهر  
 لا لو فعله بعبد او مكاتبته او ماذونته المديونة او قتلت نفسها او قتلت ابن زوجها او ارتد  
 كارتج في النهر **خلاف ما لو قتلت الحره نفسها قبله** اي الدخول فانه لا يسقط لان جنابة الانثى  
 على نفسه غير معتبرة والاهلية عند زهوق الروح منعدمة ولذا لو قال لشخص اقتل فقتله  
 وجبت الدية بخلاف اقتل عبدي ولو قال رجل لامراته اذا جئنت فانت طالق فحين لا يقع خلاف  
 ان دخلت الدار فدخلها مجنون او لادن **في العزل** عن الامة وهو الانزال خارج الفرج للعبد  
 لان الولد حقه وهذا يفيد التقييد بالبالغة كما يفيد ان للسيد العزل **وعندها** في غير طاهر  
 الرواية لها كالحرة ولا يكره العزل فان ظهر بها حبلا بعده تحلل فيه ان لم يعد اليها او عاد  
 بعد البول وتحلل اسقاط الولد قبل مائة وعشرين يوما وقا لو ابيع العزل لسوء الزمان  
 قال في الفروع فليعتبر عذر اسقاط الاده انتج وبه جزم القهستاني معزيا للمحيط  
 فيلحفظ **وان تزوجت امه او مكاتبه او ام ولد او مدينته او مبعضة بالاذن** ولو برضاها  
 او كانت عند النكاح حرة ثم صارت امه ثم عتقت فلها الخيار في الفسخ والجهل بهذا الخيار  
 عند رفا بطل به ولا بالسكوت ولا يتوقف على القضا يقتصر على المجلس بخلاف خيار البلوغ

الفاسد

الطلاق

قف  
 وتحل اسقاط الولد قبل مائة  
 وعشرين يوما



وتماه في شرح **الحج** **حرا** كان زوجها **عبد** ادفع الزيادة الملك عليها بالطفلة الثالثة فان  
اختارت نفسها فلا مهر لها لان الفرقه من قبلها وان اختارت زوجها فالمهر ليس لها وان  
تزوجت بلا ادن فعقت قبل وطى مولاها نفذ لو غيرام ولد لم يدخل بها الزوج لوجوب  
العدة عليها من المولى والعدة تمنع نفاذ النكاح وكذا الوطى بها المولى فان بوطيه بنفسه  
النكاح عند ابي يوسف خلافا لمحمد كافي القهستاني معزيا للمحييط **وكذا** لو تزوج العبد  
ولو مدبرا او مكاتباً ثم عتق نفذ لان التوقف حق المولى وقد زال **ولا خيل لها** لان النفاذ  
بعد العتق فلم تحقق ازيادة الملك **والمسئله** في هذه المسئلة **للسيد ان** وطيت قبل العتق  
ولها ان وطيت بعده لانه بدل بضعها مرة فالواجب مهر واحد استخشا ومن وطى امه  
ابنه اى قنته ولو كان فولدت فلوم تلد وجب عقرها وارثها وارتكب محرما ولا عدا في الوحيين  
**فادعاه** وهي قنة في ملك الابن من وقت الوطى الى حين الدعوة والاب حرم مسلما قل كما  
سيخرج ثبت نسب منه وان كان به الابن **ولزمه قيمتها** ولو فقير القصور حاجة بقا نسل  
عن حاجة بقا نفسه ولذا يملك الطعام بلائش والامة بالقيمة وتخل له تناول الطعام عند  
الحاجة ولا تدخل الوطى وتجبر على نفقته ولا تجبر على دفع جارية ليتسرى بها الاب لا مهر  
**ولا قيمة ولدها** وتصيرام ولده لاستناد الملك لسوق العلو ضرورة صحة الاستيلاء ولا  
يسترد دعوى الشبهة ولا تصدق الابن بخلاف وطى امه اصله وان علا وزوجته فلا بد ان  
يصدق المالك في انها حلال له وان الولد منه **والحكم** بالاب اما اب الام وسابرد ذوى الارحام  
فلا تصح دعوتهم **كالاب** في الحكم **بعد موته** حقيقة او كما العدم والائنة بكفر اوراق او جنون بشر  
ان تجي به لسنة اشهر فاكث من وقت انتقال الولاية اليه لما مر لقبله **وان زوج الابن امه**  
**اباه** ولو فاسد **اجاز** وكذا لو تزوجها الاب بان كان الولد صغيرا **وعليه مهرها لا قيمتها**  
لانها ملك الغير حقيقة وقوله صا الله عليه وسلم انت وما لك لا يسرك مجاز لا حقيقة ثبوت  
الملك مشترك بالاجماع كما في حدود المستصفي **فان اتت بولد** من الاب لا تصيرام **ولد** لتولده  
من ملك نكاح لا ملك عمن وهو اى الولد **حرا** لفراسه بملك اخيه حرة متزوجة بريقق قالت  
لسيد زوجها الحر المكلف **اعتقه** عن بالف اوزاد تورط من خمر لان الفاسد كالصحيح هنا  
**ففعّل** ففسد النكاح لتقديم الملك اقتضا كانه قال بعته منك واعتقته عنك وافاد في  
في الحواشي السعدية انه لو قال كذلك وقع العتق عن المأمور لعدم القبول **ولزمها**  
**الالف** وسقط المهر والولاء **اويح** العتق عن كفارتها لو نوت به الكفارة لثبوت لها  
والعتق عنها وان لم تقل بالف لا يفسد النكاح لعدم الملك **والولاء** اى المولى لانه المعق  
**لاى يوسف** فانه الاول سوا المولى **اجبار** **عبد** **وامته** **عيا** النكاح اى بلارضها ملكها  
رقية ويدادون مكاتبه **ومكاتبته** لانها التحقا بالاحرار تصرفا فاشترط رضاها وان كانا  
صغيرين وهذا من اغرب المسائل حيث اعتبر راي الصغير والصغيرة في تزويجها حتى قالوا  
لو زوجها المولى بغير اذنها توقف على اجازتها فان اذيا المال وعتقا لا يعتبر رايها ماداما

له

وهي

الملك

صغير

صغيرين بل راي المولى ان لم يكن عصبة غيره لانه تجدد له ولاية حكم الولد ولو عجزت  
المكاتبه والحالة هذه بطل النكاح ولو كان مكاتباً لم يبطل لكن لا بد من اجازة المولى  
وان رضيه او لانه انما رضى بتعلق مولى النكاح كالمهر والنفقة بكسب المكاتب لا بملك نفسه  
والحاصل صحة اجازة المكاتبه الصغيرة نكاحها قبل العتق لا بعده واجازة سيدها  
بعد العتق لا قبله **يلحفظ** **بالنكاح الكا** في شمل المشرك والكفاري واذا  
تزوج كافر **الاسماء** **شهود** **اوفي** عدة كافر **وكذا** التزوج **جائز في دينهم ثم اسلم** او  
ترافعا اليها **اقر** **عليه** **خلافا** **لها** في مسئلة **العدة** لحرمة نكاح معتدة الغير اجماعا  
وله ان الحرمة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لانهم لا يخاطبون بحقه ولا حقا للزوج لعدم  
اعتقاده وخن مامورون بشركهم وما يعتقون فلا تجب العدة حتى لا تثبت له الرجعة  
ولا يثبت نسب ولدها اذا جات به لاقل من ستة اشهر كما صحه صاحب الهداية وغيره  
وهذا هو المرافعة والاسلام قبل انقضاء العدة اما بعدها فلا يفرق اتفاقا وفي المخبرات  
والصحيح قول ابي حنيفة رضى الله عنه **ولو تزوج المجوس محرمة** كأمه او بنته او مطلقته  
ثلاثا او جمع بين خمس او بين من لم تجز الجمع بينهما **ثم اسلم** **او اقبل** **فرق** **القاضي** او  
الذي حكم **بينهما** اتفاقا كمتزوجين وقع بينهما ثلاثا طلاقا كما في التنف وهل لهذا  
الاتحة حكم الصحة الاصح عنده نعم فتح النفقة وتحدد قاذفه وعنه لا واه واجمعوا انهم  
لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنكاح فيما اذا كان النكاح صحيحا مطلقا فيقتصر عليه ذكره ابن الملك  
 وغيره لكن نقل القهستاني معزيا للمحييط انهم يتوارثون فتنبه **وكذا** لو ترافعا اى عرضا  
اليها **وعاى** الكفر لانهما كالتكليم **ومرافعة** **احدهما** لا يفرق **خلافا** **لها** الا اذا طلقها ثلاثا وطلبت  
التفرقة فانه يفرق بينهما اتفاقا كما لو خلعها ثم اقام معها بلا عقد او تزوج كتابية في عدة مسما  
او تزوجها قبل روج اخر وقد طلقها ثلاثا فانه يفرق في هذه الثلاثة من غير مرافعة كما جزم  
به في المحييط الرضوي خلافا لما نقله الزيلعي **والحفل** **مسلم** ان كان **احد** **ابو** **مسلم** او  
**اسلم** **احدهما** ان اتحدت الدار ولو حكما بان اسلم الاب في دار الحرب والولد في دار الاسلام  
مخلاف العكس وهو كتابي ان كان بين كتابي ومجوسي اذ المجوسي شر من الكتابي وقول القهستاني  
معزيا للخلاصة لو قال اليهودية خير من النصرانية كفرانهم وكذا الوعكس كما كتبته فيما علقته  
على التنوير ولو عقل الطفل الاسلام ووصفه يصير مسلما بالاصالة ولو اسلمت زوجته **الكافر**  
او زوج المجوسية عرض الاسلام عا الاخر فان اسلم بقى النكاح والافرق القاضي بينهما ولو  
ويشترط عقل غير المميز ولو مجنون يعرض عا ابو يه الاسلام فان لم يكن له ابن نصب القاضي وصيا  
فيقتض عليه بالفرقة فان اى الزوج فالفرقة طلاق خلافا لابي يوسف لان ابنته لان  
لا يكون من المرأة فلم ينب القاضي منها وتانى الزيلعي من ان الطلاق في هذه المسئلة يقع  
من الصغير والمجنون غير مسلم اذ الطلاق من القاضي عليها لامنهما **ولها** **المهر** لو كان ابواه او  
ابواها بعد الدخول لتاكده به **والا** فنصفه **لواى** **ولا** **لشئ** لو ابت قبل الدخول لتفويتها الجسد

ص



قبل تاكله ولو كان ذلك اي اسلام احدها في دارهم اي دار الحرب وما الحق بها الحر الم لاثنين  
حتى يمضي قدر عدة الطلاق بان **خيض ثلاثا** او تمضي ثلاثا اشهر لغيرها او تضع الحمل  
قبل اسلام الاخر لتعد العريض بعدم الولاية فاقم شرط الفرقة مقام المسبب وهذه الخيض  
ليست بعدة ولذا يستوي فيها المدخول بها وغيرها وان **اسلم زوج الكتابية بغير نكاحها**  
وكذا لو اسلم زوج المجوسية فتهدت او تنصرت وتبين الدارين حقيقة وحكم سبب الفراق  
**الا لسبب فلو خرج احدها مسلما او ذميا او اسلم او عقد الزمة في دارنا او اخرج مسييا**  
ودخل به دارنا بانت اذ اهل الحرب كالموتى ولم يشرع النكاح بين ميت وميت **وان سبيها معالا**  
لان سبب ملك الرقبة وهو لا ينافي النكاح ابتداء فكذا ابقاء ولهذا لو كانت المسيية منكوبة مسلما  
او ذميا لا يبطل النكاح كما في الغاية وفي النهر عن المحيط مسلم تزوج حربية كتابية في دار الحرب  
فخرج عنها الزوج وحده بانت ولو خرجت قبل الزوج لم تبين وما نقله في الفتحة عن المحيط تحريف  
انتم وفي القهستان في تبين بتباين الدارين حقيقة بان تزوج احد الزوجين الكافرين من دار  
الحرب الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسييا فلو اختلفا حكما بان تزوج احداهما الى احداهما مسييا  
لم تبين كما في شرح الطحاوي انتم **ومن هاجرت اليها مسلمة او ذمية بانت لما مر للاعدة عليها**  
فحل تزوجها عنده **خلافا لها** ما لم تكن حاملا فحتى تضعه للاعدة بل لوجود حمل ثابت بالنسب  
وهو الاصح قيد بالهجرة لان التي طلقت في دار الحرب لاعدة عليها اتفاقا وكذا الذمية اذا  
طلقتها الذي في دار الاسلام لاعدة عليها الا اذا كانوا يعتقدونه في الاصح وقبل يجب كذا لا تمنع  
صحة العقد لضعفها فان المعول عليه حينئذ كونها تحت كافر فلا حاجة الى التعليل بالتباين  
**وارتداد احد الزوجين فسبح في الحال** فلا يتوقف على القضاء ولا ينقص به عدد الطلاق  
بلا فرق بين المدخول بها وغيرها وهذا في الرجل ظاهر ولا يخبر المرأة على النكاح بعد اسلام  
واما في المرأة فهو ظاهر الرواية لكنها جبر على الاسلام وعلى جديده النكاح زجرها بمهر  
يسير ولو بدنا رضى او ابت هذا هو الصحيح قال الوالد الجي وعليه الفتوى وفي بعض مشايخنا  
يلج ويسرق بعد الفرقة ببرد زجرها ولقد شوهد من المشايخ في جديدها فضلا  
عن جبرها بالضرب وهو ما لا يعد ولا تحل لاسيما التي تقع فيما يوجب الكفر كثير ثم  
تتكرو عن التجديد تاتي ومن القواعد المشقة تجلب التيسير والله الميسر على عمير  
**والموطوعة ولو جمل المهر** سواء كانت الردة منها او منه تاكله بالمدخول **ولغيرها اي**  
**الموطوعة نصحه اي المسمى والا فامتنعة ان ارتد ولا يشي لها اي غير الموطوعة من مهر**  
**سوي السكنى ان ارتدت** بل في الفرقة من قبلها اعصمية **وعند محمد ارتداد الرجل طلاق**  
**وان ارتد واسلم معالا تبين** الزوجة استحشا ومثله لو لم يعرف سبق احدها وان  
اسلم متعاقبا بانت فان تاخرت اسلاما قبل المدخول فلا مهر لها وان تاخرت قبلها النصف  
او الممتعة ولا يصح تزوج المرتدة **المرتدة احد** من الناس مطلقا فزوج اسلام وخته  
خمس نسوة فالتراوا اختاها وام وشتها بطل نكاحها ان تزوجهن بعقد واحد وان

عقد

المرة

رتب

المسئلة

رتب فالأخير بلغت المنكوبة ولم تصف الاسلام بانبت صغيرة مسلمة في دارنا ارتدادها  
لم تبين من زوجها التبعية الى دار صغيرة نصرانية فحسب بؤها بانت ولا مهر لها وكذا الوارثا  
ولحقا بدار الحرب لان لم يلحقا مسلم فخته نصرانية فحسب او قعت الفرقة كما لو تهودا او  
تنصرا عند اي يوسف خلافا لمحمد في الاولى والفرقة له عدم تزوج المجوسية بخلاف  
الكتابية **بالقسم** يقع القاف مصدر عن القسم وبالكسر النصيب **يجب العدل فيه**  
بين الزوجات ما كلاً ومشرى ومبلسا **وبينونة لاوطيا** ومجبة لا بتنايه على النشاط فلا  
فرق فيه بين فحل وخص وعنين ومحبوب ومريض وذمي وصبي دخل بامرته وحايض وذات  
نفاس ومجنونة لا تخاف منها ورتقا وقرنا وافاد كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم  
لم يجز له ان يتزوج اخرى كما في الخلاصة وغيرها لكن في شرح التاويلات جازله ذلك فان الامر  
في قوله تعالى فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة اي الزموها محمول على النكاح لا الحتم وانته لو كان له  
امراة واحدة لم يقدر لها واليه رجع الامام كما سيجي **والبكر والثيب والجديدة والقديمة**  
**والمسلمة والكتابية** والمريضة والصغيرة التي يمكن وطئها والحرة والمظاهرة والمولى منها  
**فيه سواء** اما المطلقة الرجعية فان اراد مزارعتها قسم لها والا كما في البدائع ولم ار حكما  
المنكوبة اذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمجوسية بدلين لا قدرة لها عا وفاقه والناشرة  
وفي كتب الشافعية لا قسم لهن وعندى انه يجب للاولى دون الاخيرة وفي الثانية ترد كما في  
النهر وللزوجة **الامة والمكاتبة والمديرة وام الولد والمبعدة نصف الحرة** اذ الرق  
منصف ولا قسم في السفر فيسافر عن شاة والفرقة احب تطيبا لقلوبهن **وان وهبت**  
**قسمها بالكرسى** نويتها لضرتها **مجهولها ان تزوج** لانها اسقطت حقها لم يجب بعد فلا  
يسقط وفاقا كلامه انها لو جعلت لزوجها ما لا وحطته من مهرها ليزيد في قسمها او  
زاد الزوج في مهرها او جعل لها جعلا لتجعل نويتها لغيرها فهو باطل ولو اراد ان يستبدل  
شابة بالقدمية فطلبت ان يسكنها بشرط ان يقسم ممتلكا عند الشابة ايا ما ومنكها يوما  
فتزوج على هذا الشرط جاز فيه نزل قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا  
الاية كما في الحانية ولو جعلته لمجينة هل تجوز له ان يجعله لغيره في كتب الشافعية لا وقال  
في البحر نعم ونازع في النهر فزوج كان عليه ليل كالحارس ذكر الشافعية انه يقسم نهارا  
وهو حسن وبعد جماعها مرة له تركه ابا قضا لا ديانة ولم ار حكما ما لو تضررت من كثرة  
جماعه ومقتضى النظر انه لا تجوز له ان يزيد عا قد رطاقتها اما تعيين المقدار فلام لا يعتد به  
في كتب المالكية خلاف فقيل يقض بربع ليل وربع نهار وبقيل بربع فقط فيهما وبقيل بحسنة  
قال في النهر وعندى ان الراي فيه للقاضي فيقضي بما غلب على ظنه انها تطيقه ويومر الصيام القائم  
بيوم ريلية من كل اربعة للحرة ومن كل سبعة للامة لان له تزوج ثلاث حرائر عليها كذا نقله  
الشيخ عن مختصر الطحاوي وذكر له قصة لطيفة لكن في الحانية وغيرها ان ابا حنيفة ربح عن  
هذا وقال يومر مراعاة حقها احيانا من غير توقيت وفيها معزى المستثنى لو كان له امرأة سراري

بها في الموطوعة

جواز

ذكر الوارثا



امر بيوم وليلة من كل اربع عند هاء وفي البواقي عند من شامنهن وكذلك لو كان له ثلاث نسوة  
امر بيوم وليلة عند كل متهم ويقم في يوم وليلة عند من شامه السراري ولوله اربع  
عند كل يوم وليلة ولم يكن عند السراري الا وقفة المار وكبره للرجل ان يطا امراته وعملها  
مبى يعقل او اعى وضرتها او امته انتهى ولو اقام عند واحدة شهرا خاصة الاخر  
يوم بالعدل بينهما في المستقبل وهذا ما مضى وان اثم به لان القسمة تكون بعد الجلي  
عاد بعد نهي القاض عز رزخير الحبس كما في الجوهره وينبغي تقييده ما اذا لم يقل فعلت ذلك  
لان الجوار في مقدر الدور الى وكذا في بدائته فان ادعاه ملك عند الاخرى بقدره وكذا لو ملك  
عند الاولى لمرضه ولو مرض في بيت له دعى كل واحدة في نوبتها لانه لو كان محبها واراد  
ذلك ينبغي ان يقبل منه ولا يجمع بين الضراير بالبرح ولو قالت لا اسكن مع امك ليس لها  
ذلك ولو اقام عند الامه يوما فحققت يقم عند الحرة يوما وكذا العكس وله ان يمنعها من  
ما يتاذى من راحته وعلى هذا فله منعها من الحنا والنفس ان تاذى براحته وحقه عليها  
ان تطيعه في كل مباح بامرهابه ويندب ان يسوي بينهما في جميع الاستمتاع بجماع وقيلة  
ولا يجب التسوية في النفقة والسكن فانها مبينة على الكفاية على قول من يعتبر حالها ووجوه  
المختار رجبا على قول من يعتبر حال الرجل وحده بهنفس كتاب **الرضاع هو لغة** يعني الرأ  
وكسرهما مص اللبن من الثدي وشرعا مص الرضيع حقيقة او حكم اللبن ولو قليلا او  
مختلطا غالبا من ثدي **الاممية** ولو بكرا او ميتة او ايسة كما يفيد الاطلاق واما الوجور  
والسقوط فالحق ان بالمص فخصه جريا على الغالب ونص في العناية ان الرضيع بعد المدة لا  
لا يسمى رضيعا وعليه فقوله في وقت مخصوص مستغنى عنه والرضاع يثبت حكمه وهو حل  
النظر وحرمة المناكحة بقليل وهو ما يعلم وصوله الى الجوف ولو قطرة وان لم يعلم ثبت الحرمة  
كما في الخلاصة وكثيره في حديثه لا بعد هاخذ بشاى داود الارضاع بعد فصال ولا يتم بعد  
احتلام وهي حولا **ونصف عند** وعند زفر ثلاثة وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعون  
سنة وقيل جميع العمر كما في القهستاني عن شرح الطحاوى **وعند حولا** ان من وقت  
الولادة وعليه الفتوى كما في القهستاني عن الحقايق وتجيى القدورى عن المعين ويثبت  
التحريم في المدة بعد الفطام والاستغناء بالطعام على المذهب ولا يباح الارضاع بعد ملة  
على الاجم وكذا لا يباح شربه لانه جزء ادى ولا يجوز التدوى بالمحرم في ظاهر المذهب ولا امر  
اللبانة بعد الحولين ان لم يضره الفطام كماله اجبارها على الارضاع وليس له ذلك مع زوجته  
الحرة قبلها وللفظ الحول كما في الزكاة مشعر بالشمسية لكن ينسوخه قوله تعالى وحمل وحمل  
ثلاثون شهرا فانه مشعر بالهيرة ذكره القهستاني فيحرم به ما تحرم من النسب حتى لو  
بامراة حرم عليه بنتها رضاعا لكن في القهستاني عن شرح الطحاوى انه يجوز فعل فيه واثبت  
**الاجدة ولده من الرضاع** استثناء منقطع لان حرمة من ذكر بالمصاهق لا بالنسب فلا يكون  
الحديث متنا ولا ما استثناءه الفقهاء فلا تخصيص بالعقل كما قيل بان حرمة جدة ولده نسبيا

**التسوية**  
اراد بالمص وصول اللبن من ثدى المرأة الى جوف الصغير  
فيه او انفق في مدة الرضاع الايسة فحق ما اذا احببت لبنها  
ارورة فان الحرمة تثبت باجبار هذا اللبن صبيبا وان لم يولد  
في واد اذكره لان سب الوصول فاطلق السب واراد المص  
فريق من المص والقبض والسموم والوجور كما في الخلاصة  
مع الوصول لو ارضعت امرأه حلة بدها في فرجها ولا تثبت  
اللبنة ام لا لا يحرم الكحل لان في المانع شك كما في الولول  
في النظر او هباني وغيرهما وقيد بالبر والافاضة ما اذا  
من بالقطار في الاده والاحليل والجماع والامه والملتق  
ظاهر الرواية من

اجماع اعداء اصحاب  
امة على فطام ولدها منه  
قبل الحولين

لكنها امه وام امراته وهذا المعنى مفقود في الرضاع وقس **اختولده** وعمة ولده وام  
اخيه واخته وام عمة وعمة وام خاله او خالته والاخ ابن المرأة وقس عليه بنت  
عته وبنت اخنت ولده وام اولاد اولاده فلهذا عشر صور تصل باعتبار الذكورة والانوثة  
الى عشرين وباعتبار ما حل له اولها الى اربعين مغللا تجوز له التزوج بجدة ولده وتجوز  
لها التزوج بجدة ولدها وكل منهما يجر ان يتعلق الجار والجور اعني من الرضاع بالمضاف  
فان يكون له ولد من النسب وله جدة من الرضاع اي بالمضاف اليه كان يكون له جدة من النسب  
لها ابن من الرضاع او بها كان يجمع مع اخرا على ثدى اجنبية ولو لده رطبا عام اخر من  
الرضاع فهي ما يقره عشرين وهذا من خواص هذا الكتاب والنصوص يتحصل بحسن التفسير  
وقصارى ما وصلها ابن وهبان التي يستبين واحال حلها الى الذهن واصولها في المحل احل  
وما بين وطال فيها قال **وتحل اخت الاخ** ايضا اتصاله بكل من المضاف والمضاف  
اليه وبها كان يكون له اخ من النسب وله الاخ اخت رضاعية وان يكون له اخ من الرضاع  
له اخت نسبية والثالث لا يخفى ونسبا كاخ من اب له **اخت من ام** تحل اخته من امه  
**الاخيه من ابيه** فهو متصل بها ولا يجر اتصاله باحد ما فقط للزوج المكرا كما لا يخفى وفي الالتقا  
اشعار بان حرمة غير الاخت وقد مر فوام اخته واخيه وغيرهما رضاعا وظاهرا ثلاث صور  
او اربع كما مر ولحل بين رضيعي ثدى وان اختلف زمانها وان كان بين رضاعها سنون  
لانها اخوان ولا حل بين رضيع وولد من رضعت سواء رضعت ولدها اولاد ولا كاخت داخله  
تحت الاولى وان سفل لانه ولد الاخ زوج رضعة جرى على الغالب اذ السفل كذلك واحترق  
بقوله **لبنها منه** عن من تزوجها ان لبن فان ولدها من الرضاع يكون ربيها له فيجوز له ان  
يتزوج باولاد الزوج من غيرها اتفاقا ويكون ذلك الاول ما لم تلد من الثاني عند الامام وعند محمد  
اذ حملت من الثاني فاللبن منها استحسانا وبويوسف يريح الثاني بانارة كزيادة اللبن  
ولدت فاللبن للثاني اتفاقا واما كلامه انه لو لم تلد زوجته قط او ببس لبنها ثم نزل لا يحرم  
رضيعها عما ولده من غيرها فالتحريم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج وتطهير  
الفقه اللبن الفحل وهو ما كان نزوله من جهة ولد حل النازل بالزمان كما في كذا ذكره القهستاني  
لكن في الفتح والوجه لا خلاف في الوطى بشبهة فانه كالحلال فهو اى زوج المرضعة التي لبنها منه  
اب الرضيع وابنه اخ للرضيع وبنته اخت له واخوه عم واخته عمة واذا ثبت هذا مع الزوج  
فهي الاولى **ولا حرمة لورضع من شاة** ونحوها الاختصاص الحرمة بلبن انسان بطريق الكرامة  
او من رجل لا اختصاص اللبن من يلد واما الخنثى المشكك فقالوا ادى ان قال النساء انه على  
غزارته لا يكون الا لمرأة تعلق به التحريم والا لا وظاهره انه ان ظهر انه امرأة تعلق به او رجل لا  
كذا في النهر ولم يره ابن وهبان وابن الشحنة منقول **ولا حرمة في الاجتنان** من حقه ومنه  
احتقن الرجل بالضم كما ذكره البيهقي في فهو متعذر وعليه استعمل الفقهاء فاندفع منه الطرك  
الضم وانه لازم والصواب حقت بلبن امرأه وكذا الاقطار في احليل او اذن او جيفة لعدم

حل أم

كقوله  
قوله في غيرهم منهم  
قوله في غيرهم منهم  
قوله في غيرهم منهم



المينة  
منه  
٢

النشوء والتحريم الجزئية **ولبن البكر** التي بلغت تسعاً وما دونها لا يتعلق به التحريم قاله الخليل  
ولا يتجاوز زوجهما فلو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعتها لأن اللبن ليس منه ذكره  
القصاص في لبن المينة محرم فلو تزوجت الرضعة لرجل في الحال له دفن **وإن تمها** إلا  
محرمه أم زوجته **وكذا الاستحاط** والوجور لحصول الجزئية وهو متعذر وقيل لا يزوج  
يتعدى ولا يتعدى **واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم** مطلقاً ولو غالباً عند الإمام **خلافه**  
**عند غلبة اللبن** ما لم يطبخ فلا يحرم اتفاقاً هذا إذا كان الطعام خفيفاً ولو قيقاً يشرب اعتبر  
الغلبة اتفاقاً في التيمم **ويعتبر الغالب** ولو خلط اللبن بغير الطعام من الجنس أو خلافه كان  
خلطاً ما أوردوا **ولبن شاة** اتفاقاً **وكذا لو خلط لبن امرأة أخرى** عند الشيخين **وعند**  
**محمد وزفر** تتعلق الحرمة بهما وهو رواية عن الإمام قيل وهو لا يحكم في شريح الخروف في  
التيبين عن الغاية أنها ظهر وأحوط ثم الغلبة في الجنس بالأجزاء وفي غيره بتغيير لون أو  
طعم أو ريح كما روي عن أبي يوسف ذكره في المحيط ولو استويا تعلق التحريم بهما إجماعاً  
كما في الاختيار وغيره لكن في القصاص في النشف أنه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده  
**وإن أرضعت امرأة** ولو في عدتها عن ثلاث **ضرتها** حرمتها **لحم** بين الأم وشتها ثم  
الكبير حرمتها موبدة **وكذا الصغيرة** إن كان دخل بالأم وكان اللبن منه والأجاز تزوجها  
ثانياً **ولا مهر** للكبيرة **إن لم توطئ** لحمي الفرقة من قبلها فكان كزوجها فلو كانت مائة أو مئتين  
أو مئتين أو أكثر رجل به الصغيرة فلها نصف المهر ولو بعد الوطئ فلها كل المهر دون  
نفقة العدة لجنايتها **وللصغيرة نصفه** لأنها فرقة قبل الدخول بغير صنع محظور **وإذا**  
**به عا الكبيرة** وكذا عا المجران **علمت النكاح** وقصدت الفساد **لأن لم تعلم** به أي بالنكاح  
وبإفساد الارضاع إذا قصد مع الجهل أو قصد مع العلم بأنه مفسد دفع الجوع فيكون  
منه **وبالاهلاك** فيكون فرضاً **ولم تعلم** به مفسد لعدم التعدي **والقول لها** بيمينها  
في عدم تعدد هذا الفساد لأن قصده بالحنى لا يعلم غيرها وقيد في المعراج بعدم القصد  
**وإنما يثبت الرضاع** قبل العقد وبعد ما ثبت به المال وهو شهادة عدلين أو عدل  
وامراتين إذا شهدا به شهادة بالفرقة اقتضاها كانت كالشهادة على الطلاق ولذا لا  
تتوقف على الدعوى لتضمنها حرمة الفرج التي هي حق الله ثم قبل الدخول لا مهر وبعد  
الأقل من المسمى ومهر المثل بلا نفقة كما في المضرات **ولو قال** لزوجته **هذه** أختي أو أمتي أو  
بنتي من الرضاع ثم **أدعى** خطأ صدق لأن الرضاع مما يخفى فلا يمنع التناقض فيه ولو صر  
على ذلك بأن قال بعده هو حق وخوفه فرق بينهما **وكذا في النسب** ولو أقرت المرأة بذلك قبل  
النكاح وأصر عليه جاز تزوجها لأن الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه  
كما في البزارية قال في الصغير هذا دليل على أنها المأقرت بالثلاث عا رجل حل لها **إن تزوجت**  
نفسها منه انتهى لأن الطلاق في حقها مما يخفى لاستقلال الرجل به فبما رجوعها فترفع  
قضي القاضي بالتفريق بشهادة امرأة واحدة **على الرضاع** لا ينفذ امرأة كانت تعطي

ثديها

اللبن

ثديها صبية واشتهر ذلك ثم قالت لم يكن في ثدي لبن ولا يعلم ذلك إلا أنها جاز لا ينهها  
تزوج هذه الصبية **أرضعها** أهل القرية وأكثرهم ولا يدري من أرضعها فأراد واحد  
من تلك القرية نكاحها **إن لم يظهر** علامة ولم يشهد بذلك جاز رجل من ثدي زوجته  
لم تحرم عليه **أرضعت** زوجة الأب **زوجته** الأب زوجة الابن حرمت لأنها صارت أختاً لأبيه  
**أرضعت** أخت مطلقته زوجته الصغيرة والمطلقة في العدة بآنت الصغيرة **لحم** مع خالتها  
تزوج صغيرتين فأرضعت كل واحدة امرأة لبنا من رجل وتعدت الفساد لا ضمان عليهما  
لأن كل واحدة منهما غير مفسدة وإنما المفسد الاختية المتفقة قبل الابن زوجة أبيه وقال  
تعدت الفساد يرجع الأب عليه بالمهر ولو وطئها وقال تعدت الفساد لا يرجع لأنه وجب  
عليه حد الزنا فلا يغرم شيئاً **آخر كتاب الطلاق هو لغة** رفع القيد مطلقاً غير استعمال  
في النكاح بالتفصيل وفي غيره بالأفعال ولهذا الموقال لزوجه أنت مطلقته بتشديد اللام  
لم يحج للنية وتخفيفها احتياج **وشراً** رفع القيد **الثابت شرعاً بالنكاح** بلفظ مخصوص  
قيل لا يشمل الطلاق الرجعي لأنه ليس بمنزلة النكاح كما صرح به في المبسوط وغيره فالأولى  
إزالة النكاح أو نقصان حله فتأمل وإيقاعه مباح وقيل لا يحظره إلا الحاجة وأهله وزوج  
عاقلاً بالغ مستيقظ ومحل المنكحة والفاظه صريح وكناية واقسامه أحسن وحسن  
ورب عا أحسنه **تطبيقها** أي المدخولة **واحدة فقط** في طهر لا إجماع فيه وتركها حتى **تفجر**  
**عليها** احترازاً عن تطويل العدة مع حصول الغرض والتدارك عند السند فشرائط أربعة  
وحدة الطلاق وكونها طاهرة من حيض أو نفاس ومدخولة وغير حامل بقرينة ما يأتي  
وأفاد بالطلاق إن البائن يكون سنيا وهذا عنده خلافاً لما كان في النشف وحسنه وهو سني  
**تطبيقها** ثلاثاً رجعية في أوّل ثلاثة أطهار على الأظهر وقيل في آخرها لا إجماع فيها إن كانت  
مدخولاً بها فيه دلالة على أن السنة نوعان سنة عبادة وسنة اتباع الطلاق عا الوجه المذكور  
متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم أن يجتهد في اتباع سنته صلى الله عليه  
وسلم كما في المضرات وغيرها **ولغيرها طلقة** ولو كان الطلاق في الحيض خلافاً للفراد لأعدة  
عليها والآيسة والصغيرة **والحامل** يطلق للسنة عند غرة كل شهر طلقة واحدة لقيام  
الشهر مقام الحيضة على الأصح ثم الطلاق إن كان في غرة الشهر بالاهلة وإن كان في ثلثه في أيام  
في كل ما قيد بالشهر عند الإمام وعند ما قبل الأول بالخير والمتوسط بالاهلة ذكره الشافعي وغيره  
**وعند محمد** لا تطلق الحامل للسنة الواحدة كمتة الطهر ثلثا متة الطهر يرجح حيضها  
مدخل في سن الإياس ذكره البهمنسي وغيره وسنخفته في العدة **وجاز** طلاقهن عقبت  
إذا لم يكن حيض لتوهم الحمل وهو مفقود **هذا** وبه عا أي بدعي الطلاق وحرامه نوعان  
**تطبيقها** ثلاثاً أو تسنتين بكلمة واحدة أو بكلمتين في طهر واحد **لا رجعة** فيه إن كانت مدخولاً  
بها أما لو خلل بين التطبيقين رجعة فلا كراهة عند الإمام وتزوج فلا كراهة اتفاقاً ومن  
الخلاف إن الرجعة ترفع حكم الطلاق عنده وجعله كأن لم يكن ولا ترفع حكمه عند ما أعل

الشهر تعتبر



انه في الصدر الاول اذا ارسل الثلاث جملة لم تحكم له بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله عنه  
ثم حكم بوقوع الثلاث سياسة لكثرة بين الناس كما في القهستان عن التمرناشي وتطبيقها  
واحدة في طهر جامعها فيه وكذا تطبيقها في الحيض وتجب مراجعتها في الاصح لقوله عليه  
الصلاة والسلام لعمر مرابطك فليبراجعها على حقيقة الامر وقيل **تستحب الرجعة فاذا طهرت**  
**ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاؤا** وان شاؤا مسكها كما في الاصل والظاهر انه قول الكل انه  
موضوع لا يثبتان مذهب ابي حنيفة فيكون قول الكل الا ان حكى الخلاف كما في الفتح **وعند ما تجوز**  
**ان يطلقها في طهر يلى تلك الحيضة** والاول اولى اذ السنة فصل كل تطبيقيتين بخيصة كاملة  
**ولو قال للموطوعة انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر واحدة** واذا طهرت في طهر الاوسط  
فيه لو من حيض ولو من ذوات الاشهر يقع على ال طلقة وبعد شهر اخرى وبعد شهر  
اخرى وان نوى الوقوع **جملة** او عند كل شهر واحدة **محت** نيته لانه محتمل كلامه تنبيه الفاظ  
السنة ان يقول انت طالق للسنة او في السنة او مع السنة او على السنة او طلاق السنة او  
طلاق العدة او للعدة او الدين او الاسلام او الحق او القرآن او الكتاب او احسن الطلاق او  
آمله او اعد له ولو قال في كتاب او كتاب الله ونوى السنة فهو سنة **ويقع طلاق كل زوج**  
**عاقلا بالغ مستيقظ** ما لم يكن تحصيل حاصل كالبانة الجبانة **ولو كان الزوج عبدا او كافرا او**  
**محرما او سفيفا او ساهيا او غافلا او مجنونا او هازلا او مكروها** لحد يثلاث جدهن جد  
وصريح ابن الهام وغيره بان طلاق المجنون واقع قضا لا ديانة وطلاق الهازل يقع قضا وديانة  
لان الشارع جعل هزله به جد ولو اكره على كتابته او على الاقرار به وادعى انه كان هازلا  
او كافرا او سفيفا او ساهيا او غافلا او مجنونا او هازلا او مكروها لحد يثلاث جدهن جد  
بالمظلوم ولو اكره على ان يوكله به فقال انت وكيلي ثم قال لم اؤكله لم يسمع منه لانه اخرج  
الكلام جوابا بالظلم الامر والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال كما في الحائنة ولو حلف  
لا يطلق فطلق فخصولي ان اجاز بالقول حنثا وبالفعل كلفه مخرصا افعال تنبيه قد  
حصر غير واحد ما يقع مع الاكره في عشرة واصلها في الخزانة الى ثمانية عشر  
بل عشرين وهي الطلاق والنكاح والرجعة والحلف بطلاق او عتاق والظهار والايلاء والعق  
واجاب ابي والصدقة والعفو عن دم المجد وقبول المرأة الطلاق عما بال اي اكره نصرا في  
ليس بقبول الصلح عن دم المجد عما بال والتدبير والاستيلاء والرضاع واليمين والنداء  
ولم يذكر النفي مع ان من اقتصر على العشرة كالعيني عده فهي تسعة عشر والعشرون  
الاكره عما قبول الوديعة ففي القنية اكره عما قبول الوديعة فتلقت في يده فلم تستحقها فظن  
المودع ان كان بغية الدال وهو الظاهر ولا يخفى ان الطلاق ولو على مال والعق على مال  
والعق كذلك يشمل المعاق والمجنون والنداء يشمل اغياب الصدقة فهي ستة وعشرون  
كذا في المحرق في النهر وقد نظمتها فقلت طلاق وايلاء ظهار ورجعة نكاح مع استيلاء  
عفو من المجد رضاع ويمان وفي وندره قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد

لا يقع ولو اقر به

والاسلام

طلاق

طلاق على جعله عينا به انت كذا العتق والاسلام تدبير للعبد واجاب احسان وعق هذه  
تصح مع الاكره عشرين في العدة قال ثم ظهر لي بعد ذلك ان ما في القنية انما هو بكسر الدال  
فليس من المواضع في شيء لما في البزارية اكره على ايداع ماله عند هذا الرجل او اكره المودع  
ايضا على قبوله فضا لا ضمان على المكره والغايض لانه ما قبضه لنفسه كما لو هبت الريح  
فالقته في حجره فاخذ له ليرده فضا في يده لا يضمن انتهى واطلق كثير من اصحاب اسلام المكره قال  
في المحرق وفيه في سير الحائنة بالحرق بل في المبسوط انه مذهب الشافعي كما ان مذهب الشافعي  
وما كرهوا محمد انه لا يقع طلاق المكره والمجنون **او سكران** غير مكره ولا مضطر على الاصح  
القهستان في معنى الزاهد بان ما يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا  
ثم نقل عن الكرخي والطيحاوي انه لا يقع طلاق السكران وهو قول الشافعي كما لو زال عقله  
مباح او صداع بخلاف ما لو زال عجزه ولو من الانبذة المحذرة من الحبوب والعسل كما هو  
قول محمد وبه يفتي كما في الفتح وكذا يقع طلاق من غاب عقله باكل الحشيش او البخ او الافيون  
لان كل ذلك حرام لكن خمره دون خمر المحرك في الجوهره وقيد ابن المكارف في شرح المنار بان  
البخ والافيون هما اذا كان للتدبير وفي تصحيح القدوري وفي هذا الزمان اذا سكر من البخ  
يقع طلاقه زجرا وعليه الفتوى تنبيه استثنى في الاشياء من تصرفات السكران سبع  
مسائل منها الوكيل بالطلاق صاحبها لكن قيد في البزارية بكونه على مال حيث قال وكله  
بطلاقها على مال فطلقها في حال السكر لا يقع ولو كان التوكيل والايقاع حال السكر وقع  
ولو بلا مال وقع مطلقا لان الراي لابد منه لتقدير البذل **او اكره** في جميع طلاقه وجميع  
تصرفاته **بشارته المحمود** المقررة بتصويت منه لان العادة منه ذكر وهذا اذا  
ولد اكره او طرأ عليه رد ام قيل سنة وقيل ان يكون قالوا وعليه الفتوى كما في النهر عن  
اخر النهاية وعلى هذا فتصرفاته قبل ذلك موقوفة واستحسن الكمال انه ان كان تحسن الكتابة  
لم يقع طلاقه بدونها لا يقع طلاق صبي ولو مرأها او اجاز به بعد البلوغ ولا يجوز لابن  
اصلا او يفتق حيانا **ونيام** ومعتوه ومد هوش ومبرم ومغى عليه لعدم التمييز **وسيد**  
**عاز زوجة عبده** لحد يثلاث اذ اطلق لمن اخذ بالساق تنبيه لو قبل العبد النكاح عما ان امر  
بسد سيد يطلقها كيف شاخ ولو قال زوجتي امسكها ان امرها بيدك فزوجها منه لم يكن  
الامر ببدده ولو قال العبد اذا تزوجتها فامرها بيدك كما بد كان كذلك كما في الحائنة ويبقى  
نظيره في المحلل **واعتباره** **فيم** بالنساء طلاق الحرة ثلاث ولو تحت عبدا وطلاق الامه ولو  
مكاتبة او مدبرة او ام ولد ثنتان **ولو تحت حر** يقع الطلاق بلفظ العتق لا عتسه **بائع الطلاق**  
المتنوع الى صريحه وكناية فالاول مطلقا ما ظهر المراد منه ظهورا بينا بحيث يسبق الى فهم السامع  
حقيقة كان او مجازا والثاني يقابل صريحه ما استعمل لغة وعرفا فيه خاصة **والاختناج**  
في وقوعه الى نية وهوان طالق بشرط ان يقصد بالخطاب فلو كرر مسائل الطلاق خضرها  
لا يقع قضا وديانة ولو سبق لسانه به يقع قضا لا ديانة كما لو قال نويت الاخبار بكذا او

شرب



نويت الطلاق عن وثاق فانه لا يصدق قضا واما عن العمل فلا بد من ايضا الا في رواية  
ولو صرح بالفتوى ففي العمل لا يصدق قضا وفي الوثاق يصدق ان لم يقرنه بالثلاث لعدم  
تصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح كيلا يلغوكما في الهداية وتعليقه  
يفيد اتخاذ الحكم في الشئتين قال في البحر وفي قولهم لو قرن بالعمل وقع قضا دلالة على انه  
لو قال على الطلاق من ذراعي كما تخلف به العوام انه يقع قضا بالاول ولو كان لها زوج  
طلقها قبل فقال اردت بانت طالق ذلك الطلاق صدق ويانة اتفاقا وقضا على الصحيح كما في الحاشية  
ولو قال انت طالق خذ في القاف فان كسر اللام او كان ذلك في مذكرة الطلاق وقع بلا نية  
كقوله يا طالق بكسر اللام وضمها لانه ترجم لغة والا توقف على النية ولو حذف اللام او الطاء  
معها لم يقع كما في البحر ولو ابدل الطاء بالواو والفاء عينا او كانا ولا ما لم يصدق انه لم  
يرد الطلاق وان قال تعذبه خوفا الا اذا شهد على ذلك قبل التكلم سواء كان عالما او جاهلا  
وعليه الفتوى وكذا الوتج به تطلق ان نوى ولو قيل له طلقت امرتك فقال نعم او بلى بالبحر  
تطلق كما في البحر والقهستان وغيرهما ولو قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال عينت غيرها  
صدق بنية ولو غير صدق قضا وعلى هذا لو حلف له ايته فقال ان خرجت من البلد قبل  
ان اعطيك فامرته فلانة طالق واسم امراته فلانة غيرهما لا تطلق اذا خرج قبله فيلحفظ  
**ومطلقة بتشد يد اللام وطلقتك ويقع بكل منها اي الالفاظ الثلاثة واحدة رجعية**  
فلا يحتاج لتجديد النكاح ولا رضا المرأة ولو في الصغيرة ويتركان بيت واحد ويتوارثان  
كما سيح وان وصليته نوى اكثر منها وعنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلاث فثلاث كما في  
القهستان في معنى الشرح الطحاوي او نوى بنية اولم ينو شيئا او قال على ان الرجعة عليك  
وقوله لزوجته انت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق طلاق او انت طالق يقع بكل  
منها اي هذه الالفاظ **واحدة رجعية بلا نية وان نوى شئتين او بنية لانه مبرر مشتمل**  
على مصدر جنس لا يحتمل العدد **وان نوى الثلاث وقع لانه فرد كما وليا صحت بنية الشئتين**  
في الامة وكذا لو تقدم على الحرة واحدة فانه يقع شئتان اذا نواه اي يقع مع الواحدة الاولى  
كما في الجوهره وما زعمه في البحر منظوره فيه تنبيه الصحيح عدم الوقوع بوجهتك طلاقا وخوفا كما  
في صحيح القدوري ولو قال اطلقك لم يقع الا اذا غلب استعماله في الحال وكذا لو كان جوابا لسؤالها  
الطلاق عند مشايخ سمرقند كما في الصيرفية واما طلقك الله فهل يحتاج الى النية قال في الفتح الاحكام  
وفيه قد تعرف في عرفنا الحلف بالطلاق يلزم مني لا افعل كذا يريد ان فعله يلزم الطلاق ووقع  
يجب ان تجزى عليهم لانه من عزلة قوله تعذبت فانت كذا وكذا تعذبت فانت كذا لا افعل كذا  
وايده في النهر بقوله المتأخرين في كل حل على حرام وخوفا انه باين بلا نية لغلبة الاستعمال بالعرف  
ولو قال على الطلاق او الطلاق يلزم مني او حرام ولم يقل لا افعل كذا لم اره وفي الفتح لو قال طلاقك  
على لا يقع ولو زاد واجب او لازم او ثابت او فرض هل يقع قال البزار في المختار لا وقال الخاضع  
المختار نعم وفي صحيح القدوري من الالفاظ المستعملة الطلاق يلزم مني والحرام يلزم مني وعلى

الطلا

ايضا

الطلاق وعلى الحرام قال في المختار ان وان لم يكن له امرأة يكون عينا فنجب الكفارة بالحدث وقيل لا  
وفي ايمان البزارية قال لها لا يخرج من الدار الا بادي فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم  
ذكر حلفه بطلاقها وتحتلف الحلف بطلاق غيرها والقول له ثم رايت في القنية دعته جماعة الى  
شرب الخمر فقال اني حالف بالطلاق ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت امراته  
انتهم وقد مناه لو نوى الاخبار كذا لم يصدق قضا وفي القهستان في معنى التظهيرية وغيرها  
ولا يشترط علم الزوج بمعناه فلو لقنته الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به وقع قضا انتهم  
وكذا في كل ما يستوي فيه الجد والهزل اذا لم توجه الى نية وعليه الفتوى كما حررت في ما علقته  
على التنوير ويقع الطلاق باضافته الى حملتها كما صرف انت طالق الى اخره بل وكفى كل  
او جميعك او حملتك طالق فافهم **والى ما** اي جز يعبر به اي يعبر العرب به من البعض عن  
**الجملة كالرقبة والعنق والراس والوجه والروح والنفس والشخص والصورة والجسم والبدن**  
**والجسد والفرج وكذا الاست والدم والقلب والعين على ما في الجوهره ولا بد من اضافة**  
**الجزء اليها بضمير المخاطبة كراسك او اشارته اليه كهذا الراس طالق** مشير الى راس امراته  
هو الصحيح كما في الحاشية وكان هذا هو السرفي عدم اتيان المصنف بضمير المخاطبة ولو نوى  
اقتصار الطلاق على ذلك العضو قال في الفتح ينبغي ان يد بين وكذا في الخلاصة حيث قال لو قال  
طلقت راسك واراد الراس فقط لم يبعد ان لا يقع وكذا اذا قال الراس منك واما لو قال  
هذا الراس وقع على الاصح كما في القهستان في معنى النية وباضافته الى **جزء شئ** كنعنها  
**وثلاثها الى عشرها** او جزء من الف جزء منك ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك  
الاسفل شئتين قال في الخلاصة وقعت المسئلة بخاري فاني بعضهم بوقوع الواحدة  
لان الراس في النصف الاعلى وبعضهم اعتبر الاضافتين لان الفرج في الاسفل انتهى  
فاوقع الثلاث واحدة بالاول وشئتين بالثاني وبه علم ان قوله في البحر لو اقتصر على احدها  
وقعت واحدة اتفاقا منوع في الثاني كما لا يخفى لا يقع باضافته الى جزء معين لا يعبر به  
عن الكل كنعنها **او يدها او رجلها او ظهرها او بطنها** مما لا يعبر به عن الجملة كالنصف والذنب  
والساق والحنك واللسان والاذن والعم والاذن والسن والريق والعرق والشعر والذن  
والصدر فلو عبر بها قوم عن الكل وقع بالاضافة اليها والعنق والظهار والايل وكل سبب  
من اسباب الحرمة والعفو عن القصاص كالطلاق وما كان من اسباب الحل لا يصح اضافته  
الجزء المعين الذي لا يعبر عن الكل بلا خلاف كما في النهر **فلو طلقها نصف** تطبيقه **او سدا**  
**او ربعها** الى عشرها طلقت واحدة اذ ذكر جزء ما لا تجزى كذكره ولو زادت الاجزاء وقع آخر  
وهكذا هو المختار كما في المحيط وغيره ولو اضاف كل جزء الى تطبيقه منكرا تكرر قوله نصف  
طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة يقع الثلاث وقيل واحدة ولو كان مكان السدس رجا  
فتشتان على المختار وقيل واحدة كما في القهستان في وغيرها **ويقع في انت طلاق ثلاثا** انصاف  
**تطبيقتين ثلاث ضرورة** اذ كل نصف طلقة وفي انت طالق ثلاثة اضافة تطبيقه

قوله



لتكامل النصف الثالث وقيل يقع ثلاث والاول اجمع وفي انت طالق من واحدة الى ثنتين  
او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة وعند ثنتان وفي من واحدة الى ثلاث او ما  
بين واحدة الى ثلاث ثنتان لدخول الحاية الاولى فقط عنده وعند ثلث لدخول الغائيتين  
ولفظ ما كن وقد حاج ابو حنيفة والاصمعي زفرو قال كم سنك فقال ما بين سنتين الى  
سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فخير زفرو في انت طالق واحدة في ثنتين يقع  
واحدة ان لم ينوشيا او نوى الضرب والحساب لانه يكثر الاجزاء الا افراد وان نوى بقوله  
ثنتين واحدة وثنتين اومع ثنتين ثلثا لومد خولا بها وفي غير الموطوعة يقع واحد  
مثل ما يقع في قوله واحدة وثنتين اذ لم يبق للثنتين محل وان نوى مع ثنتين ثلثا فيها  
اي في غير الموطوعة ايضا لانه محتمل اللفظ وفيه تغليب على نفسه وفي ثنتين في ثنتين  
يقع ثنتان وان نوى الضرب والظرف اولم ينوشيا ولو نوى مع الواو اومع فعا ما مرفي  
انت طالق من هذا الشام بسكون الهمة وتسهيلها يقع واحدة رجعية لانه لا تحتمل  
القصر حقيقة والقصر الحكمي بكونه رجعي الا ان يصنفها بلبس او عظم او طول فتكون باينة  
وفي انت طالق بكلمة او في ملكة او في الدار او الظل او الشمس او ثوبك او عليها غير تطلق  
في الحال حيث كانت كقوله انت طالق مريضة او مصلية ويصدق ديانة لو قال عنت اذ البست  
واذا مرضت واذا اصلت ولو قال اذ دخلت ملكة او في دخلك لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار  
وكذا مرضك او صلاتك اذا الظرف يشبه الشرط فيجوز ان يكون في مستعارة لان الشرطية  
فيكون تعليفا وعلى هذا لو قال لاجنبية انت طالق في نكاحك اومع نكاحك فيكهما التطلق  
بخلاف ما لو قال انت طالق ان نكحتك كما في القمستان عن السنف وخرج قال انت طالق  
في حيضك وهي حايض لم تطلق حتى تحيض اخرى ولو قال في حيضة او في حيضتك في  
حيض وتطهر ولو قال لدخلك اذ ارجعك طلقت الى الود لو بالبالا الموحدة لا تطلق حتى  
تدخلها او تحيض ولو قال انت طالق حسنة في دخلك الدار ان رفع حسنة طلقت الى الود  
وان نصبها تعلق والفرق انه على الرفع يكون نعتا للمرأة فكان فاصلا وذكر سماعة ان الكشي  
بعث الى محمد بن قنبر فيها ما قول القاضي الامام فيمن قال لامرأته فان ترفقي يا هند فالرق  
وان خزقي يا هند فالخرق اشأم فان طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن خرق اعق واظلم  
كم يقع فاجاب ان رفع ثلاثا وقع واحدة لانه قال انت طالق ثم اخبر ان الطلاق التام ثلاث وان  
نصبها وقع ثلاث لان معناه انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة وهذا مفاد اللفظ واما  
مراد الشاعر فهو الثلاث لقوله بعد فبينى بها انت كنت غير رفيعة وما الامر بعد الثلاث مقيد  
فصل في اضافة الطلاق الى الزمان قال انت طالق غدا او في غدا تطلق عند طلوع الصبح وان  
نوى الوقوع وقت العصر اي اخر النهار حجت ديانة بينهما اتفاقا وفي الثاني قضا ايضا  
عنده خلافا لها وعلى هذا الخلاف انت طالق كذا اشعبان وفي شعبان فتطلق في اول جز  
منه وان نوى اخره قلما ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ذكر اذ

اذا دخلت و

تطبيقه  
وعلى النصب يكون  
نعتا للتطبيق فلم  
يكن فاصلا

بذكر

بذكر الظرف الاول ثبت حكمه تخييرا او تعليفا فلا يتغير بذكر الثاني ولو عطف بالواو  
يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان لانه اذا انصفت به اليوم فهي منتصفه به غدا  
بخلاف الثاني كما لو قال انت طالق اول النهار واخره يقع واحدة ولو عكس يقع ثنتان  
ولو قال اليوم ورايت الشهر اخذ الواقع في الاصح والاصل انه متى اضاف الطلاق الى  
وقتين احدهما كاليين والاخر مستقبل خرف العطف فان بدا بالكاين وقع طلاق واحد  
وان بالمستقبل طلاقان ولو قال انت طالق اليوم واذا عدا وانت طالق لابل غدا اطلقت  
واحدة وفي الغدا اخرى ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو وكذا انت طالق امس  
وقد تكلم اليوم وان تكلمها قبل امس وقع الا ان لعدم صحة الاسناد لما قبل الملك فتعين جعله  
انشاخلاف العتق حيث جعل اقراره بالحرية قبل ملكه ولو قال في الاول اذ تزوجتك فانت  
طالق قبله او عكس لغت القلبية ووقع الطلاق عند وجود الشرط اتفاقا كما في النهر والشيخ  
مهنية من هنا حكم بعض المتأخرين في مسألة الدور وهي ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا  
بوقوع الطلاق وتامه في الفتح وبه جزم في القينة حيث قال في اخر الايمان كما وقع عليك طلاق  
فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعبارة كذا ثلاثا يقع وهذا اطلاق الدور وانه لا يقع عند الشافعي  
على ما قاله ابن سريج من الشافعية وقال الغزالي اوقال بان وطيت وطيا مباحا فانت طالق قبله  
فوطي فلا خلافا فانها لا تطلق ولو قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا الخمس باب الطلاق على  
اظهر الوجوهين انتهى كمن الذي رجحه النووي عند وقوع الحجر دون المعلقة فيلخص  
لكن الصواب عند الكل وقوع الطلاق وبطلان الدور والقول بصحته باطل محض لا ينفذ الحكم  
به كما ينبغي في القضا وكذا اصرح الحنابلة بالوقوع في الاقناع وغيره كما وقع عليك طلاق او  
ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال انت طالق طلقت ثلاثا واحدة بالحجر وتتمها  
من المعلق ولغو قول قبله وهي السرجية ويقع بغير مدخول بها واحدة وهي الحجر وقوله  
وهي السرجية التي اخترعها ابو العباس سريج من الشافعية لكن لم يوافقها على ذلك احد  
الايمان لانه ظاهر البطلان فيلجئ الى ان طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى لم  
اطلقك او زمانا لم اطلقك او حيث لم اطلقك او يوم لم اطلقك وسكت طلقت الى الود اجماعا حتى  
لوعلق الثلاث بان قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك الى اخره وقعن بسكونه لانه اضاف الطلاق  
الى زمان او مكان خال عن طلاقها وقد وجد بسكونه ولو قال زمان لا اطلقك او حين لا  
اطلقك لم تطلق حتى تمضي ستة اشهر لانها اوسط استعجالا لالحين ومثله الزمان ولو قال  
يوم لا اطلقك لم تطلق حتى يمضي يوم ولو قال كلما اطلقك فانت طالق وسكت وقع الثلاث  
متتابعات حتى لو كانت غير موطوعة وقع واحدة فقط ولو وصل بصورة التعليق انت طالق  
وقع ما وصل واحدة فقط لوجود الشرط في المحيط ان لم اطلقك اليوم فانت كذا ثلاثا تحيلت  
ان يقول لها انت كذا فلا تأعيا الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق وعليه الفتوى لانه  
اقى بالتطبيق وان كان مقيدا كما في النهر ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق

قال لها



ما لم يعتد احد من الزوجين من الاصح فترث منه لو مدخولا بها وان كان الطلاق ثلاثا وما في  
الزيتي من التقييد بكونه ثلاثا في المدخول بها لانه منه وجده سهو كذا في النهر قلنت  
انما ذكر الزيتي ذلك في ميراث الزوج منها وقد صرح الزيتي بانها مسئلة الفار وصرحوا  
قاطبة حتى صاحب النهر في باب طلاق الفار بعدم ارث الزوج منها اذا كان الطلاق باينا وعاله  
صاحب النهر فيه بقوله لانه بطلاقه اياها رضى باسقاط حقه فتنبه وتصروا **اذ ابلانية** مثل ان  
عنده فلا تطلق ما لم يعتد احد من الزوجين **وعند ما مثل متى فتطلق حين سكت له ان تستعمل الشرط**  
**فلا تطلق بالشك لا يقال يوجب الوقوع** فقد يالحرم لاننا نقول ذلك اذا تعارض دليل الحرمة  
لم نعمل الا بالشك **ومع نية الشرط والوقت فانوى معتبرا** فانما لان النية تعين المحتمل ولو قامت  
قرينة الغور كطلق فقل ان لم اطلق فانت كذا كان على الغور وكذا لو طلب بها فان ثبت فقال  
ان لم تدخل البيت فانت كذا فدخلته بعد سكون شهوته طلقت والبول لا يقطع وينبغي ان  
يكون التظليل وخبره وكل ما كان من دواعي الوطى كذا **واليوم للنهار حقيقة** وهو بياض النهار  
اذا استعمل مع **فعل معتد** اي يحيط بمره مدة كبست الثوب يومين وكالمسير والصوم  
والامر باليد ويكون **مطلق الوقت** ليلا او غيره قليلا او غيره مجازا ان استعمل مع **فعل لا يعتد**  
اي لا يحيط بمره مدة كالمطلق والتزويج ولا تمنع مخالفة معونة القرابين فلو قال الفار  
للتفريق امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا اي بعد الغروب **لا تخير وان قال يوم تزوجك**  
**فانت طالق** فكيف ليلا وقع لان الامر باليد معتد والتزويج لا ثم المحققون على ان المراد باليوم  
وغير الممتد هو الجواب وتسامح بعضهم فاعتبر المضاف اليه حيث لم يختلف الجواب **وقال لامرأت**  
**انا منك طالق فهو لغو وان نوى به الطلاق** وقال الشافعي وما كذا واحمد يقع اذا نوى ذكره  
العيني ولو قال انا منك انا عليك حرام بانت ان نوى لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم لا يملك  
الحل وهما مشتركان فتجوز الاضافة اليه ومن الكنايات فلا بد من النية ولو لم يقل منك او عليك لم  
لم يقع خلاف ما لو قال انت باين او حرام حيث يقع اذا نوى وان لم يقل نعم لوجعل امره بيدها  
فقلت انت عا حرام او انت منى باين او حرام وقع ولو لم يقل منى فهو باطل كما حققه في  
القنية ولو قال انت طالق مع موتى او مع موتك فهو لغو لضافته كالحالة منافية اذ موته  
ينافي الاهلية وموتها ينافي المحلية وكذا يكون لغو لو قال انت طالق واحدة او لاني الوصل  
قرن بالعدد كان الوقوع بالعدد خلافا لمحمد في رواية فانه اوقع رجعية وان ملك الزوج امراته  
ولو بهية اهرث كلها او شقصها اي جزا منها او ملكته او شقصه بطل العقد اي انفسه كناية  
فلو طلقها بعد ذلك المذكور لغى الطلاق وكذا كل ذرة هي فليس من كل وجه او خريم على التبايد  
نعم لو اعتقها بعد ما ملكها ثم طلقها وهي في العدة وقع لزوال الطمانع ولو علق طلاقها مثلا  
بشرط قبل الشرافة وحده الشرط بعد الحق لم يقع وكذا لو كان المشتري هي عا قياس قول  
اي يوسف وعليه الفتوى كما في الوالدية وفي المحيط وكله بشرط رجعيته من سيد ها فاشترها  
قبل الدخول فلا مهر عليه ولو باعها المولى من رجل ثم اشتراها الزوج منه كان عليه المهر

والحل اما هنا لو اعتبرنا  
الحرمة

باين

الاول

الاول نصف المهر والفرق ان انفساح النكاح في الاول وقع من المولى بخلافه في الثانية ولو  
اشترى المتحاب قبل الوقار وجننه بقى النكاح لان الثابت له حق الملك لا حقيقة حتى امتنع  
المولى نكاح جارية مكاتبته ولو قال لها وهي امة انت طالق تنتين مع عتاق سيدك  
**ايك فاعتقها السيد ملك الزوج الرجعة لان الاعناق شرط للتعلق** فيقع الطلاق بعد التعلق  
ولفظ مع يستعمل مع بعد كقوله ان مع العسر يسرا ولو علق طلقها هي العدة وعلق مولاهما  
عتقها به ايضا في العدة لا قبل الا بعد زوج اخر لتعلقها بشروط واحد وعند محمد ملك الزوج  
الرجعة وتعتد في المسنتين كالحرة **اجماعا** ولا تترث منه لو كان الزوج مريضا لانه حين تكلم  
بالطلاق لم يقصد الفرار اذ لم يكن لها حق في ماله كما في المبسوط ومقتضى ما عن محمد ان تترث  
**فصل في ذكر العدد المجهول قال انت طالق هكذا** مشير الى عدم الطلاق باصابعه المشورة  
**وقع الطلاق بعد واحد او اكثر للعرف** حتى لو اشار بثلاث ولم يقل هكذا يقع واحدة  
لانما لا يتحقق نفسه الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه ولو سألته الطلاق فاشارة  
مريدها بثلاث طلقان ولم يقل هكذا لم تطلق ولو قال انت طالق مثل هذا وأشار الى اصابعه  
الثلاث فهي ثلاث ان نواها والا فواحدة باينة ولو نوى الاشارة بالمضومة او بالكف صدقة  
ديانة وفي الدارية الاشارة بالكف ان تكون الاصابع كلها منشورة وفي القهستان معزيا  
للمشايخ انه يصدق قضائية الاشارة بالكف وهي واحدة انتهى فيلحفظ فان اشار  
ببطونها اي الاصابع بان جعل يطن الكف اليها تعتبر عدد المنشورة وان كان بظهورها  
بان جعل يطن الكف اليه يعتبر عدد المضومة فيقع بعد ما بقى ههنا احتمالا اخر وهو ان  
يكون روي الاصابع نحو المحاطب فالوجه الشامل ما قيل ان كان نشر عن ضم فالعبرة بالنشر  
وان كان ضمنا عن نشر فالعبرة بالضم قال ابن ابي الكمال لكن في الشر بلا لية قوله تعتبر المضومة ضعيف  
والمعتبر المنشورة مطلقا عليه التبيين والمواهب وقاض خان والبحر والفتح وكذا الكافي كما  
ذكره القهستان واقروه قلت لكن المتون على الاول فلا تغفل **ولو وصف الطلاق بضرب من**  
**السدة بان قال انت طالق باين** ولو قال ثم باين وقال لم اعتد بك شيئا فهي رجعية ولو باينا  
فهو باين كذا في الذخيرة او البتة او خشن الطلاق او سدة او سودة او شره او غلظه  
او قبحه او طوله او عرضة او اعطيه او اكبره بالوحدة ولو قال اجد الطلاق او اكلمه او اعد له  
او اقمه او اطوله او اعرضه او اعطيه او اكبره بالوحدة ولو قال اجد الطلاق او اكلمه او اعد له  
او احسنه وقعت رجعية الا ان ينوي ثلاثا او طلاق الشيطان او البسطة او كاجل او كالف  
او كالجهم او عدد الشمس او التراب او عدد ما في هذا الخوض من السمك وليس فيه سمك  
او عدد شعر ابيس او عدد شعر بطن كفي بخلاف عدد شعر ساق او ساقك وقد زال  
بالنورة فانه لا يقع لعدم الشرط ولو قال عدد الرمل فهي ثلاث اجماعا لانه اسم جنس محي  
بخلاف التراب فانه غير معدد لانه اسم جنس افرادي اما الرمل فاسم جنس مجع لا يصح  
على اقل من ثلاث قال في الصحيح الرمل واحد الرمال والرملة اخص منه **او ملا البيت او**

والسنة

احسنه



قوله  
علا ولاوي استقام لا  
كما هو في بعض النسخ ٥

تطبيقه شديدة / وطويلة او عرضية قيد بذكر التطبيق لانه لو قال انت طالق قوية او  
شديدة الخ اخره كان رجعا لانه لا يصح صفة الطلاق بل للمرأة قاله الاسيحي وطويلة  
لانه لو قال طولا كذا او عرضا كذا لم يصح نية الثلاث **وقع في الكل طلقة واحدة بلا**  
**نية** لان صفة الطلاق لا يوصف به وينبغي عن زيادة والاصل انه وصف الطلاق بما لا يوصف  
خو طلاقا لا يقع عليك او على الخيار بل هو الوصف ويقع رجعا وانما يوصف به فاما ان لا  
ينبغي عن زيادة كاحسن الطلاق واحله واكمله واعده وانه يقع رجعا ايضا او ينبغي  
يقع باين او كذا اذا شبهه بغيره كان عند الامام كراسا ابروا وسمة اوجه خردل وفي  
التبيين كالتباعد بين عند كذا عند هان اراد برده وان اراد بياضه فرجى انتهى وهذا  
التفصيل جزم البزازي عا انه بيان المذهب وكذا يقع واحدة باينة فما ذكر ان **نوي**  
في الحرة الا اذا نوي بقوله طالق واحدة وقوله باين والبتة اخرى فيقع باين اذا فائدة  
في وقوع الاول رجعا مع البينونة بالثاني ومحت نية الثلاث في الكل لتتبع البينونة الخفية  
وغليظة ولذا تصح نية التنتين في الامة فرع لو قال انت طالق اكثر الطلاق بالثالثا من فوق  
وقع الثلاث ولا يدين في الواحدة كما في التنوير وما من شرحنا عليه فليرجع من رآه  
**فصل في الطلاق قبل الدخول طلق غير المدخول بها ثلاثا وقعه كما يقع اثنتان في اثنتين**  
لما مر انه متى ذكر العدد كان الوقوع به وما نقل عن المشكلات انه لا يقع لتزول الآية في الموطوعة  
بأهل محض منشأ الغفلة عن القاعدة المقررة ان العبارة لعموم اللفظ لا خصوص السبب كما افاد  
ملاخسر وغيره فليحفظ وفي الحاشية قال لا غير الموطوعة انت طالق باينة ثلاثا قال الامام  
لاحد ولا لعان لو وقع الثلاث عليها وهي زوجته ثم بانت بعده وقال الثاني تقع واحدة  
وعليه الحد ثم قال لو قال انت طالق ثلاثا باينة ان شاء الله يقع وصرف الاستثنا الى الوصف  
وفي المحيط لو قال لنسائي انت طالق وهذه وهذه ثلاثا طلقت كل واحدة ثلاثا ولو قال واحد  
وهذه وهذه ثلاثا طلقت الاولى والثانية واحدة والثالثة ثلاثا وان فرق الوصف والخبر  
الجل **بانت بالاولى** كقولها انت طالق واحدة واحدة واحدة وانت طالق طالق طالق او  
انت طالق انت طالق انت طالق وكذا الوصف بواو او فاء او ثم ادخل طلاقها وقدم الشرط  
او اخره عا تفصيل فيه باق **ولا تقع الثانية والثالثة لعدم العدة** ثم عند الثاني تبين بالاولى  
قبل الفراغ من الكلام الثاني ورجحه السرخسي في اصوله وعند محمد بعده ومثله فيمن مات  
قبل الفراغ فعند الثاني يقع خلافا لمحمد لجوز ان يلحق باخره شرطا واستثنى ولو جمع وقع  
الكل ومنه انت طالق واحدة وعشرين وثلاثين فيقع الثلاث ولو قال واحدة واحدة واحدة  
واحدة ونصفا وفيه ثنتان ولو قال واحدة واحدة ونصف وقع ثنتان ولو قال  
نصف واحد او واحد وعشر او ثنتين او واحد لانه غير مستعمل على هذا الوجه كما في المحيط  
وكذلك كما نوقال لا غير الموطوعة **انت طالق واحدة واحدة واحدة وقع واحدة لما مر وكذا يقع واحد**  
**لو قال لا غير الموطوعة انت طالق واحدة قبل واحدة او انت طالق واحدة بعد واحدة**

واما لو قال انت طالق واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها  
واحدة فثنتان ويقع في الموطوعة ثنتان في الكل كونها معتدة فهي قابلة لها فائدة  
الضابط في قبل وبعد حيث ذكرنا بعد ثنتين انهما ان اضيفا الى ظاهره ناصفة لكون  
اولا كجاني زيد قبل عمرو وان اضيفا الى ضمير كانا ناصفة لكون اخر اخره قبل عمرو لانه  
حينئذ خبر عنه والخبر وصف للبند ومن مسایل قبل وبعد ما قيل منطوقا  
ما يقوله الامام ايده الله ولا زال عنده الاحسان في فتح على الطلاق بشهر  
قبل ما بعد قبله رمضان وذكر الشمني وغيره ان هذا البيت يمكن انشاده على ثمانية  
اوجه وحاصلها انه اما ان يكون المذكور محض قبل او محض بعد او الاول فقط او قبل  
بين بعد بين او عكسه فعند الاجتماع يلغى قبل وبعد لان كل شهر بعد قبله وقبل بعده  
فيبقى قبله رمضان وهو شوال / وبعد رمضان وهو شعبان وعند عدمه ففي قبل  
يقع في ذي الحجة وفي بعد يقع في جمادى الاخره **ولو قال لا غير الموطوعة حالة التفريق بالتطبيق**  
**وقدم الشرط خوان** **دخلك الى ارفقت طالق واحدة واحدة فدخلت الدار وقع واحدة**  
عنده لان المعلق كالمجز وعندها يقع ثنتان وحاصله انه اذا علق وقدم الشرط تعلق  
الاول ولغى الثاني عنده وتعلق الكل عندها كما في الموطوعة عنده ولو عطف ثم تعلق الاول  
عنده لم يلغى الباقي لكنهما تبين بالثاني بواحدة في الحال عنده كما ان الموطوعة تبين في  
الحال بالثاني والثالث ويتعلق الاول بالكل عندها وبلا عطف كالعطف ثم عنده وفي الموطوعة  
الاول معلق والباقي واقع **ولو عطف بالواو او الفاء او اخر الشرط ثنتان** ان اقتصر عليها  
وان زاد ثلثا **اتفاقا** ولو غير موطوعة لتوقف اول الكلام على اخره فلو عطف ثم كان حكمه كما  
لو كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع والباقي لغو وفي الموطوعة الثالث  
معلق والباقي واقع كما في القمستان معني بالشرح الطحاوي وعلى هذا الخلاف لو قال المهران  
دخلت الدار فانت طالق وانت علي كظهر امي والله لا اقربك فدخلت طلقت وسقط  
الظهار والا يلا عنه وعندها هو مظاهر مولى وكذا لو قال ذلك لاجنبية فتزوجها بخلاف  
ما لو قدم الظهار والا يلا فتزوجها حيث يقع الكل عند الكل ويقع الطلاق بعد قرب  
**بالطلاق لانه** اي الطلاق فالوقوع بالواحدة مثلا عند ذكرها لا بقوله انت طالق فلو مات  
قبل ذكر العدد في قوله انت طالق واحدة لا تطلق ولو مات او امسك فيه قبل ذكر ثلاثا يقع  
واحدة قيد بالعدد لانه لو قال انت طالق ثلاثا باينة فانت قبل اندابها وقع الثلاث  
ولو قال انت طالق ان شاء الله فانت قبل الاستثنا لم يقع شيء وبيرها فروع قال لامرأتين  
لم يدخل واحدة منهما امراتي امراتي طالق ثم قال اردت واحدة منها الا يصدق ولو  
مدخولتين نله اي قاع الطلاق عا احدهما قال امراته طالق ولم يسم له امرأة طلقت  
امرته فان قال لي امرأة اخرى واياها عفت لا يقبل قوله الابينة وكوله امرأتان كلتاها  
معروفة له صرفه الى ايتهما شاء وتامه فيها علقناه عا التنوير **فصل في كفايات الطلاق**



وكنايته ما لم يوضع للطلاق واحتمل وغيره ولا يقع بها اي بالكناية يعني قضا الاية او  
دلالة حال كذا كذا فطلاقها اقوى من النية لانها ظاهرة والنية باطنة حتى لو قال  
لم ارد الطلاق مع دلالة الحال لم يصدق قضاؤه في الحالات ثلاث رضى وغضب ومذكرة والكناية  
ثلاث ما يحتمل الرد او يصح للنسب او لا ولا كما يستتبع فيها اعتدى واستتبرى رجك وانت  
واحدة ولا عبرة بأعرب واحدة في الاصح يقع بكل منها بالنية واحدة رجعية وان نوى  
البائن او الثنتين او الثلاث ان لم يذكر المصداق لانه مع الله عليه وسلم طلق سودة بنت  
زوجة رضى الله عنها بقوله اعتدى ثم راجعها وعند مالك واحد تقع بآية وما سواها  
اي سوى هذه الالفاظ الثلاثة من الكنايات الاية المحصورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض  
الكنايات ايضا غوانا برى من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة وانت طالام قات وغير  
ذلك كما صرحوا به ولا عدم صحة نية الثلاث في اختيارها كما سيأتي في بابها ثم الفاظ الكنايات  
كثيرة ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا ما في النظم والنسق وزيد غيرها فثبت يقع  
بها واحدة بآية بالنية فلا شيء من البائن والرجعي بلانية لا احتمال غير الطلاق والقول له  
في ترك النية كما ينبغي الا ان ينوي ثلاثا فيقع للوحدة الجنسية ولا تصح نية الثنتين  
في الحرة ولو كان طلقها واحدة قبل ذلك ولم يبق الا الثنتين كما في النهر عن المحيط  
وهي اي ما سوى الثلاث باين بلافريقين مجز ومعلق ته بطله حرام ينبغي وقوع البائن  
بلانية في زمانا للتعرف في لافريق في ذلك بين محرمة وحرمته سواء قال عا او لا وحلال  
المسلمين على حرام وكل حلالا حرام وانت معي في الحرام وفي قوله حرمت نفسي لا بد ان  
يقول عليك ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة والثانية ثلاثا صححت نيته عند  
الامام وعليه الفتوى كذا في النهر عن البرازية قال وورد انه اذا وقع الطلاق بهذه  
الالفاظ بلانية ينبغي ان يكون كالصرح في اعقاب الرجعة واجيب بان المتعارف انما هو  
ايقاع البائن لا الرجعي حتى لو قال لم انوبه شيئا لم يصدق انتهت خلية برة بالهر وتلك  
جمل على غارك الغارب ما بين سنام الناقة وعنفها فله استعارة تشبيهية كما بسط  
في الفتح الحق باهلك او يرفقتك وهبتك لاهلك ولا يبيك ولا مكر عفوت عنك لاجلهم او ردك  
ذكر اليهم ولا يشترط قبولهم وعلم منه ما لوقال وهبتك لنفسك بالاولى قيد بالاهل  
لانه لو قال وهبتك الطلاق وقع قضا لا ديانة بلانية واراد بهم من ترد اليهم عادة فلو  
قال لا خيك او لا ختك او لا ختك لم يقع وان نوى وعرفت منه عدم الوقوع فيما لو  
قال للاجانب بالاولى يعني الا وهبتك للزوج حيث يقع بالنية كما في النهر سر حشر فارتك  
وفي المجتبى ومشايخ خوارزم من المتقدمين والمتأخرين كانوا يفتنون بان لفظ التشرع بمنزلة  
الصرح يقع به الرجعي بلانية امرك بترك كناية عن تفويض الطلاق قال في الحواشي  
السعدية وهذا لا يناسب ذكره في هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض  
المفتيين فزعم انه يقع الطلاق وافتى به وحرم حلالا يعود بالله من ذلك انتهى ولذا صرح

بالخفيف وانت اطلق من  
امارة فلان وهي مخلقة  
ص

في الدرر بان في هذين اللفظين لا تطلق ما تطلق نفسها او كذا امرك في يدك او منك او  
شما لك او فمك او لسانك كما في الخلاصة انت حرة ومثله اعتقت كما في الفتح وكذا كوني  
حرة او اعتقت كما في البداية تنقعي خري استتري ولو قال من خرج عن كونه كناية اخرى  
بغير معية ولا مهلة وروى بعكسه من العزوبة اخرج اذهبي وافلحي معي اذهبي  
لغة او اظفري مرادك ولو قال اذهبي فتزوجي وقال لم انولم يقع لان معناه ان امسك  
قاله قاضي خان والمذكور في الحافظية وقوعه بالواو بلانية ولو قال الى جهم وقع ان نوى  
كما في الخلاصة قومي ولو قال فسيح لا يقع وان نوى عند اي يوسف وزفر لان معناه عرفا  
لاجل البيع فكان صريحه خلافا للمنوي استخى الازواج ومثله تزوجي تحمة من الكنايات  
ايضا خالعتك كما ينبغي وفسخت النكاح واربع طرق عليك مفتوحة وتخي وجوت وانت  
على كالميتة او الجرا وحكم الخنزير ونوى الطلاق يقع وقالوا كالتب الطلاق او العتاق  
مستبينان لكن الاعوجج الرسالة والخطاب ينوي فيه كالكلام المكنى فان كان كقولها ما  
بعد يا فلانة فانت طالق وانت حرة واذا وصل اليك كتابي فانت كذا فانه يقع مجز اعقب الكتاب  
اذا لم يعلقه ولا يصدق في عدم النية فلو انكر الزوج النية بان قال لم انوطا فاصدق مطلقا  
ديانة وقضائي الكل مع بينة حالة الرضا اي غير الغضب والمذكرة وتكفي تخليفها لله البيت  
فان امتنع رفعت للقاضي فان تكرر في بينهما كما في المجتبى ولا يصدق قضا في عدم النية عند  
مذكرة الطلاق بان سألته او سألته اجبني فيما يصح للجواب دون الرد خمسة وهي خلية برة  
باين بنته حرام ومراد فيها ولا يصدق الزوج في عدم النية عند الغضب قضا فيما يصح  
للطلاق دون الرد والستم وهي ثلاثة اعتدى اختاري امرك بيدك ومراد فيها وقد عد  
اليهم من هذه الثلاثة وهي امرك بيدك اختاري اعتدى في القسم الاول ثم عد هاهنا الثاني  
مقتصر عليها وهو مخالف الكلام الزيلعي وغيره كما لا يخفى على المتبحر والمحصل انها تطلق  
بهذه الالفاظ قضا اذا اقر بالغضب والمذكرة وكذا اذا اقامت البينة عليها او على اقراره  
بنية الطلاق اذا انكر ولا يقيم على نفس النية كما في المحيط وغيره وذكر الزاهد في انه خلاف  
في ترك النية سواء ادعته ولا وتكفي تخليفها له في البيت فان امتنع رفعت للقاضي فان تكرر  
بينهما واذا دلل انه ان الكنايات لا تؤثر في النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول  
فيها من استتار المراد ويصدق ديانة في الكل اي كل الكنايات مع اختلاف الحالات وهي ثلاث  
حالات حالة رضى وحالة غضب وحالة مذكرة الطلاق والكنايات ثلاث اقسام ما يصح  
جوابا فقط وهو الثلاثة المتقدمة وما يصح جوابا وسبا وهو خمسة السابقة وما يصح  
جوابا ورضا وهو خمسة اخرج اذهبي اغري قومي تنقعي ومراد فيها في حالة الرضى  
تتوقف الاقسام على نية وفي الغضب الاخيران وفي مذكرة الطلاق الاخير فقط قال  
لزوجته ثلاث مرات اعتدى ونوى بالاولى اي بلفظة اعتدى الاولى طلاقا ونوى بالباقي  
حيضا صدق قضا لنيته حقيقة كلامه وان لم ينو بالباقي شيئا لا طلاقا ولا حيضا ووقع



**الطلاق** ثلاثا دلالة الحال وهذه المسئلة على اربعة وعشرين وجها مذكورة في الفقه وغيره  
وزيد عليها ما لو نوى بالكل واحدة وفيه يقع الثلاث كما في المحيط لانه يكون نوايا بلفظ  
ثلاث تطبيقه وهذا في القضا ويدل في الواحدة كما في الكفاية بقى لو قال انت طالق اعتدى  
او عطفه بالواو والفاء فان نوى واحدة فواحدة او اثنتين وتعتاوان لم يكن له نية فعين  
انه في الفايعة واحدة وفي الواو اثنتان وبه جزم في المحيط على انه المذهب والمذكور  
في الحاشية وقوع اثنتين في الوجه الثلاثة **وتطلق رجعا** كذا في النهر كذا في النهر كذا  
المذكور في الدرر وغيرها البايين **بلسن** لي **بامراة** او بقوله **لست لك بزواج** اولست ان  
زوجك وما انا بزواج كذا او ما انت بامراة الى اولانكاح بيني وبينك او فسخت النكاح او صر غير  
امراة او قالت له لست بزواج فقال صدقت **ان نوى الطلاق** لنيته محتمل كلامه فيقع خلافا  
لها واجمع انه لو اكده بالقسم او قال لم تزوجك ولم يبق بيني وبينك شيء او مالي امراة  
او على جهة ان كانت لي امراة او قيل له هل لك امراة فقال لا انه لا يقع وان نوى لان اليمين  
قريتنا ارادة النفي منها فزوج كذا لو قال لها لست بامراة فان دخلت الدار وقع ان دخلتها  
وفي البرازية قالت له انا امراة فقال لها انت طالق كان اقرارا بالنكاح وتطلق لاقتضا الطلاق  
النكاح وضعا وفي التمسنا في ومتى اسند البيونة او الحرمة اليه اربها وقع كقوله انا  
منك باين او عليك حرام لكن بدون الصلة يقع بالاسناد اليها لا اليه فلو لم يقل عليك او  
منك لم يقع وان نوى كالا يقع باسناد الطلاق اليه وان نوى بان قال انا عليك طلاق لان الزالة  
العقد لا يتصور في حقه **والطلاق الصريح** وهو الاحتجاج الى نية باينا كان الواقع به او  
رجعا كذا في الفقه **لحق الطلاق الصريح** ولحق الطلاق البايين ما دامت المطلقة في العدة  
فلو قال لها انت طالق ثم طلقها على مال او قال انت باين او خالجهما على مال ثم قال انت طالق او  
طالق باين وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بعد ما ابانها كذا في النهر **والباين** **لحق الصريح**  
فلو قال لها انت طالق ثم قال في العدة انت باين وقع اذ نواه وما في البحر من شمول لمن طلقها  
على مال بعد الرجعي سهو لما مران هذا من الصريح لامن البايين الذي يلحق الصريح كذا في  
النهر لا يلحق البايين البايين اراد به ما كان بلفظ الكناية عرف ذلك من استند لاهم الذي  
عليه كذا في الفقه وايدى في شرح الوهبانية ما في المنصوري شرح المسعودي وغيره والمختلعة  
لحقها صريح الطلاق ولحقها ايضا ما هو في حكم الصريح من الكنايات نحو اعتدى واستبر  
رجك وانت واحدة ثم قال والكنايات واليوافق لا تلحقها بعين ما وقع من البواين لا بلفظ الكناية  
فانه يلغو ذكر البايين كما اطبقوا عليه ولحق الصريح قال والذي ظهر ان مقتضى تعليلاتهم  
انه اذا تعدر رجله على الاخبار يكون انشا فليحق في البرازية قال للبائة ابتكر باخرى  
يقع لانه لا يصح اخبارا ولو قال للبائة انت طالق باين يقع اخرى باينة ولو قال انت باين  
لا يقع لانه اخبارا خلافا لاول ولو قال لها ابتكر تطبيقه لا يقع انتهى وذلك لانه يصح اخبارا

انتهى

انتهى وهو صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشا لانه اقتضا ضروري ولهذا لو قال  
عنيت به البيونة الكبرى صدق وثبتت به الحرمة الغليظة وقيل لا كما حكاهما شارح  
الوهبانية عن المحيط واقتصر على الاول غير واحد بلفظ ينبغي قال في النهر والظاهر ان  
معناه يجب لانه بحث كما فهمه كثير ولهذا المعنى ايضا وقع البايين المعلق كما قال المصنف  
**الا اذا كان البايين معلقا بالشروط** قبل اتمام الجواز او مضافا كما لو قال لها ان دخلت الدار  
فانت باين ثم ابانها بعد ذلك ثم دخلت الدار وهي في العدة وقع المعلق ولو قال لها  
انت باين عند انا ويا الطلاق ثم ابانها ثم جاء الغد وقعت اخرى لما قلنا اما لو ابانها ولا ثم  
اضاف البايين او علقه في العدة لم يجز اعتبارا بتجيزه معمة وعلى هذا تفرع ما لو قال  
ان فعلت كذا فخلال الله على حرام ثم قال هكنا الامر اخر ففعل احداهما وقع طلاق باين  
ولو حدث في اليمين الثاني وهي في العدة قيل لا يقع والاشبه الوقوع لا لحاق البايين  
بالباين اذا كان معلقا كذا في البرازية تبينه ينبغي ان يستثنى من ذلك ما في البرازية لو قال  
كل امراة له طالق لم يقع على المختلعة ولو قال ان فعلت كذا فامراة كذا لم يقع على المعتدة  
من باين وبضبط الكل ما قيل لحوقا اجزا باينا مع مثله الا اذا علقته من قبله **مثله**  
الابطل امراة وقد خلع والحق الصريح بعد لم يقع ورايت لبعضهم ايضا صريح طلاق المهر  
ولحقه ايضا باينا كان قبله كذا اعلمه لا باين بعد باين سوى باين قد كان علق فعله فزوج  
المعتدة بعدة الطلاق يلحقها الطلاق والمعتدة بعدة الوطى يلحقها كذا في خلاصة طلقها  
واحدة فجعلها ثلاثا كما لو طلقها رجعا فجعله باينا ان فعلت كذا فخلال الله على حرام  
اربع نسوة وفعل يقع واحدة وعليه الاكثر وقيل طلق جميعا كذا في المجتبى علم انه حلف ولا  
يدري بطلاق او غيره فخلقه باطل طلق احدي نسائه ثلاثا لا يسعه التحريم وتحال بينه وبينهن  
حتى يتبين شك انه طلق واحدة واكثر مني على الاقل شك انه طلق اولا لم يقع وقع عليه  
طلاق امراة وله نسائه له خيار التعيين قال لنسائه الاربع بينك تطبيقه طلق كل واحدة  
طلقة وهكذا الى الاربع الا ان ينوي في الاربع قسمة كل واحدة بينهما فتطلق كل واحدة  
ثلاثا ولو قال بينك تطبيقه طلق كل واحدة ثنتان وهكذا الى ثمان فان زاد واحدة طلق  
كل واحدة ثلاثا ولو كان اسمها طالفا وحرقة فناداها ان قصد الطلاق او العتاق وقع  
او النداء فلا واطلق فالمعتمد عدمه ذكره الباقي قال انت طالق او انت حرو عني به الاخبار  
يقع قضا الا اذا شهد باذنه وكذا المظلوم اذا شهد عند استخلاف الطالم بالطلاق الثلاثا  
انه خلف كذا باصدق قضا وديانة كما في شرح الوهبانية ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستئناف  
وقع الكل او التاكيد فواحدة ديانة والكل قضا ذكره الباقي وقد تقدم فافهم **بالنفوذ**  
اي نفوذ الزوج الطلاق لزوجه وهو عليك لها توقف على قبولها في المجلس لا تكيل فليس  
الرجوع عنه في الاصح كما في العادة خلافا لما في الحزانة وسحقف فلو خيرها ثم خلف ان لا يطلقها  
فاختارت نفسها لم تحت خلافا لمحمد كذا في النهر ويصح والفاطمة ثلاثا بالاستقرار التحجير



والامر باليد والمشيئة اذ قال لها اختاري ينوي به تفويض الطلاق بنية حقيقية او حكمية  
كما اذ قال في الغضب او المذكرة فلا يريد انه ليس على اطلاقه اذ قد مر في الصورتين الاحاطة  
الى البينة فاختارت نفسها في مجلسها الذي علمت به مشافهة او اخبار فيه اي في ذلك  
المجلس وان طال اكثر من يوم كما ينبغي فان قيدت بوقت اعتبر مجلس علمها فيه حتى لو مضى  
ثم علمت خراج الامر من يدها ولو قال اختاري اليوم واختاري غدا لكانا اختيارين وفي اليوم  
وغدا اختيار واحد ولو جعل لها الخيار رأس الشهر كان لها الخيار في الليلة الاولى وفي اليوم  
الاول منه **بانت بواحدة** لان الخيرة لها المجلس باجماعها بما عاينوا من خيارها  
نفسها ما لو اختارت زوجها بان قالت اخترت زوجي او قالت بل نفسي او قالت نفسي وزوجي  
حيث لا يقع وخارج الامر من يدها ولو كان بالواو اعتبر المقدم والآخر ما بعده وما في الاختيار  
من انهما لو قالت اخترت نفسي لابل زوجي لا يقع لانه لا يضرب عن الاول سهو ولا تنحية  
**الثلاث** لعدم تنوع الاختيار ولا الرجعية وان نوى لان اختيار النفس على الكمال في البين وان  
قامت منه اي من مجلس العلم **واخذت في عمل اخر** يدل على الاعراض بطل خيارها حتى  
لو دعت احد المشورة وشهد الاشهاد لابطل ولو قامها او جامعها مكرهه بطلت منها  
من الاختيار كما ينبغي **ولا بد** لوقوع الطلاق وتصديقها في اختيارها نفسها ذكره القهستاني  
ويسمي من ذكر النفس او ما يقوم مقامها كما افاده بقوله **والاختيار** التي هي مصدر  
اذ التا فيه للوحدة والتطبيق او تكرار لفظ اختاري وكذا قولها اخترت اي او امي او اهلي  
او الازواج بخلاف اخترت قومي واخي وينبغي ان يحمل على ما اذا كان لها اب او ام اما اذا لم يكن  
لها اخ ينبغي ان يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي كذا في النهر **احد كلاهما** لان الوقوع  
عرف سماعا فيقيد به اجماعا فلو قال لها اختاري اختيارا او طلقا او ابها فقالت المدة  
اخترت مثلا كما في المحيط وغيره فلم يخص اختيارا او طلقا او ابها فافقت المدة اخترت مثلا  
كما في المحيط وغيره فلم يخص اختيارا بسلام الزوج كما ظن فانهم اما لو قال لها اختاري فقالت  
اخترت بطل الا ان يتصادف على اختيار النفس كذا قال القهستاني وخسر والباقي وغيره  
وذكره في العناية بقبول وفيه اي الى ضعفه وهو الحق كذا في النهر وفي جامع الفصولين  
قال لها اختاري فقالت الحق نفسي باهلي لا يقع فتأمل وان قال لها اختاري فقالت  
**اختار نفسي** بصيغة المضارع ذكرت انا او لا **وقالت اخترت نفسي** زاد في البرازية او اخترت  
ان اطلق نفسي **تطلق** بايضا استحسانا والقياس ان لا تطلق لاحتمال الوعد فلم يخرج جوابا وهو  
قول الامة الثلاثة ذكره العيني وغيره وفي النهر لو قال لها طلق نفسي فقالت انا اطلق نفسي  
لا يقع لانه وعد وقيد في المعراج ما اذا لم ينو انشا الطلاق فان نواه وقع وفي الفتح قد مناه  
لو تعرف معنى الايقاع بنفس اطلق جاز انتهى وفي العيني عن الشامل قال لها اختاري ثم ابها  
فقلت اخترت نفسي لا يقع لان المانة لا تبان وفي البرازية لو قال ان شفع الله مريض فانما  
كان نذرا وفي الكفالة لو قال ان لم يوده فلان فاناد فعه ابكر كان كفا له لما علم ان المواعيد

بالتسليم

هذا هو المختار في  
الطلاق باليد والمشيئة  
او بالكتابة او باليمين  
او باليمين او باليمين  
او باليمين او باليمين

بالتسليم صور التعاليق تكون الارضية انتهى وعلى هذا القول ان دخلت الدار فانا اطلق كما في  
النهر وان قال لها ثلاث مرات اختاري ولا يشترط عند التكرار ذكر النفس او الاختيار فقالت  
اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع الطلاق **الثلاث** بلاية عنده وعندهما واحد  
بأية وفيه قال الشافعي ولو قالت اخترت اختيارا او الاختيار او مرة او مرة او مرة  
او بد فعة او واحدة او اختيارا واحدة تقع **الثلاث** بلاية اتفاقا لانه جواب الكل وهو  
الظاهر ولو قالت اخترت التطليقة الاولى وقعت واحدة اتفاقا ثم لا فرق عنده بين العطف  
وبكره ولو قالت اخترت التطليقة الاولى وقعت واحدة اتفاقا ثم لا فرق عنده بين العطف  
وبكره ولو قال على الفلز مني الكل عنده وعندهما مع العاطف لا يقع شيء مع عدمه ان  
اختارت الاخيرة لزومها المال والا في القهستاني ولو عطف بكلمة ثم فقالت اخترت نفسي  
بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانيا وثالثا يقع **الثلاث** حينئذ وعنده المحيط **ولو قالت** في جوابه  
طلقت نفسي تطليقة او اخترت نفسي بتطليقة **بانت بواحدة** لانها انت بعض ما فوض اليها  
اذ التطبيق داخل في ضمن التحجير وقيل **بملك الرجعة** والصواب الاول كما في الكافي وغيره **ولو قال**  
**امر بك** بملك او لسانك او غيره مما ياتي في تطليقة او اختاري تطليقة فاختارت نفسها وقعت  
**طلقة واحدة رجعية** لانه فوض اليها مصرحا بالصريح ولو تطلق نفسا او حتى تطلق فهي  
بأية كما في جامع الفصولين فروع قال لرجل خير امرأتك فلا خيار لها ما لم يخبرها ولو قال  
اخبرها بالخيار فسمعت من غيره واختارت نفسها وقع لان الاختيار يقتضي تهدم الخيار  
فكانه اقرار منه بثبوت الخيار لها كذا في المحيط ولو قال لها انت طالق ان شئت واختاري  
فقلت شئت واخترت وقعت ثنتان كذا في الفتح والباين منها هو الثانية وفي البرازية زوجي  
امراة فاذ فعلت فامرها بيبدها فزوجه الوكيل ولم يشترط لها ذلك كان الامر بيبدها فحق العلق  
من الزوج ولو قال واشترط لها على ان تزوجه فامرها بيبدها لم يكن بيبدها بلا اشتراط  
الوكيل **فصل في بيان حكم الامر باليد وهو الاختيار** الا في بنية الثلاث فقط وما في البدع من  
عدم اشتراط ذكر النفس في الفاعلة الكتاب ولو قال امر بك بيبدها او في يدك او بيبدها او  
شما كذا او كفك او كفك او لسانك اعتركت طلاقا وكذا امر بك بيبدها في الخلاصة **ينوي**  
**ثلاثا** اي ينوي التفويض في ثلاث فقالت في مجلسها كما افاده بالفا الحقيقية وستفي تفرعه  
اخترت نفسي **بواحدة** او مرة واحدة او اخترت امرى او قلت نفسي او قال ابوها قبله كما في  
الخلاصة وينبغي ان تقيد مسئلة الاب بالصغير ولو قالت في جواب الامر باليد انت على حرام  
او انت حني باين او انا منك باين او طالق كان جوابا بخلاف انت مني طالق **وقع** الطلقات **الثلاث**  
ولو لم ينو شيئا او نوى واحدة او ثنتين في الحرة وقعت واحدة ولو طلق ثلاثا فقال ما نويت  
الا واحدة خلف كما في الفتح الا في حالة غضب او مذكرة طلاق فلا يصح فان ادعت هذه الحالة  
او نوى وانكر فالقول له بيمينه وتقبل بينتها في اثبات هذه الحالة لا يسته الا ان تقام على  
اقرارها كما في العادة ثم لا فرق بين كونها صغيرة او كبيرة او حرة او عتق الطلاق بايها

الامر

تقدم  
والصواب الاول  
ليس بجواب راجع  
واختار ٣



حتى لو جعل امرها بيد مجنون او صبي يعبر الى ينطق بالطلاق صح بخلاف ما لو جعله بيد عاقل  
 في مكان الخانية وفي الفصول دعوى المرأة على زوجها انه جعل امرها بيد عاقل لا تسبح الا اذا  
 طلقت نفسها ان حكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق وجوب المهر بناء على الامر فتسبح كما في  
 النهر وان قالت في جواب قوله امرك بيدك **طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيق**  
**فواحدة باينة** لان الوحدة صفة المصدر وهو طلقه اذ خصوص العامل اللفظي قرينة خصوص  
 المقدور ولو قال لها امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل في التفويض لانها مملوكة  
 وكذا الورود في اليوم لا يرتد بعد غد ولو طلق قبل الا بصر وان قال امرك بيدك اليوم وغدا  
 يدخل في الحكم الليل لانه تفويض واحد وكذا الورود في اليوم لا يبقى غدا في ظاهر المذهب  
 الحكم بصحة ردّها من انقض للاخيرة من انه عليك لازم لا يرتد والتوفيق كما في العجادية انه يرتد  
 بالرد عند التفويض اما بعد ما قبله ثم اراد المفوض اليه رده لا يرتد كما اقرنا في خبر فصدقه  
 المقرر ثم رد اقراره لا يصح الرد وهذا تناقض اخر فيما لو جعل امرها بيد عاقل ثم طلقها باينا  
 هل يبطل امرها والتوفيق انه ان كان التفويض مجزأ يبطل لان كان معلقا بان قل لها ان فعلت  
 كذا فامر بك بيدك ثم طلقها باينا سوا تزوجها في العدة او بعد ها كما يعلم من العجادية  
 وحاصله ما مر من ان البائن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقا وفي الوالوجية امر بك بيدك هذه  
 السنة ثم طلقها قبل الدخول ثم تزوجها في تلك السنة فلها الخيار عند الامام بخلاف ما لو  
 اختارت نفسها ثم تزوجها **فرج** قال امرك بيدك وامر بك بيدك فهي امران ولو قال جعلت  
 امرك بيدك فامر بك بيدك فامر واحد لانه لان الثاني في صحة امرك بيدك الى راس  
 الشهر تطلق نفسها مرة لان الامر متحد ولو قالت اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم  
 ان تخفنا بنفسها في الغد عند الامام كما في الوالوجية وعلى في الدراية بان الامر بايد  
 فليكن نصا تعليق معنى فتي لم يذكر الوقت فالعبارة للملك ومتى ذكره فالعبارة للتعلق  
 فيلحظ هذا التوفيق ولو قال امرك بيدى ويدك لم تنفرد جلا على التعليق وفي امرك  
 بيد الله ويدك تنفرد وذكر اسم تعال للمبتكر ذكره في تخيير الجامع وفي المحيط انت طالق  
 وامر بك لا تطلق حتى تختار نفسها في مجلسها وجنينه خير الزوج ان شاؤ وقع  
 وان شاؤ وقع باختيارها ولو جعل امرها بين رجلين نطقها احدها لم يقع كذا في الفصول  
 فيطلب الفرق بينه وبين توكيلها بطلاقها ولو مكنت الزوجة بعد التفويض في مجلس  
 او بلوغ الخبر يوما او اكثر ولم تنم او كانت قائمة جلست للزوي او كانت جالسة فالتك  
 كانت متعلقة ففقدت لان لكل الاعراض وكانت عايدة سائرة فوقت بايقانها او اتفاقا كذا  
 ايضا او دعت اباه او غيره للشورة او دعت شهودا للاشهاد على اختيارها الطلاق اذا  
 لم يكن عندها من يدعوهم سوا هؤلاء عن مكانها ولا في الامم لا يبطل خيارها لعدم دليل الاعراض  
 وان سارت دانتها بعد التفويض اليها والدابة واقفة بطل لدليل الاعراض اذ سيرها مضان  
 اليها وقيل ان سبق جوابها خطوتها لا يبطل خيارها بسير فلما اى سفينة هي فيه لان سير

او اتفان

غير

غير مضان اليها وقياسه انها لو كانت على دابة وثمة من يقودها ان لا يبطل بسيرها نعم في  
 التفهستان معنى للعجادية وغيرها والدابة شاملة على الرجل حتى لو كانت على عاتقه فاخترت  
 نفسها في خطوته بانته منه بخلاف ما اذا سبق خطوته اختيارا كما لو اشتغلت بنوم او  
 او امتشاط او اختطاب او جامعها او قامت من مجلسها ولو كررها او ذهبت الى مجلس  
 يغاير عرفا حيث يبطل نعم لو مشيت من جانب بيت الى جانب اخر منه لم يبطل **فرج**  
 طلب اوليا المرأة من الزوج ان يطلقها فقال الزوج لا يبيها ما تريد مني افعلا ما تريد وخرج  
 فطلقها ابوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له انه لم يرد كذا في الخلاصة جعل  
 امرها بيد ها ان ضربها بغير جنابة تطلق نفسها متى شأت فضرها ثم اختلفا فقالا  
 بجنابة فالقول له وان لم يبين الجنابة لانه منكر كما في العجادية وفيها في الفصل الثالث عشر  
 لو قامت بينة انه ضربها بغير جنابة ينبغي ان تقبل وان قامت على النفي لكونها في الشرط  
 والشرط يجوز اثباته بالبينة وان كان نفيها ولو قال انا طلقته نفسك في ذلك المجلس بلا تبدل  
 فالقول لها لانه وجد سببه باقراره وهو الخيف فالظاهر عدم الاشتغال بشئ اخر  
فصل في المشيئة وهي نوعان مشيئة تفقير اليها الحركة الارادية وهي ثابتة في كل متحرك ومشيئة  
يترتب عليها استحسان الفعل وتركه وتخص بالاملاك وجنينه فالزوج مالك للطلاق  
والتفويض فليكن يقتضى الجواب في المجلس **لو قال لها طلق نفسك ولم ينو شيئا او نوى واحد**  
**فطلقت وقعت واحدة رجعية** لانه تفويض بالصرح ولا يحتاج اليها وكذا يقع رجعية  
**لو قالت ابنت نفسي** ان اجاز له لانه كناية والابانة لم تفوض اليها وان طلقت ثلاثا ونواه وقعت  
**ولغت نية الزوج الثنتين في الحرة** ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق وان اجاز له لان الاختيار  
 ليس من الصريح ولا الكناية ولا يملك الزوج الرجوع عن التفويض بعد قوله طلق نفسك  
 واخيه لما فيه من معنى التعليق كذا قالوا لكن في الفقه حيث كان الملك يثبت فيه بالملك  
 وحده لم يصح القول بانه تخالف سائر التملكيات وانما لم يقدر على الرجوع لانه لم يرد  
 الا كونه متضمنا معنى التعليق الى اخر كلامه وناره في البحر واجاب عنه في النهر **وتقييد**  
**بالمجلس** اي مجلس علمها لانه تملك لا توكيل **الا اذا قال الزوج متصلا بصيغة التفويض**  
**طلق نفسك متى شئت** وفوه فلا يقييد بالمجلس فلها ان تطلق نفسها في مجلس اخر لانها تبيع  
 الاوقات واعلم انه متى ذكر المشيئة سوا ان يلفظ بوجب العموم او لا اذا طلقت نفسها  
 بلا قصد غلطا لا يقع بخلاف ما اذا لم يذكرها حيث يقع ولو طلقت نفسها بعد جنون مطبعا  
 قال محمد كل شيء يملك الزوج ان يرجع عن كلامه يبطل بالجنون وما لا فلا ولو فوض طلاقها  
 الى غيرها اي غير زوجته من زوجها الاخرى او رجل اجنبي او صبي او مجنون بان قال طلق  
 فترتك او قال لاخر طلق امرأتي فانه يملك الرجوع قبل تصرفه لانه توكيل الا اذا زاد وكما  
 عزلتك فانها توكيل فان لم يقبل الرجوع كما في الخلاصة **ولا يقييد امره بالمجلس** الا اذا علق  
 بالمشيئة بان زاد على قوله المذكور ان شئت لصيرورته فليكن يقييد بالمجلس لانه ليس بم

اغتنمال  
مكرهه



ولا يمكن الرجوع لما مر كذا في العادة لوقال لا جني امرأتي بيدك كان عليك حتى يتقيد  
بالمجلس ولا يرجع عنه ذكره القهستاني وفي الجوهر لوقال لها طلق نفسك وضرك كان عليك  
في حقها توكيلا في حق ضررها انتهى واعلم انه لوقال طلقها ان شئت لا يصير وكيلها ما لم تشأ  
ولها المشيئة في مجلس عليها فاذا شئت صار وكيلها في طلقها في المجلس لا بعد هو الصحيح لان مشيئتها  
تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كما في الخاتمة قال الحلواني ينبغي ان يحفظ هذا فانه مما عشت فيه  
البلوي فان الوكيل يورث الايقاع عن مشيئته ولا يورث ان الطلاق لا يقع وهذا مما يستنبط  
من قوله لا يتقيد بالمجلس ومن الفروع طلقها فانها او وابتها لم يقتصر على المجلس ولوقال طلقها  
وقد امرها بيدها وجعلت امرها بيدك وطلقها كان الثاني غير الاول فيقتصر التفويض  
دون التوكيل ولوقال امرها بيدك فطلقها او عكسها اقتصر ولوقال طلق نفسك ثلاثا وثنتين  
فطلقت واحدة وقع واحدة لانها اوقعت بعض ما فوض اليها وكذا الوكيل الا ان يقول بالف  
فانه ان طلقها واحدة بالالف وقعت واللام يقع شيء كافي في الحاكم وفي عكسه اي طلق نفسك  
واحدة فطلقت ثلاثا بكلي واحدة لا يقع شيء عنده وعندهما يقع واحدة وفي طلق نفسك ثلاثا  
ان شئت فطلقت واحدة لا يقع وكذا في عكسه اي طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت  
ثلاثا لا يقع شيء وعندهما يقع واحدة ولو امرها بالباين او الرجعي فعكست وقع ما امر  
ولغي وصفا وهذا عرف ان الخاتمة في الوصف لا تبطل خلافا في الاصل ولوقال انت  
ان شئت فقلت شئت ان شئت انت فقال شئت حال كونه ينوي الطلاق لا يقع اما لو  
لوقال شئت طلاقك ينويه او قالت شئت طلاقك ان شئت وقع وكذا لا يقع في المسئلة المذكورة  
لو علفت المشيئة بعد وم قولها نهارا شئت ان جال الليل وان علقته موجود كقولها  
شئت ان كان نهارا موجود اوقع لانه تجيز وكذا لو قالت شئت ان فسد الزمان وهذا  
لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشيئة المنجزة ذكره القهستاني ثم التعليق  
بالمشيئة او الارادة او الرضا او الهوى او المحبة يكون عليك فيه معنى التعليق فيقتصر  
على المجلس كما مر كذا في خلاف التعليق بغيرها ولوقال انت طالق متى شئت او متى  
ما شئت او اذا ما شئت فدون الامر لا يرتد ولها ان تطلق واحدة متى شئت ولا ترتد لانها  
تعم الزمان لا الافعال فتملكا التطلق في كل زمان لا تطبيقا بعد تطبيق ولوقال لها انت طالق  
كلما شئت فلها ان تطلق نفسها ثلاثا متفرقا لا مجموعا لانها العموم الافراد وعلى هذا فلا تطلق  
ثنتين ايضا ولو فعلت لم يقع شيء عنده وقال لا يقع واحدة وفي المبسوط لو قالت شئت امس  
تطبيقا ولا بها الزوج فالقول له لانها اخبرت عاكدا انشاء وهذا لانها انما ملك المشيئة في الحال  
وهي غير المشيئة في الامس ولا يمكن الايقاع بعد ما اوقعت ثلاثا متفرقة وعادتها اليه بعد  
زوج اخر لانها الملك بالثلاث اما لو طلعت نفسها واحدة او ثنتين ثم عادت اليه بعد  
اخر فلها ان تفرق الثلاث مرة وقال محمد لا تطلق الا ما بقي ذكره الشيخ والزليعي بزيادة لو  
قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا قبل ان تدخل الدار لم عادتها اليه

جعلت

او اذا شئت

بعد

بعد زوج اخر فدخلت الدار فطلقت ثلاثا انتهى واما لو دخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت  
ثانيا لم تطلق لان التعليق قلما دخل بوجود شرط الدخول مرة في الملك كما ينبغي ولوقال  
انت طالق حيث شئت او اين شئت لا تطلق ما لم تشأ في مجلسها لانها من اسم المكان  
ولا تعلق للطلاق به فيلغو ويجعل مجازا عن ان الشرطية بخلاف متى واذا ولوقال انت طالق  
كيف اي حال شئت من الصفة والعدد فان بيان كل منهما اليه كافي النهاية وكيف في الاصل  
سؤال عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام فان شئت موافقة لنيته رجعية او باينة او  
ثلاثا وقع كذا لك للمابقة وان خالفها اي نيته ومشيتها تقع رجعية وكذا يقع رجعية ان لم  
تشأ علام او قعه الزوج صرعا وعندها لا يقع شيء ما لم تشأ وبه قالت الامة الثلاثة وغير  
فيما لو قامت عن المجلس فعنده تقع رجعية لا عندها وقول الزليعي ونحوه العيني وفيما  
اذا كان ذلك قبل الدخول فعنده تقع رجعية وعندهما لا يقع شيء سهو ظاهر لكن مثله  
من سهو القلم والصواب وفيما اذا كان ذلك بعد الدخول الى اخره لان غير المدخول بها  
تبين وتخرج الامر من يدها لغوات محلينها بعدم العدة وان لم يكن له نية يقع ما شئت  
لقيام مقامه ولوقال انت طالق لم شئت فطلقت ما شئت الى الثلاث ولا يكون بدعي لانها مضطر  
اليه في المجلس بعده وان ردت له لانه عليك وخطاب في الحال فيقتصر الجواب في الحال  
وان قال طلق نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق ما دون الثلاث لا تطلق الثلاث عنده  
لان من التبعية خلافا لها وعلى هذا الخلاف اختار من ثلاث ما شئت فزوج قبل الرجل  
الست طلقت امرأته فقال ليلى طلقت ولوقال نعم لا الان لي جواب الاستفهام بالاثبات نعم  
جوابه بالنفي كانه قال ما طلقت كما في الخلاصة وفي السراجية انت طالق مشيئة الله او  
في علم الله طلقت ولوقال في مشيئة الله وفي الحق انت طالق ان شئت الله وقلان وطلقها ان شئت  
الله وشئت لا يقع بالمشيئة شيء لانه عطف على باطل فبطل انتكاد ان شئت وابتها لم تطلق  
ابدا لانه جعل المشيئة والاباء شرطا واحدا ولا يمكن اجتماعها ولوقال ان شئت وان لم تشأ  
فشئت في المجلس طلقت ولوقامت بلا مشيئة تطلق ايضا قال انت طالق وطالق وطالق  
ان شئت فقال شئت واحدة او اربع لا يقع شيء قالت له طلق وطلق فقال طلقت  
فهو ثلاث ولو بلا او فطلق فان نوى واحدة فهي واحدة وان نوى ثلاثا فثلاث كذا في الفقه  
بار التعليق هو ريب حصول مضمون جملة حصول مضمون جملة اخرى ويطلق عليه الجمين  
بجاء ما فيه من معنى السببية انما يصح في الملك حقيقة لقوله لريقه ان فعلت كذا فانت حرة  
او كما لقوله لمنكوحته ولو حكما كمعدة الرجعي قيل والباين مع حل العقد حتى لو كانت مدخولة  
محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تاويل الملك بوجود النكاح والمبتدأ  
ان الملك لم يشترط صحة التخيير وليس كذلك كما لا يخفى ان زنت زيد فانت طالق واذا  
في البحر توقف الحث عاين بارها الاكرام قال وفي عرفان بارة المرأة لا تكون الا بطعام معها  
يطبخ عند المزور ثم نقل عن المحيط انه لو حلف ليزور فلان عدا او ليعود فاني بابه

٨٠



واستاده فلم يؤذن له لا تحت وان لم يستاذن حث والفرق في الاول لم يتصور البر فلم تنعقد  
اليمين وفي الثاني يتصور واختار لمشاغنا الحث فيها **وامضا قال الملك الحق على سبل**  
**العموم لقوله ان ملكك عبد افه وحرا وعلى الخصوص كقول لمعين ان ملكك فانت حر اول**  
**الحكمي لذلك فالاول كقوله ان تزوجت امرأة والثاني كقوله لا حبسية ان تملك فانت طالق**  
**فيقبح ان تملكها** او ملكه لوجود الشرط بقى من الشروط ان يكون الشرط على خطر الوجود فلو كان  
محققا خوات طالق ان كانت السماء فثنا كان تجيزا او مستحيلا خوان دخل الجمل في سم الحياط  
لم يبق ومنه ما في القينة سكران لهرق الباب فلم يفتح **فقال ان لم تفتح الباب الليلة فانت طالق**  
ولم يكن في الدار احد فصنت الليلة ولم يفتح لا تطلق وفي الحانية ان لم تردى على الدينار الذي  
اخذه من كيسي فانت طالق فاذا الدينار في كيسه لا تطلق وان يكون التعليق في المعينة بصر  
الشرط لا معناه خلاف غير المعينة فلو قال للمرأة التي تزوجها طالق طلفت بتزوجها ولو قال  
هذه المرأة التي تزوجها طالق فترجوها لا تطلق لان عرفها بالاشارة فلم تؤثر فيها الصفة  
وفي الاخيرة التعريف بالاسم والنسب كالتعريف بالاشارة فلو قال فلانة بنت فلان التي تزوجها  
طالق فترجوها لم تطلق كما في النهر وان لا يقصد به المجازاة فلو وصفته نحو سفلة فقال ان  
كنت كما قلت فانت طالق تجزى عنها كان الزوج كذلك ولا وان يكون متصلا فلو اتي به بعد سكوته  
لم يجز الا ان لا يمكنه اتمام الكلام الا بعد مدة كما في الظهيرية ووجود رابط حيث تاخر الجزاء كما يسي  
وذكر المشروط حتى لو اقتصر على الابد خوات طالق ان لم يكن تعليقا اتفاقا ولا تجيزا عند اي  
يوسف وبه يفتي وارفعه محمد الى ال **ولو لم يوجد الملك ولا سببه بان قال لا حبسية ان تزوجت**  
**طالق فنكحها بعد اليمين فزارت لا تطلق** وكذا العتق لانه لم يكن في الملك ولا مضاف اليه ثم التعليق  
في الملك صحيح اجماعا ومضافا اليه عندنا واعلم ان لما ألفا الحنفين ان يرفع الامر الى شافعي يفتي  
اليمين المضافة فاذا كانت بالثلاث فلي تزوجها اذ عت الطلاق عند الشافعي حكم بقاء  
العصمة وان الطلاق ليس بشي حل له ذلك ولو وطئها بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ كان حلالا  
ولو قال كل امرأة تزوجها فهي كذا فترجى امرأة ثم فسخ اليمين فترجى اخرى لم تجز الى الفسخ  
في كل امرأة كذا في خلاصة وهذا قول محمد وبه يفتي كما في الظهيرية وحكم الحنف كالقضاء على اليمين  
كما في الحانية قال الحلواني وهذا ما يعلم ولا يفتي به وعن اصحابنا ما هو اوسع من ذلك وهو  
انه لو استفتي فقيها عدلا فافتاه ببطلان اليمين حل له العمل بقتواه ولو افتاه اخر بالحرمة  
عمل بالافتاء الثاني في حق امرأة اخرى والتزوج فعلا اولي من فسخ اليمين في زماننا ثم صحة الفسخ  
مقيدة بان لا يكون طلقا ثلاثا كما في الحانية قال الزاهد وقد ظفرت برواية عن محمد انه في  
المضافة لا يقع ولا يصح التعليق كما قال الشافعي واحمد وبه كان يفتي ائمة خوارزم انتهى  
واقره القهستاني في غيرهما فاذا انه متى وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجها فوضعت فانها  
لا تطلق كما في المحيط وكذا كل تزوجت فلانة وزوجت مع بعد فضولي واجزت بقول او فعل  
او كما نصير زوجة لي او كل امرأة قد دخل في **نكاحي** باي مذهب كان في طالق ثلاثا تنعقد

لو قال

الفضولي

الفضولي لاجله او فسخه القاضى الشافعي لم تطلق كما في المينة ولا يحتاج الى تكرار الفسخ ولو حلف  
ايما نكاحا امرأة او يمين على جميع النساء الا في كذا وكيفيته ان يتزوج الحالف امرأة فيرفعان  
الامر الى القاضي فينقضه في نكاحه او قد تزوجت عليه وزعت بانها بالحلف صارت مطلقة  
فيلتزم من القاضي فسخ اليمين فيقول فسخت هذه اليمين وبطلت نكاحها وجوزت النكاح كما في المضرات  
وعقد الفضولي في زماننا اولي من الفسخ كما في الكبرى لكن في الجواهر ان الفسخ اول كونه متفقا  
عليه الا في رواية عن اي يوسف ثم ان كان الحالف شابا فاقد امه عليه افضل من العزوبة  
وان كان شيخا فالعزوبة اول انتهى **والفاظ الشرط** اي علامات وجود الجزاء ان المكسورة  
وهي اصل الباب فلو فتحها وقع الحلال لانها للتعليل ولا يشترط وجود العلة ولو نوى التعليق  
مع **واذا او اذا ما وكل وكما قال ابو حيان** لم تسبح على الامنصوبة قلت ولا ينافي وقوعها مبتدا  
اذ الفتحة فيها فتحة بناء وشئت الاضافتها الى مبني **ومتى ومتى ما واى واى وانى وانى ولو**  
**وما ومن خومن** دخل منكن الدار فهي طالق فدخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة طلقه  
لان الدخول اضيف الى جماعة فارداد عموما كما في الغاية وهي عربية ثم الجواب المتأخر  
يقرب بالفا وجوبا اذا كان واحدا من سبع بل من تسع لان الطليقة تشمل القسمية  
والشغيبات بالفا وجوبا اذا كان واحدا من تسع بل من تسع لان الطليقة تشمل القسمية  
والشغيبات يعم السنين وسوف والتسعة جمعت في قوله طليقة واسمية وجامدة  
وبما قد بينت وبالشغيبات فلو لم يقرب تجزى سوا بدل مكانها واوا ولا فان نوى التعليق  
ولو قرنها بالشرط كانت طالق فان دخلت الدار هذا تطلق الاوجه لا ولو اتي بالواو طلقت  
كما في الفسخ **ففي جميعها اذا وجد الشرط انتهت اليمين** اي تمت اذا بقا لها بدونه يعني  
التعليق الى وقوع الطلاق فيجري مجرى النضير فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا  
فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق لان التعليق قد اخل بوجود شرط  
الدخول مرة في الملك ذكره القهستاني **الا في كذا فانه انتهى** فيها بعد الثلاث لاقتضائها  
عموم الافعال كاقضاء كل عموم الاسماء **لم تدخل كلمة كذا** ما هو مشتق من التزوج  
من ما مضى او مضارع وكذا ما في حكمه كذا في وحلال الدخولها عا سبب الملك فلو قال كما تزوجت  
او نكحت او صارت حلالا **لا امرأة فهي طالق تطلق بكل تزوج** ولو كان التزوج بعد زوج اخر  
ولو سبعين مرة لا انعقاد اليمين عا ما يسجد من الملك وهو غير متناه لكن في خزانة  
المفتيين لو قال كذا كذا فمحل عا الوطى **وان قال كذا دخلت الدار فانت طالق لا تطلق بعد**  
**الثلاث وزوج اخر** لانها الملك الموجود حالة اليمين ففي كذا تكلمت فهي طالق يتكرر الحث  
بتكرار الكلام الى الثلاث فبطل اليمين وعن اي يوسف انه لو دخل على المنكر فهي منزلة طلاقا  
مشيرا الى ان دوام الفعل بمنزلة انشاؤه فلو قال كذا فانت طالق ففعل عند  
ساعة طلقت ثلاثا والى ان التكرار لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كذا فانت طالق  
طالق فضررها بيد به طلقت ثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بضغث كما في القهستاني

١٢



عن قاضي خان ومن فروع كمال اللطيفة ما لو قال المدخول بها كل اطلقك فانت طالق فطلقها  
واحدة وقعت شتان ولو قال كل اوقع عليك طلاق فطلقها واحدة وقعت ثلاث لان الشرط  
في الثانية اقتضى تكرره بتكرير طلاقه **وزوال الملك** بانقضاء العدة من رجعية او رجعتين  
او من باين كذا على الاظهر عند بعضهم وقيل يزول بمجرد البينة كما في متفرقات البهائم  
المبينة ثم الملك يعبر ملك النكاح واليمين لا يبطل **اليمين** اي لا يعدم التعليق بالرجعي او البائن  
بل يعد منه وجود الشرط فلو قال لزوجتي ان دخلت الدار فانت باينة او طالق ثم ابانها  
او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار فاعتدت ثم تزوجها في العدة او بعدها ثم دخلت  
الدار طلق لان التعليق لم يبطل بالزوال بلا وجود الشرط وفيه اشعار بان كلام من البائن  
والرجعي يلحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خلعا او شرطا  
او مثل انت مني باين كل يوم كما في القهستان في معنى التثنية ويسمي وكذا لو قال ذلك لعدة فباعه  
ثم اشتراه فدخل عتق ويسمي ان تحيز الثلاث يبطل تعليقه الا اذا كانت منعقدة عا سبب  
الملك كما مر قيد بزوال الملك لان زوال مكان البير المصحح للتعليق يبطل له وعلى ذلك نفع ما في القنية  
وغيرها ان لم ادفع الدينار الذي عا الى شهر فابراته قبل الشهر يبطل اليمين وفيها ان خرجت  
من الدار الا باذن فانت طالق فوقع لها عرق او حرق غالب فخرجت لم تحن وفيها ان سكنت  
في هذه البلدة فانت طالق وخرج في الغد وخلع امراته ثم سكنها قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها  
ليست امراته وقت وجود الشرط وقيل يقع وفيها ان فعلت كذا اخلال الله عا حرام ثم قال ذكر  
لا صخر ففعل احد الفلحين حن بانت امراته ثم فعل الاخر لا يقع الثاني لانها ليست بامرته  
عند الشرط وقيل يقع وهو الاظهر انتهى قال في البحر والاظهر عندي انه مثل امرات طالق كما  
لا تخفى قال في النهر وفيه نظرا هو وقام ذلك في الامان وهو ما فرعان كثير وقوعهما الاول  
حلف بالطلاق ليودين له اليوم كذا من دينه فجز عنه بان لم يكن معه شيء ولم يجد من يقصر  
الثاني ما يكتب في التعاليق متى نقلها او تزوج عليها وابراته من باقي صداقها فوقع  
جميع ما لها عليه قبل الشرط فهل يبطل اليمين والجواب ان طاهر قول في القنية والحاصل انه  
متى عجز عن اليمين واليمين موقفة فانها تبطل يقتضى بطلانها في الفرع الاول كذا في البحر قول  
نقل في عقد الفوائد عن التجبين ما حاصله لا سكن هذا البيت فاعلق الباب او قيد المختار انه  
لا حنث فيها ولو قال ان لم اخرج من هذا المنزل فلن افيقيد ومنه او قال لها في منزل ابيها  
ان لم تحضري الليلة الى منزلي فانت كذا فنعها ابوها حنث فيها هو المختار للفتوى والفرق  
انه شرط الحنث في اول الفعل وهو السكن والاكراه يوشيه وفي الثاني عدم الفعل  
والاكراه لا يوشيه قال في العقد قلت وهذا معنى ما نقله بعض علماء الاصل في هذا الباب  
ان شرط الحنث ان كان عديا وعجز عن مباشرته فالحنث ارا حنث وان كان وجوده يا وعجز  
فالحنث اعدم الحنث انتفع واعتبار هذا الاصل يفيد الحنث في مستلثنا اذ شرط الحنث  
فيها عدي ما هو ظاهر والله الموفق وهذا من المواضع المهمة تكن فيها عا بصيرة

فانته طالق  
وجي الصواب

من كذا

كذا

كذا في النهر واما الثاني ففي هبة الوهبانية لو قبض البائع الثمن ثم ابراه المشتري منه  
صح الا برأه رجوع على البائع بما دفعه اليه وهذا يقتضى بقاء اليمين لصحة الا برأه بعد القبض  
ورجع بما وقع الا برأه عليها اذ لا فرق بين دين ودين في هذا المعنى والمراد براءة الاسقاط  
لا براءة الاستيفاء كما لا يخفى كذا في النهر **والملك شرط او قوع الطلاق** المعلق ولو علق  
بشرطين فانه يشترط الملك لاخرهما كما سيبيح متنا لا انه شرط لاخلال اليمين فان وجد  
**الشرط فيه** اي في الملك ولو في العدة **اختلفت اليمين** لعدم بقا الشرط والجزا ووقع الطلاق  
لقبول الحلف الجزا **والا يوجد الشرط في الملك** بان وجد في غيره بان دخلت بعد العدة **اختلفت**  
لوجود الشرط **ولا يقع الطلاق** لعدم قابلية الحلف ومنه يعلم حكم كل تعليق كالعتاق وفيه  
اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثلاث ثم ندم واراد ان لا يقع وقد اشترى ما هو  
اسهل منه انه لو وجد الشرط في عدة البائن اخل بلا جزا صرح به قاضي خان وغيره  
ذكره القهستان وقد قدمناه **وان اختلفنا الى الزوجان في وجود الشرط** المعلق عليها  
اي تحققة وثبوتها سواء كان وجودها او عدمها **فالقول له يمينه** لانه منكر وقوع الطلاق واعلم  
ان طلاق المصنف كغيره يقتضى انه لو علق طلاقها بعدم وصول النفقة اليها عشرة ايام مثلا  
فادعى الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم في القنية لكن صح في الخلاصة وغيرها ان القول  
لها يعني في وجود الشرط فيقع الطلاق قال في البحر وكانه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال  
**نزع في القنية** قال لها ان لم تصل النفقة اليك الى ثلاثة ايام فامر كل بيتا كل بخا بالنفقة في اليوم  
الثالث فتواتر المرأة فلم تجد حاجتها من اليوم الثالث فامرها بيبدها لوجود الشرط **لا اذا**  
**برهنت** عا دعواها بجهة لا يقة بكل مقام فلوا اختلفا في الولادة ثبت بقول امرأة ذكره القهستان  
سواء كانت يمينه على نفى او اثبات فقد ذكر السرخسي ان الشرط يجوز اثباته باليمين وان كان نفيا  
كما لو قال لعبد ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فقام يمينه انه لم يدخل تقبل فعلى هذا  
الخرجة جواب واقعة الفتوى جعل امرها بيبدها ان ضربها بغير جناية ينبغي ان تقبل  
وفي شهادات الصغرى ان لم تجز صهر في هذه الليلة ولم اطمح في كذا افا امراته كذا فشهدوا  
انك لم تجز ولم يكلمها وانها طلق قبلت كذا في الفصل الثالث عشر من العادة لكن يشكل  
عليه ما يسيح لو قال ان لم ارج العام فعبدى حر فشهدت بغيره بكونه لم تقبل عند اخلافا  
لمجد لانها قامت عا النفي نعم ان كان عدم القبول لا شتر ا ط د عوى العبد كما قد قيل فلا  
اشكال **وفيما** اي ينع علق بشرط لا يعلم وجود ذلك الشرط **الامنها القول لها في حق نفسها**  
استحسانا بلا يمين كما افاده في النهر والمراد صفة كالباقية ولو قال لعبد ان احتلت فانت  
حر فقالا احتلت هل يصح لا لا نعم لانه لا يعرفه غيره كالحيض وبه جزم في المنتقط  
**لا في حق غيرها** لانها متهمه فلو قال ان حصت فانت طالق **ولا في حقك** فانت طالق  
قائم فان انقطع لم يقبل قولها لانه ضروري في شرط قيام الشرط ذكره الزيلعي وغيره ولم ارا لو كانت  
صغيرة لا يحض مثلها او ايسة وينبغي ان يقبل قوله الايسة لا الصغيرة **طلقت في ثلاث**

كما في المحيط



وهذا اذا كان بها الزوج فان صدقها طلقت فلا تطلق ايضا وكذا انطلق فلا تطلق اذا علم وجود الحيض منها كما في الجوهرية وغيرها ولا يرد ما في الصيرفة لوقال ان ذهبت الى بيت ابى بغير اذنك فانت كاذبة اذ هي اذنها وانكرت القول له لانه منكر للطلاق لان الاذن ما يطاع عليه ولا نه فعل اللسان وكذا يقبل قولها في حق نفسها لا غيرها **لو قال ان كنت حبيبة عبد الله فانت طالق وعبدى حرفات احب اى عبد الله طلقت ولا يعتق لحوار ان تحملها بشدة بغضها مع قلبه الجمل وعدم الذوق للعذاب الى الابد على الخلاص منه بالعذاب كذا في الفقه وفيه اشعار بانه لو قال ان حضنت فلانة طالق وعبدى حرفات حضنت لم تطلق ولم يعتق الا اذا صدقها الزوج كما في القهستانى معزى بالشرح المطاوى والى انه لو قال ان كان لك وجه البطن فانت طالق فقالت بى وجهه فقد طلقت وفي المنية لو انكره الزوج ففي طلاقها خلاف ذكره القهستانى وفيه ايماء الى انه لو قال ان كنت حبيبة العذاب فانت كاذبة في ثنائى فقلت احبستما لايق وبه يظهر الفرق عما استشكله قاضى خان في ان سررتك فانت طالق فضررها فقالت سررتك لو انطلق اى لان ايلام الضرب القاييم بها دليل ظاهر على كذبها بخلاف مجرد محبة العذاب ولو اعطاها الفدرهم فقالت لم يسرنى فالقول لها لا احتمال طلبها الا لغيرها فلا يسرها الا لغيرها لانه لو علقها على محبة غيرها توقف الوقوع على تصديقه وعن محمد لو قال ان كان فلان مومنا فانت طالق لا تطلق لان هذا لا يعمل به غير وان كان هو من المسلمين ويصلى ويحج ولو قال لى اليك حاجة فقال امراقى طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق زوجتك كان له ان لا يصدقها كما في المحيط واما قال وكذا لم لانهم فرقوا بين الحيض والمحبة بان التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس خلاف الحيض وانها لو كانت كاذبة في الاخبار طلقت ديانة في التعليق بالمحبة بخلاف الحيض وفي الفتاوى الظهيرية طالق ان كنت انا احب كذا ثم قال لست احبه فهي امراته ديانة ايضا قال السرخسي هذا متشكل لانه يعرف ما في قلبه وان كان لا يعرف ما في قلبها لكن الحكم يد اولى الظاهر وهو الاختيار وجودا وعدمه **ولا يقع الطلاق في قوله لها ان حضنت وصدقت في حقها ما لم يستمر الدم ثلاثا الاحتمال الاستحاضة والشك لا يزيل اليقين فاذا استمر الدم ثلاثا ولو حكما وقع اى طلاقها دون ثلاث** كذا اصرح به القهستانى وخرج عليه المستند الآتية فتنبه من ابتداء اى من ابتداء ثلاثة ايام لانه تبين انه حيض من الابتداء فلو كانت غير مدخول بها فتزوجت باخر قبل ان يستمر ان استمر ولا تحسب هذه الحيضة من العدة ولذا قالوا ان الطلاق بدعي ولو ماتت بعد ما تزوجت من سامتها كان ميراثا للزوج الاطاردون الثاني كافي الحائية وفي خزنة المفتين لو قال لغير المدخولة ان حضنت فانت طالق فقالت حضنت فتزوجت باخر ثم ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثاني انتهى في البحر عن المحيط لو قال لها عبدى حران حضنت فقالت رايته الدم وصدقها الزوج لا يحكم بعقده حتى يستمر ثلاثة ايام فحكم بعقده من حين رأت الدم والظاهر وان كان فيه الاستمرار ولكن الظاهر كفى للدفن فيدفع به العبد استخدا ام المولى عن نفسه**

ولا يكتفى بالاستحقاء فاذا استمر تبين انه كان حيضا فيعتق من حين رأت الدم حتى لو حن او حن عليه كان ارشده ارشدا لحراره وهو من باب التبيين لا من باب الاستناد كان فلان في الدار فانت حر فظهر ذلك في اخر النهار يظهر عتقه بخلاف قوله انت حر قبل موقى شهر فانت بعد شهر وقد جنى العبد كان حله حكم العبيد عند اى حنيعة لثبوت العتق مستند اليه والاستناد لا يظهر في حق الغايب والمتلا في لوقال الزوج انقطع الدم في الثلاثة وانكرت المرأة والعبد فالقول لها لاقراره بالشرط والدم في وقته حيض ولذا توتر بشرك الصلاة والصوم ثم لو ادعى عارضا منع الحيض فلا يصدق فان صدقته المرأة وكذا به العبد في الايام الثلاثة فالقول لها وان كان بعد ما قال القول للعبد انتهى في حفظ **ولو قال ان حضنت حيضة فانت كاذبة اذ اظهرت اى حكم بطهرها لان الحيضة في العرف اسم للمكاملة وكذا لوقال ان حضنت نصفها او ثلثها او سدسها لا تجزى ولو قال ان حمت يوما يقع اذ غربت بخلاف ان حمت فانه يقع بالصوم ساعة بالنية **ولو قال ان ولدت ذكر فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق تسنتين فولدتها ولم يدرك الاول تطلق واحدة قضائى تسنتين** تنزه اى ديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى ذكره صدر الشريعة وغيره وفيه اشارة الى ان الثلاث عند دم مع كالتقضاء والحكم والشرع والى انه كالتقضاء منصوب على الظرفية اى في قضاء ونظر القاضي وتصديقه وفي تنزه ونظر المفتي وتصديقه كما في القهستانى عن علاقة المجاز من الكشف وغيره وتنقضى العدة لوقوع الطلاق بالاول وفراغ الرحم بالثاني ولا يقع به شيء لغارنته انقضاء العدة واختلفت اليمين اما اذا علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج ولو تحقق ولادتها معا وقع الثلاث وتعتد بالاقراء ولو ولدت غلاما وشاربتين ولم يدرك الاول يقع ثنتان قضاء وثلاث تنزه ولو ولدت غلامين وشاربة يقع واحدة قضاء وثلاث تنزه بخلاف ما لو قال ان كان حملك او ما في بطنك فولدتها لايقع شيء اما لوقال ان كان في بطنك فانه يقع الثلاث لعدم اللفظ العام ولو علق طلاقها قبلها لم تطلق حتى تلد لاكثر ستين من وقت اليمين ويند بان يستبرأ بها قبل ان يطاها التصور وحدوثه **ولو علق طلاقا او او عتقا بشرطين اى بفعل متعلق باسمين غير ظرفين ففيه تسامح ثم ذكر حقيقة يتكرر ادائها** اولها خوان جازيد وعرو فانت طالق **شرط الموقوف وجود الملك عند اخرها لانها حالة نزول الجزاء بشرط قيام الملك بخلاف حالة وجود الشرط الاول لانها حالة بقا اليمين المتعقد فان وجد اى الشرطان واخرها فيه اى في الملك وقع الطلاق وان وجد اى اخرها لا يقع لا بشرط الملك كالحالة عند المتعقد من وقال المتأخرون يقع باحدهما كما في القهستانى عن المنية لكن في الملقط انه لم يقع اذا لم يوجد الشيطان واما استثنى التعليق بالظرفين لانه لو قال انت طالق اذا جاء صديق وذهب عدو طلقت عند جئته الصديق وكلامه مشير الى انه لو علق لوقع بوجود كل منهما في الملك والى انه لو قال ان اكلت كذا وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالجميع شرط واحد وقبل كل شرط واحدة كما اذا كان الكل****



فان شرب ثم اكل لم يقع كما  
اذ اكل ولم يشرب وان اكل  
ثم شرب عتق لوجود الاعتقاد  
والا لخلال

منها ولو كرر الحرق ان شربته ان اكلت فبغير حرق الطريق ان يجعل الاخر والاول لا يعتد والباقي  
للخلال وهذا اعلى كما في القهستان عن الحنية **وسئل بجبر الثلاث** لا غير تعليق اي الطلاق  
سواء كان المعلق واحدة او اثنين او ثلاثا ولو كان كما اذا دخلت على التزوج كما مر فلو علقها  
اي الثلاث بشرط كدخول الدار ثم يخرجها قبل وجوده اي الشرط ثم تزوجها بعد التحليل بزواج  
اخر والعدتين **فوجد** دخول الدار لا يقع لان المعلق اما هو طلاق هذا الملك وقد فاته قيد  
بالثلاث لانه لو طلق اثنتين فعادت بعد التحليل والمعلق ثلاث فوجد طلقت ثلاثا عندها وعند  
محمد ما بقى من الاول وغيره الخلاف فيما لو كان المعلق واحدة والمخير اثنتين فعادت بعد التحليل  
ووجد الشرط حرمت عنده حرمة غليظة وعندها الا حرم تقيع ما يبطل به ايضا فوات محل  
البرخوان كملت فلانا ودخلت هذه الدار فانا وجعلت بسنالكومنه ما في القنية لا يخرج من طار  
الاباء ن هو لا الثلاث فحن احد هم لا يخرج ولومات لم يثبت لبطان الجمين وكذا يبطل طاقته مرتدا  
بدار الحرب عنده خلافا لما حجة كود دخلت الدار معتدة بعد كانه لا تطلق عنده خلافا لما  
واثر الخلاف فيما لو حان تقسيمها فزوجها لم ينتقم من عدد الطلاق شي عنده وعند ما يستقص في القية  
**ولو علق الطلقات الثلاث والعق اي عتق امته بالوطى حنث بالثلاث الحنائين والابحج العقر في**  
**المستلثين بالثبث بعد الايلاج** لان البث ليس بوطى ولذا لا يصير به **مراجحة** في الطلاق الرجعي  
**ما لم ينزع ثم يزوج** فحينئذ يجب العقر في المستلثين ويصير مراجحة في الرجعي **خلافا لابي يوسف**  
فعنده يجب العقر فيها ويصير مراجحة واحدا فيها والاتحاد المجلس والمقصود **ولو قال لزوجتي ان**  
**تكتحي اي فلانة عليك فوطى فكتحي عليها في عدة البائن لا تطلق** لانه لم يدخل عليها من يراهما  
في القسم ولو في عدة الرجعي طلقت ذكره مسكين قال في النهر وينبغي ان يقيد بما اذا اراد رجعتها  
لما مر انه لا يقسم لها الا عند هذه الارادة فائدة العقر بضم العين دية فرج المرأة اذا غصب  
كثير حتى استعمل في المهر كذا في المصباح وفي القاموس هو دية الفرج المصوب وصدق المرأة  
وفي نكاح الرقيق من المهر عن الجوهرة ذكر السرخسي ان العقر اي المهر في الحر ابر هو مهر المثل وفي  
الامه عشر قيمتها ولو بكر ونصف العشر لو ثيبا وان وصل وصلا متعارفا فلا يضرك لو سكت قدرا  
يتنفس او عطس او خشا او كان بلسانه ثقل فطال تروده كما سيجي **قوله** اي بلامه الدال على  
حكم كصوم وطلاق وعتاق وقرار وغيرها **ان طالق اي خبري وهو جري على الغالب او انشأ خو**  
**طلقت** مراقة ان شاء الشيطان لكنه لا يعمل في الامر عند بعض قاله القهستاني قلت لكن ذكر في الج  
وغيرها انه في الخبر والانشأ الشرعي كعتب عدي هذا ان شاء الله لاف الامر ولا في النهي  
**قوله ان شاء الله** حاصله انه اذا علقه من شئ ما لا تعلم مشيئته او ارادته او محبته او رضاه في  
كالمباري والملايكة والانس والجن والجار والجار والاشجار واشرك معه ما تعلم مشيئته كان من لا  
شاء الله وزيد بادة ان وان لم يشأ الله او ما لم يشأ الله والا ان يشأ الله زاد ابن الهمام في الاول  
فتاويه او سبحانه الله لا تطلق اذ العمة ثابتة بيقين فلا تزول بالشك وانما سميت بالاستسنا  
لانها تودي مودته ومن الاستسنا انت كذا لولا ابو ك لولا حسنك ولولا ان احبك فلا تطلق  
كما

ان شاء الله  
ان شاء الله

او ما شاء الله  
هـ

كما في الحائية قال ابو الليث وعرف منه ان دخلت الدار فقله على ان تصدق بمائة مثالا من  
الامثال ما هو حقيقة ومنها ما ليس على الحقيقة وبه نأخذ لان في المثل تشبيها ولا في التشبيه  
اتجاه الا ان يريد الرجل الاتجاه على نفسه فيلزمه كذا في النهر عن المحيط **وكذا لا يقع لو فاته**  
**الزوجة قبل قوله ان شاء الله لفوات المحل** كما لو استثنى قبل ذكر العدد وان مات هو قبل قوله  
ان شاء الله بان ذكر اخروا لك قبل الطلاق يقع لعدم اتصال الاستسنا ولذا لو قال انت طالق رجعا  
ان شاء الله وقعه باينها لا يثبت بان ينه فان عن الرجعي لا يقع وان عن البائن وقع كما في القنية  
وادعى في البحر ان الصواب عكس هذا ورده في النهر بان معناه انت طالق احد هذين  
وبه لا يكون الرجعي لغوا وان نواه خلاف ما اذا نوى البائن وما البائن فليس لغوا كحال  
ولو وقع الفصل بتنفس او حشا او عطاس او ثقل لسان او امساك فنه ثم استثنى متصلا  
به صح ولا يشترط قصد ولا العلم بمعناه ولا التلفظ بها فلو تلفظ بها بالطلاق وكتب الاستسنا  
موصولا وعكس اواز لا الاستسنا بعد الكتابة ابطله كما لو تلفظ بها وقبل قوله ان ادعاه  
في ظاهرا لم يرد وقيل لا يقبل وعليه الاعتماد فروع افته الشيخ الرملي الشافعي فمن حلف على شيء  
بالطلاق فانشأه الغير طائفا صحت بعد وقوع الطلاق انتهى قلت ولم ارد ذلك لاحد من علمائنا  
والله اعلم ثم الفتوى بان التعليق بالمسنية ابطال واعدام كحله كما هو قال ابو يوسف لا تعليق  
كما ذهب اليه محمد بن لو قال ان شاء الله انت طالق وقع عنده لانه لم يذكر فاقا التعليق ولم يقع  
عند ابي يوسف لانه ابطله ولو مقدم كما في النهاية والفتاوي وغيرها وعليه الفتوى كما في  
الحائية وهو الاصح كما في البرازية وغيره فمن حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق  
لا الابطال وما ادعاه في البحر من انه سهو رده في النهر والكلام يومى الى انه لو قال ذلك الكلام  
وكتب الاستسنا موصولا ابطال كما مر الى ان الاستسنا نوعان تعطيل كما ذكره وخصيل بان  
يقول انت طالق اربع الاثلاث او ثلاثا فلانا تطلق واحدة او اثنتين او ثلاثا كما في مجمع العلوم  
وسيجي وفي قوله **انت طالق ثلاثا او واحدة يقع شتان وفي قوله الاثلاث لا يقع ثلاث لان**  
**استسنا الكل** باطل سواء كان بلفظ المصدر كما مثل او مساويه كقوله عبيدي احرارا لا  
عما ليكي وكقوله لعبيده الثلاث انتم احرارا لا فلانا وفلانا فلو انما في الولو الجنية  
ومنه انت طالق ثلاثا الاثنتين واحدة لان الجمع خرف الجمع بلفظ الجمع وقالوا  
لو قال عبيدي احرارا لا فلانا وفلانا وليس له غيرها لم يعتق وكذا نساي طواق الا فلانة  
وفلانة وفلانة لان المساواة في الوجود لا تمنع صحة الاستسنا ان عم وضعه كقول كل امرأة  
لي طالق الا هذه او قال الا هو ولا يمس له غير هو لا كما في المحيط وعلى هذا فينبغي انه لو قال  
انت طواق الا فلانة وفلانة وليس له غيرها ان يقع فروع قال انت طالق ثلاثا الا نصف  
واحدة وقع الثلاث عند محمد وهو المختار ولو قال انت طالق ثلاثا او واحدة او اثنتين طوب  
بالبائن فان مات قبله طلقت واحدة عند محمد وهو الصحيح لانه وقع الشك في الثانية فلا يقع في  
بالشك ولو قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا او واحدة وقع واحدة ولو قال الاثنتين

يكون صح

لا يقع ولو قال رجعا وابينا  
هـ

او ثلاثا  
الواحدة الا ثلاثا  
متصلا  
الاثنتين  
وفي قوله



الا واحدة وقع ثنتان لان الاستئنا اذا تعدد بلا او كان الكل اسقاطا مما يليه فيلزم ان  
 فرد اسقاط من الصدر وكل شفيع جبرله ولو تعددت المستثنيات نحو ثلث عشرة الا  
 تسعة الا ثمانية الاسبعة يقع ثنتان لانه استثنى السبعة من الثمانية فبقى واحدة ثم  
 استثنى الواحدة من التسعة فبقى ثمانية ثم استثنى الثمانية من العشرة فبقى ثنتان وطريقه  
 ان تعقد العدد الاول بينك والثاني بينك والثالث بينك والرابع بينك ثم اسقط  
 ما اجتمع في يسارك مما اجتمع بينك فابقى فهو الموقع **باب طلاق المريض** ويقال له  
 الفار لفراره من ارثها فردد عليه قصده الى انقضاء العدة لدفع الضرر عنها وقد يكون  
 الفرار منها كما ينبغي ثم الحكم ليس مقصورا على المريض بل المراد من تخاف عليه الهلاك كالبالغ  
 وان كان صحيحا كما افاده بقوله **الحالة التي يصير بها الرجل فارقا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه الا**  
**من الثلث عند عدم الاجازة** وكذا **المراة ما يغلب فيها الهلاك كمرض يمنعه عن اقامة مصالح**  
**خارج البيت** هو الاصح في حقها ان تجز عن المصالح الداخلة كما سيذكره المصنف وبه جزم  
 البزارية ومقتضاه انها لو قدرت على اخو الجذون صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر  
 وهو الظاهر ومبارزته رجلا قيده بعضهم بما اذا علم ان البار ليس من اقاربه بل اقوى منه  
 وتقديمه ليقتل في قصاص او رجم على المختار لغلبة الهلاك فحكم حكم المريض ويدخل فيه  
 من قدمه ظالم ليقتله كمن اخذه السبع بفيه او انكسر السفينة وبقى على لوح وكذا المفلو  
 والمسلول والمدقوق والمقعد ما دام يزداد ما به به افتقر به ان الامة والصدور الشهيد  
 وكذا المراة في حال تلبسها بالخياض على الاوجه هل كذلك الصحيح في حال فشوا الطاعون قال  
 الشافعية نعم واما الخفية فذكر في الاشياء انهم لم ينصوا بشيء لكن قواعدهم تقتضي انه لا يصح  
 بل ليل ما ينبغي ان من كان في صف القتال اذا طلق لا يكون فارقا وعناية من كان ببلد فيها الطاعون  
 ان يكون كذلك وهو الصحيح عند مالك **فلو ابان المريض امراته طايحا احتراز عما لو اكره عا طلاقها**  
 فانها لا ترث كما لو اكرهت عا سواها الطلاق حيث ترث كما في القنية وعرف منه انه لو جامعها  
 ابنه مكرهه فانها ترث كما في النهر وقيد بالباين لان الرجعي يتوارثان فيه مطلقا ولو الطلاق في  
 الصحة ما بقيت العدة ولا يشترط فيه اهليتها لميراثه الا وقت الموت حتى لو كانت وقت الطلاق  
 مملوكة او كناية فاعتقت او اسلمت في العدة ورثته خلاف الباين فانها لا ترثه الا اذا كان في  
 المرض وكان اهلا لارثها من وقت الطلاق الى الموت كما سيجي وهو **شكك الحالة بان طلقها**  
 او باينا واحدة او اكثر او قال قد كنت طلقك في صحة ثلثا او جامعة ام امراق او سنها او  
 تزوجتها بغير شهود او في العدة او كان بيننا رضاع ذكره القهستاني ثم مات عليها  
 بذلك السبب او غيره بان قتل قيد موته لانها لو ماتت لم يرثها الزوج لانه يطلق اياها  
 رضى باسقاط حق كذا في النهر وغيره وقيد موته عاتك الحالة لانه لو مات في عدتها  
 لم ترث ذكره القهستاني وغيره **وهي في العدة** وعند احمد ترث بعد العدة ما لم تزوج باخر  
 وعن مالك وان تزوجت بزوج وعنده الشافعي لا ترث المختلعة والمطلقة ثلاثا وغيرهما

لان الكنايات راجع ورثته منه ان كانت وقت الطلاق اهلا لارثه كما مر وسيجي لانه قصد حرمانها  
 فرد عليه قصده سواء علم اهليتها لارثه او لا فلوكانت امة اعتقها المولى او كناية اسلمت ولم يعلم  
 حجة ابانها في مرضه ورثته وكذا الوعل الطلاق مرضه او وكل به وهو صحيح فوقعه حال مرضه  
 قادر على عزله لا اذا لم يقدر كما في الظهيرية والزيلعي وفي الخانية قال المولى لامته انت حرة غدا  
 وقال الزوج انت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم بكلام المولى كان فارقا ولا فلا كما لو ابانها ثم اعتقها المولى  
 او ابان المسلم ثم اسلمت ثم مات لعده اهليتها لارثه فلاضافة في زوجته للعهد كما لا يخفى **وكذا ان ترث**  
**لو طلت رجعا فطلقها باينا او ثلاثا لان الرجعي لا يزيل النكاح** وكذا الوقت طلقه فقط فقول  
 رجعية احتراز عما لو قالت باينة فطلقها ثلاثا فانها لا ترث كما في النهر **وكذا ان ترث مبانة قبلت**  
**ابنه بشهوة** لثبوت الحرمة بها لابه وكذا الوطأ وعنه قيد بالمبانة لان الفرقه لو وقعت  
 بالمطأ وعة ولو في عدة الرجعي فانها لا ترث لان الفرقه من جهتها يكن فارقا ولو ابانها وهو  
**محصون** او في صف القتال او في مسبعة او راكب في سفينة او محبوس لقصاص او  
**رجم** خلاف المتقدم لاحد كما مر او بقدر على القيام بمصالحه خارج البيت لكنه مشتكر من الم  
 او محبوم ويذهب وتجي في حوائجه لا ترث لغلبة السلامة في هذه الاحوال وكذا لا ترث المختلعة بسواها  
**ومخيرة** اختارت نفسها لفرقة من قبلها ومن طلق ثلاثا او باينا في مرضه بامرها او بغير  
**امرها** لكن صح ثم مات لانه حينئذ ليس في مرض الموت قبل هذا اذا لم يكن به حيي ربي وهي ما  
 كانت داخل العروق فان كانت فزال ثم عادت جعلت الثانية عين الاولى فترث قال في الدراية  
 وفيه نظر لانها لما زالت لم يبق لها تعلق بماله انتج وهو صرة بان المحبوم مريض ومرحلا فله  
 التوفيق بانه اذا جات نوبتها فريض والا لا كما في النهر ومن ارثت بعد ما ابانها صغيرا او  
 كبري ثم اسلمت لبطلان اهلية ارثها بردها بخلاف ردها في المحيط لو ارثت معاشا اسم هو  
 لا ترثه وان اسلمت هي ثم مات مرتدا ورثته لان الفرقه وقعت ببقائه على الردة فصارت رثا له  
 ابتدا واعلم انه لو ارثت وهو حي رقت على رده او حق بدار الحرب ورثته بخلاف ردها وهي  
 صحيحة والفرق ان رده في معنى مرض موته بخلاف ردها اما لو ارثت وهي مريضة ورثتها كما في  
 النهر وكذا لا ترث مفارقة بسبب الحب او العنة او خيار البلوغ او العتق لما مر ولو فعلت ذلك  
 وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها صفة كاشفة للمرض الذي يصير به المراة فارة  
 ثم ماتت في المرض المذكور وهي في العدة ورثتها الفرارها من ارثه ظاهر لكن جزم في الكافي ان  
 في الفرقه بالحب والعنة والعان لا يرثها لانها طلاق فكانت مضافة اليه ولو ابانها بامرها في مرضه  
 او غيرها فاختارت نفسها وماتت والعدة قائمة او تصادق في مرضه انها اي البيونة كانت  
 حصلت في صحته وانه قد مضت العدة ثم اوصلها الى اوقافه من مهر او غيره في المسلمين  
**فلها الاقل** من ارثها وما اوصلها او اقره للتصمة وقال في التصديق بغير اقراره ووصيته لان النكاح قد  
 زال وفي العادة لو مات بعد انقضاء عدتها من وقت الاقرار كان لها جميع ما اقر به او وصي وفي  
 جامع الفصولين قال لها في مرضه كذا انك في صحة او تزوجتك بلا شهود او جامعة امك او

وغيرها

الكتابية

فلم



ابتكروا بيننا رضاع قبل النكاح او تزوجتك في العدة وانكرت بانته منه وترثه لا الوصل فته ولو  
ادعت عليه مريضاً انه اباها فخذ وحلفه القاضى خلف ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل  
موته لا الوصل بعده وان علق الطلاق بالباين بفعل اجنبى اى غير الزوجين ولو ولد لها منه او علق  
بسماء او كعتيقه بجى الوقت كى راس الشهر فوجد المعلق عليه فان كان التعليق والشرط  
في مرضه ورثت لتحقق الفرار وان كان احدهما او كلاهما في الصحة لا ترث تصرخ بالمفهوم وان  
علق بفعل نفسه سواء كان له منه بد او لا وهما اى التعليق والشرط في المرض او الشرط فيه  
فقط ورثت لقصد ابطال ارثها بوجود الشرط فيه وان كان مضطراً لان ضروريته لا تبطل حتى  
كانت في مال الغير مضطراً او نايماً ومن مثل وجود الشرط ما في البدن اى ان لم اطلقك وان لم تزوج  
عليك فان طالق ثلاثاً لم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت لم يرثها وفي الحائض ان شئت انا فلان  
فانت طالق ثلاثاً ثم مرضت فنشأ الزوج والاجنبى معا او الزوج ثم الاجنبى ومات لم ترث وان نشأ  
الاجنبى او لا ثم الزوج ورثت انتهم والفرق لا تخفى اذ مشيئة الاجنبى او امرار الطلاق معلقاً على  
فعله فقط وكذا ان ترث لو علق طلاقها بفعلها ولا بد لها منه طبعاً او شرعاً كالالا وكلام الابوين  
وهما في مرضه وكذا لو كان الشرط فيه فقط خلافاً لما فيهما اذا كان التعليق في الصحة فلا ترث قال  
فخر الاسلام وهو الصحيح وان كان لها منه بد ككلام زيد ودخول الدار لا ترث على كل حال سواء  
كان في المرض او الشرط فقط وحاصل ستة عشر وجهاً لان التعليق اما في الوقت او بفعل  
اجنبى او بفعله او فعلها وكل وجه عا اربعة لان التعليق والشرط اما في الصحة او المرض او احدهما  
دون الآخر وتفصيلها علم مما مر ولو قد فيها مطلقاً ولا عن في المرض ورثت لى الفرقه بسبب  
وكذا ان ترث لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض خلافاً لما فيهما وان الزوج منها وماتت به  
فان كانا اى الايلا والبيوت في المرض ورثته لما مر وان كان الايلا في الصحة لا ترث لانه كالتعليق  
بجى الزمان وفي الطلاق الرجعى ترث في جميع الوجوه ولو في الصحة بفعلها ان مات وهي في العدة  
لما مر ان الرجعى لا يزيل النكاح وان لا يشترط اهليتها لميراثه الا وقت الموت خلافاً للباين فانه  
يشترط ذلك من وقت الطلاق الى الموت والآنك في العدة فلا ترث للبيوتة بعدها فزوج ابانها  
في مرضه ثم قال لها ان تزوجتك فانت طالق ثلاثاً فنزوحها في العدة ومات في مرضه لم ترث  
لانه موته في عدة مستقبلة فابطل حكم الفرار بالطلاق الاول والثاني وان وقع الا ان شرطه حصل  
بفعلها فلا يكون فراراً خلافاً لما في الحائض قال اخر امرأة اتزوجها طالق ثلاثاً فنزوح اميرة  
ثم اخر ثم ماتت طلقته عند التزوج ولا يكون فراراً خلافاً لما لان الموت معروف واتصافه بالآخر  
من وقت الشرط فيثبت مستنداً كما في الدرر قال الزوج جتية احد كمال طالق ثم بين في مرضه  
صار فراكما في الكافي وعلى هذا فينبغي انه لو حلف وهو حي لكنه حنث وهو مريض فبينه  
في واحدة انه يكون فراراً بضارماً او هو كذا بها الورثة بعد الموت في كون الطلاق فيه فالقول لها  
بخلاف ما لو كانت امة فادعت العتق قبل موته وقالت الورثة بعده فالقول لهم وفي جامع القسوس  
لو طلقها في المرض ومات بعد العدة فالمشكك من متاع البيت لورثة الزوج لصيرورتها اجنبية

خلاف

بخلافه في العدة وقالوا لو طلقته نفسها ثلاثاً في صحته فاجازة الزوج في مرضه ورثته  
مع ان تطبيق ظاهر في رضاها به واجاب الزيلعي وغيره بان المبط لا ارث اما هو اجازته  
قال في النهر وانت خبير بان هذا لا يجزى نفعاً في اذا كان الطلاق في مرضه اذ دليل  
الرضى فيه قائم انتهى **باب السجعة بالفتح** افتح من الكسر يتعدى ولا يتعدى هي استدامة  
النكاح اى العقد القائم في العدة زاد ابن الكمال بعد الوطى لما مر انه في الخلوة الصحيح  
العدة ولا تصح الرجعة ولا حاجة اليه في الماهية لان هذا من الشروط وعلى هذا فلو  
قال المصنف هو استدامة العقد لكفاها اذ العدة من الشروط وعلى هذا فلو قال المصنف  
هو استدامة العقد لكفاها ايضاً ونقل البزارى وغيره انه لو ادعى الوطى بعد الخلوة وانكر  
كان له الرجعة لاني عكسه **من طلق مدخولته ما دون الثلاث** او الثلثين في الامة وفي  
القنية قال لزوجته الامة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً ثم اعتقت فدخلت وفيه ثنتان  
وملك الرجعة ولعل وجهه ان المعلق اما هو طلقها هذا الملك وهو ثنتان وبالعق ثبت  
ملكه اخرج في الحائض لو كان اللقيط اسرا فاقترن بالرق لا خير بعد ما طلقها ثنتين كان له الرجعة  
ولو بعد ما طلقها واحدة لا يملكها والفرق انها باقرارها في الاول تبطل حقها ثبت له وهو الرجعة  
بخلافه في الثاني اذ لم يثبت له حق الرجعة **بصرى** الطلاق كما مر **بالثلاث** الاول من كتاباته وهي  
اعتدى واستبهرى رجعت وانت واحدة ولم يصغى اى الصريح بصفة تنبى عن البيوتة ولم يكن  
الصريح في مقابلة مال اذ بذله لملك نفسها فلا رجعة **فله ان يراجع** وان قال ابطلت رجعتي او لا  
رجعتي عليك كافي البدن اى وان ابنت لانها استدامة ملك القاي لا اعادة الزايل ولذا الاحاجة  
الى العقد والولد والمهر ليعا النكاح بما كان حتى حل بها ولا مهر لها فلوراجعها على الف  
توقف لزومها بما قبلها وتحول زيادة في مهرها وقال ابو بكر لا يصير زيادة فلا تجب كذا في  
النهر وبه جزم في الملتقط فيلحظ ولوراجع الامة عا الحرة **ما دام** في العدة بغير  
المعتدة لا تراجع سواء كان لا نقضها او لعدم وجوبها لغير المدخول بها اذ طلق وكذا  
متكر الدخول فيلحظ والقول لها في انقضائها باحيض في مدة حمل ذلك الا ان قالت اسقطت  
سقط اوله ان خلفها اتفاقاً كما في الفتح **بقوله** صرخا راجعتك في الحضرة او راجعت امرأتى  
في الحضرة او الغيبة بشرط الاعلام او راجعتك او امسكتك او ردتك الى ومنه النكاح والتزوج  
عند محمد وعليه الفتوى كما في السنايع ويصح تزوجها في العدة وبه يمت كما في الجوهر  
او كناية كانت عندى كما كنت او انت امرأتى فتشترط النية فاذا انا الخلوة ليست برجعة  
والاطلاق مشير الى انها تصح من وكيله كما في الحائض وانما قد معها عا الغيبة لانها مكره  
كما في الظهيرية كما افاده بقوله او بفعل ما اى وبكل فعل **يوجب حرمة المصاهرة من وطى**  
**ومس بشهوة** بلا انزال **وخو** كقبيل شئ من بدنها ونظر الى فرجها الد اخل بشهوة  
**من احد الجاهلين** اى منه او منها سواء علم الزوج وتركها او كان اختلاسا او ادخلت فرجها  
في فرجها نايماً او مجنوناً خلافاً لابي يوسف واختلفوا في الوطى في الدبر والفتوى انه رجعة

ذكره



قال في النهر وعلى هذا فينبغي اذا كان الممس او النظر بشهوة معه انزال ان يكون رجعة  
لانه لم يوجب حرمة المصاهرة ولم اره وفي شرح الجمع ان تكون قبلتها بشهوة رجعة اذا  
صدقها الزوج في كونها بشهوة لانه كذبها **ونبذ الاشهاد** لعدلين خوف التجاحل  
عن التهمة عليها اي على الرجعة السنية وهي ان تكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على  
الوطي والممس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كالمسير اليه في الظهيرة ونبذ **اشهاد**  
**بها** قولوا ونفلا كيلا تنزوج بغيره وفي الحاي لورا جمعها بقبلة او لمسا لافضل ان يراجعها بالاشهاد  
ثانيا خروجا من الخلاف وهي الرجعة السنية وخلافها بدعية ولو لم تعلم حتى مضت عدتها  
فتزوجت باخر ففي امراته ويفرق بينها وبين الثاني وان دخل بها قاله الشيخ **ولو قال الزوج**  
**بعد انقضاء العدة كنت راجعتك فيها فصل قته** تحت صحة النكاح بالمصادقة فالرجعة اولى  
والانقضاء فلا تخرج لاحبارها مما لا يمكن انشاءه ولا مصدق له حتى لو برهن انه قال في العدة راجعتها  
او جامعها قبل قوله قال المستحسن وهذا من اعجاب المسائل حيث ثبتت اقرار نفسه بالبرهان ولا  
يقبل اقراره في الحال ثم اذ لم يكن له برهان فلا يمين عليها كما سيبي **ولو قال مريدا** انشاء الرجعة  
**راجعتك فقال** موصولا بكلامه محبة له انقضت عدتي والمدة تختمه كما مر في القول لها مع اليمين  
عند اي حنيفة كما في البد ايع والاصلاح فان نكحت ثبتت الرجعة بنا على ثبوت العدة بتكولها  
**ولا تخرج الرجعة** وهو الصحيح انقضاء العدة **خلافا لها** فعند ما تصح واجمعوا انها لوقالت منصوبا  
تصح وانما لو لم يات فقالت انقضت فقال الزوج راجعتك لا تصح ولو وقع الطلاق معا قال الكمال  
ينبغي ان لا تخرج ولو قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض عدتي راجعتها لاقرارها بل بغيرها فيما ثبتت به  
الحق عليها ذكره الشافعي **وان قال زوج الامه بعد العدة كنت راجعتك فيها فصل قته** سيد  
وكذا ينه ولا يبينه فالقول لها **وعندك** القول للسيد وفي عكسه عكس الغوي بان كذب المولى  
وصدقته القول للسيد فلا تثبت الرجعة **اتفاقا في الصحيح** وان قال الزوج مريدا **الانشاء راجعتك**  
**فقلت مضت عدتي** وانكر اى الزوج والمولى مضى العدة **فالقول لها** لانها امينة فيها ولو قالت  
بعد ذلك لم تنقض كان له الرجعة لاخبارها بكنى بها في حق عليها قاله الشيخ وفي الغني لو قالت  
انقضت المولى لا تقبل الا بينة او قالت سقطت سقطت مستبين بعض الخلق قد خيل لها على ان  
صفته كذلك بلا فرق بين امه وحره **واذا ظهرت حقيقة او حكما ولاعادة لها من الحيض الاخير**  
يعم الامه **لعشرة** اي لاجل غايتها وان لم ينقطع **انقطعت الرجعة** وان لم تغسل لانه لا يتجاوزها  
فلوجازها ولها عادة انقضت من حين انتها عادتها ذكره الربيعي وغيره **وان انقطع الدم**  
لاقل من عشرة ولاعادة لها كذا قاله البهسي ولم اره لغيره ولم تظهر في قمرته لا تنقطع الرجعة  
ما لم تغسل ولو سؤر جارح وجود المطلق **او مضى عليها وقت صلاة** بان تخرج وقتها الذي  
ظهر فيه فتصير دينافي ذمتها فلومهر وقت الشروق لا تنقطع الا بدخول وقت العصر  
تخفى انه اذا عاودها ولم تجاوز العشرة تبين عدم انقطاعها فله الرجعة كما افاده الكمال  
**او يتم** ان فقدت الما **وتصا** ولو نفلا مصلاة تامة في الاصح لايجزى شروع ولا بقراءة قران ودخول

لمصادفتها

مسجد

مسجد وممس مصحف كما يفيد تقييده الكمال لغيره بالصلاة **وعند محل تنقطع باليتم**  
**وان لم تصل** ورجعه في الفتح ولا تخل لها التزوج بالاتفاق احتياطا وعلم مما مر انه تنقطع  
الرجعة في عدة الكتابية **عند الانقطاع** اتفاقا ولو اقل من عشرة وكذا تخل قربانها لعدم  
خطابها وينبغي ان تكون المجنونة والمعتوهة كذلك **ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو**  
**انقطعت الرجعة** استحيى التسارع الجفاني اليه حتى لو ثبتت عدم الوصول او تركته عند  
لا تنقطع **وان نسيت عضوا لا تنقطع** وكل واحد من **المضمضة والاستنشاق** كالاقل لانها عضو  
واحد على الصحيح قاله البهسي وفي رواية عن ابي يوسف ان كل واحد منهما كتمام العضو وفي رواية  
عنه تنقطع بشرطها وبه قال محمد لانها سنة عند الشافعي فكان احوط ولو بقي احد المخبرين  
لم تنقطع اتفاقا كذا في الكفاية والفتح **ولو طلق حاملا** ولدت ستة اشهر فصاعدا من حين  
العقد **ومن ولدت منه قبل الطلاق وانكر وطبها حال التطليق** او بعد له ان يراجعها لان الشرع  
كذب جعل الولد للفراس ولد اصاب محصنا لا يقال ينبغي ان يواخذ باقراره فلا رجعة لانا  
نقول قد صار طلاقا بعد الدخول شرعا وهو يعقب الرجعة في العدة ولاحق للغير **وان طلق**  
**من خلاها خطوة صحيحة** وانكر وطبها فليس له ان يراجع اذ جنيته لا يكذب به الشرع والناكر  
فيصدق في حق نفسه ولو اقر وانكره كان له المراجعة ولو لم تخلصها فلا رجعة له لان الظاهر  
شاهد لها كما في الولو الجية **فان راجعها في المسئلة المذكورة** ثم ولدت بعد الرجعة **لاقل من**  
**عامين** من وقت الطلاق **محت** تلك الرجعة لثبوت النسب بتتريه والحياء قبل الطلاق صيانة  
الزنا فصا ركنه با شرعا ولو قال لامراته ان ولدت فانت طالق **فولدت** ولد او وقع الطلاق وجبت  
العدة ثم ولدت ولد **اخر من بطن اخر** بعد ستة اشهر وان كان اكثر من عشر سنين مالم  
تقرر بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا الايس فهو اى الولد الثاني رجعة لانه يضاف  
الى علوق حادث بعد الطلاق في العدة فكان رجعة بخلاف ما لو كان بينهما اقل من ستة اشهر لان  
الطلاق وقع بالاولا وانقضت العدة بالثاني لانها تومنان حينئذ من بطن واحد اذ لم يقم دليل  
على كون الثاني من بطن عا حدة كما في النهر **وان قال كذا ولدت فانت طالق قوله** ثلاثا في بطن  
بين كل اثنين ستة اشهر فاكثرا من الثاني والثالث رجعة واحدة من وطى حادث في العدة  
كما مر وتم الطلقات الثلاث بولادة الولد الثالث فحرم عليه حرمة غليظة فلوجات بول من بطن  
اخر لا يكون رجعة ولا يثبت نسبه مالم يدعه ولو كان بين كل اثنين اقل من ستة اشهر يقع  
طلقتان بالاولين دون الثالث لقارنته انقضاء العدة لانه في رابع ولولم تلد الثالث لا تطلق  
بالثاني ولو كان الاولان في بطن والثالث في بطن تقع واحدة بالاول وتنقض العدة بالثاني ولا يقع  
شيء بالثالث ولو كان الاول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثلثان بالاول والثاني وتنقض العدة  
بالثالث فلا يقع شيء كما في البحر عن الفخ والمطلقة الرجعية لا المبتوتة والمتوفى عنها زوجها  
تتزوج اي تزوين وجهها وتزوين في جميع بدنها لان التزوين للزوج مستحب كالرجعة وهو  
حامل عليها وقيد لا مثلا مسكين يكونها مرجوة والا فلا تفعل قال في البحر وصرحوا بان



في المخرج

فصل اوله انه تزوج مبانتهما دون الثلاث

تحليل

الفصل

الزوج ضرب زوجته على ترك الزينة وهو شامل للطلقة الرجعية واماني الباي في حرم عليها  
 ذلك وند بان لا يدخل عليها حتى يعلمها بتخلفه وخوفه ان يقصد رجعتها وكذا ان قصد  
 كراهة الرجعة بالفعل بلا اشهاد كما افاد بقوله وليس له ان يسافر بها حتى يراجعها وكذا  
 ما دون السفر لان مناط الحرمة انما هو الخروج لخصوص السفر الا اذا شهد على رجعتها كما في  
 النهر وفي القهستان اي لا يجوز للزوج اخراجها من بيتها فان المسافرة محمولة على اللغة بقرينة  
 ما ياتي في العدة والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى ولو وطئها لا عقرب عليه. لكن تكره الخلوة بها ان لم  
 يكن من قصد الرجعة والا لا يثبت القسم لها ان كان من قصد الرجعة والمراجعة والا لكان في التنوير  
 وافاد حل المس والنظر بالاولي ثم ليس هذا بتكرار لان محبة الرجعة لا تقتضي الحلية الا ترى انهم  
 قالوا ان الوطى في دبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام ذكره القهستاني **فصل اوله**  
**ان يتزوج مبانتهما دون الثلاث** لوحدة او حرة او ثنتين لوامة في العدة وبعد هان فانه خص  
 بالاجماع من عموم قوله تعالى ولا تعزموا عتدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله وما اجاب به المفسر  
 تبعه الاكمل وغيره من ان منع غيره في عدته لحقه رد بان تعليل في معرض النص فالاولى ما قيل  
**ولا تحل الحرة بعد الطلاق الثلاث ولا المطلقة الامنة بعد الثنتين** ولو قبل الاخول وما في المشكلا  
 رلة عيطه لا تحل لمسلم نقله والامرفيه من ضروريات الدين لا بعد اكارها الفه كما بسط في  
 الفتح كذا محله عا ما اذا طلقها ثلاثا متفرقة لانه ارفع الثلاث بكلة واحدة كما ذكره البخاري شارح  
 در البحار نعم في الاطلاق مواخذة لا تخفى فتنبه **لا بعد زواج اخر** ولو ذميا لمية كانت تحت مسلم  
 او مجنون او خصيا بالغ او مراها جارا او عبدا او محبوبا وحلت منه وجنبت فالحراد بالوطى ما  
 يعم الوطى الحقيقي والحكمي وكذا يشترط الحمل ايضا في المفوضة ليعلم ان الوطى كان في قبلها وقد علم  
 الفقيه الاجل سراج الدين ابو بكر علي بن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظما جيدا فقال  
 وفي المفوضة مسئلة عجيبة لدى من ليس يعرفها غريبة اذا حرمت عاز وجعلت **في**  
 لثان نال من وطئ نصيبه فطلقها فلم قبل فليست حلالا للقديم ولا خطيبة لشكر ان ذاك الوطى فيها  
 بفرج او شكبه القريبه فان حلت فقد وطئت بفرج ولم يبق الشكوك لنا من ربه **نكاح** اي عقد  
**صح** نافذ بعد مضى عدة الاول ولو في جهنم او نفاس او صوم او احرام في الحمل المتيقن به فلو وطئ  
 مفوضة لا تحل ما لم قبل كما مر ولو وطئ صغيرة لا جامع مثلهما لا تحل وان كان مثلهما جامع حلت  
 وان افضاها وفي القينة او في مكان البكارة قبل الاول قال في النهر وكانه ضعيف لما في التبيين  
 يشترط ان يكون الايلاج موجبا للنفقة وهذا ليس كذلك وفيه ايه الى ان الايلاج شرط  
 دون الانزال ويصح **مضى عدة** اي الزوج الثاني البالغ او المراهق او المحلل ذكره القهستاني  
 لقوله تعالى تزوجوا ما غاب عنه والمراد به الوطى بالاجماع خلافا لسعيد بن المسيب والشيعة  
 والخوارج فانهم لم يشترطوا الدخول وهذا خلاف لا اختلاف في الوطى به لا ينفذ ويصح  
 ان سعيد ارجع عنه وعم كلامه عدة طلاق الثاني او موته وأشار الى ان الزوج الثاني لو  
 تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلاوطى حلت للاول بلا مضى العدة كما قال زفر فلو قضى به حكم

نفذ

نفذ حكمه كما في القهستان عن العادة والى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل **ولا تحل له اي**  
 لزوج طلقها ثلاثا او حرة او ثنتين لوامة **ملكه** عيين بان ملكه الامنة بعد طلاقها ثنتين او الحرة  
 بعد طلاقها ثلاثا ولو حرة بعد اربعة مرات ثم استترقت لا تحل له الوطى الا بعد زوج اخر **في**  
**الاية وتحللها وطى الزوج المراهق** وهو المقارب للبلوغ ومثله تحل له التمسح وقدره خمس  
 الاسلام بعشر سنين قلت ولا بد ان يطلقها بعد البلوغ لان طلاقه قبله غير واقع كما في التاتر خاتبة  
 لا تحللها وطى السيد لانه ليس بزواج **والشرط في الحل للزوج الاول الايلاج** اي ادخال الثاني حشفته  
 اي بقوته نفسه ولو تحلل توجده معه لذة حرارة الحمل **دون الانزال** لانه كما لا يخفى والى اشار  
 عليه الصلاة والسلام بالذوق وتصغير العسيلة ولو اوجع الشيخ الفاني ذكره مساعدا بيد  
 او يد هان اعلمها والصواب انه تحللها لانه معلق بدخول الحشفة كذا في المجتبى لكن قيل في النهر  
 بما اذا انتعش وعمل والا لا واعلم ان الاول ان يكون حرا بالغ فان الانزال شرط عند ما ذكره كما  
 في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتلميد لا يى حنيفة ولما مال بعض اصحابنا الى  
 اقواله ضرورة كما في القهستان في عندي باجة المصنف ومن الظن الفاسد ان الامام السرخسي  
 ذكر في مبسوطه عن الشافعي انه لم يشترط الا النكاح وعن الصدوق الشهيد في الفتاوى وغيره  
 ان القاضي لو قضى بالحل الاول بحد النكاح صح بالاجماع وذلك لان السرخسي اقدم منه عدة مدية  
 وانه اجل واعلى رتبة ان يردى ذلك وما نقل عن سعيد بن المسيب انه لم يشترط الدخول فرجع  
 الى قول الجمهور فنفذ في لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ويعزروا بعد ويسود وجهه  
 وعامه في القهستان وغيره فيلحظ **فان تزوجها الثاني بشرط التحليل** بان يقول تزوجتك  
 على ان احلك او تقول هي ذلك فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلقها بعد الوطى اجبر عليه  
 كما في القهستان عن النظم **وكره** ختم الاول والثاني لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله  
 المحلل والمحلل له **وتحل الاول** لانه لا يبطل بالشرط الفاسد وهذا عند الجمهور **وعن**  
**يوسف ان النكاح فاسد** لانه كالموقت **ولا تحل للاول الفساده** وعند محمد النكاح صحيح **ولا**  
**تحل للاول** لانه محل ما اخره الشرع قبل اوانه ولو اضر ذلك حل له اجماعا وكذا الرجل ملجورا  
 لقصد الاصلاح والا شبهه ان حقيقة اللعن الواقعة في الحدين ليست بمقصودة بل المقصود  
 اظهار الخساسة خساسة المحلل بالمبا شرقة والحلل له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره  
 كما في الكشف قال القهستاني وفيه كلام فتأمل ولو قالت دخل في فلان وانكر او عكسه اعتبر قولها  
 ولو خافت ان لا يطلقها تقول حالة العقد زوجتك نفسي على ان امري بيدي اطلق نفسي اذ ارد  
 فيقبل الزوج صارا لامر بيدها وما في روضة الزند وسية من ان المحلل يجبر على الطلاق فما لا يقول  
 عليه كما في الفتح ومن لطيف الحيل ان يزوجه المملوك مراهقا فاذا اوطى ملكه لها فينفذ النكاح  
 لكن هذا مفرع على القول بمحبة النكاح مع عدم الكفاة اذ ازوجت نفسها والفتوى عا انه فاسد  
 ان كان لها ولي والا فيصح اتفاقا واعلم ان هذا كله مفرع محبة النكاح الاول ومن ثم قال في البرازية  
 لو كان النكاح بلاوطى فطلقها ثلاثا ثم تزوجها بلا تحليل وقضى بمحبة اخذ بقول محمد والشافعي

فعليه



ان الوحي

بأخره

والقاضي شافعي اوجبه جاز وقال صاحب المنظومة وكان استاذي شيخ الاسلام لا يرى ذلك للحنف  
 لان محمد اقال بكراهة هذا النكاح ولكن بيعته بالكتاب الى الشافعي وبه يظهر في النكاح الاول  
 كان حراما وان في الاولاد جثا لان النكاح لا يحل ليل النسب جعل في القايم والاق في المنقضى  
 انتهى قال في النهر والولي مثال ذلك لو كان بلفظ الهبة او خضرة فاسقين ولا فرق في صحة الاول  
 بين ان يعترف الزوج بالطلاق المثلث او بالحق لو علمت بذلك وانكره كان لها ان تزوج سيرا اذا  
 غاب ثم اذا حضر التمس منه تجديد النكاح قيل هذا ديانة ما في القضاء فليس لها ذلك وفي القينة  
 انه لا يجوز في المذهب الصحيح وفي البرزانية لو لم تقدر على منعه الا بقتله تقتله بالذوق قتله  
 بالجارحة تقتل قصاصا وليس لها ان تقتل نفسها وكان الا سبيها اي يقول ليس لها ان تقتله  
 وعليه الفتوى وذكر الاوزجني انها ترفع امرها الى القاضي فان حلف حيث لا يسهل لها الاثم  
 عليه وان قتله لا يسهل عليها والباين كالثلاث وفي البحر عن القينة سال عن امرأة حرمت عا زوجها  
 ولا يفدر ان يخلص عنها ولو غاب عنها سحرته وردته اليها هل تحتال في قتلها بالسهم قال لا يحل  
 وبعد عنها باي وجه قد روي في المجتبى طلقها ثلاثا ثم قال كان قبلها طليقة واحدة وانقضت عدا  
 وصدقته ذكر في الجامع انها يصدق ان وقيل لا وبه يفتي ونكاح الزوج الثاني يهدم اي يبطل  
 ما دون الثلاث من الطلقات ايضا اي كما يهدم حكم الثلاث اجماعا لانه اذا اهدم الثلاث في حق المرأة  
 والثنتين في حق الامة فادونها اول خلافا لمحمد وباقي الامة فعندهم لا يهدم من طلقت زوجها  
 اي الثلاث وعادت اليه اي الاول بعد زوج اخر عادت الى الاول بثلاث عندهما وعند ابي محمد ما  
 بقي من الثلاث والخلاف مفيد عما اذا دخل بها فان لم يدخل لا يهدم اتفاقا وانتصر المالكي لمحمد  
 بما يطول ثم قال فظهر ان القول ما قاله وهو الحق واقره في البحر والنهر ولو قالت مطلقة الثلاث  
 انقضت عداي منك وتخللت وانقضت عداي والمدة تحتل ذلك اي من العدة بين فله اي للزوج  
 الاول ان يصدقها ان غلب على ظنه صدقها سواء كانت ثقة او غيرها وذكر لان غلبة الظن معتبرة  
 اليقين فيما احتج به من العبادات والحرمات واقل ما تصدق في كل عدة اذا ادعت الانقضاء  
 بالاقرار سنون يوما عند الامام وعند مالكا اربعون وعند الشافعي ثلاثة وثلاثون وعند احمد  
 تسعة وعشرون كما بسطه الشيخ وغيره وهذا الوجه ولو اتمه اربعون وعلى رواية الحسن  
 خمسة وثلاثون وقال تسعة وثلاثون وثلاث ساعات لوجه ولو اتمه اربعون وعشرون ولو علق  
 طلاق الحرة بولادتها فاقبل ما تصدق فيه خمسة وثلاثون يوما وعلى رواية الحسن خمسة  
 وعند ابن يوسف سبعة واربعون وعند محمد ستة وثلاثون وساعة والتوجيه في الموطأ  
 فروع قالت تزوجني فاني تزوجت غيرك وانقضت عداي ثم قالت ما تزوجت صدقت الا ان  
 تكون اقرت بدخول الثاني لم قولها تزوجت عا العقد وقولها ما تزوجت عا الدخول فادارت  
 بالدخول ثبت تناقضها كما افاده في النسخ وفي النهاية لو قالت خلعت كبريت زوجها ثم قالت لم يكن  
 الثاني دخلي ان كانت عالمة بشرائط الحل لم تصدق والا تصدق وفي مسئلة الكتاب ان تصد  
 بكل حال قال السرخسي لا حل تزوجها حتى يستفسرها للاختلاف بين الناس في حلها فحرم

العقد

قوله على  
 اقل ما تصدق فيه المرأة في  
 انقضاء عدتها  
 عند الامة  
 الاربعة  
 مائة وعند ابن يوسف خمسة وستون  
 وعند محمد اربعة وخمسون وساعة  
 ولو كانت امة فاقله خمسة وستون  
 وعلى رواية الحسن خمسة

العقد وفي الخلاصة لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت باخر وقال الاول تزوجت باخر  
 ودخل بك انقضت المرأة كذا في النهر وقال البهسي لو تزوجت بعد مضي مدة تنقض العدة  
 في مثلها وقالت لم تنقض عداي لم تصدق في حق احد الزوجين لان اقدامها على التزوج دليل  
 الانقضاء **باب الايلاء** هو لغة اليمين وهو مصدر ركي كاعطى حلف واجمع الا لا يعطى يا ومنه  
 قوله قليل الايلاء حافظ ليمينه وان بدت منه الالية برت قال في النهاية الاصل بر في يمينه  
 فخذ في المضان مع حرف الجر ثم انقلب الضمير المحرور مرفوعا كما في قوله تعالى والذي خبت لا  
 يخرج الانك على ما عرف في الكشاف انتهى اي من انقلاب الجر ومرفوعا فقط وتعد بين يمين  
 لتضمينه معنى البعد ومنه قوله تعالى والذي يكون من شيايمهم تربص اربعة اشهر  
**الحلف بالله** او تعليق مشق يلزمه **على ترك وطى الزوجة** اي مدة الايلاء مسما كان المولى او  
 ذميا خلافا لما هو في اربعة اشهر متوالية هلالية او يومية كما عرف في الاجازة **والشهر** ان  
 للامة اذ الرق منصف فلا **ايلا** **الحلف على اقل منها** بالاجماع بل يكون يمين واحد لاكثرها ولو  
 من لا يخلو عن احد المكرهين من الطلاق او من لزوم ما يشق عليه وكذا الايلاء لو خلف عا غير  
 المولى فلو قال والله لا يمس جلدى جلدك لم يكن مولى لانه تحت بالمس دون المولى كما في الثانية  
 فلا حاجة لزيادة ولا تحت الا بالمولى عا انه لو نوى المولى كان مولى كما قاله اليتالي والطلاق  
 الزوجة دال عا انها اعم من ان يكون في الايلاء والبقا معا وفي الايلاء فقط فلو ادى من زوجته  
 الحرة ثم ايانها بتطبيقه ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة وقع عليها طليقة كافي الذخيرة كذا في  
 الحانية لو ادى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مده لم يقع ذكره القهستاني ثم قال وفيه  
 اشارة الى ان المولى في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعا فلو لم يطا فيها الاثم واجبره  
 القاضي عليه بخلاف ما دون تلك المدة كما في خزائن المفتيين وفي التنف ان الايلاء مكره **وحكمه**  
**وقوع طليقة باينة ان يربان لم يطاها في المدة ولزوم الكفارة** ان كان اليمين بالله **والجزان**  
**حنث** وهو طلاق او عتاق او صوم او ج وعلم يصرح بما اذا جعه بينها وفي القهستاني عن النظم  
 لو قال ان تزوجتك فوالله لا اقر بك وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة بالقران ووقع باينة  
 بتركه بلا خلاف وركنه الحلف المذكور بشرطه محلية المرأة بكونها منكوحة وقت تيجيز الايلاء  
 فلو قال لاجنبية ان تزوجتك فوالله لا اقر بك خمسة اشهر فترجوها قبل مضي شهر صار  
 مولى ولا حاجة الى ادخاله في التعريف بقولنا احاصلا في النكاح او مضافا اليه كما في الاصلاح  
 لان شأن الشرط خروجهما عن الماهية واهله اهل الطلاق فله الايلاء الذي وعند جما اهل  
 الكفارة وتسببه بالسبب في الرجعي والفاظه صريح وكناية منه عا الاول بقول **فلو قال تزوجت**  
**والله وتالله** وبكل صفة تنعقد بها اليمين لا اقر بك بشرط ان لا تكون حايضا كذا في الحواشي  
 السعدية وعلمه في الغاية بان الزوج ممنوع عن المولى بالحيفض فلا يصير المانع مضافا الى  
 اليمين **او والله لا اقر بك اربعة اشهر** بتعيين المدة سواء كانت طاهرة او حايضا كان  
 مولى ومن الصريح لا اجامع لا اطاق لا اغتسل منك من جنبه ومن لا امسك لا اتك لا

الكنائية

الضمير  
 وشرا الحلف بالله او حلف  
 مشق يلزمه على ترك وطى  
 الزوجة مدة اي مدة  
 الايلاء مسما كان



اضاحك لا اجمع راسه وراسه لا اقرب فراشك لا ادخل عليك لا غيظتك والافتضاء في البكر  
 صرة والد توكناية فتشترط النية ومن الموبد لوقال حتى تخرج الدابة او الدجال او طلوع  
 الشمس من مغربها او تقوم الساعة كان موليا استحسن الان هذا الكلام يراى به المتأيد  
 وكذا يكون موليا هذا هو الحلف بذكر الشرط والجزا لوقال ان قرنتك فعلى ج او عمرة او صوم غير  
 معين كيوم وشهر اما المعين فانه بقدر مدة الايلا فاكثرا وصلة وعين قد راي بشق عليه  
 اخراجه او فانت طالق او عبده حرا وظل علوك ام لك حرا وظل امراة اتزوجها ففطالق او فله  
 على هدي او اعتاق او عمن او كفارة او فعلى ذبح ولى فيصير ويلزمه ذبح شاة او فعلى مائة كربة  
 ولو قال وان حلف ما يستشفه كان افودرا خصر وقياسه ان يكون موليا لوقال مائة ختمه او  
 اتباع مائة جنازة ولم اره الا في النهر فان قرنها في المدة ولو محنونا حنث ولزمه ما لزم به  
 نفسه من كفارة وغيرها وسقط الايلا لانها اليمين بالحنث والايقر بها في المدة بان تباحث  
 مضيها اي المدة ولو ادعاه بعد مضيها لم يقبل قوله الا اذا انورد عوا به بالبرهان كما في المبسوط وسقط  
 اليمين ان موقتا بان حلف على اربعة اشهر او ثمانية اشهر لانها المدة ففي الثانية  
 لو مضت اربعة اشهر ولم يقربها بان تمانه باخرى وسقط الايلا ويقب اليمين ان اطلق بشرط  
 ان تكون طاهرة على ما مر فلو تكلمها ثانيا عاذا الايلا وابتدأ مدته من وقت التزوج سواء تزوجها  
 في العدة او بعدها كما رجح الكمال وغيره فان مضت مدته اخرى بلاوطى بان تباخرى فان تكلمها  
 ثانيا فذلك نكاحين اخرى لان بالتزوج عاذا حقا في الجماع والظلم منه بالامتناع فيجازي بالزلة فيه  
 الواقع فان تزوجها المولى الذي انتهي ملكه بالثلاث بعد زوج اخر فلا ايلا شرعا لانها هذا  
 الملك فلو تزوجها بعد ما بان بالايلا مرة او مرتين وعادة اليه بثلاث بان تكلما مضت اربعة  
 اشهر بلاوطى خلافا لمكارف مسئلة الدم واليمين بعد وقوع الثلاث باقية في حنا الحنث  
 فان وطى لزمه الكفارة او الجزا ولا تبين بمضى المدة اذ لا ايلا وكذا لا ايلا لو اتي من اجنبية الا اذا  
 اضاف الى الملك كما مر ومبانة فلو كانت ممتدة الظهر ومضى اربعة اشهر اخرى لم تبين بشي وهو  
 الاصح كما في المبسوط لكن لو وطىها كفرا لا تلازم بين الايلا واليمين ولو اتي من امراته ثم ابانها  
 ان مضت مدة الايلا وهي في العدة بان تباخرى لان انقضت ولو اعداها قبل انقضاء العدة  
 بقى الايلا على حاله وان بعدها اعتبر من مدته من وقت التزوج كما في الحائض ولو قال لا اقربك  
 دمت امراتي فانها ثم تزوجها لم يبق موليا اما المطلقة الرجعية فكل زوجة حل وطىها فان  
 امتد طهرها رهي عن خيض بان تيمض مدة الايلا وان انقضت عدتها قبل مضى مدته  
 بطل ولا ايلا بعد وان اربعة اشهر في الحرة فلو قال لا اقربك شهرين وشهرين بعد  
 كان ايلا لان الجمع خرف الجمع باللفظ فلفظ بعد هاتين اتفاق والاصل في مسائل اليمين  
 من لم يكر راسه الله تعالى ولا حرف النفي يكون يمينا واحدة ومتى اعاد اسم الله او حرف النفي  
 كان يمينين وتعد اخل المدة وان وجب عليه بالحنث كفارتان قاله الزيلعي وغيره وتعد في  
 النهر عن المتزوج انه جعل تكرار اسم الله يمينين قياسا واحدة استحسننا ولو ملك يوما

والله

تجوز

الوقت

تجوز ان يراى باليوم مطلقا وانه اتفاق ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين  
 الاولين فليس بايلا لان المدة لم تكل وما توارى عليه شراح الهداية من انه يلزمه  
 بالقران كفارتان قال في الفتح انه خطا لانه لم يجمع على شهرين يمينا وكذا يكون موليا  
 لوقال والله لا اقربك سنة الا يوما او لا اقربك الا يوما فان قرنها بوقت من السنة بعد يوم  
 القران اربعة اشهر فاكثرا رايلا والا فلا لوقال لا ادخل بصره وامراته فيها لا يكون  
 موليا لانه يمكنه قربانها بخير شيء يلزمه بان تخرجها منها فطاهها ولا يرد ما لوقال لنسائه  
 الاربع والله لا اقربك اربعة اشهر فانه يكون موليا منهم ولا يلزمه شيء بوطى الثلاث لانه  
 وجوب الكفارة بوطى الرابعة وان عجز المولى عن وطىها امرضه او سبب مرضها او تنهاها  
 هو انسداد فم الرحم نحو لحم او قرنها او صغيرها او حب او عنة او لان يمينها وسبب  
 اربعة اشهر او كانت في مكان لا يعرفه او هي ناشرة او كان احدها محبوسا ولا يقدر على  
 وطىها في السجن وخو ذلك ففيه ان يقول بلسانه فينت اليها وخو كراحتها وبطلت الايلا  
 ان استمر العذر من وقت الحلف الى اخر المدة ولا يعتبر العجز الحكي كالا حرام والاعتكاف  
 لانه باختياره فلا يستحق تخفيفا ولو اتي موبدا وهو مريض وبانت بعض المدة ثم صح وتزوجها  
 وهو مريض لم يبع فيه باللسان عند حاجته عند ابي يوسف قالوا وهو الاصح فلوزال مانع  
 بالمدة بطل فيه باللسان وتعين النفي بالوطى للقدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالحنث  
 وبقي شرط ثالث منه عليه في البداه وهو قيام النكاح وقت النفي باللسان حتى لو ابانها ثم فاه  
 بلسانه لم يصح فلو تزوجها ومضت المدة بان تمانه وان قال الله في غير مذكرة الطلاق انت  
 على حرام او حرمتك او انت محرمة على او لم يقل على او انا عليك حرام او محرم او حرمت نفسي  
 وفي هذه اي شترط ان يقول عليك وانت على حرام وحلال الله او حلال المسلمين على حرام  
 وانت على الحرام والحنث بربا كان محرم العين كانت على حرام كان موليا ان نوى التحريم او لم ينو  
 شيئا لان تحريم الحلال يمين وان نوى بذلك ظاهرا فظهر اتفاقا كذلك في جوامع الفقه وان نوى  
 الكذب فكله بديانة لا نقضا وان نوى الطلاق فباين وان نوى الثلاث فثلاثا لان امران الحرام  
 من الكنايات وفيها تنوع الحرمة الى خفيفة وعظيمة والفتوى على وقوع الطلاق البايين به اي  
 بان تكلما حرام وخو وان لم ينو الحاقا بالصراحة الغلبة العرفية زمانا ولا لا حلف به الا  
 الرجال ولو نوى غيره لا يصدق قضا ولو حلف به المرأة لزمها بالحنث كفارة يمين وكذا يقع الطلاق  
 بايضا بقوله كل حل على حرام او كل حلال الله او حلال المسلمين او حلال خذاي او حلال  
 ايزد او بقوله هر چه بمعنى كل شيء بل ست بمعنى يبيد براست بمعنى كبر بمعنى امسكه بزي  
 بمعنى على كل شيء امسكه بيدى او اجبسه بيدى على حرام للعرف بانه طلاق وعليه الفتوى  
 كما في المضمرات وعن محمد لو نوى الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله فطلاق وعين كما في المحيط  
 وفيه لو حلف بالحل والحرمة من لازمة له فتعلق عند ابي جعفر وعين عند ابي بكر فلو  
 تزوج امرأة طلق على الاول وكفر على الثاني وبه نأخذ كما في القهستان ومن الالفاظ

9

الى الحنث



المستعانة في زماننا الطلاق يلزم مني والحرام يلزم مني وعلى الطلاق وعلى الحرام وقد مر فروع  
لو كان له أربع نسوة والمسبلة على ما طلق كل واحدة طلقة باينة وقيل تطلق واحدة منهن  
باينة والبيان اليه وهو الاشبه والظاهر كذا في التبيين قال في النهر يجب ان يكون معنى المسبلة  
على ما بين التبريم لا يفيد انتعا حرام مخاطبا لواحدة كما وقع في الكنز بل في هذا يجب ان لا يقع  
الا على مخاطبة المتبرع في الفتح في حلال الله وحلال المسلمين انه يعلم كل زوجة ولو لم يكن  
امراة فتزوج قيل تطلق والاشبه لا يفكر عن يمينه ولو قال ان فعلت كذا اخلا الله على حرام  
ثم قال ذلك لامر اخر ففعل احداهما حتى وقع الطلاق ثم فعل الاخر في العدة قيل لا يقع والاشبه  
الوقوع لا يخاف الباتين بالباين اذا كان معلقا كذا في الذخيرة قال لامر ان يمتنع على حرام ونوى  
الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى كما في البرازية فيها طامقتان ثلاثا عند الثاني وقال الايام  
هو على ما نوى وعليه الفتوى انتهى **باب الخلع** هو لغة الفصل واستعمل في نزع الزوجة بالخير  
وفي غيره بالفتح وشرعا **الفصل عن النكاح** بلفظ الخلع سواء كان بالاولا وقيل ان تقتدى المرأة  
نفسها مال تدفعه اليه او تسقط عنه ولو اقل من عشرة **لخلعها به** ولو لم يذكر ما لا اهل  
بمع الخلع الاصح نعم كما في المجتبى يعني وسقط المهر عنه بالخلع ولو جعل البذل عليه هل يجوز  
المختار نعم وتعمل على الاستئذان من المهر او الزيادة فيه تصح الخلع بقدر الامكان كما في البرازية  
وغيرها **ولا بأس به عند الحاجة** للشقاق بعد الوفاق واذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان  
تجتمع اهل الرجل والمرأة ليمسلي بينهما فان لم يصلي جاز الطلاق والخلع **ولا بأس باخذ اكثر مما**  
**اعطاها ان شئزق** وقيل بغيره وصحة التخييل في نزعها كما في الاختيار لقوله تعالى  
فلا تأخذوا منه شيئا لكن لو اخذه طاب عند العامة كما في المنظم قلت وقع في بعض النسخ هكذا  
**وكره له اخذ شئ ان شئزق واخذ اكثر مما اعطاها ان شئزق** وحينئذ على الاول يكون معطوفا  
على الضمير المجزوء وسوغ ترك اعادة الجار للفصل اي ولا بأس باخذ اكثر من ذكره البهني  
فليبراجع وشرطه كالطلاق وصفته انه يمين من جانبيه ومعاوضة من جانبها ويكون  
بلفظ البيع والشر او الطلاق والمباراة وحكمه ان **الواقع به** ولو بلا مال **والطلاق الصريح** على  
مال طلاق باين ولو ادعى فيه شرطا واستثنى الفتوى عما صحه دعواه الا اذا وجد التزام البذل  
او قبضه ولو قال انما هو حرق عليك وقالت من بدل الخلع فالقول له ولو قال لها بعثك طلاقك  
مهر كذا فقالت طلقت نفسي بانت في الاصح **يلزم المال المسمى** لوجوبه بالتزامها ما لم يكن مجزوءة  
بالسنة او مكرهة فلا يلزمها شئ ولو اختلفا في الطوعية والاكراه فالقول له يمينه ولو قالت  
انه كان غير عوض فالقول لها وفيه اشعار بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال وان لم يلزم عليها  
اداءه وما صلب مهر اصل **بدل الخلع** بغير عكس كل واحد جزئ اذ بعض ما يصح بدلا للخلع لا يصح  
مهر اقل من عشرة او ما في يدها او بطن جاريتها او ضرع غنمها من اللبن  
او غنمها من الثمار وفي القهستان والمفهوم ليس بقطع فلا يلزم باس بالخلع مادون  
العشرة ونحوه انتهى بل يحفظ وجوز الاتقان انعكاسها كناية صادقة وعليه جرى العيني

في بطن

اذ الغرض من طرد الكلي ان يكون ما لا يتقوما ليس فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة  
المثابة ولا تخفى الصلاحية المطلقة هي الكاملة فلان الحق ان انعكاسها كناية وان بطل  
**العوض فيه اي الخلع يقع** باين كونه كناية بكن بشرط البينة او دلالة عما مر وتسمية البذل  
وان لم يكن ما لا مندالة الحال لكن في القهستان ان المشايخ قالوا لا تشترط البينة ههنا لان حكم  
غلبة الاستعمال صار كالصريح كما في متفرقات طلاق المحيط نعم فيه اشارة الى اشتراط البينة في  
ظاهر الرواية وفي البرازية قالت خالعة مال او على مال ولم تذكر قدره الا في ظاهر الرواية  
بلا قبول واذا لم يجب البذل هل يقع الطلاق قيل يقع وبه يفتي وقيل لا وهو الاشبه بالليل  
لانه ضرر ومنها حيث لم تنس ما لا كافي النهر وان بطل العوض في الطلاق **الصريح يقع رجعا**  
لان الواقع به اذا لم يكن موصوفا رجعا كما اذا خالعهما وطلقها وهو مسلم على خبر او خبر  
او ميتة مما ليس مال او قالت خالعة عما في يدي سواء قالت من شئ او لا والحال انه لا شئ في  
يد ها فيقع في الخلع باين وفي الطلاق رجعا بطلان العوض في المسائل الثلاث وعدمه في الرابعة  
وكذا لو قالت على ما في بيتي او بطن جاريتي او غني ما في خالي فاذا الاشئ فيها كذا في المحيط وقد  
قد مناه وان قالت خالعة على يدي من دراهم او ثاثير معرنا او متكررا وتجعل التعريف للهد  
لان قولها على ما في يدي فاذا كونا المسمى مظهروا في يدها وهو عام يصدق على الدراهم وغيرها  
فصار للدراهم عهد في الجملة من حيث هو كل ما صدقات لفظة ما وهو مبهم ولفظة من وقعت  
بيانا ومدة خولها وهو الدراهم هو المسمى لخصوص المظروف وقامه في الدراية **ولا شئ فيها**  
**لزمها ثلاثة دراهم** ولو في يدها درهم كملت الثلاث ولم ار ما لو سمت دراهم فاذا في يدها ثاثير  
والظاهر لزوم الدراهم فليبراجع وان قالت على ما في يدي من مال او من متاع او قالت من مال في  
المهر وقد اوفاهما او على ما في جاريتي او غني من محل لزمها **ومهرها** الوقبوضا بلافق بين  
كونه مسمى ومهر المثل فان لم يكن مقبوضا فلا شئ عليها كما في العمادية وكذا لو كانت قد ابراته  
منه كما في الجوهرية ولو كان في يدها شئ من المال كان له ولو قليلا كما في النهر وفي الولو الجيدة  
اذا وقع الخلع على مهرها فان لم يكن مقبوضا لها سقط عنه والاروته وفيها خالعهما على ما عليه  
من المهر طال ان عليه بقية المهر فاذا هو قد وفي الكلي ردت عليه المهر ما ان علم انه لا شئ عليه وقع  
مجانا وان خالعهما على عبد ها الا بقى على انها بريئة من ضمانه لا تبرا لا بطل بالشرط الفاسد  
كالنكاح ولزمها تسليم اي العبد ان امكن والا فقيمة للعجز عن الاصل كما لو خالعهما على ملك الغير  
الشرط الفاسد ما لو اختلفت على ان يكون صدقها لولها او لاجنبي او على ان تمسك ولدها  
عند ها وفي القنية خالعهما على ثوب بشرط ان تسم اليه الثوب فقبلت نه كذا الثوب قبل التسليم  
لم تبين لانه يجعل نفس التسليم شرطا ولو قالت طلقت ثلاثا بالطلاق واحدة في المجلس  
قام فطلقتها لم يجب شئ فله **ثلث الالف** ما لم يكن بقى من الثلاث واحدة فله **كل الالف** وان شئت لان الجا  
تصح العوض وهو ينقسم على العوض وفي قولها طلعت ثلاثا على الف فطلقتها واحدة **يقع رجعا**  
**بلا شئ** لان على هذا الشرط وعند ها حكم على كالب لانها تستعمل في المعاوامات كما لو قالت طلقت

الحال

بطن



فطلقت واحدة لا يقع  
لأنه لم يرض بالبينونة  
الا لتسليم له الالف ولو  
قال انت طالق بالالف او  
على الف

وفلان على الف فطلقها دون فلان كان عليها نصف الالف قلنا لا غرض لها في طلاق فلان  
لجعل كالشرط بخلاف ايقاع الثلاث على نفسها قبل ولا غرض عن شيء بل لها غرض في عدم بقا  
ضررها معها بعد ها والا قربا منها على الاختلاف قال في التاتارخانية وهو الاصح كما في النهر  
ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا بالالف او على الف فقبلت في مجلسها بائنت ولزمها المال لانه  
عقد معاوضة فلا يتم بلاقبوله وتعلق بشرط فلا ينزل بلا التزام ولو قال انت طالق وعليك الف  
او قال لعبد انت حر وعليك الف او قالت هي او العبد طلق او اعني فني وبك الالف فاجاب طلق  
وعتق العبد مجابا وان لم يقبل الالف قوله وعليك الف جملة تامة والاصل فيها الاستقلال الا ان تقوم  
قرينة وكذا اقولها وكذا الف وعد والمواعيد لا يتعلق بها الزوم وعندنا لا يطلق ولا يقع ما لم يقبل  
الالف واذا قبلت وتعاولزم مال بناعا ان الواو والالح والخلع عند الامام معاوضة في حقها الوجود  
المال من جانبها فيصير رجوعها قبل قبوله ما اوجب بان قالت خالعي على كذا او يصح شرط الخيار  
لها فلو قال خالعتك او طلقتك على كذا على انك بالخيار ثلاثة ايام فقبلت جاز وبطل الخيار ان ردت  
في الثلاث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم البطل وهذا عنده واما عندنا فلم يجز الخيار فوقع الطلاق  
ولزم البطل وبطل بالقيام اي قيام احد هما عن المجلس قبل قبوله ولا يصح اضافته وتعليقه بالشرط  
والخلع يمين في حقه فانفتحت هذه الاحكام فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط الخيار له اذ  
لا خيار في اليمين ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله لانه بمنزلة التعليق من قبل فتشقي احكام  
المعاوضة وتثبت احكام اليمين وجانب العبد او الامنة في العتق على ما لك جانبها فتعتبر احكام المعاوضة  
ولو قال لها طلقتك امس بالف فلم تقبل فقالت بل قبلت فالقول له يمينه لانه عين من جانبه  
وهي تدعى عليه الحنث وهو ينكر وكذا الوقال لعبد كذا لك ولو قال البايع كذا لك اي بعثتك  
هذا العبد بالف فلم تقبل او قال بعثتك طلاقا امس بالف فلم تقبل او قال لعبد بعثتك نفسك  
ملك بالف فلم تقبل وقالوا بل قبلنا فالقول لهم للمشتري والمرأة والعبد لان البيع لا يقع الا  
بالقبول فاقرباره به اقرار بالقبول فانكاره رجوع منه وان اختلف في الخلع فالقول له وان  
اختلف في البطل فالقول لها ولو اقاما بينة فيبينة المرأة او كما في التاتارخانية وفي القينة قامت  
بينته ان زوجها المجنون خالعا في صحته واقام وليه او هو بعد الافاقه انه خلعها في جنونه  
فبينته المرأة ولي كل في الحاكم قال لها طلقك واحدة بالف فقبلت فقالت اغاسا لثلاثا  
بالف فطلقت واحدة فلك ثلثها فالقول لها مع اليمين ولو اقاما بينة فيبينة الزوج اولى وكذا لو اختلفا  
في مقدار الجعل بعد الاتفاق على الخلع او قال اختلفت بخير شي فالقول قولها والبينة بينة الزوج  
وفي الفصول ادعى انه خالعا وهي تنكر كان القول لها والطلاق واقع باقرار الزوج لانه اقرار بالطلاق  
ثم ادعى عليها البطل وهي تنكر فكان القول لها والمرأة بالهزم لا غير معاولة من بارا وهي  
ان يقول براتك على كذا وتقبل الخلع فهي طالق باين بعوض بلا بينة كذا في المختارات يعني عند  
مذكرة الطلاق او ذكر المال او غلبة الاستعمال والاقسار شرط البينة في المباشرة كسائر الكنايا  
كما يفهم من البرازية والنهر وقد قد مناه عن القهستان عن متفرقات المحيط فتنبه بسقط

كل منهما اي المباراة والخلع في النكاح الصحيح ولو لم يلفظ البيع والمشر كما اعتمده العجاذي وغير  
وفي القهستان والمبتادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط المهر  
واذا وطئ المنكوح به النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امراته ثم خالعا في  
العدة انتقم وبسبب قريب كل حق اي ثابت وقتها وبه خرج نفقة العدة والسكن لانها  
لم يجبا وقتها بل بعد ها وبه استغنى عما ذكره في الفقه من القيد فتنبه لكل واحد من الزوجين  
على الاخر عاى من الحق الذي يتعلق بالنكاح في لا يتعلق به كقرض ومثل لا يسقط بالاتفاق  
على الصحيح فلا تطالب هي بمهر ووقع الخلع من نكاح حتى لو تزوجها على مهر مسمى ثم طلقها بايضا  
ثم تزوجها على مهر مسمى ثم طلقها بايضا ثم تزوجها ثانيا على مهر اخر فاختلعت منه على  
مهرها برى من الثاني دون الاول كما في الخلاصة والمتن كالمهر كما في البرازية ولا نفقة ماضية  
مفروضة بالقضاء ما نفقة العدة والولد فلا تسقط الا بالصرح يعني في ضمن عقد الخلع تبعا  
للخلع حتى لو استقطب بعضها بعد الخلع بابل الزوج لا يصح ذكره الشيخ واما السكن في العدة  
فلا تسقط وان صرح لانها حق الشرع الا اذا ابرأته عن مونة السكن فتصح كافي الفقه واما  
البراءة من نفقة الولد فان وقتها ولزم والالام لو تزوجها او مات الولد في اثنا المدة فانه وقتها  
موجود لم والالام لو تزوجها او مات ميرج عليها ببقية نفقة العدة وبقية نفقة الولد كما في القينة  
ويستفاد منه انها لو نشزت وهي في العدة انه يرجع عليها في النفقة وموتها او عدم وجود  
ولد في بطنها كونه الولد في اثنا المدة كما في المحيط فلو تركت الولد وهربت فللزوم ان ياخذ قيمة  
النفقة منها ولو خالعت عا نفقة ولده بعد الفطام عشرين سنين وهي معسرة فطالبت بها  
اجبر عليها وعليه الاعتماد لا على ما افتر به بعضهم من سقوطها ولو اختلفت على ان تسكن الى  
البلوغ صح في الاثنى لا الغلام ولو تزوجت كان للزوج اخذ الولد وان اتفقا على تركه وينظر الى مثل  
امساك الولد في تلك المدة فيرجع به عليها كما في فقه القديرو في الحاشية الجيلة في براتها  
مع موت الولد ان تقول فان مات الولد قبل المدة فلا رجوع كذا على وقياسه انها لو شرطت  
براتها اذا نشزت ان يصح الشرط ولا يبطل هو نفقة عاى عن مدة مستقبله ولم تنص  
مدتها ولا يبطل الب ايضا بمهر سله او لم يبطل وخلع قبل الدخول او بعده سيما شيئا ولا  
واعلم ان هذا ليس عاى اطلاقه فانه لو خالعا عاى مهرها او بعضه وكان مقبولا ردتا  
وقع الخلع عليه والحاصل ان البطل اما ان يكون مسكوتا عنه او منيا او مثبتا على الزوج او عليها  
او على مهرها او بعضه او مال اخر وكل من السنة على وجهين اما ان يكون المهر مقبوضا او لا  
وكل من الاثنى عشر ما قبل الدخول بها او بعده فان كان البطل مسكوتا عنه فلا جبر براءة  
كل منهما من المهر لا غير وان قبضت بعضه كما في المحيط وان كان منعيها كما لو قال اختلفت مني  
نفسك بخير شي وبانت كما في البرازية فلا يبرأ كل منهما عن حق صاحبه كما في البحر وان كان  
معينا على الزوج فقد يبرأ عليها عاى مهرها فان كانت قبضته ردت له ولو شرطت لولدها او  
لاجنبى كان للزوج كما في البرازية ولو كانت وهبته لاشان او باعت منه رجوع بيمينه لو قبها

عنها

منها



ومثله لو مثليا ولو خالعتته بغير خسران لم يخلقه فان ابرائه عن مهرها وقع الطلاق والا الا ان  
ارتفع الخسران يكون بسلامة المهر كذا في البرازية وهو ظاهر في ان المهر لو كان مقبوضا  
ورثته وقع الطلاق او على بعضه فان كان مقبوضا رجح بالمسقط فقط ان كان بعد الدخول وان كان  
قبلة فينصفه وان لم يكن يسقط الكل مطلقا وان سمي بالآخر فقد مر وعند محمد لا يسقط الا  
سميا فيهما اي الخلع والمباراة وصحة في الفتاوى الصغرى وابو يوسف مع الامام في المباراة  
ومع محمد في الخلع ثم الخلع المسقط للحقوق ما كان بلفظ الخلع العدة حتى لو قال لها خلعتك لا يسقط  
شي من المهر ويقع به البائن اذ انواه سواء قبلت ام لا كما في البرازية وكذا المباراة حتى لو  
قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينبغي ان لا يسقط به شيء كذا في النهر ولو قالت  
ابرائك من كل حق يكون للنساء الرجال فطهرها وقع بائنا ولها نفقة العدة ولو قالت له ابراك  
الله لا يبرأ بهتسب واما الطلاق على مال فقبيل كخلع والمعتد لا كما في التنوير وفي النهر عن  
الفصول انه ظاهر الرواية وعليه الفتوى وذكر القاضي ان كخلع اتفاقا على الصحيح ولو خلع  
الاب صغيرته بالمال من صدق وغيره لا يلزم المال عليه ولا عليها لانه تبرع وكذا لا يسقط  
مهرها وطلقت بحان رجعا ولو بلفظ الطلاق وبائنا ولو بلفظ الخلع في الصحيح ولا يتوقف على  
اجانها على الصحيح ولو بلغت واجازت ما فعله الابحار ولو قبلت هي المال وهي مميزة وقع اتفاقا  
بحانها سواء كان احد العاقلين اياها او امها وقيدها بشارة الى اشتراط كونها من اهل القبو  
والا انه لا شيء عليها والى العاقل لو كان اجنبا لم يقع بلا قول الصبي والاب وذو الاطلاق كما في  
القهيستان عن الذخيرة وسيجي في الكبيرة يتوقف الخلع على قبولها وظاهر ما في النهر من  
البرازية ترجح وقوع الطلاق وفيها الام اذا لم تضمن او تضمنت البذل الى نفسها لا يقع الطلاق  
هو الصحيح بخلاف الاب واما الصغير فلا يقع خلع الاب عليه ولا يقع طلاقه ولو خلع صغيرته  
بالمال على ان لا يضمن اي ملتزم لا قيل لعدم وجوب المال عليها **لزمه المال** اي البذل بالتزامه  
كالاجنبي وطلقت سوا خلعها على مهرها ومنه او الف مثلا فحب عليه الف كذا قاله اكمال  
ثم قال ولا يسقط مهرها على ما اذا وقع الخلع عليه لانه لم يدخل في ولاية الاب وبهذا الحل  
اضحى ما زعمه في البحر والجله فالاولى بالانسان حفظ اللسان كما في النهر وفي القهيستان في  
عن الفصولين ان الاب اذا اراد ان يخلع خبيرها بان علم انها لا تحسن العشرة معها فخلعها  
يسقط المهر عند مالك ولو قضى به القاضي ينفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه انتهى فليحفظ ولو  
**شرط الزوج المال عليها فقلت** لوجود الشرط بلا شيء لعدم اهلية الغرامة ان قبلت وكانت  
تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب ولا تقبل فلا تطلق وان قبل الاب في الاجم لان شرط العين  
لا يحتمل النيابة تنبيه قد ذكر السقوط المهر والمتعة عن الزوج في الصغيرة حيلة احسنها  
ان تجعل بدل الخلع على اجنبي بقدر المهر ثم خيل به الزوج على من له ولاية قبضه ذكره  
وتعلمه في البحر عن البرازية وغيرها ولو خلع المهرضة في مرض الموت على مال يعتبر من  
الثالث لكونه تبرعا حتى يكون له الاقل من ميراثها ومن بدل الخلع ان خرج من الثالث والا

كان له الاقل من الارث ومن الثالث ان ماتت في العدة ولو بعد مهرها او كانت غير مدخول بها  
كان له بدل الخلع ان خرج من الثالث فزوج لها ابنا عمها وارثاها تزوجت باحدهما ودخل  
بها ثم خلعها بمهرها في مرض موتها ولا مال لها غيرها وماتت في العدة فالمهر بينهما  
ولا يعتبر من الثالث اذ لا يصح ذكر البذل في حق الوارث فيبقى لفظ الخلع قبيح ويرثان بالقرابة  
الزائدة في الخلع بعد تمامه باطلة الوكيل بالخلع لا يطالب بالبذل الا اذا ضمنه فان اذاع رجح  
به عليها الخلع بمال من اجنبي لا يسقط شيئا من المهر لعدم طابته في اسقاط حتمها وكذا لو  
اختلعت الامه بخير اذن مولاهما وتواخذ بالبذل بعد العتق ولو باذنه سقط المهر وتباع  
في البذل وام الولد والمدة في الاصل يود بان من كسبها والملا تبتدئ تودي بعد العتق مطلقا  
خلع السبيطة الامه بخير اذ ان زوجها حرام الخلع بحانها وان مكاتبها او عبد او مملوك  
وصارت امه لمول المالكات وخوة وان حرام الخلع بحانها لانه قارن وقوع الطلاق وقوع المالك  
فتعد راجح العوض ببيان ان الزوج اذا كان حرا فلو صارت الامه مملوكة له لبطل النكاح  
فلا يصادف الخلع محله بخلاف ما اذا كان الزوج مكاتب او خوة فانها حينئذ تصير مملوكة لمول  
المالكات وخوة فلا ينفذ النكاح فقلت امثال خلعها سيدها بعد الدخول عارضة الصغرى  
صح في الكبرى وبطل في الصغرى ولو خلع كلا منهما عارضة الاخرى طلقها بحانها قال الصغرى  
ان عبت عنك فامر بك ببيدك فطلى نفسك متى شئت بعد ان تبصر ذمتي من المهر فوجد  
الشرط فطلقت نفسها بعد ما ابرائه لا يسقط المهر ويقع الرجوع كما في الظهيرية وفي البحر  
اختلعت نفسها بالمهر على ان يعطيها كذا من الارزح ولا يشترط بيان مكان الايغال ان  
الخلع اوسع من البيع وفي البرازية خالعت على مهرها ونفقة عدتها اي ان يرد الزوج عليها  
عشرين درهما ولزم على الزوج عشرين دليلا ما ذكر في الاصل خالعت عاذا رعا ان يرد  
الزوج عليها الف الاشفعة فيها وفيه دليل على ان اجاب بدل الخلع عليه يصح وكذا اذا لم يذكر  
نفقة العدة في الخلع ويكون تقدير النفقة العدة وهي من الحسن مكان وفي اخر القهيستان  
مسائل لم يوجد فيها رواية ولا جواب المتأخرين قالت ابرائك من المهر بشرط الطلاق الرجعي  
فقال لها انت طالق طلاق رجعي يقع بائنا القابلة في المال كسنتك الزادات انت طالق اليوم رجعا  
وعلى اخرى بالف فالالف مقابلة بها وبها يثبتان ام رجعا وهل يبرر الوجود الشرط صورة ام لا  
يبرر انتهى وفي الذخيرة لو قال انت طالق الساعة واحدة امك الرجعة وعلا اخرى امك الرجعة  
بالف فقبلت انصرت البذل اليها وماتت في الزادات والذخيرة نص في انها يثبتان كذا في النهر  
وفيه عن البحر قال انت طالق عا ان تعطيني الف درهم فقبلت تطلق الى الابد وان لم تعط لوجود  
القبول كما في قاضي خان قال وكذا انت طالق عا دخوك كذا ان فانه يتوقف على قبولها لا على دخولها  
خلاف انت طالق عا ان تدخلني الدار حيث يتوقف على دخولها ولا يكفي قبولها انتهى قلت فيطلب الف  
انتهى قلت فيطلب الفرق بينهما فان ان والفعل بعين المصدر وقد ذكر صاحب البحر والنهر فيشتر  
الى الفرق ولم يبد يفرقا فتأمل قلت وفي العباب شرح الباب في بحث لام الحجة الفرق بين

الفتية



المصدر المصريح والمصدر المودع في جهة حمل الثاني على الحنة دون الاول وتبعه الشريف المحقق  
في جوابه على البرقي وليس عبادا كذا فيصير انتيج **بار الظهار** مناسبتة كون منشاها  
غاليا المشعز وقد تم الخلع لانه اكمل في التحريم وفي الكشف الظاهر كناية عن البطن لئلا يتكرر  
البطن الذي ذكره بقارب ذكر الفرج وكفى به عنه لانه عوده وعدى من تخينه معني التباعد  
لانه كان طلاقا هو لغة مقابلته الظاهر بالظهور وشرا **تشبيه** الزوج المسلم المكلف ولم يصح  
به لشهرته فلم يصح ظهارا ذمي ومجنون وصبي **زوجته** فلا ظهارا من الاجنبية او مملوكة فلو قال  
الاجنبية او لامته ان تزوجتك فانت عا كظهارا لم يكن ظهارا الا اذا تزوج الاجنبية او الامته بعد  
اعتاقها فانه يتقلب الى الظهار كما في الحائنة ويسمي التشبيه مخرج الخواص او اخته او بنتي فانه  
ليس بظهار فلو قال ان فعلت كذا فانت امي وفعله فهو باطل وان نوى التحريم وادفنته مخرجة  
لما اذا قالت لزوجه انت عا كظهارا فانه ليس بشي وعن ابي يوسف انه ظهارا وقال الحسن  
ممن كان في القهستان عن المحيط وفيه عن النفا ان الظهار مكرره او تشبيه **عضو منها** يعبر  
اي بذلك العضو **جملتها** كالرقبة والعنق والوجه والفرج او تشبيه **جزء شايع** منها اي  
زوجته وهذا كونه كاي **عضو حرم** عليه النظر اليه من عا ربه اي الاناث اللاتي تحرم  
موبد الحاق النهر من البدائع من شرط الظهار كون المظاهر به من جنس النساء فلو قال لها  
انت عا كظهارا او ابني لا يحل الظهار لانه ما عرف بالشرع والشرع انما ورد بها فيما اذا كان المظاهر  
به امرأة انتيج **وبه** عرف الجواب عما في المحيط لو شبهها بفرج ابيها او قريبه ينبغي ان يكون مظاهرا  
اذ فرجها في الحرمة كفرجه امه وان دفع ما في المحرم انهم لو قالوا من محرم صفة لشخص المتناول  
لذكره لا نفي لكان او لا اخذ اعلى المحيط وحزم به ولم ينقله ثنائون بعضا حب التنوير وانت  
علمت ما هو الواقع نعم يرد ما في الحائنة والنظم انت على كالم او الحزرا او الحزير او قتل المسلم  
او الغيبة او النجاسة او الربا او الرشوة فان الصحيح انه ظهارا ان نوى خواتم على فان التشبيه  
بالام تشبيه بظهورها وزيادته كافي المحيط والمحرمة مخرجة لما اذا شبهه بزيادة الاب والابن فان  
حزمتها غير موبد فاولا الحكم بخوار كاحها نفذ وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف وملا دخل  
لما اذا شبه بظهارا امراة قبل هذه المرأة او نظرا لفرجها بشهوة فانه ظهارا عند ابي يوسف  
خلافا لابي حنيفة ولما اذا قال انت كامي كما صرح ان ذكر العضو على طريق المثال وبه بطل ما لمن ان  
التعريف باطل **فرجها** او خروج الدم وخوة كما اشار اليه القهستاني فيلحفظ **ولو كان سبب**  
**التحريم رضاعا** ومباهرة ولو لم يلزم بها او شبهها عند ابي يوسف قبل وهو قول الامام قال  
القاضي والامام طهير الدين وهو الصحيح ركنه التشبيه بشرطه كون المرأة زوجة والرجل مسلما  
عاقلا ولو حكى بالغافل لم يصح ظهارا ذمي ومجنون وصبي ومعتوه ومرد حوش ومبرسم ومغني عليه  
وباب اما السكون في ظهاره وكذا المكره والخطي والاخر من باشارته لمفهومه ولو كانت النكاح  
المستبينة او شرط الحيا كما في البدائع وحكم حرمة الوطى وراعيها ان يكفر والفاظه صريح وكناية  
وظاهر كلامهم ان الصريح ما كان فيه ذكر العضو اليه اشار بقوله **فلو قال انت عا كظهارا** امي نظير

انتيج

او الزنا

تشبيه

تشبيهها ولو حذفت على قال في البحر لم ارجو وينبغي ان لا يكون مظاهرا قال في النهر وفيه نظير  
ينبغي ان يكون مظاهرا فتدبره وفي الحائنة انت على كظهارا مكرره كان ظهارا او ظهارا لمرأة من زوجها  
لغيره يفتي **اور اسك** على كظهارا من نظير تشبيهه بغيره عن الظهار **وخو** كذا في قوله او قال  
**نصفك** على كظهارا من نظير تشبيهه بغيره **وشبهه** اي شبهه النصف كالثالث والرابع او كظهارا  
عطف على كظهارا من نظير للعضو المشبه به الذي يحرم عليه النظر اليه من عا ربه او كظهارا  
وفي الحائنة القياس ان تكون ركنيتها كذلك ولو قال فخذك كظهارا لم يكون مظاهرا انتيج والوجه  
فيه ظاهرا ويشترط في المشبه ان يكون عضوا بغيره عن الكل او كظهارا **خو** او عني **وخو** اي  
عما لا يدل له نكاحه على التاميد فيج ما لو شبهها باختها او من لا عمل الجمع بينهما فانه في النظر  
بحرمة عليه تحتاج لذكر التاميد ليجز هذه ومن لا فلا كالمات **حرم** عليه وطهرها جواب لو **ودعا**  
كاللبس والقبلة والنظر الى فرجها بشهوة فلو فعل استغفر وكذا تحرم عليه فأكلمه كافي البدائع  
وعن محمد لو قدم من سيفه ثوبا فلبسها بالشفقة كذا في الداراية وما في البحر من تقييده بعدم  
الشهوة فخره لان ذلك لا يخص المسلما في كافي النهر وذكر في الظاهر ان النظر الى ظهارها  
وطهرها محرم ثم هذه الحرمة لا تنزل **خو** يكفر وان عادت اليه بعد زوج اخر او ملكه من لبقا  
حكم الظهار وكذا اللعان فلو وطى قبل التكفير فليس عليه غير التوبة والاستغفار للحائنة نص  
التناسل التناول للدماعي قالوا ولم يعرف في الاستغفار حديث لكن في الموطا قال مالك فيمن  
يظاها ثم يمسها قبل ان يكفر يكفر عنها حتى يستغفر الله ويكفر قال في النهر وذكر الحسن ما  
سمعتة فيلحفظ وغير الكفارة **الاولى** ولا وجود حتى يكفر واعلم ان العود **الموجب للكفارة** في قوله  
تعا ثم يعودون لما قالوا **عزمه** عزما موكدا فلو عزم ثم بدل ان لا يطاها الكفارة عليه اصلا  
كافي البدائع كما اذا مات احد هما كافي المحيط **على اباحة** وطهرها اي يرجعون عما قالوا  
فيريدون الوطى وينبغي لها ان تمنع نفسها وتطالبه بالكفارة اي لها ما البتة بالوطى  
وعليها منعه حتى يكفر وتجبره القاضي عليها بالحبس فان عزمه حتى يكفر زاد في الحائنة  
او يطلق فان قال كفرن صدق ما لم يعرف بالكذب هذا اذا اطلقه اما اذا قيد به بوقت كقول  
انت عا كظهارا من شهر او سنة فتسقط الكفارة عنه كافي النهاية ولو علق  
فمشية الله بطل ولو مشية فلان او مشيتها فعلى المشية في المجلس كافي الحائنة **واللفظ**  
**المذكور** لا تخجل غير الظهار فلو نوى غيره لا يصدق لانه صريح فيه ثم شرع في كنياته  
المفتقرة الى البينة فقال **ولو قال انت عا مثل امي** او انت على كامي وكذا لو حذفت عا كافي  
الحائنة خلافا لما لو حذفت الحاق منها فانه يلغو كما مرويات فان نوى الكرامة صدق  
او الظهار فصح **والطلاق** بياين لاحتمال اللفظ لاسيما وان لم ينو شيئا فليس بشي على  
الصحيح خلافا للملازمة عا اذ في محتملا وقال محمد يكون ظهارا ولو نوى التحريم لا غير فلا يح  
انه ظهارا فلو قال انت امي لم يكن ظهارا ومن بعض الظن جعله من باب زيد  
اسمه ذكره القهستاني وينبغي ان يكفر كقوله لها يا بني يا اختي يا اخيه كافي النهر **ولو**



قال انت عا حرام كامي وكذا الوحد في عا ونوى ظهرا او طلاقا او ايلا فكل نوى ويقع باينا  
ولو لم تكن له نية ثبت الادنى وهو الظهار وهو الصحيح من مذهب محمد ولم ار القوامت دلالا  
الحال على ارادة الطلاق بان سالت اياه وقال نويت الظهار ولو قال انت علي حرام كظهر امي  
ونوى طلاقا او ايلا فهو ظهار عنده اذ الصرحة لا تتعدى النية وعندها ما نوى فان لم ينو  
فظهارا نفا قال انه ادنى ولا ظهار صحيح الا من الزوجة ولو امة فلا ظهار من غوا منه ومبانت  
والاجنبية الا اذا اصابته الى سبب الملك كما مر ولا ظهار من نكحها بلا امرها فظاهرها  
فاجازت النكاح بعده لانه صادق في التشبيه في ذلك الوقت ولو قال ليسا به الثلاث او الاربع  
انت على اومني او عني او معي كظهر امي كان مظاهرا منهن اتفاقا وعليه لكل واحدة  
كفارة بخلاف الايلا لانها المتك حرمته اسم الله تعالى وهو واحد ولو ظاهرها من زوجة واحدة مرارا  
في مجلس او مجلس فعليه لكل ظهار كفارة الا اذا نوى التاكيد بالثاني فيصدق قضاء فيها  
فلزم كفارة واحدة ولو علق نكاحها بان قال ان تزوجتك فانت عا كظهر امي مائة مرة  
كان عليه بكل مرة كفارة كما في التاترخانية فتروا وانت عا كظهر امي في رجب ورمضان وكفر  
في رجب اجزاء ولو ظاهرها في شهر يوم الجمعة مثلاً ثم كفر في يوم الاستسنا لم يجز كذا في  
الفتح وفي التاترخانية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لها اذا تزوجتك فانت عا كظهر امي  
فتزوجها وقع الطلاق ولا يلزم الظهار وقال الزمها كذا في البحر والمذكور في الحاشية لزومها  
لوقوعها في حالة واحدة وكذا لو قال اذا تزوجتك فانت على كظهر امي فانت طالق لزومها ولو  
قال اذا تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر امي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزم الظهار وقال  
لزمها بناء على ان الترتيب في التطبيق يوجب الترتيب في النزول عنده وعندهما لا يوجب  
والله اعلم بالصواب **فصل في الكفارة واختلاف في سببها والجمهور انه الظهار والعودى العزم**  
على طيها وعليه الفتوى كما في النظم وقد مناه العزم قد يرد عليه النقض كان عزم ثم بدا  
له وهي عتق رقبة هي اسم لذات مرقوقة مملوكة من كل وجه واعلم ان المتجزى الاعناق لا  
العتق الا ترى انه لو ورث اياه ناويا الكفارة لم يجزه كما صرحوا به قاطبة بخلافها المسماة  
والكافر ومباح الدم والمهر ونحو ذلك وان اختار الغرماء استسعاها والمغصوب  
اذا وصل اليه والابق اذا علمت حياته والمرتدة وحرى خلى سبيله خلاف **والذكر واللات**  
**والصغير ولورضيها والكبير ولو نائيا والاعور والاعمش والاعمش والارمد والاصم الذي**  
**اذا جبر به يسمع والمريض الا مريضاً لا يبرى بروه لانه ميت حكمه وكذا اساقط الاسنان**  
ومقطوع الشفتين ان كان يقدر على الاكل والا كما في الاختيار وجاز الخصى والجبوب والبرص  
والقرا وذا هب الحاجبين وشعر اللحية والراس ومقطوع الانف ومقطوع الاذنين  
ومقطوع احدى اليدين واخذى الرجلين من خلاف ومكاتب لم يود شيئا واعتقه مولاه  
لا الوارث كما مر ولا يجوز الا على خلاف الاعور كما مر والاصم الذي لا يسمع اصلا على المختار  
والاخرس ومقطوع اليدين او ايها سببها او ثلاث اصابع من كل يد غير الابهاميين

عنهما

وفي المرتد

او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد في الاثبات قد تعم على انه في معنى نكته موصوفة  
فالمعنى اعتناق كل مملوك الا فليت جنس المنفعة **ومجنون مطبق ومعتوه ومفلوج** يا بس  
اما من بجن ويقيق فعنقه في حال حماقته جاز ومطبر وام ولد ومكاتب ادى بعضها  
اي بعض بد لها ولم يجز نفسه فان عجز بعد ما ادى شيئا فاعتقه جاز وهي الحيلة لجواز  
عتقه بعد ادايه شيئا **ولا يجوز معتق بعضه ولو ايسر المظاهري دخل في ملكه**  
بسبب اختياره ولو بهبة او قبول صدقة او وصية فربيه كايته وابنه **يستحق العتق**  
عنه بخلاف الارث وفي الحاشية وكله بعشر ابيس عتقه بعد شهر عن ظهاره فاستتراه  
عتق كما استتراه عن ظهاره الا مرا تبيع بعينه ويلغو قوله بعد شهر لان فيه تخيير المشرع  
ولو قال لعتقه ان دخلت الدار فانت حر ونوى العتق وقت دخوله عن كفارته لم يجز وعنه  
اليمن جاز لا تتران النية بالعلة وفي الاولى اقترنت بالشروط حتى لو قال لعتق الخيران اشتركت  
فانت حراً فاستتراه ناويا الكفارة لم يجز ولو قال فانت حرة عن كفارة ظهاري جاز لا تتران النية  
بالعلة وهي اليمن فان قلت لو قال لعتقه ان اديت الى الف فانت حرة عن كفارة ظهاري  
فابراه لم يجز عن الكفارة قلت لم ار المسئلة في كلامهم والذي ينبغي ان يقال ان لم يقبل الا براء  
لا يصح لانه عتق جسد وان قبله جردا في النهر **وكذا يصح العتق عن الكفارة لو حرر نصف عبد**  
**عنه ثم حرر باقيه عنها قبل وطئ من ظاهرها استحقاقا لو حرر نصفاً من رقبة اخرى**  
او كل بالاطعام لم يصح ولو اعنت عبد بين يديه وبين غيره لم يجز كما في المحيط وينبغي انهما لو عتقاها  
معاً عن كفارتها ان يصح كذا في النهر **ولو حرر نصف عبد مشتركة قبل الوطئ كذا ذكره البهمنس**  
**يلحرر ويضمن لشريكه باقيه واعتقه لا يجوز خلافا لما لان النقصان حصل في ملكه الشريك**  
فانتقل اليه بالضم ان ناقصاً فلا يجزيه **وكذا لا يجوز لو حرر نصف عبده قبل وطئها ثم جامع**  
**المظاهرها ثم حرر باقيه لا يجزيه** حصوله بعد التماس منه وعندهما قبله لعدم تجزى  
الاعتناق والكلام يشير الى انه لو لم جامع بين الاعناق فيكون جاز وبالاجماع كما في الاختيار  
فان لم يجز اي ملك المظاهر الحرة وقت التكفير وهو من حين العزم الى غروب الشمس اليوم  
الاخير ما صام فيه من الشهرين فلا يحقق العجز الابه ذكره القمستانى ويسمى ما يعتق  
عن ظهاره **حالة الادوان** وان كان محتاجاً لخدمته او لقضائيه لانه واجد حقيقة كما في البدائع  
ولا يعتبر مسكنه وثيابه المتع لا بد له منها وعن ابن يوسف انما يعتبر القصد اذا بلغ نصفها  
وعن محمد انه تجبس المخترف قوت يوم وغيره قوت شهر كما في المحيط ولو كان له مال لكن  
عليه دين مثله فان ادى الدين اجزاه الصوم وان لم يوده فقوان واقاد في النهر انه لو كان  
له مال غايب انتظره وفي المحيط عليه كفارتا يمين وعنده طعام يكفي لاحد ما انصام  
عنا احد ما ثم اطعم عن الاخرى لم يجز صومه وهو قادر على التكفير بالحال ويستفاد منه  
مالو كان عليه كفارة ظهاره وفي ملكه رقبة فصام عن احدها ثم اعتق عن الاخرى انه لا يجوز  
خلاف ما لو اعتق او لا صام شهرين وان كانا ثمانية وخمسين لو بالهلال وان بالايام

لان نفقات جنس المنفعة  
المقصودة من المالك  
يكونها كما معنى وذلك  
لان النكحة ص

لانه صام



فبنتين يوما فلو افطر لتمام شعبة وتحسين استقبال وجاز احدها بالهلال والاخر بالايام  
فلو قدر على التحريم في اليوم الاخير قبل غروب الشمس لزمه عقته وكان صومه تطوعا  
ويتم يومه منه باوان افطر فلا قضاء عليه **متتابعين بالنص ليس فيهما رمضان ولا شئ من**  
**الايام الخمسة النهيية** جاز على المنع الصوم فيها وليس هذا من قبيل الحذف والايصال  
في شيئا من الايام سماعي ذكره القهستاني وكذا الصوم شرط فيه التتابع كما لمند والمشرط  
فيه ذلك معينا او مطلقا فهو كالكفارة واما الحال عند اشتراطه كرجب فان التتابع فيه وان لزم  
لكن لا يستقبل لانه لا يزول عن رمضان كذا في ايمان الفخ فان وطن المظاهر **فيها ليلا عامدا**  
او ناسيا على الصوم كافي عامة كتب الاصحاب كالبه ايج وغيرها وما ذكره ابن الملك من ان  
قيده العهد للاحتراز عن النسيان ليس بجواب قائله الباقي وجزم في الخبر بانه خطأ لكن نقل  
القهستاني التقييد بالعهد عن كثير من الكتب المعتمدة ثم قال في رد قول الامام الاسيحي في  
شرح الخي اوى بالليل بعد اونا سيبا لا يليق جعل ما في الهداية وغيرها قيد اتفاقا فليكن فعله  
صاحب الكفاية الى اخره انتهى فتنبه **او نها** شرعا **تليسا استئنافا خلافا لابي يوسف**  
فعنده لا يستأنف في الوطى ليلا عدا ونها رانا سيبا قيد بالنسيان لانه لو جامعها عامدا  
نهارا استأنف اتفاقا ولو وطى غير المظاهر منها ناسيا لا يستأنف اتفاقا وعبارة القهستاني  
ليلا عدا وعبارة القهستاني في المصالح لم يستأنف بلا خلاف كما لو وطىها يوما مطلقا بلا خلاف  
كما في التنف انتهى لكن في الثاني تأمل لان غير المضر غير المفطر كما حرره في شرح التنوير  
وكذا لو وطى في كفارة القتل ناسيا لا يستأنف لان المنع من الوطى فيها المنع تختص بالصوم  
كما في الجوهرية وان افطر بعد ركسفر وغيره **استئنافا** اجاء لانه تجد شهرين  
لا عذر فيها بخلاف الحيض للزكاة في كفارة القتل وفطر رمضان لانها لا تجد شهرين فليكن  
منه خلاف النفاس ولذا روي عن محمد لو استب بعد ما حاضت استقبلت كما في المحيط  
وقالوا ان الايام يقطع التتابع ولو لم تصل القضا بعد الحيض استقبلت كما في البد ايج  
**فان لم يستطع الصوم** لمريض لا يرجي زواله او لكبر اطعم **هو او ناسيه** يعني من مال نفسه  
وهل له الرجوع ان قالوا ان ترجع رجوع وان سكت لم يرجع في ظاهر الرواية واجمعوا انه في  
الدين يرجع بخلاف الامر ولو اطعم عنه بلا امر لم يجز قهرا بالا طعام لانه لو امره بالعتق عن  
كفارتهم لم يجز خلافا لابي يوسف لان فيه الزام الولا ولو جعل سماعه جازا لتناقوا وتكليف الوارث  
بالاطعام جازي في كفارة اليمين بالكسوة ايضا بخلاف الاعتاق ولذا امتنع بمرعه وكفارة  
القتل لان التبرع بالاعتاق غير جائز كما في البحر عن المحيط **ستين مسكينا** ولو حكما كان  
اعطى واحدا ستين يوما كما سيجي ولا تجزي الشبعان ولا غير المراهق كما في البد ايج اى ملك  
كل مسكين قد راها **لفطرة** كما مر وقيد المسكين اتفاقا لجواز صرفه لغيره من مصارف  
الزكاة او قيمة ذلك يعني من غير المنصوص عليه حتى لو دفع شعير اذن حنطة مثلا لا يفتى لم يجز  
وعليه ان يتم للدين اعطاه ما قدر من ذلك الجنس فان لم يجد هم استأنف كما في الخبر ولا يجوز

مثلا

ومن تابعه

او غداه وعشاءه  
ما على جاز مفسود  
من غير شئ

في سائر الكفارات ان يعطى الواحد اقل من نصف صاع وفي الفطرة خلاف وقد منا ان الجواز  
جزم به غير واحد وانه يجب كذا في النهر وعبارة البهني ولو قسم نصف صاع بين مسكينين  
لا تجزي عن واحد كالفطرة والحي الجواز كما مر وعليه فالفرق ان العدد منصوب عليه في الكفارة  
بخلاف غيرهما وقوله في الخبر ان هذا الفرق مفرج على الضعيف ممنوع **وتفهم اعطاء من يرفع**  
**شعير او غداه** تكمل احد الجنيتين من الاخر بالاجز الا القيمة **وصح الا باحة في الكفارات**  
اعني كفارات الطهار واليمين والصوم وقول العيني والقتل سهو وفي الفدية للصوم جنبايات  
ايح وغيرها دون الصدقات والعشر لورودها بلفظ الايتا وهو التملك حقيقة فلو غداه  
**وعشاءه او غداه** غداه اى المسكين والمسيكين كالغدا او عشاءه عشائين واسبعهم جاز وان قل ما اكوا  
لان المعتبر في حاجة اليوم دون المقدار خلاف التملك ولو جمع بينهما بان غداه جاعلا  
قيمة العشاء وعكسه جاز على ما جزم به في البد ايج وفي البناء لو اطعم مائة وعشرين مسكينا  
اكله واحدة مشبعة لم يجز الا عن نصف الماطع فيعيد على ستين منهم غدا او عشاء  
ولو في يوم اخر كما يعلم من الاختيار وغيره وفيه الواجب هنا شيان مراعاة عدد المسكين  
والمقدار في الوظيفة لكل مسكين وفي البد ايج اوجه بان يطعم عنه فغدا الوطى العدد  
المنصوص عليه ثم ما تواقبل العشاء استأنف انتهى ولو غابوا انتظرهم فان لم يجدهم استأنف  
ايضا وهل يجب الانتظار على الوطى قال في النهر لم ار المسئلة في كلامهم وينبغي القول  
بالوجوب في حقه دون غيره الى ان يغلب على ظنه عدم وجوده فيستأنف **ولا بد من الاداء**  
**في خبر الشعير والذرة** ليمكنه الاستيفاء الى الشيع **دون الحنطة** لتمكنه من الشيع بدونه  
فلو كان فيهم شبعان قال الزبيعي او فليهم لم تجز وقد مناع البد ايج انه ما لم يكن مراهقا  
لا يجوز ولو اطعم فقيرا واحدا ستين يوما ولو غدا او عشاء اجزا فليجد الحاجة فيجد  
الايام وان اعطاه طعام شهرين بد فقة في يوم لا تجزي الا عن يوم واحد ولو تملك كذا قيل  
تجوز ولا يجز الا عن يوم فقط كذا في النهر كما في التنوير فان قلت لو كسر مسكينا واحدا  
عشرة اثنوب في عشرة ايام جاز مع اتفاحا حاشته في اليوم الثاني اجيب بان هذا ما اختلف  
باختلاف احوال الناس فاقيم مع الزمن مقام الحاجة **وان جامع المظاهر منها في خلال الطعام**  
**لا يستأنف** لاطلاق النص ومن قواعدنا ان لا دخل المطلق في المقيّد وان كانا في حكمين كذا في  
النهر لان التقييد نسخ فلا يجوز بالقياس ولا بطريق الواحد والمنع من الوطى قبل الاطعام  
لاحتمال القدرة على التحريم او الصيام فيقعد قبله كما مر به **ولو اطعم ستين فقيرا**  
كل فقير صاعا عن ظهارين لا يصح الاطعام الا عن ظهار واحد وكذا لو اعطى عشرة كل واحد  
صاعا عن عشرين وقال محمد تجوز عنها ولو كان بد فقات جاز اتفاقا ولو كان عن ظهار واطار  
صح عنها اتفاقا والفرق ان النية في الجنسين معتبرة في الجنس الواحد لغو وكذا في التكميل  
لو حرر عبيدين عن ظهارين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا وان لم  
يعين لاتحاد الجنس فلا حاجة الى التعيين ولو كان عليه كفارات مختلفة الاجناس اعتق

الملك العلام



عبيد الاجنبيه عن كفارة ولو نوى بل واحدة كونها عن واحدة لا بعينها جازا جماعا ولا  
تضر جهالة المكفر عنه كذا في المحيط وان حررها رقية واحدة او صام عنها شهرين  
ثم عين عن احد هجر عاين ولو حرر مومنة او صام شهرين عن ظهار وقتال لا يبرح  
واحد منها قيدنا بالمومنة لان الكافرة تقع عن الظهار استحسانا لعدم صلاحيتها للقتال والاصل  
ان بنية التعيين في الجنس المحل لغو وفي المختلف مفيدة وفي الفتح عن ابي يوسف لو تزوج  
عن عين وظهار فله ان يجعله عن احدهما استحسانا ولو ظاهر العبد ولو مكاتب او مستسقى  
بخزيره الا الصوم المذكور ولم يتنصف لما فيها من معنى العبادات وليس للسيد منعه عن  
الصوم لتعلق حق المرأة به بخلاف خلاف ساير الكفارات وان اعتق وايسر قبل التكفير كفر  
بالمالك كذا في المشارة وان وصليه اعتق عنه سيده او اطعم ولو بامر له عدم اهلية التملك  
ولا تثبت له الحرية اقتضالا لان الثابت به يكون تعاونا اصل واستثنوا الاحصاء فان  
اطعام المولى عنه جائز جزم به في جنائز الفقه وهل يلزم المولى ذلك قولان كلاهما في النهر  
فرع الجرح عليه بالسف يكفر بالصوم لا بالمال بناء على قولهما المفتي به فلو اعتق عبده بغير  
كفارة الظهار رضى في قيمته ولم يخز عن التكفير كذا في خزائن الاكل وجزا الوهبانية وغيرها  
انتهى باب اللعان هو لغة مصدر لاعتق قاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به للعن  
قبلها نفسه في الخامسة تسمية للكل باسم الجزع بعينه لم يسم بالغضب وان كان موجودا  
فيه من جانبها لان لعنه سبق والسبق من اسباب الترجيح وشرعا شهادتان اربعة  
اعتلوا بشهود الزنا لانه شاهد لنفسه وشهود الزنا اربعة موكله بالايان مفرونة  
شهادته باللعن وشهادتها وهذا ركنه وليس من الايمان ما يتعد من جانب المدعي  
الايمان في القسامة وشرطه في المتلاعين ان يكونا زوجين حريين عاقلين بالغين مسلمين  
ناطقين غير محمدين كذا في البدائع زاد في الجوهره وان يكون النكاح صحيحا وفي القاذف  
عدم اقامة البينة عدا عوايه وفي القذف انكاره وبسببه قذف الزوجة ما يوجب الحد  
في الاجنبية وحكم حرمة الوطى بعده واهله اهل اداء الشهادة قايمة شهادته المقررة  
باللعن مقام حد القذف في حق الزوج ان كان كاذبا وهي صادقة وشهادتها المقررة  
بالغضب قايمة مقام حد الزنا في حقها ان كانت كاذبة وهو صادق لان الاستشهاد  
بالله مهلك كالحديث اشد ولد الاخذ بالعفو والابراء الصلح وظهار طلاقه يقتضيه عدم  
قبول شهادته ابتداء به جزم العيني بتعالا الاختيار رد ذكر الزبلى في القذف انها تقبل  
فلو في زوجه الحية نكاح صحيح ولو قبل الدخول او في عدة الرجعي في دار الاسلام فلو  
قذف اجنبية او مبانة فلا لعان لكن تحد وان لم يوطئها رجعية لم يسقط اللعان بخلاف البائنة  
كما يبيح بالزنا بان قال لها انت زانية او اسك بيزني او بازانية وكذا الوحد في التناق لان  
الترجم شايخ في النكاح حتى تحد في الاجنبية ولو قال لرجل بازانية لا تحد خلافا لما في كون  
التالبا لغة شكا فلا يجب بالسك كما في شرح المجع للمصنف ويصح ما لو قال بازانية انت

بالغضب

باين

باين / وانت باين بازانية وكل منهما اي القاذف والزوجة اهل في وقت اللعان **لاد الشهادتين**  
على مسلم فتقبل الفاسقين والاعميين لانهما من اهل الايمان لا تقبل للفاسق وعدم التمييز  
على ان الاعيان اهل للشهادة فيما ثبت بالتسامح كالنكاح والنسب كذا في النهر قلت الاصح  
عدم القبول كما ينبغي نعم عم الفقهستان في الاهلية ولو حكم القاضي بفساد القضا بشرا او  
وانما قلنا في وقت اللعان فان في الهداية للاصل ان اللعان شهادتان موكلتان بالايان  
فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيه الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف  
كلام الهداية على اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهي شرط حالة اللعان  
انتهى وهي من تعدل فانها انما خصها بذلك بعد اشتراط اهلية الشهادة لثبوتها  
وهذا لان حد القذف لا يجب الا اذا كان القاذف عفيفا والزوج ليس مقدر وفابل هو  
شاهد فاشتترحت اهلية الشهادة دون كونه من تعدل قاذفه كما بسط في الفقه والتبيين  
او في الزوج عند الولادة او بعد ها يوم او يومين ذكره الفقهستان وغيره نسب ولدها  
منه او من غيره ولو لم يعرف كونه تاد فانما علونفاه اجنبى لوجب حد القذف في حق  
الزوج اللعان وطالبته عند القاضي يسقطه بالو او ليفيد ان التقادم ولو بعد العفو لا  
يسقطه نعم يسقط لو طلبته بعد العدة من الرجعي وبعد الطلاق البائنة وكذا اذا تزوجها  
بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره وهذه جيلة في العادة كما لا يخفى ثم الافضل  
لها عدم المطالبة اصل بموجب اى القذف وهو احدى اقربها وثبت بالبينة قد في قلو  
انكر ولا بينة لها فطلبت عينه لا يستحق اللعان فان اقامت رجلين او رجلا  
وامرأتين عاقلين لا عن اى وجب عليه اللعان بطلبها الا ان يكون القذف بنفى الولد  
فللولد الطلب ايضا فان اى الزوج حبيب حتى يلاعن او يلعن بنفسه اى يقر كذب  
نفسه وحبيبه ارتفع اللعان فيحد بعد الاكل ابعده القذف لاقراره على حجه فان  
لاعن وجب اللعان عليها وانما بالزواج لانه مدع فعليه الحجة او لا فلولد اللعانها  
اعادت ليوافق المشروع فان فرق قبل الاعادة صح حصول المقصود كما في الاختيار وتعليل  
البدائع يودن بان الفرق ان كان عن يمينه شهادته لا ينفذ فتجده بان لا يستحق حجه  
او تصدق ولو في نفي الولد فلا حجة عليها وان صدقته اربع مرات لانه ليس باقرار صريح  
ولا لعان لا ارتفاع التكذيب ولا ينتفى نسب الولد لانه حق الولد فلا يصح ان يابطاله  
صرح به الزيلعي وغيره ولم يذكر ما لو امتنع من اللعان بعد ثبوتة والمذكور في الاسجاني  
انها حبسان وشيخ حله مما اذا لم تعف المرأة كذا في البحر واستشكل في النهر حبسها  
بعد امتناعه لعدم وجوبه عليها حينئذ فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان  
عبد او كافرا بان اسلمت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه او محد ووطئ في قذف وهي من  
اهلها حد حد القذف وان كان الزوج اهلا للشهادة عا مسلم وهي صغيرة او امه  
او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او محدودة قاذفها لكونها غير عفيفة فلا حد ولا

بدل

اد



**واللعان** لكنه يعزى وهذا فائدة الشرطين السابقين ويعتبر الاحصان عند التقدي في  
فلوقد فيها وهي امه او كافرة ثم اسلمت او عتقت فلا حد ولا لعان ويسقط اللعان بالاطلاق  
البائن ثم لا يعود بتزويجها بعده وكذا يسقط بزناها ووطيها بشبهة وبردتها ولا يعود  
لو اسلمت بعده وموت شاهد القذف وغيبته لا يوجب اوفسق او ارتد ولو ارتد ولو  
قال زنيته وانتصبيه او مجنونه وهو معهود فلا لعان خلاف وانت ذمية او امه او من  
اربعين سنة وغيرها اقل حيث يتلأعن لا يقتصره كما في الفقه **وصفته** ما نطق به نص الشارع  
يعم الكتاب والسنة ان يبدى بالزواج كونه مدعيها كما مر فيقول الزوج بامر القاضي بجلال  
ضمها بين يديه قايما **رابع مرات اشهد** او قسم بالله الذي لا اله الا هو كما في الفظم ان  
اي باي صادق فيما رتبها اي شتمت زوجتي او رتبته به من الزنا ان قذف به ويقول في  
المرحلة الخامسة ان لعنة بتا الوحدة الله عليه انما اثر الغيبة على التكلم لانه لا يخلو عن  
شاعة كما لا يخفى ان كان كاذبا بغير رتبته او ان كنت من الكاذبين فيما رتبته به من الزنا او  
نفي الولد بشير اليها في جميع ذلك ثم بعد الرجل ويقول هي من الزوجات **قائمة اربع مرات**  
**اشهد بالله** انه او انك كاذب فيلزم اني او رتبته به من الزنا ثم يقول القاضي كما مر  
في الخامسة ان غضب الله عليهما ان كان صادقا فيما رتبته به من الزنا تشير اليه في جميع  
ذلك خصت المرأة بالغضب لعنهما باللعن لانها تكثره كما جاز في الميمنة ولانه قد  
يكون سبب غير الغضب وان كان القذف غير الولد ذكره في كلامها عوض ذكر الزنا  
وان كان القذف بالزنا ونفي الولد ذكره في كلامها عوض ذكر الزنا  
تقبل قال في البحر ينبغي ان لا تقبل لان القذف اخذ موجه وكانها حدثت للزنا فلا حد  
ثانيا ولما قيل ان يقول لم لا تجوز ان تقبل ليشترط عليه حد نكاحها له ويرفع حكم اللعان  
كما خفف في النهي **اذ لا اعتلوا** لو اكثر اللعان فويل لا وويل لوفرق بعد لعانهم لم يجر كلف  
الظهيرية انه يجر لانه مجتهد فيه **فرق الحاكم بينهما** ولا يلتفت لوسا لاعدم التفريق  
ولو تلاعن فجاب احدهما وويل بالتفريق يفرق كذا في التاتر خائبة وهو ظاهر في انه  
اذا لم يוכל ينتظر وهي اي الفرقه ملقة باينة ولو لم يفرق الحاكم حتى عزل او مات استقبله  
الحاكم الثاني ومتوازيين قبل التفريق ومعهما بعد اللعان قبل التفريق ولها النفقة  
والسكنى مادامت في العدة **ونفي نسب الولد** فمنها وعن ابي يوسف يصرح به فيقول  
الزمت له امه واخرجته من نسبه وصحى ابن الملك ان كان القذف به اي نفي الولد **واحد اجماع**  
ان كان العلوق في حال تجري اللعان بينهما لم يعلقت وهي امه او كافرة ثم عتقت او اسلمت لا تلاعن  
فلا ينتفي النسب ولا بد ايضا ان يكون النكاح صحيحا كما مر وزاد في البحر وان يكون النكاح في حال  
تجري التلاعن بينهما والحق ما استلناه من ان هذا من شرائط اللعان لا من شرائط اللعان  
لا من شرائط النفي ثم اذا قطع لا يعمل بالقطع الا في حق النفقة والارث لا غير وسبق في سائر  
الاحكام من الزكاة والشهادة والقصاص وعدم حجة دعوى غيره له وان صدق الولد

ينفي

كلام

قال

قال البهني في الا ان يكون المدعي ما يولد مثله وامه بعد موت الملاعن انتهى **فليحفظ**  
وفي القهستان والكلام ال على انه لو اكد بنفسه ثبت نسبه منه ولو ادعاه غيره لم ثبت  
نسبه منه لانه الموقوف فلم يعتبر الا فيما احتاط كاستماع قبول الشهادة ووضعه الزكاة  
وحرمة المناكحة كما في الصغير انتهى **فان يقال** ان الامام محمد بن حبيب كان ولدا خلاعة  
ومن ثم قيل انه اسم امه وانه غير متصرف وقيل اسم ابيه والاكثر ان عا الاول وكان بعد ادبها  
عالم بالنسب واخبار العرب مكشرا من رواية اللغة موثوقة في روايته توفي في ذي الحجة سنة  
خمس واربعين ومائتين قال الدمايني في حواشي المعنى قال في شهادة ان الفقه بعد ما اثنى  
على الدمايني ومما بين بالنون بلدة بالصحيد **فان اكد بنفسه** صرح بان اعترف  
بذلك وقامت عليه بينة بذلك او دلالة بان مات الولد المنفص عن مال فادعى نسبه **بعد**  
**ذلك** اي اللعان حد حد القذف وقيل كذلك ان لم يبينها ولو بانها فلا حد ولا لعان كما لو قال  
يا زانية انت باين خلاف انت باين يا زانية فانه حد لان القذف بعد البيونة يوجب الحد  
وقبلها يوجب اللعان فان بانها قبله استفي لا شفا فادته وحل له ان يتزوجها سواء حد  
اولا وكذا اذا صدقته كذا في البحر خلافا لابي يوسف لحد يث التلاعن لا يجتمعان بل قلنا  
اي ماداما متلاعنين ولم يبق التلاعن لا حقيقة ولا حكما وكذلك تزويجها ان قذف غيرها  
رجلا كان او امرأة حد او قذف غيرها فحدت لبطان الاهلية **اورت** وان لم تحل زوال العدة  
وفي نسخة اورت في حد تبعا للكنز وغيره وفيه اشكال قلنا قال في النهي اورت بتشديد  
النون نسبت غيرها الى الزنا فيكون قوله في حد في حد معتبرا لمفهوم وبه يصير المصنف مستوفيا  
لقذفه وقد فهم انتهى وقال القهستان او لا اورت اي حقيقة او حكم الملوطة بشبهة  
وقال ههنا اورت اي وطيت حراما قبل التفريق الملاعة والمغير المخلو او المخلو  
وصورته ان ترتد وتلق بد ارحب ثم تسبي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها لان الزنا  
لم يتقوا ههنا للشهادة فان رفع اللعان مع حكمة التي لم اليه اشير في المضرات ولعل النهاية والفتاوى  
ومن تابعها لم يؤفقوا في التامل في حد صرحوا بكلام العام عن ظاهره وحكموا بان لم يصر  
في المخلو لان حدها الرجم واما حدنا فليس له فائدة تامة **واللعان** والحد **بعد** في الآخر  
زوجته الناطقة ولا يحد في الناطق الحرسا لدر احد بالشبهة مع تعدد الركن وهو لفظ شهد  
ولذا التلاعن بالكتابة ولا لعان **نفي الحمل** لاحتمال كونه انتفاخا وعند ابي يعلى وقت الوضع ان  
انت به اقل من سنة اشهر من وقت القذف لتحقق وجوده قلنا الاحتمال موجود والحق  
فيه شبهة التعليق وهي حقيقة التعليق في الحد فكانه قال ان كان كرها حمل فهو من الزنا والقذف  
لا يجر تعليقه بالشرط ولو قال لها زني وهذا الحمل منه **لا يحل** انتفاق القذف والصرة **ولا ينفي**  
القاضي **الحمل** انتفاق لعدم ترتيب الاحكام عليه قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة والسلام ولد  
هلالا لعله بالوحي **ولو نفي الزوج** الولد المحيى نص عليه في البداهة فيحفظ عند التهمة بالهجر  
ومن نفي ما جرى به العادة في ظاهر الرواية ومن الامام ثلاثة ايام او سبعة ايام اعتبارا



بالحقيقة وضعه الشيخ بان نصب المقادير بالري لا يجوز **واشاع** اي اشترى له الولادة  
من نفيه **والاعانة** اي بالنفي وان نفى **بذلك** اي التهمة او ابتلع الى الولادة لاعتنا بوجود القذف  
ولا يتحقق نسب الولد لان تقادم العهد دليل الالتزام وعند ما يجر النفي في مدة النفاس  
قول الامام وان كان الزوج غائبا لم يعلم بالولادة فقدم حال علمه كحال ولادتها فعند ما قد  
مدة النفاس وعند ما قد مدة قبول التهمة وان نفى الزوج اول توهمين واقرب بالآخر  
لتكذيب نفسه بدعواه وكذا الوجات بثلاثة واقرب بالثاني ولو قل بعد ذلك ما انما ليس  
بابناى فلا حد عليه كما في الف **وان عكس** بان اقرب الاول ونفى الثاني لا حد فيها بنفيه ولم  
يرجع عنه **وقم ثبت نسبها** اي التوهمين كما لو اعلن امراته بالولد وقطع النسب بوجات  
بولد اخر من الغد ثبت نسبها **افيهما** اي في المسئلتين لانها خلقا من ماء واحد وفيه اشارة  
الى انه لو نفاها ثم مات احداهما قبل اللعان لزم ما به وبلا عن عند محمد خلافا لابي يوسف لان الذي  
مات لا يمكن نفى نسبه لانها به بالمولود واستغنايه عنه واحد التوهمين لا ينفصل عن الآخر  
في ثبوت النسب ذكره الشيخ **فزوج** نفى نسب التوهمين ثم مات احداهما عن تومعه وامه واخ  
لام فالارث اثنان فرضا ورد الملام السدس وللأخوين الثلث والنصف الباقي يورثهم كذا  
في شرح التلخيص وبه عرف ان نفيه ثم جده عن كونه عصبة مات ولد اللعان وله ولد فادعاه  
الملاع ان كان ولد اللعان ذكر ثبت نسبه وانما لا ينفذ اجنبية ثم تزوجها ثم قد نفاها ثانيا  
وجب الحد بالاول واللعان بالثاني وحل للاول ليقطع اللعان ولو طلبت اللعان وتلاها ثم اخذ  
بخلاف حد ود القذف اذا اجتمعت فانه يكفي حد واحد لا حد اجنس ولو قال قد فتك قبل ان  
اتزوجك او قد زنت قبل ان اتزوجك فهو قد في الحال فيلا عن وما في جزاء الاكل من  
يلاع في قوله زنت قبل ان اتزوجك وتحد في قوله قد فتك قبل ان اتزوجك اوجه كذا قاله  
الباقون الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام بالسكوت لا استلحاق نسب من ليس منه كذا في البحر  
وفيه عن الذخيرة كل نسب ثبت بان قراره او طريق الحكم لم يثبت بعد ذلك فلو نفاها ولم يلاع  
حتى قد نفاها اجنبى بالولد فحد فقد ثبت نسبه ولا يتحقق ذلك واذا لم يلاعنا وسقط اللعان  
بوجه لم يثبت نسبها كما بسط في الجوهر **باب العنين وغيره من المجهوب والخص**  
**هو لغة** من لا يريد النساء فجعل بمعنى مفعول وضعه عنن والاسم العنانة وشرعا من لا غل  
**على النكاح** في القبل مع قيام الالة لمرضا او كبر سن او سحر لا قصر الالة لا يمكن ادخالها  
املا لكونها كالزفر فانه كالمجهوب كما في البحر وسيجي ان المجهوب يفرق لخال في القهستان في عين  
الحيقة انه ليس لها طلب التفريق لا غلو عن شي **او بقدر على جماع الثيب** وذا البكر انتصبت  
ام لا وهذا تعريف العنين المطلق والمراد عنين يفرق بينه وبين زوجته شرعا وهو كما في  
التنوير من لا يقد على جماع فزوج زوجته يعني طابع منه اذ الرق لا اخبار لها الوجود المانع  
من قبلها كما في **المطهر** الحائض **فلو افر الزوج** البالغ ذوالذكر الطويل بقربة المقام انه لا يبعد  
الى زوجته بالغة ولو شيا في هذا النكاح وان وصل اليها قبله ذكره القهستان وسيجي

دعواها

دعواها ذلك **بوجه** القاضى اي حاكم يجوز قضاءه كما في الذخيرة ولا عبرة بتاجيل غيره  
**سنة** لا شئ لها على الفصول الاربع **قربة** بالاهلة فان المطلقة تنصرف اليها وهي ثلاث  
مائة وخمسون يوما وبعض يوم هو الصبي المحدث وعليه اكثارها بانما في الكرماني لانه  
الثابت عن صاحب المذهب كما في البحر وعنه الامام شمسية بالايام قال في المحيط وعليه  
اكثار المشايخ وفي الخلاصة وعليه الفتوى وهي تزيد على القربة باحد عشر يوما ولا  
خلاف في الاعتبار بالايام فيمليها كان التاجيل في اثنا الشهر كما في المجتبى وفيه اشارة الى  
انه لا يعتبر السنة العديدة وهي ثلاثمائة وستون يوما وعيا محمد انه اعتبرها كما في  
المضمرات قال القهستاني ولا يخفى ان الشمسية اول حال الزوج ثم العدة دينة وابتدأ تاجيلها  
من وقت الخصومة **الامانة** كما ياق **وتختبب** منهار رمضان وايام حيضها **الامانة** مرضه  
**او مرضها** مطلقا عليه الفتوى كما في البحر عن الولوالجية وفي القهستان اي مرضا لا يستطيع  
معه الوطى وعليه الفتوى كما في الخزانة ولا يوجب للمريض حتى يصح ولا الصبي حتى يبلغ  
والمطهر الذي لا يقدر على الاعناق تمهل شهرين ثم يوجب كما في الحائض وغيره عارة  
الزيلي اجل سنة وشهرين فان اقرانه لم يصل فيها **وا** ان يطلق فرق القاضى ان طلبة  
وهي حرة بلغة خالية عن الرق ولو محنونة بطلب وليها او من نصحه القاضى فيشترط للفرقة  
حضور الزوجين والقضاء عندها تقع الفرقة باختيارها وهو ظاهر الرواية كما في المضمرات  
واما الامة فالطلب لسبيلها **وهو** اي التفريق **طلقة** باينة لان دفع الظلم يشترط الوطى كاملا  
لم يكن الابن ولها كل المهران خلافا وتجب العدة احتياطا والافضل له ولو قال الزوج وطيت  
بعد دعواها عدمه ان كان قبل التاجيل فان كانت حين تزوجها ثيبا وبكر فنظر انما النساء  
والواحدة تكني وشطر الحاكم الشهيد عدتها والثنتان احوط اليها **فقلن** هي ثيب  
**فالقول** له انه احابها مع عينة لانه منكر وان قلن **هي بكر** اجل سنة وكذا ان تكلم عن العنين  
**وان كان** الخلاف بعد التاجيل وهي ثيب او بكر **ارها** النساء **وقلن** ثيب **فالقول** له لما مر  
**قلن بكر** بان امتنعت بحب بياض البيضة او بيضة الحامة المطبوخة المقشرة قيل او  
بالبول على الحد اركن فيه عرو فان موضع البكرة غير مبال والاحسن المرأة العدل فانها  
كافية ذكره القهستاني وذكر انه لا بد من نظرين مرتين قبل الاجل للتاجيل وبعد التخيير  
افاده بقوله **خير** في مجلسها فلو قامت او اقيمت او قام القاضى او اعرضت عن الطلب بطل حتمها  
ولو تزوجته بعد التفريق لا خيار لها وكذا الزوج غيرهما عالمة حالها المذهب كما في البحر  
ونقله القهستاني من المحيى وقيل هذا في المجهوب وامان الخصي والعنين فلها الخيار تنبيه قال  
في النهر لم ارما لورجعت الواحدة عن الشهادة او الثنتان بعد التفريق هل يصح ان نصف  
المهر كشهود الطلاق قبل الخول ومقتضى كونه اخبارا راجحة التني فيه بالواحدة عدم الضمان  
**وكذا ان نكل** عن العنين خير ايضا **ومتى حارته** ولود لالة كما مر ولو قبل تمام السنة او بعد  
ذكره القهستاني **بطل خيارها** لانها رخصت به **واخص** بفتح الخاء فيل بمعنى مفعول مثل جرح

بجده

واربعة

بينهما



وقليل كالعنين لبقا الالة فيمكن الوصول اليها وان لم يقبل وهذا اذا لم ينتشر ذكره فان انتشر  
فلا خيار لها كما في البحر المحيط والصحيح المحبوب وكذا مقطوع الذكر فقط او صغيرة جدا على  
ما مر عن البحر في حفظ الفرق **للا بطلانها** في شرط حضورها والقضاء ولو هو صغير كما ذكرنا  
الا ان تكون في صغيرة لاحتمال رضاها بعد البلوغ وبثبت جبه بالمس نحاول فان لم يعرف  
امر القاض امينا يكشف عنه ثم ان كان الزوج بالغ فارق بطلاق وان غير اهل فارق بخير طلاق  
وقيل بطلاق لان القاض يوقعه كما في القهستان عن المحيط **وحق التفريق في الامة للمولى**  
**عند الامام** لان الولد له **وعند ابو يوسف** له اقول محمد مضطرب **والا خيار لها في الزوجة**  
**ان وجد بغيره** ولو اجتنابا جونا او جذا اما او سرما او جربا او جربا او زمانة او سوس  
خلق او غير ذلك سوى العانة والجب والخصا خلافا لمحمد اذا كانت حال لا تطبق المقام معه  
ذكره في الحقايق لكن عبارة القهستان انها تحجر عند محمد بالثلاثة الاول ويكفي عيب لا يكتفى  
المقام معه الا بضر **والا خيار له لو وجد بها ذلك** **ووجد بها رتقا او فراقا خلافا للشافعي**  
فلو قبح بالتفريق في محكم في البحر والرتق بغير التنا الاتحام والقرن بسكون الرأ عدة او عظم  
يمنع سلوك الذكر وفي البحر لو قبح بالتفريق **فدفع** في كراهية القينة له بغير الرتق من  
امته المستقرة وان تأملت وقالوا في تعليل عدم رد الزوجة بعيب الرتق لا يمكن بشقه بقي  
هل يشق جبر عليها قال في المحرم انه وقال في التفريق ان خبر عليه لان التسليم الواجب  
عليها لا يمكن بدونه انتم تزوجته على انه حر فاذا هو عبد او على انه فلان فلان فاذا هو لقيط  
او ابن زنا او على انه سفي فظهر **يدعي** او على انه قادر على المهر والنفقة فاذا هو عاجز فانه ثبت  
لها الخيار كذا قاله البيهقي حصل الجب او العنة بعد الوصول مرة لا خيار لها نكل عن العنين  
وطيها ففرق القاض بينهما لم يسعها ان تزوج باخر ولم يسعها ان يتزوج باخنة كما في  
المحيط ولو قال الشيخ الكبير لا رجوع الوصول اليها او كان خفي ببول من مبال الرجال اجلا ايضا ولو  
شهد شاهدان على اقرارها قيل التفريق بانه وصل اليها بطل التفريق كما في الحاشية وفي  
التاريخانية لو لم تعلم انه محبوب حتى جات بولد فادعاه واثبت القاض نسبه منه ثم علمت  
به فطلبت التفريق الى **سنتين** بثبت نسبه **ولا بطل التفريق في العنين** بطل التفريق  
كان لها ذلك انتهى وعلى هذا قالوا لو جات بولد بعد التفريق الى سنتين بثبت نسبه منه  
ولا يبطل التفريق وفي العنين يبطل للفرق بزوال الموجب له في الثالث لا الاول **باب العدة في**  
لغة بكسر العين الاحصاء والضم الاستعداد للمامرو شرعا ترخص يلزم المرأة او الرجل عند  
وجوب سببه ومواضع ترخص عشرين مذكورة في الخزائن حاصلا يرجع الى ان من امتنع  
نكاحا عليه مانع لا بد من زواله كذا اختار اربع سواها واصطلاحا **سرح يلزم المرأة**  
عند زوال النكاح او شبهه ليشمل ام الولد والموطوءة بشبهة وسبب وجوبها النكاح  
او شبهه او شبهه ليشمل ام الولد والموطوءة بشبهة وسبب وجوبها النكاح او شبهه  
زوال ذلك وكنها حرمان ثابتة في طلاقها وحقها حرمة نكاح اختها واربع سواها

لما مر  
في القاض  
وجه

وانواعها

وانواعها حيض واشهر ووضع حمل **عدة الحرة** ولو كتابية تحت مسلم **الطلاق** اي طلاق  
الخل والخص والمحبوب وغيرهم رجعي او باينا ولو بايلا او لعان او ردة او غير ذلك بشرط  
الدخول والخلوة الصحيح فلا عدة خلوة الرتقا **والفدية** كذلك ومنه الفرق بتقيد ابن الزوجة  
كما حره في النهر **ثلاثة اقرا بالنصب** على الطريقة اول من الرفع كما حره في الفدية لان به يعرف  
الفرق في الحيضة الاولى للتعرف والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفطيلة الحرمة والاحاجة  
الى كوامل لانه المراد عند الاطلاق **وكذا اثلاثة** حيض عدة **من وطيت بشبهة** فعل او حمل  
او عقد او وطيت **بنكاح فاسد** فيه اشارة الى ان لا عدة على الموطوءة بالزنا ولا على المخلو بها  
بالشبهة كما في القهستان عن شرح الحلي **او في فرق بينهما اومات عنها بعد وطى** وكذا عدة  
**ام ولد** فلا عدة على قننه ومدبرة اعتقت اومات عنها مولاهما اذا لم تكن حاملا ولا ايسة ولا تحت  
زوج ولا في عدته وانما الثلثة حيضة لوجوبها بزوال فرائض النكاح **ولا اختسب حيض طلقته**  
لو قال وقعت الفرقة فيه لكان اشمل وان كانت الحرة الموطوءة لا تحيض كغيره بان بلغت سن الاياس  
او صغرا بان لم تبلغ تسعاعا المختار او بلغت بالسن بان بلغت خمسة عشر سنة على المفتحة به ولم  
تحض فعدتها ثلاثة اشهر هلالية اتفاقا ان اتفق ذلك في عدة اشهر والا فبالايام عند الامام  
وجعل في الصغرى الاعتبار فيها بالايام اجماعا وانما الخلاف في الاجارة واعتمده في التفسير تبعها  
للمدرروني كلامه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر مشاخذنا لا يطلقون لفظ الوحد  
لانها محاطة ذكره القهستان في اي فحالب وليها تنبيه ذكر في شرح الوهبانية ان عدة المختة  
طهرها تنقضي بتسعة اشهر وقال في البرازية والفتوى في زماننا قول مالك في عدة الايسة  
وذكر في البحر انه غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفقه به وقال في النهر واثبت خبره بانه لا اعلى  
الا فتاوى بقوله نعتقد انه خطأ احتمل الصواب مع امكن الترافع الى ما لكى حكم به وفي نكاح  
الخلاصة لو قيل لحنفى ما مذهب الامام الشافعي في كذا وجب ان يقول قال ابو حنيفة كذا وحقيقته  
وفي القهستان لو حاضت نارفع حيضها فان عدتها بالحيض الا اذا ايسست فحيضها بالاشهر  
بعد مكابا في **عدة الحرة** حرمان زوجها او عبد ادخل بها او لا صغيرة او كبيرة ولو  
ايسة مسلمة او كتابية تحت مسلم في **نكاح صحيح اربعة اشهر وعشرة ايام** من وقت الموت  
فان في اول الشهر في الالة والا فاما ما مر وقد مر مرارا ان ذكر عدة وكل من الايام والليالي  
بصيغة الجمع يقتضي دخولا ما بارا به من الاخر وجزم في الكافي بان الايام تابعة لليالي ومن  
الظن ترجيح اعتبار الليالي بشك كبير عشر في الالة فان الميزان اذا جاز ذلك كبير العدة **وعدة**  
**الامة** ولو مدبرة او مكاتبه او مبعضة وام ولد **الطلاق** او فدية او وطى بشبهة او نكاح فاسد  
بموت او فرقة **حيضتان** لقوله عليه الصلاة والسلام طلاق الامة تطليقتان **وفي الموت** **وعلى**  
**الحيف** لكبر وخوفه **نصف مال** له القول المتنصيف **عدة الحامل** ولوامة او كتابية قبل وجوب  
العدة او بعد **وضع الحمل** كله ولو سقط او عن محمد تنقضي بخروج البذن وهو المتكلم  
الى الالة كما في القهستان عن المحيط **مطلقا** سواء كانت من طلاق او وفاة او متاركة او وطى

111

اي حيض



بشبهة ولو وصية مات عنها زوجها غير مراهق ووضعت لاقبل من ستة اشهر من موته  
في الاجم لعم قوله تعالى ولا تاتوا بالجملة ان يضع حملها وقال ابو يوسف ان مات عنها  
فعدة اعدة الوفاة بالاشهر اربعة اشهر وعشر والاول اجم وان حملت الحرة والامة بعد  
موت العبد بان ولدت بعد موته ليستة اشهر فاكثرت فعدتها بالاشهر اجماعا لعدم الحمل  
حين الموت وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي حملت بعد موته وفيه الحمل اذا اولد  
لاقل من سنتين كما في التمرات في كل في الخلاصة وغيرها انها لمن حملت بعد موت الزوجة  
عدة الموت ولا نسب في الوجهين وينبغي ثبوت النسب من المراهق احتياطاً في الفتنة  
وغيره وقال القسستاني وفيه اشعار بان يثبت من غير المصبي في وجهه الا اذا اولدت لاكثر  
من سنتين يحكم بانقضائها قبل الوضع ستة اشهر كما في التمرات وفي اليد اي قد تنقض  
العدة بوضع الحمل من الزنا بان تزوجت من زنا ثم طلقها او مات عنها انقضت عدتها عند  
بالوضع وخروج اكثر الولد كالحمل في كل الاحكام قالوا الا في حملها للزواج احتياطاً بقى لومات  
الحمل في بطنها وملك مدة مائة تنقض عدتها قال في النهر لم ار المسئلة وينبغي انها تبقى معتلة  
الى ان ينزل او تبلغ مدة الاياس وعدة من طلق في مرض الموت طلاقاً رجعيّاً عدة الزوجة  
اقيام النكاح وان يائس ولو تكبري تعتد امرأة الفار باعد الاجلين من اربعة اشهر وعشر  
من وقت الموت فيها ثلاث حيض من وقت الطلاق قاله الشيخ وغيره حتى لو حاضت حيضة  
او حيضتين ثم مات احتسبت من اعدة كما في البرازية ولو لم تحض بان مدت طهر لم تنقض  
عدتها حتى تدخل في سن الاياس كما في الفتن وغيره وكذا الحكم لو قال احد ان طالق وما  
مجهلاً فتعتد كم باعد الاجلين وكذا لومات سيد ام الولد وزوجها ولم يد رايها اول  
ولم يعلم ان بينها شهرين وخمسة ايام فاكثرت عندها وكذا الواسم وخته اكثر من اربع  
ومات بمجهلاً عند محمد تنبيه لو حملت المعتدة في عدتها بالوطى بشبهة فعدتها وضع  
الحمل هذا في عدة الطلاق اما عدة الوفاة فلا تغير بالحمل هو الصحيح كما في النهر عن البدائع  
ويجي وعند ابو يوسف عدتها ثلاث حيض كالرجعي ولا خلاف انها في عدة الرجعي  
تنتقل الى عدة الوفاة وفيه اشعار بان امرأة الغير الفار لا تغير عدتها بموتها كما في الحاشية  
ومن عتقت في عدة طلاق رجعي ثم العدة ثلاث حيض كاخرة واعتقت في عدة باين  
واحد او اكثر او في عدة موت فكم بلا انقلاب الى عدة الحرة لقيام النكاح في الرجعي دون  
الاخيرين تنبيه قد تنقل العدة ستا كامة صغيرة منكوبة طلق رجعيّاً فعدتها  
شهر ونصف فاضت انتقلت الى حيضتين فاعتقت صارت ثلاث حيض فامتد طهرها  
فهو في العدة حتى تدخل احد الاياس فتعتد ثلاث اشهر فلو عاد منها صارت بالحيض فلو  
مات زوجها انتقلت الى اربعة اشهر وعشر فعلى امرأة واحدة حظ من ست عدات  
اعتد - الايسة وهي من بلغت خمساً وخمسين سنة وعليه الفتوى او خمسين فقط قبل  
وعليه الفتوى كذا في النهر لكن في القسستاني عن المفاخر وبه يفخ اليوم وقيل ستين وقيل ثلاثين

حامل

وعنه

وعنه انه مفوض الى مجتهد الزمان وقد روي بعضهم بعدم روية الدم مرة وقيل مرتين  
وقيل ثلاثاً وقيل بسنة اشهر فقط في العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب  
مالك فلو قضى به قاض نفذ وكذا في عتدة الطهر وهذا ما يجب حفظه كما في الخزائن وذكر  
الزاهد ي انه لو ارتفع حيضها تنتظر تسعة اشهر فان بان بها حمل والا اعتدت بثلاثة  
اشهر بعد ها وبه اخذ ويقت به بعض اصحابنا واستاذينا للضرورة انتهى وقد قد  
عن البحر انه غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفخ به وكيف يفخ ما اعتقد انه خطأ وان اقر  
شرح الوهبانية وقد نظره شيخنا الخير الرملي سلماً من المنقذ فقال لعتدة طهر اشهر  
وقاعدة ان ما كلى يقرر ومن بعده لا وجه للنقض هكذا يقال بل انقل عليه ينظر بالاشهر  
اي ببعضها كذا اجزم به البهني ثم عاده فيها عا جاري عادتها التي كانت قبل الاياس بطلت  
عدتها وتستانف العدة بالحيض هو الصحيح كما ناياسها والاقدر رتيا على الاصل قبل حمل  
المقصود بالبدل كذا في البدائع وهو ظاهر ما لورات الايسة الدم بعد تمام اعتدائها بالاشهر  
فالاجم جواز الانكحة بلا شرط قضاء وبعد ذلك لا تعتد الا بالحيض كما في الخلاصة وغيرها  
وما وقع في الوقاية والتفافية والد روي غيرها من لفظ بعد عدة الا شهر غير ظاهر القياس  
كذا في شرح البهني وقال في النهر وهذا مبني على رواية النوازل وهي اعدل الروايات وفي  
البرازية ولا تبطل الانكحة وبه يفخ وقال من لا خسر وفي باب الحيض تبعاً لصدر الشريعة  
والمختار انها ان رأت ما قويا كالاسود والاحمر القاني كان حيضاً وبطل الاعتداد بالاشهر  
قبل التمام لا بعده واقره الباقي وصاحب التفسير في شرحه وفي الجوهرية والمجتبى الصحيح  
المختار للفتوى وفي تصحيح القدوري وهذا التصحيح اولى من تصحيح الهداية وكذا يستأول الصغير  
المعتدة بالاشهر اذا حاضت في خلال الاشهر كلفتة على الاصل قبل تمام المقصود بالخلف  
ومن اعتدت البعض بالحيض ثم ايسست تعتد بالاشهر ولا تكمل الا بالوطى بها بقى منها خزانة  
عن الجمع بين الاصل والبدل فن الظن السوء نسبة التوهم لبعضهم وعد الماخ من العدة  
فتنبه واد اوطيت المعتدة من طلاق او غيره بشبهة من الزوج والاجنب بان تزوج  
معتدة الغير غير عالم بحالها او وجدها عا فراسه وادى الاشتباه وجبت عليها عدة  
اخرى للوطى بشبهة وفيه اشعار بان لو طهرها بموتة مقراً بالطلاق لم تستأنف العدة  
وان لم يقر به تستأنف كما في القسستاني عننا لحيض وتداخلت اي العدة ثان سوا كانت من  
رجلين او من رجل من جنسين كالوطى عنها زوجها اذا وطيت بشبهة او من جنس  
وما تراه من الدم ختسب منها فتم العدة الثانية ان تمت الاولى قبل ماها اي الثانية  
فلو وطيت بعد حيضة فالحيضتان بعد هكليونان من العدين معا فتم العدة الاولى  
حيضة رابعة لتمام العدة الثانية ولا نفقة فيها لانها عدة الوطى لعدة النكاح وكذا لو وطيت  
بعد حيضتين وكذا لو كانت العدة بالاشهر ولو حملت فعدتها فيها وضع الحمل ولو حملت  
قوله وما تراه منها وقال وتم الثانية الى اخو لشم ذلك ولو كانت عدة وفاة تحتسب



حاضت من عدة الوفاة تحقيقا للتدخيل بقدر الاحكام ويمكن انقضاء العدة بين معاكما لو  
وطيت معتدة الوفاة بعد شهر منها فحاضت ثلاثا اخرها اخرها فان لم تخرجها اعتدت  
بعدها بثلاث حيض ولو كانت حاملا فحاضت فعدتها فيها وضيع الحمل المعتدة الوفاة  
فلا تنغير عدتها بالحمل على الصحيح كما مر **واستد العدة في الطلاق والموت عقيبها** على عقيب  
الطلاق والموت وان لم تعلم المرأة الحمل فلا يشترط العلم بالقضايه سواء اعترف  
بالطلاق وانكر فلو ادعت عليه في شوال وقضى به في الحرج فالعدة من وقت الطلاق  
لا القضا كما في البراءة الا اذا اقرب طلاقها في زمان ماض فالفتوى ان ابتداءها من وقت  
الاقتران كما ياتي وفي الذخيرة شهدا بطلاقها ثلاثا ثم بعد ايام عدلا ففرض بالفرقة فالعدل  
من وقت الشهادة لا القضا وفي خلاصة العدة في الطلاق المبهم من وقت البيان وفي  
الفقه جعل امرها بيدها ان ضربها فضرها فطلقت نفسها فانكر الضرب وبرهنت عليه  
فقض بالفرقة فالعدة ينبغي ان تكون من وقت الضرب لا القضا وفي الحاشية طلقها ثلاثا  
او بينا ثم اقام معها زمانا اقام وهو ينكر طلاقها لا تنقض عدتها وان مقربته تنقض وفي النهر  
عن الحاشية لو اقرب طلاقها في زمان ماض فالفتوى ان ابتداءها من وقت الاقرار وان صدقت  
نفي التهمة الواضحة بخلاف ما لو ثبت باليمين ثم مع تصديقها لو كان قد وطئها كان عليه مهر  
ثان كما في الاختيار ولا نفقة لها ولا كسوة **واستد ايها في النكاح الفاسد عقيب تفرقة** اي  
يصح لا يستد ايها بعيد التفرقة بالموت او القضا او غيره فلا يشك كما اذا افرق في الحيض او بعد  
بقربته ما مر من الحيض الكواحل او عقيب عزمه اي الزوج **على ترك الوطئ** باخباره من زمانه  
ترك وطئها قبل هذا في المدخولة واما في غيرها فان بتركها على قصد ان لا يعود اليها املا كما في  
المستحصى وليس في الكافي ان يشترط كون العزم ترك الوطئ ان يقول تركتك وخوفه كما ظن وفي مجموع  
النوازل ان ما في المتن قول اي يوسف وفي الفصولين ان ابتداءها من حين التفرقة عند الثلاثة  
وفيه اشعار بان ابتداء عدة العقب الطلاق والموت لانه السبب كما في الهداية لكان في الاسرار  
ان السبب نكاح متاكدا بالدخول او يقوم مقامه **ومن قالت مضت عدتي بالحيض** فالقول  
لها مع اليمين لانه لا يعلم الامنها ان مضى عليها **ستون يوما** وعند جماعة تسعة وثلاثون  
**يوما وثلاث ساعات** للاغتسال وقد مر في الرجعة وقول الامام هو المختار كما في الحاشية  
وهذا في حق الحرة وقيد بالحيض لما في القينة قالت انقضت عدتي في يوم او اقل تصدق  
ايضا وان لم تقل اسقطت لاحتماله قال في النهر والظاهر انه لا بد من بيانها صراحة في البراءة  
قالت ولدت لم يقبل قولها الا بيمينه ولو قالت اسقطت سقطا مستبين الخلق قبل قولها وله  
ان يحلفها وفي الخلاصة قالت طلق زوجي وانقضت عدتي ووقع في قلب صدقها وهي عدلة  
او احل له تزوجها وان قالت وقع نكاح الاول فاسلاما حل ولو عدلة وان لم يزوج رجل  
**معتدة** نكاحا صحيحا كما هو المتبادر لو كان فاسدا لم يلزم المهر ولا العدة بلاجماع كما في  
الصغرى من طلاق باين غير ثلاث ثم طلق قبل دخول لزمه مهره مل ولزمها عدة مستأنفة

وكذا

وكذا الوتر وجهها في عدة الفاسد وطلقتها قبل الدخول وقر بينهما بعدم الكفاية او تزوجها  
في العدة فلزنت او اختارت نفسها وخوف ذلك والاصل ان الدخول في النكاح الاول دخول  
في الثاني لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول لبقا اثره وهو العدة وعند محمد لم ينفذ نصف  
**مهر وقام العدة الاولى** وقال زفر لعدة عليها ولا عدة في طلاق قبل الدخول لانه  
قبل الميسس وفي الحرج ارم الواد خلعت فيه في فرجها من غير طلاق في قبلها والمذكور  
في كتب الشافعية وجوبها ولا يبعد ان تحكم على اهل المذهب به لاجتياها الى تحريم  
براءة الرحم قال في النهر ينبغي ان يقال ان طهر حملها كان عدتها وضع الحمل والافلاحة  
عليها **ولا عدة على ذمية طلقها او مات عنها ذمي** اذا اعتد واعدا من اولها **حريية حر**  
من ذر الحرب **الياسميلة او ذمية** او مستأنفة لان العدة لفرث الزوج المحترم والا احترام  
له ولما كان محلا للتمليك فالاسلام ليس بشرط واما الشرط المزوج عاينة ان لا يعود اليها  
كما في النهاية لكن في نكاح الهداية والمضمرات وغيرها ان المخرج ليس بشرط لانهم قالوا  
لو اسلمت في ذر الحرب ومضى ثلاثا حيض بابت منه ولا عدة عليها **عند خلافها في**  
**المستأنفة** الا الحامل مطلقا حتى تضع لما عرفت ان في بطنها ولد اثابت النسب وعن اي  
حقيقة جواز نكاح الحريية ولا يطأ حتى تضع وهو اختيار الكرخي واما تعرضه لها لانه لا عدة  
على حريية طلقها حزين بالاتفاق واما قال ذمي لانه لو طلقها مسلم فعليه العدة **فزوج**  
**الزنا** لا يوجب العدة فيجب نكاح الحامل منه لكن لا يقربها ولذا قالوا الوتر زوج امرأة الغير ودخل  
بها فان عالما بذلك فلا عدة لانه زنا ولو غير عالم فعليه العدة ولا يجب على الاول نفقة مادامت  
في العدة لانها صارت ناشرة كما في الحاشية وفي شرح الوهبانية اذا زنت المرأة لا يقربها  
زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقط ما وده زرع غيره ويجب حفظه لغايتها  
**فصل في جازم باب الكرم ونصر وضرب كاعد ومه وفرو يروي بالجم معتدة الياسم**  
صغرى او كبرى **والموت** وجوبا تاسعا في فوات عدة النكاح وان امرها المطلق او الميت شرقة  
لانه حق الشرع ان كانت مكلفة حرة او امه ولو مكاتبه او ام ولد فلا حد ادعى المطلقة قبل  
الدخول والصغيرة والمجنونة والكافرة فان بلغت او افاقت او اسلمت في خلاها لزمها فيها  
بقي كما في النهر واما المطلقة الرجعية فيباح احدثا لكان في السيراجية ان المطلقة الرجعية  
يستحب لها التزين والتطيب لترغب الزوج وقد قلنا مناه ولذا ايجز احدا على قراءة ثلاثة  
ايام فقط ولزوجهما منعها لان الزينة حقه كما في الفقه وفي النهر ينبغي ان يقيد عدم حل ما  
زاد على الثلاثة ما دام يرض الزوج بذلك فان رضى فقد اسقط حقه ما غير ذلك الزوج اذا لم  
تكن معتدة فينبغي ان لا يدخلها ذلك **ترك الزينة** بانواعها حليا كان او قصبا او خرا او جبر او غير  
اسود قاله المصنف ومنه الامتناع بضييق الاسنان فلا دخل وترك لبس الثوب **المزعر** المصوب  
بزعفران **والعصفر** اي المصوب بعصفر وكذلك المصوب بعفرا وعصب وهو نبت يصيب به الثياب  
الا ان يكون خلقا لا زينة فيه ولا باس بالاسود لانه لا يقصد به الزينة وكذا الازرق فيما ينبغي

مسألة

لها







احدها فخرت بصريه وبين مقصد سفر تعد فيه ان لم يجد محرما اتفقا وكذا ان  
وجدت عند الامام وفي التنف اذ لم يكن محرما قامت في المصريح تنقح عندها وتجد  
محرما واذا وجدت قوما فيهم نسافا منته على نفسها تتوجه او ترجع معهم فرب مطقة  
الرجعي كالباين غير انها تمنع من مفارقة زوجها في مدة سفر لقيام الزوجية **باب**  
**النسب اقل مدة استقرار الحمل بفترة الحاي حمل المرأة مما في البطن من الولد ستة اشهر**  
**يوحية فان** عشرين ومائة ليلة الروح وسنتين لصلب الاعضاء كما في الحديث **والكثر سنان**  
عندنا وقال الشافعي اربع سنين وهو المشهور من مذهب مالك والحمد وعنه ما لا خمس  
سنين وعنه سبع سنين وهو قول ربيعة وعنه الزهري ست سنين وعنه الليث اربع  
ثلاث سنين وهذا اي عييد ليس لا قصاه وقت يوقف عليه وتعلقوا في ذلك بحكايات لا يثبت  
بها حكم ولنا قول عائشة رضي الله عنها لا يبقى الولد في رحم امه اكثر من سنتين ولو فكرت  
مغزله ومثله لا يدرك بالمرأى فخل على السماء واما الاول فعليه الاجماع واما الغالب فسنة  
اشهر ومن قال ان تحت فلانة نهى طالق فنكحي فولدت لسنة اشهر منذ نكحها الا اقل  
ولا اكثر **باب** نسبة تصور الوطى حالة العقد ولو ولد في الاقل منها لم يثبت نسبه وكذا اكثر  
ولو يوم وخث فيه الكمال ولزمه مهرها لانه لثبوت النسب منه جعل وطيا حكما ولا يكون به  
محسنا كما في المحر عن النهاية **واذا اقرت المطلقة من نكاح صحيح او فاسد بانقضاء العدة في**  
**عدة تحتلته** ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسبه اليثبت النسب لخصو  
العلوق بعد الاقرار وان لم يقرب بانقضائها يثبت النسب وان ولدت لاقل من سنتين من وقت  
الطلاق لجواز وجوده عند الطلاق والمتبادر ان تكون مدخولة والا فان ولدت لسنة اشهر  
فصاعدا يثبت اذ العلوق متوهم وان ولدت لاقل يثبت بالعلوق ذكره القهستاني **وان كان**  
**حي الولد لسنتين او اكثر** لا يثبت النسب لكون الحمل بعد الطلاق وفي الاول تحت تصور العلوق  
في حال الطلاق عما سبق فيكون حينئذ قبل زوال الفرائض وقد جزم في الجوهرة بانقول القديري  
بعد ثبوت النسب فيما اذاجان به لسنتين سهوا والحق جلد على اختلاف الروايتين لتواتر  
التواتر على عدم ثبوتها كما قال القديري فتنبهوا هذا اذا لم تلد ثوما فان ولدت والثاني لاكثر من  
سنتين والاول لاقل منها ثبت نسبه من عند غلها خلافا لما ذكره الزيلعي وغيره **الافى**  
**الرجعي** فيثبت النسب بلا عوة وان ولدت لعشرين سنة فاكثرا لا احتمال العلوق في العدة  
لجواز كونها محتمدا **باب** **الرجعي** فيكون حي الولد **رجعي** بسبب وطئه فان الظاهر ان النكاح والحكم  
باب النكاح اسهل من الحكم بانشائه **خلافا** لطلاق البايين لحرمه الوطى **الا ان يدعيه فيثبت**  
**فيه** ايضا لانه التزمه وان لم يثبت قبل المرأة على الاوجه كما في الف **وتحمل على الوطى** بشبهة في  
**العدة** وهذه شبهة الحمل والنسب يثبت فيها بالعدة خلافا لشبهة الفعل كعدة الثلا  
فانه لا يثبت فيها لكن في شرح الطحاوي ان العدة مشروطة في الولادة لاكثر منها والخطام  
مشير الى ان المرأة لو كانت امة لم يثبت نسبه بلا عوة فلو عزل عنها وولدت فان ظن انه

استحسن

لظهور خطاها بيقين  
وان ولد لسنة اشهر

للعلم

منه لم يرضه كما في القهستاني معز الجليل **وان كانت الحباثة المدخولة بها راهقة** جامع  
مثلا فلان اتفق به لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب والافلا يثبت  
ان لم تنقح الحمل لانها لصغرها ينزل سكوتها منزلة الاقرار بانقضاء عدتها بثلاثة اشهر  
وعند ابي يوسف يثبت النسب فيما اذاجان به دون السنتين وفي الرجعي الى سبعة وعشرين  
شهرا ومن مات عنها زوجها بالعدة يثبت نسب ولدها ان اتفق به لاقل من سنتين  
من وقت الموت ولو غير مدخول بها فلا فرق بين ذوات الاقرار والاشهر لان عدة الوفاة  
لغير الحامل بالاشهر كما في التبيين **وان كانت اليتم مات عنها زوجها راهقة فان اتفق به**  
**لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام** يثبت نسب الى سنتين كما لو اقرت بالحمل وان اقر  
بانقضاء عدتها بعد اربعة اشهر وعشرين ولدت لسنة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه  
ولا تثبت ولادة **المعتقة** عن وفاة او طلاق باين او رجعي عما في قاض خان عند الاقرار  
**الاشهاد** اذ رجلين او رجل وامرأتين وعندهما تكفي شهادة امرأة واحدة وهي تقبل  
شهادة رجل واحد قيل نعم وان كان حبل ظاهريه فكل احد او اعترف الزوج بحملها يثبت  
ثبت الولادة **باب** **مجرد قولها** عنده لثبوت النسب قبل الولادة كقولها الف وهو بعيد انها لو  
وقد كان الحمل ظاهرا فأنكره أكتفى بالشهادة بكونه كان ظاهرا **وعند** **باب** **شهادة**  
**امراة** واعلم ان شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في هذه الصور كلها الاحتمال  
ان يكون غير هذا كما حره الزيلعي **وان ادعت** اي الولادة بعد موت الزوج لاقل من سنتين  
فصعد قضا الورثة **باب** **تعدد** يقوم في حق الارث لانه خالص حقهم وكذا في حق النسب **باب** **اختيار**  
**ان تم نصاب الشهادة** بهم فيشارك المنكرين ايضا وان لم يتم لا يثبت الا في حق المقربين منهم  
الفق وصرح بن بندار في شرح الجامع الصغير بان لا يعتبر لفظ الشهادة لا تعتبر لخصو  
بين يدي القاضي نظرا الى شبهة الاقرار ولشترطنا العدة نظرا الى شبهة الشهادة  
**ومن نكح** امرأة ولو كتابية او امة بعقد صحيح فأنه بولده لسنة اشهر من وقت التزوج **فصل**  
**اي اكثر نصيب على الحال وما حبه** محذوف وقد يبره وذهب صاعدا **باب** **النسب** منه  
**اقر بالولادة او سكت** لقيام الفرائض القوي مع تمام المدة وان نكح ولادتها **باب** **شهادة**  
**امراة مسلمة حرة عدلة** على الولادة فان نكحها لعزله من مملوكه وان جات بالولد  
لاقل من ستة اشهر لا يثبت النسب لسبق العلوق وبفسد النكاح لجواز كونه من زوج  
او من وطى بشبهة وكذا لو اسقطت مستبين الخلق لاقل من اربعة اشهر لانه لا يستبين  
في اقل منها ولو جات لسنة فقط كانت كالاكثر لاحتمال انه تزوجها واطيا لها فوافق الانزال  
النكاح والنسب تحتاط في اثباته كما في الحروف في الجنب وقيل لو جلت منه بزنا ثم تزوجها  
قله ويكرها وعن ابي حنيفة لا بأس بان يتزوجها ويستبرأ عليها وقد تقدم **باب** **ان ادعت نكاحا**  
**انكح زوجها منذ سنة** اشهر وادعي الاقل فالقول لها مع التيمين لشهادة الظاهر  
بالولادة من نكاح حملها على الصلاح وعند الامام بلايين وقولها في كاسي

والا فلا يثبت لكون العلوق  
بعد العدة وعند ابي  
يوسف يثبت نسبه

على العقد

والولد له



وان علق الزوج طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق خلافا لما اطلق عن  
 لان شهادتها حجة في ذلك وله ان يثبت النسب بها للضرورة فلا تظهر في حق الطلاق لان  
 عن الولادة ولا نهى اذعت الحث فلا يثبت الا حجة تامة وان اعترف الزوج باجل او كان ظاهرا  
 تطلق مجرد قولها ولدت وعندهما لا بد من شهادة امرأة لا عواها الحث وله ان الاقرار  
 به اقرار عايف اليه وهي مستقيمة بك امة فطلقها بعد الخول واحدة رجعية او بينة  
 فاشهرها كملت في ملكه باني نسب كان الاقرار بانقضاء نكاحها وكذا الحكم لو اشترها قبل ان  
 يطلقها فولدت لاقول في حقه من غير ان يشهرها له الولد بلاد عوة لانه ولد الحقة والخلوة  
 سابق على المشرق فله من سوا القربى ما لا تملك لاقول لم يلزمه الا بد عوة لانه ولد المملوكة  
 والمهادن ايضا في اقراره ولو كان الطلاق يثبت النسب الى سنتين من وقت  
 الطلاق ولو طلقها قبل الخول يشترط ان تاتي به لاقول من نصف حول من قبل فارها يكون  
 العلوق في حال قيام النكاح ولو اقرت بانقضاء نكاحها يشترط ان تاتي به من نصفه من اقرت  
 كما في النهر ومن قال لامته ان كان في حقه ولد او كان بها جمل فهو مني فشهدت امرأة  
 ظاهره سوا لا تنزع القابلة او غيرها كذا في النهر بالولادة فهي ام ولد اجماعا لتعين الولد  
 بشهادتها هذا اذا ولدت له لاقول من نصف حول من اقرت ان لاكثر منه لا احتمال العلوق  
 بعد التعليق لانه لو قال هذه حامل مني ثبت النسب الى سنتين من فيه كما في البحر عن  
 الغاية ومن قال لغيره هو ابني ومات القابل قال التامه المعروفة بحرية الاصل والاسلام بانها  
 ام الطفل انا امراته وهو ابنه ميراثا استحقا للزوم كونه من نكاح صحيح فوجب بقاؤه في حق  
 زواله والقياس ان لا يكون له الارث لان النسب يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطي بشبهة  
 وبامومية الولد فلا يكون الاقرار به اقرارا بالزوجية فان جهلت حررتها وقالت الورثة اني  
 الميت انت ام ولد فلا ميراث لها ليس بقيد اذ الجهل بالحرية كاف في منع ارثها سوا قال  
 الوارث ذلك ام لا او كان مغيرا كما في الحر والنهر وكذا لو قالت الورثة انها كانت نصرانية وقت  
 موته ولم يعلم اسلامها فيه او قالت الورثة كانت زوجة له وهي امة فلا ميراث لها لما قلنا  
 ذكره العيني وغيره وهل يجب لها مهر المثل قال التمر تاشي نعم واقره الزيلعي والعيني وابن  
 الهمام ورد في الاتفاق والله الموفق فزوج غاب عن امراته فترجعت باخر وولدت اولادا  
 فالاولاد للثاني وعليه الفتوى كما في الجوهرة وغيرها وقد حررناه فيما علقناه على التنوير  
 والمنازل وزوج امه من عبده فولدت قاده المولى لم يثبت نسبه وعق الولد وتصير  
 الامة ام ولده ولو ولدت منه الموطوءة له ولد لم يثبت نسبه حتى يدعيه كامة مشتركة  
 بين اثنين استولدها احدهما ويصح في الاستيلاء ان الفرائش على اربعة مرات وقد  
 اکتفوا بقيام الفرائش بلاد خول كتر من المخرى بالمشرقية اذا ولدت لستة اشهر منذ  
 تزوجها لا مكان العقل بان يصل اليها خطوة كرامة كذا اقتصر عليه ابن الكمال وغيره  
 زاد الكمال وان يكون له استحقاق في النهر والاقتصار على الثاني اولي لما استقر من

قبل

قيد بالتعليق

ان طئ المسافة عندنا ليس من الكرامة في شيء وقد خصنا في شرح التنوير وتامه في  
 شرح الوهبانية وقد نطقت فقال ومن لولي قال على مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفر  
 وقد منعوا من ان يكون كرامة بمعنى ما جعل ويكثر كاحياء ميت واستفاق ونبي ما  
 من اليد والاستماع للبحر بكثرة واشتراك في كل ما كان خارقا عن النسخ الجرم يروي ويصير  
 من القل من طعم والقلب العج فشهدت بها ثمانية عشر من المصدق المصري الحقان ما  
 به قد خدش الانبياء لا يصور بل الحضانة هي بفتح الحاء وكسرها تربية الولد وهل هي  
 حق من ثبوتها فلا خير اذا امتنعت او حق الولد فخير خلافا لريح الاول غير واحد فلا خير  
 لو امتنعت لانها رعا تجز في الواتعان وغيرها وعليه الفتوى واختار الثاني ابو الليث  
 وخواهر زاده والهند والى كيتا يضح الولد وايداه في الفتى عاني كافي الحاكم لو اختلعت  
 على ان تنكح ولدها عند الزوج قال في الفتى فان لم يرجع غيرها اجبرت بالاخلاق وعلى هذا فاقول  
 الفتى جواب الرواية ثم قال في الفتى فان لم يرجع غيرها اجبرت بالاخلاق وعلى هذا فاقول  
 به في البحر قول الفقهاء الثلاثة ما اذا لم يكن للصغير رحم فخير الام وعزاه للظهير  
 غير ظاهر كما حره في النهر وسيجي الام احق بحضانة ولدها ولو كانت امة او حرة سبية كاسبي  
 قبل الفرقه وبعد ها الا ان تقع الفرقه برة تها وتكون فاسقة فسقا يضيع الولد به او تزوج  
 كل وقت وتترك الولد ضايعا او تكون امة او ام ولد او مدبرة او مكاتبه جات بالولد قبل الكتابة  
 او متزوجة بغير محرم او ابنته بمهرها والاب معسر والعة تقبل ذلك فالامة اولي على الصحيح  
 كما في الفتوى في الدرر والغر وغيرها والصحيح ان يقال للام اما ان تمسك الولد بغير اجراء  
 ان تدفعه الى العمة وفي القهستان وفيه اشارة الى انها اولي من المحرم وان طلبت اجرا  
 والمهر لم يطلبه والام ان يقال لها امسكية او ادفعه الى المحرم والى اخيه في اليها بلا  
 طلبها لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين الحضانة اتمهم وفي الفتى الام احق  
 بالولد وان كانت سبيته الممنوعة معروفة بالجهل لم تفعل ذلك انما لم يثبت فعله منها  
 كذا في النهر ثم امها وان علمت ان لم تكن الام مستحقة لها ولم تقبل واستقطت حقها  
 او كانت مفقودة وهما جر الان الحضانة بسبب الامومة وعما في يوسف ان ام الاب اولي  
 من ام الام ثم ام الاب ان لم توجد جدة من قبل الام فهي احق بالشروط المذكورة وكذلك  
 امها وهلم جرا وافاد في البحر ان ام الاب تخرج عن ام الاب بل عن الحالة ايضا وهي واقعة  
 الفتوى ثم اخت الولد لا يوجب ثم لام ثم لاب وفي الاختيار عن ابي حنيفة تاخيرها عن الحالة  
 ثم بنت الابن ثم لام ثم لاب ثم خالة الام كذا في الاختيار عن ابي حنيفة تاخيرها عن الحالة  
 ثم بنت الابن ثم لام ثم لاب ثم خالة الام كذا في الاختيار عن ابي حنيفة تاخيرها عن الحالة  
 بهذا الترتيب ثم العصبات بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لاب  
 ثم نوه كذا في النهر ثم نوه ثم اذا لم يكن عصبة فله في الارحام فتدفع للاخ لام  
 ثم لانه ثم للعم لام ثم لخال لا يوجب ثم لام كافي البرهان وغيرها فاذا اجتمعوا فالحكم

منه السير

من القل من طعم والقلب العج  
 فشهدت بها ثمانية عشر من المصدق المصري الحقان ما

الحضانة

في حفظ

كافي الاختيار



ثم اورعهم ثم استنهم ولا حق لفاسق ومعتق وابن عم في مشقتها وهو غير مأمون  
 بخلاف الغلام ولا يست خالته وعتة وعتة خاله وعم لعدم المحرمية كما لا حق للرجال  
 من قبل الام وبنات الاخت اول من بنات الاخ وهن اي بنات الاخ اول من البنات  
 لا الخالدة ومن تحت غير محرم اي الصغير سقط حقه فينتقل الى غيرها كما هو امثلا  
 واذا جتمع الساقطان الحق يضع الصغير حيث يشاء منهن كما في القمستان في معتق المحيط  
 ثم ههنا قيد حسن بهم ذكره في القينة وهو ان لا تسك الصغير في بيت الاجني مع  
 المتزوجة فان فعلت كان للاب ان ياخذ منها قال في المحرق وقد وقع التردد فيما لو  
 امسكتها الخالة في بيت اجني عن الصغير عارية والظاهر سقوط حضانتها قاسا على  
 ما مر قال في النهر والظاهر عدم سقوطها للفرق البين بين زوج الام والاجني **لامن**  
**تحت محرمه** تصرح بما علم كما تحت عمه وحدة تحت جداه فلا يسقط حقه لعدم الضرر  
 في حقه بخلاف ما لو كان رجلا فقط كابن العم فانها تسقط ويعود الحق الى حق الحضانة  
 اليها بزوال نكاح سقط به لزوال المانع وكذا زوال نكاح وردة ثم زوال المانع تعود الحضانة  
 ذكره المعين وغيره فلا حسن وهو الحق بزوال مانعه والقول لها في نفى الزوج لو ادعى  
 تزوجها لكونها منكورة ولو اقرت به لكنها ادعت اليونة فان لم تعين الزوج فالقول لها الا ان  
 عينته كما في التبيين وغيره وينبغي ان يكون مع اليقين في الفصلين كما في النهر ويكون الغلام  
 عند هذه اي الحضانات **حيث يستغنى عن النساء** يحتاج الى خلق بالادب الرجال وفنفسه وري  
 الاستغناء بان ياتل وحدة **ويستغنى** اي يظهر وقيل يزيل الحاجة عنه  
 وحده اي بلا معين وقد رالا استغناء تسع سنين والمقدرا بنو بكر المراهي **او يسع**  
 والمقدرا الحضانات والاولى عليه الفتوى اعتبار الغالب ولو اختلفا في سن الولد لم يخلف احد  
 يظهر القاض الى الولد فان رآه استغنى عما ذكره فعلا لبيه والا لاثم بعد استغنايه **تجرب الاب**  
**عما اخذ** لان لفقته وميانه عليه بالاجماع فيجبر وكذا غيره منهم ذكره البهنيس وتكون  
 الجارية عند اخذ ام الام والاب **حيث خيض في ظاهر الرواية** كما في التجنيس او يبلغ بالسن  
 وفي القمستان عن النظم تصير بنت اربع عشرة سنة وعند محمد **حيث تشبه** كما تكون  
 الجارية عند غيرها اي الام والجد **حيث تشبه** ويدين فيفساد اهل الزمان وفي الخلا  
 وغيرها وعليه الاعتماد وحده الشهوة تسع سنين وعليه الفتوى ذكره الزيلعي وغيره  
 واذا استغنى الولد عند واحدة منهن فالاولى اقرهم تعصبا فالاب ثم الجد فالاقرب  
 في الاختيار ومن لها الحضانة من النساء **لا خير عليهما** اذا ثبت مطلقا عا ما ذكره الباقيان  
 لاحتمال العجز فالاولا اذا عينت وقيل جبروا يدها كمال كما مر فالواد لو لم يوجد غيرها جاز  
 بلا خلاف قال في النهر وهذا يعبر ما اذا وجد وامتنع من القبول وتسقط اجرة الحضانة اذا لم  
 تكن منكوبة ولا معتدة تنبيه اختلاف المسكن الذي تحضن فيه الصبي فقيل يجب  
 في ماله ان لا يان والافعل من يجب نفقته عليه وفي جده التفرقة لا يجب كذا في اخره وينبغي

القاض

ويشترط وحده

الام

نهر

ترجى جده وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة كذا في النهر وينبغي  
 الباقي ان المختار ان على الاب سكتها وسكتها ولد ما يجع في الحضانة فان لم يكن امراة  
 تستحق الحضانة فالحق للعصاة عما ترينهم في الارث لكن لا تدفع صبيته الى عصبة  
**غير محرم** كابن العم ومولى العتاقة خوف الفتنة فان لم يوجد غير ابن العم فالاختيار  
 للقاضي ان رآه اجد غيرها اليه والا وضعها عند امينة وفي القمستان ولا يجبر في المقام  
 مع ايها شاطفل مميز ولا ينظر الى سبع سنين كما قيل كما في الحقايق وفيه اشعار بان  
 تجبر اذا بلغ كما في المحرق **ايته** والطفل كالصبي من التولد الى الاحقلام الا انه ما يستوي  
 فيه الحد كمر ولا يونس كما في المحرق ولا تدفع **لفاسق** ما جن لا يبالي ما يصنع وانما كان محرما  
 احتياطا وعبارته في النهر وقالوا ان كان من المحارم من لا يؤمن على الصبي والصبيته فلا  
 حق له في الحضانة فان لم يكن عصبة دفع له في الارحام لالا الام ثم الولد ثم للعم الام ثم  
 الخال لا يورث ثم الاب ثم الام وان اجتمعوا اي مستحقوا الحضانة في درجة **فاوزعهم اولي**  
**ثم استنهم** نظر الولد وقد تقدم ولا حق لامة ومدبره ومكاتبه وام ولد في الحضانة  
 قبل العتق فاذا اعتق صرن كالحرة وفي المسارع ان الامة اذا اقرتها زوجها فالحق للزوج  
 وان كان الاب حرا ولا يفرق بينهما وبينهما ولا ينفق استغنا الامة عن ام الولد ذكره القمستان  
**والذمية** لا المهرية **اي** بولدها **المسما** ما لم تحيق عليه الف الكفر نظرا لانه يلا فرق بين  
 غلام وجارية قال في النهر وينبغي ان يفد برئيسه بثمانين وفي الخ وبنع ان تغذيه بخرا  
 خنزير فان خيف فم الى المسكين **وليس** للاب ان يسافر بولده من بلد امه ما بقي حق  
 الحضانة لها نعم له اخراجه الى مكان قريب لا يقطع عنها اذا ارادته ان تبصر ولدها  
 كل يوم كما في الحاوي القد **حيث يبلغ حده** لا استغنا ذكره ان اوانى لسقوط حقه واخذ  
 المطلق ولده منها لزواجها هل له ان يسافر به قال في السراجيه نعم له ذلك الى ان يعود  
 حق امه قال في النهر وهذا يجب ان يقيده بما اذا لم يكن له من ينقل اليه الحق بعد هاولا لام  
 ان يسافر بولدها للاضرار بالاب **ولا الى وطنها** والحال انه قد تزوجها فيه في الاجم ولو بعد  
 المسافة فلا يخرجها الى بلد ليس وطنها الذي لم يعقد فيه فيلزم ان لا يخرجها الى بلد ليس  
 وطنها وان وقع النكاح فيه في الاجم ولا الى وطنها الذي لم يعقد فيه فيلزم ان لا يخرجها الى بلد  
 ليس وطنها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا حيث لو خرجت الزوج الى الولد امكته ان بيت  
 في اهله ان لم يكن وطنها **ارحبت** وهو مسما وذمي وان كانت حرة ولو كانت مستأمنة  
 فلها ذلك **وليس** ذلك في السفر لغير الام من الحضانات الا بان ابيه لا تنفذ احد الشرطين  
 وان كان المصيرين او القريتين ما يمكن الاب ان يطلع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به  
 بالذهاب من المصير الذي طلقها فيه والقرينة الى مصرها او قريةها وكذا الهما النقلة من القرية  
**الى المصير خلاف العكس** لضرر الولد بالخلق باخلاق اهل القرية الا بالشرطين المذكورين  
 لان اهل الكفور من اهل العلم انه لو خرج بالولد ثم طلقها فطالبت باعادته فان خرج

القبور



بادنها ليس عليه الرد ويقال لها اذ هي وخذيه وان خرج بغير اذنها كان عليه الاعادة  
 كما في الشهر وغيره **والاخير للولد** عند ما وفي الفخذ والمعتوه لاخير ويكون عند الام قال  
 في الشهر وظاهره ان هذا مخرج على القول بالتحجير كما هو من ذهب الشافعية واذا عرف هذا  
 في المعتوه فالجئون اول فروع الغلام اذ بلغ من رالباب ولاية حفظ ماله وكذا انه ان يجه  
 الى نفسه لدفع الفتنة اول دفع العار عن نفسه فانه يعير بفساد ولده والثيبه المأمورة  
 لها التفرد بالسكن فان لم تكن مأمورة فالاب يضمن اليه وليس للبكر التفرد فان دخلت في السن  
 وكان لها راي فلها ان تفرد وقامه في التبيين وفي القنية الصغيرة اذ لم تكن مستهانة  
 ولها زوج لا يسقط حق الام في حضنتها مادامت لا تصلح للمرجح الا في رواية عن ابن يوسف  
 اذا كانت تصلح للاستيناس بها والصغير اذا كان في حضنة الام وهو من اولاد الاشراف  
 تستحق على الابحاد ما اخذ منه في شتره او مستاجرته وفي شرح التقيية للباقي عن البحر  
 المحيط عن مختارات ابن حفص سئل عن لها امساك الولد وليس لها مسكن مع الولد  
 هل على الاب سكنها وسكن ولدها قال نعم سكنها جميعا وسئل في الآية الخار المختار  
 في هذه المسئلة فقال المختار ان عليه السكن في الحضنة **باب النفقة** هي ائمة ما ينفق  
 الانسان على عياله وخود ذلك كذا في البحر من ضياء الطوم وشرع كما في الخلاصة عن هشام  
 قال سالت محمد عنها فقال هي الطعام والكسوة والسكن وعرفاه في الطعام واسباها  
 الزوجية والقرابة والمكف فمتناول خوالعبد والبهائم والعقار كما سيبي وبدا بالاول لما  
 لما من النكاح والعدة اولانها اصل الولد **باب النفقة والكسوة والسكن للزوجة**  
**على زوجها** اي الرجل الحر والعبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر وهذا ابا لا جاء فلا نفقة  
 على الفاسد كما في البرازية ثم قال في النكاح بلا شهود للزم وفيه نظراذ هو من افراد  
 مرو لو كان الزوج صغيرا مال فان لم يكن لاجب على ابيه الا اذا ضمنها كالمهر كما مر  
 كان الزوج صغيرا مال فان لم يكن لاجب على ابيه الا اذا ضمنها كالمهر كما مر  
 كانت الزوجة او كافر حرة او امة موطوءة او غير موطوءة ولو غنية كبيرة او صغيرة موطوءة  
 اي تطبيق الولي وكذا لو كانت مستهانة يكن جماعها نكاحا والفرج كما في الذخيرة وفي الفقه  
 والظاهر ان من تشبه في ما دون الفرز مطيقة للجماع في الجلبة والاص عدم التقدير وفي  
 التفهستان ولا اعتبار كونها مستهانة على الصحيح **اسكت اليه نفسه** غير مريضة فجب  
 نفقة الرتقا والقرنا وغيرهما لا يمنع الوطى لانه جزء الاحتباس وكل من كان محبوسا  
 لمنفعة ترجع اليه غيره كان نفقته عليه فلا يرد الرهن للاشتراك في المنفعة فجب لعامل  
 الصدقات والمفخ والقاض والنوالي والمقاتلة والمضارب اذا سافر مال المضاربة قاله البهني  
 وغيره في منزله في رواية عن الثاني واستحسنها صاحب الهداية وظاهر الرواية وجوب  
 بالعقد الصحيح ولو في بيت ابيه ما لم ينع شوز وهو الامم وعليه الفتوى كما في الفقه والبدائع  
 والخلاصة وغيرها **او لم يسلم الحق** كالمهر مجهول ولو كان كله موجلا كانت بالمتع ناسرة

وغيره  
 ٤٦

الا

اوله عدم ثبته  
 هذا على ظاهر  
 الرواية كما مر  
 ٤٧

الاعلى قول الثاني من ان لها المنع وبه يفتر كذا في النهر **وتفرض النفقة كل شهر وتسلم**  
**اليها** ان شكت عدم انفاقه ولم يكن صاحب ما يجد لان لها ان تاكل من طعامه وتلبس من  
 كرايسه بغير اذنها كما في الذخيرة وفيها ايضا لو مضى الشهر وقد بقي منها شيء تفرض  
 لها اخري ثم لو سفلت المفروضه لا تفرض لها اخري بخلاف المحارم كما في الخلاصة  
 ولو طلفت بعد فرض الشهر كل يوم كان لها ذلك كما في التبيين واعلم انه لو شرط في العقد  
 ان النفقة تؤمن كان الشرط غير لازم ولو حكم بوجوب العقد حاكم يرى ذلك بقى لو حكم  
 الخنق بفرضها وراهم واشتروا مال ابد له منه هل للشافعي ان يحكم بالتبوين قال الشيخ  
 قاسم في موجبات الاحكام ليس له ذلك وعلى هذا فلو حكم الشافعي بالتبوين ليس الخنق ان  
 يحكم بخلافه وهذا من الحوادث المهمة في حفظ وفي البحر من القضاء فان قلت هل تقرير القاضي  
 للنفقة حكم منه قلت هو حكم وطلب التقرير بشرطه دعوى فقد وجد بعد الدعوى  
 حتى لا يسقط من المدة ولو ابرأت بعد الفرض صح كما يعلم من خزائن الميث فان قلت اذا فرض  
 لها كل يوم او كل شهر هل يكون قضا لجميع ما امت في العصمة قلت نعم ما لم يمنع مانع حتى لو  
 ابرأت من نفقتها برى من نفقة الشهر الاول فاذا مضى شهر فابرأت من نفقة ما مضى وما  
 يستقبل برى مما مضى ومن شهرها يستقبل وقامه في الحضنة ولو طلفت منه كفيلا بها خوفا  
 من غيبته استحققت الثاني انها تاذة كفيلا بنفقة شهر وبه يفتر اي تحجير الزوج عما ذكره في  
 الفقه ولو علم القاضي انه يملك في الصغير اكثر من شهر اخذ الكفيل اكثر من شهر ولو كفل لها  
 بنفقة كل شهر قال لا يلزمه نفقة شهر وقال الثاني ما دام النكاح قائما وهو ارفق وعليه  
 الفتوى واجمعوا انه لو قال ما ذهبا زوجين او على الابد كان الامر كما قال ولو كان له دين عليها  
 التقيا قضا فان ربح الزوج لان دين النفقة اضعف من ساير الديون السقوطه بالموت  
 ودين الزوج اقوى فاشترط رضاه بخلاف ساير الديون والحق في البحر والنهر وتفرض  
 الكسوة كل ستة اشهر وهي درع وخمار وطحفة هذا في عرفهم اما في عرفنا فيجب لها ثياب اخر  
 كسر والوجبة والحاف وفراش تمام عليه او مضربة وما يد فوبه اذى الحر والبرد على اختلاف  
 الاماكن والعهادات والافاق ولم يذكر الخف والمكعب لانها اله الخروج وهي منهية عنه  
 نعم تجب عليه ذلك لامتها كما يعلم من المجتبى وفي الظهيرية وهما مسئلة عجبية وهي ان لا  
 تجب على الزوج خفها وتجب عليه خف امتها لانها منهية عن الخروج دون امتها وذكر  
 شمس الائمة ان لها فراشا على احدة لانها رعا تعتزل عنه في ايام حيضها او في زمان مرضها  
 قال في البحر وقد استفيد من هذا انه لو كان لها امتعة من فرش وخوها لا يسقط عن الزوج  
 ذلك بل تجب عليه وقد راينا من يامر بها بفرش امتعتها ولا ضيا فنجبر عليها وذكر حرام  
 اتبع كمن قد منعته في باب المهر معزبا الى المبتغى انها لو زفت اليه بلا جهار يلق به فله  
 مطالبة الاب ما دفعه من الدراهم والدنا نير لا اذا سكت انتهى وعلى هذا اذا زفت اليه  
 ثم عليه الانتفاع به وفي عرفنا يلزمون كثرة المهر كثرة الجهار وقلته لقلته ولا شكر ان

بعد ذلك

المعنيين

كل



ان المعروف كالمشروط فينبغي العمل عليه ما مر كذا في النهر وفيه ايضا عن الخلاصة والزوجة  
ان يرفعها الى القاضي ليامر بها ليس الثوب لان الزينة حق وهو ظاهر في انها لو فتر على  
نفسها كما هو شأن زماننا حيث صارت هزلة كان له ان يرفعها الى القاضي ليامر بها بغير  
ما يمنع من ذلك وان الزوج يتعاطى ذلك بنفسه **وتقدر بكفايتها بالمعروف بلا اسراف ولا**  
**تقتير** ويعتبر في ذلك اي النفقة والكسوة حالها في الموسرين حال اليسار وفي المعسرين  
**حال الاعسار** وفي الطلبة الاعسار غير موسر وقال المطرزي انه خطأ محض وكانهم ارتكبو  
لمزوجة اليسار وفي المختلفين بين ذلك يعني الوسط اي فوق نفقة المعسر ودون نفقة  
الموسر فخطأ بطبق بقدر وسعه والباقي دين عليه الى المعسرة والاطلاق مشير الى ان القدر  
المعتمد من النفقة غير لازم لاختلاف الطبائع والغلا والرخص فيقدر ما يكفيها بقول عبد  
عبيد او قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم وتسعة والعسار اربعة او خمسة  
ولو احدث ما يعسر خبز البر وباجه او باجته فيفرض كل شهر وقال السرخسي انه غير  
لازم وقيل في المختار كل يوم وفي الجار كل شهر وفي الالهقان كل سنة كما في الزاهد في  
ان الزوج يلى الانفاق فلا ضرورة الى القاضي الا اذا قدر ما لا يكفي فان للقاضي ان يزيد  
على ما فرض وينقص عنه الغلا والرخص والمستحب ان يطعمها ما ياكل لانه ما مورده من الخبز  
والاكتفا مشعر بان الكسوة كالنفقة في ذكرنا ولو لم يكن قبل من الوقت لم يقض بدلا  
حتى يرضى كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء ستة اشهر وفي الصبيان  
اربعة اشهر **وقيل يعتبر حال فقط** فهاذا ظاهر الرواية وهو الصحيح في المضمرات ولكن بالاول  
يفي عليه فلا يجب عليه ان كان موسرا وهي فقيرة ان يطعمها ما ياكل نعم ينبغي له ذلك **والقول**  
**له مع عيشه في اعساره في حق النفقة والبيتة لها في يساره** ولو طلبت من القاضي السؤال  
عن حاله من جيرانه لاجب عليه ذلك ولو سال فاخبره عدا لان يساره ثبت يساره بخلاف  
ساير الديون كما في البرازية **وبفرض عليه نفقة خادما** ولو صغيرة قادرة على الخدمة  
ونفقها انقص من نفقة الزوجة والمعتبر الكفاية وهذا اذا كان الخادم ملكا او كان له  
شغل غير خد منها او لم يكن له شغل لكنه لم تكن معها فلا نفقة له وقيل عليه  
نفقة الخادم وهذا لو الزوجة حرة فلوامة لم يجبر لها واعلم ان نفقتها لاجب الا اذا قامت  
على اعمال البيت كما في التمهات في المحيط وفي الشربلية عن البحر عن الحانية لو امتنعت  
الخادمة من الخبز فلا نفقة لها لمنا بلنها باخدمة خلافا للزوجة فانها في مقابلتها الاحتمال  
وقالوا ان نفقة الخادم لو كانت من بنات الاسراف ولم ياتها بطعام منها كان **موسرا** وهي  
حرة كما مر وهو ظاهر **وعند اي يوسف يفرض نفقة خادمين** وعنه لو كانت فاقية بنت  
فايق زفت اليه مع خدام كثير استحققت نفقة الخدم كلها وبه تأخذ كما في البحر عن الغاية  
واقرو في من الغفار ولو كان معسرا **لا تلزمه نفقة الخادما** وان كان لها خادما في رواية الحسن  
عن الامام وهو الاصح خلافا لما في لان الخادما لزيادة الزينة والتنعيم فلا يلزمه الاحالة اليسار

لها مع المملوك لها  
الذي لا شغل له غير  
بافعل فلو لم يكن في  
ملكها صح

قال في الفقه وهذا مخالف ما مر من اعتبار حالها واجاب في البحر انه انما فعل ذلك في  
نفقتها ليجتمع بين الالية وحديث هند وليس ذلك في الخادم فكان على الاصل من اعتبار  
حاله تنبيه لو كان له اولاد لا يكفيهم خادما واحد فرض عليه نفقة خادمين او اكثر  
كما في الفقه ولو جاز الزوج خادما لم يقبل منه الا برضاها كذا قالوا وينبغي ان يقيد  
بما اذا لم يتخير من خادما ما اذا تضرر منهم بان يختلس من ثمن ما يشتريه كما هو ادب  
صغار العبيد في ديارنا ولم يستبدل به غيره وجاها خادما امين فانه لا يتوقف على رضاها  
كذا في النهر **ولو فرضت اعساره ثم اسر خا صحتة** ثم القاضي بالفرض عليه **لها نفقة**  
**اليسار وبالعكس تلزم نفقة الاعسار** يعني الوسط فلا ينافي ما مر **لان نفقة ناشئة**  
وهي لغة العاصية على الزوج المغضبة له وعرفنا التي خرجت من بيته اي الزوج خرجا  
حقيقيا او حكما **بغير حق** واذن من الشرع في النواشئ ما اذا منعت نفسها للمهرها  
او كان ساكنا معها في منزلها فمعتة عن الدخول عليها فانها ناشئة الا اذا منعتة ليجوزها  
الى منزله او يكثرى منزلا فيمنعها لا تكون ناشئة كما في الحانية وما اذا سلطت نفسها لغيره  
او لغيره فقط فلا نفقة لمخترات لم تكن مع الزوج الا بالليل فقد قال الزاهد في المجتبى **وبه عرف**  
جواب مسئلة في زماننا ما لو تزوج من المختبرات التي تكون في النهار في مصاحها والليل  
عنده فانه لا نفقة لها انتهى واقرو القهستاني وغيره لكن في النهر وفيه ولم يبين وجهه  
ولكن ينبغي ما يوضحه وقالوا لو منعت من الوطى لم تكن ناشئة وكذا لو اجرت نفسها لارضاء  
مبي وزوجها مشريف وقيل تكون ناشئة ولو ابنت السكينة في مكانه المخصوص او عثا اجنيا  
محلها اليه فابت ان تذهب معه فلها النفقة وينبغي ان يخرج لزيارة احد ابويها ولستة  
وقعت لها لم يعرفها زوجها وعنه لم يسئل وعادته الى منزله بعد ما سافر اجابوا بانها  
خرجت عن ان تكون ناشئة كذا في الخلاصة وما ذكرنا في اثنا المسائل ظهر فائدة القيد  
في لفظ والقول لها في عدم النشور مع عيشها كما في البحر **والزوجة محبوسة** بدلين قادر  
على ادائه الا وعليه الفتوى ولو حبسها هو بدلين له عليها فلها النفقة في الاصح قاله  
الحداوي وعليه ففي طلاقه مواخذة وقيد بالدين محلا لخال المسلم على الصالح والا فالجس  
ظلم لا نفقة لها ايضا كما في الاخيرة وهذا عند الطرفين خلافا لاي يوسف كما في المحيط  
فالا حسن ترك قيد بدلين قيد حبسها لان حبسها مطلقا لا يستقطها كذا في غير كتاب الا ان في  
تجديد القدوري نقل عن قاضي خان انه لو حبس في سجن السلطان ظلم فانما الصحيح انها لا تستحق  
النفقة انما ولو طلبت حبسها لاجاب الى ذلك عند المتأخرين **ومريضه** لم تزف لم يمنع  
نشور كما مر **ومقصودة ترهايه** يعني والاحسن ترك قيد كرها فتنبه وصغير ولا توطا الى  
تطبيق الوطى سوا كانت سالحة للخدمة والاستيناس او لا ولا يرد خوارقها والقران لان المعسر  
في اجاب النفقة احتياسا يستغنى به الزوج بالوطى او الدواعي والثاني موجود هنا وعلى  
هذا اقول اذا كانت الصغيرة مشتهرة يمكن جماعها في ادون الفرج تجب النفقة كما في

فتنبه

وهو الصحيح

الى بيت الزوج صححة في  
رواية كما يشرح والاصح  
تعلق النفقة بالعقل  
الصحيح صح



المخرج من الخيرة وحاجة لامعه اي الزوج ولو جئت معه فلها نفقة الحضر لا السفر  
 زاد على نفقة الحضر يكون في مالها لا يراه منفعة لها ولا الكراوى عند الثاني ان تحت مع محرم  
 فلها النفقة خلافا لمحمد وهذا لو بني بها وفيه اشارة الى انه لا نفقة لمدة الذهاب والمجيئ  
 يعطيهما نفقة شهر لان الواجب عليه نفقة الحضر وهي نفقة شهر افسهم او عن الثاني  
 لو ارادت حجة الاسلام يوم الزرع بالزوج معها ولا نفقة عليها كما في المحيط وينبغي ان لا  
 نفقة في الحج النفل بالطريق الاولى ذكره القمستانى ولو مرضت اي حدث مرضها في منزل  
 فلها النفقة لا لو مرضت وزفت مريضه لان التسليم لا يصح واستحسنه في الهداية لكن في  
 الخاتمة لو زفت اليه مريضه قالوا لها النفقة انتهى لكن الاحالة على الغير مشعرة بالضعف  
 والخلاف فيدري عن اي يوسف لا نفقة لها ان كانت لا تطيق الجمع ذكره القمستانى وذكر  
 انه لو تطاول مرضها في بيته تسقط نفقتها لانها صارت كصغيرة ثم نقل عن البصولي ان  
 ان لم تكن الاستغناء بها فلا نفقة لها كما لا يتحقق عند الادوية انتهى ثم نقل بعد نسخة من  
 المحيط انها اذا مرضت في بيت الاب مرضا لا يقدر على الوطى ولم تزف الى بيت الزوج الا  
 انهم تمنع نفسها عنه بغير حق وجب النفقة انتهى وفي الشريعة لا نفقة عن الفرج اذا لم يكن  
 الانتفاع بها بوجه من الوجوه تسقط النفقة وان كان مريضاً يمكن الانتفاع بنوع انتفاع  
 لا تسقط وهذا تفصيل للاول ثم ذكر ان ما استحسنه في الهداية مختار بعضهم وليس هو  
 عليه بل ظاهر الرواية وهي الاصح تعلق النفقة بالعقد الصحيح ما لم يمنع شئ من الانتفاع به  
 النفقة والعدم ايغايه غايها حقها ولو مومسرا خلافا للشافعي وتومسرا بالاستدانة بعد  
 فرض القاض نفقتها **الحيل** عليه اي على الزوج بها وان لم يرضها في الفرج امتنع من الانتفاع عليها  
 مع اليسر لم يفرق وسيع الحكم ماله عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله تجسسه حتى ينفق  
 عليها ولا يبيع ولا يمسك وخادمه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على ديونه  
 وقيل يبيع ما سوى الاثار الا في البرد وقيل ما سوى دست من الثياب واليه مال الخواص  
 وقيل دستين واليه مال البسخر ولا يتباع عما مته كما في القمستانى عن المحيط ثم نقل  
 عن المصنف اي صدر الشريعة انه يفسر الاستدانة بالاستقرار واليه يشير كلام الغزالي  
 انتهى قلت وبه صرح في المجتبى وغيره لكن التوكيل بالاستقرار لم يصح على الاصح فالاصح  
 تفسير الخصافة بالاستدانة بالشراء نسيئة وفايدة امر القاض بالاستدانة رجوع  
 الغريم على الزوج كما يرجع على الزوجة خلاف ما لو فرضها ولم يامر بالاستدانة  
 فانه لا يرجع الا على الزوجة ثم هي على الزوج وفايده ايضا الرجوع على الزوج بعد موث  
 احدها كما في المحر وفيه اشارة الى انها لو استندت بغير الفرض لم ترجع عنها كما في  
 التحفة والى انهم لم ترجع عليه الا بالنصرة بالاستدانة عليه وقال ركن الائمة ان ينها  
 كالنصرة بها فلوم تنول ترجع كما في الزاوي والاكتفاء مشير الى انها اذا امرت بالاستدانة  
 ولم ينهها احد وطلبت من القاض التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعي يفرض بينهما كما

في بيتهما

اذا

اذا عجزت عنها المهر المحجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاض الشافعي  
 نفقة قضاوة عند الكل وان فرق القاض الحنفى بلا اجتهاده ففي نفقة **الحضر** روايتان  
 وهذا اذا كان الزوج حاضرا وما اذا كان غايبا فلا نفقة على الصحيح كما في الحقايق وغيرها  
 وذكر المصنف بعينه صرحه بالشرعية ان مشاخصا استسوا ان ينصب القاض نائبا شافعي  
 فيفرق للضرورة كما ذكره القمستانى وفي الحواشي الشريعة لا نفقة له وتومسرا بالاستدانة  
 اي اذا لم يكن لها اخ او ابن مومسرا ومن يجب عليه نفقتها كولا الزوج كما في التبيين عن  
 شرح المختار وان نفقتها حينية على زوجها ويومسرا الابن والاخ بالانفاق عليها ويرجع به  
 على الزوج وجب من الابن والاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف ولا يجب نفقة مدة مضت  
 مأكولة او ملبوسة الا ان تكون قض بها عليه امسا فادور مع الاستدانة الا لا تراضيا  
 على مقداره كل شهر او ستة فان ولايته عليه اقوى من ولاية القاض عليه فوجب النفقة  
 المفروضة او المرضية ما مضى من زمان الفرض او الرضى ذكره القمستانى اما الوضعت مدة  
 بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشئ فانه لا يلزمه والخط باطل لان خطها لم يجب في ان متهما  
 ان الابرا عنها قبل القضاء والرضا باطل لانه متهما لم يجب في ذلك كما ان الابرا عنها قبل القضاء  
 او الرضا باطل لانه ابر قبل الوجوب كما في النهر وهذا مادام حية اما الوفاة احداهما بعد  
 اخذ هذا بينا وطلبت ولو رجعا بعد القضاء والقراض قبل قبض من الزوج لشيئ منها سقطت  
 بالموت والطلاق لانها صالحة سابقا باخذها قبل القبض كالمهر وما لو لم تعين وفي خزانة  
 المقتيين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح واقره القمستانى الا ان تكون المراجعة  
 استدانتها بامر قاض فلا تسقط بالطلاق وكذا بالموت على الصحيح كما في المحيط لان المقتضى ولاية  
 عامة فلا رجوع خلافا لمحمد في القائمة والمستهلكة وعنه يسترد نفقة شهر لا اكثر والاول  
 يفتى واذا تزوج العبد بالاذن فنقضها على العبد لو حرة ومكاتبه وامام الولد والفتنة  
 فشرط التوبة لوجوب النفقة دين عليه فباع اي القن لا غيره مكاتب ومذبريل يوديان  
 النفقة من كسبهما فيه اي في النفقة المفروضة او المرضية الا ان يفديه المولى او يموت او  
 يقتل مرق بعد اخرى اي اذا اجتمعت عليه النفقة مرة بعد اخرى يباع ثانيا اذا اشتراه  
 من علم حاله او لم يعلم فرضه وكذا ثالثا ورابعها كما في الفقه وغيره فاني المذرو صدر  
 الشريعة سهو متي ما بقي من البيع الاول فانه ينبغي ان يسقط الى العتق وبالكلية  
 كما في الموت كما افاده القمستانى ولا يباع في دين غيرها اي غير النفقة الا ما يقتضى في كل  
 زمان فيكون ديناً اخر جاداً تابعاً للبيع والا كذلك ساير الديون حتى لو بيع في المهر مرة  
 ونفى شئ منه اخر الى العتق وجب على الزوج ان يسكنها في بيت اي مكان يصح ما وى  
 للانسان حيث احب لكن بين جيران صالحين سيما اذا كان عن يمينهم بالايدي ذكر القمستانى  
 وحررك الشريعة لانية معز بالحرر البيت الذي ليس له جيران ليس بمسكن شرعي حتى  
 قارى الهداية بانه ليس عليه ان ياتيه بالمونساة فليحفظ حاله من هجرة او

ولو عمل لها النفقة او الكسوة  
 لمدة ثم مات احداهما او  
 طلقها قبل تمامها اي المدة  
 ٩٩

واحدة لان دين  
 النفقة



محرم كانه واخته زاد في المحيط وام ولد هاهلها ولولده من غيرها معاودة بينهما  
غالبا الا ان ترخص او يكون صغيرا لا يفهم حاجه فله اسكانه معها كانه ام ولد له اي في قول  
ابن سلام كما في الفراهيدي وفيه من ان اذ اجمع بينهما وبين ضرتهما واحد من اهله  
في دار فيها بيوت واعطى كل واحد بيتا على حدة ليس لهما ان يتقابل على احد والى انه  
لولا ان كان له البيت واحد كان له ذلك كما في القهستاني عن الاختيار لكن نقل في الفقه انه لا  
لا بد من بيت الخلاء ومطبخ وينبغي الافتاءه كما في البحر والمصنف اهله ولولدها حال كون  
ذكر الولد من غيره اي من غير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حد في الموصول مع بعض  
الصلة ذكره القهستاني عن المدخول عليها لانها كان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار  
بانه ليس له المنع من ملك الغير ذكره القهستاني لامن النظر والكلام معها من شأها والى ان  
عن قطيعة الرحم مع عدم الضرر عليه بدخول بيته ولكن الصريح المنع به انه لا يمنع من الخروج  
الى الوالد ولا من دخولها عليها في الجملة مرة وفي غيرها من التي ارم في السنة مرة  
بينة وانما يمنع من البيوتة عندها وعليه الفتوى وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم  
والولاية لا يخرج ولا باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصيين واختلفوا في خروجها الى ام والمعتق  
الجواز بشرط عدم التزين والتطيب كذا في الاشباه زاد الباقي في تعال كمال وغيره وبشرط  
عدم كشف عورة احد قال وعلى ذلك فلا خلاف في منعهم للعلم بكشف بعضهن انتفع بل  
اكثر من كافي الشريطينية يعني بالفتحة ما ورد من الاحاديث الموقوفة المنع كما قال به الفقيه  
وتفرض اي يفرض القاض نفقة زوجة الغائب من البلد سواء كان بينهما مدة السفر ام لا كما في  
المسنية وينبغي ان يفرض نفقة مرس المتواري في البلد ويدخل فيه المفقود وطفله الذي كرم  
والاشقي وابويه لا دينهم غيرها ولا نفقة غيرهم من الاقارب كاخ وعم لان نفقتهم ما تجب القضا  
ولا يقضى على الغائب ذكره القهستاني وغيره ويستدرك عليه الاولاد الا ان كان والد كور  
الكبار والزمناء وخواهم لانهم كالصغار للعجز عن الكسب قاله الكمال قال الشريطيني وينظر  
ذا يريد نحوهم انتفع قلت بعلمه يريد كالاغنى وطالب العلم كما ياتي متنا في مال له من جنس  
حقهم النفقة كالكول وملبوس ونقد ين وتبر لا من غيره كعروض او عقار عند مودع او  
مضارب او مديون يقرى المودع وخواه به اي بالمال وبالزوجية في نفقتها او بالنسب  
البواقي كما يعلم بطريق القياس ثم الودعة اول من الدين في البداية بالانفاق كما في  
الحائنة وفيه اشعار بان لو كان المال حاضرا في منزله يفرضها القاض اذ علم بالنكاح  
وحلفها وكفلها كما في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامة البيعة عند اي يوسن خلافا  
لان حنيفة كما في الخلاصة او نعم عطف عا يقر القاض ذكر اي الودعة والمضاربة والى  
والنكاح والنسب فان علم بعض من الثلاثة شرط اقرارهم عام يعلم به وهو الصحيح كما  
في مفقود الهداية عند الظن الاشارة الى المال او الزوجية وانما شرط ذلك لانه لو انكر  
وطلب منه لا يستحق ولو برهنت بما ادعته عليه لم يقبل لانه ليس خصما وخلفها اي القاض

ايضا ان امكنه ان يجعل لكل واحد  
بيتا فلها طلب ذلك وتبقيها بيت  
معين من دار الزوج مشتملة على  
بيوت اذ ان كان له اي ذلك البيت  
غلق حصول المقصود كما في الهداية  
وفيه هـ

والا فلا

الكبار

الزوجة

الزوجة انه اي الغائب لم يعطها النفقة ولم تكن ناشرة ولا مطلقة انقضت عدتها واخذ  
منها كفلا اي ما اخذته لنفسها وجوبا في الاصح اعلمها اخذتها فاذا رجع وبرهن انه  
خلفها مالا وحلفها فنكحت رجعا على الكفيل او الزوجة واذا اقرت باخذها يرجع عليها  
فقط كما في القهستاني عن شرح الطحاوي وحزم الباقي بتعاليق الكمال ان الخلف والكفيل  
عام لكل من يطلب النفقة وكذا ذكر القهستاني ان الحكم جار في الطفل واخوته وعزاه  
للمنظم حتى في الخلف ولكن الصغير كيف يحلف فينظر فلولم يقر اي المودع وغيره في الزوجة  
او اقر او يكون المال عند من يعلم القاض بها اي الزوجة فاقامت بيعة لا يقضى بها  
لانها ثبتت النكاح للغائب بلا نيب واذا علم وانكر والمال ذكر في الاصل انها لا تقضى عند  
ولم يحكم عنه شيء وعنه انه يفرض كما في القهستاني عن النظم وفي العادة لو اقامت البيعة  
على النكاح والمال فرض النفقة وكذا لو خلف الغائب مالا في منزله ولم يعلم النكاح فاقامت  
الزوجة البيعة على الزوجية ليفرض القاض لها النفقة عا الغائب ويأمرها بالاستئذان  
عليه لا تسرع ببيعتها الا على النكاح ولا على النفقة لانه قضاي الغائب وهذا عند علي انا الشافعي  
يسمعها القاض ليفرض النفقة اي ليوجب اداها ويأمرها بالاستئذان فان حضر واقر بالنكاح  
قضى الدين وان كلفها القاض اعادة البيعة فان اعدت فيها والا امرها بردها اخلت كما في  
القهستاني عن المحيط لا يسمعها الشبهة الزوجية عنده وهو المجهول به اليوم في زماننا والمختار  
للفتوى لان فيه نظرها ولا ضرر على الغائب فانه لو حضر وصلى فحلفا فقد اخلت حلفها وان  
تحلف فان نكل فقد صدقها وان برهنت فقد ثبت حلفها وان عجزت يضمن الكفيل والمرأة  
ولو غاب وترك صغارا والمسئلة حالها اجبرت الام على الانفاق عليهم بعد فرضه النفقة  
لترجع والا استدان وتجب ايضا النفقة والسكنى وكذا الكسوة ولم يذكرها تبعها لانه العدة  
لا تطول غالبا فيستغنى عنها لكن عمها القهستاني لا الكول والملبوس قال والام تشير الى انها  
غير مقدرة فانها ما يكتفيها من الوسط كما في المحيط ثم يلزم ان تلزم من الذي يسكنان فيه في  
الطلاق كما اشير اليه فلولم تسكن زمانا كانت ناشرة فلا نفقة لها كما في الحائنة لمعتد الطلاق  
ولو بانها واحد او اكثر بلا عوض فلا نفقة لمعتد عا ما مر وعند الامة الثلاثة لا نفقة للبيانة  
الا ان تكون حاملا قبيلا واحترز بالطلاق عن ام الولد اذ لا نفقة لها اذ ابواها بيتا ولو في العدة  
وذكر المصداق الشهيد انه اذ ابواها في العدة والطلاق باين ليس لهما النفقة كما في المحيط  
والفرقة بلا معصية صادرة منها خيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية وطحاوي الزوج  
اباها مكرهة لا تجب لمعتد الموت مطلقا حاملا ام لا الا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من  
كل المال كما في الجوهر وقيل الحامل النفقة في جميع المال كما في القهستاني والفرقة بمعصية  
صادرة من قبلها كالردة اي ردتها وان رجعت عنها وتقبيل ابنة الزوجة اي تقبيلها ابنة ابيها  
بشهوة او الزنا به طوعا لانها صارت حابسة نفسها بغير حق فصارت كالناشرة والكلام مشير  
الى ان ردت وتقبيله اغتوا بشهوة وغيرها ما هو معصية منه لم تسقط النفقة والى انه

وعند زفر والامة  
التكلا ثمة  
انكر

المنزله  
وخرج زمانا  
اعتقها مولاهم شاملة  
للامة فلها النفقة اذا

عن المضرات







انها لو توافرت في اليسار توافرت في الجحيم **ويعتبر فيها اي في**  
 نفقة الاصول وفي نسخة فيه اي في النوع **من النفقة القريب والجزية اي النفقة على القريب**  
 ان استوفيت الجزية في الظن ان ذكر الجزية مستند كاذب الكلام في نفقة الاصول لا الاثر  
 كما هو رواية عندنا وهذا لا يجب مع اختلاف الدين فلو كان له بنت وابن ابن فنفقة على البنت  
 مع ان ارثه لها ولو كان له بنت بنت وان فنفقة على بنت البنت مع ان ارثه لها ولا  
 يشترط ولد البنت لانه من ذري الارحام **وعليه اي على المهر ايضا نفقة كل ذي رحم محرم منه**  
 اي قرابة منه لا يجوز التنازع بينهما والمتنازع ان تكون الحرة من جهة الرحم لا من جهة  
 اخرى فلا نفقة عليه لابن عم هو ابن اخيه من الرضا ولا نفقة على الاصول والفروع مستثناة  
 من ذلك ذكره القهستاني **ان كان فقير اصغير** كذا في كثير من النسخ ووقع في نسخة الشارح  
 البهنيسي ومغير وهو سبق فلم يلاحظ في الاصل **وان شئ ولو بالغة او زنا او اعى علم ان الزمانة**  
 تكون في ستة اعى وذا هيب اليد بين الرجلين وذا هيب اليد والرجل من جانب والاخر  
 والمفلوج كما في احكام الصغار فيبين فالاعى مستند كاذب كما افاده القهستاني **وكا في**  
 لكنه لا يحسن الكسب خرفة او كونه من ذري البيت والاصل ان نفقة كل انسان في مال  
 نفسه صغير كان او كبير اسلم كان او مؤلفا للجزع عن الكسب وهو نحو الزمانة والاعى  
 الذكر وامال الشئ فحاجزة على كمال حال فلو اطلقها **وطالب عمل لا يهدى الى الكسب وهذا**  
 اذا كان به رشد كما في الخلاصة ولذا قلنا صاحب المنهاج القينة انما افتر بعد وجوبها فان قليلا  
 منهم حسن السير فمستغلا بالعلم الديني واكثرهم فساق مبتدعة شرهم اكثر من خيرهم  
 تحضرون الدرس ساعة خلافا لركبة ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون  
 طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس وغيرها مما يستحقون به لعنة الله  
 والملائكة والناس اجمعين فينفذ الله تعالى المنع في قلوب ابايهم وينزع عنهم  
 فلا يعطون منها هم في ملابس ومطعم فيطالبونهم بالنفقة ويؤذونهم به حرمة التافيف  
 ولو علم السلف بسيرتهم حرمو الانفاق عليهم فضلا ان يفرضوا انفاقهم كذا ذكره القهستاني  
 واما من كان خلافا لهم فنادر في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم فاعلم ان التمييز بين المصلح  
 والمفسد قلت لكن نرى طلبة العلم بعد الفتنة العامة المشتغلين بالفقه وضوءه يمنعونهم  
 الكسب عن التحصيل ويؤدي الى ضياع العلم او التعجيل فكان المختار الان قول السلف  
 وهفوات البعض لا تمنع وجوب النفقة كالاقرار بما في البحر من القينة وكتب بعض الافاضل  
 بها مشبه ما لفظه اقول طلبة زماننا يحضرون في مجالس العلم بغير مطالعة ويكلمون في  
 الدرس بلا مراجعة ويسألون مسالة الامير وينفقون كنهيق الخيرواذا قاموا عن الدرس  
 وسئلوا عما اتوا اليهم يوجد عندهم شئ من الفوائد ولا في فكرهم ذرة من الفرائد فجل همهم  
 العباط والصياح والتكلم بلا روية يقال انه متكلم ويستن السنية لا بارك الله فيهم **فهم قوم**  
 فلا يستحقون شيئا لا كثيرا ولا قليلا ولا يجب على ابايهم نفقتهم بل اوليك كالا نعام بل هم لضل

سبيلا انتهى **والنفقة لا يباحق مستحق عليه واعلم ان المهر**  
 المذكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة والثاني انه اهل للورثة فاشارة الى الاول بقوله  
**وتقدر بقدر الارث منه** كذا هو بعض القول **وعلى الوارث مثل ذلك حتى لو كان له**  
**اخوات متفرقات اي لابيها ولاب ولام موسرات فنفقة عليهم انما سلكا يرثن منه كذا**  
**وفي الاخوة المتفرقين اسد اساو يعتبر فيه اي في نفقة ذري الرحم المحرم اهلية الارث**  
 بان لا يكون محروما لا حقيقة بان يكون محروما للميراث اذ لا يعلم الا بعد الموت فنفقة من اي  
 فقير له خال وابن عم **موسرات على خاله** اذ يكلف الميراث ابن العم فيرثه الخال فان ابن العم  
 وان كان وارثا لكنه ليس محرم فلا نفقة عليه بخلاف الخال فان الخال ان الاول في الميراث خال  
 وعم لاب لان الكلام في ذي رحم محرم **ونفقة زوجة الاب على ابنه** في رواية وفي اخرى لا بد  
 ان يكون الاب مريضا وزنا وبهذه جزم في البداع وعليه جرى القهستاني كغيره قال  
 وعنا اي يوسف انه يجبر على نفقة امرأة ابيه اذ كانت عتله مطلقا انتهى وفي الجوهر  
 مانصه اذ احتاج الاب الى زوجة والا ابن موسر وجب عليه ان يزوجه او يشتري له جارية  
 ويلزمه نفقتها وكسوتها كما يجب نفقة الاب وكسوته وان كان للاب زوجتان او اكثر لم يلزم  
 الابن الا نفقة واحدة ويدفعها الى الاب وهو يزوجهما عليهما انتهى فلم يفت في الميراث  
 اذ كان الاب محتاجا واجبا الى ابنه ان ينفق عليه وليس ثمة قاض يرفع الامر اليه لانه يسرق  
 من مال ابنه ولو اعطاه ما لا يكفيه ياخذ بقدر الكفاية ويسترقه ما فواتها يا تم كما اذا لم يكن محتاجا  
 او كان ثمة قاض انتهى وفي ذلك خيرة نفقة الوالد والابن والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء  
 حتى اذا طفر احد من جنس حقه كان له الاخذ بلا قضا ولا رضاء خلافا لبقية الاقارب ولو ادعى الولد  
 غنى الاب وانكره الاب فالقول للاب والبينة للابن ولا يلزم المعسر نفقة ابيه الا اذا كان زنا او لا  
 يقدر على عمل كان للابن ان ينفق على ابيه **ونفقة زوجة الاب على ابنه ان كان**  
**صغيرا فقيرا او زنا** كذا في المختار ونقل في شرحه عن المصنف **الاب على نفقة زوجة الابن**  
 وقد قلنا في واقعات المفتيين لقد رى افعلى ويحجر الاب على نفقة امرأته الغايب  
 ولها وكذا الاما نفقة المولود لرجله بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع عاز واما وكذا  
 الاخ على نفقة اولاد اخيه ليرجع بها على الاب وكذا الاب بعد اذ غاب الاقرب وفيها ايضا من  
 الفصولين من الرابع والثلاثين اجنبى انفق على من الورثة فقال ان نفقت بامر الوصي  
 واقربه الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد ما انفق يقول قول الوصي لو المنفق عليه صغير انتهى  
 وفيه ايضا قال انفق على علي او ابني او ابني فليبرج بلا شرط وقيل لا ولو قضى دينه  
 بامر رجوع بلا شرط وكذا كل ما كان مطلبا من جهة العباد كغاية ومونة مالية ثم ذكر ان  
 الاسير ومن اخذ له السلطان ليصادره لو قال لرجل خلصني فدفع ما مورثا لخالصه قيل  
 يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتى انتهى وقد كتبت في شرحي على التوسير من كتاب الكفالة ان كل من  
 قام عن غيره واجب بامر رجوع مادفعه وان لم يشترطه كالا مولا لانفاق عليه وبفضا



الاف مساييل امره بتعويض عن هبته وباطعام عن كفارته وباداز كاه ماله وبان يهد فلانا  
 عني في كل موضع يتكلم في حق الله الما لم يقابل به شكره مال فان المامور يرجع بلا شرط والا فلا  
 وقامه وقامه في وكالة السراج وعزته للاشياء وكتبت فيه ايضا من كتاب الوصايا ان  
 الوجه اذا اشترى من مال نفسه كسوة للصغير او ما ينفق عليه يرجع اذا شهد عا ذلك  
 وانما شرط الاشهاد لان قوله الوجه في حق الانفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا اشهاد وعزته  
 للزانية ثم نقلنا عن القنية والخلاصة والخانية ان له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف  
 الابوين ثم ذكرنا انه يقبل قوله بلا ينفق في كل ما ينفق عليه من الانفاق الا في اثني عشر مسألة  
 مة وذكرنا ان الاصل ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا وان الاب يملك  
 ما يملك الوجه بخلاف الجد وان الاب اعارة طفله انفاقا لاماله عا الاكثر وان الاب لو اشترى  
 لطفه ثوبا او طعاما او شهد انه يرجع به يرجع به لولاه مال والا فلا لوجوبها عليه حينئذ  
 وعنده لو اشترى له دالا او عبدا يرجع سوا كان له مال او لا وان لم يشهد لم يرجع كذا  
 عن ابن يوسف وهو حسن يجب حفظه وانما كتبت هنا لكثرة الاحتياج اليه في حفظه ولا  
 يجب نفقة الغير عن فقير الزوج والولد اي على الظاهر كما مر ولا يغني الا للزوجة لان  
 نفقتها جزا احتباسها وهو موجود في الغنية والاحتباس النفقة لاحد مع اختلاف بينهما  
 في الدين كالكفر والاسلام وفيه اشعار بان نفقة المسن على الموسر الشيعي مثلا كما اشار اليه  
 في التكميل ذكره القهستاني في الزوجات والعقد والباقي تحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه  
 ان يكونوا جميعين فتسقط نفقة الزوجة والعقد والباقي تحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه  
 بالوراثة ولا وراثة مع هذا الاختلاف وللأب الفقير يرجع عرض ابنته الكبرى الغائب والعرض بالسكو  
 والحركة ما عدا النفدين والما كوله والملبوس من المنقولات وهو في الاصل غير النفدين  
 من المال كما في المغرب وغيره **نفقته** ونفقة الام ايضا كما في المعراج وينبغي ان تكون الزوجة  
 واولادها الصغار كذلك وفيه اشارة الى انه لا يبيع الزيادة عما قد راجحة والى ان الابن  
 لا يبيع عرض ابنته وعقاره لنفقته كما في القهستاني عن شرح الحلبي او يبيع ابنته بالابن الكبير  
 الغائب لانه لو كان حاضرا فلا يبيعها اجماعا كما يبيعها في نفقته اذا كان صغيرا كما في العادة  
 وغيرها لا يبيع **عقاره** لانه محفوظ بنفسه والعقار بالفتح في اللغة الارض والشيء والمتاع  
 كما في الامه الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة العروة جنية كانت او لا وفي  
 العادة انه العروة الجنية لا تخلو عن شيء كما لا يخفى على المتبحر ولا يبيع العرض لانه  
 اي للاب على الابن سواها اي سوى النفقة لان دينها خالف سائر الديون ولو جاز بيعه  
 للابين للزم القضاء الغائب وهو لا يجوز ولا يجوز للام ولا غيرها من الاقارب ولا القاضي يبيع  
**ماله لنفقته** سوا كان ماله عرضا وعقارا وفي الزاهد ما وقع في المختصر من قوله باع ابوه  
 فالالف فيه من الكسبة لكن في الخلاصة ان في الاقضية جواز بيع الابوين اما في ظاهر الرواية  
 فالام لا يبيع لنفقته لان بيع الاب عا خلاف القياس وعندنا **لا يجوز للاب ايضا** وهو القياس

قد ذكرتها

فان النسيب من  
العقار في شيء

وجه

وجه الاستحسان ان للاب ولاية حفظ مال الغائب وبيع المنقول من الحفظ دون العقار والاضمان  
**عليها** اي الوالدين وكذا الولد والزوجة ذكره القهستاني **لو انفق من مال الابن الذي عند**  
 اي الابوين لو من جنس النفقة لانها استوفيا حقها ولو قال الابن انفقته وانت موسر  
 ولذبه الاب حكم الحال يوم الخصومة ولو برهننا بالبينة للابين كما في الخلاصة **ولو انفق المودع**  
 او المديون **مال المودع او مال الابن الغائب عليها** اي على ابويه وزوجته واولاده الصغار  
**بلا امر مالكا وقاض ضمن** قضا على الصبي لادبانه حتى لو مات الغائب حل له ان يحلف لو رثته  
 انه بري ولو لم يكن مة قاض لا يضمن استحسانا **واذا ضمنه الغائب لا يرجع عليها** يشترط ان بالضم  
 ظهر ملكه فكان متبرعا وينبغي ان لو اخصر رثته في المدفوع اليه كالأب مثلا فلا ضمان  
**لو اخصر رثته في المدفوع اليه كالأب مثلا فلا ضمان** كما لو اطعم ما غصبه ما لكه بغير علمه لانه  
 وصل اليه عين حقه ولو قضى القاض نفقة غير الزوجة من الولاد والقريب ومضت مد اي  
 شهر فالكثير لا انفاق سقطت نفقة تلك المدة ولا تصير دينيا بخلاف حصول الاستغناء فيما  
 مضى واستثنى الزليعي وغيره نفقة الصغير فانها تصير دينيا بالقضاء بخلاف سائر الاقارب  
 وقيد بالشهر لان مادونه لا يسقط بل تصير دينيا كما في المعراج **الا ان يكون القاض**  
**امرا بالاستدانة عليه** فلا تسقط وهذا الاطلاق مقيد بما اذا وقعت الاستدانة بالفعل حتى  
 لو انفق من ماله او من صدقة تصدق بها عليه فلا رجوع له لعدم الحاجة كما في المبسوط  
 وما في البحر من انه مقيد ايضا بالانفاق مما استدانه وعزاه الى النهاية وغيره فافقه نظر  
 لا اثر لانفاقه مما استدانه حتى لو انفق بعد ما استدانه من مال اخر وفي ما استدانه  
 لم تسقط ايضا كما في النهر وفي القهستاني عن النظم ان بعد القضاء والصلح يوجب نفقة  
 ما مضى الا ان ياذن القاض بعد الفرض لمستحق النفقة بالاستدانة عليه حينئذ لا تسقط  
 بمضى المدة وكتبت في شرحي على التنوير معزنا بالسراج ان الممتنع من نفقة القريب المحرم  
 يضرب ولا تجس لفتواتها بمضى الزمن فيستدرك بالضرب وقيد في النهر بخلاف ما فوق الشهر  
 لعدم سقوط مادونه كما مر ولا يبيع الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه ويجب  
**عالم الولد ولو فقيرا نفقة رقيقه** اي مملوكه متفعة سوا كانت رقيقته له او لا فيجب للمدبر  
 وام الولد لا لالكاتب والمملوك المشترك ذكره القهستاني وسيجي فان **اي الانفاق عليه التسبوا**  
**وانفقوا على انفسهم** ولو نهام المولى عن الكسب كان لهم ان يتنازلوا بقدرها من ماله  
 كالعاجز وان لم يكن الكسب بعد وصغر او غير **اجبر عا بيعهم** بان تجسده حتى يبيعه وان لم  
 قابلا كالمديون وام الولد اجبر على الانفاق لا غير وفي القهستاني عن الزاهد لو قتر السيد  
 على المملوك في نفقته ليس له ان ياكل من مال سيده لكنه يكسب في كل الا اذا كان صغيرا او  
 جارية او عاجزا عن الكسب فله ان ياكل ما لولم ياذن له في الكسب فله ان ياكل من ماله قدر  
 كفايته **وفي غيرهم من الحيوان يومرد يانق** في ظاهر المذهب ويكون اتماما قباجسها  
 البيع مع عدم الانفاق وعن ابن يوسف بجبروته قالت الامة الثلاثة قال الحلبي اوى

سبحه  
الاب

لهم



ناخذ وفي الفقه وهو الحق وغاية ما فيه ان يصور فيه دعوى حسبة فيجبره القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه انتهى وهذا اذا لم يكن له شريك فان كان اجبر لئلا يتضرر شريكه وتامد في اعلقناه على التنوير وفي كتاب الشركة ما لا مزيد عليه فليراجع من رآه ليبلغ مراده **كتاب الاعتراف** ذكره عقيب الطلاق لان كلامهما استقام الحق ولا يقبل الفسخ وقدم الطلاق لما سبقت النكاح مع كون العتاق اقل وقوعا وعنون بالاعتناق دون العتق والعتاق الشامل لمالك القريب والاستيلاء لانه الاصل وهو لغة الاخراج عن الملك وشرعا **بنايات القوة الشرعية** وهي القدرة التي يصير بها اهلا للتصرفات والقضاء والشهادات قال العيني وغيره وهذا التفسير على مذهبهما لان الاعتناق عندهما هو اثبات العتق واما عند الامام فهو اثبات الفعل المفضي الى حصول العتق فلما تجزى عنه خلافا لما انتهى وفيه كلام يعلم من الدرر والغرر في باب عتق البعض **في المملوك** هو متصرف منه وباليه وامر مرغوب من ماله المملوك والمملوك حتى يزيل ما يوجب الكفر من النار بزاله اثره دل عليه المشاهير من الاخبار والعجم من الآثار حتى صرحوا بان يستحب ان يعتق الرجل عبد او المراقاة وان يكتب كتابا به ويشهد عليه خوفا من التاجد خلافا لسائر التجاران لانه مما يكثر وقوعها فالكاتب فيها تودي الى الخرج كما في النهر عن المحيط وغيره من غيره **واياجه الاعتراف** كايان من ماله حر من الحر بالغة وهو لغة الخلوص حكم يظهر في الادبي لا قطع حق الغير وينبغي ان يشترط استقرار الملك فانه لو اشترى الوكيل بالشر اقربيه لم يعتق عليه لانه انتقل منه الى المولك كما في القهستاني عن وكالة الكرماني ثم كما يصح من المسموع الكافر وكما لا يصح من العبد لا يصح من الجنون والصبي كما افاده بقوله **مكلف** اي عاقل بالغ ولو مكرها او مخطيا او مريضا او سكران او لا يعلم بانه مملوك **بصره وان لم ينو** سوا وصفه به او اخبر او نادى **كانت حريته** التاوكسرها كلامها خطاب العبد والامة في حرفي المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو قال الرجل زينت بكسر التاء والامارة بفتحها وجب حله القذف وفي المحيط لو قال لعبد انت حر او لامة انت حر فقد عتق كذا في القهستاني **او محررا وعتق** ومعنى ان يكون عاتق كذا لانها صفتان من العتاق كما في الصحاح والاعتناق كما في التمهيد كما في القهستاني ويصح ولا بد ان يذكر خبرا لم يستدل فلو ذكر الخبر فقط توقف على النية **وانت حر** وكذا في الجمله واما اخره لان الاصل في الخبر الافراد **واعتقك** او اعتقك الله في الاعمى **هذا مولاي** اي يعتقني فانه يعتق وان كان مشتركا بينه وبين الناصر وغيره لان القرينة معينة له فيلحق بالصرح ذكره القهستاني وفيه ايضا لو قال انت مولاي او مولاي اخذت فيه المشايخ كما لو قال له يا سيدى او لها يا سيدى انتعتق فتنبه **او يا مولاي** او هذه **مولاي** او يا مولاي **خلاف** اننا عبدك في الاصح **او يا حر او محررا** ويا عتقك فان لفظ الاخبار جعل انشاء التصرفات الشرعية دفعا للخرج فان قال اردت الكذب او حرية من العمل صدق ديانته وقضا لان الهزل واجد في العتق

ويشعر بالخلوص

كما سبقه في الدرر وغيرها وفي القهستاني عن المحيط لو قال اردت الملعوب عتق ديانته

سوا

سوا او قره القهستاني **ان لم يجعل ذلك** اي حر او عتق **اسما له** فلا يعتق لان مراده الا علام باسم علمه الا اذا ناداه بمرادفه بالوجه نحو يا اراد وعكسه وكذا اذا سمى امراته بطالق على الظاهر كما حرره في البحر وكذا الوجرى على لسانه اعتقتك على الظاهر وكذا **الواصف الحرية** الى ما يعبر به عن السيد **كرا سكر حر وخوه** كالوجه والرقبة وخوه مما صرف الطلاق فلا يعتق بخوده كاو رجلك حر **فاما لا يعبر عنه** وقوله **لامنه** **فرجل حر** وفي الحاشية لو قال فرجل حر للعبد او لامة عتق خلاف الذكر في ظاهر الرواية انتهى فلم يفظ اي فلفظ اليك كذا فتدبر وفي الفتح الاول ثبوت العتق في ذكره حر لانه يقال في العرف هو ذكر من ان كور وفلان في ذكره وهو ذكر كما في لسانه حر فانه يعتق لانه يقال هو لسان القوم والاصح في الدبر والاست ان لا يعتق ولو قال فرجك على حرام ينوي العتق لا يعتق لان حرمة الفرج مع الرق تختصان انتهى قال في النهر وينبغي ان يكون كناية لجواز ان تكون الحرمة للعتق فاذا نواه تعين ثم لا يخفى ان العتق تجزى عند الامام خلافا لطلاق بالاتفاق فلو قال لشكر او رجلك حر عتق ذلك الجزء عنده وسعى في الباقي وكله عندهما كما في الاختيار وسيجي ولو قال سهر منك حر عتق ذلك الجزء عنده وسعى في الباقي السدس ولو قال جزاؤك منك حر عتق المولى ما شأ في قوله كما في الحاشية ومن الصريح ايضا المصدر نحو العتاق عليك وعتقتك على فيعتق وان لم ينو كما في المحيط ولو زاد واجب لم يعتق لجواز وجوبه عليه بلفظه قلت وينبغي ان يكون كناية على قياس ما مر عن النهر فتدبر ومن الحق بالصرح وبه سكر نفسك او بعتك نفسك وان لم ينو ولم يقبل العبد ولا يرتد بالرد فان قال بكذا اتوقف على القبول كما في الفتح واما فعل التفضيل خوانت اعتق من فلان او لامرته انت اطلق من فلانة وهي مطلقة تجزى في الحاشية وغيرها بانه من الكنايات وفي الجي ان نوى عتق وقيل يعتق بلا نية وفي القهستاني عن المحيط لو قال انت اعتق من فلان وعنه به عبد اخر عتق ديانته لاقتضا انتهى ولو قال انت عتق فلان يعتق خلاف قوله اعتقت فلان ولو قال يا سام انت حر فاذا هو عبد اخر غير سام عتق **سما** **وكنايته** عطف على صرحه ان نوى للاشتباه والاحتياط **كلاما ملك** لي عليك او لارق او لا سبيل او خرجت من ملكي او خلعت سبيك لانه تخمّل في هذه الاشياء بالبيع او الكناية كما تخمّل بالعتق واذا نواه تعين **وقال لامنه اطلقك** ان نوى اذ يقال اطلقك من السجن اذ اخلى سبيله فهو كقوله خلعت سبيك وخص الامة لانه في الاصل بمعنى اطلقك وان لم يستعمل فيه كما في النهاية وفي المحيط امرك ببيدك واراد العتق فاعتقت نفسها في المجلس عتقت والا فلا ولو قال **اطلقك** او انت طالق **لا يعتق** وان نوى وكذا الفاظ صريح الطلاق وكنايته وان نوى الا في قوله امرك ببيدك او اختاري فانه يقع بالنية كما بينا في شرح التنوير ولو قال انت لله او جعلت لله خالعا **لا يعتق** وان نوى لان الاشياء كلها لله خلافا لما اعتد بها يعتق ان نوى لان معناه انت خالص لله وعنه كقولها كما في شرح الجمع المصنف وفي الحاشية لو قال لامنه انت حر او لعبد انت حر عتق وجعله في الاختيار كناية وفي الدرر لو قال لعبد

عتق

تخص بالذكر

فيعتق

لو قال لامنه

وشرحه



اذهب حيث شئت او توجد اني شئت من بلاد الله لا يعتق وان نوى وجعله في المعينة  
 وفي الفتح اذ قال له اذ امرت على العاشر فقل انما حرقتك بعد الحروب عتق ولا يعتق قبل المرور  
 الا اذا نوى وفي المحيط عن ابي يوسف رجل قال لشوب خاطه مملوكه خياطة حر اوله ابة مملوكه  
 هذه ابة حر اوله شينته اوله مملوكه هذه مشينة حر اوله مملوكه حر اوله ابة مملوكه  
 التشبيه انك فعل حر وفيه عنه ايضا لو تهي اعتاق عبد او تطليق زوجته ونوى به العتق والطلاق  
 وقع فلو قال الف بين تاجر عتق ان نوى وفي الخلاصة قال لعبد انت غير مملوك لا يعتق  
 اي اذ لم ينو كذا ليس له ان يدعيه بعد ذلك ولا ان يستخ من ماله لا يرثه بالاولاد فان  
 قال بعد ذلك انا مملوك له فصدقه كان مملوكا له وكذا لو قال ليس هذا بعبد لا يعتق انتهى  
 وقاس عليه في البحر لا مملوك لي عليك ونازع اخوه في النهر بان في مسئلة الكتاب انما اقر بان  
 لا مملوك له فيه وذلك لان في ملكه لغيره ومسئلة موهبها اقراره بان غير مملوك اصلا ما لعتق  
 او حرته الاصلية فانهم ولو قال هذا ابني او ابنتي عتق بلاينة وكذا لو قال انت ولي في كذا النظم  
 او هذه بنتي او من مطلقا وعندهما والائمة الثلاثة لا يعتق واحد منهم ان لم يصح ان يكون  
 ابنا له او ابنا له فان قيل او جهل نسبهم في مولدهم ثبت النسب ايضا اجماعا وان عرف لا ثبت  
 النسب بلا عتق عندنا وان لم يحلوا فلكذلك عندنا لا لا عتق واجبة محمد على ابي حنيفة  
 فقال لا ترى انه لو قال لعلامة هذه ابنتي او جارية هذا ابني لم يعتق ثم قال بعض المشايخ  
 انه على الخلاف ايضا وكثيرا ما استشهد محمد الله تعالى بمختلف على المختلف والغرض نقل الكلام  
 الى الاوضح وقال بعضهم انه على لوفاق وهو ظاهر ذكره القهستاني وسيجي الاصل ان الجاز  
 خلف عن الحقيقة في الحكم عندنا وعندنا في الكلام ثم ان كان هذا خليا في الوجود عتق  
 قضا وديانة والاقتضاء لا نصير ام ولد له كذا في الفتح ولو قال هذا ابني من الزنا يعتق  
 ولا ثبت نسبه قال الشافعي وعلم بشرط تصديقه فيما سوى دعوة البتة قولان ولو قال الصغير  
 هذا اجدي لا يعتق في المختار لانه لا موجب له الا بواسطة وهو الاب وهي غير ثابتة بكلامه فعلم  
 جعله جاز اعن الموجب لكن قال في النهر الاصح انه على الخلاف ايضا والاصل انه مني وصفه  
 بصفة من يعتق عليه نكح عتق الا في هذه ابي حنيفة وكذا لو قال لامي عتق  
 هذه اختي او لعبد هذه اختي لا يعتق في ظاهر الرواية الا ان ينوي به الاخ من النسب لان الاخ  
 يقال لما بالنسب والرضاع والدين فلا يتعين النسب الا بدليل حتى لو قال هذا اختي من ابي  
 او من امي او من النسب عتق قبل بالاخ لانه لو قال لعلامة هذا خالي او هذا عمي عتق ذكره  
 الشيخ او قال لعبد هذه ابنتي او لامي عتق لا يعتق لان المشار اليه اذ لم يكن من جنس  
 المسمى فالعبرة بالمسمى لو باع فضا على انه ياقوت فاذا هو زجاج كان باطلا والذكر والانيث  
 ادم جنسان فيتعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعتبر كذا في السرهان وغيره لكنه اقتصر  
 على قوله هذه بنتي وذكر اسم الاسارة موثقا على خلاف ما وقع في الملتقى ورايت في نسخة  
 النهر معز بالاب والظاهر انه يعتق بغير بالينة انتهى لكنه مخالف لما مر عن القهستاني

الخلاصة

في الملك

فلحمر

فلحمر ولا يعتق بلا سلطان لي عليك وان نوى العتق لان السلطان عبارة عن الجبر واليد وفي  
 كل منهما لا يستدعي نفي الملك كما كتب يثبت للمولى فيه الملك دون اليد وقيل يعتق بالينة  
 وبه قالت الائمة الثلاثة قال في الفتح وهو الذي يقتضيه النظر لا يعتق بيا ابني ويا اختي  
 وعن الامام انه يعتق والظاهر الاول لان المقصود بالند استحضار المنادي فان كان بوضف  
 يكتف اثنائه من جهة نحو يا حر كان لا يثبت ذلك الوصف وان لم يكن كالبنوة كان له حر الا ان كان  
 في الفتح وينبغي ان يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد معروفا بالنسب والا فهو مشكوك اذ  
 يجب ان يثبت النسب تصديقا يقال فيعتق انت في القهستاني في رواية النوادر يصح  
 وهو الصحيح قال ولو قال لعبد يا بابا لم يعتق كما في الصغير ولو قال يا بني او يا بنتي بالتصغير  
 من غير اضافة لم يعتق كما في الهداية وعن ابي حنيفة لو قال يا بني بضم الياء لم يعتق والنسب  
 عتق كما في الجنيح انت في نوادر ابن رستم عن محمد لو قال يا ابي يا جدي يا خالي يا عمي  
 او قال لجارية يا عمي خالتي يا اختي لا يعتق في جميع ذلك زاد في حقه القهستاني والاشارة الى  
 انه لو ناداه بغير اضافة او بصغير لا يعتق ولو قال يا اختي من امي او ابنتي النسب عتق كما في  
 وبه صرح في المبسوط كذا في النهر وانت مثل احرار الحرة لانه اثبت الى اثنائه بينهما وهو  
 انه من الكنايات يقع به العتق بالينة وبه صرح في الغاية والحقة والمبسوط وجزم به ابن  
 الكمال وقيل يعتق اعله اراد عتقه بالينة كما نقلناه انما يوزن في القهستاني عن الاختيار انه  
 لا يعتق وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالينة ولو قال يا انت احر عتق لان الاستئناس من  
 النفي اثنائه على وجه التاكيد قيد بذلك لانه لو قال ما انت الا مثل احر لم يعتق وان نوى كما في  
 المحيط وفيه لو قال لحر انت حر عتق مثل هذه بغير اضافة عتقت ولو قال انت مثل هذه الامة لا  
 تعتق لانه بين انما امة وفي التبيين لو قال راسك راس حر وبذلك بدل حر لم يعتق لانه  
 تشبيه خذ في ادائه فلا يفتي المساواة ولو وصفه ولم يصف فقال راسك راس حر وبذلك  
 بدل حر عتق لانه وصف وليس بتشبيه والراس عبارة عن اجلة فصار كانه ذكر ذات  
 حر فروع قال عبيد الذي هو قد يم الصفة حر عتق من محبة سنة هو المختار ولو نظر الى  
 عشر جوار فقال ان اشتريت جارية منك فحر عتق فاشترى جارية من صفة واحدة  
 احدهما لنفسه والاخرى لغيره لم تعتق واحدة منهما وفيه غرض ولو قال من عن يميني وانت  
 حر عتق في الحال صام او لا ولو قال ج عتق وانت حر لم يعتق حتى يخرج عنه جواز النيابة في  
 الج دون الصوم والصلاة ولو قال ان سقيت جاري فانت حر ذهب به الى الما ولم يشرب  
 عتق لان المراد عرض الما عليه قال العبد في مرض مولاه احرانا فحر لسانه وشار براسه  
 ان نعم لم يعتق وكذا لو قيل اعتقت عبدك فامره براسه لان العتق يختص بالقول بخلاف  
 النسب فانه يثبت بالدلالة ولو زاد من هذا العمل عتق قضا كما في النهر عن اليد ابي ولو قال  
 كل مملوك لي في هذا المسجد او في هذا حر وعبد فيه لا يعتق الا ان ينويه ولو قال لعبد  
 اهل في احرار وهو منهم او قال لعبد اهل في احرار او قال لعبد في الارض حر او قال

وهي قد تكون عامة وقد تكون  
 خاصة فلا يعتق بالينة  
 للشك كذا في التبيين



كل عبيد اهل الدنيا احرار قال المتأخرون لا يعتق عبده واختاره الصدوق والشهيد  
ولو قال كل عبيد في هذه الدار حر وعبد فيها عتق بالاتفاق ولو قال ولد ادم كلهم احرار  
لا يعتق بالاتفاق الكل من المشرك وينبغي عتقه بالنية فيه كما في النهر والسكة كالماء اذا  
في المجتبى وفي المحيط كل مالي حر لم يعتق ارقاؤه لوجوب اعتبار عموم كلامه وغير الارقام من  
الاموال لا يقبل الوصف بالحرية فلما قال المتأخرون ان عتق فانت حر لا يعتق لان في كون  
عبد له قصور وقوله تصير حرا اضافة للعتق وتقوم حرا وتقتدر حرا يعتق لخال ومن ملك  
انفس بشر او هبة او رصبة او غيره والمالك اعم من المظفر وغيره كما ينبغي **دار حرم منه عتق**  
**عليه** هذا اللفظ الجديد وهو عموم ينظم كل قرابة مودة بالحرية ولاد او غيره وخصه الشافعي  
بالاول وما ملك به وبقرابة الاخوة والاخوات فقط ولما اطلاق ما تلونا ثم المجرمان شخصان لا يجوز  
النكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انا في المحرم بلارحم كانه رضاعا لوزوجة اصله فتره  
فلا يعتق عليه اتفاقا وكونه الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوال لا يعتق عليه اتفاقا كما في الخلاف  
وغيره ولو كان **المالك صغيرا** لانه تعالى به حق العبد فاشبه النفقة او محبونا اورد ميا بشرط  
كونهم في دار الاسلام كما حرره في شرح التنوير والمكاتيب كاتب عليه قرابة الولاد فحسب خلافا  
لما اوردنا في كتابه عليه ايضا الاخ وهو رواية عنه وعم كلامه ما لو اشترى المأذون  
من يعتق على المولى ولادين عليه ومن **اعتق لوجه الله تعالى** أي لمحض الثواب فانه فعل المشايخ  
**عتق** وكنوا عتق للشيطان وهو واحد شيطين الانس والجن اي مردتهم والمصمم وهو  
صورة انسان من خشب او ذهب او فضة فان كان من حجر فهو وثنا وما يصيد لصيدور  
الركن من الاهل في الجمل **وان عتق** وحصل به العتق فان فعل الكافر في ولا يخفى ان المسما  
ان قصد تعظيم ذلك كفر وعبرة الجوهرية لوقال الشيطان او للمصمم كفر وجنيد فلا ينبغي  
ان يقال فيه ينبغي فتنبه **ولذا يعتق لو اعتق مكرها** ولو بغير علم ارضا لا او سكران بسبب  
مخطو على وفق ما مر في الخلاف بالاتفاق والاصل فيه حديث ثلاث جد من جد وهن  
جد النكاح والطلاق والعتاق **ولو اضاف العتق الى ملكك** بان قال ان ملكك فانت حر  
والاضافة اليه والتقييد بالاق يخرج لخوان ملكك فانت حر وهو ملكك فانه يعتق لخال فخر  
سكوته لما عرف من ان التعليق بالكاتب يخرج الى شرطه صديان وهو كما هو المبدأ  
كان دخلت الدار فانت حر في الصور الثلاث لانه العتق اسقاط فخرى فيه التعليق فلا يتوقف  
العتق على وجود الدخول لوقال انت حر على ان تدخل الدار كما في المحيط **ولو خرج عبد**  
او مذبذبه ويدخل فيه القنة والمدة وام المولى تبعا **لينا مسلم** ولو حكي في شمل المستامن  
كما في النظم **عتق** لقوله عليه الصلاة والسلام في عبيد الطائيف حين خرجوا اليه مسلمين هم  
عتقا الله تعالى ولا يعتق اذ لم يخرج الا اذ بيع من مسلم او ذمي فانه يعتق قبل قبض المشتري  
كما في الحائنة **واعلم** يعتق **اعاق** ام مطلقا ثم ان وقع العتق عليه قصد بان يولد  
لاقل من نصف حول يعتق ولا ينقل ولا يورث الى مولى ابيه اوان وقع فخره بتعبية امه

الى سببه كان اشتريته  
فانت حرة لا اضاف

بان ولد لاكثر عتقا ايضا لكن اذ اعتق الاب بعد ه يتنقل ولا ابنه الى مواليه **وصح**  
**وحده** ان كان موجودا وقت التبرير بان ولدته لاق من ستة اشهر والا لا يعتق كذا في  
**البحر** الا ان تكون معتدة عن طلاق او وفاة فتلك اقل من سنتين من وقت الفراق ولو لاكثر  
من ستة اشهر من الاعتاق بدليل ثبوت نسبته كذا ذكره العيني وغيره **ولا يعتق امه**  
**به** اي بعته اذ لا وجه لاعتاقها مقصود العدم الاضا فقولنا تعالى ان فيه قلبا لموضوع  
والتدبير كالتحريم غير انصح التي يجوز تهبة الام لامع التدبير في الاخير لانه في معنى  
المشاع **والولد** في حال كونه جنينا ولو من الحيوان **ان يبيع امه** لانه ميثقة من جهتها ولها  
يثبت نسب ولد الزنا وولد الملاعة منها حتى تزوجه ويرثها ولا يورثه لان انفصال عضو  
منها وحكما حتى يتعدى بخلافها وينقل بانقائها ولها اي يعتبر جانب الام في البهائم ايضا  
حتى اذا تولد بين الوحيش والاهل او بين المأكول وغير المأكول يورثها اذا كانت امه مأكولة  
وتجوز الاضحية به ذكره الزيلعي واقروه صاحب الدرر وغيره خلافا لما نقله في المنع عن الاشياء  
**في الملك** بسلبه اسبابه **والرق** فان كانت الام ملكا فالملك ملك وان رق بلام ملك فارق بلام ملك  
كالقار في دار الحرب فان كلهم ارقا غير مملوكين لاحد كما في استيلاء المستضعف فاذا ذكره المحقق  
وغيره ان الرق لم يوجد بلام ملك فلا يخلو عن شيء فالرق عجز شرعي لا اثر للكفر والملك اتصال  
شرعي بين المملوك والمالك مبيع لتصرفه فيه مانع عن تصرف غيره فحسبنا في وذكر  
غيره ان الرق هو الذي ركبته الله تعالى عبادا جزاء استنكاهم عن طاعته وهما هو  
حق الله تعالى عقوبة لكفره او العبد خلاف فاول ما يورثه الاستيلاء بوصف بالرق لا المملوكة  
حتى يخرج به الى الاسلام وبذلك تغاير مفهومها اذا اخذت المرأة معها ولدت تبعها في  
الرق **والحرية** اي الاصلية بان تزويج عبيد حرة اصلية فخلت منه واما الطارية فقد مر  
وحاصله انه ان اقل من ستة اشهر عتق مقصود اوان لاكثر عتق تبعا وفايد تها ان ولادته  
في الاول لا يخرج وفي الثاني يخرج كما ينبغي في الاول ولو قال المولى له في الطارية ولدته قبل العتق  
وقالت بعد بحد حال ان كان الولد في يده فالقول له وان كان في يدها او في يدها فالقول  
لها ولو برهنها في يدها ولو كان مكان العتق تدبير فالقول للمولى بيمينه على العلم والبينة  
بينها والتدبير بان دبرها حاملات تدبير مطلقا اما المقيد فلا يتبعها فيمكن في الظاهر  
وغيرها **والاستيلاء** بان زوج ام ولد فخلت بتبعها ولدتها حتى يعتق هو المولى ايضا  
كامه من كل التركة وينبغي ان يقيد هذا بما اذ لم يشترط الزوج على المولى حرية الولد كما  
قد مضى في نكاح الرقيق **والكتابة** بان كانت امه حاملات بول لاقل من ستة اشهر من وقت  
الكتابة وتزويجها المصنف انه يتبعها ايضا في حق الاسترداد في البيع الفاسد وحق المالك  
القديم يسري اليه وفي الدين فيباع مع امه فيه وفي الرهن فاذا رهن حاملات بول  
كان رهنها معها وفي حق الاضحية كما في جامع الفصولين ولا يتبعها في النسب حتى لو  
تزوجها شيء امه فانت بولد فهو رقيق تبعا لامه هاشي تبعا لبيه لان النسب للتعريف

حسام

الذل



في البيع

وحال الرجل مكشوف دون النسا قاله الشيخ والكامل والايتهام انه بعد الوضع في شيء  
 من الاجكام الا في مسئلة وهي ما اذا استحققت الام بيينة فانه يتبعها اولادها باقرار  
 وتمكن ان يتراد ثابته ولد البهيمه يتبع امه ان كان معها وقتها على القول المفتح به وتامه  
 في احكام الحمل من الاشبه **ولاد الام من نبيها** حر وليس يتابع لامه قبل لانه  
 مخلوق من مائه فيعتق عليه والتحقيق انه علق حر للقطع بان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه  
 وسلم لم يكن لحر ان يملك مولدا من ابي مولاه واولاد مولاه وولد له كان يترك عبد امه  
 ابيه فان ولد له حر وان كان من زوجين رقيقين لانه ولد لولد المولى كما في الظاهر وفي  
 المستوط الولد علق حر لانه ولد لولد المولى كما في الظاهر وفي  
 فيترجى جانيها **ولاد الام من نبيها** حر وليس يتابع لامه قبل لانه  
 كما افاده بقوله **ومن زوجها** ملك لسيدها لان ماله ملك لغيره فيحقق المعاوضة فيترجى  
 جانبها بان مخلوق من ماله هو ملكه فكذا اجزوها **ولاد المورور حر قيمته** يوم الخصومة  
 فلوقالت امرأة لرجل تزوجني فان حره فترجوها فولدت ثم ظهر انها امه للغير فالام رقيمة  
 والولد حر قيمته ولا يرجع اذ الرجوع بعقد المعاوضة ولم يوجد كذا في جامع الفصولين  
 من التاسع والثلاثين وقيل الرجل في الفقه والاختيار بالحرية لو كان عبدا كانت الاولاد عبيدا  
 عند ما خلا في حق لو ادعى انه تزوجها عا هذا هل يقبل قوله اولاد من البيضة في السادس  
 عشر من جامع الفصولين ما يفيد انه لا يقبل قوله حيث قال اخبرته امه انها حرة وتزوجها  
 عما ذكره فولدت فاستحققت بغيرها والولد المستحق الا ان يبرهن الزوج على انه تزوجها على انها  
 حرة فينبت يكون الولد حرا وعلى ابيه قيمته في ماله حال الوقت الحكم به دون مال الولد ولو لا بيته  
 للزوج عا ذلك وطلب من المولى عا علمه حلفه لانه يدعي عليه ما لو اقر به يلزمه فلا انكر خلق  
 انتج وقد صارت حادثة الفتوى انتج كذا في النهر من كتاب الرقيق وسيد كره المصنف في آخر  
 كتاب الدعوى **عق البعض** اخره لفظ وقوعه وثوابه **ولاد المورور حر قيمته** يوم الخصومة  
 او امه كالزوجة او النصف او غيره **الاعتقاد** اي من ازالة الملك عن ذكر البعض وسعي في باقيه  
 لمولاه ان شاول حاله في باقيه وهو اي معتق البعض **المكاتب** في انه لا يباع ولا يورث  
 ولا يتزوج ولا تقبل منها وتنفق بصير احق مكاسبه وتخرج الى الحرية بالسعاية والاعتناق  
 ونزول بعض الملك عن ملكه يورث ملكا اليه عن المكاتب فيبقى هكذا الى ان يودي السعاية وفي الخبر  
 من خواص الفقه الاستسعا ان يجره وياخذ قيمته ما بقي من اجرة وعقارة القهستاني وعن  
 المحمدي ان يوجروا لو صغيرا يخل في اخذ من اجرة خراجه يورث الى ان يودي السعاية **الا** ان خالف  
 المكاتب في ثلاث لا يرد في **الزواج** لانه اسقاط محض فلا يقبل الفقيه خلاف الكتاب ولو جمع  
 وبين قن في البيع بطل فيها ولو قتل ولم يترك وفاق فلا قود خلاف المكاتب **وفي الاعتناق** كله والصحيح  
 قول ابن حنيفة رحمه الله في القهستاني عن المحمدي **ولا يسعي** عند ما خالف مبني  
 على ان الاعتناق يوجب زوال الملك عنه وهو متجز وعندها زوال الرق وهو غير متجز واما

السعاية

نفس

نفس الاعتناق والعتق فلا خلاف في عدم تجزئه كالرق والاستسعا لا متجز عند كنهه يملك  
 بالضم والوقال بعضك حر وجز منك حر يوم بالبيان ولو قال اسهم منك حر عتق سده  
 وقال كله وكذا الخلاف ان اعتق شرك في عبد نصيبه منه كصنف بلا اذن فللاخر الخيار اما  
 ان يعتق نصيبه او يدبر ويختار السعاية الى حال فبايدة التدبير ان له لومات المولى سقطت عنه  
 ان خرج من الثلث او يكاتب الاعلى اكثر من قيمته لومته الثلثين ولو على غرض قيمتها اكثر جاز  
 وبايدة الكتابة هي الاستسعا عن تقويمه وقض القاضي بها او يستسعي العبد كما في قيمة  
 حظه يوم العتاق ولم يرجع العبد به على المعتق والولا اي الميراث منه **لما** انقدر حظهها  
 لانها لمعتقان او **يضمن المعتق** قيمة نصيبه يوم الاعتناق لو كان **مورورا** اي قادرا على قيمته  
 ملبوسه وقوت يومه هو الصحيح ويرجع به المعتق على العبد والولا كله له في هذا الوجه وفي  
 الكلام اشعار بان الاعتبار في اليسار والعسار يوم الاعتناق فلو اعسر لم يسقط الضمان  
 بخلاف العكس والى ان الاختيار الاستسعا والتضمين لكن لو اختار الاستسعا لم يرجع  
 الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع الى وعنه انه يرجع الا اذا حكم به حاكم كافى المحيط  
 والى انه لو اشترى كسيرا عا جاز ان يعتق بعضه من حظه ويختار بعض الضمان وبعض  
 الاعتناق وبعض السعاية وكذا المورور في رواية محمد وروى الحسن انه ليس لهم الا اجتماع  
 على التضمين والاستسعا والاعتناق وفيه خلاف الصاحبين كما في الزاهد في ذكره القهستاني  
 وقال في صورة **اعتناق الخط ليس للاخر الا الضمان مع اليسار والسعاية مع العسار** اذا  
 لم ياذن بالاعتناق **ولا يرجع المعتق على العبد** لو ضمن والولا له في الحالين وهذا مبني على  
 اصليين **احد** ما تجزى الاعتناق وعده والثاني ان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنه وعند  
 يمنعها واعلم ان ثبات هذه الخيارات للشريك مقيد من يعبر الاعتناق منه حتى لو كان حبيبا او  
 مجنونا انتظر بلوغه وفاقته ان لم يكن وليا او وصيا فان كان متفعا عليه العتق فقط ولو كان  
 ما ذونا مديونا كان له التضمين والاستسعا والولا لولا وان لم يكن مديونا كان له الخيارات  
 الخمس الثابتة للمولى ان كان مورورا والا فالاربعة والمكاتب كلما ذون المديون ولو شهد  
 اي اخبر كل منها **الاخر** باعتناق شريكه نصيبه فانكر كل منها عا ما حبه فحلف كذا في شرح  
 الوقاية لابن الملك **سعي** كما هو وقع في نسخة البهسي وسعي بالواو وهو سبق قلم في حظهها  
 اي لكل منهما ان يستسعيه في نصيبه ان شا او يعتقه والولا **بينها كيف** ما كانا اي مورورا  
 او عسارين او مختلفين لان كلا يقول عتق نصيب صاحبه عليه باعتناقه وولاه له وعتق  
 نصيبه بالسعاية وولاه له ولو انكرا اعتق فانهما اعتقاد معا وعلى التعاقب فلا ضمان ولا  
 ولو اعترف احد هما وانكر الاخر حلف المنكر فان نكل صار معتق كما بسط في الفقه وقال لا يسعي  
 للعسرين الا المورورين ولو كان **احد** هما مورورا والاخر عسارا **سعي** للمورور فقط لانه يدعي  
 الضمان عا ما حبه لا عساره وعايد في السعاية عا العبد ولا يشي للعسرين في الضمان عا  
 صاحبه ليساره فيكون مبرا للعبد عن السعاية ولا يقدر على الزام الضمان لان شريكه

ايسر فيه ثم

الاستسعا



منكر واللاموقوف في جميع الاحوال عند ما حجت يتضاه قالان كلامه منكر اعتناقه ولا  
بينه فيتوقف الولاء الى ان يتفقا على اعتناقه او اعتناقه معا ولو علق احدهما على  
الشركيين عتقه اي عتق العبد المشترك بفعل فلان او امره غدا في وقت والغد مثال  
بان قال دخل فلان الدار فهو حر والشريك الاخر بعد ما فيه بان قال ان لم يدخل ولو كان  
معتبرا لانه ضمان فملك فلا يتغير باليسار والاعسار بخلاف ضمان الاعلى لانه ضمان جنائية  
فخص الغد ولم يدخل ام لا عتق نصفه كحقت احدهما يتيقن ويسعى في نصفه لحد يتيقن  
احدهما يتيقن ويسعى في نصفه لهما مطلقا وسرين او معسرين او مختلفين وعند ما  
ان كانا وسرين فلا سعاية لاحد وان كانا معسرين فانه يسعى او مختلفين وعند ما  
كانا موسرين فلا سعاية لاحد وان كانا معسرين في نصفه لهما عند ان يوسف وفي  
نصفه عند محمد ولو خلف كل واحد عتق عبده على حدة والمسئلة الى ان قال رجل ان  
دخل فلان الدار غدا فعبدي حر وقال الاخر ان لم يدخل فعبدي كذا فخص ولم يدرك ليعتق واحدا  
من العبدين اتفقا لان المقضي عليه بالعتق والمقضي له به محمولان فحقت الجبهة فامتنع القضا  
وفي العبد الواحد المقضي عليه والمقضي له محمولان فحقت الجبهة فامتنع القضا وفي العبد  
الواحد المقضي له والمقضي به معلوم فغلب المعلوم المحمول ومن ملك ابنه اي من يعتق عليه  
من ذى الرحم الحر مال كونه المالك شريكاه فخص اخر ستر او صدقة او هبة او وصية  
او ارشاد او مهاد او سبب ما عتق حظه منه نصفا او غيره لانه ملك قريبه فيعتق عليه  
بخلاف ما لو اشترى العبد نفسه من اجني حيث لا يقع لوقوع البيع والعتق معا في زمان  
واحد كذا في النهر ولا يضمن قيمة نصيب شريكه موسرا او معسرا علم بقرابته او لا كما ياتي  
ولشريكه ان يستسعى عند الامام لانه رخص بافساد نصيبه تشاركته فيما هو علة العتق  
وهو الشر اسوا علم الشريك لانه انما في ظاهر الرواية لان الحكم يدور على السبب وقال  
يضمن الزبي غير الارث فانه يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عزم  
جارية فزوجهما احدهما فولدت ولان ثمان العزم فورا فانه يعتق الولد لانه ملك  
بارك ذكره القمستان في هذه القيد مذكور في الوقاية والنقاية وغيرها ولم ار في نسخ الملق  
فتنبه ان كان موسرا او عند اعسار يسعى الابن لان شر القربى عتاق وكذا الحكم والخلاف  
لو علق عتق عتق عبدا بشره ثم اشتراه من اخر او اشترى نصف ابنه من يملك كله فلا يضمن  
لبايعه عنده خلافا لما قيله يكون البايع يملك كله لانه لو اشترى نصفه من احد الشريكين  
لزمه الضمان اجماعا وبعبارة نسختي النهر فلا ضمان عليه اجماعا ولعله سهل فليروا لو اشترى  
الاجني نصفه ثم اشترى الاب باقيه موسرا ضمن للشريك او استسعى الابن وقال لا يضمن الاب فقط  
لما مر ان يسار المقتضى منه السعاية عندهما ولو ملطاد اي الابن بالارث فلا ضمان اجماعا لانه  
ضروري لا اختياري اما لو ملك مستولا له بالنكاح مع اخر فانه يضمن النصف لشريكه ولو  
بالارث لان هذا ضمان ملك فلا يختلف بين اليسار والاعسار عند موسرين ثلاثة دبر واحد

ويسعى في كله عند محمد وان  
كانا مختلفين يسعى للموسر  
فقط لا للمعسر في ربيعة عند  
ابن يوسف صح

يعتق او

واعنف

واعنفه الشريك الاخر والثالث سلك ولا اعتبار بحاله من اليسار والاعسار كما لا يخفى  
السالك مدبره بكسر الباء ان شئت فسمه قنا وضمن المدبر عتق ثلاثة مدبر الا ما ضمن  
المدبر من ثلثه قنا لان ضمان المدبر اوضح حيث امكن لا يجعل عنه وهو موجود في تعيين  
المدبر بخلاف المعتق فان ضمانه ضمان اتلاف لانه لا يمكن ملكه هذا المضمون والاولا ثلثه لمدبر  
لانه عتق على ملكها على هذا المقتضى وقال الا ضمن مدبره لشريكه لان التدبير كالا عتاق  
لا يجري عندهما حين مدبره احد من هاترا الكل مدبره فيضمن الثاني قيمته للشريكين ولو كان  
معسرا لانه ضمان ملك فلا يختلف باليسار والاعسار بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان جنائية  
والاولا لانه اي المدبر يعتق كله على ملكه وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا وقيل نصف قيمته قنا  
والفتوى على الاول كما في شرح الوقاية لابن الملك وغيره واختاره غير واحد واختار الثاني  
الصدر والشهيد وفي الولو الجدية وهو المختار وكذا نقل انه المختار القمستان عن الكلي  
ونقل عن الصغري انه به يفتي انتع قلت ولكن المتون على الاول وجهه كما صرح به صاحب  
الهداية في كتاب العتق المشترك ان المنافع ثلاثة البيع واشباهه والاستحقاق وامثاله  
والاعتاق وتوابعه وبالتدبير فاة البيع ولو قال رجل لشريكه في الامنة هي ام ولدك وانكر  
ولا يئنه فهي كمد اي المنكر وما ولا سعاية عليها المنكر ولا سبيل عليها المقر لانه يتبرأ  
منها ويدعي الضمان على شريكه المنكر ان يستسعى في حظه ان شاءم تكون حرة  
لانه لما يصدق صاحبه انقلب اقراره عليه فصار كما انه هو استولى ها و ذكر في الاصل  
رجوع الى يوسف الى الامام وما لام ولد تقوم اي قيمة هذا شطرين من المنظومة فلا ضمن  
موسرا عتق نصيبه منها وبه قالا الجمهور وعند ما هي مقومة وقيمتها ثلث قيمتها قنة  
فيضمن حصته شريكه منها ولو معسرا سعت السالك في حظه وتنقر عا هذا  
الخلاف مساليل منها اذ امانات احدها تعتق ولا تسعى الى خلافها لهما ومنها لو باعها وسلمها  
فانت في يد المشتري لا ضمان عليه خلافا لهما ومنها ان يضمن بالعصب لو ماتت خلافا  
لها واما تضمن ام الولد اتفقا فيما اذا اقربها لمسبعة فافترسها شبع فاشلان  
هذا ضمان جنائية لا عصب وقامه في التبيين بالاعتق الجنب ماله ثلاثة اعبد  
قال لاثنين عنده منهم احدا ما حر فخرج احدهما ودخل الاخر فاعاد القول المذكور  
وهو احدهما جبر ومرا ببيان كما افاده بقوله ثم ما المولى من غير جان عتق ثلاثة ارباع  
الثابت الذي اعيد عليه القول نصفه بالايجاب الاول وربعه بالثاني وسعى في ربه وفيه  
تسامح فان العتق لا يجري بلا خلاف ويمكن ان يجاب عنه ما ذكره في جواب تجري الاعتاق  
وحاصله ان عدم تجري اذا صادف محلا معلوما واما اذا لم يصادف كما اذا كان بطريق  
التوزيع باعتبار الاحوال فيجري بلا خلاف لان ثبوته حثيث بطريق الضرر  
والثابت بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرواني وغيره وهو نصف الخانج ولا  
نصف الداخل وقال محمد ربيعة اربع الداخل لان هذا الاجاب لما اوجب عتق الربيع

وثلثه للمعتق

انواع

وتتوقف يومها



من الثابت اوجه من الد اخل ايضا وهما يقولان المانع من عتق النصف تختص بالثابت  
والامانع في الد اخل فيعتق نصفه فيكون مائة بلا بيان لانه مادام حيا يومر بالبيان  
وللعبد خاصته فان بين الابواب الاول في الثابت عتق وبطل الثاني لمصلحة  
وعبد وان يبينه في الخارج عتق وامر ببيان الابواب الثاني ولو بد بالثاني وبينه في الد اخل  
امر ببيان الاول ولو قال عتقت بالثاني الثابت عتق وتعين الخارج بالابواب الاول ولو  
مات احد من فلو الخارج عتق الثابت بالابواب الاول وبطل الثاني لما مر ولو الثابت عتق  
الخارج بالاول وكل الد اخل بالثاني خلافا لما مر ولو الد اخل امر المولى ببيان الابواب الاول  
فان عين به الخارج عتق الثابت ايضا بالابواب الثاني وان عين به الثابت بطل الثاني  
ولو كان هذا القول في مرضه وقد ضاق الثلث عنهم والامال له سواهم ولم يجر الوارث كلهم  
بعضهم وقسم الثلث بينهم كما مر بان جعل كل عبد سبعة اسهم كسهم العتق  
لاحتياجنا الى مخرج له نصف وربع واقله اربعة فقول الى السبعة لان معنار رتبة وثلاثة  
اربعة رتبة فجعل ثلث المال جميع المال احد وعشرون لان العتق في المرض وصية  
فقلت وانما قال الفرضيون ان الاربعة لا تعول لانه لا يتصور في مسئلة قط اجماعا نصفين  
وربع وهذا الايمان وقوع العول فيها سوى تسعة الشركة فتنبيه وجيز عتق من الثلث  
ثلاثة من الاسباع ويسعى في اربعة فصار ثلاثة ارباع الى ثلاثة اسباع وذكر اقل من  
نصفه بنصف سبع ويعتق من كل من العبد بين الاخرين ثمان ويسعى كل منها في تسعة  
اسهم فبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية اربعة عشر فاستقام الثلث والثلاثون  
وعند محمد جعل كل عبد ستة من السهام كسهم المعتق لان حق الد اخل عنده في  
سهم واحد فتكون سهام العتق عنده ستة وسهام السعاية اثنا عشر وكل المال  
ثمانية عشر وجيز يعتق من الثابت ثلاثة اسهم ويسعى في ثلاثة فكان المعتق  
على قوله نصف ومن الخارج اثنان وهما ثلثه ويسعى في اربعة ومن الد اخل واحد  
وهو سدسه ويسعى في خمسة فيستقيم الثلث والثلاثون وما قيل ينبغي ان يعتقوا  
عندها بلا سعاية لان الاعتراف لا يجزي فقد مناجوا به فتنبه ولو طلق زوجاته الثلاثة  
كذلك على الوجه المذكور قبل الدخول ليكون الابواب الاول موجبا للبينونة ومات بلا بيان  
ومهر من على السوا سقط ثلاثة اثمان مهر الثابتة وربع مهر الخارجة وثمن مهر  
الد اخله بالاتفاق هو المختار في قول عند الامام والثاني يسقط ربع مهر الد اخله والخيار  
ان قولها كقول محمد لانه بالابواب الاول يسقط ربع مهر كل من الخارجة والثابتة ثم بالابواب  
الثاني سقط الربع متصفا بين الثابتة والد اخله واما الميراث فالد اخله نصفه والنصف  
بين الخارجة والثابتة نصفان وعلى كل منهن ثمة الوفاة واجبا والبيع ولو فاسدا  
او شرط الخيار لاحد من ابائنا في العتق المجهول بان قال احدها احر فباع احدها فاذكر  
بيان ان المراد هو الاخر وكذا العتق على البيع والمساومة بيان كالاجارة والموت قبل

والتزويج

والتزويج والتحرير والتدبير والاستيلاء والكتابة والهبة والصدقة ومثلها الرهن  
كما في النظم مسكتين قيد التسليم اتفاق كذا في الكافي وفي الكرماني انه لمجرد التاكيد  
لان المساومة اذا كانت ببيان فهذه التصرفات اولى بلا قبض وكذا كل تصرف لا يجر الا في الملك  
خروج الميت ومن تصرف فيه عن محمية العتق فتعين الاخر قيد بالعتق المجهول لان الموت  
في النسب المجهول وامومية الولد المجهول لا يكون ببيان كما يبيناه في الشرح التنوير والوطي  
وواعيه ليس ببيان فيه اي في العتق المجهول الا اذا علق منه فتعق الاخرى اتفاقا خلافا  
لها فاعتد بها هو ببيان فتعق الاخرى وبه يفتح كما في البرهان وفي الهداية ولا يفتح بقول  
الامام وفي القهستان ولذا اخل وطبعها وان لم تجز ان يفتح به لان هذا العتق لا يعد حكما باق  
وفي الطلاق المجهول بان قال هذه او هذه واحد كما بين هو الوطى والموت ببيان حتى  
تطلق التي لم يطاها والحية ولا بد ان يكون الطلاق باينا فلو كان رجعي لا يكون ببيان نص عليه  
في النوادر وهل يثبت البيان فيه بالمقد مات في الزيادة ان لا يثبت وقال الكرخي التقييل كالوطي  
ولو طلق احدها ينبغي ان لا يكون ببيان كذا في النهر عن المير وفي كتاب المنظومة النسفية وهو  
متمم به الاذكياء فقال ونكاح واحدة قد انعقد وامر اثنين وثلاثين عقد قد مات قبل الوطى والبيان  
فالارثاء بين جملة النسوان سبع من الاربع والعشرين قالوا لمن افردها تعيينا . .  
ويقسم الباقي على النصفين بين الثلاث قال والتستين وجعل للمرا تين جمعا . .  
ثم اياها وللثلاث تسعا وان قال لامنه ان كان اول ولد تلد بينه ذكر افانت حرة فولدت ذكرا  
وانثى ولم يدريها او افان ذكر فبق كل حال ويعتق نصف كل من الام والانثى اعتقهما في  
حال دون حال فيعتق نصف كل منهما وسعيان في النصف وهذا اذا تصادقا على عدم معرفة  
المولود الاول وهذه المسئلة على اثني عشر رجها مذكورة في الشرح للميتة عن البرهان وفي  
القدير ولا يشترط الدعوى لصحة الشهادة على الاطلاق ولو جهلها وعتق الامة معينة ففرضه  
تخرم الفرج فيكون حقا لله تعالى فلا تشترط الدعوى وفي عتق العبد وغير المعينة تشترط  
دعواه خلافا لها واصله ان العتق من حقوق العباد عنده فتشترط الدعوى وعندها  
من حقوق الشرع فلا تشترط فلو شهد بعق احد عبدين او اميتين في محنة او مرضه  
بعد موافته ذكره القهستان ويسجد لا تقبل لجهالة المدعي والعتق المجهول لا تخرم الفرج  
عنده وان كان لا يفتح محل وطبعها احتياطا كالمير الا ان يشهد بعق العبد او احد من ابائنا  
في وصية فتقبل استسنا لان الخصم في الوصية انما هو الموصي وهو معلوم وعنه خلف وهو  
الموصي او الوارث لان العتق بالموت يشيع فيه ولا يعتق نصف كل منهما فيكون كل واحد  
خمس وهذا يقتضي انها لو شهد بعد موته انه قال في محنة احد كما حرقتل وهو الاصح  
اعتبار المشيوع لما عرف ان الحكم اذ اطلق بعلمين لا ينبغي بانتماء احدهما وعندها قبل  
لعدم اشتراكها في الدعوى وبه قالت الامة الثلاثة وان شهد بطلاق احدي نسائه  
قبلت اتفاقا لان الطلاق المجهول تخرم الفرج اجماعا وجيز فيه على البيان فلا تشترط فيه



والاختصاص

الاعوى خلاف العتق كملهم كما مر فيهم **باب الحلف بالعتق** شرع في بيان التعليق بعد ذكر التجيز وما ذكر مسألة التعليق بالولادة في معتق البعض لبيان انه يعتق منه البعض عند عدم العلم ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك عتقك بعد ايامه كالا دمي يقع على الذكر والانثى كما في الذخيرة ولو قال عتبت الذكرون والانثى كما في الذخيرة ولو قال عتبت الذكرون والانثى لم يدين قضا ولا يتناول الجنين الاب والابنة ولا المكاتب ولا المملوك المشتري الا ان يعينهم كما في النهاية في الاختصاص ان يكون له شيء هو ملكه في الحال دون ما يحد في المال كما في الكرماني وفيه تأمل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كما في الرضخ وغير يومئذ اي وقت الدخول حريعتك بدخوله كل من في ملكه عند الدخول للدار مثلا سواء كان في ملكه وقت الحلف او بعد **باب الحلف بالعتق** لان اضاف العتق الى مملوك له زمان الدخول لان معنى قوله يومئذ يوم اذ دخلت فاعتبر قيام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيهما والمراد باليوم مطلق الوقت ولو قيل الا انه اضيف الى ما لا يمتد فيكون مطلق الوقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضخ ذهب الى ان اذ بدل من اليوم وفي المفصل انه خمسة عشر يوما كذا في الاصل وشبهت المهمة في خمسين وكتب بصورة الياء على انه ليس بملك كما مر ذكره في التمهيد في ولو قال كل مملوك اشتريته اذ دخلت فهو حر فله ان يشتري عتق الفعل الذي حلف عليه ولا يعتق ما اشتري قبل ذلك الا ان يعينهم ولو قال كل مملوك امك اليوم او هذه الشهر وهذه السنة وله مملوك فاستفاد في الوقت الذي عينه اخر عتق مملوكه استفاد ايضا ولو نوى احد الحنفين صدق ديانة لاقتضا كما في البدائع **ولو لم يقل في حلفه** يومئذ لا يعتق الامر كان في ملكه وقت الحلف فقط لا من ملكه بعده لعدم الاضافة الى الملكا وسببه ويدل على ان كل مملوك حر بعد عتقه ولو عد شهر فانه يعتق منه وقت حلفه فقط لعدم مضي الوقت فيختص بحال الشك من لو لم يكن في ملكه شيء يوم حلفه كان الجنين لغوا ولا فرق بين كونه التعليق بان او اذا او اذا ما او متى او متى ما ولا بين كون العتق معلقا او مجزا قدم المشرط او اخره ولفظ المملوك لا يتناول المملوك لانه مملوك بعتا لانه كعضو من اعضائه فلو قال كل مملوك لي ذكر حر وله امه حامل فولدت ذكر او لولا قل من نصف حوله **من حلف** او قال ان اشتريت مملوكين فها حران فاشترى جارية حاملا او قال لخال كل مملوك لي غيرك حر لا يعتق الخ في هذه المسائل ولا الام **ولو لم يقل** ذكر الدخول الخ الحلف وعتق الخ جينة تبطل الامه لا تتناول اللفظ وفيه اشعار بان لو قال كل مملوك امك او الى فصلا عن ايجال ما يستفيد دون ما في ملكه ولو قال عتبت بين ديانة لاقتضا كما في التمهيد عن المحيط ولو قال كل مملوك لي وامك حر بعد موتى صارت في ملكه عند الحلف مدبر لا ملكه بعد ان لا يكون مدبرا مطلقا بل مقيدا من ملكه بعد هذا القول لكن يعتق الخ **الثالث** بعد موته لان هذا اي مجموع التركيب اطلاق على طريق الوصية لا اضافة العتق الى الموت فان خرج من الثلث فبطل الاضرب كل قيمته فيه ولو استغرقت التركة بالثمن وجبت السعاية **باب العتق على جعل اخره** لان الاصل عدمه والجعل بالضم ما جعل

للا

الانسان من يشي على فعل وكذا الجعالة بالكسر والفتح ومن اعتق بكسر التاء على مال نقرا **عرض** حيوان معلوم الجنس او الامكنة او موزون معلوم الجنس او به اي بذلك المال الحر على الف او الف او على ان تعطيني او تودي لي الف او خذ ذلك او بعت لك نفسك او بعتك منك على ان تقرضني كذا او المال بعم العض وغيره اذ اعلم الجنس ويلزم الوسط وجب المولى على قبول القيمة وان لم يعلم كونه وجوان عتق بالقبول ولزمه قيمة نفسه وفي الذخيرة ان حر على ان يخرجه عن العتق حتى يخرج وان لم يخرجه فعتق بوجه وسط ولو قال ص عن يوم ما وصل ركعتين وانت حر لا يعتق والفرق ان اخرج ما تجزى فيه النيابة بخلاف غيره وعلى هذا فيسفي انه لو قال اعتقتك على ان تكفر عن ظهاري انه لو اعتق او كس عتق ولم ار ذلك في النهر ولو اختلفا في جنس المال او في قول القول للعبد يمينه كما لو انكر اصله والبيعة للمولى فقبل العبد ذلك في مجلسه لو خاف او عجز او عجز عليه لو غايبا بقدره الف او لا بد ان يقبل في الكل فلو قبل في النصف لم تجز وقال لا تجز ويعتق كله قال الف بناء على تجزى الاعناق وعدمه ولا خلاف انما لا تجزى كالاتفاق والمدم يكون قبوله النصف كقبول الكل عتق سواء ادى المال او لا **والمال المشرط** دين صحيح عليه لانه التزمه بقوله وقد كانت له ذمة صالحة لا التزام وقد نكته بالعتق حتى تبطل الكفالة به بخلاف بدل الكفالة حيث لم تبطل الكفالة به لانه ثبت به المنافي وهو قيام الرق ثم ينسخ اي يرد بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على محرر فعلى تفصيله وفي كلمة على اشعار بان لو علقه باذ او متى لم يتقيد بالمال كمال في الاختيار وان علق عتقه باده بان قال ان اديت الى الفانت حرا او اذ او متى او بعت صار العبد ما ذ وناله في التجار فليكن من الاداء بالثبارة لانها المشروعة عند الاختيار لا التكدى لانه خمسة لحق المولى بها العار مع انه لو تكدى وادى عتق لا يصير **مكاتب** لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وهو مخالف للمالك في عشرين مسألة ذكرتها في شرح التمهيد **وعتق** ان ادى ذلك المال ولو باستغراضه من رجل الا ان الغريم يرجع على المولى وفي اضرار فاعل ادى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكان الدارهم مائة دينار لا يعتق كما في القصة عن المحيط في المجلس او خلى بين المولى وبين المال فيه اي المجلس حيث لو مده اليه اخذه وهذا في التعليق بان لانه المشرط فكان طلب المال في الحال فيتقيد به وعن ابي يوسف انه لا يتقيد به كما في اذ او متى ويختص متى ادى او خلى بين المال والمولى في التعليق **باذ** لان اذ الوقت نعم الاوقات كمن وعبر المولى على القبض دفعا لضر العتق ومعه الاجبار فيه وفي سائر الحقوق ان يكون قاضيا بالخفية فيعتق ثم الخفية رفع المانع قبض او لا كما اشير اليه في الكافي لكن في المجادلة قال نصير انهم كانوا يقولون في الدين اذ اوضعه بين يدي المالك لا يبرأ حتى يضعه في يده او حجرة ذكره القهستاني وان ادى البعض تجبر على القبض اعتبارا للجزء بالكل الا انه لا يعتق ما لم يود الكل لان شرط العتق اذ الكل ولم يوجد فلا يعتق كما لو حط عنه البعض فادى الباقي فانه لا يعتق وكذا لو ابراه المولى وادى عنه غيره



تبرع لم يعتق لما قلنا ثم المستلة مفيدة بان يكون العوض معلوما فلو قال علي دراهم  
لم يجبر على القبول لان مثل هذه الجملة لا تكون في المعاوضة ذكره الزيلعي ولو قال  
علي ثوب او كراية ولو اتي به وسطا او حيدا لان جملة الجنس لا تصلح عوضا وان يكون  
فلو قال علي كذا امن المخرج لم يجبر ايضا وان كان يعتق بقوله كذا في النهر ثم ان ادى العبد  
الف كسبها قيل التعليق رجع به المولى عليه لانه ملك المولى فلهما وحق وان كسبها  
بعده لا يرجع ولو قال انت حر بعد موتك بالف او عليه فان قبل العبد الالف بعد موته  
اي موت المولى ولو بساعة واعتقه الوارث او الوصي او القاضي عند امتناع الوارث اعتق بالالف  
والولا للميت والا اي وال لم يقبل العبد العتق بالالف بعده او قبل ولم يعتقه الوارث خوفا  
لا يعتق بالالف المذكورة وان جاز ان يعتقه الوارث مجانا اما القبول بعده فلا فانه قابل  
للالف بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلا لان العبد صار للوارث فلم ينفذ ما  
علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بان لو قال اذ امت فانت حر  
على الف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فاذا قبل من التدبير ولا يلزمه الحال لو قال ابو يوسف  
وبانه لو قال انت حر على الف بعد موتك فالقبول على الحياة وبعد القبول صار مدبرا  
ولم يجب الحال في الاجماع كما في القصة في شرح الطحاوي ولو حرره المولى على ان  
يخلع نفسه مثلا بعد العبد ذكر في المجلس عتق من ساعته ووجب عليه ان يخرج  
في بيته او من خارجا وهو متعارف تلك المدة لانه معاوضة ولو لم يعين مدة كان  
عليه قيمة نفسه لان الخدمة مجهولة وقد علمت ان القيمة مختصة فان مات المولى او العبد  
قبلها اي قبل ان يخدمه عند البيهقي قيمة نفسه فتوخ منه للورثة او من تركه  
لمولى ولو لم يخلع الوارث في استيفاء الخدمة اما لان المنفعة لا تورث وللنفقة والفان  
فيها ولو خدم مدة سقط عنه بقدرها من قيمته وعوض محله بغير قيمة خدمته اي اجر  
كلا او بعضا وبه نأخذ كما في الحاوي القدسي وكذا الخلاف لو ابيع المولى العبد من نفسه  
بعين فملك العبد واستحققت قبل القبض يلزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة العبد  
له انه معاوضة مال بخير مال لان نفس العبد ليست مال في حقه اذ لا يملك نفسه ولها  
انه معاوضة مال لان العبد مال في حق المولى ومن قال لا خراعتك اشك بالف على ان  
تزوجها جوز في النهر جعل ان شرطية والمضارع بعد ما يجوز بها مصدرية قال  
وقد غفل عن هذا في البحر وقال الاول ذكر لفظ على قبل قوله علي ان تزوجنيها البيهقي عدم  
الوجوب عند عدم ذكرها بالاولى ففعل اي اعتقها المولى وابنت الامه ان تزوجه عتقت  
مجانا فلا شيء عليه لان اشتراط البذل على الاجنبي جازي في الطلاق لا العتاق ولو ضم القائل لفظ  
عن وبقى المسئلة على ما قسم الالف على قسميها وعجز مثلها ولزمه حصص القيمة وسقط  
ما خص المهر لانه لما قال علي تخم الشرا اقتضا وقد قابل الالف بالرقبة شرا وبالبضع  
نكاحا فانقسم عليها ووجب حصص ما سلم وهو الرقبة ومطل عنه ما لم يسلم وهو البضع

ولو

ولو تزوجه حصص المهر لانه في الوجهين اي وجه فمعه وترك حصص القيمة للمولى في  
الوجه الثاني وهذا الوجه الاول باعتبار تخم الشرا وعده من فرع لو اعتق امته  
على ان تزوجه نفسها فزوجته فلها مهر مثلها فان ابنت نعلها قيمتها ولو كانت ام ولد  
فلا شيء عليها كذا في التنوير بالبيهقي سير وهو رخصة الاعتاق عند دبر وهو ما بعد الموت  
كذا في المغرب وشرع التعليق العتق موه المولى او غيره كما ينبغي في المدبر المقيد كما في  
الدرر المدبر المطلق الغير المقيد بشرط املا من قال له مولاه الحر العاقل البالغ ولو  
سكران او طرعا اذ او متي او ان متا او توفيت او هلك او حدث شي حادث فانت حر او  
عتيق او معتق او حر او انت حر عن دبر موني او يوم امون اريد به مطلق الوقت لا قدر  
بفعل لا يعتق فان نوى النحر رحت يستد وكان مقيدا يعتق بموته نهائيا ولو لم يبيعه او انت حر  
عند موتك او مع موتك لان قران الشتر بالشر يقتضي وجوده عند اوفى موق لان في استعار  
بعين الشرط او انت مدبر او قد دبرتك ولو زاد بعد موتك كان مدبرا الساعة ويغفر قوله  
بعد موتك لعدم امكانه وفي الظاهر ان انت حر الساعة بعد موتك كان مدبرا ولو قال امين  
اعتقوا غلاما بعد موته ان شاء الله تعالى الا ايضا ولو قال هو حر بعد موته ان شاء الله  
تعالى لا يصح لان الاول امر والامتنان فيه بالمال والثاني ايجاب والاستثنا فيه صحيح كما في الاول اجمعه  
وان متا الى مائة سنة وغلب موته فيها فانه مدبر مطلق في المختار كما في الاختيار كذا في كل  
مدة لا يعيش فيها غالبا لان الموت اذا صار غالبا كان كالكاين الحالك وفيه خلاف لا يخرج  
او اوصيت لك بنفسك او رقتك او ثلث مالي لان بعضه صار موصيه له وعن الثاني او وصي  
لعبد به يسلم من ماله يعتق بعد موته ولو خذ لا اذ الجزاء عبارة عن الشتر المبيعهم  
والتعيين فيه للورثة بخلاف السهم فانه السهم من كان سيد من رقتك دخلت الوصية  
ثم بين حكم المطلق بقوله فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعتق وسيجي ان يبيع المدبر باطلا  
لا يملك بالقبض وعلى هذا الوجه بينه وبين من ينبغي ان يسرى الفساد الى القن ولو قبض  
حنفي بطلان بيعه ولزوم التدبير صار محله عليه ولو قبض قاض بجوارحه نفذ وهل  
يكون فسخا للتدبير وكذا في شرح التنوير وفيه الحيلة لمن اراد ان يبرعه عاوجه  
ملك بيعه ان يقول اذ امت وانت في ملك فانت مدبر وتزوجها استحل امه وكذا في تجميع  
الحرية واتجاره والامه المدبرة توطا فان ولدت من سيدها فهي ام ولده وبطل التدبير  
وتزوجها ومهرها المولى كالكسب والارش والارث ولدها مدبرا مراد ما مات سيد  
ولو حكمنا بغيره لم يرد الحق بدرا الحرب وقضى بلحاظ عتق مدبره ثم لو عاد مسيلا او مات  
ورثه عتق من ثلث ماله يوم موته فان لم يخرج من الثلث فحسابه بان تجسد ثلث ماله  
فيعتق منه بقدره ويسعى في باقية وفيه اشعار بان له لو خرج من الثلث وهلك باقي التركة  
قبل الوصول الى الورثة ليس لهم حق السعاية وقد ذكر في الهينة ان لهم حصة كذا في القصة  
وان لم يترك المولى غيره من المال سعى في ثلثه ان لم يخرج لوارث التدبير حتى لو لم يكن له وارث

14

وفي الخاتمة لا سبيل الاحد  
عليك بعد موتك كان مدبرا



او كان لكنه اجازوه عتق كله لما تقر بان ما زاد على الثلث مقدم على بيت المال وتجوز باجارة  
الورثة وان استغرقه اى المال دين المولى سواء كان معه مالا او لا سعى في كل قيمته اى  
مدبر الاقنات ما صرح به في المحلى وتقدم منها انها ثلثا قيمته قنا وبه يفق وقيل نصفها  
وربح واما المقييد فيقوم قنا وفي الاختيار المدبر اذا خرج من الثلث لاسعاية عليه الا  
اذا كان السيد سفيها وقت التدبير فانه يسعى في قيمته مدبرا وفيما اذا اغتزل سيد  
ولو جبر احد المشرى من وعن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى  
في نصيبه خلافا للمذاهب وهي من فروج تجزى الاعتراف كافي الاختيار وفي الحامى لوقال اذا  
متنا فانت جرح لم يصح ذلك مدبرا لم يت احد هاهنا فعتق نصيبه وسعى للاخر في قيمة نصيبه  
منه ولا وجه ينسب المدبر المقييد وهو ما قيد فيه الموت بقيد لا يحكم بوقوعه معه عادة  
من قال ان عتق من مرض هذا او سفيها هذا او من مرض هذا او الى عشر سنين  
ما به سنة واحتمل عدم موته فيها على ما مر فيجوز بيعه وجميع ما يوجب انتقاله من ملك  
الى ملك وان وجه الشرط عتق لانه مقيد فلا بد من وجود المقييد عتق المدبر المطلق اى من  
الثلث وسعى فيما زاد وان استغرق ففي كله ولا تظن منه ان المقييد يختص بالشرطية فانه  
لو قال انت حر يوم اموت فان نوى النهار فقيد وان نوى الوقت فطلق كافي المحيط واغلام  
يذكر تدبير البعض لانه كاعتاق البعض في التجزى عنده وعدم التجزى عنده واثار الخلاف  
فيه كافي ومن المقييد ما لو قال انت حر بعد موت فلان كافي التفسير بتعالى الدرر والكنز وفيه كلام  
ذكرته في شرح التفسير الا يستلاد كان المناسب للترجمة بالاعتاق ان يترجم للاستلاد  
بكتاب نعم هذا على الترجمة بالعتق ظاهر ثم هو لغة مصدر واستولد اى طلب الولد  
من الزوجة والامه وخصه الفقهاء بالثاني وهو شيان ادعا الولد وتملك الامه كما افاده  
بقوله لا يثبت نسب ولد تلك الامه اى الموطوءة بملك عيني او نكاح او شبهة او مشتركة  
قنة او مدبرة من مولاها سواء كان الولد نكاحا منه او استند خال منه فزجها كافي  
المحيط عن الامام وسواء كان مولاها حقيقة او حكما ليشمل ما اذا وطى الاب جارية الابن ثم  
ولدت وادعاهما كولد من الزوج ولو حكما ليشمل ما لو وطىها بشبهة ثم ملكها كما ينبغي  
وسواء كان الولد حيا او ميتا او سقط استبان بعض خلقه عيا ما عرف جنة لوافر المولود ان  
الحمل منه صار تام ولد له كافي التمسثاني عن المحيط ثم قال فام الولد جارية استولدها  
الرجل ملكا للابن او النكاح او بالشبهة ثم ملكها فاذا استولدها بالزنا لا يصير ام ولد استحسن  
عندهم وتصير ام ولد قيا سلكا قال زفر بن يحيى ان يشهد انها ام ولد قايلا يسترق ولد  
بعد موته كافي الخائنة وهل تجزى الاستلاد في التبيين وغيره انه لا تجزى اذا امكن  
تكميله يخلف الا ان يدعيه اى يقر بكون الولد منه وهذا في القضا ما في بينه وبين الله  
تعالى فلا يشترط ذلك ولهنا وجه استلاد المعتوه والمجنون مع عدم الدوى كافي الحديث  
وشرح الوهبانية وادان بغير نسب لولدها منه صار تام ولد له وحكمها كالمدبرة

المطلقة لا تجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق ولو قضى قاضا تجوز بيعها لم ينفذ في  
الظهر الروايات كافي الخائنة زاد في المحرم الذي خيرة بل يتوقف على قضا قاض اخرضا  
وابدا الاول وطبها واستخدمها واجرتهما وتزويجهما ولو جبر كما مر في المدبرة المطلقة  
فقول القهستاني ههنا ولا تجبر على النكاح في كلام فتنبه ولم يقل بعد استبرائها لانه  
لا يجب على المولى بل يندب فلزوجهما قولنا لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح  
الاكثر وان ادعاه المولى الا انه يعتق عليه وكتا بفتح كايها فلو كانتها على اخذ متها مدة او  
باع خذ متها منها جاز وتفرق المستولدة المدبرة في مسائل ذكر في فروق الاستباه  
معزى لفروق الكزايبي منها ثلثة عشر فقال لا تضمن بالغصب وبالاعتاق وباليبيع  
الفاسد ولا يجوز القضا ببيعها بخلاف المدبرة وقتها ثلث قيمتها لو كانت قنة وهو النصف  
في رواية والثالثان في اخرى والجميع في اخرى وعليها العدة اذا عتقت او مات السيد لا على  
المدبرة ولو استولد ام ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبها بخلاف المدبرة  
ويثبت نسب ولدها باستلاد دون ولد المدبرة ولا تسحق لدين المولى بعد موته بخلاف  
المدبرة ولا يجزى تدبيرها ويصح استلاد المدبرة ولا يملك الجري بيعها وله بيع المدبر  
ولو استولد جارية ولدها صح ولو صغير او لود برعدة الاو الثالث عشر انها تعتق بعد  
موتها ولو حكما من جميع ماله واما المدبرة فمن الثلث والعرق ان الاستلاد من الحواشي  
الاصلية كالاعلان التدبير وهذا اذا كان اقراره بالولد في الصحة او في المرض ومعها ولد  
او كانت حبلية والاعتق من الثلث كالمدبرة لانه عند عدم الشاهد اقراره بالعتق وهو  
وصية كافي المحيط وغيره فيلغز ويقال اى قنة اقر سيدها بابومية ولد لها ولا تعتق  
الامن الثلث كالمدبرة مهمة وادعتت فاني يد لها المولى الا اذا اوصى لها به كافي الخائنة  
وعن محمد استحسن ان اترك لها الحقة وقيصا ومقنعة واما المدبر لا شيء له من الثياب  
كافي الحديث كافي النهر ولا تسعى لدينه وللورثة خلافا للمدبرة فانها تسعى كما مر ويثبت  
نسب ولدها الثاني بعد ذلك اى بعد اعترافه بالاول بلا دعوة لانه دعوة الاول تعين الاول  
مقصود منها فصارت فراشا كالمكوحه وهذا اذا لم يخرم عليه نكاح او كتابة او غيره ذلك  
بقايتها مشتركة حتى لو ولدت المشتركة ولد اثنا عشر بيت بلاد دعوة كما ينبغي والكلام مشير  
الى انه لو اعتق ام الولد ثم جات بولد ثبت وذال الى ستين لا غير كافي القهستاني عن الخائنة  
ولكن ان نكاه انتفى بخبره فنيبه الفراش على اربع مرات بما ضعيف وهو الامه او متور  
وهي ام الولد وقد علم حكمها او قوي وهي المكوحه فيثبت نسب ولدها بلاد دعوة ولا يستنى  
بالنفي بل بالعان او قوي وهي المعتقة فيثبت نسب ولدها ولا يستنى اصلا لعدم العان  
قال ابن ابي ابي له هذه تصح اعترافها لى ولد يثبت نسبها بلاد دعوة ولا يستنى اصلا  
لابالغ ولا بالعان ولو استولدها بنكاح ولو فاسدا او مشروطا فيه كونه حرة الاصل  
فاذا هي امه او وطى بشبهة عيا ما مر ثم ملكها باى سبب كان كلا او بعضا فيجوز ام ولد



بجلا ف بالواستولدها و بوجها  
ثم ملكها لا تكون ام ولد له  
مع

دفع الفضة واخذ  
٧٧

اي من وقت الملك وعند زفر من وقت ثبوت النسب منه ومثله فيما لو ملك ولد لها  
من زوج اخر قبل ان يملكها يجوز بيعه عندنا خلافا له اما الحاد في ملكه من غير فكاكه  
وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها حيث تكون ام ولد له استحققت الا لا يعلق  
فيها الا بملك ادم فلا يظهر حكمه بعد ذلك نعم لو ملك ولد له من الزنا عتق لانه جزوه  
ولو اسلمت ام ولد النصراني اذ به الكافر عربيا الاسلام عليه فان اسلم نهى له وان ادى  
النصراني اذ به الكافر سعت نظر الخايبين وقد قال علماءنا خصوصه الذي والداة  
يوم القيامة اشهد من خصوصه المساني فمقتضاها ولد وهي ثلث فمقتضاها كافي الغاية  
وهي كالمكاتبة بان يقدر الفاضل فيمنعها عليها ولكن لا ترق بعجزها لانها لو ردت  
لا عادت مكاتبة لقيام الموجب واما مات عتقت بلا سعاية ولو ماتت مع زوجها ولد له  
في سعايتها سعى فمقتضاها والمدبرة كام الولد خلافا للفتنة فانه تجبر على بيعها ان لم يسلم  
ومن ادعى ولد امة له فيها شريك ولو شريكه اياه بسد سها او عشرها مثلاً ثبت  
نسبه اي الولد منه اي من المدي ولو كان في امره ايضا او مكاتباً لكان له بيعها  
كما في الظهيرية وفيها اخوان اشتريا امة حامل فولدت فادعاه احدها فاعليه نصف حصة  
الولد ولا يعتق بالقرابة لان الدعي لما تقلدت ائنياف الحكم اليها انتهى وهي تها الغزا  
فيقال ملكه محرره ولا يعتق عليه وصارت ام ولد له وضمن نصف قيمتها يوم العلق  
لتملكه نصيب ما حبه باستكمال الاستيلاء ونصف عقربها يوم العلق الا فيمة ولها لانه  
علق حر الاصل وان ادعيها مع ابان لم يعلم سبق احدها ولا مزج لاحد هي كما ياتي ثبت  
نسبه منها وان اختلف انصبا وهما هي ام ولد لها لعدم المزج فان كان احدهما زوجا بان  
او اباً او مسلماً او حراماً عارضه المرحوم كما حرته في شرح التنوير وعلى كل منهما نصف  
عقربها لان الولي في الحمل المحترم لا يخلو عن حوزا جبراً وضمان جابر وتعد الاول للشبهة  
الثاني وقفاً فبابه اجابه انه لو ابر احدها صاحب بقى حق الآخر ولو قوم نصيبه  
بفضة والاخر بذهب كان له الذهب ولو كان نصيب احدها اكثر كان له اخذ الزيادة وكذا  
الغلة والكسب واخذ حقه في البديع ويرث من كل منهما ميراث ابن كامل لاقرار كل منهما  
انه ابنه على الكمال ويرثان منه ميراث اب واحد لا استواء في السبب والحاصل ان السبب  
وان كان لا يجزى لكن لا تعلق به احكام مخترعة كالميراث والنفقة والحضانة والتصرف  
في ماله واحكام غير مخترعة كالنسب والولاية الانكاح فاقبل المخترعة يثبت بينهما على  
المخترعة وما لا يقبلها يثبت في كل منهما على الكمال كانه ليس معه غيره قاله الزيلعي وغيره  
تنبيه وكذا الحكم عند الامام لو كثر واطلق العشرة اوبة او الف كما صرح به في الاسرار  
من الدعي خلافاً للشافعي وقصره الثاني على اثنين والثالث على ثلاثة ورث على خمسة  
ولا يقضي للمرايين عندها خلافاً للامام وقامه في المخرجين بادعائها النسب لانه لو ادعى  
احدها العتق والاخر النسب معاً قدم الثاني وان ادعى المولى ولد امة مكاتبه فصد

المكاتب

المكاتب ثبت نسبته منه بتصادقها كما لو ادعى ولد جارية الاجنبى وعلقه فمقتضى يوم  
ولد وعقربها ولا تصير ام ولد له اذ لا ملك له فيها حقيقة وماله من الحق كاف اجنبى  
الاستيلاء فان قلت بين قولهم لم تصير ام ولد وقولهم وماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء  
تناقض قلت المراد من الاستيلاء استحقاق الولد وصحة ثبوت النسب منه اما امة  
الولد فانما هو لازم في بعض الصور وليس عينا يلزم نفي ما ثبت وان لم يصد قد المكاتب  
لا يثبت النسب وعذابي يوسف لا يعتبر تصديقه اعتباراً بالاب ووجه الظاهر الفارق ان  
المولى لا يملك التصرف في كسب مكاتبه والاب يملك فملكه فلا يعتبر تصديقه كما لو ادعى  
ولد مكاتبته لان رقبته مملوكة له بخلاف كسبه الا اذا دخل الولد في ملكه بعد ما كسبه  
المكاتب وقتا صافه جنيذ يثبت نسبته منه لقيام الموجب وزوال المانع ولو ولدت  
منه جارية غيره فقال احلها في مولاها والولد ولدها وكذا في الولد لم يثبت نسبته غير  
انه ان ملكها يوم ائنت نسبته وصارت ام ولد له وان صدقته ثبت النسب ولو استولده جارية  
احد ابويه او امراته وجات بولد فقال ثبنت حلها لم يثبت وان ملك الولد عتق عليه زاد المهر  
في شرحه المخرج وان ملكه لا تصير ام ولد له لعدم ثبوت نسبته قلت لك في مخالف ما قدم  
هو بنفسه عن الخاتبة والد رر والغرر كما حرته في شرحي على التنوير فراجعه وتدبر  
**كتاب الامان** ذكرها بعد العتاق لما سبقتها في عدم تأثير المهر والاكراه فيها وادام  
العتاق لمشاركته المطلق في تمام معناه الذي هو الاستقاط وفي لازمه الشرعي الذي هو  
السراية اليمين لغة القوة وشرعاً تقوية احد طرفي الخبرين الصدق والكذب في نفس السامع  
ظاهر اذ دخل يمين الغوس بالمقسم به سواء كان اسماً من اسماء تعارضه او التزام مكرره  
كفر وزوال ملكه فدخلت التعاليف وركبها اللفظ المستعمل فيها وشرطها باعتبار احوال الاسلام  
والعقل والبلوغ ومن زاد الحرية كالشتم فقد سمي لتصريحهم بان العبد يفر بالضرورة وباعتبار  
اليمين كون الخبر المضاف اليه اليمين محتملاً للصدق والكذب متحتملاً بين البر والافتقار فيحقق  
حكمه وهو وجوب البر كافي المحيط وبسببها الغاية تارة ايقاع صدقه في نفس السامع وتارة  
حمل نفسه او غيره على الفعل او الترك وحكمها التبرهلا والكفارة خلفا وبسبب ان البر يكون واجبا  
ومن دوا وحراما وان الحب يكون واجبا ومن دوا وحراما ثم اليمين بالله تعالى لا يكره وتقليده  
اولا وبغيره قيل يكره وعامتهم ما عدم الكراهة قال العيني وبه افتوا الايمان في زماننا وهي  
الايمان التي يترتب عليها الاحكام الشرعية كترتب المواخاة على الغوس وعدها على اللغو  
وترتب الكفارة على المنعقة ثلاثا واما اليمين على الفعل الماضي او الحال او الاقصاد فاجاز  
عن الاقسام لانه لا يترتب عليها حكم شرعي قاله الباقي وغيره ووجه في المهر بانها لا لغو  
اثم فيها فكان لها حكم اللغو تنبيه قيل في وجه الحصر ان اليمين اما ان يكون فيها مواخاة  
اولا الثاني اللغو ولاول اما ان يكون المواخاة في الدنيا وهي المنعقة او في العقب وهي  
الغوس غوس تقول بعن فاعلم لانها تنحس صاحبها في النار وهي حلفه على امر اي



ماض كوا الله فعلت كذا وهو لم يفعل وتعد الكذب او حال كوا الله فعلت كذا الآن وهو لم  
 يفعله كذا باو كذا كذا تعد فيه الكذب والغوس حكمها **الاثم** لقوله صيا الله عليه وسام من حلف  
 كاذبا ادخله الله النار ذكره في الهداية وهو بهذا اللفظ غريب ومعناه ثابت في جميع احوال  
 وغيره **والكفارة** فيها اعتذارا وما لك واحد **الا التوبة** والاستغفار منها من الكفاية بالنص  
 الصحيح واجب الشافعي فيها الكفارة ايضا وعين لغوسا قطة الاعتبار **وهي حلفه على امر**  
**ماض** بلفظه كما قال اي كذا كوا الله دخلت النار فاصدقه وهو خلافه وكذا الحال  
 فالغارق بين الغوس والغوس والكذب وامان في المستقبل فالمعقودة وخص الشافعي  
 اللغو ما يجري على اللسان بلا قصد مثل لا والله ولى والله وهو زور واية عن ابي اقال **وحكمها**  
**رجا العفو** للاختلاف في تفسيرها وكذا اللغو حلفه على ماض صادقا كوا الله ادخله النار الان في  
 حال قيامه تنبيه رجل حلفه السلطان انه لم يعلم بامر كذا خلف ثم تذكر فعلم انه كان يعلم  
 ارجوان لا تحت ذكره في الخلاصة وغيرها وتعين **معقودة** وهي حلفه على فعل او ترك  
**في المستقبل** كلفه فحور الله لا اموت ولا تطلق الشمس من الغوس تنبيه وما قد من ان  
 مطلق اليمين الكثر من ثلاث سقط ايراد صدر الشريعة فتدبر وما صرحوا من ان هذا  
 التقسيم اما هو لليمين بالله تعالى عدم تصور الغوس واللغو في غير تعاقب ان الطلاق والعقار  
 على امر في الماضي واقع علم خلاف ذلك او لم يعلم نعم ما يكون على امر في المستقبل فكالمعقودة  
 فيحفظ وحكمها وجوب الكفارة ان حنت لقوله تعالى ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان والمنعقد  
 على اقسام منها ما يجب فيه البر لفعل الفرائض وترك المعاصي ما يجب فيه الحنث كفعل  
 المعاصي وترك الواجبات ومنها ما خير لكن يفضل فيه الحنث كهي ان المسما وخوة وما  
 عند ذلك من سائر المباحات يستوى فيه البر والحنث لكن يفضل فيه البر حفظ اليمين لقوله  
 واحفظوا ايمانكم اي عن الحنث والافرق في وجوب الكفارة بين العاقد والناسخ والمكره  
**في الحلف او الحنث** خديش ثلاث جد جد وهزل جد النكاح والطلاق واليمين  
 كمان الهداية وغيرها وفي رواية الامام احمد وقع مكان اليمين الرجعة وفي مصنف عبد  
 الرزاق مكان اليمين العتاق وهي الكفارة عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في الظهار  
 وقد مر او كسوتهم والاصل فيه قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية كل واحد  
 من الفقهاء ثوبان يستر عامه بدنه وهو الصحيح فلا تجزئ السر او يل وعن محمد بن ماجه  
 به الصلاة لكن لا تجزئ عن الكسوة تجزئ عن الاطعام باعتبار القيمة ولو ادى العلم وتوعها  
 واحد هو اعطاه قيمته ولو ترك العلم عوقب بواحد هو اداها قيمته **وان عجز عن احد**  
 فما المتون واقره الباقي وغيره وهو مشكل لان الشرط للصوم العجز عنها كلها وقت الاداء  
 بل يشترط استمرار العجز الى تمام الصوم حتى لو ايسر قبيل تمامه لم يخطئ استأنف بالمال كما  
 حررناه في شرح التنوير فتنبيه صام ثلاثة ايام لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك  
 كفارة ايمانكم اذا حلفتم متباعدان فبطل بالحيف خلاف كفارة الفطر وجوز الشافعي التفرق

واعتبر

واعتبر العجز عند الحنث ولا يجوز التكفير قبل الحنث وجوز الشافعي قبل الحنث بالمال لا بالصوم  
**ولا كفارة** في حلفه كافر وان حنث حنثا حنثا لقوله تعالى فانكفروا فليكن لعنهم الايمان لهم لان الحنث  
 يحقق الحنث عليه تعالى مع الكفر لا يكون تعطي او ما قوله تعالى فانكفروا فليكن لعنهم في الصور  
 كالحلف الحاكم ولا يصح يمين المصبي والمجنون لا تعد ام اوليتها **والناسخ** لعدم الاختيار  
 تنبيه طر والكفر بطل الايمان وغيره فلو حلف مسلما ثم ارتد ثم حنث فلا كفارة  
 وكذا النذر **فصل وحروف القسم على ما هنا ثلاثة الواو والباء والثاء والهمزة** بالباء  
 حروف اخر وهي لام القسم وحروف التنبيه وحرقة الاستغفار موقطع الفواصل والهمزة لكسوة  
 والمضمومة في القسم واللام بمعنى التوحيد مخلصا من التعجب ورجاءات التاثير التعجب دون  
 اللام وقد تضر حروف القسم **كالله لا افعله** بمعنى ينزع الخافض ورفعه باضمار مبتدأ وجز  
 الكوفيين (الاف) حمين التثنية فيها الرفعة اي الله وعرو الله واليمين بالله واسم من اسماء  
 الاسم هنا عبارة عن لفظ دل على الذات مع صفة كافي الكفاية كالرحمة والرحيم والحق ولو مشتركة  
 تعوق الحلف به ولا على المشابه لان ما ثبت بالنص او دلالة النص على شيء العرف وهذا  
 لا يقتصر الى جهة الايمان بل به غيره كالحكم والعلم والقادر فان الله كان يميناً لانه نوى  
 محتمل كلامه فيصير كذا قاله الزيلعي وفيه كلام وفي الجنتين لو نوى بغير الله غير اليمين دين وفي القسطنطين  
 معزاً للحيف وقيل ان غير المختص لا يكون يميناً كذا الصحيح انه يمين انتهى فيحفظ او بصفة  
 من صفاته خلف بهاء **قال العروة** الله ومجلا الله وكبير ربه وعظمته وقد رتبته بلافريق  
 صفة ذاتا وفعل بل الصحيح ان الايمان مبنية على العرف في تعارف الناس الحلف به يكون  
 يميناً وما لا فلا وقد حررته في شرح التنوير فيحفظ **كالقرآن والنبى والكعبة** فانه حرام  
 بل عن ابن عمر وغيره الحلف بغير الله شرك وقال الرازي اخاف الكفر عما قال يحيى بن حسان  
 وخوة وفي المنية من خلف بروج الامير وحياته ورأسه لم يحقق اسلامه بعد وما اقيم  
 تعاقب غير ذاته من الليل والنهي وغيرها فليس للعبد ان يحلف بها وما اعتاد الناس الحلف  
 بها وسرفان اعتقد انه حلف والبرية واجب يكفر ذكره القسطنطين وغيره وهو يقوى  
 قد ما ان التعويل على العرف واعتمده العين وغيره فيمكن الضابط ولهذا لا يكون اليمين  
 بصفة لا يحلف بها **عاقبة** كرحمة الله وعلمه ورضائه وغضبه ومخطئه وعداؤه لعدم التعارف  
 وقوله لعن الله يمين لان معناه احلف الآن بالله فيكون يميناً وكذا قوله وعهد الله وميثاقه  
 وذمته وسلطانه واقسم واحلف واشهد بفتح الهمزة والها الان هذه الالفاظ مستعملة  
 في الحلف فيكون يميناً وان لم يقل معها بالله علماً بالعرف لانه المعهود والمشرع وغيره  
 معجوز حتى لو قال اشهدك واشهد ملائكتك لم يكن يميناً لعدم العرف وكذا يكون يميناً قوله  
 عا نذرا ويمين او عهد وان لم يضاف شيئا الى الله وكذا يكون يميناً قوله بالجملة الشرعية  
 ان فعل كذا فهو فرائضه او نصراني او يري من الله وشريك الكفار وخود كذا  
 وحسينه فلا يصير كافرا بالحنث سواء حلفه ماض او مستقبل ان كان يعلم انه يمين

وان نوى خلافة لم يكن يميناً

لا يكون اليمين بغير الله

يقتا الله ورواه ولو كان يميناً  
 يمين الله او والله كذا سو كذا  
 بخلاف لان معناه صحيح  
 منها



علا بعتقاده فيكفر عنه لو في المستقبل اما الما في عالمنا خلافه فهو **وان كان جاهلا**  
**وعنده انه يكفر في الحلف في الغوس** وفيما شره الشرط في المستقبل **يصير كافر فيها**  
هو الصحيح لانه لا كفر ولا كفر بنفسه كفا لا اتفاقا لانه لا كفر الجبر فيه خلاف مبسوط  
في الفتاوى ويصح في السير وكذا اختلف في كفر من قال الله يعلم او يعلم الله انه فعل كذا  
لا ذبا وعامة المشايخ انه يكفر وقيل لا كذا في البرجندى عن العمادية لكن في الشيخ الثاني  
وعلمه بانه قصد تزويج الكلب بدونه الكفر وقوله **ان فعله فعله غضبه** او سخطه او لعنته  
**او حوزان او شارب خمر او سارق او كل** كل ذلك ليس بيمين لعدم التعارض في قوله  
**حق الله ليس يمين خلا لا في يوسف** وقوله المختار في الاختيار وقاله المعنى  
ان يوسف هو المختار عند يهوذا اخوته اختياره لكن في القهستاني عن المحيط الصحيح الاول  
وعنه اي حنيفة انه يمين السفله واما نحن الله بالبايعين بلا خلاف ونحن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ليس يمين بلا خلاف وكذا نطق الكعبة والاسلام والقران والمساجد كما في  
القهستاني عن النظم **كل قوله سوكتي خوارزمي** لان معناه احنف بطلاق زوجتي وهذا  
ليس يمين وقيل انه يمين ذكره القهستاني وغيره ومن حرم ملكه كقول حرمته علي ثوبى  
او طعمي هذا او طام فلا لا اخرج ملكه عليه لانه تعالى هو المحرم **وان استباح** او استباح شيئا  
منه فعليه الكفارة لان حرمه الحلال يمين لقوله تعالى يا ايها النبي احرّم ما احل الله لك الى قوله  
قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم قالوا نزلت في قصة العسل على العجوة وقيل في مارية وبكل نقل  
فالعبارة لعموم اللفظ فلو قال ما في يدي من الدراهم حرام علي فان اشترى بها شيئا حنت  
خلاف ما اذا وجهها او تصدق بها فانه يراى به في الشراء فاذا اختار ملكه على حاله  
اشارة الى انه لو حرم المخرج شره كفر على المختار واختلفوا في الحنزيرو لو قال الجماعة كلاما  
على حرام حنت كلاما حرام ذكره القهستاني لكن في الزيلعي قوله ملكه وقع اتفاقا لانه لا بشرط  
في اليمين بان يكون ما لا حنة لو قال ملكا فلان او ماله على حرام يكون يمينه الا اذا اراد به الاخبار  
عن امره قوله **كل حلال علي حرام يقع على الطعام والشراب** الا ان ينوي غير ذلك والفتوى  
انه يطلق امراته وكذا على الطلاق وعلى الجرام والحرام يلزم مني الفتوى لان وقوع الطلاق  
بها لا يمين لغلبة الاستعمال وكذا لا يحلف بها الرجال ولوله اربع بن جميعا وقيل واحدة واليه  
البيان وهو الاشبه وان لم يكن له امرأة فيمين كما لو حلفت به المرأة وقد مر في الايلاء وقيل ان  
تزوج امرأة تطلق واختاره ابو جعفر قهستاني في الايلاء وقيل ان تزوج امرأة تطلق واخوه  
ابو جعفر قهستاني في الايلاء معزى بالمحيط من حلال الاول **ومثله قوله حلال بروي حرام**  
**وكذا قوله هرجه بدست** ايست كبرم بروي حرام لما قلنا ومن نذرنا مطلقا  
اي غير مطلق بشرط خولته على صوم غدا **ومثله بشرط** وهذا على قسمين فانه لو  
علقه بشرط يريد اي يريد وجوده جلب منفعة او دفع مضرة كانا قدم غايي او شق  
الله مريض او مات عدوى فله على صوم سنة او علق علول او صلاة **ورجد الشرط بان**

بجداي  
مح

مقيد

قدم

عائسي

قدم الغايب مثلا **لزمه الوفاء** بنفسه النذر ولم تخرج عن العهدة بالكفارة في هذين  
بلا خلاف لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر وصي فعليه الوفاء ومن نذر ولم يصح فعليه  
الكفارة وعنه اي حنيفة انه رجح عن الوفاء في النذر المطلق والمعلق الى الكفارة فانه  
يمين كما في القهستاني عن المصنفات **تبينه** لا يلزم النذر ما ليس من جنسه فوضوح  
حقته فيما علقته على التنوير وثانيهما **علقه بشرط لا يمينه** كان زيت او مشرب الخ فله  
على اخير بين الوفاء ما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية وبين التكفير عن يمينه باعتبار  
المعنى المقصود هو اي التفصيل المذكور **الصحيح** رواية ورواية وهو المذهب كما في التنوير  
وغيره خلافا لما في القهستاني وغيره من ترجيح ارجاع مذهب التكفير فقط **فتبينه ومن**  
**وصل خلفه ان سئل الله بطل يمينه فلا حنت عليه** وكذا يبطل بالاستسنا المتصل كلما تعلق  
بالقول عبادة او معاملة خلافا للمتعلق بالقلب كما بينته في شرح التنوير فائدة روي  
ان محمد بن اسحاق صاحب المغازي كان عند المنصور وكان يقرأ عنده المغازي وابو حنيفة  
حاضرا فراه ان يغري الخليفة عليه فقال ان هذا الشيخ قال جدك في الاستسنا المتصل  
فقال ابلغ من قدرك ان قال جدي فقال ان هذا يريد ان يفند عليك ملكا لانه اذا جاز  
الاستسنا المتصل فان الناس يبايعونك ويخلفون ثم يخرجون ويستثنون فقال نعم  
قلت وغضب علي بن اسحاق واخرجه من عنده **بار اليمين في الدخول والخروج**  
**والايمان والسكن وغير ذلك الاصل** ان الايمان مبنية عند الشافعي على الحقيقة اللغوية  
وعنده ما لك على ستمال القران وعند احمد على النية مطلقا وعندنا على العرف ما لم ينوما  
تحتله اللفظ فلا حنت في اليمين بيتا بيتا العتקות الابالنية واجاب بعضهم عنه بوجه  
عن الاصل نظيره حلف لا يركب حيوانا يتكلم بركوب الانسان ويصح تحقيقه وقالوا الايمان  
مبنية على الالفاظ لا على الاغراض وكنتنا في شرح التنوير ان العبارة لعموم اللفظ الا في  
مسائل منها حلف لا يشتره بعشرة حنت باحد عشر خلافا للبيع **حلف لا يدخل بيتا**  
**فدخل الكعبة او المسجد او البيعة** مع عبد النصارى او الكنييسة مع عبد اليهود وسحقه  
في الجهاد لا حنت لانها لم تعد للبيتوتة وكذا لا حنت لو دخل دهلين او دخل ظلة او  
ساباط يكون على باب دار وهذا اذا لم يصلح للبيتوتة كما في البحر المحفوظ وهذا ايضا ان كان  
لو علق باب الدهلين او الظلة يبقى خارجا لا حنت ولا حنت كما لو دخل صفة او ابوابا  
على المذهب لانه يبان فيه صيفا وان لم يكن مسقفا كما في الفقه وهل حنت باجعة وبيت  
من شعرا نبد وبان نعم لان مصر يما في القهستاني عن المحيط وقيل لا حنت في الصفة  
ايضا والصحيح الاول **وفي الايلاد ارا قد دخل دارا خربة لا حنت** وتوفال هذه الدار فدخلها  
خربة محررا او بعد ما بنيت دارا اخرى حنت لان الدار اسم للعصبة والبناء وصف بقول دار  
عامرة ودار غامرة والصفة انما تعتبر في المنكر لا المعين الحاضر الا اذا كانت شطرا واعمدة  
لليمين خلفه على هذا الرب فيتقيد بالوصف وقولهم الدار اسم للعصبة عند العرب والجمع



ضعفه في الكافي ونقل عن ابي اليخت ان اليمين لو بالفارسية لا تخفى فيها الا بدخول  
المبينة انتهى واقاد القهستاني انه لا يبعد ان يقال ان البناء وصف مرغوب والمطلق  
ينصرف للكامل فاذا انعقد اليمين على الكامل لا تخفى بالنقص واما السر في فرد الدار  
في قولنا الا ان في بيع الكفاية انه اسم الدار السلطان وكذا تخفى في قوله لا ادخل هذه الدار  
**لو وقف على سطحها** او حائطها المشترك وقيل **لا تخفى في عفا** هو المختار للفتوى لان  
الصاعد عليها لا يسمى اخلافا عرف الجمع وكذا الوارث في غصن شجرة في الدار او حفر سردابا  
او قناة لا يتفحص بها به يفتح ولو قيد الدخول بالباب حث بالحدوث ولو نقبا الا اذا عينه  
بالاشارة كما في البدائع ولو دخل طابق بابها او دهليزها ان كان لو اعلق يفتح خارجا  
لا تخفى والاحتياط كما مر ولو بدلت بان جعلت هذه الدار المبينة بعد الانهزام مسجد  
او حماما او سنانا او بيتا بعد ما خربت قد خلتها لا تخفى لان تبدل الاسم كقوله العين  
وكذا لا تخفى لو دخل بعد انه دام الحمام واشباهه مثلا المسجد نظر التبدل السبب وفي  
يدخل هذه البيت قد دخل بعد ما انه دام وصار محرا او بعد ما بنى بيتا اخر ولو بنى  
الاول لا تخفى لزال اسم البيت والفرق بين المعرفين من قوله والدار دارا وان دارا حوائطها  
والبيت ليس ببيت بعد تهلة ثم خلافا ما لو سقط السقف وبقى الجدران قد خلت تخفى  
وقيل لا تخفى وقيل تخفى في المعين لاف التكرار وظاهر النهر ترجيح الاول حيث صلب البيوت  
في حفظ وفي لا بدخل هذه الدار وهو فيها لا تخفى ما لم تخرج ثم يدخل فيخفى وفي لا يلبس  
هذا الثوب وهو لا يلبس ولا يركب هذه الدابة وهو ركبها ولا يسكن هذه الدار وهو  
ساكنها ان اخذ في النزول للثوب والنزول عن الدابة والقلعة من الدار من غير لبس لا تخفى  
والاحتياط في الثلاثة بلبس ساعة والضابط ان ما يعتد كاللبس فله واما حكم الاستاء وما لا فلا  
كالدخل ثم في حلفه لا يسكن هذا البيت او هذه الدار لا بد من خروجه بجميع اهله  
ومناعه حتى لو بقي وتدخل حث وهذا عند ابي حنيفة على ما في الهداية وغيرها لكن  
في الكافي والمحيط وغيرها لا تخفى عنده الا بقا ما يقصد به السكنى فلا يعتد بوقت ركعة  
فيحفظ وعند ابي يوسف يعتبر نقل الاكثر وعليه الفتوى كما في الكافي وغيره وعند محمد  
يعتبر نقل ما يقوم به كتحذيره وهو الارفق والاحسن وعليه الفتوى كما في شرح  
لمسننه والقهستاني عن الزاهد في كذا في العين وغيره وهذا اذا حلف بالعربية والافير  
بجحد خروجه بنية ان لا يعود وبه يفتح كالمكان سكنه تبعا وكان شريفا او ضعيفا او خافيا  
من المص او شد الباب او اشغل بطلبه او اخرى او دابة وان بقي اياها او ابت المرأة النقلة وعلت  
لم تخفى وكذا الوعيد الحالف ومنع من الخروج لم تخفى بخلاف ما كان حلفه على عدم الخروج  
منع منه حيث تخفى على الحيث تحقيق شرط الاحتياط هو عدم الخروج واما في مسئلة السكنى  
فشرط الحث السكنى وانه فعل والماعل اذا كان مكرها في الفعل لا يضاف الفعل اليه فلا تخفى  
في يمينه كما في الحائنة لكن فيها اضاف في موضع اخر انه سوى النقيه ابو الليث بين حلفه

بعدم

بعدم السكنى وحلفه بعدم الخروج وقال اذا منع ما منع لم تخفى في المسئلة قال الباقي  
اقول هذا هو الظاهر عند وفي المحيط لو قال ان يث في هذه البلدة فامراته طالق فاصابه  
جه وصار خال لا يملكه الخروج حتى امسح حث بخلاف ما اذا قيد والفرق ان المقيد في معنى المكره  
والمرضى لا لا يملكه ان يستاجر من ينفقه عن البلد ولو قال لامراته ان سكنت هذه الدار  
الليلة فانتطالق وكان اليمين ايلا فهي معدودة حتى تصير ولو قال لرجل لم يكن معي وراهو  
المختار ولو خفف العذر بالصبر وغيره فهو معدود رايضا كما في الخلاصة وفيها ايضا لو قال  
لامراته حتى يبيت والى هذا ان لم تخفى الليلة فمنعها الوالد من الحضور منعها جميعا حيث  
في الامم وفي الحائنة وعليها الفتوى وقال ابو الليث لا تخفى وفيها لو حلف لا يدخل فادخل  
راسه او يده واخذ من متاع الدار لم تخفى ولو ادخل راسه او يده او احدى قد ميه حث وان  
احمله انسان وادخله فيها بلا امره مكرها وكذا راضيا على الحيث لا تخفى وكذا بزلق او عشر  
او دفع ربح او جرح اية بحيث لا يملكه الامتناع ولو ادخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل  
مختارا لا تخفى ميسر فيحث على المذهب الصحيح وقال حفص لا تخفى وهذا ارفق بالناس كما  
في القهستاني عن الترمذي ونقله غيره عن ابن شجاع وبه افق ابن خيم لانه ارفق لكنه خلاف  
المذهب كما ذكرناه في شرح الترمذي في حفظ ذلك ثم لا بد من نقله الى منزل اخر حتى لا يترتب  
الى السئلة او المسجد وقيل يبرر وظاهر القهستاني ترجحه لانه لم يبق ساكن فيها وهذا الاختلاف  
في نقل الامتناع اما الاصل فلا بد من نقله بلا خلاف وهذا ايضا لو الحالف متاهلا ولم يطلب  
منزلا ولا فلا تخفى اجماعا وقد مر وكذا الحكم الذي مر في حلفه لا يسكن هذه البلدة او  
القرية يسر بخروجه بنفسه فقط بلا خلاف ولو ترك اهله ومناعه فيها لا تخفى  
والفرق العرفي تتمه حلف لا يسكن فلان فساكنه في عرصة داره في حجرة وهذا في حجرة  
حث الا ان تكون دارا كبيرة ولو تقاسمها حائط بينهما ان عين الدار في يمينه حث وان  
تكرها لا بد لو دخلها فلان غصبا ان اقام معه حث علم او لا وان انتقل فورا لا كما لو نزل  
ضييفا وكذا لو سافر الحالف فساكن فلان مع اهله به يفتح لانه لم يسكنه حقيقة ولو قيل المسألة  
بشهر حث بساعة لعدم امتدادها بخلاف الاقامة قلت ومن فروع هذه المسئلة  
ما في الولو الحية قال رجل ان قعدت عندك ساعة فامراق طالق ففعل عند ساعة وقع  
عليه ثلاث تطليقات وعلله بما قد مناه انتهى كذا رايته وعلله بما مر في التعليق فتدبر  
وفي حلفه لا يخرج فامر من محله واخرجه لاضافة فعل المأمور اليه بواسطة امره ولما لم يحل  
واخرجه بلا امر مكرها او راضيا لا تخفى لما قلنا ومنه اي مثلا لا يخرج لا بدخل اقسام او احكاما  
وسواء دخلها ما شيا او ركبها او محولا كما مر في لا يخرج الى جنازة فخرج اليها ثم انى حاجته  
اخرى لا تخفى لوجود المحل لا الخروج وفي لا يخرج الى مكة فخرج وجاوز عمران فصره على  
قصرها يريد هاهنا جرح عنها قصد غيرها ام لا حث ولو رجع قبل مجاوزة عمران لم  
تخفى وفي لا يتيها لم تخفى ما لم يخطها لان الايمان عبارة عن الوصول والذهاب كل خروج

حث

مجلس  
لوقال لامراته ان سكنت هذه الدار الليلة  
فانتطالق ولو كان النكاح ليلا

مجلس  
لو حلف لا يخرج فادخل راسه



في الاصح فيشترط الخ ومن لا الوصول وقيل كالآتيان فيشترط الوصول وصحة في الخاتمة  
والخلاصة قال الباقي والمعدة الاول نعم لو نوى بالآتيان او الخروج فلا نوى  
وفي آيتين فلان فلم يأت به حتى مات حيث في آخر جزء من اجزاء حياته لان ترك الآتيان  
انما يتحقق حينئذ وان قيد الآتيان غدا بالاستطاعة فهي على سلامة الآتيان وعدم  
الموانع الحسية فعند الاطلاق ينصرف اليه فلو لم يأت ولا مانع حينئذ من مرض او  
سلطان او غيره حيث لو جرد الشرط ولو نوى الحقيقة اي القدرة التي تحدتها الله  
تعالى للعبد عند الفعل مقارنة له عند اهل السنة والجماعة وذا شرط عند الجمهور  
على صدق ديانة لاقتضا في المختار من المذهب تنبيه وفي القصة في عن التمهيد  
الاستطاعة ثلاثة استطاعة الاموال كالزاد والراحلة واستطاعة الافعال كالاعضا  
السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال لا يقدم عليها خلاف الاوليين وسببها  
بالتوقيفية والاخيرة بالتكليفية كما في القصة في عن التمهيد لاني شكور وفي الاخرية امراته  
الابادته شرط الاذن لكل خروجه وان كثرت لوقوع التكرار في حين النفي اذ البالد لا يطاق اذ خروجه  
مالم يقا بذن واما في خوالا ان اذن ونحوه فانه يكتفي بالاذن مرة وعن الفران مثل الابادته  
ولو نواه صدق قضاء واما التكرار في قوله تعالى لا تنكحوا ما نكح آبائكم فان كان في ذلك دليل  
خارجي اذ خوله دار الغير غير اذنه حرام وفي الاخرية الابادته لو اذن لها فيه متى شاءت  
ثم نهاها في جنت لا تحت عند اي يوسف خلفا لمجي والفتوى عما قول محمد كافي البحر المحمدي  
عن الولوي الجينة ونقله الباقي عن الخيرة وغيرها قال ومقتضى قاعدة المصنف عما  
قدمه اول الكتاب ترجيح قول اي يوسف ولو اراد الزوج فقال الزوج ان خرجت او  
ارادت ضرب العبد فقال الزوج ان ضربت فانت طالق تقييد الحنث بالفعل فوراً فلو لم يثبت  
ثم فعلت لا تحت لان قصده المنع عن ذلك عرفاً ومدار الايمان عليه قلت وهذه تسمى  
يمين الفور فتفرد ابو حنيفة رضي الله باظهارها ولم يخالف احد قال الاخر اجلس فتفقد  
معنى فقال ان تغديت فلكي اي فعبدى حر مثلاً لا تحت بالتغدي لا معه ولو في ذلك  
اليوم لان الجواب يتقيد بالسؤال ابد قلت وهذه قاعدة الان قال ان تغديت  
اليوم فحينئذ تحت تطلق فحينئذ تحت يطلق التغدي فيه وفي لا يركب دابة فلان  
فركب دابة فلان فركب دابة عبد له اي فلان ما دون لا تحت الا ان نواه في نوى مركب  
المأذون وهو غير مستغرق بالدين فيحت لانه مركبه حينئذ لم يولد وعند اي يوسف  
تحت مطلقاً عليه دين ولا ان نواه وعند محمد تحت مطلقاً في كل الاحوال وان لم ينو  
اعتبار الحقيقة المكل ولوركب مركب المكاتب لم تحت اتفاقاً ولو قال لا اعتقت عبدى وله  
عبيد فعلي هذا الاختلاف كافي الكافي وغيره انتهى تنبيه حلف لا يركب ولا يركب  
حيواناً ولا يركب دابة فاليمين على ما يركبه الناس عرفاً فلو ركب ظهر ادمى ولو كافر  
لم تحت الا بالنية وما في القينة بلغور والعيني والباقي والاشباه من تحت لا يركب

حيواناً يركوب الا انما من مردود وقد بيناه في شرح التنوير باب اليمين في الاكل والشرب  
واللبس والكلام الاكل اي حال ما تحتل المضغ فيه الى جوفه مضغه او لا فلو في فيه  
شبع فابتلعه حنث ولا عبقة بعلم الشقة على المشهور والشرب مثلث الشين ايصال  
ما لا تحتل المضغ من المايعات الى الجوف والمعدة نزع وكذا الذوق كما حذرنا في شرح  
التنوير حلف لا ياكل من هذه الخلقة فهو عاثرها ولو لها اثر ولا فعل عنها وجسها  
غير المطبوخ لا تحت بنينها ودمها المطبوخ لا تحت بالصبغة او لا ياكل من هذه  
الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد الا انما مأكولة فتشعر اليمين عليها خاصة  
وفي لا ياكل من هذه البسرة فكله رطباً لا تحت وكل هذا الرطب او اللبن فكله اي الرطب  
تمر او كل اللبن شيراز وهو اللبن الرايب المستخرج مملوح وفيه اشجار مان الاكل يضاف  
الى المشروب بخلاف لا ياكل هذا اللحم فكله شاة او شاة او لا ياكل لحم هذا الجمل تحتين  
وللشاة فكله كبشاً حيث تحت وفي لا ياكل بسراً فكله رطباً لا تحت والاصل ان  
الصبغة في المنكر غير ذوق المعرف كمنه الاكل ولو اكل في هذه الصور مذنباً حنث الاكله  
المحلوب وزيادة والمذنب بكسر النون ما بدا اثر طبعه من ذنبه وكل لا تحت لو اكله بعد ما حلف  
لا ياكل رطباً عند اي حنيفة وقال لا تحت فيه ما في اليمين على الشرا ولو اكله بعد حلفه  
لا ياكل رطباً ولا بسراً حيث اتفقا لما قلنا وفي لا يشترط رطباً فاشترى كباسة بكسر الكاف عن  
الخلقة يشتر فيها رطباً لا تحت لتبعية المقلوب بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه شيئاً فشيئاً  
فصار حلفه لا يشترى شعيراً ولا ياكله فاشترى حنطة فيها حبات شعير وكلها لا تحت في  
الاكل دون الشرا لما ذكرنا كما لا تحت في لا يشترى رطباً لو اشترى بسراً مذنباً ما قلنا وفي  
حلفه لا ياكل لحماً او بيضاً فاكل لحم سمكة او بيضه لا تحت استحساناً للعرف الا ان ينوي وكذا  
الحكم في الشرا الحكم السمك للعرف ولا يشترى قوله لو اكل لحم انسان او خنزير يوحث وكذا لو اكل  
كبشاً او كرسناً او لحماً الا ان قلنا لان هذا في عرف اهل الكوفة ما في عرفنا كما في البحر وغيره قلت  
ومنه علم ان الجعي يعتبر عنه قطعاً كما حذرنا في شرح التنوير ولنا قال المصنف والمختار  
انه لا تحت بهما اي بكبد وكرش وخوصاً في عرفنا كناف الهداية ومقتضى مصطلحنا ما رواه  
النهر قسماً كما لا تحت لو اكل البنية وكذا حكم الشرا وفي حلفه لا ياكل شاة يتقيد بشحم البطن  
فلا تحت بشحم الظهر الخ الطالح ويسمى اللحم السمين خلافاً لها والصح الاول بل في عرفنا  
اسم الشحم لا يقع على شحم الظهر خال ولو اكل الية او لحماً لا تحت اتفاقاً ولا ياكل لحم الجاموس  
في يمين البقر كما في الاختيار وفيه حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم عنز حنث وقال ابو الليث  
لا تحت لان العرف يفرق بينهما هو المختار وفي لا ياكل من هذه الخلقة يتقيد بالكلها  
قضاء لا تحت باكل خيرها او سويقها خلافاً لها في حنث عند ما خبزها ايضا لفرج  
الحجاز طبعاً وفيه ان له حقيقة مستوعبة لانه يوكل هريرة ومقلية كالبليلة فكل  
عليه حتى لو قضى نية فلا حنث الا بالنية كما في الفتح وشرحنا على التنوير وفي حلفه



لا ياكل هذا الذي خلق تحت خبزه لا بسفنه **الحج** للعرف حتى لو اكل من عصيده او  
خبيصته او قطايفه حشا الا اذا نوى عينه وكذا اكل ما لا يؤكل عادة فعلى ما يؤخذ منه  
لتخرج الحجاز المتعارف على الحقيقة المبررة والخبز عا ما اعادها اهل مصر الخالف  
خبز البر والشعير فلا تحت خبز القطايف او خبز الارز بالعراقه خلاف طبرستان قلت  
ومنه علم اعتبار العرف الخاص الا اذا نواه فعلى ما نوى بان احتمله اللفظ كما في تحقيق  
وقال ابو الليث في لا ياكل خبز لعل شرب الخمر والشواء على اللحم خاصة لا على الباقين  
او الخبز والبيض المشوي الا اذا نواه كما مر والطبخ يقع ايضا استحسانا على ما يطبخ  
من اللحم بالما وعلى مرقه ايضا فلو اكل من مرق اللحم حشا كما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ  
ارزا وعمل ساجوكل فلو طبخ بسمن او زيت لم تحت الا اذا نوى غير ذلك فحشا بالكله ولو اكل  
قلية بابسة لامرق فيها او سمكا مطبوخا لم تحت وهذا في عرفهم واما في عرفنا في تحت  
بكل ما يطبخ كما ذكرته في شرح التنوير **الرأس** يقع على ما يقع في مصره اي مصر الخالف  
وكيس التناير وخصاه برسد الخبز وهو اختلاف في زمانا لبرهان **والنكاهة** تقع  
على التفاح والبطيخ والشمس عند ان حنيفة وعنه هاهنا العنب والرطب والزيتان ايضا وهو  
اختلاف زمان كما في الحنفة وفي القهستان وغيره ان قولها عليه الفتوى قال ولا خلاف  
ان اليابس منها كالزبيب وحب الزمان والتمر ليس بفاكهة كما في الكرمان ومصر محمد بن  
التوت والتمين وقصب السكر فاكهة وعنه الجوز ليس ليس بفاكهة لانه يؤكل مع الخبز  
غالبها فاما الرطبة فلا تؤكل الا لتفكه وفي المحيط العبرة للعرف في تحت بكل ما بعد فاكهة  
عرفا وما لا فلا وفي كتب الشافعية للبحر من الفاكهة **ولا تقع الفاكهة على الفنا والخبار**  
والجزر والباقلا اتفاقا لانها من البقول قال الباقي وهذا في عرفهم اما في عرفنا في تحت  
ويؤيده ما مر عن المحيط وهذا ايضا اذا لم ينو نوى حشا كما مر فتنبه **والادام** ما يصنع  
به على الجوز من الاصطباغ والحناء ما يصنع فيه الخبز ويلون به وذلك يكون بالمايع  
دون غيره كالخل والزيت واللبن والرب والعسل والسمن والذبيب والثريد وكذا الخ قال  
عليه الصلاة والسلام نعم الادام الخ والما ذكره القهستان وانه يذوب في النعم فيحصل الاختلا  
بالخبز لا يكون اداما عند الشيخين ما يمكن افراده بالاكل كالسمن الجامد واللحم والبيض **والخبز**  
بتشديد النون ذكره الباقي **الا بالينة** تحت ما نوى اجماعا وعند محمد بن يحيى وكل ما يؤكل  
مع الخبز عادة **ادام** ايضا وهو المختار كما في الاختيار علة بالعرف وعليه الفتوى كما في  
القهستان عن التهذيب وعن ابن يوسف الجوز اليابس ادام والعنب والبطيخ ليس ادام  
وكذا التمر والجوز والبقول وسائر الفواكه ليس بادام اتفاقا في الحج لانها تندرج بالاكل والاكل  
تباح لو كان في موضع يؤكل بها الخبز اعتبارا اداما اذا المعول في زمانا العادة قلت وه  
الاصل في هذا الباب والله اعلم بالصواب **والغدا** بالفتح الاكل اي المأكول المترادف الذي  
به الشيع عادة وكذا العشاء فلو اكل لقمة ارقعتين لم تحت حتى ياكل اكثر من نصف الشيع

في غدا وعشاء وسجور وعقير في كل بلدة عرفهم كما لو شيع بشرب اللبن تحت لو بدوا  
لاحضروا ولو شيع بنحو قرا وارز لم تحت ولا يكون غدا حتى ياكل الخبز اعتبارا للعرف  
ووقت الغدا فيما بين طلوع الشمس وفي الكفر والتنوير والمشي وغيرهما من الفجر  
اي الصبح الصادق الى الزوال والعشاء ما بين الزوال ونصف الليل **والسجور** بالفتح  
المأكول ما بين نصف الليل وطلوع الفجر وقد كتبنا في مشقة التنوير ان في عرفنا العشاء  
من العصر والظهور من الفجر الى الضحوة الكبرى فيدخل وقت الغدا فيلحق وفي حليفه  
ان اكلت فعبدى حر او لسقت او كلت او تزوجت ونوى طعاما مثالا **بعينه** لا يصح  
اصلا لادبانه ولا قضاء على المذهب لان التخصيص من صفات الالفاظ وعن الشافعية  
وبه اخذ الخصاص كما لو قال ان خرجت واتاد السفر خاصة وان تزوجت ونوى عجمية  
او حبشية يد بين لا لو نوى كوفية لانه غير ملفوظ فيلحق **ولم يورد طعاما او شرابا**  
**او خوه** صدق ديانة لتلفظه بالمفعول لكنه خلاف الظاهر فلم يصدق قضا قلت وهذا  
مخصوصا اصلا واستشكاه القهستان في فراجته ان ثبت وفي حليفه لا يشرب من دجلة  
لا تحت عشرة منه بانام لم يكره فيه لا بغيره وهل يشترط ادخال رجليه فيه وفيه  
اختلاف **خلافها** فعند هاهنا تحت بالانا لا بالكرع وقيل بالكرع اجماعا وقيل هو اختلاف  
زمانا لبرهان وان قال لا اشرب من ماء دجلة حشا شربه باناء او كره اتفاقا وكذا تحت  
بالانا في الاتفاق فيه الكرع مثل الجب الغير الملائم فلو لم يكن الشرب منه لم تحت الا بالكرع  
عند اي حنيفة كما في التنوير والانا **بعينه** لتجنبه ولو تلف الكرع فيما لا يتاقي فيه  
الكرع لم تحت في الاصح لعدم العرف واعلم ان امكان البرق المستقبل شرط صحة انعقاد  
الحلف عند ما خلا لا ان يوسف ادلا ب من تصور الاصل لتعقد في حق الحلف وهو  
الكفارة ولو حلف لبشر بنى هذا الكور اليوم او ان لم اشربه اليوم فعبدى حر ولا  
ماء فيه علم به ولا او كان فيه ماء فصب ولو فعله او شربه او شرب غيره او سأت في يومه  
قبل مضيه لا تحت لعدم امكان البرق خالفه ما مر وكذا الحكم ان اطلق هذه الحلف ولم  
يقل اليوم الا ان كان الما فيه فصب فانه انعقد الحلف فينبذ تحت بالاتفاق خلافا  
اذا لم يكن فيه ماء اذ لا يتصور البرق خلق الله تعالى ان الخلق غير المخلوق عليه وفي الحقائق  
وغيرها ان الخلاف في المستحيل عادة كما ياتي واما المستحيل عقلا كمنسك الكور بلا ما علم  
ينعقد اجماعا وقره القهستان فيلحق وفي ليصعدن السما او لطير في الهواء او  
ليقلبن هذا الحجر هبا او ليقتلن ريدا عالما بموته انعقد بعينه لتصور البرق كما في حق  
الاوليا ولكن حشا كلى الحجر العادي واغم حلفه لا لا يقد عليه غلبا فانه معرضا  
لهلاكه لا سم ولو وقت بعينه باليوم مثلا حشا في اخره وعلل زفر لا تحت في الكل وان **يعلم**  
موته فلا ينعقد خلافا لابن يوسف والاول اصح ولا يتكلم فقرا القران او سجد او كبر لا تحت  
سوا كان في الصلاة او خارجها هو المختار وعليه الوقاية والنقاية والكدرد والغر



واطلاق الكفر وقواه في فتح القدير مطلقا من غير تفصيل ايضا بين عقد الجمين بالعزبة  
 او بالفارسية وفي البحر عن التمهيد بانه لا تحت بقراءة الكتب في عفا انتج ويقاس  
 عليه القادر من ما كتبه بعكر عليه ما في الفتح واما الشعر فمحت به لانه كلام منظوم  
 انتج فغير المنظوم اوله فمامل نعم اختار في التنوير والمخبر بتعاليم البحر والبرهان انه  
 خارج تحت على الظاهر وقبل تحت فيها لومينه بالفارسية وعليه الفتوى قلت  
 وهو القياس مطلقا لانه كلام حقيقة وهو قول الشافعي ولما قوله عليه الصلاة والسلام  
 انه صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس وصرح القمستان بان الاول هو الاحتجاج  
 وتعقب الشرنبلالي البحر قايلا ولا عليك من كثرة التصحيح مع مخالفة العرف فتنبه فيه  
 اشارة الى انه لو صح سبوه او فتح على امامه بالمقراة تحت ما في المحيط وفي لا يكمل  
 وهو بايم حيث يسمى حيث ان ايقظه ولو لم يوقفه لم تحت هو المحي وقيل تحت مطلقا واختاره  
 في الاختيار كما لو كلفه بعبارة لم يفهمها ولو سلم على جماعة وهو قديم حيث لانه كلام لكل  
 وان نواجه دونه لا تحت ديانة كنه تحت قضات في حفظ هذه ولو قال لا اذن فاذن  
 له ولم يعلم بالاذن فكل تحت اذ الاذن الاعلام خلافا لابي يوسف وزفر وانه ان الاذن  
 لعبد بالتجارة يلزم علمه كما في الخلافة خلافا لما في النهاية وغيرها وفي حلفه لا يكمل  
 فهو من حيث حلفه لا تحت اخرجه ما رواه خلاف لاصوم من شهر او في حلفه يوم اكل  
 يكون مطلق الوقت لقراءته لا ينفذ وتصح بنية النها فقط قضاء ون الليل وفي ليلة اكله  
 يكون على الليل فحسب اتفاقا وفي ان اكله اي فلانا الا ان يقدم زيد وان كنه تحت يقدم زيد وان  
 ياذن زيد وان كنه تحت ياذن زيد فكله قبل ذلك تحت في الكل بقا الجمين ولو كلفه بعد  
 القدر وهو الاذن لم تحت لانها الجمين وان مات زيد سقط الحلف خلافا لابي يوسف وفي  
 لا ياكل طعام فلان ولا يلد ولد فلان ولا يلبس ثوبه ولا يركب دابة ولا يملك عبدا  
 ان عين الخالف ما اود او اوثوبه او دابة او عبدا بالاشارة اليه بهذا الزوال ملكه عنها  
 بيع وخبره وبعد ذلك جعل الخالف الاكل ونحوه لا تحت لان للاضافة تاثيرا كما اشارت فتعبر  
 وان لم يوجد فبطلت الجمين خلافا لما في الدار والعبد عملا بالاشارة وبه قال زفر والائمة  
 الثلاثة وفي المنجد لا تحت اتفاقا كقيده بالشار اليه وان لم يعين بان قال والله لا اكل  
 طعام فلان ولم يقل هذا لا تحت هذا الزوال اي زوال حلكه وتحت بل المنجد بعد الجمين تحقق  
 النسبة وعدم الاشارة وفي لا يكلم امراته وصديقه تحت في المتعين بان قال والله لا اكل  
 امرأة فلان هذه او صديق فلان هذا بعد الابانة للزوجة والمعاداة للصديق بالاجماع  
 ترجحا للاشارة وفي غيرهما اي غير المتعين بان قال والله لا اكل امرأة فلان او صديق فلان  
 بغير اشارة لا تحت الا في رواية من محمد والمحدث الاول وحديث المجتهد في الصديق  
 والزوجة خلافا لمحمد عما مر وهذا حيث لا ينفذ الا فأنى وفي لا يكلم صاحب هذا  
 الطيلسان فباعه وكفه حيث لان الحر يجر لدا انه لا طيلسانه ولذا لو كلفه مشتريه

في الكل

لا تحت الا اكله اي وفي حلفه لا اكله حينما او زمانا مثلنا او الحين او الزمان معر فبال ولاية  
 له فهو على سنة اشهر لانه الوسط ومعها اي المية ما نوى وان قال ال هرا والابن فهو  
 على العزلان المعرف منها للابد ولو قال دهره منكر او لانية له فقد توقف الامام فقال لا  
 ادري ما الله هرو عند ها كالزمان وبه قالت الائمة الثلاثة وعن الثاني ان التعريف  
 والتكبير سوا عند الامام غير خاف انه اذ لم يرد عن الامام شيء في مسئلة وجب الاضا  
 بقوله ما وفي هذا التوقف تصريح بخلافة قدره وكما ل عقله وعلمه وورعه وادبه من التحدث  
 في وقته كما في الخبر لا تسبوا الله هو الله هو الله هو الله خالفني الى هرا قلت وقد نقل  
 لا ادري عن الائمة الاربعة بل عن النبي صلى الله عليه وعن جبريل عليه الصلاة والسلام وفي  
 القمستان في سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسئل  
 جبريل فقال لا ادري حتى اسئل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير أهلها اولهم  
 ودخولوا اخرهم خروا وشراهلها اخرهم دخولا واولهم خروجا وفي الحفايق انه تنبيه  
 لكل مفتي ان لا يستغنى عن التوقف فيما لا وقوف له عليه اذ الحجازة افتر على الله بجرير  
 الحلال وضده وفي المصنعات انه توقف في ثمان وهل الله هرو والخبر المشكل ووقت الختان  
 ومحل اطفال المشركين في الاخر والملاكية افضل ام الانبياء وحكم بغير الحار والجلال  
 مع يطيب لحمها والكذب حتى يصير وعلم انتهى وفي الشرنبلالية ولقد احسن شيخ الاسلام  
 برهان الذين ابن ابي شريف رحمه الله حيث قال في نقله من خط استاذي شيخ الاسلام  
 محمد الحبيبي رحمه الله تعالى الامام ابا حنيفة دينة ان قال لا ادري فتسعة اسئلة  
 اطفال اهل الشرك اين محلهم وهل الملايكة الكرام مفضلة ام انبياء الله ثم الخ من  
 جلاله اني يطيب الاكل له والدهر مع وقت الختان وطبهم وصف العمل اي وقت حصل  
 والحكم من خنثى اذا ما بال من كرجيه مع سور الحار استسكه واجازير نقش الجدار لمجد  
 من وقفه ام لم تجز ان يفعل ولا تخفى ان الله هرو في كلام الناطم معر ف لم يتوقف الا في  
 المنكر تاله الشرنبلالي قلت قد قد مت توقفه في المعرف ايضا ونقل في شرح التنوير  
 توقف في اربعة عشر مسئلة ولو قال ايما او شهر او سنين فعل ثلاثة من كصف بلا  
 خلاف لانه اقل الجمع وان عرف فعلا عشرة كايام كثيرة عند فيهما واقال يقع على جمعة اي اسبوع  
 في الايام ويقع على سنة اشهر في الشهر ويقع على عدة في السنين والصحيح قول الامام  
 كما في المصنعات عملا بلام العهد وقيل لو الجمين بالفارسية فالايام سبعة بلا خلاف ثمة راس  
 الشهر وعشرة الشهر الليلة الاولى مع اليوم وسنة الشهر اليوم التاسع والعشرون  
 واول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر واخر الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة  
 وعشرين فان اوله الى وقت الزوال من الحاشية عشر وما بعده اخر الشهر واول اليوم الى قبل  
 الزوال وتحكم العرف في فصول السنة عام ما روي عن محمد كما في القمستان عن المحيط قلت لكن  
 جزم في التنوير بان اول الشهر ما دون النصف واخره اذا مضى خمسة عشر يوما ولو حلف



ان يصوم اول يوم من اخر الشهر واخر يوم من اول الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر  
 كما كتبه في شرحه معز باليد اي في حلفه لا يملكه الى كذا فليكن في ان لم ينفذ يوم واحد وفي كذا  
 وكذا الاية له في يوم وليلة وفي الحصاد وقدوم الحاج يبرر لهم وفي لا يملكه قريبا من  
 فستة اشهر ويوم وفي لا يملكه قريبا فقل من شهر يوم وفي لا يملكه اكثر من شهر وقل  
 اكثر من شهر وعاجلا اقل من شهر وقل من شهر وقل من شهر وقل من شهر وقل من شهر وقل  
 على الاقل حيث لا يملكه كافي الاختيار وغيره باب التبيين في الطلاق والعنق الاصل فيه ان  
الولد الميتم ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم لفرد سابق والاخير لفرد لاحق  
والوسط لفرد بين العدين بين العدين المتساويين قال لامرأته ان ولد ثانيا فقلت  
اي طالق حنث بالميتم اي بالسقط على ما عرف ولو قال لامرأته اذ ولدت ولدا فهو حر فقلت  
ميثاقا خرجيا عتق الحى خلافا لهما والراجح الاول لان الحرية قوة كلية فتخص بوصف الحياة  
وفي قوله اول عبيد ام ملكه فهو حر فملك عبيد عتق ما امرنا الاول اسم لفرد سابق قيل وفيه تامل  
ولو ملك عبيد من معانم اخر لا يعتق واحد منهم لفقد الشرط ولو ملك عبيد نصف عبيد  
عتق العبد الكامل لان نصف العبد ليس بعبد ولو زاد في ميته وحده عتق الآخر لثبوت  
ولو قال واحدا لم يعتق الا بنية الوحدة والفرق انه يقتضي نفي مشاركة الغير بانه في فعل  
مقرون به لا في الذات والواحد عكسه فيلحق او هل هو مرفوع او مجرور ذكرناه في شرح  
التنوير ولو قال عبيد ام ملكه فهو حر فبات الحالف بعد تجديده ملك عبيد واحد لا يعتق  
لما امرنا اسم لفرد لاحق ولو مات بعد ملكه عبيد من متفرقين عتق الآخر لثبوت  
حين ملكه وهو وقت الشراء من كل ماله لو اشترى من ماله عتق عتق عند موته  
من الثلث لثبوت الاخرية حينئذ ويتفرع عما هذا خلافا قوله اخر امرأة تزوجها في  
طالق ثلاثا تطلق منذ تزوجها فلا يصير فارا فلا ترث وتعتد بالطلاق بالاحاد خلافا  
لها فيصير فارا فترث وتعتد مع احد او عند اي يوسف عدة الفراق ثلاث حيض  
وعند محمد ابعث الاجلين كافي القهستان وفي قوله كل عبيد بشري بكذا فهو حر  
بشره ثلاثة متفرقون عتق الاول لانه المبشر لانها عرفا اسم لحبط ارساء والعرف  
مقدم وكل الوشروه معا عتقوا وما لوقال من اخبرني عتقوا في الوجهين في التفريق  
والجمع لانه خبر كلف يشترط الصدق كالبيان قاله الباقي لكن فيه تفصيل ذكرته  
في شرح التنوير واعلم انه لو نوى كفارة بشرا ابيه مثلا سقطت خلافا لفرق الشانبي  
لاشراء امه استولد بها بالنكاح وعبد حلف بعتقه لنقصان الرق الا ان ضم قوله عن يميني  
بان قال ان اشترى منك فانت حرة عن كفارة يميني للقارئة ان تسريت اي اخلت في سرية  
فعلية من السراي الجماع او ضد العلانية وضم السين من تغييرات النسبة كما قالوا  
في الدهر دهري بضم الدال واو من السرور بقلب احدى الرايتين وقيل فعولية من السرور  
السيادة فهي حرة ان تسري من ملكها وقت الحلف منعت نكاحها ملكه حين حلفه

آخر

ولذا

ولذا ان تسري من ملكها بعد لا تعتق خلافا لفرق في حلفه كل مملوك لحر يعتق  
 عبيده ومملوكه ومملوكاته اولادهم ملكهم رقبته ويد الامكان بوجه الا ان نواه ومثله  
 معتق البعض وفي حالفه هذه الحلف هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاربعين  
 ولذا الحكم في الحق والافعال لان او دخل بينهما فكانه قال احدهما حر وهذا او ما في لا  
 الحكم هذا او هذا في حنث بالكل والفرق ان اول احد الامرين وهو في الاثبات خاص وفي  
 النفي عام فكانه قال لا الحكم هذا ولا هذا كما في الكافي وهذا اذا لم يذكر للثاني والثالث خبرا  
 فلو ذكر ففيه تفصيل ذكرته في شرح التنوير باب التبيين في البيع والشراء والتزويج  
وعتق ذلك الاصل ان كل فعل ترجع حقوقه لما شربه لاحتث بفعل ما مورق والاحتث بفعل  
وكيله ايضا لانه سفير تحت بالمباشرة بنفسه دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة  
والاستيجار والصلح عن مال والقسمة والخصومة وضرب الولد اي الكبير لان الصغير ملك  
ضربه فيملك التفويض فحنث بوكيله كالتقاضى والسلطان وكذا المحتسب يجوز تقريره  
في حال له ضربه صير اميره به فحنث بفعله ومن لا فلا وان كان الحالف اذا سلطان لا مباشر  
بنفسه حنث بالتوكيل ايضا وان كان مباشر تارة وفي موضع اخر اعتبر الاغلب وهما اي  
بالمباشرة والتوكيل في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم عبيد  
والهبة والصدقة والقرض والاستقراض اي في رواية او باعتبار التعارف لان الوكيل في  
هذه سفير كما مر وقد ذكرنا في شرحنا على التنوير ان صاحب الحجر ذكر من هذه ينفي  
واربعين وان ولد شارح الوهبانية نظم ما لاحتث فيه بفعل الوكيل لانه الاقل مشير الى  
حنثه فيما بقي فقال بفعل وكيل ليس تحت حالف يبيع شرا صلا مال خصومة **بذ**  
اجارة استيجار الضرب لانه كل القسمة والحنث في غيرها اثبت وان نوى المباشرة بنفسه  
خاصة في الحكيات صدق ديانته لاقتضا خلافا للحسيات وهي قوله ولما تحت بها ضرب  
الولد والذبح والبناء والحياطة والاياء والاستيقاع والاجارة والاعارة والاستعارة  
وقضا الدين وقبضه والكسوة والحمل لما قد منا الا انه لو نوى المباشرة بصدق قضا  
وديانته والفرق لا تخفى وفي لا يتزوج فزوج فزوج فزوج فزوج فزوج فزوج فزوج فزوج  
لا تحت هو المختار للاختصاص بالعقود بالاقوال وعن محمد لا تحت فيها اوبه افغ بعض  
المشايخ وفي لا يتزوج عبيده وامته تحت بالتوكيل والاجارة لتوقفه على ارادة ولا  
الحكم في ابنته وابنته الصغيرين لولا بنية عليهما وفي الكبيرين لا تحت الا بالمباشرة  
لكنه كالاجنبي فيتعلق حقيقة الفعل واعلم ان دخول اللام اي لام الاختصاص اما ان  
على فعل جري فيه الوكالة كالباع او على فعل لا جري فيه الوكالة كدخول الدار او على عين جري  
فيها الوكالة او لا كالثوب مثلا فهذه ثلاثة اقسام ففي القسم الاول تكون اللام لاختصاص  
الفعل بالمخوف عليه وقد افاد الاول بقوله على البيع كان تحت كقول ففعل في حر يقتض

الباقي عن

في



اختصاص الفعل خبر للبتة بالخلف أي الشخص المخلوف عليه وذلك بأن كان الفعل امر  
 أي بامر المخلوف عليه سواء كان ملكه أي ملك المخلوف عليه أو لا إذا دخل في اختصاص  
 الفعل ومثله أي مثل البيع الشراء والإجارة والبناء والصياغة بيا منقولة بنقطة أو  
 بنقطتين من تحت وغير ذلك مما يجري فيه هذه الولاية وإذا زاد الثاني بقوله وعلى العين أي  
 ودخول اللام على الذات التي هي محل الفعل كان بعث ثوبا لك يقتض اختصاصها أي اختصاص  
 الفعل به أي بالمخلوف عليه بأن كان ملكه فمحت أن باع ثوبه كيف كان سواء كان ماله أو لا  
 علم الخالف أن الثوب مثلا ملكه أو لا لأن المعنى ثوبا ملكته وإذا زاد الأخير بقوله وكذا دخولها في  
 الضرب أي ضرب الولد لأن ضرب العبد يقبل النيابة فهو نظير الإجارة لا نظير الأكل لكن ظاهر  
 ما في الحاشية يفيد ذلك فتنبيه الأكل والشرب والدخول كان كالتطعم طعمًا لك طعمًا آخر  
 اللام أو تقدمت لأن الفعل على ما يملك بالعقد فوجب صرف الكلام إلى ما يملك وهو العين  
 واعتراض ذلك صدر الشريعة وتبعه الباقي وغيره بوجوه ثلاثة ردها القهستاني محلا  
 للتفصيل على هذا المنهاج فليبرحه أهل الرواية حالة الاحتياج قايلا فظهر الاعتراض  
 مع المجتهدين الذين كل واحد منهم يحرم الحقائق والطعن بالاعتساف على الهاديين  
 الخلايق من كمال القصار عن ادراك ما في كلامهم من الدقائق وإن نوى غيره أي غير ما  
 صدق فمافيه تشديد عليه قضاء وديانة ودين فيماله وقد مر مرارا ومران الفرق بين  
 الديانة والقضاء لا يتأتى في اليقين بالله تعالى أن الكفارة لا مطلوبة لها فيلحق وفي أن بعته  
 أو شترته فهو حر فعقد بالخيار عتق لوجود الشرط وكذا أخت لوعقد بالفساد أو  
 الموقوف لما قلنا ولو عقد بالباطل والصحيح لا يعتق لزوال ملكه بالبات وعدمه بالباطل وإن  
 ولا بحث بشرامد برامد وبما تب وفي ليسيع هذا الخبر يبيعه لأن البيع الصحيح لا يتصور فيه فأنقذ  
 على الباطل وكذا الوعد مبنية على الحرة أو أم الولد وعنه أي يوسف يعتق فيها على الصحيح  
 لأنه يمكن فيها بأن ترد وتلق بد الحرة ثم تنسب وفي أن البعته قد اعتقه ودبره  
 حيث تحقق الشرط قالت لزوجه أن تزوجني على فقال الزوج كل امرأ لي طلق طلق أيضا  
 لعموم الكلام لأن رواية عن أبي يوسف فلا تطلق هي وهو الأصح إذا الكلام في غير هاتيك  
 القهستاني عن الكرماني وبه أخذ عامة مشائخنا كما في جامع قاضي خان وفي الخبر أن  
 في حال رضا لا تطلق هذه المرأة وتامه فيما عتقها على التزويج وإن نوى غير صدق  
 لأنه تخصيص العام ولو قال في البتة أي ببتة أو إلى العتقة أو إلى ملكة لزمه أو غيره  
 منبيا استخفافا فرب نعت به أمه صلى الله عليه وسلم وتعارف الإناث وكذا قال  
 على الخوارج والذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الصفا أو ضرورة لا يثبت لعدم  
 العرف وكذا لو قال على المشي إلى الحرم وإلى المسجد أو خلاف ذلك فعند ما عليه  
 حج أو غيره وقد اقتصر على قوله في الكثر والدرر والميز والتزويج فهو المرجح وفي حلف ببتة

حر

حرف العام وقال ببتة فشهدا اثنان بكونه ضحي يوم النحر بكونه لا يقتض  
 لقامها على النفي خلافا لمحمد ووجهه في فتح القدير ولو خلق لا يحج فعلى الصحيح  
 والله لا يثبت حتى يثبت بعرفة عن الثالث أو حتى يطوف أكثر الطواف عن الثاني كذا  
 في التزويج وفي لا يصح فقام ساعة منتهى لوجود الشرط وإن ضم لقوله  
 لا يصوم صوما أو يوما لا يثبت ما لم يتم يوما لا طلاقه فيصرف لكامله وفي حلفه  
 لا يصلي ببتة إذا سجد سجدة أو قبله استحسانا وإن ضم صلاة فينفع  
 بباقل ما قلنا وفي أن ليست في غز لا فهو هدي أي صدقة فملك قطننا  
 فقد لته وسج قلبسه فهو هدي عند الإمام وله الصدق بقيمته بمكة  
 لا غير قلت ومفاد الفرق بين صيفي الهدي والنذر فليخلف خلافا لهما  
 فترط ملكه يوم خلق لتحقيق السب وبقيدها بفتى في دارنا لأنها إنما تغزله من مكان  
 نفسها أو قطنها أو بقوله في الديار البرومية لغزله من كتاب الزوج وكما في النهر  
 فليخلف وإن ليس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف فهو هدي بالانفاد لا ضحية  
 لغزله وفي حلفه لا يلبس من غزله فلبس ثوبه منه لا يثبت كذا يلبس ثوبا من ثوب غيره  
 أن كان فلا يعلم ببتة والأخت لنفسه الجارية أعلم أن الفضة ليس بكل مخلوق خام  
 الذهب إلا إذا خاتم الفضة فضي فثبت تحملي التزويج وغيره وعقد المولود بالزواج  
 أن ربيع في مال فلا وقا لأهل مطلقا وبه يفتي لزمره وزوجته وفي لا يلبس  
 على الأرض فلبس على بساط أو حصير لا يثبت وأنه حال بينه وبينها شيئا وبه  
 صحت للتعارف كحلفه لا يمشي على الأرض فلبس عليها بفتا أو على الجارية أو مشي  
 على بساط لا يثبت وفي لا ينام على هذه الفراش فحلفه فزاني فنام عليه لا يثبت  
 وإن جاز فزاني فنام بكر أو أمة لا يثبت كما في لا ينام على الطم أو على الكاه  
 فبط عليه فزاني أو حصير أو لا يركب هذا الفرس فوضعه عليه سر جاز كبه  
 حنت فزاني الفرس أو الترس لأن الأعلى مثل الأسفل فلا يكون تبعا له  
 قلت وبالجملته قال الفارق الفرق وفي أن نمت على ثوبك أو فزانيك  
 فكذا اعتبر أكثر بدنه **باب البيعة في الضرب والقتل وغيره مما**  
 يناسب أن يرسم بمماثل شي من الفل والنسوة الأصل أن ما شارك  
 الميت فيه الحي تقع البيعة فيه على الخالفين وما اختص بحالة الحياة فبقيدها  
 من قبل فلو قال الضرب والنسوة والكلام والدخول يخصص فلهما بالحي فلا يثبت  
 من قال أن ضربته أو نسوته أو دخلت عليه بفعلها بعد موته ما قلنا  
 بخلاف الفل والنسوة والأخت لتحقيق هذه الأشياء في الميت بخلاف الأول وفي  
 لا يضربها في شتمها أو خنقها أو غيرها من ذلك وكذا لو قرعها ولم يزلها  
 فلا فاعلم في الخلاصة وهل يشترط في الضرب القصد الأظهر نعم وأما

خاتم

ن



الايام فشرط على المفتي به ويكني جميعا بشرط اصابة كل سوط واما قوله تعالى  
وخذ بيدك ضغثا اي حزمة ديجان فخصوصية لرحمة دوجة ايوب عليه السلام  
كما في الفتح وفي ليفر **بنه حتى يموت** او حتى يتركه لاحيا ولا ميتا **فهر على**  
**اشد الضرب** وفي حتى يفتي عليه اويبيكي اويبول اويستيفت فلا بد من وجودها  
حقيقة وفي بالباط حتى يموت فعلى البالفة وفي التي حتى يموت حقيقة **ليقتضين**  
**دينه قريبا فادون** الشهر قريب والشهر بعيد وكذا ما فوقه ولو لم يمت  
**ليقتضين دينه اليوم** فقضاه **ذيوفا** او **بوجه** او **كقوة** للغير او **باعه** به  
شيا وقضيه برجز التجوز بذلك ولو قضاه **دصا صا** او **توقه** وسطها  
عنى او ذهب او ابراه منه لا يبرأ لعدم التجوز والمعاوضة **قلت** وهذه احدى  
المسايل المحيطة التي جعلوا الزبور فيها كالجناد ثانيا لوشي دار الجند رابعها شري  
شيا جند ونقد زيفاله بيوه مراجعة جند حاسراله على اى جناد فقضى ذيوفا  
فانقرا ثم علم يرجع فليخلف **وفي لا يقضى دينه** **درهم** **لا يحنث** بقبض  
**بعضه حتى يقبض كله** قبضا متفرقا فلا يحنث مادام على اليد من شئ ولو قبله  
باليد لا يحنث لان الشرط اخذ الكل في اليوم متفرقا ولو ادخل من التبعية فحنث  
**وان فرقته** اى القبض بعمل اخر ضروري كالوزن **لا يحنث** لانه لا يوجب تغيرا عرفا  
مادام في محل الوزن وفي لا يأخذه الاجلة فترك منه **درهما** ثم اخذ باقيه لم يحنث وهو  
الحيلة فليحفظ **كما كان** الى الامانة او غير مائة او سوى مائة **لا يحنث** بها اى  
بامانة او باقل منها لان الغرض في الزيادة على امانة فليحنث بالزيادة لو مما فيه  
الزكاة والا فلا يحنث **وفي لا يفعل كذا** **تدركه** اى اذا التفتة في الشئ ثم لم يفعله مرة  
انحلت عنه على الصدق ولو فعله مرة اخرى لا يحنث بما اكد في كلامه ولو قيدها بوقت  
فمضى قبل الفعل بوقت كذا لم يحنث الحالى والحلوى عليه لو حنث الحالى في يومه حنث عندنا  
خلفا لا يحنث كما في شوا من الفتح وفي حلفه **ليفعله** **يكفى** ليه **فعله** مرة ولو قيدها  
بوقت فمضى قبل الفعل حنث ان بقى الامكان والاحتمال كما في مسيلة الكوز حلفه  
بشئ يد الامم الى اى متولى امر يلبه **بمعينه** **بكل** **دري** بمهملتين اى مفرد  
ففيه حلفه **بحال** ولا يثبت فستفيد المطلقة بدلالة الى اوستيفت يمينه بغور على  
واذا سقطت لا تعود ولا تستقطت ولو ترقى بلا عزل المنصب اخلافا ليهامين  
باقيه ولها فروع كثيرة بينها في شرح التفسير وفي **ليس به** **مذهب** **عزم** **يقبل** **برو** **كذا**  
كل عقد مثل القرض والفارته والصدقة والوصية والاقارب بخلاف البيع وغیره كاجار  
وصرفي وسلم ودهن وكالحق والاصول ان عقود التبرعات باذا الايجاب فقط  
والمعاوضا بازا الايجاب والقبول معا ثم بشرط الحنث حضرة المذهب له فليحنث  
وفي لا يشتم رجلا فانه على ما اساق له فلا يحنث بشتم الورود والباسمين وفي

يحنث والمعمول عليه العرف كما في الفتح وغيره وفي لا يشتم ورءا ونفسيا فهو على ورق  
وفي بين الشراء يحنث بورقها لادعنها اخلافا للموطا واما الحنث في عرفنا يقع على  
المقوق لا الورق كما في الكافي وفي الزيلعي الباسمين لا يتناول الدهن لان دهنه  
يحمى بنقا لا باسمين **قلت** قال الباقي وهو غير صحيح لان الزينق مشهور عندنا  
في انام منه كثير ورقه البيض واصفر بفضه مشرق له راحة ذكية **وفي لا يدخل دار**  
**فلا يتناول** المكس عرفا ولو بالاعارة **والملك** **والاجارة** باعتبار عموم الجواز ولا بد ان  
تكون سكناه لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلا نه فدخل دارها وزمها ساكن  
بها لم يحنث لان الدار انما تنسب للسكن وطور النزوح **حلفا** **انه لا مال له** **وله**  
**دين على منس** بشئ يد الامم اى يحكم بما فلو ساه او على **بلى** عنى لا يحنث لان الزين  
ليس بماله بل وصفي في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة وعند الائمة الثلاثة يحنث  
**فسر** مريم اليمين على نية المظلم حلفا او متحلفا قال القدوري هذا اذا استعان  
على ما في الماضي واما الحنث في المستقبل فعلى نية الحالف وقا شيخ الاسلام ان حنثا  
في اليمين بالله تعالى واحدا في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما اذا نوى الطلاق عن  
وثاق صدق ديانة الا انه بانما تم النوى ظاهرا كما في القسم الثاني فعن يالمحيط  
وفي التبدلية عن مختصرنا يظهر به تعتبر نية الحالف ظاهرا او مظلوما ولو حلف  
بالطلاق والعناق وان بالله فان الحالف مظلوما تعتبر نية ولا تعتبر نية الحالف  
عندنا حنيفة ومحمد انتهى فليحفظ **وهنا** فروع مهمة نفيسة حررها في شرح  
التنوير **كتاب الحدود** وما اشتمل الايمان على بيان الكفارة وهو دائرة بين  
العقوبة والعبادة اولها الحدود المتكسفة للعقوبة انزفا عالا احكام بتدرج  
الاحكام واللام للمهادي بياحد الزنا والقدح والترح والسكر والتفريق فليبدأ  
حد السرقة وقطع الطريق بقرينة الاقوال والاعدل عن المصنف فقال **الحد** **لغة**  
**وشرها** عقوبة مقدرة مبنية في الكتاب او السنة او الاجماع **حب** اى تفرض على  
الجاني **حق الله تعالى** زجرا فلا يجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم ليس حطرسا  
عندنا بل المظهر للتوبة عملا بآية قطاع الطريق واما حديث البخاري من اصاب  
معصية فعوقب في الدنيا ثم كفارة له فليحلف على ما اذا تاب في العقوبة جمعا بين  
الاولى والجموع ان التوبة لا تسقط الحد في الدنيا وانما اذا تاب بذهب للشهود الستة  
كما في الكبرى وغيره **فلا يسمي** **تغير** **حد** **العدم** **تغيير** **ولا قصاص** **حد** **لان** **حق** **الولى**  
**ولا يترك** **الحد** **القدح** لان الغالب فيه حق الله ولذا جرى فيه الاثر والعفو ثم انه  
بداهة لا يوجب فقاء **وانزنا** **الموجب** **لحد** **وطي** اى اذ خاله حشفة او قدرها من مخطوطها  
انزل او لا كما في الفصل **ممكن** **ناطق** **لما** **ين** **في** **قبل** **من** **بها** **احلا** **او** **ما** **ضيل** **خال** **عين**  
ملكه بنكاح ويدين **وشبهته** في دار الاسد ما وتكليه من ذلك او تملكها قبل



والعلم بالتحريم كما هو رتاه في شرح التوفيق **ويثبت** الزنا عند الحاكم ظاهرا **بشهادة**  
**اربعة رجال** عدول **مجتمعين** اي في مجلس واحد فلو متفرقين او فساقا دورا للعدول  
ولو احدى الزوج تقبل خلافا للشا في **بالزنا** اي بلفظ الزنا **بالاوطى** او **بالجماع** او غيره  
والا لم يجد الشاهد ولا المشهود عليه كما في النهاية **ويسأل** لهم بعد الشهادة الامام  
اي السلطان او نائبه او القاضي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاوي  
وقال قاضي خان ينبغي ان يسأل عن ماهية **الزنا** اي عن ذنبه وهو الايلاج اهترأ  
عن ذنبا العين واليد والرجل فانه يطلق عليه توسعا **وكيفيته** اهترأ عن زنا الا بط  
والخذ والدبر كما في المضمرات او لاحد في اللواط بعلام او اجنبية عند الجنبية وطريق  
لما احدى فيه بفلاحة او امته او منكر حته بلا خلاف كما في القسمة في من الخط وكيفية  
او اهترأ عن تماس الزوجين لا غير وقبل اهترأ عن الكراه الاول اصح كما في النهاية  
والاصح الاحترأ عن الكل فلو شاهد واحد بالاكراه الباقي بالمطوعة لم يجد احد وقبل  
حدوا **واي زنا** اهترأ عن الوطى في دار الحرب او البغى ولان اتحاد المكان شرط ان  
لو شهدا اذ وطيرا في هذه الدار واخران في اخرى لم تقبل بخلاف ما لو شهدا في  
مقدم البيت واخران في مؤخره حيث تقبل لامكان التوفيق **ومتي زنا** اهترأ  
عن التقادم فانه يمنع الشهادة لا الاقرار كما سيجي ايضا لو شهدا في  
في ساعة من النهار واخران في اخرى لم تقبل وقالوا هذا اذا لم يكن التوفيق  
ولا تقبل **وبين زنا** لاحتمال اصل الشبهة واحترأ عن وطى احد حيا اخر  
او الميتة او الوطى مستامنا وايضا لو شهدوا انه زنا بامرأة لم يعرفوها  
لم يجد ولو انه لم يعرفها احد كما سيجي فمن ظن السؤال عن الماهية تفني عنه  
فقد اخطأ **فبينوه** على الوجه المذروح **وقالوا رايناه** اي ذكره في فرجها  
محرما اليه اشار قاضي خان **كالميل** اي الخشب الذي يكتحل به في الملكة  
وهذا زيادة بيان احتيالا للدر فلا تسامح فيه **وعدوا** بالبناء للجهول  
اي اخبر الناس عن عدالتهم كما في المضمرات **سرا** وعلانية فلا يكتفى بظاهر  
العدالة بخلاف سائر الحقوق احتيالا للدر **ويثبت** الزنا ايضا  
**بالاقرار** حاله منه **عاقلا** بالغا مختارا متكلما متعاقلا متقدما في البينة  
**اربعة مرات** وقال الشافعي يكفي مرة واحدة في **اربعة مجالس**  
من مجالس المقر وقيل الامام والصحيح الاول **كلما اقر رده** وجوبا  
اي الا المرة الرابعة فيقبله ويرده حتى **يعيب** عن بصره فلو اقر  
اربعا في مجلس ساقا قرار واحد والطلاق مشير الى انه لو اقر اربعا  
في اربعة ايام واربعة اشهر ثبتت الزنا كما في المضمرات وفيه  
ايماء الى ان الاقرار لم يقبل عند غير الامام حتي لو شهدوا بذنبي

لم يقبل لانه ان كان منكرا فقد رجع عن الاقرار ولا فلا عية بالشهادة  
كما في القسمة في عن الخفة وقد مر عن الزنا والحانية ان الحكم بالشهادة  
بما اذ لم يقرب الزنا بعد شهادتهم فلما قرب به بعد هامة سقط الحد لان الشاهد  
انما تقام على الجاحد فاذا اقر بعد الحكم بذنبي **ثم يسأل** وجوبا عن  
الامور الخمسة **لما قيل** **سوى الزمان** لان التقادم يمنع الشهادة  
لا الاقرار والاصح ان يسأله لجواز زناه في صباه كما في الكافي وغيره عليه  
اطلاق الكفر والتوفيق فليحفظ **فان بينه** كما يحق **حد** اي تقا  
ضي لظهور الحق **ونزب** للامام **تلقينه** الوجوع **بعلك قبلت** او **لمست**  
**او وطيت** بشبهة تحقيقا لمعنى التبرفان **رجع** اي المقر عن اقراره  
**قبل الحد او ثنائه** ولورجوعه بالفعل كبروبه **ترك** بخلاف الشهادة  
واقرار الاقرار والاحصان رجوع وكذا سائر الحدود والحالصة منه تعالى  
**والحد لله من رحمه** في فضاء **حتى يموت** بالسنة والاجماع ويتعدوا  
لقتله لانه واجب القتل الا اذا رحمه رحمه فلو نقره لم يجرم الميراث  
**يبدا به** الشهود وجوبا ولو بحصة صفيوة **فان ابوا** كذا او بوضا  
او غابوا او ماتوا او جنوا او طعوا او خرسوا او فسقوا او قذفوا او  
قطعوا او ارتدوا او بعضهم **سقط** الحد عنه وعنهم الا لغير ذكر ضمهم  
في رجم القاضى بحضرهم وعن ابي يوسف يقام الرجم وان لم يحضروا  
وقيد المحض بالرجم لان ما سواه من الحدود ولا يجب الابتداء بالشهود  
ولا الامام كما في الظهيرية **ثم الامام ثم الناس** المومنون بالذين عا  
ينوا اداء الشهادة او اذن لهم القاضى بالرجم وعن محمد لا يسلمهم رحمه  
اذا لم يعاينوا اداء الشهادة قاله القسمة في وقال الباقي في ولم يذكر المصنف ان  
الامام لو امتنع بسقط الحد وقياسه السقوط ثم نقل عن ابن السهام  
ما يورده **قلت** لكن كتبت في شرح التفسير انه ليس حتما وان حضوره  
ليس بلازم وان ما في الفتح متعقب وان اقره في البعد والمخ فليتبته  
لذلك وفي المقريبي الاحكام **ثم الناس** في هذه البراية فظير عام فتدبر  
**ويقل** **ويصلى عليه** كين لا وقد قال صلى الله عليه وسلم بالنص الا انه  
انتدخ منه المحض برجم النبي صلى الله عليه وسلم له فيكون من شئ  
الكتاب بالسنة القطعية كما في البحر في ما عدا رايته ينفي في انهاء  
الجنة الى غيره من اثبات الفضائل وصح انه عليه الصلاة والسلام  
صلى على القامرية ولفي **الحصن** جلد حاية **وللعبد** نصفها ولو مد بدا  
في ديرة بسوط لا ثمة اي لا عقبة له ضربا **ونسطا** مو لا غير



قائل ولا جازح لان المقصود الانذار كما في المضمرات فلو كان خفيفا جلد  
خفيفا كما يحتمل كما في الفقه لما روي ان رجلا ضيفا ذافا فامر النبي صلى الله  
عليه وسلم بوجده عكالا فيه مائة شمشير فيضرب بضربة كما في شرح  
داماد فندى عزيا للدراجية **مقدرا على بدنه الا الراس والوجه والفرج**  
**وعند ابي يونس يضرب الراس ضربة واحدة ويضرب الرجل قائما في كل حد بلامة**  
للمضروب في الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز كما في النهر او بلاد  
البيد او للوسط والكل لا يفعل لانه المشترك في النفي نعم **وتنزع عنه ثيابه**  
**سوى الا زاد فلا ينزع** فكشف العورة والمراة تحجب لانه استرأها  
**ولا ينزع ثيابها الا العذو والحشو** الا اذا لم يكن لها غير ذلك **ويجوز لها**  
**في الرجم الى الدرة او الصدر** جواز الا انه استرأ له لانه ينافي في التشهير  
**ولا يجزئ ستم مملوكه الا باذن الامام** لانه حق الله بخلاف التعذيب لانه  
حق العبد وشروط **احصان الرجم سبعة الحربة والتكليم** اي العقول  
والبلاغ **والاسلام** وعن ابي يوسف ليس بشروط فيرجم الزمي الشيب  
وبه قال الشافعي واحمد والوطي وكه **نه بنكاح صحيح** والسابع  
كونها بصنفة **احصان حال وجود الصفات المذكورة** فيرجم قبيل الوطي  
وجمعها ابن وهبان فقه **شروط احصان به الرجم** **قرروا**  
**ببلوغه** **واسلامه** **وعقله** **بحد** **بنكاح صحيح** **والرخصة** **بها**  
**.....** وكل من الزوجين بالوصف يذكر **.....**  
**ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفي** وهذا التعذيب خلافا  
لشافعي وصاروا منه نوعا في بسطة الكمال والقياس في وكيفية قول علي  
رضي الله عنه نفى بالنفي فتنة ولا يعمود على موضوعه بالنقض فلذا  
فسره في النهاية بالحبس **الاسياسة** اي مصلحة وتعذيب الاحدا  
لهذا لا ينقض بالزنا بل يجوز في جنابة راي الامام المصلحة في النفي والقتل  
كقتله جندع قدوم انتشار بدعته وان يحكم بكفره وقد نفى عمر رضي الله  
عنه ضرب مجاه من المدينة الى البصرة وهو غلام صليح الوجه افنت به  
النساء والحن لا يوجب النفي الا انه فعل سياسة فانه قال ما ذنبني يا ايها  
المؤمنين فقال لا ذنب لك وانها الذنب لي حيث اظهر دار الهجرة عنك كما  
في الكنف وغيره والسياسة مصدر ساس الوالي الرعية اي امرهم ونهاتهم  
كما في القاموس وغيره في السياسة استصلاح الخلق بادب وادب  
الى طريق المني في الدنيا والاخرة فهي من الانبياء على الخاصة والعامة في  
ظاهريهم وباطنيهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهريهم ولا يبر

ومن العلماء وردت الانبياء على الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها  
كذا في القمستان **قلت** وقد حور المرحوم دده اخذ في رسالة في السياسة  
اجاد فيها واجاد ونقل فوق المراء وعرفها بانها متلفظ جزاء جنابة لفا حكم  
شرعي سما المادة الفساد وهي نوعان مردودة وهي الظالمة ومقبولة  
وهي العادلة وبابها متبع جدا وبها ادلة وقواعد واقواها اذا ضاق الامر تسع  
واختلاف الزمان وكثرة فساد فلذا قالوا لو لم نجد الاخير العبد لاقنا اهلهم  
لشهادة عليهم وكذا للقضاء في الذخيرة للقرافي اما لك ولا شك ان ولاية زماننا  
وشهودهم وانذارهم لو كان في العصر الاول ما نظر اليهم ولا عرج عليهم اذ ولا  
يتهم ان ذلك فسوق اذ خيار زماننا ازل زمانهم وولاية الاوزار في  
باختلاف الزمان حتى ما كان فيهم وما ضاق الامر الاتسع وكان الامام  
ابو شيعة يغني بكفر الاعوان وقتلهم لكن اختار المشايخ انه لا يغني بكفرهم  
اذا القتل لا يستلزم الكفر وقد حردته في شرح التنوير من التعذيب **قلت**  
ثم نقل في الفصل الثاني انه هل للقضاة الحكم بالسياسة فيما رجع اليهم ثم نقل  
عن ابن القيم الجنبلي ان نصوص المذهب تقيد الجواز ومقتضى كلام القرافي والما  
وردي الشافعي في الاحكام السلطانية المنع وان ليس للقاضي ان يتكلم  
في السياسة ولا مدخل له فيها وانما فرق بين نظر حاكم العرف والشرع من  
عشرة اوجه وذكرها ثم نقل في الفصل الثالث الفرق بينهما من سبعة اوجه  
منها ان للامر مقابلة من ظهر ظلمه بالتاميب بخلاف القضاة ورد الخصم  
الى الامناء للصالح بخلافهم وسما شهادة المستورين بخلافهم وتخليق الشهود  
اذا اذ قاب فيهم بخلافهم والبدايا سترها الشهود بسواهم بخلافهم  
ويجوز لرفع قوة التهمة ضرب التعذيب لانه لا يصدق على حاله  
فان اقروا وهو مضروب اعتبر حاله وان ضرب ليقيم بغير اقراره فن  
الضرب فان اقرنا نيا بخلاف الاول اخذه بالثاني ويجوز العمل بالاقرار  
مع كراهته وليس ذلك للقضاة ويجوز له فيمن تكدرت جرميته  
بكم ينزجر بالحدود ان يدعيه حرا لآخر الناس حتى يموت ويكسوه  
من بيت المال بخلاف القضاة وله تخليق المتهم لاختيار حاله وبلفظ  
عليه الكنف ويخلفه بالطلاق والعتاق والصدقة كايما نبتعه  
السلطان وليس ذلك للقضاة وله سما شهادة اهل الجن من  
لا يجوز ان تسمع القضاة منه اذا كفر عدوهم وله قمع السفلة  
بأشهادهم بخلافهم اذا راي المصلحة في ذلك بخلاف القضاة فاما جعد  
الشيعية بالبيعة او بالاقرار فيستوي في اقامة الحدود والاملاء والقضاة







بعض والمختلفة ومن ذقت اليه وقلن هي ذ و جنتك فيثبت نسبته ويجز  
بوطيامة اخيه واخته وعنته هي يعني كذا ذي رحم محرم غير ولد وان وصليته  
ظن حملها قيام الدين وكذا يجز بوطيامة زوجة زوجها على فراشه وان  
ظنها امرأته او كان اعلى لا مكان تميزه الا اذا رعاها فاجابته قائلا  
بلسانها انا زوجك او انا فلا بد باسم زوجته فواقها ولو بالفعل او  
بنوع جلد لا يجز بوطيامة اجنبية ذقت اليه وقلن النساء ولو قال وقيل  
كما في الكنتز او غيره لكان اولى لانه يكن خبر الواحد على ذ و جنتك  
وكن عليه المهر لان البضع لا يخلو عن حد او مهر ولا بوطيامة بميمة وزنا  
في دار حرب او في الاذان في عسكر لا يبره ولاية الاقاعة ولا جلد لكنه يعذر  
بوطيامة تزوجها ووطيامة بعد العقد والعلم بانها اخته مثلا ثم قيل كذا  
الحارم باطل عنده فسقط الحد بشبهة الاشتباه وقيل فاسد فسقطه  
بشبهة العقد وحقق الكمال الاول قلت وقد قد هنا التورية فلا  
تفعل او وطى من استاجرها ليوفي بها عند ابي حنيفة خلافا لهما فانه يجز  
عندهما في المسئلين وعليه القول كما في فتح القدير وغيره وفي الخلاصة  
في مسئلة المحرم وعليه قولهما الفتوى وفي القهستاني بعد ان نقل عن المصنفات  
تصحيح قوله قال وفي موضع اخر او تزوج بغيره يجز عندهما وعليه  
الفتوى واما في مسئلة المستاجرة وكذا المستجارة فحرم القهستاني  
بوجوب الحد فيها واطلق العبارة جاعلا اياها كرامة اخيه ولم  
يخلافها خلافا فليحفظ منع في شيوخ ابي قاضي عن الحجاج لو قال في المحرم  
ظننت انها تحل او قال في المستاجرة للزنا امهرتها لاذ في بها لا يجز اتفاقا  
وانه يجز اتفاقا بالمستاجرة للخدمة فليحذر ومن وطى اجنبية فيها  
دون الفرج اي القيد يعني من التطبيع والتفخيز دون الدبر بدليل  
السباق والسباق كما هو ظاهر عند الحذاق يعزرون غير حد  
وكذا يعزرون لو وطى اي الاجنبية في الدبر وعظم تنصيصا  
على حكمه وقبحه المشهور على ان المتبادر من اللواط ان تيان الذكور  
ولما عظمه عليه فقال ابو عبد الله عمل قوم لوط ومهما اطلق لم يرد لوط  
يراد به ذلك الفعل الذي هو خاصة قلت وقد استوفيت الكلام  
فيه في شرحي على منظومة شيخ الاسلام البدر الفري الجامة للكبائر  
والصغائر وزدت على ذلك اشيا اخذت في كتابي تلخيص الاوائل  
والاواخر فليراجع ذلك من ذمة يعزرون عند ابي حنيفة وعندهما  
والشافعي ومالك يجز حد الزنا فيبرجهم الفاعل والمفعول به لو حصنا

والاجل وكسبت في شرحي على التنوير ان حرمة اللواط اشدهم الزنا لانها  
حرمة عقل وشرا وطبع والناس لحرمان طبعها فكانت اشدهم حرمة  
ولان حرمة تزول بزواج وشراء وحرمتها لا تزول بحال ابدا وحتى اعتقد حله  
او تاؤل عليه قوله تعالى او ما ملكك ايمانكم صاد حريتها كما نقلته في شرح المنظومة  
المذكورة عن شيخنا النجم الفري الشافعي وصوره ان اهرى في المجتبى بغير مستحلبها  
عند الجمهور وعدم الحد عند الامام لا حلفها بل للتفليظ على الفاعل لان الحد مطهر  
على قول وتراجع اللواط على الزنا بحرمة بلا فصل على الحد لا يجز الا ترى ان  
شرب البول فوق الحرج في الحرمة لان حرمة لا تزول ابدا ولا يوجب الحد  
وحرمة الحرج تزول بالتحليل مع صيرانه يوجب الحد كما في التنويع  
والتلويح وصوره في تقدير الابصار كغيره بانها لا تكون في الجنة على الصالح  
وصرح في الدور والفرق بان تعذيبه يكون بنحو الاحراق بالذمار او عدم الدار  
او التلويح من محل مرتفع باتباء الحجارة وفي فتح القدير انه يعزرون ويحسن  
حتى يهدت او يتدبر ولو اعتادها قتله الامام سياسة وان زنا ذي  
بحرية في دارنا اي متاعته حد الذي فقط عند ابي حنيفة وعنده  
ابي يوسف يجزان وفي علكه بان زني حريم متاعه بذميمة حدت  
الذميمة لا الحريم وعنده ابي يوسف يجزان وعنده محمد لا يجزان والحاصل  
ان الروايتين امامان او ذميان او متاعان او مختلفان  
فهي تسع صور وفيها الحد عند الامام الا في المستانين او احدهما  
متاعين وان زنا ملكك بمجنونة او صفيحة يهاجمه عندها حد  
هو لا هي وفي علكه لا حد عليها لان الاصل لم يجد فكذا السبع الا في ذم  
ية عند ابي يوسف وبه قال اذ فرغ الشافعي ولا يزننا المكره وعليه  
الفتوى كما في القهستاني عن المصنفات قال ولا اكراه الى وقت الايلان  
كما في الخزانة ولا يجز ان اقرا حد بها بالزنا او معاودة في الاخوانكا  
ولو قال وانكره الا حد كان اشمل ومن زنا بامه فقتلها بيه  
اي بفعل الزنا لزمه الحد والقيمة باعتبار الجنابيتين وعنده  
ابي يوسف القيمة فقط قلنا ضمان القتل لا يوجب الملك  
لانه ضمان ذمته بخلاف ما لو ذناجا فذهب عينها حيث  
يسقط الحد وتلزمه القيمة حتى لو غصبها ثم زنا بها ضمنها  
بلا حد اتفاقا بخلاف ما لو زنا ثم غصبها ثم ضمنها تنبيه  
ذكر الاستروشن عن صاحب المحيط ان الحد والضمان لا يجتمعان  
الا في مسئلتين احدهما اذا ذنا بجمادية بغير حد الحد ونقصان



البكارة الثانية اذا شرب خمر ذي يجب الحد وقيمة الخمر انتهى قلت  
وهذه تصلح ثالثه ان لم تدخل في الاول لخدمها بالاول فتنبه **والخليفة**  
اي الامام الاعظم **يؤخذ بالاصوال والقصاص** لانها من حقوق القصاص  
وفيه اشعار بان القضا ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاصوال بل للملك  
الا اذا انكر المال كما في اقرار الخلاصة وسير النهاية وغيرها لا يؤخذ  
ولو لغذف لغلبة حق الله تعالى واقامته اليه ولا ولاية لاحد  
عليه بخلاف اموال البلدة فانه يجد بامر الامام **باب الشهادة**  
على الزنا والرجوع عنها لا تقبل الشهادة بخبر متقدم من غير عذر  
لكرهه او خوف طريق او بعد مسافة عن الامام للتمهة **الا في حد**  
**العنف** لما فيه من حق العبد وفي السرقة يضمن المالك المسروق  
لما قلنا والمالك يثبت مع الشبهة بخلاف الحد ويصح اقراره به لان المرأة  
لا يثبت على نفسه الا في الشرب كما سيجي وتقدم الحد غير الشرب  
بشهر في الاصح لان مادونه عاجل وهذا اذا لم يكن بينهم وبين القا  
ضى شهر فان كان قبلت لما مر وتقدم الشرب بزواله **الدرج**  
عند صها وعند محمد بشهر ايضا وسيجي وان شهدوا بنزاهه بغايبه  
قبلت بخلاف سوقيته من غايب لان الدعوى شرط في السرقة  
دون الزنا وان اقر بالزنا بمجهولة حد وان شهدوا كذلك لا يجد  
احد للشبهة ولا شبهة في اقراره به على نفسه وكذا لا يجد لو اختلفا  
في طوع المرأة وعند صها بخلاف الرجل وكذا لا يجد لو اختلفوا في شهر  
في بلد الزنا خلافا لغيره او شهد به ادبوة في بلد في وقت وادبوة  
به في ذلك الوقت ببلد اخر للزنا ايها وكذا لو شهدا اربعة على امرأة به  
وصى بكس او رتقا او قرنا وكلما يعمل فيه يقول النساء وكذا لو شهدوا  
عليه وهو محبوب او صنفه او شهدوا على شهوة وان وصليته شربا به  
الاصول بعد ذلك اتفاقا وحد الشهود عليه لو اختلفوا في شهره في  
ذوايا البيت استحقاقا وهذا لو صنفه الامكان التوفيق وكل منهما  
موجب بخلاف الاختلاف في الطوع والاكراه لان احدهما غير موجب  
فاقرقا وحد الشهود فقط بطلب الشهود عليه لو كانا عيانا **او نحو**  
**محمد** وربي في قذف او اقل من اربعة او احد من عبدا او محمدا او جود  
حد الشهود عليه لا فهم قذفه وديته في بيت المال ان رجم لان الغرم  
بالفهم وارضى جرح صدر به او موته منه اي من الرجم  
كذا يحفظ ابا قاتي وهو سبق قلم وصوابه من الضرب كما

لا يخفى

على

لا يخفى حد رعدته وقال في بيت المال وبه قالت الاثمة الثلاثة وكذا **الا حد** لو جرح  
الشهود لكن ليس في بيت المال كما يوجه كلامه بل على الشهود عند ههما  
كما في عامة الكتب فكان الاولى وكذا لو رجع الشهود وقالوا يضمنون ولو  
رجعوا بعد التوجه حدوا وعرضوا الدية وكذا لو رجع بعضهم فان  
كلا واحد منهم لو رجع وغير رجعها ولا تخلوا العبارة من تطويل ولو  
رجع احد خمسة فلا شيء عليه فان رجع اخر من الخامس حدوا وعرضوا  
وبعضها فان رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها انما  
كما في الحاوي ولو رجع قبل القضا حدوا وكلهم ولو رجع بعده قبل  
الحد فلكذلك عند صها وعند محمد الساجع فقط ولا رجم اتفاقا لان  
الامضاء من القضا في باب الحدود ولو شهدوا فمضى رجم ثم ظهر  
كفارا او عبيدا فالدية على المذنبين ان رجعوا عن التزكية والافعل  
بيت المال عنده وقال في بيت المال حلقا رجعوا عنها او لا ولو قتل  
واحد عامدا من احد برجمه فظلم واكذلك اي كفارا او عبيدا فالدية  
في مال القاتل استحقاقا للشبهة صحة القضا والقياس القصاص كما  
يفتقر بقتل المقتضى عليه بالقود يكون الاستيفاء للمولى فليحفظ  
فان كتب الاصول بخلاف ذلك ولو اقر الشهود بتهمه النظر الى  
فرجها لا ترد بشهادتهم الا اذا قالوا قد ناه للتدذ فلا تقبل اجماعا  
لفقهم ولو انكر الا حصان يثبت بشهادة رجلين او رجل  
واحدتين او بولاة في وجهه منه قبل الزنا انه دخل بها خلافا  
لمحمد ولو رجع شهود الا حصان لا يضمنون خلافا لغيره ولو خلاها  
ثم طلقها وقال وطيتها وانكبت فهو محصن ودونها اذا اقرار حجة  
فليحفظ **فروع** تزوج بلاوط فدخل بها لم يكن محصنا عند الثاني بشبهة  
الخلاف **باب حد الشرب** اي الشرب المحرم اخره عن  
الزنا لكون الزنا اقبح منه واعلظ عقوبة وقدمه على العنف  
كيتقن الحرمة من الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير  
السرقة لانها لصيانة الاموال التابعة للنفس **من شرب الخمر** لا يخفى  
ان من لم يعم فتمت الذم وغيره والحال انه لا حد على الذم في شيء من  
الاشربة كما في الظهيرية كذا ذكره ابا قاتي **قلت** وقد قلت  
في شرح التنوير على الكنية انه يجد بسكره من الحرام في الاصل لحرمة  
السكر في كل الاديان انتهى واعتمده في المنظومة المحببة حيث قال  
وهو جملة الحدود ص ٢ تجديده عليه الاحد شرب الخمر



هـ هـ لكنه يحده افعى الحسن هـ هو قال المشايخ وذا قوله حسن هـ هـ  
هـ هـ لان حكم السكر بايقين هـ هـ عدم قطعا بكل دين هـ هـ  
كان في القهستاني انه لا يجد الا للقدف عندها ويجد عندها يكون الا  
للشرب والسكر انتهى فتنته قلت وعليه فيبقى قيد التكليف  
والنطق والطوع والعطش للهلك والالحاق والالتجاء الى الحرم والعلم بالحرم  
والردة اذ لا يجد للشرب صبي ومجنون وذمي واخرى ومكره ودرع طش  
مهلك وملحق للحرم بعد ان شرب في الحله وحرمه دخل دارنا فاسلم فشرابها  
هلا بالحرمه ومرتد سواء شرب قبل دونه او فيها فاسلم كما يعلم من القهستاني  
وشرحنا على التنوير لو قطرة فاهذ والحال ان ربحها موجود كذا في الكفر  
لكن الحق ثابت موجود لان الريح موش سماعي كما في البحر والمنج والباقي  
عن الغاية واجاب في النهر بجوان انه ذكر الخبر على معنى الشم اي وشم  
ربحها موجود كما قيل في قوله عليه الصلاة والسلام مثل المؤمن كمثل الا  
تدج طعها طيب وربحها طيب الا ان في الحديث استعارة لا تحق او  
جاوبه سكران ولوم نبيذ ما به يفتي كما سيجي وشهد بذلك  
رجلان او اقر به اي بشرب الخمر والنبيذ المكرب والبنج في زماننا  
على المفتي به بخلاف نحو الافيون وجوزي الى اشار في متن البرزخي  
واختلف اسكرام لا كذا في القهستاني قلت وفي تنوير الانصار  
من الاشربة ويحرم الخ الخيش والبنج والافيون لكن دون حرمة الخمر  
فان الاشربة من ذلك لا حد عليه بل يعذر بما دون الحد زاد في المنج  
وكذا تحريم جوزة الطيب لكن دون حرمة الخيش انتهى في حشر شرح الوهبانية  
وشربها هـ وافق بتجريم الخيش وحرقه هـ هو تطبيق تحت لزجر وقد رواه  
هـ ببايوة التاديب والفسق انتهى هـ وزندقة للمتمل وحرروا هـ  
هـ في عصرنا فاختير حد او قعود هـ طلاقا لمن من سكر الحد مسكره  
هـ وعن كلام يروي وافق محمد هـ بتجريمها قد قل وهو المحرر هـ  
مرة واحدة صاحبا وعن ابني يونس مرقين في مجلسين والاول الصالح  
كما في المضمات وعلم شربه طوعا حد جواب من اذا صحت غما فيمت  
سوطا للحرب باجماع الصحابة واربعة للعبد مفرقا على بدله  
كما في حد الزنا فيتوقى ما استثنى ثمة ويجوز كائنه على الظاهر وان  
اقر او شهد عليه اثنان بعد زوال ربحها لا يجد عندها خلافا لمحمد  
فانه يجد عنده لان التقادم بمنه قوله الشهادة بالاتفاق غير انه مقد  
بالزمان عنده وبزوال الريح عندها واما الاقرار بالتقادم لا يبطله

عند

عند خلد فالها ودرج في الغاية قول محمد فقال والمذهب عندي  
في الاقرار قول محمد لان حديث ابنه مسعود انكره بعض العلماء وفي الفتح  
قول محمد هو الصحيح ولا يجد بالاتفاق من وجد منه رايحة الخمر او تبا  
ياها لا حتمه فحواله لعدم معاينة بخلاف ما عرفت بر او اقر ثم  
رجع او اقر سكران لانه مما يندري بالشبهة والسكر الموجب للحد  
ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء عنده وعند صان  
يهدى ويخلط في كلامه وبه يفتي عملا بالعرف والمراد به ان يكون  
غائب كلامه الهذيان فان كان نصفه مستقيما فليس بسكران بل يكون  
كالضمان في اقراره بالحدود وغير ذلك ثم الخلاف في الحد اما في الحرمة  
فقدي كقولها احتياطا ولو اراد السكران لا يعتبر ولا يبين امراته  
منه لعدم الاعتقاد وعن الثاني ارتداده كفر ذكوه في الذخيرة وينبغي  
ان يصح اسلاحه كالمكره وفي الفتح ان اسلاحه غير صحيح كذا في  
الشر نبلا لية عن البحر وفي القهستاني من ايسره وغيره ان السكر  
كالصاحي في اقراره واقراره الا في الردة فلا يبين امراته قلت  
لكن ذكرته في شرح التنوير ان المستثنى سبع باب حد القذف  
هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا وهو من انكبايو بالا جاع واستثنى  
منه الشافعية ما كان في خلوة لعدم حقوق العار قال صاحب البحر وقوا  
نا لاناه كذا في الشر نبلا لية قلت قد غراه في البحر لجمع الجوامع  
وغراه في الجمع لا بن عبد السلام ونظله قذف المحصن في خلوة بحيث  
لا يسمعه الا الله والحفظة ليس بكبيرة موجبة للحد لا تنافي المفلة  
انتهى فقال الحنفية اللقاني المحقق من مثل هذه العبادة نفى ايجاب الحد  
لان في كونه كبيرة ايضا لان الكلام المقيد بغيره اذا نفى توجه النفي  
للقيد الاخر وخصير الكلام صادق بنفي غيره وثبوته انتهى وقا  
الزركشي قال ابن عبد السلام الظاهر ان من قذف محصنا في  
خلوة ليس بكبيرة موجبة للحد لا تنافي المفلة وما قاله حد  
يظهر في ما اذا كان صادقا وعن الكاذب بجرته على الله تعالى  
انتهى فتأمل كذا قال الباقي قلت والذي حذرته في شرح  
منظومة والشيخنا تقي الدين النجاشي الشافعي انه من  
الكباير وان كان صادقا ولا شهده له عليه ولو من الوالد لولده  
اولولده ولولده وان لم يجد به بل يعزر ولو لغير محصن وشرط  
الفقه الا حصان انما هو لوجوب الحد لا كونه كبيرة وقد روي



الطبراني عن واثة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قذف  
ذميا حله يوم القيمة بسيماط من نار ثم من المعلوم ضرورة ان قذف  
ام المؤمنين عايته رضى الله عنها كغيرها كان سرا او جهرا  
وكذا القول في مريم وكذا الرمي بالوطاء نعم قال الحليمي في الشافعية  
قذف الصغرى والمملوكة والحرة المتهتكة من الصغار وتماه في غرضنا  
المذكور وباللغة التوفيق **هو كيد الشرب كية** ونبتا كما مر من قذف  
**محصنا او محصنة بصريح الزنا** لا بالتعريض ولو كان قذفه بغير  
العربية او في حالة الرضا ولم يقيد به في الهداية والكافي فظن انه  
حصص بها به فيها وقد كرهه من سهل النسخ سهدا من هو مقيد  
بما اذا لم يتم بيينة على صدق مقالته فان اقامها لم يجد اى القاذف  
وكذا المقذوف ان تقادم السبب كما في الظهيرية حد بطلب المقذوف  
لانه حقه ولو كان المقذوف غائبا عن مجلس القاذف حال القذف متوقفا  
ولا ينزع عنه غير الزنا والمحتص كالملطحة الا ان يكتله فحق فخصه  
عليها استظهره الكحل واصفاه اى المقذوف كونه **مكلفا**  
فلو قذف من هقا فارغى ببلوغ بالسن او الاحتلام لم يجد القاذف بقوله  
كما في البحر عن الظهيرية **قلت** فهذا يستثنى من قول الممتنا  
لورا هن وقال ابلقن صدقا واحكامها احكام البالغين فليحفظ  
ولا بد ايضا ان لا يكون ولده او ولده ادر تقا او مجبويا او خنثى  
مشكلا او اخرى وان صدق عليهم تعريف المحصن هنا وما جئته  
يعقوب باشا انه ينبغي ثبوته بطلب الاخرى با مشادته  
المحصنة تعقبة ابا قافى بانه يكتفى للدرء اذ في شبهة **حراما**  
**عقيفا عن الزنا** فهذه خمس شرائط تدخل تحت قوله تعالى والذين  
يرمون المحصنات عنتى فقد واحد لم يكن محصنا ولو نفاه عن  
ابيه بان قال **لست ابيك** او قال **لست بابيه** فلاه ان  
كان **في غضب حد** لواءة محصنة استحسانا لانه في الغضب  
يراد الحقيقة بخلاف ما لو نفى الولاية عن ابويه بان قال **لست بابي**  
فلان ولا فلاه فلا حد بحال لعدم قذفه انه لا لغطا ولا اقتضاء  
لان نفى الولاية نفى للوطى وفيه نفى الزنا لا اثباته والا ليكرهه  
الغضب بل الرضى لا يجد ما ذكرناه فلا يجد لو نفاه عن جده في غير  
غضب او نسبه اليه او الى عمه او خاله او راته بشتيد  
الباء اى زوج امه لان كلا يسمى ابا او قال يا ابن حاء السماء

وقد لقب به عمرو بن الحارث كرمه او قال العربى يا نبطى لانه كقوله  
للمصري يا رستاقى **ولست بعربى** لم يكن قذفا ويجد بقذف الملية  
**المحصن ان طالب به الوالد والجدة** وان علا اولده وولد ولده  
وان سفل ولده الطلب مع قيام الولد خلافا للزفر ولو حر ومارع الارث  
لان للطالبة بطريق العار لا الارث وكذا ولد البنت خلافا لمحمد ولنا  
ما قلنا من اعتبار العار ولا يطالب ولو اباه ولا عبد سيرة بقذف  
**امه** بالاجماع ولكنه يعزى على ما مر فليحمر **قلت** ثم رايت في البحر  
وغیره عن القنية ان الاب يعزى اذا اشتم ولده مع كونه لا يجد انتهي  
ثم قال صاحب البحر في نفسي منه شئ لتقصيهم بان الوالد لا يقا  
بسبب ابنته فاذا كان القذف لا يوجب شيئا فالتيم اولى واقره  
في انشئ نبلا ليه فليتا مل ويبطل حد القذف بموت المقذوف  
لا يبطل بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو ولا الاعتياض  
عنه لان فيه حق الله وحق العبد فيعلم بالحقيقه ما امكن  
ولو قال زنا انت في الجبل وعين به الصعود حد به خلافا لمحمد  
لان مشترك قلنا حالة الغضب ترجع معنى الزنا وان قال  
لا حتى يازنى **وعكسه** فقال بل انت حد القذف كل صاحب  
ولو قاله رجل لامرأته **وعكست حدت** ولا لعان حينئذ ولو  
قالت زنا انت بك او فعلا بطل الحد ايضا كما يبطل اللعان ولو  
قالت ذنبت بك قبل ان اتزوجك حدت دونك كما لو كان ذلك  
كله مع اجنبية وان اقر رجل بولد ثم نفاه يلا عنه وان عكس حد  
الرجل ولا يلا عنه وقد تقدمت المسئلة في اللعان والولولة في الوحيين  
لاقراره سابقا ولا حقا ولا شئ من حد او لعان ان قال ليس بابي  
ولا بابنك لان في انكار الولادة انكار الزنا ولا حد بقذف امرأة  
نفا وولد لا يعلم له اب ولا عنت بولد بخلاف من لا عنت  
بغيره اى غير الولد لعدم اشارة الزنا ولا حد بقذف رجل وطى  
حراما لغيره كوطى في غير ملكه من كل وجه كاجنبية فلو حراما  
لغيره حد لانه ليس بزنا او من وجه كامة مشتركة او عملا  
لانه حرمت ابد الحامية التى هي اخته رضاعا حينئذ لا حد  
بقذف مسلم زنا في كفنه ولا بقذف مكاتب وان مات  
عن وفا لا اختلاف الصمابة في حرية ويجد بقذف من  
وطى حراما لغيره مك وطى اخته كجذبية او امرأته







وفيما علقته على التندير **كتاب السرقة** عقب به الحدود لانه منها مع  
الضمان **هي** لغة اخذ الشيء خفية وراوها نكس وتفتح ولم يسمع سكر نها  
وتسميت الشيء المروق سرقة مجازة وزيد على المعنى التفتك واصاف سرقة الاناطة  
الحكمة شرعها اذ لا شك ان اخذ اقل من النصاب حقيقة سرقة شرعها لكن  
لم يعلق الشرع به حكم القطع فسرقة باعتبار الحرمة لا باعتبار ترتيب القطع ثم ضررها  
اما جماعة المسلمين وهي كبرى مستأق او بنى الملا وهي النصفين وقدمها لانها  
اكثر وقدمها وقتا شرعا في التندير واكثر الشرط فضررها فقلها وشرعها **اخذ**  
**مكاف** بطريق الظلم كما هو المتبادر فلا يقطع صبي ولا عصفور فمن الظن بطلان التعريف  
**منها خفية** اي ابتداء وانتهائها لونها لا وابتداء لولا لئلا لانه وقت لا يحقه الفوت  
فيه وما بين العتايين كالتها وهو هل العتير في الخفية زعم السارق او زعم  
احد طار باعية وجزم ان يلقى بالاول فليتامل **قدر عشرة دراهم مضروبة**  
جيدة او مقدارها بمرة واحدة فلو جرتين لم يقطع ذكره الشئ وتعتبر القيمة  
وقت السرقة ووقت القطع قيل ووقت الاخراج فلما انتقصت ان النقصان العاين  
قطع وان نقصان السعر لا على المذهب وتثبت القيمة بعد لين **من حرز لا ملك**  
**له فيه** خرج حصير المسجد واستار الكعبة وباب الدار وزرع لم يحصل  
**ولا شبهة** خرج الخرج من دار حرمة ولا بد من كون المروق متقوما مطلقا  
فلا يقطع سرقة الحر مطلقا ولو من ذمى لزمى لانه وان كان متقدما عندهم فليس  
بمقدم بل قد لا يملك مقتوما على الاطلاق وتثبت السرقة بما ثبت به **الشرب**  
كما مر فان سرق **مكاف حر او عبد** ذلك القدر محرزا بمكان او حافظ واقربها  
مرة كذا في الجواهر كما مر في الحدود او **شاهد رجلان** مخرج به وان علم ما مر لينص  
انه لا شهادة للنساء في باب الحدود كما غلط فيه بعضهم وسألها الامام عن **السرقة**  
**وما هي وكيفية** واين هي كانت ان لا يقطع سرقة من دار الحرب **وكيف** زاد في الدار  
ومتى هي **ومن سرق** اجنبى ام محرم **وبيناهما** احتياالا للدرر وجبته حتى يال  
عما الشهد لعدم الكفالة في الحدود وكذا للمقربا له عما لكل الا الزمان لما مر  
ان التقادير لا يمنع الاقرار وما وقع في فتح القدير الا المكان فتحري وكذا ما وقع فيه  
ما ان القاضي لو عرف الشهور بالعدالة قطعها انتهى مبنى على القول بان يعضى بطله  
وهو خلاف المختار لان فليتبينه له **قطع** جوط ان وله شروط تاتي في كيفية  
القطع وان كانا اي سراق **بهما** اي جماعة واصاب كل منهما قدر مضابها  
كما مر قطع كل واحد ان وصليته **تولى** اخذ بعضهم استحسانا لسد الباب  
الفساد ولو فيه صغير وجنود او معتقه او محرم لم يقطع احد ويقطع سرقة السلاع  
والابليس والصنفه والمقصود وقيل الخضرات تاتي واليا قوت والزبد

ومورد وغنير ومسك وكذا بكل ما هدم من اعز الاموال وانفسها ولا يوجد في دار العدل  
جباة الاصل غير مرغوب فيه ومن ذلك **الانا والباب** المتخذ من الخشب لانها بالصفة  
التحيا بالاموال النفيسة واد بالباب الغير المكنى بالحداد اما المكنى فلا يقطع به كما ياتي  
**لا يقطع سرقة شئ** تافه يوجد جباة في دار ناكتب وحشيش وقصب  
**وسمك** طريا او الحاحا وطير جميع انواعه حتى البط والدرج والجمام وزرنيخ ومنه  
**ونوره** ولا ييسر فساد كلبين وحم وفاكهة رطبة وبطيخ وكذا غمر على شئ وكلاما  
لا يتقوى ولا وزع لم يحصل لعدم الاحزان ولا بما يتلوه فيه الا ان كانا ركا سرقة مطربة او  
غير مطربة ذكره المعنى ولو الا ناذها والالت له ركف وطبل ولو طبل الغزاة في الامم  
للشبهة وبربط هو العود وضرها وطينور وصليب ذهب او فضة وشطرنج وترد  
لتاويل الكسر فيما عن المكنى ولا يقطع سرقة باب مسجد ودار لانه حرز لا حرز قانتقيد  
بالسجدة اتفاقا وكذا لا يقطع بعتا المسبي كحصصه وقتاديله لعدم الحرز وكذا استار  
الكعبة كما في الفقه **كتب علم شرع** وصبي حر ولو عليها حلية لان الحلية  
تبع خلافا لابي يوكف في غير المحرز وعبد كبير لا يقطع لاسرقة ودفتر غير  
الحساب لان الدفتر ان كانت سرقة كتبت التفسير والحديث والفقه فهي كما  
لمصنف وان كانت اشيا محرمة كدواوين اشعار مكرهة وكتب العلوم الحكمة  
فهي كالطينور ذكره البرجندى والتمهستان وغيرها وعلله الباقي في غير بيان  
المقصود ما فيها وهو ليس بمال **بخلاف** سرقة العبد الصغير الغير المميز فان كالدابة  
وقال ابو يوكف لا يقطع فيه كغيره بخلاف **دفتر الحجاب** اما منى حسابا لان المقصود  
ورقها فيقطع اذا بلغ فضاها **لا يسرقه كلب** وفهد ولا غيازة وذهب اي اخذ  
قهر واختلاس اي اختطاف لانتفاء الركن **ولا ينشئ** ولو التقربى البيت مقفلا في الصباح  
او ترك في القبر مع الميت ذهب او فضة او جواهر لا يقطع فيه وسعه فلم يكن محرزا بل  
قالوا لا يقطع السارق من بيت فيه ميت او قبر لانه يتوان بالدخول للجهنم او لزيارة  
القبر نعم لو اعتاد ذلك فللحام قطع سياسته لاحد ذكره الزيلعي والتمال **ولا**  
**سرقة مال عامه** اي بيت المال او مال مشترك او مثل دينه من جنسه او ان يد  
او اجر بصير ورده شريكا **الا كان او مؤجلا** استحسانا لان التاجيل لتأخير  
المطالبة وان كان دينه **نقد** فسرق خلاف جنسه حقيقة او حكما بان سرق  
عرضا قطع لان استبداله الاستيفاء فلا يتم الا بان تراخي **خلافا لابي يعقوب**  
فلا يقطع عنده ولو قلا اخذته وهما لم يقطع بلا خلافا واطلق الشافعي هذا اطلاق  
الجنس للجمانية في كالمية قال في المجتبى وهو اوضح فيعمل به عند الضرورة وان  
كان دينه دنا يفرق دراهم او باعكس لا يقطع وقيل يقطع وعلى الاول المحل  
لان التقدين جنس واحد فكما ولا يقطع بما قطع فيه مرة والكال انه لم يتغير



عن حالته الاولى وان كان قد تغير قطعه نائبا كغيره نسج لتبدل عينه وكذا التبدل  
سببه باليه لان اختلاف الاسباب ينزل منزلة اختلاف الاعيان واختلاف فيما لو قطع  
بسرقة ذهب لو فنته ورد فصيح انية بسرقة لم يقطع عنده خلافا لما ولا يقطع  
لوا تلبس الدنانير ثم خرج من الحرز **فصل في الحرز** وهو قسمان لانه اما حوز  
يكون كبيت ولو بلا باب او باب به مفتوح وكسنة ورق واما حوز يحفظ كمن ظهر  
عند ماله حقيقة او حكما ولو قايما على المذهب واعلم انه في الحرز بالمكان لا يعتبر  
الحرز بالحفظ لانه ينبغي قصد الاحراز به فكان احدى تلك لا قطع فيه الا بعد الاذن  
منه لبقائه به قبله بخلاف الحرز بالحفظ حيث يقطع كما اخذ لزوالة يده بمجرد اخذه  
فكانت سرقة بنفس الاخذ **تنبيه** المذهب ان حرز كل شيء يعتبر بحوز مثله  
فلا قطع باخذ لو لم يصطبل بخلاف اخذ الدابة كذا في القيسية لكن في شئير الابل  
وغيره وكل ما كان حوز النوع فهو حوز للافواج كلها على المذهب انتهى فليست  
له ولا قطع بسرقة ماله من بينهما قرابة ولاد للشبهة ولا بسرقة من بيت ذي رحم  
محم لما ذكرنا ولو مال غيره لعدم الحرز ويقطع بسرقة ماله اي مال محرمه من بيت غيره  
لتحقق الحرز وكذا يقطع بسرقة من بيت محرم رضا لعدم الشبهة خلافا لابي يوسف  
في الامم لم يخله عليها عادة بخلاف اخذ رضا عا ولا قطع بسرقة ماله من وجته  
او من وجهها ولو من حوز خالص للشبهة منها وكذا لو كره بعد من سيده او زوجته  
سرها او زوج سيرة لا يخلو الحرز او من ختنه بحجة فشا فنت من زوج كما  
ذي حرم منها وصهره هو زوج كذا في محرم من امراته خلافا لما فيها وقوله  
اصح او من مقيم للشبهة او من محام خمار لا يخلو الحرز وان كان ربه عنده  
جائسا عليه على المذهب لان حوز مكانه فلم يعتبر الحفظ بخلاف ما ليس بحرن  
كالسجود به ينفق فليحفظ او من بيت اذن في دخوله كالحانات وحوانيت  
التجار ولو فيها ما قلنا فلو يقطع كما ياتي او سرقة الضيق من مضيقه لا يخلو  
الحرز ولا نه ضيافة لا سرقة وقطع لو سرق من الحمام يلا الا فوقت جرت العادة  
بدخوله ببلاده كالنهار كما في الاختيار او من المسمى متاعا ودية عنده لانه حوز  
بالحفظ كما مر او ادخل يده في صندوق غيره او كنه او جيبه او سرقة جوارقنا بغير  
الجيم نيه متاع ودية عنده يحفظ او ياتي عليه الحفظ قلت و تقييد النظم عليه  
اتفاقا على ما مر فتدبر او سرقة المجرم من البيت المستاجر عنده خلافا لما للشبهة فلنا  
ملكه في الرقبة لا المنفعة فصار المالك كالاجنبي في حق الحرز ولو سرق شيئا ولم  
يخرجه من الدار لا يقطع لعدم تحقق الاخذ لما مر بخلاف ما لو اخرجته في حجره الى  
صحن الدار الكبيرة فيكون اخرجته اليه كاجزاه الى السكة لان كل مقصودة حوز على  
هدة او سرقة بعض اهل حجر دار من حجر اخرى فيها اي في تلك الدار الكبيرة

ما قلنا او اخذ شيئا من حوز فالتقاء في الطريق ثم خرج فاخذه يقطع عندنا خلافا للزفر  
ولو لم ياخذه لم يقطع اتفاقا لانه مضيق لا يشارك او حمل على جهار فساقة فاخرجه  
من الحرز لان سير الحار مضيق اليه فيقطع ولو حمله بيتا فاخذ منه وهو خان لا يقطع  
ويسمى الصلح الطريق وكذا لو ادخل الخانج يده فستاول منه وقفا لا يقطع يقطع  
الداخل في الاول ويقطعان في الثانية والاول اصح وكذا لا يقطع لو تقب بيتا  
وادخل يده فيه واخذ شيئا وكذا لو وضعه في الثقب ثم خرجه واخذه هو الصلح ذكره  
الشمي او طرأ في صورة خارجية من كم غيره لا يقطع خلافا له في المسئلة ويقتله  
قالت الائمة الثلاثة وان حملها الى الصرة واخذ من داخلها لم يقطع اتفاقا لاخذ  
من الحرز ولو سرق من قطار بكر اتفاقا ابل على نسق وجميعه قطر حملا اي بغير ارجل  
من ظهر دابة لا يقطع لعدم الحرز وان شق الحمل واخذ منه شيئا يقطع والغسقاط  
اي الخيمة كالبيت في الحرز ولو سرق نفس الغسقاط لم يقطع الا اذا كان غير مقصود  
وخرز باحد الحزبين **فصل في كيفية القطع** وثبانه اخره لانه حكم الشيء بقيته  
تقطع بآية الشارح من ذنبه اي دسغه لانه المتوارث ونحوه وجوب الكي يقطع  
الدم وعند الشافعي نذبا ونحو ذنبه ومونته على السارق عندنا والمنقول عن  
الشافعي واحمد انه يسقط تعليق يده في عنقه لانه عليه الصلاة والسلام  
اخر به دواه ابن ماجة وغيره وعندنا ذلك مفوض للامام ولم يثبت عنده  
عليه الصلاة والسلام في كل من قطعه فيكون سنة كما في الفاع وتقطع رجله  
البري ان عاده عليه الاجماع وان سرق ثا لثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب  
ومدة التوبة مفوضة للامام وقيل حتى يموت كما في الغاية وعلق الشافعي تعلقه  
في ثلثه يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وما رواه ان صح حمله على سياسة  
او النسخ وطلب المروق منه شرط القطع وكذا يشترط حضوره عند  
الاقارب والشهادة وعند القطع ايضا كما يسجد وكذا حضرت الشافعي  
فان غابا ارماتا واحدا لم يقطع كما في الفاع وهو ظاهر الرواية كما في الشهر  
وعنه في البحر وعزوه كما في الحكم لكن عبارة الحاكم في كتاب السرقة واذ كان  
المسروق منه حاضر او الشاهدان غائبان لم يقطع ايضا حتى يحضر وعلق ابو حنيفة  
بعدد لا يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموت وكذلك هذا كله في كل حد وهو قوله  
الرحم وبعض القصاص وان لم يحضر استحسانا لانه من حقوق الناس انتهى بلفظه  
فليحفظ ففقد غلط في بعضهم كما نبه عليه الشرنبلالي فليست له وفي الكافي هذا  
اذا اختار المالك القطع وان قال ان اخذ منه لم يقطع عندنا انتهى فليحفظ  
ولو السرقة منه مورد عا او فاصبا او صاحب الربا او مستقرا او مستاجرا له  
او مضاربا او مستضيما او قايما على سوق الشيء او بغيره فاسيد او ابا

دخول حجر  
وناور



او وصيا او متوليا او من ينالها بطله كل ذي يد يملكه ومن لا فلا كالراهن فلا يملك  
له الا بعد قضاء الدين وكفى الربا فانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد وكالسايق فانه  
لو سرق منه لم يقطع بخصومة احد وله ما كان لا يده ليست بصحبة كما افاد  
بقوله لا يقطع بطلب السارق والمالك لو سرق من السايق بعد القطع لعدم  
تقدم المال بعد القطع فلا يوجب القطع بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع  
او بعد رد احد بشبهة فانه يقطع بخصومة السايق لانه سقط التقويم ضرر  
دفع القطع هناك ولم يوجد هناك وان لم يطلب احد لا يقطع لما مر وان وصلية  
اقره بها اي بالسرقة ولا بد من حضوره الموقوف منه عند الاقرار وان شارة  
والقطع وقد قرعناه وان كانت يده اليسرى او ابرامها مقطوعة او شلا  
او اصبعان سوى الابهام كذلك لا يقطع منه شيء لغوات جنس المنفعة  
بطلها او شيئا بل يحبس حتى يظهر فيه سمة التايين وكذا لو كانت رجله  
اليمنى مقطوعة او شلا فيسقط القطع اصلا ويحبس ليتوب والحاصل ان شرط  
قطع اليد اليمنى كون اليسرى والرجل اليمنى صحيحتين فليحفظ ولا يضمن المأمور  
بقطع اليمنى ولو لفرد احد على الصحيح لوقف اليسرى لانه اخلف عما اتلف  
من جنسه ما هو جز منه وعند هوا يضمن الدية ان تعمد وكان  
ينبغي وجوب القصاص لكنه سقط للشبهة الناشئة عن اطلاق النقص  
والصحيح قول الامام ولكنه يؤدب وكذا لو قطع غير الحداد في الصحيح  
كما حررته في شرح التنوير وقيد بالامر وكونه بايمنيه لانه  
لو قيل له اقطع يده ولم يعين اليمنى لم يضمن اتفاقا وكذا الوضع  
السارق يساره وقال هذه يمين لا يمين لانه قطع باصره ولو قطعه احدا  
قبل امر القاضي او قضايه به وجب القصاص في العمد والدية في الخط اتفاقا  
وسقط القطع عن السايق لانه مقطوع اليد وجب عليه ضمان  
ما سرق لعدم القطع حرا كذا جزم ابا قاضي وحكي في الخ فيه خلاف  
ونقلنا في شرحنا على التنوير عن الداج انه لو سرق فلم يواخذها  
حتى قطعت يمينه قصاصا قطعت رجله الاخرى فتنبه ومن  
سرق شيئا ورده قبل الخصومة اي ما لده لا يقطع وكذا لو نعت  
قيمته من النصاب قبل القطع بعد القضاء لانه لما كان النصاب شرطا  
شرطا قيا به عند الامضاء عن محمد يقطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه  
ملكه ولم يثبت للشبهة وكذا لو ادعاه احد السارقين للقرينة ولو بعد القضاء قبل  
الامضاء وقيد بالقرين لانه لو اقر انه سرق وفلان وانكر فلان قطع المقر قوله  
قتلت فلان وفلان ولو سرقا اي اثنان وغاب احدهما وشهد اثنان على سرقتهما

قطع اليد

قطع الاخر وهو الحاضر لان شبهة الشبهة لا تعتبر ولو اقر العبد المأذون بسرقة  
قطع وردت السرقة لربها لوقاية ولو هالكه لم يضمن صلبه المولى ام كذا لان القطع  
والضمان لا يجتمعان وكذا المجرم عند الامام وعند محمد لا يقطع ولا ترد والمال للمولى  
الا ان يصدر منه المولى فيدفعه للمسروق منه وعند محمد لا يقطع ولا ترد وقال زفر  
لا يقطع في الكل ومبنى الخلاف انه هل الاصل المال او القطع او كلاهما فعند القطع  
وعند محمد المال وعند الثاني كلاهما اصل وكل رواية عن الامام ومن قطع بسرقة  
والعين قايمة ولو ببد غير بان باعها او وهبها ردها لربها بقايتها على ملكه ويرد  
على السارق من ملكه ما دفعه اليه وان لم تكن قايمة بل هالكه فلا ضمان عليه وان  
وصلية استهلكها قبل القطع او بعده على الظاهر ويفتي باديعتها ديانة ولو استهلك  
غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق ذكره القهستاني وان سرق سرقا قطع بطلها  
او بعضها لا يضمن شيئا منها عنده وقال لا يضمن ما لم يقطع به الا ان يقطع خضرتهم  
فلا ضمان اتفاقا وكذا الخلاف لو انصب كلها الواحد وسرقها دفعا في ام بعضها كما  
يفيد اطلاق المتن وان سرق ثوبا فشق في النار نصفين ثم اخرجته قطع ان بلغت  
قيمتها نصا با بعد شقه ما لم يكن اطلاقا بان ينقص اكثر من نصف القيمة فيملكه مستثلا  
لوقت الاخذ فلا قطع وهل يضمن نقصان الشق مع القطع صح الخبازي لا وقال المال الحق  
نعم ومتى اختار تضمين القيمة يسقط القطع كما مر لا يقطع ان سرق ثاة فذبحها ثم  
اخرجها اذا لا قطع بالحم كما مر ولو ضرب المسروق من الجرب درهم او دينار او اقله  
حليا او انية قطع لو قدر نصاب وقت الاخذ وردها لربها وعند لا يرد ها او يقطع وقيل  
لا وقيد بالنقد لانه لو جعل نحو النعاس او اوفان كان يباع عددا في السارق وان وزنا فعلى  
هذا الخلاف ولو صبغ احمر او طحن الحنطة او لعت السويق لا يؤخذ منه ولا يضمن سوط  
صبغه قبل القطع او بعد خلافا لاختيار الاختيار فتنبه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى  
ما زاد الصبغ وعند الاية الثلاثة يؤخذ منه الثوب بلا ضمان ش وان صبغه اسود اخذ  
منه ولا يعطى شيئا وحكمها فيه اي في الاسود حكمها في الاحمر بناء على ان السواد زيادة او  
نقصان لكنه اختلاف زمان لا برهان فروع سرق في ولاية سلطان ليس لسلطان اخذ  
قطعه لو كان للسارق كنان في معصم واحد ان غيظت الاصلية وامكنه الاقتصا على قطعه  
لم يقطع الزايد والا قطعها هو المختار اقرار المكره بالسرقة باطل ومن المتأخرين من  
افق بجهته وتخلضه ليفر كافي خزانة المفتين وسيل الحسن عنه قال ما لم يقطع  
الحم ولا يظهر العظم لكن في الواقعة لا يفتح به كذا في القهستاني ثم نقل قصة عصام  
وما عه فيما علقته على تنوير الابصار باب قطع الطريق وهو السرقة الكبرى وانما اخذها  
عن الصغير لانها اكثر وجودا واطلاق السرقة عليها مجاز ولهذا الزم التقييد بالكبرى  
سميت بذلك لما مر من ضررها العام مع مسارقة عين الامام ولذا غلط الحديث فيها

٦  
باب يوسف



قيل وشرايطها ستة بل ثمانية كونهم ذوي شوكة في دار الاسلام وخارج المصر وعلى  
مسافة السفر واجانب ومن اهل وجوب القطع وان يأخذ واقدار النصاب وان يؤخذوا  
قبل التوبة قلت وفيه ان الكلام في الشرايط المختصة بها وعن ابي يوسف اعتبار الشرط  
الاول فقط فيتحقق في المصر ليل او عليه الفتوى لمصلحة الناس كما في الاختيار وغيره زاد  
القهيستاني وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا فيتحقق في القرى  
والامصار وعن ابي يوسف زاحم في المصر وبين القرى فان بالسلاح حد وان بغير فلا  
الا بالليل انتهى ويصح في حفظ من قصد قطع المارة من الطريق من معصوم بالعمية الموقوفة  
اي مسلم او ذمي ولو عبد او امرأة فانها كالرجل في ظاهر المذهب كما في التنوير وغيره لا  
كالصبي كما ذكره صاحب الدرر والغرر وغيره فانه خلاف الظاهر نعم في المنع عن الجاني  
لا تصلب فيلحفظ ذلك على ما روي معصوم مسلم او ذمي لا مستامن لانه غير معصوم فآخذ  
قبل عز وجل حيث يتوب لا بالقول بل بظهور سيما الصلح او يموت لانه خوف معصوم وقيل  
ان الامام لا يزال يطلبه حتى يخرج من دار الاسلام كما في القهيستاني عن الاختيار وان  
آخذ ما لا معصوم ما حصل لكل واحد من القاطعين نصاب السرقة كما مر وقد قال ثمة  
وان تولي الآخذ بعضهم قطع اي من كل واحد من رجله اليسرى اي من خلاف لولو  
صحح الاطراف وان قتل وآخذ ما لا خير الامام بين ستة احوال ان شاق قطع من خلاف ثم  
قتل او ثم صلب او فعل الثلاثة قطع وقتل و صلب او قتل بعد الصلب او عكسه وقتل فقط  
وخالف محمد في القطع فنهى عن ابي يوسف انه لا يترك الصلب اصلا للنصب وعن الامام  
ان للامام ان يقتل ثم يصلب ذكره القهيستاني والاصح انه يصلب حيا على خشبة ويبرج به  
برج تحت يديه اليسرى وتحرك الرمح حتى يموت به ويهوى على الخشبة ثلاث ايام  
فقط من موته ثم تخلى بينه وبين اهله ليدفنوه وعن الثاني انه يترك حتى يتقطع عبرة وهذا  
كله اذا اخذ قبل التوبة ورد المال كما ياتي ويرد ما آخذ الى ما لكه ان كان باقيا والا فلا ضمان  
كما مر ولو يشر الفل فعل بعضهم حد واكاهم ما مر والحالة الخامسة ان آخذ ما لا وجب قطع  
من خلاف يده ورجله واجرم حد رعدم القطع والضمان وان جرح فقط اي ولم يقتل ولم  
يأخذ نصابا قال الزيلعي ولو كان مع هذا الآخذ قتل فلا حد ايضا لان المقصود هنا المال  
قلت وهي هنا من الغريب لانه اذا كان القتل وحده يوجب الحد فكيف يمتنع من الزيادة  
وجوابه ما قلنا قسبه وقتل واخذ المال فآخذ قبل ان يؤخذ ومن قام توبته رد المال فلم  
يرده قيل تح وقيل لا حد ويكون الحق للمولى ان شاء عني وان شأ آخذ بموجب الجناية  
وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذمي ورجم محرم من المقتول عليهم او شريك  
مفاوض او قطع بعض لثاثة على بعض او قطع شخص ليل الطريق ليل او نهارا في مصر  
او بين المصرين وعن ابي يوسف ان قصده ليل مطلقا او نهارا لا سلاح فهو قاطع وعبد  
الفتوى كما في الدرر والغرر وغيرها وتقدم ومن خفق في المصر غير مرة اي صار عادة

قتل

قتل به اي سياسة لسعيه بالفساد وكل من كان له يد في غيره بالقتل كما مر والا  
بان خفق مرة واحدة فآخذ بالقتل عتقل وفيه القود عنة الامام كما ياتي تنبيه قد منا ان  
ان المرأة كالرجل على الظاهر فلو قطع واخذن وقتلن وقتلن وضمن المال لكن لا يصلبن  
وقد منا ان ابا شجاع كان يفتي بقتل الاعوان وكفرهم وقتلنا القتل لا يقتل الكفر قال الله  
تعالى فاجلوا الذين يخارون الله ورسوله الآية والاعوان من الجاهل بين الله ورسوله  
وفي الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد كتاب الجهاد مناسبتة الحد لكون المقصود  
دفع الفساد عن العباد وقد مرها لكونها معاملة مع المسلمين وغيرهم والجهاد مع  
الكفار او ترقيا من الادنى وهو الاخلاء عن الفسق الى الاعلاء وهو الاخلاء عن الكفر وان  
قتل الكفار اعظم اجرا وفي نسخة السيرة وهي جمع سيرة اسم من السيرة ثم نقلت الى الطريقة  
ثم غلبت في المشيخة على امور المغازي وما يتعلق بها الاستلزامها السيرة وقطع السيرة  
وقطع المسافرة وكذا الجهاد وغلب عا جهاد الكفار كما لنا سلك على امور الجاهل السيرة  
الكبير فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب بقولهم صلاة  
الظهر وسيرة الكبير خطا كما مع الصغير وجامع الكبير وفي غير كتب الفقه يقال كتاب  
المغازي وهو ايضا اعم لانه جمع مغزاة مصدر سماعي لغزي دال على الوحدة والقيام  
غزو وغزوة للوحدة كضربة وهو قصد العدو والقتال خص في عرفهم بقتال الكفار وسبب  
الجهاد عندنا كونهم حربا علينا وعند الشافعية هو كفرهم كما في النهاية وغيره وما اراد  
ما هو الا خص بما ذكر عدل الى الاظهار في مقام الاظهار فقال الجهاد بدلا اي في ابتداء او في بداء  
الامر منا وان لم يسدونا لما ذكرنا واما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وخبرهم في الاشهر الحرم  
فينسوخ بالعوامات كقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وفي الكرماني وهذا في زماننا  
واما في الابتداء فالصريح ثم الموعدة الحسنة ثم القتل اذا قتلوا ثم البداءة به في غير الاشهر الحرم  
ثم في جميع الازمان والا ما كن سوى الحرم انتهى نعم في الخاتمة الافضل البداءة في غير  
الاشهر الحرم وهي واحد فرد وثلاثة سرد رجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم فرض  
كفاية فليس يتطوع اصلا هو الصحيح فيجب على الامام ان يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة  
مرة او مرتين وعلى الرعية اعانتها الا اذا اخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا  
اذا غلب الظن انه يكافئهم والا فلا يباح قتالهم خلاف الامر بالمعروف كما في القهيستاني عن  
الزاهدي واعلم ان كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود ببعضه والا ففرض  
عين ولعله قدم الكفاية لكثرة وجوبه اذ اقام به البعض ولو عييدا او نسا سقط عن الكل  
ولا يقيم به احد في زمن ما اشوا اي اثم الكل من المكلفين وآياك ان تتوهم ان فرضيته تستقط  
عن اهل الهند بقيام اهل الروم مثلا بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو والى ان تقع الكفاية  
فلزم تقع الا بكل الناس فرض عين الصلاة وصوم ومثله الجنازة وتجهيز الميت ثم جميع المسلمين  
العالمين سوا كانوا كل المسلمين شرقا وغربا وبعضهم وفيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل



واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل انه فرض على بعض غير معين والاول المختار  
لوجوب على البعض دون البعض لكان الاثم بعضا منهما اذا غير مقبول والى انه قد يصير بحيث  
لا يجب على احد ونجيب على البعض دون البعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان  
غيرهم لم يفعلوا في الخط الوجوب عن الكل وان لم يزم منه ان لا يقوم به احد وان ظن كل طائفة  
ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض ان غيرهم اتى به واظن الاخرون ان الغير  
ما اتى به وجب على الآخرين دون الاولين لانه الواجب هنا منوط بظن المكلف لان خصيل العلم  
بفعل الغير وعلمه في امثال ذلك في حيز التعسر والتكليف به يودى الى الحرج ومما هو في  
العرف والى انه لا يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشاف للفاضل التفتازاني انه يجب  
عليه ايضا في الف المتمدن اولات لا يجب الجهاد **على صبي** لانه غير مكلف كالجنون وكذا بالغ علم  
ليس في البلدة افقه منه فليس له الخروج وخوف منيا عنهم كما في السراجية اوله ابوان او  
احد مما لان طاعتها فرض عين وكل كل سفر فيه خطر الابدان وكذا المديون بلا اذن الدائن  
وما لا خطر فيه تحمل للولد بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم **وامرأة** خرجت كان لها زوج  
او لا لضعف بنيتها ذكره الشنخي وغيره ولا نكاحها عورة كما نقله القسطنطيني عن الحنفية فلا يخص  
بالمزوجة كما ظن **وعبد** لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية **واعمي** ومقتضى اى اعرج  
**واقطع** لان تكليف العاجز قبيح كالمريض وفيه نزول قوله تعالى ليس على الاعمي حرج الاية  
**فان هجم العدو** اى غلب **فرض عين** يكفر جاحدة كما في الاختيار وغيره فان قدر من  
يقربهم على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم ومن بعد عنهم ففرض كفاية في حقهم الا  
اذ عجزوا لا قربوا او تكاسلوا فانه يصير فرض عين في حقهم ايضا ثم وثم الى ان يفترض  
على اهل الشرق والغرب جميعا وكل في خبر واحد ولو فاسقا وعبد او من لم يقيم بلا عذر  
اثم ولا اثم بلا علم فان الانسان لم يحاط به لم يعلم به وبعد العلم يجب بهذا الترتيب لكن  
بشرط القدرة على القتال والسلاح ومكدر الزاد والراحلة وغيرها كما في الحاشية وغيرها  
وكذا من عجز عنه بسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما في القسطنطيني عن الاختيار  
زاد في الفتح ودام الحرب بقدر ما يصل الابدن واليه والافهو تكليف ما لا يطاق خلاف  
انقاذ الاسير فان وجوبه على الكل مجتبه من اهل المشرق والمغرب من علم وينبغي ان لا  
يأثم من عزم على الخروج وقعد لعدم خروج الناس وتكاسلهم او قعود السلطان  
او منعه انتهى فيلحظ ذلك **فتخرج المرأة والعبد وكل** من يقدر على القتال وكذا من يقدر  
على القتال وكذا من يقدر على الخروج دون المدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السواد اربابا  
**اذن الزوج والمولى** لتقديم فرض العين على حق العبد **وكسره** اجعل بضم الجيم ما جعل  
للانسان في مقابلة شيء يفعله والمراد به هنا ما يجعل الامام على الناس للذين يخرجون  
على الجهاد وهذا لانه يشبه الاجر والضرورة اليه فيكره ان كان في بيت المال في الفخ هو  
المال المأخوذ من الكفار بغير قتال كالمزاج والجزية وما المأخوذ بقتال فيسحق غنمه كما في

فتي القدير وغيره والمراد هنا بالفتح ما لا علم منه وما يكون في بيت المال من في وغنمه كما  
اقاده مثلا خسرو وصدر الشريعة وهو الحق كما في من الغفار وذكرا لان جميع بيت  
المال معد لنوايب المسلمين وهذا منها فعلى الامام الكفاية من بيت المال **والاى** وان لم  
يكن شيء ما في بيت المال **فلا كراهة** لمساس الحاجة فلا بأس ان يقوى المسلمون بعضهم  
بعضا لان فيه دفع ضرر الاعلى بالحق الادنى وقد اخذ رسول الله صيا الله عليه وسلم  
دروعا من صفوان وغيره من غير رضا واطلق الاباحة بالسير ولم يقيد بشيء واستدل  
عليه بقوله عليه الصلاة والسلام المومن يغفر ويوجر كمثل ام موسى ترضع ولدها نفسها  
وتأخذ عليه الاجر وكانت تأخذ من فرعون كل يوم دينارين كما في الشرح بلالية عن  
التيهين تبيينه ومن مهمات هذا الباب معرفة الامام والدارين فالامام من يابعد  
اهل الحل والعقد ونفذ حكمه فيهم خوفا وقهرا فلا يصير اما ما لا يهذب بين كما في  
النظم وغيره ودار الاسلام ما يجري فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجري فيه حكم  
رئيس الكافرين كما في الكافي وذكر الزاهد اى انها ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه امنين  
ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب تصير دار الاسلام باجرا  
بعض احكام الاسلام فيها واما صيرورتها دار الحرب فعوضا بالله منه فعند بشرط  
ثلاثة احدها اجراء احكام الكفار شتها را بان تحكم الحاكم بحكمهم ولا يرجعون الى  
قضاة المسلمين كما في الحيرة والثاني الاتصال بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما مدة من  
بلاد الاسلام يلحقهم المدد منها والثالث زوال الامان الاول بان لم يبق مسلم او ذمي  
فيها امانا الا بامان الكفار ولم يبق الامان الذي كان للمسلم باسلامه وللذمي بعقد  
الذمة قبل استيلائه الكفار وعند هذا لا يشترط الا الشطر الاول وقال شيخ الاسلام  
والامام الا سيحان ان الدار محكومة بدار الاسلام ببقا حكم واحد فيها كما في العداية  
وغيرها فلا احتياط ان تجعل هذه البلاد دار الاسلام وان كانت للملاعين واليد في  
الظاهر لهؤلاء الشياطين ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ونجانبهم من  
القوم الكافرين كما في المستصفى تبيينه ومن توابعه الرباط وهو الاقامة في مكان ليس  
وراءه اسلام هو المختار وصح ان صلاة المرباط تحسب اية ودمه بسعاية وان مات فيه  
اجري عليه عمله ورزقه وامن الفتان وبعث شهيدا امانا من الفرع الاكبر ومما في  
فتي القدير وقد نظم شيخنا الشيخ عبد الباقي الحنبلي الحديث ثلثة عشر عن تجري  
عليه الاجر بعد الموت عما جاني الاحاديث واصلا الى افظ الاسيوطي رحمه الله  
اذ امان ابن آدم جاتجى عليه الاجر عند ثلاث عشر علوم بشها وودعا جلى وغرس النخل  
والصدقات تجرى وراثته مصحف ورباط تغر وحفر البشرا واجر نهر وبيت للغريب  
بناء ياونى اليه او بنا محل ذكر وتعليم لقران كريم شهيد في القتال لاجل بره اى  
كذا من سن صالحة ليقتفى فخذها من احاديث بشعروا **اذ احصوا** ندعوهم







نقته لا تخاد الدين وكذا يجوز قتل ابنه الحارث ولذا لا تجب نفقة عليه **وتجوز للامام**  
**صلحهم** مال منهم او من ان كان مصلحنا لقوله تعالى وان جنحو السبيل فاخذوا اي ان مالوا  
الى الصلح فلا اليه وهذا الاحوال اما تفصيله فنجوز لنا اخذ مال منهم **لاجله ان كان لنا به**  
**حاجة** والا فلا يجوز لقوله تعالى ولا تقنوا وتدعوا الى السبيل واتموا الاعلون ولما فيه من ترك  
الجهاد صورة ومعنى وهو فرض فلا يجوز تركه بلا عذر وما به فيجوز لانه جهاد معنى وهو  
اي المال الماخوذ منهم على بصرف كجزية ان كان قبل النزول بساحتهم بان ارسل او  
ارسلوا رسولا لانه ما خود بغير قتال فكان كالجزية فيصرف الى مصارفها ولا تخمس  
ويصرف كالفى اي المال الماخوذ بعد اي بعد النزول بساحتهم واحاطة الجيش بهم  
فيكون كالغنيمة فيقسمها ثم يقسم الباقي بينهم لانه اخذ بقوة الجيش فكان ما خود بالمقاتلة  
معنى وما دفعه المال منا اليهم ليصالحوا فانه لا يجوز لما فيه من الحاق الذلة بالمسلمين  
وفي الحديث ليس للمؤمن ان يذل نفسه ذكره صاحب الدرر وغيره **الاخوف الهلاك**  
لان دفعه الهلاك باى طريق امكن واجب ونصاح المرتدين لطبع اسلامهم بدون اخذ  
مال لانه كالجزية ولا جزية عليهم **وان اخذ المال منهم على الصلح لا يرد** لانه مال غير معصوم  
وهذا اذا غلبوا على بلدة وصار دارهم دار حرب واما اذا لم يغلبوا على بلدة حتى لم تصر دارهم  
دار حرب لم تجز مصاحتهم اصلا لان فيه تقرير المرتد على الردة وذلك لا يجوز قلت واليه  
الاشارة انه تجوز الصلح مع البغاة بالاولى بلا مال اصلا ولو اخذوا اليهم اي بعد ما  
وضعت الحرب اوزارها ولا يرد حالة الحرب لانه اعانة لهم كافي الفتح والتبوير وشرجه  
واهل الذمة ان نقضوا العهد كالحزب غير المرتد فيه اي في الصلح المذكور ثم ان لم ترتد  
البلد اي نقض الصلح بشرط علم ملك الكفار بالنقض او مدة يبلغ اخبار الى ملكهم خزا  
عن الغدر ذكره القهستاني قلت ولا يكفي مجرد اعلامهم بالبلد بل لابد من مضي مدة  
يتمكن ملكهم بعد علمه بالبلد من انفاذا لخبر الى جميع اهل ارض ملكته حتى لو كانوا اخر  
من حصونهم وتفرقوا في البلاد او خربوا حصونهم بسبب الامان حتى يعودوا الى  
امانهم ويعبروا حصونهم مثل ما كانت توقيا عن الغدر كافي الفتح وغيره وفي الكافي يكفي  
في ذلك مضي قدر تلك المدة لو لم يعلمهم بها ملكهم لان التقصير منه فلم يكن غدر او هذا  
اذا صلا لهم مدة فرائى نقضه قبلها واما اذا مضت المدة يبطل الصلح بغيرها فلا  
ينبذ اليهم ومن كان منهم في دار فافهم من حتى يبلغ ما منه لانه في يدنا بامان  
كافي الفتح وغيره **ينبذ اليهم** وقاطعهم كما نبذ صا الله عليه وسلم المصالحة التي كانت  
بينه وبين اهل مكة قال تعالى فان نبذ اليهم على سوا اي في عكركم وعلمهم بالنقض  
**من بد منهم بخيانة** بلا علم ملكهم قوتل هو فقط ولم يكن نقضا الا في حقه وهذا  
ان لم يكن له منعة فان كان نبان كان باعناهم **وباذا ن ملكهم قول الجميع** بلا احتياج الى  
لانهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة الى نقضه ولا لبيعهم سلاح ولا خيل

ولا

**والاحد يد ولو بعد الصلح** للنهي عنه فيرم كيدا يتقوا به فلا باس بملكك ثياب وطعام ورصا  
وخوها كما لا باس لتاجر ثيابا يخل دارهم بامان ومعه مثل سلاح وهو لا يريد بيعه  
منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرضون له والا فيمنع عنه كما في القهستاني عن المحيط وفي  
المنع عن السراج لو دخل الحرب اليما مع سلاحه فاستبدل به سلاحا من جنسه  
وكان البدل مثل سلاحه او اوردى منه فانه يترك وان كان من خلاف جنسه او اجود  
من سلاحه كالقوس بالسيف او كالسيف بسيف اجود منه انتهى قلت وحاصله ان ما يمنع  
المسلم منه يمنع المستامن منه ان يبدل سلاحه به دارهم وان خرج هو بشيء مما ذكرنا لم يمنع  
من الرجوع به الا اذا سلم العبد كافي البحر **ولا تجوز اليهم** لما ذكرنا وشمل الرقيق فلا بد  
به دارهم ولا لبيعهم منهم مسلح كان الرقيق او كافرا كافي الفتح **وصح امان حر او حرقة من**  
**المسلمين** ولو فاسقا او فانيا او اعشى وصيبا او عبدا ان كان اذن له في القتال كما ياتي كافر  
او اكثر ولو جماعة او اهل احد او بلد وجنب حرم قتلهم لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون  
يتكافأ دما وهم ويسعى في ذمتهم ادناهم ويرد عليهم اقصاهم وهم يد على من  
سواهم رواه ابوداود ودفع تنكافا دما وهم اي يتسماون في حكم القصاص والملاية  
ومعنى ادناهم اي اقلهم عددا وهو الواحد وقيل العبد وقيل الفاسق واقتصاص ابعدهم  
فبعض العسكر اذا كان في دار الحرب يرد غنيمة يجمع العسكر وهم يد اي عضو واحد  
على الاعدا فان كان اي الامان كافي القهستاني وغيره في الدرر والغرر واصلاح  
الايضا فان كان الصلح سهو من قلم الناس في نعم كافي الامان من الامام وغيره فيه  
**ضرر نبذ الامام اليهم** واعلمهم بذلك كما مر ذكره القهستاني **وادب معطي الامان**  
اي ان علم ان ذلك منهم شرعا والام يودب واعتبر جهله عند رافي دفع العقوبة كافي  
المحيط **ولغاى بطل امان ذمي** او اسير او تاجر عند هم وكذا امان من اسبائة ولم يهاجر  
للقهية في ذلك او محشون او صبي ولو مر احقا او عبدا غير مأذون بالقتال فلو ما ذنبت  
صبر في الامن اتفاقا كافي القهستاني عن الهداية خلافا لما نقله ابن الكمال عن الاختيار  
**وعن محمد بن حوزا ما نها ابو يوسف** معه في رواية ومع الامام في اخرى واستحسن  
يوسف ومحمد ان من الاذن بالاشارة بالاصبع الى السبيل كقولك للحزب لا تخف ولا توجل  
اولا تذهل اولاباس عليك او لك امانة الله او عهد الله او ذمة الله او تعالوا او امضوا  
كلام الله فهذا كله امان صحيح ويصح باى لسان كان وان كانوا لا يعرفونه بعد ان يعرفه  
المسلمون لكن بشرط سماعهم ذكر من المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم وقامه فيما  
علقته على التبوير وحكم ثبوت الامن للكفرة عن القتل والسبي والاستغنام واما اذا وجد  
في ايديهم مسلم او ذمي اسير فانه يوخذ منهم كافي التاترخاينة واما صفته فهو  
عقد غير لازم حتى لو راى الامام المصلحة في نقضه نقضه تامة لا يستحب رفع الصو  
بالتهليل والتكبير في الحرب لانه فاسد الا اذا كان فيه خريص المبارزين فلا باس به



ويكره اتخاذ الجرح على الرحلة في دار الحرب ولا يكبره في دار الاسلام ولا بأس بغيره وس  
الكفار الى الولايات في غيظهم واذا دخل العسكر دار الحرب فليعلم اطاعة اميرها الا اذا  
كان اكبر رايهم ان يمايروهم هلكة فلا طاعة عليهم وكذا لو هاجم عن القتال فليعلم ان  
يمنعوا عنه ما لم يقاتلوا ضرر او معصية كما في الوجيز وغيره انتهى **في بيان احكام**  
**الغنائم وقسمتها** جمع غنمة وهي ما ينال من الكفار غنوة والحرب فائضة وحكمها ان تقسم  
وباقيها للغانين خاصة واما الفئ فانيل منهم بعد وضع الحرب او زارها وصيرورة الدار  
دار اسلام وحكمه ان يكون للغانة المسلمين ولا تقسم كما في المغرب وغيره **ما في الامام من بلاد**  
**الكفار غنوة** بالفتح اي قهر الاحتراز اي اذا سلم اهله فانه عشري وما اذا صا لحوانه بالما  
خراج او عشري **قسمه** اي القابل للقسمه ان شأ بين المسلمين الغانين بعد اخراج الخنس  
**او اقر اهله عليه ووضع الجزية عليهم واخراجهم** **عليهم** كما فعله عمر رضي الله عنه سواد  
العراق قالوا والاول اولي عند حاجة الغانين والثاني عند عدمها وقتل الامام الاساري  
عربا ونحوه وفيه اشعار بان لا يقتل النساء والذاري بل يسترقهم لمنفعة المسلمين **او استرقهم**  
اي الاساري المقاتلين **او تركهم** احراز **دنة للمسلمين** اي حقا واجبا لنا عليهم من الخراج والجزية  
الامشرك العرب فانه لا يقبل منهم الا السيف او الاسلام كما مر في كتابي **واسلامهم**  
**منع استرقاقهم** ما لم يكن قبله **الاخذ** فان قبله لم ينهك سبب الملك ولا يجوز رد دارهم  
وكذا لا يجوز المن اي اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ذكره ابن الكمال **ولا الفد** القول تعالى في  
سورة براءة اقتلوا المشركين حيث وجدوهم وهي خرسورة نزلت فكانت ناسخة لاية  
والفد او هذا بعد تمام الحرب ما قبله فحوز بالمال لا بالاسير وبعد لا يجوز بالمال اتفاقا  
على المشهور وقيل لا بأس به **عند الحاجة اليه** ولا بالنفس عند اي حنيفة **وجوز**  
**الفد بالاساري** **عندها** وعند الشافعي يجوز لمن والفد والجرح قول اي حنيفة كما في الزاد  
ونقله الباقي عن الاسيباني قال واعتمد في النسخ وغيره كلف في المحيط انه يجوز في ظاهر  
الروايت كما في القهستاني وفي الشمني وقال لا يجوز وهو اظهر الروايتين عن الامام واتفقوا  
انه لا يفادي بنساء ولا صبيان وخيل وسلاح الا الضرورة ولا بأس بسير اسما عسما اسير الا  
اذا امن على اسلامه **تبيينه** في القنية اراد في دار الحرب ان يشتري اساري وفيهم رجال  
ونساء وعلماء فالاولي تقديم الرجال والجهال قال وجوابه ان كان منصوبا من  
السلف فسيحوا طاعة والا فقصية الدليل تقديم النساء صيانة لايضاع المسلمين قلت  
والعلمي احترام العلم انتهى وعلم البزازي تاخير العلم الفضل لانه لا يخلع بخلاف الجاهل  
ونظمه ابن وهبان رحمه الله فقال وانما يجمع اسرى لملك فقد موثر جالا واجها لا وذا العلم  
وتجوز ان تدفع مواشيت شق نفلها الى دارنا وخرق بعده **ولا تعقر** بقطع عرقها لانه  
مثلة وتجوز ان خرقت سلاح شق نفلها ولا يخرق يد فن موضع خفي واحتراز بالمواشي  
نساء وصبيان شق نفلهم فيتركون بارض خربة حتى يموتوا جوعا كيلا يعودوا حاربنا

وقالوا

وقالوا لو وجد ناحية او غفرا ثمة نزعنا ذنب العفر وانياب الحية بلا قتلها قطعها  
للضرر عنها وبقا للنسل عليهم اضرار رايهم وقالوا الوما نسا مسلمات ثمة واهل الخز  
تجأ معونا الاموات خرقهم بالنار كما في التنوير وشرحه **ولا تقسم غنمة في دار الحرب** على  
المشهور من مذهب ابي بنات لانهم لا يملكونها قبل الاحراز وقيل تكدره خربا والاصل  
ان القاسم ان كان هو الامام او كانت القسمة عن اجتهاد فالخلاف في الكراهة والافق النفاذ  
بناء على الملك بالاستيلاء او الاحراز كما في القهستاني عن الكرماني اي الاحراز بدرا نأقلت  
والذي قرره في المج كغيره ان قسمة الامام ثمة اما تقسم اذا قسم عن اجتهاد او الحاجة الغزاة  
والافلا تقسم عندنا وانه لا ملك بعد الاحراز بدرا ايضا الا بالقسم بدرا الاسلام فلا يشت  
بالاحراز ملكا لاحد بل يتاكد الحق ولهذا لو اعتق واحد من الغانين عبدا بعد الاحراز  
لا يعتق ولو كان له ملك ولو بشركة لعتق وحكم استيلاء جارية بعد الاحراز قبل القسمة  
وبعد سوان نعم لو قسمت الغنمة على الذاريات والعرافة فوكت جارية بين اهل رايته  
صح استيلاء احد هم لها وعقده للشركة الخاصة حيث كانوا قليلا او القليل مائة اهل دونها  
كماية فائق وقيل كاربين والاولي تفويضه للامام انتهى ملخصا ونقل في المستدر بسلاية  
عن الكافي وغيره انه لا يثبت النسيب عند نا خلافا للشافعي وجب العقر وتقسيم الامة  
والولد والعقر بين الغانين ثم نقل في لزوم العقر بوطيها فشا قضا ثم نقل ان المذهب  
لزومه ان وطيهما في دار الاسلام دون دار الحرب لان الولي في دار الحرب لا يجب فيه شيء  
وكذا لو استهلك شيئا من الغنمة في دار الحرب فلا ضمان بلافق بين كون المستهلك من  
الغانين او غيرهم **الالايداع** اي تحرم القسمة الا للاجل الايداع اذ لم يكن للامام حولة  
فان ابوا اجبرهم باجر المثل في رواية السير الكبير لاني رواية السير الصغير كما اذا انقضت  
دايته في المفازة ومع رفيقه دابة لا تجبر على الاجارة بخلاف ما لومضت المدة في المفازة  
والفرق ان البناء سهل من الابتداء واذا تعذر فان كان حاله لو قسمها قدر كل على حله  
قسم بينهم والا فهو مما شق نقله وقد سبق حكمه **تبيينه** في الحانية ولو ادع الامام  
بعض الجند قبل القسمة ولم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن في السير الكبير لو اراد  
الامير ارسال رسول الى دارنا بشيء من اموالنا ولا يملكه ام وج الافارسا وبعض العسكر  
فضل فرس اخذها كرها ثم ترد عليهم ليقسمها بينهم **ولا تباع الغنمة قبل القسمة**  
لنهي عنه فيعم الامام وغيره وهذا القول اما لو باع شيئا بطعام جاز كما في الجوهر  
**والمقاتل والرد** باللسر المعين **سوان في الغنمة** فالمتطوع في الغزو وصاحب الديوان  
سيان **وكذا امدد لحقهم قبل احرازها** بدرا فيشركهم خلافا للشافعي واسا باحرازها  
بدرا الى انه لو فتح العسكر بلد ادا الحرب من بلادهم او استظهروا عليهم ثم لحقهم  
المدمد لم يشركهم لانه صار ملكا الاسلام فاحرزوها بدرا كما في الاختيار وغيره  
وفيه ايضا اما ينقطع شركتهم باحد امور ثلاثة اما بالاحراز بدرا او بالقسمة في



دارهم او بالبيع فيها قلت ويزاد وينقص دارهم او بالاستظهار عليهم في دارهم كما قلنا  
 فتنبيه وانشاء لمحققهم الى الجدل الحربي كما هو المتبادر الى انه لو قاتلهم في دارنا كان للمقاتل  
 والرد والامد لحقه بعد القتال كما في المحيط وفي حكم الرد من مرض منهم او صار  
 مجروحاً قبل شهود الواقعة او اسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل  
 القسمة كما في الخائفة وانظر هل القسمة والبيع في دارهم يمنع شركة الدار ام ارضها  
 فليحرر **لاحق فيها السوق** وحرق او مرتد اسلمة **ما لم يقاتل** فان قاتلوا اشار كوجه وفيه  
 ايما الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمة الزوج او عبد لخدمة المولى ولم يقاتل لاشي له  
 كما في الاختيار **لاحق لمن مات في دار الحرب قبل الاحراز** اي قبل القسمة او البيع واما  
 لو مات بعد احرازها او بعد الاحراز بدارنا ولو قبل القسمة هنا ذكره القهستاني وغيره فانه  
 يورث نصيبه لتحقق سبب الملكة هنا ذكره القهستاني وغيره فانه يورث نصيبه لتحقق سبب  
 الملكة هنا خلافاً ثم نعم لا تخلو كلامه عن تسامح قلت وينبغي ان يزداد رابع وهو التفتيل  
 فيسبب ان يورث عنه وان مات بعد الحرب وان لم يثبت له الملكة فيه وفيها يلغز اي ما يورث  
 ولم يملكه مورثه ولم ار من ينه عن ذلك هنا فليست تنبيه لادعي رجل انه شهد الواقعة  
 وبرهن وقد قسمت فالقياس نقضها وفي الاستحسان لا تنقض ويحوز من بيت المال  
 قسمة نصيبه كما في التاترخانية وكتبت في تحقيق علم التنوير ان ما في المخرج تبعاً للحج من قياس  
 الوقف وموت مستحق معلوم الوظيفة بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة  
 الغنمة اي فيورث نصيبه رده صاحب النهر بما في الدرر والغرر عن فوايد صاحب المحيط  
 للامام او للوذن وقف ولم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلوات وكذا القاضي  
 وقيل لا يسقط كالاجرة وجزء في البغية بانه يورث بخلاف رزق القاضي وانت خبير بان  
 ما ياخذ الفارس ليس صلة كما هو ظاهر ولا اجرة لان مثل هذه العبادة لم يقبل احد  
 نجواز الاستيجار عليها بخلاف ما ياخذ الامام والمودون فانه لا ينفك عنها فبالنظر الى الاجر  
 يورث ما يستحقه اذ المستحق غير مقيد بظهور الغلة وقبضها في يد الناظر وبالنظر الى  
 الصلة لا يورث وان قبضه الناظر قبل الموت وهذا اعرف ان قياس الوقف على الغنمة غير  
 صحيح كما في النهر وسيجي **وينبغي** اي الغام وخدعه دون الاجير والتاجر فلا تمل لهم ذلك الا  
 ان يكون خبيراً بالخطا او بطيخ الما فلا بأس به حينئذ لانه ملكها بالاستهلاك فيها اي في دار  
 الحرب بلا قسمة **بالسلاح والركوب واللبس** ان اجتهاد الى ذلك والامم جزا الانتفاع بهذه  
 الاشياء باتفاق الروايات كما في الشرع بلائية عن مختصر الظهيرية وفي القهستاني عن المحيط  
 فلو وجد ثوباً مستعاراً او مستاجراً او مشتري لم ينتفع به شياب المغمم له في البرد الشديد  
 وفي اصلاح الايضاح واما السلاح والدم واب الحاجة شرط فيها بلا خلاف انتهى  
 فليحفظ وينتفع **بالعلف والخطب والدهن والطيب والطعام** وكل ما يورث عادة للتعبث  
 ولو بعد ذبح او طحن كالشاة والبر واما ما ينبت فيها من الادوية فان كان له قيمة لا يباح

ولو بعد الاحراز  
 يورث نصيبه  
 متى ح

الانتفاع به والافباح فلا يباح احواق خشب معد لا تخاذ القصاص وله قيمة نعم يباح  
 الانتفاع به من البنفسج للاحراق ذكره القهستاني قلت وكذا للثند اوى طافي البحر  
 عن المحيط من انه لو تحقق باحد مرض توجهم للثند اوى كان ذلك بلبس الثوب  
 فالعبرة حقيقة الحاجة وذكره الكمال بحثاً ولا بأس بعلف دوابه البراذم يوجد  
 الشعيير لان كل ما يباح الانتفاع به بحجة يباح الانتفاع به بحجة اخرى والمشرب  
 كالطعام ولم يذكره لظهوره وقوله **مطلقاً** اي سواء اجتمع اليه او لا **وقيل ان اجتهاد** والا  
 لا أعلم انه قال في فقه القديران استعمال السلاح والكراع والغرس اما يجوز بشرط  
 بان مات فرسه او تلسر سيفه اما اذا اراد ان يوفر سيفه وفرسه باستئصال ذلك فلا  
 يجوز ولو فعل اثم ولا ضمان عليه ان تلف واما غير السلاح وخوفه مما مر كالطعام فشرط  
 في السير الصغير الحاجة الى تناول من ذلك وهو القياس ولم يشترط في السير  
 الكبير وهو الاستحسان اوبه قالت الائمة الثلاثة يجوز لكل من الغنم والفقر تناول  
 انتهى لمخصاً وهكذا ذكره في الشرع بلائية ولا يخفى ترجيح الاستحسان هنا قلت  
 وهو ما قاله الماتن وهو الحق كما علمت وقد خطب الماتن فيما نقله هنا وقيد في  
 الوثائق السلاح بل الحاجة واطلق الكل صاحب الكنز وتبعه صاحب التنوير وقيد الكل  
 ايضا في الظهيرية ما اذا لم ينههم الامام عن الانتفاع بالماكول والمشروب فان نهى لم  
 يجر اذ نهيه يدل على انه غير محتاج اليه واقره القهستاني وغيره وعليه فينبغي  
 تقييد المتون ايضا والحاصل منه الانتفاع بسلاح ودواب ودوا الحاجة وحل الماكول  
 مطلقاً الا نهى الامام فالمنع مطلقاً كمنع استحابة الفرج مطلقاً لان الفرج لا يحل الا بالملك  
 ولا ملك قبل الاحراز بدارنا ولو امتنه الماسورة بخلاف امراته الماسورة ومذبرته  
 وام ولده اذ لم يطاهن الحرب كما ينبغي ولا ينتفع في الكل بالبيع في دار الحرب قبل القسمة  
**اصلاً** اجتهاد اليه **ولا ولا التناول** لعدم الملك والما يباح الانتفاع بالحاجة والمباح له لا يملك  
 البيع وهذا باطلاً شاملاً لما يملك اهل الحرب كعسل في جبل وكذهب وفضة وزمر  
 وخوها من معدنها وكصيد ولو لمسكة من البحر فان الجميع يكون بين الواحد واهل  
 العسكر فلا يختص به الاخذ فلو باعه من التجار توقف على اجازة الامير فان كان الجميع  
 انفع فبيع الجميع والحقه بالغنمة او الخن انفع اجازة كالوكان الجميع ها كاستحسانا  
 والقياس ان لا تحل الاجازة في الهالك ولو حش حشيشاً او استسقى ما وابعه من العسكر  
 طاب له منه وقامه في الميم **ولا ينتفع** اصلاً بشيء ما ذكر **بعد الحرب** من دار الحرب والدخول  
 في دار الاسلام لزوال الميم ولان حقهم قد تاكل حتى يورث نصيبه فلا يجوز الانتفاع به  
 بدون رضاهم كما في الميم بل يرد ما فضل معه الى الغنمة ان لم تقسم وان انتفع به بعد الحرب  
**رجعتمته** الى المغنم وان لم يقسم وان قسمت قبل الرد صار كاللقطة فينبغي تصديق به على  
 الفقهاء لو كان غنياً وكذا الحكم فيما باعه قبل القسمة او بعد ها كما في البحر المحيط ومن اسم



منهم اي من اهل دار الحرب في الحرب احتراز عن اسم في دارنا وكان اهل داره  
وامواله ثمة فان الكل يكون فينا وعن مستامن منا دخل دارهم فانه وان كان مثل اسم  
ثمة في جميع ما ياتي الا ان ودعته عند حزي لم تصرف في رواية اي سبيها ان كان ولاده ولو كان  
لانهم مسلمون قبل اخذهم ولم يخرج اليها حتى ظهرنا عليهم فقد احرز باسلامه نفسه  
وطفله وكل ما هو معه من المنقول واما العقار ففي كايات ولو كانوا اخذوا فقد احرز  
نفسه فقط وعبر يا حزر دون عصم لان من اسم ثمة ولم يخرج اليها فليس معصوم في  
ظواهر الرواية فلا تصاص بقتله عند **ورد يعة عند معصوم مسلم** او ذمي لانه في يد حاكم  
فلو عند حزي ففي كايات **وعقاره في لانه ليس في يده** فيكون فينا وقيل فيه خلاف **محمد**  
**واي يوسف في قوله الاول** فيكون كالمنقول وبه قال الشافعي **ولله الكبير مستد او رجة**  
وكذا حملها عندنا خلافا للشافعي **وعبد المقاتل** وكذا امتد المقاتلة **وما له مع غير معصوم**  
**اي حزي يغصب او رجة يعة في خبر الجند** وكذا **ما له مع مسلم او ذمي في ايضا عند خلافنا**  
**لهما وقيل ابو يوسف مع الامام على اختلاف الروايتين** تنبيه اعلم ان ههنا اربع مسائل  
احدها اسم الحزي بداره فظهرنا عليه والحكم ما ذكره المصنف ثانيا خرج اليها  
مسائل ثم ظهرنا على النار فجميع ما له ثمة في سوى طفله وما اودعه مسلم او ذمي المنة  
يد هاتان الشاه اسم مستامن بدارنا ثم ظهرنا عاده اذ خرج ما خلفه في حقه طفله لعدم  
تبعته يتبين الدارين رابعها دخل دارهم تاجر مسلم او ذمي بامان واشترى منهم  
اموالا واولاد ثم ظهرنا على الدار فالكلام الا الدار والارضين فانها في وقامه في الفقه  
ولو دخل حزي دارنا بغير امان فهو في وقامه فيما علقته على التنوير انتهى **فصل في بيان**  
كيفية القسمة ولا يخفى ان من جملة احكام الغنمة وجوب قسمتها والقسمة جعل الشئ  
محلا معيناً وقسم الغنمة اي اربعة اجزاء سها بين الغامين لان خمسها خرجت للامام  
لله كما يبيح قال الله تعالى فان لله خمسة وللرسول وللراجل ولو امير الجيش سهم بالاجزاء  
والفارس ولو اميرهم سهران سهم لنفسه وسهم لفرسه عنده **وعند ههنا ثلاثة**  
**اسهم له سهم ولفرسه سهم** لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك على ما رواه البخاري  
وغیره ومحمد ابو حنيفة على التنفيل توفيقا بين الروايات لا يسهم اكثر من فرس واحد  
صحح كبير صالح للقتال فله نصف هذه القبود حذر الغلط وسيشير الى ذلك **وعند اي يوسف**  
**يسهم لفرسين وما يحمل على التنفيل ايضا البراذين خيل العجم كالعتاق** بالكسر خيل العز  
**ولا يسهم لراجل واحد ولا لراجل واحد** لارهاب بها والعبرة لكونه فارسا او راجلا عند  
الجماعة اي الانفصال عن دارنا وعند الشافعي وقت القتال فينبغي للامام ان يعرض  
الجيش عند دخوله دار الحرب ليعظم الفارس من الراجل وان يومر عليهم من كان بصيرا  
بامور الحرب وتدريبها ولو من الموالي وعليهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق  
الاكثر انه ضرر فمتبع تنبيه لو كتب اليه الامام انا ولينا فلانام ينعمل ما لم يصل فلان

الى

الى العسكر ولو كتب اليه انا قد عزلناك انعمل بوصول الكتاب فهو كما لو كتب الخليفة  
الى امير مصر انا قد ولينا فلانام ينعمل ما لم يخضر الثاني خلاف انا قد عزلناك فليش  
ان يصيبا بهم الجملة كما في الخاتبة وغيرها وينبغي ان يكتب اسمهم **فمن جاور راجلا** لو كتب  
اسمه راجلا فاشترى فرسا فله سهم راجل وكذا لو استعار بالاولى ومن جاور فارسا  
**فنفق اي هلك فرسه فله سهم فارس** لما قلنا ولو باعه بعد القتال او وهبه او  
اجره او رهنه فله سهم راجل في ظاهروا رواية ليل عدم قصد القتال فارسا الا ان  
يدعه مكرها كما في الخبر عن التاجر خاتبة قلت وكذا لو اكره على غير البيع من الرهن  
وخوه فيستحق سهم الفارس كما في كرهه من العلة كما في الشرع بلا لية وقيد ببيعه  
قبل القتال لانه لو باعه بعد القتال ففارس بالاتفاق كما صرح به القهستاني  
بعد ان قال ولو باعه حال القتال فراجل على الاصح وهكذا في الشرع بلا لية معزى بالجوهر  
والتيبين من غير ذكر خلاف فيما بعد القتال لكن في الخبر عن الفخر ان هذا قول البعض  
والاصح انه يسقط لانه ظهر ان قصده التجارة انتفع فليست له لك ولو باعه بعد الجوار  
ثم اشترى اخر او استبدل به فرسا اخر او وهبه له اخر كان فارسا وكذا لو غصب فرسه  
قبل الجوار او ركب فيه او نفر فرسه او ضل فاتبه ودخل دار الحرب راجلا ثم اخذه  
بعدها او قاتل راجلا الضيق المكان كان فارسا وكذا لو جاوره مستاجرا او مستعيرا  
وحضر به وكذا اغامبا وحضر به يستحق سهمه لكن من وجه محظور فيصدق به  
كما في الجوهرية وفي المنع لورجج الواهب فالموهوب له فارس في اصابه قبل الرجوع  
وراجل فيما اصابه بعده والراجع راجل مطلقا انتهى ولا سهم لفرس مشترك للقتال  
عليه الا اذا استاجر احد الشرطيين حصته الاخر قبل الدخول فالسهم للمستاجر **وكذا**  
**لو كان فرسه مهورا** او كبير امير ايضا **او مهر ولا يثبت انه صار راجلا لا يقاتل عليه** فله سهم  
راجل لانه لا يقصد به القتال ولو زال المرض وصار راجلا يقاتل عليه قبل الغنمة فالقياس  
ان لا يسهم له وفي الاستحسان يسهم له خلاف ما اذا طال الملك في دار الحرب حتى صار  
المهر صالحا للركوب فقاتل عليه لا يستحق سهم الفارس ان كان الفرق هو ان الارهاب  
حاصل بالكبير المريض في الجملة خلاف المهر كما في المنع وغيرها في القهستاني ومن  
جاور فرسا كبيرا او صغيرا او مريضا فراجل فيه تسامح وسوا كان في البحر او في سفينة  
كما في البحر والاختيار لا يسهم لملوك او كتاب او صبي او امرأة او ذمي او مجنون او  
معتوه بل يرضع لهم اي يعطون دون سهم بحسب ما يرى الامام وهذا ان قالوا او ذمي  
المرء الجرحي او ذمي على عورته او على الطريق وان لم يقاتل والا فلا رضى اصلا وقد  
اخذ بهذه القيود صاحب الوفاية والكنز ولا بد منها ولا يبلغ به السهم الا في الذمي  
اذ ادل لا اذا قاتل لانه كالاجرة فيعطى بالغام الملق قلت وقد استفيد جوار الاستعانة  
بالكافر عند الحاجة وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود ورضع



لهم والمنساق لعل على الرخص **والخمس** الباقي من المظن كالمعدن والركاز يكون مصرفها  
**للسان المحتاجين والمساكين وابن السبيل** فتقسم عندنا ثلاثا هذه الاموال الثلاثة  
لهؤلاء الاصناف الثلاثة خاصة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فيصرف لكلهم ولي بعضهم  
استحقاقهم احتياج يتم او مسكنة او كونه ابن سبيل فلا يجوز الصرف لغيرهم ولا لغيرهم  
كما في الشربلية والقهستان قلت وتقلت فيما علقته على التنوير عن المنية انه لو صرف  
لغايبين لاحتجهم جاز انتهى وقله باعتبار الحاجة فلا تنافي حينئذ فتنبه ولهذا يقدم  
منهم اي الاصناف الثلاثة **ذو القربى الفقراء** بالرفع صفة ذوو القربى اليتيم منهم على  
اليتيم من غيرهم والمساكين على المساكين وابن السبيل على ابن السبيل والاوخر ان يقال  
خمس الغنيمة والمعدن والركاز للمحتاج وذو القربى اولى **والا حق فيه لا غنيابهم** وقال  
الطحاوي لا حق فيه لفقراءهم ايضا والاول اختيار الكرخ لادخالهم في الاصناف الثلاثة  
وهو الاصح لان الاجماع انعقد على سقوط حق الاغنياء قاله الباقي تبعا لابن الكمال وفيه كلام  
فقد نص في متن الجمع على خلاف الشافعي بل فيه خلاف عندنا نفى الحاكوي القدسي وعن  
ابي يوسف الخمس يصر في ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ  
انهم وهذا يقتضي ان الفتوى على الصرف الى القربى الاغنياء فيلحق كما في البحر واقره في المطب  
قلت لكن نقلت في شرح التنوير انه نظر فيه في النهر فليست به له تنبيه اختلافوا في المراد  
بذوى القربى فقليل جميع قريش وقيل بنوها ثم فقط واجهوا ان المراد قربى النضر  
بنو المطلب وبنوها ثم لابن نوفل وعبد شمس من خو جبير وعثمان كما في البرجند وغيره  
قلت وكذا في الشربلية عن الجوهرية لكن بزيادة انه يقسم بينهم للذكر مثل حظ  
الانثيين انتهى مع اتماد ذكر ذلك ابن الكمال وغيره في كلام الشافعي لاني كلامنا في استد  
بالجماع الخلفاء الراشدين بقوله عليه الصلاة والسلام يا معشر بني هاشم ان الله كره  
لكم غسالة الناس فليست به لذكر ثم ظاهر الآية يقتضي ان يقسم الخمس ستة اقسام  
والا فاولها فيه كثرة والمذهب عندنا ان ذكر الله تعالى فقال في الخمس فان الله خصه  
**للقربى باسمه تعالى** اقتتاح الكلام اذا قل الله فهو قوله استحيى الله والرسول اذا علم  
وقال عطاء من اصابنا انه لعارة البيت الحرام قاله القهستاني قلت وهذا هو القصة  
قريش والافاقى مسجد كل مدة فيها الخمس وافق اصحابنا ان معهم النبي صلى الله عليه  
وسلم سقط موته لانه حكم علق مشتق وهو الرسالة فاستحقاقه لا للقيام باجور امته  
بل لمحض رسالته وانما تنقطع موته عليه الصلاة والسلام كما صرح به العلماء الاعلام لكن لا  
مخلفه فيها خصوصها احد من الانام فبوفاته فان المتصف بالاتفاق اذا لارسول بعد  
فيوفاته لا يستحق لان رسالته بعد موته لا يشوبها شيء من الانقطاع كما اخطا فيه  
بعضهم وخالف الاجماع بل انعدم الحكم لانعدام علته وهي الرسالة فيمن بعده من  
الخلفاء اذا خلفه فيها احد كما لا يخفى فيلحق فقد علم انه كثير من الطلبة من غيرهم

تحقيق

تحقيق ولم ارجع فيه عاذك وبالله التوفيق **كالصنف** الذي كان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه  
لنفسه من الغنيمة ويستأثر به زيادة على سهمه كما في الشربلية عن ملية الطلبة  
وكانت صفة من الصنف وسقوطه مجمع عليه وان دخل دار الحرب من الامنة لغير النون  
وتسكن اي من القوة ولا شوكه له بلا اذن الامام **لخمس ما اخذ** ولو يكون لهم اختلاس  
وسرقة وان كان باذنه ولو واحد او اثنين بلا قوة خمس على المشهور لا التزامه نصرتهم بلا اذن  
وهذا هو الاصح كما في المخرج عن السراج قلت وعليه اطلاق المتن ويغيد كلام الكشي الاول  
فاني القهستاني عن المصنف ان ثلثة لا خمس على الظاهر غير ظاهر الا ان يحمل على  
عدم الاذن فيلحق اركانهم **منعته** ولو بلا اذن الامام خمس لانه غنيمة وأشار الى انه  
لو غاب واحد بلا اذن وله قوة خمس وهذا عند ابن حنيفة خلافا لابي يوسف بناء على  
الخلاف بناء على ان اقل السرية واحد وتسعة كما في القهستاني عن اليبايع وفي النهر  
عن الترخانية لو كان بعضهم باذنه وبعضهم بلا اذنه ولا منعته لهم حكم كل حالة  
الافراد فلولهم منعته بحسب الخمس وفي المحيط لوقال الامام ما اصبحت الا خمسة فلولهم  
منعته لم تجز والاجاز لوجوب الخمس بقوله المفيض للاذن فله ابطاله خلافا لاول فلا  
تغفل **والامام** اي ندب له التسهيل لقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال والتسهيل  
نوع تحريض ولا تخالفه تعبير القدوري والجمع بلا باس لانه ليس مضطرا لما تركه اولى  
بل يستعمل في المسند وبما يصح كما في المخرج وغيره ولذا عبر في المبسوط بالاستحباب والى ذكر  
القدوري بلا باس لان تحريض بعض الفرقة توهيبا لبعضهم وتوهيبا للمسلم حرام خصوصا  
في مثل ذكر الوقت ذكره ابن الكمال قلت ولعله الصارف الآية عن الوجوب فتأمل ان ينقل  
من النقل فيحتج لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة به لانها زائدة على محلات هذه الامنة  
فان الغنائم لم تحل لسائر الامم كحديث واحلت في الغنائم ولم تحل لاحد قبلي وفي الشريعة  
ما يخص به الامام بعض الغنائم زيادة على سهمه من الغنيمة قبل احرار الغنيمة  
بما راى سواك انت وقت القتال او قبله لا بعده لانه استقر فيه حق الغنائم كما افاده بقوله  
**وقبله ان تضع الحرب اوزارها** كذا في متن المختار وهو اقتباس من القرآن وبه يستدل  
على جواز الاقتباس خلافا لما زعمه بعض الناس قلت وقد افاد جواز شيخي الاسلام  
ابن الشحنة في ديباجة كتابه المسمى بالاشارة والرمز الى الوقاية وحل الكنز حيث  
والاقتباس ان يتضمن الكلام من القرآن او الحديث او المسائل العلمية لاعلى منه  
وتجوز فيه التغيير اليسير وما احسنه ما انشدني والدي رحمه الله من نظمه  
لنفسه فقال عليك ببر الوالد من مغل أو اخفض جناح الزل من رحمة ولا  
تقل لها اي ولا تنهرها وقل لها قولا مجلا انتهى قلت وقد استعمله المصنف في اول  
كتاب هذا حيث قال وان ينفع به يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية كما افاده في فرايد  
الاخر وكذا استعمله القاضي البيضاوي في تفسيره كما افاده عصام وكذا الاسيوطي

مطلب في جواز  
الاقتباس



ونقل الاجتماع على جواره وهو كثير في كلامهم نظر او ثرايل جاعته عليه الصلاة والسلام  
كما في البخاري في حديثه بنى الاسلام على خمس الى قوله وجع البيت من استطاع اليه  
سبيلا وفيه من التفسير من حديث ابي سعيد بن المعلى قال قلت يا رسول الله  
الم تقدر ان تعلمك سورة هي اعظم سورة في القرآن فقال الحمد لله رب العالمين هي السبع  
المثاني والقرآن العظيم الذي اوتيته وفي روض الاختيار تلخيص ربيع الابرار في الروضة  
التاسعة ثم من ادب فهم عقله مستكمل العقل مقل عديم ولم جهول مكثرا ما له  
ذلك تقدير العزيز العليم وقد جوزوا فيه النقل عن معناه لقوله ان كنت ازمنت على هجرنا  
من غير ما جرم نصير جميل وان بدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل كما في تلخيص  
المعاني فيقول **حيا وخرضا من قتل قتيلا فله سلبه** سماه قتيلا باعتبار ما يؤول اليه كما  
في قوله تعالى ان اراي اعصر خيرا او يقول من **اصاب شيئا فهو له اوفله ربه** مثلا او من  
جاءا سبيرا وجارية كما ياتي او يذهب او غير من الاموال وقد يكون بدفع مال او ترغيب  
مال او يقول **السرية جعلت لكم الربع مثلا بعد الخمس** وان سمع العسكر دونه استجنا  
**ولا ينفل الامام بكل ما خوذ لانه قطع حق الضعفاء** ولو فعله مع السرية جاز لجواز كونه  
لمصلحة كما في القهستاني عن الاختيار ربه جزم الباقي وغيره وكذا في الدرر عن  
السير الكبير كمن تعقب في الشر بنسب لاية فنقل عن البحر عن الفتح عن السير المستوية  
بين العسكر والسرية في عدم الجواز لان فيه ابطال حق السهمين الذين اوجبهما  
الشرع بل وزيادة حرمان الضعفاء وقامه فيه فليراجع ولحق رقت واطلاق المات  
يفيده فليتب له ذلك وقد سكت عنه صاحب التنوير في مثله وشرحه **ولا ينفل بعد**  
**الاحراز** بدرا لانه حينئذ يصير ملكا للغانين وظاهرا ان هذا فيما غنمه وصار يبد  
اما التنفيل مما حصل من اهل حرب دخلا دارا فالحكم حال قتالهم بداهم كما في الشر بنسب لاية  
**الامن الخمس** الالغني لانه الخمس المحتاج فاذا جاز محتاج لم يقابل فاحتاج مقاتلا احق  
كما في الفتح والكافي والذخيرة وغيرها وما حثه بعضهم فليست بمنتهى **السلب للكل**  
اي يجمع الجند **ان ينفل الامام به للقاتل** وخصه الشافعي بالقاتل وهو **اي السلب**  
بفتحين بمعنى المسلوب وجمعه اسلاب اي ما ينزع من الانسان وغيره فهو **مركب**  
اي مركب المقتول وما عليه عبارة النفاية وما عليها اي المقتول ومركبه **من ثيابه وسلاحه**  
وسواره ومنطقته وسرج ولجام وما معه عداوته من نقود وغيرها الاغلامه ولا  
ما كان مع علامه او كان عداوة اخرى من الامتعة وغيرها فانه ليس بسلب بل غنمة  
لكل الجيش كما في السراج وغيره واعلم ان **التنفيل** اما هو **لقطع حق الغير** اي باق الغنائم  
وحينئذ فلا خمس فيما اصابه لاحد ويورث عنه ولو مات بداه الحرب كما في الشر بنسب لاية  
فليحفظ **الا للملك** لانه لا يملك الا بالملك والملك لا يملك الا بالملك فلو كان ملكا لكان ملكا  
يثبت الابد الاحراز بدرا وهذا عند قضاة **خلا لحي** فعنده يثبت الملك بخروج التنفيل

ثم فرع على الخلاف بقوله فلو قال من اصاب جارية فهي له لا تحل لمقاصدها واستبصارها  
**الوطئ ولا البيع قبل الاحراز** خلا لانه بناء على ثبوت الملك ولا ثبوته وجوب الغنائم  
بالاقتلاف على هذا الاختلاف كما في الهداية وغيرها قلت الظاهر ان المراد بنفي  
ثبوت الملك عند هانت تمامه والا كيف يورث ما لم يملك مورثه وقد قد منته ولم ار من  
فيه عليه يلزم تنفيذه اما يصح التنفيل الذي سهمه او رضى في مباح القتل فلا يستحقه  
بقتل امرأة ومجنون وصبي وخوهم عن لا يقاتل كما في الدرر والتنوير وغيرهما  
وعزاه القهستاني للظهيرية قلت لكن الذي راينته في البحر جندى معز بالظهيرية  
انه في الاستحسان يستحقه فليست له ثم لا يشترط سماعه مقال الامام ويعم كل  
قتال في تلك السنة او السفر ما لم يرجعوا وان مات المولى او عزل ما لم ينعده الثاني  
وكذا يعلم كل قتيلا لانه ذكر في سياق الشرط وهو من خلاف ما لو قال ان قتل  
فلو قتل الخياط رجلين فله سلب الاول خاصة الا اذا قتلها معا فله سلب واحد  
والجاء في تعيينه للقاتل لا للامام ويدخل الامام اذا علم الا اذا خصص بهم اوبه الا  
اذا عمم بعده كما حرره فيما علقته على التنوير وفيه ايضا عن الغنية قال ان قتل ذلك  
الفارس فلكم كذا لم يرجع وان قطعت راسه او ليك القتل فلك كذا وفيه ايضا عن معز  
الفتح ابن السعدي هل تحل وطن الاماء المشتراة من الغزاة الان حيث وقع الاشتباه  
في قسمتهم بالوجه المشروع فاجاب لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن في سني  
وقع التنفيل للكل فبعد اعطاء الخمس تبقى شبهة انتهى قلت فليحفظ هذا فانه مهم مع افادته  
بقا التنفيل الى اليوم فتبصر انتهى **بار في بيان احكام استيلاء الكفار** ما فرغ من  
بيان حكم استيلائها عليهم شرع في عكسه وهو شامل لشيين استيلائهم على بعضهم  
بعضا وعلى اموالنا وقد ام الاول فقال اذا سبي التركل اي كفارهم وهو جمع تركي الروم  
اي كفار الروم وهو جمع رومي واخذوا **اموالهم** ملكوها حيث كان الكل في دار الحرب  
كما قيده به في التنوير وذلك لان اموالهم مباحة والاستيلاء على المباح سبب الملك فكان  
استيلائهم على هذا الملاك استيلائهم على الحصيد وخوهم ومفاده ثبوت الملك بخروج  
الاخذ وقيل اما يملكه اذا اعتقد ذلك وقيل لا يملكه الحربي حرييا احرصلا وملكه ملكا  
كما في القهستاني والشر بنسب لاية وفي الدرر والتنوير ولو سبي اهل الحرب اهل الذمة  
دارنا لا يملكونهم لانهم احرار واذا ملكوها فحق ملك جميع ما وجد **نامن ذلك الماخوذ**  
اعتبارا بساير املاكهم للاستيلاء على مباح بلا عصمة اذا غلبنا عليهم وان كان يسنأوين  
الروم اما اخوذين مواد عدا كافي الشر بنسب لاية عن المواهب ولو اسلم اقبل الغلب فلا يسيل  
لاصحاب الاموال عليها لقوله عليه الصلاة والسلام من اسلم عا مال فهو له كما في الجوهر  
تنبيه قد استفيد من المواهب ان العاصم اما الاسلام او الذمة او الموادة فاقصار  
الغنائم استاني عا الاولين قصور فتبصر وان غلبوا اي الكفار على اموالنا بالاستيلاء



اي الغلبة وقوله واحرزوها بد ارمهم للايضاح فان الاستيلاء لا يفتقر الى ان يكون له ملكه ولا الو  
اسر الترك امراة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان بعدة فريضة  
وان اسلمت كما في القهستانى قلت لئن جعلوه قيدا احترازنا عما لو غلبنا عليهم قبل  
الاحراز فانها تكون ملكا كما جانا مطلقا وان اشتراها تاجر ولو اقتسرها في اربنا لم يملكها  
تبيينه ويفترض علينا اتباعهم ما داموا بد اربنا فان دخلوا بها دارهم يفترض بل يثبت  
الا للداررى يفترض اتباعهم مطلقا واطلاق الدار يفيد انه لا يشترط الاحراز بد ارب  
الملك حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار  
الترك لكفار الهند وباسلامهم يتقرر ملكهم وينقطع حق اربنا بها والى ذلك اشار بقوله **ملكها**  
وان كان عبد امومنا او امه مومنة كما ياتي في مسئلة شراء المستامن عبد مسلم  
وقال ما كملوا منها غير الاستيلاء وقال الشافعي لا يملكونها اصلا قلنا العمدة من جملة الاحكام  
الشرعية وهم انما يطبوا بها فتقضي حقهم ما لا غير معصوم فيملكونها لانهم استولوا  
على مباح لما ان اخرج من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء المتوقفة والاباحة  
راى المعتزلة كما حققه صاحب الجمع في شرحه واقره ابن خيم وغيره فان قلت قال الله  
تعالى لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والملك بالاستيلاء من اقوى جهات السبيل  
اجيب بان النص تناول المؤمنين وهم لا يملكون بالاستيلاء وانما يملك ما لهم كما سيجي **وكذا**  
**لو نزل اى حرب من غير مثل اليهم** اى الى دارهم ملكوه لما قلنا اذ لا يد البلى فلما عبر  
في التنوير تعال المحيط وغيره بالك ابة خلافا لعبد ابق كما يظن **فاذا ظهرنا عليهم** اى على  
الكفار الذين غلبوا على اموالنا واحرزوها بد ارمهم **فمن وجد منا ملكا اخذه قبل**  
**القسمه الواقعة بين المسلمين** لا بين الكفار كما حققه صاحب الدرر مجانا اى بلا اشت  
وان وجد به بعد هان كان مثليا **لا ياخذ** اذ لو اخذه اخذه مثله فلا يفيد ومنه التثنية  
وان كان قريبا اخذه بالقيمة ان شايوم اخذ الغنایم وهذا اذا لم يتصرف الغنایم فيه  
فلو باعه اخذه بالثمن على الظاهر وعن محمد له نقض البيع واخذه بالقيمة كما في النظم  
واضافة الملك للعهد اى ملكه الذى ملكه الكفار فلو دخل في دارنا حربي بامان وسر  
من مسلما طعاما او متاعا واخرجه الى دارهم ثم اشتراه مسلما واخرجه الى دارنا  
اخذه مجانا وكذا لو ابق عبد اليهم ثم اشتراه مسلما كما في المحيط وغيره **وان اشترى**  
**بالثمن منهم تاجر دخل دار الحرب واخرجه الى دارنا وهو قمي** ياخذ بالثمن ان اشتراه  
به ان مشاوان اشتراه بعرض بقيمة العرض جبر الضرورة بالقدر الممكن وفي قول  
ياخذ بالثمن اشارة الى انه لو مات المالك فلا سبيل لوارثه لانه الخيار لا يورث وهذا  
كله اذا استولوا على الملك القديم ولو استولوا على التاجر ثم اشتراه ثانيا اخذه  
بالثمن ولو وهبه في الثمن والقيمة جميعا كما في القهستانى عن المحيط وسيجي **وهو**  
**له بقيمة** لثبوت ملكه فلا يزول بغيره وكذا لو ملكه بعقد فاسد كما في الدرر

تبعنا

تبعنا المزيا لى كفى في المنع عن البحر لو اشتراه تاجر او خنزير ليس لما كده اخذه باتفاق  
الروايات وكذا لو اشتراه بمثله قدر او وصفا بعقد صحيح او فاسد لعدم الغاية فلو باقل  
قدر او اوردى وصفا فله اخذه لانه يفيد وليس ببرأ لانه قد ادى الحقيقة لا عوض  
على ان الجودة والرداة في الاموال الرومية **ومثله** اى مثل القمي المظني في شرايه  
ثمن او عرض وان اشتراه بخنسه او وهبه له لا ياخذ ما ذكرنا وان كان غيبا  
ففتحت عينه في يد التاجر واخذ اربها ياخذ به بكل الثمن ان شأنا لتقرر ان  
الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن اى حيث كان الملك صحيحا كما هنا خلاف الشفعة  
والغصب فيلحظ وان انصرف في يد التاجر فاشتراه اخرا ياخذ **المشتري**  
**الاول منه ثمنه** ثانيا ثم ياخذ المالك القديم منه بالثمنين ان شأنا وليس له اى  
لما كده القديم اخذه من المشتري الثاني كيلا يضيع الثمن ثم القول في قدر الثمن  
للمشتري يمينه والبيعة الى المالك واعلم انه لا يملكون اى الكفار بالامتنان التام  
**حرنا واتباعه اى مدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا** لما مر ان المملوك المالك المباح لا  
الحرف فيه اشارة الى انهم يملكون المدبر المقيد فيلنظر حكمه كذا في الشرع لانه  
**ونكح عليهم كل ذلك** لعدم العمدة فلوا هدى ملكهم لمسلم هدية من احرازهم  
ملكه الا اذا كان قرابة ولو دخل دارهم مسلما بامان ثم اشترى من احد **هم** ائنه  
ثم اخرجهم الى دارنا قهر ملكه وهدى ملكهم في دارهم خلاف مذكور في المحيط قلت  
وظاهره ان الكفار في دارهم احراز وليس كذلك فلهذا ارقا فيها وان لم يكن ملكا لادهم  
كما في العتاق عن المستعصم **ولا يملكون عبد ولو كافر اصليا** لانه ذمي تبع ولو  
**ابق اليهم** خلافا لهما ومفاده انه لو اخذه من دارنا ملكوه بلا خلاف كما لو ابق  
اليهم مرتد التحقيق الاستيلاء وحكم الامه كذلك ولم يذكروا للاشتراك وبالجملة  
فالتقييد به اتفاق وفيه اشعار بانهم يملكون عندنا بالشر لكن تجبر على بيعه  
لو مسلما كما ياتي في اخذه ما كده مجانا مطلقا ولو بعد القسمه ايضا لكن يعوض  
عنه اى يعطى الامام **ايه من بيت المال** عند ان حنيفة وهو الصحيح كما في القهستانى  
عن المضمرات وعند هاهو كما سور فيملكونه بالاستيلاء ولو مسلما فلو كانت  
الحربي او دبره ثم ظهرنا عليهم فانه عتق كما في الحائفة وان ابق العبد بقربى ومتاع  
فاشترى رجل ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد بالثمن واخذ العبد  
مجانا لما مر انهم لا يملكونه عنده وعند هاهو بالثمن ايضا اعتبار الحالة الاجتماع بحالة  
الانفراد وان اشترى مستامن عبد مسلما او ذميا لانه تجبر على بيعه ايضا من  
دارنا وادخله دارهم عتق عندنا خلافا لهما فلوبايعه الحربي من تاجرنا وظهرنا عليهم  
كان حرا عندنا وفيثا عند هاهو قيد بالمستامن لانه لو اشتراه حربي لا يفتق عليه  
اتفاق المانع عنده من عمل المقتضى عمله وهو حق استرداد المسلم وان اسلم عبد



لهم اي الكفار في انا وظهرنا عليهم او خرجوا من عسكرنا فهو في الصور الثلاثة  
وخوها من صور تسع ذكرتها في شرح التنوير حرر محقق بلا اعتناق ولا ولا احد  
عليه لانه استولى على نفسه وحرر بدارنا وهذا اذا جانا من غلام مولاه فلو جانا  
بامان باعه الامام ووقف منه مولاه وفيه اشعار بان مولاه يكون كافرا في دارهم فلو  
جانا عبده مسلما او كافرا كان العبد له كما في المحيط تنبيهه لو قال الحري لعبد  
اخذ ابني انت حر لا يعتق عند اي حيفة لانه معتق ببيان مستشرق بينانه  
لان الملك كل ايزول يشترى بميتلا جديد وهو اخذ ببيده في دار الحرب الزليعي  
وغيره باب المستامن اي الطالب للامان هو من يدخل دار غيره بامان سوا  
كان مسلما ادخل دارهم او كافرا دخل دارنا ادخل تاجرنا اليهم بالامان اي تاجرنا  
معنا بشر المسلمين ففي اضافته اليها اي الى اسلامه وفي اضافته الى دخول اليه اي  
ايضا الى انه بامان لانه لا يدخل الابن حفظا لما بيده كما في النهرويه انه دفع ما في المتجر  
وغيرها لا تحل له ان يتعرض لشيء من مالهم او ديارهم وفروجهم للنع عن الغدر  
وان اخذ شيئا واخرجه الى دارنا ملكه اي خيئا فيحصل به لمصولة الغدر حتى  
لو كانت جارية كره وطيبها المشتري كما للبايع بخلاف ما اذا اشترى شرا فاسدا فان  
لا يكره وطيبها الا للبايع ذكره القهستاني وفي الجوهره لو لم يتصدق به ولكنه باه  
مجه بيعه ولا يطيب للمشتري الثاني كما لا يطيب للاول وقيد بالخراج لانه لو لم يخرج  
وجب رده عليهم للغدر ولهذا ان غدر به ملكهم فاخذ مال او جسده او فعل  
ذلك غيره بجله حل له التعرض لانهم نقضوا العهد نصرا كالاسير في باع تعرض  
وان اطلقوه طوعا لانه ليس مستامن بل كالمخلص فحل له الاموال والنفوس  
دون الفرج لانها لا تقبل له بلاملك ولا ملكه قبل الاجراز بدارنا الا اذا وجد امراته  
الماسورة او مد برته او ام ولد ولم يطلعه احد الحرب لشيء من العدة بخلاف  
امته الماسورة فلا تحل وطيبها مطلقا لانهم ملكوها وفيه اشارة الى بقاء النكاح  
سوا سبت الزوجة قبل زوجها او بعده قلت لكن في فتاوى الهداية ما يخالف  
من ان الماسورة تبين كما في الشرع لالية ثم نقل في النكاح ما يفيد انها لا تبين  
به لعدم تبين المد اربن حكما فلك فيما في فتاوى قاري الهداية وان ادان  
مة حربي دينيا بيع او قرض او ادان التاجر حربيا كان باعه شيئا بالدين او  
غصب احدها الاخر شيئا وخرجا اي التاجر والحربي اليها لا يقضي بشي  
عنا الاخر لعدم التزامه حكم الاسلام فيما بين بل فيما يستقبل وكذا لو فعل ذلك  
حربيان وخرجا مستامنين لا يقضي بشي وان خرجا اليها حال كونها مسلمين وقاما  
قضى بالدين لو توقعه محيا بتراضيهما لا يقضي بالغصب لما مر ان ملكه بخلاف المسلم  
المستامن وان اسلم الحربي بعد ما غصب الحبيب ثم خرجا اليها يقضي المسلم بالرد

للغصبة

152  
وكان الله بين ديانته لانه غدر ولا يقضي عليه وان قتل احد المستامنين الاخر ممة  
عند او خطا فعليه الدية لسقوط القودمة كالحل في مال فيهما لتعذر الصيانة  
على العاقلة مع تبين الدارينا والكفارة ايضا في الخطا لاطلاق النص وان كانا اسيرين  
فقتل احدهما الاخر فلا شيء على القاتل الا الكفارة في الخطا ولا شيء في العمد لانه بالاسير  
صار تبعاهم فسقطت عصمته المتقومة لا المومة فلذا يكفر في الخطا وهذا عندنا وعند  
كالمستامنين فوجب الدية في العمد والخطا وكذا لا شيء في قتل المسلم مسلما اسامة  
ولم يهاجر اليها عند او خطا ولو ورثته مسلما ممة سوى الكفارة في الخطا اتفاقا  
ثم شرع في بيان احكام الكافر فقال فصل لا يمكن مستامن حربي ان يقيم في دارنا  
سنة ليلا يصير عينا لهم وعونا علينا ويقال اي يقول له الامام ان اقتل بدارنا  
سنة قيد اتفاق لجواز توقيته ما دونها عاقد ما يري كما في القهستاني والباقي وغيره  
لكن في الفتحة ينبغي ان لا يفتقر ضرر بتقصير المدة جلا وضع عليه الجزية بسبب بيانها  
فان اقام بعد المدة السابقة سنة اي بها وقته له الامام سنة او اقل صار ذميا فيه  
اشارة الى اشتراط القول او المدة لم يصير ورثته ذميا فلو اقام به سنة او سنتين قبل  
القول فليس بذمي وبه مخرج العتاق لكن في المبسوط والسراج والدرر انه يصير  
ذميا بمجرد اقامة سنة لكن في الشرع لالية عن الفتحة عن البحر الاوجه الاولا فليتام  
ثم اشار الى بعض احكامه بعد صيرورته ذميا فقال ولا يمكنه من العود الى دار  
اي دار الحرب بعد ما اقام سنة وكذا لو قيل ان اقتل شهرا او خود لك ما ذكرنا فان  
اقام المدة التي قدرها الامام او اشترى ارضا ووضع عليه خراجها صار ذميا  
وحينئذ يكون عليه جزية سنة من حين وضع الخراج لا بمجرد الشراء والحواله الملك  
الابشرطه كما في التنوير ولحق المستامنة الكتابية ذميا صارت ذمية بنفس تزوج  
الذمي كزوجها المسلم بالاولى لتبعيتها له وان لم يدخل بها وفيه اشارة الى انه لو صار  
زوجها ذميا او اسلم بعد ما دخل بامان تصير ذمية بالاولى كما في البحر لا يصير  
هو اي الحربي المستامن ذمية فلا يصير ذميا بمجرد تزوجه الذمية لا مكان طلاقها  
فاذا ان انه يصير ذميا كما في نسخ الهراية قيل باب النفقات فسهولانه من سهو  
الناسخين كما في النهاية وغيرها وفي التاترخانية لو تكها هنا فاعا البتة مهرها  
فلها منعه من الرجوع انتهى قلت فلو لم يفد حتى مضى حول يشغى ميرورته ذميا  
عاما من الدرر فتدبر ومنه عا حكم الدين الحادث في دارنا فيلحفظ ثم شرع في  
بيان احواله فقال فان رجع المستامن الى داره اي دار الحرب ولو لغير داره حل  
لانه اطل امانه وان كان له ودبعة عند معصوم مسلم او ذمي او كان له دين عليها  
فاصر او ظهر عليهم فاخذوا وقتلوه سقط دينه وسلمه وما غصب منه واجرة عين  
اجرها السبق يده وصارت ودبعة وخوها فينا المسلمين واختلف في الرهن ورجوع



في النهاية للمؤمن بدينه وفي السراج لو بعث من ياخذ الوديعة والقرض وجب التسليم اليه انتهى قلت وعليه فيونه هنا ولو صار وتديعت فينا فليحفظ وان قتل ولم يظهر عليهم اومان فها اي وديعت ودينه لو رتبته لبقا حكم الامان فان جانا حزي بامان وله زوجة هناك وولد وعال وعبد معصوم وغيره من مسلم او ذمي او حزي والكل في دار الحرب فاسلم هذا او صار ذميا ثم ظهر عليهم فالكل في العدم يده وان اسلمه ثم جانا فظهر عليهم فطفله حرم مسلما بعهده وديعت عند حرم مسلما او ذمي له لانيد ها كيد و غير ذلك من زوجة وعين غصبها مسلما وطفل في العدم التبعية واذا قتل مسلما لاولي له خطا او قتل مسلمانا مسلما فافلا ام اخذ الدية من عاقلة القاتل وفي العدم له ان يقتص ان شاء او ياخذ الدية صلى المتو عليه الصلاة والسلام السلطان ولي من لاولي له ولكن ليس له العفو عما لا ينول في نظرية بقى لو طلب الامام الدية هل ينقلب القصاص ما لا كان في الاولي فليست في الشر بنسب لانية فرقة حزي او مرتد او من وجب عليه قود التجا بالحرم لا يقتل بل تحبس عنه الاكل يخرج فيقتل ولا تصير دار الاسلام دار حرب الا بما هو ثلاثة باجرا احكام اهل الشرك وانصاتها بدار الحرب وبان لا يبقى فيها مسلما او ذمي امانا بامان الا واما دار الحرب فتصير دار الاسلام باجرا احكام اهل الاسلام فيها وان بقى فيها كافرا صلى وان لم تنصل بدار الاسلام وهذا ثابت في نسخ متين التنوير كالدرر ساقط من نسخ شرحه لمصنفه فتدبر زاد في الشر بنسب لانية فسيل تاري الهداية عن البحر الحار امان دار الحرب او الاسلام فاجاب انه ليس من احد الفريقين لانه لا تهر ل احد عليه انتهى قلت لكن قد منافي باب نكاح الكافران البحر الحار الحق بدار الحرب فتنبه باب العشر والخراج ومنه الجزية وقدم تحديدا الاراض العشرية والخراجية لانه اضبط فقال ارض العرب اي بلادها خوار خوار ونهاية مكة واليمن والطائف وعمان والبحرين شبة عراييم مشهور مشتمل على مدن كثيرة كما في الحاشية لكن في التقويم ان مكة من تهامة وقيل من الحجاز واما المدينة فنه وقيل من نجد ذكره القهستاني في كتاب الزكاة وعرفها المصنف بالحج فقال وهي ما بين العذيب بضم ففتح قرية من قري الكوفة وهو تصغير عذيب يراد به ما لجم الى اقصى بحر ما في البحر من حنين الصخر وغير ذلك تحريف فتنبه باليمن مهرة بفتح الهاء وتسكن بده من قون بيمين وهي اسم رجل او قبيلة تنسب اليها الابل المهرة سمي به ذلك المكان وهذا احد الطول والى هناك مع واما عرضها فابن بيرين ورمل عاج الى مشارف الشام بالفا وهي القرى التي تنسب اليها السيوف المشرفة كما في الكفاية وغيرها فنقول الى حد الشام وهو منقطع السماء حد ارض العرب وفي البر جندى عن الحفة او جندى لانية العرب وقبائلهم نحو

الحجاز واليمن والطائف والبحرين ونهاية فيا بين نخل القلزم ونجران ولذلك تسمى جزيرة العرب فمن عباد ان الى البحرين خمس عشرة مرحلة ومنه الى عمان مسافة ثلاث مراحل وكذا منه الى مهرة باليمن ومنها الى حضرموت ومنه الى عدن وهامان اليمن ومنه الى جدة كل ذلك مسافة شهر ومنه الى ساحل الحفة خمس مراحل ومنه الى حان ومنه المدينة ثلاث مراحل ومنه الى ايلة عشرون مرحلة وكذا منها الى باليس ومنه الى الكوفة ثلاثون مرحلة ومنها الى البصرة اثنتا عشرة مرحلة وكذا منها الى عباد ان مرحلتان فهذا احوال دور المحيط بالجزيرة العرب انتهى قلت ورايت في جهة الناظرين ونزهة الى ارضين للسيوطي فصل في حل المدن والامصار روى قتادة عن ابن خلد رحمه الله عنه انه قال الدنيا كلها اربعة وعشرون الف فرسخ فلك السواد ان اثنا عشر الف فرسخ ومكة الروم ثمانية الاف فرسخ ومكة فارس ثلاثة الاف فرسخ وارض العرب الف فرسخ انتهى قلت وعليه فالسودان النصف والروم الثلث وفارس الثلث والعرب ثلث الثلث وهو قيراط واحد والله تعالى اعلم ورايت في الربع الجبيل مساحة الدرجة الواحدة ثلاثون ميلا كل ميل اربعة الاف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبع انتهى لكن روى كوشيار عن بطليموس ان مساحة كل درجة ستة وثلاثون ميلا وثلاثا ميل كل ميل ثلاثة الاف ذراع كل ذراع ست وثلاثون اصبع والاصبع ست شعيرات مصفوفة بطون بعضها الى بعض انتهى فلحري ثم رايت خط العلامة التبريزي لكن ستمين خمسين فتدبر وكذا البصرة عشرية اتفا فلو القياس ان تكون خراجية عند اي يوسف لانها بقدر ارض الخراج لكن ترك القياس باجماع الصحابة وكذا يستبان لمسلم او كرم له كان ارضه كما في الدرر وقد تقدم في باب زكاة العاشر بان من هذا وانه لو لم يجعلها بستانا بل ابقاها دارا وفيها ايجار لاشي فيها سوا كاف لمسلم او ذمي كما في الشر بنسب لانية وفي المنظومة الجبية قال كانت له ارض خراج تجري فيها مياه علمت بالصدر باب فجعل الارض قصورا وجعل ذالماحياض للقصور فالعمل جاز لموضع ما قد فعلوا ويستقط الخراج عنه كلاً ويسقط الخراج ايضا لو جعل في تلك خان او مكانا يستغل او سكن او مثل ذالمقبرة يجعلها وقد غدت محرومة وكذا اسلم اهل من بلد طوعا بلا قتال ولاد مودة الى الاسلام او كرها ثم اقر اهل عليه في الصور ثين مثل مكة كما في التنف او ما في عنوة اي قهر بالسيف سوا اسلم اهل او لا وقسم بين الغنائم المسلمين واحترز به عما اذا قسم بين قوم كافرين غير اهل فانه خراج كما في التنف ولو قال بيننا لكان شاملا لما اذا قسم بين المسلمين غير الغنائم فانه عشري لان الخراج لا يوظف على المسلمين ابتداء ذكره القهستاني في كتابه في باب زكاة الخراج ان المنوع توظيفه عليه جبر فلحري وارض السواد اي سواد عراق العرب في القاموس سواد البلد



قراها وانما يسمى بمخاضة الشجرة وكثرة زرقه والعراق بالكسراسم البصرة والكوفة  
وبغداد ونواحيها **خراجية** بالاجماع ومنه ما صالح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كسرى بجران وما صالح عليه عمر رضي الله عنه كسرى تغلب فصالحهم على العشر مضاعفا  
وجعله بمنزلة الخراج لا يتغير ومنه ما وسد سمرقند وما خاري ففتح عنوة واقر  
اهله عليه فخرج خراجية الاخراسان فعشرية وكذا سمرقند الا انها لحفظ الثغور  
جعلت عشيرة كما في السراجية وينبغي ان تكون مروحية خراجية كاهلها فان  
اميرها صالح ابن عامر على الف الف درهم ثم صالحه امير مرو على الف الف درهم  
وما في درهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل لكن في التنقيح ان الصلحية عشيرة سواصل  
العام المسلمين او الكافرين ثم اسلموا فان كان بدل الصلح في الصورتين اقل من العشر  
مصرفوا الفاضل للفقر ذكره القهستاني وفي المجلد عن الكسراسم طول سواد العراق  
مائة ومائون فرسخا وعرضه ثمانون فرسخا ومساحتهم اثنتان ومائون الف الف جريب  
وقال بعضهم طول السواد اربعة عشر الف فرسخا وارتفاعه فرسخا وبالايام اثنتان  
وعشرون الف يوم ونصف يوم وعرضه عشيرة ايام انتهى وسيجي ما ذكره ثم ذكر  
حدودها بقوله **وهي ما بين العديب ما** للتميز من الكوفة الى عقبة **حلوان** بن عمران  
بضم فسكون قرية بين بغداد وهدان وهذا بيان لعرض سواد عرق العرب وهو طول  
من خمسة وثلاثين فرسخا ذكره البرجندي ثم ذكرها طولها بقوله **ومن القطبية** بفتح  
فسكون منزل من منازل البادية بعد العديب بكثير **ومن العلت** بفتح فسكون قرية  
موقوفة على العلوية وهي اول العراق شرقي دجلة وتقدم المصنف تبعا للهداية  
القطبية على العلت مشعر برحان الاول لكن جزم في التفسير بالثاني تبعا للمعرب  
والغاية ونقل عنها في شرحه ان القول بالاول غلط وعبر القهستاني بخديشة الموصل فكتب  
**الى عبدان** بفتح فتشيد **بجانب صغير** على شط البحر وفي المثل ليس وراءه ان قرية كما  
في المستصفى وغيره وكذا **الما في من البلاد عنوة واقر اهله عليه** بلا سلامهم فان السواد  
في عنوة ولما لم يسلموا وضع عمر رضي الله عنه الخراج عليهم ولم يسقط حين اسلموا او  
**صالحوا** اي صالح الامام اهله على شيء معين قبل الغلبة كما صالح بني تغلب على ان ياخذ  
من اراضيهم العشر مضاعفا ولا يتغير حكمها بالملك لان المغلبة بمنزلة الخراج وفي  
اللتقط يجوز لصاحب قوم من اهل الحرب على بني تغلب ذكره البرجندي فكلها  
خراجية **سوى مكة** فانها عشيرة كما تقدم خصت من ذلك بفعله عليه الصلاة والسلام  
حيث فتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف عليها الخراج قلت لعنه لكونها واد غير ذي  
زرع فتأمل وكذا البصرة عشيرة اتفاقا والقياس ان تكون خراجية عند اي يوسف  
لانها من ارض الخراج الا انه ترك القياس بالجماع الصواب كما اجمعوا على ان مصر الشام  
خراجية لكن الماخوذ الآن من ارض مصر جرة لاخراج لموت ملاكها شيئا فشيئا بلا وارث

فصارت

فصارت لبيت المال كما سنخقه **وارض السواد** وكل ما فتح عنوة واقر اهله عليه او  
صالحوا او وضع الخراج على اراضيهم فهي **ملوكة لاهلها** يجوز بيعهم لها وتصرفهم  
فيها **عندنا مطلقا** كمنه ووصية واجارة ووقف وتورث عنه الى ان لا يبقى منهم احد  
فيستقل الملك لبيت المال فيوجره الامام وياخذ جميع الاجرة لبيت المال كاهلها  
بيت المال واختار السلطان استغلا لا وان اختار بيعها فله ذلك اما مطلقا او لحاجة  
كما مر فثبت ان بيع الاراض المصيرية وكذا النعامية صحيحة مطلقا ما من ملاكها  
او من السلطان فان كانت من ملاكها انتقلت خراجها وان من السلطان فان لم يجر  
مالكها عن زراعتها فذلك وان لموت ملاكها فقد من انما صارت لبيت المال وان الخراج  
سقط عنها لعدم من يجب عليه وان الماخوذ يكون اجرة وانه كله لبيت المال فاذا  
باعها الامام والحالة هذه لا يجب على المشتري خراج ما ان الامام قد اخذ عوض العين  
وهو الثمن لبيت المال فلم يبق الخراج وظيفة الارض فلا يمكن المنفعة كلها او بعضها  
ولو قيل بعوده لم تجز لان الساقط لا يعود وليس هو من باب زوال المانع لفقد  
المقتضى وسواء وقفها او باعها فان قلت حيث سقط الخراج فينبغي وجوب العشر قلت  
ينبغي وجوبه لكن لا نقل فيه ومن المعلوم ان المشتري من بيت المال يفرج ويفخر  
به لك ولم ينقل طلب شيء منه وقامه في الخفة المروية في الاراض المصيرية لابن  
خيم قلت وفي الشرع لبيت المال الجرة لا لعشر فيها ولا خراج انتهى قلت ولا يسقط  
الخراج لو جعل ارضه قصورا او دورا او خان او مستغلا او مقبرة على ما قد ساء  
عن المنظومة المحيية في حفظ ولي غزاي ارض عامر لا عشر فيها ولا خراج واي  
ارض اذ ادت غلتها ونفعها وسقطت خراجها قلت وهي نوع ثالث من الاراض  
تسمى ارض الملكة وارض الحوز وهو ما تاراه به بلا وارث والبيت المال او فتح عنوة  
وابقى للمسلمين يوم القيامة وحكمه على ما في التاترخانية انه يجوز للامام دفعه للزرا  
ع باحد طريقين اما باقتسامهم مقام الملاك في الزراعة واعطى الخراج واما باجرتها  
لهم بقدر الخراج فيكون الماخوذ في حق الامام خراجا ثم ان كان دراهم فهو خراج  
موظف وان كان بعض الخراج فخر اج مقاسمة واما في حق الاجرة فاجرة لا عشر ولا  
خراج فلما دل الدليل على عدم لزوم المورثتين العشر والخراج في ارض الملكة والحوز  
كان الماخوذ منها اجرة لا غير فان قلت استيجار الارض ببعض الخراج لا يجوز  
لكونه اجارة فاسدة للجهالة فواجه الجواب هنا ما جواب ما قلنا ان جعل في حق  
الامام خراجا وفي حق الاكثرة اجرة لضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وكل المامر  
وعلى دفعها باحد الطريقين لا يجوز بيعهم وتصرفهم فيها ولا تورث اموال الثاني  
فظاهر اموال الاول فلان اقامتهم مقام الملاك للضرورة فيستقدر بقدرها لان  
هذه التصرفات لا تصرف الا في الارض الملكة العشرية او خراجية وارض



المملكة والحوز ليست بملوكة لا عشرية ولا خراجية ولا يتك منها شيء الا بتملك  
السلطان اما بيع مطلقا عند المتقدمين واختار المتأخرون وصاحب الحق والحاجة  
وعليه المتأخرون والفتوى فاذ باعها لا يجبر على المشتري لما ذكرنا او باق طاع لكن ان  
مواتا ملكها حقيقة ان احياها ولو غير مصرف وليس لاحد اخراجها عنه وصح  
بيعها ووقفها وتورث عنه كسائر ممتلكاته وعليه وظفتها من عشر او خراج وان  
كانت عامرة ملكها فحقها فقط فله ان يجرها كاتجارها المستاجر لا يبيعها او وقفها  
ولا تورث عنه وللإمام اخراجها عنه متى شاقت وخوة في الاشياء قبيل القولا  
في الدين فيصير الإمام كأنه جعل خراج الارض لصاحب الارض فانه يجوز لو من  
مصارفه ويصح قلنا وكذا ذكر صاحب الطريقة المحمدية في او اخرها فذكر ان الارض  
لبيت المال اذ المعهود من سلاطين زماننا عدم قسمة الارض بين الغنيين وهذا  
جائز اذ الامام مخير بين القسمة والابقاء للمسلمين الى يوم القيمة بوضع الخراج ويكون  
تصرف ذي اليد باحد طريقين ثم ذكر ما مر من التتار خانية ثم قال وعليها فلا تجرى  
فيه البيع والهبة والوقف والارث ثم قلنا وفيه كلام لان تخيير الخليفة في ابقاء المسلمين  
انما هو بطريق امن على الكفار برقابهم وارضيتهم فتكون ملوكة لاهلها كما مر فتدبر  
فانه من المهمات وفي شرحه ما دام افندي ان مال بيت المال يسمى بالارض المملوكة  
والاميرية فتتوزع فاسد التوزيع ويودي خراج مقاسمتها ويسمونه عشر اثار  
الروم وليست ملكا لهم الا بتملك من السلطان فاذا مات احد من مقامه  
والا تعود لبيت المال وليست ملكا لهم الا بتملك من السلطان فاذا مات احد من  
قام ابنه ولولده بنت او اخ لا يجوز لهم اخذها بالاجارة الفاسدة ايضا وان عطلها مصرف  
ثلاثة سنين او اكثر بحسب تفاوت الارض تنزع وتدفق لآخر ولا يقدر احد من ان يغير  
لاخر الا باذن السلطان او نائبه انتهى ملخصا ثم راي فتوى فضل الله افندي قد  
ان غالب اراضي سلطانية لا تقراض مملكتها فالت بيت المال فتكون في يد زراعتها  
كالعارية انتهى وفيه كلام يعلم مما في الاشياء قبيل ما مر حيث ذكر ان المذهب عند  
ان العارية تملك المنافع بغير عوض وانما المستعير لا يملك الاجارة وكذا الموقوف  
عليه السكن والموضع له بالمنفعة كالمستعير عند نفع الرائج لانه ملك بالمنفعة بلا  
عوض فلا يملكها بعوض ولا كذا كالمقطع لانه ملكها عقابا لانه مستعير اذ عا اعدله فهو  
تظهير المستاجر لا نظير المستعير في جرح المقطع وتنفيذ باخرجه كونه وكاجارة المستاجر  
واجارة الموقوف عليه الغلة انتهى قلنا كذلك خصص فضل الله افندي الارض بالسلطانية  
ولا يخفى انها في عرف بلادنا غير خراجية فليست به كذلك لكن تقدم جواز اجارة المقطع  
مطلقا فامل وفي الخاتمة رجل اخذ ارض الحوز بمزارعة يطيب نصيب الاكرة فان كان ارض  
الحوز كروما او اشجارا يعرف اهلها الاطيب للاكرة وان لم يعرف تطيب لان تدبيرها للسلطان

بأرضه الموات وهو ما لا يبلغه اعلامون ولا يعرف له مالك قلنا فعل هذا الارض التي باي  
الناس اليوم ببلاد الروم مشحون جدا التصرف فيها تصرف الملاك من البيع  
والاجارة والمزارعة ونحوها ويودون خراجها من الموقوف والمقاسمة الى من يعينه  
السلطان لاخذ الخراج الا انهم اذا باعوها باخذ الخراج بعض الثمن واما اذا  
ماتوا يورثون الاولاد كالمورثين وسائر الورثة ولا يقض منها ديونهم ولا تنفذ وصاياهم  
ولا يرثها بناتهم بل يضبطها من له الخراج ويبيعها ويستحقه فلعلها من اراضي  
الحوز فعت للرعايا على احد الطريقين السابقتين وحديثنا فانتقالها للاولاد كالمورثين  
بل لك لا بالارث فليتنامل قلنا وعلى هذا فاعطيه السلطان لبعضهم من القرى والمزارع  
مع بقا رقبته الارض بايدي الرعايا لا يكون تملك رقبته الارض بل لخراجها مع بقا رقبته  
لبيت المال فلا تورث عنه بل يصير محلول لا يبيع وقفها اصلا وكذا ما وقفه بعض السلاطين  
من القرى والمزارع لمصالح ما بنوا من المساجد والمدارس والعمارات مع بقا رقبته  
الارض بايدي الرعايا لا يكون وقف وان اعتقد كثير من اهل زماننا انها وقف بل يكون  
خراجها لمن عينه الواقف لم مصرفا وباشرا بشرط فيه لان هذا الوقف وما قبله ليس  
من الاوقاف التي وقفها غير مالكها فلا يجوز تناوله ذرة الامع استيفاء شرط الواقف لكونه  
مال اجنبي بخلاف ما اخذ من بيت فانه مباح على المساجدة اذ لكل من العلى وطلبه العلم من  
الاستحقاق اضعاف ما ياخذونه منه فان الارزاق التي تجرى كل عام على الفقهاء من بيت المال  
من عهد عمر رضي الله عنه الى زمن المعتصم قد قطعت فرائ العلم ان هذه الاوقاف اوجدت  
العلم ان هذه الاوقاف اوجدت من بيت المال عوضا عما كانوا ياخذونه من كل عام فترخصوا  
فيه لانهم كانوا ياخذون ذلك القدر منه من غير عمل يكفونه بل على القيام بالعلم  
خاصة فن كان بهذه المصنفة يجوز له فيما بينه وبين الله تعالى اخذ منها وان لم يقم  
بمباشرة ما بشرطه الواقف ومن لم يكن بصنفة القيام بالعلم استغنى لا الاخرم عليه الاخذ  
منها او نائبه لان هذا من بيت المال ولا يتحول عن حكم الشرع حكم احد وفي المنظومة  
الوهبانية ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة تمت تجوز ويوجز اي يثاب ويلزم  
وقفه ولا يجوز لمن بعده ان يبطله ولا يلزم الخراج على هذا الوقف ومتى لم يجر لم يخل للاغنيا  
خال الا ان يكون قاضيا او عاملا وليس للاغنيا فيه نصيب الفقهاء فرغ نفسه لتعلم  
الناس الفقهاء والقران وقالوا اذ اراد السلطان الشراء لنفسه بامر غيره يبيعها ثم يشتريها  
منه لنفسه كما في الواقعات واذ لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فلا اصل للصحة  
وشروط الواقفين صحيحة وانه لا خراج على اراضيها كما مر قلنا ورايت خطا صدق افندي  
رئيس الكتاب بالروم ان القانون المتعلق بالاراضى الان عرض على السلطان في سنة  
ثمانية عشر و الف فصد رعيه بوجه امر مضمونه ان الارض المملوكة عن المتوفى لا بطريق  
الطاع لا ابنه وان الجذر الجبوري المتعلق بالقد ان ليس للبنت فيه تعلق بل ان كان له ابن



أخذه وإن أراض الصغار لو أعطيت لغيرهم فلم حق الأخذ بعد البلوغ إلى عشر سنين وذكر أيضا أن المتوفى أرضه المحلولة عنه تكون لغير ابنه وأخيه لأبيه وأخته الساكنة في تلك المحلة ولأبيه وأمه حق الطائى وإنه لا يعتبر تفويض المزرعة لغيره إذا ن أحد الشركاء في التيمار أن المستحق للطائى لو عطلها توخذ منه وتعطى للمتصرف السابق وإنه لو ذهب لبلد آخر وعطلها ثلاث سنين تخير مستحق الطائى بين إعطائه حق الطائى للوجود بينه وبين الآخر ولا ينتظر موته وإن المتصرفين في أوقاف السلاطين بالاجرة المحجلة والموجلة في الأراض والمنازل والدكاكين إذا فرغ بعضهم لبعض أو مات أباهم وأمهاتهم وأهلها ثلاثة أشهر بلا عذر ولم يأخذوا أو لم يقيموا بها فتمت الوقف فالمتوفى يفوضها ويوجرها لمن شاء على موجب هذا أصدر امر السلطان في سنة أربع وثلاثين وألف قلت ورأيت في معروضات المفتى ابن السعدي في كتاب الزكاة فيمن فني بنفسه غيظلة واحيا أرضا سبعة بقره ثم مات وترك أم أو بنتا المبت حصاة الجواب في الأمر السلطان في تنقل للابن ولا تعطى المبت حصاة إلا أن تكون الأرض قد بقيت في الدفاتر ملكا وإن لم يترك الميت أمنا بل بنتا فقط لا تعطاهما ويعطيهما صاحب التيمار إن أراد هكذا كان الأمر في سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة في مثل هذه الأراض التي تحيى وتفتح بجمل وكلفة دراهم فحقا قل يراى تعطى للغير بالطابو فالبنات لما كان يلزم حرمانهم من المال الذي صرفه أباهم ورد الأمر السلطان بالاعطائهم لكن يناقش الاخت بالبنت في ذلك فيوقى بخافة ليس لهم غرض فاقى مقدار قدر روا الطابو به تعطاه البنت وبأخذ من الأرض وإن أحيى موافق يعتبر قربة عند ابن يوسف لأن ما قارب الطبع له حكمه ويعتبر ما وه عند محمد وبالأول في حق المسلم أما الكافر فالخراج مطلقا اتفاقا وأعمالا إن الخراج نوعان خراج مقاسمة يتعلق بالخراج كالعشر فلا يتعلق بالتمكين من الزراعة بل بالخراج حتى لو عطلها قصد الم تجنب شيء والحاصل أن حكم العشر لكن يصرف مصرف الخراج كما في الجوهر وروايات وخراج وظيفة ويسمى خراج المقاطعة والوظيفة ولا يزداد على ما وظفه عمر رضي الله عن السواد أي سواد العراق فإنه بعث عثمان بن حنيف وجعل حلقة بنة التيمار رضي الله عنهما مشارفا فسمح ببلغ ستا وستين الف جريب كذا في نسخة القهستان لكن ورد ما عفا الله وعفاه البرجندى وغيره ببلغ ستا وستين الف الف جريب بتكبير بلفظ الف مرتين وهو الحق فتنبه ثم وضع بامر عمر رضي الله عنه لكل جريب بالقمية ستون ذراعا بذر كسرى سبع قبضات يزرعها ذراعا العامة بقبضة وأما لم يفسره لأنه قال شيخ الإسلام أنه تقدير جريب أراضيهم بذر ذراعا ملكا ما زرع وأما جريب ساير الأراض فتعارف أهلها كما في القهستان عن المحيط قلت والمتعارف في زماننا في الشام التقدير بالفدان والمراد بالجريب والفدان ما يزرع فيه مثل

الحنطة وفي البحر عن الفتح أن المعول عليه التقدير بالجريب فيلحفظ ويدخل فيه ما إذا كان مشجرة أو أشجارا غير مثمرة كما يدخل ما كان أطراف الجريب أو الفدان أشجارا ولو مثمرة كما يعلم من الحاشية واليه أشار بقوله **من جراب شعير** أو ذرة أو دخن أو غيره وهو الصحيح وفي رواية من بركما في القهستان **ودرههم** عطف على صاع ولم يقل الدرهم والصاع اكتفا لما قد مر في الزكاة والفطرة نعم قيد الزرع وغيره الدرهم بكونه من أجود النقود **ولجريب الرطبة** بالفتح والجمع أرطاب وهي القثا والخيار والبطنج والباذنجان وما جرى مجراه والبقول غير الرطاب مثل الكراش كما في الشربة لينة وفي العيني الرطبة اسم للقضيب ما دام رطبا انتهى وفيه أشعار بأنه لا يشي في اليابس وينبغي أن يجب فيه الخراج أيضا لأنه عطل الأرض الخراجية ذكره القهستان قلت وقياس ما مر من المنظومة سقوطه في **ولجريب الكبريم** أي أرض تحيط بها حايط فيها أشجار العنب **ولجريب النخل** وغيره من أشجار المثمر المتصل ذلك الشجر الذي للعنب والتمر وغيرهما حيث لا يمكن أن يزرع ما بينهما **عشرة دراهم** لما فيها من الآثار فلو كانت تثمر بعد فنيها خراج الزرع كما في الحاشية والجريب لما سواه مما لم يوظفه عمر رضي الله عنه لجريب قطن **وكزعفران** ويستأن مستدر كزعامرو لا يفرق بالعرف فيشكك ما صرح بما يثمر كذا قيل وفيه كلام ما يطبق من الثلث والربع ونحوها ونصف الخراج غاية الطاقة فلا يزداد عليه لأن التنصيف عين الانصاف **فإن لم تنطق الأرض ما وظف عمر رضي الله عنه لقلته الربع** نقص عنه بالاجماع **ولا يزداد** عليه لكثرة الربع وإن أطاق بالاجماع كما لا يجوز أن تحول وظيفة المظف إلى المقاسمة وبالعكس وأما لزاد الإمام ابتداء فلا يجوز عند ابن حنيفة على المحي وكذا عند ابن يوسف وهو المختار على ما اصطلى المصنف في ديباحته **خلافا لمحمد بن حنيفة** اعتبار الزيادة بالنقصان كذا يعلم من الكافي وغيره ففي المائتين والشارح الباقي في تسليم وأشار إلى عدم جواز توظيف الدرهم لكن في الكافي أنهم وظفوا هكذا في ديوانا لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة فلا يبالى بكونه من أي جنس كان **ولا خراج** أن انقطع عن أرضه الماء أو غلب عليها لعدم التمكن من الزراعة كالسبعة وكذا حكم الاجرة في الأرض المستأجرة وما تقران المفهوم ليس بكل لايجد دعوى الاستدراك مفهوما قوله صاع للزراعة أو أصابت الزرع **أفة سماوية** لا يمكن الخرز عنه كالجرة والبرد والحرق والعرق إلا إذا بقي من السنة ما يمكن زرع مثله أو دونه في الضرر بالأرض فلا يسقط على الكثر والفتوى تقدير بثلاثة أشهر كما في الفقه قلت وأما الأرض المستأجرة فما وجب من الاجرة قبل الأفة لا يسقط وما وجب بعدها يسقط وعليه الاعتماد فرق بين هذا وبين الخراج فإنه يسقط كما في الخراج عن البحر **وتجب الخراج** لو كانت الأفة أرضية مكنة الترخز كالرداب على الأصح أو هكذا الخراج بعد الحصاد **أو عطلها** أي الأرض الصالحة للزراعة **ما لكها** بعد القدرة فإن لم يقدر دفعها إلا ما لم يغيره اجارة أو مزارعة ثم يأخذ الخراج

صالح للزراعة فلو لم يصح ما يجب  
شئ صاع أي ما يزرع في تلك  
الأرض صح



من الاجرة ويدفع الباقي لرب الارض بعد حصة الزرع وان تعذر رباها واخذ الخراج  
من غيرها ودفع الباقي لربها وهذا بلا خلاف هذا الخراج موطئا اما خراج المقاسمة  
فلا يجب بيعه كما مروى في وقالوا الموزع الاخص قادر على الاعيا كزعفران فعليه خراج  
الاعيا للتضييع الزيادة قلت وهذا مما يعا ولا يفهم به كى لا تجرى الظلمة وقد علمت  
الماخوذ الآن من ارض مصر والشام اجرة لاخراج ولا عشر فما يفعل الآن من  
الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمونه كسرفه ان خرام ما حررت في شرح التنوير  
**ولا يتغير الخراج ان اسلم مالك الارض الخراجية فان اهل السواد يوضع الخراج عنهم**  
**فلا يخلو من عاذكرنا من حكم الارض الصلحية من النصف فتشبه او اشتراها اى ارض**  
**الخراج مسما** من مسما او ذى فيوديه المشتري ان قبضها وبقي من السنة ثلاثة اشهر  
على المبيع كما مروى لا فعل البايع وكذا لو قبضها لكن منعه انشا من الزراعة فعلى البايع  
ولو باعها وفيها زرع لم ينعقد حبه فعلى المشتري والا فله ايضا كما في القهستان وغيره  
وتخصيص الشرايا كبرنا على الغالب والافضل ما فيه انتقال الملك فكذا في الحكم ذكره  
البرجندى قلت وهذا ان كانوا يخذون الخراج في السنة فلو في اولها على سبيل التجديد  
فذلك ظلم محض لا يجب على احد اصلا وكذا لو باعها المشتري من اخر اخر من اخر حجة  
مضت السنة ولم يبق في يد احد ثلاثة اشهر فلا خراج على احد على الصحيح قلت فعلى  
هذا من شري ارض خراج ولم يبق في يده ثلاثة اشهر فاخذ السلطان منه الخراج  
ليس له ان يرجع على البايع لانه ظلم وليس له ان يظلم غيره **ولا عشر في خارج ارض**  
**الخراج** لانه لا يجمع العشر والخراج عندنا كما لا يجمع العشر مع الزكاة وزكاة التجارة  
وصدقة الفطر وخذ وعقر وخذ ونفى ورجم وحبس وحبس وقطع وضمان وتيمم وضو  
وجبل وحيض ونفاس وقد اوصلتها في شرح التنوير الى نيف وعشرين **ولا يتكرر**  
**خراج الوظيفة بتكرار الخراج** في سنة ولو مرار لما ان عرفت الله عنه لم يوظف مكررا  
**خلاف العشر وكذا اخراج المقاسمة** لتعلقه بالخراج كما لا يتكرر باتمكن من الزراعة  
حتى لو عطلها وقد عكس من الزراعة لم يجب عليه شيء لكن لو عطل وادى خراج ارضه  
لسنة او لسنتين جاز لان سببه ارض نامية وفيه اشارة الى انه يسقط بهلاك  
الخراج ولو بعد الحصاد ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وتخل الكله  
قبل اداء الخراج وقيل لا واعتمده قاض خان وغيره ويرفع موان الزرع ثم يودى الخراج  
والى ان الدين غير مانه لوجوبه كما في الحنية وغيرها والى انه واجب في ارض الوقف  
والصغير والمجنون والمأذون والمرأة والكافر والى انه لا يجوز جعله للمالك وهذا  
قول ابن يوسف خلافا لمحمد وهل يخل له ان مصر فانعم والا تصدق به بدينه وما في  
الحاوي من ترجيح جعله لغير المصرف في خلاف المشهور **واما العشر فلا يجوز تركه**  
اجماعا وخرجه بنفسه للفقر كما جزم به في التنوير قلت لكن في الاشياء في قاعدة

تصرف

تصرف الامام على الرعية عن البرازية يجوز ترك العشر لمن هو عليه غنيا كان او  
فقيرا لكن لو غنيا ضمن السلطان العشر للفقير من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة  
لا لو فقيرا انتهى ثم رأيت في البرجندى في بيان مصارف الجزية وكذا جعل العشر  
للمقاتلة جاز لانه مال حصل بقوتهم انتهى فلحفظ ولكن التوفيق فتأمل قلت ولم  
يذكر الموائمة كما في شرح السير الكبير ليس في ساية الحرب والذى صدقة لان  
الصدقة عبادة فلا تجب على الكافر فلحفظ انتهى **فصل في الجزية وهو الضرب الثاني**  
من الخراج وقد الاول لقوته بوجوبه مطلقا اسلموا اولاد لانه الحقيقة وعلامة الجاز  
الزوم التقييد اذ يقال خراج الراس وهي لغة فعلة من الجزا لانها جرت وكفت عن القتل  
والجمع جزى كحبة وحى وتوتها بالكتاب والسنة والاجماع وليست رضامنا بلفظهم كما  
طعن بعض المحدثين بل عقوبة على كفرهم ودعوة للاسلام باحسن الجهات بسكناه  
بيننا فيرى محاسن الاسلام فيسلمهم دفع شره الحال ويسمى ان الرضا بلفظ نفسه كفر  
بالاتفاق وفي كفر غيره خلاف ورية في المتأخر خاتمة انه يكفر ثم هي على ضربين ذكر الاول  
بقوله **اذ اوضع بتراض وصلى** فقد رعيت عليه الاتفاق بالاتفاق فحينئذ لا تقدر  
**ولا يتغير كما لا يتغير ما وضع على بني تغلب** من المضاعفة وعلى بني جران من الحل فلو ذلك  
من جارية بينهما ولد فادعياه معا وكبر الولد فهو بينهما فيؤخذ منه نصف من هذا وصفا  
من ذلك في السراجية وكذا الوماث الابوان معا وما الوماث احد هافيوخذ منه مثل جزية  
الاخر كما في النظم كذا في القهستان ومثله في المخرج عن البحر عن الخاتمة لكن في الجلة لاجزية  
عليه فتشبه ثم ذكر الضرب الثاني فقال **وان فحقت بلدة عنوة واقراها عليها توضع**  
**الجزية على خواتمها** كما ياتي **الظاهر الغني في اكثر السنة** وكذا المتوسط والفقير كما في  
المضمرات فلحفظ كون العبرة لاكثر السنة في السنة مائة واربعون درهما في كل شهر  
اربعة وهذا للتسهيل لا لبيان الوجوب لانه باول الحول بعكس خراج الارض كما في السانية  
وغيرها فلحفظ **وعلى المتوسط نصفها في كل شهر** درهمان وعلى الفقير القادر على  
**الكسب ربعها في كل شهر** درهمان في معرفة هؤلاء عرفهم كما في الكرمانى وهو المختار  
كما في الاختيار ذكره القهستان وقيل الفقير من له دون نصاب والمتوسط من له فوقه  
واعتمده في التنوير تبع البحر قلت واعترف في المخرج تبع البحر بانه لم يذكر في ظاهر الرواية  
ولا يخفى ان الاول اقر بالراى صاحب المذهب واقره في الشرح بلائية وفي شرح الجمع وغيره  
ينبغي تفويضه للامام اى كما راي الامام وفي المتأخر خاتمة انه لا يحد فتبصر **وتوضع على**  
**كتابي** كنصراني معتقد الانجيل ومنهم المفرقة والارمن ويهودى معتقد التوراة وسامري  
معتقد الاولين او الاخيرين على رايين وفي الصابي خلافا **وعلى مجوس** ولو عربيا  
لانه في حكم اهل الكتاب الا في المناكحة والحل الذيحة وقد وضعها عليه الصلاة والسلام  
على مجوس **وعلى وثني** اى عابد وثن وهو اسم له صورة كصورة الادمى ومجعه اوثان



والصنم صورة بلا جنة كما في القهستان عن ابن الاثير وجعل في الحج الوثن كالصليب  
صورة له **عج** صفة وثني خلاف العزى وان كان فيصلي الجواز استرقاقه فجاز ضرب  
الجزية عليه **لا** توضع على وثني **عزى** لان الجزية في حقه اظهر فلم يعذر والمراد بالجزية  
الرجل البالغ غير الكتاني لانا استرقق نسبا بهم وذراريهم اذ اظهرنا عليهم وترك  
القياس في العزى الكتاني بنص الكتاب قال تعالى ولا يدعون دين الحق من الذين  
اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية كما في الشربلية والعناية اي وان كان عزي الاصل  
وقد تهود او تنصر كورقة ابن نوفل وانه اندفع ما في الحج تبعا للحق قاله في النهر وكني  
في رده ما مر في اهل خزان وبني تغلب فتدبره **ولا على مرتد** واذ اظهرنا عليهم فقتلهم  
واطفاهم في لكنهم يجبرون على الاسلام دون ذراري عبدة الاوثان ونسبا بهم كما في  
العناية **فلا يقبل منها الا الاسلام** والسيف لخال كفرها ونسبة القبول الى السيف  
مساعدة ذكره البرجندي وفي القهستان وفيه اشعار بان توضع الجزية على العزى  
والجمن الكتاني والجوس في الاكتفا اشارة الى انه لا توضع على المبند ولا يسترق وان  
كان كافرا لكن يباح قتله اذ اظهرت بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم  
تقبل توبة الاباحية والشيعية والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان تابع  
المبند قبل الاخذ والاظهار تقبل وان بعده لا تقبل كما في التمهيد السالمى انتهى قلت  
واعلم الاخير صاحب التنوير جرت في شرحي عليه ان كل مسلم ارتد تقبل توبته الا ان  
عشر دانه يقتل ان لم يتب الا اربعة عشر فلما راجع من رايه ليبلغ مراده **ولا الجزية على**  
**صبي وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير ومن وامى ومقعذ ومفلوج ومجنون ومعتوه**  
**ومقطوع يد ورجل وشمل المملوك القن والمذبر وابن ام الولد** وقد سقط من شيخ الهدي  
لفظ ابن وتبعه القهستاني بل زاد وامة ولا ينبغي فاق من المعلوم ان لاجزية على النساء الاحرار  
فكيف بام الولد وانما المراد ابن ام الولد نعم يستثنى من ذلك نسبا بني تغلب فانها تؤخذ  
كما تؤخذ من رجالهم لوجوبه بالصبي كذلك في البرجندي وغيره تنبيه الاصل ان  
الجزية لا تسقط القتل فمن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية الا اذا اعانوا برى او مال فجب  
الجزية كما في الاختيار وغيره **ولا على فقير لاكتسب** ولو بالسؤال فلوقد رعى ذلك وضع  
الجزية وان لم تحسن حرفته ويكتفى بالصحة في اكثر السنة كما في اعتبار الغنى والفقير وكذا لو  
مرض نصفها ترجعها الجانب الا سقاط في العقوبة ثم الاعتبار فيها وقت الوضع فمن بلغ اد  
عتق او اناق او اقبل وضع الامام وضعت عليه ولو بعدة لاختص هذه السنة بخلاف  
الفقير اذا يسر بعد الوضع فانها توضع عليه لان سقوطها العجز وقد زال كما في الاختيار  
**ولا اعراهب** لمخالط الناس ويشهد في الدنيا حتى ان بعضهم من خفي نفسه ووضع  
سلسلة في عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب لكن في قاض خان انها توضع على الرعا  
والقسيسين في ظاهر الرواية كذا في القهستان والبرجندي وفي الشربلية

انساها وطهارها  
متن

عن

عن الاختيار والمراد الرعيان الذين لا يقدر على العمل والسياحون وخوهم اما اذا  
كانوا يقدر على العمل فجب عليهم وان اعزوا او تركوا العمل لانهم يقدر على العمل  
فصاروا كالمعلمين اذا تركوا العمل فتؤخذ منهم الجزية لتعطيل ارض الخراج اما غير  
مطبق العمل فمعتبر بغير صاحبة الزرع اعتبار الخراج الرويس خروج الارض انتهى  
ومثله في الجوهرية مقتصر عليه انتهى قلت لكن جزم في مخ الغفار عدم وجوبها  
عليه ولو قادرا على العمل لانه لا يقتل والجزية لا تسقط له انتهى ونقل ابن الكمال عن  
الاقطع ان القياس الوجوب انتهى وظاهره ان الاستحسان خلافه فليتامل وقد صرح  
في مجمع البحرين بالروايتين فتنبه **وجب الجزية في اول الحول** واما وقت وجوب الاداف  
اخبر كما حققه في النهر وخوهم في البحر والمخ عن الجوهرية لكنه خالف قول المصنف  
ويوجد قسط كل شهر فيه الا ان يجاب بانه للتسهيل كما قدمناه فتأمل ثم راي القهستاني  
نقل عن المحيط انها تجب في اوله عند ولادها كجزء القتل ويقتل الى مئة يسقط الا  
فوجب خلفه في الحال الا انه مخاطب باداء الكل عنده في اخر الحول تخفيفا وباداء قسط  
شهرين عند ابن يوسف في اخرها وقسط شهر عند محمد في اخره وتسقط الجزية  
كلها وبعضها بالاسلام او التداخل كما في **او الموت** حقيقة اركانها وهو على عجزه كما  
اذ اعنى اوزمن او قعد او صار شيخا كبيرا لا يستطيع العمل او افتقر حيث لا يقدر على  
شيء ولا فرق في المسقط بين كونه بعد تمام الحول او في بعضه وتسقط جزية حول من  
نصفه كما في الشربلية وغيرهما عن البرجندي كذا في القهستان عن المحيط انما يسقط  
باقيها اذا صار كبيرا او فقيرا او مريضا نصف الحول او اكثر انتهى وقد يوقف  
بينها باعتبار التقسيط على الاشهر وعده فتأمل ثم راي البرجندي عموم في جميع  
بانه يسقط عنه من الجزية ما بقي ولو عملها السنة او اكثر جاز ويسقط باسلامه  
الحول لسنة لا سنتين فيرد عليه سنة كما في الخلاصة وغيرها قيد بالجزية لان الدين  
والاجرة والخراج لا تسقط بالاسلام والموت اتفاقا واختلف فيما اذا لم يؤخذ منه خراج  
راسه حتى مضت السنة الاولى وجات سنة اخرى فعند ابن حنيفة **تد اخل بالقتل**  
**خلافها** والاجر سقوط جزية السنة الاولى بدخول الثانية كذا في التنوير وخوهم في الجمع  
وهو مبني على ان الوجوب باول الحول او باخرة ذكره البرجندي وجزم في الحج تبعا للمزيلي  
بانه باول خلاف **خراج الارض** فانه باخرة لسلامة الانتفاع ولا تد اخل فيه بالاتفاق  
كالعشر وقيل على الخلاف فيسقط الخراج عند ابن حنيفة بالتد اخل بالجزية لانه عقوبة  
خلاف العشر وهذا هو المذهب كما افاده في مخ الغفار ونقل عن الحارثي القديس  
بالموت ايضا على الاصح فيلحظ ويصح كيفية اخذها **ولا يجوز احد ان يبيعه للنصارى**  
**كنيسة** هي لليهود وها معرب بلبا وكنشت كما في موضعين من النهاية وتحمّل ان يكونا قرينين  
فالكنيسة فبليانة من الكنش معني الستر لسترهم فيها والبيعة فعلة من البيع كالجلسة



لانها نوع بيه لوقوع العبادة فيها وهي بيع الدنيا بالآخرة عما خوقوه قوله تعالى  
ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الاية كما في القهستان وغيره واهل  
مصر يطلقون الكنيسة على متعبداتها وتخصون اسم الديرة بعباد النصارى انتهى  
قلت وكذا اهل الشام **وصومعة** اي بيت نار او مقبرة او صوم كما في الحاوي في اربا  
اطلقه فشمع القرى كالأصبار وهو المختار كما في الفقه وغيره **وتعداد المنهدمة**  
**من غير نقل** الى مكان اخر وزيادة في بنا او نقص كما سخره وأشار الى انه لا يهدم  
القديسة من ذلك في القرى ولا في الأصبار وعن محمد تهم في أصبار المسلمين  
والاول اصح عند الحلواني كما في قاضخان وهذا كله في دارنا الفخمية واما الصليبية فتهدم  
في المواضع كلها في جميع الروايات كما في التمه ولا يخلو ظاهره مما اياها الى انهم بنوها  
في المواضع على قدر البنا الاول فلم يكن لهم ان يقولوا الى موضع اخر ومنعوا عن  
الزيادة على الاول كما في الخانية والكثافة اياها الى انهم يمنعون عن اظهار الفواحيش  
والبرياء والمزمار والطناير والغنا وكل هو محرم لان هذه الاشياء كباير في جميع الايمان  
ولا يمكن من اظهار بيع الخمر والخنزير كما في الاختيار كذا في القهستان قلت ونقل  
في شرحي على التنوير عن شرح الوهبانية انه لا يعدل عن النقص الاول ان كفى القديس  
الاول وان القديسة لا تهدم مطلقا على الصريح بل تترك مسكنة في الفخمية ومعبد في  
الصليبية فانهم وعن الاشياء والنظاير بعد الد عابريه الطاعون ان المراد بالمنهدم  
لا ما هدمه الامام بل ما اهدم وعبارته فايدة نقل الامام السبكي الاجماع على ان  
الكنيسة اذا هدمت لا يجوز اعادة بنائها الا سيوطي في حسن الحاضرة في اخبار  
مصر والقاهرة عند ذكر الامرات قلت يستنبط من ذلك انها اذا اقلت لا تنزع ولو غير  
كما وقع ذلك في مصر في القاهرة في كنيسة عارة زويلة قفلها الشيخ محمد بن الياس  
قاضي القضاة فلم تنزع الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم تجاسر حاكم على  
فتحها ولا ينافي ما نقلها السبكي من الاجماع قوله اعماسا وبعاد المنهدم لان الكلام فيما  
هدم من الامام لا فيما اهدم فليتنامل انتهى قلت وههنا فرع اخر مهم قال في الاشياء  
واختلف في سكنها بيننا في مصر والمعتد الجواز في محلة خاصة واقرب صاحب  
التنوير والباقي والشرنبلالي وغيرهم لكن رده جوي زاده وجزم بانه خلا فانه  
من لفظ الذخيرة بالناحية المحلة وليس كذلك فقد صرح الترمذاني في شرح الجامع  
الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انهم يومرون ببيع دورهم في اصبار المسلمين  
عنها بالسكن خارجها لايكون لهم محلة خاصة ليسكنوها ولهم فيها منعة عارضة  
كنيسة المسلمين فاما سكنهم بينهم وهم متجهون فلا كذا في فتاوى الاسكندرية  
فيحفظ هذا وفي محروقات المفتي ابن السعد من كتاب الصلاة سئل عن مسجد  
لم يبق في اهرافه بيت احد من المسلمين واحاط به الكفرة فكان الامام والمؤذن فقط

لاجل

لاجل وظيفتهما يد هب ان اليه فيؤذنا فيصليان به فهل خل لهم الوظيفة اجاب بقوله  
تلك البيوت ياخذها المسلمون بفتحها جبر على الفور وقد ورد الامر الشريف السلطان  
بذلك ايضا فالحاكم لا يوجز هذا اصلا وفيها من الجهاد وبعده ان ورد الامر الشريف  
السلطاني بعدم استخدام النعميين للمعبد والجوار لو استخدم ذمي عبد او جارية  
ماذا يلزم فاجاب يلزمه التعزير الشديد والجس والضرر ويومرون بما كانت  
استخفافا لهم وكذا فيزدهم عن دورنا انتهى فيحفظ ذلك وكذا يمنعون عن التعزير  
في بنائهم على المسلمين ومن المساواة عند بعض العلماء نعم يبقى القديم على قدمه  
كما في الوهبانية وشروطها وفي المنظومة الحجية ومنع الذمي من ان يسكنها  
او ان يحل منزلا على البنا ان كان بين المسلمين يسكن بل اهل ذمة على ما بينوا  
وهذا كله في غير ارض العرب لما في الاختيار وغيره يمنع المشركون ان يتخذوا ارض  
العرب سكنا اووطنا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يفتح دينان في ارض العرب واقرب  
في الشرنبلالية فيمنعون من استيطان مكة والمدينة والطائف وسائر ارض العرب  
لحديث المذكور نعم لو دخل تجارة جاز لكن لا يطيل واما دخوله المسجد الحرام فكيف السير  
الكبير المنع وفي الجامع الصغير عنه والسير الكبير اخر تصنيف محمد فالظاهر انه ورد  
فيه ما استقر عليه الحال كذا حرره فيما كتبه على التنوير والوهبانية عند قوله . . .  
وما حظر الاصحاب مكة لافراد لكنه عند الثلاثة يحظر رده المشارح رحمه الله بنقله  
وذاوهم للشيخ والمنع عندنا حكايته عنها الذخيرة تسفر وعبر الذمي عن المسلم وجوبا  
في ربه بالكسر لسانه وهيته فلا يلبس ما يخص باهل العلم والشرع كالرداء والجامعة  
والصوف والجوخ بل قيما خشنا من كرايس جيبه على صدره كالنساء كما في القهستان في  
ويجي **ومركبه وسرجه** اي سرج مركبه تحذف المضاف والا يلزم انتشار الضمير **ولا يركب**  
**خيلا ولا جلا** وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب حمار ويغل ويرذون ذكره القهستان في  
قلت لكن في الفقه والاشياء انه قول المتقدمين والمعتد الآن ان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا  
العمائم وان ركب الجار ضرورة ركبه بالاكف كما ياتي ونزل في الجامع انتهى فيحفظ **ولا يجعل سلاحا**  
اي لا يستعمل ولا يحمله لانه عزوكل ما كان كذلك يمنعونه عنه قلت ومن هذا الاصل تعرف  
احكام كثيرة **ويظهر** الذي بالشدة فوق ثيابه **الستير** بالجمع معرب فارسي حقيقة العجز  
والذل بلغة اهل العجم قاله العيني وفي البرجندي والقهستان في سود امن البلد وزنايم من  
صوف او شعر يشده على وسطه فوق ثيابه ولا يجعل له حلقة لشدة كما يشده المسلم  
المنطقة بل يحلقه عن العيين والشمال انتهى ملخصا وفي الاشياء واختلف المشايخ هل يلزم  
تمييزهم بكل العلامات او يكتفى بواحدة اي اما على الراس كالقلنسوة الطويلة او على الوسط  
كالستير او على الرجل كنعالتنا فتكون مكابهم خشنة فاسدة اللون غير مزينة خفيفة  
لهم وقيل في النصارى ان يكتفى بعلامة واليهود بعلامتين والجوس بثلاث وكان الحاكم يقول



ان صالحهم واعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها واما اذا فتحها عنوة كان له ان  
يلزمهم الثلاثة وهو الصحيح كما في النهر من التاتر خانية وفي الخانية وتميز نساوهم  
لا عيبهم بالكنيسة لان عبيد لم يلتزموا ذلك انتهم فليحفظ **ويركب سرجا** اي عند الضرورة  
على ما مروى بان كدها باب المريض منهم لموضع تحتاج اليه واحتاج الامام للاستعانة  
بهم في الدفاع عن المسلمين فيكونون بغير هيئة المسلمين فيكون قروا ليس سرجه **كالآف**  
وقيل يكون مثل الرمانة وقيل هو البردة وقالوا **الاحق ان لا يركب ان يركب الا الضرورة**  
كما ذكرنا حينئذ ينزل في الجماع اي جماع المسلمين وفي الخانية انهم تمنعون عن الركوب  
في اسواق المسلمين ولا يلبس ما يخص اهل العلم والزهدي والشرق كما قلنا مناه حيزا  
او غيره كجوخه وصوف رفيع ولا شك في منع استلباتهم وادخالهم في مباشرة يكون بها  
معظما عند المسلمين وقامه في الفتح وتميز نساوهم عن نسا المسلمين في الطريق والجماع  
فيجعل في اعناقهم طوق الحديد وتخالفا ازارهم ازار المسلمين كما في الاختيار قلت ينبغي  
الذممة في النظر الى المسلمة كل رجل الاجني في الاصح فلا تنظر اصلا الى المسلمة فليست  
لذلك **وتجعل على داره علامة كلبا** يسفر اي السايح **لهم** عند اعطائهم كما هو العادة  
وظاهر الكلام مشعر بسكنهم بيننا وقد حققناه ولا يكتفي بعلامة بل بعلامتين وثلاثا  
وقد بيناه والقصد التمييز على وجه مخلوع من التعظيم والزيينة فيكون في كل بلدة  
ما تعارفوا له من العلامة كما في القهستان عن متفرقات وصايا المترتبة **ولا يلبس**  
**بالسلام** الحاجة ولا يزداد في الجواب على وعيك **ويضيق عليه الطريق** وتحرم تعظيمه  
وتكره معافاته ولا تكره عبادة جاره الذي ولا ضيافته وقامه في الاشياء من احكام  
الذي ويودي الجزية قايما والاخذ منه قاعدا والاخذ بتليسه اي صدره وبهره  
**ويقال له اذ الجزية يا ذم** من اقتصر عليه في الجمع او باعد والله اقتصر عليه في الجمع  
او يا يهودي او يا نصراني كما في الغاية لا يا كافرا ولا يا ثاقبا القائل ان اذا كان في القينة وصنع  
في عنقه حين اداء الجزية قال تعالى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون اي حقرون  
ولهذا لا تقبل لو بعثها عايد نايبه في احد الروايات بل يكلف ان ياتي بها بنفسه لانها  
عقوبة وعند ما تجوز النيابة لانها للزجر تنقيص المال كما في القهستان عن الاختيار  
**ولا ينقض عهد** بالابا عن اداء الجزية الا في رواية كافي الجمع وقواها العيني فنقل عن  
الواقعات قتله بالابا عن الادا قال وهو قول الثلاثة لكن ضعفه في الحر كذا لا ينقض عهد  
بالقول بخلاف الامان كما في التنوير وقيدنا بالاداء لانه لو امتنع من قبولها انقض عهد  
كما في الفتح وغيره فليحفظ **او يزيه مسيل** وقلته مسيل وافتتان مسيل عن دينه وقطع  
الطريق **وكذا سبه النبي صلى الله عليه وسلم** اي اذا لم يعلن قتلوا علن لشتمه او اعتاد قتله  
ولو امرأة وبه يفتي اليوم وفي معروضات المفتي اي السعود تفصيل فراجع له لان امرنا الآن  
بالعمل بها كما في شرح عبد الرحمن افندي داماد قلت وهو اختيار العيني وابن الهمام

وبه افتي شيخنا خير الدين الرملي وقد عزاه ابن الكمال لسير الذخيرة فليحفظ بل  
ينقض عهد عندنا بخلاف المشافعي الذي كرهه القاري لا يمنع فالتاريخ لا يرفع  
فلو كان مسلما قتل كما بسط عندنا بخلاف المشافعي الذي كرهه القاري لا يمنع فالتاريخ لا يرفع  
لا يرفع فلو كان مسلما في الدرر والغرر وغيرها قلنا وقد حققته في اعلقته على  
التنوير وقد وقع هذا لابن الهمام حيث خالفه فيه اهل المذهب وقد افاد تلميذه  
العلامة قاسم في فتاواه انه لا يعمل باخبار شيخه ابن الهمام الخالفة للمذهب نعم نفس  
المؤمن قيل الى الخالف في مسئلة السب لكن اتباعنا للمذهب واجب انتهم نعم يوجب  
الذي ويعاقب عا سبه دين الاسلام والنبي صلى الله عليه وسلم والقران كما في  
التنوير تبعنا الى ابي كتن قيده في السراج بعوده فقال سب الرسول كفر وردة  
اما ذوالعهد من الكفار اذ افعلوا ذلك لم يخرجوا به عن عهودهم وامروا ان لا يعودوا  
فان عادوا عزروا ولم يقتلوا انتهم وقال العيني وابن الهمام واختيار في السب ان يقتل  
قلت وبه افتي شيخنا خير الدين الرملي وهو قول الشافعي ثم رايت في معروضات المفتي اي  
السعود انه ورد امر بسلبا في العمل بقول ابننا القائلين بقتله اذ اظهرانه معتاده  
وبه افتي قدس سره ثم افتي في بكر اليهودي قال لبشر النصراني نيكلم عيسى عليه الصلاة  
والسلام ولد زنا بانه يقتل لسبه الانبيا انتهم قلت ويؤيده ان ابن كمال باشا في احاد  
الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثين يا عايشة لا تكوني فاحشة قال والحق انه يقتل  
عندنا اذا اعلن بشتمه عليه الصلاة والسلام وعزاه لسير الذخيرة وقامه فيما علقته  
على التنوير فليحفظ بل ينقض عهد عندنا بالخالف بداء الحرب او بالعلية على موضع  
لما رتبنا او جعل نفسه طليعة للمشركين كما في التنوير وبالابا عن قول الجزية كما قلنا  
ويصير الذي في هذه الاربع صور **المرتد في جميع احكامه** لكن تخالفه في شيتين لو  
**او يسر يسترق** ولا يخبر على قبول الذمة واما **المرتد فيجب** على الاسلام ولا يسترق بل  
يقتل ويبغى واعلم انه **يؤخذ من بني تغلب بن وايل** من العرب من ربيعة ملبسون  
في الجاهلية وسكنوا بقرى الروم فلما اخف عليهم عمر رضي الله عنه برأى الصحابة  
فصالحهم على الضعف وعليه انعقد الاجماع **رجالهم ونساوهم ضعف الزكاة** بشرطها  
واسبابها فنفى كل اربعين شاة شاتان ولا زيادة حتى تبلغ مائة وعشرين فيها اربع  
شياه وكل الباقي كذا في المفتي قلت ولعله حتى يبلغ مائة واحدى وعشرين فليشامل  
**لامن صبيانهم** اي اطفالهم وكل فقرائهم ومجانينهم ومعايتهم اصلهم على ضعف  
زكاتها وهي الاجب عليهم عندنا بخلاف نسايتهم وخلاف الخراج حيث يؤخذ مطلقا  
كما مروى من احكام الولد المولد من جرائق وتغلب فلا تغفل **ويؤخذ من مواليهم**  
**الخراج والجزية كموالي قريش** فتوضيع الخراج والجزية عا معتقها لان الصدقة  
المضاعفة تخفيف والمعتق لا يلحق بالاصل فيه الا ترى ان الاسلام اعلا اسباب التخفيف



ولا يتبعه فيه واما احد يمول القوم منهم فخصه الصدقة بالاجماع على انه خلا  
القياس فلا يلحق به ما ليس بمعناه واعلم انه يصرف **الخارج** والجزية وما يؤخذ من  
**بني تغلب او من ارض جلي اهلها عنها او اهلها** اهل الحرب في المنج عن الجوهر  
عن الذخيرة اما يقبل الامام هديهم اذ وقع عندهم ان قتالنا للدين لا الدنيا والا  
فلا كما لا تقبل من يطع في ايمانه اذ اذنت هديته انتهى **فليحفظ او اخذ منهم بلا قتال**  
اي اخذ من اهل الحرب بلا حرب ومنه تركه اهل الذمة وعشر المستامن ونصف عشر  
الدمي وما صرح عليه اهل الحرب لترك القتال قبل نزول العسكر بسا حتمهم كما في الشرع  
وغيرها في **مصارف المسلمين** متعلق ببصرف كسب **التغور وبنو القناطر والجسور**  
قيل القنطرة بالجر والجسر بالخشب وكفاية **العلماء والمدرسين والمفتيين** اي وما  
يكفي المفتين والمحدثين والمفتيين لا غير كما في الكبرى والخزانة وغيرهما قال الامام للعهد  
كما في القهستان وفيه جزم البرجندي والباقي في شرحه للنفقة فليحفظ وجزم ابن  
الكل بتمام صدر الشريعة بان اهل العطا في زماننا القاض والمدرس وهكذا في المجتبى  
والسراج وخوه في المنج عن المحرو فيه عن الحاوي القدسي والمراد بالمحافظة في حديث  
لمافظ القرآن في كل سنة ما يتادينا رهو المفتي اليوم انتهى قاله بعد ان نقل عن الفتاوى  
ان الفتاوى ان لكل قاري في كل سنة ما يتادينا رهو المفتي اليوم انتهى قاله بعد ان نقل عن الفتاوى  
الاخرة **والقضاة والعمال والمقاتلة وذرائعهم** اي والادب جميع من ذكر لان العلة تعم الكل  
كما صرح به القهستان ومن لا مسكين وغيره او عبارة الهداية والكافي توهم اختصاره  
بالمقاتلة وفيه صرح شارح الجمع قال في الشرع بلا لينة قال في البحر وليس كذلك وتبعه  
في المنج ونقل عنه انه لم يرن نقل اصري في اعطائهم بعد موت ابايهم حالة الصغر انتهى  
والاطلاق مشعره ان الصنف اليهم ولو كانوا غنيا وليس كذلك فانه ليس للاغنيا  
نصيب من بيت المال الا القاض والغاري ومعلم القرآن والفقه كما في التجنيس كذا في  
القهستان قلت لكن في الاشعار بذلك نظر بعد تعبير النفقة بالرزق وتفسير البرجندي  
وغيره له بانه ما يجعل لفقير المسلمين اذ لم يكونوا مقاتلة وعزاه للمغرب وتعبيرهم  
بالكفاية مشعره وقد صرح القهستان بان ما في الرزق اشعار بانه لا يخل لهم منها  
الا بقدر ما يكفيهم اي ذرائعهم واهاليهم واعوانهم بالمعروف وسلاحهم ايضا كما في  
المنج عن البحر وان في الاقي اشعار بان يصرف الي غيرهم كاعوان العمال ونقل انه يخل  
فيهم الوالي والقاض والمفتي والمحتسب وطالب العلم والمذكر والواعظ بحق وعلم  
والمعلم بلا اجر وان اختلف هل العلوي والمعلم والمودن والامام والقاض من اهل  
الخارج ام لا انتهى لمخضاراد البرجندي والمفتي واختيار ابن الفضل نعم لانهم يخلو  
في امر الدين فكان كالغزاة قلت ومن صرح بطالب العلم شارح الوهبانية ايضا من  
كتاب الزكاة هذا ومن معظم ذلك عبارة الكعبة المشرفة ونفقتها وفي الظهير بجو

صرف الخارج الى نفقة الكعبة وقد افردوا الشرع بلا لينة رسالة سماها اشعار آل عثمان  
المكرم ببيت البيت المحرم ومصرحوا بانه لا شيء لاهل الذمة في بيت المال الا ان يكاد يهلك  
لضعفه فيعطيه منه بقدر ما يسد جوعته وبانه على الامام ان يجعل لكل نوع بيتا  
تخصه ولا تخطط بعرضه ببعض وله ان يستقرض من احد ما يصرفه للاخر ويعطي  
بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله عليه حسبي والى هنا تمت مصارف  
بيت المال ثلاثة فهذا مصرف جزية وخارج ومصرف العشر والزكاة مصرف الزكاة  
ومصرف الخمس والركا زمر في السيرة وبقي رابع وهو لقطه وتركته بلا وارث ودية  
مقتول بلا ولي مصرفها لقيط فقير وفقير بالاولى ونظمه ابن الشحنة فقال ميوث المال  
اربعة لكل مصارف بينتها العالمون قالوها الغنايم والكنوز الركا زمر بعد هذا المتصدق  
وثالثها غنايم مع عشور وجالية يليها العالمون ورابعها الضوايح مثل ما لا  
يكون له اناس وارثون فمصرف الاولين اتي بنص وثالثها حواصم مقاتلون  
ورابعها مصرف جهات تنساري النفقة فيها المسلمون **ومن مات من ذكر في نصف**  
**السنة حرم من العطا** لانه صلة فلا تملك قبل القبض والعطالة كالرزق وعرفا ما  
تخرج له في السنة مرة او مرتين قيل او كان شهر الرزق يوما بيوم ذكره البرجندي  
وقد من ان اهل العطا في زماننا القاض والمفتي والمدرس قيد بقوله في نصف السنة  
لانه لو مات في اخرها او بعد تمامها مصرف لقريبه تدب اذ يات الاقضا لانه وان ثبت  
الاستحقاق قبل القبض لكنه صلة لا تتم الا بالقبض فلم يخلفه وارث ومن تجله ثم مات  
او عزل في خلاها رد ما بقي في الاصح كما يعلم من الشرع بلا لينة ولو مات المودن والامام  
ولم يستوفيا سقط كالقاض وقيل لا كما في الدرر والتنوير لكن جزم في البغية بالقبض  
بانه يورث خلاف رزق القاض كما في الشرع بلا لينة عن الاشياء وهكذا في النهر كما مر في  
الغنم ويسمي في الوقف وقد حررت في علقته على التنوير ومنه ما في المنظومة المجيبة  
وان مات امام او مودن او لها في الوقف قد ربي ما استوفيا ذك فتاوا بسقط  
اذ ذاك صلة ورزق يضبط وقيل لا بل ان ذاك اجره وليس يسقط خيرا امره  
لو اخذ الغلة بالتمام وحازها قبل مضى العام امام مسجد او مودن او طالب العلم على ما بينوا  
لم يحكموا في ذاك باسترداد ثم اعتبار العرف بالحصاد لا الجزا استجابة الفقيه لا  
ولامدرس لعذر حلال كذا حكم ساير الارباب اولم يكن عذرا من باب اي من باب اولي  
وقامه في الاشياء وقامه في البحر والاشياء وشروح الوهبانية من الوقف ومنه قوله  
وليس باجر قط معلوم طالت فعن درسه لو غاب للعلم يعذر وتخرج بيت غاب عنه فقيره  
ولا يستحق السهم من ليس بخضر ومن غاب في الرستاق خمس وعشرون عاما من اخذ  
السهم فخطروا ليس به منه ان لم يزد على ثلاث شهور فهو يعطى وينظر في البيت  
ايضا واطلق بعضهم له اشهر فيه وبعض يقرر سقوطها في دون خمس وعشرة



اذا كان بد من خروج يغفر وقد اطيعوا الا ياخذ السهم مطلقا لما في من في الحكم في الشرع  
قلت كنت للسيوطي رساله سماها الضابطه في جواز الاستنابة تحقيق فيها الجواز  
باجماع المذاهب وابدع وكثير من الفوائد ووجه **باب المرتد لما فرغ من احكام**  
الكفر الاصل شرع في بيان احكام الكفر الطاري والمرد لغة الراجع مطلقا وشرعا  
الراجع عن ملة الاسلام وركنهما اجزاء كلمة الكفر على اللسان وشرائطها العقل  
والصحو والطوع **من ارتد وتعود العباد بالله تعالى** فهو مفعول مطلق مكسور العين  
ذكره القمستاني **يعرض عليه الاسلام** استجبا باعيا المذهب بلوغه الدعوة وفيه  
ايما الى ان اليهودي لو تنصر او نجس او نصراني لو تنحو او نجس لم يجز على العود الى  
كان عليه لان الكفر كلمة واحدة كافي البرجندي وغيره والى انه لو تكرر منه ذلك فلكل  
لكنه يضر بنجس حتى يتوب كما في القمستاني وغيره قلت كنت نقل في زواهر الجواهر  
عن اخر حد وذا الحاشية معزيا لليل الى انه يقتل ولا تقبل توبته انتهى وعزاه الباقي لابي يوسف  
وما لك ومحمد والليث لانه مستخف بالدين فتنبه **وتكشف شبهته ان كانت له شبهة**  
**فان استعمل حبس ثلاثة ايام** وان لم يستعمل قتل فورا على المذهب وعن الشيخين  
ان يجهل بلا استعمل بلا استعمل لرجاء الاسلام قال علي رضي الله عنه لان يهدي بك  
رجلا واحدا خير من ان تقتل ما بين المشرق والمغرب كما في الكرماني **فان تاب بعد الايمان**  
بكلمة الشهادة فيها ونعت وانما لم يذكر الكلمة وقيل ذكرها في المبسوط والابيض وغيرها  
للعلم بذلك ذكره القمستاني **والا يتب عنه قتل** وجوب التوبة الاسلام كما في حديث  
البخاري من بدل دينه فاقتلوه وفيه بانه لو عاب نبيا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
قلت توبته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في المشاف للفاضل عياض عن اصحابنا وغيرهم  
المذاهب الحق ان توبته لا تقبل ويقتل بالاجماع كذا ذكره القمستاني من غير تعرض  
لكلام صاحب السيف المسلول وغيره فتنبه وقد مر في باب المرتد عن الدرر وغيرها وقامه  
فيما علقته على التنوير ومنه ما في معروضات المفتي ابن السعدي ومخصه جعله كالزناديق  
فبعد اخذه لا تقبل توبته اتفاقا فيقتل واما قبله فاختلف في قبول توبته فعن ابي  
حنيفة تقبل ولا يقبل وعند بقية الامة لا تقبل ويقتل حد فلكل ورد امر سلطان  
في سنة تسعماية واربعة واربعين لقضاة المالكة المحمية برعاية راي الجائسين بانه ان  
ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقتل ويكتفى بتعزيره وجسسه علام بقول الامام  
الاعظم وان لم يكن من اناس يفهم خبرهم يقتل علام بقول بقية الامة ثم في سنة تسعماية  
 وخمسة وخمسين تقرر هذا الامر باخر فينظر القائل من اى الفريقين هو فيعمل بمقتضاه  
 انتهى قلت في حفظ هذا فانه مهم جدا وليكن التوفيق والله التوفيق ثم هل الحكم كذا في  
سباب الشيخين بنا عما نقلته في شرح التنوير عن النهر من ان ما نسب الى الجوهرة  
محل تردد فليست له وان قال في الشرع لا يثبت عليه محل قبول توبة المرتد لم تكن ردة  
بسبب

بسبب النبي صلى الله عليه وسلم او بغضه فانه يقتل حد ولا تقبل توبته سوا جاتا بها  
من نفسه او شهد عليه بذلك خلاف بقية الكفر ان فان الانكار فيها توبة لكنه تجدد  
نكاحه من شهد عليه مع انكاره وكذا يقتل حد بسبب الشيخين او الطعن فيها من  
الله عنها ولا تقبل توبته على ما هو المختار للفتوى كذا في الجوهرة انتهى لا يتنايه  
على ذلك فتدبر وتبصر ما هناك **وتوبته بالتبني والانفصال عن كل دين سوى دين**  
**الاسلام** اي بعد نطقه بالشهادتين وان لم يعلم معناه ان علم انه الاسلام ويشترط  
معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم ودون معرفة اسم ابيه وجده عما قاله عين الامة  
كافي في المينة **او بالتبني عما انتقل اليه** من الايمان تبني حقيقة كقول الكتابي لا اله الا الله  
محمد رسول الله وتبرأت عن ديني او حكما كما انكر ردة فانه رجوع منه الى الاسلام كما في  
البيضة وفيه اشعار بانه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه العادة بلا  
رجوع عما قال لم يرتفع كفره وهو المختار كما في الظهيرية كذا في القمستاني اي فيشرط  
التبني ايضا كما اشترط في كل يهودي او نصراني حتى لو قال النصراني لا اله الا الله محمد  
رسول الله وتبرأت عن النصرانية ولم يقل دخلت في الاسلام لم يحكم باسلامه لجواز دخوله  
في اليهودية كما في الدرر والغرر وغيرها قلت ففي قول القمستاني وتبرأت عن ديني في الحقيق  
فصور في الحقيقة وايضا هذا كله في الذين بين اهل الاسلام اما اذا كان في دار الحرب  
فاق بالشهادتين او قال دخلت في دين الاسلام او في دين محمد فهذا دليل توبته كما نقله  
الباقي عن البيهقي ونقل في شرحي على التنوير عن رهن فتاوى قاري الهداية انه قال  
كذا الفتح على ما والى الذي افق به صحته بالشهادتين بلا تبرل لان التلفظ بها صار علامة على  
الاسلام فيقتل ان رجع مالم يعد انتح وخوه في فتاوى صنع الله افندي المفتي بالروم  
فاجاب بانه يلزمه التبني ثم قال وبعض المتأخرين في زماننا حكموا باسلامه وقالوا انه  
علامة الاسلام وبه افق احمد بن كمال باشا وفي شرح الملتقي لعبد الرحمن افندي داماد  
وافق البعض في ديارنا باسلامه من غير تبني وهو المذهب به الان انتح فيلحظ ونقل فيه  
ايضا ان الكفار على خمسة اصناف وان معنى قولهم انكار الردة توبة اي امتناع القتل فقط  
فتثبت بقية احكام المرتد وان تاب فيبطل عدل ووقفه وكذا حده واولاده واولاد زنا وهذا فيما  
تقبل كالردة بسببه عليها الصلاة والسلام وتجد الشهادة مع الانكار في جميع ذلك الا  
في القتل فقط للتوبة بالانكار قال صاحب البحر وغيره وقد راينا كثيرا من يغلط في هذا  
الحل فيلحظ **وقتل قبل العرض** اي عرض الاسلام عليه ترك ندب على المذهب كما مر في اربعة  
تنزيهية وعند القابل بوجوب كراهة تحريم **والاضمان فيه** نعم لو قتله بخير اذن الامام  
يودع ويؤزل ملكه **عن ماله موقوف** على تبين حاله عند ابي حنيفة كما ياتي فان اسلم  
عادم ملكه اليه كما كان لان صار كالميت ولو احياه الله ميتا كان الحكم كذا لانه خلاف  
المعتاد كما في القمستاني عن الكرماني وان مات او قتل او لحق به ارحم به اي



حكم القاضي بلحاظه وينبغي ان لا يجرى القضاء به الا في ضمن دعوى حق العبد حكمه بالعق او  
خلول الديت كما في النهر وغيره **عق مدبره** من ثلث ماله وامهات اولاده من كل ماله  
واطلقه لظهوره نعم كما في الجوهره لا تخلو عن تسامح وفي البدائع وغيرها والوالا لمرته لانه  
المعق وحلت ديونه الموجهة لان الحاق كالموت فلذا قاله وكسب اسلامه لو ارثه المسلم  
انما يصحبه معه وعند الايم ثلاثة هو في وكسب رده في المسلمين فيوضع في بيت المال عند  
الامام كما ياتي ويقتضيه دين اسلامه من كسب اسلامه ودين رده من كسبه فان لم يف  
كسب اسلامه او لم يكن الا كسب الردة فالردة والدية فيسكن ياتي متناوحي في الشرع بلالية  
عن الوالوجبة وغيرها وكذا في القهستان قال وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافيهما  
واما عند هاهنا كما ياتي متناوذا لوله كسبان والا فها كان بلا خلاف كما في القهستان في  
عن المحيط ويوقف في كلا سببه على المير على ما قال السرخسي **بيعه وشرائه واجارته وهبته**  
**ورهنه وتدبيره وكتابته ووصيته** اي التي اوصى بها في حال رده واما وصيته في حال اسلامه  
فتبطل مطلقا ولو لقرينة في ظاهر المذهب كما في الشرع بلالية عن الفقه وكذا يوقف صرفه وسلم  
وصلى عن اقراره قبض دينه وضابط ذلك كل ما كان مبادلة مال مال او عقد تبرع ثم بين  
وقونها بقوله فان اسماحت في هذه التصرفات وان مات او قتل ارحم احواله بطلت  
عند الامام بناء على ان الاصل عنده ان الردة تنزل الملك فلذا اقال وقال لا يزول ملكه عن  
ماله فتتخذ تصرفاته في كلا سببه كما ياتي انفا وكذا انتقض ديونه من كلا سببه وكذا  
يكون كراه الوارثه المسلم ولكن محمد اعتبر كونه وارثا عند الحاق بد الحارب وابويوسف  
عند الحكم به والاصح ان العبرة بكونه وارثا عند محمد موته حقيقة او حكما كقتله او  
القضاء بلحاظه كما في الشرع بلالية عن التبيين وكذا في البرجندى وغيره قلت لكن في القهستان  
عن الكرماني الاصح اعتبار كونه وارثا عند رده ويبقى وارثا الى موته ولعل اختيار الراية  
الاولى باتفاق صاحبين فليتأمل وثبوته في محل حدث بعد رده فتنبه وتنبه تصرفاته  
في كلا سببه عند محمد ولا يوقف من تصرفاته غير المعاضضة والتصرف عما ولده الصغير  
فان ذكره موقوف بالاتفاق لكن اختلفا فتصرفه تصرف المير عند اي يوسف اي من ماله  
وتصرف المريض عند محمد اي من ثلثه وهذا لو تصرف قبل الحاقه فلو رده قبل الحكم  
فهو قوفه اتفاقا ويصح اتفاقا ما لا يعتمد تمام الولاية وهي خمس استيلا ده بان ولدته امته  
فادعاه ثبت نسبه واموميتها كما ياتي متناوذا بطلاقه بطلاق واقعه بعد فرقة الا  
تري انه يصح الطلاق الرجعي بعد البائن في العدة على انه يجوز ان لا تقع الفرقة كما اذا ارثا  
معافان الطلاق غير مفتقر الى تمام الولاية كما في القهستان عن النهاية قلت وكذا في  
الهبة وتيسيل الشفعة والحجر على عبده الماذون كما في التنوير وبطل اتفاق خمسة وهي  
نكاحه ولولامة او مرتدة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطل وذكر في الظهيرية لم  
يبين في الكتاب ان نكاحها باطل او فاسد كما في القهستان وغيره قلت لكنه قدم في اوائل

النكاح انها فيه ببيان فتنبه **وذي حجة حقيقة** او حكما كما اذا صاد بالطلب والميرى مثلا  
فدخل الصبيد وكذا الشهادة والارث وتوقف اتفاقا ما يعتمد المساواة وهو مضافا  
او الولاية المتعدية كتصرفه على طفله وماله ولده قلت وحاصله ان تصرفات المرتد على  
اربعة اقسام نافذة اتفاقا وبطل اتفاقا وموقوف اتفاقا وموقوف عنده نافذ عند هاهنا  
ويبقى امانة وعقله ولا شك في بطلانها وارث جنائنه الخطا بعد الردة وهي في ماله  
لا على عاقلة كما ياتي متناوذا وما ايداعه واستيداعه والتقاطه ولقطته فينبغي عدم جوازها  
كما في النهر وليراجع **ورثته امراته المسلمة** ان مات حقيقة او حكما بان قضى بلحاظه او قتل  
**وهي في العدة** لانه لانه مرخص باختياره بسبب عناده واصرارها فصارت كفارة وعن  
اي يوسف ترث مطلقا وان انقضت العدة واسرارها اشتراط كونها مدخولة فلا ترث  
غير المدخولة لانها تبين لا الى عدة فتصير اجنبية كما في الفقه قلت وينبغي ان يكون مفرعا  
على غير رواية اي يوسف اما عليه فلا فرق كما لا يخفى واعلم انه ان عاد مسلما فان بعد  
**الحكم بلحاظه اخذ ما وجد به باقيا في يد وارثه** لعود ملكه اليه كما مر اذا الوارث خلف وبطل  
حكمه لوجود الاصل لكن انما يعود الى ملكه بشرط القضاء والرضا من الوارث لانه ملكه حكم  
شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريقه حتى لو تصرف في حيا ورثه بعد عود المرتد مسلما  
نفذ تصرفه كما في المير وغيره او قيد بقوله باقيا في يد وارثه لانه لو ازاله الوارث عن  
ملكه او تلفه لم يكن للمير شيء ولا على المعق لكن لو كاتب ابنه عبد له فادى بدل الكتابة  
كانت على حالها بعد العود كما لو بدبره ابنه كما في القهستان عن المحيط لكن في البرجندى  
ان ادى الكل نفذ وان ادى البعض فله ابطالها وذكر بدل الابن الوارث فتنبه وسيجي  
وفي الشرع بلالية عن المير ولم ارحم استرداده من الامام كسب رده والذي يظهر عدم  
استرداده لانه لم يأخذه بطريق الخلافة بل كونه مال حربي كالحربي الحقيقي لا يسترد  
ماله بعد اسلامه استرجع قلت واليه يشير قوله في يد وارثه فتنبه وكذا قوله لا ينقص  
**عق مدبره وام ولده** فانها لم يد خلا في يد وارثه اصلا بل حكم بعقوبتهم بسبب الحكم  
بلحاظه نعم ولا وهم له وكذلك مكاتبه لو ادى البدل لو ارثه لا سبيل عليه ولا على المال  
لوزال عن ملكهم ولو لم يوده اخذه منه وان عجز عاد له كما في المير عن المير عن البدائع وان  
عاد قبله اي قبل الحكم به فكانه لم يرتد اصلا وكان مسلما اذ ابا قال له ولم يعتق مدبره  
ولم تخل موجد دينه ومن وارثه ما اثلج وما مع وارثه يعود ملكه بلا قضاء ولا رضا  
من الوارث والمرأة المرتدة لا تقتل عند نابل حبس دايما حتى تنوب وتضرب كل ثلاثة  
ايام وعن اي يوسف تقتل فلا يقتل قاتلها للمسيهة كما ياتي والامة تعبرها مولاها  
على الاسلا جمع بين الحقين وتنفيذ جميع تصرفاتها في ماله المحتجب بعدم قتلها  
فلذا اقال وجميع كسبهها لو ارثها المسلم اذ ماتت واعلم انه يرتثها زوجها اذ ارث  
مريضة وماتت في العدة لفصلها ابطال ولا يرثها ان ارتد صحيحا لانه لا يقتل



فلم تكن فارة فلهذا ما المرأة المرتدة فترث من زوجها المرتد بلا خلافا كما في الخبر  
وغيرها وقالها يعز فقط ان كانت في دار الاسلام لا فتية على الامام كما في الاختيار  
وساير احكامها الباقية كالرجل فيما ذكرنا فان ولدته امته فادعاه ثبت نسبها وامومتها  
والولد حر يرثه مطلقا ولدت له دون نصف حول او اكثر لا سلامه تبع الامه والمسلم المرتد  
فلما قال ان كانت مسلمة وكذا ان كانت نصرانية الا اذا ولدته لاكثر من نصف حول  
منذ ارتد وكذا النصف لعلوه من ماء المرتد فيتبعه لقربه للاسلام بالجبر عليه والمرتد  
لا يرث المرتد وان لحق المرتد ماله فظهر اى غلب عليه فهو في حق بلا مال ثم رجع  
فذهب به فظهر عليه فهو لو ارثه لانه لم يبق قسرا ولا اتفق لوارثه فكان ماله كالميتا وحكمه  
ما صار له قبل القسمة بلا شيء وبعد ما يقسمه ان شاء ولا يأخذه لومثليا لعدم الغاية  
وان لحق وترك عند اقصى بعبد لانه فكا بته الابن في المرتد مسلما قبل ادا البذل  
للان قبل الكتاب والولاء لعوده ولو بعد الادا لولا للابن وقيد بالكتابة لان الابن  
لو دبره ثم جاء الاب مسلما فالولاء للابن لا للاب كما في التناخانية ومن قتل مرتدا خطا فقتل  
بما رده او لحق قد ينتفي كسب اسلامه فان لم يكن او لم يكن الكسب الردة فالدية فيه على  
قياس ما صح في الشرع لانيته عن الولو الجية وكذا الوافر يغصب ما لو كان الغصب بالمعينة  
او بالبيعة فانه في الكسبين اتفاقا كما في الظهيرة واعلم ان جنسية العبد والامة والمكاتب  
والمدبر كجنائيتهم في غير الردة وقال في كسبه مطلقا وقوله ارجع ومن قطعت يده عن فارتد  
والعياذ بالله تعاقبات منه ولحق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دية لورثته في مال  
القاطع ولو خطا فعلى العاقلة وان اسلم بدون لحاق خطا لدية وعند محمد نصفها وقوله  
ارجع لعصمتها وقت السراية كالقطع كحاتب ارتد فحق فاخذ ماله اى مع ماله فقتل قبل  
الكتابة لمولاه والباقي لورثته لان الردة لا تؤثر في الكتابة زوجان ارتدا فحقا فولدت المرأة  
ثم ولد للولد ولد فظهر عليهم فالولد ان في كاسلها وتجبر الولد على الاسلام لا ولده لانه  
لا فدر لا مرتد واسلام الصبي العاقل صحيح اتفاقا وكذا ارتد اده خلا فالاب يوسف ولا  
خلافا في خليله في النار لعدم العفو على الكفر كما في التلوة وتجبر على الاسلام ولا يقتل  
ان اى اذ لا عفو على الصبي تنبيه العاقل المميز هو ابن سبع فاكثركا في المجتبى والسر اجية  
ولم يطع على ذلك لمرسوس حيث قال في انفع الوسائل ولم ارا احدا قد رده عدة ثم نقل  
عن الجلاية انه الذي يعقل ان الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والحلو من  
المرا تهي فيلحظ سن التميز بالسبع ويؤيده انه عليه الصلاة والسلام عرض الاسلام  
على علي رضي الله عنه وسنه سبع وكان يقتر به حتى قال سبقتني الى الاسلام طريا  
غلاما ما بلغت اوان حلي وسبقتني الى الاسلام فصرارهم هت واولان عز منى وقيل اول  
من اسلم من الرجال ابو بكر رضي الله عنه ومن النساء خديجة ومن الصبيان علي رضي الله  
عنه والظاهر ان اول من اسلم ورقة بن نوفل بدليل ما ذكره البخاري من خبره كذا قال الباقي

قلت

قلت وهذا اعزاه الحلبي في سيرته للسراج البلقيني موافقة للذين العراقي ان اول رجل  
اسلم ورقة بل عده العراقي من الصحابة وكذا اخيرا وبسطوا لكن رده الحافظ الذي  
وصوب الحلبي بغير اللزهي انهم من اهل الفترة من القسم الذي تمسك يد بن عيسى عليه  
الصلاة والسلام قبل نسجه وامن وصدق بانه عليه الصلاة والسلام الرسول المنتظر  
وذلك نافع له في الاخرة لا من اهل الاسلام لان اجتماع المسلمين ان اول من اسلم خديجة  
وانه لم يتقدمها في الاسلام رجل ولا امرأة ثم ابن عمه علي ثم مولاه زيد بن حارثة وتبناه  
عليه الصلاة والسلام وسنه ثمان سنين فكان يدعي زيد ابن محمد ولم يدكر في القرآن  
احد من الصحابة باسمه الا هو اى جبرائيل انما نزل قوله تعالى ادعوهم لا بايهم واستثنى ابن  
الجوزي ايضا ما روي في بعض النسخ ان السجل الذي في قوله تعالى يوم نطوي السما على  
السجل للكتب اسم رجل كان يكتب للنبى صلى الله عليه وسلم ولا من الصحابة اصل الا ان الصحابي  
من اجمع به عليه الصلاة والسلام بعد البعثة مؤمنا بما جاء به عن الله تعالى محكما  
بأيمانه بعد البعثة اى الرسالة بنزولها اليها المدثر وهي المرادة عند الاطلاق بناء على  
انها مقارنة للنبوة لاظهارها بنزولها فاصدع ما توهم على تاخيرها عنها فمن بينها فهو  
من اهل الفترة فيلحظ ثم ابو بكر رضي الله عنه فقلت وقوله ان اول من اسلم اى اول من  
ظهر اسلامه واول رجل بالغ ليس من الموالي وعبارة ابن الصلاح والاورع ان يقال  
اول من اسلم من الرجال الاحرار اى الغير الموالي ابو بكر ومن الصبيان علي ومن النساء  
خديجة ومن الموالي زيد بن حارثة رضوان الله عليهم اجمعين انتهى وفيه ان بناء عليه  
الصلاة والسلام الاربعة كن موجودات عند البعثة وبعد تاخير اسلامهم الا ان يقال  
خديجة تقدم لها شركا خلافتهم وفيه ان عليها نظيرهن الا ان يفرق بالبعثة والاصالة فتبصر  
ثم ههنا مسائل كثيرة من مباحث الايمان والاسلام والمكفرات تركتها خشية التطويل بل  
عد ما عدا ابنة من الوهابية وشرحها وهي قوله وصح تكفير منكر خلافة العتيق . . .  
وفي الفارقة ذاك الاظهر ومن قال خذ هذا المال واغزو ما نوى به صلة فالمال قرض يمسير  
ومن قال في الدنيا المستاحبها يكفر قالوا المستخف المقر ومهما استخف الشخص يوما بسبه  
كذا اخذ يكفره يتقرر وقيل له ما تنق الله قال لا كذا ما تخاف الله بالنفى يكفر وما جازحه الله  
وتكفيره بالمجد في الشرب يكفره وقيل لا لبعض ينظر بنية وتسمية عند الحرام تكفر . . .  
ومن دفع المال الحرام لسائل فكفر اذ يرجو به ان سيوجز ولو علم المهمل به فد عال . . .  
وامن من اعطى فالاثنتين كفروا وقد كفروا من في حلال يقول لاه احب حلالا والحرام اخير  
محلل وطى الجيف كفروا بعضهم وفي من يرى تحريمه الوطى تحصر واطلق منع بعضهم ثم دعوا  
به مثل الاستبراء وهو المحرم وتعليم الذكرا لمطهر كافر تجوز ومس الذكرا حين يظهر  
ولليل اول المال تخدم كافر ولليل للاسلام لو قام يغفر ولو قام للسلطان او قبل الثرى  
وحياه تعطي له لا يكفر ولا كفر من قال يا كافر هو مسلم وابا بها انا واولا يعذر . . .

من شرب خمر



كمن قال لا قبل بدني شافعا ولو انه ذاك الشيخ المظهر وباحضري ناظر ليس قولها  
عن الله كفر احققوا وخرروا جدر وبيش درو شنان كفر بعضهم وصح ان لا كفر وهو المخرج  
ومن قال يشك الله بعض مكفر وتخش عليه الكفر بعض مقرر ومن يستحل الرقص قالوا بكفر  
ولا سيما بالمد فيلهو ويرمز ومن لولي قال في مسافة تجوز جهول ثم بعض مكفر  
واثبتها في كل ما كان خارقا عن النسق الخم يروي وينصر وسافر شخص ثم يبيع صبيحة  
اعتق ان يرجع عن البعض يكفر وسلمان في الامان لو قال عادل ولم يقصد التاويل فالكفر  
وخافوا على من كان يبعث عالمه من الكفر اذ لا مقتض البعض يظهر ولكن به من سبب مكفر  
كذلك الذي لفظ الفقيه بصغر ولعن يزيد جوز الجورة وحجاج كمن ينبغي الكفر سطر واه  
وفي كفر من صيا بخير طهارة مع الحمد خلف في الروايات بسطر **باب البغاة من البغي وهو**  
**التجاوز عن الحد وفي الفتح انه لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نبغي وعرفا طلب ما لا يخل من حور**  
**وظلم وشرعاهم الخارجون من الامام بغير حق وهم اقسام ثلاثة قطاع وخوارج وبغاة**  
**كما خصته في شرح التنوير اذ اخرج قوم بادعاء الامارة كما في القهستان عن التمهيد**  
**مسلمون غير فاسقين كما هو المتبادر عن طاعة الامام الخليفة العدل كما في المحيط**  
وغیره وهذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للعلية لان الكل يطلبون الدنيا فلا يترك  
العادل من الباغى كما في العاديه وفيه رمز الى انه يشترط انهم انهم على الحق والامام  
على الباطل متمسكين بشبهة ولو فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم تكن لهم  
شبهة فهم في حكم اللصوص والى انهم لو خرجوا عليه لظلم ظلمهم جاز وليسو ببغاة لكن  
اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم بوعد الصادق صيا الله عليهم وسلم  
فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم امر ورج لعدم تيقن الغلبة كما في القهستان عن المخبر ان  
**وتعقبوا على بلد دعاهم الامام ندب بالاجوباء عليهم ما اذا بقا تلوا الى العود الى جماعة وكشف**  
**شبهتهم لانه اهل الامور وبداهم بالقتال لوجيز وتهيأ والقتال محتجين** وقيل  
تكسر منعتهم بلا سلاح ان امكن والافا سلاح والا لا وقيل لا بد من مالم يبدوا وظاهر  
كلامهم ان المذهب الاول وان من دعاه الامام الى قتالهم افترض عليه اجابته وفي  
المبتغى لو غلب الظلم السلطان ولا يمنع عنه لا ينبغي معاقبته ولا معاوئتهم فان كانت لهم  
**فئة اجهز وجوب على اخرجهم** اي اتم قتله واتبع موليهم والا لا لعدم الخوف وفيه  
بان لو اسر منهم لم يقتله ان لم يكن لهم فئة والقتل كما في المحيط ولا تنسب ذريتهم  
ويشبههم وزمنهم وامامهم وامراتهم لا يقتلون لومع الكفار فها اولى كما في الاختيار ولا  
**يقسم ما لهم لعصمتهم بل تجسوا حتى يتوبوا فيرد عليهم** بالاجماع بعد كسر منعتهم  
لانهم مسلمون وجاز استعمال سلاحهم وخيلهم عند الحاجة فتقسم بينهم قسمة  
حاجة لا تخليكم وان قتل باغ مثله فظهر عليهم لا يجب شي لا قود ولا دية ولا اثم كما يفيد  
الكلية في سياق النفي كونه مباح القتل وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهل اخر

منه عند اقبل به اذا ظهر على مظهر وهذا اذا لم تجر على اهل احكامهم والافلا وان  
**قتل عادل مورثه الباغى يرثه ولو بالعلس لا يرثه الباغى الا اذا ادعى انه كان على**  
**الحق وعند اي يوسف لا يرثه مطلقا قلنا التاويل الفاسد ملحق بالصبي في دفع الثمن**  
فامتنع الخمان وكبره بيع السلاح من علم انه اهل الفتنة وان لم يعلم الفتنة فلا واما  
بيع ما يتخذ منه كالحديد وخوه فيكره لاهل الحرب لا لاهل البغي لانهم على شرف  
الزوال تنبيهه افاد كلامهم هنا ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه في كل ما في النهر  
وغیره تنبيه اخر ذكره الباقي في شرح القاية فان قلت السلطان مراد نصره الله  
تعا جهز العكس في زماننا سنة سبع وثمانية وتسبع مائة لقتال قزلباش المشهور  
بالرفض فهل تجوز قتالهم وبداهم بالقتال او لا قلت نعم ان سبوا الشيخين ولعنوا  
ففي الخلاصة الرافضة اذ سبب الشيخين ولعنوا فهو كفر فعلى هذا فلا شبهة في  
قتالهم انتهى **كتاب القبط** هو لغة ما يلقط من الارض وشرعا طفل حي لم يعرف  
نسبه بطرح خوف الفقر والزنا مضيقه آثم ومحرزه غانم كما قال **التقاطه مندوب**  
لما فيه من احيائه وهو افضل الاعمال **وان خيف** هلاكه كان وجد في الماء او بين يدي  
سبع **فواجب** اي فرض كفيلة لو كان جماعة او عين لو وحده وينبغي ان تدم طرحة  
بعد التقاطه لانه وجب عليه بالتقاطه حفظه فلا يملك رده الى مالك عليه ذكره  
الباقي **وكذا الحكم في اللقطة** فاخذها بخوف احب وبه واجب هو المذهب وهو حر  
تبع الدار لان ثبت رقه **بجحة** على خم هو ملتقطه لسبق يده ونفقته واحتاج اليه  
كدوا ومهر اذ اوجه السلطان في بيت المال ان برهن على التقاطه والامال ولا قرابة له  
**وكذا اجنابته وارثه له لان الغرم بالغنم وان اتفق عليه الملتقط فهو متبرع لعدم**  
ولايته الا ان ياذن له الحاكم بالاتفاق عليه ولا يكتفى بمجرد اذنب بل بشرط الرجوع هو  
الاصح فيرجع على بيت المال اذ امان في صغره وعليه اذ اكبر كما في القهستان عن النظم  
او يجده **قوله القبط اذ يبلغ** كذا في الجمع وغيره ليصدقه على ان القاض قال له ذلك لاما  
زعمه ابن الكمال والباقي وغيرهما كما افاده في النهر فليحفظ **ولا يوجب من ملتقط وهل**  
للسلطان اخذه بالولاية العامة في البحر لا وفي النهر نعم لكن لا ينبغي اخذه الا عوج  
ولو دفعه لاخر باختياره سقط حقه ولو دفعه للقاضي فله ان لا يقبل منه وان برهن انه  
لقبط لانه التزمه بالتقاطه فصار كالوصي وان ادعاه واحد ثبت نسبه **نجد** دعواه استحسانا  
لوحيا والافا لينة ولو كان مدعيه عبدا ولكن هو حر لانه لاهل او كان مدعيه ذميا ولكن  
هو مسلم تبع الدار ان لم يكن اي يوجب في مقرهم وهو ذمي ان كان فيه اي ان وجد في مقر  
الذميين والواجد ذمي لان العبرة هنا للواحد لا للمدعي كما حرره ابن الكمال والمسئلة في  
رباعية كما في شرحنا على التنوير وغيره وان ادعاه اثنان معا ولا مرجح ثبت منها خلا  
لها وان وصف احد بها علامة او سبق فهو اول للترجيح ولم ار حكما ما اذا استويا وينبغي



ان يكون الراي فيه للقاضي **والحر والمنسل اولي من العبد والذمي** لف ونشر مرتب وفيه  
اشعار بان المرادين ليستاك كما سطره في التنوير وغيره وانه لو ادعى اكثر من  
رجلين لم يثبت من الاكثر كما في القهستان عن النظم وهذا يقتضي عدم تقييد بالجنسية  
كما هو ظاهر النهر عن الحنية فتنبه وقد شبهه في الميز وغيره ببولد الامة المشتركة وقد  
فيها الاطلاق عن الامام فتبصر وان **شئد عليه مال او على دابة هو عليها فهو له**  
حتى الدابة كما يفيد من الاطلاق القهستان في كان الكل لم ينفع منه عليه بامر قاض وقيل  
بدونه ايضا والصحيح الاول وله شرما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض هبة  
وتسليم في حرفة لانه انفع له لا تزوجه وتصرفه في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته  
في الاصح كالعلم وقيل له اجارته كالام وكذا اليسر له ختته فلو فعل فملك ضمن ولو علم الخا  
انه ملتقط ضمن نعم له نقله حيث شاء وقامه وفيما علقته على التنوير وفي البرهانية  
وليس له ختن فيضمن هلكه وقادفه لا الام بالحد يجر انتفع **كتاب اللقطة** هي  
بالفتح وتسكن اسم للمال الملتقط مختصة بخير الحيوان وشرعا مال يوجد ضايعا فيعرف  
للملحظ على الغير لا التملك ورفع اجرو واجب على امر وقامه فيما علقته على التنوير  
**امانة بالاتفاق ان شهد عند القدرة شاهدين انه اخذها ليردها على صاحبها**  
**والا يشهد ضمن وابو يوسف** لم يشترط الاشهاد سواء اتفقا انها لقطة ام لا كما في شرح  
الكنز خلافا لما في شرح الجمع فتنبه **والقول للمالك ان انكر اخذه للرد ولم يشهد عليه**  
فيضمن عندها **وعند ابي يوسف القول للملتقط بيمينه** فلا يضمن والاو والصحيح كما في  
شرح الكنز خلافا لما في شرح الجمع فتنبه **والقول للمالك ان انكر اخذه للرد ولم يشهد عليه**  
**فيضمن عندها** **والقول للملك ان انكر اخذه للرد ولم يشهد عليه**  
القهستان عن المصنف ان قلت كنت في الميز عن الحاروي القدسي انه رجع على قول ابي  
يوسف حيث قال وبه نأخذ انتفع فليحفظ وفي خزائن الفتاوى لو قال الملتقط اخذتها  
من الطريق وقال صاحبها اخذتها من منزلي ضمن ويكتفي في الاشهاد قوله من سمعته  
يشهد لقطة فدلوه على وان تعددت لانها اسم جنس ويعرفها في مكان اخذها  
وفي الجامع اى جامع الناس كابواب المساجد ووقع في نسخة الباقي في خط الجامع وهو  
سهو ملة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعد ما هو الصحيح وعليه الفتوى  
قال الحلواني انه يكتفي عن التعريف بالاشهاد ومثله في السير الكبير ولو عرفها غيره  
بامر ان لجزه جاز كما جاز دفعها لامين وله استردادها منه وان هلكت في يده  
لم يضمن كما في القهستان عن الحنية وغيره وقيل ايضا في تعريفها ان كانت عشرة  
دراهم فاكثر فحولا وان كانت اقل فابا ما بقدر ما يرى واما ما لا يبق فانه يعرف  
الى ان تخاف فساد به بطله الظن وبلا خلاف وفي القهستان عن النظم لو كانت مالا  
يبقى باعها بامر القاضي ثم حفظ عنها انتهى فليحفظ ثم اى بعد مضي مدة التعريف

يتصلق

يتصلق الملتقط بها ولو على نفسه او قريبه كما ياتي الا اذا عرف انها للذمي فانها توضع  
في بيت المال كما في التنوير وغيره فليحفظ **ان شأنا ايضا** لا الحق للمستحق بقدر الامكان فان  
الثواب يصل اليه لكن الافضل حفظها ليجي صاحبها لان التصديق رخصة والحفظ عزية  
كما في الكرماني وفيه اشعار بان بعد المدة لم يدفعها للامام وفي النوادر يدفع اليه  
فان قبل فله التصديق والاقرض من غنى كما في الذخيرة **فان جازها بعد فهو بالخيار**  
**اجازته ان شاء اجرو له** وان شأنا ضمن الملتقط ولو تصديق بامر القاضي في الاصح كما في  
يضمن القاضي او الامام لو فعل ذلك او ضمن الفقير وهذا كله ان كانت اللقطة هلكة فلو اتيه  
اخذها منه كما ياتي وايضا ضمن لا يرجع على الاخر وتغريير الفقير غير معتبر لانه ليس  
في ضمن عقد فتنبه **وياخذها منه ان كانت باقية** تصرخ بما علم كما قدمنا والاكتماء  
مشير الى انه لا تجب على الملتقط الا ايضا وان كان يبرح وجود المالك وقال شرف الامة  
انه يجب كما في القهستان عن الحنية قلت كنت في الميز عن القنية ان رجي وجود المالك  
وجب الا ايضا فليتبني له ذلك **ولقطة الحل والحرم** عند ناسوا فلا فرق بين مكان ومكان  
ولقطة ولقطة **وتجوز التقاط البهيمة الضالة كشاة وفرس وهو متبرع في اتفاق عليها**  
اي على اللقطة بلا اذن حاكم سلطانا كان او قاضيا وان كان باذنه لا تجزئه بل بشرط  
**الرجوع فدين على ربه** ولا يامر به بالاتفاق حتى يبرهن انه لقطة ويكون اصح كما ياتي  
تنبيه لو انفق عليها فملك لم تسقط النفقة عند علمنا خلافا للزفر كما في الشرع بل لا  
عن الينابيع له اى للمنفق بشرط الرجوع ان تحبسها عنه **حيث ياتى اخذها** اى ياخذها  
انفق فان امتنع بيعت في النفقة كالرهن فان هلكت في يده بعد الحبس سقط وان هلكت  
قبله لا تسقط لانها امانة واعلم انه بوجز القاضي ماله منفعة كبخل وحرار ونفق منها  
وما لا منفعة له باذن القاضي بالاتفاق ان صلا اذا اقام الملتقط البينة انها لقطة هو الصحيح  
لاحتال الغصب والحيلة لا تجاب النفقة على صاحبها وان قال الملتقط لا ينفق على يده  
القاضي انفق عليها ان كنت صادقا وقيل تخلف والا يكن اصلا باعها القاضي او مأموره وامره  
**حفظ المالك وفيه ايا الى ان المالك لا ينقض البيع** فلو بيع بلا امر قاض كان له تنفيذ البيع  
قائمة وتضمن البايع والمشتري هلكة كما في المحيط وفي البدائع لا يبيعها القاضي حتى يقيم  
البينة على خوما ذكر في الاتفاق فليحفظ والابق في ذلك كله كاللقطة الا انه لا يوجر خوف  
الابق ثانيا كما ياتي **وللملتقط ان يشتفع باللقطة بعد التعريف** لو كان فقيرا اى بلا امر حاكم  
كما يشعر به الاطلاق ولو باعها وانفق منها على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق مثله على  
المختار كما في القهستان عن الظهيرية قلت وفي النهر عن العدة انه انتفع بها لفقره  
ثم ايسر له عليه التصديق مثله فتأمل وفي الشرع بل لا ينفق عن البرهان انما يشتفع الفقير  
لو باذن القاضي عند الاكثر وقيل بدونه انتفع فليحفظ **وان كان غنيا تصدق بها على فقير**  
ولو بلا اذن قاض على ابويه او ولده او زوجته لو كانوا فقرا لانهم محل للصدقة وان كانت



ولذلك اخذها ولا  
يجب دفع اللقطة  
الى مدعيها الا بينية  
ع ع ع متن

وان كانت اللقطة حقيرة بما لا يطلبها صاحبها كالنوى وقشور الرمان والسنبل بعد  
الحصاد ينتفع بها **و** يعرف لان تركها اباحة للاخذ دلالة قلت وفي التمهيد  
انه يملكها الاخذ او الدافع وهذا اذا دفعها بغير قضا فلو به لم يضمن كما في الحاشية  
**وتحل** اي الدافع ان بين علامتها واصاب في علامتها كلها كما في التاتر خائنة وظاهر انه  
شرط كما في المخرج عن البحر **غير جبر** وكذا اخذ ان صدقه ولم يبين على الرجوع وله اخذ  
كفيل الامع البينة على الاخذ كما في المخرج عن النهاية فروع التقطها فضاغت فوجع صاحب  
اخر لا خصومة له بخلاف الوديعة كما في التتوير لكن في الحد ادى ان له الخصومة ولو  
اخذ ملكه وجد غيره في مكان لا يملكه ويصير كاللقطة في الحكم كما في الشربلا لينة  
وكذا ملالة المرأة لكن في التمهيد في جعل ذلك في ملالة المرأة فلم تجز الثانية ان تنتفع  
بها الا اذا تصدقت به على انتها الفقيرة مثلاً ثم تبها منها فحينئذ تنتفع بها قال  
وكذا في الملك الثاني ولو مثل الاول او اوجد ولو اذن انتفع به بلا تكلف لانه راض بذلك  
فليحفظ ما في الهادية جازل في بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه لاهله كما في الحاشية  
وفيها ايضا غريب لا وارث له معروف مانع عن شي يساوي خمسة دراهم في دار رجل  
فقير ليس له التصديق به على نفسه وليس بمنزلة اللقطة انتفع لكن في الخلاصة والظهير  
والولو الجنية والمحيط ان ذلك وانه كاللقطة وفي النهر عن الحاي غريب مات في بيت انثا  
ولم يعرف وارثه فتركته كلقطة مالم يكن كثير افليت المال بعد الفحص ورثته سبيل فم  
تجد م فله لو مصرفا انتفع فليست له ذلك عليه ديون ومطام جهل اربابها واپس من  
معرفة فعله التصديق بقدرها من ماله وان استغرقت جميع ماله وسقط عنه المطالبة  
في العقبى كما في التتوير والمجتي فليحفظ اخذ بريح حمام فياخذه من افراخها كلقطة  
فيصرفه لنفسه فقير او غيره غنيا وحل شراؤه من الفقير وهكذا كان يفعل الامام  
الخلافي وكان مولعا بكل الجواز جمع جوز فرخ الحمام كما في الظهيرية اي لو علم انه لوكر  
برجه انا انا اهليه لغيره ولم يعرفه ولو مر غار تحت اشجار في غير اصهار  
لا باس بالتناول مالم يعلم النعم صرعا او دالة وعليه الاعتماد وفي الوهبانية  
واخذت نقاحا من النهر جاريا بجوز وكشري وفي الجوز تخضر ومن مر بالاشجار صيفا فابط  
وفي ارضه ثمره الا انظر اذا لم تكن تبقى ولا نعي عادة ولا هو تصري ولا هو يظهر  
وما حب بريح والاناث حمامة له الفرخ اول والغريب موكر يضمنها كالبالغ الطفل حيث لم  
يكن مشهدا عند اللقاء فيجد في اللاب والموص التصديق بعد ما يمر بها حولا وان شايخ  
**كان** الا بقى هو فاعل من الاباق بالسكر وهو الهرب ومعه اباق كلفار وابق كركع  
كما في القاموس وعرفه ابن الكمال بانه اخلاق الرقيق تمر اليشمل الهارب من موجره  
ومستعيه ومودعه ووصيه ندب اخذه لمن قوي عليه والا فلا يندب ويفرض ان خاف  
طبياعه ونظم لنفسه كما في التتوير وكذا الضال وقيل تركه افضل ولو عرف بيته فايصاله اليه

منه

اولى ورده فعملها الى الحاكم ان شاؤ ولا يقبل منه الا بينية عما خوما صرفي اللقطة فحسب  
الابق تعزيرا وخوف الاباق ثانيا **ون الضال** واعلم ان الضال في النفقة كالابق كما فصلنا  
الا انه لا يباع كما في التمهيد عن الكشف **وطن رده** ولو ميبيا او عبدا وهو ممن يستحق  
الجعل كغير حافظ وخادم ومستنعان به كما ياتي من مدة يسفرا وكثيرا **يعون ردها**  
ولو بلا شرط استحسن لا غير في الصلح على الاقل لا الاكثر وان انفق عليه اضعاها  
بامر القاضي وما في شرح الوهبانية بغير امر القاضي فسبق قلم ولو اراد او املك  
رجلين نصف بينهما او عليهما ولا يشع برد الضال والبيهة الا بالشرط لقوله من رده  
على ثلثة كما في المخرج وغيرها وان كانت قيمته اقل من اربعين قيمته **الادرها عند محمد**  
**وعند ابن يوسف** يجب اربعون لان التقدير بينهما ثبت بالنص فلا ينقص عنها كصل  
الفطر ولم يذكر في الهداية قول الامام وذكره في البدائع والاسيماي مع محمد فكان  
هو المذهب ذكره مولانا في محروك لكن الذي عليه اصحاب المتن مذهب ابن يوسف  
فينبغي ان يقول عليه لمواخفته للنص كما في من الغفار واعتمد في تنويره لكن صنيح  
يوافق الاول فتأمل وان رده من دونها فحسابه وقيل يرض له برأي الحاكم به يفتي كما في  
التتوير ولو من المصنف يرض له او بحسابه كما مر عنه لا يشع له كما في التمهيد في وغيره  
عن المضمرات وان ابق منه لا يضمن ان **اشهد انه اخذه ليرده** لانه حينئذ امانة **والا فلا**  
**يشع له** من الجعل ويضمن ان ابق منه لو مات قبل الاشهاد مع ثمنه منه وقد سألنا ابن يوسف  
لا يشترط الاشهاد دمة وهذا فله الجعل ان رده ولا يضمن وهذا اذا لم يستعمل في الطريق  
لحاجة نفسه ولا يضمنه كما في التمهيد في الكه اذا علم اباقة منه فلو انكر المولى اباقة  
فالقول له والآخر ضامن اجماعا كما في التمهيد في وغيره اي له ان يمين اباقة بان يبرهن  
انه ابق او ان مولاه اقربا لك فتقبل كما في البحر **وجعل العبد الرهن على الميراث** وهذا لو  
قيمه مثل الدين او اقل فلو اكثر فبقدر دينه والباقي على الراهن لان حقه بالعذر  
المضمون منه **وجعل العبد الجاني على المولى ان اختار فداه وعلى ولي الجانية ان دفعه**  
ولو جنى عدا او في يد اخذه فلا جعل اصلا فعلم ان جنايته عا ثلاثة اوجه كما بسط  
في البحر والمخرج **وجعل العبد الماذون المديون من ثمنه** ويقدم على الدين ان يبيع الجاني  
اي الدين وعلى المولى ان ادى عنه ولا يشع على المشتري **وجعل العبد الموهوب على الموهوب**  
له وان وصية رجع الواهب في هبته بعد الرد لتقصيره بترك التصرف واعلم ان امر  
نفقته في التبرع واذا ان القاق وجسه بعد الرد كاللقطة كما مر والمديون المولى كالتن  
بخلاف المكاتب فلا جعل برده لجبريته يد او اعلم انه ان كان الراد اب المولى او ابنته **وهو**  
في عياله او وصيه او احد الزوجين او من في عياله ولو اخطا او اجنبيا والسلطان او  
حافظ الطريق او امير القافلة فلا يشع كما لو قال لغيره ان وجدته فخذ ما مرى وقال  
نعم لما في الوهبانية ومن قال لما تلقى عبدا ففردا فقال نعم لا جعل حيث حضره



ولا جعل للسلطان لورد آبقا ويعتقه قل في الظاهر **المالك الصبي كالبالغ** ولو ابتعت  
المرضعة بطفلها فجعل واحد وحده من لا يعقل الا باق فلو بطلت فجعلان ولو جابا بالابق  
وقال كم احد معه شيئا من المال صدق ولو ابق بعد البيع قبل القبض فالمشتري رفع  
الامر للقاضي ليفسخ ولو زعم المولى تدبيره كذا ثبت لم يصدر في نقض بيع القاض لان  
بيعه بامر الشرع حكمه فلا ينقض تبينه مهم جدا في معروضات المفتي ابي السعود  
انه صدر الامر السلطاني بمنع القضاة من بيع عبيد العسكرية وجنيد فلا يصح  
بيع عبيد السلاطينية فلهما اخذها من مشتريها ويرجع المشتري بثمنه على البائع  
واما عبيد الرعايا فان كان بغير فاحش فكذا لا ولا فلاحا بالثمن لا غير وبذلك ورد  
الامر ايضا انتهى **كتاب المفقود** اي فقد المفقود وهو الفقيه لغة المعدوم من فقد  
الشئ فقد انا بالسرعة منه كما في القاموس ويقال فقدته اذا اضلته اي طلبته فهو  
الاضداد وكلا المعنيين يتحقق في المفقود فقد ضل عن اهله وهم فخر طلبه ذكره  
البرجندي والشرنبلاني وشرعا هو غائب اي بعيد عن اهله ولم يذكر الغائبة لانه  
الاحكام المشتركة ولم يكن تغليبهما والالا كان مجازا بلا قرينة لا يدري مكانه ولا احيا  
فيتوقع ولا موته فاودع الحد البلق وجنيد فينصب له القاضي لانه نصب لمصالح المسلمين  
من حفظ ماله ويستوفي حقه ما لا وكيل له فيه ويباع ما يخاف عليه الهلاك من ماله  
لا غير كما في عامة الكتب قلت لكن في معروضات ابي السعود المفتي ان القضاة وامناء بيت  
المال في زماننا موزون بالبائع مطلقا وان لم يخف فسادا فان ظهر حيا فله الثمن لان  
القضاة غير موزون بفسخ نعم اذا بيع بغير فاحش فله فسخه فيحفظ تبينه ليس لهذا  
المنصوص الخاصة بالاجماع لكن لو قضى به فقد كما في القهستاني عن المحيط قلت وفي الخلاصة  
وعليه الفتوى انتهى يعني لو القاض مجتهد كما في النهر وفيه ايضا عن الزيلعي وابن الهمام  
انه لا ينفذ الا تنفيذ قاض اخر انتهى قلت ويبقى في القضا المقلد متى خالف معتد  
لا ينفذ حكمه في زماننا وينقض هو المختار للفتوى فتنبه ونفق اي المنصوص على زوجته  
وقربه ولاداه من لا يفتقر للقضا ما كان من جنس حقه كالتفدين كما مر في النفقات ثم  
ذكر حكم بقوله وهو حي في حق نفسه حكم الاستصحاب هذا هو الاصل فيه لا تنكح امراته  
ولا يقسم ماله ولا تقسم اثاره لان في كل منها حكم بعوته منها ولو لم يكن له وكيل يقسم  
وكيلا ليقض لا بالخصومة كما مر ميت في حق غيره فلا يرث من مات في حال فقد لان  
الاستصحاب لا يصحجة للاستحقاق حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفقود والخصم  
بنتان وابن والترك في يد البنتين والكل مقرون بفقد الابن واختصموا للقاض لا ينبغي له  
ان يحكم المال عن موضعه اي لا ينزع من يد البنتين كما في خزائنة المفتيين ان حكم بعه  
يعجز عدم الارث معلق بالحكم بموته بعد انقضاء المدة المقدرة له لانه لا يرث مطلقا  
وقد وقع في اكثر نسخ المتن والشرع وان فيه ما فيه فتأمل فيوقف نصيبه منه كلا او

بعضا

او بعضا الى ان تحكم بموته موت اقرانه في بلده على المذهب فان جاء ظهر حيا قبل  
الحكم بموته فهو له والا ينجى حيا قبل الحكم فلن يرث ذلك المال من حين فقد ان  
المفقود لولاه فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موت ذلك الوارث لما تقرّر  
والاستصحاب وهو ظاهر الحال جهة دفعه لامثبته ولو كان مع المفقود وارث تجب  
لم يعط الوارث شيئا وان انتقص حقه به اعطى قبل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل  
وتركه المصنف كالقديري لان محله الفرائض واما في حق نفسه فن موت اقرانه  
منه تعدد عرسه للموت كما ياتي واذا مضى من عمره ما لا يعين اقرانه في بلده وقبل  
في جميع البلدان وقيل اذا مضى من عمره تسعون سنة وهو المفتي به والارفاق بالناس  
لانه اقل المقادير والخمس من حال اقرانه متعذر كما في الشرنبلانية عن البرهان قلت  
في التحليله باقل المقادير نظر لانه ذكر في شرحه للوهبانية تبعا لابن الشحنة عشرة  
اقوال منها ستون وسبعون وكذا ثمانون وعليه الفتوى وعزاه للتاخر خائفة عن التحدث  
وكذا ثمانون وعليه الفتوى ذكره القهستاني معبرا للمضرات بزيادة وعن ابي حنيفة  
ثلاثون سنة انتهى قلت وهذا اقل ما قيل فيه عندنا فيما رايت نعم مذهب مالكو القدم  
من مذهب الشافعي فقد يره بربع سنين لكن في حق عرسه لا غير فتنبه بعد ها كما في  
النظم فلو افترق في موضع الضرورة ينبغي ان لا بأس به عما طعن كل في القهستاني  
قلت فقوله الشرنبلاني عازرا لابن الشحنة لولا التزام اختصار كتابه وشرحه لحقت  
البنتين اذ ليس باولي وقد غيرت نظره وعبرت بربعة اي اعوام فقلت . . . .  
وعن مالكو والشافعي قديمه بربعة في العرس لا غير يزير وقيل مائة فقط او خمس  
او وخمس او وسبع او وعشرون وعشرون او مفوض الى راي القاض كما في القهستاني  
قلت فهذه ثمانية عشر قولاً عندنا ارجحها الاولى اعني موت اقرانه وهو المذهب كما في التتوي  
وغيره وصنيع المصنف يقتضيه فتنبه حكم بموته جواب اذا في حق له جنيد اي حين  
مضى هذه المدة كانه مات في ذلك الوقت وفيه دلالة على انه تحكم بموته فلا يتوقف على  
قضا القاض كما قاله شرف الائمة وغيره وقال جزم الائمة ان القاض عبد الرجم نص على انه  
يتوقف عليه كما في القهستاني عن الائمة وفيه ايضا عن المحيط واما ثبت موته باقامة  
البينة على وكيله وعلى من في يده ماله انتهى زاد في النهر وينصب القاض عليه فيما قبل  
عليه البينة انتهى فيحفظ وتعد زوجته للموت عند ذلك الوقت الذي تمت المدة فيه  
كانه مات في ذلك الوقت عيانا اعتبار الموت الحكمي بالموت الحقيقي فلا يرث منه من مات قبل  
ذلك تبينه ليس للقاض تزويج امة غايب ومجنون وعبد هما ولا يدايعهما وله ان يبيعهما  
ويكاتبهما ويوجرها قال في الوهبانية ولو فقد المولى ولا مال عندنا فتنبه الى القاض ببيع  
وفي نفقات الاهل ليس يبيعهما وان باع ينفذ مثل بيع يقرر اي للقاض ببيع امة الغايب  
خوف نفقتها لا لنفقة الاهل اي الزوجة ولو باع نفذ لانه مجتهد فيه كما لو باعها خوفا

سنة  
ع

فلا يرثه من مات قبل ذلك



الضياء فصارت دراهم او دينار فانه يعطى النفقة منها بطريقه **الحفظ كذا الشر**  
**هو لغة بالكسر والضم كالمشاركة** خلط المالكين وتطلق على العقد وشرعا اختصاص  
اثنين فاكثر محل واحد كما في المضمرات وما كان قريبا من اللغوي قسم بلا تعريف فقال  
**ضربان** احدهما **شركة ملك** اي اختصاص احدهما بآخر بسبب ملك فالإضافة بمعنى  
البا كما في المغرب وثانيها **شركة عقد** اي الشركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقد  
**فالاول ان يملك اثنان فصاعدا عينا** زاد في التوزيع او دينارا فلو دفع المدينون لاحدهما  
شركه الاخر وحيلة اختصاصه ان يهب المدينون قدر حصته ويهبه الاخر حصته  
وزاد القهستاني او حفظا بان هب الرخ ثوبا لدار بينهما فانها شركتان في الحفظ  
وسواء كان الملك جبريا او اختياريا دفعة ام متعاقبا **ثانيا** **اوشراواتها با** واستيلا  
على مال حر او وصيته **واختلط ماله** بلا اختيارها **حيث لا يتميز** لا يعسر وهذا  
والارث نظير الجبري ومنه الشركة المذكورة في الحفظ **فلحفظ او خلطاه** باختيارها وكل  
**منها اجني في الامتناع** عن تصرف مضر في نصيب **الاخر** لعدم تضمنها الوكالة قيد  
بالمضمر لان احدهما ان يصعد سطح دار مشتركة بينهما كما في المنيعة ولما اضرت زراعة ارض  
مشتركة بينهما وبين غايب اذا نفع الارض فلو نقصها او زاده الشرك قوة ليس له ذلك كما  
في غصب الكبرى فتمسكان قلت فيه انه لو تساوا بافطارهما ونقله عن الكبرى المنع ايضا قتال  
ويجب واعلم انه يجوز بيع نصيبه من شركته في جميع الصور **وكذا من اجني غيره** بغير  
لانه ملك كل منهما قائم في نصيبه من كل واحد في خوارث وبيع وهبة وغيرها من الصور  
**فيما عد صورته خلط ماله** بغيره لانه استهلاك مع فاورث شبهة كخطة بشعير  
وكبنا وشجر وزرع مشترك وكذا الوباغ احد شركتي داريتا معينا او حصه من بيت  
معين فللاخر ابطاله كما في جامع الفصولين وخوه في فتاوى ابن نجيم وفيها بعد ورقتين  
والمبطله كذلك لكن فيه بعد ورقتين ايضا جواز بيع ابناء والغراس المشتركة في الارض  
المشتركة ولو للاجني انتهى فليست له وفي الفصولين باع حصه من المشجرات ان  
قطعها بغير اذن الضرر والافسد ثم هذا كله لو البنا والزرع حق البقا والاجاز بلا  
اذن لانه مقطوع انتهى فلحفظ ولو باع احد الورثة شيئا من الشركة فلو باع حصته من  
كل شيء بغير اذن علم المشتري والا لا ولو باع شيئا معينا لم يجز لاحتمال ان لا يقع في نصيبه  
وقوله لم يجز في كله اما في نصيبه فهو زات انتهى فلحفظ ولو باع وفي البحر معز بالخائنة  
وغيرها بينهما مال شركة فخلطاه ليس لاحدهما السفر به بلا اذن فلو سافر به فملك  
ان له حمل ضمن والا لا **واختلط** بلا صفة من احدهما **فلا يجوز بيعه بلا اذنه** لعدم  
شروع الشركة في كل حصة بخلاف هو محام وطاحون وعبد ودابة حيث يبيع حصته  
اتفاقا وقامه في الفتاوى لثمة شبه ثم الظاهر ان البيع ليس بغير اذن المراد الاخر  
عن الملك ولو بهبة او وصية ويصح فساد اجارته لغير شركته واما الانتفاع به بغيبة

الاخر في بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت الارض ينتفعها الزرع والا لا كما في البحر  
بمختلف الدابة وخوها حيث لا يركبها الا باده وفي كيلي ووزني له عزل حظه والكه في ان  
هلك فان قبل تسليمه لشريكه هلك عليها وقامه في الفصل الثالث والثلاثين من الفصول  
وفي المنظومة المحبية باع شريك شقصه لاخر ولو بلا اذن شريكه باعها على الخاطا والاختلاط  
جوز ذلك البيع والتعاطي ثم الشريك ههنا لو باع حصته من فريس وابتاع عام . . .  
ذلك منه الاجنب وهلكا وكان ذا باعيرا من الشركا فان يشاوا ضمنوا الشريك او  
من اشترى منه على ما قدره وان يكن كل شريك اجرا حصه محام له من اخرا . . .  
وكان شخص منها قد اذ نال ذلك في تعجيرها في البناء فلا رجوع صاحب المستاجر . . .  
في ذا البناء على الشريك الاخر ولو واحد من الشركيين سكن في الدار مدة مضت من الز  
فليس للشريك ان يطالبه باجر السكنى ولا المطالبة . . . بانه يسكن مثل الاول . . .  
لكنه ان كان في المستقبل يطلب ان يهب الشريكها بجاه فانهم ودع التشكيك . . .  
لو واحد من الشركيين اي تعجيرها باع اذا ما خرب الاجبر في تعجيرها اذ قد شرع  
اصلا على اذ الشريك المتعجر اما اذا كان جارا وجدا بين يمين وقد تهدد  
وخيف من سقوط ذاك الجار ومن ذا اليمين ان يجرد اذ ان في تركه كان ضرر  
محقق يعلم اذ من خبر وفي الاشياء المشتركة اذا انهدم فاني احدها العارة فان  
احتمل القسمة لاجبر وقسم والا بني ثم اجبر ليرجع وفي قضا الاشياء ومتفرقات قضا  
البحر والعيني لا يجبر الشريك على العارة الا في ثلاث وجوه وانظر ضرورة تعدر قسمة  
كبرى نهر ومرمة قناة وبيرود ولا بوسغينة معيبة وجايط لا يقسم اساسه فان  
كان الجايط يحتمل القسمة ويبنى كل واحد في نصيبه المسترة لم يجبر والا اجبر وكذا مال الاش  
كجام وغان وفي السراجية طاحونة مشتركة اتفق احدهما في عمارتها فليس مقطوع  
اتفق على عبد مشترك او ادى خراج كثر مشترك فهو مقطوع انتهى لكن في جواب الفتاوى  
ولو قال احد شركتي الطاحونة لصاحبه عمارتها فقال هذه العارة تكفيني لارض بهارتك  
فعرها لم يرجع انتهى فلحفظ وقالوا الضابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شركته اذ فعله  
احدهما بلا اذن فهو متبرع والا لا وفي القنية بينهما متاع على دابة في الطريق سقطت فاكثري  
احدهما بغيبة الاخر خوفا من هلاك المتاع او نقصه رجع حصته وفي الظهيرية قال محمد  
لو اخذ الشريك حصته من الثمرة فاكلها او باع نصيب الغاييب وحفظ منه جاز فان حضر واجاز  
والا ضمنه قيمته وان لم يحضر فهو كاللقة قال ابو الليث هذا استحسانا وبه ناخذ وله زرع  
كلها ان نفع الارض ولم ينقصها او زاده الشرك قوة فليس للجار ان يزرع فيها شيئا  
اصلا وعليه الفتوى قلت فقوله لم يجز الاجني في مال صاحبه ليس على اطلاقه ذكره التبر  
فتنه وفي غصب المجتبي زرع بلا اذن شريكه فله له شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما  
ان قبل النبات لم تجز بعده جاز وان لم اراد قلعها يفسد فيقلعه من نصيبه ويضمن الزرع



نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي الفصولين هذا اذا لم يدرك الزرع اما  
اذا ادرك او قرب يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض لو انقصت لانه غاصب  
في نصيب شريكه قلت ومفاده انه لو كلها للغير لزم نقصان كلها ثم ان رخصتها ابتداء  
او انتهائها طاب ذلك للزارع والا لا وصارت واقعة الفتوى وفي الوهبانية اذا غاب شرك الارض  
والشرك يبدن اذا اذن القاض والاي شطر وفي العبد او في الدار مقدار سهمه .  
وفي حيوان للتفاوت بينك وفي امه يوما ويوما لا وادى ولو طلب الايداع فالقسم احدى  
وان شربا عبد الشخص وادى فلا شركة في القبض من بعد تقبضه وقابض بعض الدين ليس  
وحيلته التملك والتكيد يذكروا مفسد بين الدين خاصة قصاصا وعن يعقوب ذاك يوثق  
وقال اشترى هذا العبد لي ولنا فان اجاب فلا اختصاص حتى يصدر وما اشترى به اليوم بيني وبين  
فقال نعم ثم اشترى بغيري والثانية وهي شركة العقد ان يقول احدهما شاركك في كل احدى  
عموم التجارات او في نوع منها وقبل الاخر وهذا هو كنهها لانه لا خيار والقبول حقيقة  
او حكم الما لو دفع له الفاء واخرج مثلها واشترى بالربح بيننا وشركه ان يكون المعتقد عليه  
تأبلا للوكالة فلا تنصرف في مباح كاحتساب وعدم ما يقطعها من الشروط كشرط دراهم معينة  
من الربح احدها فانه يفسد الشركة لاحتمال ان لا يربح غيره وهي اربعة انواع على  
المشهور مفاوضة وعنان وتقبل ووجوه وكل من الاخيرين يكون مفاوضة وعنانا فصار  
الاقسام ستة احدها شركة المفاوضة قدمت لانها اعظم بركة بالحديث وهي مفاولة  
من التفويض بمعنى المساواة في كل شيء ذكره ابن الاثير وغيره وفيه اشعار بان المزيد  
قد يشتق من المزيد اذ كان اشهر وهو خلاف المشهور ذكره القهستاني وهو ان يشترك  
اثنان متساويان او اكثر تصرفا في من جهة التصرف ودنيا لا تخفى ان التساوي في التصرف  
يستلزم التساوي في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة وهو الكراهة وما لا  
من حيث القدر او القيمة مما تصبه به الشركة فلا يعتبر التفاؤل في مال الاخرى فيه شركة  
العقد كعقار وعروض ذكره البرجندي وغيره وكذا انما حققه الوافي وغيره ونقص  
هذه المفاوضة ولا بأس بذكر الشركة ذكره القهستاني الوكالة والكفالة فكل واحد  
وكيل صاحبه في المعاملة وكيفية لصقتها بالجميع لضمنا لا قصدا فلا يجوز بين مسلم  
وذمي لعدم التساوي خلافا لابي يوسف مع الكراهة كما مر ولا بين حر وعبد ولو  
مكاتب او ماذونا وبالغ وقبى ولا بين صبيين او عبيدين او مكاتبين او ماذونين  
لتفاوتهم في قيمة ولتفاوت الكفالة وتصح بين حنلي وشافعي وان تفاوتوا تصرفا في متروك  
التسمية للتساوي بينهما ملة ولا يلة الا لزام بالجهة ثابتة واعلم انه لا بد من ذكر لفظ المفاوضة  
وان لم يعرف معناها كما في السراج او بيان جميع مقتضياتها ان لم يذكر لفظها اذ العبر  
للغة لا للمعنى ولا يشترط تسليم المال ولا خلط هنا خلافا المضاربة وما اشتراه كل  
منها سوى ما لا بد له منه تجارية للخدمة او للوطى باذن شريكه صريح او لا نهى

للمشركة

الشركة كما في المنع عن البحر عن المحيط وسباق متنا وطعام اهله وكسوتهم وسكنائهم  
وللبايع مطالبته كل ثمن ذلك للكفالة ويكون له حان استحقاق الضرورة فلها في الشركة  
لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالقال واعلم ان كل دين لزم احدهما ما تصبه فيه  
الشركة اي يجوز ان يقع مشتركا وان لم توجد الشركة فيه يطالب به كل واحد منهما  
كما في الشرع بلالية كبيع سوا كان جائزا او فاسدا لنفسه او للشركة وشرا واستجار  
سوا كان استاجره لنفسه او لحاجة التجارة لزم الاخر ولو كان لزوم الاول باقراره الا  
اذا اقر من لا تقبل شهادته له فيلزمه خاصة ولا يلزم شريكه ايضا الا لعبد وفي  
معتدته روايتان كما في مخ الغفار عن البحر وفي القهستاني عن النصف كل ما لزم احدهما  
فعلى الاخر ايضا الاقراره بالمهر وارضى الجناية وعق رحم محرم وكذا ان لزم بضمان الاستعلاء  
بنحو ودیعة او عارية بالاتفاق او بتفاته بامر المكفول عنه لزم الاخر عنه خلافا لهما وكذا  
لزم الاخر ان لزم بغصب عندهما خلافا لابي يوسف واما في الكفالة له بلا امر فانه لا يلزم  
صاحبه في الصحيح كالكفالة بالنفس لا يواخذ بها الا بالاجماع وقاعدة اللزوم انه اذا  
على احد هما فله تخليف الاخر ولو ادعى على الغائب له تخليف الما ضراى على علمه ثم اذا قدم  
له تخليفه البتة فلو حلف لم يستحق شريكه كخونقة اقارب ومهر وخلع وجناية وصلى  
عن دم عدل اعد دخولها تحت الشركة فلم يكن فعلا احدهما كفلهما كما في المنع عن  
الولو الجية فيلحفظ وان ورث احدهما ما تصبه به الشركة كالنقدين او وهدهد وقبض  
اي كلام من الموروث والموهوب بطلت المفاوضة وصارت عنانا لقوان المساواة بقاوع  
شرط كالا ابتداء ولذا اصرار عنانا ان فقد فيها شرط لكن بشرط ان لا يشترط ذلك في العنان  
تصح له بقدر الامكان واما ان ورث ما لا تصبه به الشركة عرضا كان او عقارا فانه لا يثبت  
مفاوضة حالها واعلم انه لا تصبه مفاوضة ولا عنان ذكر فيهما المال والا فلهما تقبل وجوه  
يلحفظ الا بالدرهم او بالدينار او بالقبول النافذة عند محمد وصح المال وغيره انه  
قول الكل والتبر والنقرة ان تعامل الناس بهما فينزل التعامل منزلة الضرب فيكونان  
ثمنا والا فكل عرض ولا يصح ان اي المفاوضة بالعروض في القاموس انه المتناع غير  
النقدين اي والتبر والنقرة فتنبه الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الاخر ثم يعقد  
بعد التقابض الشركة شركة عقد مفاوضة او عنانا وهذه حيلة صحيحة الشركة بالعروض  
وهذا ان تساوي القيمة وان تفاوتوا باع صاحب الاقل بقدر ما ثبت به الشركة ذكره ابن الكمال  
وغيره لكن هذا العمل غير محتاج اليه لان قوله يبيع نصفه بنصفه وقع اتفاقا وقصدا  
ليشتمل المفاوضة ايضا وشروطها التساوي نعم قوله بنصف عرض الاخر وقع اتفاقا  
لانه لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جاز ايضا كما في الشرع بلالية  
عن التبيين ولا تصح بالكيل والموزون والعدي المتقارب قبل الخلط في مخ الجنبس  
بلا خلاف فبا الخلط تقع بينهما شركة ملك ثم يعقد ان ولو كان احدهما اجود قسم بينهما



نصفين او على قدر قوة الجيد والردى كافي المخرج ثم راس المال بعد البيع عروض ودرهم  
 خلافاً من كور في المبسوطات وان خلطوا واحداً ثم اشتركوا فيه فمشاركة عقد عند محمد  
 وشركة ملك عند ابي يوسف فلا يتصرف في حصة صاحبه كما في الشربلالية وغيرها  
 ولا يصح التفاضل في الرخ واما ان خلطوا جنسين فانها لا تعقد اتفاقاً كما في شرح الشيخ  
 ويبقى ما تخالفه فتبين وثانيها شركة عنان بالكمس وتنفذ ويقال شركة العنان من عنان  
 كذا يعني العرض والجنس او من عنان الدابة او مصدر رعايته عارضه وهي يشترط  
 متساويين فيما ذكر او غير متساويين بشرط ان تضمن الوكالة فقط دون الكفالة لعدم  
 اشتراط التساوي هنا فتصير من اهل التوكيل دون التكليف وتصح في نوع من التجارات وفي  
 عمومها وبعض مال كل رطله وخلاف الجنس والوصف وقع التفاضل في راس المال في  
 راس المال والرخ ومع التساوي فيها او في احد جهادون الاخر عند علمها اي الشريكين  
 معا ومع زيادة الرخ للعامل عند عمل احدهما فقط فالاقسام ثمانية يشترط ان لا يخلط  
 لكن لو شرط العمل على اقلها ربحاً لم يجز ان شرطاه على احد المتساويين ورنجه اقل او على  
 صاحب الاكثر والرخ بينهما تفسد فالرخ بينهما في الاول والثاني في الثاني ذكره الفهستان في  
 وغيره ومع كون مال احدهما دراهم محاسا او كمسوراً ايضا وسودا او ردية الفضة  
 والاخر دنانير تساو باقمة الاول لا يشترط الخلط فيها ايضا خلافاً للزفر وفيه اشعار بان  
 في المفاوضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كما في الفهستان عن  
 المبسوط وفيه عن المخرج ان عدم حصة المفاوضة مع اختلاف راس المال اما هو رواية عن  
 الشيخين واما في ظاهر الرواية فتصح اذا تساوى في القصة فليحفظ **والوصيعة** اي الخسران  
 عما قدره المال وان وصية شرط غير ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم الرخ على ما شرط والوصيعة  
 على قدر المالين من غير فصل بين التساوي والتفاضل وما شرع كل منهما طوبى له  
 بتمنه فقط لعدم تضمن الكفالة ورجع على شركته حصته منه ان اداه من ماله اي من  
 مال نفسه مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة لئلا يصير مستديناً على مال الشركة  
 بلا اذن وذو في العنان لا يجوز كما في البحر وبطل الشركة بهلاك المالين او احدهما قبل  
 الشراء وهو اي الهلاك على ملك ما كان له قبل الخلط سواء هلك في يده او في يد الاخر وعليها  
 بعده فيهلك من مال الشركة فان هلك بعد ما شري الاخر مالاً فالمشتري بالخيار بينهما  
 شركة عقد على ما شرط ورجع المشتري على شركته بتمنه حصته لقيام الشركة وقت  
 الشراء وان هلك مال احدهما قبل الشراء الاخرى فان وكله حين الشراء بطلان بان قل ما  
 يشترطه كل مشترك فالمشتري لها على ما شرط في اصل الرخ له ويرى شركته ملك لبقا  
 الوكالة المصروفة بها ورجع حصته من الثمن لما ذكرنا ولا يصح بالوكالة فالمشتري  
 فالمشتري فقط لان الشركة لم تبطل بطل ما في ضمنها من الوكالة خلافاً ما اذا صرح بالوكالة  
 لانها حينئذ مقصودة واعلم ان لكل من شركتي العنان والمفاوضة ان يبيع اي يبيع

منها  
ع

المال بضاعه بان يشترط الرخ لرب المال **وبضارب** وبسبب جرو يوكل ببيع وشرا ولو  
 نهاه المفاوض الاخر حجه نهيه كما في البحر **وبودع** وببيع بنقد او نسيئة وبسافر بالمال  
 ولوله حل هو الصحيح خلافاً لما في الاشباه لا الشركة والرهن والكتابة وتزوج الامه او عتانا  
 ولا يجوز لهما تزويج العبد والاعتاق ولو على مال ولا الهبة والقرض وكذا كل ما كان  
 اتقانا للمال او تخليفاً بغير عوض وصح بيع مفاوض عن ترد شهادته له لا اقراره بدين  
 كما في التنوير **وبيد** في المال يد امانة فيقبل قوله بيمينه في مقدار الرخ والحسرة  
 والضياع والدفع لشريكه ولو بعد موته لا يضمن بالتعدي كما يضمن الشريك عونه  
 بمجهلا نصيب صاحبه على المذهب كما في التنوير ايضا والقول خلافه غلط كما حرقه  
 في شرحي على التنوير فليتبين له تنبيه الامانة تثقل بموتة بالمول عن تجهيل كشر  
 ومفاوض الا في عشر على ما في الاشباه منها ناظر وقف او دع غلات الوقف ثم مات بمجهلا  
 وقاض مات بمجهلا الاموال اليتامى وسلطان او دع بعض الغنمة عند غار ثم مات بمجهلا  
 وزدت عليها في شرحي على التنوير والوجه انية تسعة اخرى الجدة وصبيه ووصف القاض  
 وستة من الجورين لان الجور يشمل سبعة فانه لصغر ورق وجنون وغفلة ودين وسفه  
 وعته ومجموع التسعة عشر قوله وكل امين ما توالى العين تحضر وما وجدت عينا فدينها نصير  
 سوى متولى الوقف ثم مفاوض ومودع مال الغنم هو المومر وصاحب دار القنطرة مثل ما  
 لو القاه ملاك بها ليس يشترط ان الجدة قاض ومبهم جميعا ومجور فوارث يسطر قلت  
 وقد نبهناك على مسئلة المفاوضة فلا تغفل وفي المنظومة المجيبة وكل امين ادعى الاية لا  
 امانة يقبل ما قد قاله الاطلاق بل بشرط ايا ما هزم لم يكذب مدعاه الظاهر كالتولي والوصي  
 نفقة زائدة وفسر المحكم من قد كان قوله قبل يلزمه الجمين هكذا نقل فيما عدا مسايلا محرره  
 قد في القنية تلك عشرة منها الوصي يدعى الاتفاق على اليتيم فانهم لو فاق وصيه بلا عيين صدقا  
 او ادعى القاض وكان باعاً مال اليتيم ان ذا المبتاع امن كل عيب شرط البراءة  
 فيه فقالوا لا يعين جاره وان على القاض ادعى جاره مال طفل قاصر العجالة او مال وقف لا يعين  
 كذا اذا ما الشخص اخبر بيمينه فقال ذلك الموهوب له فقد هلك فلا يعين قبله ومثله ان واشترط  
 تخلفا بلا عيين قد تقي والمتولي يدعى الصرف على وقف وهكذا اعيا ما نقله الواهب الصغير دارا اشترى  
 وبعد ذلك اختلاف صدرا مع الشيخين صالح في قدر الثمن في القول للاب هنا من غير تخلف والعبد اذا قال انا  
 في بيع هذا الشيء قد اذن والاب اخي منكر اشراؤه لنفسه ولا ينعى ادعاه قلت وقد روى عليها بعون الله  
 ينفذ وتمسك مستلفا حبس الخافها تيمم الفائدة وقد اقتصر ارباب المتون في عدم الاستحسان  
 عند على الاشياء السبعة وفي الجور عن الخافية انه لا يخلف المنكر في احدي وثلاثين مسئلة  
 بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه فذكر سرد الاختصار السبعة والثامنة في تزويج البنت  
 صغيرة او كبيرة عنده وعند ما لا يستحلف الاب في الصغيرة وكذا في تزويج المولى امته خلافاً  
 لها وفي دعوى الدين الا يصال فانكر لا تخلف وفي دعوى الدين على الوصي وفي دعوى على الوكيل

لو ذكرناه



في المستلحقين كالوجه فيها اذا كان في يد رجل شي فادعاه رجلان كل الشرا منه فاقربه لاحدهما  
لا تخلف للاخر وكذا لو نكل لاحدهما لا تخلف للاخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فاقتر  
به لاحدهما او خلف لاحدهما فكل لا تخلف للاخر وفيما اذا ادعى احدهما الرهن والتسليم والاخر  
الشرا فاقربه بالرهن وانكر البيع لا تخلف للمشتري ولو ادعى احدهما هذين الرجلين الاجارة والاخر  
الشرا فاقربهما وانكر كلا تخلف له عليه ويقال له عليه ان شئت فانظر انفعنا المدة او فك  
الرهن وان شئت فافس وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقربا لاحدهما لا تخلف خلافا لما اذا  
ادعى كل منهما عيادي اليد الغصب منه فاقربا لاحدهما او خلف لاحدهما فكل تخلف للثاني كما لو  
ادعى كل منهما على <sup>في اليد الغصب</sup> الايداع فاقربا لاحدهما تخلف للثاني وكذا الاعارة وتخلف ماله  
عليك كذا ولا يفتنه وهي كذا وكذا وفيما اذا ادعى البائع رضى الوكيل بالغيب لم تخلف وكيفية وفيما اذا  
انكر توكيله بالنكاح وفيما اذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمورية لا يمين على واحد منهما  
وكذا لو ادعى الصانع على رجل انه استصنع في كذا فانكر لا تخلف الحادية والثلاثون لو ادعى  
انه وكيل عن الغائب بقبض دينه وبالمخصوصة فانكر لا يستخلف المديون على قوله خلافا لما  
هكذا اذكر بعضهم وقالوا ان يستخلف في قولهم جميعا انتهى وبه علم ان ما في الخلاصة  
تساهل وقصور حيث قال كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكره يستخلف الا في ثلاث منها الوكيل  
بالشرا اذا وجد للمشتري عيبا فاراد ان يرد به بالغيب واراد البائع ان تخلف بالله ما تعلم  
ان الموكل رضى بالغيب لا تخلف فاذا اقر الوكيل لزمه ذلك وبطل حق الرد الثانية لو ادعى الامر  
رضاه لا تخلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون ان الموكل ابراه  
عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا تخلف وان اقر لزمه انتهى وزدت على الواحد والثلاثين  
السابعة سبعة اخرى البائع اذا انكر قيام العيب للمال لا تخلف عند الامام ولو اقر لزمه كما مر  
في خيار الغيب والشاهد اذا انكر رجوعه لا يستخلف ولو اقر به ضمن ما تلف بها والسارق  
اذا انكره لا يستخلف للقطع ولو اقر بها قطع وذكر لا سيما لا ولا يستخلف الاب في مال الصبي  
ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي للمجدي ولا ناظر الاوقاف الا اذا ادعى عليهم العقد فيستخلفون  
حينئذ انتهى قلت وزدت على ما ذكره من الثانية والثلاثين مسابيل الاولى لو ادعى عيار رجل  
شيئا واراد استخلاصه فقال المدعى عليه هو ابني الصغير فلا تخلف وفي فتاوى الفضل عليه  
اليمين في قولهم جميعا فاذا استخلف فنكل والمدعى ارض يقبض بالارض المدعى ثم ينتظر بلوغ  
الصبي ان صدقه المدعى كان كما قال وان كذب ضمن الوالد قيمة الارض وتوخذ الارض  
من المدعى وتدفع للصبي وهذا منزلة ما لو اقر الغائب لم يظهر حجوده ولا تصد يقه لا تسقط  
اليمين قلنا هذا قلنا وعلى الاول رجوع هذا القول لم تن ولا يستخلف الاب في مال الصبي  
لانه لما اقر بها للصبي ظهر انها من ماله وفيه تامل الثانية لو اشترى دار اخضر الشفع  
فانكر المشتري الشرا في النوازل ولو ان رجلا اشترى دار اخضر الشفع فانكر المشتري  
او اقر ان الدار لابنه الصغير ولا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه

فلا يجوز الاقرار بغيره بعد ذلك الثالثة لو كان في يد رجل غلام او جارية او ثوب ادعاه  
رجلان فقد ماله للقاضي فخلعه احدهما فنكل عن اليمين فقضى له القاضي ثم اراد الاخر تخليفه  
فان ادعى ملكا مرسلا او شرا من جهته لم يكن له ان تخلفه فان ادعى عليه الغصب فله  
تخليفه لانه لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة لو اشترى الاب لابنه  
الصغير دارا ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين كما في كثير من كتب  
المذهب الخامس لو ادعى السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قائم عند  
فالقول للمسارق ولا يمين عليه قال ابو الليث في النوازل وسئل ابو القاسم عن السارق اذا  
استهلك المسروق بعد ما قطعت يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما اذا استهلكه  
قبل القطع وبعد القطع قيل له فان قال السارق قد استهلكته وقال صاحب المال لم تستهلكه  
وهو عندك قائم هل تخلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا يمين عليه انتهى السادسة  
اذا وهب لرجل شيئا واراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب فالقول له ولا يمين عليه  
كما في الخاتمة السابعة ادعى عليه انك وحيه فلان لم يثبت فانكر لا تخلف الثامنة ادعى عليه  
انك وكيل فلان فانكر لا تخلف وفيما في البرازية التاسعة لو قال اشترطت العوض وقال الموهوب  
له لم تشترطه فالقول له بلا يمين العاشرة اشترى العبد شيئا فقال البائع انت مجبور  
فقال العبد انا ما ذون فالقول له بلا يمين الحادية عشرة اشترى عبد من عبد فقال  
احدهما انا مجبور وقال الاخر انا واثنتان ذون لنا فالقول له بلا يمين الثانية عشر باع الف  
مال اليتيم فرده المشتري بعيب فقال القاضي ابرأني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا لو  
ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد تخليفه لم تخلف لان قوله عيا وجه الحكم وكذا كل شيء  
يدعى عليه الثالثة عشر لو طابا ابوا الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة  
ولو اختلف الاب والزوج في بختها ولا يمين للزوج والخمس من القاضي تخليفه عيا العلم  
بذلك عن ابن يوسف ان تخلف وذكر الحصاص انه لا تخلف كالوكيل بقبض الدين واذا ادعى  
المديون ان صاحب الدين ابراه وانكر الوكيل لا تخلف الوكيل لذلك هنا كما في الظهيرية  
الرابعة عشر اشترى امه فادعى ان لها زوجا فقال البائع كان لها زوج عبدى فطلقها  
قبل البيع او مات فالقول له بلا يمين كذا في البرجندى والله اعلم وهذا التحرير من خواص  
هذا الكتاب كذا في حاشية الاشباه للشرقي الغزي قلت وفي حاشيته ايضا للشيخ صالح  
زاد سبعة اخرى فنقول والخامسة عشر لو طعن المدعى عليه في الشاهد وقال هو ادعى  
هذه الدار لنفسه قبل شهادته فانكر فاراد تخليفه لا تخلفه كما في مجمع الفتاوى السادسة  
عشر اذا كانت التركة مستغرقة بديون جماعة باعيا بينهم فاعزيم وادعى دين لنفسه  
عيا الميت فالخمس هو الوارث لكنه لا تخلف لانه حينئذ لو اقر لم يقبل فلم تخلف كما في مجمع  
الفتاوى السابعة عشر رجل له عيار رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره هل تخلف  
بالله ما اقررت قال ابو يوسف نعم وقال الصغار لا وانما تخلف على نفس الحق كما في مجمع



الفتاوى الثامنة عشر دفع الاخر ما لا ثم اختلفا فقال قبضته ودفعه وقال المدافع بل  
لنفسك لا تخلف المدعي عليه قال القاضي القول له المال لانه اقرب سبب الضمان وهو  
قبض مال الغير كما في جميع الفتاوى التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضي وقال ان فلان  
بن فلان الفلان توفي ولم يترك وارثا غيري وله عيا هذا كذا وكذا امنا المال فانكر المدعي  
عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم ان ابنه وان مات لم تخلف بل يبرهن الابن  
عليها ثم تخلف على ما يدعي لابي من المال وقيل يستخلف على العلم قيل الاول قول الامام  
والثاني قولهم وقال الحلواني الصحيح قول الثاني انه منقول وقيل يستخلف على العلم قيل الاول  
قول الامام تخلف كما في الولو الجنية العشرة لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعي عليه للقاضي  
انه كان ادعى عيا هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فابرأ من هذه  
الدعوى خلفه انه لم يبرهن منها فان حلف خلف له ماله عيا ثم اختلف فيه والصحيح لا يستخلف  
عليه دعواه البراءة كما في الولو الجنية الحادية والعشرون لو ان رجلا ادعى عيا رجل انه خرق  
ثوبه واحضر الثوب معه للقاضي واراد استخلافه عيا السبب لا تخلف عيا السبب قلت فهذه  
مع ما قبلها نيف وستون مسألة فليحفظ وقد افاد الامام الحلواني ان الجهة التي كانت قبل  
البيضة تمنع الاستخلاف ايضا الا اذا اتهم القاضي وجه التبر او قيم الوقف ويدعي عليه شيئا  
مطوما فانه خلف نظر الوقف واليتم والله تعالى اعلم وثالثها **شركة الصانع** جمع الصيغة  
كالصايف والصيغة او جمع صناعة كرسايل ورسالة فان الصناعة كالصناعة حرفية  
الصانع وعلمه ولهذا تسمى شركة المحترفة وشركة الابدان والاعمال وشركة التضمين وشركة  
التقبل وهي ان يشترك صانعان عاملان بيدهما بلا عرض او عين لكل خياطان او خياط  
وصباغ فلا يشترط اتحاد صناعة ومكان على ان يتقبل الاعمال اي محل الاعمال التي يمكن  
استحقاقها ومنه يعلم كتابه وقرآن وفقه على المفتي به وكذا شركة المالكين بخلاف شركة  
الدالين والمغنيين وشهود المحاكم وقراء الجالس والمغازي والسؤال لان التوكيل  
بسؤال لا يصح كما في شرح الوهبانية وغيرها عند قوله وفي شركة القرال يست صححة  
وفي عمل الدال لا يتصور وبطلانها كالفسيخ موت والنفقة اولاد بيت يجوز فيقتصر ...  
وقبله قوم شغل غير شركة فاداه منهم واحد فالمعزلة الثلث ان كانوا ثلاثة انفس ...  
ومالها شيء ولا هو اكثر وقال اي ثلاثة انفس ليسوا بشركة تقبلوا عارة مكان مثلا بقدر  
معين فجا احدث فعمله ثلث الاجرة لا غير ولا شيء للاخرين لتطوع الفاعل بعمله بخلاف  
مالوكاوا شركا كما افاده بقوله **وكون السبب بينهما** على ما شرط مطلقا في الاجم وان لم يعمل  
الاخر ولو حاضرا وامتنع عن بلا عذرا ولم تحسن العمل املا واستعان بغيره واستأجره  
فان هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل يتقبل العمل يحسن العمل او لا وكل **الوشرك**  
**العمل نصفيين والربح اثلثا** كذا استحسننا وكذا لو شرط اكثر لادانها هو الصالح لان  
الربح بقدر ضمان العمل حقيقة العمل فليحفظ وهذه في العناية وغيرها وفي الدرر والتحرر لا

يستحق

يستحق الربح الا بل على ثلاث مال او عمل او تقبل فليحفظ ولا تخطو الكلام من اشعار بصحتها  
مفاوضة وعنا واسبغ وكل عمل يتقبله احدها في شركة مطلقة يلزمها فعلى هذا الاصل  
فعلى كل منهما الطلب من الاخر ذلك العمل ولكل منهما طلب الاجر وان لم يعمل الا احدها  
كما مر ويأتي ويبرر المدافع للاجر بالدفع الى احدها استحسانا والنسب بينهما وان عمل  
احدهما فقط سواء كان العامل اياه او شريكه كما حققناه ورابعة الوجوه شركة الوجوه  
اي شركة ابتداء الشرك اذا لمال لهم ولا عمل ولذا تسمى شركة المفاطيس وفيه  
جوار من وجوه كما لا يخفى وهي ان يشتركا في نوع او اكثر ولا مال لها ولا عمل عيا ان يشتركا  
بوجوه لهما اي بسبب وجاهتهما وبيعها فاحصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترى  
بالنسبة والربح الباقي يكون بينهما على ما ياتي فان شرطها اي شركة الوجوه ومثلها  
شركة الصنائع كما في التنوير والمخف مفاوضة صحت بشرطها اي اهلية الكفالة مع التمسك  
وتلفظ بلفظ المفاوضة كما في التضرعات ومطلقها اي الوجوه وكذا الصنائع عيان  
بالعرف ولانه ادنى وتتضمن شركة الوجوه والصنائع الوكالة فيما يشتركان وكذا  
الكفالة ايضا لو مفاوضة فان شرطها في شركة الوجوه مفاوضة المشتري بينهما في  
المفاوضة والعنان ومثالثة المشتري في العنان فالربح كذا اي مفاوضة او مثالثة  
وشروط الفضل باطل الشرط باطل والعقد صحيح لافاسد كما توهم بعضهم **فصل في**  
**الشركة الفاسدة** ولا يجوز للشركة فيما الاتجه الوكالة فيه كالمباحات مثل الاحتطاب  
والاحتشاش والاصطياد والاستقاء والمجد والاجار ومزارع الجبال وغيرها من موضع  
يباح اخذه واعلم ان ما جمعه كل منهما فله وما جمعه معا فلهما وان حصل احدهما  
واعانه الاخر فله اجر مثلثه وان لم ياخذ معينه ماله قيمة وذابا لاجماع كما في الخانية وغيره  
لا يزيد على نصف ثمن ما اخذ يوم الاخذ ان كان له والا فيسفي ان يكون الحكم فيه بالتجين  
والقياس عند اي يوسف لانه رضى به وهو المختار عند المصنف كصاحب النقاية  
وغيره بناء على تقديره وهذا اصل جليل استدل به صاحب الكفاية وغيره **خلافا لما**  
**فجعل له اجر المثل** بالغاما بلخ وهو المختار عند صاحب الهداية عيا ما دل عليه كلام  
الكفاية وكذا ما ياتي في المضاربة كذا في الفهستاني قلت وقد تبع الهداية صاحب التنوير  
فقدم قول محمد وخالفه المصنف سيما في ما صدره في ديباجته فتنبه وما اخذاه معا  
فلهما نصفيين لا استوياها في سبب الاستحقاق وان كان لاحدهما بغل والاخر راوية فاستحق  
احدهما فالسبب له لانه المجرز للمباح والاخر اجر مثله اي اجر مثل البخل والراوية لفساد  
الشركة واعلم ان الربح في الشركة الفاسدة يكون عيا قد رالمال وبطل شرط الفضل لان  
العقد لما فسد فسد ما تضمنه من الشروط فيه فبقي الاستحقاق بقدر المال فلو كان المال  
لاحدهما كدابة او كسفينة او بيت او دابة دفعها لرجل ليوجرها والاجر بينهما فالشركة  
فاسدة والربح للمالك والاخر اجر مثله ولو يبيع عليها البر فالربح للبر والآخر



بغير فالاحد بينهما على مثل اجر البخل والبغير كافي النهر عن المحيط وتبطل الشركة اي  
شركة العقد **نوت** احدهما علم به الشريك او لا لانه عزل حكمي ولو حكم امثل **حاشا** من ردا  
ان حكم به وبفسخ احدهما ويقوله لا اعلم معك وبخونه مطبقا زاد القهستاني وبالحجر عليه  
ولومات احدهما لا تثبت في حق الباقيين ولو غاب احدهما واراد الاخر ان ينقض ليس  
لها ذلك بدون اذن الغائب ولا ينقض البعض دون البعض كما في الظهيرية وغيرها ولا  
**يزكي احدهما مال الاخر بعد الحول بلا اذن** لانه ليس من جنس التجارة فلو اوجد احدهما  
احدهما لم يخزفنا اذن كل لصاحبه بالاد **قادي** معاخذ كل حصصه صاحبها لو بغيبته  
وتقاصا ورجع بالزيادة وان ادب متعاقبا ضمن الثاني سواء علم بالاد **الاول** ولا عنده  
**وقال لا يضمن ان لم يعلم وكذا ان علم على الصحيح** عندها كما لا ضمان عندها في مسئلة  
المعينة كافي القهستاني عن زيادات العتاي وعلى هذا الخلاف الوكيل باداء الزكاة او  
الكفارات ذكره الزبلي وغيره واعلم ان اذن احد المتفاوضين لشريكه ان يشتري  
امعة لو طيها ففعل فهي له خاصة لا للشركة بلا شيء تضمن الاذن بالشراء للوطى الهبة  
اذ لا طريق لحله الا بها حرمة وطى المشتركة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة **ويؤخذ**  
**كل ثمنها** تضمن المتفاوضة للكلالة **واللا يضمن** حصصه شريكه ولا بد من صريح الاذن  
هنا اتفاقا قال في الوهبانية ولو قال هدي اشترى بها حصصتي فليس سكون منه اذنا غير  
فردع القول لمسكن الشركة برهن الورثة الورثة على المتفاوضة لم تقبل حتى يبرهنوا انه كان  
مع الحي في حياة الميت برهنوا على الارث والحي على المتفاوضة قض له بنصفه كما في الفتح  
احد الشريكين في البلد والاخر في السفر واراد القسمة فقال ذواليد قد استقرضت الف  
قال قول له ان المال في يده شررا لكرما فباعوا حرته ودفعوا الاحد لم يحفظه فدسه في  
التراب ولم تجده حلف فقط دفعه لاخر ما لا اقض نصفه وعقد الشركة في الكل فشركي  
امتعة فطلب رب المال حصته ان لم يصبر لنفسه اخذ المتاع بقيمة الوقت قال ما اشترت  
اليوم من المولع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز بشري عبد مثلا فقال له اشركني  
فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن  
خير عند العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه اخر وقال مثله واجيب بنعم  
فان القايل عالم بمشركة الاول فله ربحه وان لم يعلم فله نصفه كونه مطلوبه شركته في  
كامله وتخرج العبد من ملك الاول انتهى **كتاب الوفاء** مناسبتة للشركة باعتبار  
ان المقصود بكل منها الانتفاع بما يزيد على اصل المال وله معنى لغوي وشرعي وسبب ومحل  
وشرايط وركن واحكام ومحاسن وصفة **هو لغة** مصدر وقفه اي حبسه وقفا فهو واقف  
وهم وقوف ووقف بنفسه وقفا يتعدى ولا يتعدى ويطلق على الموقوف مبالغة لضرب الامير  
لمضروبه فيج على الاوقاف ولا يقال اوقفه الا في لغة ردية كما في المغرب وغيرها وفيه  
اشعار بان التضعيف ضعيف ففي الدر المنصور ان اوقف لم يسمع عند ابن عمر وسمع عند

غيره

غيره على ان التعدينية بالهزة قياسية انتهى وشرعا حبس العين ومنع الرقبة المحلولة  
بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقتصرة **على حكم ملك الواقف** فالرقبة باقتضائ ملكه في  
حياته وملك ورثته في وفاته بحيث يباع ويوهب الا ان ما ياتي من النذر بالمنفعة ياتي  
ويشكل بالمسجد فانه حبس على ملك الله بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف  
المختلف فيه وانما قيد بالقول لانه لو كتب صورة الوقفية مع الشرايط بلا تلفظ لم يصح  
وقفا بالاتفاق قهستاني عن الجواهر قلت لكنه نقل عنها ايضا بعد ورقة انه لم يصح  
وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود اشهدوا على عضونه فانه افراي  
بان وقف كما ذكرت فيه او كلاما خوه فحينئذ يصير وقفا انتهى **وحبسها على التصديق**  
او نذر بالتصدق على وجه الخير بالمنفعة منها فيكون من قبيل الاستعانة وتجوز ان يرفع  
رفعه وان يكون حكمه كما اشير اليه في الخفة ولا يشك بالوقف على قريبه صلى الله عليه  
وسلم فان في جوازه روايتين **كالعارية** في الحبس على الملك والتصدق بالمنفعة مع عدم  
اللزوم ولذا الواوحي بعد موته يكون لازما منزلة الوصية بالمنفعة بعد الموت وحينئذ  
**فلا يلزم** عند اي حنيفة وما نقل عنه انه كان لا يحيزه فمعنى لا يجعله لازما اما اصل  
الجواز فثبت عنه **ولا يزول ملكه** اي ملك المالك المجازي عن العين عند اي حنيفة  
وان علق بموته على الصحيح كان ميت فقد وقفت دارى على كل كما في الهداية وغيرها **الاى**  
كفى في اربع صواب للقطع والام يحى التفريع كما لا يخفى **ان حكم به** اي جواز الوقف  
**حاشا** ولاه الامام فانه يزول ملكه حينئذ ويصير لازما وصورته ان يسقط للتولي ثم يرجع  
بعدة عدم لزومه فيختص ان اليه فيقضى بلزومه ولا تشترط المرافعة في كل موضع  
يحتاج فيه حكم الحاكم فجهت فيه لوقف واجارة مشاع وقامه في الجواهر والمضمرات  
فيحفظ قيل قايله صاحب الوقاية وغيرها **او يعلقه موته بان يقول اذ امت فقد**  
**وقفت** والصحيح انه كوصية فيلزم من الثلث بالموث لاقبله او بان يفرزه مسجدا كما ياتي  
او بان يقول وقفتها في حياتي وبعد وفاتي فيجوز بالاتفاق لكن عند الامام مادام حيا  
**هو نذر بالتصدق** بالغلة فعليه الوفاؤه الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث  
قلت فحين لا يلزم الا في هذه الاربع يعين لزوما حاليا او ماليا فتنبه وبه بان ان صورة  
الوصية له الرجوع مادام حيا مطلقا غنيا او فقيرا بامر القاض او غيره كما اذا  
الشربلالي وغيره فقول الدرر لو افتقر بنفسه القاض لو غير مجمل منظوره في تمام  
وشرعا عند **ها هو حبس العين** وازالة ملكا لملك المجازي على حكم ملك الله تعالى  
المالك الحقيقي والتصدق بالمنفعة بقربة العطف على **وتجته** يعود نفعه على العباد  
وانما قدر الحكم لان ملكه تعالى بعزل عن تصرف العبد فيه وانما تصرفه في حكمه ذكره ابن  
الكمال ولانه لم يصح ملكا لاحد ونظيره في الشرع المسجد الذي نظيره الكعبة كما في القهستا  
عن النهاية فيلزم عندها **او يزول ملكه** بغير القول عند ابن يوسف وعند محمد لا



مام يسلمه الى المتولي ويقول اي يوسف يفتي للعرف كما في المخرج عن الصدر الشهيد ونقل  
ابن الكمال وغيره عن التتمة والعيون ان الفتوى على قولها وان لم يكن لها حجة في ذلك عن  
الامام وفي التهستانى وقوله اقوى من حيث المعنى وغيره في الآثار فانها محمولة على  
الاضافة والوصية كما في المبسوط ثم نقل عن الحقايق وغيرها ان بقوله ما يفتي وان قال ابو  
يوسف ان الشيخ لم يفرع عليه ولا كنت رجلا فيه وفيه اشارة الى انه لو قال ارض هذه  
موقوفة على المساكين صار وقفا لقبول ليس مما لا بد منه وهو ركبت في التبرعات كالصدقة  
والى ان سببه بر الاحباب ونيل الثواب يعنى بالنية من اهلها لانه ما يحل بدليل صحة من  
الكافر الا عايضة او حري قيل او مجوس وجاز على ذى لانه قربة حتى لو شرط منع من اسلم  
مع شرطه على المذهب وقد يكون واجبا بالنذر وبهذا عرف صفته وحسنه وركنه وحكمه  
على ما مر في تعريفه ومحل المال المستوفى القابل للوقف واما شرطه فشرطه سائر التبرعات  
كمية وتكليف وان يكون قربة في ذاته معلوما مجزا وفي التخصيص اشعار بما صرح به بقوله  
**فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خان او رباطا لى السبيل او جعل ارضه مقبرة**  
او حوضا او بيرا وقنطرة لا يزول ملكه عنده وان اضيف الى ما بعد الموت على ما مر  
وحكى الحاكم المحروفي بهروية عن الامام جواز ذلك كما لم يرد في الشرع بلالية عن الحائنة  
**الا بالحكم** ولا يتعين ما مر طريقا بل لو باع فشهده واعليه بالوقف حكم بلزومه نفيه وكذا  
لو قال ان قاضيا حكم بحجته فانه يلزمه وان ابطله قاض كان صدقة او يقرانه وقف لرجل  
وانه متول وهو في يده فله حيل لزوم وقف المريض فليحفظ وتاقى **وعند اى يوسف**  
**يزول بحد القبول وعند محمد اذا سلمه الى متول** وقد علم ما مر ان قول اى يوسف  
المخرج واستثنى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة  
فالتسليم والقبض مما يليق به شرط لزوال ملكه عنده كما في الحائنة فلا تحسن الاكتفاء  
بالموتى وهو كالقيم من كل وكيل للواقف في التصرف في الوقف ولذا انزل بموته الا اذا  
فوضه حال حياته ومما تراه فانه وكيل حال الحياة ووجه حال المات فلو جعله على امر  
الوقف فقط كان ومما في كل شئ خلافا للثاني ولو جعل النظار لرجل ثم جعل اخر وصيا  
كانا ناظرين مالم تخصص وقامه في الاسعاف كذا في الاشياء فيما افرق فيه الوكيل والوصي  
وسنشير اليه والتسليم الى المشارف ليس بشئ فانه حافظ لا غير وهذا اذا لم يشترط  
الولاية لنفسه ولا فقد سقط اشتراط التسليم لانه شرط مراعى كما في التهستانى عن  
النهاية قلت لكن نقل في المخرج احتمالا قال ويمكن تسليمه ثم اخذه منه فتبسه وعليه يتمش  
الطلاق ما في الغاز الاشياء اى اذا فعله بنفسه لا يجوز واذا وكل به جاز فليل الوقف اذا قبضه  
الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز انتهى فليحفظ وفي المنظومة المحببة ذكر هلال صاحب  
وغیره في كتب الاوقاف لفظ الوصية يراه منه الناظر ولفظ قيم له يناظر وقال فيها ايضا  
وموروا في الكتب صاحب صورة يثبت فيها الوقف بالضرورة وهي بان يوصى ببيع الدرة

للفقراء ابد الدهور ولان ابن فلان ابد ان المساكين واما سر ما ذكرنا ايضا هنا طرقة  
يلزم فيها الوقف في الحقيقة بان يقول ان قاضيا حكم بصدقة الوقف فصح وانبرم وقوله حكم  
حاكم فقط كفى وتسميته لا تشترط كذا كرههم صاحب الوقف سالف مع بلا بيان ذكر الواقف  
ولو على باب مكان جرح وقفية المكان فيه نقرأ فان بوقفيته قاض قضى حكمه فليد اكل ليس  
ومثله المقطوع او لوح ضرب في باب حائوت وقد كان كتب بانه وقف كذا الواحضر .  
صكا وفي ذاك الصك صاحب قد جرى خط القبول والفضة السالفة بان جدد اكل ارض واقفه  
فليس للقاض هناك حكم بل كذا الصك وليس يلزم قالوا لان الصك قد يزول فلا يكون الصك فيما  
بحجة والحجة المبينة اما باقراره او بينه واعلم انه شرط انما ذكره محض في قوله عند  
**وعند اى يوسف يصح بدونه اى اذا انقطع صرف الى الفقراء** وهذا بيان لشرائطه  
الخاصة في علاه كالصدقة وجعله ابو يوسف كالاتاق واختلف الترخيص والافتاء والاخت  
بقول اى يوسف احوط واسهل كما في المخرج عن البحر وبه يفتى كما في الدرر وصد الشريعة  
وفي فتح القدير انه اوجه عند المحققين والخالفة في ذكر التأييد واما نفس التأييد  
فشرطه بالاجماع حتى لو وقت بشهر مثلا بطل بالاتفاق كما في الدرر والغرر والتنوير  
وغيرها وعليه فلو وقف على رجل بعينه جاز وعاد بعد موته لورثة الواقف وعليه الفتوى  
وقيل للفقراء وهي رواية البرامكة انتهى قلت ويرد عليه ما في الحائنة من صحة الوقف الموقت  
مطلقا حيث قال وقف داره يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد عياد كذا جاز الوقف  
ويكون وقفا ابد انتهى واقره في الشرع بلالية فليحفظ **وصح عند اى يوسف وقف المشاع**  
وقت القبض محتملا للقسمة واليذهب هلال ومشاخ بل وصنيع المصنف يرجح على  
عادته في تقدم الاقرب والمختار الفتوى وهو اختيار صدر الشريعة ذكره الباقي  
ولم يصح عند محمد لا بشرط القبض كالمهنة فاشاع وقت العقد فقط ولم تحتمل القسمة  
اصلا لجام مع وقفه اتفاقا الا المسجد والمقبرة فلا يصح وقفها مشاعا اتفاقا لان  
بقا الشركة يمنع الخلو للملأ تعا وتبقى المهاباة بزرع سنة ودفن سنة او سنة  
مسجد او سنة اصطبل او الشيوخ الطاري والمقارن شيان فالقييد بالمقارن ظن ذكر  
التهستانى ولو وقف بجواز المشاع جاز اتفاقا قلت وفي المخرج عن البحر ومضى كان في المسئلة  
قولا معجبا ان جاز القضا والافتاء احدها انتهى فليحفظ **وصح عند اى يوسف جعل غلة**  
**الوقف اى مناعه كذا او بعضا والولاية** بالكسر والفتح اى تولى امر الوقف كالعمل والنصب  
وغيرها **لنفسه** وكذا الواستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمة مدة حياته جاز الوقف  
والشرط عند اى يوسف فاذا انقرضوا صارت للمساكين كما في المخرج وفيه اشارة  
الى انه لا تحل الموقوف ان يأكل من وقفه الا بالشرط كما في المضمرات والى انه لو شرط  
لنفسه الاكل فان وعنده معايق عب او زبيب رد الى الوقف واما ان كان خبز  
فلورثة وهذا عند اى يوسف وهو ظاهر المذهب كما في النهج خلافا لما نقله في



المخ وانه ينزع لو غير ما موله كما باقي متنا فتنه وصح عند ابي يوسف ايضا جعل البعض  
من الخلقة والوقف او الكل لامهات اولاده او مدبريه ماداموا احياء وبعد للمفقير  
والمساكين وصح عنده ايضا للتحويل الى افضل شرط ان يستبدل الواقف به اي الوقف  
او قنه اذا بيع غيره اذا شا فليكون وقفا مكانه على شرايطه وان لم يذكرها ثم لا يستبدل  
بثالثه الا بالشرط في اصل الوقف ويصح بالو شرط لنفسه التغيير والتبدل هل يكون  
التبدل للتأسيس ام للتاكيد واما بدونا الشرط فلا يمكنه الا القاض كما في الدرر والعز  
وغيرها وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البذل عقارا وكون المستبدل  
قاضي الجنة والنفس به مطمئن فلا يخشى ضياعه ولو بالذراهم والدنانير وكذا الو شرط  
عده وهي احدى المسائل السبع التي عالج فيها شرط الواقف وسحقه وفي المنظومة  
المجيبه قال وجاز للقاضي على ما نقلوا اذ اراد مصلحة يستبدل فانهم قالوا على ما ضبط  
لوان واقفا الوقف شرط بان ليس للقاضي هناك مداخل فذلك شرط باطل لا يقبل  
اذ نظر القاضي يكون اعلا وهكذا السلطان فيما عالج قلت وقال صدر الشريعة تجوز الاستبدال  
بدون الشرط اذا ضعفت الارض عن الربح وخن لانفع به وقد شاهدنا في الاستبدال  
من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فان ظلة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف  
المسلمين وفعلوا ما فعلوا زاد القهستان في هذا في زمانه ونعم الزمان هذا وشاهدنا  
واما في زماننا فلا يبقى اثر من الوقف فيستبدل ولا من الموقوف عليه فيستبدل به ومع  
نرجوا من الله تعالى ان تحدث بعد ذلك امرا انتهى قلت وبركة دعا به قد حدث امر شريف  
سلطا في منع استبدال الكلية وامرا ان يصير باذن السلطان نصره الله تعالى  
لتزجي صدر الشريعة كما افاده المفتح ابو السعود وانه كان سنة تسع اية واحدى  
وخمسين فيكون بينه وبين تبويض القهستان في كتابه عشرين سنوات لانه كما افاده  
وجد خطه الكريم انها تبويض سنة تسع اية واحدى واربعين قلت وافاد المفتح  
في معروضاته ايضا انه لو شرط عدم مدخل القضاة والامراء وان دخلوا فليتهم  
لعنة الله هل يمكن مدخلتهم فاجاب نعم المحض انه في تسع اية واربع واربعين حررت  
الوقفيات المشروطة هكذا وانه ورد الامر الشريف بانهم يحرضون للدولة العلية الشو  
بنفسه لو من الامراء ومن دونهم يشاركونهم القضاة عا وفق الشرع بلا مخالفة وان  
الواقفين لو ارادوا اى فساد صدر يصدر واذا دخلوا القضاة والامراء فليتهم اللعنة  
فهم الملعونون لما تقرر ان الشرط المخالف للشرع جميعا لغوا باطل انتهى فلم يحفظ تبويضه وفي  
فتاوى المفتح ابي السعود باع شيئا من وقفه لبيع هل يصح فاجاب ان لم يكن مسجلا وقد  
باعه برأى القاضي بطل وقفية ما باعه اى لانه مجتهد فيه وان كان مسجلا محكوما بجمته  
فالباع باطل والكل ما كان من الوقفية كما في من الغفار عند قوله متنا اطلق القاضي  
بيع الوقف غير المسجل لو اراد الواقف فباع صح ولو غير المسجل لا انتهى قلت لكن نقل في

النهر عن البحر عند قول الكثر ولا يمكن الوقف وان ما افصح بقارى الهداية من صحة  
الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فيقول على ان القاض مجتهد او سهوا انتهى وبه اندفع  
دفع صاحب المخ لما ذكره العلامة قاسم سبيها وقد ذكر قارى الهداية جواب سوال  
اخر عما خالف الاول فراجع وتامل قلت وفي المسجل لو انقطع ثبوته واراد الواقف  
ابطاله فقال المفتح ابو السعود في معروضاته قد منع القضاة من استماع هذه الفتوى  
انتهى فلم يحفظ وفي صدر الشريعة جرد بعض المتأخرين بعض الوقف اذا خرب لحوار  
الباقى والاصح انه تجوز فان الوقف بعد الصحة لا يقبل الملك كالحق لا يقبل الرقبة وقد شاهدنا  
فيه مثل ما شاهدنا في الاستبدال انتهى ولما نقلوا عن محمد لو خرب المسجد او ما حوله  
واستغنى عنه عاد ملك الباقى ان عرفوا ولا فلقطة قيل وعليه الفتوى وقال ابو يوسف البع  
ملا ابطالان الوقف اعطى الارض فيبقى مسجد الى قيام الساعة وكذا الرباط والبيوت الخوض  
وخوه وعليه اكثر المشايخ وبه يفتم كما في التنوير والقهستان في عن المضمران وقد كتبت  
في ديباجة شرح التنوير ان به يفتم كذا من عليه الفتوى وفي التنوير ويصرف وقفها  
لاقرب محاسنها وكذا انفس الوقف على ما في القهستان في معني الزاهدي وخوه  
في الدرر والعز لكن افاد المشرع في الفتوى خلافا هذا لما في الحاوي القدسي  
قال ابو يوسف هو مسجد ابد لا يعود ميراثا ولا تجوز نقله ولا نقل ماله لمسجد اخر مطلقا  
وعليه الفتوى فليتبنيه لذك وتقل عن المخ لذك ولم يتنبه لذلك فتبصر خلافا في الكل  
اي في كل المسائل السابقة فقول ابي يوسف مختار المصنف ايضا لما علم من عادته كما  
فيه عليه في ديباجته ذكره الباقلاني وقد قدمت عن القهستان في انه ليس له رواية  
في بعض ما مر فتدبر تبويضه في الاشياء وغيرها الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق  
بالوقف والقضاي ووقف العقار المنصور والاثار وكذا المنقول المتعارف وقفه عند  
وكذا غير المتعارف ايضا عند محمد وبطل عند ابي يوسف اهل المتعارف كما في شرح  
الوهابية عن الزاهدي عن السير الكبير وتبعه المشرع لا يواقره ونقله القهستان في  
واقره فلم يحفظ لكن في البرجندي وغيره ان غير المتعارف لم تجز عند الثلاثة عندنا وعند  
الشافعي كما يمكن ان ينتفع به مع بقاء اصله وتجوز بيعه تجوز وقفه عند العطار  
انتهى فتنبه ومسوا كما تبعا للعطار اول وجهه ابو يوسف لو تابعا واطله الامام ولو  
تابعا كما في الهداية وغيرها لكن في الخلاصة لو تابعا في اجماعا فتبصر الناس والمر  
وجميع الاله الزراعة والشرب والقدوم والمنشأ والخارة وثباها وكذا الوقف الاكسية  
على الفقرا فتدفع اليهم شتا ثم يردونها بعدة كما في البرازية قلت وفي زماننا قد وقف  
بعض المتولين على المودنين القرا شتا يلا فينبغي الجواز سيما ما مر عن الزاهد  
فتدبر والقدر والمراحم والمصاحف ولو على اهل المسجد وبقرائه وفي غير  
او على جيرانه او المارة كما في القهستان قلت وقيد في الدرر اهل المسجد يكونهم



مخصوص قال ولو وقف على المسجد جاز ويقرا فيه ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبه  
عرف حكم كتب الاوقاف من محالها الانتفاع بها والفتاها بذلك مبتلون فان وقفها على  
مستحق وقفه لم يحز نقلها وان على طلبة العلم وحمل مقرها في خزائنها التي في مكان  
كنا في جواز النقل ترد كما في النهر واما شرط وقفها الرهن فباطل لان الوقف في يد  
مستقره امانة فلا ياق الا بقاء والاستيفاء بالرهن به كما في البحر والحل في شرحي على  
التنوير والكتب وقيل لا يجوز وقف الكتب على المسجد والمدرسة وخوجه وعليه الفتوى  
كما في المضمرات والاول الجواب كما في الحاشية ذكره القهستاني وعليه الفتوى كما في البحر جدي  
وغيره وقد زاد متنا تحتها شيئا من المنقول عما قاله محمد عملا بالتعامل كما في التعامل  
قلت وعليه مع ما مر عن الزاهد فلا يحتاج لرواية الانصاري عن زفر بوقف الكرام  
والدناير كما ظن وقد ورد امر شريف للقضاء بالحكم به كما في معروضات المفتي ابي  
السعود وكذا وقف المكيل والموزون فيساع ويدفع منه مضاربة وصناعة كالدرهم  
وقاسوا عليه وقف كرم على ان يقرضه لمن لا بد له ليزرع نفسه فاذا ادرك  
اخذ مقداره ثم اقضه لغيره فيجوز ومثله كثير في الراي وما رويته كما في الخلاصة  
قال ولو وقف بقرعة على ان ما خرج من كبتها وسميها للفقر ان اعتادوا ذلك رجوت  
ان تجوز والحق في البحر السفينة بالمتاع والحق في الحج وقف البناء دون الارض وكذا وقف  
الاشجار وبها لانه منقول فيه تعامل وايدى ما في فتاوى قاري الهداية وقف البناء  
والغراس بل الارض الفتوى على صحته انتهى قلت وهذا باطلا في عدم الارض المملوكة ايضا  
بما خلاف ما اعتمد في مشيئة ونظمه القاضى المحيى بقوله وقف البناء والغراس صرفا  
تجوز ان كان القرار وقفا وان يكن وقف على غير الجهة على الصحيح فيه فاعلم ما استنبهت قلت  
وبه بان ترجيح كلام ابن التتعة ورده على شيخه العلامة قاسم حيث منع جوازه بل  
نقل عن الزاهد في جوازه في ارض مكر ايضا عند البعض ونظمه فقال . . .  
وتجوز ايضا البناء دون ارضه ولو تملك ملكا لغيره بقرعة وبه يوسف **مع وقف**  
**السلح والكرع** اي الدواب التي تحمل عليها كالخيل والابل والبقر والثيران الخ عليها  
في سبيل الله تعالى لثبوته بالنص وفي الشرب لا لئلا يبرهان انه تجوز اتفاقا في  
السلح والكرع وبه يفتي به اي يقول محمد يفتي بوجود التعامل وبه يترك القياس  
كما في الاستصناع قال عليه الصلاة والسلام ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن  
ولكن ايض عند اي يوسف وقف تبعا وقد منعنا عن الخلاصة صحته بالتبعية بالاجماع  
كن وقف ضيعة بقرها وكرها وكرها وهم عبده وسائر الاثار كاشجر  
مع ارض وحام مع بركة وخل مع كورة وهذا لان من الاحكام ما ثبت تبعا ولا يثبت  
فصل كالشرب في بيع الارض والبناء في الشفعة كما في الاختيار واذ **احد الوقف فلا**  
**ملك ولا يملك ولا يعار ولا يره** كما ياتي متنا ولكن يودع ويوجر وجاز بيع المصنف

وشرا

وشرا اخر ثمنه وقيل تجوز دفع البعض لطام طبع فيه لحفظ الباقي وعن شمس  
الايضام لو افتقر الواقف جاز للمقاضي فسخه بطلبه ذكره القهستاني وقيل في الدرر بغير  
المسجل وقد مناه من منظور فيه ونظمه المحيى بقوله ووقف الوقف اذا ما افتقر . . .  
ولم يكن مسجلا محررا يرجع القاضى حتى يفسخه وحكم هذا الوقف قطعا ينسخ الا انه  
يجوز قسمة المتشاع عند اي يوسف لانه القابل بصفة وقفه فلو قضي بجوازه لم يقسم  
الامام والاستحسان مع اي يوسف ذكره القهستاني وغيره معه محمد كما في التنوير  
وغيره وبه افق قاري الهداية وغيره سواء كانت حصصه شريكة ملكا او وقفا  
واختلف جهة واقفها او وقف هو نصف عقاره مثلا ولكن يقسمه هو او ورثته مع  
القاضى الوقف من الملك ولهم بيع وقيل لا حاجة للقاضى ايضا بل يبيع نصف الملك ثم  
يقاسم المشتري ذكره التبرجندى وغيره ولو كان الكل وقفا جاز التها يودون القسمة  
اجماعا وهو المذهب وبعضهم جوزها ذكره قاري الهداية ولو سكن بعضهم ولم  
يجد الاخر موضعا يملكه فليس له اجرة ولا له ان يقول انا استعمله بقدر ما استعملته  
لان المهايأة انما تكون بعد الخصومة نعم لو استعمله كله احد هم بالغلبة باذن الاخر  
لزمه اجرة حصصه شريكة ولو وقفا على سكتناهما خلاف الملك المشترك ولو معد الاجارة  
كما في شرح جامع التنوير معزيا للفتوى وفيه من الغصب معزيا لرواها الجواهر والعمد  
لزوم الاجرة على الشريك والزوج في دار البنيان الملك كالوقف خلافا لما في الصيرفية وان  
مسئلة الدار مسئلة الارض كما في الحاشية فلو سكن الحاضر فما اذا كان لا يضرها فلغايب  
ان يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى وفي المظومة المحيية والوقف ان كان له ارباب  
وطلبوا القسمة لم يجز بوابل يتهانون في قدر الحصص وذلك ما عليه في الكتب ينص  
لكن اذا كانت لشخصين معا ارض وكان واقفاها اجماعا وعين الاخر عين ذى الجهة  
عين ذى حصته على جهة ثم تنازعا فقالوا انقسم بينهما كما بذك حكم الوقف الانسان وقفا  
من ارضه وما ان ثم فازعا ورثته الواقف بعضا بعضا وطلبوا القسمة قالوا يقضى به  
لم بذك وقالوا يجوزوا والملك من وقف هناك يفرز **ويعد** اي يجب على القيم البداءة من ارتفاع  
**الوقف** اي غلاته التي تحصل منه وهو من اطلاق انهم المعوم وحيث يسمون ما تحصل من  
الزريع ارتفاعا يبريد ونجد لك الحاصل بالرفاع وهو رفع الزريع باليد رعد الجصاد  
ذكره التبرجندى **بجارته** بالكرس مصدر او اسم ما يعمره المكان بان يصرف عليه حتى يبقى  
على الصفة التي وقفها الواقف دون زيادة في الاجرة فلو كان في الوقف شجر مخاف القيم هلاكه  
كان له ان يشتري من غلته فصيلا فيغرسه لان الشجر يفسد بطول الزمان او كان فيه  
ارض بسخة لا تثبت كان له ان يبدل بمساحة منها كما في الحاشية وغيرها واعلم انه اذا  
لم يكن في يده ما يعمره لا يستلزم الا بالامر قاض كما في القهستاني عن المينة قلت فهذا ان  
شرطان لجواز الاستدانة على الوقف كما في الاشياء والوهبانية ونظم المحيى فقال .

شايعا



والاستدانة على الاوقاف ان لم يكسبه منه جاز فاستدانة باذن قاض وهذا ان يستدانة  
شيئا بلا امر من القاضي ضمن والاستدانة بفرض فسر ايها تحرر وره وبالمسئرا . .  
نسيئة وجاز للناظر ان يستاع للناظر من قدر الثمن ثم يبيع ما اشترى ويصرفه  
قلت فلا بد من كونه بامر قاض فيما لا بد منه هو المختار وهو  
لو القاضي قريبا فلو بعيد استدان بنفسه فيما فيه ضرورة كخشية الانهدام والكل الجراد  
الزرع وتحتاج لنفقة ليعود ومطالبة السلطان بالخارج والقياس يترك بالضرورة  
وهذا اذا لم يكن في تلك السنة غلة فلو كانت وفرتها القيم ضمن لانه يلزمه باق قدر ذلك في  
كل سنة كما ياتي فتنبه وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديده بالذم فقلت وهذا  
اذا كان في تأخير التعمير خراب عين الوقف والا يجوز للصرف المستحقين وتأخير العمارة  
للغلة الثانية اذا لم تخف ضررين فان خيف قدم كما في الزواهر عن المحرقة وهذا  
اذا لم يشترطه الواقف فلو اشترطه لزم ادخاره في كل سنة وان لم تجتبه لجواز ان تحدث  
حدوثا لا غلة فيحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وبه صرح في الاشياء قلت وهذا  
كله اذا خرب بنفسه فلو يبيع احدا كان عليه لا على الوقف كما في الزواهر عن المحرقة والولوية  
**وان لم يشترطه الواقف لثبوت شرطها اقتضابا لشرط استوائها بالمستحقين لم**  
**يعتبر شرطه كما ينبغي فتنبه ان وقف على الفقراء اذا مال لهم اقرب من هذه الغلة يجب**  
فيها فلو فضل عن العمارة صرف او لا المولود الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى  
جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الواقف منزلا وقيل لا يعطى الاقرب به شيء كما في  
المحيط ومن الظن انه يرجح بالفضل وقيل بالحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا  
وقف على الفقراء ثم افتقر الواقف ووارثه لا يعطى له من الوقف شيئا عند الكل وفي البصيرة  
وقف دار على امام المسجد ثم ان الواقف جعل نفسه اما ما هل تجوز له اجر تلك الدار قال لانها  
قيل لرجل بع عقار فقال وقتني على ولدي الصغير فلان له يبعه هو المختار بخلاف  
ماله الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فظهر انها كانت في ملكه وقت التكلم  
فانها تصير وقالا انه تعليق على امر كاي فيكون تجيز كما في معين المفتي **وان وقف على**  
**معين زاد في الوقاية والتفانية واخره للفقراء لبيان اشتراط التأييد في الوقف فعليه**  
**التعمير في ماله لا من الغلة لان الغرم بالختم كما في الدرر وغيرها وان لم يشترطه الواقف**  
فلو لموقوف دار فعمارتها عا من له السكنى ولو متعدد امن ماله حتى الموقوف كما كان  
عليه وهذا اذا خرب شيئا من ذلك ولم يزد في الايجاد لضرورة للزيادة فلا يؤخذ من  
الارتفاع فان امتنع المعين من الارتفاع **او كان فقيرا لا يستطيع عمارته اجرة منه**  
**او من غيره احكام القاضي او القيم استحسن احيائه للوقف وفيه اشعار بان الواقف لا**  
يوجره كما في الفتاوى عن الكافي وكتبت في شرحي على التوزيع ان الموقوف عليه الغلة  
او السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الابدية او اذن قاض ولو

الوقف على رجل معين على ما عليه الكسوى وتجوز ان ينتصب خصي عن الكل والاصل  
الوقف ثابتا والا لا وفي البرجندى عن قاض خان قال الفقيه ابو جعفر كل وقف الاحتياج  
لعمارة ولم يكن للوقوف عليه شريك جاز للوقوف عليه ان يوجره والا فلا فلو شرط  
الواقف البدنية بالخارج والعشر لم تجز ان يوجره للشركة والا فلا فلو شرط الواقف  
البدنية بالخارج والعشر لم تجز ان يوجره للشركة والا جاز وسياتي وفي المنظومة  
المجبية ومستحق الوقف ما استحقوا ولا لهم في الربع ايضا حق في زمن التعديل ان كان  
تحتاج للتعمير ذاك الا انما عمرا ولا فاذ احصر فانا طردا الوقف وكان عا فابانه تحتاج للتعمير .  
يضمن ما اعطاه للتقصيل ثم اذا ما فاض بعد الصرف عقيب ذاك العام ربع الوقف . .  
لا يأخذ الفاضل منه عوضا عن الذي قطع في عام مضى **وعمره باجرته** كعمارة الواقف ولم  
يزد الا برضه ذلك المعين ثم بعد التعمير **رد عليه** اي رد باقي الوقف الى مصرفه المعين  
رعاية للحقين ولا يجبر الا على العمارة واعلم انه لا عمارة عا من له الاستغلال لانه  
لا يسكن له فلو سكن هل تلزمه الاجرة الظاهر لا لعدم الفائدة الا اذا ايجت العمارة  
فيأخذها المتولي يعمرها ولو هو المتولي ينبغي ان يجبره القاضي على عمارتها بما عليه من  
الاجرة ان لم يفعل نصب متوليا يعمرها ولو شرط الواقف غلتها له وموتها عليه صح  
وهل يجبر على عمارتها الظاهر لا كما في النهر وفي الفتاوى لو لم تجد القاضي من يستأجرها  
لم اره وخطري انه تخيره بين ان يعمرها او يرد مال ورثة الواقف اتبع قلت فلو هو الوارث  
لم اره صرحا وفي تآوي قاري الهداية ما يفيد استبداله او رد ثمنه للورثة او للمقرات اتبع  
قلت وقد قد مناه فيه خلافا فتنبه وفيه اشارة الى انه لو امتنع بعضهم عن العمارة اجر  
حصته ثم رد عليه الى ان الخان اذا احتاج الى المرممة اجر بيتا او بيتين وانفق عليه  
وفي رواية يؤذن للناس بالنزول سنة ويوجر سنة اخرى ويرم من اجرة وقال  
الناظر في القياس في المسجد ان تجوز اجارة سطحه طرته كما في المحيط وفي البرجندى  
والظاهر ان حكم عمارة اوقاف المسجد والبيرواحوض وامثالها حكم الوقف على الفقراء  
**ونقض الوقف بثلاث النون على ما ذكره البرجندى اي المنقوض من خشب وحجر**  
**واجرو غيرها يصرف الى عمارتها احتياج اليها بالفعل والاحفظ الوقت الحاجة**  
**اليها وان تعذر صرف عينه بان لا يبيع ذلك ببيع اي باعه القاضي او المتولي كما في**  
الحاوي وغيره **ويصرف ثمنه اليها اقامة البدل مقام المبدل ولا يقسم النقص ولا ثمنه**  
**بين مستحق الوقف لان حقهم في المنفعة لا العين فانها حكم المالك اوحق الله على**  
اختلاف القولين فلا يصرف اليهم غير حقهم تبينه قد مناه عن الشربلا لية وغيرها  
ان الفتوى بقاء الوقف وقفا ابدا وان الوقف عتاق الارض كما اعترف به القسستاني  
وغيره قلت وقد اختلف في القضاء بالوقف هل هو قضاء عا الكافة كالحرية والنسب والكل  
والولا لا غير فلا تسبح فيه دعوى ملكا اخر او وقف اخر قيل نعم وبه افتى المفتي ابو السقو



ادعى  
الوقف

وغيره صونا عن الحيل لا بطله واعتمده في المنظومة المحيية حيث قال لوان ناظر اعلى  
في يد هذا الشخص المسمى موضعاً وانه وقف على ما ادعى من جهة وقام في ذابينة  
قضى على ذي اليد ثم ذاب القضاء على جميع الناس صار من نصيبه وناظر حتى لو اذاعه  
شخص له لا تسمع دعواه وقيل لا وهو المعتمد كما في المنع عن الحريه اذ صاحب  
المنع واعتمده في تنويره حيث قال في باب الاستحقاق هو المختار فتدبر ثم بعد  
بما هو اقرب لعمارة كالمسجد ومدرسة فيعطون بقدر كفايتهم ثم السراج  
والبنساط كذلك كما في الحاي وظاهره كما في الاشياء تقديم الامام والمدرسة على بقية  
الشعائر لتعبيره ثم قلت وتعبيره ثم يدل ايضا على ان السراج والبنساط موخران  
عن الامام والمدرسة كما لا يخفى ويحقق الخطيب بالامام وكذا المودن والمحققان للثقة الاحتياج  
اليهم فكذا من سعادتهم كوقاد وفراش وناظر وجاب ومبا شرعياً يتبعه وسواك  
وشاؤون من العمارة لا في كل انتبه ملحاً وكتبت في شرح التنوير انه تقطع الجهات  
للعمارة ان لم يخف ضرر بين فان خيف كالمسجد وخطيب وفراش قد موافقوا للمشروط  
لهم واما الناظر والكاتب والحاوي فان علوا من العمارة فلهم اجرة عليهم لا المشروط كما  
في البحر قال في النهر وهو الحق قلت اي خلافا لما في الاشياء فنبهه وفي معين المفتي  
معزياً للفتية لواجب المتولي نفسه في عمل المسجد واخذ الاجرة لم تجز به يفتي وقيل يجوز  
كالوصية وهو اختيار الميراث في انتهى وفي الاشياء لو وقف على المصالح فحق الامام والخطيب  
والقيم وشرالدهن والحصير والمراوح وعزاه للوهبانية قلت وهو سهو من سهو القام  
اذ لفظها زيد خل في وقف المصالح قيم امام خطيب والمودن يعبر نعم في الدهن والحصير  
خلاف والاشياء انهما منها واما المراوح فلا باتفاق الروايات كما يعلم من شرحها زاد  
شارحها الشرنبلال هنا معزياً للبحر والشعائر التي تقدم شرطاً لم يشط بعد العمارة  
هي الامام والخطيب والمدرسة والوقاد وفراش والمودن والناظر ومن القناديل والزيت  
والحصير ومن ماء الوضوء واجرة حمل وكلفة نقله من البير الى الميضة فليس الجابي  
والمباشر والشاهد والشاوي وخازن الكتب من الشعائر فتقدمهم في دفتر الحاسبة  
مع من ذكر ليس شرعياً ويقع الاشتباه في البواب والمزملاني انتهى قلت وظاهر  
كلام الاشياء ان المزملاني وهو الشاوي يعرف اهل الشام وكاتب الغيبة وهو الفطحي  
يعرفنا ايضا والشحنة وهو الضابط للسلا كما في القاموس وبقية ارباب الوظائف  
ليس منهم اي من الذين هم من الشعائر لكن ذكر الشرنبلال في يظهر شمول تقدم  
البواب والمزملاني وخادم المظهرة مما لا يترد فيه انتهى قلت وقول الحاي يعطون  
بقدر كفايتهم يفيد ان فرض المسئلة فيما اذا كان الوقف على جملة المستحقين بلا تعيين  
قدر لكل فلو به فلا ينبغي جعل الحكم كذلك ويؤيد هذا قول الحاي بعد ذلك هذا اذا  
لم يكن معينا فان كان معينا على شيء صرف اليه بقدر عمارة البناء انتهى ويمكن ان يقال

لا فرق بين التعيين وعدمه لان الصرف الى ما هو قريب من العمارة كالعمارة وهو مقدم  
مطلقاً ويقويه ما مر من تجويزهم على لغة شرط الواقف في سبعة مسائل منها الامام  
لو شرط له ما لا يفتيه مخالف شرطه فتأمل ونظمه المحي فقل وجاز للقاضي ان يزيل  
وظيفة الامام والشرط نفي ان لم يكن معلوماً بكتابة العلم والنفي يكون فيه ثم قال في  
الاشياء وتقييد الحاي ومدرسة من 2 مدرستين الجامع والفرق بينهما لا يخفى اذ مدرستين  
المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كمدرسة الروم امام مدرسة  
الجامع فلا ويكون مدرسة المدرسة من الشعائر الا اذا ازم التدريس على حكم  
الشرط امام مدرسة سوا زماناً فلا كما لا يخفى انتهى قلت وتعبيره الشرنبلال في شرحه للوهبانية  
بان تعليلهم بتعطيل كل الطلبة بعم مدرسة المدرسة والجامع فيتأمل قوله في البحر  
والاشياء المدرسة تعطل بغيبة المدرستين بخلاف مدرسة الجامع انتهى وفي الفتية  
يدرس بعض النهار في مدرسة وبعضه في مدرسة اخرى ولا يعلم شرط  
الواقف يستحق غلة المدرستين ولو كان يدريس بعض الايام في هذه المدرسة  
وبعضها في الاخرى لا يستحق غلتها بتمامها وحكم المتعلم والمدرستين في المسئلتين  
سواء لا يجوز اخذ غلة وقف المدرسة حتى يكون سكناه فيها اكثر مما في داره واكثر  
ثقله فيها انتهى وهو يقوى كلام الاشياء فتأمل وينشئ اليه فلا تغفل وقال الوهاب  
عن مدرسته مسيرة ثلاثة ايام سقط استحقاقه وكذا لو خرج للدراسة خمسة عشر  
يوماً فلو دونها يغتفر ولو اشتغل بغير العلم او غاب فوق ثلاثة اشهر جاز لغيره اخذ  
جزءه ووظيفته ثم نقل الشرنبلال وكذا الباقي وصاحب التنوير في معينه كلهم عن ابن  
الشحنة ان ما ياخذ هذه الفقهاء من المدارس صلة لا اجرة لعدم شرط الاجارة ولا صدقة  
لان الغني ياخذها بل اعانة لهم على حبس انفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضر المدرس  
يسير لا اشتغال وتعليق جاز اخذهم الجارية وانه نظم ذلك فقال وليس باجر قط معلوم  
فعن درسه لو غاب للعلم يحدروا وليس بد منه ان لم يزد على ثلاث شهور يعفى ويغفر  
وقد اطلقوا الاخذ السهم مطلقاً لما قدمه والحكم في الشرع يسفر ثم الغيبة المسقطه  
للعلم المقتضية للعزل في غير فرض الحج وصلة الرحم اما فيها فلا يستحق العزل ولا يستحق  
المعلوم انتهى قلت وتعبيره ابن وهبان هنا ينبغي ما لا ينبغي اذ هو مفهوم كلام الاصحاب  
ذكره ابن الشحنة وصرح الطرسوسي في انفع الوسائل بان مفهوم التصديق معتبر  
بعمل به وعبارته هنا قلت فعلى هذا من يخرج النفل لا يستحق معلومه في غيبته في الحج وكذا  
الزيارة القدس وغير ذلك ولم يصح خروج الجمة عنه في خزانه الاكمل بعزل المدرس  
واما قال ليس له ان يطالب بوظيفته من الاخر انتهى قلت واما ايام البطالة كالاعباد  
وعاشوراء وكذا رمضان في دروس الفقه فلم اره وينبغي ان يلحق ببطالة القاضي واختلف  
فيها والاصح انه ياخذ لانه للاستراحة بل للطاعة والتحرير عند ذي الهمة كما في الاشياء



من قاعدة العادة محكمة واعلم ان الخصاف اراد الحكم في المعلوم على نفس المباشرة  
فان وجدت استحقاقه والا واستنبط منه منع الاستنباط مطلقا ولو بعد تركه بسطه  
في معين المفعول وغيره واستنبط الباقي من قولهم نص الواقع كنص الشارع يعني في  
الفهم والدلالة لا في وجوب العمل انه اذا ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات  
المشروطة عليه فيها العمل وبات عند الله تعالى عنه انه لا يستحق المعلوم انتهى قلت  
وهذا عما حارره العلامة قاسم على خلاف ما حرره صاحب الاشباه ومن قبله من  
القول بوجوب العمل به ايضا مطلقا الا فيما استثنى اي عما قد مناه سابقا وهذا منها  
فليست به لك وسحقه وحرره في الاشباه ايضا وما نقله السيوطي من جعل المعلوم  
بلا مباشرة او مع مخالفة الشروط انما هو فيما بقي لبيت المال وانه تختص بمصارفه  
ولا دخل لغيرهم وان قرره الناظر وباشر الوظيفة اذا تحول عن حكم الشرع بجعل  
واما الاراضي التي باعها السلطان او ابتاعها من وكيل بيت المال وحكم بحصة بيعها  
ثم وقفها فلا بد من مراعاة شروطه وحررها ايضا انما هي ملكية في كل الاوقات لها  
شبه بالاجرة باعتبار زمن المباشرة وشبه بالصدقة ليجب على الاغنيا ابتداء وشبه  
بالصلة لتمام القبض فلا تسترد حصة باقي السنة لو مات او عزل فلو مات في اثنا الحول  
مدرس بمباشرة وعزل قبل مجي الغلة قسمت بحسب مدة مباشرته ومباشرة  
من بعده فيسقط عليها بقدر مدتها ولا يعتبر في حقه زمان مجي الغلة كما اعتبر في  
حقه زمان مجي الغلة كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف عليهم بل يفترق الحكم بينهم  
المدرس وصاحب وظيفة ما الا اذا كان الوقف موجرا على الاقساط الثلاثة مثلا كل  
اربعة اشهر فسقط فالاعتبار بالقسط فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى  
يتم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا انتهى في حفظ وفيها ايضا لو مات الامام او  
الموذن ولم ياخذ او طيفتها حتى مات حتى تسقط تولان ولكن حزم الزاهدي في البقية  
تخصيص القنية بانه يورث بخلاف رزق القاض انتهى لمخصا قلت واقره في النهر والفتاوى  
بعد نقلها الاول عن الدرر والغري كما نهت عليه في شرح التنوير ثم ذكر الزاهدي في هذا  
المحل انه اذا لم يدرس ولم يوم الامام ولم يؤذن الموذن في اكثر السنة فليمتلوا ان يعطى  
كل واحد منهم ما شاؤا اذا كان الوقف على كل من يدرس ويؤذن ولا يعتبر في  
وقت خروج الغلة لشرب الاجارة اذا المدرس يتروك مكان معين ويقرا ويغيد الطلبة  
ويهدى ثوابه للوقت وكذلك الفقيه والامام هذا كله على ليس بواجب عليه فعليه فكان  
القدر الذي يتناول من الوقف الذي هو في مقابلته هذا العمل في معنى الاجرة انتهى  
قلت فقول ليس بواجب عليه يقوى ما حرره العلامة قاسم ويشير الى ما نقله ابن النجاشي  
اذ لا يبعد ان ينهم منه ان ما قابل العمل كلاجرة وما لا كاصدقة فتنبه له فانه قال لم  
ار من به عليه فائدة اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل لم توجه توليته لان سلطان زمانا

نصره

نصره الله تعالى انما يولي المدرس على اعتقاد الاهلية فلانها كالمشروطة فاذا لم تكن  
موجودة لم يصح تقريره خصوصا المقر لعن مدرسا اهل فان الاهل لم يعزل واذا لم  
يكن صالحا للتدريس لم يخل له تناول المعلوم ولا يستحق الفقهاء التاركون معلوما لان مدرستهم  
شاعرة عن مدرس وهذا كله مع قطع النظر عن شرطه الواقف المدرس اما اذا علم  
شرطه ولم يكن المقر متصفا به لم يصح تقريره وان كان اهلا للتدريس لوجوب اتباع شرطه  
وهي معرفة منطوق الكلام ومفهومة ومعرفة المفاهيم وان لم يكن له سابقة اشتغال بما  
المشتركة بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقرر على اخلاصها يل من الكتب وعلى السؤال  
والجواب ويتوقف ذلك على سابقة الاشتغال في النحو والصرف بحيث يعرف الفاعل من  
المفعول الى غير ذلك واذا اقر الايجان واذا قارى خضرته رده عليه كما في فوايد الاشباه وفي  
المنظومة المحببة وقال قاض خان ان كل من كان فقيرا من مدرسي الزمان ومن غدا من مستحق  
فيها له وظيفة مؤسسه فانه يكون مستحقا لكونه حقا مستمرا بحيث لا يبطل بالابطال  
بل يستحقه بكل حال فان يقل ذلك قد ابطلت حتى ومعلوم قد اسقطت جازله من بعد ان يطالب  
ويأخذ الذي له قد وجب وان اقر من له قد شرطه ربح بان حقه قد اسقطا ولا له في الرقة اصل الحق  
بل ان زيد اكل يستحق يستحق حقه وان كان شرطه واقفه خلافا ما كان فوط منه وان اسقط حتى  
من وضع شخص لخدمته الخشب تعدد يامنه عما جدد ارضه او فتيان فوق جيطد رده ٢٠ اختاره  
فليس يستقط ببراءة جلي ولا قال ويعفود كراملا ولا بالمبيع والاحارة ولا يستقط اذا ما  
وفيها ايضا من الفوايد المهمة ولو على البنين وقفا بغيره فان في ذاك البنات تدخل  
وولد البنات كذا البنات يدخل في ذريته بثبت لو وقف الوقف على الذرية ٢٠  
من غير ترتيب فيما لسوية يقسم من بين علا والاسفل من غير تفصيل لبعض فانقل  
وتنقص القسمة في كل سنة ويقسم الباقي على من عينه ولو على اولاده ثم على  
اولاد اولاده قد جعله وقفا فلو ايس في ذاك اولاد بنته على ما ينقل ٢٠  
بني اولادى كذا اقربتي واخوتي ولفظ اباى اثبت يستقر الانات والذكور وفيه ذاك واضر مسطور  
والوصف بعد جلا اذا اقر يرجع الجميع فيما ثبتا عن الامام الشافعي فاما ان كان ذا العطف بولوا ما  
ان كان ذا اعطافا وقفا الى الاخير باتفاق رجعا والوقف حيث اشبهت مصارفة ٢٠  
وليس يدري ما اراد واقفه فقد وما يصح الذي استحق بنظر المعهود حيث ما سبق ٢٠  
من الزمان كيف كان يعمل قوامه لان فيه تحلل وليس للقاض بان يقرر وظيفة من غير شرط  
في الوقف ثم ذاك غير النظر ولا تدخل الاخذ المقرر وقال في المبسوط خواهر رادة يجوز للسلطان  
فان يكن في الوقف شرط بزوال الشرط يجوز فانه ان كان غالبا جهات الواقف تزي مزارع بلا عجز  
لان اصل البيت المال فكذا الواقف في الحال تحلل الشبهة وهو الوالى عليه فيجعل بلا اشكال  
باصره وان يكن قد غاير الشرط واقف عند امس طرام واعلم بان المتولى لودفع شيئا الى ذاك اليد صاحبه  
من يده بل ان دار الوقف جواز هذا الك في غير حق وقوم الوقف اذا ما انفق مال في الوقف شيئا

خرق العادة

وانتفع  
مطلقا



نقصه ان يرجع في الغلال صير رجوعه بلا اشكال الا ان كان شرط الرجوع اولا فلا كما علم مشروعا  
لو متولى الوقف كان استباحا لا بد رهم شخصا بان يجر المسجد واجرمته اقل وكان قد نقل من المجلد  
يضمن كل من له قد دفعت من اجرة مثل او زيادة معالو شرط الواقف شرطا سالفا وبعدها شرط  
لذلك السالف قالوا يجعل بشرطه الثاني ما نقلوا ان يكونه نسبا الى السالف وانما افصح مراد الواقف  
لو وقف الارض فليست بخل زرع غدا ما نقلوا لو قصد المديون بالمال مائة ووقف الضيعة قالوا بان  
قلت وكتبت في شرح التنوير عن الفتوى ابن خيم وبطل وقف رهنه معسروا من مدين  
محيط بخلاف صحيح لو قبل الجرفان شرط وفادينه من غلته صح وان لم يشترط يوفي من  
الفاضل عن كفايته بلا سرف ولو وقف على غيره فغلته لمن جعله له خاصة انتهى لكن  
رايت في معروضات المفتي امين السعدي وسيل عن وقف على اولاده وهرب من الديون  
هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم القضاة ممنوعون عن الحكم وتسجيل الوقف عقدا وما  
شغل بالدين انتهى فليحفظ تكملة مهمة طارئة على ما علم انه اذا دخل ولد الابن ان  
ذكر الاول بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد بل يصرف للفقر الاول ولو وقف على ولده لا يدخل  
ولد ولده ان كان له ولد لصلبه ونحوه يصرف للفقر الاول ولده الا ان لا يكون للواقف  
حين الوقف صلبى فيستحق ولد الابن ولا يدخل فيه ولد البنت على الصحيح فاذا ولد للواقف  
ولد رجح من ولد الابن اليه وهذا في المفرد واما في الجمع سواء كان في البطن الاول والثاني  
بان قال ابتدأ على اولادى او قال على ولدى واولاد اولادى فيدخل النسل كله ابد اذكر  
الطبقات الثلاث بلفظ الولد المفرد ويستوى فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يفيد الترتيب  
يخرج لا يدخل البطن الثاني الا ان يذكر البطن الاول بصيغة الجمع او ينص على البطن الثاني  
ولا يدخل البطن الثالث الا اذا نص عليه فقال على ولدى او ولد ولدى او ولد ولدى  
فاذا نص على الثالث دخل البطن الثالث والخامس الى ما لا نهاية ما تناسلوا ولدا  
لو ذكر البطن الثاني بلفظ الجمع فقال على ولدى واولاد اولادى كما في السراجية وغيرها  
فبان بهذا ان البطن الثالث فاخته الى غير نهاية يدكر بدكر البطن الثالث مطلقا ويدكر  
البطن الاول والثاني بلفظ الجمع فيلحق فان خيره هكذا من خواص كتابي هذا وكتبت في  
شرحي على التنوير انه اذا قضى المستحق بالبيعة على قرابته وفقره واستحقا قد استحقه  
من حين الوقف عليه واما في الفضاضة خول ولد البنت فنحن حين القضاة غلة الا لا الماش  
لو مستهلكة وانه لا يلزم الحاسبة في كل عام وان الشريك والمضارب والوصي والمتولى لا يلزم  
بالفصيل وان قضاة زماننا ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول الى سحت المحصول وعزيتاه  
لمشركة النهر من السراجية نعم في القينة يكتفى بالقضاة منه بالاجمال لو معروف بالامانة ولو  
منها تجبر على التعيين شيئا فشيئا ولا يحسد بل يهدده ولو اتهمه تخلفه انتهى فليحفظ  
وانما يكسر وقوعه ما لو وقف على ذريته مرتبا وجعل من شرطه ان من مات قبل استحقاقه  
وله ولد تام مقامه لو بقي حيا فهل له حظ ابيه لو كان حيا وبشارك الطبقة الاولى او لافاته

البطن

السلي بالمشاركة وخالفه الاسيوطي في الاسباب من القاعدة التاسعة وهذه الخ  
واجبة لكنه ذكر بعد وقتين ان بعضهم يجبر بين الطبقات بنحو بعضهم بالاولى ولو  
يشارك بخلاف ثم فراجع مع شرح الوهبانية فانه نقل عن السلي وقتين  
اخرين يحتاج اليهما ولم تنزل العلم متى في فهم شروط الواقفين الا من رحم الله  
تعالى فصل اذ ابني مسجد الا يزول ملكه عنه حتى يفيده اي يفيده عن ملكه من  
كل الوجوه فلو كان العلو مسجدا والسفل جوانبت او بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق  
العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما اذا جعل ختة حوض ونحوه في النهاية بطريقه  
اي مع المسجد بان يجعل له سبيلا للعامة فلو بقي الطريق لنفسه لم يخلص الله تعالى وهذا  
لو جعل ارضه مسجدا ثم استحق منها جزء شيئا عاد الباقي ملكه كما في شرح الجمع  
وياذن لكل الناس بالصلاة اي بكل صلاة فيه فلو اذن لقوم او للناس شهرا او سنة مثلا  
لا يزول ملكه كما في القمستانى عن المحيط وعزاه البرجندى للذخيرة قلت واصله مفرع  
عما ان التوقيت مبطل وقد خالف فيه قاضى خان كما مر فتدبر ويصلى فيه وان لم يكن  
باذان واقامة فيصير مسجدا بلا خلاف لكن اختلف في رواية يكتفى واحد لتعلق فعل  
الجنس كله فيشترط اذناه وفي رواية شرط صلاة جماعة والاول ظاهر الرواية كما في الخاتبة  
ولذا قدمه المصنف لكن في شرح الجمع وغيره عن التبيين بهم الثاني وفيه ايضا عن  
المحيط ان هذا الشرط فيما اذا لم يسلمه لقيم فلو سلمه ناب قبضه عن قبض الناس ويصير  
مسجدا بلا صلاة فيه في الاصح انتهى فليحفظ وقيد بالبناء لا لو كان عساحة زال ملكه  
بجرد الامر بالصلاة فيها ذكر الابد فيها او لا كما في المحيط ولا يصير ختة سردا بالمصاحف  
فيجوز كما في مسجد بيت المقدس فان جعله لغير مصاحف او جعل فوقه بيتا ظاهره  
ان لا فرق بين ان لا فرق بين ان يكون البيت للمسجد ولا لكن صرح في الاسعاف بانه اذا كان  
السرداب والعلو لمصاحف المسجد او كان وقفا عليه صار مسجدا قلت وكتبت في شرح التنوير  
انه لو بنى فوقه بيتا للامام لا يصير له من المصاحف اما لو تمت ثم اراد البناء منع ولو قال عني  
ذلك لم يصدق كما في التنوير خاتمة فاذا كان هذا في الوقف فكيف بغيره فيجب هدمه ولو لم  
جدار المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه ولا جعل شيء مستغلا ولا يشك في كافي البزارية  
فليحفظ وجعل باب عبارة التنوير والدرر والغرر وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله  
عن ملكه او اخذ وسعاده مسجدا او اذن بالصلاة فيه ظاهره انه سواء صا فيه او لا وهو  
ظاهر تعليق الدرر والغرر بان ملكه محيط بجوانبه فكان له حق المنع لكن في القمستانى عن  
السراجية انه لو صا في هذا الوسط زال ملكه عنه ولم يحك خلافا تام وفي الشرع بلاية  
لعل هذا خاص بوسط الدار خلافا ما لو كان في خان كما في قاضى خان من الشفعة رجل  
له خان فيه مسجد افزره واذن بالصلاة فيه ففعلوا حجة صار ديارهم بيع منها حجة قال  
محمد الشفعة لهم لا شتر اكهم في طريق الخان وقد كان الطريق مملوكا انتهى فليحفظ



فمنحة المسجد في داخل الخان والمسئلة وباقيته الحال في مساجد خانات مصر  
وغيرها فتنبه ولا يزول ملكه وله بيعه ويورث عنه لانه لم يخلص لله وهذا عندنا  
وعند ابي يوسف كالا عتاق يزول بمجرد القول ايضا مطلقا وقدم في التنوير والدرر  
والوقاية وغيرها قول ابي يوسف وعلمت ارجحيت في الوقف والقضا لم يرد الا يزول  
بدونه لما عرفت انه يزول بالفعل ايضا بخلاف واعلم انه لو ضاق المبيع وخيب  
طريق العامة يوسع منه وكذا بالعكس لانها للمسلمين نص عليه محمد كذا  
في الاختيار وخو في الدرر والتنوير والمراد بعكسه ان يجعل في المسجد غير لتعارف  
اهل الامصار في الجوامع وحاز لكل احد ان يرفيه حتى الكافر الا الجنب والحايف والنفسا  
والدواب كما في المنع وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم نقل عن العاديه عن رثيله الدين جاز  
للإمام جعل المسجد طريقا لا عكسه وذكر من لا خسر واعتمده في مئته وشرحه مع  
ليس كذلك على ما في نسخته وغيرها نعم اعتمده المحي حيث قال وجوز واجعل الطريق  
مسجدا لا عكسه فافهم وقيت الرد رابط استيفه بغير وقفه الى اقرب رابط  
اليه وخو في الدرر والتنوير قلت وقد منعنا عن الشر بنسبنا الى عن الحاوي ان الفتوى  
بخلاف هذا فتنبه والوقف في مرض الموت وصية كعبة فيه من الثلث مع القبض فلو  
سد يوناجا في ثلث ما بقي بعد الدين لوله ورثة والا في كل ما عاها القاضي ثم ظهر  
مال شري به ارض بد لها وقامه في الاسعاف من باب وقف المريض وقد مناجيل لزوم  
وقف المريض وقد مناجيل ايضا انه لو سد يوناجا بغيره بطل كوقف رهن معسر وفي الوهبانية  
وان وقف المرهون فافتك جزوان مات عن عيين تفي لا يغير ويتبع شرط الواقف في اجاره  
الوقف ان وجد له شرط فلم يزد القيم بل القاضي لعموم نظره لفقيه وغايب وميت والا  
يشترط شيئا فيختار للفتوى ان لا توجر الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيرها الكثير  
من سنة خوف اندراس سمة الوقفية وقسمه سمة الملكية الا اذا كانت المصلحة بخلاف  
ذلك وهذا ما يختلف زمانا وموضع كما في المنع وغيرها ومثله في المنية وفيها ايضا من الاجارة  
وجوز ابو البيث الثلاث في الكا وهو الاصح وفي البرازية وغيرها الواجب الى ذلك بعقد  
عقود مترادفة فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي لا لانه مضاف لكن قالوا وفيه  
نظر لعدم افادته المقصود بعدم اللزوم فلهذا صح السرخس لزوم الاجارة المضافة  
بشروط التججيل كان فيما قالوا نظر من هذا الوجه كما في الاسعار وغيرها قلت  
لكن قال الفقيه ابو جعفر الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقود ذكره الكرماني في الباب  
الباب التاسع عشر وافره قدرى افندي في فتاويه وكذا نقل في اجارة جواهر الفتاوى  
عن الكرماني وغيره صح في الباب الاول والسادس لكن زاد في الخامس والسادس  
ان هذا اذا لم يقر ان حاكما حكم بسخة ذلك اما اذا اقر بالحكم بذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم  
حاكم بسختها مع طول المدة ولا يفسخ بموت احد ما بعد اقرارهما ان العقد وقع لواحد

من قضاة المسلمين غير معين وحكمه هو الصحيح بل لا خلاف لاقرارها بالحكم فان رفع  
الخلاف انتهى ملخصا قلت وهذا يفيد اطلاق الحكم وقد مناجيل راي كذا كذا تقييده  
بالمجتهد او بمن له ملكه الاجتهاد وبما في الجنية بل قالوا مع خالف المقتل معتمد مذهبه  
لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار للفتوى فتنبه وسنحققه في القضا والاجارة قلت ويبنى  
صورة ثالثة ذكرها قاض خان وغيره وهي ما لو شرط الواقف في صد الوقف ان لا يجوز الشر  
من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان للقيم ايضا اجارها بنفسه اذا رآه خيرا ولا يحتاج الى  
القاضي لان الواقف اذا لم يبد ذلك فليحفظ تنبيه في الظهيرية لو اجر القيم دار القيم من نفسه  
لا يجوز وكذا لو اجر من عبده او مكاتبه قبل هذه اعيان قيا س ان عا قيا س ان كليل اما  
عا قيا س ان ويصح فيصح ان كان فيه منفعة للوقف عا قيا س قول ان حيفة خلافا لها ولو  
اجر لابنه او ابنته لم تجز خلافا لها كعبده اتفاقا وهذا الواجب بنفسه فلو القاضي صح وكذا  
الوجه خلافا للوكيل ويصح في الوصايا ولا يجوز الوقف الا باجر المثل فلا يجوز وتفسد  
كما ياتي بالاقل ولو هو المستحق لجواز ان يموت قبل انقضاء المدة وتنفسه الاجارة  
كما في فتاوى قاري الهداية لا ينقصان يسير واذا ايرغب فيه الا بالاكل كما في الاشياء  
ثم اذا اوجر باجر المثل لا تنقص الاجارة الواقعة باجر المثل ان رخصت الاجارة  
بسبب من الاسباب بعقد العقد ولا تحت طالب بل تغلوا السعر عند الكل  
فلا تحت ثانيا كزيادة واحدة تحتها وهذا اعيار رواية فتاوى سمرقند واما على رواية  
شرح المحلى او في تفسيره وتجدد للاتى من الزمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وما لم يفسخ  
كان على المستاجر المسح كافي الصغرى وغيرها تنبيه قد اغتفر والغبن اليسير  
لا الفاحش فتكون فاسدة فيوجر منه ومن غيره باجر المثل او بزيادة تقدر ما  
يرض المستاجر بلا عرض عا الاول اذا لحق له لفساد العقد ولو ادعى رجل الغبن الفاجر  
الفاحش فان اخبر القاضي وخبرة انها كذلك فسخها وتعتبر الزيادة وان شهدوا  
وقت العقد انها باجر المثل كافي انفع الوسائل واعتمده في الاشياء واعتمده في الاشياء  
وغيرها فيفسخها المتولى فان امتنع القاضي وهي من المساييل الاثني عشر التي يكفي فيها  
خبر الواحد وقد جمعها ابن وهبان فقال ويقبل عدل واحد في تفويضه وجرح وتعديل  
وارش يقدر وترجمة والسماع هو جيد وافلاسه الارسيال والعيب يظهر  
وموم عليها مر او عند علة وموت اذا للشاهدين تخبر ولو انكر زيادة اجر المثل  
وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه الزيادة من قبل والا فلغير الا  
المزروعة فلا توجر لغير رب الزرع فتنبه عليه الزيادة من وقتها كما لو كان بني او غرس  
ومدته طويلة فلو قصيرة مشاهدة ولم يقبلها اجره لغيره كما في الشهر لا انعقادها  
عند راس كل شهر والبناء ان لم يضر رفعه رفعه وان ضربه هو المضيق لما له اي فتملكه  
الناظر فمر عليه لجهة الوقف بضمته مستحق التلح او يصبر الى ان يتخلص بناؤه ثم



ياخذها ولا يكون بناؤه ما نعام صحة الاجارة لغيره اذ لا يد له عليه حيث لا يمكن  
رفعه قلت وهذا ما ظهر له الحقير من كلام الغير ينبغي ان يكون في غير الارض  
المحتكرة اما فيها فان اى ان يستاجر الارض باجر المثل فان لورفعت عارته تستاجر  
بكثر مما يستاجر امر برفع عارته وتوخر لغيره ولا تترك في يده بل لك الاجرة  
كما في المينة زاد في البحر ولو زيد عليه ان اجارته مشاهرة تفيد عند راسد الشهر ثم  
ضرر رفع البناء يرفع وان لم يضر رفع او تملكه القيم برضا المستاجر فان لم يرض ينبغي ان  
ان تخلص ملكه فياخذ مال الوقف وعزاه للمحيط قلت وهي في المينة ايضا وبقي لو  
اجارته مساهمة او مدة طويلة والظاهر ان لا تقبل الزيادة فعلا للضرر عليه ولا  
ضرر على الوقف لان الزيادة اما كانت بسبب البناء الزيادة في نفس الارض التي  
يلحظ هذا فانه مما يكثر وقوعه بلادنا وقل من به عليه ثم به عليه نعم في اجرة التور  
لو استاجر ارض وقف وغرس او بنى فيها ومضت مدة الاجارة فلم يستاجر استيفاء  
باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقف وعزاه في الج للبحر عن القينة قال وله نعم مسئله  
الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص ثم قال والربحية كالنخل التي اى  
نهايتها وهي ما يبقى بل لا يقطف زهره فلوله نهاية كجزر وفجل فينبغي ان يكون كالزراع  
بقي لوله نهاية معلومة لكنها بعيدة كالقصب فيكون كالشجر كما جزم به ابن الحلبي في  
فتاويه وحررناه في شرح التوبير وحررنا فيه ايضا ان ما مر عن نفع الوسائل وغيرها  
قد خالف فيه شيخنا شيخنا الحانوقه فتاويه جزم بان بينة الاثبات مقدمة وهي التي  
شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تقض قال وبه اجاب بقية  
الماذهب التي قلت يلحظ هذا ايضا فانه اكثر وقوعا وقل وقفا وفي المينة ايضا  
فانه اكثر وقوعا وقل وقفا واستاجر طونز وقف باجر المثل فزاد اجرة الاجر لم تفيد  
الاولا انتهى ثم هذا كله اذا استاجر باجر المثل واما اذا اجره المتولى بدون اجر المثل  
فانه يلزم المستاجر لا المتولى كما غلط فيه بعضهم تمام اجر المثل على المذهب الملق به  
وكذا حكم الاب والوصى كما حررناه ايضا في شرح التوبير وينبغي في الاجارة وفي الاشياء  
معزاة للقينة لا بعزاهل المحلة في الدور والحوانيت المسئلة في يد المستاجر مسكها  
بغير فاحش بنصف اجر المثل وخو به السكوت عنهم اذا امكنهم رفعه وفي نسخة رفعه  
اى فيما لم يملكهم بنفس السكوت فبالك بالمتولى والجارى والكاتب اذا تركوها ولا سيما الاجل  
الرشوة نعوذ بالله تعالى وجب على الحاكم ان يمدد للمستاجر بالاجرة لا يستجار باجر المثل  
ووجب عليه تسليم راجرة السنين الماضية بالعاما بلع عليه الفتوى ولو كان القيم  
ساكن معه قدرته على الرفع الى القاضي لا غرامة عليه واما الغرامة على المستاجر  
ولكن اذا ظفر الناظر بالساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصارفه قضاء ودية  
انتفع موضع ا زاد شارحا واذا علم من هذا حرمة اجار الوقف باقل من اجر المثل علم

حرمة

حرمة اعارته بالاولى العلم فيه ابطال حق الغير وينبغي ان تكون الاعاره خيانة وكذا اجارته  
بالاقل عالما بل كذا انتهى فلحفظ قلت وقد رايت مسئلة يلزم فيها اجر المثل مذكورة في غصب  
الاشياء والمخ وغيرهما لو اجر الغاصب ما مناه فمضت من مال وقف او يقيم او معد  
فعلى المستاجر المسمى لاجر المثل وعلى الغاصب رد ما قبضه من السكك بتاويل عقد حكن  
المرتهن او المستاجر وليس للموقوف عليه ان يوجر الا بالنيابة او الولاية او اذن قاضي  
ولو اوقف على رجل معين عا ما عليه الفتوى كما في المعاديق وغيرها وقال الفقيه اذا  
كان الاجر كله للموقوف عليه يجر وقد مناه وحرر الشر بن لالى ختاف في شرح الوهبانية  
ان للموقوف المستحق للربع المستكن لكن في المنظومة المحبة وغيرها وليس للذي عليه وقفا  
دارا بان يسكنها بل صرفا لذكر الشخص غلال الدار ومثل هذا الحكم ايضا جاري  
فيمن عليه وقف المستكن فلا يأخذ للخلعة فيما نقل ولم تجز والمضى قد وقفا في  
عليه وقفا بل ان تصرفا في عينه ولا له ان يوجر من غير متولية مقرر  
فان يكن واقفه قد جعله متولية الوقف له فليفتقر للمضى والمضى لو وقف اجرا  
لكنه في حكمه ملاكراه من اى جهة تولى الوقف ما جوزه كذا حيث يلزم في  
ومثله الوصى ان يختلف حكمها في اعيان ما يعرف بحسب التقليل والغصب ففقد  
كل التصرفات كيلا تلتبس **والايجار والايهون** فمثل شرط واقف الكتب المرفوعة  
سكن المرتهن والمشتري ثم بان انه وقف لزوم اجر المثل هو الجار للفتوى كما في المينة  
وغيرها لكن نقل الباقي عن المجادبة عن المتقط لان الايقن من حجبها بان لا  
اجر فيها ولو معد للخلعة ونقل عن المجادبة انه لو باعها المتولى ثم عزل لم يفتقر  
الثاني حكم القاضي لزم الاجر في العينة لا في المنة الاجرة لا في المنة  
التمليك لا في الخلعة انتهى ولكن في المنظومة المحبة والفتوى في وقفها  
والمشتري لما اكاد ابتاعها سكنها سنين ثم انزل اذ المتولى رغب في اشتراط  
ثم تولى غير هذا فادعى فساد بيع هذه فانزع عنها هذه الدار من الذي اشترى  
فاجر مثله عليه قد راها اما المشتري كان سكن في الدار برهة من الزمن  
حتى ولو كانت سنين عدة ثم استحققت بعد تلك المدة فليست باجر المثل في ذلك بل  
اصلا وليس شيئا يجرم لان سكنها بغير شك في هذه كانت حكم الملك  
كذلك حكم ساير الارباب او لم يكن عذر فذا من باب وفيه ايضا من باب الدعوى  
لو باع داره وبعده ادعى وقفها قد عاوسعي في نقض هذه البيع ليست تسمع  
دعواه هذه على ما يشرع ومثله ان قال تلك وقف على كذا جافيه خلف وليس لازما على المشتري  
في الشرع تخفيف عا ما سطر اما اذا اقام في ذابينة من غير دعوى وعدت مبيته  
ناقل كما قالوه في عتق الامه فحق الامر كذا ان تفهمه وما ذكرناه بلا شبهة في كل وقف هو  
اما اذا كان على العباد فلا تجز اكل بلا عناه فان اراد المشتري حبس البيع بالمتن



ذالايستطيع والوقف ان **غصب عقاره** او سكنه انسان بغير امر الوقف **فختار** **للمسكن**  
**وجوب الصمان** فيه وفي انلاف من افعه ولو غير معه للاستغلال وبه يفته صيانة  
للموقف وكذا انافه مال اليتيم وكذا يفته بكلمة ما هو انافه للوقف فيما اختلف العمل فيه  
ومتى يقضى بالقيمة شري بها عقارا اخر فيصير وقفا الى الابد الاول بلا توقف على  
تلفه بوقفه كما في معين الحق وغيره قلت وكذا ينبغي تضمين القاض في استبدال  
الوقف مال اليتيم كما ذكره الشرنبلالي وابن السكينة عند قول الوهبانية من كتاب  
الغصب ولو علم الدال القيمة سلعة فقوم للسلطان انقص **تسيرة** لو اشترى  
المتولي مال الوقف لا يلحق بالمتولي الموقوفه وتجوز بيعها في الاصل كما في التنوير  
لان للزوم كلاما كثيرا ولم يوجرها هنا وقد منا انفا انه لو اجره الغاصب لزم المتولي  
لا اجر المثل فيلحق **ولو شرط الولاية لنفسه** عند اي يوسف كما تقدم وحرراه  
في شرح التنوير ان الولاية نصيب القيم للواقف ثم لوصيه ثم للقاض وللولاية بلا  
تولية وما دام احد يصح التولية من اقارب الوقف لا يولي الاجانب والباقي ان نصيب  
الامام والمودن الام اذا عين القوم اصلي عن عينه الباقي وان استوي بالغصب بالباقي  
ولومات القيم حاله حياة الواقف فالنصيب للواقف وقال محمد للقاض ولو لم تجد من يصلي  
من اقاربه فن الاجانب ثم لوصار من يصلي من اقاربه صرف له وقيل لا الا بشرط وطالب  
التولية لا يولي الا المشروط له النظر لانه مولى فيريد التتبع ولو فوض المتولي الامر  
لغيره لا يصح اما السلطان اذا فوض امر مسجد الى عالم فله ان ينصب متوليا كما في الخلاصة  
وهذا هو التنوير في صحته ولم يشترط له ذلك ولا في خلاف ثم هل له عزله والتفويض  
لثالث ان في مرضه نعم وان في صحته لا ان شرط له العزل والتفويض ولو شرطها لفلان  
ثم من بعده لفلان اخرج ان ذلك كله وصية وقد منا شيئا من ذلك وفي المنظومة  
الحجية لو فوض المتولي الغير المتولي مطلقا اذا كان استقر تفويضه بشرط الواقف  
وليس في ذلك من مخالف او لم يكن شرطا فان في صحته فوض ذلك وفي سلامته  
ما صح اذا لم يكن قد فوض في مرض الموت صحا قد مضى فالفعل في الصحة صالح انسي  
لكنه في هذه يستشعر نوحيت صحا به بالشرط فلما ملك من فوض ذلك عزله منه  
فوضه اليه الا ان جعل واقفه العزل له ايضا عزله قلت وعليه فلو فوض النظر لمعين ثم للحاكم  
ففوضه لغيره ثم مات هل ينقل للحاكم ان في صحته نعم وان في مرضه لا مادام فوض له باقيا  
لقيامه مقامه بخلاف ما لو شرط مرتما لمعين ثم للفقر انفرغ عنه لغيره ثم مات حيث ينقل  
للفقر كما في الاشياء ولو اوصى الى رجلين فقبل احدهما وادى الاخر اقام القاض اخر مكانه  
ولو فوضها للقاض تمامها لم قبل جاز لا خلاف ولو قال يليها الافضل من فوليها  
افضلهم ثم فسق فولي غيره ثم تاب وصار افضل من الثاني عادت اليه الولاية وكان ينبغي  
انه اذا فسق ان يقام مقامه اجنبى مادام حيا فاذا مات تصرف لمن دونه واذا استويا

فضلا

فضلا فالاعلم بالمراد بالوقف فلو احدى ادرع والاخر اعلم بالمراد بالوقف فالاعلم به اولى امينا  
وقامه في الظهيرية زاد في الاستعاف ولو شرطه لا فضل اولاده او لا رشده فان  
استويا فلا سبهم ولو ادى فضلهم فلن يليه استويا ولو استويا اشترى لان اقل التفضيل  
اذا اضيف انتظم الواحد والمتعدد ذكره البيضاوي في تفسير قوله تعالى **ان يبعث الله رسولا**  
**وبه افته** المفتي ابو السعود افندي وغيره وهو ظاهرهم **فلحفظ ولو كان خائبا يبرح منه**  
ويولى غيره سوا شرط الواقف الولاية لنفسه او لغيره او لاولاد الاشياء لا يجوز  
للقاض عزل الناظر المشروط له النظر بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا ويصح عزل  
الناظر بلا خيانة لو منسوب للقاض اي لا الواقف وليس للقاض الثاني ان يعيده وان  
عزله الاول بلا سبب لمحل امره على السداد الا ان يثبت اهليته كما لو اخرج لفسق ثم  
تاب وليس للقاض عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين عليه خيانة وكذا الوجه وفي  
فتاوى صاحب التنوير ولما الواقف فله عزل الناظر مطلقا بغيره ولو لم يجعل ناظرا  
فنصبه القاض لم يملك الواقف اخراجه ولم ارحكم عزل الواقف لمدرس وامام ولا ج  
انتهى **لخصنا** قلت وسبب عن فتاوى مريد زاده ما يفيد ان له الرجوع عن ذلك فتنبه  
وتبها ايضا تبعا للاشياء وغيرها محل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت كتاب  
الوقف فلو اقر المشروط له الرابع والنظر انه يستحق فلان دونه او معه وهذا قد مضى في حق  
المقر دون غيره من اولاده وذريته وبطل اقراره بموته ولو جعل لغيره لا يصح اصلا ولا  
يكفي صرف الناظر لثبوت الاستحقاق بل لابد من اثبات النسب وتكفي شهادة مع اخر  
بوقف مكانه على المسجد كما هو ظاهر كلامهم وكذا يقبل قوله لو ادعى الدافع للموقوف  
عليهم ولو بعد موتهم لافي نفقة زائدة خالفت اظاهركن افته المفتي ابو السعود  
ان الدافع ان من غلة الوقف في وقته كاولاده واولاد اولاده قبل قوله وان ادعى الدافع  
الى وظائف المرتزة كالامام بالجامع والبواب وخوفا لا يقبل قوله كما لو استاجر  
شخصا للبناء في الجامع باجرة معطومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه ثم يقبل قوله  
واستحسنه صاحب التنوير في فتاويه وغيرها واعلم انه لا يضمن ما انكره  
لكتابا قلت وقد عزيت ايضا في شرح التنوير لحاشيته اخي زاده انه لا يضمن ما انكره  
له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف انتهى فيلحق وفي فتاوى مريد زاده لومات المتولي  
والجباة يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يضمنه لهم صدقوا يمينهم لا نكارهم الفم  
وفيهما معزى بالشرط الظهيرية لواجز الواقف او وصيه او القاض او امينه ثم قال قبضت  
الغلة فضاغت او فرقتها على الموقوف عليهم وانكروه صدق يمينه وفي الفتاوى الزينية  
لواجز الناظر انسا فاهرب ومال الوقف مجتمعه عليه لم يضمن بخلاف ما اذا فرط في حفظ  
خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمن ولو خلط اموال اوقاف مختلفة ضمن الابا ذن القاض  
ولو تلف مال الوقف ثم وضعه لم يبرأ وحيلة براءة انفاقه في التجير او ان يرفع الامر



الى القاضي فنصب القاضي من يأخذه منه فيبريه ثم يردده اليه تبينه كتبت في شرح التنوير  
معنى النهر لوضوح القاضي للقيم ثقة اي ناظر حسنة هل للاصيل ان يستقل بالتصرف ام اراه  
وافته الشيخ الاخ انه اذا ضم اليه خيانة لم يستقل والا فلا ذلك وهو حسن انتهى وقد قدما  
انه ليس للمشارف التصرف بل الحفظ وكتبت في الوصايا معنى قولين في تصرف  
المشرف وان المتولي كالوصي في الحفظ وان وصليته شرط الواقف ان لا ينزع **عن القاضي**  
ولا للسلطان نزعه لانه شرط مخالف حكم الشرع فيبطل وهي من المسائل التي خالف فيها  
شرط الواقف في الاشياء احدها هذه وبشرط التصديق على سوال مسجل كذا وعلم  
الاستبصار وتقييد الاجارة بسنتين تعين معلوم امام الوكيل والحكم وقراءة عاقل  
وزاد في الزواجر ثمانية وهي اذا نص الواقف وراى الحاكم ضم مشارف فيمجاز كالوصي وعزاها  
لانفع الوصايا قلت ويجوز ما افاد في الاشياء من عبارة الخاوي انه لو الواقف استوا  
المستحق من الامام وخوذه بالجارعة عند الضيق لم يعتبر شرطه وانما تقدم الهاء عليهم قلنا  
يقدم هؤلاء المستحقون على ارباب الشعائر على الغيرهم وان شرط الاستواء عند الضيق  
فاستفيد منه صورتان ايضا كما لا يخفى ولا بعد زيادة حادثة عشر وهي ما قد مناه عن  
المنظومة المحببة عن ميسر **خواجه زاده** انه يجوز للسلطان مخالفة شرط الواقف لو غالب  
جهاته قري ومزارع فتأمل وكذا ما قد مناه عن معروضات المفتي ابن السعدي انه لو شرط  
عدم مد اخلة القضاء والامر وان داخلوه فعليه المنة لا يجوز على اطلاقها ان الشروط  
المخالفة للشرع جميعها لغو وبطلان زاد ابن النخبة وغيرهما معنى الطرسوس وكذا كل شرط  
لا فائدة فيه ولا مصلحة للوقف بل كما قال اصحابنا في اشتراط ان القاضي او السلطان لا يكون  
له كلام في الوقف فهو شرط باطل والقاضي الكلام لان نظره اعلاه في الحفظ وكذا لا يعلم  
زيادة ما لو شرط عدم ناظر او مات ونفذ بعد موته او في حياته ويستأنس له بعموم ما  
مراتفوا في الاشياء عن العناية لولم يجعل له فيما فنصب القاضي له وقف بقواته لم يملك  
الواقف اخراجه وما في المنظومة المحببة تعال لا يشاء ايضا وليس للقاضي بان يقرر  
وظيفة من غير شرط سطر في الوقف ثم ذاك غير المنظر ولا حل الاخذ المقرر قلت وقد مناه ان  
القاضي في المشارف فاستفيد صورتان يعلمها القاضي وان المستثنى ثلاثة قلت ولا بعد  
ان يزداد ايضا ما لو شرط الناظر لکن لم يعين له وظيفة فعينه القاضي نعم قد صرحوا بان المتولي  
اجر مثل علم كما مر فتدبر كذا في مسئلة القراءة على القبر اجواز لعدم كراهتها على  
قول محمد المفتي به وجواز الاجارة على الطاعات على المفتي به ايضا فيلزم التعيين وفي مسئلة  
الخبر والهم الخيار المشروط لهم لا المتولي بل يلزم المشروطا وامن الخبر المشروط لهم  
او قيمته كما يعلم من مسئلة وقف الحنطة في المتفق عليها افاده في القنية فتنبه بفتي المستثنى  
احد عشرة منه خمسة ومنها ستة في الحفظ تبينه وبهذا علم ان قولهم شرط الواقف  
كنص الشارع ليس على عموم ذكر العلامة قاسم في فتاويه انه سئل عن واقف شرط

**فتاوى**  
يجوز للسلطان مخالفة  
شرط الواقف لو غالب  
جهاته قري ومزارع  
فتأمل

لنفسه

لنفسه التبديل والتغيير فيصير الوقف لزوجته فاجاب ان لم اقف على اعتبار هذا  
في شيء من كتب علمي انا وليس المفتي الا نقل ما صح الا عند اهل مذهبه الذي يفتي بقولهم  
ولان المستثنى انما يسال عما ذهب اليه اية ذلك المذهب لا عما يجلي المفتي والله اعلم  
قلت نعم ما قال رحمه الله عنه ومع هذا صرحوا بان لا يعمل على اجوبة اية زمانا في  
الفصل التاسع عشر من جامع الفصولين انه اجاب بعض اية زمانا وان لم يعمل على  
جوابهم بكذا ثم ذكر بالفارسية انتهى وهذا في اية زمانه سنة فكيف في اية زماننا  
حسبنا الله ولا قوة الا بالله ثم قال العلامة قاسم ثم بلغ ان محب الدين الكا في رحمه  
الله وقف على جوابي وقال شرط الواقف كنص الشارع يجب العمل به وان لم يكن منصوحا  
عليه فاجبت بان هذا خلاف ما اجمعت الامة عليه من ان شروط الواقفين ما هو  
صحيح معتبر به ومنها ما ليس كذلك بخلاف ما نص عليه الفقهاء من معنى هذا الكلام  
فقد نص ابو عبد الله الكاشغري في كتاب الوقف عن شيخه شيخ الاسلام رحمه الله  
تعالى قول الفقهاء نصوصه كنصوص الشارع يعني في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل به  
ان التحقيق ان لفظه ولفظ الوصية والحالف والناذر وكل عاقل يحل على عاداته في خطابه ولغته  
التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع ام لا ولا خلاف ان من وقف على صلاة او  
صيام او قراءة او جهاد غير شرعي وخوذه لم يجز قال العلامة قاسم قلت واذا كان المفتي ما  
ذكرنا كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا تخيل تخصيصا ولا تاويل لا يعمل به وما كان  
من قبيل المظاهر لا تخيل تخصيصا ولا تاويل لا يعمل به كذلك وما احتمل وفيه قرينة على عملها  
وما كان مشتركا لا يعمل به لانه لا عموم له عندنا وما لم يقع فيه نظر المجتهد لترجيح احد  
مدلوليه وكذلك ما كان من قبيل الجملة اذ امان الواقف وان كان حيا يرجع الى بيانه هذا  
معنى ما افاده انتهى واقره الباقي ثم قال قلت فعلى هذا اذا ترك صاحب الوظيفة مباشرتها  
في بعض الاوقات المشروطة لا يات عند الله تعال فانه لا يستحق المعلوم انتهى وقد  
قد مناه وقد مناه الفتاوى الاشياء لذكر فليتبين لذكر وسئل شارح واقف شرط  
لنفسه التغيير والتبديل وخوذه لذكر هل يكون التبديل للتأسيس ام للتاكيد فافق به للتأسيس  
فيملك استبداد المبدل عن الاول كالاول ويعمل به لانه من مقتضيات الشرط الاول سيما اذا  
شرط لنفسه ما شاء افتح سنة سبعين وثمان مائة بالقاهرة وقضى به في التاريخ المذكور  
واقره الشرع لاني وغيره قلت ورايت في فتاوى موبد زاده معزيا للوجيز لا يجوز الرجوع  
عن الوقف اذا كان مسجولا ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالمودن والامام  
والمعلم اذ لم يكونوا اصحابا او في امرهم تهاون فيجوز للواقف الرجوع في هذه الشروط انتهى  
نحوه من نسخة فلتراجع اخرى ثم رابت ذلك بعينه من الخلاصة ولفظها لا يجوز الرجوع  
عن الوقف اذا كان مسجولا ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه وتغييره وان كان مشروطا  
كالمودن والامام والمعلم ان لم يكونوا اصحابا وتهاونوا في امرهم فيجوز للواقف الرجوع عن

الوهيانية عن

تهاون



هذه الشروط انتهى محروقة من نسخة فليراجع قلت وعلى تسليمه فلا يرد عليه ما في الدار  
والغرض وغيرها لو وقف ضيعة على الفقراء وسلمها للمتولى ثم قال لو وصيه اعطى من غلتها فلانا  
كذا او فلانا كذا لم يصح الخروج عن ملكه بالتسليم فلو قبل من لانه ليس برجوع حقيقة  
فهو كقول من وهبه درهم اعطى فلانا منها كذا لم يلزمه ذلك بخلاف ما لو صرح بالرجوع  
فتأمل وقد منا انه لو اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا او انه يستحق الربع او  
النظر ووجهه وصحة قد صرح ولو مكتوب الموقوف بخلافه وافق يبيح سجن الخانوق بسقوط حقه  
باتقاربه ولو نظر بشرط الواقف بينهما اذا تكاثر بتقرير القاض فليس له الطلب بعد ما يتعلق  
الحق به لغيره ولو لم يتعلق بالغير كان للقاض ان شأنه بقرره تقريراً مبتكراً هذا ومقتضى ما  
نقله العلامة قاسم عن ابي عبد الله الى مشتق عن التحقيق وقوله وكل عاقل الى اخره  
يفيد انعقاد النكاح بلفظ التجوز كما هو عادة اهل الريف في خطايهم وهو يورد  
ما فتح به المفتي ابو السعود من انعقاده بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه الخلطة ولكن  
اعتمد صاحب التنوير على الشيخ خلافاً فليست له لذلك تفقوا على وقوع الطلاق به وقد  
حرره فيما علقته على التنوير فائدة اجمع لا يكون اى لا يستعمل للواحد الا في مسايل وقف  
على اولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف بنيه وقف على اقراره المقيمين ببلد كذا  
فلم يبق منهم الا واحد حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يكلم ثلاثة اربعة  
من هذا الحب او الخبز وليس منه الا رقيق واحد حلف لا يكلم الفقراء والمساكين والناس  
او بني ادم او هؤلاء القوم او اهل بغداد حث بواحد كما في الاطعمة والسياب والنساء وفي  
حلفه لا يكلم عبيد فلان او لا يركب دوابه او لا يلبث ثيابه تحت بثلاثة اى ان كان له اكثر  
من ثلاثة وفي لا يكلم زوجاته او احد قايه او اخوته فقيد بالكل كما في ايمان الاشياء ولم  
يتذكر ما اذا لم يكن الا واحد من هؤلاء الحق في النهر الزوجات والا صدقاً بالاخوة وسكت  
عن العبيد والدواب لكن في الاشياء بعد نسخة ان تزوجت النساء واشترت العبيد  
او كتبت الرجال حث بواحد بخلاف نساء وعبيد او رجالاً لثلاثة وجعل في منية المفتي  
الدواب والسياب مثل بني ادم عا واحد والبنين والاولاد والاعمام كالاخوة وفي عبيد فلان  
عا ثلاثة وعن ابي يوسف ان كان له من العبيد ما جمعهم بتسليم واحد لم تحت حتى يكمل الكل  
وان كانوا اكثر من ذلك فكل واحد احث وكذلك في الثياب ولم يصرح بما اذا لم يكن له الا واحد  
لكن كلامه يفيد فتنبيه ولا يبعد زيادة ما في القينة وفق ضيعة على اولاده الفقهاء  
واولاد اولاده ان كانوا فقهاء احم من ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه  
ولا يستحقه قبل حصول تلك الصفة وانما يستحق الفقيه وان كان واحداً اتبع قلت وعلى  
هذا فيصالح الكل للاستئناس بغير نيفاً وعشرين ولا يبعد ان يكون كذا ما اذا خصه بالاولاد  
العوراء والعميان فانه يعتبر الصفة كما نص عليه قاضي خان كذا قال قبله بورق قديم قال  
وقفت عا المحتاجين من ولدي وليس في ولده الاحتياج واحد فله النصف كذا في نسخة

وهي

وهي سبعة فلتحرر الا ان يفرق بين صفة الذات وغيرها فليتنامل وعليه فليتنسج الباب  
كالعرج والفلج والزمانة وغيرها فقد برهنا وقد افاد في من الغفار قيل ابي اليمين في الطلاق  
والعتاق ان ظاهر المسئلة الاول ان الوقف كله للواحد الواحد وانه مخالف ما في الحقيقة  
حيث قال وقفت عا اولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة فالنصف للفقراء والنصف  
ويدخل فيه الاثنى وولد الابن ثم قرر وقال ارضى صدقة موقوفة على وله واحد وقت  
وجود الغلة فله النصف والنصف للفقراء فقد سوى بين الاولاد والبنين اتبع محضاً  
فليتنامل قلت قد اتفقت انه لو وقف على بنيه وله واحد فله النصف والباقي للفقراء ولو على  
ولده فله الكل لانه مفرد مضاف فيعم واما ما في الاشياء فقد عزاه للعدة وكذا ذكره في  
المتارخاينة وغيرها فلم يبق الكلام الا في التوفيق فاقول وبالله التوفيق قد لاج الى ان لا  
يبعد ان تحمل كلام الخاينة عا ما اذا وقف عا اولاده وله ولد ان ثم عا الفقراء فانه واحد  
وبقى واحد وقت وجود الغلة كما يفيد قوله وله ولد وقت وجود الغلة فيندفع عن  
الاشياء الا شتبا به فقد برهنا حول ولا قوة الا بالله ثم لاج الى ان لا تخفى ان المراد به الاولاد  
الصلبية وقد قد منا انه لو لم يكن له الا ولد صلبى حين وقفه يستحقه ولد ابنه فلا يبعد  
ان يكون حكمه كذلك وكذا يظهر ان التقييد في المسئلة الثالثة باخوة فلان اتفاق اذ اى  
مانع من كون اعمامه واخواله واخواته بل واحد اده وجداته وغير ذلك كذلك وعليه  
فليكثر المستثنى جداً ولكن اراه فليراجع اذ العلم امانة في عنق العا وقد منا مراراً ان  
مثل الحاشا المحقق بن المحقق ابن الهمام وناهيكم به لا يجعل بها حيث خالفتم كما نهى  
عليه تلميذه العلامة قاسم حيث خالفتم كما نهى عليه تلميذه العلامة قاسم وكيفنا ما قد منا  
عنه وعن غيره انفا والله در ابن اكمال فقد حقق في رسالته المشهورة المقال والحق احق  
رسالة بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاضلين وبالله التوفيق والله اعلم

انتهى النصف الاول من شرح المتن لمولانا الشيخ علا الدين عايد كاتبه محمد  
اسعد بن الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ محي الدين بن الشيخ سليمان التميمي الحنفى  
مذهباً الى مشتق مولد اكتبه لنفسه ولما شا الله من بعده وذلك في الضحوة  
الكبرى من شهر شوال سنة ١٠٤١ ونسأل الله حسن الختام والوفاء عا ايمان  
لنا ولوالدين وللمسلمين ولاخواننا المسلمين وصلى الله عا سيدنا محمد وعى  
اله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً امين بسم الله رب العزة عما يصفون  
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

امين عا الله امين اعلم عا امين



**كتاب البيوع** مناسبتة بالوقف لا الى مالك وفي البيع الى مالك فكان الوقف بمنزلة  
المفرد وهو كالمركب وانما جمع نظر الى انواعه فانها بالنظر الى مطلق البيع اربعة  
نافذ وموقوف وفاسد وباطل وبالنظر الى المبيع اربعة مقايضة وصرف وسبا وبيع  
مطلق وهو بيع عين بدني وبالنظر الى الثمن اربعة سريحة وتولية ووضع ومساومة  
**البيع لغة** تملك شيء بشئ سوا كان مالا او لا وهو من الاضداد ويستعمل متعد يا ومن  
للتاكيد قال ابن القطاع وزعماد خلت اللام مكان من يقال بعثك الشيء بعثت كذا فهي زائدة كذا  
في مع الغفار ومفاده انه يتعدى الى مفعولين كلاهما بنفسه او الثاني من وبه صرح صاحب  
المغرب وغيره قلت فقد اشكل ما في الرض ان من يحمل القبض على القبض فان الشراء  
يتعدى بمن وشرعا **صاحدا للمال** اي تملك المال كافي الداراية والمراد بالمال عين تجر  
فيه التنافس والابتدال فيخرج ما ليس بمال كجنة من خوشعير وكف تراب وشربة ماء  
كما يخرج الميتة والدم كما افاده البهنيس وحسين فاما ما ثبت بالتمول اي باد خارك الناس  
او بعضهم فان ابيع الانتفاع به شرعا فتقوم بالسكس والاخر وخزير غير متقوم فان  
عدم التمول والا فليس بمال ويطلق المال كالمالية على القيمة وهي ما يدخل تحت تقويم  
من الدارهم والدناير وصرحوا بان لا ينعقد البيع عما هو اقل من فلس وعلى الثمن  
وهو ما يلزم بالبيع وان لم يقوم به واذا خص الاول بالثمن بقرينة الباء فاد تعريفنا  
المال بالعين ان المنفعة ليست بمال فانه ما يدخل تحت الحاجة وهذا هو التحقيق قلت  
وهذا كله في غير الغصب اما فيه فقد صرح الشافعية بانه تحرم غصب حبة من  
الحنطة وخوها ويكفر باستقلاله وان لم يعد مالا في باب البيع وكذا تحرم غصب كل ما يقتني  
كسرقين وحل ميتة قابل للديع وتجب رده وقواعدنا لا تباها ولحق **المال** اي تملك  
شئ مرغوب فيه بشئ مرغوب فيه لم يقل كافي العناية وغيرها بالتراض بطريق الاكتساب  
اي طلب الرضا كافي الحواشي السعدية يشمل بيع المكره والمبادلة بطريق التبرع  
والهبة بشرط العوض اذا ضرر في شمول البيع لذلك ولذا قالوا لو قال هو بعتك هذه  
الدار شيئا هذا قبل كان بيعا بالاجماع اذ العبرة للعاني لا للالفاظ ثم الكلام فيه في  
مواضع كثيرة منها شروط صحته وانعقاده ولزومه ونفاذه بشرط في العاقد والولاية  
ولو وكالة او وصية والتيميز فيصع عقد المميز موقفا على اجازة وليه او وصيه او نفسه  
بعد البلوغ والتعدد فلم ينعقد بالوكيل من الجائنين الا في الاب والقاض والوصي وبعد  
يشترى نفسه من مولاه بامرهم وسماهم كلامها كلام الاخر لولا اني احدها عده مع  
سماهم اهل المجلس لم يصدق حيث لا يصدق بشرط في العقد موافقة الاجاب للقبول وكونها  
في مجلس حقيقة او حكما ولفظ الماضي حقيقة او حكما كما ياتي بشرط في صحة الاجاب ان لا  
يقرب ما يبطله فلو وجه الثمن قبل القبول بطل بشرط في صحة القبول حياة الموجب وكونه  
قبل رجوع الموجب وقبل تغير المبيع وقبل رد المخابب والاجاب وفي الخاتمة القبض يقوم

تتعلق عند

مقام القبول وبشرط في المبيع كونه مالا متقوما شرعا مقدورا التسليم في الحال او ثاني الحال  
كما بسطه الكمال زاد في البحر وان يكون مملوكا في نفسه موجودا يخرج بيعه الطائفة في نفسه  
وبيع المعدوم وباقي المرام ياتي في اثنا الكلام نعم ههنا فرعنا يكسر الاحتياج اليها  
ذكرها في البحر معزلة للقيمة الاول ما يؤخذ من البياع على وجه الحرك والمال والربح والعد  
لو اشتراها بعد ما انعدمت صحه الثاني شراء البراء التي يكتبها المديون على الحال الاصح  
قبل له اية بخاري جوزا بيع خطوط الائمة قال لان مال الوقف قائم ولا كذا كذا قال  
في البحر والفرع الاول خرج عن القاعدة فيجوز بيعه المعدوم ههنا ويستفاد من الثاني  
انه يجوز للمستحق بيع خبره قبل قبضه من المشرف بخلاف الجندی اذا باع الشعير  
المعين لعطف دابته قبل قبضه انتهى قلت والظاهر ان ما في القيمة ضعيف لاتفاق كلتهم  
على ان بيع المعدوم لا يبيع وكذا غير المأكول وما المانع من ان يكون الماخوذ من الماخوذ  
بيعا بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم كما يبيح وخط الامام لا يملك  
قبل القبض فاتي ببيع ببعه وكن عا ذكر ما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب ما في القيمة اذا  
كان مخالفا للقواعد لا التفتات اليه ما لم يعضده نقل غيره كذا في النهر **ينعقد البيع**  
وتحصل شرعا **بالتحباب** هو اللفظ الصادر اول **قبول** هو اللفظ الصادر ثانيا ويرد على التعريفين  
ما لو خرجا معا فان البيع صحيح كما في التاترخاينة واقره في البحر والنهر لكن في الفهستاني  
وينبغي ان تكون الواو بمعنى الفافانها لو كانا معا لم ينعقد كما قالوا في السلام والاب لو باع  
ماله من طفله او اشترى لم ينعقد بدونها لكن الصحيح انه يتم بقوله بعته او اشتريته  
مال ولدي وكذا الوصل لو باع مال اليتيم لنفسه او لقاتل بامرهم او العبد لنفسه من مولاه  
بامرهم كافي الزاهد ي انتهى ويرد على التعريف الاول ما لو تعدد الاجاب فان القبول  
يكون الى الاجاب الثاني ويكون بيعا بالثمن الاول وفي الطلاق والعنق عا مال اذا قبل  
بعد الزمة المالا ان ولا يبطل الثاني الاول كما في جامع الفصولين يعني وفي غيرها يبطل  
الثاني الاول فيكون الثاني هو الاول وفي الاشياء تكرر الاجاب مبطل الاول الا في علق وطلاق  
عا مال ويبقى في الصل وفي المنظومة المجيبة ولا عقبة بعد عقد جدد اقباط الثاني لانه سدى  
فالصل بعد الصل اخطى باطلا لكان النكاح ما عدا مسايله منها الشراء بعد الشراء  
كذا الفاكه عا ما صرحوا والمراد صاحب في المحقق منها اذ اذادة التوثيق بلفظ **الماضي** بعت  
**واشترت وما دل عا معناها** كما عطيت والماضي اعم من الحقيق ليعم لفظ المضارع  
الغير المقرون بالسبين او سوف فينعقد بنية الحال في الاصح وقيد في المحيط ما اذا لم  
يكن اهل البلدة يستعملونه الى ال فان كان كذلك كاهل خوارزم لم تجز اليها واما ما يخص  
للاستقبال كالمقرون باحد ههنا الامر فلا ينعقد به الا المراد اذ دل على الحال كذا  
بطريق الاقتضا ولو كتب الى رجل اشترت فكتب قد بعث فهذا بيع ولو كتب بعث فكتب قد  
بعث لم يكن بيعا لانه لم يوجد احد الركنتين وعن ابي يوسف لو قال عبيدي هذا كذا



بالفان اجبك فقال اعني فلهذا بيع وكذا وافقني وعنه لوقال بعثني عبدك فقال  
نعم فقال قد اخذته فلهذا بيع لازم وفيه اشارة الى انه يشترط سماع كل من العاقدين  
كلام العاقدين كلام الاخر كما في المحيط ولعل الاكتفا مشعر بان البيع يتعقد بلا ذكر الثمن  
وفي التمراتية في رواية **ويعقد البيع بالتعاطي** وهو التناول في المجلس ولو من جانبيه في  
كما في الغيب وصحة قاض خان وغيره قيل هذا اذا قبض المبيع واما اذا قبض الثمن فلا يكفي  
كما في العادة لكن في الزاهدي انه يكفي اذا كان عاوجه الشرا لتحقيق الرضا لانه حتى لو  
صرح بعدم الرضا لم يتعقد به كما في القنية ولا بد ايضا ان لا يكون بعد عقد فاسد او  
باطل فان كان لم يتعقد به قبل المتاركة لانه بناء على السابق كما في الخلاصة وغيره **في الغيب**  
**هو نصاب السرقة والخسيسة** **وهو البيع** خلافا للكرخي ومن صور التعاطي ما لو جاء  
المودع بامانة غير المودعة قايلا هذه امتك وحلف حل الوطى للمودع وكذا اردوها خيار رقيب  
وكذا لوقال للخياط طليست هذه بطايتي خلف انها مع وسعه اخذها كما في الغيبة وفي البرازية  
الاقالة تتعقد بالتعاطي ايضا من احد الجانبين على الصحيح انتهى وكذا الاجارة كما في العادة  
وكذا الصرف كما افاده في النهر مستند لا عا في التارخانية اشترى عبد بالف درهم على ان  
المشتري بالخيار رفع اعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصرف جائز ويرد  
الدراهم وعلى قول ابي يوسف الصرف باطل قال وهي فائدة حسنة لم ار من بنه عليها  
**ولو قال البايح خذ به** **بذل** **اقال** **المشتري اخذت او رضيت** **م** **البيع** لاقتضاه سبعة كما لو  
قال بعثك عبدك هذا بالف فقال المشتري فهو حر عتق وبدون الف لا ذكره البهني وغيره  
**واذا اوجب اي اوقع الاتجاب احدها** **اي** **احد** **العاقدين** **بايعا** **كان** **او** **مشتريا** **فلا** **اخر**  
**الخيار** **في** **المجلس** **ومتد** **الحاجة** **الى** **التفكير** **في** **الاختيار** **اما** **ان** **يقبل** **كل** **المبيع** **بكل** **الثمن**  
**المجلس** **او** **يترك** **وهذا** **اي** **يسمى** **خيار** **القبول** **ما** **لم** **يرجع** **الموجب** **او** **يستغل** **الاخر** **بغير** **عقد**  
**له** **المجلس** **او** **ما** **هو** **دليل** **الاعراض** **لانه** **لو** **لم** **تخير** **لزمه** **حكم** **العقد** **جبر** **له** **هو** **مستغف**  
**لان** **ان** **يقبل** **بعض** **دون** **بعض** **لتفريق** **الصفة** **الا** **ان** **يرضاه** **الاخر** **فيكون** **المبيع** **ما** **يتقسم** **عليه**  
**الثمن** **بالاجزاء** **كعدد** **او** **مكيلا** **او** **موزون** **فلو** **لم** **يرضه** **او** **كان** **المبيع** **ما** **يقسم** **باعتبار** **القيمة**  
**كما** **اذا** **اضيف** **الى** **عبد** **ين** **لم** **تجز** **وان** **رضيه** **لانه** **استيناف** **عقد** **بلا** **تعيين** **حصه** **المبيع**  
**كما** **في** **المحيط** **الاذا** **بين** **الموجب** **بايعا** **كان** **او** **مشتريا** **فلا** **اخر** **واحد** **لتعدد** **الصفة** **في**  
**المتقسم** **بالقيمة** **كبعثك** **هذين** **العبد** **ين** **هذا** **الف** **وهذا** **إمارة** **اي** **وان** **لم** **يكر** **لفظ** **بعث**  
**وهو** **قولها** **ما** **هو** **المختار** **فعدد** **ها** **تعدد** **الصفة** **بتفصيل** **الثمن** **وشروط** **ابو** **حنيفة**  
**لتعدد** **ها** **تكرر** **لفظ** **المبيع** **ايضا** **فليتهم** **وان** **رجع** **الموجب** **م** **رجوعه** **وان** **لم** **يعلم** **به** **الاخر**  
**كما** **في** **التمه** **خلوه** **عن** **ابطال** **حق** **الغير** **وان** **قام** **احدها** **اي** **الموجب** **او** **الغالب** **وقوله**  
**المجلس** **لا** **حاجة** **اليه** **لان** **مجرد** **القيام** **دليل** **الاعراض** **وان** **لم** **يذهب** **عن** **المجلس** **على**  
**الراجح** **كما** **افاده** **في** **النهر** **نعا** **الكلام** **وبه** **جزم** **بن** **الكلام** **وذكر** **شيخ** **الاسلام** **انه** **اذا** **لم**

التفكير

ينذهب

ينذهب لم يبطل كما في القوس تاني عن المحيط قال وفيه اشعار بانها لو تبايعا بمشياً  
بلا سكتة بين الكلامين انعقد البيع وقيل ما لم يتفرقا بالابدان والاول اصح كما في  
الاختيار قبل القول بطل الاتجاب فلو قيل بعد احدها لا يتعقد وكذا بعد اشتغال  
احدها بغير ما عقد له المجلس كما في المجتبى وصرح في الاختيار بان المجلس يبطل بما يبطل  
به خيار الخيرة **واذا وجد الاتجاب والقبول لزم البيع** **ولا** **خيار** **لو** **احد** **منها** **الام** **معيب**  
**او** **عدم** **روية** **فيه** **اشارة** **الى** **ان** **البيع** **يتم** **بها** **ولا** **احتاج** **الى** **القبض** **كما** **في** **المحيط** **فرج**  
**نقله** **هنا** **في** **النهر** **نقله** **عن** **الصيرفي** **لوقال** **اقر** **بالبيع** **كاذباً** **لم** **يتعقد** **كما** **لوقال** **زيد** **لعمرو** **فقلت**  
**ابنك** **ثم** **صدقه** **لا** **يقبل** **منه** **التصديق** **انتم** **فليحفظ** **بلا** **خيار** **مجلس** **خلاف** **اذا** **للتشافق**  
**والحديث** **محول** **على** **تفرقة** **الاقوال** **اذا** **الاحوال** **ثلاث** **قبل** **قبولها** **وبعد** **قبولها** **وبعد** **كلام**  
**الموجب** **قبل** **قبول** **المجيب** **واطلاق** **المبتايعين** **في** **الاول** **ينبغي** **از** **الاول** **مجاز** **والثاني** **مجاز**  
**الكون** **اي** **باعتبار** **ما** **يؤيد** **وباعتبار** **ما** **كان** **والثالث** **حقيقة** **فيكون** **مراد** **او** **محمّل** **ان** **يكون** **مراد**  
**فيحتمل** **عليه** **ويصح** **البيع** **في** **العوض** **ثمنا** **كان** **او** **ثمنا** **المشار** **اليه** **ان** **لم** **يكن** **ربو** **يا** **قبول** **بجنسه**  
**ولا** **سلبا** **اتفاقا** **ولا** **راس** **مال** **السلم** **اذا** **كان** **مكيلا** **او** **موزوناً** **عند** **الامام** **كما** **يسير** **بالعمر**  
**قد** **كعشرة** **وخوها** **وصفة** **ككونه** **مصرياً** **او** **مشتقياً** **لان** **الاشارة** **نافعة** **للمجهل** **الثمة**  
**المفضية** **الى** **المنازعة** **في** **التسليم** **والتسليم** **تنبه** **لو** **كان** **الثمن** **في** **مسرة** **ولا** **يعرف** **ما** **فيها** **من**  
**الخارج** **كان** **له** **الخيار** **ويسمى** **خيار** **القيمة** **لا** **خيار** **الرؤية** **لانه** **لا** **يثبت** **في** **النفوذ** **كما** **في** **الفتح** **فيلزم**  
**لا** **يصح** **البيع** **في** **عوض** **غيره** **اي** **غير** **مشار** **بلا** **معرفة** **القدر** **والوصف** **لا** **فضاء** **جهالتها** **الى**  
**النزاع** **ويحل** **جهالة** **تفرض** **اليه** **تمنع** **الجواز** **والحاصل** **ان** **الثمن** **يعرف** **بالاشارة** **حاضر** **وبذكر**  
**القدر** **والصفة** **غايها** **ولا** **لا** **زافي** **الذمة** **ويصح** **البيع** **ثمن** **حال** **وهو** **الاصل** **وثن** **موجب**  
**ولا** **يثبت** **الاجل** **الا** **بالشرط** **ما** **لم** **يكن** **ربو** **يا** **باجل** **معلوم** **لان** **جهالة** **تفرض** **الى** **المنازعة**  
**فيفسد** **ولو** **باع** **موجلاً** **انصرف** **الى** **شهر** **ولو** **اختلف** **في** **الاجل** **فالقول** **لنا** **فيه** **ولو** **في** **قده**  
**فلم** **دعي** **الاقل** **والبينة** **للمشتري** **في** **الوجهين** **ولو** **في** **مضيه** **فالقول** **للمشتري** **والبينة** **له**  
**ايضا** **ولو** **مات** **البايح** **لا** **يبطل** **الاجل** **ولو** **قال** **تركت** **ه** **وابطلته** **او** **جعلت** **المال** **حالا** **لا** **يبطل** **وفي**  
**البنزانية** **له** **الف** **من** **ثن** **مبيع** **فقال** **اعط** **كل** **شهر** **مائة** **درهم** **لم** **يكن** **تاجيلاً** **وفي** **المنتقط**  
**عليه** **الف** **عن** **جعله** **طالب** **بجو** **ما** **ان** **اخذ** **بنجم** **حل** **الباق** **فالا** **مر** **كما** **شرط** **وهي** **كثيرة** **الوقوع**  
**ولو** **اشترى** **باجل** **سنة** **منكرة** **فتح** **البايح** **المبيع** **عن** **المشتري** **حتى** **مضت** **السنة** **ثم** **سأ**  
**المبيع** **فله** **اي** **للمشتري** **اجل** **سنة** **اخرى** **اولها** **يوم** **التسليم** **لان** **فائدة** **التأجيل** **الاتفاق**  
**بالثمن** **وقد** **منعه** **ولهذا** **الموت** **حل** **المال** **لغوته** **خلاف** **المال** **لان** **في** **الزامه** **بسنة** **غيرها**  
**تأجيلاً** **لم** **يذكر** **حالة** **العقد** **والتقصير** **من** **قبله** **وهذا** **خلاف** **ما** **لو** **اجله** **الى** **رمضان** **ومنعه**  
**عن** **القبض** **حتى** **دخل** **رمضان** **حل** **المال** **وقالها** **سوا** **وبعد** **التأجيل** **لا** **يملك** **المجلس** **لا** **استيفا**  
**الثمن** **لا** **قبل** **الاجل** **ولا** **بعده** **ولو** **في** **المبيع** **خيار** **له** **واحد** **ها** **والثاني** **مطلق** **في** **وقت**



لزوم العقد كذا في البزارية وغيرها وان اطلق الثمن بعد تسمية قدره عن الوصف  
والاشارة ونقد البلد فاللام للعهد وهذا هو المطلق فانه يتناول اماهية  
كلونها مطلقة والمذكور يتناول اماهية على حال كانت فان استوت مالية النقود ورواجه  
صح البيع ولزم دفع ما قدر به من اي نوع كان فيدفع المشتري اي نوع شاء وان اختلفت  
رواجع استوتوا المالية او اختلفت في الارواح في بلد له لانه معلوم عرفا وهو  
المعلوم شرعا وان استوت رواجعها لاما ليتها فسد البيع للجهالة **مالم يبين**  
**المشتري** احد النقود في المجلس ويرضى به الباي لا ارتفاع المفسد قبل تقرر ذلك  
فالمسئلة رباعية ويدل الصلح والاجرة كالبيع كما في البزارية خلافا للدعوى والاقرار  
فيستلزم البيان وفي المهر ينظر الى مثلها وتبقى الخلع والوقف قال في البحر وينبغي ان  
يستحق الاقل وقيد في النهر عما اذا لم يعرف عرفا او اقر **ويصح البيع في الدعاء** هو  
عرفا الخطة وقيمتها **كل كيل وموزون كيل** في الكيل **وزن** في الوزن ويعتبر العرف  
في غير ما ورد الشرع بكياله او وزنه **وكذا** اي بيع ذلك جزافا معرب كراف بالضم وهو  
الحدس بالكيل ولا وزن **بغير جنس** والافلا يجوز ان يدخل تحت الكيل او الوزن لاحتمال  
الربا فلولم تحمله كالفصة اذا باعها بنفسها كفة ميزان بكفة ميزان جاز كما في الفيز وفي جامع  
الفصولين شراء قصيل البر بالبر كيل او جزافا يجوز لعدم الجنس ومن المجازفة البيع بآنا  
لا ينقص او جرح لا يفتت **معين لا يدرى قدره** قيد فيها لعدم الجهالة بتجمل التسليم  
ويثبت للمشتري الخيار فيها كما في النهر مستند الجمع النوازل ونظير ما نحن فيه لو باع  
حنطة في مبيت او مطبوعة في ارض المشتري لا يعلم مبلغها ولا يستحق جزا الحفيرة كان  
له الخيار ان شاء اخذها جميع الثمن وان شاترك وان كان يعلم منتهى المطبوعة ولا يعلم  
مبلغ الحنطة جاز بلا خيار الا ان يظهر تحتها صفة وخوها كذا في الحانية وعن ابي جعفر  
بأعه من هذه الحنطة قدر ما يلا هذا الطشت جاز ولو باعه قدر ما يلا هذا البيت لا  
يجوز **ومن باع صبرة** مشار اليها كما يعلم من كلامهم وهي الطعام الجوع **وكذا** كل كيل  
او موزون او معدود متقارب اذا لم تختلف قيمته **كل صاع** **وكذا** كل صاعين او ثلاثة **بدلهم**  
**صح البيع في صاع واحد فقط** اي فيما سمى كونه معلوما وقس في الباقي **الا ان يسمي مجلتها**  
**اي الصيعان او كيلها في المجلس** فيصح لا ارتفاع الجهالة بزوال المفسد قبل تقررته **والمشتري**  
**الفن** بالخيار اي خيار التلخيص لتفريق الصفة وان وصليته كليت الصبرة **او سمي مجلتها**  
**بعد العقد في المجلس** فيصح البيع في الكل وله الخيار لعلمه بالكم الان فان رضى هل يلزم البيع  
بدون رضى البايع الظاهر نعم حتى لو فسح البايع اليه بعد الكيل ورضى المشتري باخذ الكل  
لا يعمل فسخه لا يبيع لوزالت الجهالة باحدها **بعد ذلك** اي المجلس لتقرر المفسدة لا يبيع  
مطلقا وظاهر الهداية ترجيح قوله لتأخير دليلها كما هو ادبه وفي المحيط وغيره وعليه  
الفتوى كما في القهستان وفي الشرع المالية عن البرهان والنهر عن العيون وبه يفتي الاضعف

دليل الامام بل تيسير اعل الناس قلت وكانه في البحر لم يطالع على هذا الترجيح فقال  
رجح قولها في الخلاصة في نظيره فذكره وتبعه على ذلك في من الغفار فلا تغفل قيد  
بالبيع لانه في الاجارة والكفالة والاقرار ينصرف الى الواحد اتفاقا وفي غصب الحانية  
كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال ابن سمية لا يجوز وقال ابن سلام يجوز  
وعليه الفتوى **ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم** لا يبيع البيع في شاة منها متفاوت  
افرادها **وكذا** لا يبيع في شاة لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم **وكذا** كل معدود متفاوت  
كجديد وابل ويطلق زاد في البدايع **وكذا** كل ما في تبعيضه ضرر كصوغ او ان **وعندها**  
**يصح في الكل في جميع ذلك** المذكور من الصبرة والقطيع بلا خيار للمشتري ان راد وعليه  
الفتوى كما مر قلت فقول البهني بعد سوق الدليل فظهر رجحان قول الامام فيه كلام  
لان رجحان قولها لا الضعف الدليل بل للتيسير كما سمعت فتنه ولو سمي عدد الغنم والزرعان  
او جملة الثمن صح اتفاقا للعلم بتتام الثمن التزاما في الاول ومطابقة في الثاني وفي السراج  
قال الحلواني الاصح عند الامام انه ان علم عدد الاغنام في المجلس ينقلب العقد صح  
لكن لو كان كل منها عارضا ينعقد البيع بالتعاطي ونظيره البيع بالرقم وسنقره  
في خيار الشرط **وان باع صبرة** هي بالضم ما جمع من الطعام بالكيل ولا وزن **عنا** انها مائة  
تقير مائة درهم كليت الصبرة فوجدت اقل من المائة او اكثر منها **اخذ المشتري**  
**الاقل حصته** ان شاء او فسح لتفريق الصفة الموجب لان اتفاق الرضا **وكذا** الحكم في كل كيل  
او موزون ليس في تبعيضه ضرر **والزائد للبايع** لوقوع البيع على مقدار معين ليس  
جهة الوصفية والقدر ليس بوصف وفيه اشارة الى ان التخيير فيما اذا لم يقبض شيئا  
منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بلا خيار له كما في البيع الفاسد من الحانية ذكر القهستان  
ويصح **وفي بيع المذروع** كثوب وارض ان لم يبين حصة كل **ياخذ الاقل بكل الثمن او فسح** هذا  
اذ لم يكن المبيع مشاهدا فان كان مشاهدا انتفى الغرور فلا خيار كما حرره في النهر  
على خلاف ما في البحر من انه قيد لمسئلة الصبرة نعم تخيره بين الاخذ والفسح في المسئلتين  
مقيد بما اذا لم يقبض المبيع او قبض البعض فان قبض الكل لا تخير بينه وانما يرجع بالنقصان  
كانه لانه صار بالقبض راضيا بذلك **والزائد له** اي للمشتري ديانة ايضا وقيل لا كما في المعزة  
وفي القهستان عن الحانية انه له قضا لاديانة **بلا خيار للبايع** لان الزرع في المذروع  
وصف قلت وانما كان الزرع وصفا دون المقدار اصطلاحا لان التثقيص يضر الاول دون  
الثاني وقالوا ما تعيب بالتثقيص والزيادة والتقصان وصفا وما ليس كذلك اصل وكل ما  
هو وصف في المبيع لا يقابل به من الثمن يعني مالم يكن مقصودا فيشبه الاصل فياخذ  
قسطا من الثمن كما دل عليه قوله **وان سمي لكل ذراع قسطا** من الثمن **لكن** قال على انه مائة  
ذراع كل ذراع بدرهم فظهر اقل **اخذ الاقل حصته** من الثمن لصيرورته اصلا بافراده  
بذكر الثمن **وكذا** ياخذ الزائد ما قايله من الثمن وله الخيار في الوجهين ويترك البيع ان



شأنه في النقصان فلتفرق الصفقة وأما في الزيادة فلترفع ضرر التزام الزايد من  
الثمن وهذا قول أبي حنيفة وهو الأصح وقيل أخيار فيما تتفاوت جوانبه كالقيص  
والسراويل وأما فيما لا تتفاوت كالكرباس فلا يأخذ الزايد لأنه في معنى المكمل **وباع**  
**بيع عشرة أسهم مثلاً من مائة سهم مثلاً من دار أو حمام اتفاقاً لا يبيع بعشرة**  
**أذرع مثلاً من مائة ذراع مثلاً منها عنده وعندهما يبيع فيها لأنه باع جزءاً من أمتاعه**  
من الدار وله أن في الثاني المبيع محل الزرع وهو معين مجعول لأمتاع بخلاف السهم  
ومبنى الخلاف أن القدر المعين بالذرع عندهما يبيع ويبيعه جاز اتفاقاً وعند معين  
مجعول فتقع المنازعة في تعيين العشرة ففسد فهو نظير اختلافهم في نكاح الصابئة  
ولو تراخيا في تعيينها في مكان لم أره وينبغي أن كان في المجلس تغلب العقد صحيحاً وإذا  
كان بعده كان بيعاً بالتعاطي كذا في النهر واختلف على قولها إذا لم يسم جملتها والبيع  
عنده الجواز لأنها جهالة بيد هازلتها كما في الفتوى **لو باع عدلاً بأن قال بعثكم في**  
**هذا العدل على أنه عشرة أثواب مائة درهم مثلاً فإذا هو أقل أو أكثر ففسد البيع لجهالة**  
المبيع في الزيادة وجهالة الثمن في النقصان ولو اشترى أرضاً أن فيها كذا خلاصاً مثلاً  
فوجد فيها خلعة لا تفسد كذا في النهر **لو فصل الثمن** بأن قال كل ثوب منه  
بكذا فكذلك يفسد في الأكثر لجهالة المبيع برد الزايد **وباع المبيع في الأقل خصته وخير**  
**المشتري لتفرق الصفقة عليه** وليست كمسئلة النهر وبين فاذ أحدهما مروي حيث يفسد  
البيع فيها الفتوات الوصف فكيف في مسئلتنا وقد فات الأصل لأن القبول في أحدهما شرط  
في قبول الآخر ولا يبيع القبول في المعدوم وفي البرازية والخلاصة اشترى عدلاً على أنه  
كذا فوجده أزيد والبايع غلب يعزل الزايد ويستعمل الباقي لأنه ملكه انتهى أي بالقبض  
لأنه فاسد قلت وصرح في الحاشية بأن هذا المستحسن أخذ به محمد بن نظر المشتري وإن  
باع ثوباً تتفاوت جوانبه على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم **أخذه أي الثوب المشتري**  
**بعشرة لو كان الثوب عشرة ونصفاً بلا خيار لحصول النفع الخالص كما لو اشترى معيها**  
فظهر سلباً وأخذه بتسعة لو كان الثوب تسعة ونصفاً خياراً لتفرق الصفقة وعند  
أي يوسف خير المشتري في أخذه بأحد عشر في الأول أي الزيادة وعشرة في الثاني  
أي النقصان وعند محمد خير في أخذه في الأول بعشرة ونصف وخير في أخذه في  
الثاني بتسعة ونصف لأنه قابل كل ذراع بدرهم ومن ضرورة ذلك مقابلة جزية جزئ  
وفي البحر معزياً إلى الأخيرة قول الإمام أحمد ومن المشايخ اختار قول محمد وهو عدل  
الأقوال كما لا يخفى انتهى وفي النهر قيدنا بتفاوت جوانبه لأنها لو لم تتفاوت كالكرباس  
لا تسلم له الزيادة لأنه بمنزلة الموزون حيث لا يضره النقصان وعلى هذا قالوا يجوز بيع  
ذراع منه انتهى قلت وبه جزم بن الملك في شرح الوقاية وعزاه لشرح الوافي **فصل فيما يخل**  
في البيع تباعاً ولا يخل الأصل أن كل ما يتناوله اسم المبيع عرفاً وكان متصلاً به اتصال قرار

وهو ما وضعه إلا لأن يفصله البشير يخل وقالوا لم يكن من القسمين أن كان  
حقوق المبيع ومرافقه دخل في المبيع بدكرها وهو ما وضعه لأن يفصله البشير ما لا يخل  
فيتفرع عما ذكر قوله **يدخل البناء والسلم المتصل والسرير والدرج المتصلة والمناجاة**  
المتصلة أغلاقها كالضبة والكيلون ولو من فضة لا الأقفال ومفاتيحها لعدم الاتصال  
وتدخل الرجى المبني أسفلها لا المنقولة والبير وبكرتها لا لكونها لا إذا قال بغير افتقار  
ويدخل بستان الدار ولو كبير إلا أن كان خارجاً وان كان له باب منها في بيع الدار **ولا**  
**ذكر** لأن اسم الدار يتناول العرصة مع البناء وكذا يدخل في بيع الحمام القدر وروى  
القصاص وأما قدر القصارين وأجانب الغسالين وخولى الزياتين ودنانهم فلا تدخل  
وان قال حقوقها وفي الفتح ينبغي أن تدخل إذا قال عرفتها وتدخل بردة الحمار والأواني  
وإن لم يكن موكفاً هو المختار كما في الظهيرية وقيل لا يدخل إلا الكاف بلا شرط قال في الحاشية وهو  
الظاهر وفي المني عن الحيرة أن اشتراه من الحمريين لا يدخل ومن المزارعين وأهل  
القرى يدخل قلت وينبغي أن يكون محل القولين وأن يكون الفارق العرف لما في التبيين ولا  
يدخل السرج إلا بالتصميم بخلاف العذارى على الفرس ولو باع أتاناً لها حش أو بقرة  
لها عمل أن ذهب بهما مع الام إلى موضع البيع دخلاً ولا الانتع وفي المني عن فوايد الفضل  
في البقرة يدخل وفي الأتان لا سواء كان رضيعاً أو مريضاً أو لا وعليه الفتوى وتدخل ثياب  
الغلام والحارية أي كسوة مثلها يعطيها هذه أو غيرها ولا يدخل شيء من حليها إلا  
أن سلم معها أو سكت وهو براء حين يقبض وقلادة الحمار تدخل عرفاً انتهى وفي النهر  
أعلم أن كل ما دخل تباعاً لا يقبل به شيء من الثمن سواء استحق أو رد المبيع يعيب ولا يدخل  
الشجر ولو صغيراً أو غير مثمر هو الأصح في بيع الأرض لا اتصالها بها اتصال قرار إلا أن يكون  
بابساً أو مغارياً يرفع زمن الربيع من وجه الأرض وبيعاً وإن كانت تقطع من أصلها تدخل كما  
في الحاشية وفيها اختلاف في شجر القطن والصيغ التي لا تدخل ثم نقل عن خواهر زاده أن  
شجر الباذنجان يجب أن يكون على هذا الاختلاف وأما الكراش وفوه فما كان على ظاهر الأرض  
لا يدخل بل ذكر ما كان مخبياً فيها من أصوله اختلافاً فيه والصحيح أنه يدخل انتهى ولو  
أطلق شراً شجرة ولم يبين أنه اشتراها للقطع أو للقرار دخل مكانها من الأرض بقدر  
عروقها العظام عند محمد وهو رواية عن الإمام وهو المختار كما في الصغير وغيره تحقيق  
حقيقتها لا أنها بدونه تكون جذعاً وحطاً لا شجرة خلافاً لأبي حنيفة وأبي يوسف  
واجتمعوا أنه لو اشتراها للقطع لم يدخل وأنه لو شرط قدراً فعلى ما شرط فيلحق ولا يدخل  
الزرع في بيع الأرض بلا تسميته لأن اتصاله بفعل الأدمي فلا يرد دخول الحمل ولا يدخل الثمر  
مثلة ما خرج الشجرة وإن لم يוכל كورد وباسمين وورقاً فرصاً وتوت في بيع الشجر  
لو باع شجرة عليه ثمر أو كرم عليه غنبل لا يدخل الثمر فلو اشتجر الشجر من المشتري  
ليترك عليه الثمر لم تجز ولكن يعار إلى الأدراك فلو أن المشتري خير البايع أن شا بطل



البيع او قطعه المترك في جامع الفصولين قال في البحر والافرق يظهر بين المشتري والبايع  
انتج في حفظ الايقول بكل قليل وكثير فيها او منها **واستراطه** قيد في مسئلة الزرع  
والثمر مؤبرة كانت ولا وهو التليق له قيمة او لا هو الصبح لجواز بيعه في الاصح **وان** وصليته  
**ذكر الحقوق والمرافق** لانها ليسا منهن لان الحق يذكر عادة لما هو تبع لا يد للبيع منه  
كالطريق والشرب والمرافق ما يرتفق به وهو مختص بالتوابع كسبيل الماء كذا في العناية  
وعبارته في المجتبى كسبيل الماء والشرب وكذا الوقال بكل قليل وكثير هو فيها او منها من  
حقوقها او من مرافقها بخلاف ما اذا لم يذكر من حقوقها او من مرافقها فانها يدخلان كما  
قد مناه فتنبه واذا لم يد خلا **يقال للبايع اقلع** اي الزرع **واقطعها** اي الثمرة وان لم يظهر  
صلاحه **وسلم المبيع** اي الارض والشجر للمشتري اذا انقضى الثمن لا اشتغال ملكه عكس البايع  
فعليه تفريغه لتسليمه كما لو اوصى بخل لرجل وعليه بسرح حيث يجبر الورثة على قطع البسر  
هو المختار قلت قيد بالبيع لان في الرهن والاقرار يدخلان وفي الوقف يدخل الثمن كما في  
البناء والشجر ولا يدخل الزرع الا اذا نجح ما فيها ومنها الوصية كالبيع كما في السراج  
ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الارض والدار لا بد كالحقوق وكذا في الاقرار والوصية  
والوصية ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمه كما في الفسخ **وجعل** في الحيط  
الصدقة كالوقف ولم ارم الواقف بوجه ارض او باستعارتها كذا في النهر وفي المخرج عن  
القنية اشترى كرمات دخل الوفايد المشدودة على الاوتاد المنصوبة في الارض بلا ذكر  
وكذا الاعمدة المدفونة في الارض التي عليها اعصاب الكرم المسماة بارض الخليل وعزة  
ببرامير الكرم وهي واقعة الفتوى **وكذا الايد خل حيا** بذرف الارض **ولم يثبت بعد**  
لامكان اخذه بالغربال وان عفن في اختياره الى الليث خلافا للفضل والذخيرة وكذا لو  
ثبت وصار له قيمة وتعريف قيمته بتقويم الارض به وبدونه فان تفاوت علم تقويمه وان  
**ثبت البذر ولم تحصر له قيمة بعد** خل في البيع وقيل لا والاول اصح كما في شرح المجمع وفي  
السراج لو باعه بعد ما ثبت ولم تنله المشافر والمناجل فالبيع انه لا يدخل الا بالسمية  
ومشأ الخلاف هل يجوز بيعه او لا الصبح الجواز من باع مرة ظاهرة **بداصلاحها**  
ولو لعلف الدواب ذكره البيهقي في امت القنصاد **اولم يدع** اي الصبح بان لم ينتفع بها في اكل  
ولا علف وقد ظهرت اعا قبل الطهور فلا يصح واختلف فيها اذا ظهر لبعض وظاهر  
المذهب الاجوز وفي ابن الفضل والحلواني بالجواز ويجعل المعدوم تبعا كذا في النهر  
وغیره قلت ونقله القهستاني كمن زيادة قيد كون الموجود اكثر من المعدوم قال ولو  
بيع الاشجار ايضا ليحل الباقي عما ملكه المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض به البايع اشترى  
الموجود ببعض الثمن واخر البيهقي في الباقي الى وقت وجوده قال ولو بيع ورد المشتري  
مع اوراقه جاز تبعا اتفاقا وسيجي ان النضج من الشمس واللون من القرو الطعم من  
سائر الكواكب **ص** البيع في الاصل لتقومها **واقطعها المشتري** للحال جبرا تفريغا لملك البايع

وان

**وان شرط المشتري القطع على البايع او تركها على الشجر ورضه بفسد البيع ولو بعد**  
**تناه عظمها** لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري **خلافا لمحمد** فانه استحسن  
صحته البيع في المتناهيته للتعرف فكان شرط يقتضيه العقد ومنه يفتى كما في تنوير الابصار  
وعزاه مصنفة في منحة البحر عن الاسرار قلت لكن في القهستاني معز بالضرر ان وعليه  
اي على قولها الفتوى فتنبه ثم قال وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز كما  
اذا باع الزرع من شريكه كما في المحيط وفيه انه لو باع من انسان نصيبه من مبطنة  
لا يجوز وان رخص به شريكه فينبغي ان يشتري كلها منه ثم يفسخ في النصف كاستئنا قلدر  
معلوم كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي مجهول وزنا ومشاهدة ولم يفسد في  
ظاهر الرواية كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو باع رطلا من الفلفل لانه استئنا القليل من الكثير  
كما في الكرماني **انتج كلامه** **وكذا يفسد شر الزرع** بشرط الترك لما قلنا ولتضمنها امانة  
او اجارة وان كانت غير صحيحة في المسئلتين وقد نهى عن صفقة في صفقة **وان تركها** اي  
الثمرة التي لم تقطع على الشجر **بأذن البايع** بلا اشتراط حالة العقد فان اشتراطه مفسد طاب  
له **الزيادة** الحاصلة في ذات الثمرة بالتشريك لانه استعارة للشجر **وان تركها بغير اذنه** نصت  
المشتري **بما زاد** التشريك في ذاتها بان تقوم قبل الادراك وبعد فتنصه فيما بينها حصو  
نجهة محظورة هي غصب الارض والشجر **وان تركها بلا اذنه بعد ما تناهت** الثمرة **التي نصت**  
**بشئ** لان هذا تغيير حالة لا تحقق زيادة اذ الشمس تنجحها والقريلونها والكواكب تحسن طعمها  
**وان استاجر** مشتري الثمرة التي لم تنسأه الشجر لتركها عليها الى وقت الادراك وان عين  
مدة بطلت الاجارة لعدم العرف والعادة والحاجة **وطابت الزيادة** لبقا الاذن والجهل  
ليس بعد **وان استاجر** مشتري الزرع **الارض** لترك الزرع فسدت الاجارة لجهالة المدة  
**ولا تطيب الزيادة** الحاصلة في الثمرة لفساد الاذن بفساد الاجارة وفساد المتضمن بوجوب  
فساد المتضمن بخلاف الباطلا فانه معدوم شرعا اصلا ووصفا فلا يتضمن شيئا فكانت مباشرة  
عبارة عن الاذن قلت وينبغي ان يقول المشتري للبايع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر  
بعاملة على ان كل جزء من الف جزء وفي الاجزاء ذكره الشمني وغيره **ولو اثمر** الشجر  
**ثم اخرج** بعد شرائه الموجود قبل القبض بالخلية فسد البيع لتعذر التسليم بالاختلاط وعدم  
التمييز **ولو اثمر** ثم اخرج بعد القبض للبيع **يشترى** اي البايع والمشتري في الثمرة الموجودة  
والحادثة للاختلاط **والقول في قدر الحادثة** للمشتري مع يمينه لانه ينكر الزيادة وقد اظهر  
المذهب وقيل يجوز اذا كان الخارج اكثر من المعدوم تبعا استحسننا التعامل بالناس  
والضرورة وبه كان يفتي الحلواني وابن الفضل والاول اصح كما قال السرخسي قلت والجملة في  
كون الحادثة للمشتري ان يشتري اصول الباذجان والبطيخ والخيار والقطن والرطوبة ليكون  
الحادثة على ملكه وفي الزرع والحشيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويستاجر الارض  
مدة معلومة يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي الاشجار الموجود وتدخل له البايع ما



يوجد فان خاف ان يرجع يقول على ان متى رجعت في الاذن تكون ماذونا في اكثر من قوله  
ابو الليث ذكره الشافعي وغيره **ولو باع ثمره على ثمر او مجدودة واستثنى منها ارضا**  
**معلومة او رطل او بيع** والضابط ان كل ما جاز ايراد العقد عليه بانفراد جاز استثنائه  
وما فلا فيصير استثنائه من صبرة وشاة وغير معينة من قطع وثمر شجر معين من بستان  
كما يجوز ايراد العقد عليها لا استثنائها من اطراف الحيوان وشاة غير معينة كما لا يجوز ايراد  
العقد عليها **وقيل** لا يجوز وهو اقيس من ذهب الامام كما بسطه في الفتح وغيره قلت واجب  
بان الفساد عنده في بيع الصبرة لجهالة الثمن وههنا الثمن معلوم فافتراق **وجوز بيع**  
**البر والشعير في سبيله ان يبيع** بخير جنسه لانه حب متفقه به بخلاف بيعه مثله من سبيل  
الحنطة لاحتمال الربا **وكذا يجوز بيع الباقل بالتشديد** مقصورا وبالتخفيف **معدودا في قشره**  
**والارز والسمن** **وكذا يجوز بيع اللوز والفستق والجوز في قشرها الاول** وهو الاعلى  
وفيه خلاف الشافعي وعلى البايع اخراج المبيع وتسليمه للمشتري في جميع هذه المساييل  
الا اذا بيعت مع ما فيه فقلت وهل له خيار الروية بعد الاستخراج قال في الفتح الوجه يقتضي  
ذلك وحيث جاز القشر الاول ففي الثاني اوله لانه ملحق بالمقصود وانما لم تجز بيع ما في القطن  
من الحب وما في التمر من النوى وما في الزيتون من الزيت وخود ذلك لانه معدوم عرفا **واجر**  
**الكيل او عند المبيع ووزنه وذره على البايع** ان يبيع كيلا وعدا او وزنا لان التسليم يقع بها وهو  
عليه قيد بالكيل لان صبا الحنطة في الوعاء على المشتري الا اذا كان العرف خلافه كما لو اشترى  
ما في قرية فان صبه على البايع كما في الحائنة وفي الجبني لو اشترى وقر حطب في المصرفان  
فجعله على البايع قلت وهذا مما يكثر وقوعه ولكن عرف بلادنا خلافه فتأمل **واجرة ثمن**  
**وان قال المشتري دراهمي منقودة هو الصحيح** كما في الحائنة **وزنه** وقطع الثمر واخراج الطعام  
من السفينة وقطع العنب المشتري جزا فاكلا وكل شئ باعه جزا فاكلا الثوم والبصل والجزر  
اذا خلى بينها وبين المشتري كما في الخلاصة **على المشتري** الا اذا قبض البايع الثمن ثم جازمه  
بعيب الزبادة واما اجرة نقد الدين فعلى المدين الا اذا قبض رب الدين ثم ادعى عدم  
النقد فالاجرة على رب الدين **فرع** ظهر بعد نقد الصراف ان الدراهم زيوف رد الاجرة  
وان وجد البعض فنقد رد كذا في اجارة البزازية وفي بيع سلعة بثمن حال ليس فيه خيار  
للمشتري **سلم هو** اي المشتري **التمن** او لا بشرط ان تحضر البايع السلعة ليعلم قيامها فيتعين  
حقها تحقيقا للمساواة حتى لو باعه بشرط ان يدفع المبيع او لا فسد البيع لانه لا يقتضيه  
العقد وقال محمد لجهالة الاجل حتى لو سمي الوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز كذا في البزازية  
قلت واذا علم هذا فقول الوهابية حيث قالوا في شرائهم لم يقبض ويلقاه بايع ببلدة اخرى  
بالنقد بخبر مقيم ما اذا لم تحضر السلعة معه كما في المنة عن البايع فيلخص ان **لم يكن الثمن**  
**موجلا** وقد احضر البايع السلعة لانه اسقط حقه بالتأجيل وفي بيع سلعة بسلعة  
**او ثمن ثمن سبيل** مع الاستوائ في التعيين وعدمه **فرع** البايع حبس المبيع لقبض

التمن

التمن ولو بقي منه درهم ولا يسقط حق الحبس باخذ كفيلا او رهن ولو حال البايع بالتمن  
وقبل المشتري الحوالة سقط حق الحبس وكذا اذا حال المشتري البايع عند ابي  
يوسف وعند محمد ورويتان ولو هلك المبيع بفعل البايع او بفعل المبيع او بامر سحاري  
بطل البيع ويرجع بالتمن لو مقبوضا وان هلك بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع  
مطلقا او بشرط الخيار له وان كان الخيار للبايع او كان البيع فاسد الزممه ضمان مثله  
ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا وان هلك بفعل اجنبى فالمشتري بالخيار ان شاء فليس البيع  
فيضمن الجاني للبايع ذلك وان شاء مضاه ودفع الثمن واتبع الجاني وطيب له الفضل  
ان كان الضمان من خلاف جنس الثمن والا فلا والتسليم الموجب للبزازية ان يخل بينه  
وبين المبيع عاجبه يتمكن من قبضه من غير حاله وكذا تسليم الثمن وبشرط في الاجناس  
مع ذلك ان خليت بينك وبين المبيع ولو باع دارا غائبة فقال سلمتها اليك فقال قبضتها  
لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا وهي ان يكون حال يقدر على غلقها في الاقباض  
ودفع المفتاح في بيع الدار تسليم واذا تهيلت فتحه من غير تكلف كذا في جوامع النوازل كما  
نقله عنه البهمنسي وفي الحائنة لو باع ضيعة وخلي بينها وبين المشتري ان كان يقرب منها  
يصير قبضا وان كان يبعد لا يصير قبضا والناس عنه غافلون فانهم يشترون الضيعة  
بالسواد ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض في ظاهر الرواية وهو الصحيح  
وكذا في الهبة والصدقة وفيها لو اكل البايع الثمار مع اشتراطها سقطت حصتها من  
التمن وخير المشتري ان شاء اخذ الباقي او ترك هو الاصح لتفرق الصفة عند الامام ولو اشترى  
شاة بعشرة فولدت ولدان يساوي خمسة فاكله البايع قال الامام تلزمه الشاة بخمسة  
قال في الفتح والفرق غير خاف كانه لان الصفة مع الشاة لم تتفرق وانما استهلك البايع يادة  
المبيع وفي اقالة القنية اشترى ارضا مع الزرع وادرك الزرع في يده ثم تقايلا لا يجوز الاقالة  
لان العقد انما ورد على القصيد **وان الحنطة ولو حصدا** المشتري الزرع ثم تقايلا صحت  
الاقالة في الارض خصتها من الثمن ولو اشترى ارضا فيها اشجار فمقطعها ثم تقايلا صحت  
الاقالة بجميع الثمن وليس للبايع من قيمة الاشجار رشي وتسليم الاشجار للمشتري هذا اذا لم  
يباع بقطع الاشجار وان لم يعلم وقت الاقالة خيران شأ اخذها بجميع الثمن او ترك وفي جامع  
الفصولين باع شجر عليه ثمر او كرم عليه عنب لا يدخل الثمر فلو استأجر الشجر من المشتري  
ليترك عليه الثمر لم تجز ولكن يعار الى الادراك فلو ابى المشتري خيرا للبايع ان شاء بطل البيع  
او قطع الثمر انتهى قال في النهر ولا فرق يظهر بين المشتري والبايع انتهى وعبارته في البحر  
ومينغى على قياس هذا انه لو باع ثمرة بدون الشجر ولم يدرك ولم يررض البايع باعارة الشجر  
ان يتخير المشتري ان شاء بطل البيع وقطعها لان في القطع اطلاق المال قلت واما قول  
في جامع الفصولين ولو باع ارضا بدون الزرع فهو للبايع باجر مثلها الى الادراك فاستهلكه  
في البحر ما مر انه يجب على البايع قطعه وتسليم الارض فارغة ومجمل في النهر على ما اذا كان



ذلك بشرط المشتري وفي الخائنة باع نصف الزرع بدو الأرض لا يجوز إلا أن يكون الزرع  
بينه وبين الأكر فيبيع الأكر نصيبه من صاحب الأرض جاز ويعتبره لا يجوز إلا  
إذا كان البذر من قبل الأكر فيسبغ الخيار الاست وصلت إلى ثلاثة عشر  
الثلاثة المبوب لها وخيار التعيين والخيار بفوات وصف مرغوب فيه وخيار النقد والاستحقاق  
وتفريق الصفقة بهلاك بعض المبيع وأجازة عقد المفضولي والخائنة في المراجعة  
وخيار الغبن والملكية وخيار كشف الحال كذا في النهر وأغلبها ذكره المصنف يعرف ذلك  
من ما رتب الكتاب خيار الشرط قد مد له لأنه يمنع ابتداء الحكم ثم خيار الروية لأنه  
يمنع تمام الحكم ثم خيار العيب لأنه يمنع لزوم الحكم لل واحد من العاقلين ولهما معا  
ولغيرهما بعد العقد أو بعده لا قبله وقد وصلت مواضع صحتة إلى ثلاثة عشر موضعاً في  
مبيع ولو في بعضه بلافق بين بيع صحيح وفاسد وأجازة وصح من مال ولو غير عينه  
وكتابة وكفالة وحالة واقالة وقسمة ووقف عند الثاني ورهن وخلع وعق على مال  
لو شرط للمراهن والمرأة والقن وإبراء قال إبراهيم على أن بالخيار وتيسر شفقة بعد  
طلب الموثقة ولا يصح في تكاح وطلق وتعيين ونزول وكالة وإقرار علة في الخائنة بأنه إنما  
يدخل في لازم تحتل الفسخ انتهى وقياسه أنه لا يصح في وصية كما لا يصح في صرف وسم  
حتى لو شرط الخيار فيها لأحد بطل العقد كما في جامع الفصولين ونظيرها في النهر  
فقال يأتي خيار الشرط في الإجازة أو البيع والإبراء والكفالة والرهن والعق وتكرار الشفعة  
والصلح والخلع مع الحوالة والوقف والقسمة والاقالة لا الصرف والإقرار والوكالة  
ولا النكاح والطلاق والسلم نذر وإيمان فهذا يغتمه قال في المحرر ينبغي صحتة في المراجعة  
والمعاملة لأنها إجازة وزاد في الأشياء والتشوير والعقوبات في بقا للفصول الكتابة فهي  
عشر ثلاثة أيام وأقل اتفاقاً وفسد عند الإطلاق والتأييد والتوقيت بوقت مجهول  
اتفاقاً وثلاثة بالنصب على الطرف أو بالرفع على الاستد أو الخبر هو الطرف المتقدم وجوز  
أن يكون هو مستدعي الحق قول نعم ومنهم من ذلك فيكونه كما قيل التجاذب لا الثمن  
ثلاثة أيام عند أبي حنيفة وزفر والشافعي حتى كان الحكم منها فسخه سواء كان له الخيار  
أو لا الآن أجاز من له الخيار في الثلاثة ولو في الليل الرابع ما لم يبلغ الخبر ذكره القمحا  
فينقلب صحيحاً في ظاهر الرواية لزوال المفسد قبل تفرقه كالباع بالرقم قلت والرقم علامة  
يعلم بها الدال أو غيره من الثوب ولا يعلم ذلك المشتري فإن علمه في المجلس انقلب جازاً  
بالاتفاق كما في العناية وغيرها قال القمحا في الكلام مشيراً إلى أنه لو لم يكن الخيار  
موقتاً لم يكن له الإجازة في الثلاثة وقد جاز عند الكل وكذا بعده عند خلافها  
وعن أبي يوسف أنه إذا شرط الخيار يوماً بعد سنة جاز البيع كما في المحيط وغير  
وفي النوار لو شرط الخيار لجير أنه إن عدا سماعهم جاز والأفلا لنيابته عن العاقد  
اقتضا وعندما يجوز ان بين مدة معلومة أي مدة كانت طال أو قصرت كتأجيل

الثلث

الثلث والصحیح قول الامام كما في القمحا وغيره وأعلم أن الخيار في العقود كلها لا يجوز  
أكثر من ثلاثة أيام إلا في الكفالة في قول الامام زاد في البرازية والمجتهل وكذا في الوقف  
لأن جوازه عما قول الثاني وهو غير مقيد عنده بالثلاثة فتزوج بجوز الحاق خيار الشرط  
في البرازية قال له الباع بعد أيام أنت بالخيار ثلاثة أيام في المختار ولو قال أنت بالخيار  
المختار له الخيار ما دام في المجلس زاد في الفقه ولو قال إلى الظهر فعند الامام يستمر إلى أن  
يدخل وقت الظهر وعندهما لا تدخل الغاية وفي الخائنة لو اختلفا في اشتراطه فالقول الثاني  
فيه في ظاهر الرواية وقال محمد لمد عليه والمينة للآخر ان اشترى شيئاً على أنه أشترى  
أن لا ينقد أي لم يعط الباع الثلث مفعوله الثاني أي من العبد مثلاً إلى ثلاثة أيام أو أقل والشر  
منها فلا بيع بينهما ويسمى خيار النقد البيع استحساناً للمراجعة كشرط الخيار في الصحة  
تخرز عن المطلة وكذا لو نقد المشتري الثلث عما إن الباع أن رد الثلث إلى ثلاثة أيام فلا بيع  
في أيضاً والخيار في مسئلة الكتاب للمشتري وفي الثانية للبيع قلت وأفاد في النهر أن خيار  
النقد يأتي في الخلع أيضاً وفي الإجازة إذا عجلت الإجرة والصلح حيث اعتبر بعضاً وإن اشترى  
كذلك إلى أربعة أيام لا يصح وهل هو فاسد أو موقوف خلاف الآن ينقد في الثلاثة فبعض  
ولا ينفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعتقه المشتري وهو في يده ينفذ عقده ولو كان في يده  
الباع لا ينفذ وعندها والأصح أن أبا يوسف مع الامام كما في شرح المج جوز إلى أربعة والنهر  
كخيار الشرط وفيه إشارة إلى أنه لو لم يبين الوقت اصلاً أو بين مجهولاً كالأيام ففسد  
كما في الذخيرة مهمة في البحر عن الخائنة وغيرها أشترى شيئاً وقبضه ثم وكل المشتري  
رجلاً عما أن لم ينقد الثلث إلى خمس عشر مهما فإن الوكيل يفسخ العقد بينهما جاء  
البيع لأن الشرط لم يكن في البيع حتى لو لم ينقد الثلث إلى خمس عشر يوماً كان للكوكل أن  
يفسخ ثم ذكر الأقوال الثمانية في بيع الوفا قلت وأشهرها أنه كالرهن ومنها أنه بيعه  
مفيد لبعض أحكامه من حل الانتفاع به إلا أنه لا يملك بيعه قال الزبيعي في الأكره  
وعليه الفتوى ونقل أن صورته أن يقول الباع للمشتري بعت منك هذا العين بالف  
أخ لو دفع اليك تمنك تدفع العين إلى وفي النهر بعد سرد الأقوال والعمل في ديارنا  
عما رجه الزبيعي قلت وهذا البيع موجود مصرف وسهونه بيع الأمانة وبالشك مصرفه  
بيع الوفا وبيع الإطاعة وبيع الخيار وقد حررته مع بيع العينة والتجئة فيما علقته عما  
التنوير فيل كتاب الكفالة وذكر الباقين أن ما في الخائنة من أن بيع التجئة باطل منظور فيه  
والاصوب أنه فاسد ما في الخائنة أيضاً ولو شرط التجئة في البيع اتقاسد وهو أن  
يظهر عقد أو لا يريد أنه لخوف عدو وحكمه كالهزل فينعقد غير لازم كالبيع بالخيار ولو  
تواضع قبل البيع ثم تبايعا خالياً عن الشرط فالبيع جائز عند أبي حنيفة إذا تصاد  
إنها تبايعا عما تلك المواضعة وهذا يدل أنها إذا تواضعا على الوفا قبل العقد ثم عقد  
خالياً عن شرط الوفا فالعقد جائز ولا عبارة للمواضعة ولو ادعى أحد هما فساد العقد

له الخيار ثلاثة  
أيام



والاخر صحته فالقول ملء على الصحة ولو رهننا فالبيعة ملء على الفساد وقامه فيه **وخيار**  
**البائع بينه خرج المبيع عن ملكه** بالاتفاق كما ان خيار المشتري يمنع خروج الثمن عن  
ملكه خيار كل منع خروج كل ولو كان الخيار لها لا يخرج المبيع ولا الثمن عن ملك المالك  
وتصرف كل منهما في بدل ملكه باطل وايضا في مدة الخيار انفس وفي قوله عن ملكه  
ايما ان البائع هو المالك فلو كان فضوليا كان اشتراط الخيار مبطلا للمبيع لان الخيار له  
بدون الشرط كما في فروق الكرايس **فان قبضه المشتري باذنه** فهلك في مدة الخيار **لزمه**  
**قيمه** كالمقبوض على سوم الشرائي للشرافا ضافته بيانية وفيه القيمة في القيمي والمثل في  
المثلي اذا كان القبض بعد تسمية الثمن وعليه الفتوى ولو شرط المشتري عدم ضمانه كما  
في البرازية ولو تعجب عند المشتري خيار البائع بين امضا المبيع او فسخه واخذ النقصان  
في غير المثلي لشبهة الربا كما في الحدادي واعلم ان الطرسوسي في انفع الوسايل شرط ضمان  
المقبوض على سوم الشرائي كالثمن من جانب المشتري اما من البائع وحده فلا ضمان  
ورده في البحر في الظهيرية وغيرها قال له هذا الثوب كد بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه  
او حتى ارده غيري فضاء لا شيء وان قال هاته فان رضيت اخذته فضاء كان عليه قيمة ما في  
الخاتمة ثبت بهذا ان المقبوض على سوم النظر امانة وان ذكر الثمن من جهة البائع يكتفى  
وانه اشتبه عليه المقبوض على سوم الشرائي بالمقبوض على وجه النظر فتدبر ثم قال الطرسوسي  
وينبغي ان لا يزداد بالقيمة على المسمى كما في الاجارة الفاسدة قال في النهر وفيه نظر بل ينبغي  
ان تجب بالغة ما بلغت كما صرحوا في البيع الفاسد قلنا هذا قلنا وفي وقف الفقه القدير  
ان الطرسوسي بعيد عن الفقه وفي القهستان السوم من المشتري الاستيلاء ومن  
البائع العرض على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب والتفسير بالعرض على البيع  
لا ينبغي من وجهين احدهما انه من البائع وما نحن فيه من المشتري والثاني لاكتفا  
بخبر المعنى الا ترى انه لو قال اذهب الثوب فان رضيت اشتريته فذهب بها فذلك لا يضمن  
ولو قال ان رضيت اشتريته بعشرة فذهب فذلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية  
اتجه وفي جامع الفصولين المقبوض على سوم الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومنه لا  
والمقبوض على سوم القرض مضمون بما ساومه به من القرض والمقبوض على سوم النكاح  
مضمون بعينه لو قبض امة غيره لتزويجها باذن سيدها فهلك في يده ضمن قيمتها وفي  
الخاتمة الوكيل بالشراء اذا اخذ ثوبا على السوم فلم يرض به الموكل وهلك في يد الوكيل ضمن  
قيمه من ماله ولا يرجع بها على الموكل الا بامره بذلك كذا في النهر **وخيار المشتري لا يمنع**  
**خروج المبيع عن ملكه** البائع بل يخرج لزوم البيع من جانب المبيع ومنع خروج الثمن من ملك  
المشتري والاصل ان البديل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه **فان هلك المبيع**  
**في يده** اي المشتري **لزم الثمن** لان الهلاك لا يعري عن مقدمه عيب يمينه الرد فكان بعد  
الانبرام وفي الاولى الهلاك بعد عرض العيب على ملك البائع فكان قبل التمام **وكذا يلزم القيمة**

هذه

في المسئلة الاولى والثمة في الثانية **لو تعجب المبيع بعيب لا يرتفع في مدة الخيار** كقطع  
سوا عيبه المشتري او اجنبى او بافة سهاوية او بفعل المبيع او البائع وان كان يرتفع كالمرض  
فهو على خياره فان ارتفع في المدة لا يلزمه والا لزمه فاذا تعجب بطل خياره فعليه  
الثمن **الا انه** اي المبيع اذا خرج عن ملك البائع فيما اذا شرط الخيار للمشتري **لا يخل في**  
**ملك المشتري خلافا لها** اذ لو لم يخل في ملكه لصار سائبة ولم تعهد شرعا ببيع في  
المعاوضات وله انه لو دخل في ملكه لاجتمع البذلان في ملكه انسان ولانه لو دخل في ملكه  
تحصل عليه بشرائه قرضه الضرر بعينه عليه والخيار شرعا للنظر فيعود على موضوعه  
بالنقض ولا تسلم انه كلسائبة لانها التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك والثاني موجود  
هنا ولا خلاف ان النفقة تجب على المشتري كما في السراج وثمره الخلاف تظهر في عشرة  
مسائل ذكرها بقوله **فلو اشتري زوجته بالخيار لا يفسد النكاح** لعدم دخولها في ملكه  
**وان وطئها في المدة قلدها بالخيار** لانه اي الوطئ بالنكاح لعدم ملك الجمين **الا في البكر**  
**وكذا الثيب** اذا انقصها به فلا ترد اتفاقا ولو ولدت بالنكاح في مدته اي الخيار لا تصير  
**ولده** قلده الرد بعينه قبل القبض اما بعد فتصير اذ لا مداه ويسقط الخيار للعيب ولو  
**اشتري قرضه** دار حم محرم منه او اشتري عبدا بعد قوله ان ملكك عبد **افهو حر** لا يعتق  
في مدته ولا بعد اي لا يجزي **حيض المشتري** في مدته من الاستبراء والاستبراء على  
**البائع** كذا في نسخ الشارحين البهنيس والباقي قلت لكن في المتون التي رايتها والاستبراء  
بالنفع وهو الصواب فافهم **ان رد** قبل القبض او بعده به اي بالخيار وان خرجت  
ملكه ولو قبض المشتري بالخيار المبيع باذنه البائع لزم القبض ثم اودعه عند فذلك  
في يده فهو على البائع لا ارتفاع القبض بالرد اليه بعيه لعدم الملك ولو اشتري العبد  
المأذون شيئا به اي بالخيار فابراه بعيه عن ثمنه في المدة بقي خياره لانه اي المأذون  
يلى عدم التملك وان اجازته فالمبيع له بلائث ولو اشتري ذمي من ذمي خرا به اي خيار  
فاسلم في مدته بطل شراؤه كيبلا يملكها مسلما بالاجازة كذا في ذلك عند خلافا لها في الجميع  
وزيل عاذا لك مسائل منها لو خسر القصير في بيع مسلمين في مدته فسد واستدامة  
السكنى باجارة او عارة ليس باختيار ولو اشتري صيدا فاحرم يقتض البيع وزوايد  
المبيع الحادثة في المدة بعد الفسخ للبائع ومن له الخيار بايعا كان او مشتريا او كلاهما او  
اجنبيا **تخير خضرة صاحبها** وعيسته الا ان يكون الخيار لها وفيه احداهما فليس للاخر  
الاجازة لان المفسوخ لا تحقه الاجازة ولا يفسخ بالقول **الا خضرة** اي علم صاحبها لانه  
لا يعري عن مضرة واما بالفعل كعق البائع المبيع او بعه او وطى الجارية او تقييلها او تصير  
المشتري في الثمن وهو عين الخيار له فانه يفسخ حكم الاتفاق في الخضرة والعينة قلت  
والاصل انه في العزل الحكم لا يشتري العلم كعزل الوكيل والمضارب والشريك وحجر  
المأذون له في التجارة بارتداد وحقوق وحقوق كما في المح عن البحر **فلحفظ خلافا لابي يوسف**

ولا رد  
ح



العلماء في العيب

فانه يفسر عنده وان لم يعلم صاحبه وهو قول الثلاثة لانه قد يتضرر بغيره صاحبه الى  
مضى مدة الخيار فيلزم البيع قلنا هو ضرر مرضي لعدم الاستيثاق بقليل وقال الزيلعي  
الحيلة ان ياخذ به وكيله حتى ابداله الفسخ زده عليه وقال بعضهم ان الحاكم لو نصب من  
تخامم به الرد عليه انتهى قلت وهذا احد القولين كما بسط في العادية وخيار الروية  
على هذا الخلاف وفي البيه لا يصح فسخه بدون علمه اجماعا ولو اجاز البائع بعد فسخه  
قبل ان يعلم المشتري به جاز وبطل فسخه ذكره الاسيحي اي يعنى عندهما وفيه يظهر اثر  
الخلاف وكذا فيما اذا باعه بشرط انه اذا غاب فسخه ففسد البيع عندهما خلافا له قلت ورجح  
قوله في الفتح كذا في النهر وان فسخ من له الخيار وعلم صاحبه به في المدة انفس لان الشرط  
علمه لاحضرتة والايعلم به في المدة ومضت ثم العقد لمضى المدة قبل الفسخ ويتم العقد  
موت من له الخيار لا يموت من عليه وكذا ايتى بمضى المدة وبالاخذ اي ويطلب الاخذ بالشفعة  
سواء كان طلب مواثبة او تفريقا في النهر وغيره بسبب المبيع بالخيار وبكل ما يدل على  
الرضا من قبيل عطف العام على الخاص كقولك ابي لغير الاختيار فان ركو به حاله لا يكون  
رضا والوطى للامتحان ان اشتراها بالخيار على انها بكر فوطيها يعلم انها بكر لان اجازة لان  
هذا الفعل وان احيى اليه الامتحان الا انه لا يحل في غير الملك حال وقد قالوا بان له لو وجد  
ثيبا لكنه لم يلبث بعد كان له الرد بهذا العيب كذا في النهر قلت ولم اراه لغيره في غير الاعناق  
تخير او تعيقا ووجد الشرط في المدة وكذا لو اعتق بعضه وقد اعقلوه هناك كذا في  
النهر وتواضعه كالتدبير والكتابة قلت ونفى عما يتبعه البيع ما اذا زاد المبيع في يد المشتري  
زيادة متصلة متولدة من الاصل كالسمن واجلا بياض العين خلافا لمحمد ولا خلاف في  
امتناع الفسخ في غير المتولدة منه كالصبغ وخوصه وكذا في المتقطعة المتولدة كالعقر والتمتر  
والمنفصلة الغير المتولدة كالغلة والكسب لا يمنع اتفاقا فان اجاز المشتري ثم ترد عنده  
وعند الامام ترد على البائع كذا في الفصول وان شرط المشتري الخيار لغيره عاقد كان او غيره  
جاز الخيار استخشا وكذا المبيع لو شرط الخيار لغيره والتقييد بالمشتري لانه المحتاج الى الرأى  
الغير فالباو ثبت للعائد اقتضا تحيى التصرفه اذا النايب لا يملك ما لا يملك المستنيب كذا قال  
البيهقي وايضا اي النايب والمستنيب اجاز او فسخه ولو قال لا خير لا ارضى بذلك ولم ار  
ما لو شرطه المشتري للبائع هل يكون نايبا عنه ايضا محل ترد كذا في النهر قلت وعبارة  
البيهقي وتبعه الباقي هي هكذا ان وافقه الاخر انتهى فتدبر وليراجع وان اجاز واحد  
وفسخ الاخر اعتبر السابق لعدم المزاحم وان كانا معا بان خرج الكلامان معاكذا في السراج  
قال في النهر وهذا قد يعسر والظاهر انه يكفي عدم السابق منها فالفسخ اولى في الاصح لان  
الجاز يفسخ والمفسوخ لا تجاز فسخ الفسخ لقوته ولو تراخيا عما فسخ الفسخ واعادة العقد  
بينها جاز ولو باع او اشتري عبدين قيمتين والظاهر انها ليسا بعتق اذ لو كانا مثليين او  
احدهما مثليا والاخر قيميا وغيرين وفصل فالحكم كذا كذا فيما ينبغي كذا في النهر وقيد بالمبيع

ايضا

المتعدد

المتعدد لانه لو اشترى كيليا او وزنيا او عبدا واحدا على انه بالخيار في نصفه جاز فصل  
الثلث او الاثنان النصف من الشئ الواحد لا يتفاوت بلافق بين خيار باع او مشتري كذا  
العين تبعا للزيلعي وقد قدمناه بالخيار ثلاثة ايام في احداهما فان عينه اى الذي فيه  
الخيار وفصل من كل واحد من العبدتين صح البيع للعلم بالمبيع والثلث والاى وان لم  
يعين ولم يفصل او عين فقط لا يصح لجهالة المبيع والثلث او واحد هما فالمسئلة رابعة وكذا  
لو كان الخيار للمشتري وجوز خيار التعيين في القييات لاني المثليات لعدم تفاوتها كما في  
البدائع وهو بيع احد الشئيين او ثلاثة على ان ياخذ المشتري ايا شاء من الاثنين او  
الثلاثة وجوز الكرخي للبائع ايضا استخشا بان يقول المشتري اشتريت منك احدا هذين  
الثوبين على ان تعطيني احدهما وفي شرح التلخيص والكافي هو الاصح قلت ونصرت في النهر  
على خلاف ما في الفتح وان تبعه النهي وحينئذ فله ان يلزم المشتري ايهما شاء الا اذا  
تعيب احدهما فليس له ان يلزمه المبيع الا برضاه فان التزمه اياه فلم يرض به ليس له  
ان يلزمه الاخر بعد ذكره ولو هكرا احدهما في يده كان له ان يلزمه الباقي ولا تجوز خيار  
التعيين في اكثر من ثلاثة لان دفاع الحاجة بالثلاث لوجود الجيد والردى والوسط ولا يشترط  
ان يكون مع خيار الشرط على الصحيح وما وقع في الجامع الصغير قيد اتفاق وتقييد خيار  
مدة خيار الشرط على الاختلاف اى ثلاثة ايام عنده خلافا لهما والمبيع في الصورتين  
واحد والباقي واحد انا واثنين امانة لانه مقبوض باذن مالكه لا على سوم الشر او لا  
بطريق الوثيقة فلو قبض الكل المشتري فهلك في يده واحد او تعيب لزم المبيع فيه  
اى الهالك او المتعيب بالثلث لامتناع الرد وتعيين الباقي للامانة ولو كان الهالك قبل  
القبض او التعيب فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بثمنه او ترك ولو هكرا الكل قبله بطل  
المبيع وان هلك الكل والقيمة متفقة او مختلفة لزمه نصف من كل واحد في الاثنين او ثلاثة  
في الثلاثة لشيوع البيع والامانة مع عدم الاولوية سواء كان الثمن متفقا او مختلفا كما  
في المجز وكذا لو كان الهلاك على التعاقب ولم يدر الاول ولو اختلفا فيه فالقول للمشتري  
وان برهنا فبينة البائع وليس له اى للمشتري خيار التعيين رد الكل للزوم البيع في واحد  
الا ان ضم اليه خيار الشرط فله الرد به اذا ضم الى خيار التعيين ما لم يسقط الشرط  
بفسق الشرط الشرط وفي الفتح لو مضى خيار الشرط ولم يعين انبرم البيع في واحد  
وعليه تعيينه وتقييد التعيين بثلاثة من ذلك الوقت قلت واذا في الحوائث السعدية  
انه يجبر على التعيين بعد مضي الايام الثلاثة قال وهذا هو اثر توقيت التعيين كما اذا  
لم يذكر خيار الشرط معه ووقت ومضى مدته بلافق ويورث خيار التعيين ضرورة  
اختلاط ملك الوارث بملك البائع الا انه لا يملك الفسخ ولا يثاقت خياره خلافا للمورث  
كما في العناية والعيب لانه استحققه سليما فله ان يارثه لانه ورث خياره كذا قالوا اذا  
علمت هذا اظهر ان خيار التخريف وهو ما اذا اغرا البائع المشتري او بالعكس ووقع

مدة  
خيار



البيع بينهما يغيب فاجتناب لا يورث لانه مجرد حق للبايع او للمشتري كما في خيار الشرط  
فتأمل كذا في المنع قلت وقد حررت فيما علقته على التنوير ولم ارف في كلامهم حكم خيار  
النقد وينبغي ان يكون كالشرط كما في النهر لا يورث خيار الشرط **والروية** فليس للوارث  
رد البيع باحد الخيارين لان الخيار منبئته وهي عرض فلا يتصور انتقاله والارث فيما يقبله  
**ولو اشترى شيئا على انهما بالخيار فربما احدهما بالبيع صحتها** او دلالة لا يرد الاخر بل  
بطل خياره لما فيه من ضرر للبايع صحتها **او دلالة لا يرد الاخر بل بطل خياره** ما فيه  
من ضرر للبايع بعوده معيبا بالشركة **خلافا** لما فيه الرد عندهما وبه قالت الثلاثة  
**وعلى هذا الخلاف خيار العيب والروية** فليس لاحدهما الرد بعد روية الاخر وفيها  
بالعيب عنده خلافا **ولو اشترى عبد اعيا انه خبز او كلب** اي حرفة كذا فظهر  
خلافا اخذ المشتري بكل الثمن او ترك لان الاوصاف لا يبالى بها من الثمن ما لم تكن مقصودة  
فروع القول للمتكرف في الخيار كما في دعوى الاجل والمضى اشترى جارية بالخيار فرد غيرها  
قائلا بانها المستراة فقال ليست كذا كذا فالقول للمشتري مع عيبه وجاز للبايع وطبها ولو  
قال البايع عند رده كان تخسيرا للكتابة لكنه نسي عنده كذا فالقول للمشتري ولو اشترى  
غير اشترط كسبه وخبره وكان تخسيرا ذلك فنيسته في يد البايع رده عليه كذا في التنوير  
من الزيلعي لتغيره قبل القبض واعلم انه ليس كل الاوصاف في العقد باشتراطها بل الضابط  
فيها ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جاز لانه غرر الا ان يكون اشترطه بمعنى البرقة  
وجوده بان لم يكن مرغوبا فيه وعليه تفرع ما لو باع ناقة او شاة عيا انها حامل او حليلا  
فسد البيع ولو شرط انها حلوبة او لبون جاز واختلف في اشترط حمل الجارية والصحيح الجواز  
لان الحمل فيهن عيب فكان ذكره للبرأة منه الا ان يكون في بلد يرغبون في شراء الجوارح  
للاولاد فيفسد كما في الخائنة ولو قال عيا انها ذان لبن فالأكثر على الجواز ولو اشترى فلسقا  
عيا ان حشوها قطن فاذا هو صوف فالصحيح الجواز ويرجع بالنقصان وفي البديع شرط  
انها مغنية ان كان للبئري منه لا يفسد وان للرغبة ففسد وفي الخائنة اشترى ثوبا عيا انه  
مصبوغ بعصفراذ هو ابيض جاز وخبر وفي عكسه يفسد ولو اشترى صابونا عيا انه  
متخذ من كذا رطل من الزيت فظهر انه متخذ من اقل ذلك والمشتري ينظر الى الصابون وقت  
الشرا او قبضا عيا انه عشرة اذرع فاذا هو من تسعة وخود كذا جاز البيع ولا خيار  
للمشتري لان هذا عيا يعرف بالعيان فاذا عاين انتفى الغرر **فصل في خيار الروية** من اضافة  
المسبب الى السبب وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه غير ظاهر لان له الرد قبلها قال البهسي  
وتختص بربعة مواضع شراء الاعيان والاجارة والقسمة والصبا عن دعوى مال عيا عين فلا  
تكون في ديون كسب فيه ولا في امان خالصة خلافا بيع انا من احد النقدين فان فيه الخيار  
ولو تباعا مقايضة ثبت الخيار لكل منهما ومحل ما كان في عقد يفسخ بالفسخ لا مالا  
يفسخ منه رطل خله وصح عن قضاة كافي الفتح **من اشترى ما لم يره** وهو في ملك

البايع جاز البيع وصفه له المبيع او لا وجده كما وصف له او لا علم جنسه او لا حاضر الحان  
او لا واعلم ان الاشارة الى المبيع او الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه ولا الى مكانه  
لم تجز بالاجماع كما في البحر والنهر عن المبسوط وغيره وبه جزم في الدرر والغرر وقيل لا  
الجواز ذكره اخي زاده وقال في الحواشي السعدية في كون هذا شرط جواز البيع سيما بالاجماع  
سلام وله رده اذ اراد له حديث من اشترى ما لم يره فله الخيار اذ اراده والمهراد بالروية العا  
بالمقصود من باب عموم الجواز فصارت حقيقة من افراد المعنى الجاري ليشمل ما يعرف بالعلم  
او الذوق فلو اشترى مسكرا به وما شمه فله الخيار عند شمه وكذا ما يدرك بالذوق  
وكذا لو ارى شيئا ثم اشتراه فوجده متغيرا لان تلك الروية غير معرفة للمقصود **لان ما لم**  
**يوجد** من المشتري ما يبطله مما ينبغي وان رضى قبلها بان قال قبل الروية رضى بالبيع  
له الخيار بعد ها ولا يتوقف بل يبقى الى ان يوجد ما يبطله هو الاصح قلت والحيلة لمن اراد  
ان يبيع ضيعة ولا يكون للمشتري خيار الروية ان يقر بثوب لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة  
ثم المقر له يستحق الثوب المقربه فيبطل خيار المشتري لانه اشترى شيئين صفقة واحدة  
وقد استحق احدهما فليس له ان يرد الباقي بخيار الروية لان فيه تفريق الصفقة كما في  
الولوية **ولا خيار لمن باع ما لم يره** بان ورث عينا فباعها لا خيار له بالاجماع السكوتي  
ويبطل خيار الروية بعد ثبوته ما يبطل خيار الشرط من الرضا صحتها **وتعيب في يده**  
**وتعذر رده بعضه** بهلاك او استهلاك وتصرف لا يفسد كالاعتاق وتوابعه او بوجدها  
للغير كالباع المطلق عن شرط الخيار للبايع والرهن والاجارة والهبة مع التسليم قبل الروية  
وبعد ها لتعذر الفسخ شرعا فيبطل الخيار وما لا يوجب حقا للغير كالباع بالخيار للبايع  
والمساومة والهبة بلا تسليم يبطل بعد ها اي الروية لا قبلها لان الرضا صحتها لا يبطل  
فالدلالة اولى وهذه الكلية اندفع ايراد الاخذ بالشفعة والعرض عيا البيع فان خيار  
الشرط يبطل بهما دون الروية وقالوا لو هلك بعض المبيع بطل خيار الروية دون الشرط  
والعيب ذكره المحنوي يعني فيما اذا كان الخيار للبايع لما مر ان تعيبه في يد المشتري يستحق خياره  
**وكفت روية ما يؤخذ بالمقصود كوجه الصبرة ووجه الرقيق ووجه الدابة التي تترك وكفلها**  
**اي مع كفلها هو المبيع وفي شاة اللحم لا بد من الجسد وفي شاة القينة التي تحبس في البيت**  
**لاجل النجاس لا بد من روية الضرع والبقرة الحلوب والناقة كذا في الشرط في الظهير**  
**مع النظر الى ضرعها** سائر جسد ها قال في البحر في حفظ فان بعض العبارات توهي الاقتصار  
عيا روية الضرع كفاه كما جزم به غير واحد وعن الامام في البرذون والحار والبغل يكتفي  
ان يرى شيئا منه الا الحافر والذئب والناصية كذا في المحنوي **وروية ظاهر الثوب ان لم يكن**  
**معلما كافيته** لانه به تعرف البقية وكفت روية علمه ان كان معلما قيل هذا في عرفهم اما في  
عرفنا فلم يربطه لا بسقط خياره وهو قول زفر ورده في المبسوط وقالوا في البساط  
لا بد من روية جميعه وفي الجبة يكتفي بروية ظاهرها الا اذا كانت البطابة مقصودة



بان كان لها فروج وحشوا الوسايد بروية ظاهرة ان كانت محشوة مما تحشى به مثلها  
 قلت ومعنى هذه المسألة انه لو راي وجه الصبرة او الرقيق او ظاهر الثوب مطوي قبل  
 الشرائح اشترى بعد ذلك فلا خيار له لانه بعد الشرائح سقط خياره بذلك كما توهمه  
 بعد الطلبة ما مر ان الاصح انه غير موقت بل له الفسخ في جميع عمره ما لم يسقطه بقول  
 او فعل يدل على المخرجه فكيف يسقط بمجرد الروية كما حذر في النهروين يبيح ما يرشد اليه  
 وكفت روية داخل الدار وان لم يشهد بيوتها وعند زفر لا بد من مشاهدته البيوت  
 وعليه الفتوى اليوم كما في الجوهر وغيره وهو اختلاف عصر وزمان لاجته وبرهان  
 كما في النهروين لا تكفي روية ظاهر البستان ولا الروية من مائة او امرأة ولا بد من روية عين  
 الكرم من كل نوع وفي الرمان لا بد من روية الحلو والحامض وفي الالف في الزجاجة لا بد ان  
 يصبه في كفه عند الامام ولو اشترى سمكا في ماء يكن اخذه منه فراه فيه لا يسقط خياره  
 هو الصحيح وفي دقوق المظاري لا بد من سماع صوتها قلت وقد بقيت هذه الخيارات بان لا يجزى  
 بالمبيع عيبا ومن ثم قال في الولو الجنية اشترى ناجة مسك فاخرج المسك منها ليس له الرد  
 بخيار الروية ولا خيار العيب لان الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا حتى لو لم يدخل كان له ان يرد  
 خيار العيب والروية جميعا ولو اشترى مغيبا في ارض كجزر وبصل لم يدكر في ظاهر الروية  
 وحقيقته في الفتح وان راي بعض المبيع ولم يكن يعرض بالتموزج كالشباب والدواب فله الخيار  
 اذا راي باقيه وما يعرض بالتموزج كالمكيل والموزون فروية بعضه كروية كله الا اذا كان  
 الباقي ارمى من المري فان كان فله الخيار وفيما يطعم لا بد من الذوق وفيما يشم لا بد من  
 الشم ونظر الوكيل بالشرا والقبض كاف لا نظر الرسول وعندها هو اى الرسول كالوكيل وقالوا  
 الوكيل بالقبض كالرسول في مسايد منها انه لا رجوع عليه بالثمن لورد العيب بعيب وتصح كالت  
 بالثمن للمشتري ولا يبرأه وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به وبيع الاعى وشراؤه  
 ولو اغيره صحح وله الخيار اذا اشترى ويسقط بحسب المبيع او شمه او ذوقه فيما يعرف  
 بذلك وبوصف العقار له ههنا كذا اذا وجد قبل شرايه وما بعده فلا يسقط خياره بل  
 ثبت له الخيار بها ومتد الى ان يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل في الصحيح ذكره الربيعي  
 وصرح الحدادى بان جميع ما لا يعرف بالحس والشم والذوق كالعقار والعبد والدابة والاشجار  
 لا بد من وصفه انتع قلت وحيث اكتفى في نحو العبد بالوصف فلا معنى لاشتراط الجسدية  
 ومن يلى احد الثوبين اى القيميين فشرها ثم راي الاخر فله اخذها او رجعها لا رجعها  
 للزوم تفرق الصفقة ومن راي شيئا فاصدا لشرايه كما في الحجر من الظهيرية قلت فليحفظ هذا  
 التقييد فانه مفيد ثم اشتراه عالما وقت الشرايه مر منه السابق كما في الهداية فوجده  
 متغيرا خيرا ولا فلا خيار له لانه العلم باوصافه بالروية السابقة فلم يتناولها شيئا وان  
 اختلفا في تغييره فالقول للبائع مع مینه لو المدة قريبة ولو بعيدة فالمشتري بشهادة الظاهر  
 وفي الظهيرية الشهر فافوقه طويل ومادونه قليل قلت وفي الفخ الشهور في مثل الدابة

والمملوك

والمملوك قليل وان كان اختلافا في الروية فالمشتري يعجز لو اشترى شيئا فادعى البائع  
 انه راه قبل الشرا ولا خيار له وانكر المشتري فالقول له مع مینه لانه منكر ومن اشترى  
 عدل متاع زحى ولم يره والنزاجيل من الهند تنسب اليهم الشباب فباع منه ثوبا  
 بعد القبض او وهب منه ثوبا وسلم فله ان يرد به بعيب وجده فيه لان يرد به  
 روية او شرط لانه تعذر الرد فيما خرج عن ملكه وفي رد ما بقى تفرق الصفقة قبل  
 التمام لان خيار الروية والشرط يعنان تمامها بخلاف خيار العيب لتماها معه بعد  
 القبض فروع لو عاد الثوب اليه بسبب هو فسخ فهو على خياره فيما ذكره السرخسي  
 ابن يوسف لا يعود بعد سقوطه خيار الشرط وعليه امتد القدوري وصح قاض  
 خان وهو الاوجه كما في الفتح قلت وما تحته في الحجر من ان الاول اوجه ليس باوجه  
 كما في النهروين وفيه عن المحيط اشترى عدل ثيابا فليس واحدا بطل خياره في الكل وبه  
 عرف ان البيع والهبة ليسا بقيد ولو اشترى شيتين ولم يقبضهما ثم اطلع على  
 عيب باحدهما لا يرد المبيع وحده بخلاف ما اذا كان بعد قبضهما ولو باع المبيع  
 في الارض كالحجر بعد ما ثبت ان علم وجوده جاز ولا الاول لو قلع البائع او المشتري  
 باذنه بعضه وكان عايبا ع كلالا او زنا ورخص به بطل خياره عليه او عليه الفتوى  
 وقيل لا تكفي روية البعض ولو غير اذنه فان المقلوع له عن بطل خياره والقلع على  
 المشتري والظاهر انه عايب البائع كما في الظهيرية وغيرها فصل في خيار العيب هو لغة  
 ما خلوا عنه اصل القطرة السليمة وشرعا ما ينقص القيمة عرف اهله ولتامة حرام  
 يفسق وترد شهادته به في قول كما في البرازية مطلق المبيع يقتض سلامة المبيع من  
 العيب فكانت كالمشروطة فمن وجد في مشربه عيبا رده او اخذه بكل منه الى امساكه  
 ونقص منه الا برضه بايعه وان يتعين كما لو كانا حلالين فاحرما او احدهما ثم وجد  
 به عيبا كما ذكره في الج ومن هنا النوع ما في مهر فية القديرا اشترى الذمى خرا وقبضها  
 وبها عيب ثم اسلم سقط خيار الرد وفي المحيط وصح او وكيل او عبد ما ذونا اشترى  
 شيئا بالثمن وثمنه ثلاثة الاف فليس له الرد بالعيب للاضرار باليتم والمولى قال  
 في النهروين ينبغي الرجوع بالنقصان في المستثنين وذكر في البرازية انه لا يرجع بالنقصا  
 ايضا في خمس مسايل قلت واعلم انه يتصور الرد بالعيب مع عدم الرجوع بالثمن على  
 البائع كما لو باع عبد او سلمه ثم وكل وكيله بقبض الثمن فاقر الوكيل بقبضه وهلاكه  
 ومحمد البائع المولى برى المشتري ولا ضمان على الوكيل فان وجد المشتري به عيبا رده  
 ولا يرجع بالثمن عايبا لا اقرار الوكيل ولا عايب الوكيل لكونه امينا وليس بعاقذ ذكره  
 في القنية وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة  
 وصناعة كما في المحل فهو عيب شرعا فالاباق وهو هروب العبد او الجارية ولو الى  
 مادون السفر ولو في البلدة اذا كانت كبيرة عا الا شبهه من صغير يعقل فلو لم

مطلب في خيار العيب



مسئلة عجيبة

يعقل لم يسم بآبائنا ضالا عيب الا اذا ابق من المشتري الى البائع في البلدة واختفى  
عنده فانه ليس بعيب واختلف في الثور والاحسن انه عيب كما بسط في القنية ولا  
السرقة وان لم توجب قطعا الا اذا سرق شيئا للاكل من المولى او شيئا يسير نحو الفليس  
والفلسين لا يكون عيبا بخلاف ما لو سرقه للبيع او للادخار او للاكل من غير المولى  
قلت وينبغي ان لو سرق من المولى زيادة عما ياكله فان يكون عيبا كما في النهر وفيه  
عن المحيط فان قطع عند المشتري رجوع برع الثمن لان اليد قطعت بالسرقتين جميعا  
**والبول في الفراش** وهما مسئلة عجيبه ان من اشترى عبيدا فوجد به بول كان  
له الرد ولو تعيب بعيب اخر عند المشتري كان له ان يرجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم  
كبر العبد هل للبائع ان يسترد النقصان لولا ذلك العيب بالبلوغ ينبغي ان يسترد كما بسطه  
في الفتح عن الظهيرية وهي اي هذه الاشياء في الكبير عيب اخر غير الاول لان البول قبل  
لضعف في المثانة وعده له في الباطن والاباق قبله لخبث اللعاب والسرقة لثقله  
المبالاة وعده يكون لخبث في الباطن فلو ابق او سرق او بال في صغره ثم عاوده عند  
المشتري فيه اي في صغره رده به ما لم يبلغ لاختاد السبب وكذا اذا وجد عند البائع بعد  
البلوغ ثم عند المشتري ايضا عده يرد به وان عاوده عند اي المشتري بعد البلوغ لا  
يرده لولا الاول بالبلوغ تلت والحاصل ان عند اخاد الحالة ثبت حق الرد لا عند  
الاختلاف كما بسطه العيني وغيره **والجنون عيب مطلقا فلو جن في صغره وعادوه عند**  
**المشتري فيه اي في صغره وفي كبره رده** لاختاد السبب فيها وهو فساد الباطن خلا  
الاباق وخوفه ومقداره ان يكون اكثر من يوم وليلة وما دونه فلا يكون عيبا به جزم  
الزبلي قلت واعلم انه لا يرد من المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع والا  
فلا يرد الا في مسائل الاولى زنا الجارية الثانية التولد من الزنا الثالثة ولادة الجارية  
عند البائع او غيرها فانها عيب ترد به على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وعليه  
الفتوى لان الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول ابدا وفي رواية كتاب البيوع لا ترد  
كذا في الفتح وعند اي رواية البيوع او حله لان الله تعالى اذ ربحنا الزنا العوضا الى اصل  
بالولادة ايضا ثم رابت في البرازية عن النهاية الولادة ليست بعيب الا ان توجب  
نقصانا وعليه الفتوى انتهى وهذا هو الذي ينبغي ان يقول عليه كذا في النهر **والنحر**  
تتن الغم عن الناحية من تغير المعدة لا الاسنان لانه يزول بتنظيفها كما في الفتح  
**والد فرتن الابط** وكذا انتن ربح الانف صرح في البرازية بانه عيب قال في النهر  
والظاهر ان يقال فيه ذوقا لوجه وتنن الابط بهما **والزنا والتولد منه اي ولد الزنا**  
هذه الاربعة عيب في الجارية لان الغلام لانه قد يرد منها الاستغراش وهي  
مخلصة بخلاف الغلام ولو امرد في الاصح كما في الخلاصة لانه لا يستخدام **الا ان يكون**  
**منه** او يكون فاحشا حيث يقع القرب من سيده او يكون الزنا عاده له بان يتكرر

مطلب  
الولادة ليست بعيب الا  
ان توجب نقصانا وعليه  
الفتوى

منه الزنا اكثر من مرتين كذا في الخبز عن البحر زاد في النهر عن الايضاح ان كان حيث  
ينقطع عن خدمة المولى يكون عيبا وفي القنية الواطئة بالجارية عيب مطلقا لانه  
يفسد الفراش والغلام ان كان فكل ذلك لانه دليل الاينة وان باجر فلا وفيها  
المشتري حارا تلوه الجارية ثوبه في دبره وقعت هذه بخاري فاجاب عبد الملك  
النسفي ان طالع عيب والا لا وقيل عيب فان في البرازية التختنوعان احدهما بيع  
الردى من الافعال وهو عيب الثاني الرعونة واللين في الصوت والتكسيف في المش  
فان قل لا يرد وان كثر رده محمول في الاول على ما مر من كلام النهر **والاستحاضة**  
**عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة** لانه داو لانه محمل بالنسل قلت في حرق  
عدم النسل في الذكر والانش ان تجعل شع من الخلبة في انا وبول عليه ويترك مدة  
فان خرج له صاخر ولد لها والا لا قل عنده وخمسة عشر عندها وبول فذلك  
بقول الامه اذا لا يعرف غيرها فترد اذا انضم اليه تكول البائع قبل القبض **وهو**  
**الصحيح** ولا تسبع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني واربعه اشهر وعشرون عند الثالث  
وستان عند الامام قلت ولم يشترط قلص خان اصة دعوى الانقطاع ان يكون عن  
داء او جبل ورجحه في الفقه والكفر باقسامه عيب في الجارية والغلام سواء كان  
المشتري مسلما او ذميا كما صرح به في السراج قلت واقره في الخبز وان استغربه في  
البحر وفيه ولم ار ما لم يوجد خارجا عن مذهب اهل السنة كالمعتزلي والرافض  
وينبغي ان يكون كالكافر لان السنن ينفر عن صحبته ورعا قتله الرافض وانت خبير بان  
الرافض الذي يسبب الشيخين داخل في الكافر لانه كفر بذكر **وكذا الشيب عيب**  
فيها **والدين** ولو مشاخر الى ما بعد العتق لنقصان ولايه وميراثه خلافا للشافعي  
كما في الفتح واقره الشرنبلالي خلافا لما ذكره مسلمين عن الذخيرة لكن اعتمد الباقي  
ما نقله مسلمين دون ما خضع بن الهام فتنبه **والسعال القديم** وهو ما كان عن داء  
اما المعتاد فلا كما في الفتح **والشعر والما في العين قيد فيها** لانها يضعفان البصر وكذا  
كل مرض في العين ومنه السبل وكثرة الدمع والغرب وهو ورم في الماقي وزعاسلا  
منه شع حتى جعله محمد في سبلانه من ارباب الاعذار والسنن وهو انقلاب في الاجفان  
والخوص بفختين وهو نوع من الحول والظفر وهو بياض يبس وفي انسان العين والم  
والعين وهو عدم الابصار ليل او كونه اجهر وهو من لا يبصر نهرا او يكون احد العينين  
زرقا او كحلا والاخرى غير ذلك وقطع الاصبع عيب ولا اصبعان عيبان ولا اصابع  
الكف عيب واحد والعسر وهو من يجعل يساره فقط الا ان يجعل باليمين ايضا  
كجرب الخطاب وقلة الاكل من الدواب والثاليل وكذا الكلى لوعدا داء والا لا والحال  
عيب لو على الذقن او الشفة لا اخذ والذب والجمجمة وترك الصلاة وفي القنية تركها  
في العبد لا يوجب الرد وفيها لو ظهر ان الدار مشومة ينبغي ان يتمكن من الرد لان



الناس لا يرغبون فيها ولو اشترى جارا لا ينهق فهو عيب وفي جامع الفصولين لو  
كان مقامرا ان كان يعد عيبا لكان رزق وشطره في عيب وكذا السحر عيب فيها لما فيه  
الضرر وشرب الخمر الا ان يكون على سبيل الكتمان والعيوب كثيرة برانا الله منها فان  
**ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري اخر بفعله او بفعل اجنبى او بقاءه سارية**  
**وان بفعل البايع فلو بعد القبض امتنع رده ووجب الارش على الجاني ورجع**  
**نخسة العيب في الثمن ولو قبله بفعل البايع او غيره برده بكل الثمن او باخذه**  
**ووجد به عيبا او لا وقامه في البحر قلت ومن الاحداث ما لو اشترى ماله حمل وموت**  
**في بلد ليس له الرد جيز الا في بلد العقد ولو برهن البايع على جدوثة والمشتري**  
**عاقده فالتقوله للبايع والبينة للمشتري كافي شرح قاضي خان **رجع بالنقصان****  
**بان يقوم اثبات بلا عيب ثم مع العيب وينظر في التقاوت فان كان عشرين القيمة**  
**مثلا رجع بعشرين الثمن ولو زال الحادث كان له رد المبيع مع النقصان على الراجح قلت**  
**ويستثنى من الرجوع ما لو باعه تولية ذكره الزيلعي والمسلم فيه كما سيجي للائحة**  
**اعتراضا عن الجودة فيكون ما لو باعوا واشترى المكاتب اباه او ابنته ثم اطلع على عيب**  
**يرده ولا يرجع بالنقصان كتب **شراه فاطمه فاطمه عا عيب** وحيفيل ليس له**  
**الرد الا ان يرده البايع باخذه كذا في مقطوعا فله ذلك لرضاه به حتى لو باعه**  
**المشتري كله او بعضه سقط رجوعه بنقصانه فان خا ط الثوب او صبغه احمرا و**  
**لت السويقة بسمن ثم ظهر عيب رجع بنقصانه لتعد الرد وليس لبايعه ان ياخذه**  
**لا امتناع الرد بسبب الزيادة لحق المشرع الشريف لحصول الربا حتى لو تراخيا على**  
**الرد لا يقضى القاضي به كما ذكره مثلا خسرو وابن الكمال وذا بلا خلافا قلت وفيه ان**  
**حرمة الربا بالقدر والجنس وهما مفقودان ههنا فتأمل ذكره الوافي **حتى لو باعه****  
**اي ما امتنع رده بعد روية عيبه لا يسقط الرجوع لتعد الرد بالزيادة بخلاف**  
**الزيادة المتصلة المتولدة كالسمن والجمال فلا يمنع اخذه على الظاهر قلت فالزيادة**  
**نوعان متولدة كالجمال فلا تمنع وغير متولدة منه كالصبي فتمنع والمنفصلة نوعان**  
**متولدة كالولد والثمرة والارش فيل القبض لا يمنع وبعده يمنع **رجع بالنقصان****  
**وغير متولدة منه كالسب والظلم والهمة فلا يمنع فاذا فيسب سلبت الزيادة للمشتري**  
**جما نا ولو اعتق المشتري العبد او بر او استولد او وقف ثم ظهر العيب **رجع بالنقصان****  
**استحسانا عندهما وعليه الفتوى كافي البحر وعنها يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل**  
**وعليه الفتوى كافي القهستان والاختيار وهذا الطعام في انا والا فلفسين اتفاقا**  
**فيرد ما في وعاء اخر بلا خلافا قلت فعلى ما في القهستان والاختيار يكون الفتوى**  
**على القياس كما لا يخفى فليحفظ **رجع بالنقصان ان ظهر له العيب بعد موت العبد****  
**المشتري عند المشتري حتى لو باعه فاعند المشتري الثاني فظهر للثاني عيب قديم**

جمع على بايع بنقصانه ولا يرجع بايعه على بايعه الاول خلافا لما كان في البحر  
عن الخلاصة واما ان اعتق على مال او قتل فانه لا يرجع **شبه لا امتناع الرد بفعله وكذا لو**  
**اكل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فخرق اي ليس له الرجوع بعينه عند وهو الصحيح**  
**قالوا فخرق لا يمن لبسه ما في القهستان خلافا لما في الاصل ان كل موضع للبايع اخذ به**  
**معيلا لا يرجع باخراجه عن ملكه ولا يرجع كافي الاختيار قلت وفيه ايضا الفتوى**  
**على قولهما في الاكل واقره القهستان في كل الوشي غير اواد خله داره فسقط فله**  
**رجل بامره مشتريه فظهر عيبه رجعه بنقصه خلافا له وان شري بيضا او جوازا او بطيا**  
**او قننا او خيبرا فلكسره فوجده فاسدا فان كان يشفع به ولو غلظا للرد ورجع بنقصا**  
**ان لم يتناول منه شيء بعد علمه بعيبه ولم يرض البايع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله**  
**رده ولا يشفع به اصلا فيكمل منه لبطلا ان المبيع ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل**  
**كالواحد والاثنين في المايه **رجع المبيع** استحسانا والا بان كان الفاسد كثيرا ففسد في الكل**  
**عنده ورجع بكل ثمنه وقال لا رجع نخسته واختاره السرخسي وفي الواقعا وغيرهما**  
**انه المختار وفي المجتبى لو كان سمنا ذابيا فاكله ثم اقربا به بوقوع فارة فيه رجعه بنقصا**  
**العيب عندها وبه يفتى قلت وعليه فينزع القياس فتأمل فروع شري شاة**  
**فوجدها مقطوعة الاذن للاضحية لردوها ولو اختلفا فان في زمان الاضحية القول**  
**المشتري لو من اهلها ولو شري كراما فوجدها فيه بيوت النمل ان كثيرا لردده كالوشري**  
**جبة فوجدها فيها فارة ميتة ولو شري حنطة فوجدها فيها ترايا ان كثيرا يردده الناس**  
**عيبا لردوها وليس له تمييز التراب ورده نخسته فلو ميزه فان لو خلطه امكنه رد كلها**  
**بذلك الكيل فله ردها والا بان انتقص بالتصفية رجعه بنقصان العيب بخلاف ما لو شري**  
**مسكا فوجدها فيها رصاصا فله تمييز الرصاص ورده نخسته قل او كثر خلطه عن الرصاص**  
**وعدم خلوها عن التراب ولو وجد في الشحم المقدد على كثير اخله كالحنطة وقامه في**  
**الظهيرية ومن باع ما شراه فرده المشتري الثاني عليه يجب بقضا بعد رقبته**  
**باقرار او تكول او بيعة رده على بايعه لانه فيه ولو قبله برضاه بلا قضا لا يردده عليه**  
**وان لم يحدث مثله في الاجل لانه اقاله ومن قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لا يخبر المشتري**  
**عاده فيه ثمنه لبايعه ولكن الامر لا يخلو من احد شيئين اما ان يبرهن المشتري لاثبات**  
**العيب او يخلف بايعه على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهودا وتعبيره بلكن اولى من**  
**التعبير ولم يخبر فتركه بر فان قال المشتري المذكور شهودي عيب دفع الثمن ان خلف **بايعه****  
**ولو قال احضروني ثلاثة ايام اجله ولو قال لا بيعة لي خلفه ثم اقبى بها تقبل خلافا لما**  
**كافي القبح ولزم البيع ان نكل البايع عن الحلف لانا النكول فيه حجة خلافا لحدود ولذا لم**  
**تخلف فيها ذكره الزيلعي ومن ادعى اباق مشربه رخوا عما يشترط لردده وجود العيب**  
**عند كطيها كبول وسرقه وجنون بان يقول المشتري ان الجنون كان في يد البايع وقد وجد**



هذا هو البيع المباح  
وهذا هو البيع الممنوع  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد

في يد وزاد بعضهم كلاهما في الصغير والكبير فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما مر  
فينسأل القاضى اوقع عند المشتري فان انكر البايع يبرهن المشتري والا انه ابق عنده  
اي عند نفسه ثم بعد البرهان تخلف بايعه بالله لقد باعه وسلم وما ابق وما سرق وما  
جاء قط اي عما اظن وقد ظن بعض الشارحين والمفتيين في زماننا باستعانة كلمة قط  
انه تخلف انه لم يبق في الازمة الماضية لاني يد في يد بايع اخر ولا تخفى انه حكم ليس  
نظير بل قريب من تكليف ما لا يطاق كما حرره القمى فقلت فليست له فانه مهم لا والله  
لقد باعه وما به هذا العيب او لقد باعه وسلم وما به هذا العيب وفي ابا القاسم  
تخلف بالله ما ابق مثله بله مبلغ الرجال لا اختلاف صغيرا وكبيرا وعند عدم بينة المشتري  
على ابا عنه تخلف البايع عند ما علمته ابق عنده واختلفوا على قول الامام  
والاصح انه لا تخلف لثرتب الحلف عدا عوى صحيحة ولا صحة بلا خضم ولا خضم قبل قيام العيب  
فان نط على قوله حلف ثانيا كما مر انما لو قال بايعه بعد التقاضى بعثك هذا امه  
اخر وقال المشتري بل وحده فالقول له لانه القاضى وكذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا  
في المقبوض لما ذكرنا وشارع هذا النوع من العيب الى انه لو كان ما يعرفه الاطباء او  
المساكن واحد وان كان الاثنان احوط ولو كان ظاهر كعور وصمم واصبح زائده رديلا  
ففيه وقامه فيما علقناه على التنوير ولو اشترى عبدا من اخوه صفقة واحدة وقبض  
احدهما ووجد بالمقبوض او بالآخر عيبا ردها او اخذها التفرقة الصفقة ولا يرد  
المعيب وحده الا ان ظهر العيب بعد قبضها لجواز التفريق بعد التمام وشارع بالعبث  
الحال ان المبيع لو كان لا ينفق كزوجه خذ ومصرعى باب وثورين الفا احدهما الاخر  
ردهما وامسكهما ولو بعد القبض فيكون كالمثل كما ذكره بقوله ولو وجد بعض الليل  
او الورق معيبا بعد القبض رد كله او اخذه لانه كشي واحد قبل هذا اذا لم يكن في ورعين  
والا فهو كالعبد ين فيرد المعيب خاصة وبه افق ابو جعفر وابو بكر خواجه زاد كافي  
القمستان عن المحيطة كنه خلاف الاظهر كما افاده الاكمل في العناية وخلاف الاصح كما  
افاده الشريلا في معنى البرهان وقد افاده المصنف حيث حكاه بغيل فتنبه ولو استحق  
بعضه بعد القبض ليس له رد ما بقي خلافا للثوب والاصل ان تبعض القير عيب لا المثل  
فيحفظ وملاواة المعيب بعد روية العيب ويكوى رضا بالعيب بخلاف خيار الشرط  
ولو كسسته او رده لشراعه له ولا بد له منه فلا رضا استحقا ولو قال البايع ركنها  
لما جئتكم وقال المشتري بل لا رها فالقول للمشتري ولو وجد بها عيبا في السفر فله ان يرد  
عذر كافي الفقه ولو قطع المبيع بعد قبضه او قبل بسبب عند البايع رده واخذ منه فلم  
يذكر او لا على الصحيح لانه لا استحقاق لا كالعيب خلافا لما ذكره بقوله وقال لا رجع  
بفضل ما بين ثوبه سارقا وخير سارقا وقال لا وغير قاتل عند الشرأ الا فلا يرجع لما  
علمت انه عيب عند ما اوله ان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع ولو تولى اولته الا يدى

هذا هو البيع المباح  
وهذا هو البيع الممنوع  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد  
وهذا هو البيع المفسد

قطع

قطع في يد الاخير رجح الباعه جمع بايع كالحا كجمع خايك بعضهم على بعض كافي  
الاستحقاق وعند ما يرجع الاخير على بايعه لا بايعه على بايعه كافي العيب ما قد  
ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صرح وان لم يعد العيوب خلافا للمشافعي قلنا براءة  
الاستحقاق لا تنفي المنازعة فلا تفسد ويدخل في البراءة الحادثة قبل القبض عند  
ابن يوسف ومعه الامام على الاظهر وكذا لو صرح بالحادثة على الا شهر خلافا لمحمد  
زفر وخصاصة بالموجود كما لو قال من كل عيب به او خص ضربا من العيوب حيث تخصص  
اجماعا فوقع قال انت بري من كل حق لى قبله دخل العيب هو المختار وانه الدرك ولو  
ابراه من كذا داه فهو على ما في الباطن وما سواه مرض ولو ابراه من كل غايلة في السرقة  
والا باق والزنا باع عبد او قال لمشتريه برات اليك من كل عيب الا الا باق فوجده ابقا فله  
الرد ولو قال الا باقه لا وجد المشتري لغية محزنة من الامام او امينه عيبا لا يرد عليها  
بل على منصوب الامام ولا تخلف رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل لو المبيع بعينه يساوى  
الثمن والا لا ادى عيبا فصالحه على مال براء او ظهر ان لا عيب فللبايع ان يرجع بما ادى  
ولو زال عيب العيب المشتري لا شرع بعد افضن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن  
لانه ضمن العهدة وضمنه الثاني لانه ضمن ان العيوب وان ضمن السرقة او الخربة او الجنون  
او العي فوجده كذا كذا ضمن الثمن وقامه فيما علقته على التنوير باب البيع الفاسد المفسد  
بالفاسد الممنوع مجازا عرفيا فيعم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض الصحيحين وعلى  
ما اوردت خلافا في ركن البيع فبطل والافساده بيع ما ليس بمال والبيع به بان جعله ثوبا  
بادخاله الباع عليه باطل اي متنفذ لا تنقار كنه او بشرط عبادة او معاملة كصلاة بلا وضوء  
ونكاح بلا شهود والفاسد ما وجد ركنه وبشرطه دون وصفه الخارجى المعتبر شرعا  
كبيع نخوة وصلاة بلا فاخرة وكثيرا ما يطلق احدهما على الاخر كما لم المسفوف نصيب  
كبد وطول والهيئة سوى سمك وجراد ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف  
انفها او تخنق وخوة والحر لا نعد ام ركنه وهو مبادلة مال عال قلنت وقد كان الحر  
مالا في شريعة يعقوب على نبينا وعليه السلام حتى استغرق السارق كما في شرح التاويل  
فلا ينبغي ان يقال انه لم يكن ما لا عند احد ذكره القمى وكذا بطل بيع ما في حكم الحر مثل  
ام الولد والملا بر المطلق وكذا بيع المكاتب الا ان تجيزه اي قبل البيع لا بعد على الصحيح  
اي فيعهم باطل بقا فلم يكنوا بالقبض لا ابتداء فيعهم من انفسهم وبيع قن في اليوم  
كما في الدرر وقول ابن الكمال بيع هو لا باطل بوقوف ضعيف في الجربان المخرج اشتراط  
رضا المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضا ببيع ام الولد ووجه الكمال نفاذه قلنت وفي  
العين وغيره الاوجه توقفه على قضا اخرامضا او رجاء لا يتحقق التوفيق وولد هو لا  
كهم ومبعض كحول في السراج وكذا بطل بيع ما في فيه الثمن كقوله بعته بلا ثمن ولو  
عنه فسد وحمل على بيعه بيقته ذكره الكرماني وغيره وبيع ما لا يتقوم اي ما لا يباح

مطلب البيع الفاسد



الاقتناع به ذكره ابن الكمال وغيره فيلحق كالحرف فيا بين المسلمين ومسلم وكافر والخبر  
وقال عبد الواحد وغيره البيع فيها فاسد لا باطل كما في النظم وكذا بيع ما مات حي  
وجرح كما في الكشف لكن في المحيط بيع منقح الجوس باطل خلافا لمحمد وخبر عنه بيع  
السرقين لانه ينتفع به للارض ويدخل فيه فرس او ثور من خرق الاستيناس  
الصبي لانه لا يمتنع له ولا يضمن متلفه وكذا بيع براوات يكتب الديوان على الحال كما في  
المسئلة ذكره القهستاني بالتمن اي بطل بيع هذه الاشياء بالدين كراهم ودنانير  
ومكيل وموزون وان بيعت بعين كعرض بطل في المحر وفسد في العرض فيملكه في القبض  
بقمته ذكره ابن الكمال وبيع قنضم الى حر وكيفية تمت الى مائة اي مات حتف انهما  
لتكون كالحرف وان سمي من كل عنده وعند هيا يصح في العبد والذكية ان بين الثمن  
كمن في المبسوط وغيره انه يفسد فيها عند هيا كما يفسد قبل التسمية عند هيا  
الخلافا ان الصفة لا تعدد بخبر تفصيل الثمن بل لابد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا  
لها وصح في قنضم الى مدبر او الى غيره باخصه وكذا في مكرهم الى وقف غير المسجد  
العامة فانه كالحرف خلافا لخراب فكا مدبر في الصبي وكو محكوما بلزومه لانه مال في  
الجملة خلافا لما افتر به المنلا ابو السعود وفيه اشعار بان له لو باع كرام فيه مسجد لم  
يدخل المسجد فيه لو عامر والا دخل ذكره القهستاني قلت كمن في العيني لو باع  
قربة ولم يستثن المساجد والمقابر لم يصح فيلحق كمن ربح في الوهبانية عدم  
دخولها حيث قال ومن باع ارضا وهي فيها مقابر لم يصح ولم تدخل ارضا وانظر في  
العرض بالحرف وكذا بيعه بالحرف وكذا بيعه بالحرف وبالعكس فاسد فيملك بالقبض  
بقمته كما قدمنا وليس ذكره ثمة بالنسب كما ظن بلا شروع في تفصيل ما اجمل بما يفسد  
البيع من ستة اشياء ما في المشاريع من عدم الملك والغرر والجهالة والشرط وورد  
النهي والحرف عن التسليم كما افاده بقوله ولا يجوز اي يفسد ذكره القهستاني لكنه ليس  
على عموم فالاولى عموم يجعل معنى المنوع كما قدمنا فقدم الباطل المحض ثم ذكر المحتمل  
كمن نقل القهستاني اخرا عن صدر الشريعة ان المراد ببيعها بالعرض اي ليكون فاسدا  
لا بالتمن فيكون باطلا وقره فتنبه مع المباحات كحطب الصخر وخشبة وطير في الهواء  
اي لا يرجع بعد ذلك الى من يده ما قبل صيده اصلا فباطل لعدم الملك ولو كان  
يطير ويرجع كالحمام من لا يبيع سكرام يهده او صيد والقي في حظيرة لا يؤخذ منها  
بلا حيلة او دخل اليها بنفسه ولم يسهل مدخله للنهي عن بيع الغرر وان صيد  
والقي فيها واملن اخذه بلا حيلة صليعه مقدور التسليم وله خيار الرجوع ولا اعتبار  
برويته في الماء كماء البحر لا يبيع الحبل والساج واللبن في الضرر والبزري في البطير  
والدقيق في الحنطة والذهن في السمسم والعصير في العنب وكذا اللؤلؤ في المحل  
والصوف في ظهر الغنم وان سلم ذلك بعد العقد كما يعلم من السراج وغيره لما مر

انه معدوم خلافا لابي يوسف فيجوز فيها كما يجوز في بيع الكراش وشجر الصنم في  
اوراق التوت باعصا نهما للتعامل وفي القنية باع اوراق توت لم تقطع قبله بسنة جاز  
ويستثنى لانه يشبه موضع قطع عرفا ولا يبيع اللحم في الشاة ولا يبيع ضربة  
القنص او الغايص والبيع فيها باطل للغرر وعدم الملك ولا جلع معين في سقف  
اما غير المعين فلا ينقلب صحيح ذكره ابن الكمال وذراع من ثوب وان قطع ان كان  
التعويض والا كرا باس جاز فلو قلنا الجلع او قطع الذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا  
لا انتفاع المانع ولا يبيع المزابنة اي الخريف وهو بيع الشرا بالثا المثلثة على التخل بغير الشاة  
بحد وذاع مقطوع مثل كيله خرصا اي جزرا ولا يبيع الحماقلة وهي بيع البر في سبيله  
ببر مثل كيله خرصا ولا يبيع بالملامسة والمناذرة والقاء الحجر وذلك بان يتساوا سلعة  
فيلزم البيع لو لمساها المشتري او وضعه عليها او نذرها اليه البايح على طريق الفسخ  
والنشر المرتب وهي من يبيع الجاهلية فنهى عنها كلها لوجود المقارنات فاسد  
ان سبق ذكر الثمن كما في البحر ولا يبيع ثوب من ثوبين لجهالة المبيع الا اذا شرط خيار  
التعيين كما مر ولا يبيع المزارعي اي الكلا ولا اجارته اما بطلان بيعها فعدم الملك لجلب  
الناس شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار وفي رواية وشعه حرام واما بطلان اجارها  
فلانها عا استهلاك العين ذكره ابن الكمال وكذا في الشر بطلا لية عن البرهان هذا اذا بنت  
بنفسه وان بنت سبقي وتربية ملكه وجاز بيعه ذكره العيني وقيل لا يجوز وفيه معز  
الغاية لا يجوز بيع التفصيل لرمي دوابه كمن في الولو الجنية بيع التفصيل والرطبة عا ثلاث  
اوجه ان ليقطعه او ليس سل دابته فكله جاز وان لينتركه لاقلت والحيلة ان يستاجر  
الارض لضرب فسطاطه او لا يقاتي دوابه او لمنفعة اخرى كقيل ومراج ومماه في  
وقف الاشياء ولا يبيع النخل زهور العسل بلا كوارات خلافا لمحمد فيجوز في الحرز والجموع  
وعليه الفتوى ذكره ابن الملك وغيره ولا دود القز اي الابر سم ويبضه اي بزره وهو  
بزر الفيلق الذي فيه الدود وعند ابي يوسف تجوز في الدود ان كان مع القز والبيض  
عنه قولان وعند محمد تجوز بيعها اي دود القز ويبضه كما جاز بيع النخل وقول محمد  
هو المختار للفتوى كما في الخلاصة وغيرها وجوز ابو الميثيق العلق وعليه الفتوى  
للاجة كما في المجتبى خلافا لغيره من الهوام فلا يجوز اتفاقا كليات وضب وما في غير كسرة  
الا السمك وما جاز الانتفاع به لانه وعظه قلت والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل  
الاقتناع كما في المنع عن الجنبى وذكرنا في شرحنا حكم الشركة ولا يبيع الا بقر ولو لطفله  
اوليتم في حجره ولو وهبه لها جاز ذكره العيني وغيره قلت وما في البحر والاشياء تباع  
بعض نسيخ الحائض وهو خريف فتنبه الامم يزعم انه عنده فيجوز لعدم المانع وهل  
يصير قايضا ان قبض لنفسه او قبضه ولم يشهد نعم وان شهد لانه قبض امانه  
فلا ينوب عن قبض الضمان لانه اقوى كما في العناية والاذا ابق من الغاصب فباعه

بحر

الابشرط ان ياخذها شاة

تعلقا



الملك منه فانه يجب لعدم لزوم التسليم كافي الذخيرة فان عاد قبل الفسخ لا ينقلب صححا  
لوقوعه باطلا فحتاج الى عقد جديد وقيل ينقلب على القول بفساده ووجه المال لكن  
اختيار المصنف كالمادة الاولى وهو الاظهر كافي التفسير ولا يبيع لبن امرأة ولو من امة  
بعد الحلب وعند اي يوسف يصح في لبن الامة لجواز بيعها قلنا الرق مختص بالحي والاجابة  
في اللبن فلا يخله الرق ولا شعر الخنزير ولكن يباح الانتفاع به للحز ضرورة فيستغني  
شرا وعند اي يوسف انه مكروه لانه جنس ولد الم يلبس السلف هذا الخلف ذكره  
القهيستان قلنا لو اعمل هذا في زمانهم واما في زماننا فلا ضرورة بل لاحاجة اليه كمالا  
تخفف وفسد الماء القليل عند اي يوسف لا عند محمد والصحيح الاول وقيل هذا في المنتوف  
اما الحزوز فظاهر كافي العناية ولا يبيع شعر الادمي ولا الانتفاع به ولا يشتر من اجزائه  
لانه مكروه ولو كان في البيع اهاثة فلا يجوز وفي الاكتفاء شعار يجوز بيع اجزائه  
كشعر وغيره ولو مسه وقد افاده بقوله ولا يبيع جلود الميتة قبل الذبايح اي لو باع احد  
قلوب اثنين فباطل ولم يفصله ههنا اعتمادا على ما سبق كذا افاده الواو في حفظ ليقاس عليه  
غيره ويجوز بعده ويستفهمه الغير الاكل ولو جلد ما كول على الصحيح كافي المسراج وبيع  
عظمها ويستفهم به وكذا اعصمها في رواية وقرنها وصوفها وشعرها وودبرها وكد اعظم  
الفيل خلافا لمحمد فعدت كالحنزير والمختار قولها ولا يجوز بيع موضع علو سقط  
لانه معدوم وحق التعلي ليس مالا ولا متعلقا به وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط  
السفل والى جواز بيع العلو قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب وحده وبيع الطريق وحق  
المرور بخلاف بيع المسيل وحق التسييل فلم يخر اتفاقا واليه اشارة بقوله ولا يبيع المسيل ولا  
هبنه سوا كان على الارض لجهالة محله كما مر او على السيل لانه حق التعلي وقد مر بطلانه  
وصحاي البيع والهبة في الطريق لانه معلوم بالطول والعرض قلت لكن تخالفه ما في  
الحاينة انه لا يجوز بيع الطريق بل واد الارض وكذا الشرب واقره الشرب لاني وفي قسمة  
الوهبانية ومعانيها واقره في الغاز الاشياء وليس لهم قال الامام تقاسم بدين ولم ينفذ  
كذا البيع يكثر وما كذا أرض ليس يملك بيعها بغير شريك ثم لو منه ينظر ولا يبيع شخص  
مشار اليه على انه امة فاذا هو عبد استحقنا الان الذكر والانثى من بني ادم جنسا  
مختلفا بخلاف البهايم كما افاده بقوله واذا باع كبشا فاذا هو نجة صير وخير كسرا  
فص على انه باقوت احرق فاذا هو اصفر قلت والاصل ان الاشارة والتسمية اذا اجتمعا  
في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو  
فالبيع باطل لان المبيع معدوم وان كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة للمشار اليه  
والتسمية لغو فالبيع جائز وان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان المشار اليه من جنس  
المسمى فاما اذا علم به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعث منك هذا الجار وأشار الى  
عبد قائم بينهما انعقد على العبد ولا يشر ما باع بنفسه او وكيله باقل ما باع من

الثلث

الثلث قبل نقد كل الثمن الاول اي ثمن ما باع لان بين الثمنين شبهة المقاتلة وهي شبهة  
لشبهة الرأب والشبهة في الحرمان كالحقيقة ولو شره مثله او اكثر جاز كما لو اختلف  
الجنس او تعجب او كان بعد العقد فتنبه وكذا لا يجوز شراره مع غيره  
ثمنه الاول قبل نقد للزوم المشر الاخر باقل ما باع ضرورة قلت ولا يرى الفساد  
لضعفه لانه مجتهد فيه فيقتصر على محله ولا يتعداه كما افاده بقوله ويصح  
الغير خصته كافي الجمع بين عبد ومذبر ولا يشراريث على ان يزنه بظرفه اي بشرط  
وزنه معه وان يطرح عنه لكل ظرف مقدار معين من الارطال لانه شرط نافع لا  
يقتضيه العقد اذ مقتضاه طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله وان شرط طرح مثل  
وزن الطرف يصر كالمعرف قدر وزنه وان اختلفا في الطرف وقد وافا القول للمشتري  
لانه قابض او منكر ولا يخفى ان لشبته تبعا فيلزم ولو امر مسند فبا يبيع خرا او  
شرا بها صدى اي توكله بذلك عند الامام مع اشارة كراهة خلافا لما عندنا لا يصح  
اذ لا ولاية لموكله فكذا وكيله وله ان العاقد يتصرف باهليته وانتفا الملك الى الامر امر  
حكمي وكذا الحكم لو امر المحرم بغيره ببيع صيده وعلى هذا الخلاف ايضا التوكيل ببيع  
الخنزير والظاهر قولها كافي الشر بلا لية عن البرهان ولو شري كافر عبد مسلما  
او مصفيا صير وتجبر على اخراجها من ملكه دفعا للذل وبطله الشافعي قيد بالشرا  
لصحة الاجارة اتفاقا لانه باخذ الاجرة يكون عاملا لنفسه معن وكلفه كغيره الاستها  
صورة والبيع بشرط يقتضيه العقد صح كشرط الملك للمشتري لشبته بدون  
الشرط وكذا يصح بشرط لا يقتضيه العقد ولا نفع فيه لاحد ولو اجنبا ذكره بن  
الملك فلو شرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه البائع او للمشتري كذا افاده والفساد  
ذكره اخي زاده وظاهر المحر ترجيح الصحة وفي القهيستان عن الاختيار ان الشرط  
باطل كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فانها ليست باهل النفع ولو بشرط لا يقتضيه  
العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين وفيه نفع لمبيعه يستحق اي من اهل الاستحقاق  
لنفعه بان يكون آد ميا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب المبيعة لم يكن مفسدا فهو فاسد  
كبيع عبد عا ان يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه او امة عا ان يستولها للنفع  
عن بيعه وشرط فلو اعتقه المشتري بعد قبضه كافي شرح الجمع عاد البيع صح فيلزم  
الثلث عنده وعندنا لا يعود البائع فتلزم القيمة وقوله استثنى وهذه امثلة  
لما فيه لمبيعه يستحقه وكشرط ان يستخرمه البائع شهر او يسكنها قيد به لما مر ان  
الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخرا م كافي الدرر او يسكنها شهرا  
او لا يسلمه الى راس الشهر او يقرضه المشتري درهما او يهدي له هدية امثلة لما فيه  
نفع البائع او يقطع البائع الثوب ويخطه قبا او قيصا او يخذ النعل وهو مرم او يشر  
بشرا امثلة لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري وصح البيع في النعل استحسننا



للتعامل بالأكبر ولا يجوز بيع امة الا حلقها الفساد بالشرط خلاف هبة ووصية ولا البيعة  
بشئ من ماله الى النير وزلانه انواع سبعة عما في البرجندى والنور وزير السلطان في اول  
يوم من الربيع والمهرجان نوعان اول يوم من الخريف او حادى عشر منه وصوم النصارى  
وفطرهم وفطرهم وصومهم فاكفى بذكر احد ههنا ذكره في السراج وهذا اذا لم  
يعلم العاقد ان ذكرى النير وزلانه فان علمه فصح ولا فساد كما في الاختيار وغيره  
ولا البيعة الى الحضانة للزهر والد يابى للجب والقطاف للجب والجزاز للصوف وقدم  
الحاج لانها تقدم وتماخر وتصح الكفالة الى هذه الاوقات لان الجهالة البسيطة محالة  
في الدين والكفالة لا الفاحشة مطلقا كما في المطرفان سقط المشتري الاجل المجهول في هذه  
الصورتين قبل حلوله وقبل فسخه وقبل الافتراق كما في التنوير لابن الكمال وابن المظفر  
تفرقا قبله لم ينقلب جائز الجهالة فاحشة صحى صارتا بعد ما توقفا وصحى بعد ما  
فسد على اختلاف اهل خراسان والعراق لزوال الفساد قبل تقريره وصحى في البرهان الاول  
وعلمه بعدم المنازعة قبل مجئ الاجل فتأمل وكذا صحى لو باع مطلقا ثم اجل الثمن لمحلها في  
الدين اما تأجيل المبيع او الثمن العين ففسد ولو لم يعلم ذكره الشيخ الى هذه الاوقات  
الديون كالكفالة كما مر ومن باع نصيبه من دار تجوز ان علمه اي النصيب المتعاقد ان  
خلافا لابي يوسف ويكفى علم المشتري عند محمد فصل قبض المشتري المبيع يبيعا  
باطلا باذن الامام يبعه لملكه فهو امانة في يده عند البعض فيه ملك امانة اذا الباطل  
هدر فتم امانة ومضون عند البعض فيضمن بالقيمة كالقبض على سوم الشرا وقيل  
الاولى اي كونه امانة قول الامام والثاني اي كونه مضونا قولها احدا من الاختلاف المذكور  
فيما لو بيع مدبر او ام ولد فبات في يد مشتريه حيث لا يضمن عند خلافا لما بناء على انه  
امانة او مضونة قلت وبه صحى صاحب البرهان والاختلاف المختار قولها وقيل عليه  
الفتوى كما في الدرر وفي القمستانى وهو الصحيح عما ذكره السرخسى وحكاى قاضى  
ولو قبض المشتري المبيع يبيعا فاسدا باذن بايعه صحى وهو ظاهر والله وحى  
كقبضه في مجلس عقده فخرته ولم يبعه ولم يكن فيه خيار شرط وكل من عوضه مال  
قيل لا حاجة اليه لانه لا خراج الباطل وقد خرج بقيد الفاسد سيما وقد سبق حكمه  
قلت واجيب بانه لما كان الفاسد يعم الباطل ويستعمل فيه ههنا كما مر حقا اخرج  
بذلك فتدبر ملكه المشتري عندنا ملكا خبيثا الا في ثلاثى بيع الهازل وفي شرا الا  
من ماله لمحلله او يبعه له كذلك لا يملكه حتى يستعمله وفي المقبوض في يد المشتري امانة  
لا يملكه به واذا ملكه ثبتت كل احكام الملك الا خمسة لا تدخل الكلة ولا البيعة ولا وطبها  
ولا ان يتزوجها منه الباع ولا شفعة جاره ولا جواره كما في الاشباه والجمهرة  
ولزمه لهلاكه او تعذر رده مثله يوم قبضه حقيقة او مثليا ومعنى كايتمه في القيمة يوم  
قبضه وان رادت قيمته في يده فاتفق لانه داخل في ضمانه بالقبض فلا يتغير كالمقبوض

والقول

والقول فيها للمشتري لانكاره الزيادة وكل منهما بل عليه فسخه قبل القبض ويكون  
امتناعا عنه او بعده مادام المبيع خال كماله في الجوهر في يد المشتري اعدا ما  
للفساد لان معصية يجب رفعها وهذا اذا كان الفساد في حلق العقد اراد به  
الفساد في احد العوضين كبيع درهم بدو حنين ففسد هذا الفساد وان كان الفساد  
بشرط زائد كشرط ان يهدى المشتري له هدية ففسد الحكم قبل القبض واما بعده  
فالبيع لمن له الشرط خاصة لا لمن عليه الشرط ولا يشترط فيه قضا القاضى واذا اصر  
على امساكه وعلم به القاضى فله فسخه جبر عليها حقا للشرع وكل مبيع فاسد رده  
المشتري على بايعه بوجه ما ولو بهبة او عارة ووقع في يد بايعه فهو متاركة للبيعه ويرى  
المشتري من ماله كما في التنوير ولا يخلو الباع بعد الفسخ حتى يرد ثمنه المنقود لانه  
يجب به كالمهر فان مان الباع او الموجد والمستقرض ولو فاسدا والراهن فاسدا  
بعد الفسخ فالمشتري وخوة الحق به فالحق جبره حتى يستوفي ماله ولا يكون اسوة  
الغرماء بل قيل تجهيزه كالمهر حتى ياخذ ثمنه بعينه لوقايما التعيين المراهم في البيع  
الفاسد في الاصح ومثله لوها الحادى والبايع ربح ثمنه بعد التقاضى على القول بتعيينها  
ايضا لان الثمن في العقد الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في الاول كما اذا  
سعدى ولذا لا يطيب المشتري ربح مبيعه المتعين بان باعه بازيد لتعلق العقد بعينه  
فتمكن الجنب في الربح فيتصدق كما ذكرنا كما طاب ربح مال اذ عاه على اخر فصدق على ذلك  
فقبض اي اوقافه اياه ثم تصادقا على اعمه وان لم يكن له عليه شئ فرد بعد ما ربح فيه  
المدعى لان يد المدعى ملوك ملكا فاسدا والجنب ففسد اذ جعل فيما يتعين لافها  
لا يتعين واما الجنب لعدم الملك كالفعل فيجعل فيها فالحفظ فان باع المشتري ما شراه  
شرا فاسدا يبيعا صحى باننا لغير بايعه وفساده بغير الاكراه صحى اي نفذ بيعه وكذا  
ينفذ لو اعتقه بعد قبضه او كاتبه واستولى هاهنا ولو وطبها ولم يقبل ردها مع عقربها  
اتفاقا كما في السراج او ردهه وسلم او ردهه او وقفه وقفا صحى اي سقط  
حق الفسخ لتعلق حق العبد به فربح الا في اربعة مذكورة في الاشباه ومتى زال  
المانع كرجوع هبة عادى حق الفسخ لو قبل القضا بالقيمة لا بعده وعليه قيمة العجز  
عنه رده ولو يبيعه في دار اشتراها فاسدا او غرس شجرة فما يقطع حق الاسترداد  
من الافعال الحسية بعد الفراغ من القولية فعليه قيمتها وامتنع الفسخ وقال لا ينقض  
البناء والغرس وترد على بايعها ورجحه الكمال وتعقبه في النهر حصولها بتسليم الباع  
وكذا الزيادة متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة خلاف ولد وسمن واعلم ان هذه من  
المسايل التي شكك ابو يوسف في روايته لم يرد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد وحمله  
نسيان ابي يوسف اي شكك في حفظ الرواية عن الامام لافي الاختلاف فعنده البناء  
لا يمنع الشفعة وعندنا يمنعها كما في البرهان وكذا الجنب فمختين ويسكن ان يزيده



ولا يريد الشراء وتعد حصة ما ليس فيه ليروجه وهذا هو السابعة بلغت قيمتها واللام بكثرة  
وكثرة الصوف على سوم غيره ولو ذميا او مستامنا اذ ارضيا **ثمن او مهر واللام**  
**يكسر وتلقى الجلب بفتح الجلوب** والجالب وهذا في المضرب باهل البلد وكذا لو لم يمس السعر  
فاذا اتفقا لم يكسر ويبيع الحاضر للبادي طحا في غلاة الثمن وهذا الوزن الخطأ والعوز والا  
لا والبيع عند اذ ان **الجمعة** اي الاول انكامل بالسعي والا كما شئت ومن الجمعة عليه كما في  
الحج لا يكسر ويبيع من يريه ما مروي يبيع بالالة وصح البيع في الجميع مما كرهه خلافا لما لا  
فانفسه في كلها للفتح ولنا النهي عن مجاور لا يفسد ومن ملك مملوكين صغيرين  
او كبيرين وصغيرا غير بالغ احد عباد ورحم محرم من الاخر كره له غير ما ان يفرق بينهما  
وهذا المولدون حق مستحق فلو يكره في احدها بالجنابة وكره بالعبودية ويبيع بالالة  
لم يكسر ويبيع البيع المتكوري عند اي حبيبة خلافا لاي يوسف في قرابة الاله لا خاصة  
دون غيرها في رواية وفي الجميع بلا شرط ولا في رواية عنه اخرى ومحمد في رواية الطحاوي  
ومع الامام في رواية الكرخي كما في البرهان فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفرق خلافا لاي  
وكما يكسر ويبيع وخو به كره بقسمة في الميراث والغنائم **بالاقالة** هي لغة الكوفة من اقال  
قيلا لا قولوا وشرا في العقد كما في الجوهرية **تصح** بلفظين ما نصين اتفاقا **واحد**  
**مستقبل** كاتل قال قلت خلافا لاي جعله بالبيع واختير قوله وفي البرجندى انه المختار  
وتتوقف على القبول في المجلس ولو باللفظ **بالبيع** وتصح ايضا باختار وتاركتك وتركت  
ورفعت وبالتعاطي وهي مند ومفوتجب في عقد فاسد ومكروه ومغور ويسير ما لا  
فله الرد كما في بيع جديد في حق غير العاقدين وهو الله تعالى وغيره تعافيا ثبت بالشرط  
لا بالعقد اجماعا لو بعد القبض بلفظ الاقالة والافلا كما في وفي حقها اي العاقدين بعد  
القبض ففسخ فها هو من موجبات العقد فان تعذر جعلها ففسخ بان ولدت المبيعة ولا  
بطلت لتعذر الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا للشرع لا قبله مطلقا ذكره ابن  
الملك وهذا عنده وعند اي يوسف الاقالة ببيع فان تعذر جعلها بيبعا كمنقول لم يقبض  
فسخ فان تعذر جعلها ففسخ كبيعة ولدت بطلت **وهو** **مستقبل** **مستقبل**  
**مستقبل** وعند محمد هي فسخ فان تعذر فبيع فان عذر بطلت وهذا الاختلاف لو بلفظ  
الاقالة فلو غيرها كلفاسحة ففسخ اجماعا ولو بلفظ البيع ففسخ اجماعا وهذا كله لو بعد القبض  
فلو قبل القبض ففسخ في النكاح وغيره عنده وعند اي يوسف هي في العقار ببيع وحيد  
ولو شرط فيها اكثر من الثمن الاول او شرط خلاف الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول  
لانها فسخ عنده وهي لا تنفسد بالشرط وعند محمد هذا الشرط لو بعد القبض وجعل  
بيعا واما ان شرط اقل من الثمن الاول من غير تعيب فقد لزم الثمن الاول عنده ايضا  
كشرطه الاكثر عنده اي يوسف جعل حبيبا بيبعا ويصح الشرط واما ان تعيب المبيع فقد  
صح الشرط اتفاقا وكذا الاتحاق الاقالة بعد ولادة الكبيسة بعد القبض لكذا في الفسخ

عنده خلافا لها ولو بعد الولادة لا مكان جعلها بيبعا ولا ينعونها **هلا** **التمن** ولو في  
بدل الصنف بل ينعونها **هلا** **المبيع** ولو حيا كالباق وهلاك بعضه ينعى الاقالة بقدر  
اعتبار المخرج بالكل وليس منه ما لو شري ما يونا خفف فتقايلا لبقا كل المبيع كما في الفقه  
فروع تصح اقالة المتولي لو خير او لا لو تصح اقالة الاقالة فلو تقايلا لبقا كل المبيع ثم تقايلا لها  
ارتفعت وعاد البيع الا اقالة السبي فلا تقبل الاقالة **بالمرأحة** **والتولية** لما بين  
التمن شرع في الثمن ولم يكسر لمساومة لظهورها **المرأحة** مصدر راحة وشرع عاي  
**ما شراره** **ما شراره** به اي بيع ما ملكه ولو بهبة او ارث او غصب وخوها بما قام عليه من  
التمن او غيره بقرينة ما ياتي وزيادة عليه معلومة من الرخ وان لم تكن من جنسه والتولية  
مصدر روي غير جعله ولما وشرع عاي به اي بيع ما ملكه ما قام عليه بلا زيادة عليه ولا  
نقص عنه **والوضيعة** بيبع بالنقص منه واعلم انه لا يصح ذكر اي البيوع الثلاثة ما لم يكن  
التمن اي العوض مثليا او في ملكه من يريد الشراء ما لم يكن الرخ شيئا معلوما ولو قويا مشار  
اليه هذا الثوب لانتفا الجاهلة حتى لو باعه رده رده اي العشرة باحد عشر ثم تجز  
الا ان يعلم بالتمن في المجلس فخير ذكره العيني في شرح الجمع وغيره وجوز ان يبيع الى  
رأس المال كما يبيد به قيمة العين مثل اجر القصار والصبي باي لون كان والطرز بالسر  
علم الثوب والقتل والحمل وسوق الخنم وكذا السمسار المشروط اجزته في العقد عما جزم  
به في الدرر والتنوير والقهستان ونحو في البحر الاطلاق قلت واعتبر العيني وغيره عادة  
التجار بالضم حتى لو عرف بينهم ضم الباج الذي يؤخذ في الطريق ضم كما في التنوير وغيره فليكن  
الضابط العول عليه فيلحفظ **لكن** يقول **قام** **عابدا** **لا** **اشترى** **بذلك** **الان** **كذلك** **و** **كذلك** **اذا**  
قوم الموروث وخو او باع برقم لوصادق في الرقم كما في الفقه ولا يبيع ما لا يبيد به مثل ثمنه  
ولا اجر الراعي والدلال والطبيب والمعلم حصوله بلهنة وبينه الحفظ خلاف اجرة الحزن  
فانها تضم ولعله المفقود والا فلا فرق يظهر فتدبر فان ظهر للمشتري خيانة من البايع في المرأحة  
بالسنة او باقراره او بتكوله خير لمشتري في محله بكل منه وتركه لغوات الرضا وفي التولية  
تخط من منه قد راجحانة التحق التولية **وهو الفياس** في الوضعية **وعند اي يوسف**  
**تخط** **فيها** اي في المرأحة والتولية قد راجحانة مع حصتها من الرخ في المرأحة **وعند**  
**محمد** **خير** **المشتري** **فيها** **يبين** **اخذ** **بكل** **منه** **او** **تركه** **فلو** **ملك** **المبيع** **او** **استهلكه** **في**  
**المرأحة** **قبل** **الرد** **او** **امتنع** **الفسخ** **ما** **نه** **لزم** **كل** **التمن** **المسمى** **اتفاقا** **وسقط** **خياره** **ومن**  
**شري** **شيئا** **بعشرة** **فباعه** **بخمسة** **عشر** **شرا** **ثانيا** **بعشرة** **من** **جنس** **التمن**  
**الاول** **راخ** **عاشرة** **فقط** **وان** **شرا** **ثانيا** **خمسة** **لا** **يراد** **لان** **الرخ** **قد** **استغرق** **ثمنه**  
**وهذا** **عنده** **وعند** **ها** **يراد** **عالم** **التمن** **الاخير** **مطلقا** **وهو** **ارفق** **وقوله** **او** **ثق** **ولو** **ذلك**  
**او** **باع** **خلاف** **الجنس** **او** **خلل** **الثالث** **جاز** **اتفاقا** **كما** **في** **البحر** **وان** **اشري** **مادون** **مديون**  
**شيئا** **بعشرة** **وباع** **هذا** **الشيء** **من** **سيده** **بخمسة** **عشر** **او** **بالعكس** **يراد** **عاشرة**



نفيا للثمة وكذا اكل من لا تقبل شهادته الا اذا بين كما مر والمضارب بالنصف  
لو شري شيئا بعشرة وبيع من ربح المال خمسة عشر ربح ربح المال على اثني عشر  
ونصف لان نصف الربح له وبيع ربحه بل بيان انه شره سيلما الوعوت المبيعة او طيب  
وهي ثيب ولم ينقصها الولي او اصاب الثوب قرض فار او حرق نار لان الاوصاف لا يقابلها  
الثلث ما لم تقصد بالانلاف وقال ابو يوسف وزفر والثلثة لا بد من بيان قال ابو الياس  
وبه نأخذ ورجح في الفتح واقره في المنج والبرهان وان بقيت عينها اخذ الارش او لا  
او وطيت وهي بكر لو تكسر الثوب من طيه ونشره لزم البيان لصيرة الاوصاف مقصودة  
بالانلاف ولو اشترى بنسبة وراى بلا بيان خير المشتري فان شاقبله اورده فان تلف  
او تلفه ثم علم كزمنه كل منه حال لان الاصل لا يقابل بالثمن حقيقة وكذا احكم التولية  
في جميع ما مر وقال ابو جعفر المختار والفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والموجمل واقره  
في البرهان والبحر والمنج ولو اشترى ثوبين صفقة واحدة كذا خمسة كره بيع احدهما  
مراخنة خمسة بلا بيان انه اشتراه مع ثوب اخر لجرى بان العادة بضم الجيد الى الردى  
لشروط الردى ومن ولى اى باع تولية ما قام عليه او ما اشتراه به ولم يعلم مشتريه  
اى قدر ما قام عليه فسد البيع لمجالة الثمن وان علم في المجلس خير المشتري ان شتا  
قبل او رد لزال المفسد قبل تفرقه فرع لارد بغبن فاحش وظاهر الرواية والحيج انه  
يفتح بالرد اذا وجد التغير ولو من الدلالة لا يفتح بالرد وان تصرفه بالبيع  
لا يمنع الرد وهل ينتقل لوارثه خلافا لحرته في علقته على التوفير فصل الايجع المستعمل  
قبل قبضه ولو من بايعه كافي الجوهره ورجح في العقار خلافا للمجد والمراد عقار لا يجتبه  
هلاكه لقدرة هلاكه حتى لو كان علوا او على شط نهر او خوه كان كمنقول فلا يصح اتقاها  
ككتابة واجارة بخلاف عتقه وهبته ورجه واعارته من غير بايعه فان الاصح محنة ومن  
اشترى كيلا اى بشرط الكيل لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يتم قبضه له وذلك بان يكيله  
للمنع عنه وقد صرحوا بفساده وبانه لا يقال لا اكله انه اكل حراما لعدم التلازم كافي  
الفتح كونه اكل ملكه وكفى كيل البايه بعد العقد لا قبله املا خضره لا بعده بغيبته هو  
الصحيح ومثله اى مثله الكيل فيما ذكر الوزن والعدد بشرط الوزن والعدد الا الدرام  
والدنانير فلا يلزم وزنها ثانيا لبيع التعالي لانه بيع بالتبض وعليه الفتوى لا يحرم المذراع  
قبل ذرعها وان اشتراه بشرطه الا اذا افرد لكل ذراع ثنائيتكون كوزون الاموز ونايضره  
التبعض كقمة لانا الوزن حينئذ فيه وصف وصح التصرف بهبة او بيع او غيرها في الثمن  
ولو مكيل او موزن قبل قبضه فقبل كيله اولى بوجود الجوز وهو الملك وهذا هو عين  
اى مشارا اليها فلودينا فان تصرف فيه بملكه ممن عليه الدين ولو بعوض ولا يجوز  
غيره ذكره ابن الملك والحاصل جواز التصرف في الايمان والديون كلها قبل قبضها سوى  
صرف وسلم لتقيده بخمسة ورجح ايضا اخط منه اى من الثمن ولو بعد هلاك المبيع

ككون

ككونه اسقاطا ولو لم يلق باصل العقد استنادا ورجح الزيادة فيه ولو من غير جنسه  
في المجلس او بعده من المشتري او وارثه كافي الخلاصة ولغظ ابن مكر او من اجنبى  
حال قيام المبيع القابل للقبالة وقيل البايع في المجلس ولم يكن صرفا لا يصح بعده هلاكه  
او تدبيره او قبوله بعد المجلس او في الصرف ولو باعه ثم شره ثم زاد ثم خسر عا الظاهر  
لهلاكه حكما فيلحفظ وكذا ارجح الزيادة من البايع في المبيع ولم يزد دفعها لوفى غير سلم  
وقيل المشتري ولو بعد هلاك المبيع بخلاف الثمن ولحق ايضا بالعقد وكذا ارجح الخط  
من المبيع ان دينا وان عينا لان الاسقاط والابرا ما يجرى في الدين دون العين وتعلق  
الاستحقاق لبايع او مشتري او شفيع بكل ذلك اى بكل الزيد والمزيد عليه فلورده  
عيب رجع المشتري بالكل وحينئذ فيراج ويوك على الكل ان زيد وعلى ما بقى ان حط حظه  
باصلا العقد استنادا حجة بطلان حط الكل واثر الاستحقاق في تولية ومراخنة واستحقاق هلاك  
وحبس مبيع وفساد صرف وكذا الشفعة في الخط فقط فلهذا قال والشفيع باخذ الاقل في  
الفصلين لا بالزيادة لما فيها من ابطال الحق الثابت وليس للغير ابطاله ومن قال بع  
عبدك من زيد بالفتح عا ان ضا من كل من الثمن صوى الالف اخذ اى مولى العبد  
الالف من زيد والزيادة اى من الضامن وان لم يقبل من الالف عا زيد لانه ثمن العبد ولا  
يشع عليه اى على القابل واصلة محنة الزيادة في الثمن والمثمن والتخافه باصل العقد كما مر  
واعلم ان كل دين اجل باجل معلوم فلهذا في الجيلة ان قبل الدين الا في سبع بدلى قرض  
وسلم وثمن عند اقالته وبعدها ارجح اخذ به الشفيع ودين الميت والسابع القرض فلا  
يلزم كاجيله الا في اربع الوصية بان ارجح ان يقرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة  
او ارجح بتاجيل قرضه عا زيد سنة او ارجح عا مديون مؤجل دينه او اجله المقرض او  
كأنه جاز او حكم ما كلى يلزمه بعد ثبوت اصل الدين عندة ظف والحاصل ان تاجيل الدين  
على الاقاة اوجه باطل في بدل صرف وسلم ورجح غير لازم في قرض واقالة وشفيع ودين  
ميت ولازم فيما عدا ذلك وقامه فيما علقته على التوفير ولا يصح التاجيل الى اجل مجهول  
متفاحش كهبوب الرخ ومجى المطر ويصح في المتقارب كالحصاد وخوة تسمييل على  
المديون وقد تقدم في الباب قبله بان الربا هو لغة مطلق الزيادة وشرعا فضل ولو حكما  
فدخل ربا التسميئة والبيع الفاسدة فكلها من الربا فيجب رد عين الربا لو قايما لا  
رد ضمانه لانه يملكه بالتبض حال عن عوض خرج مسئلة صرف الجنس بخلاف  
شرط اصفة اخرى تركه او لانه يشعر بان تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك واحد  
لا يتم بالعناية ذكره القمستانى لاحد العاقد بين كبايعين ومقرنين وراهنين  
فلو شرط لغيرها فليس بربا بل بيعا فاسدا في معاوضة مالى مال فليس الفضل  
في الهبة ربا وان شرط عوضا زيدا بخلاف شرط الانتفاع بالرهن بخو استخدام  
وليس وزرع ارض واكل ثم وشرب لبن فان الكل ربا حرام كافي الجواهر والشفيع

التمتع



واقره المقهفتان قلت وزاد في الدرر والتنوير مجيار شرعي وهو الكيل والوزن فليس  
الزريع والعدري باوقيد القهستان في الفضل بالشرعي وهو فضل الحلول على الاجل والعين  
على الدين فليس بيع ثوب بمر نسينة او كبر بر وشعير بكري بر وشعير او مائة مائة  
ودانق او حفة بخفتين او ذراع بذراعين نقد ار باشرعاً وعلته اي علة وجوب التسليم  
وخرم الزيادة القدر المعهود بكيل او وزن والجنس الشرعي في البقر والغنم جنساً  
فخرم بيع الكيل والوزن بجنسه متفاضلاً او نسينة ولو بالتساوي ولو غير مطعوم  
كالخص كلاً واحداً وزناً وحلاً متماثلين في التقابض او متفاضلاً غير معبر بالمعيار  
الشرعي كحفة بر خفتين وثلاث وخمس مالم يبلغ نصف صاع وببضعة ببضعتين  
وقرة بمرتين وفس بفسين او اكثر باعياً نهافاً وجداً الوصفان حرم الفضل  
والنساء وان عدا ما حلا وان وجد احدهما فقط حل المتفاضل لا النساء وحسين فلا  
يبيع سلم هروي في هروي لوجود الجنسية ولا سلم بربي شعير لحرمة النساء باحد الوصفين  
وشروط التعيين للبيع والتقابض للعوضين في مجلس عقد الصبر في شرط التعيين  
فقط في غيره دون التقابض وما نص الشارع على ان يبيع الربا فيه كلاً فهو كليل ابداً وذلك  
كالبر والشعير والتمر والمخ او عا تيمم وزنه فهو وزنه ابداً وذلك كالحب والفضة  
فهذه الاشياء الستة برواية الستة كذلك الكاف استقصاياه فلا يتغير ابداً ولو رصيلة  
تغير في خلافه لان النقص اقوى من الزيادة في المشترك الاقوى بالادنى وعن ابي يوسف  
ان المنصوص بغير تغيير العرف لانه ان كان كلاً او موزوناً في زمنه عليه الصلاة  
والسلام للعرف والتعويض على احد هاتين العرفين وقد تغير كافي البرهان وزعمه في  
الفقهاء واقروه في المخ وغيره اقلت وخرجت في ان يبيح في استقرار الدرهم عدا  
وبيع الدقيق وزناً في زمانه فاعجز مثله وفي الكافي وغيره الفتوى على عادة الناس واقروه  
الحجر والمخ وما لا نص فيه حمل على العرف اي عرف زمانه عليه الصلاة او زماننا وذلك لغير  
الاشياء الستة المذكورة سابقاً لا موال الربوية غير مقصورة على الستة فاعرف كيله  
وزنه بالنقص من الستة فكذا ابداً او ما لا نص فيه فاعرف كيله وزنه على عهد  
عليه الصلاة والسلام فكذا ان خلف عرفنا وما لم يعرف فاعرف عرفنا واعتبر ابو يوسف  
عرفنا ولو كينيا او زياً على عهد عليه الصلاة والسلام كافي القهستان عن ابي حنيفة اقلت  
وظاهره تخصيص قول الثاني بالقسم الثاني وظاهر ما مر اعتبار عرفنا مطلقاً قبل  
ومفاده جواز كون الشيء كيلياً وزناً اي لو تعارفوها وليس بكيل ووزن كلاً عند التعيين  
وعنده ان كيلي ووزن كافي الخزانة وان لا يافي حيوان وزرع وعددي نقد اجاز بيع  
مائة جوزة مائتين منها مرثم فرع مما نص فقال فلا يجوز بيع البر بالبر متماثلاً  
لوزن ولا الذهب بالذهب متماثلاً لخالفة النص قلت ويتا في خلاق ابي يوسف  
فتبصر وجاز بيع فلس بفلسين معينين لان الثمن بالاصطلاح قد بطل مثله

ولو

ولو كلاً هاء واحد هاء غير معين لم تجز اتفاقاً خلافاً لمحمد فخره ورجحه الكمال وغيره  
وتجوز بيع الكرياس بالقطن مطلقاً لاختلافهما جنساً وبيع اللحم المنصوب بالحيوان  
ولو من جنسه عند هاء وعند محمد لا تجوز ببعده حيوان جنسه حتى يكون اللحم الكشر  
ما في الحيوان من اللحم ليكون الزايد باز السقط ولو باع مذبوحة نجسة او مذبوحة  
جاز اتفاقاً كسلوختين نساء وتاوزنا خلافاً لاختلافه كلاً في تجوز بيع الدقيق بالدقيق  
متماثلاً كلاً او مكيلاً وسين والام تجز ولو وزنا فيه روايتان لا الدقيق بالسويق هو  
دقيق البر المقل اي اصلاً متساوياً لعدم المسوى فخرم لشبهة الربا خلافاً له وتجوز  
بيع الرطب متماثلاً وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متماثلاً كلاً او وزناً خلافاً للعيني  
في الحال لا في المال خلافاً له وكذا تجوز بيع البر رطباً او مبلولاً مثله او بالياس والتمر  
او الزبيب متعين مثلهما متساوياً وكذا خلافاً لمحمد فانه شرط العلم بتساويهما بعد الجفاف  
والبيس ذكره القهستان في معنى الظهيرة قلت وفي العناية كل تفاوت خلق كالرطب  
والتمر والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد كالحنطة بالدقيق  
والحنطة القليلة بغيرها يفسد ويستتخرج وقولهم الرطب ينكس اكثر من التمر قلنا هذا في  
التفاوت تشام من الصفات الطبيعية وانه موضوع عن الجيب من قبل صاحب الحق خلافاً  
ما اذا جاز من جهة العبد كافي الاختيار وتجوز بيع لحم حيوان غير جنسه متفاضلاً  
وعن ابي حنيفة اللحم اذا اخرج من الوزن جاز التفاضل كافي لحم الطير لانه لا يوزن عادة  
حتى لو وزنه لم تجز ذكره الزبلي وفي الفتحة لحم الدجاج والاوز وزناً في عادة مصر قلت  
لكن في النهر لعله في زمانه اما في زماننا فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف الاصل  
او المقصود او بقيد الصفات في حفظ وكذا اللبن كالحم فيما ذكره الجاموس مع البقر  
جنس واحد وكذا المعز مع الضأن والخنث مع الغراب لما ذكرنا وتجوز بيع خل العنب  
خل الدقل بفختين ردى التمر متفاضلاً للاختلاف وكذا اشحم البطن باللية او اللحم  
لما قلنا والخنزير بالبر والدقيق او السويق وان وصليته كان احدها نسينة لكن في  
الخبر بطريق السلم فتلزم شرائطه وهو قول ابي يوسف وبه يفتي سوا كان وزناً او  
عدداً والا حوط المنع اذ قلنا يقبض من جنس ما سمي قلت والا حسن ان يبيع خاتماً  
مثلاً من الخبز بقدر ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة منا حتى  
يصير ديناً في ذمة الخبز ويسمى الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر ذكره القهستان وغيره  
وتجوز بيع الجيد بالردى مما فيه الربا اذ اقول بجنسه الاحتساب او بالقول صلي الله  
عليه وسلم جيد هاء ورديها سوا وكذا البسر بالتمر ما قد منا ولا يبيع البر بالدقيق او  
بالسويق او بالخالة مطلقاً ولو متساوياً كلاً اتفاقاً لعدم المسوى لخلل البر والكتنا غير  
ولا يبيع الزيتون بالزيت او السمسم بالشبيرة حتى يكون الزيت والشبيرة اكثرهما في الزيتون  
والسمسم كذا في الزيادة بالخير كما مر ولا يستقرض الخبز اصلاً عند ابي يوسف

يلح هيران



يجوز وزنا وبه يفتي وعند محمد بن جعفر عدد ايضا وعليه الفتوى ذكره ابن الملك وغيره  
واستحسنه المال واعتمد في التنوير تفسيره وقيده اختلاف زمان او مكان لا يرهان  
ولا يابى بين السيد وعبد الا اذا كان ما ذونا مديونا مستغرقا ولا بين المسلم والحر  
في دار الحرب خلافا لابي يوسف والائمة الثلاثة وحكم من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر  
كحرى عند خلافا لها فلوها جارا لينا ثم عاد اليهم فلا ربا اتفاقا كفتا وضين وشركي  
عنان اذا تباعد من مال البشرية قلت والحاصل ان الربا حرام الا في هذه المسائل الست  
بار الحقوق والاستحقاق اخرها المتبعيتها ولتبعيتها لترتيب الهداية والجامع  
للمصغير يدخل العلو والكيف في بيع الدار بطريق التبعية لان الدار اسم لما ادير  
عليه الجدار لا الظلة لبنائها على الطريق فاخذت حكمه الا بدكر كل حق هو لها او  
بذكر مرافقها او بكل قليل ونثير هو فيها او منها وهذا عند وعند هاتين الظلة  
ان كان مفتحة في الدار والا لا ولا يدخل العلو في شراء منزل الا بدكر كل حق ولا في  
شرا بيت وان ذكر كل حق وهذا التفصيل عرف الكوفة واما في عرفنا فيدخل العلو  
بلا ذكر في الصور الثلاثة الادار السلطان فتسمى بهى ولا يدخل الطريق للمبيع والمسيل  
للماء والشرب الا بدكر كل حق ونحوه مما مر ويدخل الطريق واخواته في الاجارة  
لدار او راض بلا ذكر ان لم ينتفع بدونها قلت ومثلها الرهن والوقف خلافا لغيرها وتامه  
فيما علقته على التنوير فصل في بيان احكام الاستحقاق البينة حجة متعددة كاملة  
تظهر في حق كافة الناس اذا اتصل بها القضا لكان في حق كل شيء كما هو ظاهر كلام  
الزيلي والعيني في الحرية والنكاح والنسب والولا خاصة قلت واختلف في القضا بالوقف  
فقل كالحرية وقيل لا وهو المختار كما في التنوير واما الاقرار فانه حجة قاصرة على المقر  
لعدم ولايته على غيره بقى لو اجتمع فان ثبت الحق بها قضى بالاقرار الا عند الحاجة في البينة  
او كما في الفتح وغيره والتناقض اي التدا في الكلام يمنع دعوى الملك لعين او منفعة  
لنفسه او غيره الا اذا وقع قلت وهل يكفي امكن التوفيق خلافا لسنخقه في محله مع  
شيء من فروع هذا الاصل لا يمنع التناقض دعوى ما يخفى سببه مثل الحرية والطلاق  
والنسب ثم فرع عا قوله البينة حجة متعددة فقال فلو ولدت امة مبيعة عنده بلا استيلاء  
فاستحققت فان بينة تبعها ولدان كان في يده وقض القاض به ايضا اي بالولد وقيل  
يكفي القضا بالام لانه تبع والاول امح لانفسه وقت القضا ثم كلام البزازي في قيد تقييده  
عما اذا سكنت الشهود فلور بها انه لدى السيد او قالوا لا ندري لا يقض به قلت واعلم ان  
استيلاده لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فيكون له ولد المخور جارا بالقيمة المستحقه كما مر  
في باب دعوى النسب فتنبه واما ان افرد السيد بها لرجل فان الولد لا يتبعها في اخذ  
وحدها والفرق ما مر من الاصل ان الاقرار حجة قاصرة وهذا اذا لم يدعه لمقره فلو  
ادعاه تبعها وكذا ساير الزوايد نعم لاضمان بهلاك الزوايد المخصوص قلت ولم

يذكر

يذكر النكول لانه في حكم الاقرار كما في العجادية وكذا لم يذكر متى يفتي البيع اذا ظهر  
الاستحقاق وفيه اقوال اصحها انه لا يفتي ما لم يفتي كما في الفتح ثم فرع عا ان  
التناقض في دعوى الحرية عفو فقال وان قال شخص لاخر اشتري فان عبد فاشتره  
معتد عا مقالته فاذا هو حرى ظهر حرا فان كان البائع حاضرا او مكانه معلوما  
لا يضمن العبد الامر لوجود القايض ولا يضمن العبد الثمن خلافا لابي يوسف ويرجع  
عيا البايح اذا حضر لانه قضا دين عليه وهو مضطر فيه فلم يكن متبرعا وان قال ارهن  
فان عبد فلا ضمان عيا العبد اصلا والاصل ان المتعبر بوجوب الضمان في ضمن عقد المعاوضة  
لا الوثيقة فيلحظ ومن ادعى حقا مجهولا في دار فصول عا شى معين فاستحق بعضهما  
فلا رجوع عليه لجواز دعواه فيما بقى ولهذا الاستحقاق كلها رد كل العوض الذي اخذه وهم  
منه اي من جواب المسئلة امران احدهما صحة الصلح عن المجهول عا معلوم لان جهالة  
الساقط لا تنفع الى المنازعة والثاني عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح فيلحظ ولو  
كان ادعى كلها رد حصته ما يستحق ولو بعض الفوات سلامة المبدل فلم يكن التوفيق  
فروع كوصاية من الدنا نير على دراهم فاستحققت بعد التفرق رجوع بالمدنا نير لانه  
كالصرف ولو شري دارا ونى فيها فاستحققت رجوع بالثمن وقبعة البناء مبنيا على البايح  
اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم تسلم في الثمن لو غير كما لو استحققت نجح بنائها لما تقرر  
ان الاستحقاق متى ورد عا ملكا المشتري لا يوجب الرجوع على البايح بقيمة البناء ولو  
حفر بيدا او نقي البالوعة او روم من الدار شيئا ثم استحققت لم يرجع بشى على البايح لان  
الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة حتى لو كتب في الصك فانفق المشتري فيها من  
نفقة او روم فيها من مروة فعلى البايح يفسد البيع ولو حفر بيدا وطواها يرجع بقيمة المبنى  
لا بقيمة الحفر فاذا شرطاه فسد وكذا الحفر ساقية ان تنظر عليها رجوع بقيمة بناء القنطرة  
لا بقيمة حفر الساقية وبالجملة فاذا يرجع اذا بنى فيها او غرس بقيمة ما يمكن نقضه  
الى البايح فلا يرجع بقيمة حصص وطين وتامه في الفصل الخامس عشر من الفصلين  
وفيه ايضا شري كروما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يده ولم ياكل من ثمره ولو  
شري ارضين فاستحققت احدهما ان قبل القبض خير المشتري وان بعده لزمه غير  
المستحق حصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد والبقرة لم يرجع بما اتفق ولو  
استحق ثيابا بالقتل او ردة الجار لم يرجع بشى وكل شى يدخل في البيع تبعا لاحصته له من  
الثمن ولكن تخير المشتري فيه كما في القنية ولو استحق من يد المشتري الاخير كان قضا  
عيا جميع الباعة ولكن ان يرجع على بايحه بالثمن بلا اعادة بينة كنت لا يرجع قبل ان يبر  
عليه المشتري واجاره ابو يوسف كما في الخاينة لكن في الفصولين ما تخالفه فتنبه  
ولو اشتري عبد فاعتقه مال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال  
عيا معتقه ولو شري دارا عبد واخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة







صاحبه لجله مونة كزيادة غرس او بنا، فتصح القسمة ويشترط بيان مكان الايفاء  
عنده وعينا مكان القسمة كما يتعين مكان البيع والعرض والاتلاف والغصب للايفاء  
اتفاقا قلنا هذه واجبة التسليم لخال خلاف الاول فافترقا **وما لا يحمل له كسكرا لا يشترط**  
بيان مكان ايفائه اتفاقا وجنبه **حيث شاق الاصح** وبه جزم في التنوير خلافا  
للقهستاني وغيره اتفاقا ولو عين مكانا تعين في الاصح ولو شرط الايفاء في مدينة فكل  
محلها سواء فيه ولو شرط جملته الى منزله بعد الايفاء في المكان المشروط لم يصح الاجتماع  
الصفقتين الاجارة والتجارة والثامن قبض راس المال قبل التفريق بالابدان وهو  
**شرط بقاءه صحيح** الا شرط انعقاده بوصفها قلت وبه علم ان غير القبض شرط صحة  
العقد فاذا فقد واحد منها بطل العقد بشهادة ما تقرر في الاصول واذا تفرقه  
بقوله **فلو سلم مائة نقد اعين مائة ديناله على المسلم اليه في ذمته في كسر بطل العقد**  
اتفاقا لفقهاء القبض في حصة الدين فقط لانه دين بدلين وصح في حصة النقد اتفاقا  
ولم يشع الفساد لانه طارح لو نقد الدين في محله صح قلنت ومفاده ان البطلان هنا  
بمعنى الفساد فتنبه ولو احدى هاتين اعيان او على غير عاقبة فسد في الكل لكن في القهستاني  
الحيط لو كان الدين على اجنبى بطل في الكل ولا يتقلب جائز ان ينفذ الكل في المجلس فحفظه والنشر  
التاسع الذي لم يذكره المصنف هو القدرة على تحصيل المسلم فيه ذكره الباقي كغيره  
قلت وبقي من الشروط كون راس المال منقود او عدم الخيار وان لا يشمل البدلين احدى  
علتي الربا وعدة العيني تعاليف سبعة عشر وزاد غيره غير **ولا يجوز التصرف في**  
**راس المال المسلم اليه والمسلم اليه** قبل قبضه بشركة او تولية او مزاينة  
وخوفا خلافا لحوالة او كالة ذكره القهستاني **ولا يشترط** من المسلم اليه براس المال بعد  
التقابل قبل قبضه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الا سلكا او راس مالك وهذا هو  
العقد صحيح فلو فاسد اجاز الاستبداد كسائر الديون ولو اشترى المسلم اليه في كسر  
وامر المشتري برب السلم بقبضه قضا عليه **لبيع** للزوم الكيل مرتين ولم يوجد ولو  
كان الكيل قرضا وامر مقرر منه بذلك صح لانه اعادة الاستبدال وكذا لو امر المسلم اليه  
رب سلمه بقبضه ثم لنفسه فكتاله مرتين لاجل المسلم اليه ثم لنفسه صح لوجود  
الكيل فيها ولو اكتال المسلم اليه في طرف رب السلم اي هاية بامره وهو غايب لا يكون  
قبضا فلو حضرته بغيره فابضا بالخالية ولو اكتال الباع كذلك كان قبضا خلافا لما لو  
اكتاله في طرف نفسه او في ناحية يسهل لم يكن قبضا وله اكتال الدين والعين في طرف  
المشتري ان بدا بالقبض فقبضا وان بدا بالدين فلا يكون قبضا وعند هاهنا قبض  
العين فان شارحنا بالشراء وان شاعنا لان الخلط ليس باستهلاك عند هاهنا **فان سلم**  
**امنفق ثم وقبض ثم تعالى فاستوفى** فاستوفى وجب له فاستوفى فاستوفى فاستوفى فاستوفى  
سبب الضمان وهو ما سلم على صاحبه التقابل لبقاء المعقود عليه وهو المسلم فيه وكذا

المقايضة كالسلم في الوجهين بخلاف الشرط **الثمن فيها** لان الامة اصل في البيع  
والحاصل جواز الاتالة في السلم قبل هلاك الجارية وبهذه خلافا لبيع ولو ادعى احد  
عاقدي السلم بيان الاجل او اشتراط الرداء وانكر الاخر فالقول **للمدعيهما مطلقا**  
**وقالا للمتلكران** كان المتكرب السلم في الاول اي التاجيل او المسلم اليه في الثانية اي  
الرداء ولو اختلفا في مقدار رد القول للمطالب بيمينه واي برهن قبل وان برهننا قض  
بيئته المطلوب وان في مضيه فالقول للمطالب ولو اختلفا في السلم في الناف استحسننا ونظامه  
فيما علقناه على التنوير **والاستصناع** هو طلب عمل الصنعة والعين جميعا حتى لو كان  
العين من المستصنع كان اجارة لا استصناعا كما في اجارة الحيط وكيفية ان يقول  
لخفاف مثلا اخبرك من ادبكم خفاصته كذا ابله ادرها **باجل** معلوم كشهركم ذكرها  
سبيل الاستعمال لا الاستعجال فانه يكون استصناعا اصل السلم فتعتبر شرايطه  
**فيصح فيما امكن ضبط صنفه وقدره** سواء تعرف او لا ولا في الاول استصناع والاصل  
ان البيع لما كان دينيا امكن تحججه سلم واستصناعا فزجح الاستصناع للاجماع وزجح  
السلم لكونه اقوى لثبوتها بالنص والاجماع فبراعى حيث امكن والا كان استصناعا كما  
افاده بقوله **وبلا اجل** معلوم ببيع استصناعا استحسننا لاقيا سالانه ببيع المعقود  
**فيما تعرف كلف وطشت وقمة** لان غيره كجباب ونسج ثياب كاياني وهو اجارة ابتداء  
حتى لو مات الصانع قبل تسليمه لا يستوفي من تركته ببيع انته قبل تسليمه حتى ثبت له  
خيار الروية لانه هو الصانع خلافا لما لم ومفاده انه لو فقد الاجل والتعالي فليس  
ولا استصناع صحيح علا بالقياس ذكره القهستاني ثم فرع على كونه بيبا بقوله **والصانع**  
**على علمه** وعنده انه لا يجبر به جزم في الفتاوى الصغرى ولا يرجع المستصنع عنه  
خلافا لما لم **والبيع هو العين في الاجل** لا العمل خلافا للمبرد في فتاوى الصانع **وما**  
**صنعه غيره او ما صنعه هو قبل العقد فاخذه** لان البيع العين لا علم ولا يتعين  
المصنوع للمستصنع بلا اختياره فيصح ببيع الصانع له قبل رويته وجنبه اخذ  
وتركه لخيار الروية ومفاده انه لا خيار للصانع بعد روية المصنوع له وهو الاجل كما  
في النهر وغيره ولا يصح اي الاستصناع قلت وقول من لا خسر واي السلم منظوره  
فتنبه فيما لا يتعارف كالثوب الا باجل معلوم على انه سلم كما مر فان لم يصح فسد ان  
ذكر الاجل على وجه الاستعمال وان للاستعجال كعالي ان يفرغه عند كان صحيحا قلت  
واعلم انه لا يجوز السلم في الدين وخوفا ليس على كاحرته في شرح التنوير  
**مسائل شتى** تحكي شتى بعضها المتفرق ببيع الكلب ولو جرد او عقورا والفهد  
والفيل والفرد وسائر السباع بسائر انواعها حتى الهرة وكذا الطيور علمت الكلب  
وما بعده / ولا سوى الخنزير قلت وهذه المسئلة مستدركة بما مر في البيع الفاسد وكذا  
قوله والذي في البيع وسائر المعاملات **كالمسلم في الجرفا** في حقها كالحمل والخنزير

مطلوب  
لا يجوز السلم في  
الدين وخوفا  
مسائل شتى



والهيئة التي لم تمت حتف انما في حقه كالشاة وقد انما يتركهم وما يدنيون وفي  
تخصيص الجواز بيع سائر الاشربة الحرة وكذا تخصيص الكلب وخو  
يشعر بعدم جواز بيع هوام الارض وادب البحر غير السمك لان جواز البيع يدور مع  
حل الانتفاع وقد قد مناه ومن روي مشتمية قبل قبضها جاز فان وطيت كان مشتم  
بوطى زوجها لها قابضا لحصوله بتسليطه فصار فعله فعلة **والا فلا استحسانا لا قايما**  
لان النكاح تعيب حكمي قلت ولوا تنقض البيع قبل القبض بطل النكاح في المختار وقامه  
في شرحنا على التنوير ومن اشترى شيئا منقولاً اذا العقار لا يبيعه الا القاضي  
**فغاب** المشتري قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فبرهن بايغ انه باعه منه  
**لا يباع** ذلك الشيء في دين بايغ لا مكان ذهابه اليه وان لم تكن الغيبة معروفة وجعل  
مكانه يباع فيه اذا برهن انه باعه منه اذا لم يكن قبضه احيا لحقه ونظر الغائب وما  
فضل من الثمن يمسكه للغائب وان نقص تبعه البايع اذا ظفربه وان اشترى اثنا شيئا  
وغاب احد المشتريين فلما اضرد في كل الثمن وخبر البايع عما قبول الكل ودفع الكل  
الى ضرره قبض المبيع وجسه عن شريكه اذا حضر الغائب حتى ينقد حصته بخلاف  
احد المستأجرين والفرق ان البايع جسد المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطرا  
لخلاص ما له بخلاف المورج اللهم اذا شرط تعجيل الاجرة وان اشترى بالف مثقال  
ذهب وفضة ففما بالمثاقيل نصفان فيجب خمسية مثقال من كل منها لعدم الاولوية  
وان قال المشتري بالف من الذهب والفضة نصفان فن ذهب خمسية مثقال  
ومن الفضة خمس مائة درهم وكذا سائر المعاملات قلت ومفاده ان العطف يقتض  
التصنيف فيلحفظ وزن سبعة على ما مر في الزكاة لانه اضاف العقد اليهما فينصرف الى  
الوزن المعهود في كل منهما وقيل ينبغي ان يراى في زماننا خمسية درهم من المعروف  
في ذلك البلد الذي وقع العقد فيه لانه المعهود المتفاهم من كلام الناس ووزن  
السبعة اربعة معهود او لا يفهم ذلك في عرفنا من اطلاق اللفظ كذلك في شرع الوقاية  
لا ان الملك واقره الباقي قلت وافاد في الفيزان اسم الدرهم ينصرف للتعارف في بلد العقد  
وقامه في شرحنا على التنوير وقد مناه في الزكاة وسياق في الفرائض ومن قبض  
زيفاً بد جيد كان له على اخر غير عالم به فلو علم وانفق كان قضا اتفاقاً فانفق  
او هلك فلو قايما رده اتفاقاً فهو قضا لحقه لانه من جنسه وقال ابو يوسف يرد مثل  
الزيف ويقتض الجيد اي يرجع بالجيد استحقاقا كما لو كانت ستوقة او بنهرجة واختاره  
للفتوى ذكره بن الكمال وخو في الحقايق معزى بالعيون قلت واقره في البحر والنهر والشلالية  
وبه يفتر وان فرغ طير او باض في ارض لرجل او كنس على اي دخل كناسه اي بيته  
وفي نسخة تكسري ان تكسر رجله فهو لمن احده لسبق يده لمباح الا اذا هيا ارضه لانه  
او كان صاحب الارض قريبا من الصيد حيث لوم يده اخذه فهو لصاحب الارض

وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة الجفاف او دخل دار الرجل ودروهم او سكر نشر  
فترقع على ثوب لم يجله فان اعده صاحب ذلك او كفه بعد السقوط او غلق باب  
الدار بعد الدخول ملكه بهذه الافعال وليس للغير اخذه كما لو غسل النخل  
في ارضه او نبت فيها شجرة او اجمع تراب بجران اما وان لم تعد لذلك لانه من ارضها  
فتجرها وقامه في شرحنا على التنوير واعلم ان ما لا يصح تعليقه بالشروط يبطله  
الشروط الفاسد اربعة عشر على ما في الكنز والدرر والتنوير واجارة الوقاية البيع  
والاجارة والاجارة بالزراى والقسم والرجعة والصلي عن مال والا برعن الدين وعزل  
الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف وكذا التحكيم وهو الرابع عشر  
عند ابى يوسف وعليه الفتوى خلافا لمحمد وبقي الجرح والبطال الاجل في بطلان الشرط  
الفاسد لانه لا يصح تعليقه بالشروط يبطل بفاسده وما يصح تعليقه به لا يبطله الشرط  
الفاسد لعدم المعاوضة المالية سبعة وعشرون على ما هنا وزدت ثمانية القرض والهبة  
والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعنق والرهن والايبسا والوصية والشركة  
والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحالة والوكالة والاقالة والكفالة واذا العبد  
في التجرعة ودعوة الولد والصلي عن دم المجد والصلي عن الجراحة وعقد الزمة وتعليق  
الرد بعيب او تعليقه بخيار شرط والسابع والعشرون عزل القاض فلو قال الخليفة  
للقاض عزلتك عن القضاء ان شافلان اعزل وبطل الشرط قلت وبقي الصلي عن جنة  
الغصب والوديعة والعارية والا برعن دم المجد والنسب وجرح الماذون وامان القن  
لما ذكرنا انها ليست بمعاوضة مالية فلا يؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما نص  
اضافته الى الزمان المستقبل وما لا يصح الاول اربعة عشر وستة عشر والثاني عشر  
او اثنا عشر سبب كرها المصنف تبعاً للكنز والوقاية في اخر الاجارة وقامه فيما علقنا  
على التنوير وسنخفه في الكفالة الفرق بين الشرط الفاسد والشرط الغير الملائم  
والمتعارف **كتاب الصرف** هو لغة الزيادة ومنه سمي التطوع في العبادات  
صرفاً لانه زيادة على الفرائض وشرعاً **بيع ثمن ثمن** اي ما خلق للتمنية ومنه المصوغ  
**تجاسا** ولا كذهب بفضة وكتب وذهب بذهب او فضة فيجوز بيع احدا الجنسين  
غيره كما يبيح وفي التنوير وغيره الاموال ثلاثة ثمن بكل حال صحبه البا ولا وهو النقان  
ومبيح بكل حال كالعروض ومبيح من وجه كالمثليات فان اتصل بها الباقين والا فبيع  
زاد في الكافي وغيره ونوع ثمن بالاصطلاح كالفلوس فالراجة كمن والكاسدة كسليم  
قلت والا اصل ان ما يلزم الزمة ثمن وما لا يبيع وما تردد احتمال وشرط فيه اي في بقاء  
صحى هو المبيع وقيل في محته التقابض اي اشترى المتعاقدين في قبض الثمين بالبرام  
لا بالتخليه قبل الفرق بالابدان ولا عبرة ههنا للفرق بالمكان حتى لو قاما فذهبا معا  
فرسح او ناما او اوى عليهما او طال فعودهما فتقابض في الاصح وقيل هو كالتخيير

فيما حذرناه



وهذا فيما يمكن اعتباره والا اعتبر المجلس كبيع الاب من طفله كما في الشر بلائية وغيرها  
واشار به الى الشرط الى شرطين عدم التأجيل والخيار واما الثالث فقدم عامما  
مرفى الربا وشار اليه هنا بقوله **وجع بيع الجنس بغيره مجازة** وبفضل لا اشتراط التقاض  
دون التساوي حينئذ لا يبعد جنسه الا منساويا وان **اختلفا جودة وصياغة**  
اذ لا عبق لها لما مرفى الربا فان **بيع ذهب بذهب** قلت وقول الباقي بفضة ثم تعجيله  
بعده باختلاف الجنس سهو ظاهر فتأمل **مجازة** او بفضل ثم علم التساوي قبل التفرق  
جازا ما مر واما عند اختلاف الجنس فلا يشترط التساوي بل التقاض لحرمه النساء على ما  
تقرر فتدبر ويحكي ولا يجوز التصرف في بدل الصرف قبل قبضه لفقد القبض فلو باع ذهبا  
بفضة واشترى ثوبا مثلا قبل قبضها ففسد ببيع الثوب وبقي الصرف خالدا ولو اشترى ثوبا  
تساوي الفاع طوق قيمته الف بالعين ونقد الف فهو من الطوق بخلاف الجواز وما بين  
قيمتها ليفيد انقسام الثمن على الثمن اوانه غير جنس الطوق والا فاعبرة لوزن الطوق  
لا لقيمتها فقد ربه مقابل به والباقي بالجارية وليس عليه قوله **ولو اشترى ثوبا بالغير** بل  
نقد والف نسبيته فالنقد من الطوق لما قلنا وان اشترى سيفا حليته خمسون عاية  
ونقد خمسين فهي حصنة الحلية ان خلصت بلا ضرر وان لم يبيع ان قال هن من عندها  
لورود التثنية للواحد خوفا منسيما حوتها فخرج منها اللؤلؤ والمرجان والمراد احدها  
وكذا لو قال هذا الجمل حصنة السيف لانه اسم الحلية ايضا لخواصها في بيعه تبعا ولو زاد  
خاصة فسد البيع لانه لا زلت الاحتمال وان تفرقا بلا قبض **وجع في السيف دونها ان خلص**  
**بلا ضرر بطوق الجارية** والاخلص الا بضرر بطل فيها اصلا قلت والاصل انه متى بيع  
نقد مع غيره كفضض ومزكش بنقد من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله او اقل  
او جهل بطل ولو غير جنسه شرط التقاض فقط واذا دانه لا عبرة للمتو به لعدم الوزن  
كعدم الكيل في حفة من الحنطة وقوله بطل مذكورة في الهداية وغيرها لكن في قاض خان  
ويفسد الصرف بالافتراق قبل قبض احد البدين ولا يبطل ويتعين المقبوض للرد عا  
الاظهر ذكره القهستاني وخوذه في الشر بلائية عن البرهان في الحفظ **وان باع انا فضة**  
**وقبض بعض ثمنه واقتراجه فيما قبض فقط** ولانا مشترك بينهما لانه صرف فيصير  
فيما وقع التقاض فيه فقط ولا خيار للمشتري لتعييه بفعله وفيه اشعار بان التقاض شرط  
البقاء ما مر وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقي حصته او رده لتعييه لا بفعله  
فغير قلت ومفاد تخصيص استحقاقه بالسنة لا بالاقار فيلزم وان اجاز المشتري قبل  
فسخ الحاقم العقد جاز العقد وبصير العاقد وكيل للمخبر فتعلق به الاحكام كما في التنوير  
**ولو استحق بعض قطعة نفرة او غير مصنوعة اشترىها اخذ الباقي حصته بلا خيار**  
لو بعد قبضها وان قبله خير لتفرق المصنعة وكذا الدينار والدرهم **وجع بيع درهمين**  
**ودينارين درهم** بصرى الجنس لخلاف جنسه ومثله **بيع كبريت وشعير بركي**

بركي بركي شعير وبيع احد عشر درهما بعشرة درهم ودينار وبيع درهم  
مبيع درهمين غلة بفتح فتشيد يد ما يقبله التار دون بيت المال بدينارين مبيع درهم  
غلة المساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة **وجع ايضا بيع دينار بعشرة هي عليه او بعشر**  
**مطلقة** اي غير مقيدة بكونها عليه ان كان **بيع الدينار** ويتقاصان **العشرة بالعشر**  
وتقع المقاصة بنفس العقد اذ لا راي في دين سقط ويكون القصاص في بيع الدينار  
بالعشرة المطلقة وبيع الدينار بعشرة ولو لم يخل عليه كان استبد الا بالدينار لاقتاملا وما غالب  
الفضة والذهب فضة وذهب حلا وحينئذ فلا يصح بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض  
الامتناسا وبأوزنا ولا استقراره الا اوزنا كما مرفى بابه وما غلب عليه الغش منها فهو  
حكم العروض وحينئذ فيبيعه في حكم العروض وحينئذ فيبيعه بالخالص يكون عا وجوه  
حلية السيف السابقة وغالب الغش **بيع بعه جنسه متناضلا بشرط التقاض**  
**في المجلس** ومن شرط القبض في الفضة اعتبار في الفاس لعدم تمييزه واذا غلب خاسه  
لم يبع بالخاس الا مثلا مثل يد ابيد وبيع التبايع والاستقرار من غير علمه بالا عرف  
في الانص فيه فان راجح وزنا فيه او عدا فيه او بها فبطل منها ولا يتعين بالتعيين حيث  
راجح كونه منها حينئذ ولو اشترى به وهو ناقص ففسد بطل البيع عند وقال الا يبطل  
وتجب قيمته يوم البيع عند ابي يوسف واخرى تقوم له عند محمد ويقول ابي يوسف  
يفتد وكذا احكم الفلوس والدرهم لو كسدت او انقطعت واما ما لا يزوج منه فانه يتعين  
بالتعيين كالسلعة واما المتساوي الغش والفضة والذهب فانه كغلو به في التبايع  
والاستقرار من فله جزا بالوزن الا اذا اشار اليها كما في الخاصة وكذا الحكم في الصرف وقيل  
كفاليه وبالعقل جزم في تنویر الابصار فيبيع بالاعتبار المار زادا في التنوير وحدث الكسبا  
ان تنكر المعاملة بها في جميع البلاد فلو راجحت في بعضها لم يبطل بل تخير البائع لتعجيلها  
وحدث الكساد عدم وجوده في السوق وان وجد في يد الصيارفة وفي البيوت واما لو  
نقصت قيمتها قبل القبض او غلت فالبيع خالدا ولو باع دلال او فضولي متاع الغير  
اذ نه بدراهم معلومة واستوفاه فكسدت قبل دفعه الرب المتاع لم يفسد البيع  
لان حق القبض له وجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم تتعين كالدراهم فان كسدت  
نا خلافا كما في كساد المغشوش على ما مر ولو استقرضها فكسدت يرد مثلها اي  
مثل الكاسدة وعند ابي يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد يوم الكسب وعليه  
الفتوى كما في البرازية وغيرها وفي النهر وتاخير صاحب الهداية دليلها ظاهر في  
اختيار قولها انتهى ولا تغفل عن قاعدة المصنف رحمه الله تعالى قلت وعمل الخلاق فيما  
اذا هلكت ثم كسدت فلو باقية رد عينها اتفاقا ذكره ابن المكارم وغيره ولا يجوز البيع  
بغير الفلوس النافقة ما لم تتعين لانها سلعة ومن اشترى بنصف درهم مثلا فلوس  
او اثنى فلوس او قيراط فلوس جاز البيع بلايين عددها للعلم به وعليه ما يباع



بنصف درهم او اوقيراط منها وكذا به درهم فلوس او اكثر عند ابي يوسف وهو  
الاصح للعرف ولو دفع الى صير في درهم كبير او قال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصفا  
من الفضة صغيرا الاجبة نفس البيع في الكل عنده وعندهما في الفلوس فقط ولو  
كرر اعطني في الفلوس اتفقا وجعل عقدين ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس  
كذا في النسخ وضبطه شراح الكنز بالنصب صفة نصف ونصف الاجبة صير في الكل ولو  
النصف الاجبة مثله والفلوس بالباقي اتفقا قلت واعلم ان الفلوس ليست بثمن في الاصل  
وانما ضربت لتقوم مقام الكسور من الفضة لما حجة الناس الى ذلك في شراء الخمرات  
لان كسر الدراهم لوجع مكروه كذا في الشرع لانه عن المحيط فلنحفظ **كنا الكفاية**  
مناسبتها للبيع كونها فيه غالبا وكونها بالامر معاوضة انتهى لغة الضم والضم ان  
قال تعالى وكفلا زكريا اي ضمها الى نفسه وحكى كفلته وكفلته به وعنه وتثليت الفا وشرا  
ضم ذمة اي نفس الكفيل الى ذمة اخرى والذمة لغة العهد وشرا محل عهد جري بينه  
وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكفلا فالذمة كالسبب والعقل  
كالشرط ثم استعير على القولين للنفس والذات بعلاقة الجزية والحلول فقولهم  
وجب في ذمته اي على نفسه وتما في الاصول في المطالبة اي اشتراك كل من الكفيل  
والاصل في جواز طلب المكفول له نفسه او عينها واجبة للتسليم كغصوب وعارية ثم لا يلزم  
من لزوم المطالبة الدين عا الكفيل الا ترى ان الوكيل مطالب بالثمن وهو عا الموكل لا  
غير فلذا اقال لانها اي الكفالة بالدين ضم ذمة الى اخرى في الدين والاستيفاء من  
احدها للغاصب وغاصب الغاصب عما ذهب اليه جمع لانه يصير دينين وهو غير  
معقول ولذا تصحبه الدين من غير من عليه الدين وصحة الهبة من الكفيل للضرورة  
وهذا هو الاصح كما في الهداية وغيرها لما ذكرنا قبل لاجبة للثاني ليكون الاول اصح لم وج  
الكفالة بالنفس عنه وفيه كلام لان الفعل التفضيل ليس عا بابه هنا عا انه لا مانع من  
الاقتصار على تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال ما انه محل الخلاف وبه يستغنى عما تكلفه  
بعضهم ومن الظن انه جعل الدين دينين وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين  
انقلاب واجب من الواجب والمتنع والممكن الى الاخر والدين فعل واجب في الذمة هو  
ههنا عليك مال لا عن شيء ذكره الكرماني وغيره ثم لا يخفى انه تعريف بالحكم فالاولى عقد  
وثيقة لصرف الوجوب ذكره القهستاني وركبها اجاب وقبول شرطها كون المكفول به  
مقدور التسليم وفي الدين كونه صحيحا وحكمها لزوم المطالبة عا الكفيل واهلها من اهل  
التبعية فلا يخفى الا من ملك التبعية بان يكون مكفلا حرا والدين مكفول له والمديون مكفول  
عنه والنفس او المال مكفول به ومن لم يمتته المطالبة كفيل والاصل في مشروعيته قوله  
تعالى ومن جاء به حمل بعير وانا به زعيم اي كفيل والكف عنها اول فان الاكثر ان يكون اهلها ملامه  
واوسطها ندامة واخرها غرامة فعليك بالسلامة وهي ضرورة بالنفس والمال زاد

لا يصح

بعضهم

بعضهم وتسليم المال ويمكن دخوله في المال فلا يحتاج لجعله قسي ثالثا ثانيا مل فالاولى تتعقد  
بقلت بنفسي او بقرنته وخوها بما يجبر به عن البدن كالطلاق وقد مناعة انهم  
تعارفوا بالطلاق اليد على الجملة وقع به الطلاق كذا في الكفاية كذا في الفقه وغيره او جبر  
شايع كنصفه او عشرة وتنقذه بنفسي او هو على والى او عندي او انا زعيم او قبيل به  
او ضرب او جمل بمعنى محول كما في البدن ايج الا باضا من معرفته خلافا لابي يوسف وغاية  
في شرحنا على التنوير بتبسيه لو كفل الى ثلاثة ايام مثلا كان كفيلا بعد الثلاثة ايام ولو  
زاد وانا بري بعد ذلك لم يصير كفيلا على المذهب وهي الجيلة في كفاية لا تلزم واقرة القهستاني  
وغيره ونقله في لسان الحكم عن ابي الميث وانه عليه الفتوى ثم نقل عن الواقعات ان الفتوى  
انه يصير كفيلا لا تنقذ فليتبسبه لذلك وصح اخذ كفيلين واكثر متعاقبا كما ياتى وجب  
فيها احضارا المكفول به اذ اطلبه المكفول فان لم تحضر جسد الكفيل ولو اول مرقع المذهب  
الى ان يظهر للقاضي تعذر احضاره بدلالة الحال او بالبيعة قلت وهي الجيلة في دفع  
المطالبة عنه كما في البحر ولو ظهر عجزه ابتداء لا يخبر ذكره العيني وغيره ولكن يلزمه حتى  
تخضره ذكره القهستاني وغيره وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذ اطلبه في ذلك  
الوقت فان سلمه قبل ذلك يرى لمحصل المقصود فان غاب المكفول به وعلم مكانه ولو بدار  
الحر مرتد او عليه دخوله امله الحكم مدة ذهابه واباه فان مضى ولم تحضر  
جسده ولو اختلفا في العلم مكانه فان له خرجة معروفة امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف  
انه لا يدري موضعه ثم في كل موضع قلنا بانه هاهنا الى اللطال ان يستوثقوه بكفيل كيلا  
يفيق الاخر وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطالب به لما ذكرنا فصار كالمرتد ولكنها تبطل اصلا  
موت الكفيل للتيقن بالجز وقيل يلزمه وارثه باحضاره كما في الصراح وموت المكفول به  
ولو عجز اذ ذكره فاعا التوهم ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزمه قيمته وسيجي ما لو كفل  
برقنته دون موت المكفول له بل يطالب وارثه او وصيه الكفيل وقيل تبطل كما في الوهابية  
والاول المذهب ويطالب الوصي او الائمة الوارث كما في الهداية وغيرها قلت فلو قدم  
الوصي وقال بالو او كما في الوقاية لكان احسن لا مكان الاستدلال بالتقديم وبسر  
اذ اسلم ولو حكى كرسوله كما ياتي حيث تمكن مما صحت بان يكون بموضع فيه حاكم وان لم  
يقبل اذ اذ فعتد اليك فان ابري مبرر بتسليمه مرة قال سلته اليك بجهة الكفالة او لان  
طلبه منه والافلا بد ان يقول ذلك ومبرر بتسليمه وكيل الكفيل ورسوله اليه لان رسول  
الى غيره كالاجنبي وفيه يشترط بقول الطالب بخلاف غيره عا المشهور وكذا بتسليم  
المكفول به نفسه لمحصل المقصود ولكن يشترط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلط  
اليك عن الكفيل او دفعت نفسي اليك ككفالة اي حكم كفاية فلا بد وان لم يقبل ذلك لم يبرر  
كما صرح به ابن الكمال وغيره قلت وقول الباقي فاطلاق المصنف فيه ما فيه كالاغني عا  
فقيه فتنبه وفي الاكتفاء بالتسليم اشعار بان لو اقر المكفول عنهم بمبر الكفيل عن الكفالة كما







فلو فيه رجح كافي العادة ويطبق ما يؤكده عن الخائفة فتنبه **وان بامر** وقعت العقد باللفظ  
 بالمال ولو فاسدة وهو عند رجح امره شرعا **رجح الكفيل عليه** اي الاصيل ما كفل جياذا كان  
 اوزي وفان رجح ما ادى ان ادى ما كفل والا فكل وان ادى ما كلفه الدين بالاد اخذ  
 كالباطل وكما لو ملكه بهمة او ارث ذكره العيني وغيره ولا بد من قوله عن اوعلى انه على وهو  
 غيبوسى وعبد محمى ذكره بن الملك وغيره وفي القمى **ولا يترتب** ولا يترتب شاملا للرضا ولو كفل  
 بغيرها بلا امره فرضا المطلوب او لارجه وكورضه الطالب او الا لانه تم العقد به في  
 يتغير وعزاه الى انية قلت وجيلة الوطوع بلا امر ان يهبه الطالب الدين ويؤكده  
 بقبضه كافي القبول الحية فليحفظ **ولا يباطل به قبل الاد** الا ان تملكه بلا ان نعم للكفيل اخذ  
 رهن من الاصيل قبل اذ ادى كافي الثانية واذا عطف بالاد الا انه لو دفع الكفيل الى المكفول  
 له بعد اذ الاصيل غير عالم به لم يرجح عليه كافي المينة **فان لو لم** **فله** **لازم منه** ظاهر  
 ولو امرأة كذا الا انه يستلزم امره ان لا يترتب له كره القهستانى **وان حبس** **فله**  
**حبسه** الا اذا كان كفيلا عن احد الابوين واجله ين فلا يحبسهم ذكره القهستانى والا اذا  
 كان عليه دينه مثله او كفل بغير امره فلا ملازمة ولا حبس ولا رجوع اذ ادى ذكره  
 في الخزانة **وبير الكفيل** باد الاصيل اجماعا الا اذا لم يرض عا اذ ادى قبل الكفالة فيسرا  
 فقط كما لو حلف وان اجر الطالب الاصيل او اخر عنه بر الكفيل واخر عنه تبعا للاصيل  
 قلت والحاصل انه يسمى خليفه لا خليفه وان ابر الكفيل او اخر عنه لا يبر الاصيل ولا  
**يتاخر عنه** لعدم تبعية الاصيل للفرع نعم لو كفل بالحال موجلا تاجل عنها كافي **ومتنا**  
 وفيه يشترط قبول الاصيل الا براء والتاجيل لا الكفيل الا اذا وهبه او صدق عليه كافي الدار  
 والغرر وغيرهما وفي القنية طالب المالكين للكفيل فقال له اصبر رجح تحي الاصيل فقال لا  
 تعلق له عليه انما تعلق عليك هل يبر احاب نعم وقيل لا وهو المختار **بانه كفل بالدين الحال**  
**موجلا الى وقت يتاجل عنه الاصيل ايضا** لان تاجيله على الكفيل تاجيل عليها ولو صالح  
 الكفيل عن انفس عا ما يبر بالامران البراءة تسرى ورجح بها اي باطانية فقط ان كفل بها  
 بامر كافر وان صلح على الف جنس اخر رجح بالالف لانه مبالطة لا ابر او ان صلح  
 الكفيل عن موجب الكفالة من قبل المبيع من هودون الاصيل لانه لم يبر الا الكفيل وان  
**فله الطالب** للكفيل بالامورين الى من المال يرجح للكفيل على الاصيل لا قوله بالقبض  
 ومفاده براءة المطلوب الطالب لاقراره كالكفيل وكذا اي يرجح في قول بريت بلا الى عند  
 يورثه خلافا لمحمد وصنيع المصنف ترجح الاول واختاره في الهداية وغيرها وهو اقرب  
 الاحتمالين قيل وقول العام فكل من اوى اجماعا انه لو كتب في الصك كان اقرارا بالقبض  
 علما بالعرف وفي ابراك فقط لا يرجح اتفاقا هذا كله مع غيبة الطالب فان كان الطالب حيا  
 يرجح اليه في البيان لمراده في القل اتفاقا لانه الحلي ومثل الكفالة الحوالة ولا يصير وبطل  
 كافي التنوير وغيره تعليق البراءة عن الكفالة بشرط الغير الملامح عا ما اختاره في الفتح

والمعراج واقره في الميزان وفي المتفرقات لكن جزم في منه تنوير الابصار بالاطلاق  
 وفي النهج وظاهر الزيلعي وغيره ترجح الاطلاق **كسائر البراءات** اي مثل تعليق باقي البراءات  
 عما يتعلق به فيبطل لو قال اذا جاز يد فان ابرى من هذا المبيع او من مهر كذا وغيره ويرى  
 انه يصح لانه استقاط محض كالاتفاق لكن قال المصنف **والمختار الصحة** **والاطلاق** ذكره ويمكن  
 حمله عا ما اختاره في الفتح كما مر فحل عا ما اذا كان التعليق بشرط ملايم متعارف وفي  
 القهستانى عن العادة ان التعليق بشرط كايين صحيح كما اذا اعطى مديون لمعامل دين كذا من  
 دينه فقال الدين ان اعطيته فقد ابراك عنه وقد اعطاه محنت البراءة وقيد بكفالة المال  
 لان في كفالة النفس تفصيلا مبسوطا في الخائفة وفي المحيط لو كفل بنفس رجل عا انه متى  
 راي الطالب بنفسه فان ابرى منها كان جائزا لانه ملايم متعارف بخلاف غير المتعارف كل خول  
 الدار **ولا يجوز الكفالة** اي لا يجزى عليها **ما نعتذر** **استيفاءه** من الكفيل كالحل والقصاص لان النيابة  
 لا تجوز في العقوبة وهو مستدر كما مر فتدبر **ولا يجوز بالا عيان المضمومة** **بغيرها** وذلك كالباع  
 لانه يفتن بالهلاك والمراد به البيع الجعي اما الفاسد فن الاعيان المضمومة بنفسها  
 كما ياتي **والمهون** لانه لا رجوع بهلاكه لكن في الاختيار الاصل صحته فيها **ولا بالامان**  
 ولو واجبة التسليم خلافا للحنفة **كالوديعة** والمستعار والمستاجر **والامانة**  
**والشركة** لانها غير مضمومة نعم تصير بتسليمها واحضارها فيلحفظ **ولا يجوز ايضا** **من**  
**غير صحيح** كبدل المكتوبة خذ كفل بها او عبد لسقوطه بالتجيز لكن في النظم انما تصح  
 ببدل المكتوبة ذكره القهستانى **وكذا الاجور ايضا** **بدل السعاية** عند الامام كافي  
 التبرزية وشروح الجمع وغيرها وكذا الحق ببدل المكتوبة والافهولا يسقط لانه لا  
 يقبل التجيز قلت فيلغز اي دين صحيح ولا تصح الكفالة به ولنا دين صحيح وتصح به  
 وهو النفقة المقررة مع سقوطها بنوت وطلاق كما افاده في الاشياء وكانهم اخذوا  
 فيها بالاستحسان لا اجفالا لقياس واستشكل القهستانى دين الميت المفلس فانه  
 صحيح ولا تصح الكفالة به كما ياتي انه قد يسقط بالموت قال فلا حسن ان يراه اي في  
 تعريف الدين الجعي او بالموت انتهى وفيه كلام لانه خول النفقة فلا يتم المرام وقد عطلت  
 ان الابرار هم الحكمي قيد خليفه كالاخي عا دوى الا افهام فليفهم **ولا بالحل** **عامة**  
 مستباحة **معينة** وقيد بقوله معينة لان غير معينة تصح الكفالة بالحل كما تصح الكفالة  
 بتسليم الدابة مطلقا معينة او لا فلا خلاف ان املا كما ظن الشارع ومفاده محبة  
 اجازة الدابة الغير معينة وهذا الاصح كافي المحيط وغيره **او تكفل** **خدا** **عبد** **معتق**  
**خلافا لغيره** **لغيره** **فيها** **كما ذكرنا** **فتنبه** **ولا يجوز** **بدين** **ساقط** **ولو من ارث** **عن ميت**  
 مفلس عند اي حينه الا اذا كان به كفيل او رهنه وظهر له مال فتصير بقدره او حقه  
 دين او حقه دين بعد موته فتصح الكفالة به خلافا لها فصحها مطلقا وبه قال الثلاثة  
 ولو تبرع به اجماعا ولا يجوز ايضا بالاقبول الطالب الكفالة في المجلس



عقدها بنفسه او بآية ولو فصولا سواء كفل بنفسه او مال وافاد انه لو وجد الخطأ  
او القبول من المطلوب او قال اجني كفلت لفلان عن فلان فبلغ الطالب فقبل لم يصح  
عنده كما في المحيط والى انه لو كفل والمكفول عنه غائب واجاز الطالب بيع الكفالة كما  
في الخاتمة وقال ابو يوسف جوز موقوف مع غيبة الطالب اذا بلغه فاجاز به بفتح  
كما في الدرر والبرازية والحر وغيرها وبه قالت الثلاثة لكن نقل في الخ من الطرسوسي  
ان الفتوى على قولها واخلاه الشيخ قاسم وعليه صنيع المصنف فان قال المريد لو اراد  
تكفل عن غائب فقبل به مع غيبة الغرض اي بقبول الطالب جاز اتفقا استحسن الا انها  
وصية ولو قال لا اجني فقبل لم يصح وقيل يصح ورده في الفقه فلما قال اختلف المشايخ  
من غير ترجيح لقوة الاختلاف عنده فتنبه وجوز الكفالة بالاعيان المضبوطة بنفسها  
واجبة التسليم او لا وذلك كالمقبوض على سوم الشرا وكذا المخصوص وكذا المبيع  
وكذا التسليم المبيع الى المشتري والمهرهون الى الراهن والمستاجر وبالثمن وبذل  
الصالح عند دم وظه ومهر فلت والاصل انها تبيع بالاعيان المضبوطة بنفسها لا بغيرها  
ولا بالامانات ومنها المقبوض على سوم الشرا اذا لم يسم ثمنها كما مر فتنبه وان ثبت بان  
ضمان الدلال والسمسار الثمن باطل اخذ من قولهم لا يبيع ثمنه بالوكيل فليراجع  
**فصل في الاصيل المال الى كفيله** بامره قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترد  
منه كمن يحل اداء الزكاة وما ربح فيه الكفيل فله ولا يتصدق به لانه غاملكه حيث قبضه  
على وجه الاقتضا فلو عاوجه الرسالة فلا تخضع امانة خلافا لابي يوسف ورد في الرعي  
الى المطلوب ان قبض الدين بنفسه مكلف الدرر وغيرها وكان الحد فوج شيئا يتعين  
كالبر لا فيما لا يتعين كالنقود فلا يندب ولورد لاهل طب طب المطلوب الا شبه نعم لو غلب  
كافا الحائز خلافا لها فعندهما حوله فلا يرد وهو عنه يتصدق به والا فلا يرد  
ام الاصل كفيله ان يتعين عليه بوجه هذا يسمى بيع العينة اي بيع العين بربح تسمية  
ليبيعها المستقرض باقل ليقتضيه منه اختاره اكله الرا هو مكره مذموم شرعا  
لما فيه من الاعتراض عن بركة الاقراض قلت وقد ذمهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال اذا تبايعتم بالعينة وابتعتم اذناب البقر ولم تظهر عليكم عدوكم وقيل اياك  
والعينة فانها العينة واسد من بيع العينة للمبيعت الكاينة الان كبيع العمل والرتب  
وخوها بالظرف ثم استباط مقدار معين على الظرف وبه يصير المبيع فاسدا ولا شك  
انه حكم الغصب المحرم فانه هو من يبيع العينة المبيعت المختلف في كراهته فان ابا يوسف  
لم يكرهه لانه فعله كثير من الصالحين كالف الشرا للميتة عن النبي ففعل الكفيل ذلك قالوا  
يكون الكفيل وزيادة الرخ عليه لانها العاقلة ولا يشع على الامر لانه ما ضمان الخسران او  
توكيل مجهول وذلك باطل ومن كفل لآخر ما داب اي وجب وتقرر وهذا ما صار به مستقبل  
كقوله اطل الله بقال له غرضه او ما قبض له به عليه فغاب الغرض فبرهن الطالب

على الكفيل بان له على الغرضم الفامثلا لا يقبل برهانته حتى يحضر الغائب فيقضي  
عليه فيلزمه تبعا للغرضم وفي العادة ما في الفقه فقبضه ولو برهن ان له على  
زيد الغائب الفاهو هذا الكفيل بامره قبض به عليها فالكفيل الرجوع ولو برهن  
انه كفيله لكن بلا امره اي الغائب قبض على الكفيل فقط دون الغائب والفرق ان  
المكفول به ضمان مطلق فامثله اثباته بخلاف ما مر قلت وهذه اثبات اثبات  
الدين على الغائب ولو خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويد على  
مثل هذه الكفالة فيقر بها بها وينكر الدين فيبرهن المدعي على الدين فيقبض له  
على الكفيل والاصل ثم يبرأ الكفيل فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة كذا حرره في  
شرح التنوير وضمان الدرك للمشتري عند البيع تسليم منه المبيع كالمشفعة وج  
قبض دعوة الضامن للدرك المبيع بعد ذلك للتقاضي وكذا تبطل دعواه لو كتب  
شهادته وختم عاصك كتب فيه باع ملكه او باع بعبا بان فانه تسليم خلاف ما لو  
كتبها اي الشهادة ببيع مطلق او على قرار المتعاقدين لانه مجرد اختيار فلا اختيار  
وذكر الختم وقع اتفقا باعتبار عا دتقم وضمان الوكيل بالمبيع الثمن للوكيل باطل اي  
وكل بيبعه لان حق القبض له بالامانة فيصير ضامنا لنفسه قلت ومفاده  
ان الوصي والناظر لا يبيع ضمانها الثمن عن المشتري فيما باعه لان القبض له  
لو ابراه عن الثمن صح وضمانا وكذا يبطل ضمان المضارب الثمن لرب المال وكذا يبطل  
ضمان احد الشريكين حصته شريكه من ثمن ما باعه صفقة واحدة لما ذكرنا  
وصح بصفتين لعدم الشركة حينئذ وما لو تبرع به وضمان الدرك والخارج  
اللازم الزمة واجرة القسمة للنواب وغيره القسمة قسما بين شريكين بطلانها  
وان امتنع الاخر عنه ذكره القهستاني وكذا اجماع ضمان النواب جمع ثابته وهي الحادثة  
وشرعا ما يضر به السلطان على الرعية لمصلحة سوى كانت تحقق لكرى النهر  
واجرة الحارس وحفظ الطريق وابواب السكك او بغير حق كالجبايات في زماننا  
وعليه الفتوى وقيل انه يعلم ولا يفقه به وضمان العهدة باطل لاشتباه المراد بها  
وكذا ضمان اخلاص اي تخليص مبيع يستحق لجزءه عنه نعم لو ضمن تخليصه ولو شرا  
ان قدر والا يرد الثمن كان كالدرك ذكره العيني وغيره وهو مكره مما كما افاد به بقوله  
خلافا لها فتنبه فالاخلاف لفظي فتأمل ولو قال الكفيل ضمنته الى شهر وقال الطالب  
بل خلافا لقول الكفيل لانه منكر وفي الاقرار القول للقر له وعلى المقر البينة ولا يوجد  
ضامن الدرك ان استحق المبيع مالم يقض ثمنه على بايعه اذ مجرد الاستحقاق لا ينتقض  
البيع على الظاهر كما مر خلافا لابي يوسف با كفالة الرجلين والعبددين دين  
عليه بان اشترى با من رجل عبدا اعياه كفل كل عن صاحبه لا يرجع به على  
الاخر للزوم الدور الا اذا زاد على النصف لتحقيق النيابة ولو كفل مال عن رجل



كل بكل المال على التعاقب وبعد ذلك كفل كل منها صاحبه بامر به بكل المال وهذه  
القبول كالفت الاول وحينئذ فاما اء احد هار جع ينصفه على شركه يكون  
الكل كفاية لها او رجح ان شاك على الاصيل لو الكفاية بامر وان ابر الطال احد  
فله اخذ الاخر بكمه تحكم كما الت ولو فسخت شركة المفوضة وعليها ديون فليز  
الدين اخذ من شأين شركتها بكل دينه لنصفها الكفاية كما مر وما اذا اء احد هار  
لا يرجع به على الاخر ما لم يزد على النصف لما مر انفا واذ كوتب العبد ان يعقد  
واحد وكفل كل عن صاحبه من استخشا جعل كل المال على كل منها بالاصله في حق  
المولى تصحى له بقدر الامكان والا فالقياس بطلانها كما لو كانت بها بعقد بين  
كوتها من المكاتب وبندل الكتابة واذ اء رجح كل على الاخر ينصف ما ادى لاسواها  
وان اعتق السيد احدها قبل الاداء والمسئلة على احواله ان ياخذ حصه الاخر  
من اياها شأنا اصله او من المعققة كفاية كما ذكرنا ويرجع الحق فقط الا الاخر  
بما ادى على صاحبه كفاية ولو كان على عبد مال موصوف يكونه لا تجب عليه الا بعد  
عقده كما لو لم يره باقرار او استقرار فكل به رجل كفاية مطلقة عن ذكر حلول او  
تاجيل اذ لو كفل باجل تاجل كما مر لزم الكفيل حال الحلول على العبد وتأخير لعسرت  
وكفيله موصوف اذ ادى كفيله لا يرجع عليه الا بعد عتقه لقيامه مقام المطالب  
ولو ادى شخص رتبة عبد فكل به رجل فوات العبد المكفول قبل تسليمه فبرهن  
المدعى انه كان له ضمن الكفيل قيمته لجوازها بالايعان المضمونة كما مر ولو كفل رجل  
عن عبده بامر به او كفل عبد غير مدين مستغرق عن سيده بامر به فعتق فادى  
لا يرجع على الاخر لا اعتقادها غير موجهة للرجوع فلا تنقلب موجهة له كما لو كفل  
رجل عن رجل بغير امره فاجاز الكفاية لم تكن كفاية موجهة للرجوع فقلت وفايدة  
كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبة بايضا الدين من ساير امواله وفايدة كفاية  
العبد عن مولاه تعلقه برقبته كما في التنوير فله حظ وفيه ايضا لا يوجد ضامن  
الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البايع باليمن ولو قال لاخر اسلك هذا الطريق  
فانه امن فسلكه واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ ماله فانا ضامن  
ضمن لا نفار مصادرة السلطان لارباب الاموال لا يجوز الا لعمال بيت المال كما حرره  
في شرحي عليه وفيه ايضا كل من قام عن غيره بواجب بامر به رجح باطله فيه وان لم  
يشترطه كالامر بالاتفاق عليه ويقضادينه الا في اربع مسائل امره بتعويض  
هيبته وباطعام عن كفارته وبادارة ماله وبان يهب عنه فلا لو كفل الحال موجلا  
تخرج عن الاصيل والمديون السفر قبل حلول الدين وليس للدين منعه ولكن  
يسافر معه فاذا حل منعه ليوفيه قلت واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل شهرا  
لامرأة طلبت كفيل بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقية

الديون لكنه قياس مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبل لكن في الخلاصة  
عن المنتقى لو قال رب الدين للقاضي مديون فلا يبرئ ان يغيب عنه طالبه بالكفيل  
ولو الدين موجلا واعتمده في المنظومة المحببة حيث قال لو قال مديون مراده السفر  
واجل الدين عليه ما استقر وطلب التكفيل قالوا يلزم عليه اعطى كفيل يعلم به  
ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل لا شكر ان الدين في ذال الحال حل عليه فالوارث ان اء له ماله  
يرجع به من قبل ما التاجيل ثم كتاب الحوالة او ردها بعد الكفاية لا خفا  
بالدين دون العين خلافا للكفاية وهي لغة النقل وشرعا نقل الدين ولو حكما في ضمن  
عقده او لا ويصحى فلم يخرج منه حوالة الدراهم الوديعه وكذا الغصب كما ظن فانهم  
من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وهل توجب البراءة من الدين المصحى نعم كما في  
المحيط وتصحى في الدين لان العين لان الدين وصف شرعى قابل للنقل الشرعى  
بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة الا للنقل الحسب برضا المحتال وهو الدين  
سواء كان عليه دين او لا وقبل لا يشترط رضاه كما في القهستاني عن الزاهدى والمحتال  
عليه وهو من يقبلها فالفرق بالصلة وقيل لا بد من رضا المحيل ايضا وهو المديون  
والمحتار عدم اشتراطه كما في الشرنبلية عن البرهان وكذا رجح صاحب الهداية  
حيث لم يقم الدليل الا عليه وعليه جرى المصنف فتنبه وقامه في شرحه على التنوير  
واذا اعت برى المحيل بالقبول من الدين والمطالبة جميعا على الصحيح وقيل لا يبرئ الا من  
المطالبة فقط وقال الفر لا يبرأ من المطالبة ايضا وحينئذ فلا ياخذ المحتال من المحتال  
اي تركه المحيل لكن ياخذ كفيل من الورثة او الغرما بخافة التوى بالقصر وعند هلال  
المال ولا يرجع عليه المحتال الا اذا نوى حقه خلافا للشافعى ولنا ان برأته مقيدة بسلا  
حقه له وقيد به في البحر بان لا يكون المحيل هو المحتال عليه ثانيا وهو اى التوى عند  
ابى حنيفة باحد امرين موت المحتال عليه مفلسا بغير عين ولا دين ولا كفيل وهذا  
اذا ثبت موت مفلسا بتصادقها فان اختلفا فيه فالقول للمحتال مع عينه على العلم  
كما في التنوير تبعا للبسوط وغيره وقيل القول للمحيل يمينه ذكره في الفقه وانكاره  
الحوالة وحلفه ولا يثبت عليها محتال ولا محيل وعندنا كتاب القاض  
اياها ايضا ثم ذكر الحوالة بالعين فقال وتصحى بالدرهم المودعة اى مال الامانة كدناير  
الوديعه وغيرها وببرالى عليه بهلا كتاب اى تلك الدراهم وتصحى بالدرهم المخصوص  
اى بما يكون مضمونا على المحتال عليه ولا يبرأ بهلا كتاب الحوالة فيخلفها مثلها خلا  
الوديعه واذا قيدت الحوالة بالدين الخاص والعين مثل الوديعه او الغصب صحت  
وحكمها ان لا يطالب بها المحيل المحتال عليه وليس للمحتال عليه دفعها للمحيل فلو  
دفع اليه ضمن مع ان المحتال اسوة الغرما به بعد موته لشغله بالحوالة المقفلة  
واما ان لم يقيد الحوالة بشئ وابقاها مطلقة فله اى المحيل المطالبة بالمحتال عليه بالدين

تركة



او العين لانه لم يتعلق به حق المحتال لعدم الاضافة اليه ولا تبطل الحوالة باخذ  
ما على المحتال عليه من الدين او باخذ ما عند من الوديعة والغصب فلو مات المحيل  
فدينه ووديعته بين غمايه دون المحتال لان المحتال بالحوالة صار غريم المحتال  
عليه ولم يبق غريم المحيل واذا اطلب المالحا عليه المحيل مثل ما حال به مدعيها  
قضاء دينه بامر من فقال انما احلت يد بين ثابت لي عليك لا يقبل قوله بلا حجة بل يضمن  
مثل الدين لا نكارة وقبول الحوالة ليس اقرا بالدين لصحتها بدونه ولو طالب  
المحيل المحتال على المال فابطل انما احتكر على فلان بعين وكذا لتقصيه لي فقال المحتال  
بل احلني بين لي عليك لا يقبل قوله بلا حجة بل القول للمحيل لانه منكر لفظ الحوالة  
يستعمل في الوكالة فروع الرجوع تاجيل عقد الحوالة ولو توكل المحيل عن المحتال  
بقبض دين الحوالة لم يصح ولو شرط المحتال الضمان على المحيل صح وتجبر المحتال  
على القبول من المحيل ولو حال على ان يعطى من ثمنه ارا المحيل بطل لكن لو اجاز جاز  
كالموقوف لها المحتال عليه بشرط الاعطاء من ثمنه اراه ولكن لا تجبر على البيع ولو باع  
تجبر على الاداء ولو باع تجبر على الاداء ولو باع على ان تجيل على المشتري بالثمن غريم  
له بطل ولو باع بشرط ان يحتال بالثمن صح لانه شرط ملايم ولو ادعى المال في الحوالة  
الفاسدة خير في الرجوع على المحتال او المحيل ولو احتال الاب او الوصي على الميت صح  
ان على مولى والا لو لمسا وباع على الواجهة وغامه فيما علقته على التنوير وتكره السيرة  
بعض السنين وتفتح وتفتح التاعرب سفته عن الحكم وهي الاقراض لسقوط الخطر الطريق  
وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن قرض جرنفعا وذكره هنا لانه حال الخطر المتوقع  
على المستقرض فيكره وان لم يذكره هذه المنفعة وان شرطها في القرض حرم وفسد  
كما في الصغير وقيل ان لم تذكر فلا بأس بفرع نقل في البحر والنهر عن البرازية ان  
المستقرض لو وهب منه الزايد لم تجز لانه مشاع تحت القسيمة انتهى فليحفظ  
**كتاب القضا** لما كان اكثر المنازعات تقع في الدين والبياعات اعقبها ما يقطعها  
وهو لغة الحكم وشرعا قطع الخصومة وهو فرض كفاية بالاجماع فان لم يصح له الا  
واحد تعين ولو غيره اصح او خاف الخيف او العجز كره ولو غير اهل او علم عجزه حرم  
قطعا قلت فيه الاحكام الخمسة واركانه ستة على ما نظره ابن الغريسي بقوله  
احكام كل قضية حكيم مست بلوح بعد التحقيق حكم ومحكوم به وله ومحكوم  
م عليه وحكم وطريق القضا بالحق من اقوى الفرائض وافضل العبادات وبه  
امر كل نبي ذكره الزبلي وغيره وقال صلى الله عليه وسلم عدل ساعة خير من عبادتي  
ستين سنة وهو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اطلاق اسم خليفة  
الله خلافا كما في التاترخانية والتقليد رخصة والترك عزيمة عند الجمهور كما  
في البرازية وغيرها فالاولى عدمه وفي الحديث من ابتلى القضا فكا ما ذبح بغير

سكين

سكين وجه الشبهة ان السكين تؤثر في الظاهر والباطن جميعا والذبح بغير سكين  
وهو الخنق يؤثر في الباطن دون الظاهر قلنا القضا لا يؤثر في الظاهر لانه جاهل وفي  
باطنه هلاك وتباه وقيل معناه ان يميت جميع دواعيه الخبيثة وشهوته الرديئة  
وربما يوجد المتصف عند المتصف وفي الحديث القضاة تحشرون مع السلاطين  
والعلماء تحشرون مع الانبياء والمسلمين فلذا لم يتقلد ابو حنيفة القضاة **اهل**  
**من هو اهل للشهادة** اي لادائها على المسلمين كما في الحوائج السعدية قلت  
عليه ان الكافر يجوز تقليد القضاة يحكم بين اهل الذمة ذكره الزبلي في الحكم  
**وشروط اهليته** شرط اهليته اوكذا شروط التجل والقبول وغيرها ولذا قيل حكم  
القضا يستق من الشهادة تنبيه هل المصير شرط لنفاذ القضا ظاهرا ورواية  
نعم وفي رواية النوادر لا وبه يفصح كما في التنوير وفي العبادية اذا قلنا قضاة  
كذلك لا تدخل القرى الا بكرها انتهى اقره الشرنبلالي في الحفظ **والفاسق اهل**  
**لانه اهل لها وجب ان لا يقلد** وبما ثم مقلده كما يصح قبول شهادته وبما ثم قائلها  
به يفتح وقيد في القاعدة مما اذا غلب على ظنه صدقه **وجب ان لا يقبل** وفي معروضا  
المفتي ابي السعود لما وقع التساوي في قضاة زماننا في وجود العد التظاهر ورد  
الامر الشريف بتقليد الفضل في العلم والديانة والعدالة **ولو فسق العدل يستحق**  
**العزل ولا يعزل في ظاهر المذهب** وعليه مشا خنا وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في  
القهمستان عن الوقعات قال وفيه اشعار بان حكمه نافذ بعد الفسق وذكر اخصاف  
انه باطل فيما ارتفع لافي غيره وبه اخذ الحلواني **والسر خيس** ذكره الجاهل انتهى  
لكن في الخانية اجمعوا على انه اذا ارتفع لا ينفذ وقال بعض مشا خنا قضاياه بالملحة  
فيما ارتفع وفيما لا يرتفع وذكر الكرمانى وابن الملك وابن المال وغيرهم ان الفتوى  
ينعزل بالفسق وارتقاء تابعه لا تشايه ان علم والا لا يلفظ **ولو اخذ القضا**  
**بالرشوة لا يصير قاضيا هو الصحيح** والفاسق يصح مقبلا لانه يجتهد حذار نسبة  
الخطا وقيل لا تقبل فتوى الفاسق لانه من الديانات واختاره كثير من المتأخرين  
كما صاحب الاحتيار وتنوير الابصار قلت وبه جزم صاحب الجمع في متنه وفي شرحه  
عبارت بليغة وهو قول الاية الثلاثة ايضا واقره القهمستانى قال وفيه اشارة الى ان  
القاضي والمفتي ائمان بالرواية المرجوحة وذكر في ادب المفتيين ان اقل درجات العالم  
ان يكون عدلا لتقبل روايته وفتواه والام جاز الثقة بقوله ولم يسقط التكليف  
عن الناس باستغفاره ولم تجز الاعتماع فتواه ذكره الغزالي وانما الفقه يطلق بطريق  
الاستفراك على ثلاث معان الاول مبين الحكم والحاشية الثاني انه الشارب من الافشا  
الثالث انه علم غير مشتق وان الافتا ما باجتهاد او تقليد والمقلد لا يحل له ان يفقه الا  
حكاية ونقل كما ياتي ولا ينبغي ان يكون القات فظا اي جافيا غليظا جبارا عبيدا



ويستغنى ان يكون موثوقا به في دينه وعفافه وعقله وصلاحيه وفهمه وعلمه بالسنة  
والاثر ووجوه الفقه وكذا الحكم في المفتي وهو عند الاصوليين المجتهد اما من  
يحتفظ بقول المجتهد فليس مفتي فتوا وليس مفتوي بل نقل كلامه في كل ما تحفظ  
فقط كما بسطه ابن الهام والاجتهاد شرط الاولوية وعن الائمة الثلاثة شرط الجواز  
ومن شرطه ان يكون عالما بما في الكتاب والسنة وهذه اعزجة والرخصة ان يمكنه  
طلبه الحادثة من النص ص ولا يشترط معرفة الفروع التي استخرجها المجتهدون  
بارأيهم وذلك بان يكون عالما بما في حصة اية وثلاثة الاف حديث واردة في  
الاحكام وعالما بما فيها النور في الاحكام واحكامها من خاص وعام ومشترك  
ومجمل وغيرها وبقسام سند الحديث ونحو الرواة لكنه كما طعنوا لان كثرة السابغ  
فالاولى الاكتفاء بعد بل الائمة الثقة كالمحاوي وغيره وبوجوه القياس بشرابطها  
واحكامها واقسامها وبالاجماع موافقه ونحوه وهذا المجتهد في جميع الاحكام  
واما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عند العام فشرطه العلم بوجود القياس  
وما يتعلق به لكونه حصل به منصب الاجتهاد وفي زماننا مجرد عارسته كما في الكشف  
 وغيره ولذلك قال الامام السرخسي لو اجتمع حفظ الميسوط مع العلم عند هب المتفق  
 في احد لكان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاضي وقيل المجتهد من يقدر على التيان  
 بحجة قوية كتابية او خبرية او قياسية لصحة قوله كما في النظم واقتره التمسك بالحفظ  
 وقيل لا بد من ان يكون ذا فريضة يعرف بها عادات الناس لان كثير من الاحكام يبنى  
 عليها وقد خصت في ذلك رسالة حافلة فعليك بها والله الهادي وعليه اعتمادى  
 فيجب تقليد الجاهل القضا خلافا للشافعي واختار الاقدار والاولى لما هي عليه الصلاة  
 والسلام انه قال من استعمل رجلا على عصاة وفي تلك العصاة من هو ارضى الله منه  
 فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين وكره التقليد لمن خاف الخيف والعجز عن  
 القيام به ولا بأس به لمن يثق من نفسه بآداء فرضه ومن تعين له فرض عليه كما مر  
 ولا يطلب القضا بقلبه ولا يسأله بلسانه اذ طلبه الولاية لا يولي لتعين او شرط او ادعاء  
 العزل بلا حجة قلت واستحب بعضهم طلب القضا لما مل الذكر لنشر العلم كما في النهر  
 ويجوز تقلده من السلطان الجائر لتقليد السلف من الجاهل وكذا من اهل البغى ومن  
 عزلهم ايضا الا اذا كان لا يمكنه من الحق فيحرم حينئذ عليه وان تقلد بلسان  
 ديوان قاض قبله والديوان هو الخياط التي فيها السجلات والمخاض وغيرهما واول  
 ما وضعه عمر رضي الله عنه وقال ابن الاثير انه فارس معرب وبعثت امينين يقضيانها  
 خضرة المعزول او امينه ويسالانه شيئا فشيئا استكشافا الى كل واحد نوع في  
 خريطة على حدة تيسيرا وتيقن لو احد وافاد انه خبر المعزول عما دفعه الديوان  
 ولو ملكه او ملكا اخرم وهو الصحيح وان السلطان عزله بلا رتبة عن اى حيفة انه

لا يشرك على القضا اكثر من حول كيلة ينسب العلم قلت فافاد انه لا ينبغي ان يشتغل غير  
 القضا ولو درسا ذكره القهستاني وينظر الجديدي في حال المحجورين في سخن القاضي  
 فعلى الامام النظر في احوالهم فمن لزمه ادب ادبه ولا اطلقه ولا يبيت احدا  
 الارجل مطلقا بآدم ونفقة من ليس له مال في بيت المال كما في البحر من اقر حق  
 او قامت عليه به بينة الزمه الحبس ذكره المنزلة مسكين وقيل الحق ولا يعمل  
 بقول المعزول ولو مع اخر لانه فعل نفسه كما في النهر والقهستاني عن الميسوط  
 قلت لكن انما قارى الهداية وابن خيم بقولها فيلحفظ وفي الخلاصة واجمعوا  
 انه لا يعمل بما يوجد في ديوانه ولو محتوما واما في ديوان نفسه فان ذكر اهل  
 والا لا والاي نادى عليه ايا ما بقدر ما يرى فان حضر خصمه جمع بينهما والا باخذ  
 كفيلا بنفسه ان وجد صاندا نادى عليه شهرا ثم تخطى سبيله بعد ما  
 استظهر في امره بما ذكرنا فان لم يظهر خصم باخذ كفيلا بنفسه ثم يطلقه ويعمل  
 في الودايح وغلات الوقف التي وضعها المعزول في ايدى الامنا بالينة او باقرار  
 ذي اليد فانه الحجة لا بقول المعزول الا مع اخر قلت وظاهر الدرر ولو مع اخر  
 مر الا اذا اقره واليد بالتسليم منه فيقبل قوله فيها الا اذا ابد اذ واليد بالاقرار  
 للغير ثم اقر بتسليم القاض اليه فاقرا القاضي اليه فاقرا القاضي بها الاخر فيسأل المقر  
 الاول ويضمن المقر قيمته او مثله للقاضي باقراره الثاني يسأل من اقره القاضي وتجلس  
 الحكم جلوسا ظاهرا في المحجور والجامع اول لو في وسط البلد والاخبر في  
 وسطها تيسيرا للناس ويستند بر القبلة كخطيب ومدرس كما في الخانية ولو جلس  
 في داره وافرن في الدخول عموما فلا بأس به وكذا السلطان والمفتي والفقير ولا يقبل  
 هدية التخليد لذكره ابن الكمال وهي ما يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة  
 ذكره ابن الملك الا اذا نادى المهدي بالرد فيعطيه مثل قيمتها كما في الخلاصة ولو  
 تعذر الرد لعدم صاحبها او بعد مكانه وضعها في بيت المال ومن خصوصياته عليه  
 الصلاة والسلام ان هداه له كما في التاترخانية قلت ومفاده انه ليس للامام  
 قبول الهدية لنفسه والام لا تكن خصوصية وانما يجوز للامام والواعظ والمفتي  
 او من قربه المحرم والسلطان او الباشا كما في الاشياء او من جرت عاداتها  
 فهذه خمسة صور وهذا مستطوع ان يمكن لها اى للقريب والهدي خصوصية والثاني  
 ان يرد في الهدية على العادة والا كان الكلا بقضائه ويرد الزيادة ولوله خصوصية  
 رد الحكم كما في البرهان وتخصر الدعوة العامة لا الخاصة وهي لا تدخل انما تخصر  
 ولو من محرم او معتاد وقيل هي كالهدية ويشهد الجنازة ويعود المريض  
 واعلم ان هذا كله اذا لم يكن لهم ولا عليهم دعوى كما في المواهب والبرهان واقتر  
 الشرع لا فيلحفظ وتختص مترجما ولا يتبعه لا وسوى بين الخصمين جلوسا

واما المحجور في سخن الراجح



واقبالا ونظر اشارة ولا يسار احدها ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الاخر ولا يضر  
وكذا القيام له بالاول ولو فعله معها جاز ولا يخرج معه ولا مع غيره في مجلس الحكم  
**مطلقا** في التنوير ياتي ولا يلغنه بجمته ويكره تلقينه الشهادة بقوله  
اتشهد بكذا او استحسنه اي تلقين الشهادة لا اجماع ابو يوسف في غير موضع  
التهمة والفتوى عما قوله فيما يتعلق بالقضاء لزيادة خبرته وقامه فيما حرره على  
التنوير ولا يسع ولا يشتري في مجلسه اي مجلس القضاء ولا في غيره على الميركافي  
المواهب والبرهان وكذا لا يخرج فيه احدا مطلقا لذهابه لمهايته فان عرض له  
او نكاحا او غصب او جوع او عطش او حاجة كف عن القضاء لانعدام اعناده  
الحال واذا تقدم اليه الخصمان فان شاقا لهما ما كليا وان شاكسكت واذا تكلم احدهما  
اسكت الاخر فصرا واذا ثبت الحق للمدعي وطلب جسد خصمه فان ثبت بالافراد لا  
تجسس الا اذا امره بالادان فان هو المعتمد خلافا للدرر والكنز وغيرها واذا ثبت  
بالبينة جسد اي بطلب المدعي قبل الامر بالادان وقيل لا والاول اصح لظهور المثل  
بانكاره فان ادعى الفقر جسد في كل دين لزمه بدل مال حصل له كالثمن ولو كمنفعة  
كالاجرة والفرض ولو لم يملك التزاهد بعقد **المهر** المجل لان التزاهد باختياره  
دليل يساره واما الموجل ولو بعد الدخول فالقول له في عسرته اذ لا دلالة ههنا  
على قدرته كما في البرهان وغيره ودين الكفالة ولو بالدرك او كفيلا لكفيل وان كثروا  
كما في البرازية قلت وهذا هو المعتمد خلافا للفتوى فاضح خا لنقد المتون والشروط  
على الفتاوى كما في البحر في حفظ نعم عده في الاختيار لمدل الخلع هنا خطأ وان تبعه  
بعض شراح هذا الكتاب بفتنه وزاد القلائس انه تجسس ايضا في كل عين يقدر على  
تسليمها كالعين المخصوصة لا تجسس فيما عدا ذلك ان ادعى الفقر قلت وهو توسع  
منها النفقة وبدل الخلع والمهر الموجل ولو بعد الطلاق وقامه فيما علقته على  
التنوير ومنه ما لو اختلفا هل هو بدل مال ام لا فالقول للمدعيون والبينة للرايين  
كما في الطرسوس واقره في النهر في حفظ الا اذا برهن خصمه ان له ما لا يفي كما في  
البرهان ولو بافراض او بتقاضيه غرضه فحجسه وتجسسه مدة يغلب على ظنه انه  
لو كان له مال لا ظهره ولا تقدير هو الصريح وقيل تجسسه شهرين او ثلاثة فان لم  
يظهر له مال خا سبيله لا كفيلا الا في ثلاث حال يتيم ووقف ودان فاب ثم لا تجسس  
ثانيا للاول ولا غيره الا ان برهن خصمه على يساره بعد ذلك فيوجد تجسسه  
ولا يجوز الطلاق الا في ثلاث برضا خصمه او باثبات اعساره او باحضار الدين  
للقاض في غيبة خصمه كما يعلم من الاشياء ولا تسمي البينة على اعساره واثبات  
قبل جسد عليه عامة المشايخ لقيامها على النفي وقيل الاصح قبولها ولكن المعول  
عليه رايه فان علم اعساره او كان فقرا ظاهرا يسأل عنه عاجلا وقبل بيته وخلي

سبيله

سبيله والا الا كما في النهر وخو في البرهان فيلحظ وفي البرازية والميركان والمخ  
وغيرها قال المدعيون خلفه انه ما يعلم انه معسر اجابه القاض فان خلف جسد بطلب  
وان نكل خلاه ولو برهننا فبينة يسار راجح الا اذا بين سبب اعساره وشيئا  
به فتقدم لاثباتها امر عارض كما في الفتوى والنهر وتجسس الرجل في نفقة زوجته  
المقدرة وان قلت يعني اذ ان ينفق عليها الا انه تجسس للنفقة الماضية وان  
قضى بها لانها ليست بدل مال ولا لزمته بعقد عما ما مر الا اذا برهننا على يساره  
وبالزوجة اصوله وفروعه قلت فيلحظ هذا افتد غلط فيه بعضهم ولم ارجح  
وظاهر التقييد بفيد النفي لكن ياتي عن البرهان ما يفيد التسوية فتدبر لا تجسس  
اي اصله وان علا كما في البرهان في دين ولد وان نزل بل يقض القاض دينه من  
غيره الى اوقيته والصريح عند ما بيع عقاره كمنقول كما في البحر فيلحظ الا ان  
من الانفاق عليه طفلا قلت وكذا كل من وجبت عليه نفقة لسقوطها من الوقت  
فلو لم تجسس عليها تنقوت خلاف ساير الديون كما في البرهان وذكره في باب  
النفقة انه تجسس وفي الاشياء لا يضرب المحبوس الا في ثلاث منها الاتفاق على  
قرينه ان يتبع فاذا انه تجسس ويضرب ايضا فتامل ولو مرض في الحبس لا يخرج  
ان كان له من تخلصه فيه والا اخرج بكفيل في مرض مريض والا لا يفتي نعم لو  
له ديون اخرج ليحاصم ثم تجسس ولا يمكن المحترف من اشتغاله فيه هو الصريح كما لا  
يمكن احدا من دخل عليه للاستيناس الا اقراره وجيرانه ولا يمكن ولا يخرج  
لمنعة ولا جماعة ولا في فرض ولا حضور جنازة ولو بكفيل كما في التنوير وقيل  
الا اموله وفروعه وعليه الفتوى كما في الخلاصة ويمكن من وطئ جاريته ان كان  
فيه خلوة ومفاده ان زوجته لا تجسس معه لو هي الحابسة له وهو الظاهر  
واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خا سبيله ولا يخول بينه وبين غراميه بل يلازمونه  
نهارا لالا لالا الا ان يتسبب فيمولا لا يعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل  
كسبه يقسم بينهم بالخصص والملازمة هي ان يدوروا معه حيث دار فان دخل  
داره جلسوا على الباب ولو كان الدين على امرأة لا يلازمها بل يبعث امرأة تلازمها  
ولو باجرة وقالوا اذ فلسه الحاميان حكم بافلاسهم تحول بينه وبين غراميه الى ان  
يرهنوا ان له ما لا يلازمونه قطه ولو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة  
خير الطالب الا لضرر كما في حجر الهداية وكفله في البرازية لكفيل بالنفس والطالب  
ملازمته بلا امر قاض لو مقرر اخقه فصلا اذا شهد واعند القاض على خصم حاضر  
خرج الغائب وغير الخصم حكم بها وكتب بالحكم وهو السجل فالسجل اسم كتاب حكم  
القاض المسمى الآن بالحجة وان شهد واعى غائب اوله لا تحكم الا بحضور نايبه  
حقيقة كوكيله وصيه ومستولي الوقف ونايبه شرعا لو كان نصبه القاض او حيا

خصم



كما اذا برهن عاذا يد انه مشرك ارا مثلا من فلان الغائب فحكم على ذي اليد  
الحاضر كان حكما على الغائب كما ياتي بل يكتب بها اي بتلك الشهادة التي قاض يكون  
الحكم في ولايته ليحكم المكتوب اليه وهو اي المكتوب اليه اسما **كتاب**  
**القاضي** الى القاضي وايضا الكتاب الحكمي سمي به لان المقصود به حكم المكتوب اليه وهو  
ايضا كتاب ينقل الشهادة في الحقيقة اذ مضمونه ذلك وهذا يقبل في كل ما لا يسقط  
بالشبهة فخرج الحد والقود فلا للشبهة كالدين والعقار والنجاس والنسب  
والغصب والامانة والمضاربة المحو تين اذ غير المحو تين لا يحتاجان للكتاب  
القاضي وعن محمد قبوله في كل ما ينقل وعليه المتأخرون وعمل الفقهاء اليوم على  
التجوز في الكل سوى حد وقود وبه يفتح استثنائا ولا بد لهذا الكتاب من شرط  
ان يكون من قاض معلوم الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان ولا بد ان  
يذكر نسبهما فان شاء عم بان قال بعدها والى كل من يصل اليه من قضاة  
المسلمين ولا بد ان يقرأ على من يشهد به عليه وان لم يقرأه فيعلم بما فيه اذ لا  
شهادة بلا علم وتكون اسما وهم وشهرتهم جميعا وعنوانه داخله فلو  
عنوانه على ظاهره لم يقبل اي في عرفهم وتختص خبرهم الكتاب بعد طيه ولا  
اعتبار الختم في اسفله كما في القهستان في عن الذخيرة وفي الدرر انه لا يشترط  
كتاب القاضي مجرد شهادتهم بدون الكتاب وتحتفظ اما فيه كسائر الشهادات  
عند الامام ويسلم اليهم اي الى شهود الطريق في مجلس حكمه وينبغي ان  
يكتب اخر مثله بعينه ويسلم الى المدعي كما في النهاية وابو يوسف لم يشترط  
شيئا من ذلك المذكور سوى الشهادة انه كتابه لما ابتلى بالقضا واختار  
شمس الامة السرخسي قوله تسهيلات وليس اخبارا لعيان اذ ابتلاه به  
عيان وعليه الفتوى كما في الغرنية عن الكفاية واذا وصل الى المكتوب اليه  
ينظر الى ختمه او لا ولا يقبله اي لا يقرأه الا خضرة الخصم وشهوده بشهادة  
رجلين او رجل وامرأتين ولا بد من اسلام شهوده ولو كان اثنى عشر  
على فعل المسلم اذ اقر الخصم فلا حاجة اليهم والا فلا بد ان يشهدا انه كتاب فلا  
القاضي قراه علينا وختمه واسلمه اليها في مجلس حكمه فحينئذ يفتح وعند ابي  
يكنى انه كتاب فلان وختمه وعند محمد ان الختم ليس بشرط وجعله في التقاية  
رواية ابن يوسف فاذا شهدوا اي شهود الطريق فتحه وقراه على الخصم  
والزمه ما فيه ان بقي كاتبه قاضيا وبطل الكتاب الحكمي موت القاضي الكاتب وعزله  
وجنونه وردته وانما فيه وحده لفت في وفسته بعد عد التثقيب واصلها  
**الكتاب** الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة واجازة ابو يوسف واما بعد  
فلا وموت المكتوب اليه وخروجه عن الاهلية الا ان عم بعد تخصيص ثالث

بعد

بعد اسمه والى كل من يصل اليه بعقصة المسلمين بخلاف ما لو عمم ابتداء  
وجوزه الثاني وعليه العمل كما في الخلاصة لا يبطل موت الخصم ايا كان لقيام وارثه  
او وصيه مقامه كما قال بل ينفذ على وارثه مثلا واذا علم القاضي بشئ من حقوق  
العباد في زمن ولايته ومحلها جاز له ان لا يقض كما في حقوق الله تعالى والكتابة  
بعلمه بالقضا بعلمه قلت والمعمد عدم حكمه بعلمه في زمانا كما في الاشياء واقره الشتر  
وفيها ايضا الامام يقض بعلمه في حد وقود وتعزير فهل الامام قيد كما قد منام في  
الحد وتحتاج الى تحرير **فصل** في جواز قضا المرأة في غير حد وقود اعتبارا بالشهادة  
وانتم موليا خبر البخاري لم يفعل قوم ولو امرهم امرأة وتصلها نظرة ووصية  
وشاهدة فتستحق وظيفة الشهادة وجاز كونها نبية لارسولة لينا حاله من  
الستر ولا يستخلف قاض ولو مريضنا نيبا الا ان يفوض السلطان اليه ذلك كوكل من  
شئت او دلالة كجعلت قاضي القضاة والدلالة هنا اقوى لعموم تصرفه تقليدا وعزلا  
**خلاف** الصريح حيث لا يملك العزل **وخلاف** الامور بالجمعة وهو الخطيب فانه يستخلف  
بلا تفويض للاذن دلالة ذكره بن الملك وغيره قلت فاذا ذكره مثلا خسر وغيره قال  
في البحر لا اصل له واذا هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد مر في الجمعة واذا  
استخلف المفوض اليه فباي لا يعزل بعزله ولا موته بل هو نائب السلطان الاصل  
الا اذا فوض العزل اليه ايضا وقيل يعزل في زمانا بعزله وموته لانه نائبه من كل  
وجه ذكره بن الغرس الحنفى واقره في الشرع بلا لية قلت لكن في فتاوى صاحب  
التنوير اعتمد الاول دون ما ذكره ابن الغرس لما افته الى ذهب انتهى بلفظه فليحفظ  
وغير المفوض اليه ان قضى نائبه او فوضي خضرت او غيبته فاجازه القاضي جاز لو  
اهلا كما في الوكالة لان المقصود حصول رايه وبه علم دخوله الفصول في القضا كما في البحر  
ولو فوض لعبد ففوض لغيره صر ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق فقض صر **خلاف** في  
بلغ كما في الاشياء واذا رفع الى القاضي حكم قاض اخر في امر اختلف فيه المصدر  
الاول اي الصحابة امضا لتأيد الاول بالقضا ان لم يخالف مدلول الكتاب ولم يشتر  
نسخه ولا تاويله بل ليل جمع عليه كترك التسمية او السنة المشهورة كتحليل بلا  
ولم يوافق الاجماع كحل المتعة والاصل ان اجمع عليه اجمهو لا يعتبر فيه خلاف البعض  
ومثله كثيرة والشرها في التنوير والقضا محل او حرمت تنفذ ظاهر او باطنا حيث كان  
المحل قابلا والقاضي غير عالم بنزويهم ولو يشهد دة زورا اذ عي بسبب معين  
كبيع واجارة ونكاح واقالة وفرقة لا لو بسبب مطلق كدعوى بخرية ملكا مطلقا  
وبرهن زورا لم يحل له اجماعا كسبب لا يكتل انشاء كارت او محل غير قابل كعقبة  
او علم القاضي بذلك بهم لم ينفذ اصلا كلقضا باليمين الكاذبة ذكره الزيلعي وغيره **عند**  
لا ينفذ باطنا بشهادة بشهادة الزور وبه قال زفر والثلاثة وعليه الفتوى



لظهور ادلتها بالنسبة ليليه وان بالغ صاحب الميسر وغيره في توجيهه كما في  
 البرهان واقره الشربلالي فلو اقامت بينة زورا انه تزوجها وحكم به حل لها فكيف  
 عنده خلافا لها فالمراد بالنفاذ ظاهر تسليمها له وبالنفاذ باطنا حل الجماع وفي  
 الاملاك المرسلات اي المطلقة عنه ذكر سبب الملك كما قد منالاي نفذ باطنا اتفاقا  
 لتزاحم الاسباب والقضا في مجتهد فيه على قول اي عالم كان خلافا رايه اي من  
 كما في البرهان وغيره كخفي حكم عام مذهب الشافعي وخو به والعكس ناسيا مذهب  
 او عام لا ينفذ عندنا وبه يفتي كما في عامة المتون وعند الامام ينفذ لونا سيا وفي  
 الحمد روايتان وهل يشترط كون القاض مجتهد او عالما بان مجتهد فيه فيه كلام  
 مذكور في القهسما وغيره قلت وهذا كله في زمانهم فاما في زماننا فقد قيله السلطان  
 نصره الله بغير مذهب فيتعبد بالاخلاق كما افاده الكمال وغيره وهو صريح  
 الحق الذي يعرض عليه بالنواخذ فيحفظ وينسب عليه وقد غيرت بيت الوهابية  
 فقلت ولو حكم القاض بحكم مخالف لمعتمد ما صح اصله خروا قلت واما امر الامير  
 في شرح السير الكبير والناظر خاتبة وغيرها انه متى صادف فصلا مجتهد فيه  
 نفذ امره فيحفظ واعلم انه لا يقض على غايب الا خضرة نايه حقيقة كوكيله او  
 شرعا كوصي نصبه القاض او حكما بان كان ما يدعي على الغايب سببا لما يدعي على  
 الحاضر وقد مناه فان كان ما يدعي على الغايب شرطا لما يدعي عليه الحاضر كان  
 ادعي عبد على مولاه انه علق عقه بتطليق زيد زوجته وبرهن على التعلق  
 بخيبة زيد لا يجر في الاجر لو فيه ضرر بالغايب فلو لم يكن علق بدخول زيد الدار  
 صح لعدم ضرره فقلت وثمة حيل ذكرتها في شرح التنوير وان في نفاذ القاض بلاتاديت  
 روايتين او ثلاثا ارجها عدم النفاذ او توقفه على امضا قاض اخر ويقرض القاض مال  
 اليتيم والوقف والغايب واللقطة من ملق مؤمن حيث لاوص ولا من يقبله مضاربة  
 ولا مستغلا يشتره وله اخذ المال من اب هبذرو وضعه عند عدل كما في القنية  
 ويكتب ذكر الحق اي يكتب الصك الذي كراه الحق استخبا بالواجوز ذلك الاقراض للوصي  
 ولا يلتقط واللاب الا لضرورة كحرق ونهب في الاصح ولو قاضيا لانه لا يقض لوليه  
 فان اقضوا ضمنوا العجزهم عن التحصيل خلافا للقاض فروع ولاية بيع التركة المستغر  
 بالدين للقاض لا للورثة لو قضى بالجور متعمدا واقربه ضمن وقال محمد لو قال تعمدت  
 الجور اعزل عن القضا ومن اعتمد على امر القاض الذي ليس بشري لم يخرج عن  
 العهدة وقامه فيما علقته على التنوير فصل ولو حكم الخصمان من يصلي قاضيا  
 لحكم بينهما صح ونفذ حكمه عليها سوا حكم بينة او قرار او تكول لورا حيا به ونفذ  
 اخباره باقرار احد الخصمين ونفذ ايضا اخباره بعد الة الشاهد حال ولايته اي  
 بقا حكمها ولكل منهما ان يرجع بعد وقوعه قبل حكمه لا بعده بل يلزمها ولا يبطل

عزلها

بعزلها ولكن لا تتعداها الا في مسئلة ما لو حكم احد الشريكين وغزى مال رجل اخر  
 بينهما والزم الشريك تعدى للشريك الغايب لان حكمه كالحيا واذا رفع حكمه الى قاض امضا  
 ان وافق مذهبهم والانقضه لان حكمه لا يرفع خلافا ولا يجر التحكيم في حد وقود ودية على  
 ما قلنا وحينئذ يجر في سائر المجتهدات حكمه يكون الكنايات راجح ويخير الجين المضاعفة  
 للملك وغير ذلك كمن قالوا يعلم ويتم ولا يفتي به دفعا لخراسان العوام فلا يفتي في حكم الشرع وروا  
 وظاهر الهداية انه يجيب بل لا يفتي في قتال ولو حكما في دم خطا حكم بالدية على العاقلة او  
 القاتل لا ينفذ حكمه الا اذا ثبت القتل باقراره واعلم انه لا يجر حكم الحكم ولا المولى لا يجر  
 وولده وزوجته ويجر قضاؤها عليهم لعدم التهمة كالكشهادة الا اذا ورد  
 عليه كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته لم يجوز قضاؤه به كما في الاشباه ولا في الوصية  
 وفيما هو تحت نظره من الاوقاف كما يقض لام امراته وامرأة ابيه ولو في حياة امرته  
 وابيه كما حررت في شرح التنوير ويجر قضا القاض لمن ولده وعليه ايضا ولو  
 المقلد السلطان قلت والحاصل انه كالقاض الا في مسائل عد منها في البحر سبعة  
 عشر مسائل شتى اي متفرقة وجا واشتت اي متفرقين ليس لاي سفلى عليه  
 اي طبقة لغيره ان يتد اي يدق الوتد في سفله او ينفذ كوة فيه بلا رضا ذي العلو  
 ولو غير مضر عند اي يوسف ولا الذي العلوان بيني عليه بينا اوجذوعا او كنيافلا  
 رضى الاخر عنده وهو القياس وعندنا كل من فعل ما الاضر فيه بلا رضا الاخر  
 وقيل قولها تفسير لقوله ولو اهدم السفلى بلا صنع ربه لم يجز على البناء لعدم التعدي  
 والذي العلوان بيني ثم يرجع على انفق ان بني باذنه او اذن قاض والافقية البناء يوم  
 بنا وقامه في العيني وغيره واعلم انه لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه مطلقا عند  
 المتقدمين واستثنى المتأخرون ما اذا كان الضرر بينا قلت وهو اصح ما يفتي به  
 فيحفظ وليس لاهل زايفة اي سكة مستطيلة يتشعب منها سكة مثلها  
 مستطيلة لكن غير نافذة الى محل اخر فتح باب المرور للاستضاة والرتج في المشجعة  
 الغير نافذة على الصبح اذا لحق لهم في المرور في النافذة وزايفة مستديرة لزق  
 اي اتصل طرفاها اي نهاية سعة اعوجاجها بالمستطيلة لهم ذلك لانها كساحة  
 مشتركة في دار خلا من مالومات مربعة فانها كسكة في سكة ولذا يمكنهم نصب البوابة  
 بالقسمة رابعة بهذه الصورة

زايفة غير نافذة زايفة نافذة زايفة مستديرة زايفة مربعة  
 ومن ادعى على اخر هبة مع قبض في وقت فسيل المدعي بينة فقال قد تحدى في الهبة فاشترته  
 منه او لم يقل ذلك اي حدى فيها ومفاده الاكتفاء بامكان التوفيق قلت وهو مختار

وقضا على مسابيل شتى



شيخ الاسلام منا قول اربعة فبرهن على الشر بعد وقت الهبة يقبل برهانه في  
الصورتين ولو قبله لا يقبل لوضوح التوفيق في الوجه الاول وظهور التناقض في  
الثاني ومن ادعى ان زيد اشترى جارية فأنكر زيد الشر منه وترك هو اى  
المدعى خصوصته حل له وطبها له ليل الرضا بالغيب وجود ما عدا النكاح فليس ومن  
اقر قبض عشرة دراهم وادعى انها زبوف او بهرجة صدق يمينه لان اسم الدار  
بعضها خلاف المستوقة لغلبة غشها فلذا قال لان ادعى انها ستوقة وهذا لو مضى  
فلو موصولا صدق كما في التنوير ولا يصدق ان اقر قبض الجياد ولو موصولا او قبض  
حقه او الثمن او بالاسياف الوغصوب واعلم ان الزبوف ما يرد به بيت المال والبهرجة  
ما يرد به التجار ايضا والمستوقة ما غلب غشها ولو اقر بدين ثم ادعى ان بعضه  
قرض وبعضه ربا وبرهن قبل ومن قال لمن اقر له بالف ليس لي عليك شيء اى  
اقراره ثم صدقه بان قال في مجلسه نعم لي عليك الف لا يقبل منه تصد يقم بعد  
رده بلا حجة او تصد يق خصمه خلافا لما لو كذب من قال اشتريت مني هذا فله  
ثم صدقه يقبل تصد يقه ومن قال لمن ادعى عليه مالا ما كان كذا على شيء فقط فبرهن  
هو على القضا او الابرار ولو بعد القضا بمال قبل برهانه لا مكان للتوفيق لان  
غير الحق لا يقضى وبراهمه دفعا للخصومة وان زاد على انكاره ولا اعرفه وخو  
لا يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان المحجب او المخدرة قد يتاذى بالمشغب على  
بابه فيا مري الصلح ولو ادعى على اخيه ايمته منه واراد ردها بجيب فانكر  
فبرهن المدعى على البيع والمنكر على البرائة من كل عيب لا يسمع برهان المنكر  
للتناقض وقيل يقبل لا مكان للتوفيق بفعل وكيله واعلم ان ذكر ان شاء الله في آخر  
صكاي مكتوب يبطل كله عنده وعند غيرها اخره فقط وهو اى قولها استخسار  
على قوله كافي الف في فصل ما نصراف فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال  
وارثه بل قبله فالقول له غلبا للمال كافي مسئلة الطاحونة وكذا لو مات مسما  
فقالت زوجته اسلمت قبل موته وقال الوارث بل بعد فالقول له لان الحادث  
يضان لا قرب اوقاته وان قال المودع هذا ابن مودعى الميت لا وارث له غير دفع  
الوديعته اليه وجوب كقوله هذا ابن دابتي ولو قال ثانيا اخر هذا ابنه ايضا ولكن  
كذبه الابن الاول ففي الاول بكل الوديعه لانه اقرار على الغير ضمن الثاني حظ  
ان دفع للاول بلا قضا ولو قسم الميراث بين الورثة والغرماء بشهادة لم يقولوا  
فيها اى في شهادتهم لا تعرف له اى للميت وارثا او غرماء اخر فينبذ لا يوجبهم  
كفيل وهو اى اخذ الكفيل احتياط ظم من بعض القضاة ولكن يعلوم القاض  
مدة ثم يقضى وهذا عنده لان جهالة المكفول له تبطل الكفالة قلت وفي البحر  
ما زال ابو حنيفة خطي ابن ابى ليلى وهو قاض الكوفة حتى عزله الخليفة وعندها

يوخذ

يوخذ كما لو قسم بالاقرار حيث يكفلوا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك فلا اتفاق ومن  
ادعى عقارا ارثا له ولاخيه الغائب اى من ابيهما وبرهن عليه دفع اليه نصفه  
مسا عا وترك باقية مع ذى اليد بلا اخذ كفيل منه ولو جاهد الدعواه لان ذى  
اليد قد اخذ له الميت فلا تقصير يد بلا مدع حاضر عنده وقال لا ان كان ذى  
اليد جاحدا دعواه اخذ اى القاضى النصف الاخر منه ووضع عند امين  
الجاحد وفي دعوى المنقول يوخذ النصف الاخر منه بالاتفاق لاحتياج المنقول  
للفظ وقيل النقول كالعقار على خلاف اى فيترك النصف في يد ذى اليد قلت وهذا  
هو الاصح كما في الدرر والتنوير وظاهر صنيع المصنف ومما حب البحر ترجحه انه ليس  
كالعقار وفي النهاية ان قولها استحسن اذا حضر هذا الغائب دفع اليه نصيبه  
بدون إعادة البيعة والقضا في الاصح لا تنصبا احد الورثة خصا للميت حتى تقضى منه  
ديونه قلت وانما يكون خصا بشرط تسعة مبسوطة في البحر والحق الفرق بين ذلك  
والعين وغيره سهم فتنبيه ومن اوصى بثلاث فهو يقع على مال له لانها اخت  
الميراث ولو قال ان فعلت كذا يكون مالى او ما ملكه صدقة فهو يقع على جسد مال الزكاة  
استحسننا ويدخل ارض العشر عند اى يوسف خلافا لما لم يكن له مال  
غيره امسك منه فوته فاذا اصاب ما لا تصدق مثل ما امسك لتقدم حاجته قلت  
وحيلته ان يبيع ملكه من رجل بثوب في منه يد ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرده  
بخيار الروية فلا يلزمه شيء وقد حررته في شرح التنوير ومن اوصى اليه ولم يعل  
الوصية ايضا فهو وصي في تصرفه خلافا للتوكيل والفرق ان تصرف الوصي خلافا  
والتوكيل نيابة وقيل في الاخبار بالتوكيل خبر فردد وان وصية فاسق لا يقبل في العزل  
منه الا خبر عدل وكذا فاسق ان صدقه كافي العناية او مستورين وكذا فاسقين  
في الاصح كما في التنوير وهذا عنده وعند جماهير الاول فيكفى خبر الواحد وكذا الخلاف  
في اخبار السيد بخاتمة عبده فلو باعه كان مختارا للهدا والشفيع بالبيع والبكر  
بالتزويج وممسلم لم بها جرح الشرايع وكذا الاخبار بجيب لمريد شر وجرح ما دون  
وفيه شركة وعزل قاض ومتولى وقف قلت فهذه عشر يشترط فيها احد شرطى  
الشهادة لا لفظها كما حررته في شرح ولو باع القاضى او امينه عبد الاجل الدين للغير  
واخذ مال عن العبد فباع ثمنه عند القاضى او امينه وان لم يقل جعلتك امينا في  
يبعد على الصبي كما في الوالديه واستحق العبد اوضاع قبل تسليمه لا يضمن لان القاضى  
كالامام وامينه كهو وكل متهم لا يضمن ولا تخلف خلافا في نايب الناظر ويرجع المشتري  
على الغرماء لتعذر الرجوع على العاقد ولو باعه الوصي لاجلهم بامر القاضى او لا امر  
ثم استحق العبد اومات قبل قبضه وضاع المال في يد الوصي رجح المشتري على  
الوصي لرجوع الحقوق اليه وهو يرجح على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر بعد



لميت مال رجع الخريم فيه بدينه هو الاصح ولو قال لك قاض عدل عالم قضيت على  
هذا الشخص بالرجم او القطع في سرقة او الضرب في حد فانعله وسعاه ففعله  
لوجوب طاعة ولي الامر ومنعه محمدا حتى يعاين الجثة واستحسنه في زمانا وفي  
العبود وبه يفهم الا في كتاب القاض للضرورة وقبله بقيل لوعده لا بما وكل في العدل  
غير العام ان استفسر احسن تفسيره فيصدق والا فلا يعمل بقول غير القاض  
العدل مطلقا ولو عالم احسن تفسيره للثمة فالقضاة اربعة ما لم يعين الجثة  
اي سبب الحكم الشرعي لتسلي التهمة ولو قال قاض قد عزل شخص اخذت منك الفا  
ودفعتها اي الالف الى فلان قضيت بها اي بالالف عليك فلان او قال قضيت بقطع  
يتك في حق فقال الشخص للقاض بل اخذتها اي الالف او قطعت اليد ظما ولكن اعترف  
هذا الشخص بكون ذلك اي الاخذ والقطع حال ولا يثبت القضا صدق القاض ولا يعين  
عليه اي لو لم يره اليقين صار خصما وقضا الخصم لا يجوز وكذا الحكم لو قال فعلته قبل ولا يتك  
للقضا او بعد عزك وادعي القاض فعله ذلك في ولا يثبت القضا له اي بالقاض ايضا هو  
الصحيح لانه اسند فعله لحالة معهودة منافية للضمان فيصدق الا ان يبرهن الشخص  
على كونها في غير قضائه فالقاضي يكون مبطلا ذكره صدر الشريعة والقاضي والاخذ  
ان كانت دعواه كدعوى القاض ضمن هذا في الاول فروع ومن صدد هذا لانسا  
عند الشهود وقال كانت بخسة وانكره المالك فالحق للصاب ولو قتل رجلا وقال  
قتلته لردته او لقتله اي لم يسمع قوله اذ امر الدم عظيم خلاف المال كل ما يجب على  
القاضي والمفتي لا يحل له اخذ الاجرة كالحصير وجواب بالقول واما بالكتابة فيجوز  
بقدرها والتزهر اولي وفي الوهبانية وليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن من بيت  
ورخص بعض الانعام مقرروا في عصرنا بالقول الاول ينصرف وجوز للمفتي على كسب خطه  
على قدره اذ ليس في الكتب مختصر كتاب الشهادات ان اخرها عن القضا لانها  
كالوسيلة وهو المقصود هي لغة اخبار قاصح وشرعا اخبار رخي للغير على الغير  
يعني بلفظ الشهادة عند القاضي كذا قيده به في البرهان عن مشاهدته وعيان  
لا عن ظن وحسبان فاطلاقها على الزور جازا طلاق اليقين على الغوس والشهادة  
برؤية الهلال ليست بشهادة حقيقة ولا لا بشرط لفظ الشهادة على اري والقول  
بانها شهادة بالصوم او الفطر للشارع على المكلف يكون اخبار رخي لغير نفسه وشرعا  
احد وعشرون ذكرتها في شرح التنوير ومن يعين على الايسر ان يستغنى  
وان لم يعين فلا بأس بالقرع عنه ويفرض ادواها بعد التحمل اذا طلبت منه ولو حلف  
لكن بشروط سبعة سبعة منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقوله او بكونه  
اسرع قبولا وهي افرض كفاية حتى لو لم يكن الاشهاد ان التحمل او اداه تعين وكذا الكاتب  
اذا تعين لكونه اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو اكرهه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل الحد

اكرموا الشهود وجوز ابو يوسف الكل مطلقا وبه يفهم كافي البحر والحاشية وغيرها  
الا ان يقوم الحق بغيره اي فلا يفترض وهذا في حق العبد واما في حقوق تعاقب فترض  
بلا طلب ولكن سترها في الحدود افعل الحديث من ستر ستر لا ولا الكتم المتهكم  
كما حررناه في شرح التنوير وكتبنا فيه ايضا انه ليس لنا مدعي حسبة الا في الوقف  
على الفعل المرجوح وان لنا شاهد حسبة في ثمانية عشر مسألة وانه متى اخر  
شاهد الحسبة شهادته فلا عذر ففسق فترض شهادته كما تردوا اخرها بعد  
طلبها منه بلا عذر ظاهر للثمة او لفسقه ويقول الشارح في الحسبة اخذ  
لا سرق رعاية الحشر واحيا الحق وشرط للزنا اربعة رجال الى اللغة للستر  
والقصاص وبقيته الحدود ورجلان لارجل وامرأتان لكن مرفى القضا نفاذه بتلك  
الشهادة لا اشتباه الدليل والولادة والبكارة وعيوب النساء لا يطع عليه  
الرجال امرأة واحدة والا حوط امرتان والاحب ثلاث والمخبر عن الخلاف اربع  
كما في الاختيار ثم ظاهره رد الرجل ولكن الاصح قبوله على ان يصحده وقع بلا  
قصد اوجه قصد الشهادة ولو قال تعبدت النظر فقولان وكذا لا يشترط ان يكون  
في حق الصلاة الا ان يرضى عنها وعند في حق الارشاد ايضا وبه قال الشافعي وامد  
وهو الاربع كما في الفتوى والغير فكل رجلان ورجل وامرأتان ولو خشي وظاهره انه  
لا ترجح بالزايد ولو اعدل كما في دعوى الاختيار قلت واستثنى منه حوادث الصبيان  
في المكتب فانه يقتل فيها شهادة العلم منفردا كما في البرجندي عن الملقط والقهستاني  
عن التجنيس بخلاف جراحات النساء في الحام حيث لا تكفي فيه شهادتين لانها  
يطع عليه الرجال كما في القهستاني وغيره قلت لكن راي معز بالقناوي الحاموي  
وجامع الفتاوى انه يجوز شهادته وحده في القتل في الحام في موجب الدية  
لا في القصاص لئلا يهدد الدم انتم فاحفظ ما لا كان او غير ما لا كالكاح والرضاع  
والطلاق والوكالة والوصية كذا اعتبر القهستاني اي لتكون من غير المال  
والا لكان ما لا كما في الجوهره قلت والحكم مخد فيها فتصيا مثل الالهاتشيه وشر  
لكل من المراتب الاربع الحرية والاسلام اي المدعي عليه مسيلا والعدل وهو شرط  
لوجوبه لا لصحته حتى لو قضى بشهادة فاسق نفذ وان لا ان يمنع منه الامام فلا  
ينفذ كمنعه من القضا بالقول ضعيفة قلت وما نقل من قبول ذي المروة الصادق  
فضعه الكمال وان اقره القهستاني وفي اليسايع العدل من لم يطعن عليه في بطن  
ولا فرج ومنه الكذب لم وجه من البطن وشرط النفس القبول لا لوجوبه لفظ  
الشهادة بلفظ المضارع بالايجاع وكلام الكمال والشمع يفيد انه ركن لا شرط  
كما يفيد كلام المصنف ثم فرع عليه بقوله فلا الشهادة لو قال اعلم او  
اتيقن لثبوتها بالنص على خلاف القياس فيقتصر عما مرده وكل ما لا يشترط



فيه فذلك اللفظ كطهارة ما، وروية هلال فهو اخبار لا شهادة ولا يسأل قاض عن حال شاهد بلا طعن الخصم الا في حد وقود وهذا عند وعندها يسأل عن حاله في سائر حقوق سراً وعلناً طعن الخصم ولا يفتى في زمانا الفساد فهو اختلاف زمان وتجزى الاكتفاء في السؤال بالسرويه يفتى كما في المضمرات وغيرها لكننا اقتصر في التنوير على الاول فتأمل ويكفي للتركيب قول المترجم هو عدل في الاصل كسوء الحجة بالدار قلت فهو عبارة جواب عن النقص بالعبد وبدلالة النقص بالحدود وذكره ابن الكمال وقيل لا بد من قوله هو عدل جازي الشهادة وابلغ الالفاظ هو عدل ثقة جازي الشهادة ويصح للتركيب الشرعي واحد وامرأة واحدة بخلاف العلانية كما ياتي ولا يصح تعديل الخصم اي تركيته بقوله هو عدل سواء زاد عليه قوله لكنه اخطا ونسب اولم يزد حتى لو صدقهم صار مقراً كما افاده بقوله فان قال اي في تعديله هو عدل صدق بصيغة الماضي ثبت الحق باعترافه فينقض باقراره لا بالبيعة عند الجرح كما في الاختيار وقيد في التنوير الخصم بالذي لم يرجح اليه في التعديل فلو يرجح اليه فيه صح قوله كما في البرازية واعلم انه يكفي الواحد للتركيب السر ولو عدل او امرأة كما مر قلت واما تركيب العلانية العلانية فشهادة الا في لفظ الشهادة بالاجماع كما ياتي والترجمة ولو اعمى بلا خلاف والرسالة من القاضي الى المكي وقد نظم ابن وهبان انه يكفي الواحد في احد عشر موضعاً فقال ويقتل عدل واحد في قوم وجرح وتعديل وارثه يقتدر وترجمة والسامع هل هو حيد وافلاسه الارسل والعيب يظهر وصوم عا ما مر او عند علة وموت اذا للشاهدين خير وزاد في الاشياء انه يقبل قول امين القاض اذا خبره بشهادة شهود عا عين تعد حضورها خلاف ما لو بعته لتخليص المدة فقال حلفتهم يقبل الاشهاد اخر معه انتهت قلت في ثمانية عشر حفظ والاثنان احوط وعند محمد لا بد من اثنين في الثلاثة المذكورة كما في القهستان وتشتط الحرية وكذا العدد والبصر وسائر ما يشترط في الشهادة سوى لفظ الشهادة في تركيب العلانية حتى لا يجوز فيها تركيب الوالد لولد فولاعكسه ذكره الشئني وغيره دون السر في جميع ذلك لانها اخبار وتلك شهادة قلت وفي العادة ويجوز تعريف الاب والابن والزوجة بخلاف التعديل لانها شهادة والتعريف لا يفي حفظ فرع والتركيب للذي تكون بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه ما يجب يقظة فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدل المشركين كما في الاختيار فصل يشهد بكل ما سمعه او رآه كالباع والاقراز وحكم الحاكم والعصب والقتل وان وصية اي يجوز ان يشهد ولو لم يشهد عليه نعم لو دعي اليه وجب عليه ذكره الزليعي وغيره وكذا الوقف لا تشهد علينا حل له ان يشهد به كما في الصغير وغيرها ومفاده ان الاشهاد ليس بلازم في حق

كأن

كأن في القهستان عن الكرواني انه في المد اينة والبيع فرض الا اذا كان المال قليلاً كدرهم لان في الترك خوف تلف المال الذي فيه تلف البدن الذي هو حرام وقال استاذنا انه ندب وحينئذ يقول اشهد انه باع مثلاً لا اشهد في كيلا يذب ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع ادائها او شهدا الغير عليها ما لم يشهد هو عليها هذا اذا سمعه في غير مجلس القاض فلو فيه جاز وان لم يشهد كما في الشرع بلالية عن الجوهرية عن النهاية لكن تخالفه تصد يرصد الشريعة وغيرها فتنبه فرع لا يشهد عا محجب بسماعه منه الا اذا تبين القابل او يرى شخصاً حال اقرارها مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ولا يفتى بجواز الشهادة على المرأة المتنبهة ويكفي تعريف الاب لا تعديله كما مر انفا ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا راو خطه ولا يفتى ما لم يتذكر لمشاهدة الخط بالخط وعندنا ان كان محظوظاً في يده وعليه الفتوى كما في الحقائق وغيرها قلت وعليه فلا اعتبار بكتابة وقف على كتاب او بصحفي او باب حانوت او دار لانها علامة لا تبني عليها الاحكام ولا يكتفى بالوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين ولا تحكم عليه بالمال الخطه ولو بين الخطين مشابهة ظاهرة هو الصحيح وان افترق قارى الهداية بخلافه كما حررته في شرح التنوير قالوا الا في مسئلتين الاولى يعمل بكتاب اهل الحرب بطلب الامان كما في سير الخانية ويلحق به البررات السلطانية بالوظائف في زماننا الثانية يعمل بدفع فتر السمسار والمصارف والبيع كما في قضا الخانية وتعقبه الطرسوس بان مشا خنارد واعلى ما كثر في علمه بالخط للمشاهدة فكيف علموا به هنا ورد ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه كما في قضا الاشياء وذكر في احكام الكتابة ما ينبغي مراجعته ايضا فتنبه قلت وبه اندفع ما استشكل الباقي فتدبر ولا يشهد احد ما لم يعاينه بالاجماع الا في عشرة عا ما في شرح الوهبانية منها العتق والمهر والولا والنسب والموت والنكاح والدخول بزوجه ولاية القاض واصل الوقف ومنه بيان المصروف كما في المهر والغرر وغيرها وكذا شرائطه على المختار كما في الفقه المجتبى بان يصرف الى المدريس او الى العارة كذا مثلاً وعلى الاول لو شهدا على اصل الوقف وشرطه لم يقبل لان الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في القهستان عن الجواهر قلت واصلها كما يتعلق به صحتها وتوقف عليه والا فشرائطه ثم انما يشهد بذلك اذا اجتمع بها اي بهذه الاشياء من شيق الشاهد به بطريق الشهادة الحقيقية او الحكمية من خبر متواتر بلا شرط عدالة ولا لفظ شهادة ومن شهادته عدلين او عدل وعدل اثنين كما في الصغير وغيرها قلت فاطلاق القهستان في فيه ما فيه واما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو انني هو المختار الا ان يكون المخبر منها كواش وموصى له كما في شرح الوهبانية ويشهد من راي جالساً مجلس القضاة حل عليه

مطل  
لا اعتبار بكتابة الوقف  
على الكتب والمصاحف

مطل  
يجوز بالبررات السلطانية  
بالوظائف  
مطل  
يجوز بدفع فتر السمسار والمصارف  
والبيع



الخصوم انه قاض بفتح الهمزة مفعول يشهد ومن رأى رأى رجلا وامراة يسكنان معا بينهما انبساط الزواج انها زوجته علا بظا هر الحال ومن رأى شيئا سوي الاذني يعنى الرقيق الكبير كما ياتي في يد متصرف فيه تصرف المال انه له ان وقع في قلبه ذلك اي انه ملكه والا لادبه ناخذ ذكره القهستان ولو عاين القاض ذلك جاز له القضاء به كما في البرازية اي اذا دعاه المالك والا لاولاد على المالك كورا علم فيه او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه فذلك لانه كالمحتاج وعن الامة الثلاث انه كاللبر ايضا كما في الذخيرة وهذا كله اذا لم يفسر للقاض ذلك فلو فسر الشاهد للقاض كلام من المسموع او المروي انه شهد بالتساع في العشرة السابقة او عاينه اليد في المسائل اللاحقة لا يقبلها على الصحيح الا في الوقف والموت كما في التنوير زاد القهستان في النكاح والنسب اذا قالوا اخبرنا من شق به عما ما مر قلت قول القهستان في اخبرنا به ثقة فيه ما فيه فقد برئ منه في العزيمة عن الخاتبة معني التفسير يقولون لا شهدنا الا ناس سمعنا من الناس اما لو قالوا لم نعاين ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت في الكل وعزاه في المنج للخالصة والبرازية ونقلنا في شرحنا عن شرح الوهبانية تصحح فلحفظ **بار من تقبل شهادته ومن لا تقبل اي** من يجب على القاض قبول شهادته ومن لا يجب الا من يصح قبولها ولا يصح لصحة قضايه بشهادة الفاسق او الاعمى مثلا كما في المنج والخواشي يعقوبية لا تقبل شهادة الاعمى مطلقا كما في التنوير خلافا لما في القهستان في خلافا لابي يوسف فيما اذا حملها بصبر او مفاحه عدم قبول الاخرس مطلقا بالاولى ولا شهادة المملوك والصبي والمغفل والمجنون الا ان تحمل حال الرق والصغير مع التمييز واديا بعد العتق والبلوغ وكذا بعد الابصار والاسلام ونوبة الفسق وطلاق الزوجة لان الاعتبار حال الاداء وقامه في شرحنا على التنوير ولا تقبل شهادة المحمود تمام الحد وقيل اكثره في **قذف والا تاب** بتركه به نفسه لان الرد من تمام الحد بالنص والاستثناء متصرف لما يليه وهو واوليكهم الفاسقون لا اعلم ما قبل لانه طلي وهذا اخباري بخير فصل قلت فليس كقوله وبالوالدين احسانا معني احسنوا كما يستنتج فيما علقته على البيضاوي او منقطع كقوله فانهم عدوا لي الارباب العالمين وفيه خلاف الشافعي ومالك الا ان برهن على صدقه باربعة عازناه او باثنين بما اقراره **حد كافر ثم اسلم** فتقبل وان ضرب اكثره بعد اسلامه على الظاهر خلاف حد فعتق لم تقبل ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه وان سفل وعبد ومكاتبه ومن احد الزوجين الاخر ولو في عدة ثمن ثلاث والشريك لشريكه فيما هو من شركته لانه شهادة لنفسه من وجه ولا شهادة المختل الذي يفعل الردى فينشب بالنساق في التنزيه والتكليم واما المتكسر المنكبين في اعضائه وكلامه

خالقة

خالقة فهو كالجن فيقبل الخ كان معه رجل وامراة ذكره القهستان فيلحفظ ولا الناحية في مصائب الناس ولو بلا اجرة ذكره القهستان في خلاف ما في الدرر وغيرها من تقييده بالاجرة وايضا فتنه فلو في مصيبتها تقبل اي كالزيادة اضطرارها وانسلاب صبرها واختيارها فكان كالشرب للتدوى ذكره الوافي قلت وبه يدفع كلام القهستان في تأمل ويبجي وجه اخر ولا المغنية ولو لنفسها الجرمة رفع صوته كما في الدرر وغيرها ويبقى تقييده عند او متها عليه ليظهر عند القاض كما في مد من الشرب على اللهو ذكره الوافي وغيره لكن في القهستان عن الكرماني انها المحترفة بالتغيب بين الناس ونجد التغيب لا تسقط العدة انتج قلت لكن عامة الكتب على الفرق بين المغن والمغنية ويبجي ولا العدة وسبب دينا عا عده وقيل تقبل لو عدل او صدق وعنده في الوهبانية والمجبية لكن الاول مذبح المتأخرين كما افاده القهستان وغيره لكن علله بظهور فسقه انتج قلت وعليه فلا تقبل ولو عا غير عده لان الفسق لا تجزى وبه صرح في الاشياء في تمة قاعدة اذا جع الحرام والحلال **ولا مد من الشرب** لغير الخ لان بقطرة منها يتركب الكبير فتد شهادته قلت وما ذكره ابن الكمال غلط كما حره في البحر قال وفي غير الخ يشتر الادمان لان شربه صغيرة واما قال **على اللهو** لخرج شرب غير الخ للتدوى فلا يسقط العدة اي خلاف الخ للتدوى فان حرام نعم لو شربه لصورة اساعة الغصة كان مباحا ذكره القهستان في متعقبا على صدر الشريعة ونقل عن الخزانة ان الجالس مجلس الخور كالمد من وحقق في البحر الادمان بالفعل او بالنية ليس بشرط في الخ لانه مسقط للعدة مطلقا ثم قال واما شرط الادمان ليطهر شربه عند القاض لانه شرط فهو كتقييد النياحة بمصيبة غير مع ان النياحة كبيرة للتوعد عليها لكن لا يظهر الا في مصيبة غير غالبيا واما في غير الخ فلا بد من الادمان لان شربه صغيرة والقولان في تفسير الادمان اي بالفعل او بالنية محتمل في تفسير الاصرار عليها انتهى لمخصا قلت وعليه فيجوز عدم تقييد النياحة بالاجرة قد مناه عن القهستان في فتد بروجه تقييد الخ بالادمان على القول به فتأمل فان الكلام مجالا وسعا ومن يلعب بالصبيان والطيور والطنبور والطاب وكل هو شئ احد انه الشيطان بين المسلمين دون خور وحده وضرب يضرب الا اذا خش بان يضم معه خو الرقص وكذا الخروج من البلد لقدوم امير الاللتعظيم والاعتبار كما في الكبرى واقره القهستان في **او يغيب للناس** لان نفسه لدفعه او تعلم نظم فلو فيه وعظ وحكمة في ايز اتفاقا ولو فيه ذكر امراة معينة حية او وصف خرمهجه اليها او قصد به ولو لم يحرّم ومنهم من اجازة في العرس كضرب الدف فيهم ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ذكره العيني وبعده الباقي قلت لكن



في البحر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبيرة  
ولو انفسه وهو قول شيخ الاسلام وكذا السامع وحاضره انتهى لمخصا وفي القهستان  
عن الكرماني ورد الشهادة لا اعلان الفسق للفاسق انتهى قلت وبه يتجه ما قلناه  
في المغنية او ما تقدم عن الوافي وياقوت ان تقديم سعدى افندي يعيد تقييد  
غناها بالاجرة ايضا وفيها مرفق **او يلعب بالنرد** او بالاطاب قلت وسواء  
قامر ولا واما الشطرنج فلشبهة الخلاف شرط واحد من ست اشار اليها بقوله  
**او يفامر بالشطرنج او تفوته الصلاة** اي وقتها او الصوم او غيرها من الفرائض  
**بسببه** او يخلف عليه او يذكر عليه فسقا او يلعب به على الطريقة كما في التنوير  
تبع الاشياء او يدوم عليه كما في الحوائش السعدية معزيا للكافي وغيره وذكر  
في الجواهر ان مجرد اللعب بالشطرنج قاذح وقيل هذا اذا اخذه صنعة فقد  
قيل رجوعا للتلوب ساعة فساعة واقره القهستاني قلت لكنه خلاف ما في التنوير  
**او يركب ما يوجب الجحد للفسق** ومراده ان يركب كبيرة كما في الفخ وغيره ويدخل  
فيه القذف قبل الحد فانه كبيرة مسقط للعدالة وبه يفهم كما في الكبرى لكن يشترط  
اعلان الكبيرة كما في القهستاني عن النظم قلت وكذا في التخرين لالية عن العزيز ان محل  
قولهم ومن ياتي بها من الكباير يانه على الايمان به شهرة انتهى فلنحفظ ولذا قال بعضهم  
او يركب ما يحد به ما من شأنه ان يحد به ولا يكون ذلك الا باظهاره واطلاعه  
الشهود عليه وليس المراد ارتكاب ما يحد به بالفعل انتهى هذا والكثرة ذكره  
لتفصيل ما اجمله في العدل فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد منه نعم  
الظاهر تقديمه كما فعل صاحب الكنز وناخيرة كما لا يخفى قلت واعلم انهم قد اختلفوا  
في الفرق بين الكبيرة والصغيرة فلو صاحب البحر رسالة في بيان افرادها وكذا البدر  
الغري منظوم في ذلك وقد شرحتها شرحا حافلا على الامزيد عليه فان رمت ذلك  
فعليك به **او ياكل الربا المراد** اخذه للقدر الزائد لاحقية الاكل وذكره هنا وفي الاية  
لانه اعظم منافع المال وليشيع في المطعومات ثم ان السخيس قد علم به ولا  
حاجة اليه لان العلم ما يؤخذ من مفهوم المعصية ذكره القهستاني وغيره وقيل  
في الاصل بالشبهة به اي الادمان بخلاف اكل مال اليتيم فتد شهادة مرة  
واحدة ولا حاجة اليه ايضا لانه فاسق وهو مانع للشهادة شرعا الا ان القاض  
لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره فالكل سواء قلت ففرق الزيلعي وغيره بان الربا يفيد  
الملك بالقبض ومال اليتيم لا يفيد شيئا كما لا يخفى كما في المنع بتعاليم ابي للا اتفاق  
على انها من الكباير واما الملك بالقبض فشيء اخر فبصرف **او يخل الختام** ومجمع  
الناس **بل لا اراد ان** ابداء العورة فسق وفي الذخيرة اذا لم يعلم رجوعه عن ذلك  
قلت واما ما ذكر الكرخي ان المشي في السوق بالسر ويل فقط مسقط للشهادة

فليس للحرمة بل لانه تخط بالمرور وقد افاده بقوله **او يفعل ما يستخف به كالبول**  
**والاكل على الطريق** بين قوم وكذا غيرها من المباحات المخلطة بالمرور كصحة الاراذل  
وافراط المزج والحرف الدينية كدباغة وحياكة وحجامة بلا ضرورة كما في القهستان  
عن الكشف قلت ومنه كشف عورته ليستنجي من جانب البركة والناس حضور  
وقد كثر في زماننا كما بسطه الكمال **او يظهر سب واحد من السلف** اي الصحابة  
رضي الله عنهم لظهور فسقه بخلاف من تخفيه لانه فاسق مستور ذكره العزيز  
وغيره والسلف مشرعا كل من يقلد مذهبه في الدين كما في حنيفة واصحابه فانهم  
سلفنا والصحابة والتابعين فانهم سلفهم كما في الكفاية وعليه فيعم جميع المجتهدين  
ويعم ما قيل من طعن في علماء الامة فلا يلزم الا انه كما في الكرماني قلت وقيل بالسلف  
تبع الكلامهم والا فلا ولي ان يقال سب سبب سقوط الحد لانه سبب المسلمين  
وان لم يكن من السلف كما في السراج وغيره وفي العناية وغيرها عن ابي يوسف  
اقبل شهادة من سب الصحابة واقلها عن يتبر منهم لانه يعتقد بينا وان كان  
على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب قلت وفيه اشعار بان لو نقل حنفي الى  
الشافعي لم تقبل شهادته وان كان علما ذكره القهستاني وذكر ايضا انه لا يشهد  
له خادمه وكاتبه ومشرفه واجيره الخاص وتليذه الخاص ورعيته والمتكلم  
في احاديث الرعية وقسمة النوايب وكذا ركب نحر الهند ومن سكن دار الحرب  
لنيل المال ومبجون في حارة السجن وقامه فاعلقته على التنوير **وتقبل الشهادة**  
**لاخيه وعه ومحرم رضاعا ومهاجرة لعدم التهمة** وكذا اتقبل وكذا اتقبل شهادة  
**اهل الاهواء** اي اصحاب بدع لا تكفر كجبر وقد روي في خروج وتشبيه وتعجيل  
قلت وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاوا اثنين وسبعين كلهم في النار لا من انقذه  
التوحيد لا يقال انهم بهذا الاعتقاد صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم  
لانا نقول لا نسلم فسقهم لان الفسق لا يطلق على فعل القلب كما في القهستاني عن  
الكرماني قال واللام اشارة الى ان كل من كفر منهم كالمجسمة والخوارج وغلاة  
الروافض والتبايعين نخلق القرآن لا تقبل شهادتهم على المسلمين كما في المصارف  
وصحة في المحيط كما في البحر **الا الخطا** بيد طائفة من الروافض يسمونهم بوالخطاب  
محمد بن ابي وهب الاجدي طبعه عيسى بن موسى بالكوفة لانه قال ان عليا الا له  
الاكبر وجعفر الاصغر فلا تقبل شهادتهم لانهم يرونها الشيعة وكل من حلف  
انه محق فدوهم لابلد عنهم بل لتهمته الكذب قلت ولم يبق لمذهبههم ذكر ذكره  
في البحر قال ولحق بهم صاحب الالهام فلا تقبل شهادته وكذا روايته على  
الختار والذمي العدل **على مثله في الكفر** وان اختلفا مله لان الكفر كله مله  
واحدة وعلى المستامن وان اختلفا ارادون عكسه لعدم ولايته عليه ولا



مرتد على مثله في الاصح والمستامن على مثله ان كانا من دار واحدة والا لا كروم  
وترك وعد و يعرف بالعرف سبب الدين لانها من التدين بخلاف النبوية  
قلت واما الصديق لصديقه فتقبل ما لم تكن متناهية بحيث يتصرف كل في مال  
الاخر كما في معين المفتح عين معين الحكم ومن لم بصغيرة ان احتسب الكبار  
كلها و غلب صوابه على صغيره هو الصوفي حد العدة قلت وزاد وايضا وان  
يحتسب الافعال الدالة على النفاق وعدم الكثرة كالبول في الطريق ولا ريب فيه لعدم  
دخوله في حد الكبيرة على القول الاصح من انها كل ما كان شيعيا بين المسلمين وفيه  
هتك حرمة الدين كما بسطه القهستاني وغيره **والا قلف** الا اذا ترك استخفافا  
والخص و ولد الزنا **والحنث** كونه كائنا منى لم يشكلا والا فلا اشكال **والحال** للسلطان ان يبا  
ياخذون الحقوق الواجبة كالحراج والجزية وهذا في زمانهم لان الغالب عليهم الصلاح  
اما في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم كما في الكافي وغيره والصحيح ان لا تقبل  
تقبل والا لا تقبل شهادته على الوقف على الصحيح كما في القهستاني معزى الجواهر  
كالصرافي والجامي والريسي والعريفي والصكاك والوكلا المفتعلين ومما ان المقامعات  
والخفيل والمسخرة والرقاص والشتام للداية والمحاذا في كلامه والمستقل من  
مذهب ابي حنيفة الى مذهب الشافعي وقامه في المطولات **والمعق** بفتح التاء  
**لمعقته** بكسر هاء وعكسه **والمعتبر** حال الشاهد اهلية وولاية وقت الاداء وقت  
الحمل لان الحمل بها والالزام حالة الاداء ولو شهد ان اباها او صبي الى زيد وزيد  
يدعيه قبلت استخشا وان انكر فلا واما لو شهد ان اباها الغائب وكلمه لا تقبل وان  
ادعاه والفرق ان الفاضل لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي ولو شهد  
ابن اميت انه اوصى الى زيد وهويد عيه قبلت وكذا لو شهد مديونا به او منه  
او صبيها او وصياها تقبل استخشا لان الفاضل ولاية نصبه وقامه فيما علقته على الشئ  
ولا تقبل الشهادته عندنا خلافا للشافعي والخصاف وهوراية عن ابي يوسف  
حال كونها مشتملة على جرح بالنية اي فسق مجرد عن اثبات حق الله او للعبد فان  
تضمنه قبلت والا لا وهو كل ما يفسق به من غير ايجاب حق للشرع لوجوب الحد او  
للعبد كوجوب ائمال فلو اوجب تقبل والا كان اشاعة الناحشة المحمة بالنهي بالضرورة  
فلا تقبل لنفسه وذلك هو قوله في الجرح المجرى هو فاسق او كل ربا او انه استاجرهم  
وخود ذلك قلت وهذا الوعد التعديل فلو قبله قبلت كما حزم به في تنوير الابصار وجرته  
في شرحه وفيه ان القاضي لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن يترك الشهود سرا وعلمنا  
فاذا عدلوا قبلها كما في القهستاني عن المضمرات وجعله البرجندي قولها خلافا  
لابي حنيفة فراجعها وتقبل على الجرح المركب كشهادتهم على اقرار المدعي بفسقهم  
وعلى انهم عبيد او محذونون في قذف او شانزوا خراي ولم يتقدم ذكره سعد

وغیره

وغیره او قذفه او شركا المدعي او انه استاجرهم لهما بكذا واعطاه ذلك  
مالا عليه او اني صالحتهم اي اريستهم بكذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا  
على فنيهم واي زورا وانا اطلب ما دفعته اليهم واما قبلت في هذه الصورة  
لتضمنها حق الله او العبد فست الحاجة الى احيائها ومن شهد ولم يبرح  
من مجلسه حتى قال او همت بعض شهادتي اي اخطات فيعلم المال وغيره  
بالحمد ونسب قبل ان كان عدلا ظاهره قبول قوله او همت فيقبض بما بقي واختاره  
السرخسي واقتصر عليه قاضي خان وعزاه للجامع الصغير وظاهر عبارة تنوير  
الابصار قبول شهادته بجميع ما شهد به لانه ما رجع الى اي فلا يبطل بقوله  
او همت وعليه الفتوى كما في المتن قلت لكن ظاهر كلام الاكمل وسعدى ترجيح الاول  
فلا تغفل يا **الاختلاف في الشهادة بشرط موافقة الشهادته الدعوى** لان  
تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها التوفيقا على مطالبتهم بخلاف حقوقه  
تعا هذا هو الاصل ولنا اصول اخر منها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة  
الشهادة الدعوى معنى فقط ومنها ان الشهادة باكثر من المدعي باطلة بخلاف  
الاقل للاتفاق فيه ومنها ان الملك ازيد من المقيد لثبوت من الاصل والملك بالسبب  
مقتصر على وقت السبب وسيبض فلو ادعى على اخرا او ارضا اي بسبب وشهد  
ملك مطلق اي بلا ذكر سبب ردت كونها بالاكثرو في عكسه تقبل كونها بالاقل كما قدمنا  
وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى بطريق الوضوح لا التضمن واكتفيا بالموافقة  
معنوية قلت الثلاثة ولو قال اشهد مثل صاحب تقبل عند العامة قلت وفي منية  
المفتح وبه يفق وفي المفتح وغيره لا يكلف الشاهد ان يبين الوقت والمكان فلا تقبل  
لو شهد احدهما بالف او مائة او طلقة والاخر بالفين ومائتين وطلقتين او  
ثلاث لان الدلالة على الاقل بالتضمن غير معتبرة وعندنا تقبل على الاقل عند  
دعوى الاكثر لئلا يكون كذا شاهد الاكثر فلا يثبت بشئ اتفاقا نعم لو ادعى الفين  
وشهد بالف تقبل اتفاقا لطلبها معنى والصحيح قوله كما في المضمرات لانه اذا لم يثبت  
الاتقان لم يثبت ما في الضمن من الالف قال القهستاني والمصنف ضعف قوله ودانته  
نهاية سوى الاب كما لا يخفى قلت لكن ذكر الكمال بن الهمام ان في اوقاف الخصا في مسائل  
تحالف اصل الامام فليراجع ولو شهد احدهما بالف والاخر بالف ومائة والمدعي  
يدعي الاكثر قبلت على الالف اتفاقا لتوافقها على الالف لفظا ومعنى ولو ادعى الاقل  
او سكنت بقى شاهدا واحدا الا ان يوقف بشتيافا او براوية التوفيق لا تكفي على الاصح  
كما في القهستاني عن النهاية وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة وطلقة ونصف  
قلنا ولو شهد بالف او بقرض الف وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على الالف  
لاتفاقها عليها لا تقبل على القضاء ما لم يشهد به اخرو عن ابي يوسف يقضى بختمها



وينبغي لمن علم ان لا يشهد بذلك حتى يقر المدعى عند تقريره الدعوى  
به اى ما قبضه خزانة الظلم ولو شهدا بقتله زيد اياهم النحر ملة واخران  
بقتله اياه فيه بكوفة رد تاكذب احدهما ولا مرجح فان قضى باحدهما او لا طلت  
الاخيرة لترجح الاولى بالقضاء ولو شهدا بسرقة بقرية واختلفا في لونها ولم  
يذكر المدعى قطع وان اختلفا في الذكورة والا نوتة لا الامكان التوفيق في  
الاولا يكونها ان لو نين دون الثاني وعندهما لا يقطع فيها قال صدر الشريعة  
والاظهر قولها ولهذا اختلفا في اللون في الغصب لا تقبل اتفاقا والفرق للامام  
ان الغصب يقع بها رافلا مشبهة بخلاف السرقة ثم هذا كله في دعوى المال واما  
في دعوى العقد فلا تقبل مطلقا سواء كان المدعى اقل المالين او اكثرهما كما ذكره  
بقوله ولو شهد واحد بالشرا والكتابة باللف والاخر بالقيمة ووردت لا اختلاف  
العقد باختلاف البدل قلت وفيه انهم قد اختلفوا الخط باصل العقد فيمكن التوفيق  
بذلك فلما اختلفا في الشر بنسبة لينة عن الظهيرية عن الشهيد قبولها فتنبه وكذا  
العتق على مال والصالح عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل والرهن  
والمرأة لفرق ونشر مرتب لان مقصود اثبات العقد وان ادعى الاخر كالمولى مثلا  
كان له دعوى الدين لان مقصودهم المال فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كما مر قلت وما  
اورده صدر الشريعة انما نشأ من عدم التفرقة بين ثبوت العقد وزواله ففي الاول  
كون المال تعاخلا في الثاني فتنبه والاجارة كالباع عند اول المدة وكالباع بعدها  
اى لو المدعى المورج ولو المستاجر فدعوى عقد اتفاقا لكن ثبت بدل الاجارة  
باقراره وفي النكاح يقبل بالالف مطلقا استثنى في الفرق فيه بين دعوى الزوج  
والزوجة الاقل والاكثر هو الاعم وقال اردت فيه ايضا وهو القياس وجه الاستحسان  
ان اختلفا في البيع وهو لا يغير الاصل وقيل يرجح لمهر المثل ولزم القبول الجري  
شهادة الارش والجر اما حقيقة بان يقول الشاهد ان مات وترك ميراثا للمدعى  
او حكما بان يقول مات والحال ان هذا ملكه اوفى يده وتصرفه عند موته اوفى يده من  
يقوم مقامه كالمستعير كما ياق لثبوت الجبر ضرورة ثبوت الملك خلافا لابي يوسف فلا يشترط  
الجرفان قال الشاهد ان كان هذا الشيء لاي المدعى اعارة من ذي اليد او اودعه  
او اجرة او عصبه قبلت بلا اجر صرحا لما قد منا ولا بد مع الجرم من بيان سبب الوراثة  
وانه اخوه لايه وامه او لاحد هما مثلا وقول الشاهد لا وارث له غيره وان يدرك  
الشاهد الميت والا فباطلة لعدم معانية السبب واملا ذكر اسم الميت فليس بشرط  
وان شهد ان هذا الشيء كان في يد المدعى سواء قال منذ كذا كذا شهر مثلا او لارد  
لقيامها لجهول تنوع اليد العارية وغيرها ولهذا ان شهد انه كان في ملكه  
قبلت لما قلنا ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالرفع اليه وكذا لو

شهدا

شهدا باقراره بذلك علما بالاقرار وكذا الواقرا انه كان بيد المدعى بغير حق  
كان اقرارا له باليد به يفتح فروع لو تعارضت البيتان لو تعارضت بينتاً وموت  
من الجرح او بعد البر بينتاً انه لم يجرح او قد جرحني وبينتاً الغبن او غش  
الثمن والاكرام والطوع والبيع او الرهن وبيع الوفا والبات والفساد او الصحة  
ولو كان المتصرف ذا عقل او مجنون او مخلوطا او صغيرا واجازتها النكاح او هي على  
رده ورده او هو على اجازتها وابرأها من وجهها من المهر بشرط متعارف او بغير  
شرط وابرأها من وجهها في صحتها او في مرضها واقراره لوارثه في محنته او مرضه  
والرهن او المرتهن في قيمة الرهن ووجود الشرط او عدمه وموت المبيع في يد  
الباع او المشتري ولو ارجأ فلا سبق وقسمة الرخ في المضاربة بعد قبض رأس  
المال او قبله والا فالقول لرب المال وبيع الوصع وطلاق الوكيل او عتاقه قبل عزله  
او بعده وان هذه الدار كانت لامنا فور ثنائها منها ولا بينا فور ثنائها منها  
والخارج على الوقف عليه مطلقا او على ملك مطلق والبيع والوقف مسجلا اى بلا  
تعين الواقف والافينية الوقف لانه يصير مقضيا عليه فيلزم التعيين كسنة الملك  
مع بينة العتق او اليسار والقرضا والمضاربة والامانة والاحالة والشراوقد  
البناء او حذوثة وحذوثة الكيف او قدمه وولاء الموالاة والعتاقة اذا ادعى الغلام  
واخر بينتي ولاء الموالاة واسبق بينتي ولاء العتق ورب السلم او المسلم اليه في خو  
قد وجنس وصفة لاني اخذ رأس المال في الحال او بعد الاجل وان عني او محل  
وان البلدة فتمت عنوة او صلحا والاقالة والبيع بطلان بينة البيع باقرار مدعى  
الاقالة كبينته انه ابراه من الدين وذلك يدعيه او ابراه من المهر الذي تدعيه  
لبطلانه بالاقرار فلحفظ هذا الاصل الاصيل قلت في هذه النيف والاربعين صورة  
البينة الاولى اولى وتامة في كتاب ترجيح البيئات للفاضل غام البغدادي وقد خصته  
في مولف خاص تلخيصا حسنا فليكن به انتهى الشهادة على الشهاداة لما  
فرغ من شهادة الاصل شرعا في شهادة الفرع تقبل استقسانا لا قياسا لانها  
عبادة تدنية لا تجزى فيها الميتابة لكن اتفقوا على جوازها في كل حق على الصحيح حتى  
التعزير كما في المحرم من التجنيس وجعله في الاختيار عن ابن يوسف واستدل له بانه  
عليه الصلاة والسلام حبس رجلا بالتهمة والجس تعزير في غير موجب حد وقو  
لستقوطينا بالشبهة بخلاف التعزير واستيفاء الحد ودل عدم سقوطها بها فتقبل  
على شهاداة شاهدين بان قاض بلا كذا احد فلانا لفظ ذكره البرجندى معززا  
للبسوط لانه لا يوجب حد عليه وان تكررت وكثرت ولو لاحد هاتين البنتين عن  
الذي لم تحضركا في الزيلعي وغيره نعم لم تجز شهادة احد هاتين الاخر للزوم  
اجتماع الاصل والبدل كما في البرجندى عن الخلاصة وشرط لها تعذر حضور

مطل  
في تعارض البيئات







او المنفعة بها ان كلا فكل او بعضا فبعض الا اذا عوض وعزرا ايضا ولم يضمن المدعي لان  
الحكم ماض ولا القاض لانه ملحق بالحكم وكذا لو امتنع عنه بعد التعديل بانه وعزرا وعزرا  
كما في القهستاني عن الكافي وقوله اذا قبض المدعي طرف لضمنا دينا كان او عينيا وقيل هذا  
لو دينا ولو عينيا فلفظا والمذهب الضمان بعد القبض مطلقا قبض المدعي المال او لا وعليه  
الفتوى كما في التنوير والمخ وكذا العقار يضمن بعد الرجوع ان اتصل القبض بالشهادة كما في  
الشرع بلالية وغيرها فان رجعه ضمن نصفه الاصل ان العبرة لمن بقي من الشهادة  
لا من رجعه والا للزم الضمان مع بقا الحق للمستحق كرجوع اثنين من اربعة فان شهد ثلاثة  
ورجعه واحد لا يضمن فارجه اخر ضمنا نصفه لان الاتفاق يضاف اليها وقد زال المانع  
فعاد المقتضى وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمننت ربعا وان رجعتا  
ضمنتا نصفان وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعه ثمان لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى  
ضمن التسع ربعا لبقا لثلاثة ارباع النصاب وان رجعه العشر ضمن نصفها اجماعا وان  
رجعه الكل فعلى الرجل سدس وعليهن خمسة اسداس عنده وعندهما عليه نصف  
وعليهن نصف وعلى الاول المعول وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالغرم على  
الرجلين خاصة لعدم اعتبارها منفردة مع الرجلين خلافا مع امرأتين ورجل  
لاضافته الي كلهن ولا يضمن راجع شهيد بنكاح ماهر مسمى عليها وعليه الاما زاد  
على مهر المثل لرهن المدعيه وهو المنكر ذكره عزمي زاده ولا من شهد بطلاق بعد  
الدخول لعدم تقوم البض في الخروج بخلاف الدخول ويضمن في الطلاق قبل الدخول  
نصف المهر لو مسمى والا فالمنفعة وفي البيع ما نقص عن قيمة المبيع للاتلاف بلا  
عوض ولو شهد بالبيع وينقد الثمن فلو في شهادة واحدة ضمن القيمة ولو في  
شهادتين ضمن الثمن وفي العتق القيمة وفي القصاص الدية فقط ولم يقتضا  
لعدم المباشره ويضمن الفرع ان رجعه لانه المتلف الا الاصل ان قال بعد القبض  
ما اشهدته على شاهد في اتفاقا ولو قال اشهدته وغلطت او رجعت ضمن  
محمد لا عند ما قد جزم في التنوير وغيره ويقولها خلافا لصنيع المصنف فتنبه  
وان رجعه الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعند محمد يضمن المشهود عليه اي  
الفرعين شاكنا الحكم يضاف للمباشر دون المتسبب وقول الفرع بعد الحكم كذا  
اصلا او غلط ليس بشئ فلا ضمان وان رجعه المترك عن التركة ضمن ولو الدية خلافا  
لهمار هذا اذا قالوا نعمنا او علمنا انهم عبيد اجمع الخطا فلا ضمان اجماعا كما  
في المخ عن البحر ولا يضمن شاهد الاحصان برجوعه لانه شرط بخلاف التركة  
لانها علة والحكم يضاف للعلة لا للشرط ولو رجعه شاهد اليمين وشاهد الشرع  
ضمن شاهد اليمين خاصة لانه المتلف ولو رجعه شاهد الشرط وحده اختلف  
المشايخ والصحيح عدم ضمانه وضمن شاهد الايقاع لا التفويض لانه علة والتفويض

سبب **علم** انه شهد زورا بان اقر على نفسه اقرارا حقيقيا او حكما بلا اكراره  
لذا اعمم القهستاني وجري عليه البرجندى ومثلا خسرو وغيره تبع الصدر  
الشرعية ليستلما اذا شهد بموت زيد او قتله ثم ظهر حيا او بروتة هلال ثم مضى  
ثلاثون يوما ولم ير الهلال بلا علة او بولادة امرأة ثم وجدت بكر او بقطع شجر  
ثم وجد قايما قلت لكن تعقبه ابن الكمال والباقي وصاحب من الغفار ومثلا مسكين  
ومحط كلامهم الاقتصار على الاقرار الحقيقي بكذا متعمدا حتى لو قال اخطأت فيه لم  
يعزرا لان العقوبة لا تجرى على الخطأ ذكره ابن الملك وانفقوا انها لا تثبت باليسنة  
اصلا لانه نفى ونقل الكمال وغيره ان الرجوع عنها على ثلاثة اقسام ان مصرعا على ان  
يرجع عن ملل ذلك فانه يعزرا بالضرب اتفاقا او تاييلا لم يعزرا اتفاقا وان لم يعزرا فخل  
الخلافا فعنده **شهر** رسالة لسوقه او محله اجمع ما كانوا يقولوا امين القاضي  
ان القاضي يقر بترك السلام انا وجدناه شاهدا زورا فاحذروه وحذروا ولا يعزروا  
وعنده ما يوجب ضربا ثم يشهد وقيل لا يشهد كما في الحقايق **وتجسس** تاديبا وفيه  
بقوله وما روياه محمول على السياسة وكذا يسجن وجهه اي ولا يسجن بالاجماع كما في  
السراجية واقره القهستاني وفي المخ عن البحر فظاهر كلامهم ان القاضي ان يسجن  
وجهه اذا رآه سياسة ثم اذا تاب هل تقبل شهادته ان فاسقا نعم وان عدلا او  
مستورا لا تقبل ابدا وعن ابي يوسف تقبل وبه يفتي والاكتفاء مشير الى ان التعزير  
بالادارة والاطاعة في الاسواق مع الضرب لم تجز في غير شاهد الزور الا ان القاضي  
الامامي قد نقل في العدة انه جاز في غيره ترك الصلاة عند ذكره القهستاني قلت  
وكتبت في شرح التنوير التعزير عن شرح الجامع الصغير في الاحاديث المناوئ الشافعي  
في حديث اتق الله لا تاتى يوم القيامة يبيع رجل عارقتك له رغا او قرة لها خوار او  
شاة لها ثوان فقل يوحى منه تجريس السارق ونحوه **تتبع** في حفظ **كتاب**  
**الوكالة** مناسبتة ان كلامه الشاهد والوكيل يباع في تحصيل مراد غيره هي  
لغة الحفظ وشرعا اقامة الغير مقام نفسه ترفها او عزرا في التصرف الشرعي  
المعلوم قال للعهد فلا حاجة الى زيادة امر شرعي كما ظن نعم فخرج عنه ابن وكيلي  
في كل شئ فانه يصير وكيل لا يحفظ استحيانا فينبغي ان لا يزداد الحفظ كما في الحنفية وفيه  
ايضا الى القول بشرط وشرطها كون الموكل يملك التصرف نظر الى اصل التصرف وان امتنع  
في بعض الاشياء بعرض كما في الجلاية وغيرها وكون الوكيل يعقل العقد ويقصده  
بان لا يهزل وفيه رمز الى ان علم الوكيل بالوكالة ليس بشرط خلافا لمحمد في بيع توكيل  
الحرا الصبي او البالغ العاقل بقرينة الاتي او الماذون الصبي او البالغ من جهة الولي  
او المولى حرا بالفا او ماذونا كذا فلا قسم ستة عشر لا تسعة او صبييا **مخورا**  
عاقلا او عبدا **مخورا** عن التصرف فلا قسم اثنا عشر ذكره القهستاني ثم ذكر



ضابط الموكل فيه فقال **بطل ما يعقد** هو بنفسه لنفسه لا ما استفاد به  
جهة غيره من التصرفات لان ذلك تنقيد بامر امره فلا يرد توكيل المسبب ميا يبيع  
الجزء لانه عكس والنقض لا يكون الا في الطرد ذكره الزيلعي **وحق التوكيل** باي  
**كل حق** ولا باستيفاءه الا في استيفاء احد وقود مع غيبة الموكل عن المجلس  
بالتمسك وفيه مران صحة التوكيل باثباتها خلافا لابي يوسف واستيفاء التعزير  
ذكره القهستاني **وحق بالخصومة** في كل حق لا دعي بقريته قوله بشرط **رضي الخصم**  
**للمزومها** اي لا يجوزها والمختار لزومها والخصم متعنتا والا لا وهذا ان يقيم  
والالزمت بالاجماع كما ذكره بقوله الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم  
بقدمه ذكره بقوله **لا يجوز للموكل ان يبيع** ~~بما يملكه من ماله~~ **وقد عرفت** بقدمه  
ذكره بن الامام وابن الملك او غايها مسافة سفر او مريد السفر وكيف قوله انا اريد  
السفر ذكره بن الامام على خلاف ما في الدرر ومخرجة اي غير معتادة للزوج الى مجلس  
**الحاكم** او حايضا ونفسا والحاكم في المسجد او محبوسا من غير حاكم الخصومة او لا تحسن  
الدعوى كما في التنوير وعند **ها لا يشترط** **رضي الخصم** مطلقا واختاره ابو الليث وغيره  
والمختار ما قدمنا او يفوض لراي القاضي ولو اختلفا في كونها مخرجة ان من بنات الاشراف  
فالقول لها مطلقا وان من الاوساط فالقول لها لو تكرار وان من الاسافل فلا في الوجوهين  
وله الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لابعده كما في التنوير **وحقوق عقد**  
فيه مبادلة ملكه بملكه بضمه الوكيل الى نفسه اي من غير احتياج الى ان يضيفه لملكه  
كبيع واجارة وصيا عن اقراره **يتعلق به** اي بالوكيل مادام حيا حاضرا عما نقله القهستاني  
وان تبرا منها كما في التنوير وعند الاية الثلاثة تتعلق بالموكل وهذا ان لم يكن الوكيل  
**بحر** كصبي وعبد فلوما ذونين بالعهد عليها استحسانا كما لو عتق العبد خلافا لما  
اذ بلغ الصبي ثم بين الحقوق فقال **فيسم المبيع** ان كان بالبيع ويتسم ان وكل بالشراف فيه  
استخدام ويقبض الثمن في البيع ويطلب به في الشراء ويرجع به عند الاستحقاق وتقام  
بالكسر في عيب مشربه ويرد به ان لم يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا يرد به الا  
بانه وتقام بالفتح في عيب مبيعه وفي شفعة ان كان في يده وكذا شفعة مشربه  
لانه العاقد حقيقة وحمل الكس في الجوهره لو حضرنا بالعهد على اخذ الثمن في اصح  
الا قاييل ولو اضاف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا ذكره بن الملك خلافا  
لما صحه القهستاني قال ولو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع فالحقوق للوكيل الثاني  
هو الصحيح وعزاه للكا في قال والحقوق نوعان حق للوكيل وحق عليه فالاول متبرع  
فيه فلا خير عليه لقبض المبيع خلافا لثاني تسليم المبيع **والملك** ثبت للموكل ابتداء خلافا  
عن الوكيل وان اضاف لنفسه لانه نائب في حق الملك اصيل في حق الحقوق لا مبادلة  
حكمة خلافا للكرخي وحينئذ فلا يعتق قريب وكيل بشرائه اتفاقا لغورية المبادلة

الحكمة

الحكمة وكذا لا يفسد نكاح زوجة الوكيل فالاولى ان يفسد عليه ما يظهر فيه اثر  
الخلاف ذكره القهستاني نعم في الدرر والغرر ما فرغها الاكثر ودعي الاول لان  
البيع عندهم وفي البحر عن المخرج انهم لم يدركوا له ثمرة فيلحفظ **وحقوق عقد** ليس في  
مبادلة ملكه بملكه بضمه اليه **او** **موكلا** اي يحتاج ان يضيفه اليه **او** **اضاف** لنفسه  
لم يصح **يتعلق بالموكل** **لنكاح** **ونخل** لان الوكيل فيها مغير اي حاكم حكاية غيره فلا  
يلزم عليه شيء ذكره القهستاني **وصيا** عن انكار لانه فد اعين الموكل دون اقرار لانه  
مبطل كما مر اودم عمد وكناية وعتق مال وهبة وصداقة واعارة ولقد اع و **هه**  
**واقرض** اي اعطى قرضا واما الاستقراض والتوكيل به باطل به يفتي كما في الخزائن وقد  
صرف في الاجماع وبغيره **والفصارية** واستيعاب واستعارة وارثها فلا يطالب على المجل  
وكيل **الزوج** بالخير **والوكيل** **الزوجة** بتسليمها ولا يبدل الخلع لما مر به سفير محض  
المشتري من المبيع **الوكيل** **منع** **الملك** عن الموكل لانه اجنبى عن العقد فان دفعه اليه  
معه دفعه ولو منع نهى الوكيل **استحسانا** ولا يطالب الوكيل ثانيا لعدم الفائدة في الاخذ  
ثم الدفع ولما لو كان **المشتري** على الموكل دين وقعدت المقاصة به في العقد وهذا  
حيلة الوصول الى دين لا يوكل اليه ذكره القهستاني وكذا لو كان له على الوكيل **وحدة**  
دين عند خلافا لابي يوسف بناء على ان الوكيل ملك لا ابراعده **ولا** **يعنده** **ويضمن**  
الوكيل لملكه ولما كان دينه عليها فالمقاصة تقع بدين الموكل ودين الوكيل ولو ابراه  
عن الثمن معا برى المشتري بامر الموكل دون وكيله قلت ويستفاد من وقوع المقاصة  
بدل بين الوكيل ان الوكيل لو باع من ذابته بدينه صح ويرى ضمن الوكيل لملكه وهي في  
الخير كما في المخرج ومثل الوكيل لاديين عليه مع مولاه **بالوكالة في بيعه** **والشرا**  
الاصل انها ان عتق او عتقت جهالة يسييرة وهي جهالة الفرع المحض كفسر  
صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين  
الثمن والصفة كترك صحت وللا لاثم المراد بالجنس ما يشتمل اصنافا ولم ينوع المص  
خلافا لراي المناطقة وكذا قال لا يبيع التوكيل بشرائه يشتمل اجناسا لانها فاحشة  
كالرفيق لتنوعه لترك حبشه وهندي ذكر وانى وكذا الثوب والدابة وكذا ما هو  
كالاجناس كاللدا لاختلافها باختلاف الاعراض والجيران والمواقع والبلدان  
وان بين الثمن فان سمي نوع الثوب كالهروي جاز استحسانا وكذا ان سمي نوع الدابة  
كالفرس والبغل او بين ثمن الدار والمحلة وبين جنس الرفيق كالعبد ونوعه  
كالتركي او ثمانية نوعا وعمم فقال **اي** ما رايته جاز لقوله اشترى اى ثوب  
شيت اوى دابة اردن ولو قال اشترى رقبة او جارية لخمسة فشرى عيا او مقطوعة  
اليدين لم يلزم وكله اجماعا خلافا للهور ومقطوعة احد اليدين وكذا الوقال



اشترى جارية اطاهها واستولدها فشري رتقا ومحرمه عليه ولورضاع او كثر لم يلزم  
ولو وكله بشر الطعام فهو على اليد ويقتد وقيل على البر في كثير من الامور وهو على الخبز  
في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي محله الويل على الخبز بكل حال واعتبار الكفر  
وفي عرفنا يقع على المهيلا للاكل وبه يقع كما في التوزيع ووجه التوكيل بشري معين كذا  
العبد مثلا بد بين له اي التوكيل على التوكيل وجعل البايع وكيل بالقبض دالة في غير  
الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول باطل ولذا اقال وفي غير المعين  
لا يلزم الامر وجيئنا ان هلك في يد الوكيل فعليه وان قبضه الموكل فهو له وهذا  
عنده وقاله لازم للموكل ايضا وهلاكه عليه اذا قبضه للوكيل وعلى هذا الخلاف  
اذا امره اي امر الموكل الوكيل ان يسلم ما عليه او يصرفه الى فلان وان لم يعين فلان لم  
يجز خلافا لها وهذا بناء على تعيين النقود في الوكالات عنده وعدم تعيينها في المعاش  
عندها ومناذم عدم الفرق بين الهلاك والاستهلاك خلافا للنهائية ولو وكل رجل  
عبد ليشترى نفسه له اي لاجل الرجل فان قال العبد بغير نفسه فليس فيه فباع الموكل نفسه  
العبد لفلان فهو له وان لم يقل لفلان عتق لانه ان تصرف اخر فنفذ عليه وعليه التمسك  
لزال حجره بعقد باشره باذن الموكل وان وكل العبد غيره ليشترى من سيده  
بكذا او دفع المبلغ فان قال الوكيل للسيد اشترىته لنفسه فباع عتق على السيد  
بحاذا كماله ولو لا وه له وكان الوكيل سفيرا وان لم يقل لنفسه فهو مكر للوكيل وعليه  
ثمنه ايضا لان الاول كسبه عبده ولذا اقال وما اعطاه العبد لاجل الثمن للموكل باحتي  
تلتزمه الف اخرى في الصورة الاولى بدل الاعتناق كما على المشتري مثلها في الثانية لما قلنا  
واذا قال الوكيل لمن وكله بشر عبد اشترىته عبدك فقلت وقال الموكل اشترىته لنفسك  
فان العبد معين وهو حي قائم فالقول للوكيل اتفقا ما قلنا لاخاره عن امر مكر استيفاء  
وان ميتا والثمن منقود فكذا في القول للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا بان فقله  
فللوكيل كما قد منا وكذا لو كان العبد غير معين والثمن منقود لانه امين والا فلو وكل للنه  
خلافا لها فالمسئلة مع غايبه اوجه لان العبد اما معين او لا والثمن اما منقود او لا  
فهو اربعة وكل منها اما حي او لا فتدبر للوكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه  
البايع وله ايضا حبس المتاع المشتري لاجله اي الثمن سواء دفعه من ماله او لا لان  
حكما ولو شره نقد ثم اجله البايع كان للوكيل المطالبة حاله هي الحيلة فان هلك قبل  
حبسه هلك على الامر ولا يسقط ثمنه لان يده ليداه وان هلك بعد حبسه سقط  
اي الثمن لانه لا يبيع عندها وعند اي يوسف هو كالمهر فبعضه بالاكل من  
قيمتها ومن الدين وليس للوكيل بشر معين شراره لنفسه عند غيبته حيث لم  
يكن مخالفا خلافا للوكيل بالنكاح واذا تزوجها لنفسه فان شراره خلافا لجنس

ما

ما سمي من الثمن او بغير النقود وقع له الثمن الفة وينحل في ضمن المائة ذكره  
العين وغيره والاصل ان الشراعتي لم ينفذ على الامر ينفذ على المأمور  
بخلاف البيع ذكره في النهر ومصر في خيار الروية فليحفظ وكذا ان امر غير فشره  
بغيبته لما قلنا وان خصمته فلموكل لانه حضر رايه فلم يملكه في الما وفي غير  
المعين هو للوكيل الا ان اضاف في العقد الى مال الموكل او طلق ونوى له ولو كان  
في النسبية حكم بالنقد اجماعا ولو توافقا انها لم تخصه فروايتان ويعتبر في الضرر  
والسليم موافقة الوكيل لا الموكل ولو حاضرا كما في المخرج عن البحر خلافا للعين وان  
لكل واحد استثنى الزبط بان الوكيل اصيل في البيع حضر الموكل او لا واقفه الشرع  
ورده الباقي بان الوكيل نائبه فاذا حضر لم يعتبر نائب ولو قال بغير هذا الزيد  
فباع ثم انكر كونه زيدا امره فلزيد اخذه ان لم يصدق انكاره لان قول بغير الزيد  
اقرار بتوكيله فان صدقه انه لم يامر به لا يخذ جبر الا ان الاقرار يرتد بوجه فان سئل  
اليه طوعا مكره بطريق التعاطي ومن وكل بشرا رطل لحم بد رهم فشري رطلين بد رهم  
بما يباع رطل بد رهم لزم موكله رطل بنصف درهم عنده وعندهما يلزمه الرطلان  
بد رهم ويقولها قالت الثلاثة قلنا انه ما مور يا رطل مقدرة فينفذ الزيد على  
الوكيل ولو بشرى مما لا يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعا لغيره موزون ولو وكل بشر  
عبد بين بعينه او بغير عينها اذا نواه الموكل كما امر فشري احدها جاز لو بقدر  
قيمتها او بزيادة يسيرة والا لولا ان وكل بشرا بها بالف من قيمتها سوا فشري  
احدها بنصفه او باقل وان باكثر ولو يسير الا بل يقع عن الوكيل وقال لا يجوز ايضا  
ان كان ما يتغابن فيه وقد بقي ما يشتري بمثل الاخرى ليحصل غرض الامر فان  
شري الاخرى باقى قبل الخصومة جاز اتفقا لحصول المقصود فان قال الوكيل  
بشرا عتيق غير معين شريته بالف وقال الموكل بنصفه فان كان قد دفع اليه الالف  
صدق الوكيل ان ساوي الالف لانه امين وان لم يساوها فللموكل وان لم يكن دفعها  
فان ساوي نصفها صدق الموكل بلا معين وان ساوها خالفه ففسخ العقد  
ويكون العبد للما مور لما مور من الاصل وكذا الحكم في شراشي معين لم يسم له ثمن فشره  
واختلفا في ثمنه ولا عبرة لتصدق البايع على الاظهر لو قوع الاختلاف في الثمن  
وموجب التالف فخرج وكله بشر اخبه ثم قال الموكل ليس هذا باخي فالقول له  
ويكون الوكيل مشتريا لنفسه وعتق عليه لزمه عتقه على موكله فيواخذه به  
فصل لا يصح عقد الوكيل بالبيع والشرا والجاراة والصرف والسلم وخوها مع  
من ترد شهادته له كاصوله وفروعه وقال لا يجوز مثل القيمة الا في العبد والمكاتب  
الا اذا اطلق له الموكل بيع ما شئت فيجوز بيعه لهم مثل القيمة اتفقا كما يجوز  
باكثر منها والوكيل بالبيع من غير من ترد شهادته له تجوز بيعه بما قل او كثر



وبالعروض وقال لا يجوز الا على القيمة والنقد وبه يفهم كما في البرازية وتجوز بيعه  
بالنسيئة ان التجار وان كان لا كرامة دفعت غزالا لرجل لبيعه لها تعين النقد  
وبه يفهم كما في الخلاصة وهذا اذا باع ما يبيع الناس فلو طول المدة لم تجز عند  
يوسف وعليه الفتوى وتجوز بيع نصف ما وكل ببيعه وان ضربه التبعيض كما في  
القهمستان عن الحقايق وتجوز اخذ كفيل او رهنا فلا يضمن الوكيل ان ينوي اي  
هكذا ما عا الكفيل او ضاع الرهن في يده والمكفول عنه مفلسا ولو ذهب الوكيل الثمن  
من المشتري او ابراه منه او حط منه جاز ويضمن الوكيل الثمن كله في الحال في  
الفصول كلها عند يوسف لا يجوز قلنا حقوق العقد للعاقلة وهذه  
منها وكذا الخلاف لو اجله او قبل به حواله ولو اقاله وسقط الثمن عند المشتري  
ولزم الوكيل وعند ابن يوسف لا يسقط عن المشتري وهذه من مسایل المدونة  
بقية المتون وقد بسطه الباقي والوكيل بالشراة تجوز شراؤه بمثل القيمة وزيادة  
يتغابن بها وهي ما يقوم به مقوم واحد دون الكل وقد روي في العروض دية نهر  
وفي الحيوان دية يارده وفي العقار دية وارده لكثرة وقوع التصرف في الاول وذلك  
في الاخير وتوسطه في الاوسط اي في العشرة زيادة نصف او درهم او درهمان واجامه  
عن حاقب فالعين والحال والنفاء اشارة الى العرض والحيوان والعقار والنون والالان  
والبا اشارة الى نصف درهم ودينار وهذا فيما ليس له قيمة معلومة في البلد فلو  
معلومة كخبر وحكم لم تلزمه الزيادة ولو فلسا واحدا لان اعتبار التقويم فيما يحتاج  
اليه ذكره القهمستان وغيره لا يجوز شراؤه مما لا يتغابن بها التهمة انه شراؤه  
لنفسه ثم الحق بامره ووجد هذا في نسخة مقدم ما وهو قول بعضهم لكن الاول  
اشهر روي في نسخة مبدية تحت تقويم المقومين موخر عن النقد يرا المدكور  
ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة  
وهو اي قولها استحسن كما في الهداية وظاهرة ترجح قولها والمفح به خلافا كما  
في البحر وقيد بالعبد لان ما لا يضره التبعيض تجوز اتفاقا وقد علم مما مر وان وكل  
بشراة عبد فاشترى نصفه لا يلزم الشراة الموكل بل الوكيل الا ان يشتري الوكيل  
قبل الخصومة مع الموكل فيلزم الموكل اتفاقا حصول المقصود ولو رد المبيع على  
الوكيل بعيب بقضائه على امره مطلقا سواره القاض بينه او تكول او اقرار وهذا  
فيما لا يتخلل مثل كسنا واصبح زيد هو كذا فيما نحن مثله ان بينه وتكول وامان  
كان باقراره ولا يلزم الوكيل لان الاقرار حجة قاصرة ولو باع نسيئة وقال الموكل امرتك  
بالنقد وقال الوكيل بل اطلق صدق الموكل وصحة في المضاربة والمضارب عملا بالاصل  
في كل منهما اذا اصر في الوكالة الخصومة وفي المضاربة العموم واعلم انه لا يصح تصرف احد  
او يبيع وحده فيما وكل به اي بطلام واحد في كل ملك يمدل كطلاق بعوض الا فيما

اذا وكلها على التعاقب بخلاف الوصيين كما ياتي في بابه وفي خصوصية بشرط ان لا  
حضرته على الصحيح الا اذا انتهى الى القبض فحتى تحت كما في الجوهرية وفي رد دية وقضا  
دين عليه وطلاق زوجته وعق عبده لا عوض فيها فلو بعوض لم ينفذ احدها الا  
باجازة الموكل والوكيل الاخر وان لم يكن حاضرا عند الثاني وعزاه الحاكم للاصل ذكره  
القهمستان في سبجي زاد في الدرر والغرر وغيرها بشرط اخر وهو ان لا يعلقا عشيتهما  
وكذا انه يبرر دين وتسلم هبة وقضاه دين واما اقتضاه والوصاية والمضاربة والقضا  
والتكميم والتولية على الوقف فلا وكالة لان منفرد احدها كما في الشورى وليس للوكيل ان يوكل الا  
بأذن موكله الا في دفع زكاة وفي قبض الدين لمن في عياله وتكدير الثمن له والتفويض الى  
رايه بقوله اعمل برأيك في الا في طلاق وعناق فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول والثاني  
فلا ينعزل بعزله ولا عنونه وينعزل عن الاول وقد مر نظيره في القضا فيلحفظ وان وكل  
بلا اذن فعقد الثاني خضرته جاز وتتعلق حقوقه بالعاقلة على الصحيح وكذا الوعد بخيثة  
فاجازته او كان قد قدر الاول الثمن للثاني وقد قد مناه ولا يجوز لعبد ان يملك ما تب التصرف في  
مال طفله ببيع او شرا ولا تترفعه لان الرق يقطع الولاية وكذا الكافر في حق طفله المسلم  
لما قلنا فرغ لو باع الموكل وباع الوكيل ولم يعلم السابق او باع معا فبيع الموكل اولى عند  
محمد وعند ابن يوسف يشتركان وتخير ان ذكره الباقي وسبجي باب الوكيل بالخصومة  
والقبض اي قبض الدين ونحوه للوكيل بالخصومة القبض خلاف الزفر والفتوى اليوم على  
قوله لفساد الزمان ومثله الوكيل بالتقاضى اي اخذ الدين يملك القبض على اصل الرواية  
والفتوى انه لا يملك كما في الهداية وغيرها قلت وهذا في نيف وخمسة كما قاله الزاهد  
كليف في نيف بعد الالف وفي البحر عن السراجية والقهمستان عن المضمرة ان حكم عرف  
التجار وبه يفهم فيلحفظ والوكيل بقبض الدين بالخصومة قبل القبض عنده خلافا لهما  
والخلاف فيمن وكله الدين ايا من وكله القاض بقبض دين الغائب فلا يملكها اتفاقا لا خبر  
عليها يعني ما لم يغب موكله واذا غاب تجبر عليها لدفع الضرر كما في الشرع بلانية عن  
رهن الدين والوكيل باخذ الشفعة بالخصومة قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع  
في الهبة او بالقسمة او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بعد ما شره لا قبلها وليس للوكيل  
بقبض العين بالخصومة اتفاقا لانه كالرسول والوكيل الصحيح ولا يملكها وكيل اللازمة  
فلو رهنه ذواليد على الوكيل بقبض عبد ان موكله باعه منه تقصير يد الوكيل اي وقف  
الامر حتى تخضر الغائب ويعيد البيعة فلذا قاله ولا يثبت البيع فيلزم اعادة البيعة اذا  
حضر الموكل وهذا استحسان لانه خصم في قصريه كما تقصير يد الوكيل بنقل الزوجة  
من مكان الى مكان او نقل العبد ولا يثبت الطلاق والعق لو رهنها عليها بلا حضور  
الموكل اي فتقبل في قصريه فقط استحسانا واقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند  
القاض صحيح لا عند غير القاض استحسانا خلافا لابن يوسف فانه يوجب عند



قلنا الخصومة يراى بها الجواب ولو اقرار اعلا بعموم المجاز وان اعزل باقراره ولنا اقال  
لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس نقض اقراره عن الوكالة واذا لم يصح اقراره  
في غير مجلس القاضي لا يدفع اليه المال للتناقص وصار كالأب او الوصي اذا اقر في  
مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال لان ولايتها نظرية ولا نظرية في الاقرار على  
الصغير ولا يصح توكيل رب المال كقبض ما على المكفول عنه لان عقد ام الركن  
وهو العمل للغير ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان  
صدق صاحب الدين فيها والا امر بالدفع اليه ايضا لانكار الوكالة ورجوعه  
به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك لا يرجع عليه عملا بتصدق بقاءه الا ان كان  
قد ضمنه عند دفعه لقد رما يأخذه الدين ثانيا لا مأخذه الوكيل لانه امانة  
وضمن الامانة باطلا ذكره الزيلعي وغيره او كان دفعه اليه عاجلا مجرد ادعائه الوكالة  
غير مصدقة وكالته وهذا يعنى صورتي السكوت والتكليف بكونه الوكيل له قبضت  
منكر على ابراهيم من الدين فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك ومن صدق مدعى  
الوكالة بقبض الامانة لا يومر بالدفع اليه على المشهور خلافا لابن الشحنة ولو  
دفع لم يملك الاسترداد مطلقا امر بكونه الحكم لو صدق في دعوى شراها من المالك  
لانه اقرار على الغير ولو صدق في ان المالك مات وتركها الى الامانة كالوديعة ميراثا  
له او وصية امر بالدفع اليه عملا باتفاقها وهذا اذا لم يكن على الميت دين مستغرق  
ولو انكر موته وقال لا ادري لم يؤمر بالايبينة ولو ادعى المدعيون على الوكيل بقبض  
الدين استيفا الدين ولا يبين له امر بدفعه ولو عقلا اليه اي الوكيل لان جوابه  
تسليم ما لم يبرهن وله خليف الموكل لا الوكيل ولذا قال ولا يستحقه انه ما يعا استيفا  
موكله لان نايب والنايب لا يخفى في الايمان خلافا للزفر بل يتبع رب الدين ويستحقه  
ما استوفاه رعاية لثبته ولو ادعى البايع على وكيل الرداء لعيب ان موكله رضى به  
اي بالعيب لا يومر بدفع الثمن قبل حلف المشتري والفرق ان القضاء هنا فيه فلا يقبل  
النقض خلافا لما مر خلافا لهما ومن دفع اليه اخر عشرة ينفقها على اهله مثلا  
فانفق عليهم عشرة من عنده حال قيامها ولم ينفق العقد الى غيرها فهي  
قصاصا استحقا لان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشرا وقيدها بخال قيامها الا انها  
لو كانت وقت انفاقه مستهلكة اذ اضاف العقد الى عشرة نفسه ضمن وصار مشتريا  
لنفسه متبرعا بالاتفاق لان الداهم تتعين في الوكالة كما في البزازية وغيرها  
نعم في المشتري لو امر به ان يقبض من مديونه الف او يتصدق فتصدق بالف ليرجع  
على المدعيون جازا استحقا فخرج وصح انفق من ماله وماله اليتم غايب فهو متطوع  
الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع كما في التوزيع لان قول الوصي غايب يقبل في  
الاتفاق لاني الرجوع الا بالاشهاد كما في البزازية قلت لكن في القينة والخلاصة

والخاتمة

والخاتمة له الرجوع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وفي الجني لوشري الطفل  
ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع رجوع لول مال والا لا لوجوبها عليه جنيته ومثله  
لوشري له دارا او عبدا يرجع سوا كان له مال او لا وان لم يشهد له يرجع له كالعناي  
يوسف وهو حسن يجب حفظه بار عزله الوكيل الوكالة من العقود الغير  
اللامنة كالعارية فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا او غايضا  
دعوى صحيحة على غريم فلذا اقال للموكل عزله وكيله متى شاء الا اذا تعلق به حق الغير  
وعلم الوكيل بالوكالة والا فلا عزله بكل حال كما في الشربة لانية لوكيل الخصومة يطلب  
الحكم او كانت في ضمن النكاح او الرهن او بيع الوفا او جعل امر امراته بيد هاشم  
جن الزوج ويتوقف انعزاله القصدى على علمه فتصرفه قبله صحيح كما للوكيل عزل  
نفسه بشرط علم موكله كما في الزيلعي والاشبهه لكن في فروقها يملك الوكيل عزل نفسه  
لا الوصي بعد القبول وفيه ما فيه وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده  
شهر عند ابن يوسف وجعل عند محمد وهو المختار وصح في الدرر وغيره لكن  
في الشربة لانية عن الجنييس والغاية وغيرها المختار شهر وفيها عن المضمنات وبه  
يفتى وكذا في القهستاني ونقل الباقي عن قاضي خان من فصل فيما يقضى بالجهته ان  
انه قول ابن حنيفة وان عليه القوي انتهى فيلحفظ وتبطل بطله بطله بدرا الحرب مرتدا  
عنده خلافا لهما فان حكم بطله تبطل عندهم فلو عاد مسلما ولم تحكم بطله  
عادت عندهم وان حكم به ثم عاد تعود عند محمد خلافا لابن يوسف كما في القهستاني  
عن الكرماني وخوفه في البرجندى لكن في الميز عن البرجندى لا تعود بعوده مسلما  
على المذهب ولا بافاقته فتأمل وهذا كله في الوكالة الغير اللازمة اما اللازمة  
فلا تبطل بهذه العوارض كما في الميز وغيره وكذا تبطل بعجز موكله مكاتبا وجرحه  
ما دونها وافتراق الشريكين ولا فرق هنا بين عمال الوكيل وعلمه لانه عزل حكمي  
كما اشترنا اليه ويأتي وكذا ينعزل بلا عزل بل بنهاية الشئ الموكل فيه بان تصرف  
الموكل بنفسه فيما وكل به تصرفا بعجز الوكيل عنه سوا علم به او لا كالبيع والاعتاق  
ولو لا بعز عنه كما اذا اذن للعبد في التجارة او رهنه او اجاره او طلقها واحدة والعدة  
باقية فلا ينعزل وتعود الوكالة اذا عاد اليه قديم ملكه او بقى اثره ولو باع الموكل  
بالبيع والوكيل معا فهو بينهما عند ابن يوسف وكذا يشتري من الموكل عند محمد لانه  
باع ملكه فهو اولى كما في القهستاني عن الاختيار وغيره وقد قدمناه وفي الخلاصة  
لو ملكه بشرا حنطة بعينها او بيعها فحلت دقيقا او سويقا خرج من الوكالة ولو  
وكله الى عشرة ايام هل تنتهي بخره عشرة روايتان والا فلا يحفظ واعلم ان  
لا بشرط في الموت اي موت الموكل وما بعده من الجنون والحق والعجز والحجر  
والافتراق وتصرف الموكل علم الوكيل لانه عزل حكمي والعلم شرط للعزل الحقيقي



كما في القهستان عن الجواهر وغيرها قلت والى اصل كما حارته في شرح التنوير ان الوكالة  
بيح الرهن لا تبطل بالعدل حقيقة او كليا ولا بالجنح من عن الاهلية بخلافه ورد  
وفيها عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيقي بل بالحكمي بالخروج عن الاهلية فخصيص  
الشريعة وغيرها كالبرجندى والطلاق الدر لا يخلو عن نظر فقد بركت **الدعوى**  
مناسبتها للوكالة بالخصوص ظاهرة **لغة واحدة** واحد الدعوى بفتح الواو وكسر هاء غير  
منونة لان الفها للتاثير اسم من الاداء عام مصداق في زيد على غيره وما لا ي طلبه الاخذ  
العين او الدين فزيد المدعي وغير المدعي عليه والمال المدعي والمدعي به غلط كما في  
المغرب والكافي وغيرها وفي النهاية وغيرها لغة اضافة الشيء الى نفسه حال المسألة  
والمنازعة جميعا وخصها الفقهاء حال المنازعة وقد اختلفت عباراتهم في حدها  
واختار المصنف تبعا للوقاية وغيرها انها شرعا **اجار** اي عند القاضي او المحكم فانه شرط  
كما في الاختيار **حق** معلوم فانه شرط وفي شمول دعوى المنفعة خفا والاطلاق في الوضعين  
لا يخلو عن شيء ذكره القهستان في حقيقة او كليا ليعم الوكيل والولي والوصي وكذا ايراد  
بالحق في التعريض ما يعم الوجودي والعدمي ليعم دعوى دفع التعرض اذا لم يسمعها  
بخلاف دعوى قطع النزاع **على غيره** اي حضوره والا فلا تسمى دعوى ولما كان مدعي  
الباب على المدعي والمدعي عليه فسرهما مع الاشارة الى الحكم فقال **والمدعي شرعا من**  
**تجبر** اي لا يكره عما هذه **الخصومة** اي الخصامة وطلب الحق فلا يشك لما كان فيه محاميا  
من وجه اخر كما اذا قال قبضت الدين بعد الدعوى فانه لا تجبر على هذه الخصومة  
اذا تركها **والمدعي عليه** من تجبر على هذه الخصومة والجواب فلا يشك بوجه اليتيم  
فانه مدعي عليه معني فاما اذا كان لليتيم حق مما اخرجت تجبر القاضي على الخصومة  
نظر لليتيم زاد الباقي في الحد بعد دعوى صحيحة لينطبق على الحدود وكوفي البلاد  
قاضيان كل في محلة فالجبار المدعي عليه عند محله بفتح كما في البرازية اي ولو القضاة  
في المذاهب الاربعة واحد من اهل العسكر كما في المنع عن المحرم ذكر ان هذا الوكل  
في محلة فلو الولاية لقاضيين فالشرع على محرم واحد على السواء اعتبر المدعي قلت ورايت  
خطه على هامش البرازية انه اذا كانت المذاهب الاربع في مجلس واحد فلا ينبغي  
ان يقع الخلاف في اجابة المدعي لما انه صاحب الحق انتهى وافتي بعض موالي الروم  
بانه ان انضم اليه احتمال ظلم فلما عي عليهم والله الموفق وركتها اضافة الحق لنفسه  
اول من ناب منابه واهلها العاقل المميز وشرطها مجلس القضاء وحضور خصمه ومعلومية  
المدعي وكونها ملزمة وكون المدعي بما احتمل الشبهة فدعوى ما يستحق وجوده  
باطلة وحكمها وجوب الجواب على الخصم وبسببها تعاقب الباقي المقدربقا على المعقولات  
**ولا تصح الدعوى** مفاده ان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيح ما يتعلق  
بها احضار الخصم وجوب الحضور والمطالبة بالجواب ولزوم احضار المدعي والعامة

بخلاف ذلك وهي تفسد بشيئين بان لا تكون ملزمة لشيء على الخصم اذا ثبت كمدعي  
على غيره انه وكيله وثانيهما ان يكون المدعي مجهولا في نفسه كما في الكفاية والكافي  
وبغيرها **الا بذكر شيء معين علم جنسه** وقد قيل ووزنه ووصفه ونوعه  
وسببه كبيع او قرض ومفاده انه لو كتب صورة دعوى بلا عجز عن تقريرها لم يسمع  
ذكره القهستان فان كان المدعي عادي اذ كان يدعي عليه لانه حقه وان كان المدعي  
عينا فان تقليد اذ كانها في يد المدعي عليه اي في تصرفه فلا تختص بالدين بغير حق  
لاحتما لكونه مرهونا او محبوسا في يده بالثمن وهذا في المنقول بخلافه واختلف  
في العقار والمختار عند كثير من يقول في العقار ايضا ذكره القهستان ونقله البرجندى  
عن العمادية قال وعلى هذه الرواية فلا يحتاج الى الفارق انتهى على ان تصرفهم به  
في المنقول لا ينبغي الحكم بما عداه كما في الشريعة لانه نعم ظاهرا انهم لو شهدوا  
انه ملك المدعي بلا ذكر انه في يده بغير حق لم يقبل والاخر انه يقبل كما في خزائن المفتين  
واقره القهستان وذكر انه يطل عليه لانه حقه ولا بد من احضارها ان امكن  
وعلى الغرض احضارها ليشترار اليها عند الدعوى وعند الشهاداة وعند الاستحلال  
وان تعذر احضارها بان كان لجلها مونة وان قلت يدعي المدعي قيمتها فلو لم يذكرها  
لم تصح الدعوى اتفاقا والقاضي ان يحضر بنفسه او يبعث امينا ليشترار اليها والا اكتفى  
بذكر القيمة لانها مثلها معني وهذا اذا اراد اخذ عينها او مثلها في المثل اما لو اراد اخذ  
قيمتها في القيمة اكتفى بذكر القيمة وكيف لا يحتاج الى اجمال ايضا ولا يحتاج لذكرها في دعوى الغصب  
الصحيح فحلف خصمه وفي دعوى العقار لا يحتاج الى قوله بغير حق وقد قد مناه ولا  
ثبت اليد فيه بتصادقها بل ببينة او يعلم القاضي في الصحيح فلذا استغنى عن زيادة  
بغير حق فتأمل ولا بد فيه ايضا من ذكر البلد والمحل والحدود الاربعة في الدعوى  
لانه يعرف بها وفي الشهادة ولا بد ايضا من ذكر اسم اصحابها ونسبتهم الى  
الحد وفي الرجل المشهور يكتفى بذكره لحصول المقصود والكفاية بشهرة الدار  
ايضا فان ذكر ثلاثة وترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا يصح لان المدعي يختلف  
به ولا يختلف بتركه ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد كما في الفصولين وفي القاعدة  
انما يشترط ذكرها اذا انكر المدعي عليه واما اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي بامره بالتسليم  
اليه لان الجهالة لا تصرف بالقرار واذا صح الدعوى سال القاضي الخصم عنها فان اقر  
حكم عليه باقراره لانه حجة بنفسه وان انكر سال المدعي البينة فان اقامها فيها  
والاحلف الخصم ان عليه خصمه لانه حقه فان حلف انقطعت الخصومة حتى تقوم  
البينة فتسمع البينة بعد يمين الخصم على ما هو الصواب قلت ولا يظهر بها ان  
المنكر على الصواب ايضا حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزيلعي وغيره وأشار  
الى انه انما يترتب التحليف على صحة الدعوى فيحلف فيما لا يشترط فيه الدعوى



حق الله طلاق ووقف وقام في العادة قلت ومفاده اشتراط صحة الدعوى للمدين  
فلحفظ والى انه لو حلف المدعي لم يعتبر وان كان في مجلس القاضي فيحلفه القاضي ثانيا  
وكذا لو حلفه القاضي قبل طلبه حلفه ثانيا بطلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند الزوجين  
الا في مسائل منها تخلف الشفيع انه ما ابطال شفيعه وقام في العادة قلت ويشق  
ان يستثنى من كان له دين على الميت فانه حلف قبل طلب الوصي والوارث بالاجماع انه  
لم تستوف دينك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيرها واقره القهستاني وغيره فان كل  
مرة او سكت بلا افة من خرس او طرش فانه كقول حلفا **فقط بالنكول** حج ونقد فصار  
هو الصحيح فلو قال بعد القضاء انا حلف لم يلتفت اليه **وعرض القاضي** **اليمين ثلاثا** من  
الميراث ثم القضاء عليه بدعوى المدعي **احوط** وقيل واجب حتى لو قضي بعد العرض  
لم يصح واليه ذهب الحاكم كافي قضا المنية ذكره القهستاني ولو قال لا اقر ولا انكر الاستحلف  
بل بحبس ليقر او ينكر كافي التنوير ولو اصاب على اعيان حلف عند غير قاض ويكون بريئا  
فهو باطل وكذا الواسطي على ان المدعي لو حلف فالحكم ضامن المال وحلف لان  
فيه تغيير الشرع قلت ومفاده صحة الدعوى لصحة الصلح ومرفى باب الاستحلف  
خلافاً وسيجي في باب فتنه **ولا ترد يمين عامداً ولا يقضي بشاهد يمين الحدي**  
**المشهور** والكاتب كالمثوان الزانية على المدعي واليمين على من انكر خلافاً للشافعي فيها  
**ولا يحلف المنكر** عنده خلافاً له في تسعة امور صورة والشر من عشرين معنى  
ذكره القهستاني قلت وقد كتبت في كتاب الشركة انه لا خليف في ينف وستين مسئلة  
وحررتها ثمة مما لا مزيد عليه فان شئت فارجع اليه **نكاح** انكره هو او هو ورجعة  
مجدد ما هو او هي بعد عدة **وفي ابل** انكره احدهما بعد المدة **واستيلاد** تنجيه  
الامة ولا تناق عكسه لثبوت باقراره **ورق ونسب** بان ادعى على مجهول النسب  
انه قنه او ابنه او بالعكس **ولا اعتاقه** او موالاة ادعاه الاعلام والاسفل **عند**  
**تخلف** ومبني الخلاف ان النكول عنده بدل وعندهما اقرار والاقرار بحري في هذه  
الامور فحلف على صورة انكار المنكر لا على دعوى المدعي فيقول بالله ما بيننا  
نكاح قائم **وبه يفتي** عموم البلوى كافي الاختيار وغيره وفي النهاية قال المتأخر  
ان المدعي متحنتا فيقول لها ومطلوما فيقول واقره القهستاني والبرجسي  
**والخلف** عندهم جميعا في **حلف** خالص لله كزنا وشرب وسرقا ومغلق حقه تعالى **حلف**  
**وكذا في لعان** لانه كالحديث بالشبهة الا اذا تضمن شيء من هذه المذكورات حقا  
للعبد فحلف عندهم كهم ونفقة وارث وكان علق عتق عبده بزناه فللعبد خليفه  
فان نكل ثبت العتق لا الزنا وشارلي في المستثنيات فقال **والسارق** **تخلف** اجماعا  
لاجل المال فان نكل ضمن ولم يقطع لانه المال يثبت بالنكول الذي فيه شبهة خلاف  
القطع **وتخلف الزوج المنكر** اذا ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا لما ذكرنا فان

نكل ضمن نصف المهر وكذا تخلف الزوج في النكاح ان ادعت مهر او نفقتها وتخلف  
المنكر في النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرها بحري لقيط انه اخوها وان  
اولى شخصاتها وامتناع رجوع في شبهة لانه اخوة فالترا الواجب يستحلف فان نكل  
ثبت الامتناع دون الاخوة وتخلف في القصاص بالاجماع في النفس والاطراف فان  
نكل في النفس حبس حتى يقر او تخلف وفيما دونها يقتصر عنده وعندهما يضمن  
الارث فيهما لان النكول اقرار وفيه شبهة فلتزم الدية في صورتين وله ان  
الاطراف يسلك بها فسلك الاموال بخلاف النفوس وقالوا يستحلف في التعزير اتفاقا  
فان نكل عزر قلت **وجيل** دفع يمينها الوادي نكاحا حيا ان تزوج فلا تخلف كما حرر  
في شرح التنوير فان قال المدعي لي بينة حاضرة اي في المصير وطلب يمين حصة **تخلف**  
خلافاً له والصحيح قوله كما في المضرات وغيرها ولو حاضرة في مجلس الحكم لم تخلف اتفاقا  
ولو خارج المصير تخلف اتفاقا **ويكفل نفسه ثلاثة ايام** هو الصحيح وقيل لجلسه الثاني  
ولو لسبعة ايام وجه وقيل لراي القاضي ورجح بانه الاشبه برأي الامام ذكره الباقي  
ولو قال لا بينة لي او لا دفع لي لم يكفل بل تخلف وتقبل البينة بعدة كما مروا بشرط  
عند الخليف ان لا تسمع بعده كما في شهادات المنية ومفاده انه لو كان له بينة  
عادلة حاضرة ولم يقبل بل كان له ان يستحلف كما قال سيف الائمة كنف قال شرف  
الائمة هذا اذا ظن انه ينكل وما اذا ظن انه تخلف كاذبا فلم يقبل في الخليف كما في  
قضا المنية واقره القهستاني فان ادعى عن اعطى الكفيل **لازم** بنفسه او امينه اي  
**دار معه حيث دار الا اذا دخل داره** فيجلس على الباب وليس له منعه من العمل الا اذا  
اعطاه نفقة ونفقة عياله ولو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فالحيار  
للمطالب ما لم يكن ملازمة ضرر يمين فيجسد دفع الضرر عنه كافي حلال الهداية قلت  
ومن القضاة من اوجب حبسه لا احتياج المدعي لطلب شهود وغيره ذكر القهستاني  
وان كان غريبا اي مسافرا يكفل او يلازم قدر مجلس القاضي لا غير دفع الضرر حتى لو  
علم وقت سفره يكفله اليه فان برهن فيها **والا تخلف** ان شا **واليمين** الذي يقضي بالنكول  
عنه يكون بالله **تعاذون** غيره اي للناطق قلت واما الاخرس فحليفه بان يقول القاضي  
عليك عهد الله ان كان كذا فيشير بنعم والا لا بالله انه كان كذا الا انه اذا قال نعم يكون  
اقرارا لا يمين كما في الشرع لا لية وغيره اذ في شرح الوهبانية ولو اجماعا كتب له الجيب  
خطه ان عرفه والا فبشارته ولو اجماعا ايضا قابوه او وصيه او من نصبه القاضي انتهى  
فلحفظ **لا مطلقا وعناق** وخوها فانه حرام ولذا لو قال المدعي حلفه بالطلاق يكفر  
عند البعض كما في سير المضرات **وقيل ان ارج** وبالجملة **الحكم** على الخليف به **حذرك** الخليف  
**بعض في نكاحها** ونهم بالخلف بالله فلو لم يسمع ذلك لذهب دماء الناس واموالهم  
وان ارج المستغنى يفتي ان الراي للقاضي كما في الشرع لا لية لكن لو حلفه به فكل ففقه



عليه لا ينفذ قلت وفيه انه يفوت ما من حفظ ما يهمل واموالهم بالخلف به  
اللهم الا ان يقال انه اذا احتزر عنه فحسب ان يقرب المدعي ذكره الباقان لكن جعل في  
التنوير علم النفاذ قول الاكثر قال مصنفه في محله تبعا للشيخ في نحو فعل قول الاقل  
ينفذ فلا فلا فائدة انتهى اللهم الا ان يقال لعل فائدة ما ذكره الباقان في غير ذلك  
وقالوا لو حلف بالطلاق مثلا ثم برهن على المال لعل يظهر كذب خلاف والمفتوى انه  
ان ادعاه بلا سبب فنعم وان به فلا يجوز وجود الترضي ثم الا برأوا الا ينفذ في حفظ  
ويحفظ اليدين بذكر صفاته تعالى وقيد به بعضهم بقاسق وما له خطر ان شاء القاضي  
ذلك وختر من التكرار زاد في التنوير تبعا للزبلي وغيره انه لو نكل عن التعليل لا  
يقض عليه بشئ انتهى قلت ولم ار من جعله كالاول قنابل لا يستحق التعليل على  
المسلم بزمان او مكان كما في الحادي وظاهرة انه مباح وظاهر التفهيم ان كالهدياية  
وغيرها انه مشروع لنفيهم وجوبه وظاهر الحكماني انه غير مشروع ومثله عليه الزبلي  
فتنبه وغلظ على غير المسلمين اعتادوه خبيثة **خلف اليهودي بالله الذي التوراة**  
**على موسى والتصرياني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق**  
**النار ولو اتفنى بالله كفى كالمسلم كما في الاختيار** وعنه لا تخلف الفرق الثلاث الا بالله  
كما في الكافي والوثني وغيره من المشركين بالله تعالى وحده وكان القياس تخلف  
بالله الذي خلق الاوثان الا انهم قالوا ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى فلا يخلط  
بالصنم وغيره ذكره البرجندي والتفهيم في حزم بن الكمال بان الدهرية لا يعتد  
تعالى عليه فيما اذا اخلفون فيحرر والفرق الاربعة لا اخلفون في معابدهم كراهة  
دخولها وتخلف القاضي في دعوى سبب هو فعل يرتفع على الحاصل اي على صورة  
انكار المنكر وفنصره بقوله ففي البيع والنكاح بالله ما يستلزم بيعه قايما في الحال او نكاح  
قايما في الحال وفي الطلاق ما هو باين من ذلك لان وفي الغضب ما يجب عليك رده وفي  
الوديعة ما له هذا الذي يدعي في يدك وديعه ولا يشئ منه ولا له فكل ذلك لا يخل  
تخلف فيما ذكر على السبب اي الفعل المرتفع برأيه كقائه وطلاق واسترضاء فلا تخلف  
خو بالله ما بعته او نكحته او طلقها باي حاله قد يطرأ عليه الاقالة والخلع والنكاح  
فيتضرر الخصم وهذا كله عند الطرفين خلا لا ييوسف فعنده تخلف في جميع  
ذلك على السبب وعنه انه تخلف عما انكره من الحاصل او السبب وعليه اكثر  
القضاة وقيل مفوض لرايهم اي اذا قال المنكر للقاضي لا تخلف على السبب فان  
الانسان قد يبيع ثم يقبله فانه تخلف على الحاصل كما في الهداية وغيرها قلت  
لكن ذكره في الذخيرة وغيرها انه لا يخلف الا على الحاصل في ظاهر رواية اصحابنا  
الا ان الزم ترك النظر للمدعي فعلى السبب بالاتفاق ولذا قال فان كان في الحلف  
الحاصل ترك النظر للمدعي حلف على السبب اجماعا اي على صورة دعوى المدعي

كل دعوى

للدعوى الشفعية بالجوار ونفقة المبتوتة والخصم ليراهما كونه شافعا ولا اعتبار  
بذهب المدعي عليه لمصلحة عارضه السقوط ولا تخلف على السبب بلا خلاف  
في دعوى سبب اي فعل لا يرتفع بعد وقوعه برأيه كما مر كعبه مسلم يدعي العتق  
لعدم تكريره والهرب لدار الحرب ثم السبي نادر الا انه رواية عن ابي يوسف وفي الظاهر  
انه تخلف على الحاصل كما في الذخيرة واقره القهستاني قال ويدخل في الكافي ما اذا  
بنى على جابط غير اوجرام ميزابا على سطح او رمي ترابا في ارضه او حفر نهرا في ارضه  
بما لا يتكرر فخلف على السبب وعنه للاختيار خلافا لعل الكافر والامة ولو مسلمة  
اذا ادعيا عتقها فيتكرر ردها بالحق تخلف سببها على الظاهر على الحاصل قلت  
والحاصل اعتبار الحاصل الاضرار مدعي وسبب غير متكرر ومن ورث شيئا فادعاه اخر  
حلف الوارث على العلم لا على البتات واما ان اشتراه او وهب له فعلى البتات والاصل اعتبار  
فعل نفسه على البتات وفعل غيره على العلم الا في الرد بالعيب كدعوى المشتري باق المشتري  
تخلف باي دعوى البتات مع انه فعل غيره لكن لما ضمن بنفسه سلامة المبيع حلف على  
البتات ومتى لزم البتات فخلف على العلم لا يعتبر وكذا لو نكل لا يعتبر كونه كما في الحادية  
واعلم انه لو افندى المنكر بمينه مثل المدعي او اقل او صاح عنها اي عن يمينه على اقل من  
المدعي مع الافتداء والصحة ولا تخلف المنكر بعده ابدا لانه اسقط حقه قيد بالقد والصحة  
لان المدعي لو اسقطه اصلا او وهبه له او باعه منه بعشرة مثلا لم يحز وله خليفه  
لعدم ركن البيع اذ اليمين ليست بمال فرع لو استخلفه خصمه فقال حلفتني مرة  
ان عند حاكم او محكم وبرهن قبل والا فله خليفه كما في الدرر قلت ولم ار ما لو قال اني قد  
حلفت بالطلاق ان لا اخلف فيحرر **بالحالف** قد علم من الواحد ذكر عيين الاثنين  
فقال ولو اختلف الوارث للاستيفان في قدر الثمن او وصفه او جنسه او في قدر المبيع  
او فيها معا حكم القاضي لمن برهن وفي الوفاية وغيرها لو اختلف فيها فاليمين للبايع  
لوفي الثمن والمشتري لو في المبيع نظرا لزيادة الاثبات فتدبر وان برهن اجمعا فللمشتري  
الزيادة اليمنية وان عجز عن البرهان في الصور الثلاث قيل لهما اما ان يرضى احدهما  
بدعوى الاخر والا فسين البيع فان لم يرض احداهما بدعوى الاخر خالفنا على النفي في الاصح  
ولو قيل قبضه استحقاقا لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار ويبدى في بيع العين  
بالدين يمين المشتري في الصور الثلاث على الصحيح لانه البادي بالانكار وفي المقايضة  
بابها شالا استوياها في الانكار ومن نكل منها لزمه دعوى صاحبه بالقضاء وان حلف  
ففي القاضي البيع بينهما بطلب احدهما او طلبها ولا يفسخ بالخالف ولا يفسخ احدهما  
بل يفسخها كما في الحرير باختلفا في ثمن ومبيع لانه لا تخالف في غيرها كما لو اختلفا  
في الاجل اي في اصله او قدره لرجوعه لوصفه واختلفا في شرط الخيار كذا لو قبض  
بعض الثمن او بعض المبيع او في الخط والابر او مكان دفعه السلم ذكره القهستاني



وغيره اوفى وصف البيع اوزقه كما حرت في شرح التنوير وحاشا منها المنكر لنحو  
اجل وخيار ولا تخالف اذا اختلفا في قدر الثمن بعد هلاك كل المبيع في يد المشتري على  
الصحيح او خروجه عن ملكه او تعيبه بما لا يرد به وحلف المشتري الا اذا استهلك في يد  
البائع غير المشتري وعند محمد والشافعي يتخالفان وفي تفسير البيع وتلزم القيمة اي  
قيمة الهالك يوم القبض وهذا هو الثمن ديناً فلو مضى في الحياض او اجماعاً وكذا الخلاف  
**لو تعذر الرد بان تعيب وهو قائم لهلاكه حكماً ولا تخالف بعد هلاك بعضه في يد المشتري**  
او خروجه عن ملكه كعبد بين مات احدهما الا برض البائع بترك حصته الهالكاً اطلاقاً  
فيصير كأن العقد وقع على القائم فينصرف الاستثناء الى الخلف وهذا اعلم من ترجيح الجمهور  
وصرفه مشايخ به لحليف المشتري وهذا عنده وعند **يخالفان ويرد الباقي**  
ويكون القول للمشتري في حصته الهالك عند اي يوسف مع العيين وتلزم المشتري  
قيمته اي قيمة الهالك مع رد الحى وتعتبر قيمتها في الانقسام يوم القبض كما في الكافي  
وغيره قيل ليس في كلامه مرجح غير تشيئة قيمتها وانما ذكر في الهداية حيث صرح بها  
في عبد بين وصوابه وتعتبر القيمة التي في وقت التشيئة ظاهراً باعتبار الهالك وغيره  
كما لا يخفى فاذني نظري ذلك وانما قلنا في يد المشتري لانه لو هلك في يد البائع تخالفنا  
على القائم عند حكم في المضرة وان اختلفا في قيمة الهالك فيه فالقول للبائع لانه منكر وان  
برهنا فبرهنا ايضا اول اثباتها الزيادة في قيمة الهالك وكذا الحكم ان اختلفا في قدر  
الثمن بعد اقاله البيع ولا يثبت تخالفنا وعاد البيع ان لم يقبض البائع المبيع حكماً الاقالة  
واما ان قبضه حكماً فلا تخالف عند الشيخين خلافاً لما في بعضه يتخالفان ايضا والاول  
اصح لموافقته للقياس ولو اختلفا في قدر راس المال بعد اقالة عقد السلم فالقول  
للسلم لانه منكر ولا يعود السلم لان اقالته لا تختم الفسخ لانه اسقاط فلا يعود  
خلاف البيع وان اختلفا في قدر الاجرة كدرهم ودرهمين او المنفعة كشهر وشهرين  
او فيها معاقبل استيفاء المنفعة خالفنا وترد كما في البيع والمنفعة كالبيع والاجرة  
كالثمن وحينئذ يرى يمين المستأجر ان اختلفا في الاجرة لانه ينكر وجوب زيادتها  
ويدي يمين الموجه لو اختلفا في المنفعة وايها نكل لزمه دعوى الاخر وايها برهن  
قبل وان برهننا فحج المستأجر في المنفعة وحجة الموجه في الاجرة اولاً لان البينات  
للأثبات وبعد اثبات المنفعة لا يتخالفان بالاجماع لعدم تقوم المنفعة بنفسها  
والقول للمستأجر يمينه وبعد التملك من استيفاء البعض من المنفعة يتخالفان  
وتفسير فيما بقى والقول للمستأجر ايضاً فيما مضى من المنافع المقبوضة كالأجر وبعضها  
قلت وهذا لا ينافي ما مر ان هلاك بعض العقود عليه منع الخلف عنده لان  
الاجرة تنعقد ساعة فساعة فساعة فكل جزء كعقد خلاف البيع وان اختلفا  
للمولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لا يتخالفان لعدم لزومها والقول للعبد

وقالا

وقالا يتخالفان وتفسير والفرق له ما قدمنا وان اختلف الزوجان ولو عملوا كميناً او  
مكاتبين او صغيرين والصغير يباع مع اذنية مع مسلم قام النكاح اولاً في  
بيت لهما او لاحدهما كما في خزائن الأكل في متاع البيت اي فيما يشتفع به من نفسه  
او من ما حصل منه كالعقار وغيره ذكره القهستاني وادعى كل ائنه بلا  
بينه **فالقول لهما** بلا خلاف مع العيين فيما يصح لهما اي ما يختص بالنساء عادة كالاسورة  
والدرع والخمار والملااة الا اذا كان صانعاً او بائعاً وله كذلك فيما يصح له كالجماعة  
والقيص والسيف والكتاب الا اذا كانت صانعة او بائعة او يصح لهما معا عند  
الطرفين مع العيين كالنقود والاوران والفرس والرقيق والمواشي والمنازل والكرام  
والمزارع لان الاموال في يده حقيقة ولو برهننا فيمنعها لانها خارجة وما عنده  
فلها منه قدر جهاز مثلها كما ياتي وهذا الوجهين وبعد موت احدهما القول للمختم  
الصالح لهما **الحى** منها يمينه عند اي حنيفة وعند اي يوسف كذلك في الزايد على  
جهاز مثلها اي يكون الزايد له او لورثته وفي جهاز مثلها لهما او لورثتهما عللاً بالظالم  
وعند محمد **المختم للرجل او لورثته** وعن زفر والشافعي المختم بينهما وعنهما الكل  
بينهما ويه قال مالك وقال ابن ابي ليلى الكل له ولها ثياب يدنها وعكسه الحسن وهو  
المسبعة والخمسة بل عد هاتى البحر تسعة وان كان احدهما مملوكاً فالكل للحرف حال  
الحياة والكل للحى منها حر كان او عبد في المون كما في الهداية وغيره لانه لا بد لبيت  
فيقبت يد الحى بلا معارض وما نقل عن السرخسي انه سهو والصواب لا مطلقاً فهو  
ناقله بل هو مقدم من تاخير كما افاده الشربلالي وهذا عنده وقال **المادون**  
**والمكاتب كالحرة** لان لها يد معتبرة وقوله الكل يمينه الخلاف في مطلق المتاع لكن في  
الحقايق ان الخلاف في المختم واقره القهستاني فروع لو ادعى الزوج ان الجهاز  
ملكها والا يثبته عارية فالقول للاب عيا المختار الا اذا استمر العرف به فعد ملكاً ذكره  
القهستاني وذكرناه في النكاح ولو غزلت قطن زوجها فهو له بحاها الا اذا انصت على  
اجرة ولو اختلفا فيها فالقول له يمينه وتامه في المينة ولو اختلف الموجه والمستأجر  
في متاع البيت فالقول للمستأجر يمينه وليس للموجه الا ما عليه من ثياب يدنها وما  
فيما علقناه على التنوير **فصل في دفع الدعاوى** قال **ذوالبيد** هذا الشيخ المدعى  
منقولاً او عقاراً او ديناً ولو حكماً كما اذا برهن انه وكله بالحفظ او ضل منه  
فوجد ذكره القهستاني زاد البرازي او هو في يدي مزارعة او اسكنني فيه زيد  
فلان الغائب فلوم يعلم لم تندفع ولو عرفه الشهود بوجهه تندفع عنده خلافاً  
لمحمد فيحفظ او اعارني به او اجرني به او رهنني به او غصبته منه ولو حكماً كما اذا برهن  
انه انتزعه او سرق منه وبرهنه ذوالبيد عا ذلك والعين قايمة وعرفه الشهود  
ولو بوجهه اندفعت خصومة المدعى لاثباته ان يده ليست بيد خصومه في هذه



الصورة الخمسة قلت فلما تسمى خمسة كتاب الدعوى قيل وفيه نظرا علمت من  
زيادة الستة الاخر فبلغت احد عشر واجيب بانها ملحقة كمالها زيادة ح  
على الخمس اولان فيه اختلاف خمسة ائمة ولذا قال ابو يوسف فيمن عرف  
بالحيل لا تندفع فيه ناخذ في القضا والفتوى واختاره في المختار والاختيار وان  
قالا المشهود اورد عنه من لا تعرفه لا تندفع خلاف قولهم نعرفه بوجهه لا باسمه  
ونسبه حيث تندفع عند الامام خلافا لما في عند محمد لا تندفع وعند الامام  
تندفع وعند ابى يوسف ان ذواليد صالحا تندفع وعند بن ابي ليلى تندفع بلا  
بينة وعند بن شبرمه لا تندفع وان برهنه قلت فله خمسة اقوال او صور وفي  
الشرع لا يثبت رايك خط العلامة المقدس مع عن البرازية ان تعويل الائمة على قول  
محمد ولو قال ذواليد اشترى بدينه اى من الغايب لا تندفع لافتراره بيد الخصم  
وكذا لا تندفع لو قال المدعى سرقة او غصبته منى وان وصليته برهنه ذواليد  
على ايداع الغايب وكذا لا تندفع ان قال سرق منى خلافا لما قلنا انما يثبت للمعول  
للمستر عليه ولو قال المدعى ابتعته من زيد المعروف كما مر وقال ذواليد اورد عنه  
هو اى زيد المزبور بنفسه فلو يوكيله لم تندفع بلا بينة اندفعت بلا حجة لتوافها  
ان الاصل الملك لغيره الا اذا برهن المدعى انه اشتراه وان زيد اوكله بقبضه الا  
اذا صدق في الشرا فلا يورث بالتسليم لئلا يكون قضا على الغايب باقراره قلت وهي  
عجيبة فلنحفظ وكتبنا في شرح التنوير ان فيه الشرع اتفاقا مع فوايد مهمة فراجع  
وان الاصل محفوظ دعوى الملك المطلق دون المقيّد بالسبب دعوى الرجلين  
ما ذكر المفرد اعقبه بالمستثنى فقال لا تعتبر بينة ذى اليد في الملك المطلق اى غير المقيّد  
بسبب ملكه وبينة الخارج فيه احق خلافا للشافعى برهنا على ما في يد اخر قضيه  
لها وقال الشافعى تساقط ولو على كذا امرأة سقط اجماعا وهي لمن صدقته انما  
يؤرخا فان ارخا فالسابق احق لعدم المعارض وان اقرت لاحدها قبل البرهان فهي  
لصحة بالتصادق فان برهن الاخر بعد ذلك قضيه لان البينة اقوى من الاقرار وان  
برهن احدها فنقض له ثم برهن الاخر لا يقبل لان الشئ لا ينقض مثله بل دونه لشرحه  
بالقضا الا ان اثبت سبقه لظهور الخطا في الاول وكذا لا يقبل برهان خارج على ذى  
يد نكاحا لان اثبت سبقه لما قلنا ويشترط حضرة الزوج عند اقامة البينة  
ولو برهن ان الدار له وهي امراته وهي لها وهو مملوكها فيبسته في الدار ويستنها في  
النكاح احق وان برهن على شرايش من اخر فلعل نصفه بنصف منه ان شأنا وتتركه انما  
خير لتفريق الصفة عليه ويترك احدها بعد ما قضيه لها لا ياخذ الاخر كله لا تفسخ  
بالقضا فلو قبله فله فان كان لاحدها يد او تاريخ فهو لولى وان ارخا معا فالسابق  
اولى وان كان لاحدها يد وللآخر تاريخ فذواليد اولى لما مر والشرع احق من هبة

وصل الى

وصدقة ولو مع قبض لانه اقوى والهبة والصدقة فيما لا تحتل القسمة سوا بالاخلا  
لا فيما لا تحتلها في الاصل وكذا الشرا والمهر عند ابى يوسف سوا وقال محمد الشرا  
اولى وعلى الزوج القيمة والاو ارجح وعليه اقتصر ارباب المتن زاد في التنوير الا  
اذ ارخا وسبق تاريخ احدها فهو احق والبرهن مع القبض اولى من الهبة  
اى مع القبض بلا عوض استثنائا فان كانت بشرط العوض فهو اولى لانها بيع  
ولو العين معهما استويا ما لم يؤرخا واحدها سبق فان برهن خارجا ان على ملك  
مورخ او شرا مورخ من واحد غير ذى اليد فالسابق اولى في الصورتين واعاد  
الاولى لذكر التاريخ وان برهن احدها على الشرا من زيد والاخر من بكر واتفق  
تاريخهما او اختلف ذكره العين فهما سوا ذلك الوقت احدهما فقط ان تعدد  
البيع وان اتحد فذو الوقت احق ولو برهن خارجا على الشرا من شخص واخر على  
الهبة والقبض من غيره واخر على الارض من ابيه واخر على الصدقة والقبض  
من رابع قضيه بينهم ارباعا لتلقيهم الملك من باعهم اى ملكهم ولو برهن خارجا  
على ملك مورخ وذو اليد على ملك اقدم منه فهو اى ذواليد اولى خلافا لما في رواية  
والاول ارجح وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما ولو برهن خارجا وذو يد على ملك مطلق وقت  
احدهما فقط فالخارج ارجح اولى وعند ابى يوسف ذو الوقت اولى والاو اولى ولو كان  
المدعى في ايديهما اوفى يد ثالث والمستثناة خالفهما سوا عنده وعند ابى يوسف  
المدعى وقت اولى وعند محمد الذى اطلق اولى والاو اولى لاضافة الحادث الاقرب اوقات  
وان برهن خارجا وذو اليد على النكاح فذواليد اولى هو الصحيح خلافا لعيسى ابان  
وكذا لو برهن كل على ملك من اخر وعلى النكاح عنده فذواليد اولى ولو برهن  
احدهما اى الخارج وذو اليد على الملك المطلق والاخر على النكاح فهو اى ذواليد  
اولى لسبقه وكذا بينة النكاح اولى لو كانا خارجين كما مر ولو قضى بالنكاح لذى  
اليد ثم برهن ثالث على نكاح قضيه الا ان يعيد ذواليد برهانه لان الثالث ايمر  
مقضيها عليه بالقضا الاول فتصعد دعواه كما لو برهن المقضى عليه بالملك المطلق على  
النكاح فانه يقبل وينقض القضا بالملك المطلق بالبرهان على النكاح لانه بمنزلة النص  
واعلم ان كل سبب من اسباب ملك لا يتكرر فهو في الحكم مثل النكاح في اولية الملك  
صريح فلا يثبت للاخر الا بالتلقى منه ولم يتلق وذلك كسبب ثياب لا تنسج الا مرة  
وعزلة قطن وكلب اللبذ واتخاذ الجبن واللبذ والمر عذيق وجزر الصوف وقص الشعر  
وخوها فتقدم البينة بهذا السبب ويرج ذواليد لانه في معنى النكاح ولو كان النكاح  
وخوه عند بايعه الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او دية او اجارة وخوها  
في رواية كما في الدرر وما ما يتكرر من الاسباب فيسقط النكاح بل بمنزلة الملك فيقضيه  
به الخارج وذلك كسبب الخبز والبنا والغرس وزراعة البر والخبواب وخوها وما اشكل



تعرفه رجع فيه كلفه الى اهل الخبرة لانهم اعرف به فانما شكل عليهم **جمل** كما مطلق  
فيكون الخارج لانه الاصل وانما عدلنا عنه لحدوث النكاح وان برهن خارج على  
**ملك مطلق** وذو يدعي الشراء منه فهو اولي الالبان التعلق من الخارج فصار كما اذا  
اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه وان برهن **كل منهما** على الشراء من صاحبه ولا تاريخ  
لها تاريخا وتترك المال المدعى به في يد ذي اليد عندها وعند محمد يقضى للخارج  
قلنا الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك له ولو اثبتا قبضا تاريخا اتفاقا كما في الدرر  
وياني وان ارجا في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق من تاريخ ذي اليد  
**قبض** ذي اليد فيجعل كان الخارج اشترى او لا ثم باع قبل القبض من ذي اليد وهو  
جايز في العقار عندها وعند محمد يقضى للخارج لانه لا يجيز البيع عند القبض ولو  
اثبت قبضا قبض ذي اليد اتفاقا لما مر من الدرر وان كان وقت ذي اليد اسبق قبض  
الخارج في الوجهين فيجعل كان ذي اليد اشتراه وقبض ثم باع ولم يسلم وسلم وصل  
اليه سبب اخر واعلم انه لا ترجح بكترة الشهود فان الترجيح عند بقوة الدليل  
لا بكثرته وكذا لا ترجح بزيادة العدد الا لاحد للاعدلية وان ادعى احد الخارجين  
نصف دار في يد ثالث وادعى الاخرى لها وبرهن على ذلك فالرجح الاول عنده وعند  
للاول الثلث والباقي للآخر وهو ثلاثة الارباع عنده اعتبار الميزان فانه لا مزارعة  
الا في النصف فنصف النصف والثلثان عندها اعتبار العول فان فيه نصفان وطل  
فتعول من اثنيت الى ثلاثة وما مد في المطولات وان كانت الدار المدعاة في يديهما  
**فكلها** المدعى الكل نصف منها وهو ما في يد الاول بقضا لان الثاني خارج ونصف  
منها بلا قضا لعدم المنازع قلت واستفيد منه ان القضا على نوعين قضا ترك وقضا  
الزام وسبق قضا الملك والاستحقاق ايضا والفرق من وجهين احدهما ان المقتضى عليه  
في حادثة بهذا القضا لا يصير مقتضيا له فيها بل ان خلافا قضا الشرك فانه يطبق عليه  
مقتضيا له اذ ابرهن والثاني انه لو ادعى ثالثا وبرهن قبل في قضا الشرك لا في قضا الشرك لا  
في قضا الزام الا اذا ادعى تلقى الملك من جهة المقتضى ذكره القهستاني في غير وان برهن  
خارجا على تاريخ دابة بانها فتحت عنده او عند بايعه **وارخا** قبض لمن وافق سنه  
تاريخه بشهادة الظاهر وان **شكل** سنه بان لم يوافقها **فلها** ما هيصة ان لم يكن في  
يد احدها فقط فان كانت **فله** وان **خالها** بطلا فيقبض ذي اليد قضا ترك كذا اختاره  
في الهداية والكافي قلت لكن الامر ان كالمشكل كما جزم به في التوسير والدرر والبحر  
وغيرها فليحفظ وانما قال تاريخ دابة لانه لو برهن انه ابنه فهو ابنه الا سبق تاريخا عنده  
وقال انه ابنه كما في المضرات وان برهن احد الخارجين على غصب بينه والاخرى  
ودعته استويا فينصف بينهما لانها باخذ تصير غصبا **فصل في التنازع بالايدي**  
لا بسد الثوب اولي من الاخذ بلمه والراكب احق من الاخذ بالجاء ولو برهنها فالخارج

احق ومنه في السرى احق من الرديف وذو حملها احق عن علي كوزة بها لانه  
الكثير تصرفا والراكب ان بلا سري او فيه اى في السرى سواء فينصف وكذا الجالس  
على البساط والمتعلقة به وكذا من معه اى في يده ثوب وطرفه مع الاخر لاهديه  
او ذنب الدابة واعلم ان الحايط لمن جذوعه عليه او اتصل ببنائه اتصال تربيعة  
بان تعد اخل انصاف لبنائه في انصاف لبنائه الاخر او الطرف خشبائه في الاخرى  
لدالته على انها بنيا معا وكذا اسمي يد لك لانه حينئذ بيني وبينه الاتصال  
ملازمة او ثقب وادخال او هراوى كغصب وطبق يوضع على الجزوع بل الجار ان فيه  
سواء التنازع وان كان لكل منهما عليه ثلاثة جزوع فينبغي اسوية فلا ترجح بالكثر  
منها لان الثلاثة حكم الاكثر وان كان لاحدها ثلاثة وللآخر اقل منها فهو الحايط  
لصاحب الثلاثة وللآخر اقل صاحب الاقل موضع خشبه وان كان لكل عليه جذوع  
فلكل بقدرها ولو لاحدها جذوع وللآخر اتصال فلذي الاتصال وللآخر حق الوضع  
اى وضع الجذوع وقيل الحايط لذى الجذوع وفي العادة له جذوع وللآخر اتصال  
ملازمة فلذي الجذوع وذو جلع واحد احق من ذي الهراوى واعلم ان حق  
المطالبة برفع جذوع وضعت تعدى لا يسقط بابر او اصلي او عفو او بيع او اجارة  
كما في الاشياء من الساقط لا يعود وذو بيت من دار فيها بيوت كثيرة كذا يبي  
منها في حق صاحبها فتتصرف كالطريق بخلاف الشرب فانه بعد الارض ولو ادعى  
اى خارجا ان ارضه اكل انها في يده وبرهنها **قبض** بيدها فتتصرف فان برهن احد  
على يده او كان تصرف فيها بان لبن فيها او سنى او حفر **قبض** بيده لوجود تصرف في يده  
صبي لكنه يعبر عن نفسه اى يعلم ما يقول قال انا حفر القول له لانه في يد نفسه كالبائع  
وان قال انا عبد فلان لغير ذي اليد فهو عبد لذى اليد لا اقراره بعدم يده وكذا  
من لا يعبر عن نفسه لما ذكرنا فلو كبر وادعى الحرية عند كبره بلا حجة لما تقرر ان  
التناقض لا يمنع صحة الدعوى في الحرية وكذا النسب فلذا اعقبه به فقال **باعتوى**  
النسب الدعوى نوعان دعوة استنباطا وهو ان يكون له اصل العلوق في ملك المدعى  
ودعوة خير وهو خلافه والاول اقوى لسبقه واستنادها لوقت العلوق واقتضار  
دعوة الخير على الحال وليست له وليست مبيعة لم يبق الامر كما هو المتبادر لاقط من نصف  
سنة منذ بيعت فادعاه البائع ولو اكثر من واحد ذكره القهستاني **فهو ابنه** استنباطا  
لعلوقها في ملكه قبل بيعها واذا صح استنباط فقصر هاهم ولده خلافا لفر والشافعي  
ويقيم البيع ويرد الثمن وان وصلية ادعاه المشتري مع دعوته اى البائع او  
بعدها فلو قبلها اثبت نسبته من المشتري وحمل انه نكحها واستولى هاهم اشترى بها  
وافاد بالفا ان دعوته قبل الولادة موقوفة فان ولدت حيا ثبت والا فلا كما في الاختيار  
وبلام البائع ان الامة لو كانت بين جماعة فشرها اقدم فولدت فادعوه جميعا ثبت

لا تقبل  
ضع



منهم عنده وخصاه باثنين ولا فلا كما في النظم وبالإطلاق انه لو لم يصدق المشتري  
البائع وقال لم يكن العلوق عندك كان القول للبائع بشهادة الظاهر فان برهن أحدهما  
فبنيته وان برهننا فيسنة المشتري عند الثاني وبنية البائع عند الثالث كما في المسئلة  
وكذا أي يثبت من البائع أيضا لو ادعاه بعد موت الأم وذا الولد كما في أو بعد  
عنفها أي اعتاق المشتري المبيعة ولو عتقها كما إذا ادبرها ويرد البائع إلى  
المشتري حصته أي الولد من الثمن في صورة العتق ويرد كل الثمن في الموت عنه  
وقال يريد حصته فيها لاحتصة الأم قلت وفي البرهان والقهقشتا والحي من مذهب  
الأم إن العتق كالموت فيرد جميع الحصتين في صورتين لا قراره بانها أم ولده  
وعليه متن الدرر والتنوير وعبارة المواهب ولو ادعاه بعد عتقها أو موتها  
ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفي ببرد حصته وقيل لا يريد حصتها في الاعتاق بالاتفاق  
وعزاه في البرهان للمسئور وغيره انتهى فقد علمت ما هو الصحيح فتبصر ولو ادعاه  
بعد موته أو عتقته دون دعوته في صورتين لفوات الأصل ولو ولدت الأمة  
المذكورة لأكثر من نصف سنة مديعت ذلك النصف سنة كما في الخلاصة وغير  
وأقل من سنتين بهذا القيد نصير الأحكام ثلاثة فافهم ان صدق المشتري  
فاحكم كالاول وتحمل على العلوق قبل بيعه حيث صدق ولا يصدق فلا يثبت احتمال  
ان لا يكون العلوق في ملكه فلا بد من تصديقه وهذا حكم ثان والحكم الثالث ان ولد  
لأكثر من سنتين مديعت لا تصح دعوته لوقوع الشك في العلوق فان صدق  
المشتري في هذه الصورة ثبت نسبه لزوال المانع وحمل على انه استولى بها حكم  
النكاح محلا لامره على الصلاح ولا يريد البيع في هذه الصورة ولا تصير أم ولد  
للبائع ولا يعتق الولد بل يبقى عبد المشتري وتصح دعوى المشتري ولو ادعاه  
لم تعتبر دعواه حجة للشك بلافراق بين مسلم وذمي وحر ومكاتب وكذا الوادعيان  
في الصورة الثانية فالقول للمشتري اتفاقا وكذا الولد برهننا عند الثاني خلافا للثالث  
ولو ولدت عند المشتري ولدنا أحدهما دون ستة أشهر والاخر لأكثر من ادعى  
البائع الاول ثبت نسبه بلا تصديق المشتري كما في شرح المجمل قيل الشهادة  
ولو برهن كل من اثنين خارجين على ذي يدان هذا عبد له ولد من عبد وامته  
كان لهما ونسبه يثبت من الامتين كالعبدين وهذا عنده وقصره على العبد  
كما في المواهب قلت ولم يذكر ما لو كثر والتعليل بالتعويل على جهة يفيد الاتحاد  
فراجع لتبليغ المراد وان باع عبد قد ولد عنه ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه  
صحت دعوته ورد بيعه مشتريه لعلوقه في ملكه وكذا الحكم لو كان له أي الولد المشتري  
أو كانت أمه أو رهن أو اجرا أو زوجا عبارة الدرر خطه رحمه الله بلفظ ثم  
وهو من سهو القلم كما لا يخفى ثم بعد ذلك كانت هذه الدعوى صحت دعوته وعفت

هذه التصرفات بخلاف الاعتاق على ما مر ولو باع أحد المؤمنين ولدا عنه يعز  
علقا ولدا عنه البائع فاعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الولد الاخر ثبت نسبه  
منه البائع ويطلق عتق المشتري بامره فوق وهو حرية الأصل لانها علقت في ملكه حتى لو  
اشترىها جلي لم يطلق عتقه لانها دعوة تحرير فتقتصر قلت وحيلة اسقاط دعوة  
البائع ان يقر بانها ابوه قبله فلا تسمع دعواه ابدا كما في المجتبى واليه يشير قوله  
ومن في يده أو يد غيره صبي لو قال هو أبي زيد الغائب ثم قال هو ابن لي يكون  
ابنه ابدا وان وصيلة محمد زيد بنوته عنه لان النسب لا يحتمل النقص بعد  
ثبوته وقد تعلق به حق الغير وعندها يصح ان محمد زيد بنوته قلت  
وقد كررها مثلا خسرو في الفصل بعده وسه في العادي وغيره وفيه كلام  
ذكرت المهم منه فيما علقته على المتن ويرد لو كان ذمي صبي في يد مسي وذهني فادعى  
المسلم رقه والكافر بنوته فهو حر ابن الكافر لنبيله الحرية حاله الاسلام ما لا  
ينفصه وهذا اذا ادعاه معافلو سبق دعوى المسلم كان عبد له ولو ادعاه  
البنوة كان ابنا للمسلم اذا قضاه بنوته من المسلم قضا باسلامه قلت وقد جزم  
بذلك الكمال بان ابن الكافر يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة فليحفظ  
ولو كان ذمي في يد زوجين فزعم بان قال انه ابنه من امرأة غيرهما وزعمت انه ابنها  
من رجل غيرهم فهو لبنهما ان ادعياه معا على الظاهر والافيه تفصيل ذكره ابن  
لكمال وهذه الدعوى غير معتبرة والا فهو لمن صدق في ذكره في الدرر ولو استولى مشتريه  
أي من ملكها بأي سبب كان أو تزوجها على انها حرة ثم استحققت فالولد  
حر الأصل لانه ولد المغرور وجنيد على الاباء عقربا وفخمة وقد اقتصرت  
وجبا فان مات الولد قبل الخصومة فلا تنسب عبا اليه لعدم الحج منه وتركته  
ارثا له أي لا يورثه حريته في حقه وان قتله الاب غرم قيمته لوجود المنع وكذا ان  
يغيره من ان يتيما غيره فاخذ ابوه ادعاه لوقد رقيته فليحفظ وان اقل لزومه  
بقدره ولو لم يأخذ شيئا لا يسمع عليه ذكره العيني وغيره فليحفظ ويرجع في  
الصورتين يثبت نسبه لهما فالتحقيق ان قوله لهما على أي باع الولد  
بيع له لا يرجع بالحق الذي له لانه من المبيع المتيقن بالتزويج مستثنا عما عدا  
وكذا لو استولى على المشتري الثاني لكانا يرجع المشتري الاول على البائع الاول  
بالثمن فقط لانه في المولى له وفيه خلافا في نسبه التناقض في موضع الخطأ عفو  
كجوه رقية فلو جازية فادعى انها حرة الاصل وفيه باقراره أو تكوله لم  
يرجع بالثمن فلو حضر البائع وانكر حرية المشتري على حرة فليرجع  
عنها قبل كما في التامر خائنة وفيها أيضا قال لا يجوز لي قبل فلان ثم ادعى  
عينا في يده لا تسمع كذا في الاقرب من نسبه ان لم يدعي عليه ما منكر

مطلب  
التناقض في موضع  
الحفا عفو



او مقر وهو اقرار الغلبة الصديق هو لغة اثنان الشئ باللسان او بالقلب او بها ضد  
الاتحاد ون الحود لا اختصاصه باللسان وشرعا اخباره لا باشارة او كتابة  
الا اذا كتب لغايب او بعد فلهذا على كافي الصغرى حتى اى بشوت حق الاباثانه  
وحكم ظهور المقر به لا شوته ابتد كما ياتي وعبارة القهستان اى ما يشئت ويسقط  
من عين وغيره فلا يشك في مثل الاقرار بالعتاق لكنه لا يستعمل الا في حق المالهية كما مر  
فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير وخو لاخر على نفسه في انفسه كان دعوى  
لا اقرار ولا يستتبع باقرار الوكيل والولى وخوها لينا بتمه يابا لمنوبات شرعا  
ولا يصح للمعلوم لعدم صلاحية الجهول للاستحقاق وحكم ظهور المقر به لرحمان  
الضمة قلا انشاءه اى لا اثباته بهذا اللفظ حتى لو علم المقر له به لم يحل الاخذ  
ديانة الا طبيب نفس فانه يملك مبتدا ولم يملك بالاثبات ان غير النسي ليعيد رجائيل  
ان الاقرار انشاءه ذكره القهستان قللت لكن في التفسير انه اقرار من وجه انشاء  
من وجهه وادب الاطلاق ان تصديق المقر له ليس بشروط وادب التبرع به ولو  
صدقه ثم رده لم يضر الرد ثم لو اعاد اقراره وجعل اقراره الاخر قولا انكره هذا  
وقال البديع الاشبه قبول البينة والعتق بشارحة الوهابية ثم فرج على كونه  
خبرنا مظهر الامتثال بقوله نعم اقراره بالخمر المسماة حتى يوم التسليم اليه ولو كان  
تليها مبتدا لما صح لا يصح الاقرار بظنك وانما قد تكرر ها ولو كان انشاءه اقرار  
حر فان اقرار العبد ولو في في الحد والنقود لكنه لم يصح بالمال مطلقا ان طارعا  
والما ذون من عبد ومعتقه وصبي كلف حتى معلوم ومجهول وكيفية الحق في خلاف  
جهالة المقر له المقر له كقولك لك على احدنا الف درهم على الف لم يصح لان زيد اى  
الدينا كثير غملا قلا جهالة لا جلود عن شي لانها لا تقربها تضره الجهالة كبيع  
واجارة لم تجز لانها تصرفا سدا كما حررت فيما علقته على التفسير ولان قوله اى المقر  
بيان الجهول فلو لم يبين اجبره القاض على بيان مال قيمته ولو فلسا او جوزه  
والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر لانه المتكرر ومفاده انه لو اقر  
الاقرار بجهول لم تسع عليه البينة لجهالة المشهود به كجهالة المقر والمقر له  
وانه لو قال غصبته شيئا وبيعت زوجته او ولده او كفا من تراب او قطرة  
من ماء او جلد ميتة او صبي احرام يصح على الام لان رجوعه وفي قوله له على  
مال او مال قليل لا يصح في اقل من درهم لان دونه كسور لا يعد عادة مالا  
ولو قال درهم او دينير لزمه التام لان ذكر المصغر لصغير الجسيم والمعتبر  
الوزن المعتاد الا حجة ذكره الزيلعي وفي مال عظيم نصاب زكوى عمايين به  
ضم فضة او غيرها ففي قوله من الدنيا نير عشرون مثقالا ومن الابل خمس  
وعشرون ومن البقر ثلاثون ومن الغنم اربعون ومن البر خمسة او سق

لانه

لانه اذ نى نصاب يؤخذ من جنسه وان بين من مال الزكاة كحد يد ونحاس  
لزمه قيمة النصاب الزكوى وعنده نصاب السرقة وعنده اعتبار حاله في غناه  
واجماله وهو الاصح كما في المواهب وعزاه في البرهان للميسر وفي له على اموال  
عظام ثلاثة نصب او قيمتها لو فسدت بغير الزكوى وفي درهم ثلاثة وفي درهم  
كثيرة عشق لانه نهاية اسم الجمع وهذا عنده وعندهما نصاب زكوى وفي كذا  
درهما درهم على المعتمد وقيل اثنان ولو خفض فابنه كما في الاختيار وغيره قلت  
ومفاده ان يميز كذا اقل من مجرورا بالاضافة فان محله هو الامام في العربية وجعله  
في المخن قول الكوفيين فالرخص المخطئة له بانه غير عربي مخطي كظن بنايه على  
عدم تمييز العامة ذكره القهستان وكذا ادرها لم يصح في اقل من احد عشر  
وان قلت لفظ كذا بلا واو فكذلك وتجل على التكرار لعدم التفسير وكذا احد  
وعشرون لانها نظيره بالواو وان تلت مع الواو زيد مائة وان ربع زيد الف وان  
خمس زيد عشرة الاف ولو سد من زيد مائة الف ولو سبع زيد الف الف وهكذا  
يعتبر نظيره ايد اوله اى كما مر في الحكم كل مكيل وموزون وفي اقراره بشرك او  
بشركة في عبد معين فهو نصف العبد عن اى يوسف وبعد قيمة الوسيط وعند  
محمد يومر بالبيان في الصورتين وقوله له على اوله قبلى اى عندى اقرار يدين له عليه  
وقيل بامانة ولا ولا اصله لان على للايجاب وقبلى للضمان غالب وكذا في ذمتي ورفعتي  
ودين وواجب وحق فان وصل به اى بقوله له على او قبلى درهم قوله هو وديعة  
بلا تراخ صدق لترجوه وان فصل لا الرجوعه وان وصل العارية كان قرضا كما في النهاية  
وقوله عندى او معى او في بيتى او في صندوقى او كيسى اقرارا بامانة لانها بالعين  
اولى من الدين ولو قال لمن ادعى عليه الف من الدراهم مثلا اتزنها او انتقدتها  
او اجلني بها او قد قضيتكها او ابرأتني منها او وهبتها لى او تصدقت بها او  
احلتك بها على زيد وخودك فقد اقر له بالرجوع الضمير بها في كل ذكره  
عزى زاده فكان جوابا لا اذا تضادقا انه سخرية او برهنة بذلك وبلا ضمير  
مثلا اتزن الى اخره لا يكون اقرارا لعدم انصرافه للمذكور قلت وهذا الجواب مستقلا  
فلو غير مستقل لقوله نعم كان اقرارا مطلقا كما حررت في شرح التنوير وفيه ايضا  
قال اليس لى عليك الف درهم فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا ولو اقر بدين  
مؤجل وقال المقر له هو حال الزم حاله ولكن حلف المقر له عدم الرجوع لانه متكرر  
وعنده الشافعي مؤجلا يمينه ولو قال على مائة درهم فالكلام درهم وكذا في  
الحكم كل ما يكال او يوزن كناية وصاع وقر او رطل سمى لوقوله بيا الاستحسان  
فيما يشتر استيعاله ما يشئت في الذمة بخلاف خوا الحيوان والطياب فلم تصل ثمننا  
اصلا كما افاده بقوله ولو قال مائة وثوب او وشاة او مائة وثوبان لزمه



تفسير المائة لانها مبهمة وان قال مائة وثلاثة ائنه قال ثيابا بخلاف الشا  
 قلنا الا ثواب لم تذكر حرف الجر فلف فانصرف في التفسير اليها لاستوائها في الحاجة  
 اليه ولو اقرت في قوصرة لزمها خلاف من قوصرة او خاتم لزمه الحلقة والفص  
 او سيف فالنصل والجفن والحاجل لان الاسم يشمل الكل او نجلة خطا بضم بيت مز  
 يستور وسرير فالسوة والتباعد ان لما ذكرنا وان اقر له بدابة في اصطبل او طعام  
 في بيت لزمه الدابة والطعام فقط لان العقار غير مضمون بالغصب خلافا لمحمد  
 وشوب في منديل لزمها وكذا ابتوب في ثوب لزمها ايضا والاصل انه ان صياظرفا  
 وامكنة نقتله لزمها وان لم يصح لزم الاول فقط كدرهم في درهم كما بسط في الدرر  
 وغيرها قلت لكن مفاده ان بدابة في خيمة لزمها وشوب في درهم يلزمه الثوب  
 ولم اره فليراجع واختلف في اقراره بثوب في عشرة اثواب حيث لزمه ثوب واحد  
 عند ابن يوسف واحد عشر ثوبا عند محمد لان النسيب قد يلف في عشرة قلنا الثوب  
 لا يصان في عشرة عادة بل لا تكون وعاءا او لوعا غير الموعى فاذا لفظ فكل موعى فيها  
 وراه فالوعاء هو الظاهر لا غير فلم يحقق كونها وعاءا لو احدى كما في البرهان قال  
 وهو قول الامام قلت وبه جزم في التنوير وقد مره المصنف واعتمد صاحب  
 الدرر وغيره فكان هو المعتمد ويمكن جعله لرد المفاد مستندا فتأمل ولو قال  
 له على خمسة في خمسة لزمه خمسة وان نوى الضرب خلافا للزفر وبنية يلزمه  
 عشرة كما مر في الطلاق وفي قوله على من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى  
 عشرة يلزمه تسعة عنده لا سقاط الغاية غير ان العدد بغير مبدل لا يوجد  
 فدخل ضرورة وعند زفر مائة باسقاطها وعند عشرة باسقاطها واسقطها  
 اعد لها وان قال لزمه من داري ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينها  
 فقط اتفاقا لا ضرورة هذا لدخول على ان الغاية لا تدخل في المحسوسات وفي نحو  
 عشرة درهم الى عشرة دنانير تلمه الدراهم وتسعة دنانير وقال لا عشرة  
 كما في التنوير وصح اقراره بالحل المحمل وجوده وقتها ولو غير ادعى ويقدر باقل  
 المدة وذلك اربعة اشهر للشاة وبقية الدواب نصف حول كما في الجوهره ولا  
 للحل ايضا لكن لا مطلقا بل ان بين المقر سببا للملك صاحب التصحر الاقرار كارتد او  
 وصية لقوله ما تادوه فورثه او وصية له به خلافا فاستهلكها والام تجز  
 كما ياتي فان ولدت حيا لاقل من نصف حول من اقر له ما اقربه ولو معتدة فلاقل  
 من سنتين كما في النهاية وان ولدت حيين فانها نصفين ولو غلاما ولو جازي  
 في الوصية واثلثا في الارث وان ولدت ميتا فلو مومي والمورث اي يرد المال الورث  
 ذلك المومي والمورث لعدم اهلية الجنين وان فسر سببا غير صاحب التصهير  
 ببيع او قراض او هبة او ابرهم الاقرار ولم يبين سببا لفي اقراره وحمل محمد

وقوله لرضعة الى كرسعير لزمها جميعا الا  
 فقيرا لا نفالغاية الثانية صح

المعجب

المبهم على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة واما الاقرار للرضيع فصح مطلقا اتفاقا  
 وان اقر بشرط الخيار ثلاثة ايام لزمه المال بلا خيار لان الاقرار اخبار فلا يقبل  
 الخيار وبطل الشرط وان صدقه المقر له في الخيار الا اذا اقر بعقد وقع باختياره  
 كبيع مثلا فيصح باعتبار العقد اذا صدقه او برهنه كاقراءه بد ين بسبب كفاية  
 على انه بالخيار في مدة ولو طويلة لانها بما يقبل الخيار كما في التنوير قلت وفيه ايضا  
 ايماء الناطق براسه اقراره في افتاء وخوه لا في مال وخوه ويعني هذا اقراره على كذا  
 اليد لا يتبع بخلاف استئجار وخوه ولو من وكيل ولو اشهد على الف في مجلس  
 واخبر في اخر لزم الا لغان ولو اقر ثم ادعى المقر او وارثه كالتب في اقراره حلف  
 المقر له على عدم كذب به يفتى ولا يلزمه بحد اقراره بل بقضا القاض عليه باقراره فيلحفظ  
 الامر بكتابة الاقرار اقرارا فلوقال للمصكاك اكتب لفلان خط اقرارى بالف على او  
 اكتب ببيع داري او طلاق امراني صح كتب او لم يكتب وحل للمصكاك ان يشهد  
 الا في حد وقود وتصد يقه بعد موتها على نكاح اقرت له به لغو خلافا لها كما  
 في البرهان ويسمى بالاستئنا وما في معناه في كونه مغيرا للشرط وخوه  
 هو تكلم بالباقي بعد الثيبا باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي باعتبار الاجزاء  
 وشرط فيه الاتصال بالثوب نفس او سعال والنداء بينهما للتنبيه وخوه لا يضر استئنا  
 بعض ما اقربه ولو الاكثر عند الاكثر ولو متصلا باقراره ولزمه باقيه ولو ما لا يقسم  
 كهذا العبد لفلان الا ثلثه او ثلثيه مخر على المذهب وبطل استئنا الكل فيلزمه  
 الكل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية لان استئنا الكل ليس برجوع بل هو استئنا  
 فاسد على الصحيح كما في الجوهره وهذا لو يعين لفظ الصدر او مسأوبه وان  
 بغيرها كعبيد في احرار الا هو لا او الاسما او غاما وراشد او نسياس طوالق الا  
 هو لا او الازن وب وعمره وهند وهم الكل صلا استئنا لانه تصرف لفظي حتى لو طلقها  
 ستا الاربعاء وقع ثنتان والاصحة للست وان اقر بستين واستئنا احدها  
 او استئنا احدها وبعض الآخر بطل استئناوه خلافا لها والاول اول وان استئنا  
 بعض احدها او استئنا بعض كل منهما صح اتفاقا لما قرنا ولو استئنا كيليا او وزنا  
 او عد ديا متقارا كفلوس وجوز من درهم صا استئنا بالقيمة وان استغرفت جميع ما  
 اقربه لاستغرافه بغير المسأوي بخلاف المسأوي خوله على الف الا خمسمائة وخمسمائة  
 او دينار الا مائة درهم خلافا لمحمد وزفر ولو استئنا منها اي من الدراهم شاة او ثوبا  
 او دارا وخوها مما لا يصح منها بطل الاستئنا اتفاقا لعدم اتحادها جنسا فليدخل  
 في المستثنى منه واذا استثنى عديدين بينها حرف الشك كان الاقل مخرجا لخوله على  
 الف درهم الا مائة وخمسين فيلزمه تسع مائة وخمسون على الاصح واذا كان  
 المستثنى مجهولا ثبت الاكثر خوله على مائة درهم الاشياء والا قليلا والابعض لزمه



احد وخمسون كافي التوفير ولو قال له على مائة درهم ان اكرمني لم يصح لانه رجوع عما  
اقربه على انه اخبر عن ثوبه الشئ في الماضي والتعلق عما في المستقبل كما في القصة التي  
عن الكرماني ومن وصل باقراره ان شئ الله او فلان او علقه بشرط على خطر لا  
يكافئ بخوان من فانه يجيز بطل اقراره بقى لو ادعى المستيئة هل يصح ان  
اره وصرفي الطلاق ان المعتمد لا هكذا هنا يتعلق حق العبد كما في الميز وكذا يبطل  
ان علقه بمشيئة من لا تعرف مشيئته كالملايكة والجن والجدار والحجار ولو اقر  
بدار واستثنى بناها لم يصح وكان المقر له له دخوله بتعا الا لفظا بخلاف استثنائها البتة  
من الدار ولو قال بناوها لي والوصية له كان كما قال بخلاف الارض لفلان الا اذا  
قال بناوها لزيد والارض لعمري كما قال واستثنى فصا الحاتم واخل البستان لعمري  
الجارية كبنائها فيها مرجحة لو قال الارض له والخل لي صح وان قال مكلف له على الف  
من ثمن عبد اشتريته منه ولم يقبضه فان وصل ذلك باقراره وعينه اي عين  
العبد وهو في يد المقر له قيل للمقر له سأل العبد اليه وقسم الا ان شئت والاطلا  
شئ لك وان لم يعينه اي العبد لزمه الا الف مطلقا وصل ام فصل كما افاده بقوله  
ولغا قوله لم يقبضه لارجوع ولو وصليته وكذا يلغو او الا وصل لو قال من ثمن حجر  
او خنزير او قال حمار او حرا وميتة او دم فيلزمه مطلقا ولا يصح انما ذكرنا الا  
اذا صدقه او اقام بينة وهذا عند **وعندهما ان وصل صدق والمعتد الاول**  
ولو قال له الف درهم حرام او ربا فله لزمه مطلقا ولو قال زورا او باطلا لزمه ان  
كذبه المقر له والا لا واقراره بالبيع تجزية عما هذا التفصيل كما في التوفير ولو قال له  
على الف درهم من ثمن متاع او اقرضني الف درهم زبوف او بهرجة مثلا لم يصح  
اصلا ويزم الجيا مطلقا عند **وقالا يلزمه ما قال ان وصل والاوان قال من**  
**غصب او ودعة وهي زبوف او بهرجة صدق مطلقا وصل ام فصل** هذا الغاصب  
يغصب ما وجد ولو قال ستوفة او رصاص فان وصل صدق والا فلا لانها دراهم  
بحر او لو قال غصبته او اودعني ثوبا وجا **معييب ولا بينة صدق بيمينه** ولو قال  
له الف ولو من ثمن متاع مثلا الا انه انقص مائة صدق ان وصل والا لزم الا الف  
لحجة استثنائها القدر دون الوصف ولو قال لآخر اخذت منك الف او دعة فهلك  
في يدي بلا تعد وقال المقر له لابل اخذتها غصبا ضمن اقراره بالاخذ وهو سبب  
الضمان ولو قال بدل اخذت اعطيتني ودعة وقال لآخر بل غصبته مني لا يضمن  
بل القول له لانكاره الضمان ولو قال غصبت هذا الشئ من زيد بل من عمرو فهو  
لزيد وعليه قيمته لعمري لانه رجوع ولو اخذ المقر لزم اميزها خوله الف بل  
الفان او الف درهم جيا دلا بل زبوف او عكسه ولو قال هذا كان ودعة عندك  
فاخذته وقال لآخر هو لي دفع اليه او قايما وقيمتها لوها الكاوان قال اجرت

فريست

فريست او ثوبى هذا فلا نافر فيه او ليسه ورده على او اعترته او اسكنته اي فلا  
داري ثم ردها على صدق بيمينه والبينه لفلان عنده وعندهما القول لما خور  
منه وهو القياس والاول استثنائها ولو قال خاطبوني هذا بكذا ثم قبضته منه  
فادعاه الاخر فعلى هذا الخلاف المذكور في الصحيح ما قال القول للمقر عنه خلافا  
لها ولو قال اقتضيت من فلان الف كانت لي عليه او اقرضته الف ثم اخذتها منه  
وانكرها فلان بان قال ما كان لك على شئ قط وانما اخذتها من غصبا فاقول له  
اي لفلان بيمينه ولو قال زرع فلان هذا الزرع او بني هذه الدار او غرس هذا  
الكرم لي استعنت به فيه وادعى فلان ذلك فاقول للمقر واعلم انه اذا اقر بيمين  
له لغيره صح فلو قال الدين الذي لي على فلان لفلان او الودعة التي عند فلان لفلان  
فهو اقرار له وحق القبض للمقر ولكن لو دفعه الى المقر له بيمينه وان تعدت الديون  
والودائع ولا يصح ان المقر له اعنيت بعضها ولو جحد المودع ضمن المقر اذا تلف  
ولو قال المودع دفعتها للمقر بيمينه او عليها اليمين وكذا لو قال دفعتها للمقر بيمينه  
اذا اقر المقر له اذن ولو كان لرجل الف دين في صدق باسمة فقال ما في هذا فلان صح  
ويكون حق القبض للمقر كذا قاله محمد في الكتاب كما في التنا تاريخية قلت لكن في  
الحاوي القدسي ان قوله الدين الذي على فلان لفلان اغايبه اذا سلطه على قبضه  
او قال واسمي في كتاب الدين عارية والام يصح في التوفير وشرحه جميع ما لي او ما ملكه  
او ادري هذه او عدي هذا لفلان فليس باقرار بل هو هبة فلا يجوز الا بالتسليم ولا  
لو قال له من مالي او من دراهمي كذا فهو هبة لا اقرار ولو عير بيمينه كان اقرارا بالشرقة  
والاصل انه ان اضاف المقر له الى ملكه كان هبة فتراعى شروطها لان قضية الاضافة  
يشان في حمله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء يكون هبة ولا يرد قوله  
ما في بيتي لفلان فانه اقرار لانها اضافة نسبة لا ملك ولا قوله الارض التي حدودها  
كن الطفل فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما تحتمل القسمة  
للاضافة فقد يدل على ما في الميز اقرارا بيمينه ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من  
الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا او غصبا ينبغي الثاني فيراعى فيه شرائط التمليك  
فراجعه فانه من المهمات لا تضرب العبارات **باقرار المريض** يعني مرض الموت  
دين صحته مطلقا وما لزمه في مرضه بسبب في مرضه معروف بيمينه او معاينة  
قاض سواء في الحكم ويقدر ما ن على ما اقربه في مرضه ولم يعلم سببه وسوى الشافعي  
بينها والكل من الديون الثلاثة مقدم على الارث كتمهيزه ولا يصح تخصيصه اي  
المريض غير ما يقض دينه مفاده ان تخصيص الصحيح كافي جرح النهاية ولا اقراره  
ولو غير مدين بدين او عيّن ولو يقض دينه لو ارثته ولو موه اجنبي كما ياتي للتمهنة  
خلافا للشافعي خلافا للشافعي قلت والجملة في صحته تصد بيمينه بالتخيلا حق

فريست



الحق في الميراث او في اموالهم او في اموالهم لا حق له فيه او كان عنده  
عارية فيصير كقراره بالامانة كقولنا كان له الوارث عندي ودبعة فاستهلكها  
ولا تسبغ فيه الدعوى وهذا حيث لا قرينة في الاستنباط الاقرار للوارث موقوف الا في  
هذه الثلاثة **الا ان يصدق** متعلق بالمستلزم على ما ذكره صدر الشريعة وغيره  
لكن يشك في ما ذكره في توضيحه ان الاستنباط اذا تعقب الجمل المعطوفة ينصرف للمكمل  
عنه الشافعي والاخير عندنا وهو المنهوب عند محقق البصرة كما في الرضى **بقية**  
**الورثة** اي بعد موته ولا عبرة لاجازتهم قبله كما في خزائن المفتين وان اشار صاحب  
الهداية لضله واجاب به ابنه نظام الدين وحافده عاد الدين ذكره القهستاني  
فلو لم يكن وارثا اخر او وصي لزوجته او وصي له صحت الوصية واما غيرها فيرث الكل فرضا  
وردا فلا تحتاج لوصية كما في الشربلالية وفي شرحه للوهبانية اقر بوقفه ولا وارث  
له فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان او نائبه وكذا لو وقف خلافا لما رعه المفسرون  
اتبع في حفظ وفي القهستاني عن الجواهر لو حكم حاكم بجهة الاقرار للوارث لم يحكم بطلانه  
ولم يصير ميراثا وفي الاختيار لو فعله ثم برأه مات جاز لعدم موصي الموت **وان اقر** اي بالمال  
**لاجنبي** اي لغير وارثه وقت موته لا وقت اقراره الا اذا صار وارثا بسبب جديد كما ياتي  
ما لم يضمنه لوارثه كما مر وجوز مع محمد بقدر نصيبه ذكره القهستاني **ولو احاط** ما اقرب  
بماله كله باشر عمر رضى الله عنه ومثل الدين العيني الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيستفيد  
بالثلث كما في معين المفتي واعلم ان العبرة لكونه وارثا او غير وارث وقت الموت الا اذا صار  
وارثا بسبب جديد فلو اقر لاختيه مثلا لم يملك له في الاقرار لعدم ارثه **وان اقر لاجنبي**  
مجهول ثم اقر انه ابنه وصدق به ثبت **نسبه** مستند لوقت العلوق واذا ثبت بطلان  
اقراره فلو لم يثبت بان كذبه او عرف **نسبه** صح الاقرار لعدم ثبوت النسب كما في الشربلالية  
عن الينابيع **وان اقر لاجنبي** نفذ ولزم ثم اذا تزوجها لا يبطل اقراره بتزويجها  
خلافا لفرق والفرق انه سبب جديد لا قدم خلافا للنسب وخلاف ما لو اوصى  
لها او وهبها ثم تزوجها حيث بطلت الوصية وكذا الهبة في المرض فانها كالوصية  
لان كليهما يملك مضافا لما بعد الموت وهي وارثته حينئذ فيبطل قوله **ولو وهبها**  
في المرض ثم تزوجها فلا رجوع هكذا في نسخة المصنف خطه وهو ظاهر وموافق  
نقله الرجوع كما مر في كتاب الهبة فتنبه وتعليل الباقي ومن قلده  
بان المرض معتبر بالموت فاذا مات امتنع الرجوع ولكن هي باطلة ايضا فالمراد به هنا  
بيان وجه تعرض الورثة لسبب بطلانها لا للرجوع انتهى فيه ما فيه كما لا يخفى على  
فقيه **وان اقر رجل بغلام مجهول النسب** في مولده كذا في الدرر او في بلد هو فيها  
وهو المراد من مجهول النسب في كل موضع كما في المنية وقد مره القهستاني في  
ما في الدرر فتدبر وجه في السن حيث يولد مثله **انه ابنه** اي لصيه كما مر

الميتاد راد ولا ابنه منزلة الاخ كما في الذخيرة وغيرها وياتي **وصدقه الغلام**  
في مدة حياته وهذا الوعيز والام يشترط تصديقه في العمر فاني عتاقا في  
خان على هذا محل فتأمل ثبت **نسبه منه** ولو المقر مرضا وتشارك الغلام الورثة  
والله يوترك اكرهم نسبه مع الشرايط الثلاثة ويزاد في المرأة تصديق الزوج  
ايضا كما ياتي فان انتفت هذه الشروط يواخذ المقر من حيث استحقاق المال  
كما لو اقر باخوة غيره كما مر عن الينابيع كذا في الشربلالية قلت وهو حسن من  
الحسن ولحرر عند الفتوى ليقوى بالتقوى ويتقوا الله ويعلم الله **وصح اقرار الرجل**  
المريض **لوالدين** وتراعى الشروط المتقدمة في الولد كما في الشربلالية في البرهان  
وان عليا واعترضه المقلد بقول الزيلعي وغيره لو اقر باجد او ابن الابن لا يصح لان  
فيه حمل النسب على الغير قلت واقره الشربلالية وفي القهستاني وغيره عن  
النهاية والخلاصة انه لا يثبت نسب الام بالاقرار انتهى ومثله في ضوء السراج  
 وغيره معلل بان الانتساب للابا لا للامهات وفيه حمل الزوجية على الغير فلا يصح  
قلت ولكن الحق صحة نجاحه الاصله فكانت كالاب وعليه المتون فكان هو المنهوب  
فتبصر **والزوجة** ان لم تكن معتدة الغير ولا تحتها اختها ولا اربع سواها **والمولي**  
اعلى واسفل **وشروط تصديق هؤلاء** المقر لهم لانهم في ايدي انفسهم وافاد بالتصديق  
عدم ثبوته مجرد الاقرار في الميز الحرف في صغير وعبد يثبت نسبه بمجرد اقراره  
وفي عبد غيره يشترط تصديق مولاه **وكذا** اي صح ايضا اقرار المرأة **لكن يشترط**  
**اقرارها بالولد** مع الشروط المتقدمة تصديق الزوج ايضا ان كان او كانت معتدة  
ومطلقا ان لم يكن او كان وادعت انه من غيره او **شهادة** امرة ولو قابلة بتعيين  
الولد اما النسب في الغرائض ذكره الشيخ والمعتدة تحتاج حجة تامة كما مر في باب  
والاصل ان الاقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره **وصح تصديقهم بعد موت**  
**المقر** لبقا للنسب والعدة بعد الموت **الاتصديق الزوج** بعد موته مغيرة لا لقطع  
النكاح موتها حتى لم يغسلها **وعند ما يصح تصديقه** بعد موتها ايضا تصديقها  
بعد موته **وان اقر بنسب غير الولاد** فيه ان الجد وابن الابن حكمهم **كخ وعم** في انه  
لا يثبت نسبهم في حق الغير في حق العبارة اقر بنسب فيه تجيل على غيره فيحتاج الحجة  
ولو باقراره كما مر في باب في حفظ امواله في حق نفسه فيصير قتلز من النفقة وخوها  
تصله **فهي ويرثه** ان لم يكن له وارث **معروف ولو بعبد** كذا في الارحام ومولى  
المولاة لان نسبه لم يثبت فلا يترحم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لان  
وجودها غير ما وقع وتوقف الوصية بالثمن الثالث على اجازته مادام المقر على  
اقراره ويصح رجوعه وان صدقه المقر يكون المال لبيت المال لبطان الاقرار اصل بالرجوع  
كما في البدائع لكن نقل في المجز عن بعض شروط السراجية ان بالتصديق يشبه النسب



فلا ينفع الرجوع انتفع قلت وعندى في ثبوته مجرد مجرد تصادقهما تردد ولعل مراد  
 بعض شرأحماء بالتصديق تصديق آخر كما مر فتدبر **ومن مات ابوه فاقتر**  
**بأخ شريكه في الارث** أي في ارثه فباخذ نصيبه ولو معه وارث آخر **ولا يثبت نسبة**  
 من الميت وعن ابن يوسف يثبت لو هو الوارث لا غير كما في المضمرات فنفاه لضعفه  
 قلت بقي لواقتر الاخ بدين هله بعد قال الشافعية لا لان ما أدى وجوده الى نفيه انتهى  
 من اصله ولم اره لا يعتنا صريحاً وظاهر كلامهم نعم فليبرأ **ولو مات عن ابنين**  
**وكان لابيها الميت دين على شخص فاقتر احد هما بقبض ابيه نصفه** في حصته  
 وجنيته **والنصف الباقي للاخر** بعد حلقه انه لا يعلم ان اياه قبض نصفه ذكره الاكمل  
 قلت وكذا الحكم لواقتر قبض كله لكنه هنا خلف الحق الغرض ذكره الزيلعي وغيره **ولا يثبت**  
**للمقر من الدين** وافاد انه لو اقتر احد هما بدين على ابيه لزمه نصفه في اختياره الى الميت  
 وكله عند غيره كما في القهستان قلت والثاني جزم في البرهان واعتمده في التنوير  
 فكان هو المذهب وهذا ان وفي ما ورثه به ثم لا يلزمه مجرد اقراره بل بقضا القاضي  
 عليه باقراره ولو شهد به مع اخر قلت قلت فليحفظ هذه الزيادة ولترد مهمات  
 تحتاج اليها منها الاقرار لا يتعدى للغير الا في سبع مسایل منها ما لواقتر بدين  
 فله بهاز وجهه في حقه ايضا حتى قبض وتلازم بخلاف مجهول حرز عبده ثم  
 اقرار بالرق فانه صح في حقه فقط دون ابطال العتق لكنه كما لم يوك في الشهادة لان  
 حرثه بالظاهر وهو صحيح للدفع للاستحقاق وكذا ابر الكليل وابرا المديون والاضا  
 ان ما فيه ملكك مال من وجه يقبل الرد وما الا فلا كابطال شفيعه وطلاق وعناق  
 صالح احد الورثة وابرا ابراد عام او قال لم يبق لي حق من تركته اى عند الوص ثم  
 ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصيام تسعة دوى حصته منه على الاصح على ان ابر  
 عن الاعيان باطل كما مر اقرار بشرط له الربيع او بعضه او النظر انه يستحقه فلان  
 دونه صح ولو كذا بالوقف خلافة ولو جعله لغيره واسقطه لم يجر اقرار السكران بطريق  
 محظور **ويجوز الاقتر** الرجوع كالردة وحل الزنا والشرب وان بطريق صريح **لا الا في**  
 سقوط القضاء اقرار المكره باطل الا اذا اقر السارق مكرها فافتر بعضهم صحة الفعل  
 في المرض احط من فعل **الصحة** الا في مسئلة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه  
 صحيح في المرض لا في الصحة اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على ان  
 المفتي ثم تبين عدم الوقوع لم يقع بغيره ديانة اقر في صحته بجميع ما في منزله لامراته  
 هذه ثم مات صح اقراره قضا فان علمت بسبب الملك كان لها ذلك وينفس الاقرار لا  
 تنكح قال غصيب الفائم قال كذا عشرة انفس وادعى الطالب انه هو وحده لزمه الالف  
 كلها قلت وما في نسخ التنوير وادعى الغاصب فسبق قلم ابر المديون مديونه باطل  
 لو اجنبيا ولو وارثا لم يجز مطلقا وحيلة صحته ان يقول لاحق لي عليه فيعبر مطلقا قضا

وكذا الوجوب عليه يجب ارش العبد  
 وهي تصح لغز ان يقال اي عدل  
 لا تقبل شهادته والاقرار يرتد  
 بوجه المقر الا في عشر مسایل منها  
 لو وقف على رجل فقبله ثم رده  
 لم يرتد صح

الادب اية الا المهر لظهور انه عليه غالب كما لو اشهد الجرح ان فلانا لم يكن  
 جرحه او المقتوف ان فلانا لم يقتل فن كان جرحه وقدره معروفا عند الحاكم  
 والناس يعلم بغير اشهاد ولا اقرار الاحتمال الصحيح ولم يقبل بوهان وارثه  
 على جرحه وموته منه لان القصاص حق الميت كما في جنايات البزازية  
 الاقرار بالدين بعد الابرام مطلقا ولو بعد جرحه على الاشبه كما في  
 الاشياء هذا وفي الساقط لا يجوز في المصوب لغيره غيرهما نعم لو ادعى بيا  
 بنسب حاد ث بعد الاجراء العام وانه اقرب يلزمه كما في الفتاوى النمر تاشيه قلت  
 ومفاده انه لو اقر به بغيره بدين فله الاول كما لا يخفى وهي واقعة الفتوى  
**كتاب الصلح** لا يخفى ان انكار المقر سبب الخصومة المستند عليه للصلح  
**هو لغة** اسم من المصاحبة والتصالح خلافا للمحاربة والخصام واصله من الصلاح  
 وهو استقامة الحال على ما يدعوا اليه العقل والصلاح القيام بحقوق الله وحقوق  
 العباد وانما ذكر الصلح لكونه ما لا يكره في بونث كما في الصحيح 2 وشرعا **عقل** افاد  
 ان ركنه الاتجاب والقبول اى الاضا لا يتحقق كالمكرههم فين بلا قبول لانه اسقاط  
 فيتم بالمسقط ويبقى **يرفع** بالتراضى **النزاع** بين المدعى والمدعى عليه وجه  
 3 سائر العقود وافاد صحته بعد الدعوى الفاسدة لانه لا يرفع النزاع  
 وذا تحقق في الفاسدة وقيل لا يصح لانه لا يثبت المرتبة على الصحيح كما لا يخفى  
 بعد الباطلة ذكره القهستان في معز بالخلاصة وغيرها قلت لكن في التنوير  
 وقيل يصح مطلقا اى ولو بعد الباطلة واعتمده صدر الشريعة اخرا الباب  
 واقره في المنع وابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما مر لكن قد حيا في الدعوى  
 عن التنوير لو تصالحا على خليف المدعى فالصلح باطل ولو حلف لا يوجب المال وخو  
 في عامة الكتب كقاضي خان بزيادة انه لو قال حصه ان حلفت فعتك كلف ودفع  
 اليه ان تحكم الشرط لانه ان يسترده لانه شرط باطل انتهى وفي المنع عن الصيرفة  
 صح العمل ثم اقرانه مبطل في دعواه لانه ان يسترده وقيل لا يلفظ بشرط العقل  
 لا الجلوغ والخبرة فصح من صبي وعبد ما دونين وكون المصالح عليه معلوما ان  
 اجبر لقبضه والمصالح عنه حقا يعتاض عنه ولو مجهولا او غير مال كقود وتعزير  
 وحكم البرائة عن الدعوى ونديه بالكتاب والسنة والاجماع قال تعالى والصلح خير  
 وقال عليه الصلاة والسلام الصلح جائز بين المسلمين الاصلح احل حراما او حرم  
 حلالا اى لعينه قبل او لغيره كما نقله الباقر عن البرونى في حاشيته على  
 الاكمل وعن عمر رضي الله عنه ردوا الخصوم كي يصطلو اى ان فصل القضاء يورث بينهم  
 الضغائن ذكره الزاهدى لكن في القهستان في عن الذخيرة ولا ينبغي للقاضي ان



يباشر بنفسه الا ان يكون وجه القضا غير مستبين او وقعت الخصومة بين يدي  
 او قبيلتين او محرمين فان وقعت بين اثنين فيمن بينهما انتفى فليست القضية  
 في شرح التفسير تبعاً للاشياء انه لا يجوز للمقاضي تأخير الحكم الا في مثل هذه  
 ولما جاز ان ينادى المستعمل المدعى في حق نفسه او في حق غيره او في حق  
 وقال الشافعي لا يجوز مع الاخير من غير ان يكون له في القضية حق من المصلحة  
 عن ابن يونس انما تريد ان الشيطان لم يزل في ايقاع العبد او في المصلحة  
 من غير ما عمل من ابطال الصلح عن الانكار على اندفع الرشوة لدفع الظلم جاز  
 لحوقه على نفسه او نسيه او ماله او ماله لا يبيعه ولو منه واليه الاشارة بقوله تعالى  
 السيفينة الى فارقة ان اعيبه احبب اجاز العيب في اموال اليتامى مخافة اخذ  
 المتغلب فلان اي الصلح باقرار حكمه كالبية ان وقع من مال مال فخرى فيه احكامه  
 فتثبت فيه المنفعة لو اجد العبد لمن عقار الا لو كانها عقار اذكره القهستاني  
 والرد بالعيب وخيار الروية والشرط والعيب وكذا يفسره جلاله البذل المصالح  
 عليه لاجل المصالح لانه استقام وتشتط القدر على تسليم البذل  
 لكن في القهستاني عن قاضي خان ان كانا مجهولين واجتبه لتسليمها تفسيدها  
 والا فلا فلو ادعى حقاً مجهولاً من دار مصالحه على حق مجهول من ارضاء لم يجز ولو  
 صح مصالحه عما ان يترك كل منها دعواه جاز الى اخره وكذا ان استحق بعض المصالح  
 غنمه او كلبه يرجع بكل البذل او بعضه وانما يستحق البذل او كلبه على كل  
 المصالح ~~او بعضها~~ وان استحق بعض البذل او كلبه يرجع بكل المصالح عنه او  
 بعضه لانه يبيع وهذا حكمه وحكمه ان وقع الصلح عن مال بمنفعة اعتبر بها  
 كخدمة عبد وسكن دار فخرى فيه احكامها فتشترط فيه التوقيت ان اجترأ اليه  
 والا فلا كصبة ثوب حتى لو صالحه عما سكن بيت معين انما اوحت بغير بطل الصلح  
 مكان النهاية وكذا بطل بغير احداهما او محل المنفعة ولو فاشا المدة فيبطل فيها  
 بغير ويرجع بقدره وجهه كله عند محمد خلافاً لابن يوسف ولو هكذا الحمل بطل بلا  
 خلافاً لكرهه الى اية وليس الثوب فلا يخلفه الواو فيه واذا قيد القهستاني في حق  
 الاقرب في الصلح عن مال لانه لو صالحه عن منفعة بمال كان الانكار كما لا قرار فلو  
 ادعى محرم في داره مسيلاً عما سطر او شرباً في نهر فاقرا وانكر ثم صالحه عما شرب  
 معلوم جاز مكان القهستاني عن النصف والاخير ان اي الصلح بسكوت وانكار عطف  
 على قوله فالاول معاوضة في حق المدعى وقد ابيح وقطع نزاع في حق الاخر  
 فلو حلفه عند قاض ثم ادعاه عند قاض اخر فانكر فصول لم يصح عندهم لان  
 ابيح بطل وقد استوفاه وصحة اخره وكما في المنيعة ويستثنى منها لا يمين

عنده

عنده كدعواه تكله امرأة منكورة له فصالحته على ما لانه جاز اتفاقاً ذكره  
 البرجندى والقهستاني **فلا شفعة في دار صالح عنها مع احدهما** اي  
 سكوت او انكار لانه لا دفع الخصومة لا للمعاوضة الا ان الشفيع كما في  
 الشري بل لا يملك والقهستاني **وجب الشفعة في دار مثلاً عوداً لغيرها** او  
 لو بانكار او اقرار لانه معاوضة في رعي المهر والمهر موأخذ بزعيم وما  
**استحق فيها من المدعى بفتح العين** فكما مر في الاول لانه كذا او بعضا  
 يرد المدعى **مستحق من البذل ويرجع بالخصومة وما استحق في كل**  
**من البذل** يرجع الى الدعوى فان بعضا او كذا يرجع المدعى الى دعواه في فرد  
 فلو الكل فالكل وهذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فلو وقع يرجع بالمدعى  
 نفسه لا بالدعوى وهلاك البذل كذا او بعضا قيل **للمدعى**  
**كاستحقاقه كذلك في الفصل في اي مضى الاقرار والانكار فيرجع**  
**للمدعى او بالدعوى وهذا هو البذل مما يتعين** والالتزام يرجع بمثل لان  
 النقود لا يتعين في العقود **ولو صالح بالقرار واخوته على بعض دار**  
 او متاع او غيرها من اعيان يدعيها بان صالحه على بيت معلوم فلو من  
 غيرها صح باتفاق الروايات **متها لا يصح** هذا الصلح في رواية ابن سماء  
 عن محمد لانه استوفى بعض حقه وبرا عن الباقي والابراء عن الاعيان  
 باطل فتشع دعواه الباقي وبما اتى شيخ الاسلام والامام ظهير الدين  
 لكن ظاهر الرواية انه يصح مطلقاً فلا تشع دعوى الباقي قلت وقو  
 لهم الابراء عن الاعيان لا يصح معناه ان العود لا يقصر ملكا للمدعى  
 عليه لانه يبقى المدعى على دعواه لا يشق في الحكم كالصلح على بعض  
 الدين فانه انما يبرأ عن باقيه في الحكم لا في الديانة ولذا لو ظفر اخذه  
 ذكره القهستاني والبرجندى وغيرهما واما ابراء دعوى الاعيان  
 فصحة بلا خلاف فلذا قال **وحيلة** ارحمة صم هذا الصلح ان يرد المدعى  
 عليه في البذل شيئاً اخر كثوب او درهم ليكون عوضاً عن باقي الدار  
 او يبرأ المدعى من دعوى الباقي لصحة ابراء عن دعوى الاعيان بان  
 يقور براءت عنها او عن خصوصية فيها او عن دعوى هذه الدار  
 فلا تشع دعواه ولا يمينه واما لو قال ابرأتك عنها او عن خصوصية  
 فيها فانه باطل وله ان يخاصم كما لو قال من بيده غير بيت منه فانه  
 يبرأ ولو قال ابرأتك لانه انما يبرأ عن حقها كفا في الاشياء من

نأب عن المدعى فلو برهن ان الدار  
 للمدعى او حلف خصله فكله الشفيع

من البذل

يبطل بل



احكام الدين قلت ففرقوا بين ابرائيل وبرت وانا بركي لاضافة البراءة  
لنفسه فتم خلاص ابرائيل لان خطاب الواحد فله غا صفة غيره كما في  
حاشيتها معني بالولولجيه ومن المهم ما في العبادية من الفصل السابع  
عن دعوى الخاينة اتفقت الروايات ان قول لا دعوى الى قبل فلات او  
لا خصومة لي قبله يمنع الدعوى الا في حق حادث بعد البراءة كقوله  
برات من هذا العبد او خرجت منه او لا ملك لي فيه فانه يمنع دعواه انتهى  
كقوله لاحق لي قبله فانه يعم كل عين ودين وكفالة وغيرها مطلقا  
لان لاحق نكوة في النفي والترك في النفي نعم كذا اطلعت على حاشي الاشياء  
وغيره قلت وهذا قضاء الا المهر على ما قدمناه قبل الصلح فتأمل وكذا  
لوا براءة عن الدعوى فانه يعم كلها الا اذا ادعى ما لا ارثا عن ابيه ولم  
يعلم بموته وقت الابرار سمع دعواه لان علم كما في البراءة من الرابع عشر  
في دعوى الابرار ودفع نكوار وفي غيرها بترك جواب الشرط فليثبت  
لذلك كذا افاده الحاشيات في فتاويه وذكر ان معنى الابرار العام ان يكون  
العموم مطلقا لا يقيد بتركة او تركتها فلا يحتاج ما استثناه في الامتثال  
لانه محض بترك والداه وقد قدما عدم سماعها وبراءة حيث علم بكون  
مورثه الا ان يخص المسئلة المستثناة بمسئلة الوصية دون الوارث  
فتأمل قال وذلك كله حيث لم تكن البراءة الاقرار بعد دعوى بشئ  
خاص ولم يعم بان يقول ابراهم دعوة كانت او ما يفيد ذلك كما في البراءة  
ايضا بعد قوله السابق بقوله وفي الغيبة ادعى عليه دعوى معينة ثم صام  
واقترانه لا دعوى لم يعلم ثم ادعى عليه حقا سمع وحمل اقراره على الدعوى  
الاولى الا اذا اعمم وقال ابراهم دعوى كانت وعنده كذا خصومة بوجه من  
الوجوه كما ذكره في الصلح اي وعنده مما يفيد العموم زائد على قوله لا دعوى  
له وبهذا الخلاص حمل توهم تناقض كلامهم لان من صرح بعدم سماعها  
بعد الابرار العام المطلق صرح بسماعها بعد البراءة وغيره كلف في  
حالات مختلفة وبهذا صارت موقوفة وبالله التوفيق **فصل** فيما ذكره شروط  
الصلح واقتسامه شرعا فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال **يجوز الصلح عن**  
**مجهول** لانه استقاط **ولا يجوز الاعلى معلوم** لانه تملك والقسمة رباقية  
**فيجوز عن دعوى المال** على بدل من خلاف جنسه مطلقا ولو كان جنسه لم يجر  
بالكثر من قيمة ذكره البرجندى والقهستاني **وهو دعوى المنفعة** المعروفة  
ولو بمنفعة

فيها

ولو بمنفعة مما ينسب كسكنى يسكنى وان لم تجز اجارة السكنى بالسكنى كما في  
البرجندى والقهستاني على خلاف ما ذكره حسرو والباقي وغيرهما فليجوز  
وانما قلنا بالعهود لانه لو ادعى استجار عين والمالك يتكره تصالحا لم يجز  
عليه في الميسر **ودعوى الجناية في النفس وما دونها** **كان او كذا**  
**خطا** لكن في العدم مطلقا ولو بالكثر من الدية والارث لعدم الربا بخلاف الخطا حيث  
يبطل الفصل اي لو بمقادير الدية فلو بغيرها او بغير ما عينه القاضي صح كيف  
كان بشرط المجلس لئلا يكون ديناً بدني ولو صالح على ثمنه فيسقط القود  
مجانا وتلزم الدية في الخطا ولو صالح بغيره من دم اخرج از كمال الاختيار  
**ومن دعوى الرق كان مطلقا مال ولا ولا ولم عليه** لو غير مقر الابينة  
قلت ولا يعود بالبينة رفيقا كذا في كل موضع برهن بعد الصلح لا يستحق  
المدعى لانه ياخذ البذل باختياره نزل بايعا فليحفظ **ودعوى الزوي النكاح**  
**وكان خلعا** لو غير مزوج واعلم انه يحرم ديانة ان كان ميطلا في دعواه  
يحل له التزوي لعدم الدخول **ولو صالحها بمال لتقوم بالنكاح** **فما زوي** يجعل  
زيادة في مهرها **ولا يجوز ان ادعت المرأة** فصالحها وقيل يجوز وصح في  
در الجار وصح الاول في المجتبى والاختيار **ولا عن دعوى الحر مطلقا**  
لانه الحق فلا يعارض عنه ويرد ما اخذه ولو الامام او القاضي كحق عامة  
كصلح عمال شرعه الطريق نعم للامام ذلك لو فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك  
في بيت المال ذكره القهستاني **وان قتل عبدا مؤثرا رجلا عمدا او صالحا عن**  
**نفسه لا يجوز** لانه ليس من باب التجابة فلم يلزم المولى لكن يسقط ايم القود  
ويؤخذ بالبذل بعد عتقه بخلاف صلح عن نفسه **عبد له قتل رجلا عمدا** لانه من  
تجارة والمكاتب كالحق وان صالح عن مخصوب تلف اي هلك بالشرع في قيمة  
قبل القضاء بهما **ز كصلح بعرض** وقا كذا لا يبطل الفضل ان كان لا يتغابن  
ونه كصلح بعد القضاء وان كان الصلح قبل التلف او كان بعرض عم مطلقا اتفاقا  
فلا تقبل بينة القاصب بعد صلح على ان قيمته اقل كمالا رجعي لم لو تصادقا  
بعده انها اقل كما في التنوير **وان عتق موبس عبد اشتراكا وصالحا عن باقيه**  
**بالشرع** **نفسه** قيمته بطل الفضل اتفاقا لانه مفترضا شرعا وتقدير الشرع  
لا يكون دون تقدير القاضي فلم يجز الزيادة عليه قلت وهذا يضعف محام  
من صحت مطلقا فتدبر وان كان بعرض عم مطلقا اتفاقا لان الفضل لا يظهر  
عند اختلاف الجنس ويجوز صلح المدعي بما لا يدعيه للمفكر **ليقبل** ويكون







بنصيبه شيئا ثوبا وغيره منه شركته الدين واتباع الغريم ولا سبيل  
 لشريكه على الثوب مثلا لتملكه بالعقد كما لو كان الصلح عن عين  
 مشتركة لانه معاوضة ومن ابرأ من نصيبه او قاضى الغريم بدين  
 سابق لا يضمن لشريكه في الصورتين لانه متلف او قابض لا قابض  
 وان ابرأ من البعض قسمه الباقي على سهامه ومثله المقاصة والغف  
 والاستيفاء بنصيب قبض لا التزوج والصلح عن جناية عمد ولو لم  
 نصيب لا يصح لانه قسمه الدين خلافا لابي يوسف لانه لا يبرأ  
 بطل صلح احد شريكه في سلم في سلم عن نصيبه على ما دفعه من  
 راس المال لانه قسمه الدين قبل قبض قلت وهذا ان رده شريكه  
 واما ان جاز فخذ عليهما كما لو كانا شريكين معاوضين ولو عانا  
 توقف ايضا ان لم يكن من تخارجهما فقولته بتعاليك من بطل يعني  
 سيبطل على تقدير الراد كما في النج بتعاليك من بطل يعني  
 لم ايضا كما في سلم المنظومة والمجمع وذكر التوقف لا يغير التوقف  
 وان اخرج الورثة احد من التركة عن عوض او عقار بمال اعطوه  
 او اخرجوه منها عن احد التقديري بالآخر او عنها بصلح في  
 الكل صرفا للجنس بخلاف جنسه كما سددى ان عثمان رضي الله عنه  
 صالح امرأة عبد الرحمن بن عوف عن نصف ريع ثمنها وهو جنه من  
 اربعة وستين جزء على ثلاثة وثلاثين الذي دينار بحضرة الصحابة  
 فكان اجماعا قل السيد او اكثر عرق قدر حصته او لا بالانفاق ذكر  
 الزيلعي وغيره يستقيم وان اخرجوه عن تقديري وغيرهما باحد  
 التقديري لا يصح الا ان يكون المصلي اكثر من نصيبه من ذلك  
 الجنس مخرا عن الربا وليسوا ابراء لانه عن الدين فتنبه وفي الشربلا  
 ولا بد من علة بقدر نصيبه لاحتمال الربا انتهى رادى الجلاية وخمسة  
 التقديري عن الصلح او كونها غصبا في ضمان بقتة الورثة زاد ابي الملك  
 والتعاقبض فيما يتقابلها صرفا وهذا الحكم حالة التصديق على كونه وادنا  
 امحالة التناكر يجوز مطلقا لانه ليس ببدل بل لقطع المنازعة واقرة  
 الشربلا لم وغيره وهذا ايضا لو بالتقدير فلو بعرض جاز مطلقا  
 لحرمان الربا وان كان في التركة دين على الناس فاخرجوه ليكون الدين  
 كله لهم بطل الصلح لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم

ذكر

ذكر لصحة ثلاث حيل فقال فان شرطوا ابراء الغرما من نصيبه صح  
 تملك الدين من عليه وكذا هي ان قضوا حصته من تسع او حاد بحصته  
 او فرضوه قدرها واحا لهم به اي بالعرض على الغرما وقبلوا الخوالة  
 وصالحوه عن غيره وهذه الثالثة احسنها ذكره ابي الصالح وغيره  
 قلت ولا يغلو ايضا ضرر التعذر والاداء ان يسيرة كذا من ثمثلا  
 بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرما ذكره ابي الملك وقدمناه انما فيحفظ وفي  
 صحة الصلح عن تركه مجربوا هي اعيان غير معلومة ولا دين فيها على  
 مكيل او موزون متعلق بصلح اختلاف والصحيح الصحة ذكره الزيلعي  
 وغرمي والشربلا في وغيرهم لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابي الكمال  
 ان في التركة جنس بدل الصلح لم يجوز ولا جاز وان لم يدر على الاختلاف  
 فالاصح ان الجواز ان كانت اعيانها غير معلومة لا علم بها غير مكيل  
 والموزون لا مطلقا بل اذا كانت الايمان كلها في يد البقية من الورثة  
 لان الجهالة غير مخفية الى المنازعة لقيامها في يد بقية الورثة فلم يجز  
 للتسليم كمن اقر بغير شيء فباعه المقر مستد جاز وان جهلا ذكره  
 حق لو كانت الايمان كلها او بعضها في يد المصلي لم يجز حتى يعلم جميع ما في  
 يده للحاجة الى التسليم كما في شرح المجمع وغيره قلت فاستفيد منه ان  
 ما يحتاج لتسليمه تلزم معرفته وما لا فلا فيحفظ بطل الصلح وان قسمته  
 ان كان على ائمة دين مستغرق للتركة الا ان يضمن الوارث الدين  
 بل الرجوع او يضمن اجنبي بشرط ابراء ائمة او يوفى من مال اخر وان كان  
 غير مستغرق في الاول لا يصح ولا يصح قبل قضاء الدين ولو فعل  
 الصلح والقسمه فلا يجوز ذلك والقسمه يجوز قيا سالان التركة لا غلوا  
 عن قليل دين فلو وقع الكل بضرر الورثة لا يستحسن لان الدين يمنع  
 تلك الورثة اذا من جزء الا وهو مشغول بالدين حتى لو استقرتها لم  
 يكلوها وقيل القياس ان يوفق الصلح لتعلم بكل بكل جزء والاستحسان  
 ان يوفق قدر الدين دفعا للضرر الا ان لا يلجأ جوف لنقصا القسمة  
 ويقسم الباقي دفعا للضرر الورثة والاداء ان لا يفعلوا حتى يقضوا  
 الدين كما مر اعلمه في المص بتعاليك وغيره تقسمه لو اخرجوا اخبرهم  
 فخصته بيني باقية بالسوية لو ما اعطوه من غير اشراف ولو منه فعلى  
 قدر ارثهم والموضي له كوارث فيما ذكره لو صالحوا احدهم ثم ظهر للميت

تقسم



دين او عين لم يعلموا هل يكون داخل في الصلح الاصلح لا صلح احدهم على ان  
يكون له خاصة فهو له خاصة برهنه الغريب بعد الصلح على الا يقابل ادعى  
مالا او غيره فاشترى به رجل جاز وقام مقامه في الدعوى وما استحق  
فله ولو جدد ولا بد منه فله ان يرجع على المدعى لانه معاوضة ادعى فقيته ارض ولا  
بينه لم فصلح الممنكر لقطع الخصومة جاز وطالب له الوصاد قوا قيل لا صلح  
بعد الصلح فالتالي باطل وكذا الصلح بعد الشراء الصلح ان كان بمعنى المعاوضة  
ينتقض بنقضهما وان كان لا بمعنىهما فلا ويصح بعد حلف المدعى عليه  
دفع النزاع وقيل لا طلب الصلح والابرار على الاعوان لا يكون اقرارا بخلاف  
طلب الصلح ويورد ما اخذ كافي التنوير وتعامه فيما علقته عليه ونظم الاخير  
شراح الوهابية فقال وصح من الابرار من كل عايب ولو زال عيب من صلح  
يهدى **كتاب المضاربة** هي لغة معاظمة من الضرب في الارض  
السير فيها واشرفها على المقارضة والقراض مؤنثة لصنعهم هو الغلبين وشرا  
**شركة في البرج** بجزء منه معنى بمال من جانب رب المال ولو تعدد ادخل  
من جانب المضارب كذلك لكن بجزء منه ما اذا كان العمل بينهما فانه مضاربة  
كما ياتي بشرطها سبعة امور كون راس المال ثلثا معلوما عينا مسلما للمضارب  
رب وكون البرج شايعا معلوما حفظا كل منه مشروطا حفظ المضارب منه  
حتى لو شرط من راس المال او من مسمى البرج فسدت كما ياتي وحكمها  
انواع سبعة ايضا ذكرها بقوله **المضارب امين** فهي يداع ابتداء  
قيل التصرف فاذا تصرف فوكيل حكما عنده فانه **رب فشرط** حكما  
**فان خالف فغاصب** حكما وان اجاز امالك بعهده والبرج للمضارب لكنه  
غير طيب من الطرفين **وان فسر** عن مقدار المضاربة **كل البرج لم ينصف**  
من حكمها وان كان بلفظ المضاربة وان شرط كل البرج لرب المال فمستقيم  
حكما فيكون وكلا متبرعا وهذا معنى البضاعة ذكره الشافعي **فان فسدت**  
فاجارة وشركة او من رعة فاسنة حكما اي فاجير فله اجر مثله **رب او**  
**لم يرب** على المذهب الا في رمي اخذ مال يتم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا  
عمل كما في التنوير وغيره ولا يراى له على ما شرط له عند ابي يوسف وهذا  
اختار خلافا لما ذكره ففسد لم اجر مثله بالغا حكما بالبرج وادرج وقيل اعم ذكره  
القهستاني **والفاسد لا يضمن** المال فيها ايضا كالصبيحة لا يامين  
وعليه الفتوى ومن غير يضمن ويجوز ولا تقع المضاربة الا بمال يقع

به الشركة

به الشركة من النقرين والبرج الغلوس الناقمة لكن في الكبرى لا يقع  
عند محمد بالغلوس وعليه الفتوى فتفسد بالعروض ولكن ان دفع عرضا  
وقال يعبه واعمل في ثمنه مضاربة او قال اقبض مالي على فلان واعمل به  
مضاربة جازت ايضا لانه اضافها الى الثمن وشروط تسليم المال الى المضارب  
بلا يد لرب المال فيه عاقدا او غير عاقدا كالصغير اذا عقدها له وللم  
واحد المشتركين اذا عقدها الاخر يتمكن من العمل بشرط كون البرج  
بينهما شاعا فتفسد ان شرط لاصد هما عشرة دراهم مثلا لاحتمال  
ان لا يجعل من البرج الا ذلك القدر واعلم ان كل شرط يوجب جرم البرج  
ويؤم قطع الشركة فيه يفسدها وما لا فلا يفسد وانما يبطل الشرط  
فقط ولا يفسد من الشرط باطلا غير مفسدة كشرط الوضعية  
اي الحسرة ان على المضارب فلا يفسدها وتبقى الرضعية على رب المال  
وللمضارب في مطلقها اي غير المقيدة بزمان او غيره مما ياتي وقد  
سمى في الاختيار المطلقة بالعامه والمقيدة بالخاصة ان يبيع ويشترى  
ويؤكل بهما ويسافر ويبيع ويودع ويرهن ويؤجر ويستاجر  
ويحتمل بالتمتع على الا يسره غيره لا كل ذلك من توالي التجارة ولو البض  
المضارب رب المال صح ولا تفسد المضاربة باضياع ما كنهه خلافا للزفر  
وليس له ان يضارب او يشارك احدا في مالها او يخلط بماله الا ياذن  
رب المال بالمضاربة والخلط نصا وبقره العمل بوايك لان الشيء لا  
يستبيع مثله ولا فرتة بالاولى ولا ان يقرض او يستقضي او يهب  
او يتصرف الا بتتصيص فقط لا نعم فان عزم فاستدان بان يشترى  
بمالها بزيادة ثياب الكتان لا الصوف والجزيلة الكوفة او قصير  
او عليها لم فهو متبرع وان قيل له العمل بوايك لعدم التتصيص ولم  
الخلط بماله والصنيع فلا يضمن بذلك ان قيل لم ذلك اي العمل بوايك والا  
لا مال يكن الخلط متعارفاه فصير بشرط كما بما زاد الصنيع دون الجرد  
والقصارة الا اذا قصر بالانتالقيام عينة والصنيع وغرة حصته  
له وحصته الثوب غيره صبيغ في مال المضاربة فينقسم ثمنه على ما قلت  
هذا لم يكن بيع فان كان بقر حصته منه لم يضمن ذكره ابن قريش  
والناس يقيرونه بالاجرة عما اعلى الغصب ادعى بغيره بالزيادة فتر  
وان قدرت ولو جرد العقد لم يصير المال عرضا بلذا او وقت او معامل



معين او سلع او نوع تجارة فليس له ان يتجاوز ما عهده كفا في الشرا  
وقد تقدم فانه تجاوز وصق والبرج لم والوضيعة عليه التي انفة وتعود  
بالعود للرفاق قبل تصرفه كما ياتي فانه قال له عامد اهل الكوفة او  
لصيارفة فعامل غير اهلها او صارف مع غير صيارفة لا يكون مخالفا  
لانه تغير مكان ونوع وكذا لو قال اشترى في سوقها ان الكوفة مثلا  
فاشترى في غيره من اطرافها لم يكن مخالفا لانه كبقعة واحدة بخلاف  
ما اذا صرح بالنهي نحو قوله لا تشترى غير التوب لانه صرح بالنهي  
والولاية اليه كقول الجرمع الاجراء العبد والبايع لا الصبيان او الرجا  
لا النساء فان خالف فقد خالف قلت وهذا لو اشترى معتدا ولو في الجدة  
اما غير المعتبر فغير معتبر اصله كنهيه عن بيع الحال كما في البرج وان ذكر بعد  
المضاربة ما لا يستقيم الا ابتداءه من احد الا لفظ الثمانية كما اذا قال  
**خذ هذا المال مضاربة بالكوفة او في الكوفة او تعديم** مرفوعا ومجزوما  
**في الكوفة** او بالكوفة فانه تفسير له او فاعماله فيها انما هو قصد اخذه  
بالسوق فيها فان ابا لالا لصاق او على ان يعمل به فيها او تعديم فيها لان  
على الشوط واللام للتعليل فهو تقييد في هذه الثمانية لما ذكرنا فليحفظ  
بخلاف ما اذا استقام الا بتدريج خذوه واعمل به فيها بالواو و بدونه فانه  
ليس بتقييد بشرط بل مستثناة من المالك فكانه قال ان فعلت كذا  
فهو نفع واحسن كما في القهستاني في المحيط وعلمه الزيلعي بان الوهم  
للعطف والشئ لا يعطف على نفسه بل على غيره وقد تكون الا بتدريج اذا  
كان بعد جملة فتكون مستثناة لا بشرط كما في الاول **وللمضارب ان**  
**يبيع بنسبة ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه الشرا** عملا بعرفهم ولذا كان لهم  
بشرط ان لا يركوب لا سفينة للركوب وان باع بنقد ثم اخرا فخر امتعلا  
مع اجماعا لما ذكرنا ولم ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة على المشرك  
وليس له ان يزوج عبدا او امته من ماله او عن الثاني لم تزوج الامه وان اد  
ان لا يحل للمضارب وطيرها ربع او لا اذن او لا كما في المضمرات والاث  
يشترى به ان يملكها من يهتق على رب المال بقراءة او عين فان شري  
كان له لا يملكها ولا ان يشتري من يهتق عليه ان كان في المال  
ربع هو ههنا ان تكون قيمة هذا العبد اكثر من راسه كماله فليحفظ فان  
فعل ضمن لو تورع الشرا لنفسه كوكيل خلاف قلت قد سألني الوكا

وخيار

وخيار الشرا ايضا ان الشراستي وجود فاذ ان على الامر فيها ولا فعلى المامور  
كشرا شريك او ابا او وصي محر ما فليحفظ الكثرة وقوعه وان لم يكن ربع  
كما ذكرنا صح على المضاربة لعدم امانه فان حدث ربع بعد الشرا عتق بضم  
ولا يضمن لعنقه بلا صنع بل يسعي المعتق في تضييب رقبته مال كوارثي عبد  
واحد لها ابوه ولو اشترى بالمضارب بالنصق امه بالقي وقيمتها  
التي فوصيها فولدت ولدا يساوو بالغا فالوفاء موبر فصار تقيمت  
ان الولد وحده كما ذكرنا الفان نصفه ان وخمسائة نفدت دعوة لو  
جود المالك بظهور البرج المذكور فعتق استسعا رب المال في الالف  
وربع ان نشا او اعتقه ان نشا فاذا قبض الالف رب المال ضمن المدعي  
اي المضارب نصف قيمة الامه ولو حصل له ضمان تملك ويجد ان تزوجها  
ثم اشترى لها جلي منه وتوصارت قيمتها العا ونصفه صارت ام ولد وضمن للما  
لك العا ورابع لو موبر او لا تسعي لو موبر الا نها ام ولد فليحفظ **باب**  
تحويل المضارب عنه المضارب يضارب مع اخر فان صار المضارب  
بلا اذن فلا ضمان بالادفع مالم يعمل الثاني ربع او لا في ظاهر الرواية  
وبه يفتي لوالثانية صحيح كما ياتي وهو قولهما وفي رواية الحسن عن  
الامام لا يضمن بالعدل ايضا مالم يبيع وعن الثاني يضمن بنفسه  
الدفع قلنا هو ابداع وهو يملكه فاذا عمل كان مضاربة وهو لا يملكها وان كانت  
قاسقة فلا ضمان على الاول وان ربع الثاني لانه اجير لا شريك وحيث  
ضمن بشرا يد الميم ولو باستهلاك الثاني فله رب المال بضمين اليهما  
نشا باجماع الصحابة في المشهور من المذهب واختاره في الاختيار وغيره  
وليس له اختيار اخذ اربع وقيل على الخلاف في ابداع المودع اي لا يضمن  
الثاني عند فلا يملكها وحيث ضمن الثاني رجع على الاول وصحت الثانية  
والربع على ما شرط او يطيب الثاني دون الاول ملكه مستندا ان اذن له بالمضاربة  
فصار رب بالثلث وقد قيل له اي الاول ما وز قدامه بيننا نصفان  
او فلي نصفه او ما فضل نصفان فرب الثاني فنصف الرب الرب المال  
عملا بشرط وثلثه للثاني كذلك وما بق وهو سدسم الاول وان ربع  
بالنصف فنصفه لرب المال ونصفه للثاني ولا شئ للاربع لعله ما  
كان له للثاني كمن استاجرته ليخيط ثوبك بدارهم فاستاجرا خرا ليخيط  
به لانه معقد على جميع حقه وان شرط للثاني الثلثين والمسئلة بحالها

فكما شرط ويضمن الاول والثاني  
سدس او ان قيل له ما رقت الدار







المعروفة ولو انفق ليخرج في مالها ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك  
ونفقة في مصرة من ماله وذلك كالزاد واجر الحامة والعصر  
وعبر ذلك مما يرجع لصلته بدنه في ماله كنفقة المرأة على الزوج ودوا  
عليها ويرد ما بقي من كسوة وغيرها اذا قدم من سفره الى راس المال  
لا انتهاء الاستحقاق كفار وحاج عن الغيرة ومادون السفر كسوق  
المصريان امكنة او يعذرو ويبيت في اهلهم فكالسوق في المصرو والافكا  
لغير فظهرانه ليسوا بمواد السفر الشرع وليسوا بالمستبضع الانفاق  
ما من لها لانه كالوكيل واختلف في الشريك ويأخذ اى المالك قد رما  
انفق المصاريف من راس المال لستم راس ماله فيا خذه من الربح اولا  
ان كان ثمة ربح وما فضل من الربح بعد اكمال راس المال منه قسم بينهما  
على الشرط وان لم يظهر ربح فلا شيء على المصاريف وان سافر عام فمال  
المضاربة او بمالين لرجلين انفق با حصة كما لو خلا بالاذن وان  
باع متاع المضاربة سراجه حسب ما تنفق عليه من حمل واجر سمك  
وقصار وكسوة مما اعتد ضم ويتقود قام على بكذا لا نفقة لنفسه  
في سفره لعدم الزيادة والعادة هذا هو الاصل ولو بشر بمصاريف  
بالنصف بالى المضاربة بذاتهما وباع بالعين واشترى بهما  
عبد افضا عاق يده قبل نقد هما ببيع العبد نصف الربح ونصف الربح  
وبعزم المالك الباقي ويصير ربح العبد ملكا للمضارب جارحا  
عن المضاربة مضرونا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما اثنان وباقية  
للمضاربة لعدم ما يتأينها ورأس المال جميع ما دفع المالك وهو يكت  
لا يبيع سراجه الا على العين فقط لانه يشترى بهما قبل بيع العبد  
باربعة الاف فحصة المضاربة ثلاثة الاف لان ربح المصاريف  
والربح منها في حصة خمسة بينهما نصفان لان راس المال انفا  
وختمية ولو اشترى رب المال عبدا بخمسة مائة وباعه من المصا  
بالق لا يبيع سراجه الا على خمسة مائة وكذا عكسه لانه وكيل قلت  
ومن علم جواز شراء المالك من مضاربة وعكسه ولو اشترى مضارب  
بالنصف بالى المضاربة عبدا بعد الفيق فقتل رجل خطا  
فربح الفدا عليه وباقية على المالك على قدر ملكها فاذا خسر العبد  
غير عن المضاربة للثان ويخدم المعبأ يوما والمالك ثلاثة  
ايام بحكم الفدا ولو اشترى بالى المضاربة عبدا وملك الا لى

قبل

قبل نقده للبايع لم يضمن لانه امين بل دفع المالك للمضارب الفا  
اخره وشتم الغير نهاية وجميع ما دفع يكون راس المال بخلاف الوكيل  
لان يده تأينا يداستيفاد امانة ولو كان مع المضارب الفا  
فقال للمالك دفعته الى الفا ورجعت الفا وقال المالك بل دفعته  
لك العين فالقول للمضارب خلا والنزف ولو اختلفا مع ذلك  
في قدر الربح فللمالك في مقدار الربح فقط وابهما يبرهن قبل وان  
برهن فللمالك في دعواه الزيادة في راس المال والمضارب في دعواه  
الزيادة في الربح وهذا هو الاختلاف في المقدار فلو في الصفة فللمالك  
فكذا قال ونوقال من مع الف قدر ربح فيها هي مضاربة زيد بالنصف  
فقال زيد المالك بل بعتا ع او د بعة او مضاربة فالقول لزيد و  
البينة للمضارب واما لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فا  
لقول للمضارب ولو برهن فللمالك واما لو اختلفا في النوع بان  
قال المضارب اطلقت وقال المالك عيئت نوعا اى او يبدل او نقدا  
او بيعا وعو ذلك كما افاده البرجندى فالقول للمضارب لمتسكما با  
لاصل وهو العموم قلت وهذا اذا ادعى بعد تصرف المضارب فلو  
قبل فالقول للمالك كما ادعى ايضا فان برهن او قضا قضى بالثاني لانه  
للاول وان لم يوقت البينتان او وقت على السعا او وقت احدهما ذو  
الاخر قضى بينة المالك كما في القهستاني عن الاخيرة ونحوه في  
البرجندى ولم يتعرض الشرنبلالى وغيره فليحفظ **لو ادعى كل**  
**سهما نوعا** فقال المالك عيئت الطعام وقال المضارب الشيا لمالك لان  
العبرة ببيانه بعد تفاخرهما على المخصوص فان برهن فالجواب ما فصلناه  
تمت لو ادعى المضارب فسادها فالقول للمالك وبكس فللمضارب  
والاصل ان القول مدعى الصحة في العقود الا اذا قال المالك شرطت  
لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمالك ولو فيه  
فسادها لانه ينكر زيادة يدعيها المضارب كما في الخامسة قلت كما في  
الاشباه فيه اشتباه ومما هم فيها علقته على التنوير وممن ان ما في البراز  
دفع اليه الفا نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلكت ضمن حصته  
الهبة التي خلد في المعقود والمعتدان لا ضمان في الهبة ايضا لانها قاضية  
سدة وهي ملك بالقبض كما يلقى ويه مضاعف قول الوهابية

المالك بعد التصرف العموم  
والمضاربة المخصوص من القول للمالك  
مع



وادعهم عشرا فلا ان نعمه له هبة فاستهلك الخبيث **كتاب**  
**الوديعة** لا خفاء في اشتراكها مع ما قبلها في الحكم وهو الامانة وهي تعبد  
 بمعنى مفعول بتا النقل الى الامة من ودع ودعا أي ترك وكلاهما مستور  
 في القرآن والحديث ذكره الا بذا لا يثرو غيره فلا ينبغي ان يحكم بشذوذهما  
 قلت واعلم ان الغيبة يجب عن احوال المكلف لكن الفقهاء يعنون بعض  
 الكتب بافعال المكلف كقولهم كتاب النكاح والبيع والهبة وفي بعضها ما  
 يتعلق بذلك الافعال كقولهم كتاب الوديعة والعارية وامداد وفي الوجه  
 فيه غرطا هو رعاية ذلك فترى بعض الوديعة بانها تسليط الغير الى كونه  
 لا يناسب المعنى اللغوي فلذا قال **الايداع** أي شرعا **تسلط المالك غيره**  
**على حفظ ماله** زاد في التنوير صريحا اودلا لم **والوديعة ما يتولى**  
**عند الامين للحفظ** زاد البرجندى فقط لخرج العارية لانها ما  
 يتولى الحفظ والا انتفاع معا الا ان يقال معناه ان المعتود الاصل  
 تركه الحفظ واذا انتفاعا فقد استغنى عن الايجاب والقبول وودلا لم  
 كوضع مالا وسكت الاخر ما لو قال لم اقبله لم يضمن بالهلاك لان  
 الدلالة لا تعارض الصريح وكذا الشياي مودع فاذا غاب فانجام ولا عبرة  
 بظنه انه شوبه بيان بخلافه هو الاصح وشرط كون المال قابلا لاثبات اليد  
 عليه فبطل اياد ايق وطيور في الهوى وكون المودع مكلفا بشرط وجوب  
 الحفظ عليه فلما ودع صبيبا فاستهلكها لم يضمن ولو بعد ايجاز ضمن  
 بعد عتقه كما ياتي **وهي امانة** هذا حكمها مع استيجاب قبولها ووجوب  
 الحفظ اذا ادا عند الطلب الا اذا كانت سبيبا فاراد به قتل اخر ظلمها كما  
 ياتي واذا ادا بحملها على الوديعة انها انما اعم لا اشتراط قصد الحفظ عليه  
 بخلاف الامانة كان اوقع الرعي ثوبا في حجر آخر ويراعى الضمان بالرفاق  
 بخلاف الوديعة الا اذا انكرها لكن الامانة عين والوديعة معنى فيكون ان  
 متباينين كما لا يخفى ذكره القهستاني **فلا يضمن بالهلاك** بلا نقد  
 كسرقه ولو ردها الا في صورتين اذا كانت الوديعة باجر كما في الإغثاء  
 وغيرها الا اذا عارها فهلك عند مستغيرها ضمنها بخلاف اعارته لعا  
 رية على اختيار كما ياتي واذا ان اشتراط الضمان على الامين باطل وبه  
 يفتي **واودع ان يحفظها بنفسه وعياله** بالكسر جمع عيل بفتح وتثريد  
 كياربهم جرد من يعوله الا ان العبرة للمساكنة معه حقيقة او حكما

لا ينفق واخافته للعهد الى الامتداد يدخل فيه عيال العيال فلا يضمن  
 لو دفع عياله لعياله ولو نهاه من الرفع لبعض من في عياله فدفع ان وجد  
 به اضمن والا لا كما في التنوير وغيره **وله السفر بها عند عدم التهيؤ**  
 ولو طويلا وبها حملوا الطريق **امنا خلافا لها فيما لم يجد وموته** وعن ابي  
 يوسف لا يسافر سفر طويلا وعن محمد لا يسافر مطلقا كما لو كان مخوفا ولو  
 من موت ثم لو مخوفا ونهاه فان سفره منه بضمن والا فان سافر بنفسه  
 ضمن وباهله لا كما في المنع عن الاختيار وغيره **فليحفظ فان حفظها**  
**يفسرهم ضمن** وعن محمد ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه وشريكه  
 معاوضة وعنا فاجاز وان لم يكن في عياله وعليه الفتوى ذكره ابن المالك  
 وغيره واعتمده ابو الكمال واقره في المنع وغيرها **فليحفظ الا اذا خاف**  
**الحرق او الغرق** وكان غالبا بحيث يدفعها الى جاره او الى تسفينه اخرى الا اذا  
 امكن دفعها لمن في عياله وانقاها فوقع في البحر ابتداء او بالتدريج ضمن  
 ذكره الزيلعي وغيره فان اعاذ صرق ان مودعه يمينه والا لا اليمين  
 فليحفظ **فان طلبها ربه** بنفسه ولو حكما كوكيله بخلاف رسول ولو  
 بجملة منه في الظاهر كما في البحر **ففسدها ظلمه وهو نادم** وعلى تسليمها  
**ضارا غاصبا** لا ظلمه والا لا كما لو كانت سبيبا فاراد به قتل اخر ظلمها قال  
 اقرار ان احضرها الساعة فتركها لا بالترك صار مودعا ابتداء قلت  
 ومن المنع ظلمه مونة مجل فانه يضمن وقد حردته في كتاب الترمك وشرح  
 التنوير فراجعها وكذا يعبر فيها صبا لوجه اياها اي انكر الوديعة بعد طلب  
 المالك او قايم مقامه بخسرة بلائيه الحفظ ونقلها من مكانها حال جوده  
 وكانت منقولا ولم يكن هناك من يخاف منه عليها ولم يحضرها بعد  
 جودها مال كها كما اعتمده في التنوير واختلف في جود العقار فاذا  
 امت هذه الشروط صار غاصبا وان وصله **اقرب بعهده** لان جوده ما  
 عد النكاح نسبه وقدر بانكار الوديعة لانه لو انكر كونها عنده ثم ادعى  
 ردها او تلقاها او ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قيل كما لو برهن انه  
 ردها قبل الجود وقال غلطت في الجود وانسيت او ظننت اني دفعتها  
 كما في التنوير وتام في شرحنا عليه وغيره **بخلاف جودها عند غيره**  
 اي بلا حضوره او في وجه عدو وخافة السلف وعند سوال صاحبها  
 او اجبر عن حالها لانه من الحفظ **وان غلط بماله** او مال اخر ذكره ابن

ان المالك وصيها من ابا عبد الله  
 عند اشتاق قصص الجودها



الكمال بحيث لا يتميز فان كان بينهما كالمثلين بالبيع وبيعهم  
بدرهم ضمنى وانفصل حق المالك منها في المانع وغيره عند الامام لا يملك  
بالخلط وعندهما في غير المانع للمالك ان يشترط ان يشترط ان لا  
يعد تناوله قبل اداء الضمان خلافا لهما ذكره ابن المالك وكذا في المانع عند  
محمد واما عند ابي يوسف فانه يصير <sup>الاول</sup> ثانيا بغير اعتبار الغالب  
اجزا وان كان بغير جنسها كبر بغير وزن وشعره ضمنى وانقطع  
حق المالك اجماعا لانه استهلاك صورة ومعنى وان خلطت بلا صفة  
اشتركا اجماعا لعدم التعبد كما لو كان باذن ولو خلط بعض عياله لم يضمن  
هو بل الخاطو ولو عبدا صغيرا ولو خلط على وجه يتميز فلا ضمان وان تعذر  
فيها بان كانت ثوبا فليس او دابة فراكبها او عبدا فاستخدمه وخذ  
بعضه ضمنى فاذا زال التعذر بان ردها ليدية سليمة زال ما يودر الى  
الضمان اذ لم يكن من نية العود اليه حتى لو نزع ليلا ومن عزم ان  
يلبسه نهارا فسرق ليلا ضمنى كما في المني عن جحيم وخو في الاشياء  
من شروط النية **بجلا** المستعير الا اذا استعار ثوبا ليرهنه فنقد  
فيه قبل رهنه ثم رهنه بمثل قيمته فهلك عند المرتهن لم يضمن الراهن  
لعوده الى الوفاء حكما كما في المني عن الجرد **المستاجر** حيث لا يزود با  
لرفاق على ما عليه الفتوى كما في الضرر بلا ليه لان عملها لنفسها بخلاف  
مودع ووكيل يبيع او يحفظ او اجاره او يستجار ومضارب ومستبضع  
وشريك عناق او مفادضة ومستعير رهن كما في الاشياء قلت ولما لم  
ان الامين اذا تعذر ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة لان  
يدم كيرا للمالك ولو كذبه في عوده للوفاء والقود له وقيل للمودع كما  
يسقط في العارية وكذا الواوود عنها ثم استرد هازا الضمان وان  
انفق المودع بعضها فلهلك الباقي ضمنى **فرد** ما انفق فقط بقدر  
تعديه وان رد مثله وخططه بالباقي ضمنى **المجبر** لما مر وهذا الوجه بعد  
لما رده علامة فلو جعل او تاتي بميزان او انفق ولم يرد او اودع و  
د يعين فانفق حريم ما ضمن ما انفق فقط كما في المجتبى قلت  
وهذا كله فيما لا يضره التبعض كما لا يخفى ولو تصرف فيها فزع  
**يتصرف** به لحينه وعنده ابي يوسف بطيب لم اذا ادى الضمان او سلم  
عندها كما بسطه ابن المالك وان اودع اثنتان من واحد فلهما ضمانا

او قيميا

او قيميا لا يرد قوما الى احوالهم اى المالكين ولا ياخذ من حصته **بغير**  
الاخر عنده خلافا لهما فيما اذا يرد لانه طالب لما سلم اليه من نصفه  
قلنا نعم نكت ليس له ولا ليه العتمة ثم الاصح ان القيمي لا يرد قوما بالاجماع  
كما في الاختيار وغيره ثم لو دفع هل يضمن في المبيع والبرجى والمرجى  
وغيرها نعم في البرجى لا سيما لان كان هو المختار واقره في المني وان  
اودع رجل عن اثنين ما يقسم كدراهم ومكيل وثياب وغير ما مالا  
يتعيب بالتقسيم **اقتسام** وحفظ كل حصته كمرتعتين ومستبضعين  
ووصيتين وعدل وهن ووكيل بشر فان دفع احداهما ما في يده **لاخر**  
ضمنى **الدافع** لا القايض عنده لانه مودع المودع ومفاداة له لو اودعها  
اخر فهلكت ضمنها هاد عندها لكل حفظ الكل باذن الاخر واما ان كان  
مالا يقسم كعبد او ثوب مما يعيب بالتقسيم حفظ احوالها باذن الاخر  
اجماعا لتعذر اجماعها وفي القهستاني عن مسبوط شيخ الاسلام انه يقسم  
من حيث الزمان وان نفى عن دفعها الى عياله تدفع الى من لم يرد  
ولا تدفعها لمراتك فلا تملكه ولا تدفعها لمراتك فلا تملكه ولا تدفعها لمراتك  
واما ان دفعها الى من لا يدوم منه بان لم يكن له عيال سواه كدفع الراتب  
الى عبده ونشى **يحفظ** النسيان الى زوجته لا يضمن لان التقيد غير مفيد  
وكذا ان امره بحفظها في بيت معين من دار حفظها في غيره لا يضمن  
الا ان كان ضررا وفيه خللا ظاهرا بان كان ظهرها للسكة فيضمن با  
خللاف وكذا ان امره بحفظها في دار حفظ في غيرها ضمنى فتناوذا ولو  
اودع المودع اوديع من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كحرف  
فهلك بغير مفارقتهم ضمنى **الاول** فقط بلا خلاف دون الثاني عنده  
وعندهما ضمنى اياها فلو ضمن الثاني رجوع على الاول لانه عامل له وهذا  
اذ لم يعلم ان الاول مودع والاول يرجع ذكره الزاهدى وهذا اذا فارق  
ثم هلكت والاهم يضمن الثاني اتفاقا ذكره البرجى وغيره **بالعكس**  
واما الواوودع **الغاصب** المعضوب المودع ثم هلك في يده ضمنى ايا  
نشا اجماعا وانما يرجع على الغاصب اذ لم يعلم انه غاصب والاول يرجع  
كما في القهستاني من العارية واقره البرجى ونقله الباقرى عن  
سرى الوقاية لابن المالك واقره قلت لكت في الدرر والغري مغنا  
لنهاية ايه يرجع وان علم على الظاهر قيل لا فليست له ولو اودع عنده



عبد حثيا فاقلمه ضمنه بعد عتقه وان كان عتق صبي فاقلمه فلا ضمان  
اصلا وهذا الوجه في نكاح ذواتين بها ضمن للرجال اتفاقا كما لو اتلفا  
ما اودع عندهما ولو كانت الوديعه عبد فقتله خير المولى المولى  
العبد بين دفعه او فداؤه وضمن عاقلة الصبي قيمته كما في المنيخ والجر وقاد  
ابو بولس **ضمنان للرجال** في بناء العبد فيه ثم قيل هذا في صبي يعقل  
اما غيره فلا يضمن اتفاقا وليس الا موكما ظنوا بل الخلاف في الكل  
واحد وعلى هذا الخلاف الافتراض والاعارة كما في شرح الجمع وان دفع العبد  
**الوديعة** لم يرد في ماله فله ان يملكه عند الثاني ضمن المالك الاول بعد العتق  
فقط لان الثاني مودع المودع وعتوا في يوسق ضمن ايضا ضمانا للرجال  
كما تقدم وعند محمد ان ضمن الاول في العتق وان ضمن الثاني للرجال  
وقيل بعين العتق ولو دفعها لثالث فالاول كالاول والثاني ضامن للرجال  
وتمام في الجمع ومن ماله الف فادع كل من اشئت ايداعها عنده فكل  
عن الخلف لهما فهي او الاول لهما وضمن لهما القاء مثلها بينهما  
لصحة دعواهما ولو خلف لاحدهما ونكل للاخر فالالف لمن نكل لم يرد  
لو قال لا ادرى كيف ذهبت لا يضمن على الاصح هدد على دفع بعضها يتلف  
ماله او نفسه او عضوه فدفع لم يضمن كوصي ولو اتفق عليها بلا امر  
قاضي فمتبرع لو خيف من سادها رفع الاموال كما يبيعها ولو لم يرفع  
حتى ضرر لم يضمن بخلاف ما لو افسدها الفاروقا طلع على ثقب معروف  
ولم يخبر وبها فان اخبره اولم يطلع لم يضمن ونقل ابن وهبان  
وتارك الثقب صيفا ثقب لم يضمن وقضى الغار بالعكس يوش  
ه اذ لم يسد الثقب من بعد علمه ولم يعلم الملاك ما هي ثقبه  
ه وتاركه يوم لامر صميحة ه فرا حوا وراحت يضمن المالك  
ه ولو قال ضاعت ثم قال ردتها ه تناقض ما قد قالوا فيجب  
ه وان قال قد ضاعت من البيت ه يصح ويستحق فقد يتصور  
**كتاب العارية** اخرها عن الوديعة لان فيها تليكا هي لغة مشددة  
وتختلف اعارة الشيء منسوبة الى العار اسم من الاعارة كالعارية  
من الاعارة وما قيل من التعاورا ومن العاراد من العربية فيظنونه  
ويشترط ان يملك منفعة من عين مع بقائها بلا بدل افاد بانتهليك لزوم  
الايجاب والقبول ولو فعلا كمن ياتي في الهبة ما ينافي فستسيم  
وحكما

وحكما كونهما امانة بشرطها قابلية الاستعارة للانتفاع وخلوصها عن شرطي  
العرض لا بها لتغير اجازة ولا تكون الا فيما يستفيع به مع بقا استهلا  
عنه ولذا قالوا العارة النقرين المتكسر والموزون والمعدود والمتقارب  
عند الاطلاق **قصر** يضمن بالهلاك قبل الانتفاع ضرورة استهلاك  
عنها حتى لو لم يستهلكها كان عارية لا قرضها ولذا قال **الا اذا عير**  
**انتفاعا يمكن رد العين** بنفسه **بعد** كاستعارة دراهم ليعير لميزان  
او ميزان الزكاه فلو هلك لم يضمن ولو اعانه قصعة تريد فقرض  
ولو بينهما ميا سطة فاباحة ثم يقع عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجرى  
الهلاك كما في الصيرفة **وتقع بأعتراف** الرهن اي جعلتها عارية لك لانه صريح و  
ملكك على دايتي واخذ منك عيرى اذ لم يرد بذلك الهبة ظاهرة ان ذلك  
للمذكور كله لكن عبارة الجمع بهما اي بمضتك وملكك ولتسبطا مقال مجال  
وحرر من لا حنسر وان متى لم ينوي شي يحسد على المعنى الحقيقي فتأمل  
وفي القهستاني ان المنيخ متى اضيف لما ينتفع به مع بقائه عارية  
او لا مع بقائه كالدراهم فهبه وعزاة للاصل فتبصر **داري** مبتدأ لك  
خبر سكتي حال او تميز **وعير سكتي** كما في الهبة **ولاه غير ان يرجع**  
**فيها ماتي** تشاؤ لو موقفة او فيه ضرر فتبطل وتقلب اجازة فلا يرجع  
كاستعارة لترضع ولده وصار لا ياخذ الا نديها فله اجر مثلها الى العظام  
وتمام في الاشياء وفيها معزيا للقيمة تلزم العارية فيما اذا استعار  
جدار غيره لوضع جذوع فوضعها ثم باع المعير الجدار لم يمسك  
رفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع انتهى قلت وبالفيل جزم  
في الخلاصة والبرازية وغيرها واعتمده محشيمها ولم يتعقبه الشيخ  
صالح فكانه ارتضاه فليحفظ **لو هككت** بلا تعذر **فلا ضمان** وان شرط  
بطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للجوهرة وهذا اذا لم يستحق ضمانها  
بلا رجوع على معيره لانه متبرع والمستحق تضمين المعير بخلاف  
المودع حيث على مودعه لانه عامل ل كما في المنيخ عن الخلاصة **ولا توجر**  
**ولا ترهن** لان الشيء لا يتضمن ما فوقه كالوديعة فانها لا توجر ولا ترهن  
بل ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية على المختار واسا المستاجر فيواجر  
ويودع ويعار ولا يرهق واما الرهن فكالوديعة ونظم في الوهبانية  
شر مسائلا لا يملك فيها تملك لغيره بدون اذن مسوا قبضه ولا



كنه لم يذكر العاشرة هذا بل في المساقات ومالك امر لا يملكه بدون  
 ٦ امر وكيل مستعير وموجره ركوبا ولبسها ومضارب ٦  
 ٦ وموتها ايضا وقاض يومه ٦ ومستودع مستبضع ومزارع ٦  
 ٦ اذ لم يكن من عدده البذر بتزود وما للمساكين ان يساق غيره ٥  
 ٦ لان اذن المولى ليس يذكر فان اجرها المستعير فلفت حتى  
 ايها انشا بغيرها ساعة العارية ذكره القهستاني فان ضمن الموجر  
 المستعير لا يرجع على احد لانه ظهر ان اجرك ملك نفسه وان ضمن المتاجر  
 رجع على الموجر ان لم يعلم ان عارية فان علم بذلك لم يرجع لعدم الضرر  
 والجرة للموجر كنه ينصرف بها خلافا للثاني المستعير له ان يعير ما  
 لا يختلف باختلاف المستعمل كالجل على الدابة سواعين مستعملا ولا كما يان  
 لا ما يختلف استعماله كالركوب وهذا اذا عيّن المهر مستعملا وان اطلق  
 ولم يعين مستغنا جاز ان يعير ما اختلف ايضا كالركوب ما لم يتعين  
 بفعل احد من اثنين لا يجوز ان يعير غيره بل يتعين مراد كان العقد وقع  
 عليه فلو ركب هو ليس له ان يركب غيره ان اركب غيره ليس له ان يركب  
 هو فلو ركب بغيره ضمن ما قلنا وهو الصحيح واختاره حنابلة وسلام و  
 اختاره شيخ الاسلام الجوزي ان قدرت العارية بنوع او وقت او بهما  
 ضمن بالخلاف الى شرف فقط لا الى مثل وجوز ان اطلق المهر والموجر فانه  
 الانتفاء بأي نوع شيئا في اي وقت شاعلى ما مر وبقي اعادة الاض  
 للبناء والعرض للعلم بالمنفعة ولم ان يرجع متى نشأ ويكلف قلمها الشغل  
 ارضه الا ان يغرق قلمها بالارض فيتركها بالقيمة مقلوعين ويكون الخيار  
 للمعير ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع قبل كره له ذلك تنزيها  
 لخلق الوعد المسبق ذكره في الوقاية كما في القهستاني من الذخيرة  
 وضحت ما نقص بالقليل بان يقوم قايما الى المدة المضروبة فلو قيمة البناء  
 او العرس قايما في الحال اربعة دراهم وفي امان عشرة ضمن ستة دراهم وذكر  
 ان الحاكم ان الخيار للمستعير في التضمين والرفع الا ان خسر الرفع بالارض  
 فاختار للمعير كما مر ولذا قال وقيل يضمن قيمة وبملاكه رب الارض كما  
 ذكرنا وتعتبر القيمة يوم الاستدراك كما في البحر وغيره والمستعير قلم  
 بلا تضمين ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند ذلك الخيار للمالك  
 لان صاحب الاصل والمستعير صاحب الترجيح بالاصل ولو كان

البناء

البناء من تراب الارض فليس للمستعير شيء وان اذانه لا ضمان في العارية  
 المطلقة ولا في الموقته بعد انقضاء الوقت فيقلع المعير البناء والعرض  
 الا ان يضر القلع فيضمن قيمتها مقلوعين لا قايمين كما في القهستاني  
 عن المحيط وان اعارها للزراعة فيها لا تؤخذ من المستعير احسانا لان  
 التضمين بالموت من حوام حتى يحصد الزرع لسوا وقت العارية  
 ام لا فتترك باجر امثل مراعاة للحقين لعلة مزية بخلاف العري  
 وان اذانه ليس للمستعير بكنيف المعير قيمة الزرع ولو قال المعير اعطيك  
 بذرك وكلقتك والزرع لي فان رضى المستعير وطلع الزرع جاز ولا لا  
 ضما في القهستاني عن المحيط واجرة رد المستعار المستاجر والوديعة  
 والرهن والاعضا حيت والقبض والبائع والمشتري والموصي والموصول  
 المنفعة لهم بالرجوع كما في المجتبى وان رد المستعير الدابة الى سنبطل  
 ربه او العبد او لثوب الدار ما لكه برون استخانا عملا بالعارف  
 بخلاف رد الغنم والوديعة الى دار مالك فانه ليس بتسليم وان رد المستعير  
 الدابة مع عبده او اجيره متساهلة او مساندة لا يعمه برون كما في عينا  
 وكذا ان ردها مع اجيرها اي مشاهرة كعامة او مع عبده مطلقا ينوم  
 على الدابة او لا على الاصح بخلاف الاجنبى والاجير مياومة او العا  
 رية موقته فخصت مدتها مع العاجينى والا فاما المستعير بملك  
 الايداع كالعارية من الاجنبى على المفتى به كما في التنوير وغيره  
 فتعين حمل كلامهم على هذا في حفظ بخلاف رد شي بغير كونه الى  
 دار مالك لعبده لعدم التعارف فيضمن بالهلاك لا بالرد لربها ولو  
 بوضع بين يديه وكنت مستعير الارض للزراعة ترا طمعتي  
 ارضك لا مرتنى خلافا لها فقدرها بكتب اعزنى لانه الصريح كما  
 في اعادة الثوب والدار قلنا ذلك اصح بالمقصود ليللا يعم البناء  
 فكان اولى قلت وهاهنا خروج مهمة كتبها في شرح التنوير فعليك  
 ونها الوادع ايسار الامانة الى مستحقها بقبول قوله كودع ادعى الرد ونا  
 ظر ادعى العرف للموقوف عليهم يعنى من الاولاد والفقر او مالو ادعى  
 العرف الى وظيف الميراث فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لكن  
 لا يضمن ما اكروه لم يبدى دفعه ثانيا من مال الوقف كما في كاشية الخ وانه  
 وغيرها وقد مناه في الوقف في حفظه كالوكيل الا في الوكيل بقبض

والمغصوب على المستعير  
 والمزبوع المردع والمرتبطة  
 ٥



الدين لا ادعى بغير موت موكله انه قبضته ودفعه له في حياته لم يقبل الا  
ببينة لا يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصح  
كما في كاتة الولولجية وظاهره انه لا يصدق لاني حق نفسه ولا في حق  
الموكل وقد انتمى بعضهم انه يصدق في حق نفسه فقط وحمل عليه كلام  
الولولجية فتأمل من الفتوى ولو استعار كتابا فوجد فيه خطأ أصليا في  
علم رضى ربه ولا ياتى بتركه الا في القرآن فان اصلاحه واجب بحكمه مناسب  
في الوهابية ومعاياها لا يجوز له اصلاحه مستقيمة بخلافه اذا بولاه لا ياتى  
بـ **ا** وادعوا ليس يملك اخذ ما **ا** اعاروني غير الوهابية التصور **ا**  
**ا** وهذا واجب لا يجوز رجوعه **ا** وهذا مودع ما ضيع المال يكره  
**كتاب الهبة** وجب المناسبة غير خفي هي لغة لفضل على الغير ولو غير  
مال ويعد بنفسه وباللام ومن كمال في القهستاني الاختيار وقد جاء  
بمن في احاديث كثيرة في الصحيح فيقول المطرز انه خطأ والتفتازاني انه  
عبارة الفقهاء وشرعا **ملك عين** حاله ولو هازلا او مازجا لا ذكر  
**عرض** لان عدم العوض شرط فيه واذا انفق بالتعاطي فان سببها  
الثواب الدينون كالعوض والشاء والاخرى كالنعيم المخلد كما في النهاية  
وغيرها فتمت الهبة التي يترام اكرام المهدد لا غير الصدقة التي يتراد  
بها وجه الله تعالى في الظاهر عدم تحقيقها فيما ليس بمال فذكره احسن وان  
اشكل بهية الطاعات فانه هبة صحيحة عند اهل السنة نفي عليه في الحاخ  
وفي الاختيار الهبة نوعان ملكك واستعارة كهبة الدين الخريم ولو لغيره  
ان امر يقبض هبة تحت الرجوعها لهبة عين ولا لم ين وانما انما  
تصح بالتعاطي اذ التملك اعطا الملك والاعطا كالالات التملك بلا عوض  
ذكره الكرماني وغيره لكنه يوهن ان الاحباب ليس يركن وقورثين بلا  
خلاف ولذا قال **تصح بايجاب** فقط في الواهب لانه تبرع اذ لو حلف  
لا يهب فوهب ولم يقبل برب يعكس حنث بخلاف البيع **وقيل** ولو با  
لفعل في حق الموهب لم كافي المنع قال وما نقل عن المحيط من عدم اشتراط  
القبول مشكل انتهى لكن يده القهستاني بما قاله الوضوح مالم في طريق  
ليكون ملكا للرافع فلا يشترط التصريح بالهبة شرطا لصحة هبة الوهاب  
القبول والبلوغ والملك غير لازم فلا الرجوع وانسخ وبعده صحة خيار  
الشروط فيها ولا تبطل بالشروط الفاسدة كما في التنوير ومجاسنة

كثيرة

كثيرة حتى قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم الجود وال  
حسان كالنحو حيد والامان **وتتم بالقبض** اي الحيازة وهي ان يصير  
لشي في حيز القابض **الكامل** يقع ما لا يقسم الا انه يكتفي فيه بالقبض  
القاهر كما في القهستاني من الهداية لكن من صاحب الدرر الكامل يا  
لمكن في الموهوب وان في كل بما يناسبه مفتاح الا رقبته لها وبما يحتمل  
القبض بالقبضه وفيما لا يحتملها بقبض الكل **فان قبض في المجلس بلا اذن**  
**صحيح** **وبعد** لا بد من الاذن والحاصل انه ان اذن بالقبض صح ما صح  
قبض في المجلس **وبعد** ولو نهاه لم يصح قبضه لاني المجلس ولا بعده  
لان الصريح اقرب من الدلالة ولو لم ياذن ولم ينه صح قبضه في المجلس  
لا بعده ولو كان الموهوب غايبا فذهب وفيه ان ياذن به والالا  
ذكره القهستاني **ويصدق بوهبة** **وكانت** **واعطيت** **واصحت**  
**هذا الطعام** **وكسوتك** **هذا الثوب** **واعمرتك** **هذا الشئ** **وجعلته**  
**لك عمر** **ودار لك هبة** **او عمر** **تسكنها** لان قول تسكنها مشور  
لا تفسير لان الفعل لا يصلح تفسيره لانه مسمى كقول هذا الطعام لك فأكلمه  
وهذا الثوب لك تلبسه **وفسرها** اي يهية الهبة **في ملكك على هذا الدابة**  
**والافارية** وان قال **دار لك هبة** **سكنى** **او سكنى هبة** **او سكنى** **او سكنى**  
**سكنى هبة** **او صرقة** **عارية** **او عارية** **هبة** **فعارية** كما في العاريج  
وسان منتهى هذه الدار هبة او الارض فعارية قلت والحاصل  
ان اللفظ ان ابقا عن ملك المرفقة او المنافع فعارية او احتملا اعتبار  
السنة كما في النواز دواذ الم ينو احد على اذنها هو العارية كما في  
الشربلاية **وقد مر** **وتصح هبة** **مشاع** **لا يحتمل** **القسم** **كغيره** **ودابة**  
**وبيت** **وحمام** **صغير** **ين** **وهذا** **الووهب** **قدرا** **معلوما** **الا** **لم** **يجز** **لا** **بهاجر** **باله**  
**توجب** **المنازعة** **لا** **تتم** **بالقبض** **فيما** **عليها** **او** **لشريك** **لعدم** **تصور**  
**القبض** **الكامل** **والمانع** **شيوع** **نقارن** **لا** **طاري** **ولا** **استحقاق** **مقارن**  
**فيفسد** **الكل** **فان** **قسم** **المشاع** **قبل** **التسليم** **صحيح** **لما** **القبض** **فلو**  
**شايعا** **شم** **وهو** **الباقى** **وسلمه** **لا** **يملك** **فلا** **ينفذ** **تصرفه** **فيه** **فيضمنه** **وينفذ**  
**تصرف** **الواهب** **كما** **اعقده** **في** **التنوير** **ببعض** **الدور** **والغرد** **غيرها** **لن**  
**العقدين** **وقيل** **يملكه** **بالقبض** **كنه** **ملك** **خبيث** **وبه** **يفتى** **كما** **ان** **القرضا**  
**في** **الضمان** **قلت** **وكذا** **في** **الدرر** **عن** **الفضول** **ان** **الهبة** **الفاصلة**



تقدير املك بالقبض و به يلقى وكذا في المنع عن البرازيه ثم قال فقد  
اختلفا التصحيح لكن لفظ الفتوى اقوى ومفاده ان الرجوع للتقريب  
في الهبة الفاسدة على هذا القول المفتى به كما افاده في الشرع بل لا يرد  
على خلاف ما في الدرر فتدبر ولا تصح هبة دقيق في برود هبة في سمس  
وسمي في لين وان وصليته ملحق او استخرج وسلم لانه معدوم فوقع  
باطلا فيفتقر لعقد جديد بخلاف الوصية بها الصحتها بالمعدوم  
واما هبة لين في حرة وصوف على غنم وتخلد وزرع في ارضي وعمر  
في نخلة فانه كهبة مشاع فلو فصله ولم يزل لزوج ال مانع ولو الموهوب  
مشاعلا لملك الموهب لا مستغلا به الا في مسائل منها اذا وهب  
الاب لطفله او المرأة لزوجها لانها مشاعها في يد الزوج فصح التسليم  
قلت وحيلة هبة المشغول ان يودع الشاعلا او لامر الموهوب لم يتم  
يملك الموهوب لا مستغلا فصح لشغلها بمتاع في يده كما في الجوهره وغيرها  
فليحفظ وهبة شئ هو في يد الموهوب له ولو بفضيلة او امانة يتم بلا تجزير  
قبض لانه حائل لنفسه والاصل ان القبضين اذا اتجا انسا تناوبا  
للتشابه واذا اتجا بآداب الاعلى عن الادنى دون العكس لكنه ليس  
على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا لغيره كالمبيع المضمون بالتمن والموهوب  
المضمون بالدين لا يثوب قبضه عن القبض الواجب فلوجاء من الموهوب  
احتاج الى قبض جديد وتام في العارية ذكره القهستاني وهبة  
الاب لطفله بالهبة والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكتفي فيه  
بالايجاب وهذا ان كان الموهوب معلوقا وكان في يد الاب او يرموه  
لان يده كيده ان كان في يد غاصب او بشاع ببيع او فاسد او قهيب  
او مستاجر لقبض كل لنفسه فلم يكن قبضا لابي الصدقة في ذلك  
كالهبة والام وغوها كالاب عند غيبته عيبته منقطعة وتعرفها  
في النكاح او موته وعدم الجد ورضيه لان وليه احو هو الا الاربعه وان  
لم يكن في عيالهم وعند عدمهم يتم قبض كل من يعول فلهذا قال  
ان كان الطفل في عيالها وكذا الحكم في كل من يعول الطفل ولو اجنبا  
كما ياتي لوجود الولاية وهبة الاجنبي له اي المفضل يتم بقبضه بنفسه  
لو كان عاقلا اي مميلا بعقله الحصيل ولو مع وجود ابيه في المنافع وفي  
رده لها القول ويتم بقبض ابيه او جده او وصي احدهما كان في عيالها

تتم  
ع

اولا كما قد ساء

اولا كما قد ساء او ام وغوها ان كان في جحرها او في حجر اجنبي يرميه  
ولو مستقطا وبقبض زوج الطفل الهبة لها ولو مع صغرة الاب بعد  
الزفاف جوه مثلها او على الصبي لتفريض الاب امورها اليه لا قبله اي  
الزفاف لعدم الولاية قلت وبسكت عن قبض مريم بحضرت ابيه للا  
خلاف فيه فقي الميخ والجمرة شجرة الميخ وغيرها لا يجوز هو الا الاربعه  
المذكورين مع وجود واحد منهم على ما قد ساء لك ظاهر القهستاني  
اعتماد الجواز وعنه لغيره الا سلام وغيره وفي الرجوع وهو الصحيح  
فليحفظ وقالوا احسنات الصغيره ولا يوثق ثواب التعليم وتام فيما  
علقناه على التنوير واطلاق الهبة فانصرفت الى الاعيان فادان الامر  
لو وهبت مهرها قبل قبضه لو لدها لا تتم الا بقبضها او امرته به وقد  
قد ساءه فتنه وفي هبة اثنين معا او اكثر لو احدى ارضا اتفاقا لعدم  
الشيء لا يصح ويفسد عكسه هذه الشيوع خلافا لهما نظر الاتحاد  
العقد فلا شيوع وهذا الوكيلين والدار يحتمل القسمة ولو لو كتملها  
كالبيت صح اتفاقا للشيوع بتصرفي القبض وفي تصدق عضوة او  
اكثر من الدراهم على فقيرين وهبتها لهما اتفاقا فانهما على الصحيح لان  
الهبة للفقير صدقة يرد بها وجه الدار وهو احد فلا شيوع ولا يصح ان يغير  
عنده خلافا لهما لا اتحاد التملك ولنا الصدقة للفقير هبة فلا تصح للشيوع  
اي لا تملك حتى لو قسمها وسلمها صح ولو وهب الرجلين درهمين صح  
صح وان مغشوشا لانه كالعود من وجوز هبة حايطين داره ودار  
جاره لجاره وهبة البيت قلت فهذا يدل على كون سقف الواهي على  
الحايطة او اختلاص البيت بحيطان الدار لا يمنع صح الهبة كما في المجتبى  
فليحفظ **باب الرجوع فيها** يدخل فيها الهدية فان الهدى الرجوع  
كما في المنة وغيرها صح الرجوع فيها اي في الهبة الصحيحة بعد القبض  
وان السقط حقه من الرجوع بلا مانع مما ياتي **كلا** او بعضا فلا يمنع الشيخ  
فسيتم كالمال وهبها لغيره الرجوع ولكن يكره كثر ما كما في التنوير  
وقيل تنويرها للذناه وقال الشافعي لا يصح الرجوع الا في الولد واطلق  
الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين للمديون بعد القبول  
بخلافه قبله لكونها اسقاطا كما ذكره الباقي لكن مقتضى ما مر  
ايضا انه لا يفتقر الى القبول وبه صرح في اكثر كما نقله القهستاني



فتأمل **دفع عينه** أي ومنع الرجوع في فصل الهبة بأصاحبه **حرف دفع**  
**حرفه** قد هو من نظم الإمام النسفي وقيل لغيره **فالزيادة** في قيمة الموهوب  
 موهوباً **لمستعمل** بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب لم كان نقطة مع الا  
 عراب وتعليم القرآن أو الكتابة أو عملاً آخر أو سلام الكاخر أو قصارة  
 الثوب أو نقل مائة نحو من بغداد إلى بلخ **والنسيء** والفسخ **والسمن** والكبر  
 والصم والتجصير والتطيين وحديد السكين ونحوها **المفصل** كالولاء  
 والارث والعقود فتكون الموهوب لم ويرجع بالحجارة إذا استغنى الولاء  
 عنها ولو ارتفع مانع الزيادة كسبب التهم فادحق الرجوع كما في الدرر قلت  
 وهو المعتمد فتدبر **المهم موت** **أحد العاقلين** بعد التسليم فلو قبل بطل  
 ولو اختلفا القود لزم اليد وقد نظم مصنف التنوير ما يسقط بالمو  
 فقال **كفارة دية خراج** ورابع **ضمان** لعقوك هكذا انقعات  
**د** كذا هبة حكم الجميع سقوطها **ب** موت لما ان يلحق صلوات  
**والعين المعقوفة** **المضاف إليها** بان يدكر فقط لا يعلم انو اهب ان عروضة  
 كلها وبعضها ولو من جنسها لا من عينها فديق الخطم يصلح عوضاً  
 عنها **خوخذ هذا عوضاً عن هبتك** او بدلا عنها **أو** مقابلتها وقبض  
 الواهب سقط وجوع ولو وصليها **الآن** العوض من **اجبني** بغيره وروم  
 يرجع ولو بامر الا اذا ضمنه صريحاً لعدم وجوب التفويض بخلاف قضا  
 الدين والضابط ان كل ما يطلب به الانسان بالحبس واللازمة يكون  
 الامريادام مثبته الرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط  
 الضمان كما في التنوير قلت ويستثنى ما في كفالة الخانية قال اتفق على  
 بنادار او مال الاسير اشير في فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع مع عدم  
 المطالبة بحبس وملازمة فتأمل ولا يجوز للاب ان يعرض عبا وحب  
 للصغير فماله ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبة نحو او خنزير  
 فلو لم يصف العوض الى الهبة **فكل** منها **ان يرجع فيما و هب** ويشترط  
 اشتراط في عقد الهبة اما لو عرض بعد غلا كما في المجتبى ولم اره لغير  
 متبصر **الحال** **الفرج** عن ملك الموهوب لم ولو بهبة لكن لو يرجع رجوع عليه  
 ثم الشرط خروجه عن ملكه بالكلية أي من كل وجه فلو ذبحها ولو للحمية  
 التضحية أو للقران أو للندوة صار قسماً فله الرجوع اتفاقاً وكذا لو هبة  
 ثوباً فجعله صدقة لم تعال خلا فالأبى كوفي ولو وهبها لزوجها ثم رج

لم بعد

لم بعد النكاح اتفاقاً وكذا لو وهب عبداً المديون أو الجاني خطأ لغيره  
 أو لوالد الجاني ثم رجع منه استحقاقاً ولا يعود الدين والجناية عند مجرد  
 وأحد الروايتين عن الإمام **والزاد الزوجية** وقت الهبة **فله الرجوع**  
**ولو وهب لأمه** ثم **نكح** لا لو وهب لأمه ثم **نكح** وكذا عكسه وبما  
 هبة المولى لأم ولده ولو في مرضه فله رد لا تنقلب وصية إذا ليد للمحور  
 نعم لو وصي لها بعد موته تصم لعقها بموته **وأن في القارة** المحرمة شيئا  
 ومنه الشيا في مطلقاً الا للاب فيما يهب لولده **فلا رجوع فيما وهب لولي**  
**نفسه** منه نصيباً ولو ذمياً أو مستاناً كما في التنوير وغيره ومبا  
 القهستاني ولو كان قراً حبسياً فليمر بفلو وهب لمحرمة بلا رحم كوالد عمه وأخيه  
 رضاعاً أو نصيباً وهو عبد لا جني رجع ولو كان ذارحاً محرم من الواهب  
 لم يرجع اتفاقاً على الأصح وكذا لو وهب لمحرماً مكاتباً أو لوكيل أخيه لأن  
 الملك والقبض يقعان له كما في ائمنته ولو وهب لأخيه وأجني مما لا  
 ينقسم فقبضه لم الرجوع في خطأ الاجنبى لعدم المانع كما في الدرر  
**والها هلاك الموهوب** أو تلف بيمينه أو عامة منافع مع بقاء الملكية فلا تظن  
 ان الرجوع عن الملك معذ منه فلو تبا بالمد تراب موهوب لم يرجع كما  
 لو وهب سيفاً فجعله سكيناً أو سيفاً آخر بخلاف شاة ذبحها كما مر قد بر  
**قول الموهوب** أي في هلاكه **والقول فيه** بطلان كافي الداروزاد في التنوير  
 فان قال الواهب هي هذه خلقاً منكراً لها ليست هذه كما حلف الواهب  
 ان الموهوب لم ليس باخيه اذ ادعى ذلك **والقول في الزيادة قول الواهب**  
 مؤودة ككبر وسمن وجمال وأخاف في مؤبنا وخياطه وصبيغ فله الموهوب لم  
 صافي الخائنة والحاوي ومثله في المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا ينس  
 في مثل تلك المدة **ولو عرض فاستحق نصف الهبة** رجع بنصف العوض  
 كسائر المقادير **وان استحق نصف العوض لا يرجع شيء حتى يرد باقيه**  
 أي غير مشروط بالمشروط طاعة له **وان استحق الكل يرجع بالكلية** فيها  
 أي العوض والهبة لو قامت على الها حتى لو زادت فلا رجوع **ولو عرض**  
 عند نصقها فليمر ان يرجع فيما لم يعرض ولا يضر الشيوع لأنه طارى  
 ولو يرجع حتى نصفها عن ملكه فله ان يرجع بالباقي من عدم المانع وأعلم  
 انه لا يصح الرجوع الا بقرائن أو حكم قاضٍ ورجع فلو عتق الموهوب لم  
 يعود الرجوع **فهل القهستاني** قبل التسليم للواهب **فله الرجوع** **والقول**



بعد الرجوع **فهلك** في يده ولو بعد القضا لا يضمن الا اذا طلبه بعد القضا  
او الوض **فمنه** بعد الهبة من الاصل واعادة ملكه القديم **لاهبة** للواهب  
من **الموهوب** لم يملكه **لا يشترط قبضه** اي الواهب وصح اي الرجوع في الشاي  
ولو كان هبة ماصح والواهب رده على ما يعم مطلقا فافترا بهذه الثلاثة  
ثم زادهم بفسخ مدم تريت اشرفا المستقبلا بطلان اشارة اصلا  
والاعاد المنفصل الى ملك الواهب برجوعه كما في الغضولي وفي الجيني  
لا اقامة في هبة وصدرت على الا بالقبض وكل شئ يفسخ الحاكم اذا اختصا  
الشيء بالحكم في الاشياء الهبة تكون في الاقامة في البيع والاجارة وان تكن  
**الموهوب** في يد الموهوب له **فاسحق** **فمنه** **الموهوب** لا يرجع عن  
**واهبة** لا يباع ولا يقبض **فلا يفسخ** فيه الهبة مدم وكذا الاعارة **والهبة** ولو  
هدية **بشرط** العرض اي المعين هبة ابتداء **فمنه** **القبض** في العوضين  
في المجلس او بعده بالاذن ومنعها اي هذه الهبة المشيئة في احوالها يقسم  
كما هو حكم الهبة بيع **انها** اي عند القبض **الموهوب** في المجلس مع شرائها  
**بشرط** **الرجوع** **والشرط** **الرؤية** في كل منظر كما هو حكم البيع وهذا الوجه  
كله على دون الباكوهتلك بكذا اقامة بيع ابتداء اجماعا وقيل في العوض  
بالمعنى بطلان العجز فكون هبة ابتداء وانتهاد في حرف الشرط كوهبتك  
كذا ينبغي بطلان كالبيع ذكره القهستاني فسر وهب الواقف ارضا  
بشرط استبدال بلا شرط عوض لم يجز وان شرط كان كبيع ذكر الناصح في الجمع  
واجاز عده هبة مال طفل بشرط عوض مساو وسفاه قلت فيحتاج على تولها  
الى التوقيين الوقت ومال الصغير **فمنه** في سباط متفرقة **ومن وهب**  
**امرا** **لا يملكها** او على ان يرد لها عليه او على ان يفتقرها او يستولى لها وغو  
ذلك من الشرط انفسدة للبيع **من الهبة** لانها لا تطل بطلان ذلك ولكن  
**بطلان** الاستثنائي صودة الاول و**بطلان** **الشرط** في الصور اباقية لان بعض  
او مجهول والهبة لا تطل بالشرط فلتسلا تنس ما من شرائها  
معلوماته عوض وكذا الحكم لو وهب الا او تصرف بها على ان يرد عليه او  
يعطها او على ان يعوض **بشرط** **انها** لما ذكرنا ولو رد الجرد وهبها  
اي ام الجرد والهبة باطل بقاء الجرد ملكه فصار كالمشاع **خلقا** **مالو**  
اعتقه ثم وهبها لخروج الجرد من ملكه فصار كالا مستثناء فلا يمنع الهبة  
ومنه قال عذرتهم اذا اجازوا عند **الدين** لك اذا اجازوا فانت بمرحمتهم  
وان ادبت

فمنه لا يملكها  
وهو مع احد  
الرجوع مع القضا والرضا

فثبت الغفلة  
وخيار العيب

وان ادبت الى نصفه اي الدين فالباقى لك او فانت بري منه او ادبت  
بفتح اثناء فانت بري من الدين او ان مت من مرضك هذا وان مت من  
مرضي هذا فانت في حلد من مهور **فهو باطل** لان الابرار في الدين مع  
التعليق بشرط ميسر غير صحيح اما بشرط كائن فيجوز تجيز القول لمؤيد  
ان كان في عليك دين ابرائك منه صح وكذا ان مت بضم الشاء فانت بري منه  
او في حلا جازو كان وصية كافي الخائنة وغيرها **والعوى جازية** تكون **امر**  
**لم حال** **حياته** ولو رخصت بعده اي بعد مماته وهي امر **ان يجعل**  
**داره** **مثلا** **اي** **للحرم** **مدة** **عمه** **فلذا** **يات** **ردت** **اليه** اي الى الواهب  
هكذا افعلاوا في اهللية فابطال الشرع بشرط الرد لما قرر منها فتبقى لورثة  
الموهوب لم ولو قاذ استكتلد ادى هذه حياتك ولعمرك من بعدك  
فهذه عارية لتصرح بالخط الاسكان وهو تصرف في المنفعة كما في  
المسبوبة **والقوى باطله** لانها لتعليق بالخط فان قبضها اي الرقي كانت  
وهو عارية في يده وبطلانها عندها وعند اي يوسف صح الرقي **كالعوى**  
وهو ان يقول ان مت قبلك ذلك وان مت قبلي فلي واعلم ان الصدقة  
كالهبة يجامع البتة **لا تقسم** **بذوات** **القبض** في المجلس بعده ذنا ولا في  
**مشاع** **فمنه** **لا رجوع** **فيها** ولو كانت الصدقة لفتي لان الثواب قد  
حصل وهو عوض وقد وصل ولا رجوع ايضا في الهبة **لفقر** **استحسانا**  
فيهما وهي على فنيين باطله بخلاف الفقير في على الصريح والصدقة  
على انفسهم افضل عندنا الى بكر اذا كان محتاجا وغيره عند الفقير اذا صبر  
على الشدة ولا باس بالصدقة على من يسأل الناس الخافا الا اذا علم ان ينفق  
في معصيته كما في القهستاني في المحيط ولو اختلفا وقال الواهب هبة  
والاخر صدقة فالقول للواهب كما في الخائنة واعلم انه لو قال **جميع مالي** او  
**جميع ما املك** **لفلان** **فهو هبة** لان ما هو ملكه حقيقة يستحق ان يكون  
ملك غيره الا بواسطة ملكه فيكون هبة وان قال ما ينسب الى فلان او  
**ما عني** في لفلان **فله** **عشر** **ارحوا** **كونه** **للمقر** وهو في يده ويعرف في  
وينسب اليه



**كتاب الاجارة** قدم الله لكونها لملك عين وهذه ملك منفعة  
هي لغة اسم للاجرة وهو ما يستحق على عمل الخبز ولا يدعى به يقال اعظم  
الله اجرك **ومشرا ببيع منفعة معلومة مقصودة من العين ولو**  
**غير مقصودة** كاستيجار اوان يتجدد بها اودايت ليجنبها لم يجز **بعض معلوم**  
**وفي اوجين** واعلم ان كل ما **صلى على** اي بدلا في البيع **صلى اجرة** لانها متى المنفعة  
ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز مثلا لا يجوز اجرة لجواز اجارة المنفعة  
بالمنفعة اذا اختلفا كما ياتي **وتفصيل الاجارة بالمشروط** ويثبت فيها خيار  
**الشرط والرؤية والعييب** يقال اي تقع فيها الاقالة وتفسخ وتنعقد با  
لتعاطي ان علمت المدة او قصرت والا لا **المنفعة تعلم ببيان المدة** كما  
**المسكني والزراعة** مدة كذا **افصح مدة معلومة** اي مدة كانت ولو طويلا  
او مضاعفة كاجرة تكها غدا والموج بغيرها اليوم وتبطل الاجارة به يفتي كما  
في الثانية ولكن في **الوقف يتبع مشروط الواقف** الا اذا كانت اجارته اكثر  
فنعافى بوجرها تعافى لا امتنوا لان ولا يسه عامه فان لم يشترط **فالمشروط**  
ان لا يتراد في الاراضي الموقوفة على ثلاث سنين فخر دمور الملكية وفي غيرها  
**سنة** فلو اجرها المتولى اكثر فسقط في كل المدة لان العقد متى فسد  
في بعض فسد في كله خلافا لما وقع في انفع الوسايل والحيلة ان يعقد عقودا  
كل عقد بكذا فيلزم الاول لا نه فاجل لا الباقي لانه معناه فليس هو فليس خلافا  
ما فهم صدور الشريعة قلت وصح في الجوهر عدم صحتها ارتفاع الخلاف  
**وقارة تعلم المنفعة بذكر المصنع الثوب** **وجبا طمة وحمل قدر معلوم**  
**على حارة مسافة معلومة** بما يرفع الجهالة فيشترط لراية الركوب بيان الوقت  
والموضع فلو خلا عنها فهي فاسدة كما في الخزائير وقارة تعلم المنفعة بالاشارة  
لفعل مخصوص **كثقل هذا الى موضع كذا** لان المقصود الاجرة لا يستحق بالعقد  
فلا يجب تسليم **بالتجديد** فليس له الاسترداد او بشرط في العقد ان لو  
بمنفعة فلو معناه لم تملك بشرط التجديد اجماعا وقيل بغير عقود في كل الامور  
فيفتى بمرور ملكها بشرط التجديد للحاجة كما في شرح الوهبانية لشرنيلاي

ايضا ميانز للاوقاف  
وعليه القوي شرقال  
ولو قضى قاض يصحتها  
ارتفع مع

او باستيفاء **المعقود علم من المنفعة او التمكن منه** الا في ثلاث مذكورة في  
الاشباه ثم فقه على هذا بقول **فكتب الاجرة** لو قبض المزارع ولم يسكنها حتى  
**مضت اعدة من الانتفاء** وهذا هو الاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا الا  
بحقيقة الانتفاء قبل الا في الوقف **وسقط الاجرة بالتفصيل** بالحيولة بين  
المستاجر والعين لان حقيقة الغصب لا يجزى في العقار وهذا تنفسخ يا  
لغصب في الهداية نعم خلافا لفاضي خان **بقدر رنوت التمكن** في بعضها  
بحسب ايام الا اذا سكن اخراج الغاصب بشفاعة او حياية ولو انكر ذلك المجرى ولا  
بينه حكم الحال ولا يعتد بقرينة المجرى لو كان اجرة ولو سلم بعد مضى بعض  
فليس لاحدهما الامتناع اذا لم يكن في يده الاجارة وقت يرغب فيها لاجله  
فان كان فيها وقت كذلك كبيوت مكة ومنى زمن للوسم خير في قبض  
الباقى ولو سلم الممتنع فلم يقدر على الفسخ لضياعه او صعوبة ان امكن  
الفسخ بلا كلغة لزم الاجر والا لا ولو اختلفا حكم الحال ولو برهننا فبيننا **المؤ**  
**ولو بدار** او الارض **طلب الاجر لكل يوم** ولو بدار **لكل مرحلة** اذا اطلع  
ولو بين يقين **والخطا** ونحوه من الصايع **بعد الرأى من عمله** وتسليمه فله  
قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا الوفتة هو او غيره وعلمه الاعادة لو هو العائد  
كما لم تضمنت الفاتق وكذا كل من عمله اثره لا اثر له كما في الاجر كما فرغ  
وان لم يسلم كما في البحر وان وصله **عمل في بيت المستاجر** نعم لو سرق بعدما  
خاط بعضه او انهدم ما بناه فله الاجر بحسبه على المذهب كما في البحر وغيره و  
هل للخطا اجر التفصيل بلا خطا خلافا في حرمة في شرح التنوير **والخيار**  
**طلب الاجر بعد اخراج الجنايز** من التنوير وبأخرج بعضه بحسبه لو في بيت  
المستاجر كما ياتي فان **احترق الخبز** او سقط من يده قبل **الاخر** يسقط  
الاجر ولزم الثمن الثمان الا في بيان وان احترق كمل او بعضه بحيث يفسد ولا  
يشفع به بعده بغير فعله فلا يسقط الاجر ان كان خبزه في بيت المستاجر لتسليم  
بالوضع في بيته **ولا ضمان** لعدم تعدد وهذا منعه وقالوا ان يتشاء **المشاجر**  
ضمنه مثلد فيقه **ولا اج** وان شاء ضمنه **الخبز** ولا الاجر ولا يصح في الخطب  
واعلم وان لم يكن الخبز في بيت المستاجر فلا احوالا بالتسليم ولا ضمانا  
عنده خلافا لما هو مسئلة الاجير المشترك كما في الجوهر وغيره  
**والطبايع للوليمة** طلب الاجر **بعد الفرق** للعرف فلو لا هل بيته فلا عرف عليه  
وعليه تسوية الخوان ووضع القصاع على ما قيل ولو احرقه او فسدته ضمن

واللصار



ولو وقعت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن كما لا يضمن صاحب الدار  
لو احترقت شئ من السكان لعدم التعدي كما في الجوهرية **والصواب** اللين  
في ملك المستاجر مع تعيينه كمثلين فلو في غير ملكه فلا اجر حتى يجره منطوق  
عنده ومسرحا عندهما ذكره الزيلعي وغيره **بعدا فانه** **وقال** لا اجر بعد  
تسريحه اذ جعل بعضهم على بعض فلو افسده المطر قبل ذلك فلا اجر لم قلت ويقولها  
يفتي ذكره ابن الكمال مغريا للحنوف **ومن لعلم** **اشرف العين** كضباغ وقصار  
**يقصرها** **للقنشا** **والبيض** يخرج غا سئل الثوب **قله** **جسها** اي العين لا جلا الاجر  
ولو جلا فلو وجد في بيت المستاجر لتسليم حكمها ويضمن بالتعدي و  
لوفي بيت المستاجر فان صلبها فضاغت بلا صلبه **فلا ضمان** ولا اجر عنده  
**وقال** في شئ المالك ضمنه مصنوعا وله الاجر او غير مصنوع ولا اجر له  
واعلم ان المواد بالاشتر ما يعم العين والعرف على الاصح فللمطمان والخياط  
والخفاف وقاسل الثوب وحالف راس العبد حسب العين بالاجر وقيل لا كما  
لحماد فلذا قال **ومن لا اشتر له** **كالجمال** بالاعام وبالجيم خاص بكاره **الحمل** **الاعام**  
**والماسل** **الثوب** اي تطهيره لا الخشيم كما في المجتبى قلت واقره غير واحد  
هو غيري على ما قدمه من الصحيح فتصير ليس **لم جسها** اي العين اجماعا وقال  
ابويوسف في الجمال ليس له طلب الاجر قبل الوضع لان من تمام العمل كما في  
القصاصات من المحيط ولو جسها ضمن ضمان الغصب وصاحبها يضمن  
محمولة وله الاجر او غير محمولة ولا اجر **بجلاق** **ردا** **الابق** فانه يجنبه العمل  
وان لم يكن لعمل اشرف العين لانه كان على شرف الهلاك فكانه احياء فلم  
ملك الجبس واعلم انه اذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره اي  
بالاجرة فلو دفع لاجنبى ضمن الاولاد ون الثاني كما في الخلاصة **وان قدره**  
**بوجه** **بنفسه** فلا يستاجر غيره وقدر بغيره العمل لانه لو شرطه اليوم او غير  
فلم يفعل وطالبه مورا ففرض حتى سرق لا يضمن واجاب شمس لا يمت بال ضمان  
كذا في الخلاصة وقوله فلما علم ان العمل اطلاق لا تقييد **ومن استاجر** **رجل**  
**لبي** **بعماله** **فوجد بعضهم** **قد مات** **فاني** **بمن** **بقي** **فله** **اجر** **بجسها** **بوكا**  
معلومين اي بالعد كما في البرهان والا فكل شئ في الدور والثوب وغيرهما  
وفي القصاصات فان جرحها ففسدت ونزح اجرا مثل شئ نقل عن الكرمان عن  
الهندواني ان المعلومات لو كانت مونة بعضهم كلهم فله كله لان الاجر  
مقابل مقابل بنقل العمل لا يقطع المسافر حتى لو ذهب ولم ينقل ماله  
لم يستوجب

لم يستجب شيئا انتهى فتبين وان استوجرا رجل لا يصال طعام وكخوة  
مما لم يمتد الى ذلك فوجوه **بستافردة** **فلا** **اجر** **لله** **الذهب** **ولا** **للمن** **انفاقا**  
وصار كخياط نقص ما خاطم **ولذا** **لا** **اجر** **ايضا** **لواستاجر** **باجر** **معلوم** **لا يصال**  
**قطا** **كتاب** **اليه** **مما** **ليس** **لم** **مونة** **لكنه** **لو** **استاجر** **للمسافر** **ولم** **يوجد** **المسافر**  
**اليه** **او** **لم** **يبلغه** **فله** **كل** **الاجر** **مرد** **مونة** **اد** **غيبته** **لان** **نقصه** **بالرد** **فيسقط** **الاجر**  
**وهذا** **عنده** **وابويوسف** **معنى** **الاصح** **وقال** **محمد** **والامة** **الثلاث** **له**  
**ذهابه** **هنا** **ان** **المكتوب** **لقابل** **الاجر** **بها** **يقطع** **المسافر** **فقط** **ورق** **قطرها**  
**لم** **الذهب** **سواء** **شرط** **بالحق** **بالجواب** **ام** **لا** **كما** **في** **النهاية** **فمن** **الظن** **انه**  
**لا** **يؤمن** **التقييد** **بالحق** **بالجواب** **حتى** **يتأتى** **خلاف** **محمود** **ولو** **ترك** **هناك** **بان** **دفع**  
**الورثة** **اولى** **من** **يسلم** **اليه** **اذا** **حضر** **فله** **اجر** **الذهب** **اجماعا** **وهو** **نقص**  
**الاجر** **لمسمى** **قلت** **وعبارة** **الامر** **لا** **تلازم** **لغيره** **وان** **تبع** **صاحب** **المنع** **و**  
**غيره** **والاعمال** **ما** **في** **القصاصات** **من** **النهاية** **ان** **ترك** **الكتاب** **فان** **شرط**  
**الحق** **بالجواب** **فاجر** **الذهب** **بالاجماع** **وان** **لم** **يشترطه** **فلكل** **الاجر** **ولو**  
**وجده** **لم** **يوصله** **اليه** **لم** **يجب** **شئ** **وهل** **تمزيق** **كذلك** **فيه** **كلام** **باب**  
**ما** **يجوز** **من** **الاجارة** **وما** **لا** **يجوز** **وما** **يكون** **خلاف** **فاينها** **ففي** **استئجار**  
**الدار** **والخانات** **والا** **الكاف** **وان** **لم** **يذكر** **من** **يسكنها** **وما** **يجعل** **فيه** **بصرفه**  
**للتعارف** **ولم** **ان** **يجعل** **فيها** **كل** **شئ** **اراد** **فيتدر** **يربطه** **وايه** **ويكسره**  
**ويستجني** **بجداره** **ويتخذ** **بالوعة** **ان** **لم** **تضر** **بطحن** **برج** **اليد** **وان** **صير** **يفتي**  
**كما** **في** **القينة** **مسور** **ما** **يرهن** **البيت** **كالحدادة** **والنقصارة** **والطحن** **الا**  
**برضا** **المالك** **والشرط** **في** **الاجارة** **ولو** **اختلفا** **في** **الشرط** **فالتقوى** **للموجر**  
**وان** **برهنا** **فالبينة** **للمستاجر** **وان** **انهدم** **به** **البناء** **ضمنه** **ولا** **اجر** **لانها** **لا**  
**يكتنعان** **ولم** **السكنى** **والا** **سكان** **كما** **ياتي** **وهي** **ايضا** **استئجار** **والارض**  
**للزراعة** **ان** **بين** **ما** **يزرع** **او** **قال** **على** **ان** **يزرع** **ما** **شاعلا** **تقع** **انما** **زعم** **والا**  
**فما** **سوى** **مجهالة** **وتقلب** **صحيح** **يزرعها** **ويجب** **المسمى** **كما** **لو** **اجر** **ها** **وهي**  
**مشغولة** **بزرع** **زرع** **عقد** **الا** **ان** **يوجرها** **مضافة** **فتع** **مطلقا** **كما** **لو** **كان**  
**الزرع** **بغير** **حق** **صم** **ايضا** **للمساكن** **والغرض** **وساير** **الاستغاثات** **كبطح** **آ**  
**وخزن** **ومقيل** **ومل** **ما** **حق** **تلزم** **الاجرة** **بالسليم** **امكن** **زرعها** **ام** **لا** **كما**  
**في** **البحر** **اذا** **انقصت** **المدى** **لزم** **ان** **يقطعها** **ويسلمها** **فان** **من** **البناء**  
**الغرض** **لعدم** **نهايتها** **الا** **ان** **يغرم** **المؤجر** **للمستاجر** **قيمة** **ذلك** **مقلوعا**



لكن بوضي صاحبهم ان لم تنقص بالقلع وان كانت الارض تنقص بقلع  
 فبدون رضا يملكها ايضا جبراً على المستاجر لان فيه نظر اليها او يرضى  
 اي الموجر والمستاجر بتركه اي البناء والغرض فيكون البناء والعرض لهذا  
 اي المستاجر والارض لهذا اي للموجر وهذا الترتيب باجرة فاجارة والا فاجارة  
 فلهما ان يوجلهما الثالث ويقسمها الاجر على قيمة الارض بلا بناء على قيمة البناء  
 بلا ارض فياخذ كل حصته ولو الارض وقف والمستاجر استبقاؤها فيها  
 باجر المتد ولو جبر الا لغير قلت وبه علم مسئلة الارض المحترقة وهي مشقوة  
 في اوقاف الخفاف وتماير فيما علقته على التنوير وتقدم في الوقت واعلم  
 ان البناء في الدار المستاجرة خلاف الارض المستاجرة فانه لو بناه في تراب  
 الدار فاني كان من طينه لا يقطع ويعزم قيمة التراب كره القهستاني و  
 غيره **والرطوبة** لعدم نهائيتها **كالسبح** فتعلق به معنى المدة ثم المواد بالرطوبة  
 ما يبقى اصله في الارض ابداداً وانما يقطع ورقه ويبلى وزهره فلوله نهائية  
 كغسل وجزر كزرع كما نقلناه فيما علقناه على التنوير **والزرع يترك**  
**باجر المشتل** اي بعضا او يعقد **الوان يترك** رعاية للحياتى لان له نهائية  
 بخلاف موت احدهما قبل ادمه فانه يترك بالمسمى الى الخصا او كذا المستجير  
 واما الغاصب فيومر بالقلع مطلقاً وصح استيجار الدابة للركوب والجلد  
 لا يجنبها او يربطها على باب داره ويا **والثوب للقبس** لا ليزين بيته او حانوته  
 به واذا فسر فلا اجر وكذا الواستاجر بيتا لمصلي فيه او طيبا ليشم او كذا  
 او شعره ليقراء او مصحفا كما في شرح الوهبانية **فان اطلق** ولم يقيدها  
 براكب ولا يابس فلم ان يركب ويلبس من مشا وتعين او دراكبه ولا يابس  
**فاذا ركب او لبس هو بنفسه او ركبها او لبس غيره فحين ذلك فلا**  
**يستعمله غير لتعينه** فكانه نص عليه ابتداء وان قيد براكب او لا يابس فالتن  
**ضمن** اذا عطي ولا اجر عليه وان سلم بخلاف حالوت فعد فيه حداً او مثلاً فلم  
 لزماً الاجر كما في المخرج وكذا حكم كل ما يختلف باختلاف المستعمل كمنسطة  
 واما ما لا يختلف في تقديره فهو ملو شرط سكتي واحد جاز ان يكون  
 غيره لانه تقدير غير مفيد لعدم التفادوت وما يضر كالحداثة مستثنى وان  
 سمى ما يحمل على التراب بزرعا وقدر اكثير لم يملح مثله في الضرر وان  
 تساوى وزنا او خفيا كالشعير والسهم لا ما هو اقل كالماء والقطر والبن  
 وان سمى قدراً من القطن فليس كذلك يحمل مقدار وزنه حذراً لانه يجمع وقفا  
 ينسب

ينسب وان زاد الجلد على ما سمي من المقدار فعطيت حتى قدر الزيادة  
 على المسمى وان كانت تطبق حملها ولا فكل القيمة مع جميع الاجرة اي  
 للجلد الاجرة والزيادة الضمان فلم يجتمعوا ولو سلت فالمسمى فقط لان بناء  
 الغضب لا تنضم عندنا ومنه علم حكم الكاري في طريق مكة قلت وهذا  
 اذا حملها المستاجر فان حملها صاحبها وحده او حملها جوفاً ولا ضمان على  
 المستاجر سواء تقدم او تاخر على الاوجه خلافاً للحنفية وان حملها  
 وطلب النصف على المستاجر بفعله وهو رافعاً بها كما في التنوير وفي  
**الارفاق** لمن يستمسك بنفسه **يضمن النصف ولا عبءة بالنقل**  
 لان الاذى غير موزون وهذا لو تطبق حمل الاثنين والا فالحمل كما لو  
 حمل على عاتقه وان اطاقته لا تعاد المكان واذا بدلت زيادة انها من الجنس  
 فلو من غيره ضمن الكل كما لو ركب على موضع الحمل اما لو ركب في موضع  
 والحمل في موضع فبحسابه **وان كجرهما** اي جذبهما بلجما معها عتقت ولا  
 تجوز او ضربها فعطيت **ضمن** كذا قيمتها التقدير الاذن بالسلافة حتى  
 لو هلك الصغير بضرب الاب او الوصي للتاديب ضمن لو وقع بضره  
 تعريك وهذا عنده خلافاً **لهمما** فالا لضمان فيما هو معتاد وان تجاوز  
 بهما مكاناً سماه ضمن ولا يبرأ بردها الى ما سماه وان وصل به استجارها  
 ذهبا وارايا في الاصح لخصيصه على الفة فلا يبرأ بعدد للرفاق وان اكتر  
 حماراً ميان نزع سرج الحمار وسرجه بما يسرج به مثله او اسرج  
 مكان الا يكاف لا يضمن الا اذا زاد وزناً فيضمن بحسابه ذكره ابن الكمال  
 وان اسرجه او اركفه بما لا يسرجه او لا يركفه مثله ضمن وكذا اي ضمن  
 ايضا ان نزع سرجه وركفه ولو بما يركف به مثله لان الاكاف ليس من  
 جنس السرج وهذا عنده وقال لا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط  
 ولو استاجرها بغير لحام فالجها بلجام لا يلحبه مثله ضمن وكذا لو برأه  
 وان سلك للحمار طريقاً غير ما عينه امّا لك فكسبه **ما يسلكه** وهلك  
 مناع فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطرقات بعدا او دواعا وحوا  
 وان تفاوتها ذكرنا اركان اي هذا الطريق بحيث لا يسلكه الناس  
 او حمل في الجرد قد قيد بالبر فلف ضمن ولو لم يقيد بالبر لا ضمان وان  
 بلغ الحال المنزلة ما فله الاخر لحصول المقصود وان استاجر ارضاً  
 غير رزق يزرع فيها رعية ضمن ما نقصت الارض لان الرعية

الناس  
 ح



اضرب من البر ولا اجر عليه لانه صار غاصبا الا فيما استثنى كما ياتي في بابيه  
وان اموت في ايام الشوب فيمضى في ايام فباخير ايامك بين تضمينه فيتمه وبين  
اخذ القباود في اجر مثله لا يتراد على ما سمي كمن هو حكم الاجارة الفاسدة  
وكذا الوامر بقيا فخطه سراويل فان الحكم كذلك في الاصح وقيل يفرضها  
بلاخيار ولو قال للخطاط قطع طول وعرضه وكذا الخافضا ان قد راصيع  
ونحوه مفعول ان اكثر ضمنه قال ان كفا في قيمتها فاقطع بدوهم وخطه ثم قال  
لا يكفيلك ضمنه ولو قال اكفيني قيمتها فقال نعم لادفع غلامه او ابنته لحائك من  
كذا يعلم النسيب وشرط عليه كل شهر كذا اجاز ولو لم يشترط فبعد تعلمه طلب  
كل من المخلو المولى اجرا من الاجرا اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل استأجر  
داية ليعملها كذا فرضت في لهاد ونهال يرجع لرضاه بذلك وتمايم فيما  
علقته على التوزيع **باب الاجارة الفاسدة** الفاسدة ما يكون مشروعا  
باصلة دون وصية والباطل ما ليس مشروعا واصلا وحكم الاول وجوب  
اجرا مثلا بالاستعمال بخلاف الثاني فلا قايح فيها **اجرا مثل** يعني الوسيط  
منه لا يتراد على المسمى ان كان المسمى معلوما غير محرم والا فبالغاما بلغ  
لكن اغايح ذلك باستيفاء المنفعة حقيقة لان المنفعة فيها لا علك  
بالقبض حتى لو قبضها ليس لم ان يوجرها ولو اجرها يجب اجرا مثلا كفا في  
الجر من الخلاصة ومن استأجر دارا وارضيا كل شيء بكذا بلا بيان المدة  
**صحيح العقد في شهر فقط** وفسد في ابا في لجهاتها والاصل انه متى دخل  
كل فيما لا يعرف منتهاه تعين ادناه واذا اتم الشهر الاول فسنها بشرط  
حضور الاخر لا تنه العقد الصحيح وكذا بلا حضوره عند الثاني وقيل  
لا يصح بلا خلاف الا ان يسمى **بشهر** فيصح في الكل لزوال  
المانع وصح ذلك في كل شهر بعد الشهر الاول حال كونه سكنى الدار منه  
من اوله فيه فيه كله لرضاهما بذلك **سقط حق** يخرج حق ينقضي الا بعذر  
**وظاهر** لرواية بقاوة او لغيره كل منها في الليلة الاولى من الشهر الداخل  
**ويومها** وبه يغني للعرق ودفع الحرج ونسج في اثناء الشهر لغو وقيل  
موقوف لرايس الشهر كما لو قال ففدت راس الشهر وهذا اذا لم يعد  
بالاجرة والا فلا يفسخ كل فيما قبل ذكر الزيلعي وغيره وان استأجرها  
سنة بكذا عهد وان لم يسم فسط كل شهر يسم او دأمة فوقتها نقول لها  
وهذا العقد مطلقا فلو معينا تعين ذلك فان كانت وقتا لعقد صحيح

**يحل** بضم ففتح اي يبصر لاهلال اي اليوم الاول من الشهر عرفا يعتبر  
الابتداء بالاهلال اي بالاهلال فان اللام ترد الجمع الى الجنس كما يقرر  
**والا فبالايام** كل شهر ثلاثون فبالسنة ثلاث مائة وستون فبالسنة  
عند عوده لا شمسية ولا قمرية وعندها قمرية لا غير والمختار مذهب  
الامام قيل ويلزم تكرار عيد الاضحى وايام الشترق في سنة واحدة  
واجيب بان في سنة الاجارة وفي القمرة فالمحذور غير لازم واللازم  
غير محذور واراد القهستاني خمسة اشكال على كلام صور الشريعة  
مع حملها وعند محمد الاول بالايام والباقي بالاهلة **وانبوخ في روا**  
**ومع الامام في اخرى** وبالاول جزم في الجمع وكذا العدة فيجوز تعلقه بالايام  
وبتمام الكلام وقد سبق ليسوف ويجوز اخذ اجرة الحمام ولا  
اعتبار للجهة مع تعارف المسلمين وقد قال عليه الصلاة والسلام ماله  
المسلمون حسنا فهو عند الله حسن نعم قال ابن حجر لم اجده مرفوعا لكن  
اخره الامام احمد موقوف على ابن مسعود باسناد حسن **والحمام** لانه عليه  
الصلاة والسلام احب واعطى اجرة متفق عليه وحديث النضر بن سويد  
اوللا شفاقا فلما سئل لا يجوز اخذ اجرة عسب التيس بفتح فسكون  
نزوه على الاثني او اعطا كرايم فانه حرام ويدخل منه كل محل كحصان وحمار  
ولا ياتى به حجانا ولا يجوز ونبتل الاجارة عند المتقدمين على الطاعات  
الكل عبادا غير واجبة فلو على امر مباح كتعليم كتابة وجنوم وطيب وتغيير  
جارت اتفاقا ولو على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي  
واحد لم يصح اتفاقا ذكره الكرماني وغيره **والا اذا والامامة**  
**وتعلم القرآن** والفقر وقرانها والتوريس والتذكير والخرقة ذكره  
القهستاني **او المعاصي كالغنا والنوح والملاهي** كزفر وطبل ونحت صنم  
وزخرفة بيت بما تيل ولو استأجر لفتح طنبورا او بر بطايطيب لم  
الاجر الا انه ياتى في الاعانة على المعصية كما في المحيط ولو استأجر رجلا  
ليكتب لم فناء بالقرسية او بالعبودية طاب لم الاجر كذا لو كتب لامر  
كتابا الى اجيتها باجر ولو استأجر ما سظم لتزيين العروس لا يطلب  
لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط كما في الظهير واقرة  
القهستاني زاد في الممنوع معزى البرازية والصواب انه ان ذكر العمل  
وامدة جاز كما في المحضة وكذا لو استأجر لكتابة لقول السحر ان بين



الكاغذ والخط جاز كما في المنيته ولو اخذ امواله بلا شرط بياح ذكره الزيلعي وغيره  
**ويفتى اليوم** اي يفتى المتأخرون **بالجواز** للاجازة على هذه العبادات  
لنفود الرعبات ومنع العطييات مثل **الامانة** و**تعلم القرآن** و**الفقه** كحرز  
عن الاندلس والاحكام تختلف باختلاف الزمان **وح** **يجبر المستاجر**  
**على دفع ما سمي** ان يجبر المسمى بالعقد والا فاجرا لمثل كفا في بشرة الو  
قاية لا بن المالك وشركة بشرة الوهبانية **ويجس** به يفتى **ويجبر على دفع**  
**الخطوة المرسومة** اي المعروفة هي ما يهدى للمعلم على راسه بمعنى سور  
القرآن سميت بها لان العادة اهدا الحلوى والمعروف كالمشروط و  
لوعلم الهجا ولم يبلغ الى الحلوى يطلب رضا الاستاذ ولا ما استجار المصحف  
وكتب الفقه في غير جاز لعدم التفاوت كما في الزيلعي والمخ وشرح الجمع  
وعبارة الاختيار لو استاجر مصحفا او كتابا ليقرا فيه فقراره يجوز ولا ج  
لم لان القراءة والنظر منفعة تحدث من القارى لامت الكتاب فصار كما اذا  
استاجر شيئا لينظر اليه لا يجوز وهل يجوز لتعلم الحرف ووايتان فان بين  
مرة جاز والا لا تكن له اجلا مثل ان تعلم والا كما في الثانية وجزم في  
المجتبى بالجواز ما لم يشترط تعلم تعلمه بفهم اعلم وليس في رسم قال و  
امتناء جواز اجازة تعلم القرآن لهذا قلت وحيلة الجواز على قول  
الكل ان يستاجر شهورا متلاثة امره بالتعليم فيلحظ **ولا نصيب اجازة**  
**المشاع** فيما يقسم وما لا يقسم عنده **وعندهم ان نصيب مطلقا** وعليه  
الفتوى كما في القهستاني وعراه البرجندى والزيلعي وغيرهما للمنفى  
لكن اذا لعلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المفتى فتاد مجرول الغالب  
فلا يعود عليه واقره في المنع **وان اجر دارا من رجلين مع اتفاقا** كما  
لو اجر لشريكه او قضى جوارحه وطريق الجواز الكل ان يعقد المثل يفتح  
فيما يريد لان الشئ الطارىء غير مفسر بالاجراء وعنه ان القارن غير  
مفسد والصحيح فساد لا بطلان فيجب اجرا المثل ذكر القهستاني وذكر  
الفتوى على جواز اجارة البناء قيل الا انه كما لمشاع قلت لكن نصرح ان  
من استاجر رفا فبنا فيها بناه اجرها من صاحبها استوجب من  
الاخر حصته البناء فلا جواز اجارة البناء لما استحق البناء قاله عن  
القسطنطينية اذ في مشايخنا لو كانت البناء ملكا الوصية وقفا واجر المثل  
ياذن مالك الاتفاق الاجر يتقسم على البناء الوصية وجاز اجازة بناء  
لمالك

١٦٦  
مالك الارض اتفاقا وكذا غيره على المفتى به وتام في العائنه واقره ابا  
قالا اخر الاجرة ويستشير اليه فتبين وجود **استجار الظير** اي الموضع  
ولو كان حرة او فاجرة لكن يفر عن ارضاء المتعاقبان الرضا بغير الطباع  
باجر معلوم للعرف وكذا **بطلانها** وكسوتها ولها الوسطا استينا  
**خلافا** لهما للجهالة وعليها غسل الحصى وغسل ثيابه من الخياطة  
لا الدون و**اصلاح طعامه** ودهن بفتح الدال ويجوز الضم على نحو علمها  
تينا وماء بارد او المعنى عندهما استعمال الذهب لا عن شرائها هذا في  
عرفنا دون عرف الكوفة بل هو واجرها على من نفقت عليه ولا يبطل  
الاجارة بموت الاب وقيل يبطل لوللصبي مال فان **ارضعت في المدة**  
**بلبن نشاة او غذاه بطعام فلا اجر لها** لان اجارة الارضاء ولو جردت  
فلا اعتبار بلبنها ولبنيتها ولو برهنها فليبينتها وهذا الوجه والى انما ارضعت  
بلبن نشاة وما ارضعتها بلبن نفسها فلا كفى بالنول تقبل على النول فلا  
الاولى لدخول النفي في ضمن الاثبات ذكره القهستاني ولزوجهما وطبها  
**لا في بيت المستاجر** وله فسخها ان لم تكن الاجارة برضا ان كان تكلم  
**طاهرا** او عليه شهود لا فسخه ان اقرت به **ولا هل الطفل فسخها** ان ضمت  
**او حبست** لان عذر والد الاب اجارة ابنه وكذا اللام لوفى عيائها فكذا ذلك  
الي يوسف خلافا لمحمد لا ابن امه والزوج روجه فخره وتامه في شرح  
الجمع وفسد استجارها لا ينبغي لغز لا ينصف او جاز لجمال عليه وطعام  
يقفزا او ثور قنطين لم يرا يقفزا دقيقه هذا يسمى قفزا الطمان وقد  
لهي عنه والاوليان بمعناه لا يستجارة ببعض علم حتى لو اطلق ولم ينصف  
او افرزه او لا جاز بالاجراء وهو الخيلة وما استشكل في التبیین اجاب  
عن في المنع وضعف ما زعمه مشايخ بلح وجب اجرا المثل في الملا لا جازا **انهمي**  
**وان استاجر ليحزول اليوم** قفزا بذرهم فسد لمع بين العمل والوقت  
فيود للمنازعة خلافا لهما ولو قال في اليوم مع اتفاقا لان في الطرف  
لا المتقدين بخلاف اليوم بالنصب حتى لو عين العمل وسط الاجرة  
بينها مع اتفاق وان استاجر رضا على ان يكرها اي يحزنها ويوزعها او  
يسقيها ويوزعها مع لانه شرط يقتضيه العقد وعلى ان يقيها او يعير  
الحث او يكرها نهرا الكثير او يسير قفزا بالزبل لا يصح لبقائها ثوبا  
لمالك حتى لو لم يبق مع وكذا لا يصح **الاستجار للزراعة** بزرعهم وللمركوة



بوكوب والمسكني يسكني والمبسر بليس والاصل ان بيع الشيء بمشقة  
حرام فاجارة المنفعة بالمنفعة انما يجوز اذا اختلفت الا اذا اختلفت اج  
المثل با ستيفانها على الظاهر وان استاجر شركه او محاره لم يطل عام هو  
لها لا يلزم الا حرا أصلا لا نه عامل لنفسه كراهي استاجر الرهن من  
الموتقن لم يمنه نفعه بملكهم وان استاجر ارضا ولم يذكر ان يزوجها  
اولم يمين ما يزوجها لا يصح ان لم يعم بقوله ارض ما شئت بخلاف الزرع  
لوقوعه على السكني كما هو فان رزعاها ومعنى الاجل قيد انفاقا عادتها  
ولم المسمى استعانة لا ارتفاع الجها لم قبل تمام العقد وان استاجر حارا  
الى ملكه ولم يذكر ما يجعل عليه فجل المعتاد فتفق اي هلك لا يضمن لان  
امانه وان فسدت كما هو وان بلغ ملكه المسمى استعانة لما ذكرنا وان  
اختصم قبل الزرع والجل لن ونشتر نقصت الاجارة دفعا للفساد لقيام  
بعد فروع استاجر دابة ثم جرد الاجارة في بعض الطريق لزم اجرا مركب  
قبل الانكار لا بعده فصر الثوب الجود فان قبله فلم الاجر والا لا وكذا صباغ  
ونساج استاجر امراته لتخبر لم خبره الا كل لم يحن وللبيع جاز اجرت دارها ولو  
جها فمسكنها فلا جود واختار الصم استاجره لبيده له او يحطبط ان وث  
جاز والا لا الا اذا عين الخطب وهو ملكه كفي التنوير وشرحنا **فصل**  
في الاجير المشترك وغيره **الاجير المشترك** هو من يعمل لغيره واصل اوله  
عملا غير موقت او موقتا بلا تخصيص وصفته انه لا يستحق الاجر حتى  
يعمل **كالصباغ والقصار والقتال والولاد والجزار والكاهن والراعي ونحوهم**  
من المحترفين وحكمهم امين المتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك بلاء  
فتعلم سوادا مكن الخ زعمه او لا عنراي حينئذ والحسن وزفر وهو القياس  
وان وصيتم به **بشرط ضمانه** كالمودع لان بشرط الضمان في الامانة باطل  
كما هو وقوله **وبه يفتي** رد لما قيد ان شرط ضمانه ضمن اجماعا وان مشى  
عليه في الاشياء فان خلاف المذهب ومنها **يضمن ان هلك بشئ امكن**  
التزم ملكه **للعصيب والمسرقة بخلاف ما لا يمكن** الخ زعمه **كالموت والحي**  
**الغالب والغارة الغالبة والحدود والتكاي** قال الزبلي وغيره ويقولان  
يفق اليوم صيانا للموال انتهى لان المستأجرين افتوا بالصلي عن يمين  
القيمة قال الرازي على هذا ادركت مشايخنا اجنوا رزم واقرة العهدة  
وقيد ان الاجر يصلي لا يضمن وان بخلافه يضمن وان استورد الحال يضمن

يوه

يوه بالصلي كما في العادة قلت وهل يجبر عليه حرره في تنوير الصابرين  
كمن تمت مدرته في وسط البحر او البرية تبقى الاجارة بالجبر اي فيجبر الجبر  
بقالا يتداسم هذا كله لولا اجارة صحيحة فلو فاسدة لا يضمن اجماعا  
كما في شرح الجمع ويضمن المشترك **ما تلف** من حيوان وغيره **يعمل عملا**  
غير ماذون فيه **انفاقا بين الامام وصاحب** وقال زفر لا ضمان عليه  
**كحرق الثوب من دفته** اي الغير المعتاد كما عتده العهدة في تبعا  
لصدر الشريعة لكن في المنع عن العادة ما يحالفه وعليه الورق فترس  
**وزلق الحال** اي اذا لم يكن من زعم الناس فلو منها لم يضمن خلا فلهما  
كما في شرح الجمع قال وكذا يضمن لوساق المكاري دابة فقرب فسقطت  
المول وانقطع الخيل الذي يبيده **المكاري** وكذا عرق السفينة من مر  
مالان ذلك من جنات يده فيضمن فلو عرفت من موج او ريح او صدم جبل  
او غوه لم يضمن كما لو كان رب المتاع او وكيله او عبده في السفينة او  
راكبا على الدابة او مكاري يسوقها فقرب لم يضمن اجماعا لان المتاع في يده  
صاحب حقيقة او حكا الا ان يفعل لعدم الفساد كما يعلم من الشرع فلا يبر  
وشرح الحج وغيرهما **لكن لا يضمن بالاجير** **الادوي من عرق في**  
**السفينة** **وسرقة الدابة مطلقا** ولو يسوقه او قوده لان الادوي  
لا يضمن بالعقد بالجنابة ولا جنابة لادنه فيه **ولا يضمن فساد ولا**  
**نزاع** اي بيطار له **لنجا** او **الموقع** **المقار** لعدم العلم بمصود الموت منه  
فان جاوزه ضمن الزا يد كله اذا لم يهلك فان هلك ضمن نصف دية النصف  
للفها بما ذون فيه وغير ماذون فيه فيستقتضف حتى لو قطع الختان  
لحشفة وبرر المقطوع يجب عليه دية كاملة وان مات فالواجب عليه  
نصفها لحصول تلف النفس بتعليق احدها مادون فيه وهو قطع  
الملاحة والآخر غير ماذون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن الضمان  
الاتحاد الجنس بخلاف حارمية مع قطع اليد لان مختلف فيفترقا قلت  
وهذه من اغراب المسائل وانورها حيث يجب الاكثر بالبر لا  
تد بالهلاك وقوفه في الوهابية فقال  
ومن ذال ان مات مجنونا **فناه** عليه اذا مات بالموته شغل  
ويشكل في العادة ولو قصد عبدا او غلاما طلب الفصد منه فمات بسبب  
كان قيمة العبد ودية الغلام علا مائة الفصاد ذكره العهدة في

فعلا



الا ان يفرق بما قد مناهما من علم ان لو انكردون في طريق الفراه مثلا  
 فلما لك الخيارين ان يضمن في مكان محله ولا اجرا في مكان كسره ولم  
 الاجر جسيما وهذا الكسر يصنع فلو لم يمت فلا ضمان كما قد مناهما كلاهما  
 على ما روي في سوق وحافظ خان ود لا دفع الثوب ليريد الشراة في الثوب  
 ولا ذن بهذا النوع عادة وتمام في الظهور والاجر الجاني وتعرف  
 ما يعمل لواجب حقيقة او حكما كما ياتي علامه وقتا ويسمى جيرا وحده  
 بالاضافة الى جيرا مستاجر الوارد بالسكون ويغني يقال رجل وحده  
 بنصتين او منفرد كما في المغرب وصفت ان **يحق الاجر بتسليم نفسه**  
 الى مستاجر واحد او اكثر ولا اطلق فلما استاجر رجلان او ثلاثة  
 رجلا لوعر غنم لهما او لهم ضامته كان جيرا خاصا كما في القهستان  
 عن المحيط **مدم** او الا ستجار مع القدرة على العمل وان لم يعمل لكان لا يمتنع  
 عنه فلو امتنع ولو حكما كمل ومضى فلا اجر ثم حصة بقوله **لمن استوج**  
**خدمته بمنه او لوعر الغنم** لهذا المستاجر لا غير بقية المقام واللام في  
 الموضوعين فمن الظن ان تمتثل قاص وحكم **ان لا يضمن بالاجماع ما يلق**  
**من غير منعه في يده** كما اذا سرق حل صلب الظن **او يعلم** كما اذا سرق السيف  
 وغيره مما سرق المستترك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كقيمة عين  
 شاة بغيره فيضمن ولم المسمى ان هلك اكثرها وكلها بالتسليم نفسه  
 وجه ترديد الاجير بين نوعين مختلفين **وايهما وجد لزم ما سمي**  
 لوجوب الاجر بالعمل نحو ان خطبت فارسيه فادركهم او درميافيدرهين  
 او بزديا فثلاثة فيجب جرماعلا وكذا الحكم في ان صبغت في بفسفر  
 فبدرهم او بزعفران فبدرهمين او بورس فثلاثة وكذا ان لسكنت  
 هذه فبدرهم بالشهر او هذه فبدرهمين او هذه فثلاثة وكذا ان كتبها  
 الى الكوفة فبدرهم والى واسط فبدرهمين والى الشام فثلاثة  
 وكذا يصح لو ردد بين ثلاثة اشيا كما مثلنا لابين اربعة كما في البيع  
 ويجب ان ما عمل لتعين به الا في كثير الزمان كما افاده بقوله ولو  
 قال ان خطبت اليوم فبدرهم او غدا فبدرهمين في اطم اليوم فله  
 درهم لصحة شرط الاول اتفاق وان خطاط غدا فله اجر مثل الاجاز  
 المسمى من نفسه درهم لفساد الشرط الثاني عنه وقال الشرطان  
 جائزان ولو خطاط بعد غدا فبدرهمين او غدا فبدرهمين اتفاقا وهذا  
 اذا جمع

اذا جمع بينهما او املوا اقتصر على اليوم وخطاط في الغد فاجر مثل عندهما او اما  
 عنده فتقابل ان يقول باجر المثل او بالاجر كما في القهستان من المحيط ولو  
 قال ان سكنت هذا الخانوت عطارا فبدرهم او حادافدرهمين جاز  
 عنده خلافا لهما كما مر وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت بهذه الوابطة الى  
 الحيرة فبدرهم وان حياوز بها الى القادسية فبدرهمين او قال ان  
 عملت عليها الى الحيرة كرشعير فبدرهم وان عملت كرشعير فبدرهمين خلافا لهما  
 ولا يسافر بعيدا مستاجر له للخدمة المستقته بلا اشتراط وقت  
 لعقد لان الشرط اسلك عليك ام لك وكذا الوعرى بالسفر لان المعروف  
 كالشروط ولو سافر من ضمن لا نه عاصب ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر  
 والضمان لا يجتمعان خلافا للشافعي **لو استاجر رجلا وصيبا محجورا**  
**علم فعمل المحجور** واخذ الاجرة لا يسترده المستاجر منه لعودها  
 بعد الفراغ صحيح استحسننا ولو هلك العبد المحجور في حاله الاستعانة  
 بحب عليه قيمة الاجرة قلت وللاب ايما من الصغير ولو بدون اجر  
 المثل على الصحيح وكذا اعارته اي ليعلم الحرفه او ليجد الاستاد ليس له  
 اعادة ماله ويبيع في الماذون ولو اجر العبد المخصوص نفسه فاكل  
 عاصبه اجره الذي اجر العبد نفسه لا يضمنه عنده خلافا لهما ولو اجر  
 العاصب لا يضمن اتفاقا وما وجد سيرة في يده اخذه وفيض العبد  
 اجره من مستاجر صحيح لانه انما بشر للعقد ولو اجر رجلا عبده هزلي  
 الشهرين باربعة دراهم وشهرا نجمة مع الشرا لا ولا باربعة وبكس  
 مع ضمة ولو استاجر عبدا قايق او مرقى فادعي المستاجر وجوده او  
 الا بق او المرقى او الامدة وادعي المولى وجوده قبل الاجارة بساعة  
 حكم الحال فيكون القول لمن يشهد له الحال بيمينه فان كاف العبد الابن  
 حاضرا او امر يرضى صريحا للمولى والا فالج مستاجر عما مر وكذا  
 الاختلاف في انقطاع الرضى وجريا لم اي في حكم الحال في مسيلة الطاحونة  
 ايضا ولو اختلفا في قدر انقطاع القول للمستاجر واليمين للاجر ولو  
 قال رت الثوب امرتك ان تصبغ اتمر فصبغت اصغروا قال  
 الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب بيمينه لانه منكر  
 هذا عنده وعنه ابو يوسف القول للصانع ان كان حيا في اي معاملة  
 له الا لا من غير ان يثبت للصانع ان كان معروفا بعمله بالاجر

وكذا الاختلاف في القهستان والقباء  
 فان حلف ضمن الصانع قيمة الثوب  
 غير محمول ولا اجر اخذ الثوب  
 واعطاه اجر مثله لا يجاوز قيمته  
 وان قال رب الثوب عملت لي بلا اجر  
 وقال الصانع باجر قال القول للرب  
 الثوب مع من ضمنه من الثوب



وقيام حال هذه الصفة والا فلا بد به يفتى كما في التثنية وغيره وهذا بعد  
الرد اما قبل ففتح الفان وتما في شرحنا عليه **باب فسخ الاجارة**  
**يفسخ الاجارة** جواز العيب قد يحل او حادث **فوت النفع** باستجار كفي  
**الدار** وانقطاع ماء الارض **والرعي** وكذا لو كانت تستحق بماء السماء فانقطع  
المطل فلا اجر كما في الحاشية وان لم يفسخ على الاصل كما ياتي **او اخذ عطف**  
**على فوت به** اي بالنفع يستفيع بمقتضى الجملة **كموت العبد** **او الرواق** بالتمتع  
جرع ظهرا وخفها وكذا اذا فاد بقوله تنفسه بها لا تنفسه بالعبد وهو  
الاصل وانما بالفسخ ولو بعد القبض كما في القهستاني ويستفيع **فلو انفس**  
**بمعيبة** في مدة الاجارة **او زال العيب** كما اذا بئى الارامه ودم  
**او زال العيب سقط خياره** لزوال السبب ولزم بدله اما اذا لم يخل العيب  
بالنفع كعور الغلام وسقوط حائط من الدار فلا يثبت له الخيار اصلا بخلاف  
المخل كما في المخرج وكما تنفس بخيار عيب كما هو تنفس بخيار روية وكذا بشرطه  
فيل انقضاء الايام الثلاثة فلا تنفس في الثالث منها فلا اجر لليومين ابتداء  
اعادة من وقت سقوطه ولا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطلحين  
قلت والاول المختار وقيل للمفتي الخيار في ذلك كما في المضمرات واقتره  
القهستاني **وتفسخ ايضا بالعذر** اي المستاجر ولا يفسخها بقضاء القاض او  
برضى المجرع هو الصحيح وقيل هذا في عديم بشرة كالاي اما الواضح فينفرد  
بفسخه قاضي خاني والمجرب هو الاصل كما في المخرج عن التبيين وتقليد  
عن الاحتيار معز بالمبسوط وغيره انه ينفرد فيها هو الاصل لانه في معنى  
العيب قبل القبض قلت وقد سأل عن القهستاني انه في العيب ينفرد  
ولو بعد القبض ولا يشترط حضور مالك وعزاه للمضمرات قال  
وذكر في الصغرى انه بشرط الاجماع انتهى لكن عبارة الصغرى على البر  
جند انه بانتهام الجدار اديت من دار يفسخ بمضمرته اجماعا وبانهدم  
كلها لا يفسخ بغيره قال لا تنفسه ما لم يفسخ هو الصحيح لصلاحتها  
لنصب العسطل لكن بسقط الاجرة فسخ اولم يفسخ لعدم تمكنه مما  
مقصد انتهى برضا قلت وهي صريحة في الفرق بين انهدم كلها  
وبعضها فيرجع الى المخل او غير المخل ولا خيار في غير المخل اصلا على ما  
مرقود **هو اي العذر** **الحز من الفنى** على موجب العقد **الا يتجدد**  
هو نقصان احد المتعاقدين بدنا اما لا غير مستحق به او بالعقدان

يلفد

بق

بق العقد كقطع سني سكت وجع بعد ما استوج له وطلب لوليم ما تحت عرو  
بعد الاستجار للطلح لها لوليمتها **او اختلعت** من زوجها فانه يفسخ  
للعذر الظاهر الذي لم يلزم بالعقد وكذا لو استاجر دارا مثلا ليقيم فذهب  
ماله اما حنيف الاكان فليس بعذر كفساد السوق وغيره خلافا لما في الحاشية  
**او اجر شيئا فلهزم دين لا يحرقضاه** اي ذلك الذي يفتى الامن عن قاحه  
فانه يفسخ لما ذكرنا من بيع وقيل بيباع ويفسخ الاجارة كما في القهستاني  
من قاضي خاني ورجح غيره الثاني لان فسخها ضمن النفع ولو كانت ذلك الذي  
فانما بيمان او بيمان او باقرار لا يفسخ به فيستفيع الا اذا كانت الاجرة  
المجدة تستغرق قيمتها كما في الاشياء **او استاجر عبد المخدم في**  
**المصرا ومطلقا ففسخ** لتضرره بمشقة السفر ولو انكره المجرع ففسخ  
القاضي عن من يفسخ فروع وقيل يثبت بغياب السفر وقيل القول فيه  
للموجر وقيل للمستاجر فيخلون بان انك غرمت على المجرع اخذ انكرى  
والقعودى واما سفر الاجر فليس بعذر وسفر مستاجر الدار والقطع عذر  
كما لو كثر **د اية للسفر** **ثم برأله** عذر العبد او بعذر ولو في الطريق  
وله الاجر جسيم وفيه من الى انه لو بداله ان لا يكثر هذه الداية بل غيرها  
فليس بعذر لكن لو اشترى داية يكون عذرا لا لم يستغنى عن الاجارة  
كما في البرجندى عن الخزانة والى ان بداهة سمن وقاطع يده للكله و  
هادم داره من القلع والقطع والهدم عذر صحت في القهستاني ايضا  
**دوبد المكارى** عذراى السفر فليس بعذر اذ يمكن ارساله جيرة واما  
**لومر من الكارى فهو عذر** في رواية الكرخي **دوف رواية الاصل**  
**والخيار عند المصم الاول** وعليه الفتوى كما في القهستاني **ولو استلحق**  
**حياطا لعل يفسخ** بما لم لا براته **عبد الحياط له** **فالفلس** **فهو عذر** **رحل**  
**حياطا لخطيط بالاجر** لغیره فالفلس فليس بعذر لان مواسر بالابوة والمواظ  
حتى لو طهر خيانتة فتركه معاملة كان عذرا لان نوع افلاس كان في السكافى  
**وتختلف تركه الخطا** **ليحل في المص** فليس بعذر لانما كان الجمع  
فيطس العهد في جانب وهو في اخر **وتختلف بيع ما اجوه الموجر**  
من المشترى فليس بعذر بد ولا حوق دين كما مر ويوقف ببيع  
الحا انقضاء مدتها واختار لاكن لو قضى بجواره نفذ كما مر في  
شرح الوهبانية ولو استاجر دارا **لعل الحياط** فاراد ان يتركها

الفتوى



**فتزكحل محل آخر** واشتغل بغيره **بعد** ولان الواحد لا يمكن للبع بين العالين  
 بخلاف الاثنين كما مر **وكذا لو استأجره** او **لأشركه** او **لأشركه** او **لأشركه**  
**التفرقة** فهو هذا للفرق بين **تفريق** الاجارة بالاجارة الى الشئ بخلاف  
 ما مر **بموت أحد المتعاقدين** اي احد من المور والمستاجر او من الاجيرين  
 او المستاجرين لان عقادها ساعة فتوقف مع حياتها فلو مات أحد  
 اجيرين او مستاجرين انفسخ في حصة دون التي كافي كافي قلت وقد  
 تقرر استثناء الضروريات في الظن انما يتقضى بموت المزارع  
 او المكاري في طريق مكة فانه لا ينفسخ حتى يبلغ فابن الان  
 الاجارة كما يتقضى بالاعذار يبقى بالاعذار فيلخص نعم بشكل موت  
 الموقوف عليه كدابة معينة فانه ينفسخ **ان عقد عا فقه**  
**بموت ما غير** فلا تنفسخ لبقاء العاقدين حقيقة لكن تنفسخ بموت  
 ذلك الغير ذكوه النبي الهندي كالوكيل اجرا او مستاجرا رضى استجار  
 بانه لا ينفسخ بموته اذا كانا وكيلين للاخر والمستاجر كافي القهستاني  
 عن تاتواني فنافقه الباقاني وغيره عن الذخير من يقتيد بوكيل  
 الاجار ولما الوكيل بالاستجار فينبط بموته والحد والفاهي **بموت**  
**الوقف** ولو الغلة له في مفردة كافي القهستاني وفناوي وقارب  
 الهداية وهو المذهب خلافا لما في الشباه عن الوهابية وكذا الوحد  
 الواقف بنفسه استخافا لانه اجر لغيره كافي الفين وغيره  
 وحكم عزله كموته فلا تنفسخ وقامه فيما حرره على التوبر  
 نمة ولا ينطل الاجارة فيكون احدهما ولا برة نه الا ان يكتفي  
 بدراعه ويقضى به فان عاد امسلا في المدة عادة الاجارة كما  
 في الباقاني من الظهير وفي وقت الاستبها لا تنفسخ الاجارة  
 بموت موصر الوقف الا في المسيلين لما اذا اجرها الواقف ثم  
 ارثه اثم ما تباطل ان الوقف برة نه وفيما اذا اجره رضى  
 ثم وقفها على معين ثم ما تنفسخ انتهى وفي الثاني ما مر  
 فتدبر **ما يكل متفرقة** ويقال متفرقة وشق والمحق واحد  
 احرق حصا به اي بقايا اصول نصب محصود في ارض من تاجر  
 او مستقارة اي فالملوك اولى كافي الشربلاديه ومثل ارض بيت  
 اعدا المعدة لحمل توافد وحصاد ورعي وحرايب وغوه قلت والحاصل

كلامه في بيان غرضه على التوبر والوقف والارث

انه ان لم يكن له حق الاستغناء في الارض بضمن ما احرقته في مكانه  
 بنصب الرضيع لا ما ثقلته الرخ على ما عليه الفتوى كما حرر في شرح التوبر  
 فاحرق بشئ في ارض غيره لا يضمن لانه مسبب لا مباشرة هذا  
**ان كان الرخ هاديه** حين او قد النار وان الرخ **مضطر** لانه يعلم بجاني  
 فيكون مباشر كما لو سقى ارضه سقيا لا يحتمل فتعذر لا رضى جاره ضمن  
 لان من جلع الماء السيلان فنضاف الا تلافى لفعله اما ان الرخ طبعها  
 الجود فلم يضمن الا تلافى للموقد بل للرخ كبح حرجه السيل لفسخ  
 بفعله هذا هو الاصل واصل اخر وهو ان له التعرف في ملك نفسه كذا  
 بشرط السلامة ولو تقدم اليه جاره بان سكر الماء فلم يفعل ضمن والا  
 لا يكون هذا كما سمار على ما يط كافي الشربلاديه عن جامع الفتوى  
 فيلخص **ولو اقرضيا او صباغ في حائوته من يطرح عليه العمل**  
**بالنهي** سواء اقرض العمل ام اختلف كنياط مع قصار صرح هذا الفعل  
 استحسننا لانه شركته الصباغ وفي بعض فسخ الهداية ان كسره  
 الوجوه قلست **عليه** فيسقط نظر الزيلعي والعيني فتأمل **وكذا**  
**لو استأجر جلا جلا جلا ولا كين الى ملك** هم ايضا استحسننا **وله**  
**الحمل المعتاد** وقال الشافعي لا يصح وان شاهد الجال **الحمل** والطرح والفا  
**فهو اجود** لانه اقرب لحصول الرضا وعذر الامام احمد لا يصح بغير  
 المشاهدة فائدة حمل البعير ما يمان واربعون منا وهو الوسق  
 وهو ستون صاعا ثمانية اوطال بالعرف واما بالوطل الحلي فوطل الاربع  
 اوان تقريبا فيكون حمل البعير تقريبا ثمانون وطلا بالحلي وان  
**الاستجارة** او **الملك كمد** زاد مقلا فكل منه في الطريق فلم رجوعه من زاد  
 وغوه عملا بالمو **لو قال لخاص** دارة منه فرغها اي اجره من دار  
 والافتقر فاجرها عليك كل شهر بكذا ثمانية مثلا فلم يفرغ او سكت فليس  
 المسمى لانه رضى بالاجارة بطريق التعاظم وفي اصله الدار استعار  
 بانه مقر بملك المخصوص منه وقد صرح به فقال فان **جلا لخاص** ملك  
 للدار ولم يجر ملكه لها ولكن قال لا ردها بالاجارة فلا يلزم المسمى  
 وان وصله بمرور **عليه** ملكه بعد حجرة وللمبيع فقه في ان  
 من الكره بالكره **المشترى** او الكره كمالا صيب والمشتري كمالا صيب  
 الخاص بانه ضمن **المكره** بالكره يرجع على المشتري عليم الاول على



المكتبة كما في نظائرها وان جعل المكتاب مصدر لا ميمها فلا اشتكال كما في  
 البرجسري **المكتبة** لغة مصدر كاتبت عبدة اذا باع نفسه بما يود من  
 كسبه ولو اضمر كان اخرس وشروعا **محريرا** **مملوك** يداني الحال ورفيته  
**في المال** اي في وقت اداء الدال حتى لو اداة حاله عتق حالا وركنها الا  
 يجاب والقبول وشروطها كون المملوك ماله من حكمها ولا يمتطالبة اما  
 لك ولا فتاخر المملوك وهي مستحقة ان علم يته خيرا والا فلا فضل تركه  
**من كاتبت مملوكه** ولو صغيرا **يعقل** او مبرا او ام ولا يمال معلوم  
 صالح للمهر بربها حال اي نقد كله او **موجلا** كله لشهر مثلا او **يبيع** اي  
 مقسط على شهر معلوم **فقيل** المملوك الممال **صح** مقدار الكتابة ولزم  
 اتماله بالتمام ونذب حظ بعضهم ذكره القهستاني وكذا يصح لو قال المولى  
**جعلت عليك الفاتودين** نحو ما اولها بالنصيب اي في اول المجموع كذا  
 عمالة مثلا واخرها كذا اذ اديته فافت حردان عجزت فقيل **فقيل**  
**صح** استحسنانا لان العبرة بمعنى الكتابة لا للفظها والاول **صح** لعدم  
 ذكر المحصرية واذ **صح** الكتابة **خبر** المكتاب عن **المولى** دون ملكه  
 لحديث ابي داود المكتاب مبيع ما بقى عليه درهم فان اتلف المولى ماله ضمنه  
**وكذا ضمن العقر** اي مقدار شهر مثلا المكتبة به يغني ان وطى المكتبة  
 او ضمن الارش او جنى عليها او على ولدها ما بيننا نعم لا حرد ولا مؤد  
 للشبههم وان كاتبت على قيمته فنسخت الجبرالة فان اداها عتق با  
 لا او كذا انفسد لو كاتبت على وين لغيره **يتعين** بالتفصيل لغيره عن  
 تسليمه فلو غير متعين **صح** او على مائة دينار ويرد عليه سيده عبدا  
 غير معين **تفسد** عند الجاهل **العقد** وعند ابي يوسف **يجوز**  
 وتقسم المالاية على قومة المكتاب وقومة عبده وسطا **فيسقط** قسط  
 العبد وان باقى بيد المكتبة ولو على عبده معين جاز انفا فوان كاتبت  
 المملوك **محررا** وخفري او غيرهما ماله يتقوم عند المملوك **تفسد** اما الايم  
 فيصح كما ياتي فان اداة عتق لما يتيها في الجلم وبعد ذلك فزوم قيمته  
 نفسه يعني قبل ان يترافعا للقاضي وهذا في ظاهرا لرواية وعند ابي  
 يوسف ان ادى المسترود او قيمته العبد عتق فان في الهداية ما اداة  
 قيمة المحرر مشكلا كما في القهستاني عن الكلبي **والكتابة على العتية** او **دم**  
 باطله لعدم ما يتيها مالا فلا يعقق باء او **المسمى** الا اذا علقه با

لو قال اذا اديت الف الف  
للمشرك ما اديت هم في  
تقليد وقيل لا يثبت



بشرط صريح فيعتك للشرط لا للعقد **وتجب القيمة في الكفاية** العاشر  
 باني وجم كان ولا ينقص عن المسمى أصلا **وتزاد عليه عند زيادة**  
 قيمة بالغة ما بلغت وصحت على حيوان ذكر جسد كعبد لا وصفه  
 بل نوع ولزم الحيوان الوسيط أو قيمته ويجبر على قبولها لأنه يعرف بها  
 فكانت مضافا في معنى الاداء **وصح كتابته الكافر عبده الكافر جحر مقدرة**  
 معلومة لما يشتهر من ذواته أو مولى أو العبد المسلم فالسيد قيمته بالعرفان  
 أو بها ولكن **عق بادي عنسها** التعلت عتقه باديها لكن مع ذلك يسبق  
 في قيمته كما سبق وقيل لا يعتق باديها ذكره في البرهان وغيره  
**باب تصرف المكاتب** أي ما يجوز له فعله وما لا يجوز له ولولولاه  
 وعملوك على ما يأتي **البيع** ويشترى ولو على أجرة يسيرة **ويصافقون**  
 وصليم شرط المولى **عدمه** استحسانا وتزويج أمته **وبكاتب عبده**  
 لا يستفادته إلا فان أدى الثاني بعد عتقه الأول بالاداء فولا له وإن  
 أدى قبله أو معا فللسيد أيضا وليس له أن يتزوج بلا إذن مولاه  
 فان عتق قبل إجازة نفذ على المكاتب كما مر في النكاح قبل وكذا  
 التسرى ويسمى ولا يهب ولو بعوض ولا يتصدق إلا بيسير فيها وهو  
 ما دون درهم ولا يعتق ولو بمال ولا يفرض عبده ولا يبيع من نفسه  
 لأنه استقلال الأب والوصلي والقاضي وأمينه في رقيق الصغير الذي تحت  
 حجرهم **كالمكاتب** فيما ذكر ولا عليك العبد المأذون شيئا من ذلك  
 عندهما عند أبي يوسف المأذون لم تزوج أمته وعلى هذا الخلاف  
**المضارب** والتشريك ولو مفادضة على الأثر لا يختصا بصرفهم  
 بالتجارة وإذا اشترى **المكاتب** المراد المالكية باني سبب كان  
**قريب** ولأدائه قرابة الولاد وهي ولده وأبوه فقط **دخل في كتابته**  
 تبعاد أقراهم من ولادته كتابته ثم المشتري ثم بواه ولو اشترى دارهم  
 محرم غيب لولا ذلك **واخ لا يدخل فيها** شدة خلافا لهما إذا ملك له حقيقة  
 ولذا لو بشر أمواته لا يفسد نكاحه وإن اشترى أم ولده مع ولدها  
 دخل الولد في الكتابة ولا يباع الأم وكذا لو استولج جارية بالنكاح  
 ثم شرها مع ولدها لم يول عليه الصلاة والسلام اعتقها ولولها أن  
 لم يكن ولدها معها جاز بيعها عنده **خلافا للمالك** خلافا لهما ولولاه  
 صلاته يدخل في كتابته إذا ادعاه وكسبه لم لأنه كسبه ولزوج

أمته من عبده ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابته الأم وكسبه  
 لها تسعيتها لها ولو نكح مكاتب بيا لاذن امرأة زوجت أو قالت إنها  
 حرة فولدت فاستحققت فولد لها عبدا عند مالك وعند محمد حرة  
 بالقيمة وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه لأنه ولد المخرور وخصا الغدر  
 بالحق بإجماع الصحابة واستشكله الزيلعي وإن وطئ المكاتب أمه بملك  
 وباتهاب بغير إذن سيده متعلق بوطئ فاستحققت أخذ منه عرقها  
 في الطاهر حال الكتابة وكذا أبو خزيمة قال إن اشتراها فامسك  
 بوطئها فزوت للعناد لأن الأولاد بالشراؤذ بالوطئ ومثله المأذون  
 في التجارة فيما ذكرنا **فصل** وإذا ولدت **المكاتب** مولاهما  
 فلها الخيار إن شئت **مضت على الكتابة** أو إن شئت عتقت نفسها لأنه  
 تلقتها حرة عارية عاجلة بيد لا واجلة بغير بدل فختار بينهما شئت  
 وهي أم ولدت فعتقت بمولته ويسبب النسب بلا تصرفها لأنها ملككم  
 وقيمة وإذا مضت على الكتابة أخذت منه عرقها وإن مات المولى  
 عتقت بحال بمولته بالاستيلاء وكذا اعتق عنها البذل وإن ماتت  
 قبل الاداء ولتكت ما لا أدب منه كتابتها وما يقع من تركها ميراث  
 لا ينال الحرية ولا يثبت لنسب من تلده بعده بلا دعوة بل  
 هو متعلق في الحكم لعدم ملكه حقيقة فيحتاج لتصديقها بخلاف ما لو  
 عتقت نفسها كما مر وإن كاتب شخص مدبرة أو أم ولده مع ما  
 فعله فإن مات المولى قبل الاداء عتقت أم ولده بحال بالاستيلاء والاداء  
 يسبق في كل بدل كتابته إن شاء أو سبق في ثلثي قيمته إن كان مولاه  
 مات **محسرا** لم يترك غيره فلو موسرا بحيث يحوز من الثلث  
 عتق بالتدبير وهذا عنده **وقيل** أبو يوسف يسبق في الأقسامها  
 من البذل أو ثلثي قيمته كذا في المحرر وقوله بعضهم من ثلثي البذل  
 من اشتباه قوله الثاني بالثالث وهو أن عبد محمد يسبق في الأقل  
 من ثلثي البذل أو ثلثي القيمة فالثاني مع الأول في المقدار ومع الثالث  
 إن نفي الخيار كما حره الخيار وإن دبر مكاتبه مع ومضى عليها  
 إن شاء أو عتق نفسه وصار مدبراً أو مضى عليها فماتت سيده  
 مع الم يترك غيره يسبق في ثلثي البذل إن شاء أو ثلثي قيمته عنده  
 وعندهما يسبق في الأقل من ثلثي كل منها بناء على تجزئ الاعناق

وإن ولدت لها بطلان  
 لا يبيع منه المهر  
 عند خزيمة



وعدم وامان المومنين فبالنسيان ان الغنى شغل مكاتبه قبل الاداء عتق  
 بمانا وسقط عنه بدل الكتابة وصح عتقه لقيام ملكه وان كوفت مكاتب على  
 القى رجل فضا على نصف حاله صحيحا استغسانا اذا اجل في حرمه ما من  
 وجه وبولها ليس بمال من وجه حتى لا تصح الكفالة به فاعتدلا وان مات  
 مريض كاتب في مرضه عتق اتمته القاعلى القين الى سنة والحال  
 انه لا مال له غيره ولم يجر الورثة ذلك ادى العبد ثلثي البذل حاله  
 وادى الباقي الى اجله ان شاء الله ان شاء عجز نفسه ورد رفيقا لتمام  
 الرتبة فتعذر في ثلثه وهذا عتقهما وعذر محمد يودى ثلثي قيمته للمال  
 والباقي منها الى اجل او يودى رفيقا ان امتنع عن الاداء فكان عتق  
 ايضا وان كاتبه اى المومنين عتقه على القى وقيمة القاع لم يجر  
 ذلك ادى ثلثي القيمة الى حال وسقط باقيها او رد الى الترق اتقا  
 لوقوع الحيازة في القدر والتاخير فينفذ بالثلث ومثلها البيع اى بيع  
 في مرضه مائة مكاتبته فيه حكما وخلافا وان كاتب شخص حر من غير غايب  
 بالغ بان قال كاتبه على القى درهم وان لم يقل على انى ان اديت اليك  
 الغافر حرا استغسانا فكاتبته المولى على ذلك وادى الحر عنه الا القى  
 عتق العبد بحكم الشرع لنفوذ تصرف الفضولى في كل ما ليس بضر  
 ولا يرجع الى غيره على لانه متبرع وان قيل العبد هذا الامر فهو مكاتب فقبول  
 اجازة ليلزمه البذل وان كاتب عتق حرا من عتق نفسه ومن عتق امر  
 غايب بان قال كاتبى بالقى عن نفسى وعن فلان الغايب فكاتبتهما  
 ففعل فقبيل الحاضر فتح العتد استغسانا فى الحاضر اصالته والغايب  
 تبعه وقبول الغايب ورده لغزو ويؤخذ الحاضر بكل البذل ولا  
 يؤخذ الغايب بشئ منه بل يستقبل باكسابه ولكن ايها ادى  
 اجبرا المولى على القبول الحاضر باصالته والغايب لينا له شرف الحرية  
 وان لم يكن البذل عليه وعتقا جميعا ولا يرجع احدهما على الآخر لانه  
 متبرع في حق الآخر وكذا لو كاتبها معا ولا يعتق احدهما باءا  
 حصته لان الكتابة واحدة بخلاف ما لو كانا لاثنين فكاتبتهما  
 كذلك جازو يعتق كل باءا حصته التعدد ولو عتق امرهما في المسلم  
 الاول ثم ادبى الاخر النظم عتقا لانهما كشخص واحد ولو لا يعتقان  
 الا باءا الكل كما لا يرد ان لا يجرهما وان كاتب امه عنها وعن

ولدى

ولدى صغيرتي لها قيلت جازا استغسانا وان منهم ادى اجبرا المولى على  
 القبول وعتقا اولا يرجع المولى منهم على غيره لتبرع كل امر فسرع  
 كاتب عتقه فادى الكتابة عتق نصفه وسعى في بقيته فتمت وقال العبد  
 كله مكاتب على ذلك المال وبم تاخذ كما فى الماوى القدرى باءا  
 كتابة العبد المستر لك ولو اذن احد الشريكتين في عبد للاخر  
 يكاتب حصته او حصته الاخر منه اى من العبد بالقى ويقبض البذل  
 ففعل الكتابة نفذ في حظه فقط لجرى الكتابة عنه وليس لشريك  
 منعه لاذنه وح لو قبض البعض من البذل فجز المكاتب فالمقبوض  
 كله للقباض خاصة لانه له بالقى فيكون متبرعا ولو قبض  
 الا لى عتق حظ القابض وقالوا هو مكاتب بينهما اذ اده بينهما  
 بناء على جزم الكتابة امه لوجيلين كاتبها فانت بولد فادعاه احد  
 ثم است باخر فادعاه الشريك الاخر صحت دعوته لقيام ملكه ظاهرا  
 خلافا لهما فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن رخ فهي  
 في الحقيقة ام ولد للاول ولزوال امانه لى انتقاله وطيه سابق ومن  
 الاول للثاني نصف قيمتها ونصف عتقها وضمن الثاني تمام  
 عتقها لو طى ام ولد الغير حقيقة وقيمة الولد ايضا وهو ابن لانه  
 بمنزلة المخرج واليهما دفع العتق اليها قبل العتق جاز لا اختصاصها  
 بها ففعلها واذا عجزت ترد للمولى لظهور اختصاصه وهذا عندنا وعند  
 هما لا يثبت نصيب الولد لى الثاني ولا يضمن الثاني قيمة وحكمه  
 كام ويضمن تمام العتق فكيف لا مومته الولد ما امكت ويضمن  
 الاول نصف قيمتها مكاتبته عند ابي يوسف والاقل منه ومن  
 نصف ما بقى من البذل عند محمد لتمكك نصيب شريكه باستيلا ولو  
 لم يظا الثاني بولد بوهما والمسلم يجازى بطل التدا ببوله  
 مصادقته الملك وهى ام ولد الاول والولد له لصح دعوته وضمن  
 لشريكه نصف قيمتها ونصف عتقها لو طيه جارية مشتركة و  
 لو عتقها اى لا مشتركة ه احدها مومنا فجزت ضمن المعتق  
 لشريكه نصف قيمتها ويرجع به عليه عنده خلافا لهما لما تقر  
 ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده لا عندهما وان لم يجر فلا  
 ضمان عنده وعندهما يضمن المومر ويجب المستعانة في المعسر

مكاتبته



بناء على الجحى ولود بها حد الشريكين نصيب ثم عتق الآخر نصيب من  
موسرا ضمنه المد برقيمة نصيب مدبراد هي ثلثا قيمته فثا كما مر في باب  
او استسعى العبد او اعتمى الى العبد نصيب وان عكسا امر جرده اخرها  
غنيانم دبره الاخر فالمد برقيمة ويستسعى فولاية الاعتاق الاستسعاء  
في الصورتين والتضمين يختص بالصورة الاولى وهذا عنده وعندهما  
ان دبر الاول ضمن نصيب قيمته موسرا او معسر لان ضمان ذلك وعتق  
الاخر لغربا على مدوم يجرى التدبير عندها وان اعتمى الاول ضمن لو  
موسرا واستسعى العبد لو محصل وتدبير الاخر لغو لعدم الجحى  
عنده وضمان الاعتقاق يختلف باليسار والعسار بخلاف ضمان  
التملك **باب العج والموت** اعجز المكاتب موته اذا عجز المكاتب  
على ادائه فان وجب له حصول مال يصدا اليه لا يجد الحاكم بتجيزه  
وذلك **بمهل يومين** او ثلاثة لا تقام مدة صرحت لا يلاذ الاموار  
والا يجر عجزه الحاكم الى افسخ الكتابة ان طلب مولاه الفسخ او  
عجزه سيده برضاه بان يفسخ مولاه برضاه وهذا الوجهين فلوفا  
فاسدة فله الفسخ بغير رضاه كما للمكاتب الفسخ مطلقا **علا** ان يوفى  
لا يعجز ماله يتوال عليه **عجزان** الصحيح الاول في المضمر واذا عجز فادف  
احكام رقة لا يفسخ الكتابة وما في يده **مولا** ويحل له ولو اصل من  
صدقة ولو زكاة كما دارت فيتمات عن صدقة اخذها ابن سبيل  
اخذها ثم وصل لماله وهر في يده وكفيعر استغنى وتما فيها ملقمة  
على التزويروا فسات المكاتب **عن** وفاد لا يفسخ خلا قال الشافعي ويودي بدلها  
من ماله ويحكم في عتقه في اخرج من اجراء حياة ويود ثا بقى من ماله  
كالحى ويعتق اولاده الذين شراهم او ولدوا في حال كتابته لا قبلها  
وكويتوا موهبتا وقصدا جعلهم كسخص واحد وان لم يتروك وفاد  
والحال ان لم ولدوا في حال كتابته يسقى الولد في كتابته ابيهم على نجوم  
المقسطة فاذا ادرك كتابته ابيهم **حكم بعنته** وعتق ابيه قبل موته حيث  
خلط في الاداء اما الولد المستتر في حال كتابته فانما ان يودي البذل  
حالا او يرد الى حاله في الرق عنده وعندها هو كاول منوياداما  
الابوان فيردان للرت وقالان اديا حالا اعتقا والاولان هات  
المكاتب وتروك ولدا من حره اي معتقه ودنيا على الناس فيه

اما الدين وفاء ببدلها فحجى الولد فقط بارش الجناية على عاقلة الامر  
ضرورة ان الالب لم يعتق لم لا يكون ذلك القضا قضا بعجز المكاتب  
لعدم امتنافات ولا رجوع بيد بالدين لان في العين لا يتاقي القضا  
بالجناية باللام لا مكان الوفا في الحال وان اختصم مولى الام والاي  
في ولاية فقطى به اي بالولا لمولى الام فهو اي القضا بما ذكر قضا  
بعجزه لان في فصل محمدي لم يفسخ وتفسخ الكتابة ولو جنى عبيد فكايت  
سيده جاهلا لجنايته **فجر** فان شأ المولى دفع العبد او فدى بالارش  
لزوال المالك بالبيع وكذا اي عجز المولى بينهما لو جنى المكاتب **فجر** قبل القضا  
به اي بموجب الجناية فان ذكرناه لو عجز بعد ما قضى عليه حال كونه مكاتب  
به فهو ردين على المكاتب **يباع** فيه لا شقال الحنف من رقبته الى قيمته با  
لقضا فيد بالبيع لان جبايات المكاتب عليه على كسبه ويلزم الاقل من  
قيمته ومن الارض وان تكررت قبل العتق فعليه قيمة واحدة ولو بعد  
فقيم ولو اقرعنا له خطا الزمته في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حق عجز  
بطلت **ولا تفسخ الكتابة بموت السيد** لانها بسبب الحرية كالتدبير  
امرية ولذا اجل دين مات طالبه ويرد البذل الى ورثته على نجوم كاجل  
الدين بخلاف موت المملوك بخلاف ذمة وهذا لو كاتبه صحيحا فلو ريفا  
تقيد بالثلث **وان اعتم بعجزهم** في مجلسي والاخرى اخر لا يفسخ اعتاقهم على  
الصحيح لعدم ملكهم **لكن ان اعتقوا** في مجلس واحد عتق **عجافا** استسنا  
ويجوز ابراء قضا وكذا لو منفرتين على ما جزم به القريستاني قلت  
والله اشهدنا بالصحيح فيتم فسرور مكاتب عتمة امة طلقها ثنتين  
ثم ملكها لا عدله حتى تنكح زوجا غيره كالحرة لو اختلف المولى والمكاتب  
في قدر البذل فالقول للمكاتب عندنا ولا يحبس المكاتب في دين مولاه في  
الكتابة وفي دين غيره فاولان كما في السراجية وفي الوهبانية وفي غير  
جنس الحق يحبس سيده مكاتبه والعبد فير بها خيرة ولا لا ولا  
لزوجيني حررا **فالمولى** ابيهم ليس للام معتبرة **توني** وما وفا  
فاما ميت **ده** من الولد ربع ولحي تسق وحضرة **كتاب الولاء**  
**هو** لغة النقرة والجمعة مشتق من الولد وهو الضرب وشوا قرابة حكمه  
ما صله من عتق او مولاة ومن اثاره الارث وولاية النكاح وقول صدق  
الشريعة وغيره انه ميراث بسبب عتق او مولاة فلتفسير بالحكم



وذا غير غير وكثرة الاولاد توتة قدم فقال **لوا عتق ولو بتدبير او**  
**استيلاء او كتابة او وصية** بان اوصى بعتق عبده او شرا به وعتقه بعد  
موته او ملكا قريب فولاية له **ولما شرط لغيره او ساقبتم** فخالفة للشرا  
فيبطل ومن اعترف حاملا من زوج قتل للغير فولدت لا قدام نصف  
سنة مدمعت فولد الولد الموجود عند العتق له لمعتق الام لا ينقل  
عنه **ايلا** لا يخرج جزء منها كان مقصودا بالاعتاق فلو عتق ابوه لا ينقل  
ولا ولده لمولى الاب وكذا الولد لو تولى من احداهما **لا قدام** نصفها او  
نصف السنة والاخر لا كشر بينهما قدم من نصفها ضرورة كونها تامين  
وان ولدت لا كثر من ذلك فولاية له **ايلا** مولى امه ايضا لتبعيته لها  
بانصاف بها عند عتقها وتقدر جعله بعتق الاب لزمه لكن ان اعترف الاب قبل  
موت الولد لا بعدة جرة او جرد ولا الاب ولده **ايلا** مولى لولده امان  
وهذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت لا كثر من نصف سنة من  
العتق ولادن سنيتين من الفراق لا ينقل مولى الاب ولا يرجع الاولاد  
او موالا لام **عليه** ان مولى الاب بما عتقوا عنه من الولد من الارش  
**قيل ليس** لولاية مولى الاب مولى ابيه ولو بزوجه **عجمي** مولى الموالاة او لوالاه  
له ويتدبر بالجمي لانه ولاد الموالاة لا يكون في العرب لقوة انسابهم معتق  
ولو لعربي فولدت منه فولد **ايلا** مولى لها الى اموالها المعتقة لقوة ولاد  
العتاة حق اعتبار فيه الكفاية لاني الجرد ولا الموالاة وهذا عندها  
**وعند ابي يوسف حكم ابيه** ترجيح الجاني الاب وها رجاء ولا العتاة  
مطلقا لقوتها حتى اعتبرت فيه الكفاية لاني الجرد لا تفاخرهم لم يكن با  
لنسب بل بعبادة الانبياء قبل الاسلام وبعده به واليه اشار سيدنا  
سلمان الفارسي بقوله سلمان ابوه الاسلام وقيد بالجمي لانه ليس  
في العرب ولا موالاة لا تناصرهم بقبائلهم وشيوخهم ولخاصة ان  
الابون امان يكونا حين اصليين فلا ولا على الولد او معتقين  
او في اصلها عتق فالولا لقوم الاب واذا كانت الاب معتقا او في  
اصد معتق والام حرة الاصلح بينه والا فلا ولا لقوم الام وان كان  
غير عربي فلقوم الام عندهما خلافا لابي يوسف **تنبه** لفظ الجرد اصل  
ليس هو العتق بل معنى من احداهما لم يجز على نفسه رق وان تولد من  
معتقة والثاني من ليس في اصله رقيق اصله وهذا المراد هنا المعنى

الاول قيل نعم والجهد وعلى الثاني منهج مثلا حسروا ابن الخيال و  
في اخذها لمرحوم واليه رجوع المولى ابو السعد ثمانى البرايح وغيرها  
الامن شرائط بثوت الولد ان لا تكون الامة حرة اصلية فان كانت  
حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا لا حرة على ولدها وما  
الا بذا كان كذلك فان عريضا فلا ولا عليه مطلقا وان عجميا فلا ولا  
عليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعقبة خلافا للثاني فليحفظوا **المعتق**  
يكسر الماء مقدم على ذور الارحام **موت** عتق النسبية تقدم  
النسبية على السببية فان مات السيد ثم مات المعتق بالفتح و  
لا وارث لم من النسب فارتبة لا قرب عصبة لسيده الذكر وعلى الترتيب  
الا في العرايط فيكون الارث لابنه ذوري ابيه لو اشتهعا عندها وعند  
**ابي يوسف لا يورث السيد والباقي للذوي والصحيح الاول** وعند  
**القريب كايين** مستوى القيمة اتفاقا وليس للنساء من الولد الا  
**ما عتق او اعترف من اعترف او كاتين او كاتين** او ذور  
او ذور من ذور او جرد لا معتق او معتق معتق فلا قال  
**الحديث** لكن قال العيني وغيره انه حديث منكر لا اصل له قلت ولكن في  
البرهان عن المسنود والحديث وان كان مشاذا فقدرنا كدما الشتر من  
من اق ويل الكيا من الصحابة والتابعين كالحسن وعمر بن الخطاب واني  
سير بن كماراه عنهم ان ابي شيبه وغيره ومما فيه وفي العتسات في  
عن المنيمة ان ذور الارحام وبنات المعتق يرثون في زماننا راد في فرائض  
الا بشيها بعتق الذليل وغيره وكذا الابن والبنت رصاعا ويرد على احراز  
لنفساد بيت امان **انتهى** ولكن يفتي انهم لا يفتنون بذلك فتنبه  
**فصل ولاء الموالاة** وهو النوع الثاني **سببه** العتق ولو اسلم  
**عجمي** على يد رجل الشرط كونه عجميا لا مسلمانا ياتي ولاه على ان يرقه  
الخامات **ويقتل** عنه اذا جنى وقبل الاخر ذلك او والي غير من اسلم على يده  
كاذنا **هه** مع هذا القدر ان لم يكن معتقا تقدم ولاه العتق فيكون عتق  
**عليه** وارثه لم وكذا لو شرط الارث من الجانيين **ان لم يكن** اي لا اسفل  
وارث وهو موخر على ذور الارحام لضعفه فلم ار الاسفل ان يفتن  
ار العتق قول **لا يحضره** وفعله مع غيبته بان ينقل ولاه عن الاصل الى  
غيره ولكن بعده ان عقل الاعلى عنه او على ولده ولدا لمولد بعد عتق



الموالة لا دخولهم ببعال فيفسخ هو اي الاسفل ولا ولده لتاكده بتعلق حق  
الغير به وللأعلى ايضا ان يراعي ولاية لكن بحضرة كافي عز الوكيل ولو  
اسلمت امرأة فزالت مع شخص او اقرب بالولا ان يزور فولدت مجهول  
النسب لا يعرف له ابا وكان لها معها ولو صغير كذلك لا يعرف ابوه اي ينعها  
ولدها فيه اي فيما عرفت لانه نفع محض في حق صغير لم يولد له اب وهذا  
عنده خلاف لما والعقل الاول تنبئ شرطه خمسة على ما كتبتم في شرح  
التنوير استراط العقل والارث وكونه جازي يهود النسيب فيعرف ولا حر  
ولا عقل عنه احد ولو بيت المال وفي الوهبانية د ومعتق عبد عن ابيه ولادة  
له وابوه بالمستقيمة فيوجهه **كتاب الاكراه** ما بسببه للموالة تغيير حال  
المخاطب من الحرية الى العبد وهو لغة حمل انسان على امر لا يريد طبعاً او شرعاً  
فعل سوء ولو حكم الواقع للانسان بغير ليل الا ارفع بغيره ما يسره والمطابقة  
او وقت الشيء على الارض بيقوته رضاه ولا يعدم اختياره او يفسد اختياره  
مع بقاء اهليته فعدم الرضا معتبر في الكل واصل الاختيار ثابت في  
الكل لكنه يفسد في بعض دون بعض فانقسم لقسمين يفوت للرضا  
ومع عدم الاختيار ويسمى الثاني بالتام وهو المسمى بكون يتلف نفس  
او عضو او ضرب مبرح والا فنافع وهو الاول الغير المسمى وكلاهما لا ينافي  
الاهلية لشوئها بالعقد والبلوغ وشرطه اربعة امور **مدرسة اكرهه** بالكس  
على ايقاع ما هو داي خوق به والا كان هذيانا سلطانا كان او لصا اي ظالما  
فما متعلبا بغير سلطان وانما ذكره بلغة اللحن بربا بعبارة محدودة صيانة  
ذكره القهستاني وغيره وهذا الامام لا يحققه الاثنى السلطان لكن  
اختلاف زمان ويقول لها يفتي كما في المورد الثاني خوف اكرهه بالفتح وقوة  
ذلك بغلبة ظنه لصير ملبيا والثالث كونه اي الفاعل مستقلا قبله من فعل  
ما اكرهه عليه كبيع ما له او حقه شخص اخر كاتلاف ما لا الغير او الحق الشرع  
كشرب الخمر والزنا والرابع كون الشيء اكرهه لم متلفا لنفسه او عضوا  
او موحيا عما يعدم الرضا وهذا ادنى مراتبه وهو يختلف باختلاف الاشياء  
فالشرب ينع بكلام خشن والربا ينع بالانعام الا بضرب مبرح وهذا الر  
بغير حق ولو حصره او قيد بحق فاذر حال لزوم ذلك كما في القهستاني  
من الذخيرة **فكر اكرهه على نية او شر او اجارة او اقرار او استيذان او قتل**  
او قطع او ضرب او شرب او حبس او قتل او قتل ذلك خير بعد زوال الاكراه

بين الفسخ والامضاء لغتاً الرضا وهو شرط الصح هذه العقود فيخرج  
الها فاذة عندنا وح يملكه المشتري ملكا فاسدا ان قبضه ولو عاقب المشتري  
بعد قبضه في اعقابه يكون مكم ولزمه قيمته وقت الاعاق ولو معبرا لا تلاف  
بعد فاسد وفيض التمتع وتسليم المبيع طوعا اجارة اجارة فلا فسخ قلت  
وانضا بان ما لامع النهر لا ينعقد فاسدا فله ابطال وما يصح بيمين فيمن الحامل  
بها لا ينجح لا يكون اجارة فاعلمها كرها ولا يكون اجارة ايضا فنع الهبة طوعا  
بعد ما اكره عليها اذا الاكراه على الهبة اكرهه على التسليم بخلاف البيع فان  
هلك المبيع في يد مشتر غير مكره على المشتري ان لم يمتد له فاسد وللبيع  
تضمين اي ضمان المكره بالكسر والمشتري اذا اكرهه كالمغصوب والشرية  
كغاصب الغاصب فان ضمن المكره بالكسر رجع على المشتري بعم الاول غير  
بقيته وان ضمن المشتري بعد ما تقرر له البياعات المتعددة نفذ كل بشر  
اوقية بعد شرائه لا ما وقع قبله بوضعت المشتري الثاني مثلا لصيرورة  
ملكه بخور ما قبله لا ما بعده وان اجاز عقدا منها جاز ما قبله من العقود ايضا  
كما جاز ما بعده فيجوز الكل لزال الامان بالاجارة وله ان يترد اذ اذ  
نسب لو باع في ملكه وضرب سوطا وحسب يوم ليس باكرهه الا يضمن  
ببضرب كونه با منضوب كما مر وما وان اكرهه على كل مائة او دمر  
المشترى او شرب خمر باكرهه غير ملبى اي بضرب او حبس او غير  
لا يملك التناول اذ لا فسرورة في اكرهه غير ملبى بفتح لا غير للشرب للثبته  
وان اكرهه بملكي اكرهه بقتل او قطع عضو او ضرب مبرح هذا الفعل بل فز من وكذا  
يانش في هذه الصور بصيرة على التلق لنفسه او عضوه الا اذا اراد به مخاينة  
الكفر فلا بأس به وهذا ايضا ان علم ابا حته بالاكراه والا لم يانش حقايم  
فيغزو بالجرم كالجهر بل بالخطاب في اول الاسلا او في دار الخي كما في المحضة  
كما مر في الج وان اكرهه على الكفر سوا كان بالله او سبب النبي صلى الله عليه وسلم  
بقتل او قطع عضو او اعملة وخصه بظواهره على لسانه ويورثه وقلبه  
مطمئن بالايان ثم ان ورد لا يكفر وبانت امراته فضا لا د يانه وان  
حضر بيا له التورية ولم يور كفو وبانت ديانة وقضا كما في النوازل و  
غيرها ويوجب بالهيب على التلق لتركة الاجر المحر اخذ بالعرفان ويصير  
شديد او علم في الذخيرة بالرحا ومثله سائر حقوق تعالى كما فساد  
صوم او في احرام وكل ما يشبهه فيضته بالكتاب كما في الاختيار ولما

نقبض م



قال في الهدايا فان صبر حتى قتل  
 ولم يظهر الله كان ما جاز لان  
 قيسا رضي الله عنه صبر على ذلك  
 حتى صلب وسماه النبي صلى الله  
 عليه وسلم سيد الشهداء وقال  
 في مثله هو زيق في الجنة  
 هديا

في صحيح البخاري من صبر خبيب على القتل وقوله حين هزموا على قتل  
 في وليست ابالي حين اعتل مسلما على ارضك كان لله مصرعه  
 وذلك في ذات الاله وان يشاء ببارك على اوصاله مثلوا عنده  
 ولا رخصة في الكفر والسبب بغيرهما اي القتل والقطع يعني بغير اعلى وان  
 اكره على التلاف ما لم يسلح زاد في العوايد بتعالا اختيار وغيره او ذم  
 باجدها رخص ويوجب لو صبر عما مرد الضمان على المكروه بالكسر لان الفاعل لم  
 ار على قتله او قطع مضرة لا يرخص له قتله او سببها و قطع مضرة وما لا  
 يستباح بجاله كما في الاختيار فان فعلنا اذ لا رخصة لكل من المكروه  
 والمكروه عليه وحقنا لقصاص على الحاصل المكروه فقط لا المحمول عليه  
 خلافا للزفر وهذا الوجه لما في المستوطا خلافا لما في النهاية وعندي يوفى  
 لا قصاص على احد وواجب الشافي عليها ولو اكره على ان يتردى اربعة ارجح  
 ففعل فدية على ما قلنا المكروه بالكسر عنده وعند ابن يونس في ماله اي مال  
 من اكرهه المستوطا القصاص بالشبهة كقتل الاب ابره و عند محمد عليه  
 القصاص ووافقه ابو يونس في الصحيح كما في المواهب وهي كسيكة القتل  
 بالمتن ولو اكره بقتل على يتردد من جيد او اتمام اي دخول نار او ماء بكم  
 وكلا في هذه الثلاثة مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر عنده وقالا  
 يلزم الصبر و ابو يونس في الامام في رواية كذا الخلاف لو وقعت نار في غنمة  
 ان صبرا حترق وان التي نفس غرق فله الخيار عثر الامام ورواية عن ابن يونس  
 وعثر محمد بن اشعث رواية واحدة وان اكره على طلاق او عتاق او توكيد لهما  
 نفذ عندنا خلافا للشافعي يرجع بقيمة العبد في الاعناق على المكروه ولو مضى  
 لانه ضمان اطلاق وكذا يرجع في الطلاق بنص في كراهي لو كان المطلق قبل الزوج  
 والمهر المسمى فله غير مسمى فباستعق لم يقريره ما كان على شرف المستوطا ولا  
 لا رجوع لو بعده لقرره بالذخيرة و صح يمين المكروه بالفتح ونزله وظلها به  
 اذا اكره لا يوشى بها عتق النفس في الاحكام لان اشراك اكره غير ضمان  
 فيه فلا يوشى الا اكره فيه ولا يرجع اي الفاعل على الحامل في الصورة نذ  
 كورة بسبب ذلك ما ذكره و صح رخصته وايقلاؤه وفيه في اي الا بلا  
 يقول او فعل ولا سلامه ولو ذميا كما هو اطلاق كثير من المشايخ وما في  
 الحائض من التفضيل فقياسا ولا استحسان صحة مطلقا قلت وقد  
 علمت ان القول على الاستحسان الا في مسايل ليست هذه منها فيكون

المعول عليه فتنبه والله اعلم **لكن لا قتال فيه** لو ارتد للشبهة ولا يصح ان  
 ار مد يده او كيد له ولا ردة لتعلقها بالاعتقاد حتى لو نوى الكفر كفر فلا يثبت  
 بها امراته لعدم الحكم بالردة فان ادعت امراته **حققت ما ظهروا** و ادعى ان  
 فيه مطمئن **بالايمان صدق** استحسانا قلت وفي النوار خلافا  
 فلعنه قياسا فينصر ولو اكره على الزنا ففعل المومئد ما لم يكرهه السلطان  
 فلا يحول لانه المقيم للمد وهو الحاصل عليه او بناء على مذهبه وعندهما لا حد  
 عليه ولم يفتي وهو استحسانا والله يرجع الاسام اليه اشارة القسستان  
 وغيره لكن يعزم المهر ولو طابق لانه لا يستعطفان جميعا كما في شرح  
 الوهبانية وهذا اذا اكره بالملح او ما بغيره فيجوز خلاف كما يات في  
 القسرين بلا خلاف وفي توكيد الضمير اشعار بان المرأة لا تحو قلت  
 والحاصل ان الزنا لا يرخى الرجل مجالا لتضمنه قتل النفس وما في حقها  
 يبرحضي بالملح لثبوت نسب من نكح زناها في معنى القتل لا بغير  
 الملح لكنه سيفعل للزعم بالشبهة لا عنه لانه ما لو يرخى لم بالملح لم يكن  
 غير الملح بشبهة لم هذا و ظاهر تعليلهم ان حكم اللواط حكم المودة لعدم  
 الولد فترخص بالملح الا ان يفت بكونها حرة الزنا فبها عقلا ايضا  
 ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح كما في التنوير وغيره فسرع اكره  
 القاضي رجلا ليقرب من ارم او قتل رجلا او يقطع رجلا بعد فاق بذلك فقطعت  
 يده او قتل ان كانا معزومين صونا بالصلاح اقتضى من القاضي والا لا قتل له  
 اما ان شرب هذا الشراب او تبيع كرمك فهو اكره ان كان شرا بالاحمل  
 والا فلا ركز اسائر الحرسات خوفها الزوج لهية مهرها ان بالضرر وهو  
 يتدر عليه فهو اكره لا لو بطلاق او تسيروا وتزوج عليها اكره على طعام نفسه  
 ان جابعا لا رجوه وان شبعنا رجع بقيمة على المكروه والمكروه باخذ اما اذا  
 نوى وقت اخذه لم يرد على صاحبه لم يضمن كما في التنوير وتمام فيما  
 علقه عليه ومن هذا الاكره باخذ اما لمعتبر شرعا ظاهرا لقينة نعم وفي الوهبانية  
 وان يقبل الدبوت انى مرفوع لتبري فالاكراه معنى مصوره  
 ومع في الاستحسان اسلام مكروه ولا قتال ان يريد بعد ويجبره  
**كتاب الحج** اخره لان ما تقدم عليه متفق عليه وهذا يخلف فيه واكتفى  
 بمعنى الاذن لانه في ذلك الحج فيكون تابعا وهو حر كات لثالثة المنع المطلقا  
 ومنه يسمى الحظيم والعقل جوار هذا في ذلك فتسمع لوزجرا عقلا وشرا

اكل



منع نفاذ تصرف في تولى استوار من الفعل فان افعال الجورح لا يجوز فيها  
 الجور ذكره البرجندى وغيره فليروا **السياسة الصغرى** والعقود والجدوى والطبق  
 والروى فلا يصح تصرف في صبي ميمون ومثل المعتوه او مجنون بلا اذن ولي او سير  
 ولا تصرف المجنون المغلوب بحال من الاحوال وان اجاز له وليه لعدم اهليته  
 اصلا من عقودهم عقدا يزوي بين نفع وضرر كما ياتي في اعادة نون وهو يعقل  
 مسليا وجلبا ورجاءا وفيما قوله **بين ان يجبر او يقسم** نظر الهم وهذا في  
 تصرف قوله واماني الفعل فان من اتلف منهم وان لم يعقل شيئا فعليه ضمانه  
 اذا الضمان قد يجب بلا قصد كضمان النائم المتلف بالا انقلاب لكن ضمان العبد  
 بعد عتقه والصبي للمال سوى الريم تغلي وادته ولا يصح طلاق الصبي واه  
 لجنون ولا اعتناء راولا اقرارها اصلا فلو با الفعل كشرافه عتق وكذا  
 يصح وكذا لا يصح تركه لاجبي بطلاق وعنفه وصح طلاق العبد وقرانه في حق  
 نفسه وكذا المستقراض لكونه مكلفا لا في حق سيده وحق فلو اقر عا لزم  
 بعد عتقه لقيام المانع وهذا الولي غير مولاة فلو لم يضر وان جرد او قود لزم  
 في الحال لتفرغ على صحت في حقه لانه مبني على اصل الحرية في اصل الدم واما فان  
 غير العبد فمن ذكر لا يجر ولا يقاد ذكره القهستاني لكن الريم على ما قلته  
 كما مر ولا يجزى على الما ملكي السفينة المصنوع لانه على خلاف مقتضى الشرع  
 او العقد فار كتاب غيره من المعاصي كشراف الجور والزنا ليس من السنه  
 المصطلح في شتى ولذا قال ان كان **مبذرا** بلفظ لا يعرف او فيما لا ينبغي و  
 اطلاقه مستحيل ان السفينة لا يجزى عن تصرفات تحتها الفسخ ويؤثر فيها  
 الهزل كالبيع والاجارة وعملها عتق ولا يؤثر فيه الهزل كالنذر واليمين  
 وعقوبها لان حر يملك كالسرى وهذا عتقه واما عتقها في حق عا عتق  
 لا غير فظروا لا زاجر ذكره القهستاني والبرجندى وياتي وان بلغ الصغير  
 غير رشيد مصلح لانه فقطع عندنا اذا الشافعي ودينه ايضا لا يصح  
 اليه مالهما لم يبلغ سنه خمس وعشرين فاذا بلغها دفع اليه وجوبها حق  
 منهم من بعد طبعه فتم وقيل عليه لا ضمان كما يليه كلام المجتبي وغيره قال  
 شيخنا فليحفظ ان يوسف رشده لان العبرة لدليل الرشده لا الحقيقة  
 فان هذا السن لا ينفعك من الرشده لان ادلاو الحكم في الشراء الغلبة وان  
 تصرف فيه قبل ذلك السن فقد تصرف واذا ادله بوليه رشده ان صار  
 مسيئرا لم يجز عليه وهذا كل منده وعندهما **لا يجزى على السفينة ولا يدفع**

مخير

اليه

اليه مال يوسف رشده وان لم ولا يصح تصرف فيه نظر لانه لا زجر فان باع  
 لا ينفع بناء على قوله ما ياتي عليه لكن لو جاز على غايب وتصرف في ماله قبل  
 عليه بالحق نفذ عندها كما في الزخيرة وغيرها وان كان **مستكنا** فيه  
 مصلح اجازة الحاكم لا نهضب ناظر ويقولها يفتي كما في التزوي وغيره  
 واعلم ان هذا الملاق في تصرفات تحتها الفسخ ويصلها الهزل واما ما  
 لا تحتها ولا يصلها الهزل فلا يجزى عليه بالاجماع فلذا قالوا ان اعتق او اولد  
 او دبر او طلق ونحو ذلك مما يؤثر فيه الهزل نفذ لان السفينة في معنى  
 الهزل وحده لا يؤمن فيها الهزل فتصح منه وفي خلاف الشافعي وفي  
 العبد في قيمته كما في الجور على المربي وعنده لا سعاية وان دبر وجهه ولا سعاية  
 مادام انولى حيا لبقائه على ملكه فان ما قبل رشده ليس في العبد في قيمته  
 مذبوا العتق بعد تربيته ويصح تزويجها ذكرا وان كان **مستكنا** وان سمي  
 اكثر بطلت الزيادة لعدم الضرورة ويحرم زكاة مال السفينة لوجودها عليه  
 وينفق عليه وعلى من تلتزم نفقته لان السفينة لا يبطل الحق ويُدفع القاضي  
 قدر الزكاة اليه ليؤدي بنفسه للزوم فيتم ويؤكل عليه امينا الى ان يوديها  
 بخضرا ميمون فان اراد جلا سلام لا ينع منها ولا في غيره واحده احتكا  
 للقول بوجوبها ايضا وترفع نفقته الى ثقة ينفق عليه في الطريق لا  
 اليه كيلا يبدل ويقم منه الوصية بالقرب وابواب الخمر من الثلث  
 لاختلافها شئنا او ثوبا والمصداق في هذه كالبائغ وفي الكفارة كالعبد  
 ويجزى على المفتى **المجاهر** وهو الذي يعمل الحيل الباطلة كتعليم الردة لسقوط  
 الزكاة او لتبني من زوجها قلت ويدخل فيه المفتى القاسق كما في  
 الملقط والذي يفتي من جهل كما في الخائنة وفيه اشارة الى ان كل حيلة تؤدي  
 الى الضرر لم يجز في المديانة وان جاز في الفتوى وعليه عمل ما جاز من الكراهة  
 وكل حيلة لا يودي الى الضرر يجوز كما في التجسس ذكره القهستاني  
 والطبيب الجاهل هذا المكاري **المفلس** فيجوز لانه المفسدون للاديان  
 والاديان والاموال اضرار بالخاص والعام وهذا رواية الشوارب عن  
 الاسام وظاهر الرواية انه لا يجزى المطلق الخ كما في الظهيرة وغيرها هو  
 في الحقيقة من لا يجزى فلو عبر بما منع كان اولى كما نقله الباقون عن ان الكمال  
 ولا يقال ان التعسير اودع فتدبر **لا يجزى على ناس** لا يبيذ برمالا عندها  
 اصلا عما ذكرنا كما لا يجزى على ذمي والكفر اعظم من النفاق ولا على مريون

اتفاقا  
ح

ونفسه ان كان مصلح  
 ح



وان زاد على ماله وطلب الغرماء من القاضى الجرح عليه لم يجز عليه خلافا لهما كما لا  
ولا يبيع القاضى ماله فيه لانه نوع جرح بل يجزى ببيع ماله حتى يبيع نفسه  
لديهم فان كان ماله من جنس دينه اذ اهل الحاكم منه اتفاقا لهما كما في بيع  
التقديري بالآخر استثنى ان اتفاقا لهما كجنس واحد بخلاف البورق في  
نهما متقاصدا والنقد وسائر ما فترقا وعندهما الجرح عليه لكن بشرطين يقضا  
القاضى ان طلب غرامه ذلك والشروط لصحة الجرح عدها القضا بالانفلاس  
ثم الجرحين عليه ولا يسترد ذلك في الجرح بالسفم مع كونه يبيع جميع الا  
سوال اما الجرح بالدين فيخص اموال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال  
حيث يعود بالكسب كما يعلم من القهستانى والبرجندى فيلحقها و  
يمنع من التصرف المودى لا بطلان حق الغرماء اذ الجرح بالدين لا يؤثر الا في  
كما ذكرنا ولذا جار بيعه بغير المثل لا يغير ولو يبيع سرا فبشرط ان يشتري  
او ازال الدين ومن الاقرار بغيره اخر كما ياتي وبيع القاضى ماله مطلقا  
لو عرضا او عقارا عندهما ان امتنع ويقسم بين غريبه بالخصم نيابة  
عنه وان اقرب حال جرحه بحال صم ولزمه بعد قضاء دينه لاني الحال مالم  
يكن ثابتا بينية او علم قاض فيزاحم كمال المستر بكم غيره اذ الجرح في  
الاقوال لا الافعال كما مر وينفق من مال المديون المفلس عليه وعلى  
من تلزمه نفقة كما مر والفتوى على قولهما في بيع ماله لا امتناع  
اختاره في الاختيار وصح في تصحيح القدوري وعليه التثوير واذ ابا  
الاهوت فالاهوت النقود ثم العروضة ثم العقار ويترك لم دست  
من ثياب يدره وبيع الباقى وقيل دستان تفصل احدهما وبيع  
كل ما لا يحتاج الى كلب في الصيف وقطع في الشتاء بل لوله مسكن  
او ثياب وكنه ان يكتفى بمادون ذلك باعها وشري بالباقي ثوبار  
مسكنا يكفي لان قضاء الدين فرض فكافي اول من التحمل كافي المنع وغيرها  
قلت وهذا اول من اطلاق القهستانى المنع وهذا الخلاف وهو المردود  
الحاضر فلو غايبا لا يبيع القاضى ماله اتفاقا ذكره ابن الملك وهذا  
اول مما حكاه القهستانى ايضا في تصدق من افلس وعنده متاع شراه  
اي قبض بالاذن بلا اذنه فرب المتاع استوع او شارك المغموم فيه  
فلو الكا لا قسم بين الغرماء الحال ثم بعد انقضاء الاجل شاركهم  
فيما منه به بالخصم وقيل القبض بعده فسد جرح القاضى عليه  
ثم رفع

ثم رفع لقاض اخر فاطلقه جازا طلاقه ولا يرتفع الجرح بالرشد بل باطلاق  
القاضى ولو برهنه على الرشده والسفم فبينه بقا السفم اول تمام قضا علقته  
على التثوير ومنه ما في الوهابي ثم ومن يدعى اقراره قبل الجرح  
ومن يدعى ومنه من جرحه جرحا جرحه ولو باع والقاضى اجاز وقال لا  
يؤدى فما اذاه من يجرى جرحه فصل في جرحه بالبلوغ حكم بلوغ  
الغلام اى بصيرته ثم بحال لوجاهه انزاله كافي الكرماني بالاحتلام وال  
نزول او الاجال بالاجماع وبلوغ الجارية اى انزال الغلام بالحيف او الاحتلام  
او الحبل وذا لا يكون بلدا انزال منها ولذا لم يذكر الا نزال اوله ولا نزالها  
منها جلا ثم وهذا احسن لان الحبل لا يكون بلاحيض فتبين والاحتلام  
ان يقول بلوغ الصغير بالاجبال والانزال والصغيرة بهما والحبل و  
الحيف فان لم يوجد فيها شيء من ذلك الا الاصل وهو الانزال والعلامه  
وهي البوائى فاذا تم لم تمانه عشر سنة ولها سبع عشرة سنة وعنده  
علامه اذ انتم خمس عشرة سنة وهو رواية عن الامام وبه قالت الامم  
الثالثة وبه يفتى لان ابن عمر رضي الله عنهما عمر من علي بن ابي طالب  
يرم احد عشر اربعة عشر فرده ثم يوم الطنوق وسنه خمس عشر فقبل ولائها  
العادة الغالبة على اهل زماننا وغيرها احتياطا فلا خلاف في الحقيقة  
والعادة اخرى الجرح الشرعية فيها لا نص فيه نص عليه الشافعي وغيره وادى  
مدته له ثمان عشرة سنة ولها تسع سنين وهذا لا يعرف الاسما  
او تبعاد من طرف احوالى عبد الله ابن عمر وابن العاصى الى ليس  
ليس بينه وبين ابيه في الولادة الا احد عشر سنة وقيل ثمان عشر  
واذا راها ثمان بلغان هذا السن وقال بلغان بان غالا احتلت مثلا  
صدق بلا عمن لا نلا يعلم الا من قبلها فكان كالحيض وغوه وهذا  
اذالم يكن فيها الظاهر كافي التثوير وغيره وفي البرجندى عن الظهير  
فقبل ثمان عشرة لا يقبل اقراره ولا تسع البينة عليه وبعدها ان كان  
مثله يحكم يقبل وتسع والا فلا فيلحقا وبنه عن الثمانية رجل له امرأة  
بلغت اربع عشرة سنة فقال للمرأة ان جعلت فانت طايقة والغلام فان  
احتلت فانت حر فقلت حضرت وقال احتلت لغيرك انتهى فتأمل  
وكافح كالبائع حكاه فلا يقبل جوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال فلا  
ينقض بيعه ولا قسمه كافي العاديه وغيرها كتاب العاديه

١٧٩



اي الاذن فهو مصدر وان كاذ الظاهر انه صفة لكنه يحتاج لحذف  
المضاف والصفة في الكرمات يقال مادون لم او لها وترك الصلة ليس  
من كلاب العرب واقره القهستاني **لا تلغ الاطلاع** مطلقا وشرا **فلك**  
**الحج** عن الثابت بالرق لا الابانة والتوكيل كما قال زفر والشافعي **اخط**  
**الحق** الثابت للمولى لو مادون رقيقا والمولى لو حيا او معنوها وهو  
مستدرك لزيادة الايضاح والقيمة وقيل بل عشق بلا تحقيق لان حق  
المولى ايضا لا يستحق بالاذن ولذا ياخذ من كسبه وقيل اكتفى بحج العبد  
واشار الحج الصبي والعنوة بالمقاسيم ولذا جعل صاحب الارز نوعين و  
عقد له المص فضلا فتدبر **ثم يتصرف العبد بالهبة** كالحج عطف على المعنى  
فكانه قال اذا اذن المولى ينفعك الحج فيتصرف فلا حاجة لعطف على محذون  
كما ذكره صدر الشريعة وجعله البرجندى من عطف مضمون جملة على مضمون  
جملة اخرى وعبر به ليفيد ترتيب الثانية على الاولى فيستوفى على العلم بالملك  
الا ترى انه لو اذن لم ثم تصرف بلا علم لم يصح تصرفه كما في الذخيرة فلا  
**يلزم سيده ههنا ولا يتوقف** مجموع المعطوفين متفرعة على مجموع جنس  
التعريف على التوزيع ثم فرع على مخرج بقوله **فلو اذن لم يوما فهو مادون**  
**دايما الى ان يحكي عليه** لان الزمان اسقاطا وهو لا يتوقف ثم الحج لعدم امتناع  
علا اسقاطا فيما يقبل لا اسقاطا بعد وقوله **ولا يختص** لتشارك في  
التفريع على ان اسقاطا المتفرع اشعار بان تعليق الاذن بالشروط جائز  
كما ضاعته الى المشتغل كما في الذخيرة فاذا اذن في نوع من التجارة كان  
**مادونا في سائر انواع خلافا للشافعي** ويثبت الاذن صريحا كما شتر  
شريا وبهم اوجرت نفسك من الناس لانه امر بعقد منكرة لا تصح بلا  
سجذام هذا هو الاصل فيلحق فلا بد لانه بان راى عبده يبيع ويشترى  
**فكنت بلا نفى** سوا كان البيع للمولى او لغيره باسمه او بغيره  
**صحيحا او خاسرا** كما في المختار ببيع الهدية وغيرها من الشروع خلافا  
لما في الارز ببيع الغاية من تقييد بملك الاجنبى وان يبيع في التنوير فتدبر  
ثم انما يبيع مادونا فانما يستعمل لاني بيع ذلك الشئ من ماله سيده في  
الحال بخلاف ما اذا اشترى من ماله كما في الذخيرة واقره القهستاني لكن  
سور بغيره في المنع ببيع الزيل وغيره فلو يبيع لم ويبعثني بهذا القام  
فلا تكفي الدلالة مطلقا فيلحق **المادون اذا ناعا** ما باه ماله ذين لا بشر

سني

شئ بغيره او طعام الاكل او ثياب الكسوة ان يبيع ويشترى والاصل  
ما مر من الاصل ويوكل بهما ويسم ويقبل السلم ويشترى ويبيع ويأجر  
ويشترى ولو من الامام او موثقا للاحياء ذكر الكرماني ويشترى بنرا يزرعه  
ويشترى من ماله لا سفا وضر الا اذا اذن مرة ذكره القهستاني ويستاجر  
ويؤجر ولو لنفسه ويضارب ويؤفع المال مضاربة ويبضع ويغير الثوب  
والذابة **ويقر دين** واقع بسبب التجارة عليه لاحد ولو ولده وهذا عند  
وخصم الامام بالاجنبى فلو اقر كناية او مهر تأخر لعقته اتفاقا كاف  
القهستاني عن الكافي قلت وجزم في التنوير والورر بذهب الامام  
فليحفظ **ودعيه** فله اخر الوديعة كما في المحيط وغيره لكن في وديعة الخدائن  
خلاله **وعصده** لو كان اقراه بهذه الاموال بعد الحج خلافا لهما كما في  
التقاية وغيرها والعمول عليه عادة التجار **ولرباع او اشتري بغيره** في  
**شئ منكره** لانه تجارة **خللا** لهما لانه تبرع ولو جاني في مرض مو  
صم من جميع المال ان لم يكن عليه دين وان كان في جميع ما بقي اذا لا  
وارث للعبد بخلاف الحج وان لم يبق ادى المشتري جميع الجأياة او  
ردا ببيع ولم اذ يضيغ معاملته ومن يطعم وكذا من لا يطعم استحسننا اميل  
قلوب الناس والمراد ايضا في البسيرة بقدر ماله **ويحيط من الثمن بغيره**  
طهر فيما باعه بقر ما يحيط بالتجارة بغيره ببالاجماع كما لا يبرأ على ما في  
الملازمة **وياذن لرفيقه في التجارة** والاصل ان كل من له ولاية التجارة  
يهم اذنه للعبد فيها كما ذون واب وقاض ومن لا فلا كام واخ وعم  
صكافي الاختيار لاي ليس له ان يتزوج الاباذن ولا يفسد وان اذن  
لم او يزوجه عبده اتفاقا وكذا **استه خلافا لابي يوسف** ولا ان يكاتب  
او يفتق ولو بماله الا ان يغيرها المولى ولا دين عليه ولا ية القبطى للمولى  
فلو مودنا صنت المولى عندها قيمته للغير ما لو سوا يسبق المحقق  
لو محسنا ثم يرجع عليه كما في الحقايق او بقرض اديب ولو بموثر او  
بتصرف اصلا لكن في الذخيرة انه لا يتصرف ولا يهب درهما فصاعدا  
او يهلك مادون ذلك او يهدى الا **الميسر من الطعام** واما **الحجور**  
فانه لا يهدى **الميسر** ايضا اذ لا اذن لم اصلا وكذا الايضاح وعن ابي  
يوسف اذا دفع المولى **الحجور** موت يومه فدعا بعض رفقاءه **للاكل**  
معهم فلابا من به بخلاف ما لو دفع اليه موت شئ لتصرف المولى به



قالوا لا بأس للمرأة ان تنصرف من بيت زوجها اليسير كالزيتون ونحوه  
لعدم المنع عنه عادة وما لزم المأذون من الدين بسبب تجارة هو سادة  
ماله او بسبب ما هو معها اي في حكم التجارة كبيع وشرا واجارة  
واستيجار هذه امثلة للمأذون امثلة للناس عظيم عزم يحمل امانة وعرف  
امثلة لشراها فوطيها فاستحققت كذا ذلك يتعلق برقية لورن الاصل لا  
والهرو نفقة الزوجية فيساع بطلب الغوا جبر على المولى ان لم يده المولى  
وهذا المولى حاضر اغتاف لا يبيع لان الخصم في رقبته هو السيد  
وبيعه ليختم فان لم يستسما المأذون كافي الاخير و غيره ما قوله  
يباع مشق بانه لا يباع الامرة دفعا للضرر عن المشتري فلولم يق الذي  
يطالب بالباقي بعد العتق بخلاف دين النفقة قلت واشتوم امران زوجة  
لواختارت استسعاها لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا كافي الجح  
من النفقة ويقسم ثمنه وما في يده من كسبه بالخصم للفر ما كافي التركة  
سوا كسبه قبل الدين او بعده او ان يبيع وما بقي عليه يطالب بعد عتقه ولا  
يباع ثانيا ما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد فلولم له كالكسب  
الحاص قبل الاذن فانه للمولى مطلقا وكذا اخذ علمه اجرة مثله كعشرة  
دراهم في كل شهر مثلاً وجود الدين عليه استسما ناكما كان ياخذ قبل حقوق  
الدين لكن ليس له اخذ اكثر منها بعده بل قبله ذكره الكرماني والوايز عليه  
اي علوه مثله للغوا فيقسم بينهم بالخصم ويخسر العبد المأذون ان  
لان الياء قد يمنع الاذن عندنا ابتدا فكذا بقا ولم يعد بعوده على الصحيح  
او مات سيده او جتر سيده او المأذون مطبقا سنة فصاعدا او يوطر  
للقاضي وبه يفوت فان مست الحاجة الى التوقيت يفتى بفسخه كافي تمة  
الواقعات ولم يعد اذنه بالاقامة كافي المضمرات **حق** سيده او المأذون  
بدر الحرب **موت** او حكم للحاجة علم العبد ولم يعلم لانه موت حكما وكذا  
الصبي بجوع الاب والوصى واما المأذون من قبل القاضي فلا ينعزل  
بموت لانه حكم كافي شرح المجمع ويجوز الردة فتوقف تصرفاته لانه  
خلافا لهما **يخسر** سيده **عليه** في حال انه قد علم به هو بنفسه مطلقا  
وكذا **الكسب** **هل** **يسوق** ان كان الاذن شايعا فلزم يعلم الا العبد الجاني  
بعدمه فلو لا انتفاء الضرر وهذا الجاني القصد امانى الصم فلا يشترط  
علم امد كما سررت **لا** **ما** **اذا** **استولوا** **ها** **استحسانا** **دلالة** **ما** **لم** **يصير**

خلافا

بخل لا ينجح ان يرها اذ لا عادة بتحصين المديرة فلم يوجد دلائل المحرقة  
ماذونة كما لو قال اني استولوها لا اريد الجح عليها لان الصريح يفوت الدلالة  
ويضمن القيمة فقط للغير في مال المولى من عبط الجسيم رقبتهما واقتراره  
بعد المحرقة ان او بان ما في يده امانة او غصب صحيح فلا فالها ما بقا به وان  
استغرق دينه رقبته وما في يده جميعا لا ملك سيده ما في يده فلو اعتق عبدا  
ما في يده لا يبيع وعندهما ملكا فيصع عتقه ويقولها قالت الايم الثالثة  
وان لم يستغرق لهما جميعا صح اتفاقا واعلم ان يبيع ببيع من سيده  
مثلا القيمة لا باق للتمتع وبيع سيده ملكه منه بمثلها لا بالكثري صيانه  
لحق الغوا فلولم سيده ما لم منه ياكثري من القيمة ولو ييسر اعطى الراي  
او يتقصى البيع لما ذكرنا فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط  
الثمن لانه لا يستوجب على عبده دين او افاذا لم لو كان الثمن عرضا كان للسيد  
مطالبة به كما لو اراد دعم عبده او غصب منه ذكره الكرماني وغيره و  
مفاده انه لو اخذ العبد من مال سيده شيئا ثم اعتق كان للسيد مطالبة  
بمنه او عن وارثه ذكره القهرستاني ولم اي السيد ان لا يسلم حتى ياخذ  
منه ليقام ملك السيد وقدا المأذون بامديون لانه لو لم يكن مديونا لم يكن  
بيع من السيد ولا يبيع منه كافي المقتى ويضمن السيد للغوا باعنا  
المأذون مديونا من قيمة ومن الدين لانه اتلف حقه وما زاد من دينه  
على قيمته طوبى به معقبا لتقرره في ذمته وقيد بالعبد لانه لو اعتق المولى  
وام الولد ما ذونيت لم يضمن لعدم اتلاف الحق وان باع سيده و  
هو مديونا مستقرا يا قد من المديون غيب بالغين المجمع مشتمل  
قيد لان الغوا اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع فلولم اجازة  
بيعه واخذ ثمنه ان شاء او قضيه اي شأوا من السيد او من المشتري  
قيمه فهذه ثلاث خيارات اما الاول واما الاخير فظاهران واما الثاني  
اي فان ضمنوا السيد ثم رجع عليه بحبيب قبل القبض مطلقا او بعده  
بقضا رجع السيد من اي الغوا با القيمة وعاد حقه في العبد لولا  
المانع وان رده بعد القبض بلا قضا فلا سبيل لهم على العبد ولا للمولى  
على القيمة لانه اقاله وان فضل من دينهم شئ رجعوا له على العبد  
بعد الحرية كما سر وان **يخسر** اي السيد وقوة الما المشتري بكونه مديونا ليستقل  
خيارا لمشتري لا الغوا كما قاله **المقتى** **ما** **ر** **البيع** **ان** **لم** **يصل**



منه اليهم لان قبضهم ثمنه رضى ببيع ماله يكن بحياة كماله وان وصل  
ولا بحياة في البيع فلا يردون والا فاما ان ترفع الحيازة او يبيع البيع  
وهذا هو الذي حاله والبيع بلا طلبهم والتمنى لا يفي بدينهم والا فالبيع  
نافذ نوال المانع كما في المنة فان **باب البيع** وقد قبض المشتري والمشتري  
ليس خصما لهم ان انكر الدين عندها كما لو غاب المشتري والبيع حاضر  
فلا خصومة اجماعا وعندي يوسف هو خصم ويقضى لهم بالدين كما لو  
اقرب ومن قال انا غير فلان فاشترى وباع **كتاب كماله** وكون وكذا لو  
اشترى وباع ساكنة عنده ووجه استحقاقنا وجعل امر المولى على الصلح  
كما في المنة وغيرها قلت ومفاده يقيد المصلحة بالمسلم ذكره ابن  
الكمال نعم ذكر القسستاني فيما اذا اجب بالاذن اذنه به وان لم يكن عدلا  
للمصلحة لنا س كما اشير اليه في الهداية وغيرها انتهى فتأمل **الا انه لا يبيع**  
**في الدين** كما لو بروه ام الولد ماله **يقرب سيرة** باذنه او يثبت الغريم بالبيعة  
لانها كاسرها مبنية **فصل** في اذن الصبي والمعتوه تصرف الصبي  
ان لم ينفذ لم ينفذ كل الوجوه كالاسلام وقبول الهبة والصورة ثم صرح بلا  
اذن من الولي لانه كالبائع فيه اكتفاء وبالا هلية القاصرة وان تصرف  
من كل الوجوه كالطلاق والعتاق فلا ولو باذن اشتراط الهلية الكاملة  
وكذا الواجزة بعد بلوغه الا اذا كانت بلفظ يصلح لا بقوله العتق كما وقعت  
ذلك الطلاق او العتاق وكذا الاتصاف من غيره كاليه ووصيه والقاضي المضر  
قلت ومواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كما لو كان محبوا  
او ارتدوا اسلمت امراته وابي الاسلام او كات وليه عظم من غير مشترك  
واستوفى بدلها فتدبر الصبي طلقا في قوله كما صار مقتدا عما في  
القسستاني والبرجندى **وانه احتمل** ان النفع والضرر كالباع والمشتري  
صحة بالاذن حتى لو بلغ فاجازه جاز لا يردون دفعا للضرر بانضمام رايه  
فان اذن للصبي في التجارة ابعده او جوده عند عدم او وصي احدهما  
او القاضي ظاهره يشعر بتقديم اذن الاب على القاضي وفي الخلاصة هو  
والثاني ما يخالفه حيث ذكره وان لو اذن للصغير فابي ابيه او وصيه مع  
اذنه زاد شارح الوهبانية ولا يصح جرحها بعد ذلك وان مات القاضي  
لان حكمه فلا ينقض احدا لان يرفع لقاضي اخر فيجوز عليه قلت في حامل  
ما في التنوير وشرحه والقسستاني والبرجندى ان ولي الصغير  
في النفس

في النفس والمال ابيه ثم وصيه ثم وصي وصيه ثم بعد ذلك جوده الصحيح  
وان علا ثم وصيه ثم وصي وصيه ثم الوالي فانه من قبيل الاول بالاطراف  
الاولى ثم القاضي او وصيه كلاهما بمرتبته زاد في التنوير للقاضي ان ياذن  
لبيعه والمعتوه اذ لم يكن له ولي ولا غيره اذا كان له من هاولي وامتنع  
من الاذن عند طلبه لك من القاضي وعزاه للزليعي فتأمل زاد في الوالي  
وجاز بيعهم واجازتهم بمثل القيمة وبغيره يسير ولا بطل لانه لا يجوز  
حال العقد البيعي اراهم وشراهم للصغير ولو بغيره يسير والانتفاء  
على العاقل دون الصغير ولو اذنت في مدة الاجارة فان على نفسه خيرا ان  
يطلبها او ابقاها وان علا املاكم لا يجوز ولا بد والجد والقاضي ايجار دار  
الصغير ولو برون اجرا مثل على الصحيح والادب اعارة ولده الصغير لا  
اعارة ماله ومضاه ليعلم الحرفه او ليجزم استاده والام لا يجوز اذ اجاز  
اذنه **حكم حكم العبد المادون** في كلا الاحكام بشرط ان يعقل كون البيع **ساليا**  
**للملك** و**الشرا** جالبا لم زاد الزليعي وان يقصد اربع ويصرف الفتي اليسير  
من القاضي وهو ظاهر زاد البرجندى وكذا في كل تصرف ينبغي ان يعرف  
ما يتعلق بالعرف منه وعليك بالتأمل في تفاصيل كل من التصرفات  
فلو اقر الصغير المادون للولي او غيره بما في يده من كسبه او اذنه **ص**  
ذلك الاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبائع وعنه انه لا يصح في الا  
رث لانه ليس من التجارة والمعتوه **بمثورة** الصبي فيما من الاحكام  
وصيه اذن الوصي والقاضي **لعين البيعة** وما ذون القاضي لا ينقض بموت  
لان اذنه حكم من وجه كما في شرح الجمع وقد تقدم ولوراي القاضي الوصي  
او المعتوه او عبيدها او عبيد نفسه يبيع ويشترى لم يكن سكونه اذنا  
في التجارة كما في التنوير وغيره **كتاب الفصيص** هو لغة اخذ  
مالا او غيره من الغير ظاهرا او خفيا ويتعدى بمفصلا الثاني بنفسه وعني  
وبعلي وكثيرا ما يسمى بم المقتضوب وشرعا **ازالة اليد المحقة** او ازالته  
تصرف المالك عن ملكه فيعلم ازالته اليد كما يجوز له ان اخذ قبلا ان  
يجوله وقصها عنه كما سخره لعبد ليس في يده ماله وكفره على يد  
رجل عليها طائر او فيها دابة قطارا او وقعت في البحر بضره فان يضمن  
به يستغنى عن قوله **واثبت اليد المبطلة** لادوار الضمان وجود  
او عدمه على ازالته اليد وقصرها وان لم تثبت يد العدو انا لان يقال



انما اعتبره للرد على من اعتبره لا غير كالشافي ومثله الخلاف في الزواجر  
فتمرة بستان مضمون لا تضمن لعدم ازالة اليد خلافا لاثبات اليد  
على ما في الدور والغرض غيرها وعليه فلو قال لا اثبات اليد بمطلقة  
لكان اولي ولو اجعله الزاهر نوعين ما هو موجب للضمان فمستحضر  
لم ازالة اليد وما هو موجب للرئيس شرط اثبات اليد فشرط في الجزر  
ان يرد على التعريف اخذ المشتري الجميع بالاكراه الا ان يقال ان قيم  
اذ نال كلف على سبيل الاكراه وكذا يرد عليه الاخذ بالشفعة الا ان يقال  
المشتري ليس بمالك حقيقة والمالك هو الشفيع فتأمل ثم ثم فيرد على  
مذكورة في عامة الكتب كالنقاية والوقاية والكثيرة والتزوير والارس وهي  
كونه في مال مستقوم محتوم قابل للنقل بغير اذن من الماذن ولو ناظر  
وقف على وجه يتعلق بالضمان كرمي الصبي على سبيل الخفية وتحققها  
في شرعها فتبين ثم اشار لثمرة الخلاف فقال **فاستدأم العيول** لو مشترك  
**وقد ادابة** اي عذبلها ولو مشترك **غصب** شرعا لا يثبت يده وقصير  
المالك فلو استخدم او ركب فترك في مكان لم يضمن لان غصب المنقول  
لا يحقق بدون النقل كما في القهستاني والشرعيلاني فليحفظ **الجلد**  
**على البساط** في الدار لعدم قصرها **حكم الاستم** اي استحقاق الثاين على  
ان مال الغير فلو ظن اوجبه فلا اثم لكنه يوجب الضمان لتعلمه بالقصر  
والغصب من الكافر استد وخضرة الدابة استد من الكاذب كما في المحرمات  
**وجوب رهنه في مكان غصبه** بالتفاوت القيمة بتفاوت المكان  
**ان كانت قايمة في يد الغاصب** ما لم يتغير تغيرا فاحشا سوا كانت مثله  
او قيمه فلو القيمة في يدها المضمومة كما في العاوية اذ ما في يده الغصب  
انظر اورد في اخذ القيمة يوم المضمومة كما في العاوية وافاد بالتقريب  
ان الوجوب الاصل رد العين ورد المثل او القيمة مخلص لانه قاصر وقيل  
بالعكس وظاهر المنع ترجيح الاول وظاهر القهستاني ترجيح الثاني  
**والضمان لو هلك بفعله** او بفعله غيره او بانه سماء لم يعلم ولم يعلم  
لانه من بعد فلا يتوقف على العلم والمغصوب منه بخير بين تضمن الثاين  
وغاصب الغاصب الا في وقف مغصوب والثاين اعلى فالضمان على  
الثاين كما في التثوير في **المكمل والوزن والعدوى والزور**  
**المتقارب** قيد للحل لانه ليس مطلق كل منها مثليا الا ترى ان السويق  
والناطف

والناطف الذي يتقدم الزمان فيميان وان كان الاول كليبيا والثاني وز  
لتفاوت الميراث وكذا لو هلك الميراث قبل المكمل والعدوى المتقارب  
وكذا سوزون مضمون يضربه التبعية **يجب مثله** في موضع الخصومة  
وقيل الغصب فلو العمة فيه اكثر فله الحيا رات الثلاثة لو اقل فللغا  
صب الحيا رات الا ان ينظر كما في القهستاني من العاوية **فان القطع**  
**المثل** على الاثر الساير على المستور **وجب قيمته** يوم المضمومة منه وهو  
الصحيح كما في الحق **وعن ابي يوسف يوم الغصب** وهو مدلول الاقوال  
كما ذكره صورا الشريعة وهو المختار كما في النهاية **وعليه يوم الاقطار**  
وعليه الغصب كما في ذخيرة الفقهاء اذ افق كثير من المتأخرين كما في الكفاية  
**في القيمة كالعدوى والتفاوت** او لغيره **المطلوب بالشفيع** وما دون يفتى صاع  
**يجب قيمته يوم الغصب** اجماعا لانها مسلمة معنى وقال مالك يضمن مثله صورا  
وهذا في الهالكه وكذا المستملكة عنده وقال لا قيمته يوم الاستهلاك ذكره  
القهستاني **فان ادعى الغاصب الهالكه** حبس لو مقر بالغصب وتقبل  
في حق الحبس على الصحيح **حتى يعلم** القاضي ان اي المضمون لو كان **ياقيا**  
**لا طهره** من يقضي بالقيمة ولو رضى بها قبل الحبس لم يقض بها وقيل يقض  
بها ثم بعد ذلك **يقضي عليه بالبدل** اي مثليا او قيميا وهو يقوى في الموضع  
الاصل رد العين فليحفظ **والغصب اما هو فيما ينقل ويحول فلو غصب**  
**عقارا هلك** او نقص في يده بانه سماء كغلبة السيل وانهدام الدار  
**لا يضمن** لانه صار غاصبا لمنفعة العقار وانما في لست وانهدام الدار **لا يضمن**  
بما لا تصرف في امواله بالتبعية عنه لا في المثل كما لو بعد المالك من  
مواسم حتى لو هلك لم يضمن **خلافا** لغيره وبقره قالت الاية الثلاثة  
وبقي في الوقت وبقره ما في غير الوقت وعقارا ليتم كالوقت كما في  
المنع وغيرها **مانقص منه بفعله كسكنائه** **وزعم قيمته** اجماعا  
كذا يضمن ابا عم وسلم ارحمه المودع ارجع الشاهد به بعد القضا  
فلا يضمن العقار الا ان هذا الثلاثة كما في الثلاثة السابقة قلت فهي  
سنة فليحفظ وتعرف النقصان بان ينظر بكم يستاجر هذه الارض  
قبل النقصان وبكم بعده والتفاوت قيمه مانقص كما في القهستاني عن السمة  
واله رجوع محلا في سلمه كما في النهاية ولو ثبت لم قلعه او يوطيه ما زاد البذر  
هو الاصح كما بسط في المجتبى ومن ابي يوسف يعطيه مثل بذره وهو المختار



كما في المني عن قتادة الصيرمينه **ويأخذ راسه** وهو البذر وما عزم عن النقص  
وما انفق على الزرع **وتصرف بالفضل** عندها حيث لا ثم تصرف في ملك الغير  
وافاد انه لا يصرف لما جلت الا اذا كان فقيرا كالغني لو تصرف تصرفا لم  
ولو ادى مالكم حد لم التنازل ولا يصير حلالا بتركه او العتق  
وتراول الا لسنة ذكر القهستان **وعند ابي يوق لا يتصرف في المصوم**  
في ضمانه بملكه لان المضمونان يملك باء الضمان **وكذا لو استغل العبد المضمون**  
**فنقصه الا استغلا** بان اجره واخذ اجره فنقصه اخذ الاجرة او جرم المستغير  
او المستودع **المستعار** او الوديع **ونقص ضمان النقصان وما فضل**  
**من الغلة والاجرة والربح** تصرف به عندهما خلافا لم ابي يوق لما ذكرنا  
**وان تصرف في الغصيب او الوديع** كما بيع له ما فرج **وهما** اي المضمون  
والامانة **يتعيان بالتعيين** كالعرفه **وتصرف الغاصب او الامين**  
وجوبا بالبر او الاجرة عندهما خلافا لم ايضا كما سروا **كانا عالما يتعانا**  
بالتعيين كالنقود في فعل اربعة اوجه ذكرهما بقوله **فان اشار اى اضاف**  
**اليهما وقت العتق** وفقدوها فكذا لا يتصرف وان اشار الى غيرهما ونقد  
او اشار اليهما ونقد غيرهما او اطلق الثمن ولم يشير فنقدوها **طاب له**  
**الربح** في الصور الثلاث عند الكرمي اتفاقا **فيلزم** يفتي بما لم في الوقاية  
موافقا للحيط وغيره **والاختار** انه لا يطيب **مطلقا** لا طلاق الميسر  
والجايين كما في الهداية والكافي وغيرهما واختاره غير الا سلام وفي البر  
جندي عن الفتاوى المصورية وهذا هو المختار للمتن وفي الذخيرة  
الختوي اليوم على قول الكرمي دفعا للبرج عن اناس روي كان يفتي الامام  
ابا الليث واعقده في التنوير وهذا كله على قوله ما وعند ابي يوق لا يتصرف  
بشيء منه كما لو اختلف الجنس فلذا قال ولو اشتري بالسوق الغصيب او  
الوديع جارية **بقول الفقيه** فوهبها **وطعنا** فافاد او تزوج بها  
امراة او سرية او ثوبا حل لا انتفاع **ولا يتصرف بشي** اتفاقا لان الحرمة  
عند اتحاد الجنس **فصل** فيما يوجب الملك وان غير الغاصب ما  
غصب بالتصرف فيه احتراز عن صير غصبه فضا رملتيا عنده فانه ياخذ  
بلا ضمان ذكره القهستان **فان اسم** اجترار عن كاذب فكتب عليه  
او قطن فخر او لبن فغيره بخيضا او عصير فخلله فانه لا ينقطع به حق  
الملك وقيل ينقطع كما في القهستان في المحيط **واعظم** منافع اي اكثر  
مقاصده

مقاصده احتراز عن دراهم فسبكرها بلا ضرب فانه وان زال اسم فكيف يتواعظ  
بمنافعه ولذا لا ينقطع حق ائمالك عند كفاي المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم  
مفت من اعظم المنافع كما طعن **فمنه** اي الغاصب المضمون **وملك** يقرر  
الضمان لئلا يجتمع البدل في ملك المضمون منه والاصل انه متى تعارض  
ترجيحان فرجحان الذات احق من الحاد وهو البقا وقيل بسبب ائمالك الغصب  
عند اداء الضمان فلو اى ائمالك عن اخذ القيمة واراد اخذ العين لم يكن له ذلك  
كما في النهاية قلت لكن ذكر مفتي الثقلين ان الصحيح عند حقه مشايخنا  
انه لا يملك الا عند تراضي الخصمين او قضائه او اداء البول كما في القهستان  
عن الذخيرة **ولا يحل انتفاعه به** لانه ملك حيث **قيل اداء الضمان**  
حقيقة او حكما اذا المراد بالاداء ارضى ائمالك باء او ابر او تضمنت قامي  
زاد في النوازل وبعد ذلك لا يحل الا ان يجعل صاحبه في حله فله القهستان  
في المحيط وان خالف المتون فتنبه والقياس حله وهو رواية فلو غصب  
ما كولا فنقصه حق صار مستمرا كما يستلزم خلافا في رواية وهو انما على المعتمد  
حسما مادة الغضا حتى يجتنب في يمينه لا ياكل الحرام ويعزب على الحرام حكما  
يعزب على غصب الطعام ولا يستخلص من وبالم بعد اداء ابر لم فلا توبة  
كما في المعجم والقهستان **كشاة** مضمونة وغوها مما يوكل كابد بقر ذبحها  
وسلخها دارمها **وطبخها او شواها او قطعها** اي لا يزول الاسم بالسليخ  
از يقال شاة مسلوخة ولذا لا ينقطع به حق ائمالك فلذا اخذها مع نقصانها  
كما ياتي وكذا بالتاريخ لا ينقطع وقيل ينقطع به وقيل لا ينقطع اذا كان  
للارب قيمة كما في الزاهد وسوا كانت شاة انقصا او غيره هو  
الصحيح بخلاف ما اذا قطعها او شواها تزول الاسم **وان جعل النفس**  
**او الذهب دراهم او دنانير او اينية لا يملك** وهو ما كونه بلا شيء عليه او لم  
منه وعندها يملك الغاصب وعليه مثل لا حدائه ضيقه متقومة قلنا لم  
يزول الاسم ولا معظم المنافع وانصت غير متقومة في مال الريا فان ذبح  
الشاة اي شاة غيره قال هذا التنوير فيما هو بول الاضافة فاما لا غير  
ان شاء طهرها عليه **ضمنه قيمتها او اخذها** وضمنه نقصانها وكذا لو قطع  
عضوا منها يرها او غيرها او قطع طرف دابة غير ما كونه كذا في عامة النسخ  
قلت وما قيل لفظ غير سرور لثبوت الخيار في غير ما كونه ايضا فكت  
اذا اختار دبرها اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى في المنع عن العاديه

و بر طخنه او زرعه و دقيق  
خبره و غنم او ذبيوت  
عصره و قطي غنم و غنم  
سنة و هديده عليه  
سيفا و صغره عليه  
وساحية او لبنين عليها  
ما تفتح



وغيرها والاسم تلك مما غيره او فعله بوجه او يقطع يده او رجليه او  
بذبح فصاحب بالخيار ان شاء حل حمله وضمنه فتمه وان شاء اخذه  
ولا يضمن شيئا وهو لا ينافي ما في الهداية وغيرها فتأمل بخلافه  
العبد فان للمالك اخذه مع ارضه المقطوع لانه ينتفع به اقطع ولا  
كذلك الدابة الغير المأكول فيلحفظ ارضه فالتبني خرقا فاحشا فللمالك  
الخيار كما مر في الشاة والفاحش ما قوت بعض العين وبعض نفسه ولو  
كله تضمنين كله كما لو خرقه وفي خرق صبيرو وهو ما تقدم ولم يقوت  
شئيا من المنفعة **يضمن نقصان** مع اخذه عنه لا غير لقيام العين من كل  
وجه ما يجدد صغما او يكون ربويا وتما م قما علقته على التنوير من  
بني في ارض غيره بغير اذن او غرس ارضه بالقلع والرد وهذا الوقيتم  
الساجدة اكثر كما مر في الساجدة كما في المنع وغيرها واعتمده في الدرر  
الغرس والاصل ان الغرس الا مشد يزاد بالاحق وفي الغرس سنان عن  
العماد يتهمة انه يفتي باطلاق الكتاب قال ومما لا بد من معرفته ان القلع  
انما يجد اذا لم يقض عليه بالقيمة والا فغيره لا يجل لانه تصيب المال بلا  
فايدة ذكرها الزاهد وان كانت تنقص بالقلع **فللمالك ان يضمن**  
**له قيمتها** ان البناء والشجر **ما مولا بقلعها** او قائمين في الارض غير محققين  
للقلع لا قيمتها معلومين اى حطبها وحجارة مكومة اذا المقوع قيمته اكثر  
من القاييم فان المونة والاجرة صرفت في قلع المقطوع دون القاييم كما  
في النهاية وغيرها وطل يق معرفته ذلك ما ذكره بقوله **فمقوم الارض**  
**بلا شجر او بلا بناء ومقوم مع احدهما حال كونه مسبقا بالقلع فيضمن**  
**الفضل** بينهما مثلا لو قيمة الارض بدون عشرة ومعه مسبقا القلع  
خمس عشر يضمن المالك خمس للغاصب ويسلم الارض مع للمالك وهذا اذا  
لم يكن من تراب تلك والا فالبناء لرب الارض لانه لو امر بنقصه يصير  
ترابا كما كان وقيل ان لم يكن للتراب قيمة فالبناء لربها والا فللماني و  
عليه قيمة التراب كما في الحائنة وفي الظهيرية ان من ترابها ليس للغا  
صب نقصه والا فله لا يقال الغصب لا يتحقق في العقار عندها لانا  
نقول لا يتحقق في الرد فكذا في استحقاق الاجرة كما في الشئني واجارة  
الفيض وغيرها على المجاز شايح يجوز ان يستعمل في مجاز التصونه  
بصوره الغصب واما مسبقا الزرع فتقدم ان لم تلمع او يعلف ما زاد

البذر

البذر او مثل بزره فيلحفظ وان صبغ الثوب الابيض اجزا او ابيض اولت  
البسوق يسمى فاما لك مخير ان يضمنه قيمته بوجه البسوق ومثل سويق  
لانه مثلي وقيل قيمته لتغيره بالقلع لكن تغاوتة قليلا فلم يخرج عن كونه مثليا  
كما في شرح الجمع **او اخذها او ضمن ما زاد الصنع** وعزم السمن لانه مثلي  
وقيل بالرفع والصواب النصيب ذكره الزاهد واما خسر للجانبين و  
ان عصبها لسود ضمنه قيمته ابيض او اخذه بلا رد شئ لا يضمن نفسه و  
عندهما الا لسود زيادة كغيره من الالوان وهو اختلاف زمان لا برهان  
فاجاب على عادة بني امية وهما على طريق العباسيين حكم ان هارون الكري  
شا ورايا يوفى ثوب لون اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به  
القرون فاستحسنه هارون الرشيد وبيع من بعده **فصل في تصرف**  
**الغاصب** وانه غيب يجمع قتل لوقال غاب المغصوب لكان اولى قلت  
قوله اولى ليس باولى لاخوله بالاولى مع ما فيه من الخلل فتأمل هو قيد  
اتفاق ما غصب وضمن قيمته فانكته ملكه عنده ملكا **مستند الى وقت**  
**الغصب** كيلا يجمع ابرلان والثابت بالاستناد ثابت من وجه دون  
وجه ولذا لا ملك الولد كما قال **وتسلم الا كسبا** دون الاولاد لماذا كونا  
ولان تبعية ام اهل اذ ولد المبرور والمكاتب تابع دون كسبهما والفقول في  
القيمة **للغاصب مع يمينه** لانه منكر ان لم يبرهنه فانكته على الزيادة ولو  
قال الغاصب او المودع المتعدى لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما  
يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين خلق  
على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها  
ثم ان ظهر المغصوب فللغاصب اخذه ودفع القيمة اودده واخذ القيمة  
فيلحفظ **ان ظهر** المغصوب وقيمته اكثر مما ضمن ولو بدا حق في الف  
درهم او مثله اودده على الاصح فالاولى ترك قوله وقيمته اكثر من ضمنه  
بقوله **امالك او يبرهانه** بالتكليف فهو امر الزيادة للغاصب ولا خيار للمالك  
لرضا بذلك وان ضمنه بقوله **فامالك بالخيار** ان شاء اضمني الضمان  
او اخذه ويرد موهبه ولا خيار للغاصب وان برهن كل من امالك والغاصب  
هذه موهبة ابر الخراج على الهلاك عندا لاخر فيمينه الغاصب او لغيره خلا  
لا يبرهن قال في الجمع وتود محظاها لمذهب فلذا اقرم المص ومن غصب  
عبد او غيره فباعه فضمنه بغير بيع وان اعتمده ام الغاصب وان حرس

٨



المشتور من الغاصب فنفذ في الامح فضنه لا ينفذ عتقه لان الملك الناصر  
يكن لنفاذ البيع لا العتق وزوال الغصب مطلقا كما هو مضمون ما لم  
يعتق فيها او ينعى بها بعد طلب المالك اياها لانها امانة تسلك كانت متصلة  
كالسمن والسمن او انفصل كالولود والثمار وقاد الشافعي واحمد يضمن  
مطلقا وان انفصلت الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها ويغير  
بقيتها الولد او بالضرع خلافا لفرق الشافعي ان وقتا يضمن الولد او الضرع  
به والا سقط بحسابه وبوماته وبالولد وفادكن هو الصحيح ولو زنى بها  
فضمنها فزدها حراما فولدت فماتت يوارى بالولادة ضمن قيمتها يوم علم  
بخلق الحرة لانها لا تضمن بالغصب وعندها لا تضمن في الامة الانقصان الى  
الميلد والفرق للامام ظاهر ولو زنتها بمحرمه فماتت لا يضمن الانقصان الى اتفاقا  
وكذا لو زنت عبده فزدها حراما فماتت منه اذ الجلد غير متعلق بشرعا  
ولو زنا بها واستولوا بها ثبت النسب والولد رقيق كما في الدرر ولا يضمن  
منافع الغصب عندنا سواء سكنه او عطله الا في ثلاث يجب اجرا على  
اختيار المتأخرين الوقف ومالك اليتيم والمعد للاستغلال الا اذا سكنت بنا  
ويل ملك او عتق كما في التنوير وتامة فيما علقه عليه وفي القهرستاني وسهون  
ظن الاطن الاجارة غصب فاعترض بسكنى المعد للاستغلال فتأمل  
لا يضمن خراجه او خنزيره بان اسم وهما في يده بالطلاق سواء كان المتلف  
مسلم او ذميا وضمن القيمة فيها لو كان الزموا المتلف مسلمان غير الامام  
او ما موره يرب ذلك مقبولة فلا يضمن ولا الزرق خلافا لحد كما ياتي وان  
انفق في محرمه ضمن مثلها الا بها مثلية في حرق قيمته حكما في حقنا  
حق لو استلها من مسلم فشر بها فلا ضمان ولا عتق وتامة في التنوير  
ولا ضمان بالطلاق العتق ولو زنى لعدم ما ينهاه لا بالطلاق متروك  
التحية بعد اول حمل يمين لان ولا ينعى المحلقة تامة وان غصب ثوبه مسلم  
فخللها بما لا قيمة له كمنظلة وتشميش اخذها المالك بلا شيء كغسل متجبر  
فلوا تلفها الغاصب ضمنها بناء على انه ملكه لا يوتلف بنفسها وان خللها  
ما تقابل اركبته قيمة ملكها الغاصب ولا شيء عليه عما تكلمه عنه وعند  
ياخذها المالك ان شاء يرد وقد رزق المثل من المخلد فلوا تلفها الغاصب  
ضمن لا يضمن عبده خلافا لحد وقيل يصير عليه مستهلكا فيه فلا كما  
يعتبر وان خللها بالعاقل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام

بالخط

بالخط وكذا عند محمد ان تخللت من ساعتها والابان التي خلا قليلا فالحل بينهما على قدر  
ملكها لظنه الخن بالخل وهو على اصله ليس باستهلاك وهذا التفصيل من زوايد  
الهداية وكذا قوله وان غصب جلد ميتة فديفه بما لا قيمة له كتراب وشمس  
اخذه المالك بلا شيء لما مر انه كفيل بتجسس فلوا تلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوغا  
وقيل طاهرا غير مدبوغ والاداهم لان وصف الدباغة تابعة للجلد وان ديفه  
بماله قيمة كقرط ياخذها المالك ويرد ما زاد الدبغ وليس له ان يدفع الجلد  
للغاصب ويضمنه قيمته غير مدبوغ لعدم تقومه قبل الدبغ بان يقوم مدبوغا  
وذكيا غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما والغاصب ان يجسه حتى يستوفي حقه  
كحق حبس البيع لشتمه وبهلا كما تسقط قيمة الزيادة وان اتلفه لا يضمن قيمة  
الجلد لما لكه عند وعندها يضمنه مدبوغا الا قدر ما زاد الدبغ وقول صدر الشريعة  
واذا دبغ بذي قيمة يصير ملكا للغاصب سهون قلم الناسخ الاول كما بسطه الباقي  
لكن في المنع عن التهمة لوجعل الجلد ايمانا انقطع حق المالك هكذا نقل الباقي  
والشر بلا في وابن الملا عن النهاية ان لوجعله الغاصب بعد ديفه اديا او ورظا  
او دفتر او حزاما او خرطا انقطع حق المالك فان زكيا فله قيمة يوم غصبه  
او ميتة فلا شيء عليه لانه استهلكه اسما ومعنى فليحفظ ولو تلف بنفسه لا يضمن  
اتفاقا ولو استهلكه غيره يضمن اتفاقا لان الاصل مضمون عليه فكذا البيع  
وتامة في شروح المجمع ومن كسر السلم قيد اتفاق وقيل اخترازي كما تاتي بربطا  
او طبلا او من مارا او دنا وخوما من الات الدهو كالنرد والشرطيخ وارق له  
سكرا بنتحيتين او منصفيا ياتي بياضها في الاشرية ضمن قيمة اي قيمة كل واحد  
مما ذكر لان الامر بالمعروف باليد الى الامام لقدرتهم وباللسان صالحا لغير  
لهو كالامة المعنية وخوها ويصح بيع هذه الاشياء كلها وقال لا تضمن اصلا  
ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى لكثرة فساد الزمان كما في الكافي والمنع  
والدرر والفرر وغيرها وكذا القهستاني والبرجندي وابن الملك وغيرهم  
بزيادة ان هذا الاختلاف في الضان رون اباحه اطلاق المعارف وفيما يصح  
لعمل اخر والا لم يضمن شيئا اتفاقا وفيما اذا فعل بلا اذن الامام والا لم يضمن  
اتفاقا وفي غير عود المغني وخابية الخمار والا لم يضمن اتفاقا لانه لو لم  
يكسرها عاد لفعله لعله القبيح قلت ولا يبعد ان يحمل عليه قول المجمع ولو  
كسر مغزا لغيره هو فتأمل وفي غير طبل الغزو والحج والعيد ودق العرس  
والصيبة التي تلعب فيه في البيت والا ضمن اتفاقا بالغام بالغ وفيما اذا



كان مسلم فلولد في ضمن اتفاق قيمته بالغامبلغ وكذا لو كسر صليبه  
لانه ما لا تقوم في حقه قلت لكن جزم القهستاني وابن الكلا ان الذي  
كاسم فليحرر ومن غصب مدبرة فماتت في برة ضمن قيمتها اتفاقا تقومها  
بالاتفاق ولو غصب ام ولد فلا ضمان خلا فالحما على ما مره العتق ولو شق  
الزق لاراقة الخمر لا يضمنه عند ابي يوسف خلا فالحمد كما وهم من المجمع وبالأول  
يفق ولا ضمان على من حل قيد عبد غيره او ربا طاردا بته او سفينته او فتح  
اصطبلها او قفص طير فذهب هذه من زوايد الوقاية خلا فالحمد في الرابة  
والطير وظاهر القهستاني والبرجندري ان الخلاف في الكل وان المودع لو فعل  
ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ ولا ضمان على من سعى والى سلطان بمن  
يؤذيه ولا يندفع الا بالسي او بمن يفسد ولا يستفي بنهيه ولا على من قال  
لسلطان صفته قد يغرم وقد لا يغرم فتعال له ان فلانا وجد ما لا نقره  
السلطان او الحاكم شيئا فانه لا يضمن فيما ر لا انتفا السبب وكذا يضمن لو  
سعى بغير حق عند محمد زجره لانه غير مضطر فيه وهو المدا ركافى القاعدة  
ويبقى لكثرة الفساد ولو الساعى بعد اطول بعد عتقه ولو مات الساعى  
فلا ظلم اخذ قدر الضرر ان من تركته هو الصحيح ولو مات المطلوب بسقوط  
من سطح لخوفه غرم الشاكى دية لو مات بالغرب لندوره وفي العادية  
وغيرها وفتوي المتأخر بالضان بالسعاية استحسانا الغلبة السعاية  
وجعلوه كودع دل سارقا على وديعة قال وحن لا تقوبه لانه خلاف  
اصحابنا لكن ان راي تضمنه له ذلك لانه موضع اجتهاد فنكل لرايه لتخرج  
السعاية اشترى لكن في المخ عن الجواهر الفتوي على تضمن الساعى مطلقا ولو  
كتب عامل اسامى اهل بلد بامر السلطان ودفع الى اعوان فاخذوا منهم  
دراهم فالمظلمة على كل من الثلاثة في الدنيا والاخرة ولو امر انسا نا باخذ  
مال الغير فالضمان على الاخذ وكذا في كل موضع لم يصح الامر فيه اشترى  
ومفاده انه اذا صح امره فعلى امره كما ياتي ولو اطعم او البس الغاصب  
المقصوب مالك بري عندنا وان لم يجعله لوصوله عين ماله اليه وهذه من  
زوايد المجمع فروعى قال لغيره اسلك هذا الطريق فانه امن او كل هذا  
الطعام او تلف ما لا مولا لا ففعل لم يضمن الامر بخلاف ما لو امر عبد  
غيره بالا باقى او يقتل نفسه ففعل حيث تجب عليه قيمته قلت وهذه  
احدي المسائل الست المنشاة من قولهم لا ضمان على الامر بالامر وتامه

فيما

قوله على كتاب الشفعة

فيما حررت على التنوير كتاب الشفعة مناسبة تلك مال الغير بغير رضاه  
والحق تقديرها الشرعيتها دونه لكنه يعم كل مال وهي تختص بالعقار به  
فتوفرت الحاجة لمعرفة سبيل الاحتراز عنه هي لغة الضم فعلمه بمعنى هـ  
مفعول مشتقة من الشفع او من الشفاعة لضم الجاني للفايز ولم يسمع منها  
فعل ومن لغة التقها باع الشفع الدار التي يشفع بها اي تؤخذ بالشفعة كما  
في الغرب وشرعنا تلك العقار اي ملكا طيبا لا خبت فيه ولذا لا شفعة في سعى  
فاسد كما ياتي والمراد هنا بالعقار غير المنقول فدخل الكرم والرجا والبير  
والملو وان لم يكن طرفيه في السفلى وخرج الشجر والبنافانه من منقول لا  
شفعة فيه الابتنعية العقار وان بيع مع حق القرار خلا فالمن زعمه ابن الكلا  
وسيجي على منبرته لومعت فابره معتق فابه او منكر بربه عليه اما لو اعترف البايع  
واكر المشتري وحلف ولا يبينه فالتكليف على البايع على انه اعطى لثبوتها في موهوب بعض  
ذكره البرجندري الا ان يقال انه شرأ امته بما قام عليه اي بمثلته لو مثليا ولا بغيرته  
جبل مستدركة بكلمة على وركتها اخذ الشفع من العاقدين عند وجودها  
وشرطها حكمها جواز الطلب عند تحقق السبب وصفتها ان الاخذ بها بمنزلة شرأ  
مبتدأ كما في التنوير يجب اي ثبتت له لعلية بعد البيع وقبل تجب بالبيع  
بالاشهاد في محل العمل المواتية فلا تبطل بعده وتلك بالاختصاص او رضاء  
الظاهر ان المراد بالاخذ القبول اذ ثبتت تلك الشفعة يحكم قبل الاختصاص حررة  
صاحب الدرر والقررو وغيره فبهدر وانما تجب الخلط اي الشريك في نفس العقار  
المبيع اي في كل جزء منه او بعض فثبت الشريك في البيت ثم في الدار الاسكن  
فان لم يكن خلط او كان كرسى للخلط في حق البيع اي ما يبعه ما لا بد له منه الشرب  
والطريق الحسن من الشرب ثم الطريق فلو بيع عقار بلا شرب وطريق ووقت  
البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شارك احد في الشرب واخر  
في الطريق فصاحب الشرب او يمين صاحب الطريق ذكره القهستاني ونقل البرجندري  
ان الطريق اقوى من المسيل وارجحه الحاصي فلو عاين في الممار الملاصق ثم منبر  
خصوصها بانه كنه لا يجري فيه السفن والاصح التقويض لراي كل محتمل في  
رفان كما في المحيط فلو باع حصه بشركها فالشفعة للخلط ثم لاهل الجدر ولشرك  
لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في التنوير والطريق الخاص مثل طريق لا ينفرد  
فكل اهلها شفعاء ولو مقابلا لم يراد بعدم النفا دان يكون بحيث يمنع اهلها من  
ان يستطرقه غيرهم حتى لو كانت سكة غير نافذة فاخذت اهلها في اقصاه بابا



الى الطريق العام لا يصير بذلك نافذا اذ اهل السكة ان تمنع العامة من ان  
يسقط فوها وهذا ايضا حيث لا يبيع في اسفل السكة وتامة في الرجدي ثم بعد  
الطريق العام الذي العقار ولو ذميا او ما ذونا او مكائبا واحترابه عن عاقلين وقفا وكلا  
او ودعة ولو كان بابه في سكة اخرى نافذة او غير نافذة او باب يان يكون  
ظهوره لظن المبيع وبه يستأمن الطريق ذكره القريستاني او يادها معا الى الطريق  
العام نعم لو كان الى الخاص يجمع اهل السكة شفعا المصلحة والمقابل في ذلك سواء  
كما مر فسد بروعه الشافعي لا شفعة الجار ومن له جذوع على حائطها او شجرة  
في حشبة عليه من جار وان في نفس الجدار فشره كذا في عامة نسخ المتن  
لكن المصريح به في عامة كتب المذهب ان الشركة في الجدار غير معتبرة اطلاقا  
السكنى في البناء المحرود بدون الارض لا يستحق فيها الشفعة نعم لو كان البناء  
ولم كان الذي عليه البناء مشتركا بينهما كان مشتركا فيعمل المتن عليه وقع في شفعة  
الشارح الباقي بدل الجدار والدار فان صح فليس عليه غبار هذا الاعتبار لكنه مستر  
وغير ملاذ فاهم وهي على عدد الروس اي روس الشفعة لا على قدر السهم  
خلافا للائمة الثلاثة فاذا علم الشفيع بالمبيع يشهد في مجلس علمه بالمبيع  
وان لم يكن فو ر علمه من مشر او رسوله او عدل او عدل كعزل والاراد ان يشهد  
المجلس كخبرة هو الاصح ان يطلبها مفاده وهو بطلب العلم والكلوات  
ان يتمكنوا من اخذها حتى لو لم يطلب الجار كان الشريك في قسم الشريك كما بين  
الجار شفعة ذكره القريستاني وغيره يسمى طلب مواثبة اي مبادرة والاشهاد  
فيه ليس بلازم بل بالخافه الى دو الصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب  
وهو واجب وان لم يكن عنده احد لا تسقط الشفعة ويأت  
او يتمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية وغيره ان يشهد علمه عليه  
عند تمكنه من الاشهاد وان لم يكن في المجلس كلابات عند القاضي ومفاد  
ان طلب الاشهاد انما يحتاج اذا لم يكن الاشهاد عند احد هو الاطلاق  
عند انعقاد او على المشتري او على البائع فانها امكن قام مقامها بطلبين  
وقوله ان كان المبيع في يده فتمتار القدر وغيره ولم يشترط منه الاطلاق  
استحسانا ناسا على المشتري ومفاده ان له الاشهاد عندا بعد هو لا  
مع الاقرب وقيل يلزم الاقرب كما في المحيط وغيره لكن في النظر ان الاشهاد عند  
العقار انما يشترط اذا لم يقدر عليه عند البائع والمشتري فيقول اشترى فلان  
هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اعلمها الآن قاشهدوا على ذلك  
وهذا

الملاصق  
ح

وهذا يسمى طلب تقرير واشهاد و هو يشترط تسمية العقار وتحديد مدة قبل ان  
ثم بعد الطلبين يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وانما  
شلفها بنسب كذا فتم بالتسليم الى وهذا يسمى طلب خصومة وتفتيك  
ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا بعد راولا نشهرا او اكثر في ظاهر المذهب  
وعليه الفتوى كما في الهداية والكافي وقيل قابله في الوقاية والنقاية يعني  
بقول محمد انه ان اخرج شهرا بلا عذر بطلت الحاجة الناس اليه وعليه  
المشاهير كالذخيرة والخلاصة والمضار وغيره فانها قد اشكل ما في الهداية  
ذكره القريستاني وفي الشريعة لا يثبت عن البرهان انه اصح ما يفهم به فلهذا نظروا  
ادعي الشفيع الشر وطلب الشفعة مال القاضي المدعي عليه فان اقره بملك ما يشفيع  
الشفيع المدعي به من عقاره او نكل عن الحلف بطلب الشفيع على العلم عند ابي  
يوسف وعليه الفتوى كما في الكبر والابتات بخلاف المجلد ملكية او برهنت  
الشفيع على انه ملكه سأل اي القاضي الخصم عن الشرفان اقر به او نكل عن الجواب  
على البتات او الحاصل او السبب على ما في الواعي بل انه ما ابتاع او ما استحق  
عليه هذه الشفعة او برهن الشفيع على الشرافتي له بها حيث لم يخل بشي  
من شروطها كما بسطه السني ولا يشترط احضار الشفيع وقت الدعوى على  
الظاهر فاذا قضي له لزومه احضاره فلو لم ينفذه حبسه القاضي والمشتري  
حبس الدار لقبضه ولا تبطل شفيعته بتأخير الشفيع بعد ما امر باده بطلبها  
بالقضاء والشفيع ان يخاصم البائع ان كان المبيع في يده ولا يسمع القاضي  
البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع اي اضافة لا اصل العقد  
بل كانه ابتداء وقع مع المشتري بحضرة رعايته الحق المد والملك ويقضي بالشفعة  
على البائع مستدركا لقض الشفيع ذلك ويجعل العهدة اي حقوق العقد  
كفان الدرة وتسليم العقار والصك القديم عليه اي البائع واذا سمعها  
على مشتري دي يد بغيبة البائع لانه اجنبي وعليه المشتري عهده وله  
منع كتاب الشرا لانه ملكه ذكره القريستاني والوكيل بالشرخص للشفيع مالم  
يسلم المبيع الى الموكل ويثبت للشفيع خيار الروية والعيب وان شرط  
المشتري البرائة منه دون خيار الشرط والاجل قلت وفي الاشباه ان  
الشفعة بيع في كل الاحكام الاضمان الغرور والخرق فصر في الاختلاف  
بين الشفيع والمشتري وان اختلف الشفيع والمشتري في الحق فيقول المشتري  
بنيمة لانه منكر ولا يمانع ان برهنه فالشفيع وعند ابي يوسف للمشتري  
قنا بينة الشفيع ملزمة لانه لو ترك تركه وان ادعى المشتري ثمنه والبائع اقل منه  
اخذه الشفيع بما قال قبل قبض الشفيع بل لا يبيد لانه خط وبعال المشتري بعده



لان البائع حينئذ اجنبي ولو عكسا باءادعي البائع الاكثر فبعد القبض يعتبر  
 قول المشتري وقيل يتبع القان واي لكل اعتبر قول صاحبه وان حلف فاشفع  
 البيع وياخذ الشفع بباقي البايع لان شفع البيع لا يوجب بطلان حق  
 الشفع وان حط عن المشتري بعض الثمن ياخذ الشفع بالباقي  
 وان حط الكل ياخذ بالكل والعراق ان حط البعض يلحق باصل العقد دون  
 حط الكل وان حط النصف ثم حط النصف ياخذ بالنصف الاخر لا يحط  
 البعض بلحق وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفع الزيادة دفعا  
 للخر واذ كان الثمن مثليا ولو كما كان في حق المسلم كما ياتي لزوم الشفع  
 كما في ضمان العود وان كان تيميا بقيت بقي بيع عقار بعقار ياخذ كلا  
 بقيمة الاخر وقت الشراء وقت الاخذ بالشفعة كما في الخيرة وان كانت  
 موجلا اجملا معلوما فلو لم يجرى كالحصاد فلا شفعة لفساد البيع اخذ  
 بثن حال او بطل في الحال بتخفيف الام في المجلس وياخذ بعد مضي الاجل  
 ولا يعمل على المشتري لو اخذ الشفع بالمال خلافا لخر ولو سكت عن  
 الطلب لم يل الاجل بطلت شفعة خلافا لابي يوسف وهذه نتيجة  
 قوله او بطلت في الحال ولو اشتري ذمي غر او خنزير عقارا من ذمي ياخذ  
 الشفع الذي يمثل الخنزير وقيمة الخنزير واما المسلم فانه ياخذ بالقيمة  
 فيها المنفعة عن تملكها وتملكها ثم قيمة الخنزير ههنا فقيمة مقام العقار لا مقام  
 الخنزير ولذا لا يحرم تملكها بخلاف المروور على العاشر فتنبه وطريق معرفة قيمتها  
 بالرجوع للذمي اسلم او فاسق قاب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري ذكره الكل  
 والمتاخر كالذي في جميع ذلك ولو بينا المشتري في الارض قبل القضا  
 بالشفعة او غرس فيها اخذها الشفع بالثمن وبقيمتها مقلوب من ابي  
 مستحق للقلع فان قيمته اقل من قيمته مقلوبا بقدر ليرة القلع رفع البناء والخر  
 كما في القصب او كل الشفع المشتري قلعه الا اذا كان في القلع نقصان  
 بالارض فان الشفع له ان ياخذها مع قيمة البناء والغرس مقلوب غير ان يتد  
 وعند ابي يوسف بخير بين التركة والاخذ بالثمن مع قيمة البناء والغرس بلا  
 قلع كما في النهاية واما لو دهنها بالوان كثيرة او طلاها بمحصر كثير من الشفع  
 بين تركها واخذها واعطاها زاد الصبح فيها ليقدر ونقصه ولا قيمة ليقض  
 بخلاف البناء كما في حادى الزاهد وللشفع نقض جميع تصرفات المشتري حتى  
 الوقف والمسجد والبقية كما في المتن ويرى خلافه لما قلناه القهستاني عن النظم ولو  
 استحققت الارض بعد ما بنا الشفع او غرس فيها رجع الشفع على المشتري  
 بالثمن فقط لا بقيمتها لانه ليس بخروج بخلاف المشتري كما مر وان جق الشجر

او انهدم

او انهدم البناء عند المشتري بلا فعل احد ياخذها الشفع بكل الثمن الشفا  
 والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف وهذا اذا لم يبق شيء من نقض او شطب  
 فلو بقي سقط بعض الثمن ذكره الباقي في غيره قلت وهذا اذا اخذه  
 والا فكل الثمن كما حرمته في شرح التنوير بخلاف ما لو تلقى بعض الارض بغير  
 حيث يسقط من الثمن بمحضه لغوات بعض الاصل وان نهدم المشتري  
 البناء اخذ الشفع العروصة حصتها لانه قصد الاكل في بخلاف الانهدام  
 وليس له اخذ النقص بغير الثمن وبفتح النقص يؤول التبعية بانفساله  
 وان اشتري المشتري الارض مع شجر مثمر او غير مثمر فاشترى في يده اخذها  
 الشفع مع التي فيها استساغا الاتصال فان حقه فليس للشفع اخذ  
 لما ذكرنا وياخذ ما سواه بالحصصة في الاول اي شراها بقرها وبكل الثمن  
 في الثاني بخلافه القبط فروع بقي بالشفعة للشفع ليس له تركها  
 الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البايع انفاقا وفي هبة يقبض  
 وقت التقبض من لم ير الشفعة بالجوار يلزمها عند حكم يراه يقول له هل  
 تغتد وجوبها ان قال نعم حكم له بها والا لا كما في التنوير تمامه فيما علمت عليه  
 باب ما يجب فيه الشفعة وما لا وما يبطلها اما يجب  
 اي تثبت الشفعة قصد اني عقار فلا شفعة في ارض وقفا واما الشفعة  
 في بنا ملكة فينا على القول بان ارضها مملوكة لا بد من شفعي كما توهم عبارة الراهبانية  
 فتنبه ملك ملقا قاقا خرج بيع الوفا بعوض خرج المهمة هي ما اخرج المهر  
 ونحوه وان يمكن قسمته كرجي وجام وبير خلافا للشافعي والاصل عندنا  
 دفع ضرر الجوار وعنده ضرر القسمة فلا يجب في عرض السكنى ما ليس  
 بعقار فيكون ما بعده من عطف الحاضر على الغايب فلك خلافا لما ذكره وعنده  
 وجوبها في المنقولات وبنوا وشجر اذا ابيعها قصدا بدون الارض ولو مع  
 حق القرار خلافا لما فهمه ابن الكاظمي لانه المنقول انهما من المنقول  
 نعم في القهستاني عن المحيط لو اشتري بخلة بارضها فبقيتها الشفعة تنع  
 للارض بخلاف ما اذا اشتري ليقطعها حيث لا شفعة فيها لانها ثقيلة  
 كما في البناء والزرع ولا في ارض وصدقة وهبة بلا عوض بشرط  
 بالعقد مقبوض غير شافع فان هذه المهمة بيع اشترى بقيته الطلب  
 عند التقابض كما مر واعلم ان الوقف لا شفعة فيه ولا لا يجوز له كما في  
 التنوير وتمامه فيما علمت عليه ولا يبايع بخيار البايع اتفاقا او بيعا  
 فاسدا ولو بعد القبض ما لم يسقط حق الفسخ في المشتري بقي الشفعة  
 لزوم المانع ولا فيما يقسم بين الشركاء او جعل اجرة ليدخل او غنقا صالح

كج  
 ٢١٥



عن دم محمد ومهر وان وصلية قبل بيقضه ما عندده وعندهما نجبة حصية  
المال قلنا البيع تابع فيه ولا يماضيه عند بانكا او سكوت لعدم المبادلة ويجب  
فيما صوح عليه باحد قها وكذا باقرار الزعم المدعي المعاوضة فنواخذ بزعمه ولا  
فيما سلمت سلمت شفعة ثم رد بخيار شرط او روية او رد بخيار عيب  
بقضا معلقا بالاحير فقط خلا لما نزع صاحب الدرر والغرر وان تبع في المبلغ  
وما رده بلا قضا او بالاقالة يجب فيه كونهما كبيع مبتدا ويجب في العلو ووجه  
وفي السفل بسببه وان لم يكن طريق العلوية لانه الحق بالعقار بما له من حق القرار  
وجب فيما بيع بخيار المشتري لخروج من ملكه البايع وان بيعت دار نجيب  
المبيع بالخيار فالشفعة لمن لم يخيار بايها كان او مشتريا ولو لخيارها لم يشت  
بخيار البايع بل بخيار المشتري ذكره الاكل وتكون الشفعة اجارة من المشتري  
لبيع لدليل الرضا والشفيع الاول اخذها منه لا اخذ الثانية لعدم جواز  
لها وقت العقد وان بيعت دار نجيب ما بيعت فاسدا شفيعها البايع  
ان بيعت قبل قبض المشتري بقا ملكه فاذا قبض المشتري بهذا الحكم لاي البايع  
بها لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري لا ذكرنا وان استرد  
البايع منه الدار المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت شفيعته لا تقطاع  
ملكه عما يشفع به قبل الحكم بها وان استوردها بعد الحكم بقيت الثانية على  
ملكه لما قد منا والمسلم والذمي في الشفعة سواء للعمومات وكذا الحر والعبد  
والماذون والكاتب ولو في مبيع السيد كالعكس والاصل ان اخذ الشفعة  
بمنزلة الشرا وشرا احدهما من اخري يجوز **فبيع** تثبت لمن شري واشري  
له لا لمن باع او بيع له او ضمن الدرك كما في **فصل** فيما يبطلها وتبطل  
الشفعة بتسليم الكل والبعض اي بعد البيع لا قبله ولو من الوكيل وان كان المبيع  
في يد المولى وتبطل بتكرار طلب المواتية تركه بان لا يطلب في مجلس العلم  
بالبيع كما مر فتدبر بالصلح عن الشفعة على عوض غير المشغول وعليه  
رد لا اندشوة وانما استثنى المشغول لانه لو صلح على بيت معين مثلامنه  
لم تبطل شفيعته لان الثمن مجهول فله اخذ الكل بخلاف ما اذا صلح على شيء معلوم  
منه كالنصف فانها تبطل وكذا لو باع شفيعته بمال ولم يلزم المال وكذا لو قال  
للمخيرة اختاري بالقي او قال العيني لا مراة ذلك فاختارت بطل اختارها  
ولا يجب العوض وكذا الكفالة في الاصح لان القود وتبطل ببيع ما يشفع به  
بيعا بانها مرقبل الحكم لم بها مطلقا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا او مقبرة  
او وقفاسمجد كما في الدرر يموت الشفع قبل اخذ ولو بعد الطلب ولا اثر  
خلافا للشافعي ولو مات بعد الحكم بطل الابعوت المشتري ببقا المستحق ولا شفيع

لمن باع اصاله او وكالة او بيع له كان باع مضاربة او ماد نوه او وكيله  
او ضمن الشفع الدرك أي الثمن عند الاستحقاق لا يملك البايع والاصل  
ان الشفعة تبطل باظهار الرعية عنهما لانيها او ساوم المشتري ببيعها او اجارة  
او تولية لدليل الرضا **وتجلب** ابتاع اصاله او وكالة او ابتاع له بالوكالة  
وقاية ثمة انه لو كان المشتري او المكيل بالشرائكا والمداشرية اخر فلهما الشفعة  
ولو هو شريكا والمداشر فلا شفعة للمداشر مع وجوده ولو قيل للشفيع انها  
بيعت بالقي فسلم ثبانا بانها اقل او يكتفي او وزي او عددي متقارب  
قيمة التي او اكثر فله **القي** الشفعة ولو بان انها بيعت بعرض  
قيمة التي او بدنا في قيمتها التي فلا والعقوب بينهما ان هذا يفي وذلك  
مثلي فربما يسر عليه وان كثر ولو قيل له المشتري فلان فسل انما او  
خوفا ثبانا انه غير فله الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فله الشفعة  
في حصة الغير لعدم التسليم في حقه ولو بلغه بيع النصف فسلم فظهر  
الكل فله الشفعة بخلاف عكسه على الطاهر ثم شرع في الخيل فقال وان باعها  
الا د راعا مثلا من الطول **ح** ان بعد الشفع فلا شفعة لعدم الاتصال  
والقول بان نصب د راعا سهو سهو وان اشترى منها بتمن ثم شري باقرها  
فالشفعة في السهم فقط هذه حيلة اخرى لا سقاط شفعة الجوار وان ابتاعها  
بتمن ثم دفع عنه ثوبا اخذها الشفع بالتمن لا بقيمة الثوب هذه حيلة اخرى  
نعم الشريك والمداشر والمداشر بالبيع اذ يلزمه كل الثمن عند الاستحقاق  
فالاولي بيع دراهم الثمن بدنا لا يبطل الصرف اذا استحق واحسن الجميع ما عاونه  
الجميع من تجريل بعض الثمن ببيع دراهم معلومة مع قبضة فلوس بمجهول  
لان جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر والتور والمضاربة وغيرها  
وان رها القهستاني وغيره وينبغي ان الشفع لو حكم قال انا اعلم قيمة الفلوس  
وهذا كذا ان ياخذ بالدراهم وقيمتها كما في النسخ وتبطلها علقته على التنوير  
لا تتركه الحيلة في اسقاطها عند ابي يوسف وبديقي قبل وجودها واما  
بعد ثبوتها فتكره اتفاقا وعند محمد تكره وبقوله يفتي في الزكاة والحواية  
السجدة وتشيع صد الشريعة على الصد راي يوسف في غاية الشناعة كما  
بسطة القهستاني ولا حيلة لا سقاطا الحلية وقد طلبناها كثيرا لم نجد  
والشفيع اخذ حصة بعض الشرايين كما اخذ حصة كلهم **لا حصة**  
بعض البايعين فان نفع البايع واخذ المشتري بل ياخذ الكل او يترك  
الكل لا تفرق الصفقة واعلم انه اذا طلب الحصة فهو على  
شفيعته في الباقي وقيل بطلت واذا اشترى دارين او قريتين



بمصر بن صفة وشيعة ما واحد لا يشفع احدها وان كانت بالشرق والاخرى  
 في المغرب فيشفعها او يتركها خلافا لغيره كما في المجموع ولو شفعها لاحدها اخذ التي  
 هو شفعها فقط اتفاقا وان كان فيه تعزيب الصفة كما مر شرحه في حفظ والمجاز  
 اخذ بعض مشايخ بيع حقتهم بعد البيع وان وقع في غير جانب به يقضي وليس  
 للشفيع تقطرها مطلقا لان من تمام القبض حتى لو قاسم الشريك كان  
 للشفيع النقص ولو قال لثا مع مشترين شفعين وللغير الماذون  
 المدون بمحيط الاخذ بالشفعة في بيع سيدة وبالعكس لا يثبت  
 كاجنبي بخلاف غير المدون لما مر في تسليم الاب والوصي شفعة للتصغير  
 خلافا للمحمد فيما بيع بغيره او قال وقوله رواية عن الامام في الاقل الدين يتفانين  
 فيه فيبقى على شفخته اذا بلغ خلافا لهما وما يبيع بغيره فافضى ولا يثبت  
 التسليم كالاجنبي كما في الشرع بلالية عن النبي والبرهان وكذا في شرح المجموع  
 بزيادة ولو لم يكن له ولي فوثق على بلوغه اتفاقا بخلاف الوصي وقامه فيه فتقول  
 الباقي والوصي كالأب فيه ما فيه **نفس** لنا اشياء على عدد الروس  
 منها الشفعة والعقل واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه فيلحفظ  
**كتاب القسم** عقب بالشفعة مع اشتغال  
 كل على المبادلة ترقيا من الادني الى الاعلى لجزاها وجوب القسم هي لغة  
 اسم من الاسماء او التقسيم لكن النسبة بما ياتي من لفظ القاسم ان تكون مصدر منه  
 بالفتح اي جزاء وشرعا جمع نصيب شائع في مكان معين وسيبها طلب  
 الشراكا واحدهم وركنها فعل يبي الا نصبا وشرطها عدم فوت المنفعة  
 وحكمها تعيين نصيب كل وثبوتها بالكتاب ان المأتممة بينهم وباشرها  
 عليه السلام في الغنائم والموارث وعليه انعقد الاجماع وتشمل مطلقا  
 على معنى الافراز وهو اخذ بعض حقه وعلى المبادلة وهو اخذ  
 عوض حقه لكن احدهما راجح في بعض المرات فلذا قال والافراز اغلب  
 في المثلثات وهي المكمل والموزون والمعدود المتقارب لعدم التفاوت  
 بين ابعاضه وعليه في اخذ الشريك حصه حار فيه صاحبه وان لم  
 يرض به لعدم التفاوت والمثلث لو اشتريه فلكل ان يبيع حصه مريحة  
 وتولية بحصة ثمة لما ذكرنا والمبادلة اي الاعطاف من الجانبين اغلب في  
 غيرها من المثلثات وهو القيميات من العقار وسائر المنقولات للتفاوت  
 بين ابعاضه وعليه فلا يأخذ حالة غيبه ولا يبيع مريحة بعد الشرا  
 والقسمة لانه ليس عن حقه ويجوز عليها فيه اي في غير المثلث يطلب  
 الشريك في عقد الحبس لاني غير كالحمل بغيره وخو سو لا يقيق

غير الغنم ونذب للقاضي او للامام نصيب قاسم رزق في بيت المال المعروف  
 المعدل الخراج ونحوه لاني بيوته الثلاثة الباقية كبيت مال الزكاة وغيره  
 الا بطريق العرض ليقيم بلا اجر لانه اني للتممة وارفق بالعامه فان لم يفعل  
 نصيب قاسم انقسم باجر المثل بقدره له القاضي لئلا يشط لكن في الخلاصة  
 وغيرها انه لم يأخذة للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المحتار وقرة  
 القهستاني وغيره وفي الوهبانية وليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن من بيت  
 رخص بعض الانعدام مقرر وفي عصرنا القول الاول ينصرف  
 وجوز للمفتي على كتب خطه في على قدره اذ ليس في الكتب حصص  
 وهو اي ما يقدره على عدد الروس عده وعندهما على قدر السهام والاول  
 الصريح لان المعقود عليه التميز لا غير كما في المضرات وغيرها وعند اب  
 ان الاجر على الطالب للقسمة دون الممتنع عنها واجرة الكيل والوزن  
 على قدر السهام اجماعا هي الاصح لانه اجرة عمله ولذا لو استعان القاسم  
 بالمالك لا اجر له وهذا ان لم يكن للقسمة بان اشترى مكيلا او موزونا  
 او امرا سنا فابكمله ليعلم القاسم كما في البرهان فذره فالاجرة بقدر السهام  
 وان كان لها فعلى الخلاف في ذكوة في الهداية بلغظ قيل اي وعلى الاطلاق  
 فالعذر له تغلوت عمله والاجر بقدر العمل بخلاف  
 انها على الطلب القسمة دون الممتنع ويجب كونه عدلا امسا  
 عما بالقسمة ولا يحرم الناس على قاسم واحد حق التحكم ولا يترك  
 القاسم جمع قاسم ليشتر كوا لاما ذكرنا وجه الاسماء بانفسهم بلا امر القاضي  
 للولاية ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم بارية مالم يبي هو اعلم  
 الموت وعلى عدد الورثة عندة وعندهما انقسم باقرارهم ولكن  
 يذكر في كتاب القسمة انها بقولهم لئلا يتعدى لشريك اخر قلنا  
 انه قصصا على الميت بقطع حقه من التركة فيفترق للثبته ويعد  
 بعضهم مدعيها والبعض حصوا ولا مقر لانه مالم يعتبر قراره جعل  
 عد ما كان ادعي دين على وارث مقرب له ان يبرهن ليسري  
 على جميع الورثة وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشترك  
 على تطاهر عملا بالظاهر وكذا ان كان اقرارهم المذكور مطلقا ملكه  
 اي بلا ذكر سببه لعدم القضاء على الغير وان برهننا والعقار في ايدهما  
 لا يقسم حتى يبرهن انه لهما اتفاقا في الاصح لانه يحتمل انه معها باجارة  
 او اجارة فيكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه ثم قيل فقله  
 مستدركه بما قبلها فلذا زاد في المواهب في رواية فتأمل ولو برهنوا

والقول الاول ينصرف  
 وجوز للمفتي على كتب خطه  
 وهو اي ما يقدره على عدد الروس  
 الصريح لان المعقود عليه التميز  
 ان الاجر على الطالب للقسمة  
 على قدر السهام اجماعا هي الاصح  
 بالمالك لا اجر له وهذا ان لم يكن  
 او امرا سنا فابكمله ليعلم القاسم  
 وان كان لها فعلى الخلاف في ذكوة  
 فالعذر له تغلوت عمله والاجر  
 انها على الطلب القسمة دون الممتنع  
 عما بالقسمة ولا يحرم الناس على قاسم  
 القاسم جمع قاسم ليشتر كوا لاما  
 للولاية ولا يقسم عقار بين الورثة  
 الموت وعلى عدد الورثة عندة  
 يذكر في كتاب القسمة انها بقولهم  
 انه قصصا على الميت بقطع حقه من التركة  
 بعضهم مدعيها والبعض حصوا ولا مقر  
 عد ما كان ادعي دين على وارث مقرب له  
 على جميع الورثة وغير العقار يقسم اجماعا  
 على تطاهر عملا بالظاهر وكذا ان كان اقرارهم  
 اي بلا ذكر سببه لعدم القضاء على الغير  
 لا يقسم حتى يبرهن انه لهما اتفاقا في الاصح  
 او اجارة فيكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه  
 مستدركه بما قبلها فلذا زاد في المواهب في رواية فتأمل ولو برهنوا



على الموت وعدد الرثة والعقار وكذا المنقول بالاولى قال شيخنا في ايديهم  
ومعهم وارث غائب او صبي قسم بطولهم قيل صوابه في ايديهم واجيب  
بان الجمع قد يقع للمشي وهو اقل الجمع فشد بوزن وصب وكيل او وصي ليقبض  
حصته الغائب والصبي لق وشر ولا بد من البرهان عنده خلافا لما ولو  
كان العقار المشتري في يد الغائب او شي منه او في يد مودعه او في يد الصغير  
لا يقسم باقرار الحضور لعدم صلوح المأخر مخالفا لما اذا انتفع كل  
من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب اقدم وان نضر الكل لا يقسم  
الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب  
الاضر لنفسه هو الاصح والعكس الاطلاق روايتان قيل به يعني انما المتون  
على الاول ويقسم المعروف لوم من جنس واحد ولا يقسم المتسبب  
بعضها على بعض الا بالثبوت اذ لو كانت معاوضة لا تميز اول الجواهر  
لغش تفاوتها اول اللعام ولا البير ولا الرمي ولا الثوب الولحد ولا  
الحائط بين الدارين الا برضاهم كذا كذا كذا الرقيق وحده عنده  
خلافا لما فلو لم يرضوا بغيره كان اتفاقا كعبد المملوك وعبيد مع غنم والدور في  
مصر واحد يقسم كل على حدة عنده وقالوا ان كان الامع قسمة بعضها  
بعض جائز لا تخادجتها وفي مصرين يقسم كل على حدة اتفاقا هو  
الاصح كذا زاد ارضية او دار وحالوت قسم كل وحده لا خلافا للمضي  
والبيوت مبتدأ في محلة واحدة او في محلات مجاورة قسمة بعضها في  
بعض لمكة التفاوت والمنازل المتلاصقة كالتبوت والمتباينة كالمنازل  
شبه كل بذكر **فصل** وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه على طرائف  
وتجوه بعد له ايم يسويه على سهام القسمة ويعزل اي يقطعها بالقسمة  
عن غيره ويذكره ليعرف قدره ويقوم بناءه ليعرف ما يبتد ويغير كل نصيب  
بطريقه وشره ان امكن لتتم المنفعة ويلقب الانصاف بالاول والثاني والثالث  
لث والاربع وهلم جرا ويكتب اسماءهم ويحفظ بطاقت في طين وشمع مثل  
البندق ويحفظها في مكان مثله ويقرع طليبا لعلهم لا يفتار الثوب الا  
سحقا قنبله فالاول من خرج اسمه الاول والثاني من خرج اسمه الثاني  
والثالث من خرج ثالثا الى ان ينتهي ولا تدخل الدرام في القسمة  
كعقار او متعلق الا برضاهم اذ لا يطرح على قسمة الخفيف فهذا اولها قال في البرهان  
الا اذا تعدد فضل للفرز او اشبه واستحسنه في الاختيار فان وقع  
في القسمة سهلا او طريقا مرور لا حدهم في نصيب اخر ولم يشترط ذلك  
في القسمة ضرر عنده ان امكن تحقيقا لمعنى القسمة بقطع الشركة والاي يمكن  
ضمنت

ضمنت بالاجماع لا اختلافا وفتنوا في تقسيم سهمي من الخلو سهمي من السفل  
عنده وعند اي يوسف سهمي سهمي وعند محمد يقسم بالقيمة وعليه الفتوى لانها  
وقيل انه اختلافا زمان لا بزمان وهذا الاختلاف واما البناء  
فالقيمة اتفاقا فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض نصيبه  
في يد صاحبه لا يصيد **الاجابة** ان كان والا استعلق الشرائع على برون  
بمخرج نصيبه ثم قسم على قدر حقها ولا ينقض لانه اعتمد على فعل القاسم  
ثم ظهر غلطه وتقبل شهادة القاسم في دفع الميم فيها اذا اختلف الشركاء وان  
قسما باجر في الاجر عندهما خلافا لمحمد والثلاثة فيه وان قال احدهما اقتضته  
ثم اخذ شريكه بقبضه فاكسر الشريك فعلق حصته اي شريكه لانه يكره الغصب  
وان قال قيل ان يقبل الاستيفاء اصحابي كذا لم يسلم الي وكذا به الاخر مخالفا  
ومسقط كالاختلاف في قدر الجميع المبيع ولو ادعى غيبا لا يعتبر كالمبيع لوجود  
التراضي الا اذا كانت القسمة بقضا والغبن فاحش لا يدخل تحت تقويمهم  
تتفق كقبضه بالعدل وكذا لو بالتراضي في الصحيح كافي التبرير والبرهان  
ولو استحق بعض معنى من نصيب البعض لا تنفس اتفاقا ويرجع **بقسمة**  
في قط شريكه وكذا لا يقسم في الشياخ جبر عنده وعند اي يوسف تقسم وعنده  
مع الامام في الاصح كافي الكافي وفي بعض مشايخ في الكل تقسم اجماعا للزور  
الضرر ولو ظهر بعد القسمة دين على المبت محبط نقضت القسمة  
ملكه الرارث وكذا تنقض لو كان الدين غير محبط لعلق حق الغرماء بالتركة  
الا اذا بقي بلا قسمة ما بقي به لزوال المانع وكذا الوارث الغرماء بعد القسمة  
او ادي التورثه من مالهم فانها لا تنقض مطلقا احاطا الدين او لم يذكرنا  
**فصل** وتجوز المهاداة بالهزرة والالوف لغنة المراضعة ثم الرضاة  
بجالة وشرعا قسمة المنافع وتجوز عليها بطلب احدها استسنا كافي القسمة  
ولا يبطل بموتها كما ياتي وقوله في دار متعلق بجوز واحد ممكن هذا  
بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا سفلا الحوازه قسمة فكذا ماها بالثاني  
بيت صغير يسكنه هذا شهر وهذا شهر حوازه زملنا ومكانا وله الاجارة  
واخذ القسمة في ثوبين لانه ممكن فله استقلاله وفي عبد جندم هذا يوم وهذا  
يوم لتعدر المكان فتقضى الزمان وفي عبد بن محمد **الحوازه** احد هما  
والاخر الاخر لقلة التفاوت ولو اتفقا على ان تقسم كل عبد على  
من يخدمه جاز **مسألة** المأذون لنا بخلاف النسوة في التفاوت  
فلو وقفا قدر معروفهما جاز استحسانا واما في دارين يسكن  
هذا هذا وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في دارين ابنتي الا بتراضيها



عند خلافهما وتصح في ارضها جار هذه ابيه مستحق والاخرى  
الاخر كذلك ذكره القسستاني ويجوز في الاستغلا اذ ارض دارين هذا  
وهذا الاخرى على المذهب يجوز في استغلال عبدا وداية لسعة  
تغيره بخلاف الدار وما زاد نوبة اخوها في الدار المشتركة لا في الارض  
لتزج معنى الاقرار اما في الدار الواحدة فيحمل كل وكيله ويعتبر قرضا  
تحتها للتقيد وفي استغلال عبدا هذا وهذا الاخر لا يجوز  
عند خلافهما والفرق له ان التها يترتب في الخدمة جزمه ورتبته  
تسمتها وللتا مع بخلاف الغلة وعلى هذا الخلاف الرايان لما ذكرنا  
ولا يجوز في ثمر شجر اولى عثم او اولادها لان هذه الاميان يمكن  
تسمتها فلم تتحقق الضرورة والحيلة ان يسبح حصه من الاخر ثم  
يشترى كلها بعد ما مضى نوبته ويقتصر بالثمن بوزن معلوم او اشتراها  
لنصيب صاحبها ثم هو قرض المشاع لثمنه جائز ويجوز في عبده او  
على النكاح والخدمة الجواز في المتخذ في المختلف اولى وكذا في كل مختلف  
المنفعة كسكنى الدور وزرع الارضين فكما ودار كافي الاختيار ولا  
تبطل المايعة بموت احدها ولا بموتهما اذا لو انتقض لا يستوفى  
فلا فائدة ولو طلب احدهما القسمة فيما يحتملها بطلت المايعة  
لا بلغية القسمة حتى لو اختلفا قدمت القسمة **فروع** لو اقر احد  
الورثة بالدين قضا كل من نصيبان وفي لو اقر به ثم شهد هو واخر  
عليه ان الدين كان على الميت قبلت فلم يحفظ هذا فانه فائدة عظيمة ومهمة  
الاب وابيه والوصى على الصبي والمفتوة يجوز لو بلا غبن فاحتشوا في  
سدة لا تقيد الملك بالقبض ومضى احوال الشريك القسمة فلا يجرى على عار  
وتأمله فيما علة على السور **كتاب المزارعة** ما ثبتها ظاهرة  
هي لغة مفاعلة من الزرع وشرا عتد على الزرع ببعض الخارج  
وهي باسدة عنده وعند هلمارة وبه يفتى الخاصة قال الحصري  
وابوصيفة هو الذي يزرع المسائل على اصوله التي تقرر لها الصاعية  
اذ اصول اصحابه اصوله في الحقيقة كما لا يخفى وقبل الاشارة الى مسائل  
من الاجارة وغيرها نرعا ابو حنيفة على اصول نفسه في المزارعة فافاد  
عمر زعمه ان المايعة من ابواب الفقه الا وفرعه فتبصر لعلمه في زمانه  
ان الناس لا يوافقون بقوله لحاس حاجتهم ويشترونها بامور ثمانية  
وهي صلاحية الارض في الزرع واهلية العاقدين وريسية المدة وبيان  
رب البذر وبيان جنسه وبيان نصيب الاخر والتولية بين الارض

والعالم

والعالم والشركة في الخارج عند حصوله ثم فرع على الاخير فقال اقتصدت  
ان شرط لاحدهما قفرا في معينه او ملكه من موضع معين كما اذا يانا  
والسواقي لانه قد لا يخرج الا ذلك او شرط ان يدفع قدر البذر والخراج  
ويقيم ما يبقى لما ذكرنا او شرط ان يكون الثمن لاحدهما والحق  
للاخر لانه قد لا يخرج الا الثمن او شرط ان يكون الحب بينهما والثمن  
لفي رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد او شرط ان يكون الثمن بينهما  
والحب لاحدهما لقطع الشركة في المقصود وان شرط كون الحب بينهما  
والثمن لرب البذر لانه خلاف مقتضى العقد او شرط ان الثمن بينهما  
والحب لاحدهما لقطع الشركة في المقصود وان شرط كون الحب بينهما  
والثمن لرب البذر او شرط رفع رفع العشر صحت لبقا الشركة  
بخلاف الخارج والبذر وان لم تعرض للثمن فهو بينهما لانه تبع للحب  
وقيل لرب البذر لانه فما بذره قلنت وقد علم من داب المصنف  
ترجيح الاول وظاهر البرهان والمخوفا من الشرعية وغيرها ترجيح الثاني  
فتبصر في شرح الوهبانية عن القنية المزارع بالزرع لا يستحق من الثمن شيئا  
وبالثلث يستحق النصف واجرة الحصاد والرفع والدياس والبذرية عليها  
بالخصص لقد رتبها وسياتي متنا ان المنفق بلا اذن متبرع فليحفظ  
فان شرط على العمل في العقد فسدت وعن ابي يوسف انه يصح وهو  
الاصح وعليه الفتوى للتعامل كالاستعناع وشرطة على رب الارض  
مفسد اتفاقا لعدم التعارف وما قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو  
على المزارع وان لم بشرط لان راس مال العمل وما بعد الادراك قبل القسمة  
الحصاد واما بعد القسمة كالحمل والطن فليس بها اجاعا واذا كان البذر والارض  
لا حدهما والعمل والبقر والاخر والارض لاحدهما والبقية الاخر والعمل  
لا حدهما والبقية للاخر صحت في هذه الصور الثلاثة وان كانت الارض  
والبقر لاحدهما والبذر والعمل للاخر او البذر او البقر لاحدهما والباقي  
للاخر فهي بالتقسيم العقلي سبعة واذا صحت فالخارج على الشرط اذا المومنون  
عند شروطهم فان لم يخرج ثمن فلا شيء للعامل بخلاف ما يترجح ومن ابي عمت  
المعنى بعد العقد اصبر الى العذر وتفسخ الاجارة فتفسخ به المزارعة الارب  
البذر لعدم لزومها في حقه وان فسدت فالخارج لرب البذر لانه فاعلمه  
وللاخر اجرة مثل عمله وارضه لتقدر رديتها فيزدها ولا يزداد  
على ما شرط عند حمله فالحمد فعنده له اجر مثله بالغاما بلع وان فسدت  
ككون الارض والبقية فقط لاحدهما لزم اجر مثلهما اي اجر الارض  
والبقر هو الصحيح كما في الاجارة واذا فسدت والبذر لرب الارض



فالمنازل كلها حل للمراثة فما ملكه وان كان البذر للعامل تصدق بما فضل عن  
 قسمة البذر واجرة الارض لعدم ملكه للارض واذا ابي ربح البذر  
 من المضي وقد ركب العامل الارض فلا شيء له حكم اي قضاء يستوفي  
 ديانة للغير ومطل المزارعة بموت احدهما وتفسخ باعذار كاجارة  
 وقدر فتفسخ ان لم يزرع في محج الي بيع الارض قبل نبات الزرع باعها الحكم  
 كما في الاجارة لا بد له اي بعد ثباته لتعلق حق المزارع حتى لو اجاز جاز ما لم  
 يحصد فاذا حصد بيع ولا شيء للعامل ان كارب او حفر الزرع اذ لا قيمة للباقي  
 وهذا قضاء وميراث ديانة كما في التوزيع وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع  
 فعلى العامل اجرة مثل حصته من الارض حتى يدركه نظر الجاني كما  
 في الاجارة بخلاف مالومات احدهما كما في وثقت الزرع عليها بقدر حصتها  
 اي بعد مضي المدة اما قبله فقد تقدم فتنه وادها التقي بيقين ان الارض لا يزرع  
 كاضي من مخرج في النفقة وليس لرب الارض اخذ الزرع بوقود المزارع  
 واذا اراد المزارع ذلك قبل لرب الارض اقلع الزرع ليكون بينكما المدة  
 قيمة نصيبه او اتفقت على الزرع وارجح بانفقته في حقه فيجوز لرب  
 الارض دفعا للغير ولو مات رب الارض والزرع بقول فعلى العامل او وراثته  
 العمل الي ان يدركه لبقا مديته وان مات العامل فقال وارثا نا العمل  
 الي ان يستجسد فله ذلك وان ابي ربح الارض لبقا العقد نظر للوارث  
 حتى لو ابي ايجير ويجير لما لك كما في كتاب المساقات هي  
 العامل ببلقة اهل المديته هي لغة وشرا معاقدة دفع الشجر والكرم  
 الي من يصلي بجزء معلوم من ثمرة وهي كالمزارعة حكما وخلافه وكذا  
 شرطها يمكن هنا الخرج ببيان البذر وخو الا اربعة اشيا فلا شرط  
 هنا المدة فانه يصح بذكرها استحضانا للعلم بوقته عادة وحينئذ  
 تقع على اول سنة يخرج في اول السنة وفي الرطوبة وهي لغة مصر البريم  
 على ادراكه بزرها ان الرغبة قيمة واحدة لانه كادرك في الثمر في الشجر  
 فان لم يخرج في تلك السنة فليس فيه ثمر فلهذا انفسد هاذ كرمه لا يخرج  
 الثمر فيها لغوات المقصود فان خرج فيها اي في المدة المسماة فعلى الشرط  
 المسمى لقيمة العقد وان تأخر قدمت وحينئذ للعامل اجرة مثله كيدوم عمله  
 لا ادراك الزرع وكل موضع قدمت فيه لانها في معنى الاجارة الفاسدة  
 وان لم يخرج شيء فلا شيء له لانها مائة مائة فيسقط العقد ضحاها وتصح  
 المساقاة في النخل والكرم والشجر والرطاب اي البعد واصول الباذجان  
 وادبي البرهان وخوها من بقل ويطلع وخصها الشافي بالكرم والنخل  
 قلنا

مطلب  
 كتاب المساقات

عنهما  
 ع

قلنا الجواز للحاجة وهي نعم الكل ولا ان الاصل في النصوص التعليل بما على اصله  
 فان كان في الشجر ثم قسد ان كان يزيد بالعمل صحت والا فلا لعدم الحاجة  
 الا الاثر للعامل بعد الشاهي وكذا الحكم في المزارع لو دفع ارضها فيها بقل فانه  
 يزيد في العمل صح والا لا لما ذكرنا وما قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ  
 فعلى العامل الا من تمام عمله وما بعده كالجزا والحفظ عليها بقدر  
 ملكها ولو شرط على العامل قدمت اتفاقا لعدم العرف وتبطل بموت  
 احدهما كاجارة فان كان الثمر خائما اي نيا عند الموت او تمام المدة  
 يقع للعامل او وارثه عليه وان ابي الدافع او ورثته استحضانا  
 دفعا للضرر فان اراد العامل او وارثه صرمة بصاد مهمله في قيم اي قطع  
 خبر الاخر او وارثه بين ان يسموه على الشوط او يدعوا قيمة نصيبه او يتقوا  
 ويرجعوا كما في المزارعة والمساقاة لا تفسخ بلا عذر كما في الاجارة ومرض  
 العامل اذا عجز عن العمل عذروا كونه سارقا يخاف منه على الثمر والعنف  
 اي التين دفعا للضرر ولو اراد العامل تركه ذلك العمل هل يكون عذرا  
 روايتان اصحها لا ما ويل الاخر ان يشترط العمل بكرة فيكون  
 عذرا من جهة كما في البرهان ولو دفعها قضا مرة معلومة لمن  
 يغرس ليكن في الارض والشجر بينهما لا يبيع لا شرائا او شركة فيما كان  
 حاصلا قبل الشركة لا بعينه وفي الشجر والكرم لرب الارض يتبعها  
 لارضه وللغراس قيمة غرسه يوم الغرس واجرة مثل عمله لانه  
 في معنى تغير الطمان قلنا وخيلة الجواز ان يبيع نصف الغراس  
 بنصف الارض ويستاجر رب الارض العامل ثلاث سنين مثلا  
 بشي قليل ليحمله نصيبه ذكره صدر الشريعة وغيره ولو دفع ارضه  
 على ان يزرعه او يغرسه فيها بينهما اثنان لرب الارض ثلثه وللعمل  
 ثلثاه جاز وهو على ما شرط ذكره في البرهان ولو دفع كرم بالنصف  
 ثم زاد احدها على النصف ان زاد رب الكرم يجوز لانه هبة مشاع يقسم وان  
 زاده العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجرة لشريكه مساقاة لم يجوز فلا  
 اجرة لانه شريك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية  
 يرمي للمساقاة ان يساق في حرة وان اذن له المولى ليس ينكر  
 ويواي شياء دون دمج يحلها واين المساقاة والمزارع  
 كتاب الذي باج قضايتها للمزارعة كونها انلافا في الحال للاتفاق  
 بالنبات والذبح في المال الذبيحة اسم ما يذبح من النعم اي ما من

مطلب  
 وطبيعة الجواز





اي ما من يشاهد ان يذبح كالذبح بالكسر والذبح بالفتح قطع الا وداج جمع  
 وداج بالتحريك مجري الدم وهو وداج ففقط بينهما الخلقوم والمري ففقط  
 تغليب وتعميم للفرق ايضا بشرط كون الداج على ملة التوحيد اعتقادا او دعوى  
 وكونه لا خارجا عن الحرم في حق الصيد وحسب ذلك في بيعة مسلم وكذا في  
 دي اوجي لما ذكرنا انه يدعي التوحيد والاصل قوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب  
 حل لهم والمراد به من كان له الايمان كان له التخصيص هل الكتاب بالذبح معني وهذا  
 ما لم يذكر المصنف لما ياتي ولو كان الذبح الكتابي مراد حايضا او نفسا او جنبا  
 او صبيا او مجنونا يعقلان التسمية والذبح او احرس ولو كانا يالا ذكرنا  
 قياسا على الناسي بل اولى لانه الزم او قل لم يتحقق ولو لم يرد ذكرهما بن عباس  
 لاختلاف البيعة غير كتابي من وثني او مجوسي او مرتد او جني او جبري لوابوه  
 سنيا ولو ابوه جبري اختلفت كما في الاشياء لانه صار كمن تكافى الغنية بخلاف اليهود  
 او مجوسي تنص لانه يقر عليه عندنا فيعتبر ذميا عند الذبح بخلاف كافي في تجس  
 والمق لربني مشترك وكتابي كتابي لانه احق او تارك التسمية عمدا وحلها  
 الشافعي وما رواه ضعيف وعلى فرض صحة يحمل على السنيان لوقوعا بيني الطائفة  
 فان تركها ناسيا حل وحرهما مكر لظاهر الاحاديث وكذا ان يذكر مع اسم الله  
 غيره وصلا دون عطف بسم السجدة رسول الله بالرفع فلو بالجر والنصب حرم  
 كما في الدرر لكن في التمر تاشي انه مكروه قبل هذا اذا عرف النحر والوجه ان لا يقبل الا  
 بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف ذكره الزيلعي ويلي ويكره ان يقول بسم الله اللهم  
 تقبل من فلان اومني للشاركة فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح  
 لا يكره لو ورد الاثر وان عطف حرمت نحو بسم الله وفلان بل للشاركة  
 كما مر وكذا ان اضجع شاة وسمي ذبح غيرها بتلك التسمية حرمت وان نحرها  
 بشفرة اخرى حلت اذا لا اعتبار لثلاثة في الزكاة الاختيارية بخلاف الاضطرارية  
 فلذا قال وان رمي الى صيدوسى فاصاب غيره اكل وان سمي على سهم ورمي بغيره  
 لا يؤكل ولا يرسل الى رمي لما ذكرنا والشوط المذكور الخالص عن شوب الذعار وغيره فلو  
 قال اللهم اغفر لي لحي لا ذنبا وسوال وبالجملة وسبحان الله ونحو ذلك ليجل  
 لو مر يد اية التسمية حتى لو سمي ولم ينزل الذبح لم يحمل كافي القسستاني عن الكبري ولذا  
 لا يحمل الوعظ من ذنبا في الاصل لعدم قصد التسمية بخلاف الطبعة حيث يجوز بكاف  
 الشوري لكن نقل بالواو فلا كراهة فتشمل ولو ايت بالبسملة كلها فحسن كافي السراج  
 ولا حسن بسم الله كافي الشفاء **استخرج** الباء اسفل العنق وذبح البقرة

والغنم

والغنم فاعلا ويكره العكس كترك السنة ويجل الحصول المقصود والذبح بين الخلق  
 واللبنة بالفتح راس الصدر على الخلقوم او اوسطه او اسفله وقيل لا يجوز  
 نوك العقدة اي عقدة الخلقوم بل تحتها والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة  
 الخلقوم مجري النفس والمري بالهرن وترك لغة مجري الطعام والشراب والوجان  
 مجري الدم ويكفي قطع ثلاثة منها ايا كانت اذا لاكثر كالكل وعند محمد لا يمتن قطع  
 التوك واحد منها وهو رواية عن الامام قاتلة القدر لان كل اصل بنفسه  
 وعند ابي يونس لا يمتن قطع الخلقوم والمري واحدا لودجيني وقيل قاتلة القدر  
 محمد معه ايضا لان الخلقوم مجري النفس والمري مجري الطعام والماء فلا ينوب  
 احدها من باب الاخر بخلاف الودجيني لكن الصحيح الاول كما في المصنف ويجوز الذبح  
 بكل افرج او داج والشهد الدم ولو مروءة اي جرح احاد او ليطه اي قشر القصب  
 وجرح ليط او سنا **اعظم** اظفر وعين مع الكراهة لا يجوز بالعاين للنهي  
 لانه يقتل بالشغل فيكونا بالمنقطة وهل حل بالناظر على الذبح قولان الاشبه لا كما في  
 التفهيم ساني عن الزاهد **قلت** لكن مر جوا في النيات بان يهدوا بها حل  
 الذيحة كثر في المنع عن الكفاية ان ساء لها الدم حل وان اجملا انتهى لا فيلحظ  
 وليكن التوجه ونصب اخذوا الشعرة قبل الاضجاع وكرو بعدة ليلاديتها  
 موثبات وكذا كره جرحها برجلها الى الذبح لانه تغيب والنهي بان يبلغ  
 بالسكين الخناع وهو عرق ابيض في جوف عظم الرقبة وكراهة قطع الرأس والسكن  
 قبل ان يذبح والذبح من القفا وكذا فيه تغيب بلا فائدة وحل ان بقيت حيث هي  
 حتى تقطعت العروق والا فلا وكراهة ترك التوجه للقبلة وحلت ذكره في الذبحة  
 ولزم ذبح صيد استامس القدرة على ذكاة الاختيار وجاز جرح نحر توحيش  
 لمقدورها او ترمي في بئر اذا لم يمكن ذبحه لان امكن لما ذكرنا ولا يحمل الجني  
 بذكاة امه اشعرا ولا عنده وقال لا يحمل ان لم خلفة لعن الله الصلابة والدم  
 ذكاة الجني ذكاة امه وبه قالت السلا في سرحله الامام على التثنية اي كذا في  
 امه بدليل انه ذوي بالنصب من اجتماع موجب المثل والفرقة طلب المحرم وتثنية  
 نفس لا تذكاة نفسين وقد ينفس حيال الذبح قوله كافي المصنفات **فصل**  
 فيما يحرم ويحرم **كل** ذبي فاب يصيد بناه في ذبح نحو البعير او غنبل  
 يصيد بخلية اي ظفره فيخرج عن الحمامة من سبع او طير لو وشروا صبغا او تعلبا  
 خلا فالسلاثة ومعها النحر كرامة لبني ادم فاذا تغذي منها تغذي طبعها  
 الذميم البغلة احرمت عليه وكذا **المر** **الجهلية** **والبقال** المتولدة منها  
 كذا العظ المواهب فليحفظ فلو ما يقره اكل اتفاقا ولو ذرنا فكامه

مطلوب  
 ويحرم الكا كل ذبي فاب



والاقيل لانه ذناب والصب لانه من الجنائث واليربوع وابن عمرس لانها  
من سباع البهايم والزبور والسلمقات برية وبحرية والحشرات وكل  
ما كان من الجنائث ويكره الغراب الا يقع الذي ياكل الحبيق لانه ملحق بال  
الجنائث والجنث ما تتخشمه الطباع السليمة كما في النخ وجذع بعد حمله  
والكراهية تحريمية كالاختي والعدان بوزن غراب الشرجعة فدان  
كما في القاموس والرخم رخمه بفتحين طائر يقع خلفه التسو البغات  
مثلث الباطا يرد في الهمة يشبه الرخمه فكر محوم الخيل تحريم في الاصح  
عنده وعنه فتنه بها وعند **الايكروا كل الخيل** وفي المواهب  
في البرهان وظاهر الرواية عنه تنزيها به قال وهو الصحيح وعنه القهستاني  
لفخر الاسلام ونقل عن كفاية البيهقي ان الامام رجوع عن الحرمة قبل موته بثلاثة  
ايام قال وعليه الفتوى ثم نقل عن المحيط ان الصحيح الحریم وعن الخلاصة والهداية  
انه الاصح قلت وعليه المتون كالسنو برو وغيره واما شجرة فانكلمها  
ولا باس بلبسها على الاوجه وحل العقوق وعزاي الزرع والارنب  
لانها ليست من السباع ولا ياكل من حيوان **الملة الا السيمك** بانواعه  
كالجربث والمروماهي ولا ياكل الطافي على وجه الماء ويظنه من فوقه  
فلو ظهره فوق فليس بطافي فيؤكل كما ياكل ما في بطن الطافي وما مات بجرائم  
او برودة وحل هو الجراد بلا ذكينة لقوله عليه السلام اهدت لنا ميتات  
السمك والجراد ودمان الكبد والطال ولو ذبح شاة فلم تد رحيا قتها  
فمكرت وخرج منها دم حلت لانه دليل الحياة والا فلا تحل علمت حياتها  
عند الذبح حلت مطلقا بكل حال **فسروع** ذبح لغدوم الامو ونحوه حرمة  
ولوللصيق لا العضو المنفصل من الحي كمينه الامن مذبح قبل موته  
ولو حلت الشاة من كلب لانه راس الكلب اكل الاراسه ان اكل العلف  
ونماه في القهستاني والوهبانية وما حرمته على التنوير **كتاب**  
**الاضحية** من ذكر الخاص بعد العام هي لفظة اسم ما يذبح ايام الاضحية  
تسمية الشيء باسم وقته لانه يذبح وقت الضحي وشرعا شاة تذبح يوم الاضحية  
واجبة على الصحيح عملا لا اعتقادا بعدد ممكنة لاميسرة كما في الفطرة  
بدليل وجوب تصدقة بعينها او بقيتها لو مضت ايامها وعن ابي  
يوسف سنة وقيل هو قولها وبقات الثلاثة وانما تجب على من مسلم  
مقيم لقول علي رضي الله عنه ليس على مسافر جعة ولا اضحية موسر يسار الفطرة  
فجوز يوم النحر وتلويته عن نفسه متعلق يجب لانه طفل مطلقا على

كتاب الاضحية

الظاهر

الظاهر وقيل يجب عنه ايضا كالفطرة وقيل يفصح عنه اية او وصيه  
من ماله وقيل من مال الاب فيطعم اي ياكل الطفل منها ما امك ويقتدر  
الاب او الوصي بالباقي ما يتفقع بل بالطفل مع بقا به والمعمد الاول وفي  
المواهب لانه صبح ما يعني به وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترى  
مع ستين في بقرة او بعير وكل يريد القرية وهو من اهلها ولم ينقص  
نصيب احد هم من سبعه فلو اراد احد هم بنصيبه الحرام او كان مكانه  
او ام ولد له ولو باهرها ذكره القهستاني او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن  
واحد منهم وصار الحرام لعدم القرية في بعضها ويجوز اشتراك اقل من سبعة  
ولو اثنين نصيبي في الاصح لانه نصف السبع تابع لثلاثة الاسباع ولو لم يجدوها  
الا يعني فاحش او مكان بعيدا يختلف المشايخ فيه وقامه في المنية ونعيم  
لحمها وزنا لانه موزن لا جزاف لاحقا للربا لتحليل بعضهم بعضها هاهنا  
لا يجوز لانه شبهة يقسم ذكره القهستاني الا اذا خلط به كان عار جلد  
مثلا اعتبارا بالبيع ويشترط التحليل كما في الثانية ولو شرب بدنة نصيبه  
الاضحية ثم اشترك فيها ستة جاز استحقاقا اذا اشترى للضحية  
لا يمنع البيع ثم قيل بكرهية والاشتركة قبل الشراء واجب وانما بعدت  
الخلع والكرهية واول وقتها بعد فجر النحر ولا تدبح في مصر قبل صلاة  
العبد لمن يجب عليه صلاة العيد ذكره العيني اي بل بعد اسبق صلاة  
عيد ولو بعد سلام واحد قبل الخطبة وان ظهر الامام محدثا وجنبا او عديت  
الصلاة لا اعتبار بها عند الشافعي ولو قامت لقننة او عذر جازت بعد طلوع  
الفجر في المختار لانه صريح كالسواد كما في الواقعات وغيرها وفي المحيط  
انها لا تجز في اليوم الاول الا بعد الزوال واما في الغد وبعدة فيجوز قبله  
لانه يصلي فيها على وجه الفضل الا اذا قلت وعليه المتون كواهب  
الرحمن وغيرها زاد في البرهان وعند الشافعي اذا مضى من الوقت قدر  
ما يصلي فيه العيد عادة جازة الله ضحية كما توارثت الشمس قلنا  
الواجب مراعات الترتيب المنصوص وهو ممكن بما ذكرنا ثم الحيلة  
لمصر في اراد التعجيل ان يخرج بالخارج المصر فيصلي بها كما طلع الفجر فليحفظ  
واحدة قبل غروب اليوم الثالث وجوزها الشافعي في الرابع والمختار  
احدة للفقيه وصندة والولادة والموت والبلوغ والاسلام والاقامة  
ونحو ذلك في الامثلة ولو ضحي تقريظ استغنى في الاخر هل يعيد في المصريات  
اغاد على المختار لكن في الذخيرة وقيل يعيده فاخذوا ولها افضل ثم وثم



ولكن كره الذبح ليله وان جاز لتبعيته في كل وقت لها منها راضى كما في المضرات  
الا ما خصه الدليل فلا ترد ليله الرابع فتنه ثم الكراهة تنهية لاحتمال القطع  
وفي البديع يكره الاحصاد ليله الا يامن من الافة فان فات وقتها قبل ذبحها  
لم تصدق بعين المندور فحسية هو الا فضل فلو تصدق بقيمتها  
جاز كذا لو ذبحها وتصدق بلحمها الوساو بالقيمتها والا يصدق بالفضل  
لو اكل منها شيئا غرم قيمته وان باعها بعين يبيع تصدق بقيمتها ويفلحش  
بالفضل وكذا ما شرها فقير للتضحية لا قال اضحى ولم يسم شيئا فانه يقع على  
الشاة كما في الخلاصة والغني يتصدق بقيمتها اي قيمة ما يصلح للتضحية  
كما في الخلاصة او قيمة شاة وسط كما في الزاهدي وغيره شرها او لا تعلق  
الواجب بدمته بخلاف الفقير وانما تجزى فيه الجذع من الصان وهو شرعا  
ما اتي عليه اكثر الحول عند لاكثر وهذا الوعظيم الجسم فلو صغير المجزها لم  
يبدل في الستة ثمانية والثاني ضاعدا في الجميع وهو ان حواري الصان والمفر  
وحولني من البقر وعسى من الابل وهكذا نظم الشيايا ابن حواري ضففا  
وابن خنيس من ذوي ظن وخف وكثيرا ما يعلق الفقهاء اهل اللغة  
وتجوز الجمل التي لا قرن لها خلقة وكذا بالكثر والخصر والشراي المجنونة  
والجربا السمينة فلو همز زولة لم يجز والمستحب السلم سواء مكره ولا تجوز  
العميا والعور والعفا التي لا تنقي والعرجا التي لا تنشي الى المنسك  
اي المذبح ومقطوعة اليد والرجل وذا هبة اكثر الهن او الاذن والذنب  
او الالبية اذا الاكثر كالكل ولا بالجنبي لان لحمها لا يذبح كما في المستودع الوهاب  
وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذهب اقل منه  
وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب الثلث  
لا يجوز وفي المجتبى يكفي بقاء الاكثر وعليه الفتوي وفي شرح  
الكثر لابن سلطان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير  
هو الصحيح وعليه الفتوي وهذا هو معينا عند الشراء فلو بعدة  
يمنع للموشر لا للمعسر وفي رواية لا يمنع اصلا ذكره القهستان  
قلت وكتب في شرح التنوير ان المعسر تجزئه المعينة  
وقت الشراء ايضا لعدم وجوبها وعبارة المواهب وان  
تعيت قبل اضجاعها للذبح وهي غني بدلها بغيرها بخلاف الفقير  
وان سرق او ضلت فشر اخري ثم وجدها في ايام النحر ذبح احدها

لو غنيا وكلاهما لو فقيرا الا اذا نواها من الاول لعدم تعدد الالتزام بالشراء  
ولا يضر تعميمها من اضطرارها عند الذبح استحسننا عندنا خلاف الزفر  
والشافعي وكذا الوعيت في هذه الحالة فان قلت ثم اخذت من فوره وكذا  
بعد فوره عند مجزئ خلا فالاي يوسف لانه حصل بمقدسات الذبح كذا  
في الهداية وغيرهما قلت ومفاده ترجيح قول مجزئ وجزم في المضرات  
فقال ولو تركها في ذلك اليوم وذبحها في الغد اجزا اتا شتي فليحفظ  
وان مات احد سبعة وقال في رثته اذ تموها عنكم وعنده صح عن الكل  
استحسننا القصد القرية من الكل لجاوز التصديق عن الميت بخلاف  
العتق للزوم الولاء ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم يجز لان بعضها  
لم يقع قرينة كما لو كان شريك نمرانيا او مريدا للحم وكذا صح لو ذبح بدنة عن  
اضحية ومفعة وقران لا اتحاد المقصود وهو القرية فيا كل من لم اضحية  
وهو غني وكذا يطعم من شامي غني وفقير وندب ان لا ينقصا الصدقة  
عن الثلث اذ للبهات ثلاث اطعام واكل وادخار وهذا الواجبة او  
سنة فلو مندورة حكم الغفر او ندب تركه لذي عيال لو سعة عليهم  
وندا ان يذبح بيده ان احسن والا يامر غيره بالذبح كيلا يجعلها ميتة ويحضر  
فانه يغفر له باول فطرة من دمها كل ذنب وندب ان ينوي بها التقرب  
ويربطها ايا ما نفية اجر عظيم ويحتمل في استسماها وتذبحها طاهرا  
ويكون ان يذبحها كذا في لانه قرينة وليس من اهلها لكن اقيمت بانا بشر ونية  
لانه من اهل الذكاة بخلاف المجوسي يحلها لانه حرم وهاو لا يبيعه لما صح له  
لما لم يباع اجده اضحية فلا اضحية له او بعمله التكواب او حوا وفرد او دلو  
او سفرة او شئ به ما ينتفع به مع بقا به استحسانا لغربال وعجوة ما ذكر لان  
البديل حكم المبدل لا يشترى به ما يستعمله كحل وملح ولحم وشبهه كدرهم  
ومطعم فان بدل اللحم فان الصحيح انه كالحل وقيل لا يبدل اصلا او الجلب  
اي بالحل وشبهه يتصدق به اي بالبديل لان القرية انتقلت الي بديل فيجز القصد  
به كما في البرهان قلت ومفاده صحة البيع مع الكراهة وعنداي يوسف  
باطل لانه كالوقوف كما في المجتبى وفي المحيط لا باس ببيعه بالدرهم ليتصدق  
بها لا لينفقها عليه فلو فضل تصدق بها وفي المنية شري بالدرهم ما يوقف فكله  
قال علي ابن احمد لم يجب عليه التصديق بثمنه استحسننا ان قال ولو دفع  
لفقر بنية الزكاة حسب عن الزكاة وقال صاحب المحيط لا يجب في ظاهر  
الرواية لكن لو دفع لغني ثم دفع اليه بنيةها تحب وتوجب لبنها او جز  
صوفها او حل عليها او ركبها او اجرها تصدق به كما في السراجية وفي الظهيرية

ويتصدق بجلدها



لو عمل الجلبجوابا او اجرة لم يجز وعليه الصدق بالاجرة وافر القهستاني  
ولو ذبح **اضحية** غيره **بغير امره** جاز استحسانا لا ذن دالة وهذا اذا  
ذبحها عن مالها لما في اابل القاعدة الاولى في الاشباه لو شربها بنية الاضحية  
فنجها غيره بلا اذنه فان اخذها بنية بوجه ولم يضمنه اجزائه وان ضمنه لا يجزيه  
وهذا اذا ذبحها عن نفسه فلو عن مالها فلا ضمان عليه ولو غلط **انما لا تقض**  
**كل شاة الاضحية** استحسانا واخذ كل مسلوحة من صلحبه ولا ضمان لان  
كل واحد لا يملك **وحيث ان** لو اكله ثم علم **ان شاة** من كل صاحب قسمة  
لحمه وتصدق وجوبها في البرهان بها ان مضي الايام كافي القهستاني **وهي الضحية**  
**شاة الغصب** اذا ادي بدلها بعد ذبحها خلافا للرؤوف الثالثة ذكره في البرهان  
وفي القهستاني وقيل انما يجوز اذا ادي الضمان في ايام النحر وعن ابي يوسف  
وزفراته لا يبيع **دون شاة الودعة** والعارية والبضاعة والمصارعة  
والرهن والزواج والزوجات والمواكل بالشر او الحفظ لانه ذبح ملك الغير  
يخلو الغصب لانه ملك عند اداء الضمان مستند الى يوم الغصب  
فكانت الضحية واردة على ملك خلاق الودعة فليس بين الهداية  
والكافي تناهي كما ظن فلذا قال **ضمنها** كذا في عامة النسخ وبغارة النقابة  
وضمنها بيمين التثنية اي المعضوب والودعة وهو كذلك بلا خلاف فليحفظ  
وقيل لقم تيشاة الودعة واليه اشار شيخ الاسلام كافي الذخيرة وغيرهما **وع**  
غم يبي استيف ضحاياها جاز يخلو التعلق لصحة تسمية الغنم لا الرقيق  
امر رجلا ببيعها فقال تركت التسمية عند الرقة فتمها ليدلها باحزي الويام  
النحر باقية والا ولا ياكل ولا يتصدق ببيعها على الفقراء اذ الضحية توضع  
يداه مع يد القصاب في الذبح ليعينه سمي كل واحد وجوبا فلو تركها لحددها  
حرمات كافي الحائنة وغيرها والاضحية تفضل للغير افعال اي شاة لا تحل بالتسمية  
مرة بل لا بد ان يسمي عليها مرتين وقد نظرت في هذا الخبر الرمي وقال  
**خذ جوابا** نظما كما تتبعته من فقيه مروية عن فقيه  
هي شاة في ذبحها اشرك اثنان فتكرار الذكر شرط كما ترويه  
**كتاب الكراهية** مناسية ظاهرة ولقبها بابتعا المحرم في الجامع الصغير  
لان غيرها استطرادي ولقبها محرم في الاصل بالاستحسان وسواء الترخي  
وتبعه القدوري وغيره بالخطر والاباحة وبعضهم بالزهد والورع  
وهي لغة ضد الارادة والرضي وشرعا ما كان تركه اولي وهو على نوعين  
كراهية عموم وكراهية تنزيهية نعم ذكر المكر ولا على المذهبين فقال **المكر**  
تحريما الى الحرام وعند محمد **مكر** تحريما حرام وانما لم يمتنع عنه بدليل

قطعي

قطعي كافي الكسبي والبدعة مرادفة للمكر وعند محمد كافي لا يلفظ  
ذكره القهستاني ونقل ان الصحيح المختار قولها فلذا قدمه القهستاني  
كان الاصل فيه حرمة سقطت لغرم البلوى فتزبيد والا فتحرير كقول  
الهريرة ولم الجار والله يعبر في الحل بالاباس وفي الحرمة بكرة او لم يוכל  
وعزاه لعن **القاطع** وفي كسفي النار يترك سنة تنزيه يقال بكرة او يبي  
وسنة رواية لا باسي وبواجب يقال يعيد **قلت** وكتبا في شرح الترتيب  
عن الزيلعي وغيره ان يترك السنة الموكدة يحرم شفاعته النبي صلى الله  
عليه وسلم واما المكروه تنزيهيا فالي الحل الم اقرب اتفاقا كما في البرهان وغيره  
**فصل في الاكل** قدم هذا الفصل لشموله الرجال والنساء منه فرض  
على الانسان للعدا ولو من حرام او ميتة او مال غير وان ضمنه وهو يقدر  
**ما يندفع به الهلاك** عن نفسه اذا لا يقال لينة بدونه وبه يتعبد  
ويجوز على ذلك فان تركه حتى هلك فقد عمى وكذا الشرب وسائر العوز  
وما يدفع الحر والبرد بخلاف التداوي كما ياتي **ومندوب** وهو ما زاد  
ليتمكن من الصلاة الفرض **قايما** بهل الصوم المفروض اذ المومن  
القوي احب وما يعوي على الطاعة طاعة ولذا قال ابو ذر افضل  
الاعمال الصلاة والكل الحيز **ومباح** غير مكروه فيكون حلالا غير حرام  
فان اكل مباح حلال بلا عكسه كما يبيع عند البدان فانه حلال غير مباح  
لانه مكروه كافي القهستاني من خلع الثيابية وهو ما يزداد الى الشيع  
**لزيادة قوة البدن** ولا اجر فيه ولا وزر ويجاسب عليه حسابا بسيما  
لومن حل ما جازنه يجاسب على كل شي الا ثلاثا حرمة تستر عورتك  
وكسرة شدة جوعتك وحجر تقيك من الحر والبرد وجايب ابن  
ادم لقيمان بقتن صلبيه ولا يلام على كفاف **وحرام** وهو الزايد عليه  
لانه اضاعة للمال وامراض للنفس واما ملا ابن ادم وعاشر من  
البطن فان كان ولا بد فثلث للطعام وثلث للشرب وثلث للنفس وطول  
الناس عذابا اكثرهم شيعا وخرج ابن داود ان من جردني بعد الاكل  
واللبس عقره **الا لقصد التقوي** على صوم الغدا وليلا **يستحب** الضيق  
الحاضر والا في فلا باسي باكله فوق الشيع لئلا يكون ممن اساء القرا وهو  
مذموم عقلا وشرعا وكذا لا باسي بالزايد ليتقياه ولو اكل للتمني كره له  
لا لها لوجيبه ولا شيء عن من رزق بطننا عظما حقة وحديث ابن  
ابن بكرة الجبر السمع معناه اذا تغمد شتمني نفسه ولا باسي بالاكل  
للتقي لانه علاج والاكل الزايد من المباحات حرام كافي المحيط ومكروه

مدر ٢  
مطالع  
قالا



كافي المحيط الخائفة ذكره القهستاني ثم نقل عن اشربة الكرواني ان الشيع  
هو اكل طعام غلب علي ظنة انه يفسد معدته وكذا في الشرب انتهى فليحفظ  
**ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادات** والقوة  
فانما تلوع علي وجه لا يضعفها قبيل رياضية ومن امتنع من اكل الميتة حال  
المنعصة او صام ولم ياكل حتى مات اثم لئلا تعلق نفسه كما مر بخلاف ما امتنع  
من التدوي حتى مات اذ لا يتحقق بانته يشفيه ولا باس بالتفكر بانواع  
الغذاء والمتأخر الحسنة والجوار الجميلة وتركة افضل كيلة تنقص درجته  
ويستل تحت قوله تعالى انه يصيب طيبا كرم في حيا نكر الدنيا والتصدق بالفضل  
افضل لكثير المحسنات **واخذ اللون الاطعمة** سوفان منهي الا لقصه  
قوة طاعة او دعوة اضياف قوما بعد قوم كافي القهستاني في المحيط **وكذا امن**  
السرف وضع الخبر على المائدة **الترمي قدر الحاجة** الادعوة اضياف قوما بعد قوم  
حيي يا تو ايل اخره لان فيه فائدة فكل الكرم وسط الخبر او ما استغنى منه الا ان يكون  
غيره يتناول له فلا باس به كما لو اختار رقيق دون رقيق و**صحيح الاصابع** او السكين  
**بالخبر ووضع الملعقة عليه مكره** لان امرنا باكرامة قال عليه السلام اكرموا الخبر فانه  
من بركات السموات والارض وقال عليه الصلاة والسلام ما استوفى قوم بالخبر  
الا بلام الله بالجوع ومن اكرامه ان لا ينظر الطعام الا دام اذ اخضر وان لا يترك لقمة  
سقطت من يده فانه اسراف ايضا **وسنة الاكل البسلة في اوله وللمرء في اخره**  
فان نبي فليقل لبس الله على اوله ولخره فان شكر المعنى اذ ازرق ومن السنة انه  
لا ياكل من وسط القصعة فان البركة تنزل في وسطها وان ياكل من موضع واحد  
لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه الوان الثمينة ياكل من حيث شا لان الوان لكل  
ذلك ورد الآثار قال عليه السلام من اكل قصعة ثم لحسها لقول له القصعة  
اعتنك الله من النار كما اعتقني من الشيطان وفي رواية احمد استغفرت له  
القصعة ومن السنة البدء باليمين والتم بديل فيه شفا من سبعين داء ولعن  
القصعة وكذا الاصابع قبل مسح المنديل **وعلي اليدين قبله** لئلا يفتقر  
ولا يمسح يده بالمنديل لئلا يفتقر **وبعد** لئلا يمسح يده بالمنديل  
اثر الطعام وجا انه بركة الطعام ولا يكره برقيق وهل غسل فم الاكل سنة  
كفيل بيد الجراب لا لكن يكره الجنب قبله بخلاف الحارضي وبسبب استحياء الحما  
في الاختيار في غسل الايدي **بالشباب** وبالصبيان تأخر خائفة **قبله بالشيوخ**  
**بعد** لان الشابة اكثر الاكل والشيوخ اقل وينفق علي نفسه وعياله بلا اسراف  
ولا تقصير ولا يتكلف لهم كل ما يشتهون ولا يمنعونهم جميعه ويتوسط ليكون بيني  
ذلك قواما كما ياتي ولا يستعمل الشيع لقوله عليه السلام في حديث التخيير بل اجوع

يوما

يوما واشبع يوما وله ان يطعم كسرات الصغرت دجاجة وبقران يليقيه  
في نهر او طريق الا لياكله الخمل ولا يجل شرب لبن الا بان الحارة الا هلهة بخلاف  
الحمار الوحشي فانه ولينه حلال **ولا بول الابل ولا للتداوي** عنده على ما  
عرف في الطهارة ولا يجل استعمال انا ذهب او فضة لرجل او امرأة لا طلاق  
الحديث والمراد استعماله ابتداء فيما صنع له بحسب متعارف الناس حتي  
لو نقل الطعام من انا الذهب الي محل مباح او صب المباح او الدهن في كفه  
لا علي راسه ابتداء استعماله لا يكره لا فتفاء ابتداء استعمال منها كاحر  
منه خضرو ومويد الذهب **فصل في الكسب** طلبه من الحلال فريضة  
انا عقيق وبلور ورصاص وزجاج خلا فالشافي قلنا تقاخر الكفار كان  
بالذهب والفضة لا يغيرها **فصل في الكسب** طلبه من الحلال فريضة  
لقوله عليه الصلاة والسلام طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة رواه البيهقي  
في شعبه فانه لا يقيم الفريضة الا به فكان فرضا وكان ادم زراعا وادور رادا  
ونوح نجارا وزكريا نجارا وابراهيم بزارا وكذلك الصديق وابوه وبنينا عري  
الغنم وامرنا بالسقي وقال عليه السلام يقول الله تعالى يا عبيدي حرل بديلك  
اثر لعلك الرزق وتعالى قادر علي خلقك لا من سبب فلا في سبب كادم  
ويخلق من سبب لا في سبب كحي وفي سبب لا من سبب كيعسى ومن سبب  
في سبب كسائر بني ادم فطلبك الولد بالنكاح لا ينبغي كون الخالق هو الله  
فذلك الرزق فدلالة الترمي ان تذكر ويعرض تقدر ما محتاج اليه اقامة  
الفرايض والواجبات ومعرفة الصبي من غيره والحلال من الحرام ويستحب  
ملا محتاجة كتعلم الفقير احكام الزكاة والحج ليعلمها من وجب عليه قال  
عليه الصلاة والسلام من جاء الموت وهو يطلب العلم ليسعي به الاسلام  
فيبيته وبني البيتي درجة واحدة في الجنة وفي رواية البيهقي انه  
يأتي يوم القيمة امي واحد وقال امه واحدة وبتاج الزيادة على ذلك  
للزينة والكمال ويكره لمباهاة العلماء ومارات السفها ويجب علي العالم  
التعليم حتي يفهم المتعلم ولا يجب ان يجيب عن كل ما يسال لو ثمة غيره  
والا لزم **افضل الجهاد** للدين والدنيا وقهر عدو الله ثم **الجملة** لقوله عليه  
الصلاة والسلام التاجر الصدوق مع الكرام البررة وفي رواية الترمذي  
وعنه مع النبي والصديقين والشهداء ثم **الحراثة** واول من فعله ادم وقال  
عليه السلام التاجر يتاجر به وقال اطلبوا الرزق تحت خيايا الارض ومن  
الزرع افضل من الخلق لانه اثم نفعنا قال عليه السلام ما زرع او غرس سلم  
شجرة فتناول منها انسان او اداة او طير الا كانت لصدقة ثم **الصناعة**

في الكسب



لقول عليه السلام ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم ومنه فرض ملاذكرنا  
وهو قدرا لكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه لوجوبها عليه ولا يتوصل اليها  
الا بالكسب ومنه **وهو الزيادة على التواصي** بفقير او يصيل به قريبا  
فانه افضل من الشغل لتعميد لغيره عليه الصلاة والسلام التواصي عيال الله  
في الارض ولجبرهم اليه انفعهم لعياله ومباح **وهو الزيادة للتمتع والتعمير**  
به قال عليه السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح **وهو الحرام وهو الخمر والتفاح**  
**والبطر وان كان من محل** لقوله تعالى اهلهاكم العاكس التباهي بالكثرة حتى زرتهم  
المقابر فيلحق الله عليه وهو غضبان وينفق على نفسه وعياله بلا  
سرف ولا تقتير **وهو متوسط** وكان يفي ذلك خوفا من قدر على الكسب لزمه  
لما بينا وان **يجز عنه لزمه** السؤالين الناس فان كسب مثله قاله عليه السلام  
السؤال اخر كسب العبد فان تركه حتى مات اثم لا القاية بنفسه الى التهلكة  
وقد اخبرنا الله تعالى عن موسى واصله انهما اتيا اهل قرية استطعما  
اهلها وقال عليه السلام لرجل من اصحابه هل عندك شئ ناكله وان **يجز عنه**  
واشتد جوعه يفرض علي من علم به انه يطعمه او يد له عليه من يطعمه صونا  
له عن الهلاك فان امتنعوا لعين ماتا ثموا وبريت منهم دمة الله ونعمة  
رسوله ويكره اعطاسايل المسجد لانه اعانه على ادي الناس حتى قيل هذا  
فليس يكفره سبعون فلما وجا انه ينادي يوم القيمة ليقيم بغيري اليه  
فينقوم سوال المسجد وقيل اذا كان لا يتخطى ثواب الناس لا يمر بين  
يدي المصلي لا يكره وهو المختار في الاختيار واعتمده صاحب البرهان في منته  
مواهب الرحمن فقال ويكره اعطائة الا اذا لم يتخطى المختار خلافا لصنع  
المصنفين ولا يجوز قبول هدية امر الجور لقلية الحرام الا اذا علم ان اكثر  
ماله من حل بان كان صاحب بخلة او زرع فلا باس به اذ لا تخلو الاموال  
من قليل حرام وليس زمانا فان اجتناب الشبهات كذا الكرام طعامهم ولا  
يكو اجارة بيت في السواد ليتخذ بيت نارا وكبيسة او بيعة او يباع فيه الخمر  
عنده وعند غيرها يكره لانه اعانه على المعصية قلنا لجملة منفكة والنسبة  
منقطعة ويكره في المصراجم الظهور شعائر الاسلام فلا يكون من ذلك  
خلافا للسواد وقالوا هذا في سواد الكوفة لقلية اهل المدينة فلذا قال وكذا  
في سواد هامة اهل الاسلام لظهور الشرايع فلا يكون ايضا هو الاصح كما في  
الهداية وغيره **وهو من محل الزمي** خمر باجر طاب له عنده وعند غيرها لا عانة  
وللعن جامها ايضا ولا انفق كذا الجهة كالماء والحشيش حول على محل الموقون  
بقصد المعصية ولا باس بقبول هدية العبد التاجر واجابة وكونه

واستعارة

واستعارة دابة استحسننا بقوله عليه السلام هدية سلمان وبريرة  
وكره قبول السوتة ثوبا والهداية احد التقدسين على اصل القياس لانه  
ليس من اهل التمتع وقبيل في المعاملات فقط الضرورة وهي خمسة  
المعاملات المالكية والمناجحات والمخاصمات والامانات والتزكات  
قول الفرد ولو انني وعبد او فاسقا او كافرا كقوله اي للادام الكافر  
مثلا شرب الخمر من ذبيحة من مسلم او كتابي فيحل ومن موسى فيحرم  
لان كلامه وقع الجار عن الشرا وهو من المعاملات والحل والخوة فيشحن  
فلا يمتنع القبول بل يحل لو اخبر ان حرام او حلال لا يقبل قوله لانه صار تصديقا  
كذا في البرهان وغيره وبه اضطر ما توهمه الزيلعي من عموم قول الكندي بقول  
قول انكافري في الحل والحرمة وقبيل قول العبد والامة والصبي في الهدية  
ولو بنفسه الامة لان الهدايا تبعت على يد هولا عاده حتى لو قال بالامة  
يقضي على اي اليك هدية وسعة ما خذها والاذن بالخارة وبه جاز  
الدار ومثله دفعا للحرج قلنا وقيد ذلك في السراج بما اذا غلب على  
صدقهم فلو اكبر ايمانك لا يقبل كما لو استوى الامران الوجهان كما في  
الكشف وغيره وهذا حيث لا منازع له فلوله لا ينبغي قبول قوله كره الغرسان  
معزما للمحيط بشرط العذر في الديانات وهي التي بين العبد والرب  
فهي عواحق الله وهي على قسمين عبادات خمسة صلاة وزكاة وحج وصوم  
وجهاد ومن اجور خمسة مزجوة مثل فني واخذ مال وهتك ستور ثم عرض  
وخلع بيضة كالحبر عن نجاسة الماء وحل الطعم وحرمة اذ الم يكن فيه  
زوال الملك والاخبار عن هلال رمضان وكافتا ورواية الحديث والسراج  
ذكره الزاهد فينبغي ان اخبرها مسلم عدل بلا منازع ولو انني وعبد لان اكثر  
ملزم بيازم فيها العمل المسلم ولا حرج لقلية بالنسبة للمعاملات ويقضي المحرم  
في الفاسق والمستور ايضا فانه كالفاسق على الصحيح لا يمتنع بخبر حتى يظهر  
عدالتهم ثم يعمل المحرم بالغالب ربه فان ظن صدقة منك وعمل به والا  
لا ولو اراق اي صب الماشيم عند غلبة صدقة وتوصا وتيمم عند غلبة  
كذبه كان احوط ومع العوالة اسقط احتمال الكذب فلا معنى للاصطلاح  
بالاراقة اما القدر فيحرم ظن فيؤكد بالاراقة ولو بالبرائة كذبه توضا  
ولا يمتنع كترج كذبه بالخبر كافي الهداية وفي الجوهرية وتيمم بعد الوضوء  
احوط ولو اخبر عدل بطهارته وعبد بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة  
وتصير الغلبة في اوان طاهرة ومجسدة وكية وميتة فان الاقل طاهر  
تخري وبالعكس والسوال الا المغطش وفي الثياب يتحرر مطلقا ولو رجع



في قلبه صدق الكفر فارتد احب والصبي والمعصية كالمخاف في اهل الاهل ان يفتعل  
تأمله في الكفر وفيه من قال انه واحد كعلمنا الزم المعالي لهما ما واحد فلو اخذ من كل  
مذهب مباح ما راسقا عاما فيجب في المذهب الصلاة اي اعتقاد كون حقا  
وصوابا فلما قال متناجنا ان مذهب اصواب يحتمل الخطا ومذهب غير باطل  
يحتمل الصواب كما في المصنف وقره القهستاني في **فصل في اللبس** ونحوه لكسوة  
منها فرض وهو ما يستلزم العورة ويدفع الحر والبر ذكرا لثقل خذوا زينةكم عند  
الاختياح لرفع الحر والبر بالكسوة فصار نظير الطعام والشراب فكان لا يكون  
من القطن او الكتان والصوف على رفاق السفه بان يكون دليلا لنصف  
ساقه وكما لو كان اصابعه وفه قدر شبر في الشق بين القميص والقميص  
اذ خيل الامور واسطها والنهي عن الشهرة وهو ما كان في نهاية النفاسة او  
المناسة **ومستحب** وهو الزايد لاخذ الزينة واظهار نعمة الله تعالى  
قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده **ومباح**  
وهو الثوب الجميل للزينة في الاعياد والجمع وجماع الناس في جميع الاوقات  
لانه وخلا ورعا في حفظ المحتاجين فالعز من اولي مكره وهو اللبس  
للتكبر لما بينا ولعله عليه السلام للمقداد كراشيب واللبس من غير خيلة وسحب  
الابيض وكذا الاسود لا يستحبان العباس ودخل عليه السلام مكة وعلي راسه  
عمامة سوداء لبس الحضرة كما في الشيعة ويكره تحريم الرجال الاحمر **والصغير**  
وقيل تنزع او قيل يستحب احيا نا ولا يلبس سائر الالوان ويكره كل لبس خلاف  
السنة والسنة ارجحها في العمامة بيني لتقية قد رشح هكذا فله عليه  
السلام وقيل في وسط الظهر وقيل في موضع الجلود في الاراد تجديد لغيرها  
لغرضها كما انها لا يلتصقها على الارض دفعة واحدة هكذا نقل عنه وعنه  
علم الصلاة والسلام **وحمل للنساء لبس الحرير ولا يحمل الرجال وان لم يتصل**  
بجلده على المذهب وقيل اذا لم يتصل به يكره عنده الا قدر اربع اصابع  
كما هي في العرض دون الطول ذكره القهستاني وغيره فاد البرجندي عت  
القنية الى اصابع الساق وهي قد اصابع عمر ذلك قدر شبر ناد قال  
في التنوير مصنومة وقيل منشورة ثم ظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو  
في عمامة كما بسط في القنية وفيها عمامة طرزها قدر اربع اصابع  
من ابريسم من اصابع عمر رضي الله عنه ذلك قس في شبر ناير خص فيه  
وفي المحتجب العلم في العمامة في موضعين او اكثر يجمع وقيل لا ولا يلبس  
بها قدر ثلاث اصابع من قصب فضة وتكره من ذهب وقيل لا العلم  
اي في عرض الثوب فلو في طوله كرمه فلا لا تطلق المصنوع بقا الهداية

مطلب اللبس

والراجح

والراجح وتماه فيما علقته على التنوير وكذا الثوب المنسوج بذهب كل الوقد  
الاربع اصابع والا ولا يلبس بكثرة ديباج للرجال وتكره التكة منه وكذا  
القنطرة وان كانت تحت العمامة والكيس الذي يجعله كما في التنوير زدت  
في شرحه انه لا يلبس بعروة القميص وزره من الحرير ويشد حمار اسود منه  
على عينه الرامدة او الناظرة الى الثلج ولا يلبس الرجل **بشعر** تحت راسه  
وجنبه **واقر** اشهد الغوم عليه وكذا تعليق الحرير والاستار على الجدر والابواب  
عنده **خلافا** لهم ما سبق لها اخذ اكثر المتأخرين كما في القهستاني عن الكرماني وهو  
الصحيح كما في البرهان قلنا انتهى ورد في اللبس وهذا دون فلا يحجب  
وعليه المنون والشرح فليحفظ وفيه إشارة الى انه لا يكره الاستناد الى  
وسادة من ديباج وهو منقش من الحرير وكذا وضع ملالة الحرير حرم الصبي  
وكذا الجلوس على بساط الحرير والصلاة على سجادة من الابريسم لان الحرمان  
هو اللبس اما الاشتغال بسائر الوجوه فليس بحرام كما في صلاة الجواهر  
واقره القهستاني وغيره **قلت** ومنه على حكم ما اكثر السوال عنه بنذ  
السبعة فليحفظ زاد البرجندي وحض النوس والافتقار الى الذكر  
لان استعمال الخاف من الابريسم لا يجوز لانه لو لبس كما في القنية ولا  
باسس اي يحل للرجل بلا كراهة اجماعا في الحرب وغيره ان لبس **سواء**  
بالفتح اي ما من الثوب بالعمامة تان وقار ابريسم بكمس فكون فكون  
وهو كان السبي عزي او مغرب وهو في الاصل اسم للطيخ **والحمة** بالضم ما دخل  
بين السدا بالفارسية بافة وبود **غيره** سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا للحرير  
كالقطن والكتان والصوف والخز فان الاعتبار لاحد الوصفين وقيل  
لا يلبس الا اذا غلب الخلة على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط واقره  
القهستاني وغيره ككت في الشربك لينة عن البرهان انه يكره ما سده ظاهر  
كالعناقي وقيل لا يكره وكفه في الاختيار ونقله البرجندي عن المصنف **قلت**  
وتد علمت ما هو الصحيح وعليه تعليل الهداية وعمامة المصبرات وحمل القناع  
افني اكثر المتأخرين كما في المحتجب فليحفظ ثم ان الخزانة في زمانهم من ورجوات  
البحر واما الآن في الحرير هو حرام فليحفظ **وعلمه** اي عمامة ابريسم  
غيره **لا يلبس الا في الحرب** بالاجماع لو صفيقا يحصل به انفا العدو ولو  
رقيقا فحرام بالاجماع لعدم القاية ويكره لبس حاله فيها عنده **خلافا**  
لهم قلنا انتهى عام والضرورة منه فعماما ملحوظا فاستويا في غير جني  
لو كان الثوب رقيقا لم يجز بالاجماع كما في الاختيار وعن محمد ابا نسر الجندي  
اذا ما لبس الحرب بلبس الحرير وان لم يحضره العدو في البرجندي من  
المنصورة وقال الشيعة رخص الموكلا لحد ونحن لا نأخذ بهذا انتهى



فالمحفظ قلت ولم ار ما روي في الجمة بابرسيم وغيره والظاهر اعتبار الغالب  
وتمايه فيما علمته على التفسير في الاشياء فاعادة اذا اجتمع لخال  
والحرام الحقة بمسلة الاواني ورجح في جعل لو حرر النعمة مساويا او اقل  
لوازيده ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة لا جعل للرجال الحرمة بزيهم  
دونها لا استعمال الحائض منها على هيئة خاتم الرجل فلو لم يرض ان فالتحرر لم  
لكونه من ذهب فانه حرام عند العامة والاد استعمل المنطقه سطفا منها  
بكره ليم ونفع الطاقيل ان كبر الكره كالوكان الكل او اكثر ذكره في الظاهرية وحلية  
السيف وقيل له من الفضة قيد للكل ويكره ذلك من الذهب عند البعض وهذا  
ان حلت من الفضة والذهب والا فلا باس به عند الكل لان الطلاق استهلك  
وهذا اذا لم يرد به الترتيب ولذا فلو نال بالاستعمال تنبيه وكذا العجبر قد يروى  
مسار الذهب في ثقب الفضة لانه تابع كالعالم وكذا كذا الثوب بذهب  
او فضة وجعل ابو يوسف كالاناء المفضى فيكره عنده مطلقا والا  
شبه السن بالفضة لا يجوز شدة بالذهب خلا فاما او يتخذ انفا منها اتفاقا  
لضرورة منتفجة خلا السن ولا يتختم رجل ولا امرأة بحجر اصلا سوى ما ياتي  
ولا صفر ولا حديد ولا غيرها الا بالفضة وقيل يباح التحتم بالحجر الشيب  
باليا او الفا او الهم وقيل ان ليس يحج فلا باس به وهو الاصح ويستثنى منه العقيق  
وهو الاصح ذكره العمري وغيره لقوله عليه السلام من تحتم بالعقيق لم يزل في  
بركة وسرور ذكره الزاهد وغيره ومن الناس من اوج التحتم بالذهب  
والحديد والحجر ذكره القهستاني معزيا للقرناني قلت ولكن لا يقول عليه  
فتنه وكره التحتم افضل لغير ذي سكة حاجة كالمقولي والسلطان  
والعاصي ويسق يقدر مثقال فضة كفضة لو فضة او ياقوت او نحو  
مخضرم البهي وقيل البهي الا انه اشعار الرافض فيجب التحتم  
كذا نقله البرجندي في الرهن عن كنف البزدوي فلم يحفظ  
قلت وفي الخلاصة واما قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا في جميعكم  
فلان في الابتداء صار شعار الرافضة انتهى ولا شعور لنا بهذا الشعار  
في هذه الامصار فتبع امر المختار او ثبت الخيار كما جزم به بعض اخبار  
ينقشه اسمه او اسم الله او نبي الله صلى الله عليه وسلم في كفه او يمينه اذا دخل الخلا او  
استنجي لا ينقش ثماثل انسان او طير او هوام ولا محمد رسول الله  
لان نقش خاتم عليه السلام وكان ثلاثة اسطر كل حكم سطر ونقش  
خاتم في اي بكر الصديق نعم القادر الله وعمر كفي بالموت واعطاء الثمن  
لنصبي او لثمنه وعلي الملك لله وخاتم الترخيفه قل الخير  
والا فاسكت وابي يوسف من علم يرايه فقد ندم ومحمد من صبر فظفر  
ذكره

ذكره في البستان ويجوز لا كراهة على المرأة الرجل الاكل والشرب والادمان  
والنوشي من انا مفضض اي من ين بالفضة وفي حكم المذهب المضى الى التزني  
بالذهب والمشدود بالفضة اي القريض منها ذكره القهستاني والحلو سر على  
سري او كوسي مفضض وكذا السكنى والركاب والجمام والمجبرة والمجهر والمكحلة  
واطراف المرأة وغيرها بشرط انقام وضع الفضة والذهب بالغير اليد  
وغيره من الاعضاء فلا يشرب ولا ياحد ولا يحبس الا على هذا الوجه  
ذكره القهستاني ونحوه في الدرر والغرر لكن في الشرب لا لانه ان القول  
بحرمه نلفقه بالمد ضعيف لقول المتوفى وغيره ينتقده الفم وقيل بالغم  
واليد في الاخذ فلم يحفظ فلو فعل الطعام من انا الذهب الى موضع اخر  
اوصب الماء او الدهن في كفه لم يستعمله لا باس به كما في الدرر والمجهر  
وفي القهستاني في فلو ادخل يده فيها واخرج من شفا فلا باس به كما في  
المحيط فينبغي ان يحل لكل الخوان اي من الذهب والفضة تاخر خاتمة وعنه  
انه يكره كما في الخلاصة ويستثنى استعمال البيضة والحوشن منها في الحرب  
لانه ضرورة واستعمل يابا في اتخاذ الاواني منها التحمل ومن غيرها  
مطلقا لما اسجد يد وزجاج وعقيق وغيرها ائنة مثلا فلا يكره عندنا  
خلا فالشافي نعم في المفيد والشرعة يكره الاكل في نحاس وصفر وفي  
الاختصار الخنزير افضل قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ اواني بنته  
خنزير ازاره الله الكبر ويكره عند ابي حنيفة لان استعمال الخنزير كالاكل  
قلنا اذا كره تابع ولا اعتبار للتابع فصارت كعدم الثوب ومما زاد الذهب  
وعن محمد روايتان والصحيح الاول وهذا اذا تميز بالاذابة والا فلا  
باس به بالاجماع لما مر ان الطلاق مستهلك فصارت كعدم ويكره لباس  
صبي ذهب او حرير اليا لا يعتاد الا لا يلبس على المجلس لانه مضاف اليه  
واعلم ان ما حرم لبسه او شربه حرام الباسه واشربه يكره شرع الوهبانية متى  
ثبت كراهة لبس خاتم مثلا ثبت كراهة بيعها وصيفها كما في الاغانة  
على ما لا يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز انتهى وفي القهستاني في بحث وصح  
بيع السرقين فلم يحفظ ويكره حمل خرقة الحرق او الخياط او الوضوء في الزور  
بقية بلله ان التكمير وان الحاجة فلا يكره وهو الصحيح نظيره الاتكا والتربع  
ان تكبر اكبره والا لا كما في الكافي وغيره والرتن لا باس به وهو حيط يربط بامع  
او خاتم للتذكير لما روي انه عليه السلام امر بعض اصحابه بذلك ولاه ليس  
بعيش لما فيه من الغرض الصحيح وهذا التذكير ذكره في الهداية وعمره اراء الاكمل  
والحاصل ان كل ما حصل فعل يجبر كره وما فعل الحاجة فلا قال الشاعر  
يا ادم ان تكن حاجاتنا في نفوسنا فليس بمغن عنك فقد الرنا يمش



مطلب في النظر ونحوه

**فصل في النظر ونحوه** وبيان العورات من الرجال والنساء ويجرم النظر الى العورة المبينة في كتاب الصلاة الا عند الضرورة كالطبيب والقاتل للفلام ولما قضى للامة والقابلة والحاقن ولا يجوز هو ولا قد رافرة اذ الضرورة تقدر بقدرها ويدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف العينة والتبكار في حال الاختتان ليس بضرر ولا اذالكبير يحسن نفسه او يتزوج او يشترع امة ولذا قالوا ينبغي ان يعلم امرأة تدانيه لان نظر الجنب احق وكان ابو حنيفة يرى لصاحب الحمام ان ينظر للصورة ولذا قيل يا باحة كشف الخدين في الحمام ويكره في ملائ من الناس وعنى ابن مقبل بان يطلى عورة غيره بالثور لا كالحصان وبغض بصره وجان غمر فحده فوق ازاركشيف والا لا احوط تركه وامامس ما تحت الازار على ما عباد الجبهة في الحمام فحرام ذكره الرازي وانه القهستاني في **ينظر الرجل من الرجل المحاسن في العورة** وقد بينت في الصلاة والعورة في الركبة اخف فيستر على كاشفها برفق ثم الغنى وكاشف بعث ولا يوجب لانه ليس بعورة عند اصحاب الطواهر ثم السوءة فيوجب كاشفها ان لم يجمع عليه ثم الاول فيفكر الرجل لئلا يتوه ان الثاني عين الاول وكذا الكلام فيما بعد وفيما شاعرا بان لا يابى بالنظر الى الامرد الصبي الوجه وكذا الخلق واذ اقام يوم النكاح كما في التجهيز وذكر الرازي انه لو نظر الى عورة غيره باءة لم ياتم واقرة القهستاني في ذلك وفيه نظر ظاهر ثم رأت لفظة نظر الى عورة غيره وهي غير بادية لم ياتم فانهم **ونظر المرأة ولو امة او كافرة ذكره القهستاني** لكن فيه في الثور والمسلمة ثم قال في الذمية كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة وعزاة في الشرح لشرح الرازي فلم يفظ فانه مهم من المرأة ومن الرجل الاجنبي الى ما ينظر الرجل من الرجل وقيل كالرجل المحرمه والاول اصح وهذا ان امت الشهوة والافلا وما جاز ينظر جازمه كما ياتي وينظر الرجل الى جميع بدن زوجته حتى فوجها والاولى تركه كنظره الى عورة نفسه لانه يورث النسيان ومن شمائل الصديق انه لم ينظر الى عورته قط وقال عليه السلام اذا اتى احدكم اهله فليستتر ما استطاع ولا يجرد ان تجرد العير ذكره في الاختيار وغيره **وامتد الى رجل له وطيرها** اما المجوسية والكنازية والمنكوحه للغير ونحوها فكان اجنبية لكن يشك بالمفضلة اذ يحل النظر الى الوطي ومن محارمه نساء اوصا او مصاهرة نكاح وكذا يسفاح في الاصح ومن امة غيره ولو كانت امة او مدبرة ونحوها الى الوجه والراس والصدر والساق والعضد والساعد ونحوها وعند ابن مقبل ينظر من امة الغير ما سوى السرة الى الركبة كما في المحيط

ولا يابى

ولا يابى عنه وهذا كله بشرط ان الشهوة منه ما لو من قعره عليه فقد قصر في النظر لمنهوا والمس لها ولها ولذا قال السلف اللوطيون صان صنف ينظرون وصنف يصالحون وصنف يعملون ومفاد ان لو علم منه الشهوة او ظن او شك حرم النظر وغيره ذكره القهستاني وغيره ولا ينظر الى البطن والخصر مع ما بينهما من كوا الحشيني والعرجيني والاليتيني والركبيني وان من الشهوة واصله قوله تعالى ولا يبدى ريشتهن الا لمقولاتهن الانية فتلك مواضعها لا هذه فافهم ولا الى **الحرة الاجنبية** ولو كافرة الا الى الوجه وهذا في زمانهم واما في زماننا فنع من الشابة في ايمان الولو الحية ان مكروه ولو بشهوة فحرام كما في نادرا في الفتاوى والكفيت تغليب اي لكف القدم والذراع في رواية المنفصل كالمفصل فالانظره قبل الانفصال لا ينظره بعده ولو بعد الموت كطهارة حرمة وعظم دراعها وساقها وقائمة طفر رجلها بدون يد هاتخلق الامة وهذا ان الشهوة يجرم نظره لملايتها بشهوة كما يجرم نظره لثيابها الرقيقة التي تصغر الحاج المشرع نعم لا يابى بان يتكلم مع المرأة والامة بما لا يحتاج اليه كما في صيد المسبوط ذكره القهستاني **قلت** تكفي في الشربلية عن الجوهرة لم تشبهها ورد مسلامها الوعوز والا فلا استهي فليحفظ لعل اللفظ لا يزيد فلا ترفع نسخة اخرى ولا يامنها فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء عليها اولها الا عند التحمل على الاصح ان يوجد من لا يشتهى ذكره شيخ الاسلام **الحاكم عند الحكم** للضرورة معترضا وكما الشهادة على الزنا ومفاد ان لا يبلغ ان يقصد الشبهة بل يجرى بالحكم وادام الشهاداة وتكملها وان تحملها لا يصح بدون النظر ولو شهد شاهدان انها فلا بد كما في العمادية وذكر في الكنية اذا سمع صورتها واخبرت به نسائهمها وثق بذلك كان له ان يشهد به وهو المختار ولا يجوز من ذلك وان امره لانه اغلظ من النظر فلذا يثبت به حرمة المصلحة وقد مناجوا رسل الرجل ما ينظر اليه من الرجل والحرم فقط فلا يحل من وجه اجنبية او كافر وان امن وهذا اذا كانت شابة ويجوز ان يجوز الاشتباه وهو شيخ يومن على نفسه وعليها كصغيرة لا تشتهى ومفاد ان الخلوة كالنظر لكن في الاشياء الخلوة بالاجنبية حرام الاملازمة مدبونة هربت او عوزا شوفا او محاربا والمحرمة بادة الا لاغت رصاعا والصرة الشابة ويجوز النظر والنس هو حق الشهوة لا عند اداة الشراء للضرورة او الشكاح عملا بالنسبة لا قضا الشهوة **قلت** قد اختلف في المس للشرع الشهوة منه المناحرين وبجوز في الاختيار والحاشية والمبتغى وعزاه في الهداية وغيره المشايخه واما المس مع الشهوة للشكاح فلم ار من اجازة بل جعلوه كالحاكم لا يمس وان امن فليحفظ وليجوز كلام المصنف والعبد مع سيدته كالا جنبي وقيل كالحرم وبما قال ابن ابي ومالك ويحل بلاء



اذن بالاجماع ولا يسافرنها بالاجماع كالحلاصة وغيرها **والجواب**  
**والخصي** والغلام اذا بلغ حد الشهوة والجنس المتزوي بزمن او المشبه  
 بهن فقله فكل ما كان في امتناع النظر ومفادته منع مما لطفه هو لا  
 ومن جوزه في كونه تجزئة او ديانته كما في الكبر **ويكره** اي يحرم  
 للرجل ان يقبل الرجل اي يخذ او يده او شيئا منه وكذا تقبيل المرأة لنفسها  
 اخذها عنه لقائه وداع وهذا النوع شهوة فلو لم يجره جاز بالاجماع  
 كما في الحقايق او **يعاينه** اي يجعل كل منهما يده في عنق الاخر في ازار  
 سا زما بين السرقة والركبة **بلا فنيص** فلو يقبض او جينة او غيره **ويكره**  
 بالاجماع وهو الصحيح وهذا النوع شهوة فلو لم يكره جاز كما في  
 الكافي **وعند ابي يوسف لا يكره** ذلك في ازار **قلت** ويمكن التوفيق  
 بما مر منه **برو لا يكره** بالمصافحة للمسلم بل هي سنة قديمة متوارثة  
 قال عليه السلام من صاح اخاه المسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه وهي  
 الصافحة محبة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فاخذ الاصابع ليس  
 بمصافحة بخلاف الروافض والسنة ان تكون بثلثي يديه وقبض  
 حائل من ثوب او غير وعند الفقهاء السلام وان ياخذ الايمان فان  
 فيه عرق يثبت المحبة كزاجا في الحديث ذكره القهستاني وغيره **قلت**  
 وفي الشريفة الاولى التعجب بين يد وبخوة لا بلاسي لا شرف المصافحة  
 انتهى وقولهم انه بدعة اي مباحة حنة كما افاده النووي في اذكاره  
 وغيره في بخوة وعليه يحمل ما نقله عن شارح الجمع من انها بعد الفجر والعصر  
 ليس بشئ تؤيقا بينهما والى الموقف وتقبيل يدي العالم **والسلطات**  
**العلل** وقيل سنة كما في المحبى لان الصحابة اطراف النبي صلى الله عليه  
 وسلم وتقبيل الراس جود ولا رخصة فيه لغيرها اي فيكره هو المختار  
 وقيل ان تعظيم اسلامه وكرامته حازن وان لئلا الدنيا كره لتقبيل  
 يد نفسه او يد صاحبه عند اللقاء وتقبيل الارض بين يدي  
 العظماء والفاعل والراعي به اثنان اثم الكبر كوعلى وجه التحية  
 ولو على وجه العبادة او التعظيم كغير كما يكره بالسجدة مطلقا  
 على ما في الظهور **فائدة** قال الفقيه في البستان الغلبة حنة محبة  
 للمؤمنين على البدو رحمة لولده على الحد وشفقة لوالديه على الراس  
 ومودة لاحبيه على الجبهة وشهوة لامرأته او امرته على الفم زاد في  
 المنية وقبلة الدنيا للحجر الاسود وكذا المصحف وقد قبله عمر  
 وعثمان كل عذاه وقيل بدعة **قلت** واختلف في تقبيل الركن الباقى  
 فقيل سنة وقيل بدعة واما تقبيل الجوز خمر الشافعية كابن قاسم في حاشيته  
 على

علي شرح المنهاج لابن حبيب في بحث الولية انه بدعة مباحة وقيل  
 حسنة وقالوا بغيره دوسه لا بوسه انتهى وقواعدنا لا تنبأ فليراجع  
 روح فيراد على السنة ستة ايضا بدعة مباحة او حسنة او سنة للعالم  
 وعادل ومكره لغيرهما على المختار وحرام للارض تحية وكفرها تعظيما  
 كما مر لانه يشبه عبادة الوثن فصارتا لسجدة وفي الاختيار لو اكره ان  
 يسجد للملك الا افضل ان لا يسجد لانه كفر وفي المحبى الامام السلام في  
 الخروج كالسجود والاختنا مكره واما القيام تعظيما للتقار في انزل الوضوء  
 ولو لم يكن لا يقام له او في المسجد فلا كراهة على ما ذكره الزاهد في خلافا  
 لما في الكنى للعباد الا القاري في حلال قرآنه الا اذا اجاز علم منه  
 او استاده الذي علم القرآن او العلم او ابوه او امه ولا يجوز صامه لغيرهم  
 وان كان الحاي من الاصله والاشرف كما في مجمع الفتاوى والمنطوق في  
 مشكل الآثار القيام لغيره غير مكره لعينه انما المكره محبة القيام لمن  
 يقام له فان قام من لا يعلم له لا يكره وكان ابو القاسم الحلبي يقوم للاغنياء  
 لا للفقراء وعامة في الشريفة ليد وغيرها كشرح الوهبانية عند قوله  
 ومن قام اجلا لا لشخص في غير ذلك وفي غير هذا العلم يقرر  
**ويكره الرجل ما عمنه عند الجرح** بل لا بد من الاغنياء زوجة الابلا دن  
 للمعروف في الامنة وقيل يجوز به وبند نفسه والزمان وكذا الواسطة  
 قبل تحلقه وقيل يكره وعامة في الخلاصة **ولا تعرض** الا مراد بالفت  
 على البيع في ازار واحد يستمر ما بين السرقة والركبة كما مر ان ظهرها بخوة  
 عورة **تنبيه** قد مر ان الذميتا للرجل ولا يجوز للرجل مصافحة  
 الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الغرض كالحمل او التنوير  
 فيما علقته عليه **فصل في الاستبراء** بخوة يقال استبرأ الجارية  
 اي طلب براءة رحمها من الحمل وهو واجب لو انكره كفر عند بعضهم  
 للاجماع على وجوبه كما انكر المعروفين من الصحابة وعامة العلماء انه  
 لا يكره لبثونه بجبر الواحد كما في النظم وسيله حدوث الملك وعلته  
 ارادة الوطى وشرطه حقيقة الشغل كما في الحمل او توهجه كما في الحمل  
 وحكم يعرف براءة الرحم وحكمه صيانة المياة المحترمة لكنها لا تصالح  
 موجبة الحكم لتأخرها عنه بخلاف السب لسبقه فاد الحكم عليه  
 وان علم عدم الوطى في بعض الصور الابنية كما ذكره بقوله من ملك انتقام  
 امه بنوع من انواع الملك **بشر** او اوارث او غيره كما ياتي وقيل بالاستمتاع  
 يخرج بشر الزوجة وحدث الملك عود الابنة ونحوها مما ياتي

مدخل في الاستبراء



يحرم عليه وطئها وكذا دوا عيها في الاصل لاحتمال وقوعها في غير ملكه بظهور  
 حبل حتى تستمر الحيضة كما ملة بعد القبض ولا عبرة بحيضه واقعة  
 في اثنا سبب الملك كما ياتي **فمن ينجس فلو شري مستحاضة لا يعلم**  
 حيضها يدعيها في اول الشهر عشرة ايام ذكره البرجندي والقهستاني  
 ويشترط ان يام بعد القبض في غيرها وهي صغيرة وايضا كافي القهستاني  
 زاد في الملح بتعالل الدرر والغرز ومنقطعة ولو حاضت فيه بطل الاثر  
 بالايام القدرة على الاصل **قلت** فقوله في مرتفعة الحيض لا باس **ثلاثة**  
 اشهر وتعليل الباقي بقوله لانها عدة الاسباب والصغيرة اسهل لا يخفى ما فيه  
 فتنبه وكذا ينافيه قوله **وعند محمد** باربع اشهر وعشر الاخر والصواب ان  
 الكلام فيمن ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الطهر وهي من حيض  
 وقد اختلف فيها على ثمانية اقوال تعلم من القهستاني وغيره احوطها اشتنان  
 وارتفعها ما ذكره بقوله وفي رواية اخرى عن محمد بنصفها اي شهرين  
 وخمسة ايام وعليه الفتوى كما في الكافي وغيره لانها صلحت للتعرف في النكاح  
 ففي ملك اليميني وهو دون اولي فلم يفظ **قلت** ثم رايك في نسخة  
 متى صحى لا باس بالغني وهو الصواب فتنبه ثم اعلم ان منقطعة الحيض  
 هي التي بلغت بالنسب لم تحضر قط وهذه حكمها الصغيرة اتفاقا واما منقطعة  
 للحيض فهي من حاضت ولو مرة ثم ارتفع حيضها وامتد طهرها ولا ياتي  
 ممتد الطهر وفيها الخلاف وقد طعن هذا على الثوبلاي **فتنبه وفي**  
**الحامل بوضعه** بعد القبض ولو من زنا فان وضعت قبل القبض استبرأ  
 بعد النفاس خلافا لابي يوسف كما في الطهوية وغيرها واصل ذلك وحديث  
 سيبا او طاسه الا لا توطأ الحامل حتى تضعن ولا الحامل حتى يستبرأ  
 بحيطه وهو علم اذا تحلوا النسيان المبكر وكحوها فلم يخص بالحكمة  
 لعدم اطرادها فيما ذكره بقوله ولو كانت بكر او مقترنة من امرأة او مال  
 طفل او من يحرم عليه وطئها الاطلاق ما روينا وعن ابي يوسف اذا تيقن بفراغ  
 رحمها من ملة البائع لم يستبرأ بعد ذلك عليه كما في السراخية وغيرها  
 ويستحب الاستبرأ للبائع ولا يجب عليه لقيام ملكه ولا ياتي فيه  
 ملكها فيها ولا التي قبل القبض او قبل الاجارة في بيع الفضولي او قبل  
 القبض في البيع الفاسد على الظاهر وكذا الولاد اذا السبب حدوث  
 الملك والبدن الحكم لا يسبق السبب وتكفي حيضة وجدت بعد القبض  
 وهي محبوسة فاسلمت كما لو كانتا ثم عجزت ويجب الاستبرأ عند تلك  
 نصيب شرعية وان حاضت عندها مرارا لم يلزم لا يجب اجماعا عند  
 هود

عوة الالبقة ورد المغصوبة والمستأجرة وفك الرهونة لعدم حدوث  
 الملك ولا فكه الحيلة لا سقا طر عند ابي يوسف خلافا لمحمد واخذ الفتوى بالاول  
 رخصة لا هزيمة ان علم المشتري عدم الوطئ من المالك الاول طهرها وان وطئ  
 في صبيها واخذ بالثاني ان احتمل الوطئ والحيلة ان لم يكن تحت اي المشتري  
 حرة او اربع امان يتزوجها ويغضها ويخل بها ثم يشترطها بشرط القبض الحلواني  
 والنحول المرعيا في ولم يشترطها السرخسي واختاره القهستاني تبعا لصدر الشريعة  
 وان كان تحت حرة لم يجوز لان نكحها الحيلة ان يزوجه البائع رجلا يثق به ليس  
 تحت حرة قبل البيع او تزوجه المشتري بعد البيع قبل القبض من بعد ما ينظلمها  
 ثم يقضيها ثم يطلق الزوج الامه بلا دخول بعد الشراء ان كان البائع والقبض ان  
 النكح المشتري فيسقط الاستبراء ولو خاف ان لا يطلق فالحيلة ان يجعل امرها بيد  
 المشتري في التطليقتين يطلقها متى شاء واسهل الحيل ان يكاتبها بعد الشراء  
 ثم يقضيها فيفسخ برباطها كما في الشربلة ليتبين المواهب **قلت** وفي الملح  
 عن البحر بحثا انه بعد الشراء والقبض كذلك فيحتاج الى الفرق بين الكتابة  
 والنكاح بعد القبض ثم ذكر بحثا فراجع متاملا نعم ما في الملح عن النهاية انما  
 متى خرجت من يده دون ملكه ثم غلبت اليه فلا استبراء كابتعة رجعت وامكاتبها  
 ثم عجزت بوريه فتدبر خلافا لما في الشربلة في قهر من ملكه **امتنع** لا يجتمع  
 نكاحا لا اختيق فلو طئ احداهما فقط دون الاخرى ودوا عيها لان محمد بن طي  
 لا بوطئ الموطوءة فان وطئها او في نسخة ان ولا معنى له فعل بها شيئا من  
 الدواعي لشهوة كقبلة وممسح جرم عليه وطئ كل منهما ودوا عيها حتى يخرج احدهما  
 عليه ولو بغير فعله كاستيلا كفار عليها اعتق ولو بعضها وكما يمتنع ونكاح  
 صحيح فمؤخذ على الاخرى كالتسوية ان لا يسكنها حتى تحض حيضة على الحرمة  
 بالاختار عن الملك **قلت** وهذا الصنف انواع الاستبرأ المستحب ومنها اذا  
 راي امراته او امته تزويجا لم يجز فلو جلت لا يضع حتى تضع الحمل ومنها اذا  
 زوي باخت امراته او بعفتها او خالها او بنت اخيها او اختها بلا مشبهة  
 فان الافضل ان لا يطأ امراته حتى تستبرأ المزنينة فلو زوي بها بشهوة  
 عليها العدة فلا يطأ امراته حتى تنقضي عدة المزنينة ومنها اذا راي امراته  
 تزويجا ثم تزوجه بالافضل ان يستبرأ وهذا عدة واما عند محمد فلا يطأ الا بعد  
 الاستبراء وكذا الحواب فمن تزوج امه الغيرة او مدبرته او ام ولد  
 قبل الفتق وكذا المولاها كما في القهستاني عن النظم فلم يوجب **فصل**  
 في البيع وغيره ويكره ويطل ذكره القهستاني **قلت** فلو اخذ من  
 مقابلة بقوله وجازت مخلوطه في الصحيح فانه يمتنع عدم جواز بيع الخالص

مطلب في البيع



الان يراد بالحوار الحلو وقد اختلف التصحيح في الخالصه فصيح الريلوي والمعني  
 حوار الانتفاع بالخالصه فبصر ويظهر **بيع العذرة** بفتح فسكون الفاظ  
 ربيع الانسان **خالصه** وكذا بيع كل ما انفصل عن الادمي كشعر وظفر لا  
 جزاء في ولد او حيد فنه كما في الخمر تاشي وغيره **وجاز لو مخلوطه** بترا ب  
 او رما دغلب عليها لثا قيده في التوزيع تبعاً للحاكم في غيره وفي البرجندني  
 عن الخزانة ببيع ربيع الادمي باطل الا اذا غلبه تراب واطلقه المصنفين  
 تبعاً للهداية وغيرهما فاما ان يخلط على الروابيتي او على الرخصة الاستحسان  
 والمطلق **قلت** لكن في زيادة العنا في المطلق يجوز على اطلاق الا اذا قام  
 دليل التعبد بها او دلالة فله حفظه فان **البيع** ضروري ذكره القهستاني  
 قاله لا بد ان يحمل اليها التراب وخو دونه العكس لان حمل الجنس ممتنع  
 نعم لو تعللها بنية تطهير السكك جاز ثم يخلط بتراب ولو نقل بنية  
 يحرم كما في النية فثبت **وجاز** عندنا بالكرهه خلافاً للامة الثلاثة **بيع**  
**السرقين** بالكره معرب سركتي بالفتح الروث وفي الشربلية والبرجندني  
 انه ربيع ما سوي الانسان لا يتفع به لا سكتنا الربيع من غير نكح واحد  
 من السلف وان كان نجسا وكذا بيع ما انفصل عن غير الادمي كما في الغائب  
 ويكره بيع طين الاكل و خام الحديد والصفر وخو كما في القنية ذكره القهستاني  
 والانتفاع **كالبيع** في الحكم **قلت** فليحفظ هذا فانهم وقد منا اتفاقاً  
 مع كونه ليس خام مثلاً كرهه ببعده وضيعة انتهى وعليه فتعكس موجبة  
 كلية متاملة فاني اراه وكنت في شرح التنوير ان ما قامت المعصية  
 بعينه يكره ببيعة تحرمها والانتفاع بها **والاي جارية مع اخر سبيها**  
 اذ وهبها اليه او تهرق قاله ولا يخاص بها واشترتها منه ووطئها لقول الواحد في العائلات  
 بشرط تميزه لعدالته وان لم يجرد واليد بولكاته مثلاً فان عرفها الفريشها  
 حتى يعلم وكالته مثلاً فان عرفها والا جاز ولو واليد فاسقاً لان اليد  
 دليل الملك ذكره المعني وغيره واعلم انه يجوز بيع بنا ببيت مكة فنفى  
 الشفعة فيها كما مر ويكره بيع ارضها واجارها عند الاحكام خلافاً لما قولها  
 رواية الحسن عن الامام لان الناس يتبايعون في ارضها ودورها في سائر  
 الامصار من غير انكار وهو من اقوى الحجج **قلت** اي فيجوز بيع ارضها بالكرهه  
 كما هو رواية الحسن وهي احسن بل لا يفتي في كافي المنع عن المعني عبارة البرهان  
 ومواهب الرحمن لا يكره ابو يوسف بيع ارضها لسانها وهو رواية عنهما  
 وبه يعمل انتهى لمخصاً اما الجارة ارضها فخر خوا بكرهتها في غير ذكر

خلاف

اذ وهبها اليه او تهرق  
 بها على ووقع  
 فرق بين صدق  
 وهل له ثوابها  
 منه مع مستند

خلافاً ومن غير ذكر وجه الفرق بينهما وامره سهل وظاهر صنيع المصنف  
 ترجيح النسوية بينهما كما لا يخفى فثبت **ويكره الاحتكار** هو لغة احتباس الشيء  
 انتظار الغلاية والاسم المحركة بالضم والسكون كما في العامية وشعاً اشتراء  
 طعام ونحوه وجبته الي الغلاية يعني يوماً لقوله عليه السلام من احتكر على  
 المسلمين ارضيوني يوماً صر به الله بالجدام والا فلا في وفي رواية فقد يركب  
 من الله ويرى الله منه وفي لغته فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين  
 لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً **الصوف** الفعل والعذر الغرض شرباً لئلا  
 عن الحاكم وغيره وقيل شهر وقيل اكثر وهذا التعديل للمعاقبة في الدنيا  
 بنحو البيع والنفق لا للاثم لمصوله وان قلت المذمومة فاقوت  
 يتي ترصيه لغزته **المقسط** والعياذ بالله في **اقوات الادمين** اي ما يقوم  
 به يد لهم من الرزق ولو دحنا وتينا لا عسلا وسمناً واليهام ولو  
 بنا وقتنا ببلد وما في حكمه كرساق وقريه **يضر الاحتكار** يا هلكه به  
 يعني بان كان صغيراً فلو لم يضر لكره لانه حابس ملكه من غير اضرار  
 بغيره ومثله قلبي للجب ان لم يلبس شعر البلد فان لبس كره ضرر بالبلد  
 او لا وعنه **ابي يوسف في كل ما يضر بالعامه** ولو ذهبها او فضة او ثوباً  
 او غيره فابول يفسد اعتبر حقيقة الضرر وابو حنيفة الضرر المهور  
 والاصل قوله عليه السلام الممنكر ملعون اي مبعود عن درية  
 الابوار ولا يراد المعني الثاني للضن وهو الاضرار عن جهة الله  
 تعالى لانه لا يكون الا في حق الكفار اذ العبد لا يخرج عن الايمان  
 بارتكاب الكبيرة كما في الكرماني واقره القهستاني والارفع **الف**  
**الحاكم** الامام او القاضي حال **المحتكر** امره ببيع ما يفضل عن حاجته  
 على اعتبار السعة في ذلك بمثل القيمة او لغني يسير ومنها على الاحتكار  
 فان باع فيها وان امتنع عزرة وبيع عليه بالاتفاق على الصحيح كما في المنع  
**قلت** فاجابه الامام دفعا للضرر العام كالحجر على الطبيب الجاهل وكما في  
 حال الخمصة ولا احتكار مكروه في غلة ارضه بلا خلاف اذ لم يتعلق  
 بها حق العامة ثم صرح بما اشار اليه فقال **ولا فيما جلبه من غلة بلد اخر**  
 ولو قريبا منه وهذا عندنا وعند ابي يوسف يكره لوجود الضرر  
 وكذا عن محمد ان كان يجلب الى مصر عادة وهو المختار لتعلق  
 حق العامة به بخلاف عكسه وقد اخبرني الهداية قول محمد بدليله  
 فليحفظ والحاصل ان القارة في الطعام غير محجوزة وقيد مسكين  
 كراهته بقصد القلا والام هو محمود ويجوز بيع **العصر** من يتخذ

احتكاره  
 ع



خبر اليمن من ذي قون من مسكنه بالانفاق لانه لعانة على المعصية ومفادته انه  
لعمري يعلم ذلك لم يكن بلا خلاف وان بيع العيب والكره منه لم يكن بلا خلاف  
كما في المحيط كتر في بيع الغرارة ان بيع العيب على الخلاق ذكره القهستاني  
واعلم انه لو باع مسلم خرا او في دينه من ثمنها كره تحريرا الرب الذي اخذ  
وان كان المديون ذميا لا يكره لان بيعه باطلا فالتحرير حرام بخلافه ويكره  
التسعي لقوله عليه السلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض البسط  
الرزاق الا اذا تعد راياب الطعام وغيره على الناس في القيمة القوتين  
تعد يا فاحش يا من يبيع بضعف ما اشتري ولا ياسبى به مشورة اهل الرأي  
وقال مالك على الوالي التسعير عام الغلاء ولو سعه فباع الخوف لم يحل للمشرك  
لقوله عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه قلت  
وحيلته ان يقول يعني بما يحب ولو اسطلموا على سعر الخبز والتمر وزان  
فانصار رجع اشمري بالنقصان في الخبز والتمر لشهرة سعره عادة بخلاف  
التمر كما في المخ واما ان التسعي في القوتين لا غير لا غير وبيع العتاق  
والنساء وغيرهما كنه اذا بقي ارباب غير القوتين وطلموا على العادة  
فسعروا عليهم لئلا يبنوا على ما قال ابو يوسف يعني حقيقة الضرر فتعبر  
ويجوز شر ما لا يد للطفل منه وبيعه لاحيه وعمره وامه وملتقطات  
هرو في حجره دفعا للضرر عنه وتوجره امه فقط وكذا ملتقطه على الاصاح  
مطلبا في مشرق قات

مطلبا في مشرق قات

الرجوع

الرجوع الى شيخ وجعله على ذلك جعله فان اذا شرط لمن موله الصواب  
مع ولو لكل على صاحبه لا كما في الدرر وغيرها وليمة الفرس سنة قديمة  
وفيهما متوبة عظيمة وفي الحديث اولم ولو بشاة ومن دعي لوليمة قلوب  
فان لم يجب انم ولو صايبا اجاب ودعا فلو مضى ولم يكمل التمس وجفا فزلا  
يرفع منها شيئا فلا يقضى سائلا الا باذن صاحبها مرجحا او دالة وان علم  
المدعون فيها الهوا او غنا لا يجب مطلقا سوا كان من يفتدي به او لا وان لم يعلم  
حيي حضرة فان قدر على المنع فعل ولا يقدر فان كان معتقده به او كان اللهو  
على المائدة لا يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلتقعد بعد الذكري مع  
القوة الظالمين والا يكره مقتدي به ولا الهوى على المائدة ولم يعلم به قبل حضوره  
كما علم مما مر من ان مقتدي به لا يلزمه اجابة الدعوى اذا كان هناك مبتدئا على  
ان حق الدعوى انما يلزم بعد الحضور لا قبله ذكره ابن الكمال متعقبا  
لصدر الشريعة تنبهر قال الامام ابتليت به مرة فصيرت فهو محرم على ما قبل  
ان يصير مقتدي واعلم انه قد دل قوله ابتليت على حرمة كل الملاءمة كانت  
الا ابتلا انما يكون بالمحرم كذا قالوا ومنه كلام اذا ابتلا فتعمل في غيره ولو بشاة  
ومنه الحديث من ابتلى بالقضاء ثم الصبر على الحرام الاجابة المسنونة تمنع  
فالظاهر انه جلس مقرضا منكرا غير مستمع ولا يكون مبتدئا بحرام ذكره البا  
تأني وفي المقام كلام والكلام على ثلاثة اقسام منه ما يوجب كالتسبيع  
ونحوه وهو ظاهر وقديما به في بعض الاحوال كما اذا جعل في مجلس القسوق  
وهو يعلم ما فيه من الاستهزاء والمخالفة الموجبة كافي مسئلة التاجر  
والحارس وان قصده فيه الاعتبار والانتكار ليشغلوا عما هم فيه فحسن  
وكذا في السوق بنيت التيقظ بل هو افضل منه وحد الحديث كره الله  
في الغافلين كالمجاهد في سبيل الله ويكره تحريما فعلة للتاجر عند دفع مسئلة  
وكذا الفقهاء ونحوه لانه ينبغي شتما بخلاف العاري والواعظ والعالم  
لانه لغرض الدين لا الدنيا فافتقارها ويكره الترجيع بقراءة القرأت  
وكذا الاذان والاسماع آية بالالحان قال مشايخنا التالي والاسماع  
اثمان وعن المرعيني من قال للمثل هذا العاري اجسنت فقد كفر  
ذكره القهستاني وقيل لا ياسبى به الحديث رتبوا اصواتكم وعن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قرأت القرآن والجنابة  
والزحف والكر كراهة فأنك به عند الفخا الذي يسمونه وجد وحمية  
فانه مكروه ولا اصل له في الدين زاد في الجواهر وما يفعل من تصوفة  
زماننا حرام لا يجوز القصد للجلوس اليه ومن قبلهم لم يفعل كذلك



وما نقل انه عليه السلام انه سمع الشرايع يدعي بالحق الغنا ويجوز حله  
على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث نوحه عليه السلام  
لم يسمع وكافة التصاريح يسمع فحوت فقال انه خير من الغيبة فقليل  
له هيئات بل زلة السماع شرف كذا وكذا سنة يغتاب الناس وقال  
السري شرط الواحد في رغبته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر  
فيه بوجع ومفاده ان التغني للناس وتنفيد كلامها ممنوع وقيل  
لنفسه كدفع الوحشة او ليستفيد نظم القوافي لا يكره كما في العرس والولية  
للاعلان وكان نظري كتب الاشعار بلا تحريك اللسان وقيل يحرم النظر  
مكرره وفي المضمرات من اباح الشعر كان فاسقا وهو كبرية في جميع الاديان  
وتماه في القهستاني غير انه عرفنا بان ترديد الصوت بالاحكام  
في الشعر مع انضمام التصفيق المناسب لها قال فان فقدت من هذا  
الثلاثة لم يحقق الغنى انتهى وقد تعقب بان تعريفه هكذا لم يعرف  
في كنهه فندبر **وذكر الامام القران عند القبر** لانه لم يبع عنه في ذلك شي عن  
النبي صلى الله عليه وسلم **وجوزها محمدا** وباحذ للفتوى على ما مر مرارا  
منها في باب الحج عن النبي منه مالا اجر فيه ولا وزر عوقم **واقعد من المباحات**  
**وقيل لا يكتب عليه** والامم ان يكتب ذكره النيسابوري في تفسيره ويكتبه  
كتاب المسيات ونحو يوم القيمة ذكره الدمشقي في تفسيره فليحفظ **ومنه**  
**ما يات به كالدب والغيبة والميمنة والشبهة** لم يسمها نقلا وعقلا **والكذب**  
**حرام الا في الحرب المجرعة وفي الصلح بين الاثنيين وفي ارضاء الاهل وفي**  
**دفع الظالم عن الظلم والمعاد التقرير لان عينا الكذب حرام قال المجيب**  
**وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون وفي الوصاية** **.....**  
**والتصريح جاز الكذب** او دفع ظالم نواهل ليرضي والقتال ليظفر به  
**ويكره التقرير به الاحاطة** كما مر وكقولك لرجل كل فيقول اكلت  
بغني امي فلا باس به لصدقه في قصده وقيل يكره ذلك لانه ظاهر  
**ولا غيبة لظالم** يؤذي الناس بقوله وفعله لقوله عليه السلام اذكر القلم  
بما فيه لكي يحذره الناس ولا اثم في السعي به الى السلطان لانه لا يجر لان  
النهي عن المنكر **ولا غيبة المعلوم** فلما عتاب **اهل قرية فليس بجيبلة**  
لان المراد به هو ارضاء القادق **قلت** فيباح غيبة مجرور وظالم  
ومنتظا هو بقبيل ولصاحبه وللسواد اعتقاد بخبره منه ولشكوى  
ظلامه له كما في شرح الوصاية منه **ولود** ذكر منسوي احب على  
وجه الاهتمام غيبة ان يذكر على وجه الغضب برب السبب  
وكا

وكا يكون بالقول تكون بالفعل ولو باشارة وغز عين وتماه فيما علمته  
على التوقي **ويحرم اللعاب والعبث واللهو** فالثلاثة بمعنى كما  
نقله القهستاني **والزود** ويقال له الزود شير وشير اسم ملك وضع له التزود  
وقيل وضعه شاور بن ازد شير ثاني ملوك الساسانية وهو كبرية بالاجماع  
**والشطرنج** بالكرم مغرب شدرنج وهو لعبة بالاجماع عندنا وكذا بالاحكام  
عندنا فعية ذكره القهستاني في نعم ذكر الباقي ان قول المصنف ويحرم منظر  
فيه فتنبه **والاربعة عشر** هو لعب يتعمده اليهود **وكل** هو لقوله  
عليه السلام كل لعب ابن ادم حرام الا ثلاثة ملاعبة الرجل اهله وبنا  
ابيه لغربه ومناضلة لغوسه والاملاق شامل لنفس الفعل واسماه  
بالفعل كرقص المصوفة والسحرية والتصفيف وضرب الاوتار في الصبح  
والهوق ونحوها فكلها مكرهة لانها زي الكفار وكذلك ضرب النوبة  
للتفاخر فلو ضرب للتعبية فلا باس به كما اذا ضرب في ثلاثة اوقات  
لتذكر ثلاث نغنيات من الصور لمناسبة بينهم ما فبعد العصر للاشارة  
الى فحة الفرع وبعد العشاء الى نغمة الموت وبعد نصف الليل الى نغمة  
البعث كذا في الملاعب للامام البردوي وينبغي ان يكون بوق الحمام  
ويجوز ضرب النوبة وعن الحسن لا باس بالدق في العرس ليشتهر  
وفي السراجية هذا اذا لم يكن له جلال ولا يضرب مع هيئة النظر  
وفي القصة انه حرام عند اكثر المشايخ وما ورد من ضرب الدق في  
العرس فكناية عن الاعلان وفي الحديث لا تحضر الملايكة شيئا  
من الملاهي سوى النصال والرهان الى الرمي والمسابقة ويكره  
من الداعظ القا الكرم وضرب الرجل على المنبر والقيام والقعود  
والنزول منه والطعود عليه في وسط الكلام كما في حبر العسكوي  
ولو اراد مقتل الحسين ذكر سائر الصحابة ليلا يشابهه اروافض كما في  
العون ذكره القهستاني ويكره استخدام **الحصيان** تحريما للشرع عند طه  
حضرة الادبي بخلاف خصا غير له لو منفعة والا فحرام خصا القهستاني على ما قال  
شيخ الاسلام ووصل الشعر لشعر ادبي ولو شعرها لقوله عليه السلام  
لعن الله الواسلة والمستوصلة اي التي يقصده لغيرها الواسلة المستوصلة  
والواسلة والمستوصلة والنامصة والمنهصة وقوله في الدعاء **اسلك**  
**بمعقده** بتقديم العبي العزيم **عز شكك** خلافا لابي يوسف فعنه لا ياب  
به وبه اخذ ابو الليث رحمه الله لا شر والاحوط الامتناع لكونه خبر الواحد  
فيما يجان في القطعي وكره قوله **اسلكك بحق انبيائك** واو ليا بك **وسلكك**



او جعل البيت اذ لا حق للخلق على الخلق ولو قال لا حق للخلق الله او بالله  
ان تفعل كذا لا يكونه ذلك وان كان الاول فلهذا **ولا بأس** ما يكره  
فلم يحفظ وفي الخلاصة لا يقول الحق لبيك بل يقول بوجه نبيك  
وفي نسخة لا ينبغي ولم يذكر الكراهة اسماء الملائكة **حرام** لقوله  
عليه السلام استماع صوت الملائكة معصية والمكوس عليه باسطق والتدب  
بها لغزاي بالنعمة كما سطر البرازي او تغليظ الذنوب كما في الاختيار  
او الاستحلال كما في النهاية ويكره **تغيير المصحف ونقطة** **لا بأس** فانه حسن  
ومشى في التنوير والكتير على عدم الكراهة مطلقا وتامة فيما علقته على التنوير  
**ولا بأس** بتجنيده ما فيه من تعظيمه كما في نقشي المسجد **ولا بأس** بدخول  
الذي المسجد الحرام وغيره مطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه الشافعي  
واحد في المسجد الحرام والمراد بعدم قربانهم في الآية قربانهم للطواف او بشارة  
المسلمين بفتح كلمة **قلت** ولا تنسى ما مر في فضل الخزيه ولا بأس بعبادة  
بالاجماع كعبادة الفاسق على الاصح وفي عبادته المحبوبون **ولا بأس**  
بأخصاء كذا في النسخ **قلت** واللغة الجديدة خصاله يحفظ البهائم الا  
الغرس على ما مر وانما الحبر على الخيل والاحسن على الغرس لان الخيل  
اسم جنس يعم الذكور ومقادة انه لا يصح عكسه وقد صح ذكره القسما  
**ولا بأس** بالحقنة للتداوي **للرجال والنساء** ولا جناح على من تداوى اذا  
كان يرى ان الشافي هو الله تعالى دون الدوا لقوله عليه السلام عباد  
الله تداووا فان الله لم يضع داء الا وضع له شفا او دوا الا دوا واحد  
قال يا رسول الله وما هو قال الهرم رواه الترمذي وصححه لا يجوز تحريم  
الحزب ونحوها الحديث البخاري ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرمت عليكم **قلت**  
وفي النزاهة ان معناه الحديث لغو الحولة عند العلم بالشفا دل عليه  
جواز اساعة النعمة بالحزب وجواز شربه لانه الغطش انتهى  
وجوزة في النهاية تحريم اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفا ولم يجب مباحا  
يقوم مقامه وافر في المنع وغيرها **قلت** وقبحنا في الطهارة والرضاع  
ان المذهب حله فنهى ولا بأس برزق القاضي كفاية من بيت المال  
لوحلا لا يجمع بحق والام يحل لان مال الغير فيجب رده كره وهذا هو الاصل  
ومعاقبة فلو يجرى لان القضا طاعة فلم تحبسها براطاعات كذا قالوا  
**قلت** واذا كان طاعة فلهذا يجرى فيه كلام المتأخرين لم اراه فليحرم **ولا بأس**  
بسفر الامم وام الولد المكاتبه وللبيضة بالاحرم هذا في زمانهم اما في  
زماننا فلا لغلبة الفساد وبه يفتي والمصلحة بها قيل مباح وقيل لا وبه  
يفتي

يفتي لما ذكرنا ويكره جعل الرأية اي الفل في عتق العبد لانه عقوبة  
اهل النار وهذا في زمانهم وفي زماننا لا بأس به لغلبة الادب خصوصا  
في السودان وهو المختار كما في المنع عن شرح المجمع للشيخ لا يكره تقييده  
بالخلافة فانه سنة المسلمين في المتقين ويكره ان يقرض بقا لا يحار  
وغيره براد **رها** الحرف ان يهلك لو كان في يده مثلا لياخذ به ما يحتاج  
اليه بحسب ما به **الي ان يستقر** لانه قرض جوفعا وينبغي ان  
يودعه ثم ياخذ فلا تركة لانه لو هلك لا يضمن كما لا يضمن بتركه كذا  
لو تقرر ذلك يبينها قبل الاخر انهم اقرضه ثم التخصيص اقرضه غير ظاهر  
اذا البيع كذلك فاسد والتصحيح ان يبيع من الخبز خاتمة بمقدار  
الخبز المذكور ووصفه حتى يصير يتاقي الذمة وسيل الخاتم ثم اشتراه  
منها اراد ان يدفع اليه من خواله ونحوه كما في الخزانة ذكره القهستاني  
**والسنة** **تقليم الاظفار** لا المجاهدة في دار الحرب فيستحق له توفير شاربه  
واطفاره وشفق **الابط** وخلق **العانة** والشارب وقيل حلقه  
بدعة **وقصة** بان يوازي طرف الشفة العليا **حسن** وان ينظف  
بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة ثم في كل خمسة عشر  
يوما وكره تركه ورا الاربعين وبدا في تقليم اليد بمسحة اليمنى  
ويحتم بايهاموها والرجل بخنصر اليمنى ويحتم اليسرى كما في القهستاني  
عن المسعودية وتامة فيما علقته على التنوير ومنه ما في الوهبانية  
وقد قيل خلق في كل جمعة **الحب** وبعض الجواريج  
**ولا بأس** بدخول الحمام وبناءه للرجال والنساء اذا اثار وغضب  
بصره لتوازي المسلمين ذلك في غير تكبر وقد تقدم ويستحب اتخاذ  
الاوعية لنقل الماء الى البيوت لتزويدهن عن الخروج فيلزم الزوج ذلك  
كسائر حاجاتها كما في الاختيار وكذا في الحرف **فضل** لعدم السرف  
وفي الحديث من اتخذ او ابني بيتا خرفا رآه الملائكة **ولا بأس**  
بستر حيطان البيت باللبود لانه فيه منفعة ويكره للرئيسة  
وكذا ابكره ارضا السقر على البيت لانه نوع تكبر وفيه رنية انتهى **قلت**  
وقدم في فصل اللبس الخلاف في ذلك واد الذي الغرايض واختار ان  
يتنعم بمنظر حسن وجوار جميلة فلا بأس به فانه عليه السلام سري  
بما ربه مع ما كان عنده من الحرير والاصل فيه قوله تعالى قل من حرم زينة  
الله التي اخرج لعباده الآية والقناعة بما في الكفاية عن حمة وصرف  
الباقى الى ما ينفع في الضرورة اولى لانه رخصة وما عند الله خير وايضا



وقد جاء في الحديث ان نزولاً قدما بعد يوم القيمة حتى يسأل عن اربع عن عمره  
 فيما افناه وعن شبابه فيما ابلاه وعن ماله من اين اكتسبه وفيما صرفه وعن  
 علمه ماذا عمل فيه فلذا قالوا يجب التمسك بخصال منها التمسك بالزراعة عن اربكاه  
 الفواشي ما ظهر منها وما بطن والمحافظة على اداة الغرايض في اوقاتها  
 بولجياتها تامة كما مر بها والتمسك عن السحت ونحوه والتمسك عن ظلم كل  
 مسلم او معاهد وما وسع علينا فلا نضيفه على انفسنا وانما ههنا  
 من قبلنا بالتشديد شدة واعلم انفسهم فتشدد الله عليهم وتعامه في الاختيار  
 وما علقته على تنوير الابصار ومنه ان صلة الرحم واجبة ولو بالسلا  
**كتاب احياء الموات** مناسبتة ظاهرة والاحياء لغة جعل الشيء  
 حيا اي ذا قوة حساسة او نامية وعرفا التصرف في ارض موات ولو بسقي  
 او كراب والموت بفتح الميم وضربا للغة ارض لا مالك لها وشربا ما ذكره  
 بقوله هي ارض لا ينتفع بها ولو اكثر ما بها سوا كانت عارية او قديرة  
 خرابها لانها خربت في عهد عاد او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك  
 معني مسلم او ذي فلو مملوكة فليست بموات بل لما لكها اوليت المالك وعند  
 محمد ان ملكة في الاسلام لا تكون مواتا ويشترط عندنا في يوسق كونها  
 بعيدة عن العلم اي المهور بحيث لو صبح من اقصاه باعلا صوته  
 لا يسمع فيها وانما سمع فليس بموات وعند محمد ان لا ينتفع بها اهل  
 العامة ولو قربة منه من هذا الحكم على البعد عند الثاني وهو المختار  
 كما في المختار وغيره ولذا قدم المصنف وعلى الاستغناء عند محمد وب  
 يغني كما في زكاة الكبري وهو ظاهر الرواية ذكره القهستاني  
 ومن احيائها اذن الامام ولو ذميا ملكها اي ملك رتبة موضع  
 احبها دون غيره وعن ابي يوسف ان اكثر من النصف كان احيا  
 للجميع وبل اذنه لا يملكها عنده خلافا لهما والاول المختار فان تاقى  
 فان تكرر منه وقد تم تخريره قرر ذلك في اول كتابه وكذا صنع المصنف  
 وكذا هو الحكم مسلما ولو ذميا بشرط الاذن اتفاقا ولو مستامنا فملكه  
 اصلا اتفاقا كما في النظم ولا يجوز احيا ما قرب من العامر بل يمتنع  
 مربي اهل القرية ومطرح الحصاد هل تعلق حقهم به فلم يكن مواتا  
 وكذا لو كان مختطبا لهم ولا احيا ما عدل عنه الغرات ونحوها لا يحتمل  
 عوده اليه فان لم يحتمل احيا لانه كالموات اذ لم يكن حيا العامر ومن  
 حجار ارضان يعلمها بعلامة من اجرا وغيره ثلاث سنين ولم يعرفها  
 اي يحبسها اخذت منه ودفعت الي غيره لانه يتجر وليس باحيا حتى لو

مطلب احياء الموات

احياها

احياها غيره قبل ثلاث سنين ملكها لكنه يكره كالسوم على سبيل غيره والتقدير  
 بالثلاث ما روي عن عمر بن الخطاب عنه قايه قال ليس للمختار بعد ثلاث  
 سنين حقا اما لو حوطها او سبها او كرمها او شقها لكانت اوقافا حقا يورثها  
 او يذرها كان احيا لانه كالبناء والزروع لا يورث ملكه بغيرها بعد الاحيا  
 في الاصح ولو احياها بغير احاطة الاحيا بجواربها الاربع من اربعة نقر ملكي  
 التقاطت يعني طريقا الاول في الارض الرابعة لتعينها لتطرح في التوزيع  
 ومن حفر بئر في ارض موات في قهر الامام فله حريمها انما بان الامام اتفاقا  
 وكذا ان كان بغير اذن عند الحاكم وحريم بئر العطن وهي التي يخرج الماشي  
 باليد والعطن خارج الاصل البير اربعون ذراعا من كل جانب من الحواش  
 الاربعه عوا الصبح احتراز عما قيل عشرة من كل جانب وكذا الناضح وهي التي يخرج  
 الماشي بالبعير وعندنا حريم الناضح ستون وعن محمد مقلدا ما يمد لملك  
 اليه ولو اكثر من سبعين ويقتضي بقاء ارض حنيفة كما في التهمة وتعامه فيما  
 علقته على التوزيع وحريم العين خمسمائة ذراع من كل جانب في الاصح كما مر  
 وقيل هذا في ارضهم لصلابتها وفي ارضنا رطابة فيراد كما في الهداية  
 وغيرها ويمنع تحريم من الحفر وغيره في حريمه لانه ملكه لا فيما وراء  
 فان حفر احد فيه ضمن النقصان اي التفاوت قبل الحفر وبعد يكسبه  
 اي يردمه بنفسه تبرعا كالمال وهو جدار غيره كان لصاحبه ان يولخذه  
 بغيره لا بسنك الجدار هو الطمخ وان حفر الثاني بالاذن فيما وراء  
 فلا ضمان لعدم تعديده وله الحريم فيما سوى الحريم الاول لسبقه ولو  
 حفر فيه اربعة على المتعاقب فطريقه في الرابع كما مر وللغناء هي مجرى الماء  
 تحت الارض حريم بقدر ما يصلحها اي يحتاج اليه لا لافاقا الطين ونحوه  
 هي كالبيوت وان ظهر ما وهما في كالعين اجماعا في حكاية الاجماع وفوضه  
 في الاختيار لراي الامام اي لو باذنه الا فلا شيء له ذكره قاضي خان ولا حريم لنهر في ارض  
 غير الانجحة وعندنا في يوسف وعليه الفتوى كما في القهستاني عن الكرماني والبرجندي  
 كل جانب عند ابي يوسف وعليه الفتوى كما في القهستاني عن الكرماني والبرجندي  
 عن النوازل ويقد رخصه كالحواش عند محمد وهو الارفق بالناس  
 كما في الهداية وفي شرح المجمع عن المصنف قال المحققون للنهر حريم بقدر ما يحتاج  
 اليه بالاتفاق وفيه عن الكفاية الاحتلان في نهر كبير لا يحتاج لغيره في كل جانب  
 اما الانهار الصغار التي يحتاج لكرمها في كل حين فلها حريم بالاتفاق  
 وتعامه في القهستاني وما علقته على التوزيع في المسألة بيمين النهر والارض  
 وليست في يد احد فهي لصاحب الارض عند الامام فلا يقرس فيها صاحب

وكيل او حريم لها ما لم يظن  
 ماؤها متنا



النهر والينقي عليه باطنه ولا يجوز قبل له المرور للضرورة والظالطين  
ما لم ينجس وهو الصحيح كما في الكافي وغيره وقد بينا عن المحققين انه لا يفتق  
وعند ههنا المسألة كريب الارض النهر فله ذلك قال القتيبي او جعفر  
احذيقق الامام في الفرس ويقول ما في القائل الطن كذا في الهداية  
ومن غرس شجرة في ارض موات فله حرمتها حتى اذا رعى من كل جانب  
يمنع غيره من الفرس فيه كذا في الحديث فابعد ليس الامام  
ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنهم المعادن الظاهرة كعسل الملح والكحل  
والقار والنقط والابا والي لم تملك بالاستنباط والسعي ولو فعلوا لقطع  
وغیره سواء وتمامه فيما علقه على التنوير **فصل في الشرب** بالكرشم  
المصدر من لغة الماء المشروب واليه اشار بقوله هو النصب من الماء  
الحار والراكد المحبوس او الجراد وشرا نوعان الانتفاع بالما سبقا للزلا  
او الدواب وانما خالف دابة وذكر المعنى اللغوي ون الشرعي لبلد  
ينهم انه يراد في هذا المقام ذكره القهستاني وغيره لكن مسقى الدواب  
داخل في الشفة كما قال المصنف والشرب شرب بني آدم واليه ياتي استعمال  
الماء للعطش والطح والوضوء والغسل وخوضها والبرهية ما لا يطوق له وذلك  
لما في صوته من الابهام لكن خص النصارى بما بعد السباع والطيور كما في المفردات فالشرب  
بالضم او النون مصدر من حد علم النهار العظام كالغزاة وحيلة وسبحون  
ويجحون والنيل في مملوكة لاحد لان قهر المايين قهر غيره فلا يكون محمرا  
والملك بالاصراز وكل واحد من الناس من احق الشفة والوضوء ونصب  
الرجي وكرمي حفرة في الارض انما يعز بالعامه لان الانتفاع بالمباح انما  
يجوز اذا لم يعز باحد كالانتفاع بالهدية والشمس والقمر وفي الانهار المملوكة  
والخوض الكجوي والبئر والقناة لكل حق الشفة الحديث احمد  
المسلمون شركا في ثلاث في الكلا والنار وان لم يخفى التحريم لكثرة الموانع  
او كثرة الاتيان على جميع المآفان خيف ذلك فله المنع لتحقيق الضرر ولذا  
لا يفتق ارضه او شجرة الابادان كما مر وسقى شجر وخضر في داره بالجار  
والحائبة خلافا لما في البرجندي عن المنصور به انه خلاف ظاهر الرواية  
ولا يفتق به وما اخر من الما يجب بالما المملوكة الحائبة وكوز وخوخ  
لا يجوز الا برض صلح به وله بيعه ملكه باعراة وانما اثر الاحراز  
ليفيد ان لو ملكه لوم البئر ولم يبعد من راسها لم يملك ذلك الماعنه  
التي يفتق اذا احراز جعل الشيء في موضع حصين وان لو اعترف الماء

مطلوب في الشرب

ما لم يملك ولا يفتق  
لنفسه ونفس الثياب  
في متنا

من حوض

من حوض الحمام باناء الحمامي فانه يبقى على ملك الحامي لكنه احق به من  
غيره كما في المسئلة وغيرها لو كان البئر والحوض او العين او النهر  
في ملك واحد فله منع من يريد ان يشفه من الدجور في ملكه  
ان وجد ما غيره بغيره فان لم يجد غيره لزمه ان يجر البئر اما او  
يملكه من الحقول لياخذ الماء بشرط ان لا يفسد صفة قبل هذا لو احتقر في  
ملكه فلو في موات لم يمنعه لبقا الشركة كما في المنع وغيره فان لم يفعل  
ومنعه وخيف العطش قول بالسلاح لا شرع رضي الله عنه وفي  
المحرز في الاوان يقاتل بغير سلاح وهذا الوجه فضل عن حاجته  
والا تركه على ملك ما ملكه كما في الطعام حال المحصنة وقيل في البئر  
وخوها الاولي ان يقاتله بغير سلاح لانها تركه حصصه فكان  
لا تعز به **فصل في كوي الانهار** العظام اي تغزى بها من بيت  
المال وكذا اصلاح مسانده فان لم يكن فيه شيء فعلى العامة المطيقين  
وتنقنهم على الاغنيا الغني المطيقين وكري ما ملك على ربابه لا  
على الشفة ويجوز من آبي على الصحيح الا في الخاص اذا امتنع الكل  
لم يجز والاعنه بعض المتأخرين وموتة عليهم من اعلاه عنده  
واذا اجازوا ارض رجل سقطت موته عنه وليس له سقى ارضه  
ما لم يفرغ شركاره نفيالا اختصاصه وقيل له ذلك لانها الكري فحقه  
وعندهما هي المونة هي المونة عليهم جميعا من اوله الى اخره  
بخصصه الشرب ويقتي بقوله كما في التتمه وفيما سقا ربابه لو  
كان رم في وسط ارضه لم يبر الا في الجا ورضه عن ارضه وهذا في  
النهر الخاص واما في العام فقد بر اذا بلغوا من نهر قريتهم ذكره القهستاني  
والبرجندي وتصح دعوى الشرب مع انه مجزول معدوم بلا ارض  
استقسانا ومن كان له نهر بجري في ارضه غيره فاراد برب الارض  
منع الا هو فليس له ذلك ويترك بحاله فان لم يكن في يده او لم يكن جارا  
فادعي انه له وقصد اجراة لا تمنع بلا بينة انه له او ان كان له حق  
الاجرا في حق هذا الغير وعلى هذا الحكم المصنف في نهاره وعلى سطح الغير  
وكذا الميزاب والممركه في دار الغير لا تمنع الدعوى بكلا بينة  
وان اختص جماعة في شرب بينهم قسم على قدر اراضيهم لانه المقصود  
بخلاف الطريق حيث يتنوت فيه ويمنع الاعلى من كسر النهر بلا رضاه  
وان لم يملك شرب ارضه بدونه قال شيخ الاسلام واستحسن  
مشايخ الاثم قسم الامام بالايام وليس لواحد منهم ان يشق منه نارا



او ينصب عليه رحي او دابة او خسر الوقنطرة بلا ان البقية  
الارحي وضع في ملكه لان الرحي لا ينظر بالنهر ولا بما فيه فانه لا يمنع  
لانه لا يكون الا لتحت فلا يلتفت اليه وعبارة الكافي لان تكون رحي لا تنظر بالنهر  
ولا بما فيه او يكون موضعها في ارض صاحبها فيجوز ان ينظر بها هذه الواو هنا تبعا  
للقافية والهداية بمعنى او ليوافق الكافي قاله الباقي **وان لا يوسع في النهر ولا ان**  
**يقسم بالايام او ماصنة بعد كون القسمه بالكوي بكسر الكاف جمع كوة بفتحها**  
**الثقب لان العدية يترك على قدمه لظهور الحق فيه وفيه استغرابه لو**  
كان لرجل مياه في اوقات متفرقة فربما لم يجز جمعها في وقت الا بوضوح كافي للواو  
لكن في التهمة انه جائز كذا في القهستاني **ولا ان يرد كوة وان لم يرد بالباقي في التهمة**  
بجفاف النهر الا عظم **ولا ان ينقص بعض كوة ولا ان يسوق شربه الى ارض**  
**اخرى لم يمس لها من شرب فان ربح البقية شئ من ذلك المذكور جاز لانه**  
**حقهم ولهم نقض بعد الاجارة لانه كالعارية وكذا لو رتبهم نقضه من بعدهم**  
لانهم خلفوا والشرب ورث كالقصاص والدين والنهر ويوم بالانتفاع به  
كالوصية بالانتفاع بغير تحلة ولا يباع في ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر ويفسد  
نصر عليه **ولا نجس بول لانه غير مملوك ولا بطل وجازح الارض في العمل**  
**ولا يرهق ولا يوجب ولا يتصدق به لانه ليس به مال متقوم وعليه الفتوى**  
كافي شرح الوهبانية **ولا يجعل مهر او لا بدل صلح ولا بقرض ولا يرهق**  
**ولا يعار ولا يرضى من ملا ارضه فان ارض جارة لانه مسب غير متعبد**  
وهذا لو سقي معتادا والارضين وعليه الفتوى كما ذكره القهستاني وغيره **ولا ان**  
**سقي من شرب غيره وعليه الفتوى كافي الخلاصة وغيرها لانه قبل الاضرار**  
بالاواني لا يملك نعم ان احده مرة بعد مرة او به الا بالقرض وليس  
كافي التنوير ونماه فيما حلقه عليه **كتاب الاشرية**  
جمع شرب اسم من الشرب وهو لغة كل ما يعشرب شرقا ما حرم منه  
وهو اكثر من عشرة عند اصحابنا والمضاف محذوف اي شرب الاشرية واصولها  
الشارع والعتب وزبيب ونحو الحبوب بكرة ودرقة ودخن والحلاوات  
كسكر وفانيد وغسل والالبان كلبن ابل وريماك والمتخذ من العنب حبة  
الزبيب او مستعمل من التمر ثلاث ومن الزبيب اثنتان ومن البواقي  
واحد كل منها على نوعين في مطبوخ سيجي تفصيله **الحرم**  
اربعة اشياء **الحرم** كافي القرآن في الدلائل العشر مسكتها في عداد الاوثان  
والسمية بالرجس والكون من عمل الشيطان والامر بالاغتصاب وتعليم  
الفلاح به وايضا البفضا والصدع ذكر الله والصدع عن الصلاة والنهي

بصبغة

بصبغة الاستفهام الموصى بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاشتم  
شربت الاشتم حتى ضلعتي الكذا لا تنقض بذهب بالعقول  
وهي ام الخبايث بالنص في التيسوط قال صلى الله عليه وسلم **لا اوضع الرجل**  
**قد حان خمر علي يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل**  
**الله صلاته ليلة وان داوم عليها فهو كها بدل الوثن ذكره القهستاني**  
**وغيره وهي اي الخمر فادها من المونثات السماعية الموجبة الثانية النبي**  
**بكسر فتشديد غير النصح فالنصح ليس بحرم لكن المعتمد ان خمر الاله لا يحسد**  
**به ما لم يسكر على ما قاله الا ان الحديث الذي خاصه فلا يتعدى الى المطبوخ**  
**ذكره الزيلعي من غير ذكر خلافه وياتي متناظرا في القهستاني وغيره**  
عن الرازي في القنية والمجتهبي انه لو شرب مرارته بالطنخ او  
بالسكر خل ضعيف لا يعمل به ولا يلتفت اليه وكذا كلما انقروا به الزهر  
مخالفا للفقهاء ما لم يعضده بقل من غيره كافي المنع عن ابني وحيات  
فليحفظ من ما **العنب** احتراز عن غير ما العنب فانه بمنزلة التمتع وقيل  
بمنزلة الخمر فيحذف ذكره القهستاني وقيل مسكر خمر والتحقيق ان  
اطلاق الخمر على ما ذكرنا حقيقة وعليه غيره مجاز كافي المنع وغيرها  
اذا غلا اي ارتفع اسفله **واشتم اي قوي بحيث يصير مسكرا والغدا اي الرمي**  
**بالزبد اي الرغوة شرط اي بحيث لا يبقى فيه شئ من الزبد فيصفوا**  
او يرق فلو لم يقدف به يحل عنده **حلالا قالوا** ما يقولون ما قالت الثلاثة  
وبه اخذ ابو حنيفة الكبير وهو الاظهر كما الشرع لانه من المواهب وقيل  
الملاق في وجوب الحدا ما الشرب في ام بالا اتفاق وهو المختار احتياطا  
من البرجندي والقهستاني وحرم **الطلا** بالكر والمد وهو ما طبع منه  
من عنب حائل كاهو المتبادر فلا يشمل **ولا الجهور** كايان  
**نذاهب اقل من ثلثه** ويسمى المنصف ويسمى البادق او المنصف  
الذاهب المنصف والبادق الذاهب ماد وينسب كافي المواهب وقد  
ذكره بقوله فان **ذهب نصفه** سمي منصفه وان طبع اذني طنجية  
سمي بادق بكسر الدال وفتحها محرم باداة وهو الخمر والكل حرام كافي  
الاختيار وغيره وفي الشريعة وقيل الصواب في التسمية ان اسم الطلاء  
لثلث وهو الراي ثلثه لثوب طله بشرب المصانة رخص الله عنهم وفي  
البرجندي لكن الفقهاء ارادوا به ما سوى الثلث من الاشرية المسكورة وهي  
بالطلا لغيره رخص الله عنه ما اشبه هذا بطلا البعير وهو القطران الذي  
يطلأ به البعير الجربان **نا غلا واشتم اي قدف بالزبد** واشتم اي قدف



فعلی الاختلاف وایا هذا الاوراجی وحرم **السکر** بفتح سین وهو الی  
من ماء الرطب خاصة اذا غلا واشتد والله شریکنا بنی عبد الله وان  
قد فی الزید بقوله تعالی تتخذون منه سکر اورزقا حسنا امتی علینا  
به والاقتنان لا یحقق بالجرم ولنا اجماع الصحابة علی تحريمه والایة  
محمولة علی الاشد احین کانت الاشرية مباحة وخرج **نقیع الزبيب**  
**اذا غلا واشتد** بلا طبخ ویتانی فی خلاف الاوراجی واستراط قد فی  
الزید فیہن ای الاشرية الثلاثة وهي الطلأ والسکر ونقیع الزبيب  
علی ما تقدم فی **الخمر** والحکم فی جمیع ذلك انه ما دام خلواخله اتفاقا و اذا  
قد فی الزید فخرام اتفاقا وان قل ويحید الاشتداد بحجم عندهما  
خلاف الامام قال البرصدي وظاهر كلام النجاشی اختیار قولهما هنا  
وقد تقدم **والکل حرام** اذا غلا علی ما سبق وحرمتها ای هذه الثلاثة  
دون حرمة الخمر لان حرمتها اجتهادية والخمر قطعية فتجاسة الخمر  
علی طهارة كالبول رواية واحدة ومفادہ تجاسة عینها وقيل لا طهارة  
نجاستها وطهر التحليل والاولی ترك بیان نجاستها هنا استغناء  
بما مر فی الطهارة ولكن لیترب علی قوله **وتجاسة هذه الثلاثة**  
**مختلفة فی نلظها وخفتها** والغتوي ان الطلأ كالخمر ومختار الحسني  
لخفة فی الاخرین وان قال فی الهداية بالغلظة فی رواية ويكفر  
مسئل **الحدوث** هذه الثلاثة ثلثا ذكرنا وجد يشرب قطرة  
من الخمر وان لم یسکر بخلاف هذه ويجوز بیع هذه ويضممت  
متلفها عنده خلافا لهما ويغنی بقولها ان قصد الحسنة وعرف  
بالقرا ذکره القهستانی معربا للمضرات وفي الخمر عدم جواز البیع  
وعدم الضمان بالاجماع الا ان تكون لذی کما مر ولو طبخ **بالخمر** او غيرها  
بعد الاشتداد لا یحل بالطحخ وان ذهب الثلثان وعلیه الفتوی  
کافی تنقذ العناویک **لکن قبل** لا یجد ما لم یسکر والصحيح انه یجد  
کذا ذکره الشارح السابق من غیر عز وقلت وقدمنا عن المنع  
والزبلی خلافا من غیر ذکر خلافا وتما مر فی شرح الوهبانية فلیجوز  
**وجعل أربعة أنواع** نبید **التمر** اسم جنسه من حیث تنقذه صورته  
الی ان یدرک کما فی ربا الکافی فیتناول الیابس والرطب والبسر  
وتیخذ حکم الکلی کما فی القهستانی عن الراهدی **والزبيب** اذا طلع اذنی  
طیخة وان **اشتد** ما لم یسکر عندها خلافا لجمود وهذا الوجه لا یطرب  
طردخ تفارض الادلة بحمل المحرم علی النبی والمحمل علی المطبوخ به بالله

التوفیق

التوفیق **وتنجز العیون** المثلث بان یطبخ حی ینذهب ثلثاه طیحا موصولا فلو  
مفصولا فان قبل تغیرة حدوث المرارة وغیرها حل والاحرم وهو المختار  
الفتوی وکما مر فی خزائن المفتی وهو **عصیر العنب** الحامض خاصة دون  
الزبيب والتفرقا فیها یحلان باذنی طیخة وقیدنا بالحل لان الخلوط بالما اقسام  
جبروری وحیدی وایو نوسی وبعقوی لانه اخذ به لهارون الرشید  
اذا طبخ حتی ذهب ثلثاه وان **اشتد** وقد فی الزبید کما فی الحقایق **وقی**  
**الحد بالسکر** مسهار وایان والصیح وجوبه ووقع طلاق من سکرها  
**تابع للحرمة** والحرام هو السکر نجس فالقدح الاخر حلال مکروه ارجح  
لان فی معنی العلة **والکل حرام** عند محمد وبه یفتی وان لم یکفر مستحلا  
کما مر وروی غیر واحد قولها وعلیه فی المضرات بان الخمر موعودة فی العقبی  
فینبی ان یحل من جنسه فی الدنيا ترغیبا زاد القهستانی ولیدلا  
بلزم تنقیق الصحابة رضی الله عنهم الی اخره **قلت** وهذا فی زمانهم  
ظاهرا ما فی زماننا فلا فلا تفعل واعلم ایضا ان **الخلاف** انما هو عند  
**قصد التقوی** علی الطاعة واستمرار الطعام فی لیالی رمضان مثلا  
**اما عند قصد التکری** فحرام الخمر والیس والمشی والقدح الاو والشرب  
قطرة ویجوز به وان لم یسکر کما فی المضرات وغیرها ذکره القهستانی  
ثم هذا القید غیر مختص بهذه الاشرية بل لو شرب الماء وغیره من المباحات  
کذلك حرمت کما فی الدرر والغرر وفي القهستانی ان یسکر لینی الا بل اذا اشتد  
عند محمد خلافا لهما واما السکر منه فحرام بلا خلاف والحد والطلاق علی  
الخلاف وكذا ابن الرماک ای الغریسة اذا اشتد یحل وصح فی الهدایة بحکم  
لکن فی الخزائن تکرر حرما عند عامة المشایخ علی قوله ثم ذکر ان البیج ای احد  
نوعی شجر العنب حرام بخلاف نوع اخر منه فانه مباح کالامنیوت  
قال وعلیه یحمل ما فی الهدایة وغیرها من اباحه البیج اشتی ملخصا قلت  
کفی قال فی التنویر ویجوز اکل البیج والخشيشة والافنیوت لکن دون حرمة  
الخمر فان اکل شیئا من ذلك لاحد علیہ یجوز ربما دون الحداشیة وكذا  
تحرم جونة الطییب وكذا التثنی الذي مشاع فی زماننا بعد نهي ولی الامر  
بغیر الله تعالی وتما مر فیما علقته علی التنویر **تنبيه** قد مر ان  
السکر حرام مطلقا لکن الطريق المفضی الیه قد یكون حراما ايضا کما فی الاربعة  
السابعة او مباحا کما فی الاربعة اللاحقة وسکر مضطر ونحوه الا اذا زاد علی  
قد الحاجة ثم معنی الحرمة حرمة مباشرة تحصيله واکتسابه باسباب  
حصوله کما قالوا فی وجوب الايمان وحرمة الکفر فانها من کیفیات النفسانية

اجماعا



مطهر وفل الخمر ملال دون الافعال الاختيارية فليحفظ **وخل الخمر خللا ولو خللت خلا فالدائم**  
 لما ذكرنا البنية المشتد خللا وتوهان زياد لا الاشتداد الحاصلة بسبب  
 الادوية الثلاثة توجب حرمة ازال ذلك التوهع فقال **ولا باس بالاشتباه**  
 لتزودرة وحوها في الدباي الغرعة **والخمر** بفتح فسكون جرة خضرا  
 والمزفت الاطلي بالزفت بالاسري البقار **والنقير** خشنة منقورة وما  
 ورد من النهي نسخ وعلى ما قدمنا فلا حاجة الى ادعاء النسخ فامل وبكره  
 اي يحرم كذا عبر به في التقاية بشرط ردي الخمر اي مكره والامتناع من  
 الاشتغال به لان فيه اجزاء الخمر فقليله ككثيره كما مر ذلك لا يجد شارب عندنا  
 لخلية النخل ولغرة الطبع عنه واعتبر انكر في الطعم بلا سكر وبه يجد باجاء  
 العلما ولا يجوز الاشتغال بالخمر من كل وجه كما في الميتة وغيره لان الاشتغال  
 بالمحرم حرام ولا ان يدوي بها جرح ولا يدرب دابة ولا شق ادميا ولو صبها  
 للتداوي فلا يجوز التداوي بها على المذهب ولا تسقى الدواب وقيل  
 لا تحمل الخمر اليها اي الى الدواب لانه استعمال فان قيدت الدواب اليها  
 الى الخمر فلا باس به كما في الكلب مع الميتة كما في الكراهية ولا باس باللقا  
 الذري في الخل لانه يصير خلا لكن **يحمل الخل** اليد دون عكسه لانه  
 فيه استعمال المحرم وهو لا يجوز ولو وقعت في العصفرة فارة فاحترق قبل  
 التفسخ لم تحرم تخلل او خللها تحل وبه يفتي بعضهم كما في السراجية  
 ولو وقعت قطرة خمر في جرة ماء ثم صب في حب خل لم يفسد وبه يفتي  
 ووجد الخمر ليس يقيح اما القبيح الانتفاع وكان بعض السلف  
 اذا اراد اتحاد الخل صب في اسفل الخابية فلا يجهض ما يخرج منه  
 قلت وهذه زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما في التتمة **كتاب**  
**الصيد** مناسبتة ان كلامنا ما يورث السرور لكنه مقدم الاكثرية  
 لحرمتها اعتنا بالاحتراز عنها واذما مباح خمسة عشر شرطا  
 مبسوطة في العناية وغيرها مستفص في اثناء المسائل الا للتمهي  
 زاد في الاشياء وتبعه في التنوير او حرفة وفيه كلام ذكرته  
 في شرحه هو لغة **اصطيا** د وينطلق على المفصول كصيد الامير  
 اي مصبوه وعلى كل حيوان متوحش طبع لا يؤخذ الا بحيلة  
 فهو اعم من الماكول صيدا للملوك الراب وثقال بل والادوي فاذا  
 ركب نصيب الا باطلاي الشجعان ولم ينص عليه شرعا وله احكام  
 وشرايط نعلم من قوله وهو جائز بشئ بالموارج المعلمة والمحددة  
 سهم وغيره **ما يؤكل** لانه وما لا يؤكل لجلده وشعره ودمه اولدغ  
 شره

مطهر كتاب الصيد

شره كذيب وخبر وكل مشروع لاطلاق الدلائل ولا بد فيه من الجرح في اي موضع  
 منه لتحقيق الدلالة الاضطرارية وصفادة ان الادما ليس بشرط وقيل شرط  
 لوجرحه صفية كما في القهستاني عن الميطوياتي ويستحق البازي والصقر  
 فانها الوقت لا مضيقا مثلا حل بالالتفات كما في النظم وعليه يحمل ما في الثانية فانهم  
 ولا بد كون المرسل او الراي مسلما غير محرم او كذا يبال الاكل او اعم لحل  
 الاكل **تتعلق** بالجلد مثلا كما ياتي فانهم يفتيوا بقتل اشعاريا بشرط ان لا يشرط النسخ  
 فلذا قال وان لا يترك السمية **عملا** عند الارسل او الوهي بخلاف الاخرى  
 وكل القهستاني ولا بد كون الصيد محتسنا لا يؤخذ الا بحيلة والا فليس بصيد  
 فلا يفي الجرح ولا يقع على طلبه بعد التتاري عن بصر الاحتمال وموت  
 بسبب اخر الاوليان لا يشتغل بعمل اخر بعد الارسل ولا بد ان لا يشارك  
 المعلم غير المعلم او مرسل من لا يحمل رساله ككلب مجوسي  
 وان لا يطيل وقته بعد الارسل لغير احكام ليكون الاصطيا مضافا  
 الى الارسل بحكمه ما ذكرنا واستحفي كما يمكن للغيره على وجب الحيلة ويجوز  
 بخر جرح علم من ذي ناب او مخلب ولا بد من شرط اخر وهو كونه غير  
 نجس العيني يخرج الخنزير كما في التنوير وغيره قلت ولا يخفى ان شرط  
 العلم يخرج الاسد والذئب لانها لا يتعلمان وكذلك الدب والحدأة  
 حتى لو تعلموا جاز بشرط علمها كما نطق القرآن والحديث ذكره البرجندي  
 والنشر بنلابي واليه اشار بقوله وثبت التعليم بغالب الراي او بالرجوع  
 الى اهل الخبرة بذلك اذ المقادير لم تعرف اجتهدا وعندها هو رواية الحسن  
 عن الامام يثبت في ذي الناب بتركه **الاكل** فلا تاهتوا ليات فيحمل  
 في الرابع وعشيل في الثالث وصححه في البرازية كما في الشرب لا لينة  
 وقيد بالاكل لان الشرب من الصيد غير مضر كما ياتي ويشب في ذي المخلب  
 بالاجابة اذا دعي بعد الارسل لتبديل عادة الغريزية قلت ولم يصرحوا  
 بان اجابته بكم وينبغي ان يكون على المختلن الذي في الكلب ولو قيل بالاجابة  
 واحدة لانه وجه ذكره الزيلعي وغيره راد البرجندي وينبغي ان يكون  
 اجابته ما غير ان يطعم في اللحم فلو بفسل بمحل فلو اكل منه البازي ونحوه  
 اكل بالاتفاق لانه تعلم ليس بتركه اكله ولذا لا يوكل ان اكل منه الكلب  
 او النهدي لئلا يجهل فان اكل او ترك الاحاة بهما حكم بفسله حرم ما صاده  
 بعده حتى يعلم ثابته بتركه الاكل فلا تاركه كما يحرم ما صاده قبله ويحرم في  
 ملكه عنده وهو الصحيح خلا قالها واما ما اتلفه من الصيد فلا يظهر  
 فيه الحرمة الا اذا فاق لغوات الحلال بغير طول العهد عنده او قصر هو



الصحيح نعم ظاهرا هو انه باع من تلك الصيد شيئا لا يحرم وليس كذلك  
فان على قول الامام ينبغي ان ينقص البيع صرح به في الظاهر فلو لم يحرم  
لم يكن لنقص البيع وجه ذكره البرجيني قلت وفي القهستاني وههنا  
اشكال فان الحكم بالشئ لا يقتضي الوجود الا ترى ان الحكم بحرية الامة الميتة  
عند دعوى الولد من ثمنها انتهى فامل فان شرب الكلب مثالا من دمه ونش  
فقط عنه قطعة قوماها وان تبعه اكل وان ذاب صلية اكل منه تلك القطعة  
بعد صيده وتذا لواله بعد ما طعمه صاحبها من الصيد واكل هو  
بنفسه منه بعد احرارنا صاحبها بخلاف مالوا اكل القطعة قبل اخذه  
الصيد فانه لا يוכל لا يוכל اكل حالة الاصطياد وان خنقه ولم يحرم  
لا يוכל لما مر من اشتراط الحرج وكذا لا يוכל شاركه كلب غير معلم  
او كلب مجوسي او كلب تركي التسمية عند المام وان ارسل مسلم كلبه  
فخره مجوسي فانزج حرجا بالعكس حرم عمدا بالارسال وان لم يرسله  
اخذ فخره مسلم او غيره فالعبرة عند عدم المرسل للرجل احرارنا هو  
الاصل ولهذا ان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمي فالعبرة بحال الارسال  
لما قلنا وان ارسله على صيد فاخذ غير حرج ما دام على سمي ارساله  
وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ كل ما احلت اذ لا يقتضي  
الصيد وفي التعيين نوع حرج وان ارسل المهر فكنى المهر كما هو عليه  
حتى استكن منه الصيد ثم اخذ حرجا وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك اذ هذه  
جيلة منه للصيد فينبغي للعقل ان لا يجاهر غدا ولا بالخلا في طلب  
فيحصل غرضه بلا تعبير به في المنع ولو ارسله على صيد فقتله  
ثم اخذ اخر فقتله الا لقيام الارسال كما مر كما هو في صيدا فاصاب  
الثنية الا لما ذكرنا اذ ارسمي سهمه وسهمي كل ما اصاب ولو غير  
مارماه وان كثرت ان جرحه على مام وان تركها اي التسمية عند الحرج  
لما مر وان وقع السهم به فتأمل وغاب ولم يقعد عن طلبة بعد الارسال  
ثم وجدته ميتا هل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم ولا يحل  
ان تعد عن طلبه ثم وجدته ميتا لاحقا لموته بسبب اخذ الحكم  
فما جرحه الكلب كلكم فيلجرحه السهم فان ادركه الرامي  
او المرسل حياد كاه وجوب الحياة المستمرة باق بيانها وان رماه اي  
الصيد البري او البحر كما جزم به القهستاني وجرحه فوق الصيد في  
ما او على سطح او جبل او شجر او حائط اجزئ ثم نودي الى الارض  
فانت حرم لقوله تعالى والمتردة وكذا الوقوع على حرج منصوب

او قتيبة

او قتيبة قايمة او صرفا اجرة فاستقره لم يخرج حرجا لانه لا ارضى فلو اخرج  
او نقل راسه او بطنه حرم لما مر وكذا ان وقع في الماء حرم لاحتمال موته  
بذلك وان الطير ما يما وقع فيه اي الماء ان انفس جرحه فيه حرم والا  
حل والاصل انه متى دخل على السيد الصيد حرم والا فلا يفظ ويحرم ما قتله  
المعروض بعرضه دون حدة والبند قد ولم يخرج اي المعروض فان جرح حل  
وكذا البند قد دات الحدة ان جرحت فكانت خفيفة لان القتل بالحدة فلو ثقيلة  
لا احقا لكونه بالثقل والاصل انه اذا كان بالجرح يقيما يحل وان كان بالثقل لا  
يحل كما لو رفع الشك احتياطا كما في الاختيار وغيره وقد افاده بقوله وان اصابه  
بحرج وجرحه حدة فان كان ثقيل لا يוכל وان كان خفيفا اكل وان لم يحرم  
لا يוכל مطلقا حتى لو كان الجرح خفيفا فاحل حل اقلنا ولو رماه بسيف او سكين  
فاصاب ظهره اي ظهر السيف مثالا او قبضه فقتله لا يוכל لانه قتله دقا  
فلا يحصل به انهار الدم فلو بجدة اكل واعلم انه شرط في الحرج الادامة الفعل عليه  
الصلاة والسلام ما انهم الدم واخرى الادراج فكل وقيل ان كان الجرح كبير الا يشترط  
وان صغيرا يشترط وان اصاب السهم ظفعا او قرنه فان ادمما حل والا فلا وهذا  
الفرع لو بدا اشتراط الدم في الحرج كذا قاله الشارح الباقى قلت وفيه كلام  
لما في البرجيني عن الخلاصة ان هذا في غير موضع الدم قال فان اصاب موضع  
الدم فلم يخرج الدم فان الجراحة كبيرة حل وان صغيرة قبل حرجا وقيل لا وتقل قتله  
ان اختيار بعض المتأخرين ان الادامة ليس بشرط مطلقا لاطلاق الحرج انتهى  
وظاهر ما مر من القهستاني عن المحيطان المعتمد فليتام وان رعى صيدا  
فقطع عضو منه اكل دون القصور لان ما ايتى من الحيث وان قطع  
ولم يبينه فان احتمل اكل العضو ايضا لانه كسيرا جزا ايد والا فلا  
لانه مبان معني وان قطع نصفين او ثلثا والثلث من جانب الحرج اكل  
الكل لعدم الحياة المستقرة حيث ذكروا لقطع نصف راسه او اكثر يוכל  
لما ذكرنا واليه اشار بقوله واذا ادركه الصيد حيا حياة فوق حياة المذبوح  
بان يعيش اكثر يوما وقيل اكثره كما في الجمع واما اذا كان مثله هو ميتة  
فلا بد من ذلك فان تركها بعد ما تمكنا منها حرم لغد ربه على الذكاة الاضحية  
وهذا لو تمكنت من ذبحه وكذا يحرم لو كان غير متفكنا اما الفقذالة او الضيف  
الوقت في ظاهرها رواية لان الحرج عن التزكية في مثل هذا لا يحل الحرج امرنا  
وعنه يحل وهو قول الشافعي ونقل البرجيني عن ابن زبادة انه يוכל الحرجا  
وبه اخذنا في خان وعزاه للشافعي فليراجع وان لم يبق من حياة الا مثل  
حياة المذبوح وهو ما لا يتوهم بقاءه فلم يدركه حيا فانه يحل اجماعا لان  
ميت حكمه حي لو وقع في الماء يحرم كوقوعه ميتا وكذا لو مات قبل وصول الدراج او مع



او مع وصوله وبعد وصوله بلا فصل اكل و به ناخذ كما في القريستان عن النظم  
وقيل عند الامام لا بد من تزكية ايضا فان ذكاه حل بالاجماع وكذا ان ذكاه المتردية  
اي الواقعة من مكان عال والنظم المقتولة بنطح الحريم والوقوف في المقتولة  
ضربا والذي يقر الذيب بطلها وفي حياة حقة او جليلة حل ظاهر الرواية  
وعليه الفتوى لقوله تعالى اما ذكيت من غير فصل وعندنا في لو كان لا يبيح  
مثلة لا يحل لان موثلا يحصل بالذبح وعند محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش  
المذبح حل ولا فلا لان قدر هذه الحياة غير مكتملة معتبرة ومن رمى صيدا فاخته  
واخرجه عن حي الامتناع ولكن نزع حياته على ما مر ثم رماه اخر فقتله  
حرم لقد رتب على ذكاه الاختيار فصار الثاني قابلا للحرم وفيه يقتضيه وجا  
وقت ان لا ذكاه الاول ملكه بالجملة وان لم يتخذ الاول حل لان ذكاه تامة طارة  
ح وهو الثاني لانه الاخذ له ولو رمى ما سبق احداهما او اشحنه ثم  
لحقه فقتله فهو الاول وحل كما في الجمع ومن ارسل كلبا على صيد فادركه  
فخر به فخره ثم ضرب فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فخر به احدهما  
وقتل الاخر اكل لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم  
فجعل عفوا ولو ارسل رجلا ن كل منهما كلبه فخر به احدهما وقبلة الاخر  
حل كما ذكرنا وهو لا دلالة له في الجرح له عن حد الصيد به بالصرع ولو ارسل  
الثاني بعد صرع الاول حرم وفيه كما في الرمي على ما سبق ومن سمع حيا  
فطنه اسنانا او غيره من الالهيات فزما له او ارسل عليه كلبه فاذا  
هو **كل كتابته الرهن** ما سبته ان كلاً سبب لتفصيل  
المال هو لو فخر حبس الشئ وشرع حبس الشئ على وجه الشرع فزهن المكره  
باطل **كأن** ولو لم يجر ولا احتراز به عن نحو ذكاه وقد بينا في استيفاء  
منه كلاً او بعضا واحترازه عن ضمانه ومدبر ومكاتب كالدائن ولو حكمها  
كمضون بمثل او قيمة والكافي للاستقصا لان العتق لا يملك استيفاء  
من الرهن الا اذا صار دينا حكما كما في وينبغي بايجاب وقبول ولو من عبد  
او كافرا حبس او وكيل وقيل القبول شرط ويتم بالقبض **محرزا مفرغا**  
**محرزا** فالقبض شرط لزوم وصح في المجتبى انه شرط الجواز واذا انقضى  
بذلك انما يلزم عند القبض لا العقد والتخلية فيه وفي البيع الصحيح قبض  
كما على الظاهر وكذا بالتعاطي ذكره الكرماني وللرهن ان يرجع عنه  
قبل القبض لعدم لزومه قبل كما مر فاذا قبض كذا لم يرجع **هو** من  
ياقل من قيمته عند قبضه ومن الدين ومن تفصيله لا تبعيضه كحاجة  
القريستان في الرهن الفاسد كالصحيح على الصحيح وظاهره يشترط المساواة

صيفاً

ولذا نزع

ولذا نزع فقال **ولو هلك** وهما سواء صار المرئى مستوفيا له بينه حكما وان كان  
قيمة اكثر فالزيادة امانة يضمن بالتقديس وان كان قيمة اكثر فالزيادة امانة  
سقطت منه قد راعية وطولب المراهق بالباقي خلافا للشافعي **ويقتضي**  
يوم قبضه لا يوم هلاكه خلافا لما توهجه والاشياء والعقل فيها المرئى والبيعة  
للرهن ويرهنك الرهن على ملكك **الرهن** فكيفه عليه كنفقته والمرئى  
ان يطالب الرهن بدينه ويجب به وان كان الرهن عنده لان الحبس  
جزا مطلقا له ان يحبس الرهن عنده بعد منعه عقده حتى يقبض  
دينه الا ان يبرئ الرهن ما بقي العتق معافاة فان لم يبرئ  
رهنه والمرئى ليس عليه ان كان الرهن في يده ان يأتى الرهن من بينه  
للابيع لان حكمه الحبس الذي حتى يقبض جميع دينه كحبس المبيع فاذا  
قبضه يملك احضاره كما ياتي وليس للمرئى الانتفاع بالرهن  
ولا اجارته ولا اعارته اي يحرم الانتفاع بلا اذن وبه يكره كما  
في المضرات وغيرها ولا يكره كما في المنية فتواراد استمرار الاذن  
قال كما ترى عن الانتفاع كان ما ذكروه في مدة الرهن كافي لجرانه واقره  
القريستان في قلت **وياتي** تمامه وان ان شرطه كان ربا والا فلا يملك  
التوفيق ويصير بذلك منعديا ولكن لا يبطل بالرهن لانه  
تعيي فلا ينافيه عقد الرهن لكنه يضمن كالفصيص ولو عاد الى الوفاق  
عاد رهنه او براد وتماه في العمادية واذا طلب ينزله العقد  
امر باحضار الرهن ان كان قادرا على احضاره ولم يكن له حل ولا عند  
عدل فاذا احضره امر الرهن بتسليم كل دينه او لاثم المرئى بتسليم  
الرهن تحقيقا للتشويبه وكذا الحكم لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم  
يأتى للرهن حل وموت فان كان له حل وموت فله ان ميتا في دينه  
بلا احضار الرهن لان الواجب التخلية لا النقل ولكن للرهن تخلية بالاد  
ما هلك وكذا الحكم اذا كان الرهن وضع عند عدل بانقضاءها وكذا لو لم يكن  
قادرا على احضاره اصلاح بياحه لم يبره كافي القريستان في الذخيرة ولا  
يملك باحضاره ولا باحضار من رهن باعه المرئى **بامر الرهن**  
حتى يقبضه ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض  
الباقى الحبس المبيع والمرئى ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه  
وولده وحاده الذي في عياله قيد منها كما في مريه الوديعه فان حفظه  
بغيرهم او اودعه ضمن قريته كافي المصنوع وكذا ان تعدي فيه او جعل  
لخاتم في خنصره البيري او اليمن على ما في التنوير الا انه من شعائر الرافض



فيجب التمسك بعنه كما في البرجندي عن كشاف البردوي وقد ساه في الخط فان جعله  
في اصبع غيرهما فلا يضمن الا اذا كان المرتهن امرأة فتضمن لان النساء ليس كنذك  
فيكونوا استعمالا لا حفظا وهذا هو الاصل فيلحظ فلو لبسه فوق اخر رج  
الى العادة وكذا لو تقلد بين في الرهن بخلاف الثلاثة والمراد ضمان  
التقصير والا فهو مضمون في الدين والمرتهن عليه مونة حفظه ورده  
الى يده او رده بغيره كاجرة بيت حفظه وحافظه وما في الغنم فلا يلزم  
شي من لواشترى منه لو اشترط على الراهن كما في القهستاني عن الذخيرة اما جعل  
الابق والمد او اية والغدا في الحنابة فمنه في المضمون والامانة  
فالمضمون على المرتهن والامانة على الراهن لو قمتا اكثر من الدين والافعلي  
المرتهن ومونة تبعيته واصلاحه على الراهن وعليه القسط والخراج  
كالنفقة والكسوة واجرة الراعي واجرة ذلي ولد الرهن  
وسقي البستان وتلقيح بخله وجذارة والقضاء بمصالحه وغيرهما  
والاصل ان كل ما يحتاج اليه لنفسه من الرهن فعلى الراهن لانه ملكه كان  
في الرهن فضل او لا وكلما كان لحفظه فعلى المرتهن لان حسيبه وما اذا  
صا عليه احدهما ما وجب على بل لا امر من القاضي وجعله ديناً على الاخر فهو  
متبرع وبامر القاضي يرجع به اى وجعله ديناً كما ذكرنا اما يجوز دلا  
فلا يرجع كما في الملح وعليه المشايخ فليحفظ وعلى الامام لا يرجع برأيها  
انفق بالقبض ان كان صاحبه حاضراً وقال ابو يوسف يرجع حاضراً  
او غائباً وخرج مسألة الحجة ذكره الربيعي وغيره لكن في الحائنة لو كان حاضراً  
وابر عن الاتفاق فامر القاضي به رجوع عليه وبه يغني ذكره القهستاني  
بأنه لا يجوز ويطلب كما في المعطوفات بعده على ما في الشذور وغيرهما و  
القهستاني في كتبه في ما فيه فتنبه رهن المشاع مطلقاً ان وصله كان  
مما لا يجوز نقل العتمة او كان من الشريك لعدم كونه ميراثاً كما هو  
مقارنا اتفاقاً فلو طر فسد عندها خلافاً لابي يوسف الا الشيوخ الثابت  
ضرورة فلا يضر اتفاقاً اما اذا كان الراهن اثنين لعبد مشترك  
بينهما الدين لهما رهناً واحداً فيصح كهيئة المشاع لعدم لزوم قبضهما  
فالمستثنى ثلاثة خلافاً لمن ظن القبض بها بخلاف الرهن لان حكمه دوام  
القبض ثم الصحيح انه فاسد بضمن بالقبض وجوزة الشاقي قد  
والحيلة الصحيحة اه اراد رهن رهن نصف دائرة مثلاً فاعاد بيعه  
نصفها ويقبض الثمن على الشترى بالخيار ويقبض الدار ثم يتقبض البيع

بحكم

الحيار فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن كما هو ركن في شرح التنوير ولا يجوز  
رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا رهن الزرع في الارض بدون  
لعم التفرع كما هو في رهن الشجر والارض مشغولان بالثمر والزرع  
للمرء اما لو رهن الشجر بمواضع من الارض او الدار بما فيها جاز  
انه لو اطلق ومنها حد مشترك لم يجز كما لو اقبل جدار منها متصل بجدار  
مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال بخلافه ان الحائط لو اشترى صح  
الرهن في العروصة والسقف والجدار كما في القهستاني عن الراعي وفيه  
ايضاً لو فصل احدهما عن الآخر وسلم اليه مضمونين وامر المرتهن بالفصل  
والقبض جاز فليحفظ ولا يجوز رهن الحور والمدبر وام الولد والمكاتب  
والوقف لما مر ثم لما ذكرنا لا يجوز رهن ذكراً الحوز الرهن به فقال  
ولا يصح با ما اذا كان كوديعة وعارية ومستأجرة ومال المضاربة وشركة  
وبضاعة وغير ذلك او دعه اخذ رهناً يجوز نعم لو اخذ بر دال عارية  
او بدل الاجارة رهناً جاز كما في القلم ولا بالدركة اي فوق استحقاق البيع  
فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر وانه يصح مما اي يعني هو مضمون  
بغيره من الثمن وغيره كما مبيح في يد البايع فانه مضمون بالثمن فاذا هلك  
ذهب بالثمن وفي القهستاني عن التبري ان الغنم على صحتها ولا بالآكلة  
بالنفس ولا بالعضا في النفس وما دونهما بخلاف الدية  
وجراية لا يشترط فيها التقصير قضى بارشها ولو اخذ بر رهناً  
جاز ولا بالشخصه وانما لم يجز فيما ذكرنا لعدم الدين لما مر انه ليس  
بشروط بل لعدم امكانه سيما الحق من الموهوب ولا باحق الناحية  
والغنية ولا بالعبد الحاني او المديون فلو رهن له اخذه ولو هلك  
هلك حياناً الا حكمه ليا طر في القبض باذن المالك ولا يجوز  
للمسلم رهن الحز ولا رهنها من مسلم او ذمي ولا يضمن له المسلم  
من رهنها ولو ذمياً ويضمنها هو لو ارتهن بها من ذمي لم يضمنها  
عندهم لا عندنا ويصح الرهن بالدين ولو موعود بان رهن لتقضى  
كذا فلو هلك في يده المرتهن لم يرد دفع ما وعد ان مثل ثمنه او اقل  
ويجوز الموعود ذلك كالموجود للمعاجة وقيل هو كالمقبوض على سومة  
الشرا وقيد بكذا لانه لو لم يعنى المبيع لم يكن مضموناً في الاصل وتامه  
في القهستاني ويصح براس مال السلم والرهن الصرف وبالسلم فيه وح فان  
هلك الرهن في محله العقد في الصرف والسلم فقد استوفى حكمه اخلاقاً  
للاية الثلاثة وانما في قبل العقد والملك بطل العقد في السلم والصرف



واما الرهن بالمسلم فيه فانه رهن مبدل اي براسي المال اذا نفع اذ البديل  
المبدل هو هلاكه بعد النسخ هلاكه به بقا الرهن حكمه كحكم الرهن بالحيوان  
المضمون عند الهلاك بتفسيها ثم فسر فقال اي بالمثل في المثل او القيمة  
بالقيمي كالمخسوف والمهر وبديل الصلح عن دم عمد وبديل الصلح عن انكارات  
اقر المذموم المذموم الدين وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كذا في الفهية  
عن الذخيرة وكذا في شرح التنوير ان الاعيان تلك لا تفرج ولو رهن الاب  
لربنا الذي عليه عطفه جاز لان له ايداعه فزهدا ولي وكذا الوصي خلافا  
لرؤفان فان هلك لزمها مثل ما سقط به من دينها دون الفضل لانها ماسة  
فلورهنه الا به من نفسه او من ابن اخي صغير له او من عبده تاجر لا دين  
عليه صلا لا لو فور شفقتة جعل كشيء صنف وعبارتين بخلاف الوصي فانه لا يملك  
ذلك وان استدان الوصي للدين في كسوته او طعامه ووجهه به متاعه  
اي التيمم بالحاجة وليس للطلق اذا بلغ نفقته الرهن في شيء من ذلك  
مالم يقض الدين لوقوعه لا رقا ولو رهن شيئا ثم عجز فظهر حر او بعت  
خل فظهر خيرا اي من ذكية فظهرت ميتة فالرهن مضمون رهنته  
بدن واجب طاهر وحر الرهن بالذهب والفضة وكل ميكيل ومزور  
لميلته للرهن فان رهنت بحبسها فملاكها بمثلها من الدين ولا عبوة للمجدة  
عند المعايلة بالجنس عنده وعند هلاكها بقيتها ان خالفت وزلتها  
فتضمن حلالا للجنس وجعل رهنا مكان الهلاك وقيل جعل ضمانا ومن  
اشتري على ان يعطى بالثمن رهنا بعينه او كفا لا بعينه صح استحسانا  
لانه بشرط ملازم فلو غير رهنت فسد البيع فان امتنع عن اعطائه لا يجبر  
لما مر انه لا يملك ولا يبيع ففسخ البيع لغوات الوصف المرعوب فيه الا ان دفع  
المشتري الثمن حالا او قيمة رهنت المشرط رهنا لمقصود ومن  
شرب شيئا وقال ليا بعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهنت  
وعند ابن يوسف وديعة وبه قالت السكندرية عملا بالصيغة قلنا المبيع  
معنى الرهن والعبرة للمعاني ولو رهن عبد بن بالو لم يملك احد  
اخذها بقبضها حصته بل المجمع محسوس بكل الدين وان سمي كل شيئا  
على الظاهر كالبيع في يد بائع كما مر ولو رهن عينا عند رجلين صلا وكما  
رهن لكل منهما ولو غير شركتين في الدين اذ لانضايق في استحقاق الحصة  
فلا يسوي بخلاف الهبة من رجلين لانقسام العا فيثبت الشيوخ حرر في  
على كل واحد منها حصته دينه لتجزئ الاستيفاء فان ثلثها في حفظها ذلك  
في نوبته كالعديل في حق الاضطره اما لا يجزى وانما يجزى فعلي كل حبس

النصف فلو دفع كله ضمن عند مخالفا لها واصله مسئلة الوديعة فان قضى  
الراهن دين احدها فكملها رهن عند الآخر لحسه بكل جزو ولو رهن اثنتان  
من واحد صح وله ان يمسكه حتى يستوفي جميع حقه منها الا شيوع ولو ادعى  
كل من اثنتين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه وبرهنا عليه بطل  
برهانهما الاستحالة كونه لكل كالا ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوع فتها تريا  
وتج فيه كات امانة لان الباطل لا حكم له كما مر ولو بعد موت الراهن ثلثا وكلم  
كون الرهن مع كل نصف رهنا بحقه استحسننا الانتقال به بالموت  
استيفاء والتابع يقبله فسر اخذ عامة المدين لتكون رهنا عندهم تكن  
رهنا خارج التنوير وقامه فيما علقته عليه بالبيع الرهن يوضع على يد عدل  
سمي به بعد الله في رهن الراهن والمرهنت وفيه اشعار واشتراط كونه عاقلا  
بالقالا لا العاد وعلي القبض ولو اتفقنا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم  
بقبض العدل كما مر وليس لاحدها اخذه منه بلا رضى الآخر لعلقه حقهما  
به وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذه كاشي والبيد الاختيار  
ذكرنا الفهية في بعض النسخ بدفعه الى احدها لانه لا اجلي فتدفع الفهية الى  
عدل اخر لا حارين كما في الفهية عن الذخيرة وهلاكه في يده ولو كان كذا امراته  
وولده او احده على المرهنت ان يده كيدة ولو لم يقبضه حتى حل الدين بطل  
الرهن فان وكل الراهن العدل او المرهنت او غيرها يبيعه مطلقا وعند  
حلول الدين صح ذلك التوكيل بالبيع مطلقا وعند حلوله فالتمس  
بالحلول من الظن وهذا اهل البيع فلو وكل صغير فباعه بعد بلوغه  
لم يصح خلافا لما فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لا ينعزل بالحلول  
سواء كان المرهنت حاضرا او لم يكن مالم يرض المرهنت كما في البرجندي وبه  
جزم الفهية في ولا يموت الراهن او المرهنت ولا يورثها ومقادة  
ولا يعزل بها لكن علم فامر معز بالوصاية فتنبه بل يفتي ببقاء العقد بخلاف  
الوكيل المفرد من وجوه خمسة مذكورة في التنوير وغيره واختلف  
فيما لو شرطت بعد العقد كما ياتي وله يبيعه بغير شرط ثلثه كما يبيعه  
بغيره المورث لو حيا وتبطل بموت الوكيل مطلقا وعن الثاني ان وصيه  
يخلق ملكته خلافا لجواب الاصل وكذا اذا ادعى الى اخذ يبيعه لم يصح الا  
اذا كان مشروطا له ذلك ولو وكله بالبيع ملك يبيعه بالنقد والنية  
فلو باه بعد ذلك عن بيعه نية لا يقبض له به مقادة ان يبيعه بكل من يجرى  
وان كان الدين حقة ذكره في الذخيرة عملا لا اطلاقا ولا يبيع الراهن ولا المرهنت  
الرهن بل يرضي الآخر لما مرنا نحل الاجل والرهن او وارثه بعد موته غايب واي



الوكيل ان يبيعه اجير الوكيل على بيعه ولو بجهله ايا ما كان ان يبيعه باعه القاضي  
 ومفاده انه لو حضر الراهن لم يجز الوكيل بل الراهن فان ابي ياعنه القاضي  
 كما يجز الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله كذا يطل حقه وكذا يجز لو شرب  
 الوكالة بعد عقد الراهن في الاصح وفي القهستاني عن الزخري انه الصحيح بعد ان نقل  
 قبله عن قاضي خان تصح خلافاً لظاهر الرواية انه لا يجز لو شرب او اطلق الجواب  
 قبل ان يجز على بيعه في التملك ويجوز ان يعمل بعلته فان باعه العدل فتمت  
 مقامه وان لم يقبضه وهلك كره لا تسقط من الدين بقدر التمسك فان اوفاه الراهن  
 فاستحق الرهن وكان هالكاً فله المستحق بان يضمن الراهن ان مثا القصبه  
 حقه ويصح البيع والقبض ويضمن العدل للتدبير ثم العدل ان شأخص الراهن  
 قمته ويصح ان ايا البيع والقبض او الميراث كمنه وهو لا بد له من بطله ويطل  
 القبض فيرجع الميراث على الراهن بدونه ضرورة بطلان قبضه وان كان الراهن  
 قايماً اخذته المستحق من مشتريه ويرجع المشتري على العدل بثمنه لانه لا يوافق  
 ثم هو على الراهن به وجه القبض كمنه ويرجع العدل على الميراث ثم الميراث على  
 الراهن بدونه لعدم حقه في الدين وهذا كذا اذا شرط في عقد الرهن كما تقرر وان لم  
 يكن التوكيل مشروطاً في عقد الرهن بل وكل الراهن العدل بعد العقد فالجواب  
 العدل من العهدة يرجع العدل على الراهن فقط لا على الميراث كما هو مقتضى  
 الميراث ثم ان يبيع من ان ضاع التمسك في يد العدل وان هلك الرهن عند  
 الميراث ثم ان يستحق فله المستحق ان يضمن الراهن قيمته ان شأخص الميراث  
 مستوفيا الدين به لا كذا ان يضمن الميراث القيمة لتقدير يرجع الميراث في الغرض  
 وبدونه لا تقام قبضه على الراهن لعدم حقه كما كان باعه التصرف في الرهن  
 رجائياً والمجانبة عليه يبيع الراهن الرهن موقوف على اجازة الميراث  
 كما ان بيع الميراث الرهن موقوفاً على اجازة الراهن فان اجاز راجز والا لا بد  
 ان يطله ويبيع رهنه ولو هلك في يد المشتري قبل اجازة الميراث لم تجز اجازة بعد  
 وللراهن ان يضمن ايها متاذكر القهستاني في اوفضادينه فان اجاز فتمت وصار  
 ثمنه مكانه وان لم يجز ففسخ البيع لا يفسخ في الاصح لان حقه الفسخ ليس  
 فقط فيبقى موقوفاً ان شأخص المشتري صراحي بفسخ الرهن فتمت  
 له البيع او دفع الامر الى القاضي ليفسخه وكذا لو تصرف بقبل الفسخ كالمجانبة  
 وهبة وصدقة واقر اياها لا يقبل الفسخ فينفذ ويبطل الرهن والبد  
 اشارت على وجه عقد الراهن الرهن وتدبيره واستيلاده فان كان  
 الراهن موصراً طوبى بدنه ان حاله واخذت قيمة الرهن فجلت  
 رهنه مكانه لو موثقاً فاحل استوفى حقه لو من جهته ورذ الفضل

مطلق التصرف في الرهن

وان

وان كان معسر اسعى العبد المعق في الاقل من قيمته يوم عقده ومن الدين  
 يوم رهنه ويرجع به على سيده ادا ليس وسعى المبرورام الولد في كل الدين بلا  
 رجوع لان كسها ملك للميراث وان كان في الراهن رهنه كالتقاة موصراً ايضاً  
 ذكر وان اقله اي الرهن اجبى اي غير الرهن وموتته وهما الرهن الميراث  
 ثم يوم اقله وكان رهنه مكانه كما مر واماماً على ميراثه في يوم قبضه  
 لصانه بالقبض السابق كما سطر الريلوي غيره واعلم انه لو اعار الميراث الرهن  
 من رهنه خرج من ضمانه لا تقام القبض برده لصاحبه وتبينها عارته محل  
 فيه ملك مما اثار رجوعه يعود ضمانه ولا يرجع من سأل بقا العقد الا في حكم  
 الضمان للمحال ولو اعاره احدها باذن الاخر من اجبى خرج من ضمانه ايضاً  
 لما مر فله ذلك في يده اي المستعير خرج به القهستاني خلافاً لما توهه الباقي  
 هلك مما اثار ولا يسقط من الدين شي وكذا منهما ان يرد رهنه لجاله والا صل  
 في ذلك ان الضمان ينعدم بعد الجارية ولا يرتفع عنه الرهن فان مات الراهن  
 المستعير من الميراث قبل رده فالمرثي احق به من سائر الورثاء لم يلزم الرهن  
 وكالاته الوديعة بخلاف البيع والجاره والهبة والرهن من العقود الدائمة  
 فادها بطل عقد الرهن بخلاف الغير الدائمة هذا هو الاصل فيلحظ ان اعار  
 ان لو استعار الميراث الرهن من رهنه او استعمله باذنه فله ملك استعماله  
 بلا نقد سقط ضمانه لشوبت يد الجارية وان هلك قبل استعماله او بعد  
 فلا يقام يد الميراث كالمواستعمله بغير اذنه والضمان رهن وكذا قرأت الميراث  
 من المصحف الرهن بالاذن فله حال العرقا لم يضمن وبما تفرغ حتى كان عارداً  
 وهو باحة ان صدقة ولو احتلفا في وقت الهلاك فوالقول للميراث والبيعة  
 للراهن ولو باحة السكنى فخر ببعضهما لم يسقط نفي من الدين لانه لا  
 باحة صار عارياً ولو باح لداكل ثمار البستان او لبن الشاة الموهونة فلا بأس  
 به انما يكن مشروطاً بالاداء ورضاه فيه نفع فيكون راجحاً في القهستاني عن الجواهر  
 ونحوه في المنع بزيادة انه لا ضمانات تحل ولا يسقط من الدين والا ضابط  
 في الاحتساب لشبهة الربا وليس للميراث ان يجرى فان اجر ومضت المدة فان  
 باذن فالاجرة للمالك وبطل الرهن والاقله لانه غاصب في السابا واخاينة  
 لو ارث من ثم اجرة من رهنه ما للجارية باطلت ومن اجرة لغيره رهنه  
 منه صح وبطلت الاجارة في البرهنة عن الملقط لو سكن الميراث  
 دار الرهن لزمه اجر مثلها معدة لك مستغلا او لا وفي الذخيرة ليس  
 للميراث بيع ثمرة الرهن وان كان فسادها قللت اي ان امكنه الرفع للقاضي  
 قبل مساحاتها لاجازة البيع للمروية وجه استعاره شيء ليرهنه ذلك



الشيء يدين له فان اطلق المعير رهنه بما شاعده من شأوان قد بقدر او  
 حلت او منتهى او بطلت بقيد به وج فان خالف ما قيد به المعير وهلك  
 فان شا المعير ضمن المستعير كما القته بينه وبين مرتته او ضمن المرتته  
 لا كخاص وب يرجع الرهن بها ضمنه وبد منه على المستعير الا اذا خالف  
 الى غير بان عين له اكثر من قيمته فزهنه باقل من ذلك وان وافق ما قيد  
 وهلك عند مرتته صار مستوفيا دينه وقد رقيمة الرهن لو كان  
 اقل من الدين و طالب رهنه بياقيه ووجب للمعير على المستعير مثل  
 الدين او قدر القيمة لو كان مضروفا بقدر المضوت والباقي امانه ولو هلك  
 المعير عند المستعير قبل رهنه او بعد فله لا يضمن الراهن وان وصله  
 كان قد استعمله من قبل لعوده الى الوفاق خلافا للشافعي قلت لكن في الشبهة  
 عن العمادية لو خالف المساجرا والمستعير ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ العمان  
 وعليه الفتوى ولو اراد المعير ان يرضى الرهن بفضا دين المرتته من غيره  
 فله ذلك ولغير المرتته على القبول ويرجع المعير بما ادى اي المرتته  
 على الراهن المستعير لا بد من تبصر لتخليصه ملكه بخلاف الاجنبي  
 هذا هو المشهور لكن في قاضي خان انه لا يرجع الا بقيمة المعار ولو كانت  
 قيمة الفار رهنه بالغت بالاذن واداه المعير لم يرجع الا بالاذن كذا في  
 القهستاني قلت واقرة البرجندي وبه من في متى الدرر وعز الا  
 لساج الشريعة لكن استشكله البريلوي وغيره واقرة في المخرج ولم يذكر  
 في مشرع كالمتا بعينه الدرر فذكر ولو قال المستعير هلك في يدك  
 قبل الرهن او بعد الفكاك او ادعى المعير فكاكه هلك عند المرتته  
 ما لقول المستعير لانه منكر فصار كما لو خالف في الدين والقيمة بعد الهلاك  
 فالقول للمرتته في قدر الدين وقيمة الرهن كما في شرح التكملة واعلم ان  
 جناية الراهن على الرهن مضمونة فالراهن كالاجنبي في الضمان  
 وكلا جناية المرتته عليه كالاو بعضا فيسقط من دينه بقدر رهنه وهذا  
 لو الدين من جنس الضمان والام يستعظمه شي والجناية على المرتته  
 والمرتته ان يستوفي دينه لكن لو عور عينه يسقط بضيق دينه عنه كما في  
 الخلاصة ذكره القهستاني والبرجندي وجناية الرهن عليها ادعى  
 ما لها هدر اى ساقط الاعتبار شرعا ما لم يوجب وصا صا اى في النفس  
 اذ لا قصاص بين طرفي وحر فيقتصر منه ويسقط الدين كما في شرح الجمع  
 وغيره ولا يلزم حصون سيدة لو ثبتت الاقرار حكم ولدها كالاجنبي ببيان  
 الاملاك خلافا لها في حق المرتته ولو لم يطلب المرتته الجناية بقي رهنه

بحاله ولو رهنها عبدا ساء وب الغالب في موجهة فصارت قيمة مائة  
 تقتله رجل وشم مائة وحل الاجل بقيض المرتته المائة قصاصت  
 ولا يرجع على رهنه بشئ مكتوب بالاقتل والاصل ان نقصان السعر  
 لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان الهبة وان باعه بالمائة بامر رهنه  
 رجع عليه بالباقي لانه كانه استرده وباعه بنفسه وان قتله عند  
 بعدل مائة فرفع به افتكاه الراهن بكل الدين لقيام الثاني مقام الاول والحال  
 هذا عندها وعند غير ان شاد دفعه الى المرتته وان شاد افتكاه بالدين كله وهلك  
 كاذن اشترى لامية عن المواهب قلت لكن ضيع المصنف لغوي يعيد  
 من جميع الاول فلا تغفل وان جني الرهن خطا فداه المرتته لانه ملكه  
 ولا يرجع على الراهن بشئ فان ابي دفعه الراهن او فداه وسقط الدين  
 بكل منهما ما اقل من قيمة الرهن او مساويا ولو اكثر سقط قدر قيمة العبد الباقي ولعله  
 ايد كره لندرتة فتنبه ولومات الراهن باع وصيد الرهن باذن مرتته وقضى  
 الدين لقيامه مقامه وهذه ابتداء مسئلة لا تغفل عنها الجناية فان لم يكن  
 له وصي نصيب القاضي لوصيا وامره بذلك لو رثته صفار ولو ثار اخلطوا الميت في النار  
 فكان عليه تخليصه في الجوهرة فصل في مسائل شتى رهن عشرين عشرين  
 بعشرة ٧ فماتت فربح جلدتها وهو ساء ودرهما من رهنه لبري بدره لتقرره  
 بالهلاك ونها الرهن اى زيادة المتولدة من الاصل كولد له ولبنه وصوفه وشجرة  
 وعقر وارثه ونحو ذلك للراهن لولد له من ملكه ويكون رهنه مع الاصل بالتبعية  
 فان هلك هلك بلاكش وان بقي النيا ولو حكما بان الكل بالاذن فانه لا يسقط  
 حصته ما اكل منه فيرجع على الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يتقسم  
 الدين على قيمتهما كما ذكره بقوله وهلك الاصل ينفك حصته من الدين  
 وكيفيته ان يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض لا بعد وقيمة النيا  
 يوم الفكاك لا قبله فاصاب الاصل سقط وما اصاب النيا افتك بغيره  
 التبع بشئ اذا صار مقصودا بالفكاك ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة  
 القصدية فقال ونفع الزيادة في الرهن وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا  
 ولا نفع في الدين عندهما فلا يكون رهنها مع الاصل بل دينها اخر خلافا  
 لابي يوسف والاصل ان اللعان باصل العقد ثانيا يتصور اذا كانت الزيادة في  
 مقصود به او عليه والزيادة في الدين ليست منهما وقال زفر والساقط  
 فيها وان بدل الرهن بان رهن عبدا بعد االف با الف فرفع ملكا عبدا بعد ايا  
 الاول رهن حتى يردده الى رهنه والمرته امين في الثاني حتى يحمله مكان  
 الاول يرد الاول الى الراهن فصيلا الثاني مضونا لان اقامة الشئ مقام غيره انما يكون

فتخرجم تحلل وهو ساء ودرهما  
 رهن بها وان رهن شاة قيمتها  
 عشرة بعشرة ساء متا



اذ ازال الاول عن مكانه فيبقى ما قبضه رهنا غايه ما في الباب ان يجعل شيئا في رهن  
وقامة الثاني مقامه ولو ابرأ الرهن من الدين او ضمه منه فبكر الرهن  
في يد الرهن **هك** بلا شيء استحقاقا السقوط الدين الا اذا منعه من صاحبه فيصير صاحبا  
بالمع ولو قبض دبير كذا او قبضه من او من غير ملكه طوع او شتر غير منعه او صالح عنه  
على شيء واحتمال يد على اخر ثم **هك** في يد الرهن قبل رده **هك** كذا الدين لتوهم  
وجود الدين بخلاف الابرا وفيه اشعار بان الرهن اخذ الرهن من الرهن  
بعد الحوالة وقيل لا كما في الهستياني ويرد ما قبض الى من قبض منه ويبطل  
الحال للحصول الاستيفاء وفيه اشعار بان الدين ليس اكثر من قيمة الرهن  
والا فيبقى ان لا يبطل الحوالة في قدر الزيادة لان الاستيفاء التام يتحقق  
والان الصلح لا يبطل كذا اي لا يهلك الرهن بالدين في الصور المذكورة **هك**  
ايضا لو قضا دقا على عدم الدين ثم **هك** الرهن في يد الرهن **هك** حالكه  
مضمونا بالدين الموجود لتوهم بثبوت بنصها دقا على قيامه بخلاف الابرا  
**قلت** وقيل هذا لو قضا دقا بعد هلاك الرهن فانه مضمون او اما قبل  
فلا بل هو امانة وهو الصواب بل لا خلاف فيه فتبطله ففقد الرهن في اليد والرهني  
والبرجندي وصاحب منع العفار وغيره على خلاف المتن **كتاب**  
**الجنايات** باعتبار هيأته ما له ثم نفسه والجناية لغة اسم لا يكتسب  
من الشر وشرعا اسم لفعل محرم حل بما لا اذ نفسى ولكن خص الفقهاء الاول  
باسم الفص والثنائي الجناية والعرفا غيره في تخصيص الاسامي القتل  
الذي يتعلق به الاحكام الاتية من قود ودية وكفارة واثم وحرمان الارث  
خسة والافانواع كثيرة كرم وصلب وقتل حر وبنو فذكرها بقوله **اما عمد**  
**وهو ان يقصد ضرب بخرج الخطا لا يفرق الاجزاء من سلاح او معد ومن**  
**حجر او خشب او ليطه اي قتر القصب الفارسي احر قتر بنار او حريق**  
**حديد غير معد** كسجعة روايتان اظهرهما انه عمد كالبيرة في القتل كذا في  
وغیره **عند** هو الاية الثلاثة بما يقتل **عالم** كخشية وجرير وشروط العمد  
ثلاثة كطريق القاتل فليس للصبي والمجنون عمد وعصمة المقتول وعدم  
وموجبها لان فوقها اثم اجرام كالملة الكفر لحواره ككراهة القتل والقصاص  
عنا لعقوله تعالى ولكم في القصاص حياة فانه اذا تذكر ان القتل قتل بانه  
فكان حياة لها بالضرورة اي ابقاها على الحياة والخطا معدور فيخلص  
بالدية وهذا موجب الخطا العقدة على من كان قبلنا **الا ان يعفى**  
القاتل ولو اعدم فيسقط مجانا ولا يصير مالا الا بالنزاع وهو الصلح ولو كان  
مثل الدية او اكثر خلافا للشافعي **العقد** كفارة فيه عندنا لانه كبيرة

محضة

محضة كالردة قلت وفي الثانية لو قتل مملوكا ولد المملوك لغيره عمدا  
فعليه الكفارة فتأمل **واما شبهة العمد** ويقال لشبهة الخطا وهو ضرب  
بقصد بغير ما ذكر اي لا يفرق الاجزاء ولا يفرق خشب كبيرين عنه خلافا  
لغيره وموجبه الاثم والكفارة والدية **المحظوظة على الحاقلة** وما في  
بيانها الا القود الا ان يتكرر منه القتل فلا مام قتله سياسة كما في الاختيار  
وهو فيما دون النفس من الاطراف **ما** اوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما  
دون النفس شبهة عمد لان اختلافه لا يلاؤثر الا في ابدان النفس **اما**  
**الخطا** هو على نوعين باعتبار فعل القتل والجوارح **في القصد** في ظل القاتل  
بان رمي شخصه صيدا او حرييا فاذا هو ادمى معصوم او خطا  
في نفس القاتل بان رمي عرضا بحركة الردة او صيدا قبض ادميا  
ولو سقط من يد خشبة او لبنة تقتل رجلا فقد تحقق في الخطا في الفعل  
ولا قصد فيه وكلا صدر الشريعة ما فيه **واما ما حرم من الخطا**  
**وهو ضربه بلا قصد كناية** ان القاتل على اخصر وسقط عليه من سطح  
فقتله لا نه عمد ولا الخطا وكفيل الطفل وحكمها اي الخطا والحري  
بجراه الكفارة والدية على الحاقلة والاثم دون اثم القتل اذ شرع ودون  
بالاثم ترك العزيمة **واما قتل بسبب** وهو حرمان بحرفي الوضو  
**حجراتي** **عمر** ملكه **بلا اذن** من السلطان **هك** به انسان الا اذا مشى على  
البير ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه كما في الدرر **وهو جبه الدية على العاقلة**  
**تحقيقا لا الكفارة** ولا اثم القتل بل اثم التسيب بالحفر والوضو في غير ملكه  
كما في الدرر ولو حفر في موات غير طريق ارضه كما في نسختي الهستياني وفي  
البرجندي عن الظهريية خلافا فيحرم زكاتها **لوجب حرمان الارث**  
لوالجاني مكلفا **الا هذا** اي القتل بسبب لعدم قتله والحقة الشافعي بالخطا  
في احكامها **ما** **ما يوجب القصاص وما لا يوجبه يجب**  
القصاص يقتل من هو مقتد معصوم الدم بالنظر لاقا قاتله كما في  
على وجه التام **عمدا** وهو المسلم والذمي لا المسلم والمجزي بشرط كون  
القاتل مكلفا وانتفا شبهة بينهما **بقتل الحر بالحر وبالقيد ايضا**  
خلافا للشافعي نعم لا قصاص معبد الوفاق اجاعا كما في البرجندي  
عن الخلاصة فليحفظ ومن الطائفة ما نقله الزمخشري في ربيعة  
عن ابى الفتح البستيانه قال **اخذوا** اي هذا الغزال **فانت**  
**ارما** في سهمي **بقتل** على عمد ولا تقتلوه اني انا عبده **هك**  
ولم ارحوا قاتل يقتل بالصيد **فاجابه** بعض الحنفية فقال



وخذوا به مني من راق قتل بلحضة ولم يخشى بطش الله في قاتل العبد  
وقودوا به جيرا وان كنت عبدة ليعلم ان الحرق قتل بالعبدة  
والمسلم بالذي يخلقه الله ايضا **ولا يقتل** ان اي المسلم والذي يستأن  
علي الظاهر بل المستأن من مثله قياسا للمساوات لا القساسة المجرمة  
لقيام المبيع كذا قالوا وينبغي التعويل على الاستحسان لترجيح الايمان  
استثنى كما في المخرج **قلت** لكن المتن على القياس الظاهر انه المقتل  
قتله ويقتل الذكر بالانثى والعاقلة بالمجنون والبالغ بغيره  
والصبي بغيره وكامل الاطراف بناقصة العيوض النصف فالعبد للنساء  
في العصمة والاحرار بالدر والفرع باصيلة واسلا لا اصل بغيره  
خلافا لما كان فيما اذا ذبح ابنه ذبحا بل يجب الدية في ما لا ياب القاتل  
مثلا في ثلاث **سنة** كما ياتي لانه عمد والعاقلة لا تقفل العمد واوجبهما  
الشافي ماله كبد الصلح **ولا السيد** لعبد اعمد برة او مكاتبه  
وعبد ولد الصمو للوالد المقدراي في لا طر لعبد ولده والعمد  
لا تقفل العمد لا للسيد ذكره الواني **وعبد بعضه** له لعبد من غير القصاص  
ولكن بعينه وعن الهندواني انه يقتل ذكره القهستاني **قلت**  
وفي البرجندي عن كافي خان انه يجب الكفارة على السيد قال ولو قتل احد  
المسلمين المستامنين صاحب في دار الحرب فلا قصاص ولا دية ولو قتل احد  
الاسيرين بينهما الاخر فعند التشيعين لا شيء سوى الكفارة وواجب  
محمدا لدية وان **ورث قصاصا** كالا او بعضا على بيه مثلا سقط وتقلب  
الباقى ما لا مامر ولا يخفى ان عبد ولده داخل في قاتل لا فرادة بالذكر  
فيما مر فذكره وفي الخلاصة لو قتل ختنه وبنته في نكاحه سقط القود  
وفي الثانية لو قتل احد الاخيرين لابه وام اباهما عدا والاحرامها  
روي ابو يوسف انه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل منهما دية  
قتله في تلك سنة سيما اذا لم يكن للمقتول وارث غيرهما واقره البرجندي  
وخو به في القهستاني فلم يفظ ولا قصاص على شريك الاب والولي  
او المخطي والصبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله  
لما تقر من عدم تجزئ القصاص وان قتل خبر الوهن لا يقتصم  
حيث حضر الراهن والمرئى لتعلق حقهما به **قلت** وقيل لا يقتصم  
وان اجتمعوا وهو اقرب الي الفقهاء في الشريعة عن الظاهر في قوله  
في الفتح عن الجوهري قوله محمد بن قيس **وان قتل مكاتب** عن قاتل ولده  
مع سيده فلا قصاص لاشتباهه ولي القود وان لم يكن له دية يقتصم سيده

لانه

لانه وليه بلا خلافا وكذا ان كان قاتلا وارثا **غير سيده** عند هلاله فالحمد  
لكن ذكر شيخ الاسلام انه لو بقيتته وقال لا يقاد بل على قاتله قيمته كافي الكفا  
وافره القهستاني **ولا قصاص** الا بالسيف وان قتله بغيره عندنا **قلت**  
والمراد بالسيف السلاح فلوارث قتله نجح وجروري بغيره ولو فعل  
غيره الا انه صار مستقيا فباحقه كافي شرح الطحاوي وغيره **ولا يلى المعنوية**  
ان يقتصم من قاطع يده او قاتل قريبه ولا يصلح اي يقدر الدية كما كثر  
فلو باطل الجمع ويجب الدية كاملة لا ان يقتصم مجانا لانه ابطال حقيقة ولا  
يمكنه والصبي كما المعنوية والفاصل كالب فيما ذكره هو الصحيح يقتل كافي  
له وكذا الوصي الا انه لا يقتصم في النفس بل يصالح فقط بقدر الدية  
وله القود في الاطراف استقصا لانه يستلزم بها مسك الاموال ومن قتل  
ولده او ليكبارا وصغيرا فملك كبارا لاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار  
خلقا لهما لانه حق لا يتجزئ الا اذا كان الكبر اخيرا عن الصغير فلا حتم  
يبلغ الصغير اجاعا ولو غاب احد الكبار ينظر اجمالا احقار المعنوية كما  
لو كان الكل كبارا ولو كان الكل صغيرا فليس للاخ والعم ان يستوفيه كافي  
الجامع الصغير فيقتل ينظر بلوغ احد وقيل يستوفى السلطان كافي القصاص  
والغاصب السلطان ومغادبة انه لا يشترط القاصي ولا الامام في استيفائه على  
عليه القصاص شرطه فافى كافي القصاص كافي القهستاني **ومن قتل حريته**  
المرتفع تشديده ما يفرق به اقتص منه ان جرحه بلا خلافا وان كان بظهوره  
فلا عند **وعليه** الدية كما مر وعندهما يقتصم والا صرح منه اعتبار الجرح  
ذكره الباقر وغيره وفي القهستاني ولو قتله بالبراة او المسئلة لم يقتل عليه  
الفتوى والمعتبر بالحريته والجرح وعزاه للنتمة ونقل الباقر عن كافي خان انه  
انه ظاهر الرواية فقتله في الدرر ان في مقتله قتل والا واعتمده في الشريعة  
وفي الوهبانية ثب قاصه شخصه حالة النجوم ان مقتصم ان ابقى بعامته  
**وكذا الخلاف في كل متقل وفي التوقيف والفتوى** فعندنا لا قصاص خلافا لهما  
وان تكر منه قتل اجمالا اي للامام قتله سياسة لسعيه بالفساد ولا  
قصاص في القتل **سجوة** لا ضرب السوط لا في مولاة الضرب فتشمل  
للكتائب فيورثه لورثه عن العمد والشبهة دارية فوجبت الدية ومن جرح  
فلم يزل في فراش حتى مات اقتصم من جرحه جرحه والسبب الادا  
وجده ما يقطع كجز الرقبه والبروم منه ولو اشهد الجرح على نفسه ان  
فلانا لم يجرحني ثم مات فلا دية غوي لورثته وكذا الوقي الجرح الاوليا  
بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استقصا لانه يدعي فتاوى السعدي  
واذا اتفقا الصغار من المسلمين وانفصل الحرب فقتل مسلما فله



حربيا فعليه الدية والكفارة لا بد خطا القصاص ولا الاثم لما قلنا ومن  
مات بفعل نفسه وزيد وصية واسد فعلى زيد ثلث دية في ماله لو عدا  
والا فعلى عاقلته لان فعل الحية والاسد جنس واحد لانه هدر في الدارين  
وفعل زيد معتبر بهما وفعل نفسه هدر ههنا وبالم في المعنى فصارت  
ثلاثة اقسام اجناس ثم ان يجهل زيد فالدية في ماله وهل يصل عليه  
قيل وقيل كما مر في نفسه ومن شهر على المسلم سيفا وجب قتله في الحال  
ان لم يمكن دفع ضرره الابه لان من باب دفع الصائل وقد اجل عصبته  
بالمحاربة وطبق لا يثبت ما لم يدفع بالمعاونة وفيه من الحيثية يجب قتله  
لعينه كما ان قتل الحر لم يجب لعينه بل لا على الكلمة السوداء لو ترك  
المشهور عليه قتل الشاهر مع امكانه كان اثما وهذا كله اذا لم يكن دفعه بغير  
القتل كالتهديد بالصياح والا فالقود عليه بقتله وانما لم يثبت شهر  
سيفه فعليه القود قضا لادبانه كما في اقرار الخليفة ذكره القصاص في نفسه  
ولا شيء بقتله بخلاف الليل الصائل ولا شيء في حمله من شهر على اخر سلاحا  
اي مدد على مسلم فاصدا فقتله ليلا او نهارا في مصر او غيره او شهر على عدا  
ليلا في مصر الا اذا كان عدا لا يثبت فيكون نكاحا سلاحا على ما قالوا الكافي الهدية  
وغيرها ونهارا في غير قتلته المشهور عليه لما بينا ولا على من قتل من سبق  
متاعه ليلا واخرجهما ان لم يمكن الاستعداد ودون القتل وكذا لو لم يكن  
من دفعه الا بالقتل ولو قبل اخذ ويجب القصاص على قاتل من شهر عدا  
نهارا في مصر او سل سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع لانه بالنظر في يمين  
صاريه فغادت عصمة كاد لو شهر مجنون او صبي على اخر سيفا فقتله  
الا بعد ما فعليه الدية في ماله ولا قود لوجود المبيع وهو دفع شرمه فيه  
خلاف الشافعي ولو قتل جلاصا عليه حتى ينفذ كعدم اعتبار فعل الدية  
فقال الشافعي لا شيء في الكل لانه لدفع الشر وهو رواية عن ابي يوسف  
فسروع مباح الدم النجس الى الحرم لا يقتل فيه عندنا ولو انشأ القتل فيه  
قتل فيه ولو قتل في المبيت لا يقتل فيه ولا يقتل بعدا لوقت ولا لوقا له  
اقتلني فقتله ولا لو ساء سماحي مات ولا تجوز هبة لكساح النصل  
لعين القاتل ولا تضع ثوبه القاتل حتى يسل نفسه للقتل وان ابرأ القود  
لا يبرأ من الظلم والعدوان ديانة وعفو القاتل افضل من الصلح  
والصلح افضل من القصاص وكذا جرح المجرور وتما منه في حلقته على  
التنوير باب **المفود فيما دون النفس** اي الاطراف هي ايتها  
يكون فيما يمكن فيه حفظ الماشية في الفعلين في القدر اذ هو الاصل في هذا  
ابواب لا مطلق قوله تعالى والمجرور خصا صرنا ان يمكن لا يجب الا الدية اذا

كان

كان عمدا ورجح فيقتصم بقطع اليد من المفصل من الرسغ والمرفق والكتف مما ليس  
فيه كسر العظم لانه لا ضابط له في التحقته وان وصلية كانت يد القاطع اكبر  
من المقطوع لتساويهما من جهة ذلك في الرجل وفي ما رتب الاثاق قصاص فلو  
فيه قطع قصبة فلا قصاص لانه عظم ولا قصاص فيه سوى المسن ذكره ابن مالك  
وباق وفي الاذن ايضا في العين الغير المحل الا لوقود في عين الاحول كما في الماشية  
او ذهب صوها وهي قايمة لان قودت لتعد والماشية دية الدية على  
العبيد ورجح يجعل على الوجه فظن رطب ويغالب العين بمرارة حجة حجة ذهب  
صوها ولو كبر نصفه وعكسه وكذا يقتصم من اليمن باليسرى لا بالعكس بل في  
الدية خلافا لما ثبت ولو ذهب بياضها ثم ابرق فلا شيء عليه اي ان عاد كما لو كان فلو  
دونه فحكمة كما لو ابيضت مثالا كما في القهستان في عين الذخيرة وفي كل شجة  
اي جرح حتره الراس او غيره تراعى ويحقق فيها اثما مثله في القود كالمشقة  
الكان استقصا يستر وتثليبه كما في ولا قصاص في عظم لتعدر الماشية كما  
مر سوى السن وان تفاوتت الامر والاستثنا متصل فانه ليس بعصب على المختار  
ذكر القهستان واللام للعهد اي سئ اصلية فلا قصاص في سن زائدا  
لو قيب ولا يفاد قبل البر لا حقال السراية او السات وقالوا بوجع سنة  
في الصغير قتل مطلقا ويؤخذ منه كقيل فان مضى ولم يثبت اقتص منه  
وموئد بر و قال ابو يوسف فيه حكمة وكذا لو اجل لغيره فلم يسقط فيقطع  
ان قلع ويترد ان كسر في ان يمسكوا ان لم يسود الباقي كما مر ولكن لا تجاوز  
الحصل يسقط ما دونه لتعد والماشية ويؤخذ العرس بالمرس والباب بالباب  
لا الا على بالاسفل وعكسه ولا قصاص عندنا بيني طرفي ذكر وان قيل  
يجب الارش في ماله حاله كما في الجوهرة وحده وعبد طرفي عبد في التقاتل  
قيمة هذا هو المشهور لكن في الواقات لو قطعت المدة يد رجل خير بين القصاص  
والدية اذ الناقص يستوفي بالكمال اذ ارضي صاحب الحق فلا فرق بين جرح  
او عيب في واقره القهستان والبرجند في قال وفي الاحياء اشارة الى النبي صلى الله عليه وسلم  
بين السلم والذمي وباقي ولا في قطع يده من نصف المساعدة لانه عظم وكذا النقص  
نصف القصبة كما في الثانية ولا في جافة برات لخرقة الموقدان ان يبرأ فان ساربه  
يقتصم ولا ينظر البراء والسرابة ولا في الدمان ولا في الحائر ولو لم يست  
اصلها به يعني لانه ينقص وينسب كما في المخرج عن شرح الوهابية قلت  
لكن جرح في الماشية والمجسط بلزوم القصاص كشفا استقصاها بالقطع  
كما في الشربة لانه لان تقطعت الحنيفة كما في فقط فلو يقتصها لا يباي  
ما وقع بعض الناس وطوف المسلم والذي هو التساوي وشا وقال



الشافي كل من يميل به فيقطع به ومن فلك وحيز المجيئ عليه بين القصاص  
واحد الارش لو كانت بين القاطع مثلا او ناقصة الاصابع او راس الشاح  
اصغر واكثر لا يستوجب الشحة ما بين قريته وقد استوعبت ما بين قريتي المجز  
وكذا سائر ما يقاد لتقدير استيفاء حقتك ملائم الحيار لو يتفع بالناقصه  
والا فالدية كما ان لم يكن للقاطع يد أصلا وبه يقتضي **فصل** ويسقط  
القصاص ولا يجب التولي في مثل تركه بموت القاتل لغوات محله وبمقتضى  
الدوليا او احمدهم ويصلحهم على مال وان قل ويجب حاله عند الاطلاق ويصل  
بعضهم او غيره وحق لمن بقي من الورثة حصته من الدية في ثلاث مئين  
لا تقله العقد مالا على القاتل هو الصلح لانه عمود وقيل على العاقلة  
واختاره في الاختيار واقله ان الصلح في الخطا على الترتيب الدية باطل لانه  
مقدور على الزيادة ربا بخلاف العهد في حفظ **ولو قتل** وعبد شخص باق  
للمرءية العبد رجلا بالصلح عن وجهه ما باللف ففعل في نصان ان الاول  
ويقتل بالرجح بالفرز ان جميع كل منهم حرجا من دفعه والا كما في التنوير وغيره  
معين او مقرب فلا يقر عليهم ومفاده انه لو اشترك رجلان في قتل  
رجل احدهما بالصلح والآخر بحرقه كحد يجب الدية على كل واحد منهما ما صفة  
كما في الثانية واللهم العهد فلو قتل فرقه جميع اصددهم ابوه او جد  
الفرق كما في الجواهر ويقتل بالفرز بالجمع الكفاية للباقي عندنا ان **حضر**  
اوليا ولم يلد لزوم مال لان الزهوق لا يخرج في نصيب الكل اخذ الحكم  
فان حضر في هذه الصورة واحد من الاوليا قتل له وسقط حق البقية  
لغوان حمل الاستيفاء كوت القاتل ولا تقطع بانه مثلا ما كثر بيد وعوها  
مما دون النفس عمدا او قيا س هكذا وانما تركنا بالارش والاجماع اذ العاقلة  
لا تفعل العمد وان وصليته او اسكنيا على اليد فقطعها معا بل **ايضا** ان  
ديته على عمد ومع بالسوية فان قطع رجل يميني رجلين فلم يقطع يمينه  
وله مائة يد بينهما ان حضر معا وان حضر احدهما قطع له **فصل** في الاخر  
اي دية في ثلثات المحل ولو قضي بالقيود بينهم ثم عفا احدهما قبل استيفاء  
الدية فلهما من القود وقيل الارش وحيث اقرار العمد ولو محجرا **ان قتل العمد**  
ويقتضيه لانه غير منهم فيه وفيه خلافا من قتلوا اقر نظام ثم عفا او  
على مولاة بل يفي بعقوبته كما في المنع عن الجوهره قال وظاهر كلام الربيعي  
والاشباه بطلان اصلا وعلمه بان موجب الدفع والنفاد **فصل**  
وعلمه العهسا في بانه اقرار بالدية على العاقلة وهو سوطا هو كقرره  
هو وغيره في المعاقلة لا تفعل اقرار او لا عبدا ولا عدا عليه الاجماع  
فانهم

فانهم ومن رمي رجلا عمدا فقتل الى اخرها انما انقص للاول لانه عمدا  
وعلى عاقلة الدية لثاني لانه خطأ اي في الفعل والفعل يتعد ويتعد  
اثره فاذا ارسل سهم سبي رميا واذا مزق الجلد جرحا واذا فرق التركيب  
فكسرا واذا مات منه فقتلا واذا افقد السهم لغير الرمي اليد صلا بمنزلة  
فعل اخر هو مخطي فيه فقتله **فصل** لو وقعت حية عليه فقتلها  
عن نفسه فسقطت على اخر فقتلها عن نفسه فسقطت على اخر  
فقتلها عن نفسه فقتل على الثالث فقتلها فقتل على من الدية هكذا  
سئل الوجود بخبر جماعة فاجاب بان الدية على الاضغان لسمته قور  
سقوطها والا فلا فاستحسنوا جميعا وهذه من مائة كافي التنوير  
وتمامه فيما علمته عليه **فصل** في الفعليين من قطع يد رجل  
قتله اخذهم مطلقا عمدا او خطأ اي او فقتلها من قطع يد رجل  
ثم قتلته ان تخلف ما برأه والا فان اختلفا عمدا او خطأ اخذهم ما ايضا  
بل ان دخل الا ان كان الخطي لم يظلم ما برأه فانه لا يؤخذ بهما بل يتأخذ  
فكفي دية واحدة بخلاف ما اذا اختلفا وفي العهدين يؤخذ بهما وعندها  
يبدأ خلاتي في يقتل فقط ولا تقطع يده والحاصل ان القطع اما عمدا  
ان خطا والعقل لذكر صلا ربعة ثم اما ان يكون بينهما برء او لا صار ثمانية  
وقد علم حكم كل من هاولو مزبه مائة سوطا فبر من تسعين ولم يبق اثرها  
ومات من عشرة وجبت دية فقط وكذا كل جراحة اشد من ذلك  
لها اثر لا يغني للارش بل للتعزير برءان **فصل** في الاثر ولم يمت  
يجب مع دية النفس مائة عدل يبيح تفسيرها وهذا بالاجماع ومن  
قطعت يده اي عمدا او خطأ كما في الترتيب لدية عن البرهان ويورد  
ما باق فقلت لكتي قيد في الدرر والمخ بالعمد كما ان الدية على العاقلة  
في الخطا في ظن انها على القاطع فقتلها كما في القهسا في عن الطحاوي  
نعم ما من القطع فوات منه فعلى قاطعه الدية بتر ماله كما عند  
وعندهما هو عفو على النفس قلنا انه عفى عن القطع وهو غير العقل  
وان عفى عن القطع وما جرد منها وعن الجناية فهو عفو عمن  
النفس اجما عاوج يعتبر العمد في كل المال والخطا في ثلثه لتعلق  
حق الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس مال فان خرج من الثلث فيها  
والا فعلى العاقلة ثلث الدية كما في شرح الظن ومن الظن انها على  
القاطع فقتلها خطا قطعا ومفاده ان عفو الصلح لا يغني عن  
الثلث ذكره القهسا في **والشيخ** كالقطع حكما وخلافه وان قطعت



امر **يدرج** ولو **عمر** **ان** **زوجها** **المقتول** **يد** **لا** **على** **درة** **ثم** **مات** **فلو** **لم** **مات**  
من السراية فزهرها الارش ولو **عمر** **اجام** **فعلية** **عند** **الزوج** **سهر** **مات** **وعليها**  
الدرة في مالها ان كان **عمر** **وتقع** **المقاصة** **بين** **الزوج** **والدرة** **ان** **تساويا**  
ولا تتراد الفضل **وعليها** **فلم** **ان** **كان** **خطا** **ولا** **يتقاصان** **لان** **المهر** **مات**  
لها **لكون** **الدرة** **على** **العاقلة** **في** **الخطا** **فقط** **خلا** **من** **الخطا** **قلت** **وقال**  
صاحب الدرر ينبغي ان تقع المقاصة هنا ايضا لكونها علمها دون العاقلة  
علمها **فقال** **المختار** **الدرة** **كما** **في** **الشي** **لكن** **ليس** **على** **اطلاق** **قد** **توفي** **الزوج** **ولعله**  
اطلق حاله لمجلة فليحفظ وان تزوجها على اليد وما يجدت منها  
او على الجارية ثم مات من فعله مهر المثل في العمد ولا شيء عليه لرضاها  
بالسقوط ويرفع عن العاقلة مقدار اي مهر المثل في الخطا **وكان**  
**وصية** **لهم** **اي** **العاقلة** **فان** **خرج** **من** **الثالث** **سقط** **الا** **فقد** **ما** **يجري**  
**منه** **يسقط** **فقط** **وكذا** **الحكم** **عندها** **في** **الصورة** **الاولى** **اي** **فيما** **اذا**  
**تزوجها** **على** **اليدين** **لان** **الصفت** **عنها** **عمر** **ما** **حدث** **منه**  
**عندها** **فصار** **الجواب** **في** **الفصلين** **واحد** **عندها** **من** **قطعت** **يد**  
**فان** **تهد** **ما** **اقتضى** **له** **من** **القاص** **قتل** **وطع** **لسراية** **عن** **ايدي**  
**لان** **د** **يقع** **اشكال** **الدين** **الكل** **او** **غيره** **فتبين** **فمن** **قتل** **له** **ولي** **عمر**  
**فقط** **نفسه** **كذلك** **ان** **عمر** **عن** **القتل** **فعلية** **درة** **السيد** **يعلم** **اذا**  
**برأت** **ولم** **تسأل** **الى** **النفس** **لان** **استوفى** **في** **حقه** **لكن** **لا** **تقتضي** **للمشقة**  
**وقال** **الاشي** **عليه** **ومن** **قطعت** **يد** **فان** **تقتضي** **لنفسه** **بالحكم** **الحاكم**  
**من** **قطعت** **فقد** **فسر** **الى** **نفسه** **فان** **المقتضى** **منه** **فعلية** **اي**  
**المقتضى** **له** **درة** **النفس** **لان** **قتل** **يعرف** **حق** **لتعبد** **فعله** **بشرط**  
**السلامة** **كالا** **جبر** **خلاف** **الحاكم** **والجاء** **والخنان** **والنصار** **حيث**  
**لا** **تستفيد** **فعلهم** **بشرط** **السلامة** **وتمام** **في** **الدرر** **والشريعة** **لا** **تستفيد**  
**فليحذر** **خلا** **فان** **لها** **معه** **ها** **لا** **شي** **عليه** **ايضا** **فلذا** **قال** **فمن** **اخطا**  
**المستلبي** **قلت** **في** **السراية** **لانية** **عن** **الرهان** **فهو** **اي** **قوله** **ما** **هو** **الا** **ظهور**  
**فتدبر** **فروع** **وتمان** **الصبي** **اذا** **مات** **من** **ضرب** **ابيه** **او** **وصيه**  
**تاديبا** **عليه** **ما** **كفرب** **زوج** **تاديبا** **او** **معلوما** **او** **عبد** **يدون** **اذ** **نابيه**  
**ومولا** **كما** **في** **التنوير** **وتمام** **فما** **علمته** **عليها** **بما** **رسم** **بما** **رسم**  
**الشهادة** **في** **القتل** **اعتبار** **حالة** **القتل** **يثبت** **ملكه** **عند** **اجبنة**  
**لوارث** **ان** **من** **غير** **سبق** **ملك** **لوارث** **لان** **شرعية** **القتل** **لشئ**  
**الصدور** **وذكر** **الشارع** **لم** **يكن** **هلا** **له** **وان** **كان** **اهل** **الملك** **الدرة**  
**والحال** **الملك** **كصيد** **تعلق** **بضيقه** **ولم** **يكن** **مع** **عفو** **الورث** **قبل**

موت المجرور وانما **يجز** **عنه** **المجروح** **لان** **السبب** **العقيد** **وقوله**  
**تعالى** **ومن** **قتل** **مظلوما** **فقد** **حلفت** **لولى** **سقطا** **الى** **علي** **وقوع**  
**ملك** **العقد** **لوارث** **ان** **تدبر** **بطريق** **الى** **القتل** **عن** **الاب** **لورث**  
**كما** **زعم** **ابو** **يوسف** **وعمر** **والشافعي** **واصل** **الاصالة** **ان** **استيف** **احق**  
**القصاص** **حق** **الورث** **عنده** **وحي** **الميت** **عندهم** **وعمر** **ما** **ذكره**  
**بقوله** **فلو** **لم** **يكن** **احد** **هم** **خصما** **عن** **البقية** **فد** **بلا** **وكالة** **عنده** **خلا**  
**المال** **والدرة** **لا** **هلية** **الميت** **ملكه** **اتفا** **قائم** **تزوج** **على** **الاصلي** **تقال**  
**فلو** **اقام** **احد** **ابني** **حجة** **بقتل** **ابيهما** **عمر** **واخوه** **الاخر** **غايب** **واراد**  
**القتل** **تقبل** **بنيته** **ولكن** **لا** **يقا** **دبل** **لحق** **تقتضي** **به** **اجام** **عنه** **حضر** **الغايب**  
**لان** **للقصود** **من** **القضاء** **الاستيف** **والخاص** **لا** **يتم** **منه** **بالاجام** **لكن**  
**يجب** **اجام** **لان** **منهم** **فاذا** **حضر** **لزم** **اعادتها** **ثانيا** **بعد** **عود** **الاح**  
**الغايب** **ليقتل** **للقاتل** **وهذا** **عنده** **خلا** **فالها** **فمنه** **الاحتاج** **للعادتها**  
**بل** **يكفي** **حضور** **الغايب** **وفي** **القتل** **الخطا** **والدين** **وكذا** **في** **العقار** **على** **الاصح**  
**كما** **في** **العقار** **يد** **لا** **يلزم** **اعادتها** **بالاجام** **للمرأة** **وارث** **لا** **خلافه**  
**وهذا** **اذا** **ادعى** **الوارث** **الحاضر** **كل** **الدين** **وبرهن** **او** **برهن** **على** **كله**  
**واحد** **القاضي** **والا** **لزم** **اعادتها** **كما** **في** **العقار** **يد** **ثم** **ذكر** **بعض** **قروعه**  
**قفا** **ولو** **برهن** **القائل** **فالتفرغ** **احسن** **على** **عفو** **الغايب** **فالحاضر**  
**خصم** **لا** **تقلبه** **مالا** **وسقط** **العقد** **وكذا** **لو** **قتل** **عبد** **الرجلين**  
**عبد** **الخطا** **والحال** **ان** **السيد** **من** **احدهما** **غايب** **فتلزم** **اعادتها**  
**الا** **ان** **برهن** **على** **عفو** **الغايب** **فالشاهد** **خصم** **كما** **في** **الموت** **ولو** **شهد**  
**ولما** **قصاص** **بعثوا** **حيثما** **الثالث** **لغت** **وكان** **اخبار** **هما** **عفو**  
**للقصاص** **منهما** **عفو** **بزم** **هما** **وهو** **لا** **عنه** **والاول** **ان** **صدق** **هما** **القال**  
**نقط** **فالدية** **ينهم** **ثلاثتهم** **اثلاث** **الحول** **رضيب** **الثالث** **بعض**  
**مالا** **فوجب** **كل** **الدرة** **والثاني** **ان** **كذب** **هما** **فلا** **شي** **لها** **ولا** **حيثما**  
**يلتزم** **الدرة** **والثالث** **ان** **صدق** **هما** **الضو** **هما** **فقط** **عزم** **القائل** **له**  
**ثلث** **الدرة** **لان** **اقراره** **اريد** **بتكذيب** **القائل** **اي** **ه** **فوجب** **له** **ثلث**  
**الدرة** **ثم** **ياخذ** **اي** **الثالث** **من** **استحسن** **انا** **وهو** **الا** **ذكر** **الرباعي**  
**وغيره** **لان** **صار** **مقار** **لها** **بها** **اقر** **به** **القائل** **وهذه** **الزيادة** **توجد**  
**في** **بعض** **سنة** **الهداية** **ولا** **يد** **منهما** **قد** **عول** **عليها** **ولم** **يذكر** **الرابع**  
**وهو** **ان** **يصدق** **هما** **القائل** **والا** **لا** **ظهور** **ان** **لا** **شي** **له** **علا** **بتصديق**  
**وعبر** **بالشهادة** **تبعها** **للهداية** **دون** **الاخبار** **كما** **في** **الدرر** **والتنوير**



رعاية للصورة الاولى او لصورة ربه بعد الدعوى من القاتل بغير  
 اثبات فيكون شهادته وكل من استلزم لغيره ما ايا اختل في ما  
 يتعلق بالاستحقاق لاختلافه **فان** وان اختلفا شاهد القاتل  
 في ما لا يوجب مكانة او في الله او قال احد من ضربه **بعضا** وقال الاخر  
 لا اذرى **فما** فقتله فطلبت لانه القتل لا يتكرر وكذا بطل لو حمل الشاهد  
 في كل منها ولو حمل احدهما قبل الكامل منها وان شهد بالقتل وجهه لا الاله  
 لزمت الدية في ماله في ثلاث شهور استحقاقا على الاذى وهو الدية  
 وجبت في ما لا يلا الاصل في الفصل العمد ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد  
 وقال ولي قتله جميعا فقتله ما عمل باقراره بخلاف ما لو قال صدقنا  
 وبخلاف ما لو شهد بقتل زيد عمر او اخوان فقتل بكر اياهم وادعى  
 وليه فقتلها القاتلان انكذب بنفسه فوضق الشاهد ما وقع بخلاف ضيق  
 المقدم لما ذكر الشهادته في القتل ذكر حاله فقال والعبرة بحالة الرمي في حق  
 المحل والضمان لا بحال الوصول في بطل حال الرمي عند الامام لانه ليس باختيار  
 ولم يصير ما لا يارمي ويح قتل رومي عما مثله مستلزم الى المستلزم وان قد المستلزم  
 فوصل اليه السهم فان حب الدية في ماله لانه قتل مستلزم لانها سقطت التوبة  
 لشبهته سقطت العصابة ودفعت عنه خلافا لما قلناه لا شئ عليه لانه رومي  
 مرتا ولو رمي مرتا باسلم قبل الوصول لا يجب شئ اتفاقا لعدم وقوع  
 المحل وان رمي بعد اخطا فاعتق فوصل فمات فعليه قيمة عبد اعتدنا  
 وعند محمد فضل ما بين قيمته مرميا وغير مرمي وفي الشريعة لانه عن البرهان  
 وعن ابي يوسف كمي وان دعي محرم صيدا فقتل من احرامه فوصل فقتله  
 وجب الخزان رماه حلالا فاحرم فوصل فقتله فلا جرم لما قلنا وان رمي  
 من قضي عليه برجم فخرج شهيدا فقتله فوصل فقتله فلا جرم لما قلنا وان رمي  
 صيدا فتجسس فوصل وفي العكس محرم لا يعرف ان المعنى حالة الرمي  
 وهو الاصل في مسائل هذا الباب وفعل القهستاني عن الكوفي ان صبغة  
 المحل لا يغير عند الوصول فلو كان صيد المحل ورمي اليه فقتل المحل فقتل  
 المحل انتهى اي وقصب الرما على الرامي قلت ولجب عنه بان صيد  
 المحرم لم تقتصر لبنانية عليه بالقتل بل يكون به ريب لانه المحرم وان شئت  
 وهذا لا يبي ان اكل من ذلك فله حفظ كما **الديات** جمع دية  
 يطلق على الارش وقيل كس طافله في الاشارة الى ثمنها فلو قال  
 الذية المغلطة ونحوها المغلطة من الدبل ماية لا غفران باعوان نبات  
 محاض ونبات لبون وحققا **بعد** كما علم في الزكوات من كل نوع خمسة

في ما  
 يجوز  
 ع

عشرون

وحشر من عندها وعند محمد ثلاثا ثلاثون حقة وثلاثون حبة  
 ومنها اربعون ذنية كلها اي الثنيات خلقات تفتح الخالمحجة وكسر الهمزة  
 اي حواصيل بطونها اولادها واعلم ان التخليط من حيث السن لا من حيث  
 العدد فلا يراى على ماية وان لا تغليظ في غير الابل فلو قضى بدفع غيرها  
 لم ينفذ قضاءه لعدم ورودا من ميوه عليه الاجماع وهي تكون في القسطا  
 وما يحوي بهرة وهو ما يجره واحدة من ثلاثه عنده من الذهب الف  
 دينار اي مثقال مضروب ومن الورق عشرة الاف درهم لبون سبعة وقال  
 الشافعي ومالك اثني عشر الفا درهم والتوسيع بانها وزن سنته منظور  
 فيه ومن الابل ماية اثنا عشر الفا من وبت لبون وحقة وجد عشر من  
 كل جنس عشرون وبديل الشافعي ابن مخاض وابن لبون ولا ذية من  
 غير هذه الاموال **الثلاث** ثلثه عند لا وقال منها ومن ثلثة اخر  
 البقر ايضا ما لا يقرب ومن الغنم الفاشاة ومن الحمل ما لا حلة كل حلة  
 ثوبان ارا ردوا وقيل في زماننا بدل الحلة قميص وسراويل والاول  
 المختار كما في النهاية قلت ويوجد البقر من اهل البقر والحمل من اهلها  
 وكذا الغنم وقيمة كل بقرة او حلة خمسون درهما وقيمة كل شاة خمسة  
 دراهم كما في الشريعة عن البرهان زاد القهستاني والشيء ثيابا وقيل  
 كالضحايا وعن الامام فقتله ما لا يفرغ من الخلفا انه لو صالح على اكثر من ما في بقرة  
 مثلا لم يجز عنه همارجان عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية  
 وقد مر والصحيح ما ذهب اليه الامام كما في المضمرات وان كان كل الانواع احرول  
 وعليه ما ينادى ان التعيين بالرضا او القضا وعليه القضا وقيل للقاتل  
 ذكوة القهستاني **قلت** وحرق الشريعة لانه لا يخبر القاتل في شبه  
 العمد اي المخلط بل لا ازم عليه الابل والا لا اختار الاضيق فقتل  
 حكمه التخليط قال فليكن على ذكر منك لتحرره فله حفظ **كفارة** شبه  
**العمد والخط** عتق رقبة اي اعتاق رقبة كاملة فيكفي الاعور  
 لا الاعمى والرضيع لا الجنين كما ياتي **مومنة** لا كفارة بخلاف سائر الكفارات  
 فان لم يجز ذلك وقت الاداء الى الوجوب وضام شهر من بنية من البيل  
 متبا بغير ولا اطعام فيها لعدم نص بخلاف سائر الكفارات **وصالح**  
 رضيع احد ابوين مسلمين في افاذ تفاوت دية الرجل والركبة  
 فقال والمرأة في ذية النفس ولو صغيرا رضيعا وفي ارش ما دونها نصف  
 ما للرجل لا شرف في قتل المرأة خطا خمسة الاف وفي قطع يدها الفان وجماعه







فلا قد فيه اجماعا كما لا قد فيما ختمها كالهاشمة والمنقلة اجماعا كما في الشربلا  
عن الجوهرية وفيها خطأ نصف عشر الدية والمبتدأ وان يكون المشيخ غير  
اصح والا فبها حكومة لان جلده انقص من غيره كما في الذخيرة  
ذكر القهستاني وهي التي توضع العظم وتكشفه وفي الهاشمة  
**الحاشية** العظم وتكشفه وفي الهاشمة وهي التي توضع العظم  
وتكشفه عشرها ولو اصلع وقيل فدا رشي الهاشمة ذكره القهستاني وفي  
المنقلة وهي تنقل العظم وتحول عشرها ونصفه وفي الامنة  
تشد يد الميم اي ذات ام كيطشة راضية ذكره في المغرب وهي التي تصل  
اليام الدماغ اي الحلة الذي تحت العظم فوق الدماغ ثلثها وبعد هذا الموضع  
بغني معجزة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد لانها فائدة غالية في  
قتل الاشياء كما في الهداية وغيرها كتي عن ابي يوسف فيها ثلث الدية  
كما في المضرات وكذا في الجارية ثلثها وهي جراحة يصل الى الجوف ولو في  
الصدر او الرقبة الى موضع لو وضع اليد الشارب كان مقطوعا في فافوقه ليس  
بجارية ذكره الشمني فان نفذت الى الجانب الاخر فبها حايقتان ويجب  
ثلثاها وفي كل من الخارصين مئتين وهي التي تشق الجلد ولا تخرج  
الدم ولا غيره كما في القهستاني عن الذخيرة والدامعة بالمهمله وهي التي  
التي تخرج منه ما يشبه الدمع ولا تشبه كالدمع في العين والدامية  
وهي التي تشيل الدم وفي الظهيرة هي التي تدميه ولا تشبه هو الصبي  
والدامعة ما تشبه كدم العين والبخضة بضاد معجمة فمملة وهي  
التي تبضع الجلد تقطعه والمتلحمة وهي التي تاحنق التي  
ثم تلتحم السماق بالكسروهي اسم جلدة فوق العظم وتحت اللحم  
الدم بالاشجة فهذه عشرة في كل منها حكومة عدا ولو عدا وعليه  
الفتوى كما في الشربلا ليدفع الكافي وغيره لعدم التقدير المشري  
وعند عمر فيها القصاص كالموضحة الاما المستثنى تمام فتيه  
وقدما ان الشياخ يختص بالوجه والرأس وان الحائفة للجوف  
والجنب والظهر لم تحت الحائفة فيما فوق الحلق فلذا لم يكن من تحت  
العشرة ولذا قال وكذا كونها كالمتر في الحكم وما سوي ذلك من  
وفيها حكومة عدا لانها غير مقدرة ولا مهددة فتح الحكومة  
فيها ثم نشرها فقال وهي ان يقوم عبدا بلا هذا الذي صرحا  
ويقوم ومعه فما نقص من قيمته وجب بنسبته من  
دينه به يتي مطلقا كافي علمه المعينات ونسبته للطحاوي وغيره

لعله  
وصل

الا ان الكرخي ضعفه وصح اعتبار بنسبته من الموضحة وقال الشهيد يعني به  
في شجة وجهه ورأسه وبالا وارج غيرها وقيل هو ما يرى لقا في مشورة  
اقل البصر وهو الاصح كما في المضرات وقيل هي ما يحتاج اليه من نفقة واجرة  
طبيب وادوية الى ان يبرأ وهذا كله ان بقي للحاجة اثر والا فبها  
لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قدر ما انفق الى ان يبرأ وعن ابي يوسف  
مكومة العدل في الاول ذكره القهستاني وغيره وباني في قطع اصابع اليد  
وحدها او مع الكف نصف الدية اذ الكف تابع ومع نصف الساعد  
نصف الدية وحكومة عدل لنصف الساعد وقيل انه تابع وفي كفي فيها  
اصبع عشر الدية للاصبع وان فيها اصبعان فخمسة وذلك لان الاشياء  
في الكف ثلاثة وعند محمد يجب الاكثر من راس الكف ودية الاصبع او الا  
صبعين ويدخل الاقل فيه والاول الصبي وان فيها ثلاث اصابع  
فدية الاصابع وهي ثلثا اعشار اجماعا الا الاكثر حكم الكل وفي الاصبع  
الزايدة حكومة ولو عدا لقاطع مثلها وذا في الشارب بحية  
وحية الكون سبع كما مر في ثدي الرجل وذكر الخضر والعيني ولسان  
الاخرس واليد الشلا والعيني العور والرجل العرج والسنن  
السودا وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تعلم صحة  
ذلك مما يدل على ابصاره اي الطفل وتحرك ذكره للبول وكلامه  
اي يتحرك ذكره وكلامه فيكون الفطخ على كاهه ما فان عملت فكيف  
في خطأ او عمد كغير ما ذكره ويروى ان شيخ رجلا ذهب عقله  
او شق راسه دخل رشي الموضحة في الدية لدخول الجرح في الكل  
وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل لانه كاعض مختلفة  
وان ذهب بها عيناه فلا قصاص عنه ويجب اريشها وارشي  
العينين وعند محمد القصاص والدية في العينين ولا قصاص في اصبع  
قطعت فثلث اخرى عنده وعند محمد يقتصر المفقود عنه ويجب  
الدية في الاخرى ولو قطع مفصلها الا على فثلث ما بقي فلا قصاص  
اتفاقا بل الدية فيما قطع وحكومة فيما شل ولا قصاص لو كسر نصف  
سن فاسود باقية بل دية السن كلها كذا الواحش او اصغر او حصر هذا  
اذا فاته منفعة مضفة والا فان لم ير حال المتكلم فلا شيء فيه ولا فته  
الدية ذكره الزيلعي وغيره ولو اسودت الاسنان كلها بضره وهي قائمة  
فالدية في الخطا على العاقلة وفي العمد في ماله ولو فلفت سن دخل  
فثبت مكانها اخرى سقط ارشها عند خلاتها وفي سن الصبي سقط



اجماعا وعن ابي يوسف فيه حكومة عدل لوجود الام وان عار  
الرجل سنة المقتولة الى مكانها فثبت على الايسر ان  
اجماعا لعدم جود العروق كما كانت وقيل ان عادت ففعلوا  
ولو ثبت معوجة الحكومة عنده ولو ثبت الى النص في نصف الارش  
ولما يجب الارش لوقطع اذنه **والصغير ما لم تحت** لما ذكرنا  
ومن قلعت سنة ما قصص من قالها بغيره من حول ثم نبت  
فعليه دية سن المقتص منه لتبني الخطا وتسقط القود للشبهة  
وساوى ويحمل في اقتصاص السن والموضحة حولا وفي المخرج عن  
النهي بة عن التهمة الصحيح في السن الباطل انه يستأجر لغيره  
لان بانه نادر لكن في القهستاني عن الكرماني عند قول الثمانية ولا  
يقاد جرح الا بعد تربيته كما ياتي والاصل في كل الجنابات عدا الخطا  
ان يستأجر سنة فلعل فضلا لواقعة فيبر او يحال في هلكه استأجر  
الا ان يخص بغير السن فتبني وكذا **الوضرب سنة** في كثره لوجه العاقبة  
في المضروب وقد سقطت سنة فاختلغا في سب سقوطها  
فان كان قبل مضي السنة **قال قول المضروب** ليفيد الخطا في الجرح  
وان بعد فللضارب لانه مترك بخلاف ما لو سجد موضحة فها وقد  
صارت منقولة فاختلغا في القول للضارب لان الموضحة لا تؤثر في المتقلة  
اما الترتيب فيونث في السقوط فافترا ولو شيع رجلا فالتحت ونبت  
الشعر ولم يبق لها اثر سقطت الارش ثبات السن وعند ابي يوسف  
يجب ارش الام وهو حكومة عدل باعتبار الام لحقته وعند  
محمد بن ابراهيم **الطبيب** وثمن الدوا وله ما على نفسه الحكومة  
كما مر فاختلغا في بينها وفي البرجندى عن الجزالة والمختار قول ابي حنيفة  
وكذا الاختلاف لوجوه بقرينة نزول اثره واما ان بقي اثره فحكومة  
عدل بالاجماع واعلم انه لا يقتص الجرح او طرف او موضحة الا بعد  
البر للشيء عند كراهة احد وغيره وهو محجة على الشافعي في ان يقتص  
الحال وكل عمده سقطت فيه القود ايما القصاص لشبهة كقتل الابا بانه  
فالدية فيه في مال القاتل حديث لا تعقل العواقب عمدا وعمد الصبي  
والمحجون والمعنوة لا السكران والمعمى عليه خطأ في الحكم فيجب  
المال في المال ولا كفاية فيه ولا حرمان ارث خلافا للشافعي  
والمعنوة كالمحجون في الحكم خلافا للسكران والمعمى عليه وفيه اشعار  
بان لا يمين بعد القتل قتل وهذا هو الجنون غير مطبق ولا فيسقط القود  
انما ذكره شيخ الاسلام وعندهم لا يعقل مطلقا الا اذا فني عليه  
بالقود

بالقود وفي المتقي لوجوب قبل الدفع لولي القتل لم يقتل كما لو عتبه بعد  
القتل وفي الدية في ماله كما في القهستاني عن الظهيرية وذكر في الزيادة  
ان الدية على العاقلة في صور ظالما بضاو ذكر في الملتقط على ابي بكر  
انه لاديه في جنابة الصبي على ابيه لانه لا عاقلة له فلوله عاقلة  
فانما تلزمهم بالبينة لا باقرار الصبي ذكره البرجندى **فصل في**  
**الجنين ومن ضرب بطن امرأة ولو زوجه او كناية فالتقت جنينا**  
**ميتا حولا ولو ماتت او من المعزور فعلى عاقلة في سنة** عندنا عمر في غرة  
الشهر اوله وهذه او اوقاد من الديات وضربها شرعا بقدر خمسية  
**درهم** حقيقة او حكمية كان كانت فرسا او امه تمة تلك فاي ادي  
لغيره على القبول وصوبة الجنين شرط لوجوب الغرة وتعدد الغرة لوجوب  
ميتي فاكتر كما في الذخيرة **فان القتل حيا فوات دية كاملة** والكافة  
لان شبه عمدا وضربا ولو القتل حيا مقطوع اليد كان فيه بضيق الدية  
على العاقلة ذكره القهستاني وان كان ميتا وماتت الام فقتل له دية  
لامه فان ماتت فالتقت حيا فوات دية وديتها وان ماتت شر  
القتل ميتا فديتها فقط واديب الشافعي الغرة ايضا ولو القتل حيا  
فوات ثم ماتت الام وديتان والام ترض من دية الحي وما يجب في الجنين  
من الغرة او الدية يورث عنه ولا يورث منه **الضارب** الوارث فانه  
ليس يورث لانه قاتل وقد اشير في الجنابات انه لا يجب الكفارة عليه  
ذكره القهستاني وفي جنين الامه اي في جنين مملوك كما مر ميتا بالضراب  
**نصف عشرة مئة وان** لما تقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الا في  
لزيادة قيمة الذكر عاليا وهذا عندنا وعند ابي يوسف ان تقتص الام  
بالولادة **من نقصان ما والا فلا** الجنين بالبرهمة وافاد ان ما يجب من المال في  
مال المضاربة حاله ان لم يكن الوقوف على كونه ذكر او انثى فلا شيء عليه  
كما اذا انفق بلا راس لانه انما يجب القيمة اذا فني فيه الروح ولا تنفع من غير  
راس كما في الذخيرة واعلم ان المعتق في الجنين حال الضرب فان ضرب  
محرره هاجمها فالتقت حيا فوات لا يجب الا قيمة لاديه كما مر في البر  
لحالة الرمي لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للمحرر ولا كفاية في الجنين  
على الضارب خلافا للشافعي قلت وهذا فيما تيمم الغرة اماما فيه الدية  
فمع الكفارة كما مر وعليه لتتوب كالحاوي في حفظ والمستثنى بعض خلقه  
كتاب الخلق فيها ذكر وان شربت امرأة حرة ذرا او عالجت فرجها  
لطرف جنينها عمدا فالتقت حيا فوات سنة او عليها نفسها  
كما في التتوي بناء على ما قالوا ان لا عاقلة للجم والاول المختار الا اذا لم يكن لها



عاقلة فانها عليها في سنة كافي القهستاني والبرجندي عن العمادية وهذا ان  
**فعلت بلا اذن ابيه** ولا اثر له لانه وان باذنه فلا غرة كما اذا لم تقعد  
ولام الولد تمامه فيما علقته على التوزيع كنهانها ثم بعد تصوره وقيل قبله  
فعلها التوبة والامتنع في حفظ الوهبانية ويكره ان تسعي سقاها  
وجازل احد حيث لا يتصور وان استقطت ففي السقط غرة  
بالاذه عن عاقل الام يحضر **باب ما يحدث الرجل في الطريق**  
وغيره لما ذكرنا القتل مباشرة شرع فيه تسيما فقال من احدث في طريق  
**العامه كنيغاي مستراحا او ميذا** بالمعرب او عزي من وزب الماء  
اي سال او جرحه فدخل كبرج او دكانا عزي او فارسي وسعه ذلك  
اي جاز له الاحداث ان لم يضرهم وكل له الا نشاع بها وان منع منه كافي  
الكرمان وقال الطحاوي انه لو منع لا يباح له الاحداث وبان لا يقتاع  
والترك والعزس والجلوس للبيع ذكره القهستاني ولو لم يجل مطلقا  
**وكهل من هم** اي لومني اهل الخصومة ولو بالاذن كالصبي والمجد بخلاف المحرم  
عليها ولم يكن له مثله ولم ياذن الامام له باحداث كافي الشر بلالية عن  
الدرر وشرح المجمع قلت لكن الثاني لم اذنه في الدركا صلا ولا جزم به  
شارح المجمع ولا غيره بل عزوه للصغار نعم جزم بخبره بشرط اخر ولا بد منه  
وهو ان يبيعه لنفسه فلو يبي للمسلمين كسجد لم ينقض كما ياتي في **نوعه**  
اي نزع ذلك المحدث وابطاله وايضا لكل منهم ولو ذميا ان يكلفه  
الرفع كما في البرجندي عن النهاية اي كاله منعه ابتداء وان لم يضر لان  
لكل حق المرور فكان كالمالك المشترك هذا هو الصحيح من مذاهب  
الامام وقال محمد له المنع لا التزع وقال ابو يوسف لا ولا وقال الصغار  
انما له التزع عند الامام اذا لم يكن له مثله والا كان منعه عند هذا اذا  
علم احداثه فلو لم يعلم جعل حد يشاق الامام تقضه وعن الجوسق ان  
ينقض ان ضرمهم وهذا كله اذا احدث لنفسه فلو احدث للمسلمين  
كسجد ولم يضرهم لم ينقض كما في القهستاني عن العمادية وفي **الطريق**  
**الخاص الغيالك** انه لا يبيح احداث ذلك بلا اذن الشرع  
وان لم يضر لان ملكهم فلو احدثه فلكل تقضه وهذا اذا علم احداثه  
والاجل قد يما فليس لاحد نقضه اذا اصل ان ما جهر له كاله يجعل  
حديثا لوفي طريق العامة وقد يما لوفي طريق الخاصة كما في البرجندي  
عن النخبة وعلى عاقلة دية مت مات بسوق طها فبها  
لتسبيه وكذا لو عثر بنقضه انسان فان وان وقع البعثر على  
اخر تانان الضمان للدية على عاقلة من احدث لتسبيه دية  
العاشر

العاشر وان اصابه طرفا الميزاب الذي في الحاريط فلا ضمان كما لو اصابه  
الطرفان فانه لا يضمن الا النقص علم ذلك او لا استحصانا ان اصابه الطرف الخارج  
او وسطه كما في انوار البين والاضطه يعني مع عاقلة لتعديه بشغل هذا  
الطريق ولو مستحرا او مستعلا او غاصبا ولا يطل الضمان بالبيع لبقا فقله  
بخلاف الحاريط المايل ذكره الزيلعي وباني واقادانه لو جرح بلا موت فان اذنه  
كوضعه فعلى عاقلة وان لم يبلغ فعليه وانه لا كفارة ولا ضمان ارش  
لكن حفر بئر او وضع حجر في الطريق فقتل به انسان فقتله للدية  
لتسبيه وان بلغ به بهيمة فضا في مال له كافي ان العاقلة لا تتحل  
ضمان المال والعا التراب واتحاد الطم كوضع الحج ونحوه وكذا كل ما فعل  
في طريق العامة لانه تسبب وهذا اذا فعله بلا اذن الامام ولم يعتمد  
الدافع المور فان فعل شيئا من ذلك باذنه او بفكره او بغيره او بغيره  
عليها فلا ضمان لان التدبير فيما يكون للعامة للامام لكن انما يجزى الاذن  
اذا لم يضر العامة ثم هذا في اسواق الكوفة واما في بلادنا فالسوق لا ضمان  
الحوائت فلا يكون لادنه فائدة وقيل الاذن يستقيم لو فيه طريقا نافذ  
لان ح يكون تدبيره للسلطان واما بقصد المرور فقل ان الاضافة الي  
المباشراولي من المتسبب حتى لو ريش كلها ومراعي اوليلا وعلم فلا ضمان  
كالورش بعضها وتمامه في القهستاني وغيره ولومات الواقع في البيع  
جوتها او عطشا او غما ولو بسبب ابتعاث العقوبة فلا ضمان على خاتم  
وان كان بلا اذن لان موته انما يضاف للمحرور يعرض عارضه وهذا  
عنده وعند محمد عليه الضمان في الكواكبا ايضا عندابي يوسف في النجم كافي  
المجمع والفتوي على قول الامام كما في القهستاني عن الخلاصة وان وضع حجر  
اخر فضا من مالتق به من نفسه او مال على الثاني لان فعل الاول انتسخ  
بفعل الثاني ولو اشرع جناحا في دار ثم باعها او يري المشرك منها تولاها  
للتشركي فضا من مالتق بها على البايع فقط لانه المحدث دون المشتري  
وقد مر ولو وضع في الطريق جمل فاحرق شيئا منه لتعديه ولو اضر بعد  
ما حرقت الجوع الي موضع اخر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه  
لانا فعله تشرك مالم يكن يوم ربح فضي ويجعل كالمباشر يضمن من حمل على  
راسه او ظهره شيئا في الطريق ما تلقى بسوق طه منه وكذا لو عثر به بعد  
سقوطه لتعديه بشرط السلامة كرمه لهدى او صيد وكذا يضمن من اخجل  
حصيرا او قند يلا او طوي حصيرا المسجد ذكره في المجمع او حصاة الحيا  
مسجد بخبره اي جعل فيه حصي او بوري ذكره ابن الكمال بلا اذن فعطيت

فضا من مالتق به عليه  
وكذا الوضع فضا في الطريق  
ثم باعها كمتنا



به احد هذه خلافا لها فقال لا ضمان وبما قالت الامة الثلاث وببعض  
كما في الشريعة لا يضمن عن الرهائن عن الرخيصة لان القرية لا تقتيد بشرط  
السلامة ولو ادخل هذه الاشياء اذن اهل المحلة او ادخلها الى مسجد  
حيث لا يضمن اجماعا والفرق لا يدينه لاهله ولرعاياهم وغيره ففعل  
الغير مباح فيتعبد بالسلامة بخلافهم وهذا اذا علق التعبد بالاطاعة فلو  
للمحفظ ضمن اتفاقا كما في شرح المجمع **هذا لا يضمن لو تلقى شي يسقط**  
**ردا هو** بسمه المخرج بخلاف حامله ومن حثس في المسجد غير متصل  
فغضب به احد ضربه فنته خلافا لها فقال لا يضمن سوا كان للصلاة  
او غيره فلو لا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم للفقهاء والحمد  
او لقراءة القرآن او نام في اثنا الصلاة او بفعل الحديث اي الكلام  
المباح ولا بين مسجد حيد وغيره فهذا كله على الخلاف السابق فبدنا  
الكلام بالمباح لان الكلام المحظور فيه الضمان اتفاقا وعليه يحمل ما اطلقه  
فخر الاسلام كما في شرح المجمع قال وصحت الرواية انه اذا كان في مسجد غيره  
يضمن اتفاقا واخره في المنع ثم نقل عن متابع الوقاية ان الجالس للصلاة  
في مسجد حيد او غيره لا يضمن بلاء خلافا وفي الكافي لو مشى في الطريق  
او في المسجد فوطئ غيره او نام فيه فانقلب على غيره ضمن بلاء خلافا **اما**  
**المعنى فقول على الخلاف وقيل لا يضمن بلاء خلافا وفي المنع عن شرح**  
**المجمع ولو كانت هذه الافعال لا تنتظر الصلاة فلا ضمان بلاء خلافا**  
**اشهر وفي الشريعة لا يضمن عن الحائض والصحيح عنده ان المنتظر للصلاة**  
**لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباحا فتعبد بشرط السلامة وقيل**  
**على قول ابي حنيفة اما يضمن اذا كان الجالس مشغولا بعمل الاكبر في المسجد**  
**كدرس الفقه اما المعنى والمنظر للصلاة فغير ضامن عند الكل**  
**اشهر ثم نقل عن الزبلي ان الاظهر ما قاله وفي الرابح والبرهان**  
**الصحيح عنه كقولهم لانه لا ضمان على المنتظر للصلاة نص عليه**  
**شمس الامة اي لانه مصلح كما نص الحديث ولان ايام الجماعة**  
**انما يكون بالانتصار فكان من ضروراتها فالقول بان ما ثبت من ضروري**  
**يكون حكمه حكمه وفي الجالس حصليا لا يضمن اجماعا وان كان**  
**من غير اهله سوا كان يصل الغرض والنفل كما في الدرر والغفر**  
**ولو استاجر رب الوار او الخائون عملة لاخراج الجناح او القطة**  
**فتلق به شي فالضمان عليهم ان كان قيل فراغ عملهم لانه ففعلهم فكانوا**  
**قائلي مباشرة فيلزمهم الدية والكفارة وان كان بعدة فعليه**  
**الضمان**

الضمان استحقاقا لتسليمه له بالفراغ منه فكانه عمله بنفسه بخلاف ما قبل  
الفراغ كما في الكافي وياتي ويضمن من صب الماء الطريق العلم ما عطف به  
وكذا ان رشفه بحيث يزلق او توشى بما واستوعب الطريق لانه متعبد  
وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من اهلها او تعد فيها  
او وضع متاعه لا يضمن لانه من ضروريات السكنى كما في الدار المشتركة وكذا  
ان رشف ما لا يزلق عادة او رشف بعض الطريق فتعبد المار والمرو عليه  
لا يضمن الرأس لانه يجد موضعا للمر وقيل **وقد ان تعبد المار**  
**مطلقا مسقطا الضمان وياتي ايضا مقتضاة حق العيار او تعبد المار المارور**  
**تتامل ووضع الخشب كالرشي استيعاب الطريق وعدمه اي اخذها**  
**جميع الطريق او بعضه وان رشف رجل فتاحوت رجل غيره ياذن صاحبه**  
**فالضمان على الامر استحقاقا كما يكون الضمان على الامر استحقاقا لو استاجر**  
**ليبنى له في فتاحوتة فتلق به شي بعد فراغه اي لا يضمن استحقاقا**  
**لانه لما صح الاستجار انتقل بقله الى الامر وان كان في غير عرفناه ان لم يعلم**  
**الاحرار انه غير عرفناه به فالضمان على الامر ايضا وان علمه فعلى الاخر وحيث يكون**  
**كما لو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاخر لفساد الامر بخلاف**  
**الفنائنه بباح له مثل ذلك ديانة وعادة فاعتبر امره وتقيده بشرط السلامة**  
**لعدم ملكه ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلقى بموضع كنسه لعدم تعديه**  
**بقصد دفع الاذى عن الطريق ولو جمع الكناسية في الطريق ضمن ما تلقى**  
**بها التعدي به شغله واعلم انه لا ضمان فيما تلقى بشي فعلى الملك او في فناء**  
**له فيه حق التصرف وذلك بان لم يكن للعامة ولا مشترك لا اهل سكة غير نافذة**  
**لانه غير متعدها اذا كان الجماعة المسلمين او مشتركا بان كان في سكة غير نافذة**  
**فانه يضمن لانه مسبب متعدها في الهداية وغيرها وان استاجر من حفره في قبر**  
**فنايه فالضمان على المستاجر ان لم يعلم الاخر انه غير فناء به ولا شي على الاخر**  
**لان الظاهر صحة الاجارة وان علم فعلى الاجير الضمان لانه لم يصح الا به ليس**  
**بملوك له ولا غرور فيه فيضمان للاخر وان قال المستاجر هو فناءه وليس لي**  
**فيه حق الحق الضمان على الاجير قياسا عليه بفساد الامر فيما اعلم وعلى**  
**المستاجر الضمان استحقاقا لانه اضافة القنا اليه فيفيد ملكه فيكون بالية**  
**كما في الهداية وغيرها قلنا وعبارة المنع عن البرازية وعلى الامر استحقاقا**  
**ان كان بعد الفراغ انتهى هذا وقد قدموا القياس هنا وظاهر من جميع**  
**سيما على صيغ المصنف فتنبه فاني لم ارمي به على هذا وهذه فتبلغ المسائل التي**  
**يوضحها بالقبلي دون الاستحقاق خمسة وثلاثين مسألة وقد جعلتها**



في رسالة خاصة ولم ار من سبقني لذلك والاعلم ومن بني منطرة مثلا  
**بغير اذن الامام فبعد المروور علمه بافطاب فلا ضمان على الباقي**  
لان الاضافة للبشارة او في السبب والمقتضى ان ينتهي بامري بادن الامام  
او بتعهد المروور وقد مناه وفي الجنب قلت وهذا يبين ان المنسوب  
انما يضمن في حفر الجبير ووضع الحجر الملم بتعهد الواقع المروور وقابل  
حفر في طريق ملكة او غيره من النيات في لم يضمن بخلاف الامصار  
**قلت** وهو لا يعرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار غالبا  
دون الصغار في اشترى بصل في الحايطة المائل ان مال حايطة عما هو اصله  
من الاستقامة وغيره فاقبل المصداق والواهي **في طرق العامة** والخاصة  
فهو في قبيل الاكتفا **وطوليب** ربه اي ما لك حقيقة او حكما كالواقف والقيم  
ولو حايطة المسجد فتضمن عاقلة الواقف كما في الخزانة وغيره وفي الظهيرة  
لومات ربه وعليه من مستغرق ولد وارث واحد مع الادشهاد عليه وان  
لم يملك الدار **ينقضها** واصلاحه من **مسلم** واحد ولو عبدا  
او ذمي واحد كذلك او امرأة وشروطه من العامة في ظن هو العامة  
ومن الخاصة في الخاصة لا يشترط في المروور كما في الذخيرة لكن شرط الزيادة غيره  
كونه من اهل الطلب فيشترط في الصبي والصدان وله وهو لا يخصه  
واسشهد عليه الشرط للضمان بطلب لا الاشهاد وانما ذكره ليتبين من  
اثباته عند انكاره او انكار عاقلة فلو قال له اعدم هذا الحايطة فانه  
مايل كان اشهاد الالوقا ينبغي لك ان تهتم لا بد من صور ولا يصح الطلب  
قبل الليل لعدم التعدي وقد نص محمد ان المعاقلة لا تتحملها حتى يشهد الشهود  
علي ثلاثة اشياء على التقديم المبدع وعلى الالوقا بالسقوط عليه وعلى كون  
الجدار ملكا له اي من وقت الاشهاد الي وقت السقوط يمكنه نقضه  
ليصبح جانيا بتركه لذا قال **فلم ينقض في مدة** يمكن نقضه فيها اولها  
بعيد الطلب واخرها وقت السقوط حتى لو ذهب ربه بعد الطلب  
طلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط لم يضمن لان مدة  
مدة التمكن من احضار الاجرام مستثنى في الشرع ولو جبن  
بعد الاشهاد بطل ونوافاق لا يعود الا بالاشهاد مستقل  
ضمن عاقلة النفس لان جانيته دون الخطا فيكون ادعي الى التحقينا  
**وضمن هو الما** لا يقرر ان العاقلة لا تعقل الما وهذا اسهسان  
لان دفع الغرر العام واجب وكذا لو طولب به من يملك ونقضه كاب

الطفل

الطفل وحده وامله **وصيه** فلو سقط حايطة المصفي بعد الطلقت  
ولم يكن الضمان في مال الصبي فلو بلغ او مات الولي بعد الطلقت فلا يضمن  
بالثمن بعد كذا في العاديه وغيره هذا وانما يملك المقتضى  
**بقتل ارضه** وارجاع المروور الى يده **والجدة** فان له ولاية  
نقضه مد يونا ولا فان تلقى بمادمي فعلى عاقلة المولي او مال في رقبته  
حتى يباع فيه **والمكاتب** ملكه لنقضه فان تلقى بمادمي سعى في اقل  
من قيمته ودية المقتضى الرومال سعى في قيمته بالغة ما يملك اعتبارا  
بالجناية الحقيقية كما في المهر بساتي الكرماني وهذا لو تلقى حال بقا  
الكتابة فلو بعدة عتقه فعلى عاقلة المولى ولو بعد العز لا يجب  
شي على احد ومن هدر الدم لعدم قدره المكاتب وعدم الاشهاد  
على المولى كما في المتع وغيره وفي البرجندي عن قاضي خان فان شهد  
على المولى صحة الاشهاد **لا يضمن** من خرج الحايطة عن ملكه  
بان **ما ع** مثلا بعد الاشهاد **ويضمن** الي المشتري او لم يضمن فلا  
يشترط القبض كما في عامة الكتب فهو قد اتفقا في كالتبع **سقط** ولا  
يضمن المشتري لعدم الاشهاد عليه ولو عاد ملكه لا يعود الا بطلب  
اخر لا اذا عاد بخيار له كما في الظهيرة **ولا يضمن ان طولب به من**  
**لا يملكه كالموتني** **والمستاجر والتودع** والغاصب والسائل ونحوهم  
لعدم قدرتهم على التصرف واعلم انه ان بناء ما يملك امتداه من مال  
تلقى بسقوطه وان بطل **ينقضه** ثم في اشراع الخناج ونحوه  
لتقديمه بالبناء فان مال الحايطة على دار رجل من مال داره او ساكن باجارة  
او طيرها فانما فائدة الدار لا في ماله بية **الطلب** لروم بالان الحقول  
او ساكنها لدفع الضرر منه **ويصح** لكل من اوساكنها تاجيله وبراء  
**ولا يصح** التاجيل اصلا **فاما في الطريق** ولو التاجيل من القاضي  
او من المشهد لا تحقق العامة وتصرفها القاضي في حق العائمة  
ناقد فيما ينقصهم لا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلافه تاجيل من بالدار ولو  
مال بعضه الطريق وبعضه الدار قاي طلب من الطلب لا اذا صح  
الاشهاد في التبعيض صح في الكل كما في الظهيرة **ولو كان الحايطة**  
مشتركا بين خمسة فاشهد على احد سقط ضمن عاقلة خمس  
ما تلقى به من نفس او مال عنده وعند غيره **ويضمن** وان جعرا احد  
ثلاثة مثلا في دار لهم بينا يغير اذن شرهية مثلا او بينا حايطة  
بلاد ان تلقى به من ضمن ثلثي ما تلقى به عنده وعند غيره **ويضمن** في المقتضى



لان التلقى متعلق معتبر وهو ان التلقى حصل بعلته واحدة  
فضاف الحكم اليها ثم يقسم على ان يكون بالخصص بخلاف الجواهر است  
فان كلا يصلح علة لكن عند الترجمة يضاف لكل اعم المرح **باب**  
**حماية البرهمة والحماية عليها** الاصل ان المرو في طريق المسلمين  
مباح بشرط سلامة فيما يمكن الاحتراز عنه فلذا **يضمن الراكب**  
السائر في الطريق راما في ملك نفسه فلا يضمن بفعل الدابة الا في الوطي  
وهو ركبها لانه به مباشر فيجوز الميراث وملك غيره ان يادنه فملكه  
والا يضمن مطلقا لتعديده بالاطلاق وحال قلوب دخلت بنفسها فلا  
والملك المشترك كغير المشترك ما وطيت **داية** في نفسها **باب** **الركاب**  
**بيدها او رجلها او راسها او كرميت** اي عصمت باسنانها **او خيل**  
اي ضربت بيدها او صدمت بجسمها لا مكان الاحتراز عنها  
لا ما نعت اي ضربت برجلها او ذنبها سائر مطلقا للشا في  
الا اذا وقفها في الطريق فيضمن الا اذا اوقفها باذن السلطان  
حقيقة او حكم استوقا الدواب فلا يضمن كما في المفارزة عن المحجة  
اما المحجة فلا الطريق ولا يضمن ما عطف برونها او بولها في الطريق  
حال كونها سائرة او واقفة لاجله لان بعض الدواب لا يفعله  
الا واقفا فان اوقفها لا يملكه مني ما عطف به بل ياتلفها  
في كل الوجوه لتعديده بالايقاف الا في موضع اذن الامام بايقافها  
كما حرمان اصابته بيد ها او رجلها في سير الطريق حصاة او واة  
او اثار غبار او حجر صغير ففقا عينا او فسد ثوبا لا يضمن  
لانه لا يحترق عنه وقيل لو علق الدابة في هذه الصور ضمن كما في الغابي  
عن الدخيرة وان كان **الراكب** يضمن لانه يتحرر عنه ويضمن القاييد  
كل ما يضمنه الراكب وكذا السائق والمرتد في ضمان الراكب سواء في الاص  
وهكذا الحكم مطرد ومنعكس في الصحيح وقيل يضمن السائق **التحريم**  
ايضا لانه يراها فمكنه التحرز عنها والقاييد يراها ولا يخفى ان  
هذا الفرق غريب فلو كان الصحيح انه كالعائد ولا كفارة عنهما  
ولا حرمان ارتثا ووصية **جلائق** الراكب اي في الوطي لانه مباشر  
وهما متسبان وان اجتمع الراكب والقاييد والراكب والسائق فالضمان  
عليهما يضمن لان احدهما سائق للكل والاخر قاييد له وكذا الواجتماع  
السائق والقاييد المرتد في الراكب ضمنوا ارباعا كل في القهستان في  
عن الحمدين غير ذلك خلا في وقيل الضمان على الراكب وحده لانه مباشر

فلاضافة

نحوه

فلاضافة اليد والى **وكذا** وهو الصحيح كما في المنع وقيل اشعار بان  
ضمان النفس على العاقلة وضمان المثل في مال وان الراتب في ملكه ولو  
مشتركا لم يضمن الا في الوطي وهو ركبها لانه مباشر فيملكه غير  
ان يادنه فملكه والا يضمن مطلقا ولو لم يكن صاحبها مصر  
فلا ضمان مطلقا كما في القهستان في وعيرة وان اصطدم اي تضارب  
بالجسد **فارسان** حران او متاشيان حران ايضا **فانما** واقعي على  
الغفول يكونا عبيدين ولا عامدين ولا وقع على وجهها ولا من العجم  
صن عاقلة **كادية** الا في الاصل لان علة القتل صدمته كل ولو كانا عبيدين  
او وقع على الوجه فهدر ولو عامدين فعلى كل يضيق الدية ولو من العجم  
ففي مالهم وان تخاد باحبالا فقطع فان وقع على ظهرها فمها  
هدر لكون كل يفتق بنفسه وان وقع على وجهها ففعل عاقلة **كادية**  
الا في الوطي كل يفتق صاحبه وان احتلقا فدية من وقع على  
وجهه على عاقلة من وقع على قفاه وهو رالواقع على القفا  
لما قلنا وان قطع اخر الجبل فانما فدية ما على عاقلة - **التسبب** بالقطع  
وان ساق دابة فوقع سرورها او غيره من اذنها اي انشها كسرج  
ونحوه على انسان فانت ضمن وكذا يضمن ما يد قطار الوطي بغير  
منه انسانا لا سواء في التسبب ولكن ضمان النفس على  
عاقلة وضمان المثل على مالها مامرر ان العاقلة لا تغفل الاموال  
وان كان القاييد سابقا لضماني عليها لما ذكرنا هذا لو السابق من  
جانب الابل فلو تو سطرها واخذ بزمل واحد ضمن ما خلفه وضمنا قدامه  
وراكب وسطرها يضمنه فقطع ما لم ياخذ بزمام ما خلفه فان  
ربط بالبعال الجمل بغيره على قطار سائر بغير علم قايده فصطبت  
انسان ضمن عاقلة القاييد الدية وجعلها على عاقلة الرابطة  
لانه دية لا خسرات كما يفهم صدر الشريعة فلو ربط والعطار واقف  
ثم قاد ضمن القاييد بالارجوع لقوده بغير امره ومن ارسل بهيمة الى  
وساقه اي كان يمشي خلفه ضمن ما اصاب في فوره لانه الما اصل  
وان لم يمشي خلفها فاما في فوره مسابقا فكما وان تراخي انقطع السوق  
وعن ابى يوسف انه يضمن بكل حال وبه يفتق القهستان في  
وفي الوطي لا يضمن وان وصلية ساقه لانه لا يحتمل فوجودة  
كعدمه وعن ابى يوسف انه يضمن اي احتياطا لاموال الناس كما في  
المجتمعي ونحوه وكذا لا يضمن في الكلب والدابة اذا لم يسبق لعدم سبب



او انفلتت بنفسها ليلا او نهارا فاصابت نفسها او مالا لقوله عليه السلام  
البحر اجباراى المنفلة هدر وفيه رضى الى ان لو عضد كلب عقور صحت  
ان تقوم اليه قبل العض كالحايط المائل الى الراكب كرمه لا انما يرضى  
اذا اشهد عليه فيما يخاف فيه التلقى لنفسه على ما قال الخ الامية والى  
انه لو سبت الغنم في ارض في مزارع بالناسه فقام فسد ذلك الغير  
يصمن احدهما والى انه لو ارسل دابة فاندست زرعها في فوهة ضمن  
المرسى الا اذا ماتت بمينا وشمالا وله طريق اخر فانه لا يضمن لان سيرها  
مضاف اليها ذكره القريسي في وغيره ومن صرب دابة عليها ركب  
او خمس ابعود بلا اذن الراكب فتفتحت او ضربت يدها احدا  
غير الطاعن او نفرت فصد منه فأتى ضمن هو اي الضارب او الناحس  
لا الراكب او السابق او القايد ان فعل ذلك المذكور والسير في الناحس  
ليضاق السوق اليه فلو لم يكن في فوهة فالضمان على الراكب لا يقطع  
اثر الناحس كما في الدرر وغيره على ان يوجب يضمنان متا صفة  
وان اوقفها الراكب لا في ملكه بل في الطريق فعليه ان يضيف لتعديبه  
بالايقان ايضا وكذا لو اوقفها فيه في الخور ركبها فتفتحت اشيا فاقولته  
فالضمان عليها كما في المحتجب وان تفتحت الناحس فدهره هدر  
لما ينه على نفسه وان التفت الراكب فضمن اي دابة على عاقلة  
الناحس ولو تحسها الراكب فلا ضمان في النخلة وان فعل الناحس  
ذلك باذن الراكب فهو كفعل الراكب فلا ضمان عليه في تفتتها  
كما لو تحسها الراكب بنفسه ككن ان وطيت او كدمت او صدمت  
احدا في فوهة بعد الناحس بالاذن فدينه عليه لان سيرها  
ح مضاف اليها واعلم ان عدم ضمان المشتب مع المباشرة في سببه  
لا يعمل بالقرادة اتلا فكالخفر مع الالتقاء ما في سبب يعمل بالقرادة  
كما هنا فيشتركان كما في الخفر فله حفظ ولا يرجع الناحس على الراكب  
في الاصح لانه لم يامر به بالوطي كما لو امر صبيبا بيمسك على دابة بتسييرها  
فوطيت اشيا فانما لا يرجع عاقلة الصبي بما غر موامن الدية  
على الامر لانه امره بالسير والوطي بنفسه فله وعنه وكذا لو ناول الصبي  
سلاحا فقتل به احدا فان عاقلة الصبي لا ترجع على الامر وكذا  
الحكم في تحسها ومعهما فليد او سابق لما مر ان الفعل يضاف الى  
الناحس وان تحسها بشي مقصوب في الطريق فالضمان على  
على من نصبه لتصل به بشغل الطريق ولا فرق بين كون الناحس

مينا

صبيبا او بالغاني كونه على عاقلة الصبي وان كان عبدا فالضمان على  
في رقبته يدفع بها او يفتدي كما في الكافي وغيره وقام في المطويات  
واما حص الناحس لانه لو وضع يده على ظهر فرس عاقلة النخلة فتفتحت  
فالتلف لم يضمن بخلاف الناحس لان الاخطار لا يزم له دون وضع اليد  
كما في البرصندي عن الغنية واعلم ان جميع هذا الفصل والذي فيه  
ان كان الهالك ادميا فالدية على العاقلة وان عثره كذا او عثره  
فالضمان في حال الخالي لما مر من ان القوا قل لا تعقل الاموال وفي  
نقا عني نحو شاة نحو صباة ضمن ما نقصها فتقوم صبيبة ومفقوة  
فيضمن الفضل وكذا عن غيرها كدجاجة وعلمة وكلب وسنور كما في القريسي  
عن الذخيرة وفي عني الغري او البغل او الحمار او البرذون او ما اعد للفرس  
بغير الجرا او بقرته ربع القيمة لانه عليه السلام قضى في عني الدابة يرفع  
القيمة وتعليله بان اقامة العمل بها انما يمكن بارتفاع عني عنها  
ففي مستعملها يفيض ضمان النصف بفقيرها وليس كذلك بل يرفعها  
بضمنه جميع قيمتها ودينها له او يمسكها ويضمنه نقصانها وانما  
اضافوا المشاة للنقصان ليعيد ان المقصود المصانف كصانفة البقرة  
والحزور والحزارة وان اعدة للحمل فليس كالمشاة كما زعمه  
بعضهم بل فيه ربع القيمة كما في الذي لا يركب كالبغل والحمار وفي  
المنح عن المصانف عن المشتق ما يحمل على ظهره ففي عني ربع قيمته  
وكذا البقر سواء اعد للحم او للحزور او للركوب وكذا ما لا يحمل  
عليه لصغره كالعضيل والناحس انما قلنا والذي نقله القريسي  
عن المشتق ان في نحو الفصل النقصان وانما خصصنا بالعين لان في  
الغني ما علمت وفي الاذن او الذنب ضمان النقصان كما في اسان  
الثور والحمار على ما نقل عن شرا الامية وعند جميع القمة كما في اليد  
او الرجل على المفتي بكم في الذخيرة والعج كالحظ وهذا في غير الاول  
اما في الماكور فيجوز كما مر في الغني ككن في الصيوت ان امسكه لا يضمنه  
شيا عند ابي حنيفة وعليه الفتوى باب ~~في~~ جناية الرقيق  
والجناية عليه اعلم ان جنابات المملوك وان كثرت لا تجوز على  
المولى الا بدفع او اعدا للمولى الجناية لو المملوك محلا للدفع او قنا  
والا تجب قيمة ولله دية او غير ذلك كمدبروا ختمه لا يرد عليها  
ولكن لو قذف القن في يميني فلا دية له ولو قذف القن في يميني فانه  
لا تجب الا قيمة واحدة وسيضعه ولو عني عبدا وامة على جوار مملوك



في النفس والطرف **خطأ** ولو حكم كما اذا احب صبي عمدا او عبدا عمداني  
الطرف فان جنايته كعلمه بخطا حكم كما في القنيساني عن الكافي وفي  
المخ وغيره التقيد بالخطا هذا انما يقيد في النفس لان بعدة يقتصر  
لكبير او اما لما عدا ذكره فلا يقيد باستواء عمدة وخطا به فيه فانه  
يرجع المال في الحال الى اذ القضا ص لا يجري بين العبد وغيره في الاطراف  
وان شامولا دفعه بها وبملكه وليس بان **نشا** فداء بارشها حال  
اي كانا كلا من الدفع او الفداء على الحلوان لان التاجير في الاغنيان باطل  
والفداء بدله فله حكمه ومفادته ان التاجر للمولى ولو مفلسا فاذا  
اختار المفلس للفداء بوجه مبي وجب ولا يجري على دفع العبد عنه خلافا  
لها كما في المجمع **قلت** وعلمنا الزبلي وغيره بانه اختار اصل حقه  
فبطل حقه في العبد ومفادته ان الاصل عند هو الفداء وهو الصواب  
كما في السراج الوهاج والوجه من هذا الذي وادى في الشربلا  
لا الدفع كما كفيدة في لها وقد صحح الزبلي بتعالم الهداية وغيره  
وكلام شارح المجمع في تعليل الامام بفيدته ان الواجب احدهما  
وانه متى اختار احدهما تعفيا لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وعبد  
الرجحته في ثم الاصل عند في الحانة الخطا هو الارش عند  
هو الدفع كما في العبد ولو اختار الفداء مفلسا لم يلزمه الدفع خلافا  
لها واذا كان زوايدا في بعد الحانة من كسبه فولد للمولى **قلت**  
ولم يذكر ما يذكر ما ثبت به الخطا وفي البدايع وهذه الجناية تظهر  
بالسند واقرار المولى وعلم القاضي ولا تظهر باقرار العبد ولو ما دون  
لا في الحال ولا بعد العتق انتهى وقول البدايع او علم القاضي علي  
غير المفتي في زماننا انه لا يعمل بعلم القاضي كما في الاشياء كذا  
في الشربلا لانه وان مات العبد نكاحا وسموية او لا قبل ان  
يختار المولى تشييا بطل حق المجهني عليه لغوات محل حقه وان  
مات بعد ما اختار الفداء لا يبطل الحق للمولاة لامة المولى  
ولا يسقط فان فداءه في حق كذا كذا ثم وثم كما مروا ان حتى  
جنايته دفعه بها فيقسمه بكنس حقوقه او فداءه بشرا  
وكذا لو اترفان باعه المولى بغير صحها فانه بالفاسد لا يصير  
المولى مختارا للفداء وان ثم لا فرق بين الحانة في النفس  
او في الاطراف لان الكل موجب للدفع ذكره الزبلي او وهبه  
او اعتقه او دبره او كاتبه او استولها حال كونه قتيلا

عند

عند هذه التصرفات ضمن الاقل من قيمته ومن الاشياء لا يملك اختيار  
لكالو **علق** **عقده** **اقتل** زيدي **قتل** يوجب المال كالحط وشكبه  
فلا يوجب القود كما ضربه بالبيع فانتا حر فلا شيء على المولى اتفاقا  
لوجوب القود ذكره الزبلي او فيه او شبهة **فوق** القتل ونحوه  
لان يصير مختارا للقتل لا لغيره وان قطع عبيد يد حر عمدا فدفع  
اليه فاعتقه فسري القطع فانت منه فالعبد صلي بالجناية لان عتقه  
دليل يصح الصلح وان لم يكن اعتقه بركة على سيده فيقاد او يعفي  
للسلطان الصلح وان لم يكن اعتقه بركة على سيده فيقاد او يعفي  
وكذا الحكم لو كان العا طع حر افضل المقتطوع على عبيد ودفعه اليه  
فان اعتقه ثم سرب فهو صلي بها وان لم يعتقه رد على مولاه  
**واقيد** المولى او يعفو او ان جني ما دون مدون خطا فاعتقه  
عمر عام بها ضمن لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وضمن ايضا  
لمولى الجناية الاقل من قيمته ومن ارشها لا تلا منه حقيق ولو  
ولدت ما دونه مدونة بعد لموق الدين يباع اي ولد لها  
معها في دينها ولو جئت لا يدفع ولدها في جنايتها لتطهرها  
بذمة المولى لا ذمتها بخلاف الدين ولو اقر رجل ان زيديا حر عتقه  
فقتل ذلك العبد ولو ان الخطا خطا فله شيء له **قلت** وان  
قال معننى قتلت اخا زيدي قبل عتقي وقال زيدي بعدة قال القول  
لمعننى لا تكاره الضمان وان قال المولى لامة اعتقها قطعت يدك  
قبل العتق وقالت بعدة قال القول لاله اقرب بالضمان ثم ادعى ما يبريه  
فلا يكون القول له وكذا القول لها في كل ما نال المولى منها من المال لما  
ذكرنا استحسانا الى الجاع والغلة فالقول له لا ستاد والحال معروف  
منا فية للضمان وعند محمد لا ضمن الاشياء بعينه موثر بركة اليها  
وهو القياس ولو امر عبيد لحر او صبي حبسا بقتل رجل فقتله فالدية  
على عاقلة القاتل لان عمدا الصبي خطا ورجعوا على العبد عتقه  
وقيل لا لا على الصبي الامر ابدان قصور اهله ولو كان مامورا العبد  
مثله دفع السيد القاتل او فداءه ان كان خطا او كان العبد المامور  
صغرا لا يخطا ولا يرجع على المامور في الحال ويجب ان يرجع عليه  
بعد عتقه هكذا يقتله ابو الليث عن الزيات بالاقول من قيمته ومن  
الفداء لا يمتارخ دفع الزيادة لا مضطر وان كان القتل عمدا والمأمور  
كبير اقتضى منه وان قتل عبيد حرين لكل منهما ما وليان ففي احد



ولي كل منهما دفع مولا نصفه الى الاخوين او فدي بدية  
كاملة لها الله بذلك العفو سقط العود وانقلب كالأرثو دينان  
وقد سقط دية نصيب العاقين وبقية دية نصيب الساكنين او يدفع  
نصفها وان قتل العبد احدهما عذا والاخر خطافعا احدولي  
العبد فدي المولى بدنة لو الخطا وفدي بنصفها لا احد ولي  
العبد الذي لم يدفع او دفع المولى العبد اليهم فيقتلونه انك لا عولا  
عنده **وعند قتل ارباعا من اربعة اي طريق المارة وان قتل عبد**  
**لاثنين قويا لمهما ففني احدهما بطل الكل** نقل به العفو ما لا يولي  
لا يستوجب على عبده ذنبا فلا تخلفا لورثة فيه وقال لا يدفع العاق  
نصف نصيبه الى الاخر او يفديه ببيع الدية وقيل محرم الامام  
ولو جهر عبد بغير اذنه مولا لا ثم وقع منها اسكت او اكثر من ذلك  
فلا شيء عليه ويجب على المولى قيمة واحدة ولو الواقع العاق في التنوير  
**فصل في الجناية على العبدية** العبدية المحبوبة عليه من العبد  
خطا قيمته وكذا دية الامة قيمتها فان كانت قدر دية الحر او اكثر  
انقصت عن دية الحر عشيرة دياهم وكذا لو كانت قيمة الامة  
كدية الحرية او اكثر اظهرها العفوية الحر وتوفي العفوة بالنص عند  
الطريقين وعند مولا الامة نقص حصة لا مطلقا كما ظن فانتهر  
وعنه ابي يوسف انها قيمتها بالغة ما بلغت وبما قال الشافعي فيجب  
على الجاني حالة وعندها على العاقلة في ثلاث سنين وهو الصحيح كما  
في القهستاني من الذخيرة **وفي الفصيص يجب القيمة بالغة ما بلغت**  
**بالاجماع** لمقابلته ما للمالمة لا بالادمية واعلم ان ما قد روي في دية الحر  
اربعه قد ارفق في القيمة التي في الاطراف فلذا قال في دية نصف  
قيمه ولا يزداد على خمسة الا لاق الاحسنه كما في المجموع وغيره وقيل نصرت  
في الاطراف بالغة ما بلغت لا بد بملكها مسلك الاموال وعليه التنوير  
وصح في الدرر من قطع يد عبد عذرا فاعتق فسر فأتى ان نص  
منه عندها ان كان سيده وارثه فقطعوا الا فلا اتفاقا لا اشتباه  
من الحق كما هو وعند محمد لا قصاص اصله وعليه ارشى العدم  
لنقصه الى حي العتق وقولها اصح ومن قال لعبدية احدهما حر  
فشيء من العتق في احدهما بعد الشيع فارشها الى لان البيان  
كالا تشاوان تملأ فله دية خرو قيمة عبد وهذا ان اتقاتل  
لها وجلد واحدا معا وعلي العاقب ولم يد الاول فقيمة العبدتين

لعدم

لعدم التيقن بحرية احد واعلم ان من فني عيني عبد فدي سيده فان شأ  
سيده دفعه اليه واخذ قيمته كاملة او اسكنه ولا شيء له من النقصان  
عنده **وعندها للمالمة مسكنه فله ان يصنع نقصانه لان الاطراف**  
**كالاموال ولان المالمة وان كانت معتبرة فالادمية غير مدركة والعمل**  
**بالشبههني اوجب ما ذكره وقال الشافعي قيمة القيمة واسكن الحنة العبد**  
**فليس ومسئلة الحنة العبدية مشهورة** فصل وان جني مدبر  
او ام ولد خطا ضمن السيد لا تمل من القيمة اي قيمة كل منهما بوضعا  
التدبير والاستيلاء يوم الجناية وتما في الكفاية ومن الارش  
لقيام قيمتهما مقامهما فان جني اخرى شاركة في الجناية الثانية  
ولي الاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضا اذ ليس في جنايته  
كلها الا قيمة واحدة ولا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع ولا  
قد دفع بقضائنا شأنا تبع الاولى وان شأنا تبع المولى حصته من  
القيمة لان قبضه بغير حق فيسترد منه لان المولى لا يجب عليه  
الا قيمة واحدة ذكره الزيلعي وغيره وهذا عند وعند ما يتبع ولي  
الاولى بكل حال ليعمله فعل القاصي وان اعتق المولى المدبر وقد  
جني جنايته لا يلزم من الاقيمة واحدة علم بالجناية او لا والمالمة  
او المولد وان اقرا المدبر او ام الولد بجنايته خطا لم يكن اقراره  
اصلا حتى لا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه لانه اقرار على المولى  
بخلد فمالوا اقره القتل عذرا فانه يصح اقراره على نفسه فيقتل به ولو  
جني المدبر خطا فأتى تسقط قيمته عن مولا ولو قتل المدبر مولا  
خطا سعى في قيمته ولو عدا قتله لوارثه او استسماه قيمته ثم  
قتله كما في الدرر باب **عصيب العبد والصبي والمدبر والجناية**  
**في ذلك ولو قطع سيده يد عبده فقصبت فأت من القطع في يد العاقلة**  
**ومن قيمته مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب فأت منه**  
**بري الغاصب لصيرورته متلفا فيصير مستردا ولو عصب كحور** مشه  
فأت في يده ضمن لان المجور مواخذ بامواله لا باقواله الا بعد  
عتقه ولو عصب مدبر فني عند غاصبه فرد ثم جني عند سيده  
اخرى او بالعكس ضمن سيده قيمته لمهما نصفي ورجع المولى  
بنصفها على الغاصب ودفعه اي نصفها الى رب الاول في  
الصورة الاولى لان حقه لم يجب الاول والمزاحم قائم ثم رجع المولى به  
ثانيا عليه اي على الغاصب فيصير كما في الغاصب لم يرد ولم يضمن



لولا شي بعد ذلك لو صول كل منهما الحق الاول لقيمة كاملة والثاني  
للنصف ذكره الزيلعي لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب وهذا  
عندها وعند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا ليلك يجمع البيلان قلنا السبب  
مختلف وفي الصورة الثانية اي عكسه بان جني عند سيده ثم عند  
غاصبه فردض سيده قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب كحقها  
بالسبب عند جني ثمة فعلة الى ولي الثانية الاولى بالاجماع ولذا دفعه  
لا يرجع به على الغاصب ثانيا بالاجماع والعق في الفصل في كالمدير  
الآن يدفعه بنفسه وفي المدير يدفع القيمة كامرا وحكم توار الرجوع  
والدفع كما في المدير احتلادنا واتفاقا كما ذكرنا ولو غصب رجل مديرا  
مورثا فمضى عنه في كل منهما عزم سيده قيمته لهما ورجع لهما على  
الغاصب لكونها عند دفع سيده نصفها اي القيمة المأخوذة  
ثانيا الى ولي الاولى ورجع سيده به اي بذلك النصف عليه ثانيا  
اتفاقا كما مر وقيل فيه خلاف محمد وام الولد في كل ما كد يروى من غصب  
هيبا حرا لا يجرى عن نفسه والمراد بغصب الصبي الزهاب بغير  
اذن وليه في يد غيره بلا علة او بحمي مثلا فلا شيء عليه  
وان ما يباع عقة اي تار سقط من السجل او كل عذاب مهلك  
كما في العاموس فتشغل الحرا الشريد والبردا الشريد والعرق في الماء  
والزردى من مكان عال في كافي الثانية وغورها او لغير حية  
بالعجة الحية ونحوها ويألم له عض الكلب ونحوه ذكره البرجيني  
فعلى عاقلة د بته استمسنا القسيه بنقله الى مهلكه حتى لو نقله  
لحل الطاعون والحبي والامراض ضمني قلت وكذا لو نقل الحرا الكبير  
لهذه الاماكن فقد بان قبيدة والا لا تقصيرة فكم صغير مكبير مقيد  
ذكره الاكل في الحفظ وكو قتل عبي اي محجور عاقل كاياني عبدا مودعا  
عنده ولو عمد اضني عاقلته القيمة ذنغير الهداية بالدية اعقادا  
على ما مراندية العبد قيمته وان اكل طعاما مثلا او اتلف مالا او دغ  
عنده سوى العبد فلا ضمان لانه سلف عليه اما العبد فعصيته  
لنفسه بقايبه على اصل الحرية في حق الدم خلا فالابي يوسو والثاني  
ولو ادغ بالبنا لغيره عند عمد محجور مالا فاستهلكه حتى بعد  
العتق لا في الحال عند هها ايضا خلا فانه ايضا فعنده يوجب للمال والار  
والاعارة كالا يباع فيها كمالها خلا فاعلم ان المراد بالصبي العاقل المحجور  
اذا الماذون له في التجارة او في الحفظ يضمن بالاتفاق وفي غير العاقل

يضمن

يضمن المال ايضا بالاتفاق لانه تسليطه هدر وفعله معتبر على  
ما في الهداية وتبعه الزيلعي وغيره كما يضمن الصبي العاقل ايضا ما  
اتلفه بلا ابداع ونحوه كالحال لما مر انه موافقا لفعالته قلنا وفي  
البرجيني عن المحيطي بعض مشايخنا ان هذا الخلاف في صبي  
يعقل وليس الامر كما ظنوا بل الخلاف في كل واحد انتهى وفي الشريكية  
عن الشبلي عن الاتفاق ان ما في الهداية مذهب فخر الاسلام وقال  
غيره ان الصبي العاقل لا يضمن في قولهم واليه ذهب قاضي  
خان في شرح الجامع وقال مسكني والخلاف في الصبي العاقل في  
الصبي فغير العاقل لا يضمن بالاجماع استوى ونحوه في الملح من  
العناية فيحفظ باب القسامة هي لغة بمعنى القسم وهو  
اليمن مطلقا وشرعا اليمن بالله تعالى بسبب مخصوص وعقد  
مخصوص على وجه مخصوص بالبيان اذا وجد ميت ولوانتي  
صغيرا ولو سقط تام الخلقه كما ياتي في محلة به اثر القتل من فعل ابي  
او خروج دم من الفخه اذنه او عينه فاضني فعل ادمي ولا لا يغسل  
لو وجد في المعركة هكذا وانما اثر الميت على القتل لا رادة التفصيل والقتل  
من به اثر القتل او اثر خفيق يقتلني او كسر النون عصر الحلق او اثر ضرب  
ولم يدركه وادعي وليه قتله على اهلها او بعضهم ولا بيته له  
حلف جنسون يميننا منهم بخلاف الويل لان اليمن حقه فاليه العيني  
بالله اي حلف بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله ثم قضى على جميع اهلها  
بالدية لذلك المستحرا او عبدا او بدية على ان ال بدل الضم على راي  
الكريني قلت وهذا ان وقعت الدعوى بقتل عمد وان بخطا فعلى  
عواقلم كما في التنوير اي في ثلاث سبعا وكذا في قتله العبد يوجب ثلاث  
سبعا كما في الشريكية وما تم خلقه كالكبير واما ناقصه فلا شيء فيه  
وفي الظهريته انه لا شيء في الجنين فتبيل في محلة ولا يحلف الاولي وان  
هناك لوث اي تهمة فانه غير مشروع عندنا فان نقص اهلها عن  
الجنسي كبرت اليمن اليان يتم العدد ومن نكل حبس حتى يحلف  
كما ذكره في دعوى العمد اما في الخطا فيقتضي بالدية على عاقلهم ولا يحسبون  
كما في البرهان وغيره ومن قال منهم قتلته فلا ان استشهاده في عينية فيقول  
غير فلان وان ادعي الولي القتل على غيره سقطت عنهم القسامة  
ولا تقبل شهادتهم على غيرهم للتهمة خلا فاعلم ان ما لا يبرءوا على غيرهم  
لا تهمة قلنا انه جعل ذلك وسيلة لقبول شهادتهم ولا على بعضهم لو



لو ادعاه اجماع القيام المهمة ولذا لا تسقط القسامة على الراجح ووجود  
أكثر البدن او بضعه مع الرأس كوجود كله والادلة يودي الى تكرار القسامة  
في قتل واحد وهو غير مشروع ولا قسامة على صبي وصبيون وامرأة وكبد  
والقسامة لا دية في ميت لا اثر به لانه ليس بقتيل كما هو يخرج منه الدم  
من فيه اي وهما في الرأس فلو يعلموا من الجوف ققتيل ذكره القسامة في الزنا  
او نكحه او دبره او ذكره لما ذكرنا او وجدنا من نصفه ولو مع الرأس او نصفه  
ولو مشقة فقا بال طول كما قدمنا وان وجد على دابة ليسوعها رجل فالدابة  
على عاقلة فقط اي لو سيقها سرا فلو جازا فلا شيء عليه كما في الجوهر  
لكن نسبة الزيلعي وغيره لا يي يوسف وانه لو كان يقودها او ركبها  
وان اجتمعوا اي السابقين القايد والراكب فعليهم الدية وان لم تكن الدابة  
ملكهم بخلاف الدار وان لم يكن مع المرافقة احد فالدية والقسامة  
على اهل المحلة وان وجد القليل على دابة بين قريتين فعلى قريتهما  
لكن انما كان بحيث يسمعون صوته والا لا ذكره البرجيني وغيره ولو استويا  
فعليهما وهذا في موضع غير مملوك لاحد والا فعلى مالكه ولو  
حكما كالموقوف عليهم ولو مباحا في ايدي المسلمين الدية في بيت المال  
كما في التنوير وقيد البائة وقع اتفاقا لانه شرط كما ياتي وان وجد  
قتيل في دار نفسه فعلى عاقلة عنده وعندها لا شيء فيه ويقولها  
يفي كما في الدرر والتنوير وفيه بحث لابن الكمال ذكرته ثم في الاتفاق  
لو وجد المالك قتيلا في دار نفسه لا يجب شيء اتفاقا فهو هدر وان  
وجد في دار انسان فعليه القسامة لان الدار في يده وعلى عاقلة نفسه  
الدية وان كان العاقلة حضوا لا يدخلون في القسامة ايضا خلافا  
لاي يوسف ولا يكونوا حضوا بل عيبا كررت البيه عليه والدية  
عليهم والقسامة على المذكو دون السكان وعذرا اي يوسف على جميع  
وهي على اهل الخطة الذي خط لهم الامام اهل الفتح ولو بقي منهم  
واحد دون المسترقي وعنده على المسترقي ايضا قتل هذا على اختلاف  
زمان او عرف في عرفنا على المسترقي لان التدبير لم ذكره القسامة في  
وغيره وان لم يبق من اهل المحلة الخطة فعلى المشتبه من اتفاقا  
وان بيعت دار ولم تقبض فعلى البايع عنده وعندها على المسترقي  
وفي البيع بحبار على ذي الدار عنده وعندها على من يضر له  
الملك واعلم انه لا تدى عاقلة ذي اليد الا بحسناتها اي الدار  
الذي فيها قتل له ولو هو القتل ولا يكتفي بجز اليد بل هذا عندنا

اما

اما عند اي يوسف في السكنى كاف وان وجد في دار مثله  
مشتركة سها ما مختلف فالقسامة والدية على الروس لا الا  
وان وجد في سفينة او محلة فعلى من فيها من الملاحين والركاب  
لانها في ايديهم كالداية وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها  
لان تدبيرة اليهم وان وجد قتل بين قريتين فعلى اقربهما بالشرطي  
السابقين تصاع الصوت وعدم الملك وان في سوق مملوك فعلى  
الملك عندها وعند اي يوسف على السكان كما صوف في غير المملوك  
كالشوارع العامة النافذة والسجن والجامع وكل مكان لا يكون نرفه  
لجاعة تصون على بيت المال الدية والقسامة وكذا ان وجد في  
المسجد الجامع هذا المالك يعرف بابنه والاف القسامة عليه والدية  
على عاقلة كما في التمر يشهد ان يعرف فعلى اقرب الدور منه وكذا الطريق  
العظيم كما في الفخيرة واقرة القسامة في نحو في السور واعتد الباقين  
ما في الدور وضعف به غيره رفقا بالناس ودفعوا لباس السور والقلم  
بما زال والله يصلح الحال واما الاراضي التي لها مالك اخذها والظلم  
فيبغي ان يكون القليل فيها هدر لانه ليس على العاصب دية كما في  
الكرمان وغيره واقرة القسامة وكذا الوعد في السور عندها وعند  
اي يوسف الدية والقسامة على اهل السجن لانهم سكان وان كان  
في برية ليس بقربة قرية يسمع منها الصوت فهو هدر اي ان انقطع عن  
ملك البرية حق العامة فهدر والا فعلى بيت المال كما في القسامة في الكرم  
وكذا لو كان في وسط الغوات ان لا يد لاحد وان كان محتسبا بالنشر  
فعلى اقرب القرى منه ان سمع صوت اهلها والا فعلى بيت المال  
وهذا كله ان كان موضع ابعاث الماني يد المسلمين والا فهدر بل حال  
كما في القسامة عن الذخيرة وان التقى يوم باليسوف ثم اجلى اي تفرقوا  
عن قتل فعلى اهل المحلة لان حفظها عليهم وهذا اذا كانوا غير متاولين  
جره حتى كما في البرهان وكشف الغوامض لا يوجب جعفر الا ان يدعوه  
على املك النعم او يدعي على بعض معين منهم وتسقط عنهم لان  
اقراره عليه حجة ولا تثبت على اقوم الا بحجة وان وجد قتل في محسكر  
بارض غير مملوكة فان كان في حيا او فسطاط فعلى ربه والا فعلى  
ربه والا فعلى الاقرب منه كما هو ان كانوا قد قاتلوا عدوا فلا  
قسامة ولا دية لان الظاهر ان العدو قتله فهدر وان كان الارض  
مملوكة فالعسكر السكان والقسامة على المالك عنده لا عليهم



لا يولي يوسف وقد مر نظيره ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم ير  
ذات ارض حتى مات فالتقسامة على القبيلة عند الامام وعند ابي  
يوسف لا شيء فيه لانه لا قسامة فيما دون النفس فكلما القبل الموت  
به صار قتلا وكذا وجب القود ولو كان مع الجرح رجل قتل ومات  
في اهله فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفي قياسي قول الامام  
يضمن وقد عاقر ليهما ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما  
مذبحا ضيق الاخرى يده عند ابي يوسف قتلا فالجرح لان الانسان  
لا يقتل بنفسه ظاهرا وفي قياسي قول الامام تكون القسامة والدية على  
صاحب البيت ولو وجد القاتل في قرية لامرأة كثر ربه في علمها  
عند عاقلها غيبا ولا يفيد خلون مصرها في القسامة كما مر وتقله  
القهيستان في الكرماني وتندى عاقلها اي اقرب العيايل اليها بنسبها  
وعند ابي يوسف على عاقلها القسامة ايضا لانها لا تصيب جملها  
كالرجل في القسامة ووال المتأخرون من اصحابنا والمرأة تدخل  
في القتل في العاقلة في هذه المسئلة لان جعلناها عاقلة فتشارك  
العاقلة وهو الاصح ذكره الزبلي ولو وجد في ارض رجل في جيب قرية  
ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب الارض لان له التدبير  
باب العاقل في جميع معقله يقع فسكون فمعه وهي معنى العقل  
اي الدية والعقل الذي هو الادراك جمع العقول والعقل الذي  
هو الدية جمع العاقل ومنه العاقلة وهي جماعة تحمل العقول وهو  
الدية فلذا قال صاحبنا وهو اهل الدوان اي العسكر والافانسيا  
والذرية من لحظ في الدوان وكذا المجنون لا شيء عليهم من الدية واختن  
في دخولهم لو باشر والعقل مع العاقلة في الغرامة والصحة انهم  
العاقلة كما في الشرع لانية عن النبي زاد البرص يد والعبد كالنساء  
ان كان العاقل منهم من اهل مصرهم لا من مصر اخر وقد يطلق  
فان كان من الغزاة فالغزاة وان كان من الكتاب فان كتاب  
وكذا غيره ذكره القهيستان في غيره بوجد العقل من عطاياهم  
اي وظايفهم لا من اصول اموالهم ولو اجمع لواحد عطية ورزق  
اخذ من العطية كما في الاختيار في ثلاث سنين من وقت القضا  
لا الموت ثم العيرت لثلاث عطيات وظايف تقدمها او تأخرها  
فان خرجت ثلاث عطايا للسنين المستقبل بعد الفضل اقل واكثر  
اخذ منها لا المنكسر قبل القضا بالدية لانه الوجوب بالقضا ومن

لم

لا يمكن منهم اي من اهل الدوان قسامة قبيلته لان النفر بهم  
لوجهم من ثلاث عطيات في شهر او اقل او اكثر في ثلاث سنين  
فالنسب بمعنى العطيات ذكره القهيستان في كل واحد ثلاث دوا  
او اربعة كل سنة درهم او درهم وثلاث لا ان يدهم الاصح وقيل  
في كل سنة ثلاث دوا او اربعة والاول الصريح كما في المضرات  
فان لم تنسج القبيلة لذلك بان تكون فلا يصح لخصه اكثر  
من ثلاث او اربعة ضم اليهم اقرب العيايل نسبا تحقيقا الاقرب  
فالاخرى على ترتيب العصبات والقاتل عندنا كاحدهم ولو امرأة  
او صبيا او صبوا على الصبي كأمرو والدم للعهد اي العالم الذي من  
اهل العطا فالذي لم يكن من اهل العطا فلا شيء عليه من الدية عندنا  
كما في النهاية وان كان من يتناصرت بالحق او بالخطي فعاقلته  
اهل حرفة او حرفة بان الاصل في البان التناصر فاعاقلته في زمانها  
من تناصروا في الحوادث كما في القهيستان في غيره قال ولا عاقلة للعم  
اشهر وجزم لما تروى في فتاواه بان التناصر لان منتف لغلبة الحد  
والبعض ومن كل المتروكة للاخر اشهر قلت وهي لا قبيلة ولا  
تناصروا لدية في مال او بيت المال وعاقلة المعتوة وهو المولاة  
مولاة وعاقلة لان نصرت بهم وعاقلة ولد الملا عنة عاقلة انه  
فان امة عاه الادب بعد ما جعلت اعنه جعلت على عاقلته  
بما عزموا في ثلاث سنين من حين تصال عاقلته الدم على عاقلة  
الادب وانما تعقل العاقلة ما وجب بنفسه لقتل فلا تعقل  
العاقلة جنابة عمد ولا جنابة عمد ولا مال الزم بصل او باعتراف  
بقتل خطأ ان يصدق في اقراره او تقوى حجة وكوم اقراره  
لا ثباتها السراية على العاقلة ولا تعقل اقل من نصف عشر الدية  
بل لا شيء على الجاني ولو حكم على المولى من جنابة العبد لم يثبت  
عمر رضى الله عنه مرقع او موقوف لا تتمثل العاقلة عمدا ولا عمدا  
ولا اعترافا ولا صليا ولا ماد ومن ارشى الموصى بولا قد جعل  
النساء والصبيان والمجانين والعبيد من عترة في العقل اي ادم  
تناصروا على ما في التنوير وانما يمكن العاقل اجدد على الصبي  
كما مر ولا يقتل احد الزوجين عن الآخر ذكره القهيستان ولا مسلم  
عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان اختلفا فاملا  
ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرا كاليهود مع النصارى لعم



المتنازع وان لم يكن الذي عاقله خالديه في ما له في ثلاث سنين  
كالمسلم والمسلم اذا لم يكن له عاقله يعقل عنه بيت المال وعليه القوي  
وقيل في رواية شاذة في ما له كالذي فظا هو ما في المعجني عن حوارزم  
ان من تنازعهم قد افقهم وبيت المال فتم اهدم برح وحوارها في مال  
منودي في كل سنة ثلاث ذراهم او اربعة على ما قاله الشافعي وهذا  
هذا لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يودي في ثلاث سنين فافهم  
وان جاني حر على نفسه عبد خطا فعلى العاقله يعني اذا قتله لان العاقله  
لا تتحمل اطراف العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس وهو صواب اليوسف  
**كتاب الوصايا** الوصية الوصية والوصية الوصية والوصية الوصية  
جعل وصايا والاسم من الوصاية وسيا في له باب واوصى لفلان يعني  
ملكه بطريق الوصية فلذا الوصية مضاف الي ما جعله في عينا الوصية  
قلت يعني بطريق فيه معنى التبرع يخرج عن الاقرار بالدين فانما اذ  
من كل المال كما ياتي ولا ينافيه وجودها لكونه تعالى فتا ملة وهي اربعة  
اسماء واجبة بالزكاة والصيام والصلاة ومباحة لغني ومكرهه  
لا هل فسق والافهي مستحبة لتدارك التقاصير ولا تجب للوالدين  
والافريين لان اية البقرة مسوغة بآية النساء وسببها سبب  
التبرعات وشرايطها كون الموصي اهل للتملك وعدم استغراقه  
بالدين وكون الموصي له حيا وقتها وغير وارث ولا قاتل وكوب  
الموصي بعد موت الموصي ما لا يقابل للتملك وركنها قوله او صيت  
بكذا لفلان ونحوه وحكمها ان الموصي به ملكا بعد موت الموصي له بما دون  
الثلاث ان الورثة غنيا بالمهر او يستغنون بانفسها منهم من ميراثه  
والا فتركها لغيره لا يخرج صليقة وصلة ولا نفقة بما زاد على  
الثلاث ولا لقائلها شري لا تسيبها كما مرويت في الكبي والمجنون  
القاتلان كما ياتي ولا لوارثه شيئا ما لا باجارت الورثة في الصور  
الثلاث وهو كبا عاقله او يكون صيا او مجنونا او لا وارث له سواء  
او وارثا احدا الزوجين فقط ولا من صبي غير ميراثه ولا من  
الا في تجهيزه وان مات بعد الملوغ او اصابها البنية ولا من مجنون كاتب  
وان تركه فالا اذا اصابها الى العتق ولا من معتقل النساء  
بالاشارة الا اذا امنت عقلمته حتى صار له اشارة معهوده  
فمنها الاخرى وانما يصح اجازتها وبنوها بعد الموت الا اذا مات  
موصيه ثم هو بلا قبول فيكون لورثته بلا قبول استحقاقا كما في التوير

وباتي

وباتي واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا واردا ان يوصي له شيء من  
ماله يتفق به في حياته فالوجه ان يملك الملك غيره ثم يوصيه ذلك  
الغير لكونه الصغير ويبقى انتفاعه للمالك ما دام حيا كما  
في النصاب ذكره القهستاني وفيه ايضا معنى الحكوا هو واعلم  
ان الناطقي ذكر عن بعض اشيا في ان المريض اذا اعطى  
لواحد من الورثة شيئا كالدار على ان يكون له في سائر التركة  
حق يجوز وقيل هذا اذا اوصى ذلك الوارث به بعد موته  
في يكون له في سائر التركة حق يجوز وقيل هذا تعين الميت تعيني  
بآتي الورثة فعلا انتهى وفي البجدي عن العمادية لو  
اقر المريض لوارثه بعين وصدقه ببقية الورثة في حياته  
فلا حاجة الى المصدق الجديد انتهى فليحفظ ونظير الثالث  
للاختي وان لم يجز ولا عليه الاجماع ونظير من المسلم الذي  
وبالعكس لا حرج في دارة ونظير المحمل وبها وصيت محمل جاريتي  
او دابتي هذه لفلان ثم المات فله وبه ان كان بينهما اي الوصية على  
ما اختاره صاحب الهداية او من وقت الموت الموصي على ما اختاره  
صاحب النهاية او من وقت موت الموصي على ما اختاره صاحب  
النهاية وفي الكافي ما يفيد انه من الاول ان له من الثاني ان به وبعبارة  
القهستاني انه يشترط الصحة الوصية وجود الموصي لولا وجود الموصي  
حقيقة او حكما بان يكون على خطر الوجود كثره البستان ما عاشر ثم قال  
ولو الجارية معتدة نفع اذا ولدت لستني كالنفس وبني ولادته اول  
من ستة اشهر ولا تصح الهبة له اي المحمل لعدم قبضه لاحقيقة ولا  
حكما لانه لا ياتي ولا يولي عليه وان اوصى بامه وبنه صحت الوصية ولا يشترط  
لان ما صح افراده بالاعتد صح استثنائه منه وما لا فلا واعلم انه لا يملك في  
الوصية من القبول صريحا او دالا بان موت الموصي له بعد موت  
الموصي كما في الخلاصة وقال زفر الركن الاحباب وفي القهستاني وغيره القبول  
شروط للملك لا لصحة الوصية ولا يشترط للملك القبول لا عملا  
بشهرى الهبة والارث ويقبى القبول بعد موت الموصي لا قبله  
لا اعتبار بالرد والقبول في حياته لان اذ ان ثبوت حكمها بعد الموت  
وبه اي بالقبول المذكور في تلك الامور الا ان موت الموصي له بعد موت الموصي  
قبل القبول والرد فهو من قبيل الاكتفاء فانه يمكنه بلا قبول وتصير لورثته  
استحقاقا لولا الوصي المجني لعدم من يلي عليه ليقبل عنكم ولا تصح الوصية



من صبي ولا مكاتب وان تركه وفالكامر وقيل عندها نفع  
ان تركه وفالوصية موصية عن الدين وتقدر بها في  
الاية للاهتمام فلا تقص من حيط دية بماله لانه فرض  
الا ان يريه الغرماء اعلم ان الوصي ان يرجع في وصيته  
قولا لو فعلا يقطع ذلك الفعل حق المالك عنه تمامها  
الغضب او فعل يزيل ذلك الفعل ملكه فانه رجوع ايضا  
كالبيع والهبة وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه  
وان وصية اشترى وقبضه او رجع عنه اي الموهوب  
بعد ذلك فلا يعود الى الوصية وفعل يوجب في الوصي  
زيادة لا يمكن التسليم الا بها كالتسليم في الوصي به  
والبناء في الدار الوصي بها الجلاء في تخصيصها كما ياتي والمشتور  
بالقطن لانه لا يمكن تشبيهه بدون الزيادة ولا يمكن نقصها  
لحصوله في ملكه وقطع الثوب ودخ الشاة رجوع لانه  
مانع من التسليم فلهذا هو الاصل لا يحصل الثوب وتخصيص  
الدار بعد ماله لانه تصرف في التامع والجود للوصية ليس  
برجوع عن ماله خلافا لابي يوسف وبه قال الثلاثة  
وعليه الفتوى كما في العيوت ولكن انتمون على الاول  
وبه يقتضي كما في الجمع وغيره ولذا قدم المصنف على عارضة  
ولا قوله اخرت الوصية او كل وصية اوصيت بها فلان  
فهو لفلان فرجوع الا ان يكون فلان الثاني هيتا فبق  
الاولى بحالها وتبطل وصية التريط ووصيته لا حبيبة  
تكم بعد ما الاثر ايجاب بعد الموت بخلاف الاول وكذا  
يبطل اقراره اي المرض ووصيته وهبته لابنه الكافر  
او الرقيق ان اسلم او عتق بعد ذلك لما ذكرنا وصية المعقد  
والمفلوج والاشكل والمستول من كل مال ان يطال سنة ولم  
يخف موته منه والابطال وحق موته من ثلثه لا يبرى  
كل باب الوصية بثلث المال ولو اوصى كل من اثبت  
ثلث ماله ولم يجر وارثه قسم الثلث بينهما نصفين اتفاقا  
لنساويهما ولو اوصى لاحدهما بثلثه والاخر بثلثه او بنصفه  
او بثلثه ينصف الثلث بينهما عنده وعندهما بثلث في الاول  
بخمس حصة وثلثه الخماس في الثاني ويرجع في الثالث

وذلك

وذلك الاصل اميل ذكره بقول ولا يضر الوصي له بالزاد على الثلث الضرب  
المعروف عند الحساب على الاسناد المجازي الى الوصي لا اكثر فالباصلة  
للموصي له وصلة الفعل مع معقوله محذوف تقديره لا يضر ذلك  
الموصي له عدد في عدد ولا يضر ربع في ثلث ولا ثلثة ارباع فيه في هذه  
الصوره فلا يخلص ربع لاصحاب الثلث وثلثة ارباع لاصحاب الثلث  
عند الامام ويضرب عندها وقال الطرزي ان المضرب بمقتضى الاخذ والاعطاء  
او الاعطاء اي لا باحة منها ولا يعطى شيئا قال غيره اي لا يحمل او لا  
يشارك وعبارة البرهان اي لا يفسد والمحصل انه ان اوصى بالثلث من  
الثلث ولم يجر وارثه باطله في الاكثر عنده لكونها وصية كما لا يستحق  
فاد تكون مشروعة فيجعل كانه اوصى لثلث الثلث فنصفه وجازر  
عندها لانه قصد تفصيل احدها على الاخر فيعتبر ما امكن والاول  
الصحيح كما في الضرر وغيرها الا في ثلاث صور فانه يضرب في الثلث بالثلث  
عنده ايضا في المحاباة اي في صورة النقصان عن قيمة الثلث في الوصية  
بالبيع والزيادة على قيمة في الشراء في السعاية اي كسبها لثمن المعتق  
وفي الدراهم المرسدة المطلقة الغير المفيدة بكسر نصف وربع من صور  
ذلك ان يوصى لرجل بالثمن درهم مثله او محاسبه في بيع بالثمن درهم او يوصى  
بعقوبة عبد بقيمة الثمن درهم وهو ثلثا ماله والاخر ثلث ماله ولم يجر  
الورثة فالثلث بينهما اثنان اجماعا وتبطل الوصية بنصيب ابنه او  
بنق لانه وصية محال الغير حي لو لم يكن له ولد وصية وتخصيص  
نصيب ابنه او بنق لانه ولد او لا فلو كان له ابنان فلهما الثلث  
وان ثلثة فالربع وان اوصى بجزء من ماله فالعقيد الى الورثة لتمام  
مقامه وان اوصى بسهم فالسهم عنده وعندهما مثل نصيب احو  
الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في عهدهم اي في  
عرف الكوفة والعرب وفي عرفنا السهم كالحزب اي عرف العجم وان  
اوصى له بسهم من ماله بثلث ماله واجازوا فله الثلث فقط  
وان اجازوا والوصول السهم في الثلث مقدر ما كان او موزع الحد  
بالمشقة وبهذا اندفع ما ظن وان سدد سهم ثم سدد سهم  
سوا الحد المجلس او اختلف لان المعرفة قبا عند سمع  
واو بثلث دراهم او عنه او ثيابه وهي هي المجلس واحد  
فهذا الثلثان فلا باق كلمة ان خرج من الثلث اي من  
ثلث باقي جميع اصناف ماله ذكره اخي جليلي وكذا كل مكمل او موزع



وان يثلاث ثيابا به وهي متفارقة فهلك الثلثا فله ثلث ما بقي وان  
خرج اثنان من ثلث كل اكل الا لا يقسم ولا يحرق جبر الخلاق الاول خلا فالف  
وما لك وان ثلث عبيده فذلك عتقه فاما ذكرنا وعندنا كل الباقي وقيل  
يوافقان الامام والاول اثنان والاول اثنان العبيد فيما ذكرنا اوصى بالقبول  
والعقود ودين ابي عبي ان خرجت من ثلث العبيد والادفع ثلث العبي  
وثلث ما يستوفى من الدين حتى تمام الا لا يشرى بهم وان اوصى بالثلث  
لزيد وعمر واحد هاتين فكل الذي لان الميت لا يرثهم ولو قال يري زيد  
وعمر فالتصديق للحي لان كلمة بينا لوجب التصديق وان اوصى بثلث ماله  
ولا مال له فاكسب ثلث ماله عند الموت لما مر بها ايجاب بعد الموت لا قبله  
وان ثلث عتقه ولا عتقه له او كان له غنم فله غنم قبل موته بطلت لما ذكرنا  
وان استقراد غنما ثلث ماتت في الصحيح لان ثلثها بالموت كعتقها  
فالمال وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له فكله قيمتها وبطلت كروثا  
مما عتقه ولا غنم له بولي لا شاة له لان الصحيح اضافة المال وبدونها تقبيل  
صورة الشاة وان اوصى بثلث ماله لامهات اولاده وهن ثلاث والفقرا  
والساكنين فلم ياتي لامهات اولاده ثلاثة احاسي وكل فريق خمس  
عندها وعند من يثلاث ثلث اسباعه وكل فريق سبعان لانه جمع اقله  
اثنان فلنا الجنسية تبطل الوصية وان اوصى بثلث ماله لزيد والفقير  
فله نصيب ولهم نصيب عند ثلثها وعند من يثلاث ولهم ثلثا كما مر  
وان اوصى بما يري زيدا ومائة لعمر ثم قال ليكر اشركك معها فله ثلث  
ما كل منها الا مكان السباواة ولو بما يري زيدا وحسن لعمر فليكر نصف ما  
لكل منهما التغاوت نصيبها فيساوي كلامها وان قال لزيد وعمر  
فصدقوا في الورثة فان صدق الي الثلث استحقا بالخلاف  
كل من ادعى شيئا فاعطوا فان اوصى مع ذلك بوصايا عول ثلث  
لها وثلثان للورثة ويقال لكل من العريضي صدقة فيما شئت  
فياخذ اصحاب الوصايا بثلث ما اقر وابه والورثة بثلثي ما اقر  
به وما بقي فلمهم ويخلق كل فريق منهم على العلم بدعوى الزيادة  
على ما اقر وابقى لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث  
كله ام بقدر الوصايا وهل عليهم نصيب في اكثر من الثلثي كجمع  
وفي المقام كلام فتنبه وان اوصى بولي لوارثه او فاته ولا جنى فلا جنى  
نصفها ولا شيء لوارثه وخوة خلاق الاقرار قبل هذا اذا تضادقا  
فان انكر احدها شركا لا يخرج في حصة الاجنبي عند من يثلاث

تبطل

تبطل في الكل ولو اوصى لكل من ثلث ثيابا به وهي اي الا ثواب التلا  
التي اوصى بها الثلث ثلث متفارقة تتجيد وروي في وسط فطاع وروي  
ايها هو الوريثة تقول لكل من الثلث ثلث هلك خفك او حق احدكم ولا  
تدري من هو الا تدفع لغير شي بطلت الوصية لماله المستحق فان ساجوا  
وسلوا ما بقي بقدر صحة لان البطلان لهالة طارئة وحق فلذي الجسد  
ثلثا بجيد فها ولزى آل ردي ثلثا ريزها واذي الوسط ثلث كل منهما  
طلبنا للتسوية بقدر الامكان وان اوصى بيت معين من دار مشتركة  
فممت فان خرج البيت في نصيب الموصي فهو الموصي / عندها وممت بمجرّد نصيبه  
والا يخرج في نصيبه فله قدره وعند من يثلاث ثلث ماله  
وجوب القسمة كما في صدر الشريعة والاقرار بيت معين من دار مشتركة كالوصية  
حكماء خلا فاقبل الخلاف في اقرار ابي وهو المختار اي المختار عدم  
الخلاف في الاقرار والعرق لمجرد ان الاقرار يصح بمكة الغير الوصية  
بجسم لوملك ثم مات لا تنفذ وصيته وان اوصى بالزينة من مال  
غيره فله مال الاجازة بعد موت الموصي وله المنع بعد الاجازة لان  
اجازته تبرع ثلثا ان يتبع من التسليم واما بعد فلا رجوع لهما  
في شرح المتكلم فليحفظ بخلافه لو اجاز واما زاد على الثلث او لوارثه  
اولا فله حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة وان اقر احد الابوين  
بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه لا نصفه استحقاقا  
وان اوصى بامته فولدت بعد موته فله الموصي له ان يخرج من الثلث والا يخرج  
منه اخذ الثلث منها ثم منه عنده وعند من يثلاث ثلث ماله على السواء قوله  
يتعاقبت التبع لا يراهم الاصل وتمامه فيما علقته على السوريات  
العق في المرض اي مرض الموت العبرة بحال العقد والتصرف في التصرف  
المخرج هو الذي اوجب حكمه في الحال فان كان في العبرة في كل المال وان في المرض  
فمن ثلثه والمراد التصرف الذي هو الشا ويكون فيه معنى التبرع حتى ان  
الاقرار بالدين في المرض لا يجبي بغيره من كل المال والشكاح فيه يشهد بقدر  
مهر المثل من كل المال للتصرف المعطى في الميراث وهو ما اوجب  
حكمه بعد موته كما مر بعد موته او بعد الزيد بعد موته من الثلث  
لما مر وان كان في الصحيح فان العبرة بحال الاضافة لا العقد ومضى  
مع منه كاصحة فلو اوصى بشي صارت باطلة اي ان تدين مرضه هذا  
واما اذا اطلق ثم صح فيما قبله وان عاش بعد ذلك سني كما في القسمة في  
عن التمة فان خرج في مرض الموت لفق او مكاتب بعد بر مشد خيرة



وصية والمجانية في اجارة واستجار ومهر وشرا وبيع بان باع مريض  
مثلا من اجنبي ما يساوي مائة تجسني كل في التنوع وغيرها **الكفالة**  
والرهبة والصدقة والابراء والوقف والظهار فانما هي من الكفالة كبيع  
كلذا على اني ضامن وصية او كوصية في اعتبارها من الثلث ككونها  
في الرضى فان اعتق وجابي وصاف الثلث عنهما في المجانية او في الرضى  
قدمت بان جابي لم يحررها سوا ان احررت وان اعتق بي مجابا  
فمنصف للاولي ونصف بين العتق والاحرية لاستواء ما وان جابي بي  
عتقي فمضى المجانيات ونصف للعتقي هذا عند وعندهما العتق  
اولي في الجميع لان العتق لا يحد الفسخ قلنا المجانية اقوى للمعاوضة  
وان اوصى بان يعتق عند هذه الحاية بعد ذلك من ادم بطلت الوصية  
عنده وعندهما يفتق بما بقي قلنا تتفاوت القرينة بالقيمة ولو كان مكان  
العتق حج حج بما بقي اجازة كوصية لرجل اية فذلك بعضها فلا يفتقها  
وتبطل الوصية بعتق عبده لوجبي بعد موت سيده فذوقه بالتخاليص  
بعد موته بالدين وان فدى فلا وكان العتق في اموالهم التزامهم ولو اوصى  
لزيد بثلث ماله وتركه عبد فادعي زيدا بعتقه في الصحة والوارث عتقه  
في المرض فالقول للوارث بيمينه لا ينكر استحقاق زيدا ولا يبي لزيد الا ان  
يفضل الثلث عن قيمته ويبي هي على عوادة فان اوصى له خصم بالبيع  
لا يثبت حقه وكذا العبد لان العتق حقه ولو ادعي رجل على كيت كيت  
وادعي العبد اعتاقه في صحته ولا مال له غيره وصدمتها الوارث سعي  
العبد في قيمته وتنفذ الى العتق عنده وعندهما يعتق ولا يبي  
في شيء وانما ان اجمعت وصايا مختلفة قوة وصاف الثلث  
عنهما فان ملك الغرائض وان احررها لادها اقوى وان تساوت  
قوة في الغريضة وغيرها كواجبات وقلة قدم ما قدمه المولى لان  
الظاهر انه بدأ بالاحم وقيل لو كان الكل مضافا اليه تعالى بقدم الزكاة  
على الحج وقيل بالعكس او يقدم الحج والزكاة على الكفارات في القتل  
والظهار او اليمين وفي التمسك عن الامام الطحاوي يبي بكفارة  
القتل ثم المين ثم الظهار ثم الافطار ثم النذر ثم الغطرة ثم الاضحية  
وقدم العشر على الفراج قال وتماه في الظهورية فلذا قال والكفارات  
على صدقة الفطر لوجوبها بالقران وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية  
لوجوبها اجماعا وان اوصى بحجة الاسلام اجماعا عند رجله من بكذا ركبها  
ان وقت النفقة بذلك والافق حيث بقي حج عنه ركبها استحسنانا

فلو لم تبلغ من بلده فقال رجل انا حج عنك هذا المال اشيا لا يجزئها في  
القرسات في غنى التمة وان خرج حاجا فان في الطريق واوصى ان يخرج  
بج عنه ركبها من بلده ان يبلغ بعقته ذلك عنده وعندهما من حيث  
ما استحسنانا كما في الهداية والمجني وغيرها وروي يوسلحان انه  
من حيث مات بلا خلاف كما في التمسك في عرج المصنف وعلى هذا الخلاف  
اذا مات الحج عن غيره في الطريق وهذا بين لروطن والافق حيث مات بلا خلاف  
كما اذا لم تبلغ النفقة فانه من حيث مات بلا خلاف كما في كذا في التمسك  
قلت الذي قدمه في كتابه كعامه الكتب انه من حيث يبلغ فتنه لذلك  
وقدم ايضا ان قوليها استحسنان وقوله قياس وان الماتر ثمة اكرهه بهما  
بقوله لا من حيث مات وقد قدمه المصنف هنا ثمة وجزم به في التنوير  
وعامة المسوق فكان القياس هنا هو المعتمد فافهم وتبين له ايضا  
**باب الوصية للقارب وغيرهم من الانسان اذا اوصى له شيء لاصفة**  
قياسا كما قال ابو حنيفة وروى عنه **ما من سكن محلة ويحجم بتمسكها**  
استحسنانا قلت وقد تقدم المصنف قوله واعتمد في التنوير  
فكان قول صاحب المذهب هو المذهب وما رواه الشافعي ان حق  
الحار ريعون واما من كل جانب فضعيف ويستوي فيه الساكن والمالك  
والذكر والانثى اي الاصل دون الزوجة لانها تبع ذكره الزبلي  
والسلم والذمي والمكاتب لا القن والمديروا الولد على ما في الكافي  
عن الزيات وغيرهما قلت وذكر في الهداية والمنع والمجني وغيرها  
انه يدخل فيه العبد الساكن عنده لا عندها فليحفظ وصهره من  
هو ذو رحم محرم من امراته قال الحلواني ههنا عرفهم اما في عرفنا فخص  
بابه زاده التمسك وفي ديارنا يبي ان يختص بالاب لا غير انتهى قلت  
لكن جزم في البرهان وغيره بما في عامة المسوق واقرة في التنبلاية  
ثم نقل عن العيني في شرح الهداية ان قولي الهداية وغيرها انه  
علمنا السلام بالانزوح صفة وهم وصوابه جوهر اي بنت الحارث  
ابن المصطلق وان في الاستدلال فيه تامل وقامه فيه فليحفظ هذه القاية  
وختنه من هو زوج ذات رحم محرم منه يستوي في ذلك والحر والعبد  
والاقر والابن وقيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فزوج المحرم وفي  
القاهر ان الصهر في المغرب انه عند العرب قريب المرأة وكذا العامة  
زوج البنت ويبي ان يفتي به في ديارنا لانه المشهور كذا في التمسك  
واقارب واقرباؤه وقاربوا راجاه ودوا راجاه واسا به



الاقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد  
وفي دخول الجد والجدة وولد الولد وأبوان وظاهر الرواية الدخول  
وقيل لا واختاره في الاختيار وفي الشريعة لا يثبت في أصح  
أنه الصحيح وإن لم يكن له دور محرم بطلت ويكون لا تثنى قصدا  
عنده وعند أهل الكل على السواء لأنها لا يختص إلا الأقرب كما هو من له  
عم وخالان نصف الوصية لعمه لأنه أقرب ونصفها لعمه لعمه لعدم  
من يقدم عليها وإن كان له عم فقط فنصفها له لما تقر أنه لا بد من  
اعتبار الجمع وهو هنا اثنان فرد النصف للورثة وإن كان له عم وعممة  
وطال وعالة فالوصية للعم وعمه على السواء عند وعند أهل الوصية  
للكل على السوية في جميع ذلك والصحيح قولنا في المضرات وأهل  
الرجل وجهه عند وعندهما من دخولهم وتضمنه غير مالكه  
وورثته قلت وقولها استحسننا كما في شرح التكملة ولكن للثبوت  
على قوله وقدم المصنف في حفظه أيضا وأهل بيته وأبوه وجد  
من أهل بيته وأهل نسبه من نسبه أبيه من جهة الأب إلى أقصى أب  
له في الإسلام باستقاط الغاية لأنه مضى إليه ذلك الكرماني ونسبه  
أهل بيت أبيه دون أمه حتى لو أوصت لجنسها لم يدخل ولدها إلا أن يكون  
أبوه من قوم أبيها قلت ومقاده أن الشرف من الأم فقط غير معتبر كما في  
فتاوى ابن نجيم من مسائل شتى في حفظ نعم لهم من جهة في الجملة كما في فتاوى  
شيخنا الحنفى الكرملى والوصية لبي فلان وهو أب صلب للذكور خاصة  
إذا كان اسم قبيلة أو فخذ فيتنأول الأثلاث ومولى لعنافة وللموالاة  
وخلقها وم كما في التنوير وقامه في القهستاني وعندهما وهو وليه عن  
الأمم في أول قوله يدخل الأثلاث أيضا ثم رجع وقال يختص بالذكر  
وورثة فلان للذكر مثل حظ الأنثيين ولو لم يكن فلان الذكر والأنثى على  
السواء ولا يدخل أولاد الذين عند وجود أولاد الصلب ويظنون  
عند عدمهم مجازا المنع من القيمة الحقيقية دون أولاد البنات على الظاهر  
لنبتهم لا بأبائهم وبويع حق له تعالى ما كان في أحدهم رجلا ولكن  
رسول الله وخاتم النبيين ولو نسبوا لكانوا أباء الحسين والحسين كما في الاختيار  
ولو أوصى لبي فلان وهو أبو قبيلة لا يحصون كبنى نعيم في أطلت  
فلو يحصون صحت ودخل الأثلاث كما بسطه القهستاني وإن أوصى لبياتهم  
أو عمياتهم أو زعمائهم أو أراذلهم فله في الفقير منهم ولا ذكر والأنثى  
كما لو يحصون لأنهم معينون فيمكن تسليمهم وللفقر منهم خاصا كالأنا

لا يحصون

لا يحصون فيعطى الوصي من شأنهم كما في شرح التكملة لتعذر  
الملك في فساد به القرية وإن أوصى لمواليه فيمن أحبهم  
في الصبية والمرضى والأولاد والرجال والنساء ولا يدخل مولى  
المولاة ولا مولى المولا إلا عند كملهم مجازا كما هو وبطلان كان  
له معتقون أيضا لأن اللفظ مشعر كقولهم لا يحصون لغيرنا ولا قرينة  
تدل على إحداهما حتى لو عينه قبل موته صحت لزوال المانع عنهم  
أنها جائزة للأعلى وقيل لم يجمعها وعن محمد بن أبي طلحة عليه  
وإعلم أن أقل الخوة اثنان في الوصايا كالموارث لأن الوصية  
أخت الميراث **باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمتع**  
**تصح الوصية بالمنافع كما إذا أوصى بخدمة عبدة مدة معلومة**  
وأبداء وبرقبتة له وبخدمته لغيره والنفقة على صاحب الخدم  
وإن عجز عنها بمرض يبرجى بروه والأفعلى صاحب الرقبة كما في القهستاني  
عن أبي القاسم والبرقبتة عن المتصورية ونما في الشريعة لينة عن  
العيني وسكنى داره ويعلمها مدة معلومة سنة وأربعين  
محبو شاعلى ملك المبيت كما توقف كما يستنص فان خرج رقبة ذلك  
من الثلث سلم إلى الموصى له لأجل الوصية والاقصت الدار ونها  
يثاني العبد بخدم يومين لهم **وبعها له** إن لم يكن له غير ذلك  
والاقتضاء رثلت الكل وليس للورثة بيع ما بأيديهم من ثلثها  
على الظاهر فان مات الموصى له ردت الوصية عندنا إلى ورثة  
الموصى بحكم الملك كما مروا مات الموصى له في حياة الموصى بطلت  
أجماعا وإعلم أن من أوصى له بغلة الدار والعبد لا يجوز له السكنى  
والاستخدام في الأصح لأن الغلة دارهم أو دنائير ولا لمن أوصى له  
بالخدمة والسكنى أن يوجز كالدار للوقوف عليه على ما عليه الفتوى  
وإن أوصى له بثمرتين بستانين فمات وفيه ثمرة فله هذه الثمرة الحادثة  
فقط لا ما يجدر بثلاث لأن الثمرة اسم لموجود عرفا وإن زاد أقاله هي  
وما يستقبل وتكون كالغلة فلذا قال وإن أوصى بغلة بستانه  
أو أرضه فله الموجود وما يستقبل ما عاش الموصى له ثم أبا ولا  
وإعلم أنه لو لم يكن فيه ثمرة ولم يطمأ به فالثمره كالغلة استحقاقا  
وبعزم في التنوير وإن أوصى للمصنف في عتقه أو لبنتها أو ولدها  
فلما يوجد من ذلك عند موته فقط سوا قال أبا ولم يقبل  
لأن المعدوم منها لا يستحق بعقد بخلاف الثمرة والغلة فانهما يستحقان



لان المحدث ومنه لا يستحق بفقد خلاف الثمرة والعلة فانها مستحقان  
بالمساواة والاجارة **تنبيه** العلة كما يحصل من ربح الارض وكرايتها  
واجرت الغلام ويجوز ذلك كما في جامع اللغة وغيره قلت وظاهرة فيقد  
دخول من المورث نحو في الثقة ولم اره الا في حق كافي لم يردوا عليه  
السقي والمخرج لانه لا يستفيع به ضار كالنفقة في مسئلة الخدمة **باب**  
**وصية الذمي** هي اقسام قريبة عندنا وعندهم كالصدقة فتصح بالاجماع  
او عندنا كالخ او لا ولا كالعتاق فيلزم بالاجماع او عندنا كبناء دار لا يثبت  
لمعينين فتصح عنده لا عندنا فلذا قال لو جعل ذمي دارا **بنيعة** او **بنيعة**  
**رخ** **مختصة** ثم مات في ميراث فلا خلاف لكن عنده لعدم لزوم الوقف وعندها  
كوبه امر بالمعصية وان اوصي به لعدم معنى جاز من الله في اجماع وجعل  
تلك طاعة او معصية فان في المرض من الثلث وان في الصحة من الثلث كما  
في الهستاني **عن الحقايق** وكذا في غير المعنى عنده **خلافا** لما لم ير انه  
معصية وله انهم يتركون وما يدينون قالوا هذا امر اوصي بالعتاق في المرض  
اما في الامصار فلا يصح بالاختلاف ذكره الكرماني والمواديا لفرقهما ليس  
فيه شيء من شعائر الاسلام والا فكامصار ذكره الهستاني والبرجوني  
وتصح وصية مستأمن من بلاد دار في دارنا بكل ما له مسلم او ذمي اذ لا مانع  
وان اوصي ببعضه رد الباقي الى ورثة لا ارباب بل لا يلا مستحق  
له في دارنا وتصح الوصية له مادام في دارنا من مسلم او ذمي وقيل لا **وصية**  
**الذمي** ان لم يكن يهودا فهو كالمسلم في الوصية والا فكامصار فتصح وصايا  
المرتدة بخلاف المرتد على ما مر وصية الذمي تغني عن الثلث ولا تصح  
لوارثه لا لزامهم احكامنا ونحو ذلك من غير مسئلة اعتبار بالارث  
لا الحرب في دار الحرب لغتباين الدارين **تنبيه** الوصية المطلقة لا تحل  
للغني وان عمت ولو تخصصت به او بقوم محصورين حلت لهم وكذا  
الوقف كذا في التنوير وغيره ولو اوصي لاهل العلم دخل اهل التفسير  
والفقه والحديث دون الحكمة كالمكتشفة ولو اوصي بكفارة صلاة  
لرجل معين لم تجز لغيره به يعني لغتباين الزمان وكما في ما علقته  
على التنوير **باب الوصي** وهو الوصي اليه ومن اوصي وفوض  
الي جعل عند الموت او قبله فقبل في وجهه اي في حضره الوصي وعلمه  
وبعد ان رد في غيبته يلا علمه لا يرتد ليل يصير مغرورا من جهة كقول  
الوكيل نفسه يلا علم موكله كافي الكافي خلافا لما في الهداية فتشبه وان رد  
في

في وجهه يرتد لعدم الغرر وقبولها ليس بجزم بل هو امر عطل وانما  
حاشا والثالث **تنبيه** سرقه قال الوصية ما رأت في مدة قضاي عشرين  
عاما بعد في مال ابن اخيه فان لم يقبل لم يبرح حتى مات الوصي **تنبيه**  
**بين الغنول** وعدم ملائمة متبرع وان باع شيئا من التركة لم يبق له الرد  
وصار وصيلا يخرج من الوصاية الا باخراج القاضي وان وصية غير  
عالم بالا يصال لان الوصاية خلافة بخلاف الوكالة لا بناية فان رد  
بعد موته ثم قبل خلافا لفرقهما لم ينفذ قاض حرج في بيع قبوله  
بعدة لا نهك في محتمل فزيد وان اوصي الى عبد او كافرا فاسق بحقوق عليه  
في المال اخرج **القاضي** فلو تصرف قبل اضرار جاز كان في السراجية **وصية**  
**غيره** وجوب التمام بالنظر وان الى غيبة فان كان كل الورثة صفارا  
صح لعدم المانع عند خلافا لها وان فيهم لم يطل اجماعا وتبعية لانه الى  
مكاتبه يصح اجماعا ولو جعل رجلا وصيا في نوع ما وصيا في الاخرى كلها  
كما في الذخيرة ولو كان الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره  
من امين معين له صيانة لحق الصغير وان كان قادرا امينا لا يخرج  
لان محتمل الميت وان شك في اليه الورثة او بعضهم منهم مالم تظهر من خيانة  
حقيقية فيض اليه ارشدا ويستبدل غيره في الثانية اذا اثم القاضي الوصي  
اخرجه عن ذم اليه يوسف وعليه العتوب قلت وفي المخرج عن البرجوني  
الفصول والعتوب في عدم صحة عزل العبد الكافي لانه  
مختار الميت فيكون مقدما على القاضي وان اوصي الى اثني بعقد واحد  
او بعقدين لا ينفرد احدهما بالقيام بها الا بشرأ وكف وتجهيز **عقود**  
**عام** على خاص **خصومة** في حقوقه وقضاء دين اي من جنس  
حقه والا فلا ينفرد وطلبه وبشر حاجة الطفل وقبول الهبة  
له ورد ودية معينة وتنفيذ وصية معينة واعتناق عبد  
معين ورد مفعوب او مشركي شرأ فاسدا او جمع اموال  
صا بعة وصفظ المال وبيع ما يخاف تلفه وقسمه كيلي او وزني  
قيل راجعة اليهم وتما مبيى شرح الوهبانية وهذا عند الطرفين  
وعند **ابن يوسف** يجوز الانفراد مطلقا ولو نص على الانفراد او الاجتماع  
انبح بالاجتماع وقيل لو بعقدين ينفرد بالاجماع وصح كمن الاصح  
ان الخلاف فيهما لان ثبوت الوصية بورد الموت وهذا انما يكون لهما  
معافان مات احد الوصيين اقام القاضي لاحد مقامه او غيره مقامه  
وجوب اجماعا ما عدها فظا هو اما عند **ابن يوسف** فتصح لهما



لما قصد الوصي من اشتراك كل منهما على الآخر لكن فيه اشتراك رابطة لو اشترك علي وصي  
لم ينفرد احدهما بل يخلان مع انه على المثلان وعن ابي يوسف ان المشرق ينفرد  
دون الوصي كما في القسطنطينية عن الزخيرة قلت وفي المجتبى جعل الوصي مشفوا  
لم يتصرف به وانه وقيل للمشرق ان يتصرف انتهى وسيجي من الفصول ان المثلان  
كالوصي وقدمنا في الوقف عن فتاوى ميراثي نعم ان الناظر حسيب ان ضم  
حياته لم يستقل الاصيل والاستقلال ثبتنا في هذا ان الوصي لا ينفرد  
أهمل ان رايه باق كما ان الوصي ليس منهما الى ان يجاز في تصرف وحده  
على الظاهر وصي الوصي وهي في التركيب خلافا للمثالي وكذا ان الوصي البيه  
احدهما فقط يكون وصيا فلهما لان تركه موصيه تركته ايضا وهذا  
عنده خلافا لهما واعلم انه تصح شمله الوصي فاقا عن الامة الكبار الغيب  
او الصغار مع الوصي بالثلث وح لا يرجع في الورثة على الوصي له لو هلك  
حظهم اي الورثة ونحوه الباقي في حظه وهو يسوق فلم في يد الوصي له  
فتمتدح لا تصح مقاسمته معهم عن الوصي له الغايب او المأخر ببله  
اذنه لا يذلي من خصم عنده في رجوع الوصي له عليهم بثلث ما بقي له  
هلك حظه في يد الوصي لا يذلي الشريك ولا يضمن الوصي لانهما  
وصيت القسمة للقاضي بالنظر العام لو قاسمهم عنه واحده تسطه  
فلا شيء له لو هلك في يد القاضي او امينه وهذا في المكمل والموزون  
يخلان غيرهما في التوزيع في الوصية يح عن الميت لو قاسم الوصي  
الورثة فضاء عنده اي الوصي يوجد للحي بثلث ما بقي وكذا الوصية  
الوصي لم يح فضاء في يده وهذا عند ابي يوسف ان بقي من الثلث  
شي احده والا فلا وعند محمد لا يوجد شي ولو اقرز الميت عن ماله شي  
للحي فضاء بعد موته لا يح من الباقي بالاتفاف ولو باع الوصي من التركة  
عكدا مع غيبة العود التفرقة حار لتعلق بالمالية وان اوصي ببيع  
شي من التركة والتصدق به قبله وصيه وقبض ثمنه فضاء ثمنه في يده لا  
فما تحقق للبيع بعد هلاكه ثمنه منته لا نذا عاقدا لمعهدة عليه رجوع  
الوصي به في التركة كما هو قال محمد في الثلث قلنا انه مفروض وكان ديننا  
لا وصية وفي المنتقى انه يرجع على من تصدق عليهم لان غنمه لم يفرمه  
عليهم ولو قسم الوصي التركة لاصاب الصغير شي فقبضه وباعه وقبض  
ثمنه فضاء ثمنه واستحق ذلك الشيء المبيع رجوع الوصي في مال الصغير  
لانه عامل يرجع الصغير على بقيقته او ربه بحصته لا تشقاض القسمة  
باستحقاق ما اصابه واعلم انه لا يرجع الوصي مال الصغير ولا شراؤه

من اجنبي

من اجنبي الا بما يتغابن فيه اي بالغين العير لان ولاية نظرية وهذا  
اذا ابتاع الوصي الصغير مع الاجنبي فلذا قال ابو بصير ان **الغيبه**  
**ان كان فيه نفع ظاهر للصغير** وهي قد رالنصف زيادة او نقصا كما  
في المخرج وغيره وهذا عند **خلافا لهما** فقال لا يجوز مطلقا وهذا  
في وصي الاب اما وصي القاصي فلا يجوز من نفسه مطلقا خلافا  
لرأيه وكيل وهذا كالمثل في المتقول اما العقار فيسوي وذكر في المسنة  
انه لو باع من نفسه ما يسارع اليه القياس ولا يجوز من يشترط  
حار عنه بشرط الائمة ولم يجوز عند غيره لكن له ان يتبعه من يده  
عليه بمثل القيمة ثم يشترط لنفسه وللوصي له دفع المال مضطرا  
لا اخذ ما لم يضارب به على الظاهر وشركة وتضاعف ووديعة وعارية  
وقبول الجلالة على الاملى من المديون لا على الاعسر وهذا اذا ثبت الدين  
بعدها بين الميت ولو بعد ائنه الوصي احتال وان المديون املى كما في التمسك  
عن التكرمان ولا يجوز له ولا للاب الاقراض للذئب مع الا انه لا يقضيانه  
وللقاضي ذلك لقدرته على استخلاصه ويجوز للاب الاقراض الوصي  
في الاصح وقيل يمكنه ان كان مليا كما في الدرر واعلم ان وصي الميت كلاب  
الاني مسایل كرومها في الاشياء احد عشر ورويت عليها ثمانية عشر  
كما ذكرته في شرح التوزيع وذكرت ان وصي القاصي كوصي الميت الا  
في ثمانية وان العقل للوصي بلايينه الا في ثلثي عشر مسئلة فليج  
من رايه لينسخ من امره علم انه لا يجوز الوصي في مال الصغير لنفسه خلافا  
لما في القسطنطينية عن العمادية اولا في مال الكبير الغايب لان المفوض اليه لفظ  
دون التجارة فم يجوز ان يتجر لليتيم كما في التوزيع والدرر قلت ويبي  
ان يحمل عليه عبارة العمادية تحمل عبارة المصنف كالكنز على ما ذكرنا  
وقد مر انقاد فله مصاربه وغيرها فثبت الوصي يجوز بيعه كمال  
على الكبير الغايب اي بلا رضاه على مسيره ثلاثة ايام فضاء غير  
العقار لانه كلاب وهاك العقار نادر ولذا لا يبيع وان خيف هلاكه  
وفي الاشياء لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند المتقدمين وكذا عند  
المكسرين الا في مسایل يتبعه من اجنبي كما في نفسه اذ ارغب فيه  
المشترعي تضعف قيمته او لتفتة الصغير او دين الميت او وصية موصلة  
لا نقاد لها الامنة او يكون غلته لا تن يده على موته او يكون في يد  
متغلب وعبارة المفتي ابي السعود او لطبع طام طمعا غالبا الخلفي  
نقصانه ويزاد او خوف حرا بيا وهلاكه على ما مر عن العزمية



فما مله ولو اكبر حازم لم يبع شيئا عن الشئخين يبيع غير العقار الا الدين  
فبيع الكل ولو كانوا صفارا وكبارا معا باع خمسة الصفار كما مروا بالكل  
فعلى هذا التفصيل وبما مضى في الخيرة **فكتب** وهذا هو الباع وصيا  
لا من قبل ام انا فانه لا يملك ان يبيع العقار مطلقا ولا بشرط طعام  
وكسوة ولو الباع ابا فانه يجوز ان يبيع عند الناس او مستورا في الجوز  
ذكره ابن النجار والمكشور من كلامه ان لا يبيع عقار ويبع الجوز  
لان فيه اتلاف منافع واليد ذهب كثير في اية من يندعي صاحب  
الهداية يجوز لان فيه استيفاء ملكهم مع دفع الحاجة كما في العمارة  
وانما لم يخص التصرف في الوصي اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا  
حاز من القاضي على مال فانه يجوز لواحد من اهل السكة ان يتصرف  
في ضرورة استحقاقا وعليه المقتضى ذكره القمستاني ونقل عن المنة  
ان يبيع بالغبني الفاضل فاسد حتى يملكه المشتري بالغيب حتى انتهى  
وفي المجتبى يملك الاب لا الجد عند عدم الوصي ما يملكه الوصي ولو ابرأ  
الوصي من مال اليتيم ولا يجب بعقده لم يفسخ وصي الا في مسكنة  
ماله كات الوصي عبد اليتيم ثم ابرأه من البدل لم يفسخ كما في المالكية  
والمشغول على الوقف كالوصي كما في جامع الفصولين **وصي الاب احق**  
**بمال الصغير من حده** عندنا فان وصي الاب فالحق **الاب** وقد حققناه  
في الماذون **فصل** في شهادة الاوصياء بهذا الوصيان ان الميت اوصى  
الى زيد معها لا تقبل لاثباتها لا تشبهها معينا حتى فيضم القاضي لها  
ثالثا وجوبا لا قرارها باخر فيستعاض عنها به ونذكر ان يدعيه  
زيدانه وصي معها فتقبل استحقاقا لانها سقطت مونة التعيين عنه  
وكذا لو شهد بها بنتا الميت ان اباها اوصى اليه لا تقبل لما ذكرنا لان يدعيه  
فتقبل استحقاقا بخلاف الوكالة ولتقت شهادة الوعيين بمال المورث  
الصغير مطلقا وكذا الكبير في مال الميت وصحت شهادته في غير مال الكبير  
اي في غير مال الميت لا تقطاع ولا يثبتها عنه فلا تهمم به وعندنا نصح  
لكبير في الجرمين كالصغير وشهادة الوصي على الميت جائزة لعدم التهمة  
لا له ولو بعد العزل وان لم يخامس التهمة ولو شهد رجلان لا خيرين  
بدن القى على ميت والاخوان لهما عتله صحته خلافا لابي يوسف فنهى  
لا تقبل في الدين ايضا ولو شهد كل فريق للاخر بوصية القى لا تقبل  
لان في هذه الشهادة اشارة للشركة والتهمة ولو شهد احد الفريقين  
لاخر بوصية طارية والاخر له بوصية عبيد صححت اتفاقا لعدم التهمة

ولو

ولو شهد الاخر له بوصية ثلث لا تقبل لاثباتها للشركة وقد حققنا  
في الشهادات كتاب **باب** الخنثى اخره لندرتة هو لغة صفة  
تخذ في المصانق اي بيان الخنثى من الخنثى اي اللين واللفها للثاني  
ولم يلحقوا علامة التثنية لوصفه وضربه تغليباً للذكر ولو لم يثبت  
لان لا غير معلوم عندنا وشرا من له ذكر وفرج ومن عري عنهما  
كما في التثنية لكن في القمستاني عن الاختيار انه لو عري خرج  
لو لم يثبت شرة فليس خنثى ولذا قال ابو حنيفة وابو يوسف  
ان لا يثري اسم نعم يلحق بمفان بالين احدهما اعتبر به وان بال  
منهما اعتبر الاسبق وان استويا في السبق فهو مثل لعدم المخرج  
وعن الحسن انه بعد اصلاعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع  
المراة بواحدة ولا اعتبار بالكثرة عند حلا فاهما فان استويا فمثل  
ايضا عندهما وهذا في الصغير فاذا بلغ فان ظهرت بعض علامات  
الرجال من بياض الحية او قدرته على الجماع والاحتلام كاحتلام الرجال  
فزوج وان ظهر بعض علامات النساء من حيض وحبل وانكسار الثدي  
ونزول لبن فيه وتمكن من الوطى فامراة وان لم يظهر شيئا او تعارضت فيشكل  
بلد خلا في احتياط كما في عامة الكتب لكن في النظم انه كان في كل الاطام  
وقال الطحاوي قال الامام محمد **الشك** قبل البلوغ واذا بلغ فبلا  
اشكال لكنه جرى على الغالب ذكره الاكل وغيره وكذا خبر الخنثى بحض  
او مني او ميل الى الرجل او المراة قبل قوله ولم تقبل رجوعه الا اذا  
ظهر كذب به بيقين كما اذا اخبر انه رجل ثم ولد فمات القمستاني عن  
شرح الفرائض للسيد وسنخفته واذا ثبت الاشكال اختلف فيه  
بالاصح والاولى فيصلي بقناع لوجرا ويقف بين صفتي الرجل والنساء  
فلو وقف في صفهم بغيره من لا صفة من جابنه ومن جذا يمين خلفه  
وان في صفه لعاد هو ولا يلبس حريم ولا حليا ويلبس المحيطه امرامه  
لو مراهما ولا يكشف نفسه عند رجل وامراة ولا يخلوا بها اي البالغ وما  
في حكمه من حرم من رجل وامراة ولا يسافر بغير محرم من الرجال الا سفر  
المرتبة المحرمين حرام فادهم ولا يخلو من رجل ولا امرأة بل يبتاع له  
الامام امة تختصه من ماله لو مراهما ولا فللرجل ان يختصه ذكره  
الكرما في ان كان له مال والا فبن بيت المال لو ابره مصر والافمن  
مالا يبيد ذكره في الخبر ثم يتبع وجوبا ويرد ثمنها لبيت المال بعد  
المصالح وتدخل في ملكه بقدر الحاجة للختان والاكتفا مشعر



بأنه لا يزوج عالمه بختته لأن النكاح الموقوف لا يبيع النظر للفرج  
وقيل يزوجها وقيل يزوجها الإمام وتعدان خلدتها وإمام بطلي  
للرجل خشفه لأنه سنة فلا ضرورة كما في القهستاني وغيره **قلت**  
ومفاده صحة النكاح مع أنه لا يبيع ولو خشف من خشف ما لم يقبل  
ولا يتوارثان قبل البيان لتفدية بصفة النكاح كما في أحكامه من  
الاشباه فالظاهر تزويجها ولو قبل **فإن مات قبل ظهور حاله لا يفسد**  
**بالتيمم بالصعيد** بخلافه على اليد كونهما والأبها وإفادته لا يشرى  
له أم لا لأنها اجنبية بعد الموت ذكره صدر الشريعة واعتقد القهستاني في  
غيره قال الباقي في بيعه لا يبي الكا كان هذا العا **فإن مات قبل**  
في القصة من أن ملك المورث باقي بعد موته **قلت** وكان هذا  
العا يل نسى ما قدره في الجنايز من أنها لا تغسله بخلاف الزوجية  
والله أعلم ويكفي في خمسة أوثاب ولا يحضر بعد ما راجع غسل كل  
ولا امرأة وندب تسجدة قربة ويوضع الرجل أي جوارقه ما بالاعلم  
ثم هو خلفه ما يلي القعدة ثم المرأة أن صلى عليهم جملة وخمسة  
فروعه في أحكامه من الاشباه بل عندي فيه تأليق مقيم وله في  
الميراث أحسن النصيب من الميراث عند الإمام ومعه محمد  
في عامة الروايات على الظاهر كما في المضمرات وعلمه الفتوى  
**فلومات أبوة عند وعن ابن** **قلت** ابن سريمان **ولم يسم** فيفرض  
أنه لأنه أقل والأد فرضه ذكره ولو صرح به ما لم يزوج وإمام وخشني  
لغيركم فله السدس لأنه أقل وكزوج وشقيقة وخشني لأن فلا شيء  
له لأنه عصبة ولو جعل أنشى لو كانت فيه ما فكان له التصق والسدس  
عابلا فالأحسن ما ذكرنا من ذكره وبنيته وهذا عند **وعند الشعبي**  
**وهو قولهما له نصف النصيب وهو ثلاثة من سبعة عند أبي**  
**يوسف** يخرجها أو مذهبها إذا خرج نصف النصيب أربعة فتعول  
لسبعة وخمسة من **أشعر عشر عند محمد** يخرجها ذلك نصف أو ثلث  
وذلك خمسة من سبعة وله نصفها اثنتان ونصف من ستة فيضرب  
الكسر في الأصل فيصير له خمسة من اثني عشر والباقي للابن وفي  
تقديم قول أبي يوسف أشعارا بان تفسيره اختياره عند المصنف لكانت  
في المبدأ يتخلل فأنه قدم قول أبي محمد في الدعوى وأخذه في الدليل  
وذا يدل على اختياره كما في النهاية **قلت** وأعلم أن قولهما قول الإمام  
غايته

غايته أنهما حقا قول الشعبي ولم يأخذ به ولا قرئ في أبو يوسف  
والتفاوت بينهما إنما هو بنصف السدس السبع جز من أربعة وأثنى  
حاصله من ضرب السبعة في اثني عشر كما لا يخفى على المحاسب **ولو قال السيد**  
**كل عبد لي حر أو له أمه لي حرة لا يفتق الخشني** فإمام يتيه أمره ولو قال  
الأمري يفتق للتيقن وأعلم أنه لو قال الخشني **بعد نكح** اشكالنا نذكر  
أو أنا أني لا يقبل في له إذا كان مثله لأنه دعوى بلا دليل وقبله  
يقبل لأنه أمي في القول له فإمام يعرف خلافة ذكره الزيلعي وغيره **قلت**  
وجعله في التثوير قول أبي فقال وقيل يقبل ولكن هذا أقوى فتدبر  
وعليه يحمل ما قدمناه عن القهستاني وغيره فتبصر **سائل شاك**  
أي متفرقات وهو جمع تثبت فغير بمعنى فاعل حل على فاعيل بمعنى  
مفعول كربين مرضي ولذا جمع على فاعلي وجاوا شيئا متفرقي فيكون  
نصبا على الحال **كتاب الأحزس الأصل** **باب ما أوج** ولو كان على القتابة  
على المعتمد كما يأتي بما يعرف به أي المعقرون يتصويت منه لأن الخلافة  
منه ذلك كما في الاشباه من الأحكام أو إقراره بخلافه وطلاقه يبيع  
وشره وصيته وقوله عليه **أوله كالبنيان** والمطلق بذلك لأن الكساية  
من تأني الخطاب من دنا ولا تشاره بيان من القادر على العجز والي  
**ولا يجد** الأحزس المقر بطريق الأيما أو الكتابة ولو مرسومة  
**لفقدان ولا لغیره** لأن الحق لله تعالى وهو يندري بالشيءات  
بخلاف القود لأن حق عبد وهو قد يثبت بدون اللفظ كالنكاح  
أما الحد فلا يثبت إلا بالبيان **قلت** وهذا مما خالف فيه القود الحد  
وهو المعتمد وفيه أشعار بأنه يقاد بالكتاب من الغائب كالأحزس  
وقد كروا أنه لا يقاد فاما أن يكون من اختلاف الروايتين أو اختلا  
حكم الأحزس والغائب في الكتابة كما في الكافي وإطلاقة فينبغي اعتبار  
الأيها مع قدرته على الكتابة وهو المعتمد لأن كلامه ما حجة ضرورية  
كما في القهستاني وغيره ومفاده أنه لا يصار إليها إلا عند العجز أي فيما ينتق  
إلى اللفظ كالشهادة والعصية بخلاف ما لا يفتقر كالافتاء وإجازة  
الشيخ وكذلك في الإسلام وكذا النسب لأنه يثبت بلا دعوى بخلاف  
العنف كما يعلم من جامع النصوص ومن جميع الفتاوى **قلت** فليحفظ  
هذا الصابط ما في أم من قرره هكذا أو يورد ما في الثانية كرهات  
يكفي طلاق امرأة فكتبه لا يطلق لأن الكتابة من الغائب جعل للخطاب  
من الحاضر الحاجة والحاجة هنا مع الضرر وهذا ظاهر مقتضى ضرورة



على استثنائها لحدود فقط صحت امالها بالامارة قال في الاشياء ولم  
اره الا ان ضحاك الله زاد على الحدود الشهاده فشهداها الاخرى لا تقبل  
اي في حادته ما كان في منية التقاضي وانما خص الاخرى بالذكر لان  
**معتقل اللسان** يفتح القاف يقال اعتقل لسانه بالبناء للمعول اذا احتبس  
عن الكلام ولم يقدر عليه اذا **اعتقد** به ذلك الاعتقال الى سنة وعنه الى  
الموت قالوا وعليه الفتوى **قلت** واستثنى العبادي المريض اذا اطل  
عليه الاعتقال فانك لا تحرس كما افاده البرهاني معزيا للعباد بتم خلافا  
لما نقله فقه القسطنطينية عنها فانه انما ذكره فيمن يجي منها الكلام فافهم الكلام  
وعلمت اشارته **هي** كالاخرى **والا فلا** وان لم يكن معتقلا لم تقتوا اشارته  
مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافتكا كما في التنازع  
وزاد ايا الشيخ وامان الكافر والطلاق العسر بكذا وقامه في الاشياء  
وقامه في الاشياء **قلت** وفيها ايضا يجوز الاعتماد على كتب الفقه  
الصحيحة المعتمدة سواء اتصل بسنده لمضمونها او لا ذلك الاعتماد على  
لغوي كتابا على اثنائه فلم يفظ واعلم ان **الكتابية** من الغائب  
ليست **بشيء** لا مكان الوصول النطق في الجملة بخلاف الاخرى  
**قالوا** افاد الاصلان كما مر نظيره مرارا **الكتابية** من الصحيح والكفر  
على ثلاثة اوجه الاول **اما** متبني **موسوم** بان كتب على وجه الرسالة  
مصدرا معنويا على ما جرت به العادة وثبت باقراره او بالبيضة انه  
كتبه بيده وهذا هو **النطق** والخطاب في الغائب والمخاض فيلزم حجة  
ولو قال لم انزه الخطاب لم يصح وقيل يدين **والثاني** اما متبني غير موسوم  
**كالكتابية** على الجرار وروى الشيخ او علي الكا عند علي الرسم وهذا  
لغوي فحتاج لضيمه كالنبيذ والاشهاد عليه والاملا على الكفر لان  
الكتابية قد تكون للنجرة فلذا قال **او** ينوي فيه بتشديدا او اى الاعتقاد  
للنية وعدمها فان نوى صحيحا ولا ولو كتب امراته طالق طلقت بعث  
اليها او لا صحوة الطلاق كرجوعه عنه التعليق ونسكت عن كتابنا  
ثم قال لا خرافا فقرها هل يلزمه فاجبت نعم ان بالله لان طلاق  
ان لم يقصد وفي حق الاخرى شرط ان تكون معنويا وان لم يتي  
لغائب كما في الاشياء في الباقي فيه ما فيه والثالث **غير متبين**  
**وذلك** كالكتابية على **الحوار** والحوار هنا معنى له كلام غير مسموع فلا عبرة  
به في شئ من الاحكام وان نوى ذكره الزبلي وغيره واذا اضططت

الذكية

الذكية بميتة اقل منها اي من الذكية تحكي ان لم يكن هناك علامة تعلم  
بها الذكية واللام يتجر عليه ان ياخذ بالعلمة ذكره الكرماني **واكل** لان  
القليل يساقط الاعتبار ودفع الحجج والاداهل التفاول كما في الاسواق مع  
انها لا تخلو عن صميم ومصرفا معصوب فالقليل من المحرم لا يمكن  
الاختراز عنه كقليل نجاسة وانكشاف ذكره البرهاني وفي الثانية  
وعنه هالدي زمانا زمان احتساب الشهادة **والا لا** يع المساووي  
**فلا تقول** حالة الاختيار **وتجرب** حالة الاضطرار لانه طريق بوصله  
الي الذكية في الجملة فلا يتي كذا بالضرورة وقيد بالذكية لان في الثياب  
يتجر بكل حال لان حكم الثياب لحقوقي انا فخطط بانا غير لا  
وهو غاييب لم يتجرب بل يتجرب في صلحته كما في الرغيف المختلط  
برغيف غيره وقيل يتجرب فيها وقيل يتصرف في واحد منها كما في طعام  
مشترك صاحبه غاييب فانه يرفع قدر نصيبه عند الاحتياج كما في آخر  
القرهستاني عن الدخيرة والله الموفق واذا **حق** راسي **الشاه** **المطلوع**  
بدم ورا لدمه عنه فاختد منه مرققة جاز استعمالها والحق كالتجمل  
وكذا يطهر التثوير بالشار كذا اذا تجسسى مسمومة الخبز تطهر بالنار  
ولو جعل **السلطان** **الخارج** **لرب** الارض جاز عنداني يوسف وعليه  
الفتوى **بخلاف** **العشر** اتفاقا لانه زكاة ولو دفع الامام الاراضي للحكومة  
الي قوم قاد رين عليها بالاجرة **لعطو** **الخارج** مستحقة من اجرتها  
جاز فان فضل شي من اجرتها فاعطى كرها رعاية المحققين ولو نوي  
**قضا** **رمضان** ولم يعين عن اي يوم صح ولو نوي عن رمضان **نحب**  
فلا يصح في الاصح مالم يعين ان يصام عن رمضان سنة كذا وكذا في  
قضا الصلاة لو نوي ظهر عليه مثلا ولم ينو او لظهر او اخر  
ظهر او ظهر يوم كذا لا يصح مالم يعين وقيل قابله في اكثر وتبعه  
في التثوير **يصح** فيها وهو قدل بعض المتأخرين والاصح الاول  
كما في الزبلي وغيره واقرة في المنع قلت وتعل في الاشياء  
في بحث تعين المنوي عن المحيط ان نية التعيين انها  
اشتراطت لمرعات الترتيب فساقت الترتيب تكفيه نية الظهر  
لا غير ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كفاضي خان وغيره  
خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين انتهى بخروقه فليست عليه  
ولو ابتلع العصا بهم براق غير فان كان حبيب لزمه الكفارة  
مع القضا لتلذذه به **والا فلا** كفارة **وقيل** بعض الجراح عذر



[illegible]

لركايتي تزواجشيدم يعني قالت له وهت لك المهر مران جنتك  
باز داراي فخلصنا من نزاعك فان طلغها سقط المهر ولا يشكون في معنى  
الخلع علي المهر والطلاق علي المهر والطلقة علي المهر ولا يطلقها الا بسقط  
لانك يجب سواها لان سواها هو الطلاق علي المهر ولو قال العدة  
يا مالكي او لامته انك عديك لا يعتق لانه ليس بغير قهر بل للعتق والكناية  
له بخلاف يا مولاي ولو دعى الي فعل فقال نعم من سؤكندست يعني  
علي اليمين له ان كان يعني هذا الفعل نكح يعني لا افعل فوافق  
باليمين بالله تعالى فمات فعل تحت في يمينه وتكرمة الكفار ثم ان قال  
بر من سؤكندست بطلاء معناه علي اليمين بالطلاق فوافق بالحن بالطلاق  
حتى اذا فعل ذلك تطلق امراته فان قالت قلت ذلك كذا لا يصح قلانه  
رجوع عنه فلا يصح اي قضا وكذا لو قال امر اسؤكند خا نه است كرايين  
كاد نكح معناه انا حالي يعني البيت ان لا افعل هذا الفعل فوافق  
باليمين بالطلاق لان اليمين ميناها علي العرف وفي العرف يكون البيت  
عن المرأة تقول خا نه اسم لبيت ولو قال المشتري البايع بعد البيع هارا  
بازده معناه رد الثمن فقال البايع بازده يعني ارد يكون فسخ البيع  
لان استرداد الثمن ورد ففسخ العقد العطار المتنازع فيه لا يخرج من  
يدي البيهالم يري عن المدعي علي وفق دعواه بخلاف المنقول قلت  
زاد في التنوير تبعا لغيره او يعلم القاضي ببولنا ذكره الشارح الباقي  
وكنا يذكره في غير موضع ولعل المصنف ذكره لما نبهنا عليه مرة  
ان المفتي به في زماننا لا يعمل بعمل القاضي فتأمل وتامه فيما  
علقته علي التنوير ولا يصح قضا القاضي في حق رليسي في ولايته فيما  
علي ان المشرط قبل الحجة وقيل لا وبه يعني قلت فلذا اعتمد  
في التنوير علي خلاف ما في الكنز وان نفعه المشرط تبصر واذا قضا القاضي  
في حادثة بيينة ثم قال رجعت عن قضا او بدالي غير ذلك او قضا  
في تلميس الشبهة او ابطال حكمي وكذا ذلك لا يعتبر قول القاضي في كل ذلك  
لتعلق حق الغير به وهو المتي فله عكس الرجوع عنه ولا ابطاله والقضا  
ماضي ان كان بعد دثوي صحي وشهادة مستقيمة الي في ثلاث  
مرت في القضا او بعلم او بخلاف مذهبه او ظهر خطأ وقلت  
والتعبد بالبيينة اخرج القضا بعلم لا بخفي تبصر ومن له علي آخر حق  
فيما قوما ثم سأل عنه قاربه وهم يرونه ويسمعونه وهو اي للقرابهم  
صحت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه فلا



النخبة تشبه النخبة فتقع الشبهة الا اذا تحققوا بان ليس غير  
ولو بيع عقار وبعض اقارب البايح حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه  
بعد فكون سكوتها كالا فصح قطع التزوير والخيل وكالفريق الزوجية  
بخلاف الاجنبي ولو جاز الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً وبناء لا تسمع  
دعواه ولو باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه واراد تخليق الميراث عليه  
ليس له ذلك وان اقام بينة تقبل كذا في التنوير وغيره قلت وهذا  
هو الاصح خلافا لما صوبه الزيلعي وان تبعه العيني والباقي في فتنه ولو  
وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلب قاربها المهر منه وقالوا  
اي الورثة كانت الهبة في مرض موعدها وقال الزوج بليخ صحتها فالبطلان  
لما سألنا القاضي عامة شرح الكنز وغيره واستظهر في فتح القدير اخبر  
باب المهر قلت فقابلية القياس ان العقل للورثة وهو الذي اجمعه  
في التنوير بتبع القاضي خان وغيره وقد حرم فقهاء علقته عليه فلم يحفظ  
ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيها اقررت حلق المقر لان المقر يكتفي  
كاذبا فيما اقر وليس بمبطل فيما ادعى عليه عندنا في يوفى استسناؤه  
يعني وكذا لو ادعى وارث المقر وقد قرنتاه في الاقرار والقرار ليس  
سببا للملك قال الشارح الباقي في ليست في الكنز قلت ولعلمها ليست  
في نخبة والانه في عامة النسخ اكثر كالا يخفى على المستمع ولحفظ ذلك  
قد غلط فيه كثير من ولو قال لا حركتك يسبغ هذا فتنك صار  
وكيلا ويجعل سكوتها قولا لا نه العادت ومن وكل امرائه بطلا فها  
نفسها لا يمكن عزها لانها من جهرته قلت فلم يحفظ هذا فقد  
غلط فيه بعضهم ولو قال لا حركتك بكذا على اني عنك فتنك  
فانت دكي لي فطري عن له وحيلة ان يقول عنك فتنك ثم عنك فتنك قال  
الشارح ليست في الكنز هنا قلت بل هنا ولعله على قياس ما مر فقدر  
وجهره ان متى لعموم الاوقات واما كمالا فلهوم الاعمال حتى لو قال  
كلما عنك فتنك فانت دكي لي فطري فتنك ان يقول اني عنك فتنك عن الكالة  
المعلقة وعنك فتنك عن الكالة المنجزة الماصلة من لفظ كلما في ينجز  
وقبض بدل الصلح قبل التفريق من المجلس شرط ان كان الصلح دينا  
بدنيا لا نه صرفا او بيع وفيلا يجوز التفريق عن دين بدنيا لان الصلح  
يقع على غير المستحق بعقد المدائنة والا يكن دينا بدنيا فلا يشرط  
تنطه لان الصلح اذا وقع على دين تنجني لا يبقى دينا كصلح على شئ  
يعينه عن حنطة في الذمت كما في عامة الكتب قلت فاق شراح الباقي في

نخبة

نخبة لان الصلح اذا وقع على متعني بالدين للمحبة والراحم الميم لا يخفى  
ما فيه فتنه ومن ادعى على صبي دارا فصالحة ابره على مال الصبي فان  
كان له اي المدعى بينة جاز الصلح ان كان مثل اقيمة او اكثر مما يتعاقب  
فيه ويجعل صلحه كالشرا من المدعى وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة  
لا يجوز لانه يكون مخمرا لا مشتريا ومن قال لا بينة لكم ثم برهنت  
صحة ولو بعد حلق خصمه كذا اوقال الشاهد لا شهادة لي في هذه القضية  
ثم شهد لا مكان التوفيق بالنيان ثم التذكر بخلاف ما اوقال ليس لي حق ثم  
ادعى حقا لم يسع للتناقص وللادام الذي ولاه للليفة ان يقطع من الاقطاع  
انسانا من طريق الحادة ان لم يضر بالمارة لان للامام ولاية ذلك فكذا قاسمه ومن صاد  
السلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه فكرة الا ان يأخذ الثمن طوعا نهيان ماله  
بسبب المصادر في نفعه لانه غير مكره به بل باع باختياره ولو خوف  
امراته حتى وهبت مهرها منه لا تصح الهبة ان قدر على الضرب لانه  
مكرهه عليه وان اكرهها على الخلع ففعلت يقع الطلاق لان الطلاق  
المكره واقع ولا يجب المال لعدم الرضى ولو اكرهت انسانا بالمهر على الزوج  
ليأخذ منه عوضا دينه مثلا ثم وهبت من الزوج لا تصح الهبة لانه تعلق  
به حق الميثاق قالوا وهو الحيلة قلت انها تتم الحوالة بقبولها فيعلم  
حيلتها الا ان يقال انه يتمكن الحال من مطالبتها برضه الى من لا يشترط  
قبوله فتأمل ومن اكره ليرا او بالوعة في داره فتر من احوط حارة  
وطلب جاره بخلافه لا يحجب عليه لانه يصرق في حال صحتكم وان سقط  
الحائط منه لا يضمن لعدم تعدد اذ حصة في ملكه فكان نسبيا قلت  
وقد قدم في العمارة انه لو سقى ارضه سقيا لا تقبله فتعدي لاراه عن  
الا ان يفرق بما مر سقيا وقد قيده بما لا يتحمله ومن عمر دار زوجته بماله  
بازنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها لعمدة امرها وان عمرها اي لهما  
في الكنز والتنوير يعينه قوله بوجه لنفسه فانهم بل هذا احسن لافادة  
الحكم في المهر فليعلم بل اذا منها فالعمارة لها وهو متطوع في البناء فلا يرجع  
وان عمر لنفسه بل اذا منها فالعمارة له ويكون غامضا للعرض فيمنع بالتمتع  
ان طلبت ذلك ومن اخذ من جاره فتر من انسان ما يده فلا ضمان  
على النافع لانه تنسب من امسكه هاريا فنقله عدوه لم يضمن  
ومن في يده مال انسان فقال له السلطان اذاد فعد الى والاندفعه  
الي فطعت يدك او عنك فتنك حنفي سوطا لا يضمن لو دفع لانه مكره  
عليه ولو وضع في الصخر منجك ليصيده به تار وحش وسمي عليه فجا



في العبد فبدا اتقاني اذ لو وجدت ميتا من مساعته لم يجعل لعدم شرطه  
 ووجد النار وهو حاميها لا يحل له ان الشرط ان يحرقه انسان او يحرجه  
 والاخرى كالنطيحة ويكون محرما على الاوجه من انشاء سبع الحيا مقصور  
 وهو الفرج والمهينة والمثانة والذكر والخدة والمرارة والدم المسفوح  
 للآثر الوارد في كراهته ذلك لكن في عدم الدم من الكروية تسامح وقد  
 نظرها الطوسوسي فقال كاره الرسول من الذبيحة سبعة وهي المرارة والمثانة والذكر  
 وكذا الحيا والافتيان ودمها وكذلك عندتها وقد تم الاشرار  
 والقاضي ان يقرض مال التبتيم الغائب والطفل والفقير لغدرته  
 على الاستخلاص بخلاف ابا وصي وملة تقطع العزم ولو كانت حشنة  
 الصبي طاهرة بحيث من رآه ظنه **مختننا** والحال انه لا تقطع جلدة  
 ذكر الابن شقه جاز تركه **مختننا** لان المقصود حاصل وان كان يورث  
 الحشفة يقطع الفضل ولو حشنت ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان  
 قطع اكثر من النصف كان ضاها وان كان النصف فادونه فاعلم ان  
 حقيقة حكمها وكذا شيخ اسلم وقال **اهل النظر لا يطبق المختان** للعذر  
 الظاهر وقت **المختان** غير معلوم وقيل قايده في اكثر واعتمده في  
 التنوير سبع سنين لا ينح يوم بالصلاة فكذا المختان وشدة اقواله  
 ان العبرة لما قتره وقت المختان المرأة ليس سنة في الاصح بل حكمه  
 للرجال وقد جمع الامام الاسيوطي من ولده مختونا من الاشيا فقال  
 وفي الرسل مختون لعمر كخلفه عثمان وشع طيبون الكار صر  
 وهو زكريا شيثا ورفيق يوسف وحفظه عيسى وموسى وادم  
 ونوح شعيب سام لوط وصالح سليمان يحيى عود يامين خاتم  
**مختننا** يصلح على الانبياء والملوك عليهم الصلاة والسلام  
 لا بطريق التبع وهل يجوز التزم على النبي قولان كما في المنع عن  
 الرابح **قلت** وفي الحقيقة انه يكره وجوزة السيوطي تنها لا تنه  
 فليكن التوفيق والله اعلم وينصب التزم للصحة والتزم للتابعين  
 ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاختيار وكذا يجوز عكسه على  
 الرابح كما في التنوير لا يجوز الاعطاء اي السدا بال **النور** والمختن  
 وان قصده تعظيمه يكره كما في التنوير ولا يامس **باب** الاقل من غير  
 حرير وكواس عليه ابريسم فوق اربع اصابع ومع انه عليه السلام ليس بها  
 والكتاب العام ان يتعمد على **الشباب الجاهل** ولو قرئ بها قال تعالى والذين اوتوا  
 العلم وجأت فالاخ هو المختن يضعه بضعة الله في جهنم وهم  
 المراد

المراد بالاولي الامور الاصح عند الاسلام وورثة الانبياء بالخط  
**ولا يقطع المختن** ان ينجس في اربعين يوما فيقرب في كل يوم حزبا وتضام  
 تقربا لغيرهم معانية ويعلم بها فانه المقصود والله الموفق لذلك  
 والهادي لا حسن المسالك **كتاب الغرايض** هي جمع فريضة  
 من الغرض وهو لغة لغمان كالبان والقطع والتقدير واسطة لها هنا  
 النصب المقدر للوارث شرعا ثم نقل الجمع على هذا العلم كالانصار وخصر  
 بهذه التسمية لان شهادته مقطوع بها كما قال تعالى فريضة من الله ولما  
 قال عليه الصلاة والسلام بعلموا الغرايض وموضوعه التركات وحده  
 فلم ياصول من وقته وحساب **مختننا** من التركة واستمداده من هذه  
 الاصول او غايتها يصل الحقوق لاربابها وان كانت ثلاثة وارث ومورث  
 وشرطه ثلاثة موت مورث حقيقة او حكم المقود او تعد برأيه في  
 غرة وجود وارث عند موته حيا حقيقة او تقدير الحيا لمجرد ارثه  
 وهذا يختص بالقضا وهذا شرط في هذا العلم العلم بالاسباب في شرط الماراة  
 في علم الحساب واما اسبابه وموانع فتاتي في الكتاب واما اصوله فتاتي في الكتاب  
 واما اصوله فتاة الكتاب والسنة في اثم الام بشهادة المغير واسن  
 سلمه واجماع في اثم الادب حاجتها دعوى في الدخلة الداخل في عموم الجماع  
 وعليه الاجماع ولا مدخل للقياس هنا خلافا لمن رعه في الام الاب وقد  
 علمت جوابه في زعم زفر وشيخنا في الحق ان ارث الحي من الحي  
 لا من الميت والا لا المتنع وراثته الارواح لا تنفع الزوجية بالموت  
 حي ولو علق عتقا امرأته الامت بموت مولاها فاته ولا وارث له  
 غيره عتقت عنه خلافا لنا كما بيته عند قول الوهابية كما قال  
 قيل العتاة الارث بعضي يقر وتحتج به **باب** الميراث الجور  
**قلت** وليكن الميراث في التنازع حانية فالاعتقاد على ان التي يرث  
 من الحي انتمى فليتبني له ثم راي في نسخة معتدة من الاول فعلمه يقول  
 ثم الحقوق المتعلقة بالتركة هنا حصة بالاستعانة لان الحق اما الميت  
 او عليه او لا ولا الاول التجهيز والثاني لما ان يتعلق بالزمت وهو الذي  
 المطلق او لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية  
 او اضطراري وهو الميراث فلذا قال **باب** وجوب من تركه الامان  
 الميت الحالية على كل حق للميت تعلق بعين من التركة كالمهر والعبد  
 الجاني فيقدم على تجهيزه فاقا المتعلقة بالمال قبل صيرورته تركة  
 كما حررته فيما علقته على التنوير والسراجيه **قلت** فاذكره مثلا

والعلم







مع صلاحه لانه ثبت بنسبه حقيقة ويزاحم الورثة المعروفين  
وان رجح المقر وكذا الوصية المقر قبل رجوعه لانه النسب اذا ثبت لا يسلط  
بالرجوع ومن ضرورة ثبوت ما ذكرنا في اقراره على نفسه بالولد والدين والولد  
كما في عامة كتب المذهب التي عليها يعقد واليه يذهب **قلت** فاقى  
فرائض الامام العباسي وصو السراج من ان الاقرار بالام لا يصح من منظور  
فيه اوردوا به مرجوحة والحق صحة بما مع الاصله فكانت كلاب  
فتبين ثم بعد ذلك **الموصى له بالثمن من الثلث** ولو بالكل وانما قدم عليه  
المقر له لانه نوع قرابة واعلم ان كل ما جاز اياه امانة الورثة يملكه المجاز له  
من قبل الموصى عندنا والا حازه رفع المانع وان لم يوافق من زوج  
واوصت لاحتبي بنصف ما لها كان لا يجزي نصف ما لها والزوج نصف  
الباقى بعد الثلث وليت المال السدس وان لم يوافق نصف ما لها  
لزوجهما كان له الكل نصف دار ثا ونصفه وصيته خارج الثانية **قلت**  
ومفاده صحة الوصية للوارث حيث لا يلزم وقد قدمناه فلنحفظ ثم  
نوضع التركة في بيت المال لا ارثا بل فنيا للمسلمين وليس بعده غيره  
ليبدأ به فلذا قدرنا في مصلحتهم دون الباقي **ويجوز الارث على**  
ما هنا اربعة **الرق** ولو باقضا ككاتب وكذا بعض عندنا في جيفته  
ومالك وقال هو كمدون فيرث ويحب وقال الشافعي لا يرث بل لو كان  
وقال احمد يرث ويرث ويحب بقدر ما فيه من الحرية **قلت** وقد  
ذكر الشافعية مسئلة يرث فيها الرقيق مع رقا كله صورتهما  
مسا من جنس عليه فليحق بدار الحرب فاسترق ومات رقيقا بصرية  
تلك الحناية قد تبه لورثته ولم اراه لا يجزى في **والقتل** الموجه للقتل  
او الكفارة وان سقطت الجبهة الا بوجه **كأمر** في الجنائات وعند الشافعي  
لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول ورث المقتول  
اجماعا **واختلاف المملوك** اسلم ما وكفرا قال احمد اذا اسلم الكافر  
قبل سمة التركة ورث وكان معاد ومعاوية يورثان المسلم والكافر  
وبه اخذ الحسن وعمر بن الخطاب وهي العياض لقوله عليه السلام الاسلام  
يعطوا ولا يعطى عليه ولكن علي الاول المعول واما المرتد فيورث  
عندنا خلافا للشافعي **قلت** وذكر الشافعية مسئلة يرث فيها الكافر  
صورتهما كزومات عن زوجة حامل ووقفنا مراءى **الحمل** فاسد  
ثم ولدت ورث الولد اراه صريحا العلمانيا فيرجع واعلم ان الحمل  
ينوارثون فيما بينهم بنسب ولا يرثون كاح بقوله عيسى السلام كنكاح

بغير

بغير شهود لا مالا يقر عليه كنكاح محرمة هو الصحيح واما النسب  
فثبت فيما بينهم بالا نكحة القامدة فيستوي به التوارث في الجوسي  
قرايان فان لم يكن ايج بينهما في الارث يرث بكل منهما والا فاقربهما  
وهو مذهب عامة الصمائية وعليه علمونا رحمهم الله واذا اترافوا  
الساقيما بينهم مثلنا قال تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم بما انزل الله  
**والرابع اختلاف الدارين** فما بين الكفار عندنا خلافا للشافعي  
حقيقة كثر في وذي **واختلاف ما حكم المسلم من وذي** وكثير من  
دارين مختلفين كترك وذي هذري لا فقطح العصمة فيما بينهم  
بخلق المسلمين وان مشطت دارهم كسما من وذي **قلت** وقول  
صاحب السراج في شرحه ان المسلم لا يرث ورثته للحريون  
بل يوضع ما له في بيت المال من غير منة لمخالفة لعامة الكتب من  
انهم يرثون ثم لبقا حكم الامان في مال الحق والحكم وايضا مال الورثة  
من حقه فيمنع ذلك حرفه لبيت المال فليتب له **قلت** وزاد بعضهم  
اربعة اخرى وهي النبوة والحديث الصحيحين في حق معاشر الانبياء  
لا نورث ما تركنا صدقة وقيل بن نجيم في الاستباه ان النبي لا يرث  
ولا يرث عليه فقط وعند الشافعي يرث فقط ويعلم المرتدة  
وبقيها بالرق اجاعا فالامام اربعة والارث رداد فالمرتدة لا يرث  
احدا اجاعا وليس ذلك لاختلاف ملتي لانه لا ملته له على ما عر  
في محله وجهالة تاريخ الموتى كالفرقي والهدمي وجهالة الورث  
وذلك في خمس مسائل او اثني مبسوطة في المحتبي وغيره منها  
ارضعت صيا مع ولدها ومات وجهل وابها فلا توارث وفي  
الحقيقة المتابع اربعة المتى والردة كما علم ذكره بالاستقرار الشرعي  
وما زاد عليها فتمشيشا بها مجاز لان انتكاف الارث معه ليس  
لوجود ما تنوبل لانتكاف الشرط والنسب **والجمع على** يورثون فوضعا  
او تعصبا او غيرها من **الرجال** بالاختصار **نشرة** وبالسطة **نشرة**  
عشر **الاب** **وابوة** وان علا وهذا من اجلا النسب **والاب**  
**ما به** وان سفل وهذا من اسفل النسب والباقي في محله  
وهو **الاخ** مطلقا اي لا يورث اولاد او لام **واشراي** لا يورث  
اولاد وان نزل **والعم** العصمة لا يورث اولاد **والعمة**  
لا يورث اولاد وان بعيا وسوا في ذلك مجموعة الميت او عمة  
ابنه او جده وان علا وهو لا الثانية يورثون بالنسب والتامع







علي ولد له ولعقوته جميعا فرع لو ولد ولدان ملتصقا ذلهم مارياسات  
 واربعه ارجل واربعه ايده فرع جان فغن ابن القبطان من الشافعية  
 انها كالاتنين في جميع الاحكام من حجب وارث وقصاص وغيرهما  
 قال شيخ شتختنا العلوي الامام واليه اذهب ولم اجد لها نصا  
 عندني من كتب كذا ذهب **والاب مع الولد ولو خشي وولد الابن**  
 وان سفل كملك اذا كان وارثا فان لم يكن معه فرع وارث لم يغزوه  
 عند الجمهور وكذا السدس من الميراث **مع من ذكر كند** علامه لسقوطه  
 به بالاجماع ولما لم يصح **هو من لا يدخل في نسبه الى الميت** ام اوجه ولا يكون  
 الا واحدا فان دخلت في نسبه ام في فاسد وتبعد **والجدة الصحيحة**  
 عند عددها اي الام لسقوطها كاياني في الحجب والجدة الصحيحة هي  
 من لا يدخل في نسبه الى الميت **جد فاسد** وتبعد **والابن** وان تعدت  
 ولو من ابنتها فاكثروا هذا مع وجود البنت الواحدة من بنات الصلب  
 فكلمة للثلاثي وعليه الاجماع **قلت** فتلخص ان جملة اصحاب  
 الفروض ثلاثة عشر نفر اشبع من الاناث الام والجدتان وذوات  
 النصف الذراع والاخت لام والزوجة واربع من الذكور الاب  
 وابوه والاخ لام والزوج وباقي الذكور الوارثين عصا كما افاده  
 بقوله **والعصبة الحقيقية** هو العصبة بنفسه وهو ذكر ليس في  
 نسبه الى الميت **انثى** فيه نظر لان الاخ لاب وام يدخل في نسبه  
 انثى واجيب بان المراد ينسب بالانثى فقط **قلت** وفيه ما لا  
 يخفى فلذا قال ابن الهيثم في كفايته وليس يخلو جده عن ثقل  
 فينبغي تعريفة بالعد **لم تعد** اربعة عشر وهو باجدهما **انقته**  
**الفرايض** اي جنسها **وعند الانفراد** بنفسه **يجوز جميع المال**  
 لجزء واحدة ثم الاربعة عشر اربعة اصناف في جز الميت ثم اصله ثم جزء ابيه  
 ثم جزء جده كما قال واقربهم اليه جز الميت وهو الابن وابنه وان سفل  
 مثلث الفا ثم بعه اصله وهو الاب وابوه **الميراث الصحيح** كما مر وان علا  
 عند عدم الاب وامان تقدم على الاخوة فذهب الخليفة الاقدم وعليه ما هنا  
 الا عظم كاياني في الحجب ثم بعده جزء ابيه وهم الاخوة لا بونين **والاب**  
 بعد الاشقاء ثم بنوه وان سفلوا كاياني ابن الاخ لا بونين او الاب ثم بعد  
 ذلك جزء جده وهم الاعمام لا بونين **والاب** ثم بنوه لا بونين ثم الاب وان  
 سفلوا كما تقدم ثم جزء ابيه وهم اعمام اب الميت كذلك اي لا بونين ثم الاب

ثم بنوه

ثم بنوه لا بونين ثم الاب وان سفلوا كما في ولاية النكاح وبعد ترجمهم  
 بقرب الدرجة يرحون بقوة القرابة من لا بونين او من الاب  
 كما ياتي قلت واذا اجتمع في درجة واحدة جماعة من العصبة  
 ضم عليهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار اصولهم كاياني اخ وعشرة بني اخ  
 اخر او ابن علم وعشرة بني عم اخ في المال بينهم على احد عشر سهما لكل  
 سهم لما ذكر العصبة بنفسه **ذكر العصبة بعينه** وهو من فرضه من  
 النسا النصف عند الانفراد **والثلاثان** عند التثنية والجمع وذكر الغير  
 باعتبار العصبة وهو الاربع من النساء كما مر فان **يصر** **عصبة**  
**باخوتهم** ولو حكم كاياني ابن ابن يعصب من مثله او فوقه كما ياتي  
 وحديث يعصب المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وافاد ان الشقيقة  
 انما تصير عصبة مع اخيها الشقيق لا مع الاخ لا بل يفرض لها معه  
 وعليه الاجماع **ومن لا فرض لها من الاناث واخوها** **عصبة** بنفسه  
**لا تصير عصبة** به كذا فرض لا يختصص في ذلك بنوعين البنات  
 بالبنين والاختوات بالاجوة ضرورة ان لا يساوي نصيب النصيب  
 او بقوته اما من لا فرض له منهن تلك **كالعمة** وبنت العم وبنت  
**الاخ** لانهم من ذوي الارحام قلت وهذا بالاجماع وخلافه  
 خطأ وان اوجه عبارة المتأخرين كما نرى عليه في شرحه وفي الرجعية  
 وليس ابن الاخ بالمعصب من مثله او فوقه بالنسب واعلم ان  
 قول بعضهم اربعة من الذكور يعصبون اخواتهم الابن وابنه  
 والاخ لا بونين او اب تعريفة لما ذكرنا ان ابن الابن يعصب بنت  
 عمه وبنت عم ابيه وبنت عم جده وعمته وعمه ابيه وعمه جده وكذلك  
 قولهم اربعة من الذكور لا يعصبون اخواتهم ابن الاخ والعم  
 وابن العم والمعتق لان الاب لا يعصب اخته وهي العمة والجدة لا يعصب  
 اخته وهي عمة الاب فتنبه لما ذكر العصبة بعينه ذكر **والعصبة**  
**مع غيره** وهم **الاخوات لا بونين** او **الاخوات** **لاب** مع البنات وبنات  
**الابن** وان سفل لقول الفريسيين اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة  
 واصل ومن الجرحين هذا **الحسين** **قلت** والفرق بين ابنا ومع ان البنا  
 للامساك فيسقط مشا ركنه في حكم العصبة بخلاف مع فانها للمقارنة  
 لا للمشاركة في الحكم وقال البديع البنا للسببية وهو شرطية فافترقا  
**وزوالا بونين من العصبات** ذكرنا ان او انثى مقدم في الميراث  
 على ذي الاب فوطحت ان الاخت لا بونين اذا صارت عصبة مع البنت



اوبنت الابن **تحت** اي تمنع **الاخ** لاب لقوة قوتها العقول عليه الصلاة والسلام  
 ان اعيان بني الاب والام يتوارثون دون بني العلات يرث الرجل  
 اخاه لا يبيد ماله دون اخيه لا يبيد رواته التزمذي وابن ماجه  
 واعلم ان الاخوة ثلاثة اصناف بنو الاعيان وهم الاخوة والاخوات  
 لاب وام وبنو العلات وهم الاخوة والاخوات لاب وبنو الاخوان  
 وهم هم لام وعصبة ولدنا **الزنا** ولد المرأة **المثلا** عنه **موتاه**  
 اي يتوارثان من قبل الام لانه لا اب لها ويقتربان في مسئلة واحدة  
 وهي ان ولد الزنا يرث من نواهل ميراث اخ لام وولد الملاء يرث  
 التوم ميراث اخ لابوين **قلت** والمراد بالمولى ما مع العتق والعصبة  
 ليعم ما لو كانت الام حرة الاصل كما سطره العلامة فاكم واما الولد  
 المشتك كنسبه من الامة فيرث من كل ميراث ابن كامل وبناته  
 ميراث اب واحد واقرابو كل من ينسبون اليه بحجة ابوة كاملة  
 ويشترك بعضهم بعضها في ميراثه فكانهم اقربا اب واحد وان مات  
 احدهما فهو الباقي من ميراث ميراث اب كامل **والاب مع البنت**  
**صلب حظير فرض** **وتعصيب** ومن خرف المفتي ان يقول للبنت  
 النصف وللاب ما بقي روي ان الحاج سال الشافعي رحمه الله عن بنت  
 واب فقال للبنت النصف والباقي للاب فقال له اصب في المصني  
 واخطأت في العبارة هلا قلت للاب الدس وللبنات النصف  
 والباقي للاب فقال الشافعي اخطأت واصاب الامي **قلت**  
 وهذا ثابت في عامة نسخ المتن سابقا من نسخة شرح العلامة  
**واخرج** **العصبات** قال للجنس **مولد اعانة** وهو عصبة بقره  
 ولو انني وسبب ولا العتاة العتق على ملكه لا اعانة بدليل  
 عتق قريبه بملكه ولا يقال ولا العتاة لا ولا الاعانة والا صفة  
 دليل الاختصاص **م** **عصبة** بنفسه **على** **التزنيب** المذكور والعصبة  
 بنفسه لقوله عليه السلام **الوكيلة** **كلية** **النسب**  
 وليس هنا عصبة بغيره ولا مع غيره لقوله عليه السلام ليس للنسا  
 من الولا الا ما اعتقن الحديث وهو وان كان فيه شذوذ لكنه تكرر  
 بكلام كبار الصحابة قصار عن زلة المشهور كما بسطه السيد اقره في منحة  
 الفقهاء وقد اذكرة العيني واقره العلامة **قلت** ومن شرطها  
 شوق الولا ان لا تكون الام حرة الاصل فان كانت فلا ولا احد على ولا  
 ولو الاب مصفقا لما تقررا ان الولد يتبع الام كما في البراءة وعامة ما ثبت

فليحفظ

فليحفظ وقد حررته في الولا ثم ذكر ثلاث مروج فقال **فمن ترك**  
**اب مولا** وابن مولا **فما له كله** **لابي مولا** **دور** **ابيه** **عندها** **عند**  
**ابي يوسف** **لابي** **السدس** **والباقي** **للابن** **عصبة** **قياسا** **على** **الارث**  
**قلنا** **ذاكر** **بالفرضية** **لا** **بالعصوية** **ولا** **بالفرضية** **في** **الولا** **اصلها** **والثاني** **لو** **كان**  
**مكان** **الاب** **جد** **صحيح** **فكما** **للأب** **بن** **عصبة** **اتفاقا** **ولا** **شي** **للجد** **عندهم**  
**قلت** وهذه من المسائل التي ليس لجد فيها كالأب بالاتفاق والثالث  
**لو ترك** **جد** **مولا** **واخاه** **فالجدا** **ولي** **على** **الترتيب** **المتقدم** **وهذا**  
**عنده** **وعندهما** **يستويان** **وهذا** **مخرج** **اختلافهم** **في** **ميراث** **الجد**  
**مع** **الاخ** **فبعد** **الجد** **يسقط** **الاخ** **خلافا** **لها** **واما** **ثبت** **المعتق** **فلا** **شي**  
**لها** **في** **ظواهر** **الرفاية** **واقفي** **بعضهم** **يدفع** **لها** **بطل** **ولد** **ارحامة**  
**بل** **ولولد** **رضا** **عاجا** **كما** **يرث** **على** **الزوجين** **في** **زمانا** **كما** **في** **الامثلة** **والقنية**  
**عن** **الزيلي** **عن** **النهاية** **واقرة** **العلامة** **الامام** **قلت** **ولما** **في** **زمننا** **من**  
**اقفي** **بهذا** **ولان** **قضي** **به** **وعلى** **العقول** **في** **تنبغي** **جواز** **ه** **ديانة** **فليحرم**  
**وليتدبر** **والعصبة** **بنفسه** **كما** **مر** **انما** **ياخذ** **ما** **فضل** **عن** **دعي** **التزني**  
**اي** **جنسها** **فان** **لم** **يفصل** **شي** **سقط** **عندنا** **وح** **فلو** **ترك** **المراة** **زواجا**  
**واخوة** **لام** **واخوة** **لابوين** **واما** **اوجده** **فاصل** **المسئلة** **من** **سنة**  
**فالنصف** **ثلاثة** **للزوج** **والدس** **لللام** **او** **للجدة** **والثلث** **اثنان**  
**للاخوة** **لام** **بالنص** **ويسقط** **الاشقاوح** **لا** **يشترك** **هم** **اي** **الاخوة**  
**لام** **الاخوة** **لابوين** **في** **الثلث** **لامهم** **عصبة** **ولم** **يبق** **لهم** **شي** **وهو** **قول**  
**ابن** **بكر** **وعمر** **وعلى** **وابن** **عيسى** **غيرهم** **وعن** **عمر** **انه** **شرك** **بغيرهم** **في** **العام**  
**القال** **حين** **قال** **له** **الاشقاوح** **ان** **اما** **كان** **حارا** **او** **حرا** **مطلقا** **في** **اليوم** **قال**  
**ذاك** **على** **ما** **قضينا** **اي** **يومئذ** **وهذا** **على** **ما** **نقضي** **اي** **اليوم** **فاذا** **ان** **الاصحاب**  
**لا** **ينقض** **الاختصاص** **ولا** **تسمى** **هذه** **المسئلة** **لكن** **من** **شرك** **كما** **اشافى** **الشرك**  
**والجاسلة** **والبيمة** **لما** **روينا** **وكذلك** **يفرض** **مالك** **والشافعي** **للأخت** **لابوين**  
**اولاب** **النصف** **والجد** **السدس** **مع** **زوج** **وام** **تتبع** **لشعة** **وتسمى** **المثوية**  
**والاكورية** **وعند** **ابي** **حنيفة** **واحد** **يسقط** **الاخت** **قلت** **وما** **صلى**  
**انه** **ليس** **عنده** **فامسئلة** **المشركة** **اتفاقا** **ولا** **مسئلة** **الاكورية** **على**  
**المفتي** **به** **كما** **ياي** **فصل** **في** **الحجب** **وهو** **لغة** **المنع** **وشرعا**  
**منع** **وارث** **باقرب** **منه** **عن** **ارثه** **كله** **وسمي** **حجب** **حرمان** **او** **بعضه**  
**وسمي** **حجب** **نقصان** **وفيه** **معنى** **الافقة** **وهذا** **لوا** **المنع** **لصحة** **في** **غيره**  
**فلو** **لمنعني** **في** **نفسه** **كلونه** **وقفا** **او** **قائلا** **او** **كافرا** **او** **معتبا** **بنافي**  
**الدار** **فانه** **سبي** **محروما** **لا** **مجبوا** **بأنتم** **حجب** **الحرمان** **عن** **الارث** **بالموت**







فلا يجد منه قنبه وارثه كانت القرابة او محبة كالم الاب معهما  
 ولو محبة بالاب تحجب ام ام الام هو الصحيح كالمو كانت وارثة  
 واعلم انه لو خذ لكل حصة زوجان على طريق تضييق يوت  
 الشطرين فالحصة الاولى ثلثان ام امه وام امه للثانية اربعة  
 وللثالثة ثمانية وللرابعة عشر وللخامسة اثنتان وثلاثون  
 حصة وهكذا مع معرفة عدد الجدات الوارثات كم بازايهن من السابق  
 مبسوط في المطولات **واذا اجتمع في درجة واحدة حدان** محبتان  
 واحدة بهما ذات قرابة واحدة كالم الام لا يعقل الا حجب ذات  
 قرابة بنت كالم ام ام ام ام اب الاب بان زوجت امرأة  
 ابن ابنتها بنت بنتها فولد بينهما ولد فله المراه حصة ابويه  
 فثلث النسب في ذات القرابة الواحدة وهي الحصة الاولى  
 والمثناة للاخرى اي لذات القرابتين بهذه الصيغة وهذا عند  
 محمد باعتبار الجهات ويتصرف بينهما باعتبار الابان عند ابو يوسف  
 ومعه محبة ابو حنيفة كما في المجمع والتنوير وبه قال مالك والشافعي  
 وبه جزم في الكفر فقال وذات جهتين كذات جهة قلت فكان  
 هو المخرج وابن ابي عمير ضيق المصنف خلافة فليتبين له واصل هذا  
 ان التزويج بكثرة القلة لا يجوز على ما عرف في الاصل ثم الوضع في  
 قرابتين اتفاقا لا مكان الزيادة التي غيرتها في وعند ابو يوسف  
 بقسم اضافي مطلقا وعند محمد باعتبار الجهات وان كثرت تظهر  
 والمحرف بالقتل مباشرة كما هو في قوله كذا وقد لا يحجب عندنا اصلا  
 بل بالحق بالعم في باب الارث وعليه عامة الصحابة وعنه ابن مسعود  
 انه يحجب نقصانا لغيره **والحجب** حرمان بغير **الحجب** كالا لغيره اتفاقا  
 كما هو في الجدة انها تحجب بالاب مثلا وتحجب البعدي كالم ام ام ام  
 وكالا لغيره والنفقات مطلقا **الحجب** الامم حرمانا ومع ذلك **الحجب**  
 الام من الثلث الى السدس نقصانا ويختص بحجب النقصان بخمسة  
 بالام وبنت الابن والاخت لاهل الزوجين **فصل** في العول وصدة  
 الرد كما ياتي فاما اصل اقسام ثلاثة عادية وعادلة اي منقصة  
 بلا كسر او بالرد او بالعود وهو اصله حار زيادة السهام على صحيح الفريضة  
 فلذا قلوا اذا زادت سهام الفريضة على مخرج الفريضة المسمى باصل  
 المسئلة فقد عالت وجاز الاصول سبعة خمسة حالة الافراد خرج  
 النصف والثلث والربع والسدس والثلثي وثلاثة حالة الاجتماع ستة  
 واثنا

سبب  
 ام  
 اب  
 اب  
 ذات قرابتها ام ذات قرابة

واثنا عشر واربعة وعشرون ولكن لاحاجة لعدد الستة مرتين كما لاحاجة  
 لمخرج الثلثين لان اصله اصل الثلث فليحفظ واربعة **فما** من السبعة  
 لا تقول وهي الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة **فما** لا تقول باستقرا  
 وثلاثة تقول **او هي الستة** وضعفها وضعف ضعفها الستة تقول اربع  
 عول الى العشرة وتراو شفعوا فتعول السبعة كزوج وشقيقتي وثمانية  
 كهم وام وثلثة كهم واخ لام ولعشرة كهم واخ اخ لام ووجه المخرج الاربعة  
 ان اجزاها خمسة نصف وكسح وثلث وثلثان وسدس تضم اليها فتبلغ  
 سبعة عشر **اربعة عشر** تقول الى سبعة وعشرين فقط عولا طحا  
 بثمنها عند الجمهور كما في المسئلة المنبرية وهي امرأة وبنتان وابوات  
 دسيت منبرية لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو على منبر الكوفة يقول  
 في خطبته الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعها ويجزي كل نفس بما تسعى واليه  
 المآب والرجعي فمثل عنها خ فقال من رديها والمرأة صار ثمنها تسعا ومضي  
 في خطبته فتعول من فطنته فان قلت عالت الستة شفعوا ايضا فجميع  
 اجزاها دون غيرها **قلت** لانها مخرج اصلي قوي فكان كام الباب فلهذا  
 اعتبرنا جميع اجزاها بخلاف الاثنى عشر والاربعة والعشرة فانها  
 مخرجان ثقلان فاعتبر الحز الذي هو سبب النقل وهو ودر لانه في الاثنى  
 عشر ربع وفي الاربعة والعشرين ثلث وكل منهما وتر فالتا بالوت ولقول  
 مخرج الاثنى عشر المخرج الاصلي القوي فتعول فعال ثلاثا ونقص عوله  
 واحدة ولبعد مخرج الاربعة والعشرين ضعفا فعال عولة واحدة لا  
 وعن ابن مسعود عولتين الى احدي وثلاثين ايضا بنا على ما مر من الحرمان  
 عنه بحجب نقصانا لحرمانا كزوجة وام وشقيقتين واخنتين كالم وابن  
 مسعود فتعول الزوجة الثلث ثلاثه والام اربعة وللشقيقتين ستة عشر  
 وللأختين اربعة ثمانية وشمي ثلاثين ابن مسعود وعندنا اصلها من  
 اثني عشر تقول لسبعة عشر لان المخرج كالم وعليه الفتوى والقوة  
 الستة تكون عولة وعادلة وبعدها ضعف ضعفها الستة  
 فيها العدل اصلا بل اماردية او عائلية كما اتفق القول من كل مسئلة اصلها  
 اثنان او ثلاثة بل اماردية او عائلية وكما استقيماي العدل وهو ان كل  
 مسئلة اصلها اربعة او ثمانية بل اياما دسيت كل مسئلة اصلها  
 ثمانية او اربعة وعشرون او ستة وثلاثون او العائلة السبعة  
 عشر فالبسيت ذكر وفي الستة العائلة ثمانية او تسعا وعشرة فهي  
 اثني وفي غير ذلك يحتمل محتمل والاصل الاصيل في ذلك الاستقرا



**مسألة** في معرفة مقدار ما ينقص العول من نصيب كل وارث  
طريقه ان تنسب سهام العول لاصل المسئلة بهي اها فكان اسم النسبة  
فهو قدر النقص فلو كانت النسبة لسبعة مثلاً كزوج وكفيعتين فالعول  
سهم زائد فانسبه الي السبعة يكن سبعة وهو قدر ما ينقص من العول  
من نصيب كل وارث قبل العول لو نسبته الي الاصل بلا عول كما  
الحاصل قدما فنقص العول من نصيب كل وارث من الورثة الذي اخذ  
بعد العول فيكون ثلثي هذه سدس وقس على ذلك اعلم ان **الرد ضد**  
**العول** كما مر لانه نقص في سهام الزوجية فكانا مندين وذلك **بارت**  
لا تستغرق السهام اي الفروض الزوجية مع عدم العصبية المستحقة  
للأب فيرد الباقي على ذوي السهام اجاء النساء بيت المال سوى الزوجية  
فلا يرد عليهما وقال عثمان رضي الله تعالى عنه يرد عليهما ايضا كما في الملح وغيره  
**قلت** وجزم في الاختيار بان هذا هو من الراوي فراجعه وقد مر  
هنا وفي الولا فارجع اليه بقدر سهمها مالم يوجب النسبة بغير سهام  
ثم مسائل الرد اربعة اقسام لان الردود عليه اما صنف او اكثر وعلى  
التقديرين اما ان يكون معهم من لا يرد عليه او لا فالاول ان كان  
من يرد عليه **جنباً واحداً** كبنات او اخوات وليس معهم من لا  
يود عليه **فالمسئلة** ح تقسم من عدد رؤوس بالغام ما بلغ ابتداء فطعا  
للتطوير والثاني ان كانوا جنسين او اكثر اي ثلاثة او اكثر بالاعتبار  
فلو غير بها كان اولي من مجموع عدد سهامهم من اثنين يجعل  
المسئلة لو كان في المسئلة سدس وان كجدة واخت لام ومن ثلاثة  
لو سدس وثلاثة كاخت اخري لام ومن اربعة لو سدس ونص  
كام وبنات ومن خمسة لو ثلث ونصف كام واخت لغيرهم او كان  
ونسف كاهما واخت لام او ثلثان وسدس كبنين او اختين لغيرهم  
وام فلهما من خمسة والثالث ان كان مع القسم الاولين لا يرد  
عليه وهو الزوجان **اعطاهن** لا يرد عليه فرضه من اقل مخارجه  
ثم اقسام الباقي منه على رؤوس ووجه في نسخة العلاء الامام علي رضي  
وفيه ما فيه فان استقام عليهم فيها كزوج فله الربع وثلاث بنات  
لهن الباقي ثلاثة مستقيمة عليهن والديستقيم فان وافق رؤسهم  
في خرج فرض من لا يرد عليه كزوج **وست** بنات فوفقها اثنتان  
تضرب في الاربعة تكن ثمانية فتمها تفزع وان لم يوافق بل يبين

متراب

ضرب كما عدد رؤوسهم فيه كزوج وخمس بنات فالثلاثة تبين الحصة  
فاضربها في الاربعة تبلغ عشرين ومنها تصح والربع ان كان مع القسم  
الثاني وهو هنا الجنان فقط لا اكثر اذ لا رد مع اربع طوائف اصلها  
الاستقرار **قلت** فاراد بالثاني بعضه لا كله فليست له فانه قد خفي علي  
كثير مني الباق في حيث خرج بالاكثرو وهو هو ظاهر ولكن لا بد من  
هذه هذا الفن ما هو الحمد لله تعالى علي دعما به فقد بلغت في هذا  
العلم الغاية من البداية الى النهاية من لا يرد عليه قسم الباقي من مخرج  
فرض من لا يرد عليه **مسئلة** من يرد عليه ان استقام فتمها تفزع فزوج  
**قلت** ويوجد في بعض نسخ المتن وان استقام بالواو وهكذا الخط  
الشاح الباقي وفيه ما فيه لان ذلك مشروط باستقامة الباقي  
عليهم وذلك كزوجية واربع جدات **وست** اخوات لام فخرج من  
لا يرد عليه اربعة للزوجية واحد لبقية لان ثلث تستقيم على اسهم الجدات  
وسهمي الاخوات كمن ينسب علي احاد كل في بقايا والديستقيم ضرب  
جميع مسئلتهم في مخرج فرض من لا يرد عليه فبلغ ثمة تفزع فروض الزوجين  
كاربعة زوجات **وست** تسجلت جدات **وتسبع** بنات اذ الباقي سبعة  
لا تستقيم على الخمسة فاضربها في الثانية تبلغ اربعين فتمها تفزع  
اذا اريد اخرج فرض كل فريق يضرب سهام من لا يرد عليه بالغام ما بلغ  
كذا بخط شيخنا الشيخ العلاء الامام **قلت** وفي كلام لا يخفى علي  
ذي الامام لانه سهم واحد ابد لا يند مخرج الفرض وتعلمه على غيره تعبير  
الثاني بالسهم **في مسئلة** من يرد عليه بالغام ما بلغ وهو هنا خمسة  
يكن خمسة للزوجات اربع ويضرب سهام كل فريق من يرد عليه  
فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو هنا سبعة تكن للجدات  
سبعة وللبنات ثمانية وعشرون **قلت** وفي كلام اول الامام هنا كلام  
لا يخفى علي ذوي الافهام مع استقام فرض كل فريق كمنه منسكس علي  
احاد كل فريق فلا بد ان يجمع على رؤوس كل فريق بالاصول السبعة  
الآتية في حساب الفرائض فتصح هذه من التي واربع ما يرد بعين  
والتي قبلها من ثمانية واربعين والحكم ان جميع مسئلت الفرائض ثلثة  
افقسام اما عاقلة او عاذلة او عاذلة كامر وان لا تصوري باب  
الرد الانكسار على ثلاثة احناس اذا كان بينهما زوجات  
كما اشترى اليه وان اصول مسائل الرد علي ما عليه الجمهور ثمانية اثنتان



وثلاثة واربعه خمسة كما عرفت وثمانية وضعفها وضعفها  
 واربعون كزوجة وبنت اصلها ثمانية وكزوج وبنت وان اصلها  
 ستة عشر وكزوجة وبنت وجدة فان اصلها اثنتان وثلاثون  
 وكزوجة وام وبنت وبنت ابن فان اصلها اربعون وان الاربعه  
 الاخره لا بد منها من احد الزوجين بعكس الثلاثة والجمعة واما  
 الاربعه والاثنتان فيشتركان **فصل** في توريث ذوي الارحام  
 والاصل فيه قوله تعالى والوالد الارحام بعضهم اولي ببعض في كتاب  
 الله اي في حكمه للاجتماع ان الجدة ترث مع الهام تذكر في القران  
 لحديث البخاري وغيره الخال وارث من لا وارث له وعليه لجامع  
 الخلفاء الاربعه وقد ذكر الخصاف انه متى اجتمعت الخلفاء الاربعه  
 على شيء كان كان حجة كاسبق تركه ذوا الرحم لغة القريب مطلقا  
 وشرعا قريب ليس هو بعصبة ولا ذي سهم فهو يخرج قسم ثالث وحكمة  
 انه يرث قريب كما يرث العصبه النسبية كمن عند علم العصبه  
 وذي السهم سوى الزوجين لان الرده مقدم عليه بخلاف قريب  
 انفراد منهم ولم يوص به وارث غيره احرازاي استحقاق جميع المال بعد الوفاة  
 ويخرجون عند الاجتماع بقرب او بجهة ثم بعده بقوة القرابة كتر  
 قيب العصباء فلا يرث احد من الصنف الثالث وان قرب وهما احد  
 من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث  
 وعليه الفتوى قلت فاقدمه في الاختيار ليس بالاختيار وسيجي عند  
 قوله ويقدم جز الميت ثم بعد ذلك يخرجون ايضا يكون الاصل المدني  
 به وارثا عند اتحاد الجهة يعني اذا استواء درجة وقوة وجهته قدم  
 ولد الدارث لزيادة قربيه كينت بنت ابن وبنت بنت وبنت وبنت  
 ابن اخ لاب وبنت بنت اخ لاب فالما لكلمه الاولى فان لم يستواء درجة  
 قدم الاقرب وان ادلى الابد بوارث كينت بنت بنت وبنت وبنت  
 بنت بنت ابن فخاله وبنت عم فالاولي اولي واما ان اختلفت  
 الجهة بان كانوا من جهتين فلقوا به الاب كالعمة الثلثان ولقوا به  
 الام كالحالة الثلث اعتبار المدني به ولو اعتبر الابدان يقسم نصفان  
 وليس كذلك عند علماء الاعيان ثم يعتبر الترجيح المذكور اولي كل  
 فريق عند الاجتماع كما يعتبر ذلك لو انفرد كما مر في انفا علم انه عند  
 الاستواء في القرب والقوة والجهة ولم يكن فيهم ولد وارث او كان  
 كلهم ولد وارث فالقسمة باعتبار الابدان فان ذكر او اناثا فعلى  
 السواء

السواء وان اختلفوا كان للذكر مثل حظ الانثيين كما في العصباء  
 وهذا معنى عند اتحاد الجهة ويعتبر في القسمة ابدان الفروع ان  
 اتفقت الاصول كورة او انوثه اتفاقا كما بينت وبنت بنت فالحال  
 للذكر كالانثيين بالاتفاق وكذا يعتبر الابدان ان اختلفت الاصول  
 صفة عند أبي يوسف في قوله الاخير وعند محمد توحذ الصفة من الاصول  
 او لا يبوخذ العدد من الفروع ثانيا بان يجعل الاصول متعددة لفرعها  
 متعددة عند القسمة ويقسم المال على **اول بطن وقع فيه الاختلاف**  
 بين الاصول في صفة الذكور والابنوثه فلو ترك بنت ابن بنت  
 وابن بنت بنت فعند أبي يوسف المال بين الفرعين اثلاثا باعتبار ابدانهم  
 وعند محمد يقسم المال بين الاصلين في البطن الثاني اثلاثا لان الاختلاف  
 وقع هناك ثم يجعل عند محمد الذكر طائفة على حدة ويجعل الاناث  
 طائفة على حدة بعد القسمة بينهم للذكر كالانثيين فيقسم ايضا  
 نصيب كل طائفة منها على اوليها فيختلف فيه الاصول **الذكر**  
 بان يجعل طائفتين كما مر ان كان الاختلاف واقعا بعد ذلك  
 في حصص كل أصناف ذكر كان او انثى الى فرعه كذلك كما يعاين  
 صبا بل التثني فلو ترك ابني بنت بنت وبنت بنتك ان  
 بنت وبنت ابن بنت بنت بملته الصورة فعند أبي يوسف المال  
 اسباعا كما بدانهم وعند محمد يقسم او لا على الخلاق اسباعا  
 باعتبار عدد الفروع في الاصول ثم جعلنا الذكر طائفة والاربعه  
 والاناث طائفة اخرى ولهن ثلاثة بين البنتين لا يتقبلان  
 فامر بهما في اصل المسئلة تكن اربعة عشر ومنه نص **وبقول محمد**  
**يقسم جميع توريث ذوي الارحام** وهو أشهر الروايات عن الامام  
 وعليه الفتوى وان صح في المختلف والمبسوط قول أبي يوسف  
 لكونه ايسر على المفتي كما اخذوا بقوله في بعض مسائل الحيض  
 واعلم انهم بالاستقرار اربعة اصناف جزاء الميت واصله وجزء ابويه  
 وجزء جدية او جدته وح يورث الصنف اي جزء الميت وهو اولاد  
 البنات ذكورا واناثا واولاد بنات الابن لذلك وان سفلت  
 على بقية الاصناف لفرعهم ثم الصنف الثالث اي اصله وهم الاجداد  
 الفاسدون والجدات الفاسدات وان علون ثم الصنف الثالث اي  
 جزء ابويه وهم اولاد الاخوات كلهم واولاد الاخوة لام ذكورا واناثا  
 وبنات الاخوة كلهم ثم الصنف الرابع اي جزء جدية وهم  
 النعمات مطلقا والخالات والاحوال كذلك والاعمام لام وبناتهن

١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠



الاعمام كلام قلنت وهذا الترتيب هو المعقوب كما قد ساه وقيل الاصناف  
خمسة باعتبار اولاد الصنف الرابع ولذا افرد في السراجية تفصيل علي  
حدة واليه اشار المصنف بقوله ثم تقدم بعد ذلك **اولاد هولا** اي اولاد  
الصنف الرابع ومن يدليهم في علمهم كما في الصنف الاول والاقر بهم  
اولي وقيل الاصناف ستة باعتبار اجهته عموم ابوي الميت وابوي  
ابويه وحولتهم واولادهم واليه اشار بقوله ثم تقدم **جزء جد ابيه**  
اي الميت او جزء جد امه **وعما ت الالب او عمت الام وخالاتها اي**  
**الاب والام واخواتها واعمام الاب واعمام الام** مطلقا وبنات اعلمها  
اي الاب والام واولاد اعمام الام وقيل هولا من الصنف الخامس  
والحكم كما مر ولولا خشية الملل الا وسعت المقال ولكن من لم يستضي  
بمصباح لم يستضي باصباح **فصل في ترتيب الغرق والهدى** وفي  
الغرق اثنتي والمجوس واليهل والمفقود والمرث والاسير فقال  
مقدم ما لا يلين **والغرق في جمع غريق والهدى في جمع هديم** يعني  
المفعول فيه ما اي اذا ماتت جماعة جميعا ولم يعلم ايهم مات  
**اولا فيجمع قال كل منهن على ورثة الاحياء ولا يرثك بقض**  
**الورثة الاموات من بعض** على المعتمد المختار للفتوى  
عند اصحابنا وعليه عامة الصحابة ومع كلامه ما اذا علم موتها  
او موتهم معا او لم يعلم شي او علم التلاخي دون عني السابق  
فان علم عني السابق ورثته الا خلا في قلت نهضة  
اربعة احوال وبقي خامس وهو ما لو علم ثم اشكل امره بعد ذلك  
ففي منخ الغفار عن شرح المجمع انه يعطى كل اليتيم ويوقف كمشكوك  
فيه حتى يتبين او يصطلحوا انتهى قلت وكذا في الاختيار شرح المختار  
من غير ذكر خلافا ومثله في شرح السراجية لمصنفها وتبعه بعض  
شراحها ولكن تعقبه شيخ شيخنا العلاي الامام بانه ليس ليصح  
عندنا رواية ولا رواية بل هو قول الشافعية في المبسوط والمخطوط  
وغيرهما انه لو مات احدهما ولم ير رايها هو جيلد كانها مائما معا  
من غير خلافا انتهى قلت وعليه يتحقق التقارضي فيحقق  
التعارض ولكن في الارفاد وكذا الحكم لو اشكل السابق وهذا هو  
ابي حنيفة رحمه الله انتهى قلت ومفاده ان مذهبهم ما  
يخلافه وج فعلية تحمل فليتامر ثم ذكر شيخ شيخنا العلاي انه  
لو برهن كل من التورثة ان اياه مات اخراتها ترثا عندنا فيج  
وكذا لو ادعي ورثة كل ان اب الاخر مات او لا وحلق لم يصدق  
اما لو برهن

اما لو برهن احد من اياه مات اخرها يصدق لعدم المعارض وكذا لو  
ادعي احد من حلق يصدق ثم قال ولو مات اخوان عند الزوال او الطلوع  
او الغروب في يوم واحد احدهما المشرق والاخر بالمغرب ورث ميت المغرب  
من ميت المشرق لموته قبله لان الشمس لا تشرق من اماكن اكواب تزول وتطلع وتغرب  
في المشرق قبل المغرب انتهى فليحفظ **قلت** ومفاده انه لو ماتت  
اليتمة او تقاربت لم يكن الحكم كذلك فليواجه ذلك واعلم انه اذا اجتمع  
في شخص واحد جرحا فرضا وتقصيبا بان كان ابنا عم عصبة **احدهما**  
**اخ لام بان نكح عمه امه فولدت ابنا اعطى السدر فرضا ثم قسمها**  
**الباقى عصوبة** نصفين وكذا لو كان الاخر زوجا اعطى النصف فرضا  
وفي معاريب الوهابية ثمة من تركت ابنا عم ثمة فمن ارثها الثلثين احراز الاصغر  
وهما للثني اعطوطة ثمة ثمة بغير عم لعم زوج ولا اخراخ لام وثمة ثمة اخوة  
متفرقي فالصواب في الجواب انه لا شيء هنا للعصبة ولتضمن اصلها  
**سنة قلت** وفيه جمع جهتا نقصيبا كان هو ابن ابن عم بان تنكح  
ابن عمها وكان هو معتق وقد يجتمع جهتا فرضا وانما يتصور في  
في المجوس لنكاحهم المحارم فلذا قال **ولا يرث المجوس بالانكح المستحله**  
عندهم **الباطل** عندنا لان النكاح الفاسد لا يوجب التوارث بين  
المسلمين فكذلك بينهم وكل نكاح لو اسلما يقران عليه يتوارثان والا لا  
كما في الجوهرية وغيرها واما بالقرابة فيتوارثان لشوهرها فلذا قال  
وان اجتمع فيه **قربتان لو انفردتا في شخصين ورثا** ما شرعا  
**يرثهما جميعا** عندنا فلو نكح نكح امه فولدت بنتا ترث  
الثلثين من امها لانها بنتها وبنت ابنتها فتأخذ السدر ايضا فكل  
الثلثين وعلى هذا القياس وان كانت **احد من المجوس** **بالحال** **اخرى**  
**يرث المجوس بالماجنية** دون المجوسية اجماعا فلو ماتت البنت عن  
امها وهي جدها ترثها لا مومة فقط ومقايها وناسمنا بينهم  
مثلنا كما قد مرنا ويوقف الحمل نصيب ابن ولدا وبنت واحدة ايها  
كان اكثر هو الاصح المختار للفتوى لانه الغالب ويكفلوا احتياطا  
وهذا هو الحمل يشاركهم ويحجبهم بقصا فلو لم يحجبهم حرمانا وفق  
الكل قيل وكذا لو كانت الولادت قريبة دون شجره وبعده جرحه  
نزل حكمه في شجره على السراجية ولكن الاطلاق الاظهر كما ذكره  
الا حلق في شجرها ولو لم يعلم ان ما في البطن حمل او لا لم يوقف فان ولدت  
تستأنق العسة ولو ادعت الحمل عن صنت على ثقة ولو ولدت

مستحسن



ميتا لم يرث اي اذا خرج بنفسه اما لو خرج ونوت وبورث  
 كما مر فان خرج **التره حيا** بما تعلم حيا به ولو تخرج عني وشقة  
 ومات **ورث** وصلى عليه وان كان خرج **اقلة** حيا ثم مات **فلا يرث**  
 كما لو ولدته لاكثر من سنتين فلو سته اشهر فصاعدا يورث ما لم يجاوز  
 السنتين كذا في شرح السراجي لمصنفها وتبعه غيره قلت ومفاده  
 انه لو ولد لتقام السنتين يرث وليس كذلك كما تقدم في محله فتنبه  
 وهذا الوجه من الميت والا فلو دلت سنة اشهر او لتقامها تحقيقا  
 مذمات والا فقلت ولم ارها لو كانت على احد التقديرين من  
 يرث وعلى الاضلاع وقد حصره فيما علقته على التنوير في الراجية  
 وحاملة ان تات باني فلم يرث وان ولدت بنتا لها الثلث يقدر  
**وان** وبقي المفقود حكمة كالحمل فيوقف نصيبه من مال مورثه  
 فان ظهر حيا فله وان حكم بموته ويقدر كانه مات حاله معكم الحكم  
 بموته وما وقف له يرثه مورثه ولا يستحق المفقود  
 ولا وارثه منه شيئا كما تقدم في باب سوكدا المورث يوقف ما كسبه  
 في حاله رت في بيت المال عند خلا فالحما والاسير المسلم كغيره  
 في المراث ما لم يفرقه دينه فكم يرتد وان لم تعلم رتته ولا حياته ولا  
 موته فكيف فقد فان جاسما واكثر الردة بعد الحكم بيقض حكمكم  
 بالكاروانه قضا بالحق على من هو خصم فلا ترد عليه امراته  
 ولا ماله الا ما كان قايما بعينه في يد وارثه كما في المرتد المعروف  
 اذا حاتا **باب فصل في المناسقة** هي لغة النقل وعوه وعرضا  
 نقل التركة من وارث لآخر قبل القسمة كما افاده بقوله **ان يموت**  
**بعد الميت الاول** **بعض الورثة** واجدا او اكثر قبل القسمة لتركة  
 الميت الاول فاذا اردت معرفة الانصاف **نصيحة المسئلة الاولى**  
 على ورثة الميت الاول بالطريق الذي في حساب الغرايض الذي  
 لا يدرك الا من هو في هذا الفن رايض وفي د ربح وغايصة  
 قايض فهو فينقله وفيه كالحجر الغايض المدة على نفسه وشاله  
 ان يزوج عنها كل ما رضى معارضته وغي غايض روجه متناقض  
 ليس يحتاجه الحق بخافض رينا افتر بيننا وبين قومنا بالحق وانت  
 خير الغايضين لكل معضل غامض ثم صحت المسئلة الثانية اذا اخذ  
 وان كان مات عن عشرة بنين ثم مات احد هم عشرهم فان استقل اي  
 انقسم نصيب الميت الثاني من مسئلة الميت الاول على مسئلة  
 فيها والا ينقسم فان بينهما موافقة بجزء ما فاضرب وفق التصفح

الثاني

الثاني في كل التصحيح الاول فالحاصل يخرج المستقلين ويسمى كل في اصطلاح  
 الفرضي الجامعة وان لم يكن بينهما موافقة بل كان بينهما لمباينة  
 فاضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول فالحاصل من الضرب  
**مخرج المستقلين** ويسمى كذلك جزم السهم ثم اذا اردت معرفة نصيب  
 كل وارث في المستقلين من ذلك التصحيح اضرب سهمه ورثة  
 الميت الاول وفق التصحيح الثاني لو موافقا وفي كده لو مباينا  
 فخرج من الضرب في الخالي **فهو نصيب كل فريق من المستقلين** لان  
 تركه الميت الثاني هي بعض مسئلة الميت الاول فاذا ضرب  
 جميع فريضة الاول في الثاني ضربه ضرب كل قسمها ضربة لقيام  
 الضرب بالطرفين فان مات ثالث ايضا قبل القسمة فاجعل **المبلغ**  
 الثاني مكان التصحيح الاول واجعل التصحيح **الثالث مكان التصحيح**  
 الثاني ونتم العمل كما مر وكذا نفعل **ان مات قبل القسمة رابع او خامس**  
 او سادس **وهلم جري** اي يستعمل على هذا استمرارا للحامات واحد  
 تقمه مقامه الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول الي غيرهما  
 هكذا يخرج مسائل هذا الباب والمسهل لها المهارة في علمي الغرايض  
 والحساب الحمد لله الكريم الوهاب الملم للصواب والجملة فهو علم  
 العمل فالتفعل والاحسن الاضطافية القسمة بطريق الجدول  
 وهو من الصناعة العجيبة والطريقة الغربية اذ فيه راحة كبيرة  
 وقلت غلط على الكاتب لكنه يحتاج لقلم الهندي وانا اوضحه لك  
 بمثال كما هو مقرر عندي واخذته بسندي وكما لجددي عنابي وحدي  
 وتقر به للبتدي ان الميتين الاولين خمسة جد اول ثم لكل ميت ثلاثة  
 حدا ول فاذا اردت معرفة الحد اول كلهما فاضرب عدد الاموات  
 في ثلاثة ابداء اطرح من الحاصل واحدا ابداء الباقي عدد الحد اول  
 المطلوب فلو كان في المسئلة ستة اموات فاضرب عدد في ثلاثة  
 يكن ثمانية عشر اطرح منها واحدا يبقى سبعة عشر هي عدد  
 وليس جد اول القسمة اطلب بداخل في ذلك لانه امر زائد على  
 التصحيح وقد سواه هذا التصحيح العلم بقلم الشريك ويقسم المنى لانه يصير  
 كالشباك وكالمنبر والايسر الاخص ان تكثني فقط ولكن اياك شيئا  
 من الغلط فنقد لحيات الله التوفيق وبعدة مقابلة التحقيق لومات  
 عن زوجة وثلاثة بنين وبنيت منها ثم ماتت بنته عن المدكوبين  
 ثم ابن عن امه وابنيث ثم ماتت الزوجة عن باقي اولادها ثم ماتت

بر







يبلغ مجموع ما ذكرنا لكن لا وجود شرعا لثلاثين منها لا يصح  
 ربع وثمن الا ان يفرض الميت خنثى مشكلا على صامرو ياتي فبقي سبعة  
 وعشرون ثم اعلم ان بعض شراح السراجية كسيدرو امير الدولة قال  
 انه لا يجمع مسألة أكثر من أربعة ففرض يعرف ذلك بالاستقلال  
 انتهى فقلت قيل وفيه نظر لانه قد يجمع في مسألة خمسة ففرض  
 كزوج وام ولخت لا يورث واحدا ولا يورث من هذه من ستم  
 وتعد العشرة وقد يجمع فيها ستة ففرض يكون لورثة خمسة ايضا  
 بان يكون الميت خنثى مشكلا وادعى الزوجية فانه ثبت لكل من  
 كما لا يخفى قلت ويمكن ان يحجب عن الاول بان يثبت عدم تكرار  
 الفرض وعن الثاني تادرو والتادرو لا حكم له علي ان اقتضاه الادع بعدم  
 ارثها فانهم وقد من احكامه وان يورث اقل النصفين عند العام  
 والصاحب وعليه الفتوى وهذا لو يورث بكل حال ولو في دين  
 حاله يدفع له شئ حتى يظهر امره او يبلغ فيصطلح مع بقية الورثة  
 بالاتفاق واذا بلغ لا يبقى مشكلا غالبا واذا ظهر امره بعد البلوغ  
 سقده من الورثة ما احتدوا من نصيبه وقد لا يكون الخنثى مشكلا  
 في ارثه بان يكون هو الوارث وحده او معه احد الزوجين  
 او كان ولدا او تمامه في المطلقات واعلم انه يحتاج في تصحيح  
 المسائل الى سبعة اصول ثلاثة منها بين السهام والروسى  
 واربعة منها بين الروسى والروس اما الثلاثة التي بين السهام والروسى  
 فاحدها ان تكون سهام كل فريق منقسمة عليهم ولا حاجة الى القسمة  
 كابورين واربع بنات وثانيها ان تكون السهام متكررة على طائفة واحد  
 فقط ولا يكون بين سهامهم وروسهم موافقة وهو المراد بقوله وان انكر  
 سهام فريق من الورثة عليهم باعتبار عدد روسهم وبانبت سهامهم  
 من الفرعية عدد وهو المتكرر عليه وسيجوز انهم في اصل المسئلة يبلغ  
 التصحيح وذلك كما مر في اخير اصنام اربعة للامراء الربع واحد  
 يبقى الاخرين ثلاثة لا تستقيم ضرب الاثنين في الاربعة بكون ثمانية  
 فتباعدت ولو كانت عايلة فاضرب فيها وعولها كما مر في ثلثها ان  
 تنكسر السهام على طائفة واحدة لكن بين سهامهم وروسهم موافقة  
 كما فيه علم بقوله وان وافق سهامهم المتكررة عليهم عدد وهو فاضرب وفق  
 عدد هو في اصل المسئلة يبلغ التصحيح وذلك كما مر في سبعة اربعة  
 فالباقي ثلاثة توافق السبعة بالثلث اثنين فاضربهم في الاربعة تبلغ

ثمانية

ثمانية فمنها نضع واعلم انه اذا كان الكسر على فريق واحد كان لكل  
 منهم بعد التصحيح سهام كلهم قبله في المباني ووفقها في الموافقة  
 ولكل سهم جزء السهم واما الاربعة التي بين الروسى والروسى  
 فاما ان تتماثل او يتباين او يتوافقا او يتباينا بزيادة الاول  
 بقوله **وان انكر سهام فريقين من الورثة او اكثر واكثر**  
 اربع فرق بالاستقلال تمام **وثم ثلث اعداد روسهم** كما ينبغي  
 واثنين وثلاثة وثلاثة **فاضرب احد الاعداد المتماثلة**  
**في اصل تلك المسئلة** وعندها يبلغ التصحيح **ثلاث بنات**  
**وثلاثة اعمام** فتكتفي باحد المتماثلين ما ضرب ثلاثة في اصل  
 المسئلة تكون سبعة منها نضع والثاني **ان تعدا خلت الاعداد**  
 ثلاثة والثاني عشر فاضرب **الترها في اصل تلك المسئلة**  
 يبلغ التصحيح **كاربع زوجات وثلاث حداث واثنين عشر**  
**عما فاضرب الترها** وهو ثلثي عشر في اصل المسئلة وهو اثنا  
 عشر ايضا يبلغ التصحيح مائة واربعة واربعين **والثالث**  
**ان وافق الاعداد بعضها** بخز ما فاضرب وفق **احدها**  
**في جميع الثاني** واضرب المبلغ الحاصل من الضرب بالغا  
 ما بلغ في وفق **العدد الثالث ان وافق ولا يوافق في**  
**جميعه** فاضرب المبلغ الثاني في العدد الرابع كذلك اي  
 في وفقه ان وافق والافق في كل ثم اضرب الحاصل وسيم  
 جزء السهم في **اصل المسئلة** يبلغ التصحيح **كاربع زوجات**  
**وحسين عشر حدة وثماني عشر بتاد ستة اعمام** في السهم  
 هنا مائة وثلاثون اضر به في اصل المسئلة وهو اثنا عشر  
 وعشرون يبلغ التصحيح وذلك اربعة الاف وثلاثة ثمانية  
 وعشرون والرابع ان تتباين **الاعداد فاضرب كل احدها**  
**في جميع الثاني** ثم اضرب المبلغ في جميع العدد الثالث ثم اضرب  
**المبلغ الثاني في جميع العدد الرابع** ثم اضرب الحاصل وهو جزء السهم  
**في اصل تلك المسئلة** يبلغ التصحيح **كما مر اثنين وعشر بنات**  
**وست حداث وسبعة اعمام** في السهم هنا مائة واثنا عشر توافق  
 روس البنات والحداث لسهامهم بالنصف فاضربها في اصل  
 المسئلة وهو اثنا عشر وعشرون يحصل التصحيح وذلك  
 خمسة الاف واربعون ومنها ستقيم واعلم ان ثلثها كمرار ان



ان كانت المسئلة عابدة كما علمت في العول **فأضرب** جز السهم وهو  
ما ضربته في **الاصل** للمسئلة بلا عول **فأضرب** العول كما في اصل المسئلة  
في جميع ذلك من الاصول السبعة السابقة كزوج وخمس وخمسة  
فأضرب روستي في اصل المسئلة وعولها وهو سبعة فتضرب في خمسة ولا تأتي  
**فان قلت** ينبغي ان تكون الاصول ثمانية اربعة يعني السهم  
والروس واربعة بين الروس والروس قلت لان نصيب المداخلة  
بين عدد الروس والسهم صارت الاصول سبعة ثم اعلم ان الموافقة  
لا تأتي في كل صنف من الاصناف الاربعة التي يقع الكسر عليها  
لان منها الزوجان والربع والثلث ثلاثة من اثني عشر واربعة  
وعشرين فان كان ذلك فافسها مهن منقسمة على مهن كما لو كانت  
واحدة وان كانت ثنتين اربعة ثمانية فثبت عدم موافقتها  
نسقت هذه من الحالات الخمس **فصل** في معرفة التماثل  
والتداخل والتوافق والتباين بين العددين لان العددين  
اما ان يتساويا ولا الاول التماثل والثاني اما ان يعني الاقل الاكثر  
اولا الاول المتداخل والثاني اما ان يعنيها عدد ثالثا ولا الاول  
التوافق والثاني في التباين واليد اشار بقوله **تماثل العددين** في عبارة  
عن كون احدهما مساويا للعدد الاخر في الكمية كالثلثة والثلثة  
والاربعة والاربعة وهكذا على التساوي وتداخلها يعرف  
بان نظير العدد الاقل منها من العدد الاكثر منها مرتين او اكثر  
فيجب بالطرح او تقسيم العدد الاكثر منها على العدد الاقل  
منها فيقسم قسمة صحيحة بلا كسر كخمسة والاربعة مع العشرين  
حيث تقسم وتنقسم بذلك وتوافقهما يعرف بان تقسم العدد الاقل  
من العدد الاكثر منها من الجانبين مرارا حتى يتوافقا في مقدار عدد  
بالث لا يمكن التفتيش منه فان توافقا في واحد بان بقي واحد  
فهما متباينان لما مر ان الواحد ليس بعدد وان كان توافقا في اكثر من  
واحد متوافقان يجوز العدد المعنى فان كان ما توافقا فيه اثنان  
فهما متوافقان بالنصف وان تله فثلاثة او اربعة فالربع وهكذا  
يكون التوافق الى تمام العشرة اليها للتيسر والكاف للتيسر هذا اسم  
للقريب فكانه قال انبهك بان الحكم فيما جاوز الاربعة الى عشرة كالحكم  
فيها دونها لما خرج كل كسر سمي بالانصاف وسمي هذه الكسور النطقه  
وهي شعبة بالاستقرار وما عداها يسمى اعمار والنسبة يبلغها الجزئية منه

لا غير

لا غير كما ذكره بقوله وان توافقا في احد عشر مثلا او سبعة  
عشر او تسعة عشر فجز من احد عشر ونحوها كاثني وعشرين  
مع ثلاثة وثلاثين فتقول جز من احد عشر جزا مثلا **وهل**  
**جراي** ويستمر الحكم على هذا استقرارا في كل عدد اصم فينسب اليه  
بلغظ الجزئية ثم لما فتح ذكر التصحيح والنسب ذكر معرفة النصيب  
فقال **وان اردت** بعد تصحيح المسئلة الفرق معرفة نصيب كل فريق  
منهم من التصحيح الذي صحت منه المسئلة **فأضرب** ما كان لاي  
لذلك الفرق من اصل تلك المسئلة المفروضة فيما ضربته في اصل  
تلك المسئلة قبل التصحيح وهو المسمى بجز السهم **فأخرج**  
بالضرب فهو نصيب اي نصيب ذلك الفرق وكذا العمل في معرفة  
نصيب كل فرد من افراد اي فريق اردته فاذا اردت ان تعرف  
نصيب كل واحد من المراتين مثلا في المسئلة الاخيرة فاقسم  
ما كان لهما من اصل المسئلة وهو ثلاثة على عدد روستي ما يخرج  
سهم ونصفا موزع في جز السهم وهو مائة وعشرون تبلغ ثلاثة  
مائة وخمسة عشر هو نصيب كل امرأة وهكذا البقية وقالوا  
الا وضح طريق النسبة فلذا قال **وان شئت** فانصب سهام كل فريق  
من الورثة من اصل تلك المسئلة الى عدد روستي مفرد انما اعطى  
مثال تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم اي من افراد ذلك  
الفريق فيستلث نصيب ثلاثة المراتين الى راسمها يكن مثلا  
ونصفا فيصطلي من المضروب مثله وتضفه يكن ماموقسم  
الباقى وقد قيل من ملك النسبة ملك الحساب ولكن ربما  
كانت النسبة اعسر فيكون العمل بالضرب ايسر ومة طريق اخر  
ولكن ما ذكره سيرفت برهم لما بين النصيب ذكر طريق القسمة  
فقال **وان اردت** قسمة التركة بين الورثة والغرماء الواو  
معني او يعني قسمة كل واحد لا معا لتقدم العنما على قسمة  
الموارث كما تقرره لا يخفى ان الميراث المقصود بالذات  
قسمة التركات وحيدة فانظر بين التصحيح والتركة في ثلاثة  
احوال فان كان بينهما مماثلة فيهما او موافقة في جز ما **فأضرب**  
سهم كل وارث من التصحيح وفق التركة ثم اقسم المبلغ  
الحاصل من الضرب على وقف التصحيح او بالوسطا المعلوم  
فأخرج بالقسمة فهو نصيب ذلك الوارث من جملة التركة



لانه الوسط المجهول او مثاله ظاهر لا يخفى على الماهر وان لم يكن بينهما  
 موافقة بل ما بينه فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع  
 التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل من الضرب على جميع التصحيح لانه الوسط  
 المعلوم فخرج بالقسمة فهو نصيبه اي نصيب ذلك الوارث  
 كما مر ثم طرقت اخرى متى كائين المسئلة والتركة بحزب ما فزد كل  
 منها الى وفقه احسن واخصر وكذا العمل لمعرفة نصيب كل وارث  
 من التركة يعني كالعمل فيما مر لكنهم التفتوا هنا بالظن ان اصل المسئلة  
 والتركة توافقا ويحتمل ما مر من المسئلة لا بدع فتدبر قلت  
 واختار صحة القسمة في جميع ما مر ان تجزى الانصاف من الصحاح والكسور  
 وتقابل الجميع بالتركة فان ساوها فالعمل الصحيح والافضل ان يذكر مالو  
 في التركة كسر وله طرق احسنها ان تبسط الصحيح والكسر من جنس الكسر  
 فلو كان نصفا تبسط الجميع ايضا فان بان نصيب الجميع في مخرج الكسر  
 وتزيد بسطة فتعبر الحاصل كالصحيح وكذا لو كان الكسر ثلثا ورعا  
 كان مخرج الكسر ثلثا عشر فابسط الجميع ايضا ان اسواس وعليه فاقبلت  
 قلت وحيث لا تركة محركة نحو الالف اربط المقررة وهو ايسر على  
 المفتي والمستفتي ثم القيراط في عرف اهل الحجاز واليمن والشام ومصر  
 والمغرب جزء من اربعة وعشرين وفي عرف اهل العراق وتوليسها  
 جزء من عشرين جزء وفي عرف اخر جزء من ستة عشر وعلى كل  
 فالقيراط الواحد ثلاث حبات او ستة دنانير او اثنا عشر اذنه فالحبة  
 وهو الشعير المتوسط التي لم تقشر وقطع من اطرافها مادقا وطال  
 نسبها الى القيراط ثلث فهو جزء من ثلثين وسبعمائة عندنا وعند  
 العراقيين جزء من ستين كالدقيقة بالنسبة الى الدرهم فالحبة  
 عند المنجمين وعند الاخرين جزء من ثمانية واربعين وقسم البقية قلت  
 وقسمنا في الزكاة ان المشقال وهو الدينار عشرون قرطا والقيراط خمس  
 شعيرات كما ذكرنا والدرهم الشرعي سبعون شعيرة فالمشقال درهم  
 وثلاثة اسباع درهم لا يدماية شعيرة والشعيرة ستة خردال والخردال  
 اثنا عشر قلبيست ثلث ثغرات والثغرات ثمان قطيرات والقطيرة  
 اثنا عشر درة والذرة هو الذي تروى في شعاع الشمس ذكره ابو الليث  
 في تفسيره وثمة عبارة اخر لا تخلو عن تساقي فتدبر قلت  
 ولهم في تحويلها الى القيراط طرق ما احتسبنا ان تقسم سهام  
 المسئلة على مخرج القيراط وهو اربعة وعشرون ابدا ونصيب نصيب

السابقة وحكمه لا ضلله عنه ان امكن ثم تصنع الاصلاخ في الجدول  
 على ما قدمناه لك في المناسخة مقدما للقسمة الكسرية ويجوز  
 خلافة وتقسيم كل نصيب على اخر الاصلاخ وهو الذي على يسار لك  
 ثم وثم وحيت صحت القسمة على ضلع منها فضعة تحتة او فوقه  
 ومهما انكسر فضعه تحتة او فوقه وانطق في الجواب بالقرطاط الصحيح  
 او لا ثم بالكسور مضافة الى الصحيح ثم قد يكون ضلعه عددا او تقسم  
 على جملته وتنب اليه بلفظ الجزية كما مر وقد يصح المسئلة من دون  
 دون القيراط فتقسمتها بنسبتها لمخرج القيراط فتخرج كسرا منه ابدا  
 فاضرب ما لكل وارث في مخرج ذلك الكسر واقسم الحاصل على بسطة مخرج  
 ماله من القيراط والامتحان في جميع ذلك بصحة الجمع واما في القسمة  
 لما بقي من التركة بعد التجهيز والتكفين **بين الغرما** ارباب الديون  
 حيث ضاقت بقية التركة عن جميع الديون وتسمى القسمة حينئذ للمها  
 صحات واذا كانت في جميع الديون او تزيد ولا حاجة الى القسمة  
 بل ياخذ كل حقه تماما وكذا لو نقصت وانحدرت الحواخذ البقية  
 كلها وما بقي في ذمة الميت ان شاعفا عنه وان شاتركة الى الاخرة  
 واما اذا تقدر رب وارتد قسمته عليهم فيشذ **اجعل جميع الديون**  
 في الاعتبار **في مسألة الورثة** ولجعل كل دين شخصي  
 على الميت **كسهم وارث** من الورثة ثم العمل لاجل معرفة نصيب كل  
 من الغرما الورثة وتعمل كما مر ثم شرع في مسألة التنازع اي اخراج  
 بعض الورثة بشي معين له من التركة كما ذكره بقوله **ومن صالح**  
**عن نصيبه من الورثة او من الغرما على اخذ شي معين من**  
 اي من التركة سواء كان الماخوذ دين او غنا كما سنشير اليه وخرج بسبب  
 ذلك من بينهم فصلا ولا المسئلة على تقدير وجوده وحينئذ **فاطرح**  
**نصيبه اي المصالح من التصحيح** ان كان المصالح وارثا او اطرحة  
**من الديون** ان كان المصالح من ارباب الديون **واقسم الباقي**  
**من التصحيح او الديون على قدر سهام من بقي من التصحيح**  
 او على قدر دينهم اي ديون من بقي منهم لمخرج المصالح منهم كما  
 لا يخفى وقد مناهم هذا الصلح فضله عثمان لامراء عبد الرحمن  
 رضي الله عنهم ما عن ربح ثمنها على ثلاثة وثلاثين الف دينار بحضرة  
 الصحابة فكان اجماعا مثاله زوج وام وعمر والمسئلة من ستة  
 الزوج النص ثلثة وللأم الثلثة اثنان والعم الباقي وهو واحد



فلو صالح الزوج علي ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة  
 فاطح سهرام من التصحيح وهي تلة ثم اقسام باقي التركة  
 وهو ما عدا المهر على سهرام والام والعم كالمهر ان كانا بقدر سهرامها  
 من التصحيح قبل التنازع وهي سهرام والام وسهم للعم ويجعل الزوج  
 في حقهما كانه باق ولا يجوز ان يجعل الزوج كان لم يكن ليدل ينقلب  
 فرض الام من ثلث اصل المال الثلث الباقي لانه قد يكون للام  
 سهم والعم سهرام وهو خلاف الاجماع قال السيد وغيره قلت  
 وهذا هو الصواب وقد غلط فيه بعض اولي الالباب كصاحب  
 الاختيار وغيره من الاخبار كصاحب مجمع البحرين فخلا الباقي  
 للام سهرام والعم سهرام وهو خطأ بغير مبرر لما افقده الاجماع  
 الاعلام فاجتنبه فانه من له الاقدام كان له فيه قدم هذا الامام ومن  
 قلده من علماء الانام وكذا لو صالت الدم عن نصيبها علي شي شئت  
 الباقي علي خمسة ونسب عليه نصيب يتوفيق الله قلت بقي  
 لوباع بعض الورثة نصيبه في التركة او وحيه من باقيهم علي  
 عدد رؤسهم بالسوية او بحسب سهرامهم ففي الاول انقسم نصيب  
 البايع من السلة بينهم كما تقسم علي صنفي سهرامه فان انقسم  
 فيها اوبان او وافق فاضربه او وفقه في السلة والمضروب هو  
 جزء السهم ولو كانت التركة نقدا واحدا بعض الورثة بمجراته  
 قدر معلوماته او كانت نقد او عرضا فاحد بعضهم بقيه اشته  
 العرض والباقيون النقد وارتد معرفة قيمة العرض ونحوه  
 مثلا او قيل لك اخذ بعض الورثة من التركة ثلثه كذا  
 من التركة كذا كانت التركة وغير ذلك من المسائل الخفيات والمقبات  
 والغويصات فقد تكفل بذلك كله كتابنا في هذا الفن المتعلق  
 باستخراج المجهولات المسمى بكتاب الفحص العويص في حل مسائل  
 الغويص نسال الله تعالى بفضله وكرمه ان يحل علينا كذا  
 المشكلات ويسهل علينا العويص وان يحكم لنا ولا جشنا بالحق  
 وان يجعلنا بيننا سيد السادة في علل الدريجات وان لا يثبت  
 بنا الاعدا واهل الجبهالات ونذولي الحسنات وغافر الرذائل  
 وصحب الدعوات قلت ومن الطغها المسئلة المامون بنو  
 بذلك لوقوعها في خلافة المامون وهو العباسي او ابو جعفر  
 عبد الله بن الرشيد فانه كان كلما اراد ان يولي القضا لا حد يسال

عنها

عنها فلم يجبه عنها المحدثي وصف له يحيى بن اكرم فاستغفر  
 الخليفة لثقله قضا البصرة فلما دخل عليه وكان دميم الخلقه  
 فاستغفرت فاحس يحيى بن اكرم بذلك فقال يا امير المومنين  
 سلتني فان المقصود علي لا جسمي وصوتي لا صورتي وكانت  
 من عادة الخلفاء ان يمتحنوا القضاة والعمال الامرا بالفرائض  
 فقال ما تقول في ابوي وابنتي لم تقسم التركة حقا ما انت  
 احدي البناتين وخلفتني في المسئلة او زوجا ومن في المسئلة  
 فقال يا امير المومنين هل الميت الاول رجل او امرأة فاجيب  
 المامون فظنته وقال اذا عرفت الفوق عرفت الجواب  
 فكتب له عهده وولاة علي البصرة فانه ان كان الميت الاول  
 امرأة يكون الجد فاسدا فلا يرث قبل فاستحقق مشايخ  
 البصرة واستضعروا فامتنعوا فقالوا لكم سن الكاظمي  
 فقال سن عتاب بن اسيد حين ولاه النبي صلى الله  
 عليه وسلم مكة فسكتوا ثم هذا الكتاب بعون الله وتوفيقه

يوم الاثنين فهاش يوم خلون من رجب  
 سنة الف ومائة وواحد وتسعين  
 والحمد لله اولا واهرا  
 وظاهرا وباطنا  
 امين  
 و

اول رقم شيئا  
 فقط لا غير

وقد فرغ هذا الكتاب بعون الله  
 وسنت فيهم علي شيخنا الشيخ  
 عبد الله بن ابي اسحاق ذي  
 الشان الذي هو في رجب  
 وتسعين وما تيسر وان شاء الله  
 والله اعلم



Наганъ Кизилъ Р.

ESK 4/8